

سياسة الدبلوماسية



جيمس بيكر

جيمس بيكر
مكتبة مدبولي

سياسة الدبلوماسية

جيمس بيكر
وزير الخارجية الأمريكية الأسبق

الناشر

مكتبة مدبولي

الطبعة الأولى ١٩٩٩

الفصل الأول

يوم وضعت الحرب الباردة أوزارها

عندما نلتقي معا فلا بد وأن يتمخض اللقاء عن نتائج. فلا يمكننا أن نلزم الصمت حيال مثل تلك الأحداث.

إدوارد شيفرنادزة

٣ آب أغسطس ١٩٩٠

في التاسع والعشرين من كانون الثاني يناير ١٩٨١م، كنت أسير برفقة رونالد ريجان من البيت الأبيض عبر شارع ويست إكزكيوتيف إلى مبني أولد إكزكيوتيف عند إلتقاء شارعي بنسلفانيا وسيفينتينث.

لم يكن قد مضي على تقلد الرئيس ريجان مهام منصبه سوى عشرة أيام، لكنه أعتنم الفرصة ليرسى معلماً واضحاً يلخص رأيه الراسخ في الاتحاد السوفيتي الذي كان ينظر إليه ريجان ومعظم الأمريكيين بعين الارتياب على نحو محق معظم حياتهم.

وقال ريجان: «لقد أعلن السوفييت صراحة وعلناً أن القاعدة الأخلاقية الوحيدة التي يعترفون بها هي تلك التي تساهم في دعم قضيتهم، مما يعني أنهم يمنحون أنفسهم الحق في عدم التورع عن ارتكاب أي جريمة والكذب والخداع في سبيل تحقيق غايتهم... وعلى المرء أن يضع ذلك في اعتباره لدى التعامل معهم، حتى وإن اتخذ هذا التعامل صورة الانفراج».

كانت الكلمات جارحة وقاسية كحمام بارد، ولكنها صحيحة في دلالتها. فبعد نحو عقد من الزمان أي في ٣ آب أغسطس ١٩٩٠م وأنا الآن وزير الخارجية لا يسعني أن أتذكر مثل تلك الكلمات

بأي إحساس بالسخرية، لقد كنت أقف في هذا اليوم جنباً إلى جنب مع وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزة في صالة مطار فنوكوفو/٢ خارج موسكو وأنا أصغى إليه وهو يسهب في شرحه للصحفيين أسباب موافقة بلاده على إجراء غير مسبوق بالانضمام إلى الولايات المتحدة في إدانة غزو العراق للكويت.

وقال شيفرنادزة: «دعني أبلغك بأنه كان قراراً صعباً بالنسبة لنا.. بسبب العلاقات طويلة الأمد التي كانت تربطنا بالعراق، ولكن بالرغم من كل هذا... فقد اضطررنا إلى اتخاذ مثل تلك الإجراءات... لأن... هذا العدوان يتعارض مع التفكير السياسي الجديد. بل إنه يتعارض في الحقيقة مع المبادئ المتحضرة بين الدول».

وكانت تداعيات مفاجأة شيفرنادزة مذهلة. فقد مضى السوفيت في تفكيك إمبراطوريتهم في أوروبا الشرقية، وأذعن الكريملين لانهايار حكومة إريك هونيكير في ألمانيا الشرقية، مما جعل من سقوط سور برلين أمراً حتمياً. ومع ذلك فقد شكلت ردود أفعال تتسم بالسلبية على مد الأحداث الجارف.

والآن وللمرة الأولى فقد انضم الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بفعالية ضد واحد من أوثق حلفائه.

وقبل تسعة أيام . أي في ٢٥ تموز يوليو غادرت قاعدة أندروز الجوية بولاية ميريلاند في مستهل جولة تشمل آسيا والاتحاد السوفيتي تراودني ثقة ضعيفة بأنه لدى عودتي إلى بلدي فلن يكون هناك وجود للعالم الذي وعته مداركي طيلة سنوات الشباب. ومثلما اكتشف البريطانيون في مدينة يورك قبل قرنين فقد انقلب العالم رأساً على عقب ويات العالم الجديد مفعماً بالأمل والفرص، وبالمخاطر والغموض أيضاً بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية.



ويشوب صدام حسين الكثير من نواحي القصور، ولحسن حظ أمريكا وبقية العالم المتحضر كان تبلد إحساسه بالزمن أحدها. إن طاغية آخر أكثر حصافة كان سيختار بالتأكيد موعداً آخر غير الثاني من آب أغسطس ١٩٩٠م للقيام بغزو جار لا حول له ولا قوة. فقد كان رئيس الولايات المتحدة يتأهب في هذا اليوم تحديداً للاجتماع مع رئيسة وزراء بريطانيا العظمى، ولم يكن يُعرف عن المرأة الحديدية أنها تقبل بأنصاف الحلول في لحظات التحدي. كما كان وزير الخارجية الأمريكي في سيبيريا لإجراء محادثات مع نظيره السوفيتي. وفي غضون ذلك كان دبلوماسيون من البلدين يعكفون على وضع اللمسات النهائية لمباحثات حول التخطيط السياسي كان مقرراً إجراؤها منذ فترة طويلة في موسكو.

إن مواجهة الطغاة ليس بالمهمة اليسيرة. لكن الخطأ التكتيكي القاتل في الحساب الذي ارتكبه صدام حسين جر مضاعفات هائلة. ووفر لنا هذا الخطأ نقطة انطلاق حاسمة في صياغة شكل مواجهتنا للأزمة.

وبدون هذه الميزة الثمينة ربما لم نظفر مطلقاً بالقدرة على تعبئة الإرادة الدولية والمحلية لمواجهة هذا العدوان الصارخ. فلو كان صدام على قدر من البراعة لانتظر ثلاثة أسابيع حتى يكون زعماء معظم الحكومات ومسئولوها قد تناثروا في أنحاء شتى في العالم لقضاء العطلات، فلو حدث لتغيرت مسيرة الأحداث.

وكما يعرف العالم فقد كانت كارثة لصدام ونصراً للدبلوماسية الأمريكية وللعسكرية الأمريكية، وعلامة مضيئة في تاريخ جورج بوش. وتسببت أوام جنون العظمة لدى صدام حسين في إزهاق أرواح عشرات الآلاف من الجنود العراقيين مقابل نحو أربعمائة جندي أمريكي شجاع. كما أنها جرت معاناة مروعة لا لزوم لها على مواطنيه ويؤساً لا يزالون يكابدونه حتى يومنا هذا.

ولكن في أحد الجوانب الحاسمة فإن العالم بأسره مدين لهذا المجنون. فغزوه الوحشي للكويت هياً فرصة غير متوقعة لوضع نهاية مدوية لخمسين عاماً من صراع الحرب الباردة.

ومع ذلك كان هذا آخر ما يدور بخلدني وأنا أتوجه جواً من سنغافورة عبر هونج كونج يوم ٣١ تموز. يوليو للقاء إدوارد شيفرنادزة في مدينة أركوتسك السيبيرية التي يقطنها نحو خمسمائة ألف نسمة. واشتمل جدول أعمال اللقاء قضايا مثل الحد من التسليح النووي، وخفض القوات التقليدية في أوروبا والصراعات الدائرة في أفغانستان وكمبوديا، والاستعدادات الخاصة بالقمة القادمة بين الرئيسين بوش وجورباتشوف.

ورتب شيفرنادزة لعقد هذا الاجتماع مجاملة لمباحثاته في أحضان جبال تيتونز الكبرى في شهر أيلول . سبتمبر في ويومينج. وكنت أعتقد أن نقل المباحثات من البيئة البيروقراطية في واشنطن إلى الغرب الأمريكي بعظمته القوية قد يساهم في خلق روح جديدة من التعاون والصراحة والثقة المتبادلة بيننا وبين مساعدينا. وثبتت صحة ذلك، وتمثلت النتيجة في عدة انفراجات في قضايا الحد من التسليح النووي والأسلحة الكيماوية. وكان شيفرنادزة تواقاً للبناء على روح جاكسون هول باستضافة مباحثات مماثلة في منطقة بحيرة بايكال الخلابية في سيبيريا. وكان من المقرر أن أتوجه لاحقاً إلى منغوليا لإجراء مباحثات لتشجيع الإصلاحات الحكومية الوليدة التي تبتعد عن سبعين عاماً من الحكم الشيوعي. وكنت لا أزال أعاني من آثار أسوأ نزلة أنفلونزا معوية أصابتنني في حياتي حين كنت أشارك في الاجتماع السنوي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك في سنغافورة.



في ذلك الحين كانت نزعة صدام القتالية البلاغية الجديدة تشكل مصدراً للقلق لا الانزعاج. وأعتبر معظم مسئولو الحكومة الأمريكية أنها محاولة متعمدة من بلطجي لتخويف الكويت ودفعها للإذعان لتجنب العدوان بدفع الأموال والمساعدة في تسديد الديون الخارجية العراقية الباهظة. ويعتقد البعض أن صدام كان يسعى للحصول على تنازلات في نزاعه الطويل على الحدود مع الكويت، وهو النزاع الذي شمل أيضاً حقل الرمييلة البترولي المربح. وأبلغنا أصدقائنا في

المنطقة، وهم الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين ملك الأردن والملك فهد ملك السعودية. بل والإسرائيليون أيضاً أن صدام يناور في سبيل الحصول على مميزات دبلوماسية، وأنه لا يعد العدة لشن الحرب. وقالوا جميعاً: خذوا الأمور ببساطة، ولا تقلقوا. إننا نعرفه فلن يقدم على عمل جنوني.

وكان أسوأ السيناريوهات يفترض أنه قد يستولي على حفل البترول المتنازع عليه في شمال الكويت، وما هو أكثر إثارة من ذلك فقد كان أمراً غير منطقي حتى بالنسبة لصدام.

ولدى وصولي إلى أركوتسك في الساعة ٢:٢٥ فجراً في الأول من آب أغسطس تجمعت لدى المخابرات الأمريكية نذر تبعث على القلق تمثلت في تحرك عدة فرق من قواعدها لتتخذ مواقع لها بالقرب من الحدود مع الكويت. ودفعت التشكيلات الهجومية التي اتخذتها هذه القوات محللينا العسكريين إلى نتيجة حتمية وهي أن صدام مقدّم على شن هجوم.

وفي وقت لاحق من ذلك الصباح بدأت أنا وشيفرنادزة يوماً كاملاً حافلاً بالأنشطة شملت عقد اجتماع لمدة ساعتين. وتلا الاجتماع مأدبة غداء ثم نزهة على سفينة هيدرروفيل في بحيرة بايكال أكبر مسطح للمياه العذبة في العالم، ويخترقها أكثر من مائة نهر، وتبدو أكبر من حجمها الطبيعي. وعقدنا اجتماعاً آخر في كوخ قديم جميل للصيد. قبل لنا إنه بنى خصيصاً بمناسبة زيارة الرئيس إيزنهاور التي ألغيت عقب انهيار مؤتمر قمة باريس عام ١٩٦٠م مع رئيس الوزراء السوفيتي حينذاك نيكيتا خروتشوف. ثم خرجنا في رحلة صيد لتسعين دقيقة في نهر أنجارا حيث لم يظفر شيفرنادزة وأنا إلا بصيد سمكة واحدة لكل منا، وعندما عدنا إلى الرصيف اعتلاه شيفرنادزة ثم انتزع سمكتي الأصغر بلطف قبيل التقاط الصور التذكارية. وعدنا إلى الكوخ لعقد اجتماع ثنائي آخر تجاوز مدته المقررة بساعتين ونصف، مما استدعي إعداد مأدبة عشاء حافلة من ثمانية أصناف في ظرف ساعة واحدة. وعلى مدار اجتماعات رسمية لأكثر من ثماني ساعات بحثنا موضوع العراق دون استفاضة، وفيما بدا الوضع محملاً بالكثير من النذر توحدت موسكو وواشنطن وعواصم الشرق الأوسط في الاجتماع على أن صدام لا يزال يلعب لعبة التخويض.

ولم أعد إلى غرفتي بفسدق أركوتسك إلا في منتصف الليل. وقبيل أن أوي إلى فراشي تلقيت مكالمة هاتفية من بوب كيميت وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية المكلف بمتابعة الوضع في العراق في واشنطن. كان الوقت وقت الظهيرة بتوقيت واشنطن متأخراً ثلاث عشرة ساعة عن توقيت أركوتسك، وقال كيميت: إن الوضع يتدهور على ما يبدو، وفي اجتماع لجنة النواب وهي فريق إدارة أزمة من مختلف الوكالات خلصت وكالة المخابرات الأمريكية إلى أن الخلاف يتحول ليتخذ صورة الغزو. وقال كيميت أيضاً: إن اللجنة أوصت بأن يتصل الرئيس بوش هاتفياً مباشرة بصدام حسين على أمل تفادي وقوع هجوم عراقي. وكان الرئيس يدرس هذا الخيار مع معاونيه باستفاضة عندما تلقى نبأ الغزو العراقي.

وفي تمام الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة صباح اليوم التالي عاود كيميت الاتصال ليبلغني بتطور آخر. وتحدث كيميت باقتضاب عبر وصلة إتصال آمنة بالقمر الصناعي. ورغم الكشف الدوري لأجهزتنا الأمنية بحثاً عن أجهزة التنصت كنا نفترض دائماً أن هناك من يتنصت على حديثنا أثناء جولتنا الخارجية. وسأل كيميت: «هل تتذكر الموضوع الذي تحدثنا فيه من قبل «أجبت «نعم» حسناً إن رجال ديك كير يعتقدون الآن أن البلد الذي كنا نتحدث عنه بات على وشك التحرك على الأرجح (ديك كير هو نائب المخابرات المركزية الأمريكية» وقلت له: «المهم إنني عرفت ذلك وسوف أتوجه للقاء صديقي هنا».

وراودني الأمل في أن يكون تقييم الوكالة مضطرب في توقعاته. ففي العمل المخبراتي يكون توقع الأسوأ ولو خطأ هو الأكثر أمناً من الناحية البيروقراطية من إساءة التصرف واطفاء الهدف. وكنت أريد أن أعرف ماذا لدى السوفييت، فهم يرتبطون بعلاقات وثيقة مع صدام، ولهم تقييم مخبراتي أفضل كثيراً في أرض الواقع. وبعد أكثر من ساعة لاحقاً، وفي مستهل اجتماعنا أبلغت شيفرنادزة بأن لدينا أدلة على أن العراقيين يحشدون قواتهم على الحدود وطلبت منه مراجعة الأمر مع مصادر المخابرات. وقلت له: «يبدو الأمر سيئاً. نأمل أن تستطيعوا وقضهم» كما أبلغته أيضاً بالقلق الذي تسببه لي التقارير القائلة بأن السوفييت يدرسون بيع العراق أسلحة جديدة. وأشرت «إلى أن هذا آخر شيء تحتاجه العراق أو المنطقة في الوقت الراهن».

ورفض تماماً فكرة أن يكون صدام يعد العدة للهجوم. وكرر عدة مرات أن الإقدام على شيء من هذا القبيل سيكون عملاً أحمقاً من جانب صدام. «إنني لا أستطيع أن أصدق ذلك. فماذا يحتمل أن يجني من ورائه «إنه هراء بالنسبة له». ولا مني قائلاً: إلى جانب ذلك لو أن مثل هذا الحدث الخطير يحدث، لكان قد عرف به. لكنه كلف سيرجي تاراسينكو كبير مساعديه للشئون السياسية مراجعة المخابرات السوفيتية. وفي نهاية الاجتماع قدم تاراسينكو الرد «ليس لدينا تقارير تفيد بحدوث أي شيء» وبدا الارتياح على شيفرنادزة وقال: «لا تقلق، لن يحدث شيء». ومع ذلك فقد علمت فيما بعد أنه زود وزارة الخارجية بتعليمات بالضغط على العراقيين للتراجع لو ثبتت صحة الشائعات الأمريكية.

وفي التاسعة والنصف خرجنا للإدلاء بتصريحات مقتضبة عن مباحثاتنا وتلقى أسئلة الصحفيين. ولم يتم التطرق إلى الأزمة البادية في الأفق. وكان علينا أن نمضي ساعة أخرى سويلاً بينما الصحافة تبث تقاريرها. ومع استئناف الاجتماع سلمتني مارجريت تاتويلر كبيرة المتحدثين باسم الخارجية الأمريكية مذكرة من صفحة واحدة جاء فيها: إن السفير الأمريكي لدى الكويت هاويل أبلغ مركز العمليات بأن القوات العراقية عبرت الحدود إلى الكويت واستولت على بعض نقاط العبور الحدودية، ويبدو أنها تتحرك باتجاه مدينة أم قصر. وأشار إلى حدوث إطلاق نار.

«وأبلغ سفير الكويت لدى الولايات المتحدة كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي بمعلومات مماثلة، وكانت نفس المعلومات لدى السفير ووصف العملية بأنها اختراق محدود، وقال لقد توغلو

لمسافة كيلومترين أو ثلاثة. ولم يطلب المساعدة الأمريكية في تلك اللحظة» وبادرت بالقول: «أيها السادة، لقد تلقى مركز الاتصالات بالخارجية الأمريكية تقريراً يشير إلى أن العراق عبر حدود الكويت». «ولا أدري ما إذا كانت العملية احتلالاً جزئياً أم أنها تشمل الكويت كلها، ولا أدري أيضاً ما إذا كانوا يعتزمون تجاوز الكويت، ولكن هذا تقرير مؤكد بأنهم قاموا بعملية غزو».

وصعق شيفرنادزة وأربكه تعرضه لتضليل أجهزة مخابرات دولته، وانتابه الغضب من هول الفعلة ذاتها وكرر شيفرنادزة عدة مرات «إن هذا حماقة كبرى» وقال: «أعرف أنه سفاح، لكن لم يدر بخلدي مطلقاً أنه أحمق. فالأرجح أنه سيدخل الكويت ثم ما يلبث أن ينسحب».

ومكنتني مكالمة كيمييت من استثارة حمية شيفرنادزة الجورجية إلى أقصى درجة. فلو لم يُعزَّز لي أن أبلغه بأنه من المحتمل حدوث غزو عراقي فربما لم يكلف نفسه عناء مراجعة الأمر مع نظامه. وعندما أكدوا له أنني لا أعني ما أتحدث عنه، سهلت على ثورة الغضب التي انتابته نتيجة إحساسه بالارتباك من إقناعه باتخاذ ما كان يعتبر خطوة بالغة الصعوبة.

فلو أردت إثارة خصومة أحد مع عميل فلا بأس من أن تجعله يقع فريسة للكذب من جانب العميل أو من الدوائر المتعاطفة مع العرب المؤيدة للعميل في وزارة الخارجية السوفيتية. وصب غضب شيفرنادزة من تضليل صدام في مصلحة الدبلوماسية الأمريكية في كل مراحل الأزمة. ومارست ضغوطاً على شيفرنادزة لوقف شحنات الأسلحة إلى العراق ومشاركة الولايات المتحدة في إدانة الغزو والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية.

وراجع تاراسينكو موسكو، وأكد صحة معلوماتي. واتفق شيفرنادزة على أن هناك حاجة لشكل ما من أشكال الرد القوي. لكنه قال إنه لا يستطيع تقديم أي ضمانات بهذا الشأن قبل التباحث مع جورباتشوف.

وأشرت قائلاً: «أعتقد أنه يتعين عليكم توجيه رسالة إلى صدام الآن» ويات من الواضح أنه لا بد من اختصار زيارتي إلى أولان باتور. لكن المهم ألا تلغي كلية. ومنغوليا بلد صغير يقطنها مليوناً نسمة متجانسون عرقياً، وتتمتع باقتصاد غير معقد، ولعقود خضع هذا البلد لهيمنة الجارين الشيوعيين العملاقين الصين والاتحاد السوفيتي، وأصبحت الآن دولة حديثة العهد بالاستقلال والديمقراطية. بل إنها أول دولة شيوعية في آسيا تلتزم بإجراء إصلاحات، فقبل عدة أيام فرغت منغوليا من إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب منذ سبعين عاماً سجلت نسبة إقبال الناخبين فيها ٩٠ في المائة. وتباطأ امتداد الثورة في أوروبا الشرقية إلى الأورال لكن ديمقراطية منغوليا أمامها فرصة ذهبية للازدهار، وكنت أريد تقديم المؤازرة الأدبية من الولايات المتحدة لمساعدتها في تقرير المصير.

ومن محاسن الصدق أن رتب دينيس روس وبوب زوليك كبير مستشاري للشئون السياسية لعدم الانضمام إلى منغوليا والتوجه جواً مباشرة إلى موسكو لعقد اجتماعات التخطيط السياسي المشترك مع تاراسينكو. لقد كانت دفعة قيمة، لكن روس وزوليك كانا قد أضمرنا هدفاً خفياً، وهو أنه

بتغيبهما عن زيارة منغوليا فسوف يعودان إلى أسرتيهما في الولايات المتحدة الأمريكية قبل عودتنا بيومين، وأعتقد أن التاريخ حافل بأمثلة عن القرارات المألوفة التي اثبتت فيما بعد أنها كانت حاسمة في مسيرة الأحداث الجسام. وسهل تغيبهما ما كنت أعتقد أنه شرط لازم للإدارة الناجحة لأزمة الخليج. حيث ساهم في إقامة تعاون فعال مع السوفيت ضد حليفهم صدام.

وضمن كل منهما مقعداً على طائرة شيفرنارذرة المتجهة إلى موسكو، وعلمت فيما بعد أنهما استمتعا بوليمة من الكافيار والجبن والخبز الأسمر. ولم يكن هذا سوى مؤشر صغير ذي دلالة بليغة على سوء ترتيب الأولويات السوفيتية، فالمواطن السوفيتي العادي يضطر للانتظار لساعات في طوابير الخبز للحصول على احتياجاته. بينما دبلوماسيوه يلتهمون الكافيار في مآدبهم. وأثناء الرحلة لم يدر سوى القليل من الحديث حول الكويت. واتفق مساعداي مع تاراسينكو على أن الكثير لم يعرف بعد عن نوايا صدام. وكان البعض لا يزال يعتقد أنه سيحتل الأراضي المتنازع عليها لإكسابه قوة في إبتزاز السعوديين والكويتيين للحصول على تنازلات مالية.

وبدلاً من التوجه إلى داشا خارج موسكو لمباحثات مضمينة على مدار ثلاثة أيام مع تاراسينكو قصد روس وزوليك مقر السفارة الأمريكية في موسكو مباشرة لينضم إليهما بيتر هاوسلونر أحد مساعدي روس الذي أيد فكرة الضغط على السوفيت لإصدار بيان مشترك بإدانة العراقيين. وأصر زوليك قائلاً: «لكن لا بد وأن يأتي بيكر إلى هنا، عليهما أن يقفا جنباً إلى جنب ويصدرا بياناً مشتركاً وإلا فلن يكون فاعلاً».

كانت الحسابات غاية في الوضوح فأعراب القوتين العظميين عن تضامنهما كفيل بعزل العراق، والتأثير على الآخرين في الانضمام لنا لصد عدوان صدام. فمثل هذه الأرضية المشتركة ضرورة لمنع حدوث شرخ في العالم العربي، فلو التزم الحامي الرئيسي لصدام بموقف هامشي فسوف يستطيع التواري خلف الصمت السوفيتي، وسيحذوا حذوه الكثير من العرب. لكن إذا أمكن إقناع السوفييت بمخاطبة عميلهم فسوف يستعصي على الكثيرين في المنطقة أن يظلوا في نفس المعسكر. إن صدور بيان مشترك سيشكل خطوة مهمة نحو إقامة تحالف لصد عدوان صدام.

وعندما أثار روس الفكرة معي لأول مرة لم أصدق حقيقة أنه يمكننا إصدار بيان مشترك، فسوف يتوخى السوفيت الحذر. فهم يريدون التحدث مع بغداد، ثم ينتظرون ليروا. وسوف تعارض الدوائر المتعاطفة مع العرب في الخارجية السوفيتية إصدار بيان مشترك بدعوى عدم المخاطرة بحياة ثمانية آلاف مواطن سوفيتي يقيمون في العراق، ولكنني اعتقدت أن النتائج مجدية عن المغامرة باحتمال الضل، وفوضت روس في مفاتحة تاراسينكو بالفكرة.



وقبيل مغادرة سيبيريا إلى منغوليا تحدثت مع برينت سكوكروفت مستشار الرئيس للأمن القومي الذي كان موجوداً في كلورادو للمشاركة في اجتماع الرئيس بوش مع رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر، وقال برينت لا جديد فلا يكاد يوجد عملياً تقييم ميداني للمخابرات الأمريكية،

وسوف يستغرق الأمر اثنتي عشرة ساعة ليقوم قمر التجسس الذي يمسح المنطقة بجولة أخرى «ولا يمكننا الاعتقاد بأنه سيتوقف عند الكويت، ولن نتيقن من الأمر لعدة ساعات» لقد كان احتمالاً مضمناً، وحتى ولو سمح لنا السعوديون بنقل قوات وطائرات أمريكية إلى المملكة فلا يمكن أن يصل الأفراد أو العتاد في الوقت المناسب أو بأعداد تكفي لصد الهجوم العراقي على شبه الجزيرة العربية، فلو قرر صدام دخول العربية السعودية سنكون عاجزين عن وقفه.

وبعيد الإقلاع من أركتسوك اتصلت بكيميت الذي أبلغني بأنه اتضح الآن أن العراقيين يتحركون ناحية مدينة الكويت، وأن لديهم خططاً لاحتلال مدينة الكويت كلها، ثم انقطعت خطوط الهاتف مع الطائرة بدون تفسير، ولم يستطع طاقم الطائرة تفسير كيفية انقطاع خطوط اتصالاتهم المؤمنة عبر القمر الصناعي، وعرفت في وقت لاحق أن خطوط الاتصال عبر القمر الصناعي مع الطائرة من واشنطن قد تم تحويلها لتقديم مزيد من التغطية المخبرية لتحركات القوات في العراق والكويت.

ولدى وصولنا إلى أولان باتور كان في استقبالنا السفير جوي ليك وأقلتنا السيارة مباشرة إلى مجمع إك . بتجهيز وهو بيت ضيافة حكومي بسيط مستخ يقع في واد تحيط به الجبال، وتحول مقر الإقامة السابق لرئيس الوزراء إلى محمية طبيعية تمرح في أرضها الأيائل والغزلان بحرية تامة. وأتذكر كيف أنني أمضيت يوماً كاملاً أخوض في الثلوج التي تصل إلى الخصر في مزرعتي في ويومينج لصيد الأيائل، وها أنا الآن تحيط بي العشرات منها وتعذبني القيود المفروضة على صيدها.



وبأوامر سريعة عقدت اجتماعات مع عدد من الزعماء المنغوليين، وفيما بعد انتقل الجمع بأسره إلى خارج البلدة بعدة أميال لمشاهدة صورة مختصرة للنادام وهو استعراض تقليدي للمهارات المنغولية، وأقيمت مباريات مصارعة ومنافسات للرمية بالسهم وسباق للخيل التي يقودها أطفال لثلاثة أميال فازت به طفلة في الخامسة من عمرها من بين أكثر من مائة متنافس، وبناءً على طلب من مضيفي جريت الرمي بالسهم وقدمت جوائز للفائزين الذين كانوا شأنهم شأن كافة المشاركين والمتفرجين يرتدون ملابس وطنية زاهية الألوان، كم كان مهرجاناً مثيراً.

وقبل انتهاء هذا المزيج المنغولي لمباريات الروديو والمصارعة أبلغني الجنرال هوارد جريفر مندوب هيئة الأركان المشتركة في الرحلة بأن لديه معلومات مستجدة لي. فبعد هبوطنا في أولان باتور انفصل جريفر عن الموكب وتوجه إلى السفارة الأمريكية المؤلفة من ثلاث حجرات بمبنى للشقق السكنية، واستخدم الخط المؤمن الوحيد في السفارة للاتصال بمركز العمليات في وزارة الخارجية حيث أطلعه ديك كلارك مساعد وزير الخارجية للشئون العسكرية السياسية على أحدث المستجدات، ولدى عودته معي في السيارة أبلغني جريفر بأن حاملة الطائرات الأمريكية اندبندنت راسية مع مجموعتها القتالية في قاعدة ديجوجارسيا، وستتحرك على الأرجح صوب شمال بحر

العرب، ويمكن دفع طراد وفرقاطة من القوة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى الخليج، ويقف «تشكيل» هجومي من طائرات إف/١٥ وإف/١٦ على أهبة الاستعداد للإقلاع من أوروبا، وقد بدأنا اتصالاتنا مع السعوديين لمعرفة ما إذا كانوا سيسمحون بدفع هذه الطائرات للتمركز في قواعدهم بالصحراء. وسوف تستمر اجتماعات لجنة النواب الخارجية أثناء الليل لصياغة الخيارات. وسوف يجتمع الرئيس مع مجلس الأمن في غضون أربع ساعات لدراسة هذه الخيارات قبيل توجهه للقاء السيدة تاتشر.

وقبل العشاء قررت العدول عن البرنامج المتوازن الموضوع لزيارة منغوليا، بما في ذلك الجولة المقررة لصحراء جوبي. وبادرت بالاتصال بالرئيس وفاتحته في فكرة البيان المشترك مع السوفييت، وأبلغته بأنني لا أعرف ما إذا كنا سنصل إلى هذا البيان. لكنه وافقني قائلاً إن الأمر يستحق عناء المحاولة، وفي هذه اللحظة تركنا الباب مفتوحاً لتقرير ما إذا كنت سأعود إلى واشنطن أم أتوجه إلى موسكو حتى نلمس مصالح موسكو على أكمل وجه، وأبلغته أيضاً بأنني سأوفد ديك سولومون مساعد وزير الخارجية لثئون شرق آسيا والباسفيك الذي يرافقني في أولان بانور إلى بكين. وباعتبار الصين أحد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي فإن تأييد الصين لإصدار قرار بإدانة الغزو واحتمال فرض عقوبات يعد أمراً حاسماً لكنه غير مضمون. فالصين في هذه اللحظة لم تكن سعيدة إلى حد كبير بسبب مروري في أجوائها أثناء رحلتي من سيبيريا إلى منغوليا دون التوقف ولو لفترة قصيرة في الصيف أثناء جولتي، وكما تبين فقد كان الطريق الأسهل بالنسبة لسولومون هو السفر إلى بكين، «ففي هذا الجزء من العالم فإن الطريق المستقيم ليس دائماً هو الأسرع».

وكان العشاء أكثر إثارة من النادام وقدمت على العشاء تسعة أطباق رائعة شملت الخروف البري والضأن واللسان ولبن الفرس والأطباق المنغولية الساخنة، وتلا العشاء موجة ثم موجة من العازفين الموسيقيين من مختلف الأقاليم، ومنهم «عازف الحنجرة» الذي كان يصدر أصواتاً غريبة من حنجرته أثناء عزفه على آلة صنعت أوتارها من شعر الخيل. وخلال العشاء أفضيت لوزير الخارجية بأنه سيتعين إنهاء زيارتي في اليوم التالي، وأعلنت ما لدي من أنباء غير سارة.

وامتدت مأدبة العشاء لأكثر من ثلاث ساعات ولم تنته إلا بعد منتصف الليل، وتلقيت رسالة عاجلة من شيفرنادزة تطلب مني لقاء السفير السوفيتي لدى منغوليا فور انتهاء العشاء. وتعين إيقاظ بيتر أفاناسينكو مترجمنا الروسي من نومه العميق بعد أن خلد إلى النوم. وسلمني السفير نسخة من البيان العام الذي أصدره السوفيت لإدانة غزو صدام للكويت. لكن البيان كان أقل حماسة عن الرد الرسمي. وأراد شيفرنادزة أن أعرف أنه قد يكون من العسير التوصل إلى اتفاق حول البيان المشترك.

وكان المنغوليون أسخياء في كرم ضيافتهم لكن الاتصالات في هذا البلد تشكل كابوساً مزعجاً. فلا يوجد في البلد كله سوى تسعة خطوط هاتف دولية وضعوا واحداً منها في خدمتي والوفد المرافق لي فقط، ونتيجة لذلك وحتى خلودي إلى فراشي بعد الساعة الواحدة فجراً بقليل لم نكن نعرف أكثر مما كنا نعرفه لدى وصولنا قبل اثنتي عشرة ساعة.

وبالمصادفة اتصل روس بتاتويلر في أولان باتور في نفس اللحظة وأبلغها أن شيفرنادزة يرغب في لقائي بالمطار في موسكو لبحث موضوع البيان المشترك. وأيقظتني من النوم وقدمت لي ملخصاً سريعاً، وأضافت قائلة بحزم: «إذا أردت اتمام ذلك فعليك الاتصال بالرئيس».

وعندما اتصلت به في الساعة ١:٤٥ فجراً كان الرئيس قد أجرى محادثات هاتفية بالفعل مع الرئيس مبارك والملك حسين والرئيس اليميني على صالح ويوشك على الاتصال بعدد آخر من زعماء العالم، ومن رغبة شيفرنادزة في لقائي اتفق معي على أنه من المهم استغلال ميزة تواجدي في منغوليا بالتوجه جواً إلى موسكو والعمل على التفاوض لإصدار البيان المشترك غير المسبوق مع السوفيت. وباعتباره مندوباً سابقاً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة قرر بوش قيمة تحقيق الإجماع الدبلوماسي في وقت الأزمات.

وكنت أدرك أن التوجه إلى موسكو اقتراح ينطوي على مخاطرة، فشيفرنادزة قد حذرني لتوه من أن إصدار بيان مشترك مهم سيكون أشد مشقة عما كان يظنه، وتمثلت الخطورة في أنني لو ظهرت في موسكو ولم استطع التوصل إلى اتفاق فستحقيق الكارثة بأمال تشكيل تحالف قوي ضد صدام. فبمجرد الذهاب إلى هناك يمكن أن أضع مكانة أمريكا في الوحل، وقد تنهار العلاقة التي تربطني بشيفرنادزة وجورباتشوف. بل من المحتمل أن يذهب الاحترام الذي يكنه للرئيس بوش أدراج الرياح. وكنت أعي تماماً أيضاً أنه لو لم أذهب إلى موسكو فلن تكون هناك فرصة لصدور بيان مشترك.

واتفقت مع الرئيس على ضرورة الشروع فوراً في صياغة مشروع قرار للأمم المتحدة يمكن أن يوفر في نهاية الأمر أساساً للعقوبات الاقتصادية ضد العراق. وأشار أيضاً إلى ضرورة التفكير في احتمال فرض حصار بحري لتطبيق هذه العقوبات.

وفي الوقت ذاته التقى تاراسينكو بنظيره الأمريكيين واصطحبهما بالسيارة إلى مقر الخارجية السوفيتية لإجراء مشاورات، واقترح قائلاً: «دعونا نعرف أحدث المستجدات» وافترض روس أنه سيستدعي أحد رؤسياه في المخابرات ليقدم تقريراً مخابراتياً موجزاً وبدلاً من ذلك فتح جهاز التلفزيون على قناة C.N.N. وبرغم تواجدهم المكثف في العراق كان السوفييت أكثر جهلاً منا بما يجري. ومارس روس ضغوطاً مكثفة على تاراسينكو لإصدار بيان مشترك وقال: «لقد حان الوقت للإعراب على أن بوسعنا أن نصبح شركاء. إننا تحدثنا عن التحول من التنافس إلى التعاون، وعلينا الآن أن نتحدث عن الشراكة. فإذا كنا قد بدأنا حقبة جديدة حقاً، فلا يجسد ذلك سوى أن نكون معاً، ولعل أبلغ تجسيد على أننا لم نبدأ حقبة جديدة هو ألا نستطيع أن نكون معاً».

ومضى روس يقول: «سوف يستفيد صدام من أي تباعد. كما سيستفيد أيضاً من صمتكم، فلن يفيدكم أن تلتزموا الصمت علانية وتنتقدوا سراً».

ورد تاراسينكو بدون تردد «إنني أتفق معك» واتصل هاتفياً بشيفرنادزة الذي أقره على رأيه، وقال إنه سيتصل بجورياتشوف، وشرع اندروكاريندالي مساعد روس في البحث عن طابع آلة كاتبة، وعثر على أحدهم يكتب اللغة الانجليزية في مكان ما في الفندق.

كان أول مشروع للبيان يضم (١٣٥) كلمة، ووصف الغزو بأنه «وحشي وغير مشروع... وهراء ومردول». وطالب بالانسحاب الفوري من الكويت وحث كافة الدول على المشاركة في فرض حظر على شحنات الأسلحة للعراق وخلص إلى أنه يجب أن تعي الحكومات التي تشارك في عدوان صارخ أن المجتمع الدولي لم ولن يقبل أو يسهل هذا العدوان».

وبعد عودته إلى سباسو هاوس مقر إقامة السفير الأمريكي اتصل بي روس في الساعة الرابعة فجراً في منغوليا لقراءة مشروع البيان، كان مشروع البيان قوياً وواضحاً، وهو ما كنا نريده بالضبط، وأصدرت تعليماتي لروس بأن يسارع بعرضه على سكوكروفت الذي كان يحلق في الأجواء عائداً مع الرئيس من كلورادو.

وعندما استيقظت في الصباح في أولان باتور أبلغني جريفرز أن عدد القوات العراقية في الكويت بلغ مائة ألف جندي، وأنها أخذت تكرس احتلالها، ومع ذلك بدأت الدبلوماسية الشخصية للرئيس توتي ثمارها. حيث انضمت إلينا بريطانيا وفرنسا في تجميد الأصول الكويتية لإبعادها عن يد الحكومة الدمية التي شرع الغزاة في تشكيلها. كما قررنا أيضاً تجميد الأصول العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وشعرت بأن إقامة ائتلاف دولي ضد العراق والحفاظ عليه يعد أمراً حاسماً، وسيكون مهمة عسيرة. لذا فقد بدأت العملية على الفور بسؤال وزير الخارجية المنغولي للانضمام إلينا في إدانة الغزو، وقال: «إن موقفنا يتمثل في أنه باعتبارنا نحن أنفسنا بلداً صغيراً، لا يجب على أحد أن يلجأ إلى القوة، إننا ندين هذا حقيقة» كان مثلاً افتراس السمكة الكبيرة للسمكة الصغيرة حكمة استعنت بها على مدار ثلاثة أشهر في محاولتنا الحصول على مساعدة الدول الصغيرة لتحالفنا.

وفي غضون ذلك عاد تاراسينكو مرتبكا إلى سباسو هاوس في العاشرة صباحاً حاملاً نسخة مختلفة كل الاختلاف لمشروع البيان المشترك المقترح. وقال «لقد أمضيت وقتاً صعباً مع الوزارة» كان بياناً متهافتاً. لقد أضعف البيروقراطيون لغتنا.

فقد أغفلت تلك النسخة تفهم إشارتنا لاتخاذ إجراء مشترك وخطوات إضافية للتعامل مع الأزمة. بل والأسوأ من هذا اختفت الدعوة لفرض حظر على الأسلحة لتحل محلها إشارة صيغة بكلمة «احتياجات العراق» وبدا المشروع كما لو أن صدام هو الذي صاغه بنفسه.

وشكا روس قائلاً: «سيرجي، هذا ليس مشروعاً مضاداً إنه ثورة مضادة! إنه غير معقول بالمرّة، إن هذا يدعو لعدم إصدار بيان على الإطلاق، فإذا كان هذا هو كل ما بوسعكم عمله فسوف اتصل ببيكر وأوصيه بعدم المجيء».

لقد واتت روس قوة لا يتحلى بها، وفي منغوليا كانت تاتويلر قد ايقظت بالفعل وفد الصحفيين المرافقين لنا عند منتصف الليل لإبلاغهم بأني سأختصر زيارة منغوليا وسأتوجه إلى موسكو. وكنت أدرك أن ذهابي إلى موسكو سيعزز التوقعات، ويضع مزيداً من الضغط على شيفرنادزة وجورياتشوف لعمل الصواب، لكن تاراسينكو لم يكن يعرف أن مساعدي ألزمني علانية بالذهاب إلى موسكو، وفي الواقع لم يكن روس يعرف بالأمر، ويبدو أن سياسة حافة الهاوية بدأت تؤتي مفعولها. وقال تاراسينكو: «استرخ واكتب ما تشاء. وسوف نواصل العمل» وعدل روس عن اللغة المتشددة في المشروع الأصلي للبيان، ووافق تاراسينكو على كل ما جاء بالمشروع باستثناء عبارة تقول إن الدولتين «على استعداد لبحث اتخاذ مزيد من الإجراءات» في حالة رفض العراق للانسحاب، وخفف روس اللهجة، ووعدنا تاراسينكو بحمل الوزارة على الموافقة، وقال سأتصل بك عما قليل. ومرت أربع ساعات دون أن يتلقى روس إجابة وحاول روس بعد أن افترسه القلق من عدم إمكانية صمود تاراسينكو في المساومة، من إثنائي عن السفر إلى موسكو. لكن الطائرة كانت قد أقلعت بالفعل، وأخيراً تمكن من الاتصال بي بعد محاولات استغرقت عدة ساعات لكن الطائرة كانت على وشك الهبوط لإعادة التزود بالوقود في أركوتسك، ولم يتسع الوقت للحديث ونظراً لوقوع مطار أركوتسك في واد فلن يتسنى الاتصال عبر القمر الصناعي ونحن على الأرض، وقلت له سوف اتصل بك بمجرد أن تحلق الطائرة في الجو مرة أخرى.

وأثناء هبوط الطائرة انفجر إطار إحدى عجلاتها، واتضح أن تغيير الإطار عملية بالغة التعقيد، ففي البداية تعين إفراغ مخزن الطائرة بالكامل لاستخراج الإطار الاحتياطي، ثم تبين أن الرافعة العتيقة التي بحوزة السوفيت غير قوية لدرجة تستطيع التعامل مع طائرة القوات الجوية الأمريكية التي تقلنا، وتعين القيام بعملية من عمليات الحشو المؤقتة لتحسين قدرة الرافعة على رفع طائرتنا، ووجدها الحاكم المحلي فرصة ملائمة ورتب جولة مرتجلة لأركوتسك حتى يمر الوقت.

وعودة إلى موسكو حيث انتهى تاراسينكو من وضع مشروع بيان شهد تحسناً كبيراً عن النسخة الأصلية. لكنه لا يزال غير مقبول، وأصر البيروقراطيون على أن صدور بيان متشدد يعرض للخطر أرواح ثمانية آلاف من السوفيت يقيمون في العراق. واحتج قائلاً: «انظر لقد أبلغتُ بأننا نتحمل مسئولية الدم الروسي، ولا يمكننا أن نفعل ذلك. إنه يذهب مدى بعيداً للغاية. إن لنا الكثير من المواطنين هناك، إننا نعزف نغمة أمريكية ولا يمكننا فعل ذلك، إن الأمر استلزم جهداً مضمناً لحمل «البيروقراطيين» على الوصول إلى هذا الحد».

ورد روس مهدداً: «سيرجي إذا اتصلت ببيكر فسوف أطلب منه أن يعود أدراجه. فهذا أسوأ من عدم صدور بيان على الإطلاق». وأذعن تاراسينكو على مضض قائلاً: «حسناً، قل لي ماذا يدور في ذهنك ولنقم بمراجعة مشروع البيان سطرًا سطرًا».

وتعاون روس وتاراسينكو للتوصل إلى مشروع نهائي وسط، وتوجه تاراسينكو إلى وزارة الخارجية السوفيتية على وعد بالعودة في غضون عشر دقائق. لكن مرت ثلاث ساعات دون تلقي أي رد. ولم يكن بوسع روس المحبط وزملائه عمل أي شيء نظراً لعدم قدرته على الاتصال بي بالهاتف، وعدم الاتصال بتاراسينكو أيضاً. وانتهزوا هذا اليوم الصيفي غير المألوف في موسكو، ولقتل الوقت جلسوا في فناء سباسو هاوس تحسباً لوقوع الأسوأ، وفي لحظة ما اعترف روس «أعتقد أننا نتعرض لضغوط».

وأخيراً عاد تاراسينكو بالرد. فالدوائر المؤيدة للعرب تُدفع نحو الإذعان مع استثناء واحد حاسم. وقال تاراسينكو: «إن البيان مقبول مع استثناء الحظر على الأسلحة» وكتقليد مقدس في المفاوضات فإن النص مثار الخلاف يوضع بين أقواس، واحتج روس قائلاً: «علينا أن نلتزم بذلك، وإلا فلن يكون للبيان أي معنى أو يقود لأي عمل».

وعندما هبطت في مطار فنوكوفو/٢ في تمام الساعة ٧:٣٠ مساءً صعد روس وزوليك إلى الطائرة لإطلاعي على الموقف. بينما شيفرنادزة ينتظر في إحدى القاعات وراود روس قلق عارم من أن السوفيت قد يخلقون سبباً آخر للتراجع عن إصدار بيان رغم التطمينات الأخيرة التي قدمها تاراسينكو، فالشكوك تحوم الآن حول مصداقيته: فطالما تحكم فيه المتشددون عدة مرات، وقال في تبرم: «لست على يقين من إنه بوسعنا إصدار البيان فلا أعرف ما إذا كان سيرجى يستطيع إنجازه».

وقلت: «حسناً، إننا هنا لا ينبغي أن يستحوذ علينا القلق، علينا المضي في الأمر». وقال: «أعتقد أن هناك فرصة لكن. عليك الضغط بقوة لأن الضغط يستهدف فريقه وسوف يستغل رد فعلك لتفسير سبب حذف الأقواس».

واستقبلني شيفرنادزة على درجات قاعة الوصول، ثم توجهنا مباشرة وسط تصايح الصحفيين بأسئلتهم نحو قاعة مؤتمرات في الطابق الثاني. واستغرق الاجتماع ساعة ونصف الساعة، وكنا نجلس جنباً إلى جنب على أريكة في زاوية القاعة.

وبادرني شيفرنادزة بخطأ اعتقاده عن العراقيين، وقال: «بالطبع لقد صدمنا مما حدث وإنني أتذكر سؤالك في أركوتسك» وأجبت عليه بأننا ما كنا نتوقع وقوع حدث من هذا القبيل، ومن البديهي أن هذا عمل يستحق الإدانة بطبيعته، فلست أرى منطقاً وراء هذا التصرف، وقال شيفرنادزة: إنهم خارجون لتوهم من حرب استغرقت عشر سنوات، ومضي قائلاً: إن جورباتشوف بعث رسالة شديدة اللهجة إلى صدام حثه فيها على الانسحاب الفوري، لكن لم يصلنا رد رسمي. لكن الدبلوماسيين العراقيين يقولون: لا تتوقعوا أن نستمر طويلاً في الكويت، وكنت أعتقد أن شيفرنادزة يشك في مثل هذه التقارير مثلي.

وقال شيفرنادزة: أعتقد إن إصدار بيان مشترك أمر «صائب وسليم» وجورباتشوف يتفق معي في الرأي، لكن يقلقه بعدان هما: أن البيان قد يعرض للخطر الثمانية آلاف سوفيتي الموجودين في العراق، وكذلك التسعمائة الموجودين في الكويت.

كما أن البيان قد يثير أيضاً غضب حلفاء آخرين للسوفيت في العالم العربي، وقال مستغرقاً في التفكير: ليس من اليسير أن يدير المرء ظهره لعلاقة صداقة وتعاون توطدت على مدار العقد الأخير، ومع ذلك فقد خلص واضحاً في الاعتبار كل شيء . إلى أنه من الضروري إصدار البيان، فالغزو سلوك غير متحضر بالمرّة، ولا يمكننا أن نقف بمعزل عن هذا حتى ولو كانوا أصدقاءنا». وبدأت في الرد قائلاً: إن لدينا أيضاً مواطنين معرضين للخطر في العراق. لكن الحاجة إلى صدور بيان ذي مضمون حقيقي، وليس بياناً منمقاً تجعل من الصياغة غير ذات الدلالة بشأن حظر الأسلحة أمراً بالغ الخطورة.

وقلت: «تعين علي أن آتي إلى هنا. لأنني أعتقد أنه من الضروري الإعراب عن أنه بوسعنا أن نتصرف كشركاء. بل وسوف نتصرف كشركاء في مواجهة التحديات المفروضة على الأمن الدولي، وبينما من السهل التحدث عن الشراكة فإن اتخاذ خطوة غير عادية بإصدار بيان مشترك بفرض حظر دولي على الأسلحة سيرسل إشارة للعالم وللعراقيين على أن الشراكة الأمريكية السوفيتية شراكة حقيقية. وسوف يوجه أيضاً إشارة على أننا دخلنا معا حقبة جديدة ستظهر أنه عند نشوب أزمة فسوف نكون على أتم الاستعداد للتحرك بسرعة وحزم وبطريقة حاسمة.

فإذا لم يكن بوسعنا عمل ذلك فماذا سنقول للصحافة والمجتمع الدولي، حسناً سيقال إن الولايات المتحدة والسوفيت اجتمعا وأصدرا بياناً يؤكد ما صنعه كل جانب بالفعل. ما الأمر؟ كانت شواغله بشأن المواطنين السوفيت الموجودين في العراق مفهومة، وهناك أكثر من أربعة آلاف أمريكي أيضاً يتواجدون في الكويت والعراق. ومع ذلك فمن المهم ألا يروعنا شيء، ولا أريد أن أغمط حق أي من الإجراءات الشجاعة التي اتخذتموها من جانب واحد، ولكن مع ديكتاتور مثل صدام فإن شهية تنفتح مع الأكل، ولا يجب أن تشجعه بالامتناع عن إصدار بيان مناسب. وقلت: إن الدعوة علانية لفرض حظر على الأسلحة سوف تعزز جدية غرضنا وبدونها فلن يكون لدينا «سوي بيان فارغ» وهكذا ستثور التساؤلات عما إذا كان بوسع بلدينا الدخول في شراكة حقيقية. فمحك الاختبار . هو هل بوسعنا أن نتصرف سوياً في شراكة حقيقية ونطلب من الآخرين فعل ما فعلناه، أم نكتفي بتكرار مشترك لما قاله كل منا بشكل منفرد، لقد كنت أضرب عامداً علي أوتار قلق سوفيتي متأصل بعرض فرصة على شيفرنادزة للانضمام لنا في مناقشة العالم.

وتساءل شيفرنادزة: «حسناً فماذا عن الفرنسيين، فرنسا أكبر شريك تجاري للعراق، ولن يكون الحظر مجدياً لو رفضت باريس الانضمام إليه، وطمأنت شيفرنادزة بأني سأباحث قريباً معم رولان ديما وزير الخارجية الفرنسي، وقلت إنني أتوقع لو أننا دعونا إلى فرض حظر فسوف تتعرض فرنسا لضغوط قوية لو لم تنضم لنا «فسوف يضعهم ذلك في موقف صعب». وكنت متأهباً لو أصر شيفرنادزة على المقاومة أن أقول إن إخفاقنا في إصدار بيان ذي معنى سيكون تذكاراً مؤلماً علي أن العلاقة بين بلدينا لم تكن هي ما تصوره ولن يكون أمامي بد من إبلاغ الرئيس بهذه النتيجة المؤلمة. وقال شيفرنادزة لا داعي، وأضاف: «عظيم، إنني موافق. إنني أرى أن الأمر مهم بالنسبة لك، سوف ترفع الأقواس من العبارة، وأعتقد أن هذا بيان مؤثر».

وغمرني الارتياح. فكم كنت أعرف أن الأمر شاق على شيفرنادزة، فقد كان رجلاً شجاعاً. لكنه واقع تحت ضغوط هائلة من الدوائر الموالية للعرب في الخارجية السوفيتية، وبوسعي القول أنه كان لا يزال غير مرتاح من احتمال التعرض للخطر لو رفضت دول أخرى دعوتنا لفرض حظر على السلاح. وفي محادثة لطمأنته علمت منه فيما بعد مسيرة طويلة بعد أن أصبح رئيساً لجورجيا أنه لم يكن قد حصل على موافقة جورباتشوف على الفقرة الخاصة بخطر الأسلحة في البيان، وأخذ الأمر على عاتقه اعتقاداً منه بصحته.

أبلغته بأنني أوفدت مبعوثاً إلى بكين لحث الصين على الانضمام إلينا باعتبارها مورداً رئيسياً لتكنولوجيا الصواريخ للعراقيين. وكان شيفرنادزة غير متأكد من كيفية رد فعل العرب. فموقف سوريا حاسم، وكذلك موقف مصر التي وصفها بأنها مفتاح بناء التضامن العربي. وكنت أعلم أن حسني مبارك سيكون معنا، وأنا سنكون في حاجة لتعاون تام من جانب إسرائيل. فلو ظهر الإسرائيليون بشكل سافر فربما استطاع صدام حينذاك إحداث انقسام بين العرب الآخرين بتصوير القضية على أنها صراع عربي إسرائيلي، وقلت إن الولايات المتحدة ستحاول إقناع إسرائيل بالالتزام الصمت «حتى لا يصبحوا قضية بديلة للقضية التي ينبغي أن يتركز عليها هذا القلق».

وقال شيفرنادزة «كلما قلت الضجة التي تصدرها إسرائيل كلما كان ذلك أفضل. فذلك قد يسهم فقط في إثارة حفيظة العرب ويزيد غموض القضية». وطمأنت شيفرنادزة بأننا أثرتنا القضية مع الإسرائيليين بالفعل.

وفي غضون دقائق قلائل من الحوار وضعت مع شيفرنادزة الخطوط العامة الضرورية لمعايير التحالف الدبلوماسي الذي سيتم تشكيله ضد صدام في الأسابيع السابقة على إقناعه بالتراجع عن غزوه المنكود.

وقبيل انتهاء المحادثات أعرب شيفرنادزة عن قلق آخر ما لبث أن ألح في تكراره على بتأثر شديد على مدار الأشهر الستة التالية. فقد قال: «هناك شائعات بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم شن غارات جوية علي بغداد» وطمأنته بأن الشائعات غير حقيقية. ورد قائلاً: «أعرف ذلك والآن لما عُقد هذا الاجتماع. لكنه أراد الحصول على التزام بأن الولايات المتحدة لن تشرع فوراً في القيام بإجراء عسكري، وأنا لن نضاجئ «بشيء غير متوقع» كان شيفرنادزة يعزف بدهاء على أوتار شكوك البيروقراطيين في وزارته.

وقلت «يسعني القول إننا لن نقدم على هذا العمل، بل ويسعني أيضاً القول بصدق ويحسن نية، إذا مس مواطنونا شيئاً فسوف تنقلب الدنيا رأساً على عقب، واعتقد أن الأمر يسرى أيضاً عليكم، فلن نغل أيدينا».

ووافق شيفرنادزة «هذا مفهوم».. ونحن نهم بإنهاء المناقشات أردت أن أذكر شيفرنادزة بالشروط الذي قطعناه، وقلت «إدوارد، أنت تعلم لو أن هذا حدث قبل خمسة أعوام بل وربما ثلاثة أعوام لوضعت هذا الأزمة برمتها في سياق التنافس والمواجهة بين الشرق والغرب. ولو حدث ذلك لكان في غاية الخطورة. إن هذا معيار لما أنجزناه».

وأبدى شيفرنادزة موافقته. لكنه أشار إلى أنه وكما أظهرت هذه الأزمة فإن المستقبل قد يحمل الكثير من التحديات الرهيبة لتلك التي اجتزناها من قبل. «دعنا نركز على النتائج فالمهم أن يؤتي هذا العمل مفعوله».

ثم بدأ في نزول السلم للرد على أسئلة الحشد الضخم من الصحفيين في القاعة الرئيسية للمبنى. وقبل أن يقرأ كل منا نص البيان المشترك بدأ شيفرنادزة بمقدمة مهمة كان يستعصي تصور صدورها عن وزير خارجية سوفيتي قبل عام واحد. ولا غضاضة في إعلان حقيقة أننا قد عبرنا للتو وبسرعة خاطفة سنوات منذ أحد الأيام الشتوية لكانون الثاني يناير عام ١٩٨١، وهو اليوم الذي عقد فيه الرئيس ريجان أول مؤتمر صحفي له. فبعد عشر سنوات انضم ما وصفه بإمبراطورية الشر إلى عدوه اللدود في تحالف ضد ما نددت به أنا وشيفرنادزة بوصفه «هذا العدوان السافر ضد الأعراف الأساسية للسلوك المتحضر» من دولة حليفة للسوفيت. وبعد عشرات السنين من الأذى السوفيتي في أماكن مثل أمريكا الوسطى وأفغانستان وأنجولا جاءت مظاهرة التضامن التاريخي بين القوتين العظميين.

وحييت شيفرنادزة مودعاً وغادرت مطار فنوكوفو/٢ متجهاً إلى قاعدة أندروز الجوية ووصلت أرض الوطن في الساعة ٢:٢١ فجراً، وبعد خمس ساعات كنت على متن طائرة هليكوبتر في طريقي لكامب ديفيد للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن القومي، وكنت أعرف أن في انتظارنا عدة أشهر من الغموض. لكن في طريق عودتي إلى الولايات المتحدة نال منا الإجهاد مبلغه بما يعكس فداحة التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الأمريكية. لكن ومع ذلك كنت أنا والفريق المعاون لي على يقين من أن تطوراً بالغ الأهمية قد حدث لتوه في مطار فنوكوفو/٢.

وفوق الأطلنطي أوصلني روس مع بيتر هاوسلونر صاحب الاختراع بإصدار البيان المشترك، وهنأته على فكرته الجهنمية العظيمة.

ورد قائلاً: «السيد الوزير إن هذا يوم مثير. إنه يشكل نهاية الحرب الباردة، لقد أغلقت بالفعل اليوم فصلاً، وبدأت في كتابة فصل جديد». وكان مصيباً في رأيه. ففي هذه الليلة من شهر آب أغسطس، وبعد نصف قرن من بدء الحرب الباردة بالشكوك المتبادلة والتنافس الأيدولوجي لفظت هذه الحرب أنفاسها الأخيرة في قاعة الوصول بأحد المطارات على مشارف موسكو.

الفصل الثاني

عقود ثلاثة من الصداقة

هل يطيب لنا العيش من دون أصدقاء؟

جورج بوش

قبل يومين من انتخابات عام ١٩٨٨م كنت أتناول شرباً مع جورج بوش في مقر إقامة نائب الرئيس في نافيل أويزيافاتورى. كنا قد اختتمنا للتو حملة انتخابية أخرى شاقة لم تخل من أحداث عارضة غير سارة، ورغم أننا لم نأخذ أي شيء على أنه من المسلمات كانت استطلاعات الرأي تجزم أنه سيصبح رئيساً للولايات المتحدة، وباعتني بالقول: «أريدك أن تتولى وزارة الخارجية لو فزت في الانتخابات». وقبلت على الفور فلا مجال للاستطراد في الحديث بعد صداقة تجاوزت ثلاثين عاماً، وانتقلنا بسرعة لبحث المسائل الأخرى بما في ذلك الحملة الانتخابية وأفكاره الأولية عن الترشيحات المحتملة في الحكومة وهيئة موظفي البيت الأبيض في إدارة بوش. وفي عالم السياسة في واشنطن المغرق في الشك حيث لا يؤخذ أي أمر مهما هان على علاقته. فإن مثل هذا التفسير غير المعقد للتعيين لن يستساغ بسهولة. لكن هذا هو ما حدث ببساطة.

ولن أكون أميناً لو قلت إنه لم يشاغلني. وليس سراً أنني كنت مهتماً بالمنصب ومنذ فترة طويلة فقد توليت منصب رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض لأكثر من أربعة أعوام، كما شغلت أيضاً منصب وزير الخزانة لنحو أربعة أعوام ولم أكن أرغب في العودة للاشتغال بالمحاماة في هيوستون بولاية تكساس. لكن الحقيقة أنني لم أبحث أمر تعييني في المنصب حتى اللحظة التي عرض فيها على. وعلى نقيض بعض التقارير المنشورة لم يتطور مستقبلي عندما طلب مني نائب الرئيس ترك وزارة الخزانة لإدارة حملته الانتخابية. فلم يكن من المستساغ أن يعرض على هذه المهمة، ومن المؤكد أنه من قبيل عدم اللياقة لو أنني طلبت منه ذلك. فليس هناك ما يدعو لمناقشة مثل هذه الأمور بيننا. فنحن على نفس الموجة كالعهد دائماً في علاقتنا.

والأمر لا يحتاج إلى ذكاء معقد لمعرفة أن الخارجية بوصفها أرفع الوزارات في الحكومة هي بطبيعتها أهم المواقع الحكومية عن غيرها. لكن الوطن أهم من أي منصب حكومي.

وكان لدي من الأسباب ما يدفعني إلى الاعتقاد بأن الظروف ربما تكون مهياة أمامي للنجاح في المنصب، وخامرني الشعور بأنني أتمتع بالمهارات السياسية والتفاوضية الضرورية للاضطلاع بالمنصب على أكمل وجه. ومن حسن حظي أن انضم لي في مجموعة السياسة الخارجية ثلاثة رجال هم وزير الدفاع ومستشار الأمن القومي ورئيس هيئة الأركان العامة المشتركة، وثلاثتهم أصدقاء وزملاء منذ فترة طويلة، وعلى مدار نحو ثماني سنوات اكتسبت خبرة في قضايا السياسة الخارجية من خلال عملي كوزير للخزانة ورئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض، وثمة ميزة تفردت بها دون أسلافي المحدثين وهي العلاقة الشخصية غير المسبوقة مع رئيس الولايات المتحدة.

فعلى مدار أكثر من ثلاثين عاماً ارتبطت مع جورج بوش بصداقة وطيدة تعود إلى أيام زوجتي الأولى ماري ستيوارت حين دعيت إلى منزل بوش على وجبة هامبورجر، واقترح أحدهم أن نصبح شركاء في مباراة للتنس في نادي هيوستون الريفي، وفزنا باثنتين من بطولات النادي. فقد كانت مهارته في الكرات الطائرة القوية ولعبه من على الشبكة يكمل موهبتي في اللعب القوي من الخط الخلفي وإرسال الكرات اللوب (العالية الساقطة) ومع ذلك فلم يكمل كل منا الآخر في ضربات الإرسال، فكانت ضربات إرسالنا ضعيفة لدرجة درجنا معها على التندر بأننا اللاعبين الوحيدين اللذين نعرف أن بإمكانهما لعب ضربة إرسال ثم نجري للنصف الآخر من الملعب لصدها.

ووقف بوش وباربارا بجانبني أثناء مرض ماري ستيوارت بالسرطان، وبخلاف أفراد أسرتهما كانا آخر من زارها من الأصدقاء أوائل عام ١٩٧٠م قبل أن تدخل في الغيبوبة التي لم تفق منها مطلقاً. إنه الرجل الذي أكن له كل الاحترام والتقدير، وهو الشخص الذي ألجأ إليه عند الاقتضاء وطالما أعجبت بنجاحه في كل ما اضطلع به في حياته، وكان هذا مع بالغ احترامي ومشاعري نحوه سبب طلبتي منه أن يكون أب العماد لابنتي ماري بونر عند تعميدها.

وفي السياسة والخدمة في الحكومة كان ارتباطنا لا فكاك منه، ويعزز كل منا الآخر بدرجة ما منذ عام ١٩٧٠م فعندما خاض جورج بوش انتخابات مجلس الشيوخ في ذلك العام ضد لويد بلينتسين أوعز لي بضرورة الترشيح لشغل المقعد الذي سيتركه في مجلس النواب، وكنت أشعر وقتها بأن مسؤولياتي تجاه أبنائي الأربعة الشباب تحتل الأسبقية على احترافي السياسة.

وبعد ثلاثة أيام من خسارتي السابقة في الانتخابات لصالح المدعي العام في تكساس عام ١٩٧٨م اتصل بي هاتفياً في فلوريدا حيث كنت أستجم وأنشد السلوان. وقال بوش: «خيرها في غيرها» وطلب مني أن نعد سوياً حملته الانتخابية للرئاسة عام ١٩٨٠م ولذا فقد قلصت حصتي بشركتي القانونية أندروز أند كورث مما يعني ترك ما كان سيمثل الجزء الأكبر في الحصة المالية للشركة في ممتلكات هوارد هوجيز. وليس من طبيعتي أن أنظر إلى الوراء أبداً. فمن منا فعل ذلك؟ وبكل أمانة كنت مستعداً في هذه المرحلة من حياتي لترك مهنة المحاماة بما تنطوي عليه من إرهاق وقدرة أقل على التحدي.

ومنذ ذلك الحين واتتني الفرصة لخدمة بلدي على أرفع المستويات لنحو اثنتي عشرة سنة، ويرجع الفضل في هذا لجورج بوش إلى حد كبير. ولا يرجع الفضل إليه فقط في دفعي للاهتمام بالسياسة. بل أيضاً لحصولي على أول منصب حكومي. وحتى هذا اليوم لم ينسب ببنت شفة على الإطلاق بأنه كان وراء تعييني وكيلاً لوزارة التجارة في إدارة فورد. لكن وللحقيقة فإنني أعرف أنه هو الذي مارس ضغوطاً. بالإنبابة عني. على روجرز مورتون وزير الخارجية حينذاك حتى رغم توجهه إلى بكين ليصبح المسئول الثاني للحكومة الأمريكية في الاتصال بجمهورية الصين الشعبية.

ولم ننعم مطلقاً برفاهية التمدد على الأريكة والخوض في علاقاتنا الشخصية. لكنه كان يصفها بأنها علاقة الأخ الكبير بالأخ الصغير. وأعتقد أن هذا وصف موفق ودقيق ينطوي على مجاملة

رقيقة. وشأن معظم الإخوة والأقارب عرف عنا أننا نتجادل ونتصايح في السر. بل كانت هناك درجة صحية من التنافس الودي بيننا، ولم يهدر أحداً فرصة لإظهار الإشادة بصفات الآخر. فعلى سبيل المثال فبعد أن نشرت مجلة نيويورك تايمز موضوع غلاف عن علاقتنا في أيار مايو ١٩٩٠ م بعث المصرفي تيد شتراوس رسالة لاذعة لي جاء فيها: إنه يتعين أن أدخل في موسوعة جيتز للأرقام القياسية العالمية لارتدائي رابطة العنق اثناء ممارستي لعبة الحدوات مع الرئيس في البيت الأبيض. وكما هو متوقع أرسل بوب شقيق تيد شتراوس وهو رئيس سابق للحزب الديمقراطي وصديق قديم لي وللرئيس نسخة من الرسالة إلى الرئيس: «لأنني أشك حقاً في أن لدى وزير الخارجية ما يكفي من الفطنة لتقدير هذه الرسالة» ولم يكن بوسع الرئيس أن يقف مكتوف اليدين فقد كتب فيها رده على الرسالة «إن شقيقك المتهور بعث بالرسالة التي ضمنها هجومه الذي يفتقر إلى اللباقة والدمائة على وزير خارجيتي اللامع. فالولد شديد التأنق وعلى أية حال فإنني لا أعاباً بما يقوله آل شتراوس وسوف أذاع عن جيمس بيكر على طول الخط».

ومع ذلك فقد كان جورج بوش دائم الدفاع عني حتى في الوقت الذي ربما كان يريد فيه شنقي. وكوزير للخارجية منحني درجة غير عادية من حرية العمل. كان لديّ تصريح بالعمل، وربما أكون قد تجاوزت المدى في بعض الأحيان. لكنه لم يُقدِّم مطلقاً على مساءلتي وغضب مني في مناسبتين لعل أهمهما بعد بياني المشترك الشائن مع وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بسمرتينخ والتغطية الصحفية التي أقحمت نفسي فيها في خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني يناير ١٩٩١ م لكنه لم يعلن ذلك على الملأ أبداً.

وبين الحين والآخر كان الأخ الصغير يستطيع رد المعروف. وك رئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض في إدارة رونالد ريغان أوضحت للزملاء بكل وضوح أن ولائي للرئيس. وسعيت أيضاً للتأكيد على أن نائب الرئيس بوش في الصورة دائماً، وكان مكتبه بجواري في الجناح الغربي للبيت الأبيض، وغالباً ما كنا نتبادل الزيارات لتبادل وجهات النظر والمعلومات.

وطيلة صداقتنا لم أبخل عليه بالنصيحة الصادقة، وأعتقد في الحقيقة أنه قال عني إنني الشخص الوحيد الذي كنت أبلغه بما أفكر فيه بدون رتوش حتى ولو كنت أعلم أنه لا يريد سماعه. وأكثر من مرة على مر السنين طالما سمعت واحداً من ردوده الأثيرة «لما أنت فالح. ليه أنا نائب رئيس أو رئيس وأنت لا؟» كانت هذه الكلمات تشعره بالارتياح رغم أنها وللغرابة تعد مؤشراً على مدى قوة العلاقة التي تجمعنا. وبالطبع كانت هذه هي طريقته المثلى لإبلاغي بأن الحوار قد انتهى.

وفي عام ١٩٧٥ م أراد الرئيس فورد تعيينه مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبعث الأعضاء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ رسالة مفادها أنهم لن يوافقوا على تعيينه إلا إذا تعهد فورد علانية على منعه من خوض انتخابات ١٩٧٦. كان طلباً مهيناً. لكن فورد ترك الأمر لجورج. وأبلغت صديقي بأنه لخطأ فادح أن تدع حزب المعارضة في مجلس الشيوخ يملئ شروط طريقك

المهني. وقلت: يجب عليك ألا تفعل هذا. ويجب عليك ألا تلغي مستقبلك السياسي لمجرد تعيينك في المنصب. لكن بوش اختلف معي قائلاً: «إن هذا هو ما طلبه الرئيس، إنه شيء يفيدني وسوف أقبل به».

وحتى تعييني وزيراً للخارجية أعتقد أن أعظم خدمة أسديتها لجورج بوش هي تولي إدارة حملته الانتخابية عام ١٩٨٠ م ويرجع الفضل إليه بالطبع حيث كان في حاجة لشجاعة فائقة باعتباره شخصية غير معروفة بالفعل ليقدم على ما أقدم عليه. فقد سبق وأسر لي ونحن نجوب أنحاء البلاد بهدف استشراف الموقف أوائل عام ١٩٧٩: يعوزنا التأييد والمال والمعرفة بالقول «هل تعتقد أنني مجنون لأفعلها» وفي الوقت الذي كنت أؤيد ترشيحه بقوة، مرت علينا أيام كنت أعتقد فيها أننا مخبولان. لكن عناده وشجاعته في مواجهة الخلافات الطويلة شحذا ملكاتي الإدارية. وفي ذلك الوقت كنت الجمهوري الوحيد الذي أدار حملة انتخابات رئاسة عامة. باستثناء جون ميتشيل، ونتيجة لتلك الخبرة اعتقدت أنني قادر على المساهمة بطريقة مهمة في الحملة التي بدأت من الصفر في استطلاعات الرأي وانتهت بصديقي وهو مرشح نائباً لرونالد ريجان.

وكان أشق الأمور على نفسي هو اقناعه بأن الوقت قد حان للاستسلام، وكمسئول في حملة الرئيس فورد عام ١٩٧٦م اكتسبت براعة لا بأس بها في إحصاء الأصوات، وبالرغم من الفوز الكبير في بنسلفانيا وميتشيجان كنت أعرف أننا خسرنا المعركة. لكن جورج بوش لم يكن انهزامياً على الإطلاق، وصارعت معه ليفعل الصواب سياسياً بالنسبة له. وقلت له: «جورج انتهى الأمر لقد نفذت أموالنا ومن المستحيل حسابياً أن نفوز بالترشيح. كما أن الاستمرار في تصفيات الانتخابات التمهيدية سيدمر كل فرصة أياً كانت لاحتمال اختيارك نائباً للرئيس» ولم يستغ ما كان يسمعه اعتقاداً منه أن انسحابه سيخذل أنصاره في الانتخابات التمهيدية القادمة. خاصة في أوهايو ونيوجيرسي. وأمضى عطلة نهاية الأسبوع يصارع لاتخاذ قرار مع أفراد أسرته وأقرب أصدقائه قبل أن يخلص علي مضض إلى ضرورة طي خيمته.

كم هو أمر بالغ المشقة أن يكون المرء مديراً لحملة انتخابية لصديق، وعلي أن أتذكر أنني كنت مديراً لحملة بوش عامي ١٩٨٠ م و١٩٨٨م ورئيساً لهيئة موظفيه في البيت الأبيض في انتخابات عام ١٩٩٢م. والثابت هو أن المرء هو ناقل الأخبار السيئة وهو السند أيضاً. وعندما يشعر المرشح بالإجهاد فإنه يلجأ لمدير حملته يلتمس تشجيعه للسير في الطريق يوماً آخر أو ليلقى خطاباً آخر أو ليمضي ساعة في نهاية يوم قاسٍ من الحملة يلح على المساهمات بالهاتف، ومن السهل أن تخسر صداقات في مواقف كهذه ولم يحدث ذلك معنا.

وتعني الصداقة الكثير لجورج بوش، وكان وفاؤه لأصدقائه واحداً من مصادر قوته الشخصية وألمح البعض إلى أن الأمر انتهى بالصداقة لتصبح أفدح نقاط ضعفه السياسي فطالما ظل وفاؤه لفترات طويلة لصداقة أناس ألحقوا الضرر بالرئاسة من منطلق حرصه على صداقتهم.

لكن يحلو له القول: «هل تطيب لنا الحياة من دون أصدقاء». ورغم سروري يقينا بمساهمتي في مسيرة بوش السياسية إلا أنها كانت ستمضي حتى بدون مساعدتي، أما فيما يخصني فلولا تأييده وصداقته لما ظفرت مطلقاً بمجالات الخدمة العامة التي أديتها.

والحاصل أن الشراكة بيننا لم يمسهما سوء في ضوء شراسة أجواء السياسة. ففي آيار مايو ١٩٩٠م استدعاني ليشكرني على جهودي في ترويج صيغة «اثنين زائد أربعة» الخاصة بالوحدة الألمانية مع السوفيت والآخرين في بون. ولاحقاً في الرحلة كتبت إليه رسالة جاء فيها «إننا نبلى بلاءً حسناً بالنسبة لرجلين جامدين يفتقدان لأي رؤية لا تحركهما سوى الفطرة ولازلت أقول عظيم من يتصور ذلك» وأنا لا زلت أتصور ذلك؟»



وقال لي جورج شولتز ذات مرة: «إن منصب وزير الخارجية هو أهم منصب في الحكومة. لكن أريدك أن تعي شيئاً واحداً هو أنه لا توجد معايير محددة تبين أين تنتهي السياسة الخارجية لتبدأ سياسة أخرى. وهذا يعني أن الجميع يأتون بعدك».. ولكني كنت محظوظاً لأن هذا لم يسبب لي أي قلق مطلقاً. فقد سهل قربي من الرئيس أداء العمل آلاف المرات: فلم يساورني أي قلق مطلقاً من احتمال الطعن أو التشكيك. كان بوسعي العمل دون الالتفات لأي شيء. وكنت محظوظاً لأن أكون واحداً من أفراد فريق الأمن القومي لبوش الذي يضم نخبة من الزملاء المتمرسين الذين عملوا سوية بصفة أو بأخرى وجمعتهم المودة والاحترام. فلم تربطنا الزمالة والرفقة فحسب بل جمعتنا الثقة المتبادلة. ولا يعني هذا أننا لم نختلف، وكم تجادلنا وتعالنا أصواتنا كالمجانين، وليس سراً أيضاً أن كلا من ديك تشيني وبرينت سكوكروفت كانا أكثر حذراً مني بشكل عام في إجراء بعض التغييرات على النهج السياسي. الأمر الذي أثار عدداً من الاختلافات الكبيرة بيننا حول الحد من التسلح والعلاقات السوفيتية الأمريكية والشرق الأوسط. لكن خلافاتنا لم تأخذ مطلقاً طابع الطعن في الظاهر الذي اتسم به عهدا «كيسينجر/ روجرز» «فانس/ بريجنسكي» أو تغلب عليها صفة الخشونة التي ميزت فريق الأمن القومي الأمريكي طيلة سنوات حكم ريجان. فلم يكن هناك لغواؤ هراء بين الزملاء في المستويات العليا ونادراً ما يتسرب إلى الصحافة أقل القليل. وبالطبع كنا جميعاً نؤازر الصحفيين دون أن نكشف عن هويتنا لإرسال إشارات دبلوماسية سواء للحكومات الأجنبية أو الكونجرس. لكننا لم نوظفها ليطعن كل منا في الآخر، ونتيجة لذلك فإنني أعتقد أن أحد الإنجازات الكبرى للرئيس بوش هو حمل أجهزتنا الأمنية على العمل بالطريقة المفترض أن تعمل بها، وكان هذا أمر جوهري في تمكيننا من إدارة التغييرات التاريخية في مختلف أنحاء العالم على الوجه الأكمل من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢م.

كنت قد التقيت بديك تشيني لأول مرة عام ١٩٧٥م بعد أيام قلائل من أدائي اليمين الدستورية وكيلاً لوزارة التجارة أثناء تولي روجرز مورتون لها وأرادني روج أن ألتقي مع الرئيس فورد، ولذا فقد ذهبنا إلى البيت الأبيض بعد ظهر أحد الأيام وتوجه روج إلى المكتب البيضاوي وطلب مني

الانتظار في مكتب نيل ياتيس السكرتير الخاص للرئيس فورد. وبعد ربع الساعة قادمي أحدهم إلى المكتب البيضاوي كان الرئيس مجتمعاً مع عدد من كبار مساعديه ومن بينهم ديك تشيني الذي خلف لتوه دون رامسفيلد في رئاسة هيئة موظفي البيت الأبيض، وتم تقديمي إلى ديك تشيني الذي طلب مني الجلوس بأدب جم، وقلت لنفسي: ما أبعد هذا يقيناً عن بعض الروايات المرعبة التي سمعتها عن عدد من رؤساء هيئة موظفي البيت الأبيض، وعن النظرة القاسية في الإدارات السابقة، ولا تزال سمة الأدب والتواضع تلازم تشيني حتى الآن، ومن العسير أن يحتفظ المرء بإحساسه بالتوازن في واشنطن لكن لعبة السلطة لم تستحوذ على تفكيره مطلقاً.

وأثناء الحملة التمهيدية للجمهوريين عام ١٩٧٦م كلفني ديك بعد أول لحظة محرجة في الوظيفة الحكومية إثر خوضي في الحديث دون وعي عن استقالة هنري كيسينجر من الحكومة. فبصفتي وكيلاً لوزارة التجارة كان من اختصاصي مهام سياسة روتينية بالغة التواضع في أهميتها. وكان أحدها لقاء الممولين الماليين لفورد في مدينة أوكلاهوما حيث يحظى ريجان بقوة خاصة. وفي لحظة ما سئلت عن الدور الذي سيناظ بهنري كيسينجر في الفترة الثانية لرئاسة فورد، وكنت على يقين من أن كيسينجر شخصية بغيضة بالنسبة لكثير من الجمهوريين في الجنوب والغرب، وكان اللقاء مغلقاً أمام الصحفيين. ولذا قلت بفرح، لا يسعني تصور وجوده في الإدارة لو أعيد انتخاب فورد. ولم أكن أعلم بوجود صحفي ضمن الحضور يعمل بالجريدة الطلابية لجامعة أوكلاهوما.

وبعد يومين شاركت في احتفال أقيم بالحديقة الوردية بالبيت الأبيض وطلب مني نيل باتيس «المرور على مكتب تشيني قبل المغادرة» وتوجهت إلى المكتب الأبيض لتشيني بزاوية الجناح الغربي دون أن يجول بخاطري على الإطلاق أنه سيكون مكتبي بعد خمس سنوات ثم بعد ست عشرة سنة وفي فترتي رئاسة اثنين مختلفين من الرؤساء الجمهوريين. وقال في عبوس: «أريد أن أريك شيئاً» وناولني قاصات صحف متضمنة تعليقاتي التي نشرتها جريدة جامعة أوكلاهوما. وتلقفت وسائل الإعلام النصل الذي صوبته نحو كيسينجر من الجريدة وأثار ضجة، ولا سيما في وزارة الخارجية حيث استشاط هنري كيسينجر غضباً، ولم يكن لدي أدنى فكرة عن أنني قد تسببت في كل تلك المشاكل وتمتعت بأسفي، ورد تشيني قائلاً وهو يضحك: «لا عليك فلنسو الأمر مع هنري» وسيراً على التقليد العتيق في واشنطن اتصلت به هاتفياً وقدمت اعتذاري، فلو كان مكان تشيني رئيس آخر لهيئة موظفي البيت الأبيض لسحلني على الفور. وله الحق في ذلك. ولكنني أتذكر أنه علمني بلباقة درساً في توخي الحذر.

وهناك واقعة أخرى طرفاها كيسينجر وتشيني وخص المنسوجات هذه المرة. فرغبة مني في تعزيز الانفتاح التاريخي الذي قاده الرئيس نيكسون نحو جمهورية الصين الشعبية شرعت وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٧٦م في تشجيع استيراد الولايات المتحدة غير المحدود للمنسوجات الصينية، وليس من قبيل المفاجأة أن الفكرة قوبلت بمعارضة شديدة من أصحاب مصانع النسيج

الأمريكيين، ولدى كثير منهم مصانع في الولايات الجنوبية التي تمثل أهمية قصوى للرئيس فورد في معركته التمهيدية الحامية ضد رونالد ريجان للفوز بترشيح الجمهوريين للرئاسة، ومع تنحية السياسة جانباً كانت وزارة التجارة تعتقد أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة تملي إتباع نهج أكثر توازناً عن الذي تسير عليه وزارة الخارجية. ووردت في مسودة خطاب من المقرر أن يلقيه الرئيس أمام جمعية أصحاب مصانع النسيج الأمريكيين في سان فرانسيسكو في شهر آذار مارس، عبارة تلزم الرئيس «ضمان ألا يتعرض السوق الداخلي لتهديد خطير» وكانت صياغة العبارة غامضة لكنها تنطوي على تعاطف قصد به تبديد قلق الحضور من احتمال إغراق المنسوجات الصينية لأسواقهم، وكنا نعرف أن كيسينجر كان يريد حذف العبارة. لكن ومع اقتراب موعد إلقاء الخطاب لم يصدر أي تعليق من جانب وزارة الخارجية على مسودة الخطاب. وكان هنري مقاتلاً بيروقراطياً فذاً، وأسلوبه المألوف في مثل هذه المواقف هو الكمون حتى اللحظة الأخيرة ثم إقناع الرئيس بعمل ما يريده، ولا يدع الفرصة مواتية أمام أي هجوم مضاد. وباعتباري قائماً بأعمال وزير التجارة استفسرت من البيت الأبيض عما إذا كان كيسينجر قد حاول التدخل في الأمر. وبعد تأكدي بما فيه الكفاية فوجئت عقب اجتماع مجلس السياسة الاقتصادية ببوب هورماتس الخبير الشاب حينذاك في الاقتصاد الدولي الذي يعمل بمجلس الأمن القومي بيلغني بأن كيسينجر سينتظر حتى تطلع طائرة الرئيس فورد في طريقها إلى كاليفورنيا ثم يتصل هاتفياً بالرئيس ويسعى لإقناعه بحذف العبارة بدعوى أهمية العلاقات الوليدة مع جمهورية الصين الشعبية، وفي تلك اللحظة اتصلت بتشيبي على طائرة الرئيس. كان كيسينجر قد سبق في الاتصال بالفعل واتخذ قرار مؤقت بحذف العبارة، وقلت إن اللغة التي صيغت بها العبارة تجمع ما بين السياسة القوية ولباقة السياسة. وأقرني تشيبي على رأبي وبحث مع الرئيس الإبقاء على النص الأصلي، ولم يمض وقت طويل حتى التقيت مع وزير الخارجية لأول مرة في حفل استقبال أقامته وزارة الخارجية وبادرني متمماً «أه ... أنت إذن بيكر/ المنسوجات».

وبعد أن أفلتنا بالكاد من التحدي الذي واجهه ريجان في التمهيدات الجمهورية عملت أنا وتشيني بشكل أوثق في الحملة الانتخابية ضد جيمي كارتر وسار على نهجه المعتاد للتأكد من أنني أحصل على كل ما احتاجه كمدير للحملة الانتخابية، ونتيجة لذلك كان التنسيق بين الحملة الانتخابية والبيت الأبيض تنسيقاً رفيع المستوى ونموذجاً احتديته في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٨٤ و١٩٩٢م.

ولم تنقطع اتصالاتنا بعد انتخابات عام ١٩٧٦م وأطلع كل منا الآخر على خططه السياسية في المستقبل. وفي عام ١٩٧٨م انتخب تشيني نائباً في الكونجرس عن ويومينج وأثبت أنه حليف أكيد عندما أصبحت رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض بعدها بثلاث سنوات. فطالما اتصل بي ليلغني بأخبار بالغة الأهمية حول بعض التطورات المهمة في الكونجرس محققاً سبق حتى على قنواتي التشريعية. ومع ذلك فلم تكن العلاقة سمناً على عسل على الدوام. وكما اشتبكتنا بين الفينة

والأخرى في بعض المعارك السياسية وخاصة في مشروع قانون الإصلاح الضريبي لعام ١٩٨٦م الذي سعت لإقراره بصفتي وزيراً للخزانة في إدارة ريجان. لكنه استمات في معارضته، وأتذكر يوم أن أتى ديك بصحبة عضو الكونجرس عن الميسيسيبي ترينت لوث وتوعدني قائلاً: «سوف نعارضك في هذا القانون، سوف نهزمك» وتغلبنا على ديك رغم جهوده المضنية. لكن النزاع لم يتحول بأي حال إلى نزاع شخصي أو يؤثر على صداقتنا وخلال العقد الماضي أمضينا أوقاتاً جميلة في رحلات صيد ببراري ويومينج وديك أحد أبنائها الأصليين وأنا وافد عليها، وفي اثنتين من هذه الرحلات أقمنا في نفس الخيمة، وكان ديك يغسل الصحون وأنا أفضها.

كان ديك من أشد أنصار الحرب الباردة بشكل فاقني كثيراً، وقد اختلفنا في بعض الأحيان حول السياسة السوفيتية والحد من التسلح. لكن هذا الاختلاف لم يمس صداقتنا القوية أو الاحترام المتبادل بيننا أو علاقتنا الوثيقة في العمل.

وعقب فشل تعيين جون تاور وزيراً للدفاع أوائل عام ١٩٨٩م أيدت بحماس إقتراح برينت سكوكروفت بتعيين تشيني بدلاً من تاور. وكنت في مقر إقامة الرئيس عندما رفعت سماعة الهاتف لأعرض على ديك تولي المنصب وطلبته في وقت لاحق ومارست عليه ضغوطاً قوية، وغمرتني الفرحة عندما قرر التخلي عن مسيرته المتميزة في الأداء النيابي لقبول المنصب.



وربطتني صداقة طويلة الأمد بجون تاور ولازلت أذكر هنا اليوم القائظ من أيام تموز يوليو في مدينة سان فرانسيسكو عام ١٩٧٨م فبعد الهزيمة السياسية المدوية عدت إلى تكساس بعد حملة فورد عام ١٩٧٦م وقررت السعي للحصول على منصب المدعي العام، والتقينا مصادفةً بينما كنا نستعرض المنشورات في جزء أسباني من المدينة. ودعاني «لتناول شراب». وهكذا توجهنا إلى فندق مينجر التاريخي حيث حشد تيودور روزفلت الفرسان الأشداء لخوض الحرب. وبينما نحن نحتسى كوكتيل الفودكا والمارتيني تطلع تاور إلى قائلاً: «بيكر هل تعرف شيئاً؟ إن القذارة والبشاعة هي ما نحن فيه». ورددت: «سيناتور تاور لتحدث عن نفسك. فأنا جديد على الأمر برمته». وكم فكرت كثيراً فيما قاله تاور عندما أخذ زملاؤه السابقون في التشهير به خلال جلسات استماع تعيينه في المنصب الذي طار منه.

ولم أتوان لحظة عن تأييد تعيين تاور، وشعرت بالأسف له عندما رفض تعيينه، لكن ساورني قلق داخلي من أنه قد يدس أنفه في السياسة الخارجية بمجرد الموافقة على تعيينه.

ولم أعرف مطلقاً الكثير من أبرز رجالات مجلس الشيوخ ممن لا يتسمون بالشراسة ففي حين كان تاور صديقاً قديماً وحليفاً سياسياً فلم يكن بليداً في لعبة السلطة. فخلال الفترة السابقة على إقرار التعيين جاءني تاور ملتمساً العون في إقرار تعيينه. وقال: «انظر إنني أعرف ماذا يعني أن تكون وزيراً للدفاع، وماذا يعني أن تكون وزيراً للخارجية» إنك لا تراني في صفك وبصراحة فلست متأكداً

من ذلك لكنني واثق من أن ديك تشيني لن يحاول مطلقاً أن يظفر بوزارة الخارجية فإنه يعرف أنني لن أتدخل في ملعبه.



ويسري الشيء نفسه على برينت سكوكروفت الذي أعتقد أنه النموذج المثالي لمستشار الأمن القومي. وسبق لسكوكروفت أن شغل هذا المنصب في عهد فورد ولم يكن جورج بوش يثق فيه ثقة مطلقة فحسب. بل كان يكن له مشاعر خاصة. وعلى نقيض بعض أسلافه لم يقع برينت أسير تضخم الذات، ولم يروج لنفسه مطلقاً. وبدلاً من ذلك كان يفضل دائماً الانزواء إلى الوراء ليصبح وسيطاً أميناً للرئيس.

ولطالما كلف نفسه مجهوداً زائداً في خدمة الغير ففي مراحل مبكرة أبلغني أنه لن يظهر في أي برنامج تلفزيوني ما لم أعتقد أنه يجب عليه أن يفعل ذلك. وبالطبع يسهل مع هذا القول أنه كان عرضة للحرج في أي وقت طالما خصني الأمر. وكان يستضيفنا على الإفطار الساعة السابعة كل يوم أربعاء في مكتبه. حيث كنا نتبادل أنا وهو وتشيني المعلومات للتأكد من أننا نعزف نفس الإيقاع. وفي مرات كثيرة عندما كان ينشب خلاف بين العاملين لدى كل من منا حول قضية معينة كنا نقرأ على بعضنا النقاط المعدة للحديث، ونكتشف في سياق ذلك قدر انعدام الثقة بين العاملين بوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي.

وخلال الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن القومي لجأ برينت سكوكروفت إلى التزام الصمت أحياناً أثناء حديثي بدلاً من طرح رأي بديل حول إحدى قضايا السياسة الخارجية، ولا يكمن السبب في صداقتي الوثيقة بالرئيس أو جبن منه، بل في احترامه للطريقة التي يفترض أن يعمل النظام بها. فلطالما كانت له أراؤه القوية التي لم يتحرج في الاختلاف بشأنها مع زملائه وكان برينت يعتبر نفسه منسقاً، وهذا رأي يعضده أسلوبه المتواضع والخبرة التي استمدها من توليه رئاسة لجنة التحقيق الرئاسية في فضيحة إيران كونترا، وتوصلت لجنة سكوكروفت إلى أن جوهر المشكلة يتمثل في أن مجلس الأمن القومي تحول إلى جهة عمليات، وعبث في أمور تدخل في اختصاص الوزارات، وخاصة وزارة الخارجية وكمستشار للأمن القومي طبق برينت ما كان يبشر به، ومع استثناءات قليلة ترك مجلس الأمن القومي مهام الدبلوماسية إلى وزارة الخارجية. وكان يتم إخطاري والحصول على موافقتي مسبقاً على تلك الاستثناءات، كالزيارة التي قام بها برينت إلى الصين عام ١٩٨٩م برفقة نائب وزير الخارجية لأرى إيجيلبيرجر. بل إن برينت التزم إلى أبعد مدى بالاتفاق الرسمي بيننا بضرورة إقناع موظفيه بشكل عام بالامتناع عن لقاء السفراء الأجانب.

كان أول تعاون لي مع برينت كارثة تامة عارضة. وبعد المناظرة المنحوسة في سان فرانسيسكو عام ١٩٧٦م عندما قال الرئيس فورد إن الاتحاد السوفيتي لا يهيمن على بولندا أرسلنا أنا وبرينت إلى المركز الصحفي لشرح أن الرئيس لا يريد أبداً مرمطة المرشح جيمي كارتر. وسأل أول صحفي عن عدد الفرق السوفيتية المتمركزة في بولندا. ورد برينت بعبوس نحو ست فرق. وحاولنا قصارى

جهدنا على مدار نحو نصف ساعة إبراز الجانب الإيجابي. لكننا فشلنا فشلاً ذريعاً. لكنني أعجبت أيما إعجاب بولاء برينت وصموده في وجه الشدة، وهي سمات طالما سألمسها المرة تلو الأخرى في سنوات بوش.



كان الثنائي الوحيد الباقي من كبار المسؤولين من إدارة ريجان هو كولين باول وأنا. بالإضافة إلى جورج بوش بالطبع*. ومنذ البداية ربطتنا علاقة رقيقة. وفي أحيان كثيرة عند لقائنا بمكتب سكوكروفت انتظاراً لبدء بعض الاجتماعات كنا نسترجع خبراتنا المشتركة عندما كان هو مستشار الأمن القومي للرئيس ريجان وأنا وزير الخزانة كان كولين باول الموهبة العسكرية الفذة في جيله صاحب عقلية راجحة ذو حاشية رقيقة وشخصية أسرة ويتمتع بإحساس نافذ في السياسة، وكثيراً ما وجدنا أنفسنا في خندق واحد.

ومنذ البداية طلبت من تشيني أن يستدعي رئيس هيئة الأركان العامة المشتركة دون إبلاغي، والتزم بذلك فيما عدا مرة أو مرتين. ولكن في مناسبات عارضة وعندما تثار خلافات بينما حول قضية سياسية كبرى كان كولين يتصل بي التماساً لاستشارة خاصة، وحدث ذلك بصفة خاصة أثناء حرب الخليج حين كان تشيني أكثر تشدداً من باول في بعض الأحيان ومع هذا ظلت العلاقة بيننا قوية لا تهدد أيامنا.



ولم أعتقد أن أجهزة صنع السياسة الخارجية إبان حكم الرئيس ريجان قد خدمته بالطريقة الواجبة. فالمسيطر عليها غالباً هو الخداع والمشاكسة والنميمة والثرثرة وجداول الأعمال المتصلة، ومنذ اليوم الأول كانت الشكوك وانعدام الثقة خارج نطاق السيطرة بين الكثير من اللاعبين. ولا يسعني تذكر أنه مرت فترة طويلة لم يكن فيها الكل بمجلس الأمن القومي يشكل غصة للكل. وعلى مدار ثمانية أعوام عين الرئيس ريجان سبعة مستشارين للأمن القومي. وكثيراً ما اتسم أداء مجلس الأمن القومي بالتهور. كما أوضحت وثائق فضيحة إيران كونترا بالتفصيل الممل. بل وصل الأمر أحياناً إلى أنه عندما يتخذ الرئيس قراراً بشأن قضية سياسية كبرى فإن مرؤوسيه يتجاهلون رغبة الرئيس ويطبّقون سياساتهم الخاصة.

وأعتقد أن رئاسة ريجان هي الأشد إثارة للجدل خلال ربع قرن. لكن سياسته للأمن القومي لم تنجح إلا بسبب قوته. رغم افتقار تلك السياسة إلى عنصر التنظيم والتعاون. ولم تسد الفوضى والتخبط أي خدمة له أو للبلاد، ولم تكن الخطة الفاشلة. التي طرحها معي مايك ديفر سوي محاولة لضخ بعض العافية والانسجام في عملية الأمن القومي، وكالمتوقع فقد نسفتها نفس

* خلف باول الأدميرال ويليام كروي الذي انتهت رئاسته لهيئة الأركان العامة المشتركة في ٣٠ أيلول سبتمبر عام

الصغائر التي كانت سبباً في طرحها في المقام الأول. واستشعرها بوش جلية واضحة وهو نائب للرئيس على مدى ثمانية أعوام، ولذا عندما أصبح رئيساً صمم على أن يعمل النظام بالطريقة المفترض أن يعمل بها. واعتقد أنه فعل ذلك.

«المبنى»

على مدى أربعة عشر عاماً من الخدمة العامة لم أفقد رباطة جأشي سوى مرة واحدة حدث هذا يوم الثالث عشر من آب أغسطس ١٩٩٢م اليوم الذي أعلنت فيه تركي وزارة الخارجية الأمريكية لأصبح رئيساً لهيئة لموظفي البيت الأبيض. كانت كلمة الوداع التي ألقيتها في قاعة الاجتماعات بالخارجية تجربة مريرة غير متوقعة بالنسبة لي. فلم يسبق لي أن خضت غمار تجربة مماثلة. فقد أغرورقت عيناى بالدموع وأنا أستقل المصعد عائداً إلى مكثبي بالدور السابع، وأنا الآن وزير سابق للخارجية. كانت دموع الفخر ممزوجة بعزوف كبير عن ترك أكثر المناصب الحكومية التي شعرت فيها بارتياح شخصي.

وقلت في خطاب الوداع: «إن أي نجاح حققناه يرجع في الجانب الأعظم إلى العمل الشاق والحيوية والاحتراف والالتزام من جانبكم جميعاً.. إنكم نخبة ممتازة من المحترفين. إنه لشرف عظيم أن سبق لي الخدمة معكم». إنني أعني كل كلمة أقولها فأنا أشعر بالفخر تجاه ما أنجزناه معاً على مدار أربعة وثلاثين شهراً نقضت بسرعة. إن إحساسي عميق بالفراق لأنني بدأت العمل يحيط بي الغموض عما ينتظرنى في الخارجية.

وبينما كنت أشعر بارتياح كبير لعلاقتي مع الرئيس وكبار مستشاريه فقد غمرني بعض الخوف لدى البدء في إدارة دفة الخارجية. ولم يكن شاغلي هو إدارة جيش ضخ من العاملين: فكما تعرفون سبق لي إدارة أربع حملات انتخابية وتنظيم البيت الأبيض بنجاح وإرساء نظام راسخ بوزارة الخزانة. لذا فلم تكن البيروقراطية هي مبعث الخوف بل إدارة «المبنى».

وبينما لا تعني وزارة الخارجية لمعظم الناس سوى مجرد مبنى حجري ضخم قائم يتألف من ثمانية طوابق. يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويطل على طريق فسيح. لكن «المبنى» يعني لسكانه كائناً حياً يتنفس يعج بالأراء والسياسات، وقبل إقرار تعييني انتقلت في شهر كانون الأول ديسمبر عام ١٩٨٨م من المقر المؤقت لبوش في شارع كونيتيكت إلى الطابق الأول بوزارة الخارجية. حيث خصص جورج شولتز جناحاً لي ولطاقم العاملين معي. وسرعان ما أدركت هناك معنى «المبنى» وآرائه حول القضايا المطروحة، واكتشفت على الفور أن لمختلف طوابق «المبنى» آراؤها الفريدة حول الأحداث. «فالطابق السابع لا يريد أن نمضي الأمور بهذه الطريقة» و«الطابق السادس يريد تنقيح ذلك» وفي الحقيقة كان للحروف الأبجدية هي الأخرى آراؤها على ما يبدو فحرف «S» لا يؤيد وحرف «P» ينقض فجأة و «EUR» خارج نطاق السيطرة. ولكل مكتب في الخارجية حرف يرمز له ولذا فقد كانت أولى مهامى هي تعلمها. ويرمز الحرف «S» إلى وزير الخارجية بينما حرف «P» يشير إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية أما «EUR» فهو مكتب

شئون أوروبا وكندا. وبالاختصار تحول مبنى الخارجية. ذاك المبنى المشيد من الحجر الأصم إلى كائن حي تدب فيه الروح وسرعان ما أدركت السبب.

وما يدعو للسخرية أن هذا جزء من الطابع الوظيفي للمبنى نفسه. فالوزير وكبار مساعديه ووكلاء الوزارة موجودون في الطابع السابع، ويضم الطابق السادس معظم مساعدي الوزير ونواب مساعدي الوزير. أما مديرو المكاتب الإقليمية والمكاتب فإنهم يقطنون الطوابق الأولى. وتبدأ رحلة أي مذكرة مرفوعة لي بالطابق الرابع ليتم قبولها أو «تنقيحها» كما أنزل ثم تنتقل إلى الخامس ثم السادس لتراجع مراجعة نهائية في الطابع السابع قبل العرض على. ولكن الأصل المنظمي أو المؤسسي لوزارة الخارجية يستمد جذوره بما يتجاوز الشكل المعماري للمبنى. فبدون شك تنفرد وزارة الخارجية بكثافة بيروقراطية منقطعة النظير لم أصادفها من قبل. وفي معظم وزارات الحكومة يتولى توجيه دفة العمل مجموعة صغيرة من السياسيين مع موظفي الخدمة المدنية. أي البيروقراطية المحترفة. التي يتمثل الهدف منها في الارتفاع فوق قضايا السياسة وحفظ الذاكرة المؤسسية وتقديم الخبرة الضرورية. ويوجد أيضاً في وزارة الخارجية ما يعرف بالسلك الدبلوماسي والقنصلي، وهو مجموعة منتقاة من موظفي الشؤون الخارجية تتولى مسؤولية المكاتب الوظيفية والأمريكية في واشنطن وسفاراتنا في الخارج. ويلتحق الأفراد به بعد اجتياز امتحان وزارة الخارجية وهو امتحان تحريري قاسٍ تعقبه سلسلة من المقابلات الشفوية، وغالباً ما يأتي الناجحون من كليات القمة في الولايات المتحدة لاسيما إيفي ليج حيث المعرفة والفهم بالقضايا الخارجية مثل اللغات والجغرافيا والتاريخ والثقافة والأغذية والمشروبات. ويلتحقون بالسلك الدبلوماسي والقنصلي بمجرد إتمام فترة التدريب ويتناوبون الخدمة والمواقع في الخارج وفي واشنطن، وتنص القواعد على ألا يخدم موظف السلك الدبلوماسي والقنصلي أكثر من خمسة أعوام في واشنطن. الأمر الذي يجعله يقضي في الخارج فترات أكبر مما يقضيها في الولايات المتحدة، وبالإضافة إلى العمل المعتاد للسفارة الذي ينصب أساساً على تفهم آراء الحكومات المضيفة حيال الأحداث والإبلاغ عنها. فإن هذا الجانب للسلك الدبلوماسي والقنصلي يؤدي إلى تفاقم داء «الموالة» أي ميل الدبلوماسي للتوافق بشكل أكبر مع مصالح «العميل» عن مصالح واشنطن. فثم فاصل دقيق بين تفهم موقف البلد الذي يخدم الدبلوماسي فيه وبين موالاته وتبنيه تماماً لدرجة تحوله إلى مدافع أساسي عن هذه المواقف في المناقشات السياسية. ولا يقتصر هذا الداء على موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي فحسب. فبعض حالات «الموالة» التي واجهتها جاءت من سفراء من خارج السلك الدبلوماسي سقطوا في هوى الدول التي يعملون بها وحكوماتها لدرجة فقدوا معها تمييز ما هو في المصلحة الوطنية الأمريكية.

وثمة خطر آخر يحدق بموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي يتمثل في النزوع إلى الاعتقاد بأن الآخرين لا يفهمون في الشؤون الخارجية كموظفي هذا السلك، وربما كان هنا صحيحاً تماماً قبل الحرب العالمية الثانية إلا أن الأربعين عاماً الماضية شهدت تطويراً في البرامج الأكاديمية

ومراكز المعلومات والمنظمات والمؤسسات البحثية أفرزت بدورها عدداً لا بأس به من أمهر المتخصصين خارج نطاق السلك الدبلوماسي والقنصلي. ونتيجة لذلك وفي حالات كثيرة كان المعين من الخارج يملك فهماً أكبر بالبلد عن الموظف المكلف بشئون بلد معين لعامين أو ثلاثة أعوام أمضاها في المكتب.

وأخيراً فإن الضرورة الوظيفية تقتضي أن يصبح موظف السلك الدبلوماسي والقنصلي سفيراً، ويمثل هذا التعيين بلوغ القمة المهنية. لذا فإن الكثيرين منهم يرون أن أي تعيين من الخارج في مناصب السفراء ينازعهم حقهم الأصيل الثابت. إضافة إلى هذا ومن منظور شخصي بحث فإن السفير الأمريكي المعين من الخارج يمكن أن يكون شخصاً بالغ القوة.

وفي إطار الإعداد لتنظيم «المبنى» خاطبت كل الرؤساء السابقين ومعظم وزراء الخارجية السابقين وللإنصاف أبلغوني أن وزير الخارجية شخصية قادرة على تطبيق السياسة ومرجعية في القضايا الدولية ومورد يتعين استغلاله. ووجه كل منهم على طريقته تحذيراً لي.



وذكرني إيدموند ماسك قائلاً: «إنهم دائماً ما يبالغون في إضفاء طابع الإثارة على ردود أفعال عملائهم» أما تحذير هنري كيسينجر فقد كان بالغ الوضوح «إنهم أذكاء جداً. فهم يعرضون عليك ثلاثة اختيارات: إما الحرب النووية أو الاستسلام غير المشروط أو طريقتهم المفضلة في العمل».

وكان ريتشارد نيكسون أكثر حسماً، وقال لي: «إن حقبة الحرب الباردة لم تشهد سوى ثلاثة وزراء خارجية عظام هم أشيسون وفوستر دالاس وكيسينجر. وعانى ثلاثتهم من انعدام ثقة البيروقراطية. عليك أن تقودهم. لا تدعهم يسيطرون عليك» وكنت مصمماً على ألا يحدث ذلك أبداً.

وتوليت وزارة الخارجية مفترضاً أن الرئيس يصنع السياسة الخارجية لا السلك الدبلوماسي والقنصلي، وهذا هو السبب الذي حداني أن أقول بشكل قاطع في حديث نشرته مجلة تايم بعيد تعييني في المنصب: «إنني أهتم أن أكون الرئيس في وزارة الخارجية ولست رجل الخارجية في البيت الأبيض». وكانت هذه إشارة متعمدة من جانبي وأردت بها توجيه رسالة إلى البيروقراطية بأن أسلوبه في الإدارة سيكون مختلفاً عن أسلوب سلفي.

وفي فترة رئاسة ريجان كان جورج شولتز أقرب الزملاء إلي في الحكومة. وسار سبيلنا في الحياة على خط متواز: برينستون فيالق مشاة البحرية، الخزانة ثم الخارجية. وكنت أعتبره نموذجاً للوظيفة إلى حد ما في تلك الأيام. وكان صديقاً وكنا نرى معظم قضايا السياسية من نفس الزاوية في كثير من الأحيان. وخدم نحو ستة أعوام بتميز فريد في مناخ عدائي مرعب.

وكنت أتابع مسار الأحداث، ولا أدري كيف استطاع الصمود، وكنت متعاطفاً أشد التعاطف مع موقفه، وكم من مرة وفرت له الحماية حينما كان خصومه يحاولون النيل منه مراراً. ففي إحدى هذه المرات على سبيل المثال أعد بيل كلارك مستشار الأمن القومي حينذاك خطة لإيضاة جين

كيركباتريك في مهمة لأمريكا اللاتينية دون علم شولتز. وأشارت على الرئيس قائلاً: «ألا تعتقد أنه ينبغي إبلاغ وزير خارجيتك بالموضوع؟» فسارع إلى موافقتي وألغى الخطة.

وانتهج شولتز أسلوباً «مؤسسياً» في إدارة الخارجية. فاعتمد أولاً وفي المقام الأول على السلك الدبلوماسي والقنصلي في إدارة «المبنى» وتوجيه السياسة وأيدته، ويتمثل السبب إلى حد بعيد في أن سنواته كانت ضرورية لإجراء أي تغيير إضافي وتقديمي في الوزارة. فقد بدأت ثورة ريجان في الشؤون الخارجية مع فترة الولاية الثانية لأليكسندرهيغ في الخارجية ثم ما لبث أن وفد شولتز، وتكيف السلك الدبلوماسي والقنصلي مع السياسة الجديدة، وهكذا استطاع شولتز بفهم كبير الاعتماد بشدة على خدمة المحترفين.

ولأسباب ثلاثة حاسمة واجهت وضعاً مختلفاً تمام الاختلاف يتطلب نهجاً مؤسسياً مختلفاً كالآتي:

السبب الأول: يتمثل في أننا كنا نتجه نحو مرحلة تغيير ثوري وبينما لم يكن أحد يتصور الكيفية التي سيحدث بها هذا التغيير الثوري، كنت أعرف منذ البداية شأن السوفيت، إننا سنكون في حاجة إلى «تفكير جديد» في سياستنا الخارجية. وبالطبع فإن التفكير الجديد يقتضي أناساً جديداً أصحاب عقول فذة ولديهم تصورات مختلفة، ويتدنى لديهم أساساً تضخم الذات الحاصل في السياسة الحالية. ومن العسير تبيان مدى الصعوبة التي يواجهها البيروقراطيون في التكيف مع التغيير الجذري. ولكن وبشكل عام ينزع معظم العاملين في العمل الحكومي شأن أي عمل آخر إلى معالجة مشكلات الغد بحلول اليوم، وفقط عندما تفشل تلك الحلول سيسعون إلى البحث عن طريق آخر. وفي القطاع الخاص هناك هدف واحد يدفع الناس دائماً إلى تغيير أساليبها. وهو الربح. ولكن في السياسة والعمل السياسي نادراً ما يوجد هدف واحد محدد، وبوسع أي فصيل يقف وراء سياسة معينة أن يفسر دائماً كيف تؤتي خطة عمله ثمارها، أو كيف ستؤتي ثمارها على أفضل وجه. فقط لو تم استنهاض هذا أو ذاك أو الآخر.

والسبب الثاني: كانت إدارة بوش إدارة جديدة، وهذا يعني أن الكثيرين ممن عينهم بوش إما سيغادرون الوزارة إذا كانوا تعييناً سياسياً من الخارج، أو سينتقلون للعمل بالخارج إذا كانوا من السلك الدبلوماسي والقنصلي، والأهم هو أن نهي ميراث ريجان المتمثل في السلام عن طريق القوة بهدف البدء في صد الشيوعية الأممية وتعزيز انتصار الديمقراطية في وسط وشرق أوروبا وفي الاتحاد السوفيتي نفسه. وهذا في حد ذاته يتطلب إستراتيجية مختلفة تمام الاختلاف تقتضي أيضاً أشخاصاً جديداً.

السبب الأخير: كانت هناك حاجة لإيلاء اهتمام أكبر لبناء إجماع داخلي في الداخل، وبرغم فوز الرئيس الساحق على مايكل دوكاكيس أكد الديمقراطيون سيطرتهم مجدداً على مجلسي الشيوخ والنواب، وكان من المحتمل أن تؤدي مرارة الحملة الانتخابية إلى تسميم الأجواء اللازمة لبناء

سياسة حقيقية غير حزبية. ولهذا السبب فقد أردت أن يكون موظفو الوزارة وهيكلها التنظيمي أكثر إرضاءً للجمهور الداخلي. ليس في الكونجرس فقط بل في البلاد بأسرها.

وفي هذا المناخ، كنت أعتقد أن الجمود المؤسسي للسلك الدبلوماسي والقنصلي بقواعده وأعرافه وتسلسله القيادي البيروقراطي المنفصل يحول دون الاعتماد عليه بمفرده من أجل مواجهة التحديات الماثلة. ومعظم موظفي هذا السلك موظفون أكفاء مطيعون ومن الحمق ألا يستغل أي وزير خارجية قوتهم، وهذا هو ما فعلته وصادف هوى لدى الكثيرين منهم، ولكن كما يتعلق الأمر برأي مجموعة كبيرة نزع بعضهم نحو تجنب الإقدام على المغامرة أو تبني تفكير خلاق.

وللإنصاف فلم يكن الخطأ خطأهم بالكامل فأحد الأسباب الكامنة وراء عزوف بعض موظفي السلك الدبلوماسي عن التحلي بروح المبادرة يتمثل في أنهم حين يقدمون على المبادرة فغالباً ما يواجهون معاملة خسيصة في عملية إقرار مجلس الشيوخ لتعيينهم، وهناك الكثير من الأمثلة لعرقلة أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين للتعيينات بل ووأدها كلية لمجرد أنهم لا يحبون النهج السياسي للشخصية المراد تعيينها. وفي أغلب الحالات كانت الشخصية المعينة تطبق سياسة الرئيس أو وزير الخارجية. وطالما تكرر ذلك فيما يتعلق بالسياسة تجاه أمريكا الوسطى فبعد الكثير من هذه الأمثلة لا يسعك أن تلوم الدبلوماسيين المحترفين إذا التزموا طريق الأمان، وعلى سبيل المثال كان جوك كوفي وجون بوش نيل إثنين من ألمع موظفي السلك الدبلوماسي وقد أسديا خدمات جليلة لبلدهما أثناء تولي الوزارة. لكنهما حرما من الترقية إلى منصب السفير الذي يستحقانه عن جدارة.

ولهذه الأسباب في المقام الأول فضلت تركيز سلطة السياسة مركزياً في يد فريق صغير من المعاونين الموهوبين والموالين، وجعلت منهم الإطار الخارجي.

كان هذا الأسلوب علامة مميزة لعملي في الحكومة فقد علمتني التجربة أن المديرين الذين يحيطون أنفسهم بمرؤوسين ضعاف مآلهم الفشل. فلا مجال على الإطلاق لاختيار سوى أفضل الأكفاء لشغل مثل هذه المواقع بالغة الحساسية. وغنى عن القول أنه خلال العقدين الأخيرين كان أكثر رؤساء هيئة موظفي البيت الأبيض نجاحاً هم أولئك الذين أحاطوا أنفسهم بكبار المساعدين الذين يمكنهم النهوض بوظائفهم.

وبخلاف الموهبة والولاء الشخصي للرئيس ولي كنت أعرف أن هناك حاجة لتحلي فريقي بعدد من المؤهلات.. كنت أريد أناساً يمكنهم طرح الأفكار والمبادرات. أناس أولى رغباتهم قول «نعم» ليس بالضرورة لي ولكن للعمل. فالنزوع الطبيعي لأي بيروقراطية هو عدم الإقدام على فعل أي شيء. وهذا حقيقي في أروقة ودهاليز الخارجية. حيث يمكن أن يؤدي عمل أي شيء . إلى نشوب حرب. بل قد يؤدي إلى ما هو أسوأ في بعض الأحيان من منظور البيروقراطية . أي حدوث صراع مع العملاء الإقليميين. وأعتقد أن هذا هو سبب اللغو الكثير عن «المبنى» أو «الطابق السادس» أو «EUR»، إنها طريقة لإخفاء شخصية صانع القرار، ومن ثم تجنب المسئولية في نهاية الأمر. فسوف يتعين

على فريقتي أن يتفوق في تحويل الأفكار إلى عمل، وهذا يعني أيضاً أنني كنت أريد منفذين ومطبقين للسياسات، وكنت أريد أيضاً أشخاصاً يفهمون في السياسة. لأن السياسة ببساطة توجه الدبلوماسية وليس العكس.

وقد كانت قوة هذا التصور التنظيمي هي التي سمحت لي بطرح مبادرات خاصة و متماسكة وتوظيفها لتحقيق انفراج في عدد من الأزمات الدبلوماسية.

وهكذا فقد كان النظام شديد الفعالية في شن الهجوم. لكن أعوزته هذه القوة في الجانب الدفاعي اللازم لتجنب وقوع الأزمات، وألقى هذا النهج عبئاً ضخماً علي وعلى أقرب معاوني الذين لم يتمكنوا من التركيز على كل أزمة محتملة. ومع ذلك وبوضع كل شيء في الاعتبار، أعتقد أنه خدمني والأهم أنه خدم إدارة بوش بشكل غير عادي.



و ضمت أول مجموعة مصغرة في فريقتي ثلاثة هم: بوب زوليك ودينيس روس ومارجريت تاتوبلر. وجمع زوليك وهو من مواطني ألينوي ما بين الإحساس العام للغرب الأوسط مع التطور السياسي لمن تلقى تعليمه في أرقى المدارس الأمريكية، علاوة على تلقيه التعليم في مدرسة القانون بهارفارد ومدرسة كيندي لنظم الحكم. وسبق له العمل معي في وزارة الخزانة وكان مديراً ناجحاً ومحلاً سياسياً وكاتباً. وتعلمت في البيت الأبيض أنه لكي تسيطر على السياسة فلا بد أن تسيطر على الصحف ولذا فقد جعلته مستشاراً للإدارة (C) وأمرت بضرورة عرض كل ورقة عليه أولاً وجعله هذا كما وصفه أحد الصحفيين «عقلي الثاني» الذي يمكنه تنظيم وتوليف وتنقيح الأفكار وبالتالي ضمان ألا يعرض على مكتبي سوى نوعية واحدة من الأفكار والمبادرات تامة التنقيح. وبإستثناء ريتشارد درامان من العسير أن نجد شخصاً مناسباً للمنصب.

وتمتع زوليك بمقدرة خارقة على استخلاص المعلومات وعرضها في صفحة واحدة من «الرصاصات» و «النقاط الموجزة» في شكل مثالي للإيجاز. وكذلك كانت قوائم ما تقتضي الحاجة عمله، وإذا كانت فيه نقطة ضعف فهي أدبه الجم وسوقه عشرة أسباب تدعو لعمل شيء ما عندما تكون ثلاثة أسباب كافية، وشأن معظم مساعدي فإنه لا يطبق الحماقات وجعله هذا إلى جانب وضعه الوظيفي في مكتب الوزير واحداً من الشخصيات مرهوبة الجانب في الوزارة.

ويكاد دينيس روس الذي إخترته مديراً لفريق التخطيط السياسي (S,P) أي «فريق التخطيط التابع للوزير» أن يكون النقيض لزوليك. ويحتمل أن يكون روس ابن كاليفورنيا أكثر من يتمتع بهدوء الأعصاب في وزارة الخارجية، ومن الإهانة أن تصف شخصاً من كاليفورنيا بأنه «طرى» لكن هذه هي الكلمة الوحيدة المناسبة لوصفه، وعمل روس في البننتاجون بعد حصوله على الدكتوراه. ثم انتقل للعمل في فريق التخطيط السياسي مع هيج، ثم انضم إلي العاملين في مجلس الأمن القومي أيام ريجان وخلال دراسته الجامعية عمل روس في الحملات الانتخابية لروبرت كيندي وجورج ماكجفرن ولا يزال نسبياً من الليبراليين السياسيين رغم أنه عمل مستشاراً للسياسة

الخارجية لجورج بوش في حملة عام ١٩٨٨م وبينما يتحدث زوليك «بالرصاصة» والنقاط الموجزة» فإن روس يتحدث بالخطط والتصورات، وتخصصه الدقيق هو الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي. لكن معرفته العامة مفيدة بشكل شامل رغم أنه مساعدته هيلين إيلز هي الوحيدة التي يمكن أن تعيده إلى نصابه.

وشكل ثلاثتهم فريقاً شديداً البأس لا تنفصم عراه، وفي الحقيقة فقد نقلت مكتب مدير التخطيط السياسي إلى «صف الماهوجني» وهو الممر الداخلي بالطابق السابع الذي سمي نسبة إلى ألواح الماهوجني التي تكسو الجدران. حيث يوجد وزير الخارجية ومساعدوه.

وفي صف الماهوجني كانت توجد أيضاً مارجريت تاتويلر مساعد وزير الخارجية للعلاقات العامة، والمتحدثة باسم الشؤون العامة (PA) وكانت تاتويلر أول شخص يلتحق للعمل بفريق إدارة حملة فورد عام ١٩٧٦م وأصبحت لاحقاً رئيس الحملة في بلدها آلاباما، وبعد عامين أصبحت الموظف الثاني في لجنة العمل السياسي لجورج بوش في هيوستون. وقد بدأت في واشنطن كمساعد تنفيذي لي في عهد ريجان ثم مسئول اتصال بحملة إعادة الانتخاب عام ١٩٨٤م. وصحبتني في العمل في وزارة الخزانة كمتحدثة باسمي، وأقنعتها رغم تحفظاتها بتولي نفس العمل في الخارجية.

وابلغني نيكسون ذات مرة «بأنها تتحدث بلهجة الجنوب . الجملة الرقيقة». وكانت في الوقت نفسه «صارمة وممتازة ومراوغة ودقيقة» وامتلكت تاتويلر مقدرة فائقة على تصنيف الحجة والحديث السياسي المزوج لتحديد الهدف.

وتميزت بإحساس دقيق بما «يفيد» داخلياً، وكانت شديدة الحرفية مما جعلها مرهوبة الجانب أكثر من زوليك. لكن ما من أحد مثلها كان يمتلك طاقة استشعار سياسي أو ولاء شخصي.

والمهم أنني أردت التيقن من السيطرة على السياسة، وفي وزارة الخارجية يعني ذلك السيطرة على الكلام. وفي البنجاجون على العكس. فإن برامج الأسلحة هي المسألة الحقيقية وهذا يعني الدولارات لا الكلمات، وفي الخارجية فإن المرء في حاجة ليسيتر على ما يقال عن مواقف الولايات المتحدة تجاه مختلف القضايا وكان روس بمشاركة مكثفة مع زوليك يشرف على عملية إعداد الأحاديث والكلمات، وتولت تاتويلر مهمة العلاقات العامة والصحافة بمساعدة كيم هوجارد ثم جريس بوي وبينهما جودي أونيل وماري آن يودين، وفي هذا الصدد كانت تاتويلر أبرع متحدث باسم الخارجية لأنها درجت مع استثناءات قليلة على تطبيق تعليماتها بالنسبة للإيجاز الصحفي في الظهر، وكانت تلتزم بما أريد أن أبلغه للصحافة لا أكثر ولا أقل. وكانت تمضي معظم فترة بعض الظهر والساعات الأولى للمساء في التحدث مع الصحفيين عبر الهاتف حول «الخلفيات» مثبتة قواعدها مرة أخرى في انضباط صارم. وبالتالي فقد خدم هذا غرضاً سياسياً صغيراً. كما تعلمت في البيض الأبيض. ولكن في الخارجية فقد خدم أيضاً هدف دبلوماسياً حساساً. وكانت الحكومات الأجنبية تتابع الإيجازات الصحفية للخارجية عن كثب، وأتاح لنا التوظيف الدقيق للإيجازات

الصحفية إرسال مختلف الإشارات إلى الحكومات الأجنبية وتحديد خطواتنا الدبلوماسية، وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وأشرفت تاتويلر أيضاً على تنظيم جدول المواعيد. اختصاص كارين جروميرز. وهي وظيفة أخرى حساسة ولكن لا تلفت الأنظار. وكان تحديد الشخصية التي التقبها ومدة اللقاء تنطوي غالباً على مضاعفات دبلوماسية مهمة. وهكذا فإن البروتوكول وتنظيم المواعيد عملية جوهرية. وبالطبع لم تضطلع بها جروميرز وحدها، فكان يعاونها أريديس جونسون وكلايو جيلبرت وليندا ديوان في تحديد المواعيد المتغيرة بل والمتعارضة أحياناً. وبالمثل فإن البروتوكول هو السياسة وقد أضفى عليه جوزيف ريد صديق جورج بوش الكثير من أسلوبه ومهارته.

وبات زوليك وروس وتاتويلر يعرفون بـ «المجموعة المصغرة» ليس لأنهم لعبوا أدواراً حاسمة في أهم مبادراتي فحسب. بل أيضاً بسبب سفرهم معي. لكن كانت هناك مجموعة مصغرة أخرى على نفس القدر من الأهمية ضمت لورانس إيجلبيرجر نائب وزير الخارجية وروبرت كميث وكيل وزارة الخارجية وجانيت مولينز مساعد الوزير لشئون الكونجرس، ولم تأل هذه المجموعة جهداً في طرح المبادرات والقيام بالعمل الشاق في إدارة الأزمات.

ويضطلع نواب الوزير بكل العمل ولا فخر، ولم يكن أحد مؤهلاً لمعالجة المشاكل المستعصية في إنكار للذات مثل إيجلبيرجر وباعتباره (D) كان إيجلبيرجر يعرف أن مهمته هي أداء العمل البغيض الذي لا يريد أو لا يستطيع أحد غيره أداءه وكان يقدم على العمل بلذة يصعب على أحد فهمها ما لم يتحدث إلى ريتشارد نيكسون الذي كان يعرف إيجلبيرجر وهو مساعد لهنري كيسينجر. وقال لي نيكسون: «إنه موال تماماً وليس له أهدافه الخاصة وهو شخصية أليفة لطيفة». وكانت كل هذه الصفات حقيقية ولا سيما الصفة الأخيرة وكانت لديه مقدره خاصة على تفهم «المبنى» والتكهن بالمشكلات ونزع فتيلها، وجعل هذا منه أسطورة في السلك الدبلوماسي والقنصلي. حيث أمضى قرابة ربع قرن من قبل أن ينضم لكيسينجر ومساعديه وكان يعاونني دائماً نواب من الطراز الأول. غير أنه كان بارعاً في تسيير الشئون اليومية للوزارة بمساعدة إيغان سيلين ثم جون إني ديليو روجرز الذي خدمني على أكمل درجة في المواقع الإدارية البارزة في البيت الأبيض والخزانة.

وجعلت كيميث (P) لأنني أردت أن يتولى رئيس قوي الإشراف على المكاتب الإقليمية الخمسة التي يقوم بتنفيذ الشق الأكبر من السياسة. كان كيميث قنصلاً بارعاً من الغرب أسرني عندما كان يعمل في مجلس الأمن القومي أيام ريجان وبذل جهداً مضمناً معي وهو مستشار عام للخزانة. وعندما طلب مني جورج بوش ترشيح شخص ما للقيام بالمهمة الحساسة بمناقشة والتحدث إلى المرشحين المحتملين كنواب للرئيس أوصيته باختيار كيميث، وعلى نقيض الشائع فقد قام بعمل خارق وطرح كافة الأسئلة الصحيحة ولم يبدد الثقة مطلقاً. وباعتباره (P) أصبح كيميث مديراً للأزمات، وهو العمل الذي أداره باقتدار أثناء أزمة الخليج. وكان (الكولونيل بوب) كما هو معروف

لسابق انضمامه إلى قوات المظلات يدرك كيف يدير اجتماعاً، وأن تسير الأمور بشكل فعال وهي مهمة هامة في «المبنى» حيث معايير وقواعد العمليات أقرب إلى الكاريكاتير، وأشبه بقسم النفاق من قبيل «أولا لا تفعل شيئاً... وأولا لا تسبب ضرراً» وكان كيميت رجلي في لجنة النواب، وهي أرفع لجنة بين الوكالات الحكومية تتولى معالجة قضايا الأمن القومي دون مستوى الوزراء. وتمثلت العقبة الأخرى المحتملة أيام العمل في الكونجرس. وكانت جانيت مولينز بوصفها مديرة للعاملين لدى اثنين من أعضاء الشيوخ سابقاً تعرف الكونجرس خيراً المعرفة، وأثناء حملة بوش أظهرت مقدرة حقيقة على تفعيل الأمور بالتنسيق مع رجال الإعلام. وكانت هي الاختيار الطبيعي لرئاسة مكتب الاتصال بالكونجرس (H) وهي وظيفة كنت أعرف أنها حساسة بعد الحملة الانتخابية المريرة وأظهرت مهارة فائقة في موقعها.

وحظيت المجموعتان المصغرتان بكل دعم وتأييد طاقم مكتبي كارون جاكسون وليز لاينبيرري ومارلين نيومان التي كان حماسها متقدماً لدرجة انتهت بزواجها من ابني دوج.

وأحكمت القبضة على المبنى بشغل المواقع الباقية لوكلاء الوزارة ومساعدى الوزير بخليط من موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي والتعيينات الخارجية السياسية والموظفين المدنيين.

ورغم التقليد السائد في حينه أقدمت إدارة بوش على تعيين المزيد من الدبلوماسيين المحترفين في وظيفة سفير بما فاق إدارة ريجان. علاوة على ذلك اخترت دبلوماسياً محترفاً ليكون واحداً من أربعة وكلاء للوزارة. كما اخترت ثلاثة من الدبلوماسيين المحترفين مساعدين للوزير من بين خمسة مساعدين للوزير في المكاتب الإقليمية، وكلى فخر لاختياري إيجلبيرجر نائباً للوزير، وهو أول دبلوماسي من السلك الدبلوماسي والقنصلي يتولى هذا المنصب، وأنا فخور أيضاً لاختياره خلفاً لي في الوزارة عندما تركتها استجابة لطلب الرئيس بالعودة إلى البيت الأبيض.

ومع وجود نحو ستة وثلاثين مساعداً للوزير ورؤساء وكالات يرفعون تقاريرهم للوزير كنت أعتقد أن التنظيم القائم غير عملي، ولهذا فقد قررت أن يخاطبني مباشرة وكلاء الوزارة الأربعة الذين كانوا مجرد واجهة في النظم السابقة أو يكلفون بمشروعات خاصة على أن يخاطبني مساعد الوزير من خلالهم. وكان لهذا الإجراء أثره في تقليص نفوذ مساعدي الوزير، ولتجنب إحساسهم بالغبن أو حدوث مشكلات سياسية حاولت تعويضهم بشتى الوسائل. وعلى خلاف أسلافي كنت أعقد اجتماعاً يومياً لكبار العاملين دون أن يكون بينهم مساعداؤ الوزير وأصدرت أمراً دائماً بضرورة إدراج أي مساعد يطلب مقابلي على جدول المواعيد تلقائياً. علاوة على ذلك كان لدى أغلبيتهم رقم هاتف مباشر للاتصال بي.

وجراء ذلك لم تكن علاقتي حسنة «بالمبنى» الذي لم يستغ فرريقي الجديد. وساعدهم وحرصهم على ذلك قدامى مندوبي الصحف في وزارة الخارجية الذين جفت مصادرهم بعد أن مَرَكَزَتْ صنع القرار، ولم يسعهم سوى التلهف على نشر الآراء السلبية لبعض الدبلوماسيين المحترفين الساخطين. لكن ما أثر في حقاً هو الإتهام الشائع بأنني مبتدئ في السياسة الخارجية،

وكان قد سبق لي المشاركة على مدى ثماني سنوات بدرجات متفاوتة في قضايا السياسة الخارجية خلال فترتي حكم ريجان، وبالنظر إلى الماضي فلربما كنت الأكثر استيعاباً لأعراف وأدبيات الثقافة الدبلوماسية. وكان بوسعي عمل الكثير لأتلقف عدداً من الشباب وألمع موظفي السلك الدبلوماسي شباب مثل بيل بيرتز ودوان كروتز وديفيد ويليش وكين بريل ونيك بيرنز وموللي ويلياسون وريتشارد بوتشر، وكلهم عملوا بالقرب مني وأصبحوا نجوماً. وربما كنت غير متآلف مع الجوانب البروتوكولية لوظيفة وزير الخارجية كما يجب. لكن النتائج الجوهرية كانت هي ما توقعه الرئيس بوش مني، وليست المهارة فيما يتعلق بالبراعة في اللطف الدبلوماسي. ففي عالم يتغير بسرعة خارقة يجب أن تحتل النتائج قمة الأولويات. فلو كنت ناجحاً فإن مباحكة البعض في السلك الدبلوماسي وبعض الموظفين الساخطين من الإدارة السابقة لا تعني شيئاً. ولو كنت فاشلاً لما أنقذني أو أنقذت الرئيس مشاعرهم فلم يكن الاتحاد السوفيتي هو المكان الوحيد الذي يحتاج إلى تفكير جديد فلم يكن جورج بوش ينقصه كل هذه الميراث الثقيل من وزارة الخارجية.

الفصل الثالث

العالم عشية الثورة

لو أني اخذت برأيك المتشائم لشرعت على الفور في الاستفسار عن أفضل الأشكال انتحار بدون ألم. لكن أعتقد أنك تفرط في الإصغاء للجنود. ويبدو أن أعظم عظة يمكن الخروج بها من تجارب الحياة هي ألا تثق في الخبراء. فلو صدقت الأطباء فلا شيء صحي: ولو صدقت رجال الكهنوت فلا أحد طاهر. ولو صدقت الجنود فلا شيء آمن. فالكل يطلب منك تجرع خمره المعتقد مخففاً بمزيج ضخم من الإدراك العام الماسخ.

اللورد سالتزوري

في رسالة إلى اللورد ليتون نائب الملك في الهند

١٥ حزيران يونيو ١٨٧٧

لم يخطر ببالي مطلقاً أن أخوض في معترك السياسة. ناهيك عن السياسة الخارجية. فحرفة القانون هي السائدة بين أفراد عائلتنا. فمن جدي الأكبر إلى جدي مروراً بأبي نزولاً لأكبر اثنين من أبنائي الأربعة كان أبناء بيكر محامون كرسوا أنفسهم للصالح العام وخدمة المجتمع وساهموا في إرساء أسس عالم التجارة والأعمال والتعليم. فيما أصبحت أراضي تكساس ثاني أكبر ولاية بالدولة في القرن التاسع عشر، وانخرط أفراد عائلتي في الخدمة العامة والمدنية فقد كان جدي الأكبر قاضي الولاية في ستينيات القرن التاسع عشر. أما جدي الكابتن بيكر فقد لعب دوراً حاسماً في تأسيس جامعة رايس في هيوستون، وفي تأسيس وتنمية العديد من المنظمات المدنية الرائدة فيها.

لكن السياسة شيء مختلف تمام الاختلاف، وكانت نصيحة الكابتن بيكر لمن يريد أن يصبح محامياً ناجحاً: «عليك بالعمل الشاق والدراسة والابتعاد عن السياسة». وهذا بالضبط ما فعلته خلال الأربعين عاماً الأولى من حياتي* لكن عندما مرضت ماري ستيبورات ثم توفيت اتصل بي جورج بوش والتمس معاونتي في حملته الانتخابية لمجلس الشيوخ. ومنذ ذلك الحين جرفني التيار. وعلى مدار العشرين عاماً التالية باتت السياسة والسياسة العامة

* بعد التخرج مع مرتبة الشرف في مدرسة الحقوق بجامعة تكساس كان من المفترض أن ألتحق في العمل بالشركة القانونية لعائلة بيكر أند بوتس. لكن الشركة في ذلك الحين كانت تخضع لقاعدة مكافحة محاباة الأقارب، لذا فقد انضمت إلى شركة أخرى كبرى في هيوستون هي أندروز أند كورث حيث تضافت في العمل وابتعدت عن السياسة، ولطالما أعربت مراراً عن مدى عدم ارتياحي لعدم التحاقني بالعمل في شركة بيكر أند بوتس لأنه مع مرور الوقت كنت مقتنعاً بأنها أفضل شركة قانونية في البلاد. كما أن الشركة صوتت بالفعل عام ١٩٥٧م بإقرار أول استثناء لقاعدة مكافحة محاباة الأقارب نظراً لمؤهلاتي الأكاديمية التي تبرر هذا الاستثناء. وقلت أيضاً لو حدث ذلك لكان أكبر خطأ في حياتي. فلو نجحت لقليل إن أبي سبب نجاحي، ولو فشلت لقليل ماذا تتوقعون؟ إنه موجود هنا بسبب والده فقط.

هي شغلي الشاغل، وحتى ومع تولي وزارة الخارجية أصبحت أرى السياسة الأمريكية من كل الزوايا تقريباً، وتعلمت فن الاستراتيجية السياسية من الصفر.

الإدراك العام والسياسة الخارجية

وأفادني كل ذلك أيما إفادة عندما أصبحت وزيراً للخارجية، ومع ذلك بدأت تلمس الجوانب الدولية لوظيفتي على استحياء. فرغم الخبرة العملية في السياسة الخارجية التي اكتسبتها من عملي رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض فوزيراً للخزانة في عهد ريجان. فقد أمضيت الفترة من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٨م حتى كانون الثاني يناير ١٩٨٩م أعكف على إجراء دراسة متأنية لتلك القضايا ويتذكر بوب كيميت أنه بوغت بي اتصل به الساعة السادسة والنصف صباح يوم أحد أطلب منه شرحاً لمعنى «حمل - شديد» وهو مفهوم غامض في الحد من التسلح. ووجدها فرصة لي طرح عبارتين للتفسير قبل أن أقول: «وهو كذلك.. شكراً» وأنهيت المكالمة. وحضرت كل العروض التي قدمها كل وكلاء الوزارة ومساعدى الوزير الحاليين ومعهم المعنيين. فيما كان فريقي الانتقالي المباشرة هو أساساً مجموعتي المصغرة بالإضافة إلى جيم سيكوني الذي انتقل إلى البيت الأبيض يعكف على إعداد أوراق استراتيجية حول قضايا بعينها. كما استظهرت ملفات الحد من التسلح وقوائم أسماء رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية. (فلن أدع بأي حال أي عضو بمجلس الشيوخ يحرمني كما تعرض بيل كلارك للحرج عند تعيينه نائباً لوزير الخارجية عام ١٩٨١م لعدم معرفته اسم رئيسي زيمبابوي وجنوب أفريقيا).

ولكن هذا يسعني القول أن المعرفة النظرية لا تعد ضرورة مطلقة لنجاح وزير الخارجية. لأن جوهر وظيفة وزير الخارجية سياسي في المقام الأول بمجرد أن يظهر على الساحة الدولية، وتبدو السياسة الخارجية للعين غير الخبيرة خالية من الاعتبارات السياسية. إنها تتجاوز الأبعاد الحزبية إلى حد كبير عن السياسة الاقتصادية والداخلية. كما أن الأساليب الدبلوماسية وضعت خصيصاً لتشويش النزاع، ولكن كوزير للخارجية كان علي دائماً أن أفكر في ثلاثة أبعاد سياسية على الأقل ينطوي عليها أي اقتراح: هل سنكون قادرين على بناء إجماع داخلي لتأييده؟ ما هو نوع رد الفعل السياسي الذي سيولده في عواصم الخصوم والحلفاء «وأخيراً كيف سيغير طبيعة علاقاتنا السياسية دولياً؟».

وليس مطلوباً من الوزير بالحكومة أن يركز على الجانب الفني. بل المطلوب هو التركيز على الجانب السياسي للحكم. فالوزير لا يحل القضايا على أساس آثارها السياسية فحسب، ولا يتخذ القرارات تبعاً لشعبيتها السياسية فقط. لكنه يتخذ القرارات وي طرح المبادرات ويتجنب الكوارث ويضع الاستراتيجيات واضعاً كل تلك العواقب في تفكيره بقوة. إنني أفكر وأخطط بهذه الطريقة منذ أن كنت مديراً لحملة الرئيس فورد عام ١٩٧٦م وأعتقد بشدة أن الاستراتيجية السياسية سواء أكانت محلية أو قومية أو دولية لا تعدو أن تكون وفقاً للإدراك العام سوى تحويل الأفكار إلى أفعال في ضوء وقائع معينة ولتحقيق أهداف محددة.

وفي هذا الصدد فإنني أشعر بالارتياح دائماً للفعل لا للتأمل. ويقدر ما تسعفني الذاكرة فإن دأبي الشخصي والمهني هو الانطلاق وتحريك الأمور بدلاً من الجلوس والإستغراق في التفكير فيها. ولا يعني هذا أنني أترفع عن حياة التأمل أو عالم الأفكار. فقد علمني أساتذتي في مدرسة القانون قوة المنطق من خلال الحوارات السقراطية التي لا حصر لها التي أجريناها في قاعة الدراسة. وتعلمت أن الحجة يمكن أن تصبح مشروطاً حاداً يمكنه قطع الحجر أو النفاذ في الأفكار الصلبة التي تحجب الموضوع الأساسي. وعلى الحجة أن يعزز وجودها موضوع أو هدف أو سبب. وإذا لم يحدث هذا فلن تتعدى مجرد كونها مجموعة من الأفكار المثالية المنطوية على نفسها. فما الفائدة منها؟

ولو شئت تصنيفي فإني اقترح أن أصنف كرجل واقعي، وقبل تخرجي كتبت بحثي الأساسي عن الخلاف داخل حزب العمال البريطاني بين أنورين بيفان وإيرنست بيضين الذي أصبح وزيراً للخارجية، وكان الخلاف بينهما يجسد الانقسام بين الاشتراكيين الحقيقيين ومن يمكن وصفهم في السياق الأوروبي بالاشتراكيين الديمقراطيين. لكن بالنسبة لي فقد كان الخلاف أكثر أصولية: إنه خلاف بين المثاليين والواقعيين. وكنت معجباً ببيضين وكتبت في بحثي: «لم يكن بيضين مشغولاً بالنظريات بل بالتصرفات العملية. إنه يعرف أن الشخص العاطل يريد الخبز والعمل لا التبشير النظري بالثورة القادمة. كان بيضين يؤمن بحل مشكلات الحاضر قبل التطرق إلى مشكلات المستقبل. فحل المشكلات الحالية يفوق اعتبارات تحقيق «الهدف بعيد المدى» وبالنسبة لبيفان كان رأبي أن أكبر نقاط ضعفه هو وأنصاره يتمثل في: «الافتقار إلى التنازل أمام الواقع» وخلصت بقدر ما يمكن أن يخلص إليه طالب إلى أن «المرء يتولد لديه انطباع بأن أولئك اليساريين يحلون مشكلات الكون بإجراء مناقشة عن مميزات سنة لا وجود لها».

وربما تكون دراستي للقانون قد عززت تركيزي على الفعل لا التأمل، ومضى الحال على هذا المنوال منذ ذلك الحين، وتركت خبرتي في القانون أثراً طيباً على موقفي عندما دخلت عالم السياسة والسياسة العامة. فعندما تدخل الحكومة فأنت تقدم على هذه الخطوة بمعتقدات وقيم معينة، ومهمتك هي تحويلها إلى وقائع دائمة لمصلحتك. وهذا بالطبع يؤدي إلى حدوث صراعات مع الآخرين ممن يعتنقون معتقدات وقيماً مختلفة ولهم بالتالي مصالح مختلفة، وتتشكل ساحة المعارك في واشنطن من الصدام بين الأفكار «الذي يوصف عادة بأنه سياسة» مقروناً بالمعارك حول المصالح والقيم. واكتشفت أن هذا الإدارك العام هو مرشد قيم للعمل.

وبتعبير أدق، كنت محظوظاً أن أتولى وزارة الخارجية في وقت كانت المعتقدات طويلة الأمد عن استراتيجية كبرى تنقلب رأساً على عقب. فالحقيقة الواضحة أنه ما بين عام ١٩٨٩م حتى عام ١٩٩٢م شهد العالم ثورة. فالعالم كما عرفناه قد تغير بشكل بارز، وفي غمار هذه الثورة تعين إحداث تغير جذري في الافتراضات والاستراتيجيات طويلة الأمد إن لم يكن قد تم التخلي عنها كلية. وتوليت المنصب بعقل منفتح وأكثر مرونة نسبياً، وكلي اعتقاد بأنني مهياً للسير على إيقاع التغيير بما بشكل أفضل من الآخرين.



كان دينيس روس محقاً عندما كتب لي في ١٦ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨م يقول: إن الرئيس المنتخب يقول ومعه الحق: «إن علينا أن نحلم أحلاماً كبيرة. إننا ندلف إلى فترة تختلف تمام الاختلاف عما شهدناه في حقبة ما بعد الحرب بأسرها. وليس هذا أوان تقييد تفكيرنا. وربما لا نحقق أحلامنا، ولكننا لن نملك إمكانية استشرافها إذا لم تتسع عقولنا ونقر بأهمية التفكير غير التقليدي».

كان روس يرد على اقتراح من هنري كيسينجر بأن نبحت قضية أوروبا الشرقية مع موسكو من خلاله. بالطبع. كقناة خلفية.

وكدأبها سخرت روز ريديجواي، وهي حينذاك مساعد لوزير الخارجية للشئون الأوروبية ومساعدتها الأول توم سيمونس من الفكرة. بينما دفع روس بأنه قريباً لا بعيداً سيتعين علينا أن نناقش أمر المنطقة مع السوفيت. ليس بهدف تقسيمها إلى «مناطق نفوذ» بل بهدف الحيلولة دون وقوع أزمات وإدارة عملية التحول إلى الديمقراطية، وانتهى بي الحال إلى تأييد هذا النهج، وأثرت قضية شرق أوروبا في اجتماعي الثاني مع شيفرنادزة في آيار مايو. رغم أنني جمدت اقتراح هنري كيسينجر في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ آذار مارس. وفعلت ذلك لأنني لم أرغب في أن يعتقد أحد أننا سننتهج نهج «مناطق النفوذ» وهو التفسير الذي فسره كثير من الأوروبيين اقتراح كيسينجر. علاوة على ذلك فقد أردنا إجراء المناقشات عبر قناة أمامية مباشرة مع جورباتشوف وشيفرنادزة، وأن نوضح تماماً أن خيارنا ليس هو يالطا: ٢. وألمح لي النقيض الذي تضمنته النصيحة التي تلقيتها من عاملين في الخارجية الأمريكية أن بعضهم لن يجاري سرعة الأحداث التي توشك أن تغير العالم.

ما أمَلْتُ أن أفعله

اكتشفت فرقاً دقيقاً بين خبرتي السياسية السابقة والمهمة التي تنتظرني في الخارجية. ففي الوظائف الأخرى كانت طبيعة الموقف تملئ الهدف، أو أنه يتضح نسبياً على أية حال. ففي الحملات الانتخابية تمثل الهدف في الفوز بالانتخابات أما في البيت الأبيض فإنه الإدارة وتنفيذ جدول أعمال الرئيس والعمل بنجاح مع الكونجرس لإقرار تشريع، وفي النهاية ضمان إعادة انتخابه، وفي الخزانة كان تعزيز المصالح المالية والاقتصادية لأمريكا داخليا وخارجياً.

لكن هدف عملنا في الخارجية أبعد ما يكون عن التجسد في شكل محدد. فأهداف السياسة الخارجية تشمل كل شيء بدءاً من محاولة خنق التفوق العسكري التقليدي الشامل للسوفيت في أوروبا مروراً بمحاولة وضع نقطة انطلاق لعملية السلام في الشرق الأوسط وانتهاء بمساعي وقف عمليات الصيد الجائر الذي يقضي على مخزون المصايد في محيطات العالم، وكان الخطر المائل في أن بريدي أو برقية سترد يوماً ما ستكون القوة المحركة لسياستنا، إنه خطر حقيقي تماماً ولطالما حذرني منه كل من التقيتهم من أسلافي.

وكلما أطلت التفكير أثناء المرحلة الانتقالية كلما أدركت أن محور التركيز في وظيفتي ينبغي أن يبدأ بالعلاقات السوفيتية الأمريكية. فقد أشارت أول ورقة تخطيط بعيد المدى قرأتها بخصوص السوفيت إلى «أن الاتحاد السوفيتي قوة عظمى على طريق الانحسار. فكافة الدلائل تشير بالفعل إلى أن قوة السوفيت آخذة في التلاشي، وكوزير للخارجية فإن المهمة الأساسية في العلاقات بين الشرق والغرب تتمثل في إدارة الآثار الدولية لهذا الانحسار بشكل مثمر وسلمي».

ولو قدر لي مساعدة الإمبراطورية السوفيتية على «الإنحسار السلس» فإن فرص توسيع الديمقراطية وتحرير السوق وتسوية الصراعات الإقليمية لا حصر لها. لكن إذا توقف الإصلاح أو تغير اتجاهه فستجد أمريكا نفسها . كحد أدنى . تتصارع مع بيئة دولية غير مستقرة. وعلى أسوأ الأحوال سوف نرى الحرب الباردة وقد استحالت إلى حرب ساخنة.

وفي ضوء كل هذا الواقع تمثل منطقي الإستراتيجي في الصراحة، ومنذ البداية استندت سياسة الاحتواء على مبدأ أنه بقدر القوة التي يمكن ممارستها على السوفيت بقدر ما يمكن حملهم على إجراء تغيير داخلي، وهو ما وصفه السفير جورج كينان أول من كتب عن سياسة الاحتواء «بالنضج التدريجي للقوة». ولم يبدأ طريق الوصول إلى الحد الأقصى للقوة في المفاوضات مع السوفيت. بل بدأ بتحقيق إجماع في واشنطن. وكلما توحدت السياسة الأمريكية وخرجت من عباءة الحزبية كلما ازدادت قوة وتماسك التحالف الغربي، وكلما قويت العلاقات الغربية الغربية كلما تعززت القوة التي ستظهر أمام موسكو لحملها على التوافق سلمياً مع واقع انحسارها، وكلما استطعنا دفع الاتحاد السوفيتي نحو مصالحنا وقيمنا كلما كان ذلك أفضل.

وترتيباً على ذلك ومن وجهة نظري اقتربت من عالم عام ١٩٨٩م من القرار بنفس الطريقة التي اقتربت بها من السياسة والحكم. وبدأت بفكرة شاملة عن الهدف الطبيعي، وانطلقت من هذا الهدف بالمؤسسات التي يجب أن نسيطر عليها أو نؤثر عليها أيما تأثير بغية تحقيق الهدف: أي البيروقراطية، أولاً ثم الكونجرس ثانياً فالصحافة ثالثاً. وبمجرد أن نبذل قصاري جهدنا في هذا الصدد فسوف نشرع في العمل على توطيد «قاعدتنا القارية» أي العلاقات مع كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ثم العمل بعد ذلك في تعزيز وتوسيع تحالفاتنا عبر الاطلنطي والهادي عند الاقتضاء. وأقنعني بوب زوليك بأن «التفكير بطريقة دوائر التركيز هو أفضل سبيل يمكن اتباعه».

مهام ملحة:

وكما قلت في أول اجتماع للحكومة في ٢٣ كانون الثاني يناير ١٩٨٩م كانت أولى المهام هي إعادة بناء سياسة غير حزبية، وتتطلب تلك المهمة إقامة علاقات قوية مع الكونجرس، وكانت علاقتي بالكونجرس جيدة. فعلى مدار الأعوام الثمانية الماضية عملت عن قرب مع أعضاء كلا المجلسين من كلا الحزبين لدرجة دفعت السيناتور لويد بينتسين إلى الإشارة في كلمة تقديمي لجلسات الاستماع لإقرار تعييني إلى مشروع قانون الإصلاح الضريبي الذي قدمه الرئيس رونالد ريجان عام ١٩٨٦م وقال: «لطالما تشاور معنا جيم بيكر مرات ومرات، فنحن نعرف جيم بيكر خير المعرفة».

وكنت أعني أن أساس إقامة سياسية غير حزبية هو تسوية الخلاف حول أمريكا الوسطى. ففي نيكاراغوا وصلت حرب السنوات السبع التي تشنها الكونترا ضد حركة الساندنيستا إلى طريق مسدود. بينما الكونجرس يرفض أي اعتمادات عسكرية جديدة للكونترا، وكنت على اقتناع بأنه ليس هناك حل عسكري مقبول للصراع، وفي السلفادور استطاع المتمردون بعد قتال لتسع سنوات السيطرة على ثلث أراضي البلاد. لكن يبدو أنهم عاجزون عن تحقيق الفوز. لقد كان عقد الإحباط في المنطقة وفي واشنطن. وكنت على يقين من أنه يتعين علينا أن نجذب أمريكا الوسطى وراءنا لو أردنا التحلي بالقدرة على التعامل بفعالية مع انحسار القوة السوفيتية. علاوة على ذلك كانت أمريكا الوسطى تشكل عقبة أمام استمرار تقدم الديمقراطية في كل أمريكا اللاتينية، وبدون شك اعتبرت هذه أولى أولوياتي.

وكان هدفي التالي بالمصطلح السياسي «تأمين قاعدتنا» بمعنى ضمان علاقة جيدة مع كندا والمكسيك، وخلال إدارة ريجان كان بريان مولروني رئيس وزراء كندا صديقاً مخلصاً للولايات المتحدة، وأقام علاقة وثيقة مع جورج بوش.

وأثناء عملي بالخرانة توصلنا إلى اتفاق التجارة الحرة الكندي عام ١٩٨٧م. بل وتطرقنا إلى التفكير في مميزات توسيعها لإقامة منطقة تجارة حرة باتساع القارة بأسرها حتى أثناء مفاوضاتنا حول اتفاق التجارة الحرة الكندي. ونبع جزء من اهتمامنا هذا إلى هواجس التكامل الأوربي الذي كان مقرراً له عام ١٩٩٢م لكن السبب الأكثر حسماً هو اهتمامنا بالرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس دي جورتاري. كان ساليناس الذي انتخب لتوه اقتصادياً متمرساً، وملتزمًا بإدخال إصلاحات لإقامة السوق الحرة، ووافق بوش على لقائه في أسرع وقت حتى قبل أداء اليمين الدستورية. وفي ٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٨م وفي قاعدة ايلينجبتون الجوية في هيوستون وضعنا ما وصفناه «روح هيوستون».

كان ساليناس شخصية ودودة وصديقة تتوق بوضوح إلى إقامة علاقات أفضل مع الولايات المتحدة، وأبلغنا أنه يعتزم تعيين وزير المالية «جوستافو بيتروشيلي» سفيراً جديداً لبلاده لدى الولايات المتحدة. وكوزير للخرانة سبق لي التفاوض مع بيتروشيلي، وكان من الواضح أن ساليناس يشق طريقه نحو بدء العلاقة على أساس إيجابي.

وأراد الرئيس وأنا توطيد العلاقة مع المكسيك. لأنها قضية للسياسة الخارجية ذات صلة مباشرة بالسياسة الداخلية.

وأدرجت القضيتان الأخريان وهما جنوب أفريقيا والشرق الأوسط على جدول الأعمال في فترة مبكرة بسبب تداعياتهما الداخلية والدولية. وخلال مشاوراتي أفضى إليّ السيناتور بول سيمون بمشاعره بأن جنوب أفريقيا يمكن أن تنفجر، ولو حدث ذلك قد تندلع أعمال الشغب في نيويورك وشيكاغو ومدن أمريكية أخرى. ولم يكن يعتريني قلق كبير حيال مثل هذا الاحتمال. حيث كانت تسيطر على فكرة التحرك بما يتجاوز العقوبات. فلم يكن للعقوبات التي أقرها الكونجرس لعامين

سوى تأثير ضئيل على إحداث تغيير نحو ديمقراطية غير عنصرية، وكنت أشعر أن الفرصة قد تتهياً لإقامة علاقة عمل بناءة بقدر أكبر مع الكونجرس يمكن أن تستغل بدورها لتشجيع إحداث تغيير في نظام بريتوريا. وكنت مدركاً أيضاً لضرورة مواصلة التبكير والنظر بعين الاعتبار للشرق الأوسط، وفي الوقت الذي كنت عازفاً فيه عن الانخراط في الدبلوماسية المكوكية على الفور كان الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم التي تموج بالصراعات منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن الرئيس بوش كان يعتزم مواصلة سياسة ريجان بمساندة إسرائيل بقوة. وكالجميع كنت أفترض أنه مع خروج العراق وإيران منهكتين خاليتي الوفاض من حربهما التي شارفت العقد فسوف يتمتع الخليج بالهدوء.

تفعيل التحالف الغربي

وافق عام ١٩٨٩م الذكرى الأربعين لتأسيس حلف شمال الأطلسي. ورغم أن حلف الأطلسي يعد أنجح تحالف في التاريخ. فقد ساورنا القلق من أنه كلما تقدمت وتيرة الإصلاح أو لوحظ تقدمها في الاتحاد السوفيتي كلما ازدادت صعوبة الحفاظ على التماسك الغربي. وهذا هو السبب الذي دعا نائب الرئيس حينذاك جورج بوش إلى اقتراح عقد قمة مبكرة للتحالف أثناء حملة عام ١٩٨٨م كان العالم يتحول من عالم ساهمت فيه المخاوف من التهديد السوفيتي في الحفاظ على وحدة التحالف الغربي، إلى عالم تتساوى فيه على الأرجح قوى الشد مع قوى الطرد نحو الغرب. وكنت على يقين من أن إحدى مهامى الأساسية كوزير للخارجية هي إدارة هذا التحول.

وكان من الواضح ونحن نتجه نحو إصلاح حلف شمال الأطلسي أنه يجب علينا العمل مع القوة المتنامية للمجموعة الأوروبية المقرر أن تتحول إلى سوق موحدة عام ١٩٩٢م. وقد ساور القلق الكثير من الأمريكيين «والأمريكيين الشماليين والآسيويين» في حينه بأن «الاتحاد الأوروبي ٩٢» سيؤدي إلى قيام كتلة سياسية واقتصادية أوروبية إنكفاثية منفصلة عن بقية الغرب. ولتفادي هذا الأمر تطلعاً لإقامة علاقات مبكرة مع الاتحاد الأوروبي، وأصبحت على اقتناع بأنه بينما لا يمكن أن يغني أي شيء عن «العلاقة الخاصة» مع لندن فإن ميزان القوة داخل أوروبا يتجه نحو بون. ليس اقتصادياً فقط، ولكن أيضاً بسبب الانفتاح الذي يطرح مع الأوروبيين الشرقيين، وهكذا فإن تقوية العلاقات الأمريكية الألمانية سيصبح حاسماً في إدارة العلاقات عبر الأطلسي.

وعندما كنت وزيراً للخزانة استحوذت اليابان على جانب كبير من اهتمامي، وخاصة في قضايا فتح الأسواق وأسعار الصرف. وكنت قد دعوت وأنا وزير للخزانة إلى إقامة «شراكة كونية» مع اليابان. لكن بعد أن أصبحت وزيراً للخارجية فإنه باستطاعتي تنفيذها بالفعل. وبالطبع تعين علي أن أضع الاعتبارات الداخلية في الحسبان حيث بات انتقاد اليابان موضوعاً بارزاً في الحملة الانتخابية للديمقراطيين، ولا سيما في الحملة التمهيدية للنائب ديك جيفارت. وتعين أن نجعل هدفنا هو محاولة تحويل اليابان من عملاق اقتصادي تجاري انكفاثي إلى قوة اقتصادية وسياسية ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة.

وفي مكان آخر في المنطقة كانت الصين بلا ريب تنتقل لتمثل أحد الأولويات الشخصية للرئيس. حيث سبق أن تولى رئاسة مكتب الاتصال الأمريكي في الصين في السبعينيات. وكانت توقعاتنا ضئيلة بأن تتحول الصين إلى هم داخلي. لكن لا أعتقد أنه خطر ببال أحد حينذاك ما حدث في ميدان تيانانمين «السلام السماوي» في حزيران يونيو ١٩٨٩م.

وكنا مهتمين أيضاً بإقامة منطقة أشمل للدول المطلة على الهادي ينضوي تحت لوائها القوى الاقتصادية الآسيوية «النمور» رغم صغرها، وفي تايوان وسنغافورة واندونيسيا وهونج كونج وماليزيا، وفي الخزانة أجرين محادثات تجارية ونقدية مع ثلاث من هذه الحكومات تايوان وسنغافورة وهونج كونج. كما أنني بحثت أنا وزوليك في وزارة الخزانة عام ١٩٨٨م مع بوب فاوهر أحد كبار مساعدي الدوليين تطوير فكرة منظمة دول الهادي، وفي وزارة الخارجية قررت نقل فاوهر إلى مكتب شرق آسيا والهادي (EAP) لتطوير التعاون بين دول الهادي. ونتيجة لذلك، وعندما طرح بوب هوك رئيس وزراء استراليا اقتراح تشكيل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والهادي «أبيك» رحبنا بمبادرته، وسعينا لتدعيم منظمته الوليدة.

وغالبا ما ألفت الندرة النسبية للمؤسسات العاملة بظلالها لدى مناقشة العلاقات الدولية. ففي المجتمع الداخلي تنتشر المؤسسات لدرجة أنها أصبحت من المسلمات. لكن على الساحة الكونية لا وجود لمثل هذا الانتشار. فأبرزها هو الأمم المتحدة وحلف الأطنطي. وبدون مؤسسات يتعذر إنجاز العمل. لأنه سيتعين إجراء كل المشاورات على المستوى الثنائي: أما مع وجود مؤسسة: فأنت تخلق منبراً للتشاور ويمكنك توسيع التعاون لمداه. وهكذا فقد قضينا معظم فترتنا بالخارجية في تأسيس مؤسسات جديدة مثل «أبيك» وتطوير القديم منها «حلف الأطنطي» أو اتخاذ ترتيبات شبه مؤسسية. (على سبيل المثال صيغة اثنين زائد أربعة للوحدة الألمانية).

(إدارة انهيار الشيوعية)

استند افتراضي على أنه بمجرد انتهاجنا نهجاً غير حزبي لسياستنا الخارجية وصياغة إجماع غربي فسوف نشرع في سلوك نهج ثلاثي تجاه الإمبراطورية السوفيتية. وسيكون المسار الأول إجراء مناقشات مباشرة مع موسكو، وانطلاقاً من استمرار الانحسار السوفيتي تمثلت إستراتيجيتنا في التبادلية الحذرة والكتومة والمدروسة. ولما لم نكن نملك ترف انتظار المبادرات السوفيتية: وعوضاً عن هذا كنا في حاجة إلى طرح المقترحات ذات المغزى الإستراتيجي التي يمكن أن يتقبلها الرأي العام الغربي. وتبنى جورباتشوف إستراتيجية إضعاف التماسك الغربي عن طريق عرض مقترحات مدوية تجذب انتباه الرأي العام، ومن ثم انتزاع مكاسب اقتصادية من الغرب. وأردنا الانقضا على هذه الإستراتيجية بطرح مقترحاتنا نحن، مبادرات ترمي إلى فتح النظام السوفيتي أمام نفوذ الغرب. مبادرات تهدف وضع إطار مؤسسي للاستقرار والتوقعات ومنع العدول عن الإصلاح، وأخيراً تعزيز ما وصفناه بـ «الترتيبات السياسية المشروعة» في إتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفيتية، وكنا نضمن بذلك «التحول إلى الديمقراطية» ولم نقصد إشعال حريق سياسي في موسكو يكشف نوايانا.

أما ضغوطنا من أجل الديمقراطية . وهي المسار الثاني . فقد كانت أكثر وضوحاً وعلانية. ففي هذا السياق كنا نريد أن نكون أكثر امتلاكاً لزمم الهجوم في مساعدة الإصلاحيين. ليس فقط عن طريق المساعدة الاقتصادية (التي قد تسفر عن نتائج عكسية في بعض الأحيان) بل أيضاً بتأييد الإصلاحات السياسية والمشاركة مع موسكو . ويقدر ما كان جورباتشوف يحاول تحقيق مميزات على حساب واشنطن بورقة أوروبا الغربية أردنا «الهجوم» ومنذ البداية لمسنا استعداد أوروبا الشرقية للديمقراطية والسوق الحرة. لقد كانت علاقة عضوية بين الإصلاح في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وتوصلنا وعلى وجه السرعة إلى تقسيم ضمني للعمل على الأقل مع حلفائنا الغربيين تركز بمقتضاه ألمانيا والأخرون على تقديم المساعدة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية والسوفيت. بينما نركز نحن على ضمان إحداث تغييرات فيما يسميه السوفيت «تلازم القوى» بالعمل على نزع الطابع العسكري للسياسة الخارجية السوفيتية، ودفع جورباتشوف نحو الإصلاح السياسي.

واختص المسار الثالث في الاستراتيجية بالصراعات الإقليمية. واستهدفت سياسة ريجان استئصال المنافذ السوفيتية في مختلف أنحاء العالم، وصادفت هذه السياسة نجاحاً كبيراً. وكان إدراكي أنه إلى جانب استمرار الضغط على حلفاء السوفيت فإن بوسعنا استغلال الانتخابات كأداة لإزاحة السوفيت، وكان التوجه نحو الديمقراطية قوياً في الثمانينيات. كما أن إلحاح جورباتشوف على الجلاسنوست «الانفتاح» والانتخابات يحمل الكريملين على استساغة الحجة القائلة إنه إذا كانت الانتخابات شيئاً حسناً لموسكو فسوف تكون أحسن لحلفائها في نيكاراجو وأنجولا وأفغانستان وكمبوديا. وفي جوهر الأمر كنا نجنى ثمار نجاح سياسة ريجان الداعية لاستئصال الأنظمة الشيوعية في العالم الثالث ولو بالقوة عند الاقتضاء. وبالنسبة لمعظم هذه الأنظمة التي كانت واقعة تحت الحصار بالفعل أصبح بوسعنا الآن التحول نحو الانتخابات كوسيلة لإتمام تحول سلمي نحو الديمقراطية.

الإعداد لعالم ما بعد الحرب الباردة

ومع تيقن الرئيس وأنا أن مهمتنا المحورية هي إنهاء الحرب الباردة. فقد شرعنا أيضاً في الإعداد لعالم ما بعد الحرب الباردة. واشتمل هذا بدرجة كبيرة إما على تطوير المؤسسات القائمة، أو إنشاء مؤسسات جديدة إضافة إلى ضرورة البدء في وضع إستراتيجيات بعيدة المدى للتعامل مع النوعية الجديدة الناشئة من المشكلات العابرة للقوميات التي لا تندرج ضمن التصنيفات التقليدية المعروفة، ومنها الإرهاب والمخدرات والبيئة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكنت أعي تماماً أنه إذا كان علينا أن نتصدى لهذه المشكلات فالواجب حشد الكونجرس والشعب الأمريكي خلفنا، وهذا يعني في المقام الأول الفراغ من قضية أمريكا الوسطى باعتبارها عقبة مستمرة أمام إقامة سياسة غير حزبية.

الفصل الرابع

وضع سياسة غير حزبية جديدة

فتح خراج أمريكا الوسطى

كانت تلك أعقد القضايا خلال السنوات الثماني الأخيرة. بل

كانت أكثر المسائل إثارة للاستقطاب السياسي والانقسام

الشخصي عن سائر القضايا الأخرى قاطبة.

جيم رايت

رئيس مجلس النواب

إلى الرئيس المنتخب بوش

١٨ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٨

أظن أن كل رئيس جديد وكل وزير خارجية جديد يصل إلى منصبه يراوده أمل أكيد في تطبيق الدبلوماسية يروح مقولة السيناتور فاندنبرج «في السياسة الخارجية: تقف كافة السياسات على حافة الماء» ولم يكن جورج بوش وأنا استثناءً. وأوضح الرئيس عند مناقشة خطط السياسة الخارجية خلال الفترة الانتقالية أنه يريد الخروج من دائرة سياسة المواجهة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي اتسم بها الجدل الدبلوماسي على مدار الأعوام الثمانية الماضية. وأفضت في التأكيد على هذا الالتزام من جانب بوش خلال جلسات الاستماع لإقرار تعييني وقلت «حتى نحقق النجاح فعلينا ببساطة العمل يداً واحدة».

وتكشف مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن حقيقة واحدة ساطعة سطوع الشمس: هي أنه منذ تأييد الرئيس ترومان لمنظمة حلف شمال الأطلسي حتى اتفاق الرئيس ريجان حول الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا حظى كل إنجاز مهم بتأييد غير حزبي مستديم. وفي الوقت الذي كانت العلاقات بين الشرق والغرب تتهاى فيه لحلول جديدة كان الإجماع غير الحزبي يبدو أكثر من ضرورة ملحة.

ومع ذلك كان من الواضح لكلينا أن هناك عقبة كؤوداً واحدة تعوق أي أمل في استعادة الإجماع غير الحزبي وهي النزيف المؤلم لأمريكا الوسطى. وبأي معيار كانت مشكلة أمريكا في الثمانينيات بنفس درجة مشكلة فيتنام في كفاحنا من أجل إقامة الديمقراطية في هذه المنطقة المضطربة، وهو ما تجسدت آثاره المثيرة أكثر من أي شيء آخر في الصراع بين حكومة السانديستا في نيكاراغوا وحركة المقاومة المعروفة «بالكونترا» التي تمويلها الولايات المتحدة.

ولم تكن هناك قضية أخرى من قضايا السياسة الخارجية تنطوي على مثل هذا القدر من العمق أو الاستقطاب. وخلال معظم سنوات العقد كانت هذه القضية بمثابة الكأس المقدس لكل من اليمين واليسار السياسي. فالمحافظون يعتبرون السانديستا نافذة للسوفيت في أمريكا

الوسطى، ويتعين إغلاقها وفقاً لمبدأ مونرو. غير أن معارضة الديمقراطيين لتفضيل ريجان للحل العسكري أسفرت عن قرار الكونجرس عام ١٩٨٣ بحظر تقديم أي معونة مباشرة أو غير مباشرة إلى الكونترا. وبدورها أدت محاولة الائتلاف على هذا الحظر إلى كارثة «إيران . كونترا» التي أطاحت عندما تكتشفت عام ١٩٨٦ برئاسة ريجان، وأورثت جورج بوش تركة مثقلة من الشك وانعدام الثقة. ومع ذلك كان الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يكاد أن يكون مقصوراً على المعارضة الديمقراطية، وأتذكر أنه بعد ظهر أحد أيام عام ١٩٨٣م عندما دعا الرئيس رونالد ريجان القيادة الجمهورية للكونجرس إلى مقر إقامته في البيت الأبيض لمناقشة برنامج السلطة التشريعية، وفي إحدى المراحل تطرقت المناقشات إلى أمريكا الوسطى. واشتكى بوب ميشيل زعيم الأقلية في مجلس النواب بأسلوبه الهادئ المتوازن الذي يميز الغرب الأوسط من سوء علاقة ويليام كيسبي مدير المخابرات المركزية الأمريكية بالكونجرس، ولم يشأ ميشيل القول صراحة أن الكثيرين في الكونجرس لا يثقون في بيل كيسبي ولذا فقد لجأ للإعراب عن تحفظاته بشكوى عامة عن ولع كيسبي الأسطوري بالغمجمة. ونوه ميشيل إلى أنه من العسير معرفة ما يدور في السياسة حيث يكاد يستحيل فهم كيسبي معظم الوقت.

ورد الرئيس ريجان قائلاً: «أقول لك الحق . يابوب . أنه يصعب علي أنا فهم كيسبي كثيراً». وقاطعه هوارد بيكر زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ: «سيدي الرئيس، هذا ما لم أسمع به من قبل».



وبينما الرئيس المنتخب جورج بوش يتأهب لتولي مهام منصبه كان الاعتقاد السائد في مؤسسة الخارجية أن قضية الديمقراطية في نيكاراغوا قضية خاسرة وحتى بالمساعدة العسكرية (التي لم يكن الكونجرس ليوافق عليها بأي حال) فلن تستطيع الكونترا مجازاة قوة جيش السانديستا. ومن وجهة النظر هذه فإن أفضل طريقة على الأرجح لإدارة الأزمة هي سياسية الاحتواء التي تحول دون تصدير الماركسية إلى الديمقراطيات المحاورة.

ولم أنفق مع هذا التقييم. فلن تجدي سياسة الاحتواء مطلقاً ما لم تقترن برادع تشكله قوة مسلحة للكونترا تتمركز على الحدود مع هندوراس، وكنت أعتقد أيضاً أن السانديستا ستكون أقل إقداماً على المغامرة في سياستها الخارجية لو أبقيناها تحت ضغط داخلي مستمر يدعو للإصلاحات الديمقراطية بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة. بخلاف ذلك كنت أعتقد أنه مع وجود جورباتشوف وقوة تيار سياسته في التفكير الجديد في الكريملين فإنه قد يتيسر التوصل إلى تسوية سلمية لمعضلة أمريكا الوسطى. لكن ليس بدون مساعدة موسكو. وحذرني نيكسون من أنه قد يستعصي حل قضية أمريكا الوسطى ما لم يتم إغراء جورباتشوف بوقف المساعدة العسكرية لنيكاراجوا. وأراد بوش اختبار السوفيت. لكن الشرط المسبق لهذا الاختيار هو الوصول إلى موقف موحد في الداخل. فلن يكون بمقدورنا إقناع السوفيت بأن سلوكهم في أمريكا الوسطى يشكل أكبر

عقبة أمام تحسين العلاقات ما لم يكن الرئيس والكونجرس يتحدثان بلغة واحدة عن السياسة الخارجية.

البحث عن سياسة جديدة

كنت على يقين من أن هذه المسألة لن تكون بالمسألة الهينة، وأثناء أحاديث المجاملة مع أعضاء الكونجرس شتاء عام ١٩٨٨م أفقت على النصيحة التي تلقيتها بالإجماع لدى إثارة موضوع أمريكا الوسطى. وأبلغوني جميعاً أنه بالنسبة للعضو فإنه لو مضى بوش قدماً في تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه أثناء الحملة الانتخابية بطلب تقديم مساعدة عسكرية للكونترا فسوف يواجه معارضة تامة، وكان هذا هو نفس رأي لي هاميلتون رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الذي قال: «أعلم أن علينا التزاماً تجاه الكونترا لكنهم أضعف من أن يعتمد عليهم. إن طلب تقديم معونة عسكرية سيثير معركة حامية الوطيس.» وكان بوب ميشيل أكثر تأكيداً في نصحه لي بقوله إنه: لا أمل.

وفي الوقت نفسه شد من أزرى ما بدا أنه إحساس قوي بحسن النية تجاه الرئيس المنتخب. فقد أبلغني السيناتور جوي بيدين «إن أمامك فرصة لإعادة تفعيل سياسة خارجية غير حزبية. فالجميع هنا يقدرونك ويقدرون جورج بوش رغم حملتكما القاسية. إننا نكن لكما الاحترام. وأريد أن تعرف أنني مستعد لتأييد تبني سياسة خارجية غير حزبية.» وأضاف قائلاً إنه يريد العمل معي من أجل وضع آلية ما لتعاون أوثق مع مجلس النواب حول قضايا السياسة الخارجية.

وحثني السيناتور جون كيري العضو الليبرالي البارز والعدو اللدود للكونترا على انتهاج سياسة وسط تكفل تحقيق إجماع صلب حول القضية. وقال: «إن نهجاً موحداً هو وحده الكفيل بإسقاط أورنيجا.» وحتى ألد خصوم سياسة ريجان السيناتور كريستوفر دود من كونيكتيكت ترك لدى الانطباع بأنه على استعداد للتصالح.

وبعد الانتخابات بفترة ليست طويلة دعيت أنا وسوزان على حفل عشاء في منزل صديقنا القديمين بوب وهيلين شتراوس. وضمت قائمة المدعوين جيم رايت رئيس مجلس النواب وزوجته بيتي. وكان رايت ديمقراطياً متعصباً كسلفه تيب أونيل. وقد عملت معه لسنوات عندما كان زعيماً للأغلبية، وأعرف أنه صاحب عقلية متفتحة. وبعد انتهاء العشاء تطرقت المناقشة حتماً إلى قضية أمريكا الوسطى، وانتقد رايت بعنف سياسة إدارة ريجان تجاه نيكاراغوا. لكنه أبدى تأييده للمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة للسلفادور. وأبلغته بأن الرئيس المنتخب يريد أن تنطلق سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى من برنامج السياسة الداخلية، وأنه لن يطلب من الكونجرس اعتماد معونة عسكرية للكونترا. وقال رايت: في هذه الحالة فإن أمامنا فرصة حقيقية للتوصل إلى حل غير حزبي.

كنت أؤيد سياسة ريجان في دعم الكونترا ولم أزل. ولكنني عدت إلى مكاتبي المؤقتة في الخارجية بعد كل تلك اللقاءات وكلّي اقتناع بأن أمريكا الوسطى هي أولى وأهم قضايا السياسة

الداخلية. فأى آمال للتوصل إلى تسوية دبلوماسية، دون وضع سياسة خارجية غير حزبية، مألها الفشل ما لم يتم نزع قضية أمريكا الوسطى من بعدها السياسي الداخلي. وكنت على يقين أيضاً بأن أمام الرئيس فرصة لعمل ذلك على الوجه الأكمل.

ولكن لم يكن هناك وقت كاف للمناورة. ففي ٣١ آذار مارس . أي بعد عشرة أسابيع فقط من تنصيب الرئيس سوف تتوقف المعونة الإنسانية المقدمة للكونترا. وكنت على ثقة تامة بأن الكونجرس لن يوافق مطلقاً على أي اعتمادات لإعادة تسليحهم. وبدون المعونة الإنسانية والتوصل لحل فوري للمسألة. فمن غير المرجح استمرار وجودهم كقوة توازن تتمتع بالمصداقية أمام جبهة الساندنيسا، وسيستمر مأزق الأعوام العشرة الماضية ليسم آماننا في وضع سياسة خارجية قائمة على التعاون.

سيرة شخصية ودبلوماسية موجزة

لم يكن رأيي في كيفية معالجة قضية أمريكا الوسطى نابعاً فحسب من حرصي على وضع سياسة خارجية غير حزبية يمكن أن تساهم في إجراء انتخابات حرة في نيكاراغوا. بل أيضاً من خبراتي التي اكتسبتها من عملي رئيساً لهيئة موظفي الرئيس رونالد ريجان. فمن هذا الموقع تابعت عن كثب المعارك الضارية الدائرة بين جورج شولتز وكاسبار واينبرجر وويليام كيسي وجين كيركباتريك للهيمنة على السياسة. كما شاركت بفعالية في جهودنا التشريعية لتأييد حكومة السلفادور ضد رجال حرب العصابات الذين تدعمهم كوبا وجبهة الساندنيسا وتمويل الكونترا وسط معارضة قوية في الكونجرس. وكنت بالطبع على علم بالعمليات السرية في نيكاراغوا التي أمر بها الرئيس، وأشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية خلال تلك الفترة. وبمقتضى القانون كان يتم إطلاع أعضاء الكونجرس المعنيين بشكل واف لكن أغلبهم لم يوافقوا عليها. وجلبت هذه المعارضة مزيداً من القيود المشددة على التمويل في الكونجرس عام ١٩٨٤م.

ولم يكن لدي أنا أو الرئيس رغبة في إضعاف الحرب الأيديولوجية في تلك الفترة. وكان تأييدي وتأييد جورج بوش للكونترا مسألة مبدأ، ولكننا نعتزف أنه بينما تمثل قضية أمريكا الوسطى في كثير من الأوجه قضية الجمهوريين، فلم تكن نملك الأصوات الكافية لاستعادة المعونة العسكرية، وكنا نعرف من الوهلة الأولى الكلفة الباهظة لتبني سياسة متمسكة مستديمة تلك الكلفة التي تشبه قتل الأمريكي لأخيه وأقر بأنه من الضروري لمجمل أهداف سياستنا الخارجية ولقدرتنا على إدارة سياسة خارجية ناجحة أن نزيل هذه القضية من ساحة السياسة الداخلية.

واستهدف أحد أول قراراتي الشخصية تعزيز التزامنا بإقامة شراكة غير حزبية بطريقة مثيرة تماماً. وبعيد تعييني طلب مني، هنري هيد عضو الكونجرس عن الحزب الجمهوري من أليوي، وهو من أقوى الشخصيات المحافظة ومؤيد متحمس للكونترا، تعيين بيرنارد أرونسون مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الأمريكتين (ARA) وكنت أعرف أن بيرنارد أرونسون ديمقراطي صادق من فصيلة نادرة يؤيد مساعدة الكونترا، ويوصفه مساعداً سابقاً في البيت الأبيض أثناء رئاسة كارتر سافر

أرونسون إلى أمريكا الوسطى، وتكونت لديه معرفة قوية بالمنطقة، وفي عام ١٩٨٦م وتكليف من باتريك بوكانان مدير الاتصالات بالبيت الأبيض أعد خطاب الرئيس رونالد ريجان عن أمريكا الوسطى الذي دعا إلى تبني نهج غير حزبي أكثر تصالحاً. وأضاف اجتماع مع بوب زوليك ومذكرة من أرونسون الكثير لانطباعاتنا الحسنة.

وقال أرونسون «إن الرأي السائد بأن قضية أمريكا الوسطى ستكون على الأرجح قضية تثير الانقسام والخلاف بالنسبة للإدارة الجديدة غير صحيح بالضرورة. فقد شعر أعضاء الكونجرس من الجانبين بالضجر من المعارك المثيرة للانقسام حول تقديم المعونة للكونترا ولم يعودوا متلهفين على تكرارها. وأمام الإدارة الأمريكية فرصة نادرة لبناء قاعدة غير حزبية جديدة لسياستها تجاه أمريكا الوسطى في الكونجرس وقادة الرأي العام. لكنها تحتاج لانتهاز الفرصة في وقت مبكر». واستفاض أرونسون في شرح رأيه بالتفصيل في حديث هاتفي خاص بعد أدائي اليمين الدستورية وزيراً للخارجية، وأبلغني بأن كلا الجانبين أكثر حرصاً عن ذي قبل على التوصل إلى حل وسط بأنفسهم. وأشار إلى أن مفتاح نزع فتيل القضية هو نهج غير حزبي يستند إلى التزام بإجراء انتخابات ديمقراطية في نيكاراغوا وليس مجرد الإطاحة بالساندينستا. ولو أصرت الحكومة على المضي قدماً في مسألة المعونة العسكرية للكونترا فسوف يتعرض الرئيس للحرج في أول اختيار أساسي لسياسته الخارجية ويفقد مصداقيته في الداخل وفي المنطقة. لكن لو منحنا الدبلوماسية فرصة بتأييد الاتفاقيات الإقليمية القائمة بأن الحل الوسط متاح تماماً مع الديمقراطيين، وسوف تتعزز سياستنا في المنطقة عن طريق تحقيق الوحدة في الداخل. وأشار أيضاً إلى أننا نجعل من قضية أمريكا الوسطى اختباراً لسياسة جورباتشوف «في التفكير الجديد».

وعلى مدى نصف الساعة ترك أرونسون لدى انطباعاتاً بأنه ذكي ووسطي مفوه أكثر اهتماماً بالنتائج عن الأيديولوجية.

وكان بأسلوبه ومزاجه على نقيض تام مع سلفه إيليويت إبرامز قرينه في الذكاء والمشاكس الذي تحول إلى بعبع لرجال الكونجرس الديمقراطيين. وفي منتصف الاجتماع تيقنت أن أرونسون سيكون اختياراً مثالياً لمنصب مساعد وزير الخارجية لشئون الأمريكتين (ARA) وعرضت المنصب عليه وقبله بعد عدة أيام قلائل.

وكنت مدركاً أن قلة من الجمهوريين سوف تعارض تعيين بيرني، ولذا فقد طرحت الفكرة على الرئيس الذي تحمس لها لوجاهتها ومغزاها. وشجعتني ما نما إلى عملي من أن قيادات الديمقراطيين في الكونجرس طلبوا منه في لقاءاتهم قبول المنصب. ورغم المحاولات العارضة لتسميم الأجواء ضده من جانب بعض العاملين مع نائب الرئيس ومجلس الأمن القومي الذين أشاعوا في مجالسهم الخاصة أنه عميل مزدوج فقد أبلى بيرني بلاءً حسناً.

لحسن الحظ كانت توجد آلية قائمة بالفعل تسمح بنسج انفتاح دبلوماسي. وفي منتصف فترة الولاية الثانية للرئيس ريجان دفع تصميمه على الإطاحة بجهة الساندينستا بالقوة زعماء المنطقة إلى محاولة التوسط لطرح حل دبلوماسي من جانبهم. وتوجت هذه الجهود التي قادها رئيس كوستاريكا أوسكار أرياس سانثيز باتفاق عام ١٩٨٧ الذي وقعته في اسكويبولاس رؤساء كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا ونيكاراجوا وهندوراس، وكان أهم بنود الاتفاق تلك الداعية إلى وقف إطلاق الناريين جبهة الساندينستا والكونترا وإجراء انتخابات «حرة وتعددية ونزيهة» في كل الدول الموقعة على الاتفاق.

وعشية هذا الإعلان صدقت إدارة ريجان على تصور وقف إطلاق النار، وأعلنت تعليق مساعدة الكونترا إذا أوقف السوفيت تقديم المساعدة العسكرية للساندينستا في غضون ستين يوماً. وفجأة تراجع رئيس مجلس النواب رايت عن تأييده فجأة لاتفاقية اسكويبولاس بعد موافقته قبل ثمان وأربعين ساعة على مباداة البيت الأبيض.

كانت إدارة ريجان قد رفضت نسخة سابقة تختلف اختلافاً طفيفاً عن اتفاق اسكويبولاس سيفرض في نهاية المطاف حلاً دبلوماسياً ستقف إدارة ريجان عاجزة عن عرقلته. ووفرت هذه التحركات للديمقراطيين غطاءً سياسياً كافياً لمواصلة معارضة تقديم المعونة للكونترا. وفي شباط فبراير ١٩٨٨م صوت الكونجرس برفض اعتماد معونة قدرها «٣٦» مليون دولار حتى رغم تخصيص «٣٦» مليون دولار فقط للمعونة العسكرية.

ونتيجة لذلك لم يكن أمام الكونترا من خيار سوى الموافقة على اتفاق لوقف إطلاق النار مع الساندينستا في شهر آذار مارس. وسارع الكونجرس باعتماد (٤٨) مليون دولار معونة إنسانية غير عسكرية للكونترا حتى أيلول سبتمبر، ثم وافق على معونة إضافية قدرها مائة مليون دولار لتوفير الإمدادات لإثني عشر ألفاً من أفراد الكونترا في ملاذهم بهندوراس حتى ٣١ آذار مارس ١٩٨٩م. وفي غضون أقل من شهر بعد تنصيب جورج بوش عادت مجموعة أرياس للاجتماع في كوستا ديل سول في السلفادور، وأعلنوا موافقة جبهة الساندينستا على إجراء انتخابات رئاسية في موعد أقصاه ٢٥ شباط فبراير ١٩٩٠م. وفي المقابل اتفق الرؤساء الخمسة على وضع خطة في غضون تسعين يوماً لتسريح مقاتلي الكونترا.

وساورت الرئيس شكوك وأنا أيضاً حول ما إذا كانت حكومة دانيال أورتيجا ستسمح حتى ولو بإجراء انتخابات حرة بالشكل الذي تصوره أرياس، ومع ذلك فقد وفر اتفاق اسكويبولاس أداة مناسبة يمكن بواسطتها صياغة سياسة جديدة. وكان يتعدى سياسياً مهاجمة دعوتها بإدخال إصلاحات ديمقراطية وإجراء انتخابات، وانطوت حقيقة موافقة جبهة الساندينستا عليها على أهمية رمزية على الأقل وربما كان الأهم أنها ترتيبت تفاوضت الأطراف نفسها عليه، ولم يمله الأمريكيون الشماليون. فلو أن الرئيس اقترح مثل هذا الاتفاق لكان خصومنا في الكونجرس قد رفضوه. لكن نشأته في المنطقة نفسها منحته أصلاً يمكننا توظيفه لمصلحتنا.

صاغ أرونسون ببراعة ضخامة مشكلة ترويج سياسة جديدة في مذكرة بتاريخ ٧ شباط فبراير. وجاء في المذكرة «إن الثقة معدومة بين خصوم تقديم المعونة للكونترا، والسلطة التنفيذية والعكس صحيح. فالشكوك عميقة» وسرعان ما سادرك أن هذا في الحقيقة كان تقييماً متواضعاً. فهذا الجدل يشبه معركة على الغذاء تدور منذ أعوام. وقد تحولت هذه المعركة إلى مواجهة صريحة دون شفقة وبلا هوادة، وباتت الخلافات السياسية أسيرة رغبة أساسية لدى كل جانب في «نفي» الآخر. كانت حدة ودرجة العداء المتبادل بين الأطراف المتحاربة غير عادية. وكان محتواه الفلسفي بالغ الضخامة حتى ليس المرء القول بأنه المعادل الداخلي لإجلاس إسرائيل والعرب في نفس الغرفة، ومحاولة حملهم على تسوية خلافاتهم في غضون تسعة أسابيع.

وكان كلا الجانبين يضمن أعضاءً كثيرين لديهم مصلحة شخصية في القضية، وليست لديهم أي رغبة على الإطلاق في نجاح أي شيء، وأراد المتشددون المحافظون على اليمين التصويت بقوة على المعونة العسكرية ظناً بأن الفشل المحتوم للتصويت سيمنحهم مبرراً لتحميل الليبراليين مسؤولية وأد الديمقراطية في نيكاراغوا. واعتبر هؤلاء كل فكرة عن السياسة غير الحزبية مؤامرة خفية دبرتها أنا والرئيس لاسترضاء جبهة الساندينيستا. وعلى النقيض أعتقد الليبراليون إن الأمر لا يعدوا أن يكون مجرد مؤامرة لانقاذ الكونترا عبر التلاعب بالألفاظ. وفي كثير من الأمثلة كانت الحدة الأيديولوجية للاعبين الأساسيين تبدو باهتة بالقياس إلى تشدد وتصلب العاملين معهم الذين دأب الكثير منهم على السفر إلى المنطقة لسنوات وإبرام صفقات سياسية في الخفاء مع مختلف فصائل الصراع.

وكنت على يقين من أن سد هذه الفجوة يتطلب شخصاً وسطياً مبدعاً يجمع بين المثالية والواقعية. وبالنسبة لي كان التخلي أدبياً وسياسياً عن الكونترا يشكل عبئاً على الضمير لكوننا سنطلب المعونة الإنسانية فقط للحفاظ على أفراد الكونترا أحياء كقوة ردع موثوق بها في حالة الوصول إلى جمود سياسي. وفي الوقت نفسه سواصل احتضان اتفاق اسكوبولاس ونسعى لترسيخه عبر سلسلة من سياسات الترهيب والترغيب التي تستهدف جبهة الساندينيستا. وستصبح سياستنا صارمة بدرجة أو بأخرى اعتماداً على درجة وفاء حكومة أورتيجا بتعهداتها.

كان لهذه الحوافز والعقبات الموازية هدف آخر: هو توفير إطار لتحقيق إجماع في الكونجرس. وأعدت هذه القائمة بعناية لتشمل على الأقل بعض التدابير التي نعتقد أن كل عضو في الكونجرس قد ينادي بها. كانت مجموعة قليلة من الإجراءات الجذابة لأكبر عدد محتمل من الجمهور هي فقط التي تملك الفرصة لتجاوز العداء الذي تثيره القضية في الكونجرس.

واتساقاً مع هذه الإجراءات اعتزمنا ممارسة ضغوط على السوفيت لسحب كافة المستشارين العسكريين لدول الكتلة الشرقية من نيكاراغوا، ووقف كافة أشكال المعونة العسكرية لحكومة ماناجوا وطلب مساعدتهم في الضغط على كوبا لعدم إعادة تسليح الساندينيستا.

كانت هذه هي السياسة التي أعتقد أنها ستعيد الروح المعنوية إلى سابق ارتفاعها. فالسياسة الحالية بتركيزها على البعد العسكري سحبت البساط بالفعل من تحت «السلام» والمفاوضات لصالح المعارضة. فالرئيس ريجان وصف عن حق مقاتلي الكونترا بأنهم مقاتلون من أجل الحرية، لكن من الصعب الحفاظ على تأييد الرأي العام لمحاولة جيش متمرد للإطاحة بحكومة، حتى وإن كانت لعينة كحكومة الساندينستا. وكنت أعتقد أن الشعب الأمريكي سيؤيد سياسة تعيد التركيز على الحوار حول المبادئ الديمقراطية. وببساطة لم يكن الديمقراطيون ليتجرأون على معارضة سياسة أقرت تلك الانتخابات ولن يجرؤ أيضاً أشد مؤيدي الكونترا.

وفي جوهرها التكتيكي حملت هذه السياسة نزعة التخلي عن استراتيجية المواجهة الصرف والمتصلبة التي ميزت في السابق العلاقة بين إدارة ريجان ومنتقديه في الكونجرس. وعلاوة على ذلك كما اتضح فإنها تناسب مهاراتي.

كان هذا أول وأهم نزاع سياسي يقتضي تفاوضاً دقيقاً ومنضبطاً، وهي ميول صقلتها خبرة عشرين عاماً من العمل القانوني وسنوات البيت الأبيض. وكنت أعتقد أيضاً أنني وطدت علاقة ثقة مع الكثير من أعضاء الكونجرس في تعاملاتي السابقة ربما تتجاوز جدار الشكوك والارتياب الذي أحاط بالقضية على مدار الأعوام الثمانية الماضية. كانت مغامرة كبرى. لكنني كنت أعتقد أن الفرصة مثالية للتوصل إلى مصالحة.

دبلوماسية مكوكية في الكونجرس

ومن دواعي السخرية أن تكون أول مهمة تفاوض لي كوزير للخارجية هي التفاوض مع السلطة التشريعية لا مع قوة أجنبية. لكن التجربة ستؤكد أنها عملية شاقة ودقيقة كأى مواجهة أخرى في تعاملاتي مع البلدان الأخرى. فمفاوضاتي على مدار اثنين وعشرين يوماً مع زعماء الكونجرس كانت مكثفة غلبت عليها النزعة الحزبية، وتخللها الكثير من القسوة. وبدأ ما استطال ليتجاوز أربعين ساعة من المباحثات بعد ظهر الثاني من آذار مارس حين عرضت الاقتراح على مجموعة تضم عشرة من الزعماء الجمهوريين بمجلس النواب والعاملين بمكتب بوب ميشيل، وسلمت كل واحد منهم مذكرة «بالغة السرية» من ثماني صفحات تلخص السياسة التي أفكر فيها. وفي ختام الاجتماع جمعت كل النسخ التي تم توزيعها ما عدا النسخة الخاصة بميشيل، وهو إجراء كررته في كل اجتماع مع زعماء الكونجرس.

وتضمن ملحق للمذكرة قائمة تحتوي على عشرين «جائزة للآداء الإيجابي» للساندينستا توازيها «حوافز سلبية لعدم الامتثال» لاتفاق اسكويبولاس. واقتترنت القائمة بحرس شديد بآداء الساندينستا، وعلى سبيل المثال إذا عدلت ماناجوا قوانين الانتخابات مع نهاية نيسان إبريل كما وعدت فسوف نسمح للدبلوماسيين النيكاراجويين بالتجول في أنحاء الولايات المتحدة دون إخطار مسبق، وإذا سمح لأحزاب المعارضة بالتسجيل مع نهاية آب أغسطس فقد نلغي المناورات العسكرية الأمريكية في هندوراس.

وإذا أجريت انتخابات حرة ونزيهة بالفعل في شباط فبراير ١٩٩٠م فسوف تقلل الولايات المتحدة من جهودها الرامية إلى إقناع اليابان وحلفائها الأوروبيين لقطع المعونة عن نيكاراغوا. وعلى الجانب الآخر لو حدث تزوير في الانتخابات سندرس التوجه بطلب للكونجرس لتجديد المعونة العسكرية للكونترا.

وكان الهدف هو إلقاء مسئولية معارضة الحل الديمقراطي حيث يجب أن تكون . أي على الساندينستا. وخرجت من هذا الاجتماع متوجهاً إلى الجانب الآخر للكونجرس للإجتماع مع الشيوخ الجمهوريين. وبدأ بوب دول الاجتماع بقوله «والآن لنندع جيم يبلغكم بما يريد هؤلاء الرجال عمله».

وبالنسبة للشق الأكبر كانوا موافقين ولكن بلطف. وكان جيمس هيلمز من نورث كارولينا هو الوحيد الذي أراد تقديم المعونة العسكرية للكونترا رافضاً الجهد الدبلوماسي.

وقلت لهيلمز: «أنني أؤيد المعونة العسكرية للكونترا أيضاً. لكن هناك مشكلة واحدة فليس بوسعك الحصول على الأصوات اللازمة لإعتمادها ولا أستطيع أنا أو حتى رونالد ريجان نفسه الحصول على الأصوات اللازمة. لكن يمكننا الحصول على الأصوات الضرورية للموافقة على هذا». وفي الصباح التالي اجتمعت مع الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ والنواب. كان البروتوكول والحكمة يحتمان ضرورة التشاور مع أعضاء حزبي أولاً. لكن من الناحية العملية كنت أعي أن تأييد الديمقراطيين الذين يشكلون الأغلبية هو الأكثر حسماً. فإذا أمكنني إقناع المعارضة المتشككة بالموافقة على هذه السياسة فلن يكون هناك خيار أمام الجمهوريين سوى أن يحدو حدوهم رغم أي تحفظات.

وقلت أمام الديمقراطيين «إن هذه القضية أثارت الانقسام في بلدنا وسمعت أجواء سياستنا لسنوات، إننا نرغب بل ويتعين أن ننبد كل ذلك وراء ظهورها» واستدركت قائلاً: ولكي تنجح سياستنا «علينا أن نتحدث بصوت واحد، فلا يمكن أن تكون لدينا سياسة واثنان أو ثلاثة تجاه أمريكا الوسطى. فهذا يضعف معنويات أصدقائنا ويريح خصومنا».

وعرضت ملخصاً لهذه السياسة مؤكداً على العناصر الأساسية مثل تأييد الانتخابات والديمقراطية، وهو ما كنت أعرف أنه أكثر إغراءً وجاذبية من مساعدة الكونترا. وقلت «أعرف أن هناك ميراثاً خفياً من انعدام الثقة من مخلفات الماضي. لكن دعونا نلقي بأوراقنا على الطاولة. ليس لدينا جدول أعمال خفي. إننا نريد أن تؤتي هذه الدبلوماسية مفعولها وسوف نسعى جاهدين ويحسن نية لتحقيق ذلك».

وأوضحت ردود الفعل الجماعية لدى الديمقراطيين نزوعهم نحو المصالحة. لكن الشكوك كانت لا تزال تساورهم حول الدوافع التي تحركني. وكما قال كريس رود: «ليست القضية مجرد نهج دبلوماسي. بل ما إذا كان سيتم تطبيقه بحسن نية».

وكنت أعرف أن مصارحتهم هي الطريقة الوحيدة لإقناعهم بأنني ولا الرئيس تحركنا دوافع خفية. وقلت: رود. «انظر، إنني أفضل فعلياً المعونة العسكرية للكونترا، لكننا نعرف أنها ليست من بين الأوراق، لذا فلن أطلبها مطلقاً. فليس في الأمر خدعة أو مكيدة. إننا نريد تجربة الدبلوماسية. لكنها لن تؤتي مفعولها دون اتباع نهج موحد».

وخرجت من هذه الجولة الأولى من الاجتماعات بتعهدات بتقديم دعم عام لخطة الرئيس. وحتى أشد الديمقراطيين تشدداً استلزمهم كثير من الجهد ليغيروا آراءهم. لكن كان هناك الكثير من الضجوات التي يتعين سدها وتضييقها، وأمضيت الأسابيع الثلاثة التالية في جولات مكوكية بين الجمهوريين والديمقراطيين، وكمت على أوقات أحسست فيها بأن العملية على وشك الانهيار نتيجة التصلب الأيديولوجي الذي أشعل نار الجدل السياسي معظم سنوات العقد.

وأ تذكر خروجي ذات مرة من جلسة مفاوضات مع أحد العاملين معي. وعلى حين غرة دنا منا اثنان من العاملين مع رود كانا يستشيطان غضباً لدرجة انتفخت معها أوداجهما. وتملكهما الغضب لأن النسخة الحالية لمشروع اتفاق تضمنت إشارتين إلى الحاجة لإدخال إصلاحات ديمقراطية في نيكاراغوا، وخرجت الكلمات من فم أحدهما كالقذائف «إن هذا استفزاز مباشر، إنكم تحاولون تهشيم أنوفهم» وبدا الآخر كما لو كنت في ممر في بيركلي في عقد الستينيات.

وكما توقعت لم يعترض أحد على الضغط على السوفيت والساندنيستا لكن القضية الأكثر صعوبة. كالمتوقع. هي قضية مساعدة الكونترا، فالديمقراطيون يريدون أساساً اعتماد المعونة فقط «لإعادة» تمركز الكونترا، وهو بتعبير مخفف. لكلمة التسريح. وهو ما لم يقربه الجمهوريون ولا يتعين عليهم القبول به. وقال جيمس هيلمز: إن معونة إعادة التمركز لا تعني سوى الخيانة. وأطلقت على هذا الخيار اصطلاح «إعادة الدمج» وقلت: إننا نريد الأموال لمساعدة أفراد الكونترا على العودة إلى ديارهم في نيكاراغوا إذا تحسنت الظروف بالفعل كما وعدت الساندنيستا. وعلى أية حال أعتقد أنه من الضروري الإبقاء على الكونترا في هندوراس في حالة استعداد عسكري لعام على الأقل لمواصلة الضغوط على ماناجوا.

وتطلب كسر هذا الجمود مساومة شاقة، ولم يكن السيناتور جون مكايا من أريزونا، وهو صوت متردد بين الجمهوريين على استعداد لتأييد «إعادة التمركز» إلا إذا وافق الديمقراطيين على دراسة تقديم المعونة العسكرية للكونترا إذا فشلت الجهود الدبلوماسية. ورفض كريس رود على الجانب الآخر أي اتفاق لا يتضمن مبدءاً إعادة التوزيع.

وفي النهاية وبعد عدة مناقشات حامية ولقائين صاخبين جرت المفاوضات على حل وسط، ونص الاتفاق النهائي على اعتماد معونة للكونترا لدعم «إعادة الدمج الطوعي أو إعادة التمركز الطوعي» للكونترا، وتعهدنا أيضاً بوقف المعونة عن أي قوات في الكونترا تنتهك وقف إطلاق النار بشن أي عمليات هجومية.

وتمحورت العقبة التفاوضية النهائية حول مطالب الديمقراطيين بضرورة مراجعة الكونجرس للمعونة الإنسانية برمتها. ورغم تأكيداتني على صدق نية الإدارة في التحرك بقوة لتحقيق تسوية من خلال التفاوض، إلا أن بعض الديمقراطيين كانوا لا يزالون يرغبون في التيقن من أنهم لا يُستدرجُون إلى فخ لإجبارهم على تجديد المعونة العسكرية. وكنت قد حصلت على التزام خاص من جيم رايت بتجديد المعونة الإنسانية لمدة عام. وأثناء وضع اللمسات النهائية على مشروع اتفاق علمت من جانيت مولينز ومصدرها الموثوق النائب بيتر ماديجان أن رأيت فقد سيطرته على رئيس اللجنة الفرعية في المجلس. وأصر على أن تجديد معونة الكونترا لمدة عام بدون إشراف الكونجرس أمر غير وارد.

وأخيراً تجسد الحل في صورة اقتراح وسط طرحه عضو الكونجرس الديمقراطي ديفيد أوبيي من ويسكونسين ورئيس لجنة الاعتمادات الفرعية للعمليات الخارجية. واقترح أوبيي قيام لجان الاعتمادات والشئون الخارجية في مجلس الكونجرس بمراجعة الموقف غضون ثمانية أشهر. وسيكون استمرار المعونات للكونترا بعد ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر بموافقة اللجان الأربع.

وربما يفسر البعض مثل هذا الترتيب بأنه فيتو بحكم الأمر الواقع من الكونجرس. ومع ذلك ومن الوجهة العملية فإن مثل هذا «الفيديو» قائم بالفعل على أن سلطة المال مكفولة بشكل خاص للكونجرس بمقتضى الدستور. وبالفعل فقد فرض الكونجرس حظراً على كافة أشكال المعونة العسكرية للكونترا. وخلصت إلى أن الموافقة على اقتراح أوبيي لا يهب الرئيس أيّاً من حقوقه على الإطلاق. وفي الوقت نفسه سينظر إليه باعتباره بادرة رمزية لحسن النوايا، وبرهاناً على رغبة الرئيس في وضع سياسة خارجية غير حزبية. ووافق الرئيس على توصيتي بقبول اقتراح أوبيي، وفي الحقيقة فقد بدأت المفاوضات معتقداً أنه إنجاز باهر لو حصلنا على موافقة بمد المعونة لستة أشهر. أي نصف الفترة التي وعدني بها رايت. وهكذا فإن إعادة النظر في المعونة بعد ثمانية أشهر كان أكثر من مقبول.

وفي المراحل النهائية للعملية كنت أقوم ببعض الجولات في الكونجرس. بينما كان عضو الكونجرس الجمهوري دوكانان هنتر من كاليفورنيا. أشرس منتقدي السياسة غير الحزبية. يجتمع مع محافظين آخرين يعدون العدة لتخريب الحل الوسط. وقررت زيارتهم دون سابق إخطار. وقلت: «سمعت أن لديكم بعض الأسئلة» واشتكى هنتر من أن الإدارة لينة للغاية في قضية الساندنستا. وقلت مجدداً: «إنني أتفق معكم بأنه يتعين علينا أن ننتهج سياسة متشددة. لكن أين ستحصلون على الأصوات اللازمة لإقرارها» «إننا نعرف جميعاً إنه لا وجود لهذا المكان». ومع نهاية الجلسة تراجعوا عن تحفظاتهم ووافقوا على المضي قدماً على مضم.

وفي ٢٤ آذار مارس شارك زعماء الكونجرس من كلا الحزبين في احتفال شاركت فيه أنا والرئيس في البيت الأبيض لإعلان الاتفاق. وقلت «الآن» سوف نعمل معاً، السلطة التنفيذية والكونجرس لضمان تحول الوعود بإقامة ديمقراطية في نيكاراغوا إلى ديمقراطية حقيقية.»

ونص الإتفاق على تخصيص ٥٠ مليون دولار معونة إنسانية للكونترا خلال الانتخابات في نيكاراغوا على أن يراجعها الكونجرس في غضون ثمانية أشهر. وفي الوقت ذاته فإن موافقة الحكومة ضمنت التخلي عن السياسة السابقة بمحاولة الإطاحة بالساندينستا بالقوة، وتقوم عوضاً عن ذلك بتأييد إجراء انتخابات ديمقراطية وأن تقبل بنتيجتها، وفي المقابل قدم لنا الأعضاء الديمقراطيون في الكونجرس مؤشراً هاماً للمرونة للسعي للتوصل إلى تسوية دبلوماسية كانت صياغة الاتفاق يكتنفها بعض الغموض البناء. لكنني كنت أعتقد أنه حل وسط ينطوي على حصافة سياسية لمصالح متنافسة، ويمكن أن يقضي في نهاية المطاف إلى إقامة حياة ديمقراطية في نيكاراغوا. ومن وجهة نظر تكتيكية، ادخرت كافة الأطراف عاملاً من المشاحنات والاضطراب حول قضية تقديم المعونة للكونترا.

وجاءت واحدة من أكثر اللحظات التي غمرني فيها ارتياح شخصي لدى سماعي جورج ميتشيل زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ يتفوه بكلمات تستعصي على الفهم للوهلة الأولى: «إنني أثق في الرئيس ووزير الخارجية» لقد ولت حقبة الكراهية المتبادلة التي تورث الوهن».

وفي ذروة لحظة النقد للرئيس خرج بويددين جراي مستشار البيت الأبيض برأي معاكس تجاه القضية. فقد صرح لصحيفة نيويورك تايمز بأن الإتفاق مطعون فيه دستورياً. لأنه يرقى . في الواقع . إلى حد منح الكونجرس فيتو تشريعي. وكان هذا التقييم خاطئاً ولا مبرر له، فالإتفاق في المقام الأول وثيقة سياسية تم التوصل إليها من خلال التفاوض أكثر منه تشريعاً عادياً. وعلى أية حال استشاط الرئيس غضباً من مستشاره لانتقاصه من قيمة أول نصر لسياسته وللسياسة الخارجية. واستدعى الرئيس جراي إلى المكتب البيضاوي ليعرب له عن عدم إرتياحه، ويأمره بالكف عن الإدلاء بأي أحاديث للصحفيين بهذه الطريقة مستقبلاً.

الدبلوماسية تؤتي ثمارها أخيراً بعد أن مُنحت الفرصة:

منح اتفاق السياسة غير الحزبية للرئيس ولي قوة عظيمة تمكنا من تحدي السوفيت لتطبيق التفكير الجديد لجورباتشوف بشأن استمرار المعونة لنيكاراجوا. وكان بوسعي بعد إعلان الإتفاق بشهرين وأنا في زيارة لموسكو أن أبلغ شيفرنادزة بأن الرئيس وأنا متفقان في الرأي بأن تحسين العلاقات مستحيل ما لم يكف الاتحاد السوفيتي عن إزعاج منطقتنا. لكن إذا أيد الاتحاد السوفيتي إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيكاراغوا فسوف نحترم النتائج.

إننا نعرض الآن شيئاً على الاتحاد السوفيتي طالما سعي إليه. لكنه لم يحققه في تاريخه. وهو قبول الولايات المتحدة بدور مشروع له في الدبلوماسية في منطقتنا. لكننا فعلنا ذلك بشروطنا نحن: أي تحدي الاتحاد السوفيتي للموافقة على اتفاق اسكويبولاس كما فعلت الولايات المتحدة والضغط على حلفائه في المنطقة نيكاراغوا وكوبا لعمل الشيء نفسه.

ربما لم يكن هناك أفضل من هذا التوقيت، وبالصدفة فقد أبرزت الصحافة مراجعتنا للعلاقات السوفيتية الأمريكية مشيرة إلى أن الرئيس الجديد ينظر نظرة متشددة لمجمل العلاقة. وهكذا

فقد بدأ تحدينا للاتحاد السوفيتي للتعاون في أمريكا الوسطى في عيونهم اختباراً مهماً لعلاقتهم مع الرئيس الجديد. علاوة على ذلك فقد منحهم فرصة لإنقاذ ماء الوجه عند تخفيض دعمهم للساندنيسا الذي يبلغ مليار دولار في العام، وفي الوقت نفسه اكتساب مكانة الشراكة مع الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية.

وشددت على هذه النقاط في اجتماعي مع شيفرنادزة. وبمجرد إقرار تعيينه توجه ببرني أرونسون إلى موسكو للقاء نظيره السوفيتي، وكان أرونسون أول، وبالقطع آخر مساعد لوزير الخارجية الأمريكية لشؤون الأمريكتين يتوجه إلى موسكو في أول زيارة رسمية له. فيما يجسد رمزاً لفترة انتقال فريدة أدارت فيها إدارة بوش دبلوماسية لها.

ووافق السوفيت على وقف تسليم الإمدادات العسكرية الرئيسية إلى نيكاراغوا، ومحاولة حمل الكوبيين على عمل الشيء نفسه، والضغط على الساندنيسا لقبول نتائج الانتخابات، ورغم بعض المشاكل إلا أنهم أوفوا بالشق الأكبر من التزاماتهم.

وتعين علينا أيضاً نزال الساندنيسا على الأرض. فقد أقنعنا المعارضة المتشردمة بالتوحد خلف مرشح واحد للمعارضة، ومارسنا ضغوطاً على منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ومركز كارتر والاتحاد الأوروبي وآخرين لإغراق نيكاراغوا بمراقبي الانتخابات. وأقنعنا الكونجرس بتوفير آلية لتسجيل الأصوات وأشكال الدعم الأخرى بواسطة التبرعات الوطنية من أجل الديمقراطية في محاولة للحد من الامتيازات الهائلة التي تتمتع بها الساندنيسا بسيطرتها على الموارد الحكومية والأفراد.

واتصلنا بالرئيس السابق جيمي كارتر الذي لعب بشكل خاص دوراً حاسماً باعتباره رئيساً لمركز كارتر في تعزيز التزامنا بأقوى ما يمكن بالسياسة غير الحزبية. وساهم كارتر في إقناع دانييل أورتيجا بقبول الهزيمة في الانتخابات، واتصل بي لإبلاغي بهذه الأخبار الطيبة في الساعة الرابعة والربع فجر السادس والعشرين من شباط فبراير ١٩٩٠م.

وكانت هزيمة دانييل أورتيجا أمام ائتلاف UNO برئاسة فيوليتا تشامورا إثباتاً رائعاً لاتقان السياسة غير الحزبية حول أمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك شكلت هذه الهزيمة هزيمة أيديولوجية نكراء للشيوعية ووليسار. فبمجرد أن أتاحت الفرصة للمواطن العادي في نيكاراغوا أن يفصح عما بعقله في أجواء الأمن المتوفرة في مقر الانتخابات لم تحصل الساندنيسا إلا على أقل نسبة من الأصوات لا تضاهي حتى ما حصل عليه الجنرال بينوشيه في شيلي قبل عام واحد.

وحملت الهزيمة النهائية الكثير لمؤيدي الساندنيسا الذين طالما دفعوا لسنوات وسنوات بأن النظام كان يحظى بتأييد «الشعب» وأرسى انتصار الديمقراطية في نيكاراغوا وتسريح جيش الكونترا سلمياً وتعاوننا الناجح مع دول أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي، الأساس لعملنا الدبلوماسي اللاحق لانتهاء الحرب في السلفادور وضمان وضع نهاية للمعونة السوفيتية لكوبا.

وبالعمل يداً واحدة مع الكونجرس أظهرنا أنه قياساً على كل مرارة وكراهية العقد الماضي حول قضية أمريكا الوسطى فإن مقولة آرثر فاندنبرج عن السياسة غير الحزبية ليست نصيحة قوية مستمرة فقط بل إنها لا تزال تؤتي مفعولها أيضاً.

الفصل الخامس

الاتحاد السوفيتي

جورباتشوف. شيفرنادزة و«التفكير الجديد»

يجب على الغرب ألا يقف مكتوف اليدين ليمسح «بانهيار القرن».

بيتر فاركوني

وزير خارجية المجر

لوزير الخارجية بيكر

٥ آذار مارس ١٩٨٩م

لو كُتِبَتْ هذه الكلمات اليوم في عالم شهد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي فإنه يستعصي وصف حجم مساهمة التهديد وخطر الشيوعية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة. وفي الحقيقة فإنني أعتقد أنه من الإنصاف القول إن مجرد وجود الاتحاد السوفيتي في حد ذاته قد غير حياتنا تقريباً. إن مركزياً أو هامشياً.

وفي سنوات نشأتي في هيوستون في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات وجدت في نادي ريفر أواكس الريفي منزلاً ثانياً لي. وفي عطلة الصيف كنت أمضي ساعات اليوم في لعب أو مشاهدة أو الحديث عن التنس مع اللاعبين المحترفين أندروجيتكوف. وجيتكوف من مواليد روسيا في بداية القرن، وقد ابعده الثورة البلشفية وعائلته خارج روسيا. ووجد طريقه بشكل ما إلى هذا النادي في تكساس. حيث تولي إدارة لعبة التنس، وأشرف على تنظيم بطولة سنوية مشهورة للهواة. كما تولى أيضاً تعليم الصبية أمثالي كيفية لعب الكرات الأمامية اللولبية أثناء شهور الصيف الحار الرطب. وفيما بعد كنا نجلس بالملعب نرتشف البيرة أو مشروب الضراولة بالصودا.

وأحياناً كان يجتر ذكريات روسيا والثورة، وأتذكر مدى المعاناة التي لا بد وأنه كان يقاسيها نتيجة اغترابه عن أهله ووطنه. وتوالت على ذاكرتي معظم وقائع هذا التاريخ. كان من اليسير استيعاب دروسه عن الصداقة واللطف وسماحة النفس، وكم شرفني أن يطلب مني بعد سنوات أن أكون أباً لابنه عند التعميد. وكان من عاداته بعد أن أخذ حمامي وأغير ملابس التنس في نهاية اليوم أن يضع زيت الشعر الوردية على شعري الأسود حينذاك. وكنت أعود إلى المنزل يخالجنني إحساس بالانتعاش لتبادرنني أمني بسؤال من وُضِعَ كل هذا الشحم على رأسك؟ وإذا كان ملعب التنس هو بيتي الثاني فإن جيتكوف كان بمثابة الأب الثاني لي، وما كان يخطر ببالي حينذاك مدى تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي على حياتي المهنية مثلما غيرت حياتي الخاصة بتأسيسه ورحيل جيتكوف إلى الولايات المتحدة*.

* أثناء دراستي بجامعة برينستون درست التاريخ الروسي، وكتبت بحثاً في أولى سنوات الدراسة عن حكومة الكسندر كبرنيسكي التي لم تعمر طويلاً، والتي تشكلت عقب الإطاحة بالقيصر نيكولاس الثاني وأطاح بها البلاشفة.

وما إن أعلن جورج بوش رغبته في تعييني وزيراً للخارجية، وقبل أن يقر مجلس الشيوخ تعييني جاء السوفيت لجس نبض الإدارة الجديدة. فبعيد يوم الانتخابات عام ١٩٨٨م جاءني طلب بعقد اجتماع خاص من أناتولي دوبرونين الذي عين سفيراً سوفيتياً لدى واشنطن عام ١٩٦٢م. أثناء تولي نيكيتا خروتشوف للسلطة، واستمر في موقعه لأربعة وعشرين عاماً، وسبقت لي معرفة دوبرونين عن ظهر قلب منذ سنواتي الأولى في الحكومة. فقد شهد مراسم أدائي اليمين كوكيل لوزارة التجارة في آب أغسطس عام ١٩٧٥م وأتذكر كيف استغرقت حضور عميد السلك الدبلوماسي الأجنبي لحفل أداء وكيل وزارة لليمين. كان بودي أن أخمن أنه رأي في نجماً بازغاً. لكن الواقع أنه أعتقد على الأرجح أن حضوره سيساعد السوفيت في قضايا التجارة بين الشرق والغرب التي تتمحور حول التجارة. وكنت أراه في مناسبات متفرقة بشكل عرضي أثناء عملي رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض ووزيراً للتجارة، وأدركت أن نقله عام ١٩٨٦م مديراً للإدارة الدولية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي جعله من أوثق مستشاري جورباتشوف للشئون الأمريكية. ورتبت لقاؤه في مقر إقامتي بشارع فوكسهول بواشنطن. ولدى وصوله هبطت الدرج برفقته قاصداً غرفتي الخاصة. ودرجت غالباً على عقد لقاءاتي الخاصة في هذه الغرفة، وسبق أن استقبلت فيها بوب ميشيل، ويات مونيهان وبوب دول وبيل برادلي وآخرين لمعالجة قضايا مثل الضمان الاجتماعي والإصلاح الضريبي.

وأبلغني دوبرونين أنه في غضون أيام سيقوم السفير السوفيتي يوري دوبنين بتسليم رسالة إلى البيت الأبيض يطلب فيها الترتيب لاجتماع مع الرئيس ريجان والرئيس المنتخب جورج بوش. فسوف يصل جورباتشوف إلى نيويورك في كانون الأول ديسمبر للمشاركة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأمل موسكو الترتيب لعقد اجتماع يتواكب مع الزيارة وبرنامجية ريكية غير رصينة أبلغني بلهجة تأمرية «إن ما نريده حقيقة هو اجتماع مع جورج بوش، إننا سعداء للتعامل معكم. فكفاءتكم مشهود بها». وتكاد هذه أن تكون شهادة منه بأنه جمهوري مخلص. لكن علاقات إدارة بوش مع إدارة ريجان أعطت السوفيت انطباعاً بأنه ستكون هناك درجة من الاستمرارية فيما يتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية.

ورددت عليه بأنني أؤمنُ اطلاعي بأمر الطلب المنتظر لعقد الاجتماع، وانتهزت الفرصة لأسأله عن كيفية سير الأمور في موسكو.

وقال بنبرة تشاؤم: «إن الناس تشعر بالقلق ومبعث قلقهم هو الاقتصاد. وهناك الآن توقعات مضطربة، والكثير من التدمير والضغط تزايد. ولا يمكننا إلغاء الدعم على الغذاء والسلع الأساسية للتحويل إلى اقتصاد السوق بهدف زيارة الأجور». وسألته: «ماذا تعتقد بشأن الوضع السياسي؟». وأجاب بصراحة ووضوح: «إن مكمّن الخطر هو ما إذا كان جورباتشوف سيستطيع الصمود». وكان هذا السؤال هو الذي سيشغل بالي على مدار الأعوام الثلاثة القادمة.

اللقاء الأول مع شيفرنادزة: في فيينا شهر آذار. مارس

بعد أربعة أشهر، توجهت يوم الأحد الموافق ٥ آذار. مارس ١٩٨٩م إلى فيينا بالنمسا لإفتتاح مباحثات خفض القوات التقليدية في أوروبا (CFE) فالأربعة عشر عاماً ران الفتور على المباحثات السابقة. مباحثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوة. ولم تحقق سوي تقدم ضئيل. فما بالك بالتوصل إلى اتفاق. وكنا مصممون على ألا يحدث الشيء نفسه لمباحثات (CFE).

وكانت المباحثات تمثل بالنسبة لي فرصة للقاء عدد من نظرائي في أوروبا الشرقية والإصغاء إلى آرائهم في الإصلاح. وأبلغني وزير خارجية المجر بيتر فاركوني بأن المجر بدأت الإصلاح بالفعل عام ١٩٦٨م غير أن «الوضع الدولي غير الموات». كما وصفه فاركوني. قد أجل الإصلاحات حتى مجيء جورباتشوف، وباختصار. فقد استوعب المجرزيون الواقع المؤلم لسحق موسكو لانتفاضة الكسندر دويتشيك «ريبيغ براغ» ١٩٦٨م في تشيكوسلوفاكيا؛ فالشرط الضروري للإصلاح في أوروبا الشرقية هو إجراء الإصلاح في الاتحاد السوفيتي. ومضي قائلاً: «عندما بدأت البيريسترويكا كنا على استعداد للمضي قدماً، وشرعنا في طرح أفكار أكثر راديكالية عن تلك التي يطرحها السوفيت» لكن لم يتخذ المجرزيون أي استعدادات لإزالة الأسلاك الشائكة أو التدابير الأمنية التي تفصل حدودهم عن النمسا».

وعندما استفسرت منه عن رأي السوفيت في تلك الخطوات قال: «إن السوفيت يؤيدونها تماماً. إنهم يرون في جهودنا نموذجاً مثالياً للجهود التي يمكن أن يقوموا بها.» وقال: «ليس هناك مخرج أمام الاتحاد السوفيتي سوى البيريسترويكا وقد أقر جورباتشوف هذا بنفسه».

وسمعت المزيد من نفس هذه الآراء في وقت لاحق من اليوم تاديوش أوليخوفسكي وزير الخارجية البولندي. وأطلعني بالتفصيل على الخطط البولندية لإصلاح النظام السياسي في بولندا. وفي مرحلة ما، وبعد أن استفسرت منه عن كيفية توافق مجلس الشيوخ مع البنية الحكومية، انفجر الجدل بين أعضاء الوفد البولندي حول المزايا النسبية للنظام الرئاسي الأمريكي عن النظام الرئاسي الفرنسي. وكان من الواضح أن البولنديين تجاوزوا النظرية الديمقراطية بكثير إلى حد محاولة تحديد المشاكل العملية، وهو ما جعلها بوضوح إصلاحات «ثورية» كما وصفها أوليخوفسكي. ويات من الواضح أن البولنديين شأنهم شأن المجرين يريدون الحصول على المساندة الأمريكية لجهودهم. وقال: «لا يكفي أن تقضوا موقف المراقب. لقد حان الوقت للبدء باتخاذ خطوات صغيرة وتؤيدوا قوانا. السيد الوزير يجب ألا تغيبوا عن الساحة. وكان من الواضح أيضاً أنه بينما اعتمد البولنديون والمجرزيون على جورباتشوف لتغيير مناخ العلاقات بين الشرق والغرب حتى يتسنى إجراء إصلاحاتهم فإنهم يلتمسون الآن مساعدة الولايات المتحدة حتى يمكنهم مواصلة وتعزيز جهودهم. وكانت المناورة من أجل تأييد الإصلاحات دون حدوث انفجار ما يؤدي إلى نكوصها عملية بالغة الدقة.

وهياً لقاء فيينا لي في المقام الأول فرصة للتحادث بإيجاز مع شيفرنادزة، وخلال الفترة الانتقالية أسر جورج شولتز لي بأنه يشعر بأن علاقة حميمة تربطه بشيفرنادزة. وأعرب عن اعتقاده بأن شيفرنادزة هو الرجل الذي يمكنني التعامل معه. وسبق لي لقاءه مرة وأنا وزير للخزانة على غداء عمل استضافه ريجان بعيد تعيين شيفرنادزة خلفاً لأندرية جروميكو. وكما حدث من قبل لفت نظري شعره الأبيض المتهدل ونظراته الحادة وأسلوبه الرقيق. وكان يذكرني إلى حد ما بألبرت أينشتاين. فقبل تخرجي من برينستون دعى لإلقاء محاضرة، وأثناء تقديمه ضجت قاعة المحاضرات بترحيب حماسي شاركنا فيه أينشتاين بالتصفيق مع الحضور، وشرع في إلقاء محاضرتة التي لاقت نجاحاً منقطع النظير. وبدون شك كان يتحدث عن فتح ثوري جديد في عالم الفيزياء. وعلمت أن شيفرنادزة كان هو الآخر معنياً بثورتين إحداهما سياسية والأخرى اجتماعية. لكنه تحدث عنهما بأسلوب بسيط شيق يتسنى للجميع فهمه.

والتقاني شيفرنادزة في ذلك اليوم بمقر إقامة السفير الأمريكي في فيينا، وهو نفس المكان الذي استضاف لقاء كيندي وخوروتشوف عام ١٩٦١م. وأردت انتهاز الفرصة لوضع قواعد لقاءاتنا في المستقبل. لذا فقد عقدنا اجتماعاً منفرداً بوجود مترجمين فقط. ورغبت في إفهام شيفرنادزة حقيقتين منذ البداية. إحداهما موضوعية والأخرى إجرائية بعد أن حال استعراضنا لسياستنا الخارجية من التطرق إلى التفاصيل الجوهرية.

وموضوعياً أردت أن يعي أن الإدارة الأمريكية الجديدة تؤيد البيريسترويكا حقيقة، وأننا نعتقد أن نجاحها سيساهم جيداً في دعم الاستقرار الدولي، ويعزز العلاقات السوفيتية الأمريكية بشكل إيجابي. كانت البيريسترويكا تخفف بالفعل من خناق السوفيت لأوروبا الشرقية، وهذا يخدم المصالح الغربية بغض النظر عن كيفية تطور الأحداث السياسة في موسكو. وإجرائياً أردت المضي في التأكيد على علاقتي الوطيدة طويلة الأمد مع الرئيس وطمأنت شيفرنادزة بأنه في ضوء العلاقات الطيبة بين سكوكروف وتشيني وكروي وبيني فلن يحدث تكرار للحروب الضروس التي أحالت إدارة السياسة الخارجية إلى جحيم في كثير من الإدارات السابقة.

وقدر شيفرنادزة ما قلته ونوه إلى أن بوش أفضى بنفس الرسالة إلى جورباتشوف في اجتماع جزر إيلاند في كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨م. وقال مؤكداً على أنه لا يخالجه أدنى شك في صدق كلماتي: «إن هذا ينطوي على أهمية غير عادية. لأنه يحدد سياسة جوهرية. وإذا كان الحال كذلك. حينئذ فبوسع الجانبين أن يوليا اعتباراً جاداً لكيفية تطوير علاقاتنا في المستقبل.

وقال: «علينا أن نتعامل مستقبلاً. وليست هناك حاجة للتأكيد على أهمية الاتصالات الشخصية. إن هذه الاتصالات مسألة بالغة الأهمية لتهيئة مناخ بناء وجلي من الثقة، إن لم يكن صداقة فعلية، مما ييسر مناقشة أكثر القضايا صعبة واستمرارية بروح الوفاق المتبادل من منطلق السعي لإيجاد حلول مناسبة.

ومضى شيفرنادزة في مناقشة البيريسترويكا مردداً صدى نظرائه في أوروبا الشرقية بوصفها بأنها «ثورة» وأكد على أنها يمكن أن تحول الاتحاد السوفيتي إلى شريك موثوق فيه للغرب، وأفضى إلى رغبته في بحث البيريسترويكا بعمق معي في أحد اجتماعاتنا في المستقبل. لأنه «من الأهمية بمكان أن يفهم الجميع بعمق طبيعة ما يجري في الاتحاد السوفيتي. وبإيجاز شديد كانت الدولة والمجتمع في طور إعادة التشكيل. وأكد أنه يستحيل وقف هذه العملية. لأنها حازت الآن على تأييد الرأي العام ولن تستطيع الحكومة وقفها حتى ولو رغبت في ذلك». كانت هذه هي المرة الأولى وربما الأخيرة التي يكشف فيها شيفرنادزة لي عن حقيقة فهمه للديناميات السوفيتية الداخلية. وانتهزت فرصة مناقشته للأوضاع في الاتحاد السوفيتي لأطرح تصوراً رحباً فيما يتعلق بعلاقتنا رابطاً إياها بزيارته القادمة إلى طهران. وقلت: «يحلو لك الإشارة إلى التفكير السياسي الجديد». وأعتقد أن هدفنا يجب أن يتمثل في اختبار ما إذا كان بوسعنا ترجمة ذلك إلى إجراءات ملموسة تخدم مصالحنا المشتركة. وقلت على سبيل المثال: «من الصعب علينا أن نفهم أنه في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي لعزل إيران لما تمثله من تهديدات قاتلة، يظهر الاتحاد السوفيتي بمظهر من يحاول حمايتها من مثل هذه الضغوط». وقلت: «إن نفس الحقيقة تسري على أمريكا الوسطى. حيث لا تنسجم شحنات الأسلحة السوفيتية إلى نيكاراغوا مع «التفكير السياسي الجديد».

ورد شيفرنادزة قائلاً: «إنني سعيد بأن تتطرق بالذكر إلى إيران.» وكانت زيارته قد تقرر قبل فترة من ظهور فضيحة. حين أهدر أية الله الخميني دم المؤلف سلمان رشدي». علاوة على ذلك بعث الخميني «رسالة خاصة» إلى جورباتشوف تناولت فلسفته وآراءه، وخاصة ما تعلق منها «بالآخرة» إضافة إلى رغبات الخميني في تطوير العلاقات السوفيتية الإيرانية.

وقال شيفرنادزة: «لا أعتقد أنه من الممكن عزل إيران. فهذا أسوأ الخيارات حتى لو كان ممكناً، رغم أنه من الصحيح أن إيران تضم متطرفين ومتعصبين حقيقيين». لكنه مضى قائلاً بلهجة ساخرة مذكراً بقضية إيران/ كونترا: «أستطيع أيضاً أن أؤكد أنه يوجد سياسيون راشدون في إيران.» وأنه تحدث معهم صراحة في المسألة برمتها وعن الحاجة إلى تحسين العلاقات بين الدولتين الجارتين اللتين تربطهما حدود بطول ٢٥٠٠ كيلومتر.

وألححت عليه حول ما إذا كان بوسعي إبلاغ الصحافة بأنه بحث قضية سلمان رشدي مع الزعماء الإيرانيين. وأبدى حساسية مضطربة حيال ذلك قائلاً لي: إنه لو حدث هذا فإن قدرته على ممارسة تأثير على إيران في المستقبل ستصاب بالشلل.

وما لبثنا أن انتقلنا لعقد جلسة موسعة لينضم إلينا أحد عشر مسئولاً أمريكياً وثمانية مسئولين سوفيت، وتناولت المباحثات عدداً من القضايا. لكن لم يكن هناك جديد يثير الاهتمام سوى القليل. وكانت أكثر الأفكار التي سمعتها إثارة هي اقتراح شيفرنادزة بتوسيع مجموعة العمل الخاصة بالعلاقات الثنائية إلى مجموعة تغطي التطورات الإيجابية بشكل أكثر عمومية. (في ظل

رئاسة ريجان كانت هناك أربع مجموعات عمل حكومية فرعية تتولى اتخاذ الترتيبات بين الوزراء، وهي الحد من التسلح وحقوق الإنسان والصراعات الإقليمية والقضايا الثنائية. ومع تغيير طفيف في محور تركيز كل لجنة من هذه اللجان الأربعة، قررنا إضافة لجنة خامسة هي القضايا العابرة للقوميات). وكانت مجموعة العمل الخاصة الثنائية تختص أساساً في الماضي بالثئون الدبلوماسية مثل القنصليات والسفارات والتأشيرات، ويتأمل ما بدا في حينه أنه اقتراح حميد بات بوسعي أن أستشف جذور ما سيصبح مستقبلاً تأكيدات مفصلة ومطولة عن السياسة الداخلية والاقتصاد والمجتمع في الاتحاد السوفيتي في اجتماعات شيفرنادزة مستقبلاً. وفيما كان يعد مؤشراً على مستجدات المستقبل في ضوء المصالح الخاصة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط قال شيفرنادزة: «يمكننا في مرحلة ما دراسة إمكانية اجتماع وزيرى الخارجية الأمريكى والسوفيتي في المنطقة لبحث قضاياها» واستدرك قائلاً: «إنه لا يطرح هذا الاقتراح كمسألة ملحة لأن الظروف غير مهيأة حتى الآن لعقد مثل هذا الاجتماع».

وسرعان ما تيقنت في وزارة الخارجية . كما كان الحال في الخزانة . أنه سيصبح من المستحيل إنجاز عمل حقيقي في الجلسات الموسعة. فمثل هذه الاجتماعات بطبيعتها تتسم بالطرح الشعائري الذي يستهدف في المقام الأول طمأنه البيروقراطية لدى كل جانب، وتجنب تسرب الأنباء للصحافة. وكذلك إقناع ودفع الجانب الآخر. وكما تعلمت في وزارة الخزانة فمن الأفضل أن تقتصر مناقشة الموضوعات الحساسة مثل مفاوضات سعر الصرف على الوزيرين وواحد أو اثنين من كبار المساعدين. وشجعت مثل هذه اللقاءات المصغرة على إجراء حوار متعمق وإقامة علاقات شخصية أفضل مع نظرائي. وهكذا وعند انعقاد اجتماع ويومينج بعد ستة أشهر انعقدت معظم جلسات الاجتماع في شكل جلسات «منفردة». (وفنيا لم تكن الجلسة تقتصر على شخصينا. فقد كنا بالطبع في حاجة إلى مترجمين. بالإضافة إلى مدوني محضر الجلسة. فكان من الجانب الأمريكى دينيس روس ومن الجانب السوفيتي سيرجى تاراسينكو الذي لم يكن مجرد واحد من ألمع الدبلوماسيين الأجانب الذين التقيتهم بل أيضاً أنبل وأرق شخص قابلته في حياتي.



وفي يوم الأربعاء الثامن من آذار مارس أي في اليوم التالي لعودتي من فيينا جلست مع الرئيس في واحد من اجتماعاتنا الدورية التي تعقد كل أسبوعين. وبينما كان بوسعي الاتصال هاتفياً بالرئيس أو لقائه شخصياً في أي وقت لإطلاعه على آرائي في أي قضية محددة كنت أشعر أن هذه الاجتماعات غير الرسمية التي تعقد كل أسبوعين أكثر الوسائل المفيدة التي اتبحت لي. ففي المناقشات الحرة المفتوحة كنا غالباً ما نتناول بالبحث . والتساؤل، الافتراضات والتصورات التي تؤكد أي سياسة بعينها. وكنا ن فكر في هذه اللقاءات بصوت عال، وكنت على اقتناع بأن هذا ساعدني في كثير من الحالات على معرفة الرأي شبه القاطع الذي سيتخذه الرئيس حول قضية معينة.

وفي هذا اليوم بدأت بالتطرق إلى أوروبا الشرقية. وقلت: «إن البولنديين والمجريين ينطلقون وبأقصى سرعة وبأقصى مدى على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي، وربما يفاجئنا هذا ويخلق واقعاً جديداً في أوروبا الشرقية». واتفقنا على أن هذا يعني استكشاف كيف يمكن أن نساعد هذه الدول اقتصادياً. إضافة إلى بحثنا عن سبل للتعجيل بالتحريك السياسي. واقترح الرئيس دراسة إمكانية قيامه بزيارة في وقت مبكر لأوروبا الشرقية.

وأخبرته بلهفة شيفرنادزة لإقامة علاقة شخصية وضمن استمرارية العلاقات الأمريكية السوفيتية. وبما قاله من «أنه لا بديل عن النجاح» رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجه البيريسترويكا. وكان الانطباع المؤكد الذي خرجت به هو أن جورباتشوف وشيفرنادزة يشعران بحاجة ملحة لنجاح البيريسترويكا على وجه السرعة. وقلت للرئيس: «أنهما زعيمان في عجلة بالغة من أمرهما، ولديهما إحساس شديد بالعجلة لكنهما يفتقدان إلى الخطة. ونتيجة لذلك يقومان بالبحث عن الأفكار، ومناقشة ما هو متاح، ويجاهدان لصياغة مبادرات». وأحسست أن التأكيد على المبادرات ينطوي على أثر فعال في أوروبا. وأشارت إلى كيف أمكنني تشذيب اقتراح سوفيتي طرح في فيينا حول خفض القوات التقليدية في أوروبا لينسجم مع أقل مبادراتنا تواضعاً حول الأسلحة الكيماوية، وأكدت على أننا في حاجة إلى أن نشعر بالحساسية حيال هذا. لأن جورباتشوف سيطرح على الأرجح مبادرة حول خفض جوهرية للأسلحة قبيل أو بعيد قمة حلف الأطلسي. «وعليك أن تكون مستعداً لطرح اقتراح جريء وشامل».

وقلت: «إنه بينما يمكننا مواصلة دفع السوفيت نحو طرح مضمون «للتفكير الجديد» لإقران الكلمات بالأفعال فإنني أقل اقتناعاً بأننا نملك من الأفكار في المجال العسكري ما يعضد التحليل. وكنت أخشى من أن مراجعتنا ستكون عملية بيروقراطية متزمتة وضيقة الأفق، ويرجح إلى حد كبير أن تفتقر إلى الأفكار الخلاقة لمواجهة المشكلة». وفي غضون شهر تحول ظني إلى حقيقة.

«المراجعة الاستراتيجية»

لم يكن ما يسمي بالمراجعة الاستراتيجية مراجعة استراتيجية حقيقية بل ولا مراجعة على الإطلاق. وكانت هذه المراجعة التي بدأها الرئيس في ١٥ شباط فبراير ١٩٨٩م تستهدف إجراء عملية إعادة تقييم جوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية. فبعد ثماني سنوات أمضاها نائباً للرئيس بات الرئيس شخصياً على اقتناع بوضع بصمته الخاصة على السياسة. واستهدفت المراجعة إعطاء مؤشر للبيروقراطية والكونجرس ووسائل الإعلام والرأي العام على اتساعه بأن الوقت قد حان لإعادة تقييم الافتراضات القديمة. وبدا هذا بالأحرى اقتراحاً مستقيماً في وقت يشهد مثل هذه التغيرات الخطيرة.

ولسوء الحظ فقد ارتكبنا خطأين في طريقة إعداد خطة هذه المراجعة. أولهما: لأننا كنا نبني فوق ميراث إدارة ريجان ولا نغيره كما كانت ستفعل أي إدارة ديمقراطية. قمنا باستبعاد الأشخاص

بطريقة مهذبة. ولهذا السبب أشرف المسئولون الباقون من إدارة ريجان على الجانب الأعظم من عملية المراجعة. ولأن مسؤولياتهم هي تطوير وصياغة السياسة السابقة كان لهم بالطبع مصلحة شخصية ونفسية في استثمار حالة الأمر الواقع. كان الأمر أشبه بمن يطلب من معماري مراجعة عمارته: فربما يغير بابا هنا أو شباكاً هناك لكن من غير المرجح أن يشكك في أساس عمارته. ولا حاجة بنا للقول أن هؤلاء المسئولون وجدوا أنفسهم غير قادرين على التفكير بطريقة جديدة. وثاني هذه الأخطاء أنه بدلاً من التماس الأفكار والاقتراحات من مصادر ليس لها مصلحة مؤكدة في السياسة القائمة طلبنا من البيروقراطية نفسها إعداد الأوراق. وكانت النتيجة أقل قاسم مشترك من التفكير. بما ينطوي عليه من أقصى درجات إثارة الجدل. يتمثل في تنحية كل فكرة مهمة جانباً تحت اسم الإجماع البيروقراطي.

وفي النهاية لم نحصل سوى على الفتات. وفيما يتعلق بمسألة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية عقد الرئيس اجتماعات لمجلس الأمن القومي أيام الثلاثين من آذار مارس والرابع والخامس من نيسان إبريل إضافة إلى ذلك اجتمع الرئيس من خبراء الشئون السوفيتية غير الرسميين في ١٢ شباط فبراير وعقدت ندوة في وزارة الخارجية في الرابع والعشرين من شباط فبراير مع ثلاثة من الخبراء هم: ستيف سيستانوفيتش من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية وستيف مايير من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا وجورج بريسلور من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

وتركزت المناقشة في معظم تلك الاجتماعات على القضايا السوفيتية، وكان أبرز التساؤلات: هل البيريسترويك تعني «إعادة البناء» أي أنها فرصة «لالتقاط الأنفاس» أم أنها «انتقال» أو «تحول» بمعنى «تغير جوهري» في السياسة السوفيتية؟ وفي رأي صقور المحللين لم تكن البيريسترويك سوى «فرصة لالتقاط الأنفاس» وضعها السوفيت لكسر الجمود والتخلف التكنولوجي لحقبة بريجنيف وإنعاش الاقتصاد السوفيتي للصدود أمام المزيد من المنافسة مع الديمقراطية والرأسمالية في القرن القادم. وبالنسبة لحمائم المحللين كانت البيريسترويك تمثل تغيراً جوهرياً في السياسة السوفيتية. واعتبروا أن جوربا تشوف هو دويتشيك الاتحاد السوفيتي، رجل يبدأ حقبة «اشتراكية ذات وجه إنساني».

وبالنسبة لي بدت هذه مجرد آراء أكاديمية. ففي هذا الوقت (ربيع عام ١٩٨٩) كانت هذه الآراء تحمل بين طياتها عناصر ضعف وقوة. وما شغلني هو الإجراءات التي يمكن أن نتخذها في مواجهة هذين الاحتمالين المختلفين بهدف تحقيق أقصى المكاسب الدبلوماسية بأقل مخاطر ممكنة.

وربما كان هذا هو السبب الذي لم يدفعني لتذكر شيء من نتائج تلك الاجتماعات سوى الإحساس بأن بوسع المرء أن يقسم الإدارة إلى مدرستين للتفكير. فمدرسة «الأمر الواقع» تؤكد أن كل شيء يمضي في مصلحتنا نظراً لضعف السوفيت البالغ. ومن منطلق تفكير هذه المدرسة ما علينا سوى تحين الفرصة. لأن جورباتشوف سيقدم التنازلات شرط أن نتحلى بالحزم. وكانت وزارة الدفاع وبعض العاملين في مجلس الأمن القومي أكثر جنوحاً نحو هذا الرأي.

وكنت أشعر ومعى كبار مستشاري بميل أكبر نحو ما يمكن وصفه الرأى «النشط». وسبق أن أبلغنى الخبراء بأنه يمكن ترجمة البيريسترويكما أما بـ «إعادة الهيكلة» أو «الثورة». وكان إحساسى أن جورباتشوف ربما يتأهب حقيقة لإحداث تغيير جوهري بعيد المدى، لكن لن يكون بوسعنا تحديد الشوط الذى يرغب فى قطعه إلا بتحركنا نحن قديما. واعتقد دينيس روس وبوب زوليك أن «الجلاسنوست» «التفكير الجديد» ربما يحملان بين طياتهما عقائد فلسفية يمكننا نحن توظيفها بمهارة مع جورباتشوف لدفعه فى اتجاه خدمة مصالحنا ووافقتهما على رأيهما. ومثل مرشح الرئاسة الأمريكية أسرف جورباتشوف فى تقديم الوعود. وكانت مهمتنا هى الزامة بالتمسك بكلامه. وجعلته الطبيعة الجريئة والجدرية لإعلاناته عرضة للقصف بنيران من صنعه. فلن يكون من اليسير عليه رفض مبادراتنا. لأنه فى معمعة الثورة سوف يبحث عن أفكار.

واعتقدت فى المقام الأول أننا لو وقفنا جامدين فسوف يستحوذ جورباتشوف على قوة الدفع، وهذا ما أقنعنى فى النهاية أننا فى حاجة إلى التحرك. فى السياسة الدولية كما فى السياسة الداخلية فإن الهدف الجامد هو عادة الهدف الأسهل. وكلما تحركنا كلما استحال على جورباتشوف أن يسجل نقاطاً على حسابنا. وكنت أعتقد أن استراتيجية جورباتشوف سوف تقوم على شق التحالف وتقويض مركزنا فى أوروبا الغربية بمغازلة الحكومات والشعوب الغربية، ودولياً كانت هذه فرصة لاكتساب هبة ومكانة دولية. وكنا فى حاجة إلى مهاجمة استراتيجية فى مقتل، وإمطاره بالمبادرات التى سيشعر بأنه ملتزم بتبنيها. وسيؤدى النكوص أو الجمود إلى الحد من خياراتنا بمرور الوقت، ويسمح بتغيير الساحة السياسية ضدنا. وأياً كانت الميول فقد تشجعت للغاية فى أول زيارة لجورباتشوف.

الإعداد لجورباتشوف

وقبل زيارتي الأولى لموسكو فى آيار مايو ١٩٨٩م وبينما كنت أتأهب لها فى بيت ضيافة حكومي فى هلسنكي مصنع من خشب الأرو قدمته الحكومة الهولندية كراماً منها تيقنت أن جورباتشوف وشيفرنادزة مضطربان للنظر إلى إدارة بوش ببعض القلق. فقد كانت إدارة ريجان متلهفة فى شهورها الأخيرة على الانتهاء من مفاوضات الحد من التسليح. ولم تكتف إدارة بوش بتجميد المفاوضات الجارية فحسب أثناء عملية «المراجعة» المطولة لكن فى التاسع والعشرين من نيسان إبريل قال ديك تشينى تحت الإلحاح فى حديث مع شبكة CNN إنه يهجم فى نفسه أن جورباتشوف «سيفشل فى نهاية المطاف».

واتصلت بالرئيس وأثرت المشكلة الرئيسية الناجمة عن تصرفات تشينى. ولم أكن أختلف كلية مع تحليله الأساسى فلو طلب من الخبراء رأيهم فى ذلك الوقت لتوقعوا فشل البيريسترويكما على الأرجح. لكن لم يكن هناك مسوغ فى حينه أن تتكهن الإدارة بفشل سياسة جورباتشوف سواء فى الدوائر الخاصة أو العامة، وأن يصدر هذا التكهن عن وزير الدفاع. وبحث الرئيس المشكلة معى وطلب من سكوكروفت أن ينأى بالبيت الأبيض عن تصريحات تشينى. وكان هذا هو خلافي الرئيسى

الوحيد مع تشيني حول الاختصاصات طيلة خدمتنا مع الرئيس بوش كوزيرين للخارجية والدفاع، ولكنني لم أشأ أن أرسى سابقة بإطلاق يد وزير الدفاع في الإدلاء بتصريحات عامة غير واضحة حول قضايا أساسية في السياسة الخارجية وشعرت حينذاك وأشعر الآن بأن الإدارة التي تبيع لنفسها الحديث بأصوات متفرقة في السياسة الخارجية لا تخدم المصالح القومية. ويتعين أن يكون وزير الخارجية هو المستشار الرئيسي والمتحدث باسم السياسة الخارجية الأمريكية.

واتصل بي تشيني بعد هذه الواقعة ليبلغني بأنه تفهم موقفي ومارست عليه ضغوطاً ليقول شيئاً من الأفضل الإمساك عن ذكره.

وفيما يتعلق بجورباتشوف كلفني الرئيس أن أؤكد في الدوائر الخاصة ما يقوله في العلن: إننا نريد أن تنجح البيريسترويكا. وأعطاني رسالة صغيرة مكتوبة باليد لتسليمها. كان الرئيس متلهفاً لدرجة أنه أراد أن يعرف في الحقيقة كيفية سير الاجتماع حتى وإن انقطعت خطوط اتصالنا المؤمّنة. فقد أمرني الرئيس قائلاً: «اتصل بي فور أن ترى جورباتشوف» ولو كان الاجتماع مبشراً حقيقة، قل إنه يذكرني بزيارة أوتو، وإذا كان طيباً، قل، إنه يذكرني بزيارة مولينا. ويقدم في أوتا أفضل شواء في هيوستون. بينما يقدم مولينا تيكس ميكس ممتاز. وتساءلت: «ماذا لو مضى الاجتماع على غير ما يرام؟» رد الرئيس: «قل إنه يذكرني بشوك تنس مع بوب موراي». وموراي أحد المعارف في هيوستون كان تشجيعه لنفسه يدفع الرئيس نحو الجنون.

وفي محاولة لاستشراف الأبعاد الأرحب للعلاقات السوفيتية الأمريكية من منظور جورباتشوف تأكدت أن العصبية ربما تكون مست جورباتشوف وشيفرنادزة لأن تأكيدنا على «اختبار» السوفيت في الصراعات الإقليمية لعب على أحد أوتار ضعفهما، فربما يقتضيهما هذا تحويل «التفكير إلى واقع» في مناطق يفضلون تفادي الخيارات القاسية فيها. وكنت حريصاً على عدم إذلال السوفيت وهم يللمون أطراف إمبراطوريتهم الكونية. لأنني لا أريد منح المتشددين في موسكو الأساس النفسي لعرقلة الانهيار.

وعلى الصعيد الداخلي كنت أعرف أن الاقتصاد يعاني من الركود. وبينما فازت الأغلبية الساحقة من مرشحي الحزب الشيوعي في انتخابات ٢٦ آذار. مارس فقد خسرت نسبة عشرين في المائة، وهي نسبة تصيب بالصدمة في السياسة السوفيتية، وكان من بين الخاسرين عدد من أبرز أعضاء اللجنة المركزية أو رؤساء أفرع الحزب في مناطق مثل موسكو وكيبف ومينسك، وكان أقوى الفائزين بوريس يلتسين الذي طرد من المكتب السياسي في خريف عام ١٩٨٧م بعد اتهامه جورباتشوف بأنه «يعبد ذاته». وفاز بمقعد موسكو في مؤتمر نواب الشعب بأكثر من خمسة ملايين صوت أي بنسبة تقترب من التسعين في المائة من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات في الدائرة. وفي الأونة الأخيرة سحقت بعنف انتفاضة وقعت في تفليس عاصمة جورجيا في التاسع من شهر نيسان - إبريل. وقتل عشرون متظاهراً، ويبدو أن القوات السوفيتية استخدمت الغاز السام. كانت الانتفاضة استهلالاً لما سيصبح صيفاً ساخناً من العمل الجماهيري حركته النزعة القومية أو الصعوبات الاقتصادية.

وكان هدفي الأساسي في موسكو هو طمأنه جورباتشوف وشيفرنادزه بأننا نؤيد إصلاحاتهما. وكنت أريد أيضاً استغلال اجتماعاتي للابتعاد عما شعرت أنه تأكيد مبالغ فيه على الحد من التسلح بغية تعزيز علاقاتنا بالتركيز بقدر أكبر على القضايا الإقليمية والعبارة للقوميات، وإعادة تعريف حوارنا حول حقوق الإنسان بالتباحث حول «إقامة مؤسسات الديمقراطية». وكان دافعي للتركيز على الصراعات الإقليمية قد أملتته الضرورة من جانب والإختبار على الجانب الآخر. فالجانب الذي أملتته الضرورة يتمثل في مواصليتي الضغط على السوفيت في قضية أمريكا الوسطى. فقد كان هو الصراع الإقليمي الوحيد الملح على جدول أعمالنا. دبلوماسياً وسياسياً. أما عن جانب الاختيار فقد أردت توسيع جدول أعمالنا لإحساسي بأن التغييرات السياسية الجارية في موسكو قد تسمح بحدوث تقدم أكبر في مجالات هي بطبيعتها مجالات سياسية أرحب من الحد من التسلح. وانصب إحساسي ذلك الوقت على أن المفاوضات تميل لأن تهيمن عليها عناصر فنية خفية ومواقف تستमित البيروقراطية على كلا الجانبين في التمسك بها كما لو كانت آيات منزلات. وبدا لي أن هذه المفاوضات لا تناسب ما يجري في علاقاتنا السياسية الأرحب. فلو شئنا تحقيق انفراج حاسم مع السوفيت فيجب أن ينبع من اعتبارات سياسية أشمل. وأردت أن تؤدي علاقاتنا السياسية والدبلوماسية الشاملة إلى تحقيق التقدم في مباحثات الحد من التسلح وليس العكس بالعكس.

وأردت أيضاً توسيع مباحثاتنا لتشمل قضايا عبارة للقوميات مثل منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب والبيئة. وكان هذا طريقاً آخر لإعطاء مؤشر على أننا مستعدون لفتح التعاون بين الشرق والغرب، وأنا راغبون أيضاً في منح السوفيت كل فرصة لإظهار أنه يمكن ترجمة «التفكير الجديد» إلى واقع ملموس.

وعلى صعيد حقوق الإنسان كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي شديدة الضعف لدرجة أنه نادراً ما أتيج لوزير خارجية الاقتراب من إجراء مناقشة جدية، فعادة ما كان الوقت المخصص لبحث مسألة حقوق الإنسان يكرس لتقديم قائمة بالمعارضين والأشخاص الآخرين الذين يحرمهم النظام بشكل فاضح من حقوقهم على أمل السماح لهم بالخروج من الاتحاد السوفيتي. وتمثل هدفي في استغلال الانفتاح الذي هيأته سياسة الجلاسنوست لتحويل تلك الجلسات إلى مناقشات حقيقية حول السبل التي يستطيع السوفيت بها إقامة «المؤسسات الديمقراطية» في بلد تأسس على حكم القانون. ومن الواضح أن فكرة «حكم القانون» فكرة أجنبية تماماً. بل إنها تهدد أساس الحزب الشيوعي. لكنني شعرت أنه كلما أمكننا تغيير نمط تفكير القيادة حول هذه الفرضية، كلما باتت الفرصة أكبر أمام تماسك قواعد الحركة الديمقراطية وألحنا على فكرة «إقامة مؤسسات» لمثل هذا التغيير إنطلاقاً من الاعتقاد بأنه إذا أريد تعضيد ثورة فيتعين أن تنعكس أفكارها في المؤسسات التي تحكم المجتمع.

ومحملاً بكل الأفكار يرافقني جمع حاشد من الخبراء أقلتهم طائرتان غادرت هلسنكي يوم العاشر من آيار مايو في صباح ملبد بالغيوم متوجهاً إلى موسكو في رحلة استغرقت ساعة وخمساً وثلاثين دقيقة. ووصلت إلى مطار شيرميتيفو لتطأ قدمي الأرض السوفيتية لأول مرة في حياتي. وفيما نحن نتجه إلى المدينة شعرت وكأن آلة الزمن عادت بنا أدراجها إلى الوراء. وبدت المباني الشاحبة الشائهة ملفوفة بعباءة من الضباب والسديم. لكن مع خيوط الصباح كان بوسع المرء أن يبصر مدى تدهور وتخلف البنية الأساسية. وبدت المباني الستالينية التي شيدت في الثلاثينيات والأربعينات كما لو لم تكن قد أجريت فيها أي عملية إصلاح أو طلاء منذ ذلك الحين. وبدا العدد القليل من السيارات والشاحنات التي تسير في الشوارع وكأنه من حقبة الستينيات والخمسينيات. وبينما بدا حسن الهدام والبشاشة على المارة إلا أن ملابسهم بدت عتيقة بعض الشيء خاصة بالمقارنة بأناقة هلسنكي. وفي الليل تكتسي المدينة بالشيب. فالشوارع لا تضاء إلا بأنوار شاحبة متقطعة. ولا يضيء قادة السيارات مصابيح سياراتهم إلا عند اجتياز تقاطع مزدحم أو مظلم، وعند سقوط الأمطار تتكدس السيارات على جانبي الطريق حتى يتمكن قائدها من تثبيت مساحات الزجاج وهي سلعة نادرة وستتعرض للسرقة لو تركت في سيارة خالية من الركاب. وكان الضوء البراق الوحيد وسط هذه العتمة هي لوحات الإعلانات الضخمة التي تعلو أسطح عدد من المباني. وبلون أحمر باهر لم يعلن السوفيت عن أحدث نوع من السجائر بل عن «المجد السوفيتي». وبعد خمس وثلاثين دقيقة وصلت إلى بيت ضيافة أوسوبنيك التابع لوزارة الخارجية حيث كان شيفرنادزة في استقبالي. وانتظر شيفرنادزة في دماثة أمام المبنى للترحيب بنا. ولم يكن هذا مؤشراً عن دماثته بل عن دهائه أيضاً. وسوف يستغل هذا الوقت القصير «ليدير رؤوس» الصحفيين المنتظرين بشأن النتائج التي يتوقع أن تسفر عنها اجتماعاتنا.

وأوسوبنيك بيت ضيافة ضخم قديم يقع وسط موسكو أسماه عدد من العاملين معي ممن لا يتحدثون الروسية «المؤرق» لأن هذه الصفة أقرب إلى معنى نطقة بالروسية، وأعترافاً بالساعات التي أمضيها في العمل في موسكو. كان المنزل يخص عائلة عريقة وعقد فيه لينين اجتماعاً مبكراً ونمطه المعماري روسي أكثر منه سوفيتي. وطالما وجدت أنه مما يدعو للسخرية أن يجري بحث أحدث المسائل الفنية لقضايا الحد من التسلح النووي ونحن نجلس على مقاعد واسعة مطلية بالذهب ذات رؤوس دقيقة بين جدران تكسوها النقوش والزخارف الخشبية والفنية التي ترتفع لخمسة عشر قدماً وتعود إلى القرن الثامن عشر.

وبعد تبادل عبارات الترحيب والمجاملة توجهت إلى «الغرفة الحمراء» لعقد اجتماعنا التمهيدي المنفرد. وبدأت الاجتماع بإبلاغ شيفرنادزة أنه بعد مضي شهرين على لقائنا: شهدنا بالفعل تغيرات جذرية، ولاحظنا أن الانتخابات تمثل خطوة إيجابية على طريق تعزيز الديمقراطية. وقلت «ليس لنا مصلحة في فشل البيريسترويكا. إننا نود حقيقة أن تنجح البيريسترويكا لأنها تمثل عملية إعادة هيكلة ثورية لنظرتكم السياسية ونهجمك تجاه العالم».

وبهذه المقدمة الموسعة حاولت طمأننته بشأن عملية المراجعة الاستراتيجية. وأبلغته «بأنه لن يكون هناك تغيير في نهجنا في الاستمرارية. لكننا سنكون في حاجة إلى الاعتراف بحاجتنا إلى تبني نهج جديد في بعض المجالات. إننا نعتقد أن هناك آفاقاً عظيمة لتعزيز التعاون وإننا نريد إقامة علاقات فعالة وبناءة وإيجابية وموسعة». وأوضحت رأيي قائلاً: إننا نعتقد أن التغييرات الجارية هيأت فرصة ثورية، وإننا نريد استغلالها لإقامة علاقة أكثر استقراراً يمكن التكهّن بمساراتها. وانتقالاً نحو مزيد من المناقشات الفلسفية حول القضايا الأمنية أكدت مجدداً على أننا نريد الاقتراب من هذه القضايا من زاوية سياسية أكثر منها فنية. وأردت منه أن يفهم أننا لا نعتزم التوصل إلى حد ثانوي للتسلح، ولكننا نريد تجاوز المفاوضات الرسمية التي جرت في قوالب في الماضي. إننا نريد نهجاً خلاقاً لمعالجة مثل تلك القضايا: باتخاذ خطوات من جانب واحد (مثل نشر ميزانية الدفاع الحقيقية، بمعالجة مصادر الحرب مثل الصراعات الإقليمية، وعدم الإكتفاء بمعالجة وسائل الحرب كأسلحة، والتركيز على «الاستقرار الاستراتيجي» بدلاً من الأعداد المجردة. وفي ضوء التفوق السوفيتي في كل نظم التسلح تقريباً كنا نعتقد أن لعبة الأرقام لعبة خاسرة، ولذا فضلنا اصطلاح «الحد» بدلاً من «خفض». ورد بجدل فلسفي من جانبه».



وما لبثت أن بدأت في تطبيق تقليد تخصيص جانب من اجتماعنا المنفرد لبحث القضايا الحساسة. وكانت في هذا الاجتماع. قضيتا تجسس وأفغانستان، وليس سراً أنه أثناء الحرب الباردة انغمست وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والكي جي بي السوفيتية مع بعضهما في لعبة القط والفأر. وبين الحين والآخر كانت تطلبني الوكالة لبحث قضية محددة، وغالباً ما تحدد الإطار العام لكيفية احتمال تسوية مشكلة لو كان السوفيت على استعداد لمعالجتها. وأكثر من مرة شمل هذا تبادلاً للجواسيس في هدوء تام. وبالنسبة لأفغانستان أبلغت شيفرنادزه بأنه ليست لنا مصلحة في إقامة نظام معاد للاتحاد السوفيتي. وأن ما نريده هو أفغانستان مستقلة محايدة تنعم بالسلام. ولم يعن هذا الكثير بالنسبة له، وكان من الواضح في ذلك الحين أن الأفغان سيناهضون السوفيت لفترة طويلة قادمة. وقلت له: «لن يحل السلام في أفغانستان طالما بقي نجيب الله في السلطة. فلن يقبل به المجاهدون أبداً. ولذا فإذا حل السلام فلن يحل ونجيب الله في السلطة». وبعد خمسين دقيقة وجلسة قصيرة عُقدت لإرضاء الصحافة لا لسبب آخر عُقد أول اجتماع للمجموعة المصغرة.

كانت المجموعة المصغرة حلاً وسطاً بين الجلسة الموسعة والجلسة المنفردة: وفي كل اجتماع للمجموعة المصغرة كان يتم تناوب الخبراء المعنيين في قضايا الحد من التسلح والصراعات الإقليمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا الثنائية والمشكلات العابرة للقوميات. وعلى سبيل المثال كان ديك شيفتر مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان يشارك في اجتماعات الديمقراطية. بينما كورت كامين نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية الذي يدخل في اختصاصه شئون الاتحاد السوفيتي، يشارك في اجتماعات القضايا الثنائية».

وبدأ شيفرنادزة بالتأكيد على «التداخل العضوي» في جدول أعمالنا. وقال: إن الصراعات الإقليمية بالغة الأهمية لكنني أود طرح رأي مختلف. فالمشاكل الإقليمية لا يمكن معالجتها بمعزل عن القضايا الأخرى، فهناك علاقة مباشرة بين تسوية الصراعات الإقليمية والحد من التسلح وحل المشكلات العابرة للقوميات مثل التنمية الاقتصادية والأزمات البيئية. وإذا لم نقر بالارتباط العضوي فسوف يكون من العسير بالنسبة لنا أن نتوصل إلى تسوية كونية تحل تلك المشكلات.

ومضى قائلاً: «إنني مدرك أن هناك في الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم من لا ينظر إلى البيريسترويك بالطريقة الصحيحة. إننا نعرف رأيكم الأساسي ورأي الرئيس، فنحن نتابع بحرص ما تقولونه وتقبلون به. لكن هناك آراء أخرى: فعلى سبيل المثال إنني اختلف مع الآراء التي أعرب عنها وزير دفاعكم «مشيراً بصورة غير مباشرة إلى تعليق تشيني حول فشل جورباتشوف». وأضاف قائلاً: إنه يأمل في بحث التطورات الداخلية مجدداً مثلما حدث في فيينا. وبات من الواضح لي أن شيفرنادزة يعتقد أن مفتاح تحقيق تقدم في علاقاتنا في المستقبل يكمن في تقديم البيريسترويك داخلياً وأنه يريد مني أن أفهم هذه الديناميات الداخلية.

ورداً على ذلك أثرت ثلاث نقاط غاية في الوضوح قبل الانتقال إلى قضية أمريكا الوسطى. أولها: أننا نأمل على المدى البعيد أن يكون بوسعنا إزالة ديناميكية التنافس بين الشرق والغرب في الصراعات الإقليمية في العالم الثالث.

ثانيها: أن الولايات المتحدة لا تخفى في جعبتها أي مفاجآت في أوروبا الشرقية، وأن الرئيس سيزور بولندا والمجر في تموز يوليو. وقلت: «إننا معنيون بشكل خاص بسماع رأيكم في كيفية مقارنة تطورات البيريسترويك في الاتحاد السوفيتي بالإصلاح في أوروبا الشرقية.

ثالثها: أنه بينما يوجد تيار من الآراء في الولايات المتحدة يعتقد أن فشل البيريسترويك يخدم مصلحة الولايات المتحدة لأنه يضعف الاتحاد السوفيتي، فلا أحد في الإدارة الأمريكية يتبنى هذا الاعتقاد. فالجميع في الإدارة يتوق إلى نجاح البيريسترويك. لقد كان وزير دفاعنا يعبر عن رأيه الشخصي فيما يتعلق بتقدير نجاح البيريسترويك. وعليكم أن تلاحظوا أن الرئيس أوضح أنه لا يقر رأيه».

ورد شيفرنادزة قائلاً: «إنني لم أفاجأ بتصريح وزير الدفاع. إنني أعرف مدى حاجته إلى المال فكيف يستطيع تمويل برامجه الدفاعية إذا اختفى التهديد السوفيتي؟ إنه يجازف بفقد حجته الرئيسية. ومن هذا المنظور يجب ألا نعتبر رد فعله أمراً مريراً».



ومنذ البداية أبدى شيفرنادزة تفهمه لبيروقراطية السياسة في الخارج وفي الداخل. فسوف تزداد معاركه السياسية مع وزارة الدفاع السوفيتية، ولا سيما في قضايا الحد من التسلح، وأعتقد أنها ولدت لديه مرارة تفوق مرارته من وزارة الدفاع الأمريكية.

والتقط شيفرنادزة الخيط الذي التقيته وبدأ في الحديث عن أوروبا الشرقية. وقال: «أعتقد أن زيارة الرئيس لبولندا والمجر إيجابية بدون شك. فالزيارات أمر عادي. فغير العادي ألا تتم مثل تلك الزيارات». وأضاف قائلاً: «إنه يعتقد أننا لن نفاجأ إذا ما زار جورباتشوف أوروبا الغربية، وكلما ازدادت الاتصالات الدورية بين الزعماء في شرق وغرب أوروبا كلما كان ذلك أفضل». وقال: «إن مثل تلك الاتصالات تساهم في بناء البيت الأوروبي المشترك. وينبغي ألا يكون هذا التصور مروعاً. إنه يجسد ببساطة الحاجة إلى اتخاذ جهود مشتركة لبناء أوروبا موحدة أكد على أنها تضم الولايات المتحدة وكندا. فلا يمكن أن تظل أوروبا مقسمة. إن هذا أحد الأخطاء الفاحشة التي ارتكبتها الزعماء السياسيون في الشرق».

وسألت: ما هو رأيكم في مختلف احتمالات الإصلاح في مختلف البلدان؟ فلماذا تتجه المجر وبولندا نحو الإصلاحات بينما لا تقدم ألمانيا الديمقراطية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا على إجراء مثل هذه الإصلاحات؟

وبادر بالرد بسرعة بعد أن أمضى وقتاً لا بأس به متمعناً فيه فيما يشهد وطمس الإصلاحات في أوروبا الشرقية قائلاً: «هذا سؤال مشروع» إنه يبدو بسيطاً للوهلة الأولى لكنه في الحقيقة بالغ التعقيد. فالعملية غير متعادلة في كل دولة. فالتفكير الجديد له مبدأ واحد ينطوي على أهمية جوهرية: حرية الاختيار، فلكل أمة الحق في تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي والاجتماعي الذي تعتقد أنه الأفضل.

وقبل أن يستطرد في إجراء مقارنة بين مختلف دول أوروبا الشرقية قال من وجهة نظر فلسفية: «إن الشعوب المختلفة تتبنى طرقاً مختلفة في الحياة» ومضى قائلاً: «جاء زمن شجعت فيه موسكو تطبيق النموذج السوفيتي في أوروبا الشرقية، لكن العواقب لم تكن إيجابية مطلقاً وحتى بهذا التصريح المنقوص كانت هذه هي المرة الأولى التي يتبرأ فيها مسئول سوفيتي كبير من النظام الستاليني للدول التابعة، وكذلك لعقيدة بريجنيف الأساسية باستخدام القوة لضمان الخضوع والامتثال. وخلص شيفرنادزة إلى أن الطريق الصحيح الوحيد الذي يتعين سلوكه هو احترام اختيارات تلك الدول.

وعقب اجتماعنا استقطعت جزءاً من الوقت للقاء ثلاثة أعضاء انتخبوا مؤخراً لعضوية مؤتمر نواب الشعب. كانت حقيقة أنهم أعضاء منتخبون تنطوي على مغزي هام. وكانت صلاحيات مؤتمر نواب الشعب ضئيلة في ذلك الحين. لكن ها هو الآن منبر حقيقي للتعبير عن الآراء المعارضة، وسرعان ما سيصبح الجهاز التشريعي ليس مجرد مجلس صوري.

وكانت بقية اجتماعاتي في ذلك اليوم مع شيفرنادزة هادئة. وأثرت قضية أمريكا الوسطى من جديد مؤكداً على أن استمرار التساؤلات حول شحنات الأسلحة السوفيتية إلى ماناجوا قد تعرقل إحراز تقدم في مجالات أخرى. وأبدى شيفرنادزة اهتماماً بالغاً بنهجنا المرتكز على الانتخابات. ونوه إلى أنه أجرى مؤخراً عدة اتصالات مع النيكاراجويين وقال: «بوسعي طمأنتكم إلى أنهم

مستعدون لإجراء الانتخابات على أساس ديمقراطي حقيقي حتى لو خسروها». وبدأ أنه يشير في ذلك الوقت إلى تعديل قانون الانتخابات في نيكاراغوا الذي كان لا يزال يمنح مميزات كبرى للساندينستا.

وباسترجاع الماضي ربما كانت بصيرة شيفرنادزة أكثر نفاذاً في تصور الهزيمة السلمية للساندينستا عن معظم المراقبين الغربيين. وبالنسبة للشرق الأوسط أثار شيفرنادزة مجدداً فكرة الاجتماع في الشرق الأوسط، قائلاً: «إنني أريد أن أحلم بمثل تلك الأمور». وأجرينا أول مناقشة موسعة فيما بعد لمراجعة الاستراتيجية لقضايا الحد من التسليح، واتفقنا على ضرورة استئناف محادثات ستارت في جنيف في القريب العاجل.

وفي ذلك المساء توجهت مع زوجتي سوزان لزيارة شيفرنادزة وقرينته مانولي في شقتهم لبدء ما أصبح صداقة وثيقة وحميمة. وبينما كانت العمارة الخارجية للمبنى الذي يقطنه شيفرنادزة تشبه عمارة كافة المباني الأخرى في موسكو رغم اضطرارنا لاستخدام مصعد صغير وحقير لا يسع سوى ثلاثة أشخاص، فقد كانت الشقة ذاتها بالغة الأناقة والترتيب. وكانت خطوط ديكور الشقة خطوطاً جورجية، وكانت معظم الأطباق التي قدمت لنا أطباقاً جورجية أعدتها مانولي بنفسها. ومن جانبه قام شيفرنادزة بواجب الضيافة وأهداني بندقية.

ومن وجهة نظر دبلوماسية أعطاني العشاء صورة بالغة العمق لفهم شيفرنادزة للتغيرات الجارية في الاتحاد السوفيتي. فقد كان يدرك بوضوح التحديات الوشيكة التي تنتظر البيريسترويكا لكنه يعوزه الوضوح فيما يتعلق بمدى قدرة النظام على إدارة التغيير. وروى لنا «أنه عندما تولى جورباتشوف مهام منصبه لم يكن لدى أي منا أدنى فكرة عما يواجها». ولمسنا مدى تخلف الاتحاد السوفيتي في مجالي العلوم والتكنولوجيا. وتوصلنا إلى يقين بأنه لن يحدث إصلاح اقتصادي حقيقي إذا لم يجر إصلاح النظام السياسي فلن يمكن إحداث أي تغيير. فلا يمكن أن تكون هناك بيريسترويكا ولن تكون هناك بيريسترويكا إذا لم يتحول المواطنون إلى سادة البلاد سياسياً. ولكن عندما ألححت في الاستفسار عما إذا كان هذا سوف يثمر عن إقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب رد بقوله: إن النظام يأمل في إحداث تلك التغييرات في داخل نظام دولة الحزب الواحد. كان التناقض واضحاً لكن يبدو أن شيفرنادزة كان على إيمان تام بمقدرة الحزب الشيوعي على تجديد وتطوير نفسه وضم قوى سياسية جديدة. وكانت هذه واحدة من القضايا السياسية الداخلية القليلة التي تغشى شيفرنادزة غمامة بالنسبة لها رغم تغير هذا الموقف بمرور الوقت.

ولم تكن هناك أدنى صعوبة في تفسير الصعوبات القومية التي تواجهها القيادة السوفيتية. وبدأ مناقشته بحرص مشيراً إلى أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تقطنهما «شعوب متعددة القوميات والعرقيات» وانتهز هذه النقطة البريئة لنبيلنا أنه بينما يوجد في الاتحاد السوفيتي نظرياً خمس عشرة حكومة منفصلة، فإن الكثير مما يقال عن هذا الموضوع رسمياً هو محض لغو، فلم توضع النظرية موضع التطبيق، ثم تسائل في بلاغة: «ما هو حال اتحاد الجمهوريات

والقوميات السوفيتية الآن؟» وجد القول بأن قضية القوميات هي «أدق وأكثر القضايا المثيرة للمشاكل» التي تواجه الاتحاد السوفيتي. وروي لي أنه عندما قام بزيارة موطنه جمهورية جورجيا عقب أعمال العنف التي شهدتها فإنه وجد الشعب الجورجي وقد تغير تماماً.



كانت هذه هي المرة الأولى التي نبحث فيها القضية بعمق، وسرعان ما علمت في لقاءاتي اللاحقة مع شيفرنادزة في فصل الصيف والخريف مدى فهمه الدقيق لمشكلة القوميات. كان يدرك بدهاءة أن البيريسترويكما والجلاسنوست والتفكير الجديد لا تنطوي على تحرير الاقتصاد من عقالة فقط بل ستطلق العنان للتوترات والمشاعر القومية والتاريخية التي تستقر غير بعيد من سطح المجتمع السوفيتي. فشاغله الأهم هو القوميات لا الاقتصاد. ولم يكن جورباتشوف يشاطره هذا الضهم بنفس القدر، فقد كان يؤكد دوماً أن الاقتصاد هو الأهم أولاً ودائماً بطريق نظري وتجريدي محض.

ويبدو أن جورباتشوف لم يقدر بقدر كاف عنفوان المد القومي الذي تطلقه السياسات التي ابتدعها.

وأعطتني ردود أفعال مانولي شيفرنادزة على مناقشاتنا دليلاً واضحاً على كيفية النظر للأحداث من منظور قومي. وبعد أن استنارها حديث مقتضب عن إيران، قالت: إن الفارسيين كانوا أعداءً للشعب الجورجي لقرون. وأخبرتنا أن القشعريرة سرت بجسدها عندما شاهدت صورة لزوجها مع آية الله. وبرغم احتجاج شيفرنادزة طفقت تسرد بعض أحداث التاريخ الفارسي وقالت بطريقتها الحازمة الصريحة المتدفقة على الدوام: «إنني أتبنى نهجاً خاصاً تجاه إيران». وحاول جاهداً منعها من الاسترسال في الحديث مذكراً إياها بأنه يحتمل ألا تتفق آراؤها مع آراء معظم السوفيت وردت قائلة: «إنك على صواب. إن لي نهجي، نهج جورجي صرف». ومضت تروي قصة تعود إلى القرن السابع عشر عن كيفية استيلاء الفرس على جورجيا.

فقد وقع ملك وملكة جورجيا أسرى في أيديهم. وبعد أن حاولوا حمل الملكة على الارتداد عن المسيحية ما لبثوا أن أعدموها حرقاً على الخازوق. وأشارت مانولي إلى أن الفرس قتلوا نصف مليون جورجي، وسأقت مثلاً صارخاً لما حدث في القرن السابع عشر بقولها: إن الشاه أعاد الرؤوس المقطوعة لعائلة جورجية.

وما أترّ في حقيقة هو النبرة التي روت بها مانولي هذه القصص. وها آنذا في شقة وزير خارجية الاتحاد السوفيتي التقى مع زوجته الذكية المفوهة التي لم تكن في حاجة لأي استفزاز حتى تبوح بما في قلبها بأنها جورجية قومية. وتذكرت ما دار في ذهني بأنه إذا كان بوسع زوجة عضو بالمكتب السياسي أن تغلبها مشاعر القومية ففيم يفكر ويعقل رجل الشارع؟.

وفي صباح اليوم التالي الحادي عشر من أيار . مايو قطعت مسافة قصيرة من مقر إقامتي سباسو هاوس، وهو مقر إقامة السفير الأمريكي في موسكو إلى مقر الكريملين. وفي حين كنت أفضل البقاء مع مرافقي من العاملين معي لإنهاء الأعمال التي كان يتعين دائماً إنجازها في المساء قبل اجتماعات اليوم التالي. فقد كان القلق يعتري خبراءنا في مكافحة التجسس من أجهزة التنصت السوفيتية في الفنادق، وطلبوا مني البقاء في مقر إقامة السفير الأمريكي. وتم إطلاعي بقضية التنصت السوفيتي على (وفي) سفارتنا لكن لا زلت مأخوذاً بمظهر الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الواقعة إلى اليمين مباشرة عبر الشارع. ويبدو أن الأجهزة الإلكترونية التي تطل من سطحها تفوق ما هو موجود في البنجابون.

وبدأنا نشير إليها بشيء من الاستظراف إما بـ «سيدة الإرسال» أو «كنيسة الاستقبال النظيف». وكان الانتقال إلى الكريملين أشبه بمغادرة موسكو. فالكريملين بالغ البهاء والجمال في الداخل والخارج. كانت قباب كنائس الكريملين تتلأأ. بينما تلمع الطرق والأرصفة الحجرية. فكل شيء يبدو نظيفاً ولامعاً.

وفي الساعة العاشرة صباحاً تم اصطحابي إلى قاعة سانت كاترين لعقد اجتماع مع ميخائيل جورباتشوف. وبينما كنت أقدم إليه بشكل روتيني في المناسبات السابقة، ولعل آخرها في حفل عشاء بوزارة الخارجية بمناسبة توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في كانون الأول ديسمبر ١٩٨٧م، كان هذا أول لقاء أكون فيه محاوره الرئيسي. ولم ينضم إليه في الاجتماع سوى شيفرنادزة و مترجمه منذ أمد طويل بافيل بالاشينكو، وهو صورة طبق الأصل من الرئيس ساليناس رئيس المكسيك. (وفيما بعد ومع تكرار اجتماعاتنا كنا نمزح لتوظيف جورباتشوف لرئيس المكسيك ليعمل مترجماً له). وكان بالاشينكو يستقبل المزاح بروح طيبة. ولم يرافقني في الاجتماع سوى مترجمي ديمتري زاريشناك الذي يعمل منذ فترة طويلة بالخارجية وهو موظف كفاء.

ودلف جورباتشوف إلى القاعة يفيض ثقة وحيوية كعادته. ورغم أنه لم يكن بالرجل الطويل أو العريض كان يصلح كممثل موهوب يطغى بحضوره على المسرح. ويتمتع جورباتشوف بالفعل بحضور طاغ بنهجه شديد التفاؤل أكثر من أي شيء آخر. وكلما التقينا كان مفعماً بالتفاؤل ليزكرني في هذا الصدد المرة تلو الأخرى برونالد ريجان. وكان حضور ريجان طاعياً بنظرتيه المتفائلة. وشأن ريجان كان جورباتشوف إيجابياً على الدوام، وربما يكمن في هذا سبب قدرتهما على العمل سوياً بنجاح، وفي الوقت الذي كانت مهمة الإصلاحيين تمثل مهمة رهيبية. فمن العسير عدم الإحساس بأن ثقة جورباتشوف وحدها ربما تحمل البيريسترويكا على النجاح.

كان التناقض صارخاً مع شيفرنادزة. فشيفرنادزة مشبع بهالة من الحكمة والبصيرة تكشف مدى الصعوبة التي تكتنف مهمته. وأحياناً ما بدا أن لهذه الحكمة كُلفتها النفسية. فحينما ظهرت

صعوبة الإصلاح كان يبدو وكأنه يحمل هموم العالم على كاهله. فقد كان شعره الأبيض يظهره أكبر سناً من سنه الحقيقي. بل إن البقع الظاهرة تحت عينيه تبدو وقد ازدادت قوامتها ومساحتها لتعكس حقيقة مأساة التاريخ السوفيتي.

(وكلما توثق تعاملتي مع الرجلين كلما اتضح الاختلاف بينهما، وتعمق اعتقادي بأن شيفرنادزة ربما يكون أكثرهما واقعية).

وفيما تأكدت لاحقاً أنه مؤشر واضح لألوييات جورباتشوف فقد بدأ محادثاته المنفردة بالحديث عن الصحافة الأمريكية. وقال: «لقد بدأت أعرف صحفيكم الآن بحق لأنني أواجههم في كل مكان. فمع مرور الوقت تغيرت أجواء علاقتي بهم، وفي الماضي دأبو على توجيه الأسئلة المثيرة لكن أسألتهم باتت الآن أكثر عقلانية رغم أنها بالطبع تأمرية إلى حد ما. فلا زال همهم الحصول على الأخبار الساخنة».

وقلت: «إن المرء في حاجة لإطعامهم لإشباع نهمهم» ومضيت في شرح إحساسي بأن صحفيي وزارة الخارجية أكثر اهتماماً بالجواهر، وأقل اهتماماً بالإثارة عن نظرائهم في البيت الأبيض.

وعندما شكرته لهذا الاجتماع القصير قال لي: «إن هذا ليس سوى قمة جبل الجليد. سوف يبدأ بعدها الجليد في الذوبان ليتدفق في النهر كما يحدث مع بداية كل ربيع». وعرفت أن جورباتشوف يحب المناقشات المليئة بالاستعارة والميتافيزيقا عن شيفرنادزة. وأحياناً كان هذا الأسلوب يضللني، وتعين علي أن أجد طريقاً مضمناً للعودة إلى تفاصيل القضايا ذاتها.

وفي هذه المرة قطعت شوطاً للأمام، وأثرت ثلاث قضايا بشكل سريع وهي: اهتمام الرئيس بإقامة علاقة نشطة وبناءة وإيجابية بين بلدينا، وانشغال الرئيس فيما يتعلق بأمريكا الوسطى، والموعد المحتمل لعقد القمة.

وبادر بالرد مشيراً إلى أنه أراد فعلاً بحث نفس هذه القضايا الثلاث: «إنك على صواب فهناك بالفعل ثلاث قضايا». وقلت «إن هذا يرجع إلى ثقافتنا القانونية».

ورد علي: «هذا حقيقي. لكننا درسنا الاقتصاد أيضاً رغم أنك لم تعمل في هذا المجال كما عملت أنا». وانتهاز فرصة التطرق إلى الاقتصاد ليتحول إلى أهم قضية في عقله: وهي أن سياسة الولايات المتحدة ينبغي أن تنزع إلى تأييد البيريسترويك. ومضى شارحاً ما يعتقد أنه مدرستان للتفكير تعكسان تماماً الجدل الدائر في واشنطن. ففي رأيه سوف تعمل البيريسترويك على تحسين العلاقات الأمريكية السوفيتية. وحذر قائلاً: «فقط عندما يتلاشى الشعور بالثقة تظهر الصعوبات، وهذا ينطبق على أي دولة، وربما تظهر الأخطاء المحتملة» إنني أتعجب من كيف أنه كان ولا بد أن تؤدي سياسة ريجان «السلام من خلال القوة» إلى تلاشي الثقة السوفيتية في أواخر سنوات بريجنيف وحقبتي اندرووف وتشيرينيكو القصيرتين. فقد تلاشت ثقة موسكو وتصاعدت مخاوف السوفيت من الغرب كما أشار المحللون.

وأفضى إلى: «أعرف أنك تتلقى الكثير من النصائح. وتشير إحدى النصائح بأنه يتعين ألا تكون الولايات المتحدة على عجلة من أمرها، وأن تتريث حتى يفرق الاتحاد السوفيتي في جحيم انعدام الاستقرار والتفكك. وسيصبح الاتحاد السوفيتي حينذاك كالتفاحة الناضجة التي ستسقط على الأرض من تلقاء نفسها. لكن الأمور ليست بهذه البساطة». وأكد على «خصوصية» علاقتنا «وأنه لا يستحسن ألا تشهد أي تقدم حتى وإن كان تدريجياً وليست هناك حاجة بالضرورة إلى تحقيق قفزات في هذه العلاقة. لكنها يجب أن تكون إيجابية وبناءة وفعالة ومتطورة».



وعن قضية أمريكا الوسطى كتب إلى الرئيس يخبره بأن شحنات الأسلحة السوفيتية قد تراجعت اعتباراً من بداية العام. وعندما سألته عما إذا كان بوسعنا إبلاغ الصحافة بهذا التطور باغتني بالسؤال عن إمكانية الإعلان عن «وقف شحنات الأسلحة إلى المنطقة من كافة المصادر». لقد كانت جرعة مضاعفة للحصول على شيء بدون مقابل. فهو على علم تام بأن الكونجرس أوقف فعلياً كافة أشكال المساعدات العسكرية للكونترا، وأن نهج الكونجرس تجاه أمريكا الوسطى أخرج المساعدة العسكرية الأمريكية من نقطة التوازن على أية حال. علاوة على ذلك فقد ثبت أنه في حين تدفقت شحنات الأسلحة إلى نيكاراغوا فإن الشحنات لازالت مستمرة في التدفق على كوبا، ولازالت كوبا تواصل شحن الأسلحة إلى نيكاراغوا.

وعن لقاءات القمة أراد جورباتشوف عقد قمم «دورية». و«ينبغي ألا ينظر إليها على الدوام على أنها شيء مثير، ويجب عدم توقع تحقيق إنجازات استثنائية في كل لقاء. ويجب اعتبارها جزءاً مهماً من العملية وزخماً لاتخاذ خطوات جديدة». وتفهم جورباتشوف الحاجة إلى الحد من توقعات الصحافة والرأي العام، وكان يعتقد شأن الكثيرين في الإدارة الأمريكية بأن الاجتماعات الدورية أحد سبل تحقيق هذا الهدف.

وكنت أفضل عقد اجتماعات رفيعة المستوى تحدد توقيتاتها بشكل صارم، وإن لم تكن دورية. ومع نهاية عام ١٩٨٩م لم تصبح هذه القضية محل خلاف. فمع قضايا الحد من التسليح والوحدة الألمانية ثم أزمة الخليج لاحقاً تكررت اجتماعاتنا مع جورباتشوف وشيفرنادزه لدرجة بات معها من الواضح أن هذه الاجتماعات رفيعة المستوى تمثل القاعدة لا الاستثناء.

واختتمنا اجتماعنا المنفرد، وانضم إلينا بقية أعضاء المجموعة الموسعة من كبار المسؤولين. واستهل جورباتشوف الاجتماع بمفاجأة عن طبيعة البيريسترويكا وقال: «في المقام الأول فإن البيريسترويكا واقع قائم. فقد جرت العادة على اعتبارها سياسة أو انعكاساً لما نود إنجازه في كل فلسفتنا الخاصة. لكننا نعتبرها الآن حقيقة ماثلة: ففي دولة معقدة مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لا يسع المرء أن يراوده الأمل في الحياة اليسيرة، وخاصة في مرحلة التغيير الثوري». وتحدث المراقبون في الخارج عن «مجموعة من الإصلاحيين بقيادة جورباتشوف وعن تمتعها بتأييد الكوادر». كان هذا تشخيصاً دقيقاً لطبيعة ما جرى داخل الاتحاد السوفيتي. لكن

جورباتشوف أكد على أن البيريسترويكا في جوهرها ترمي إلى تغيير دور الفرد وخاصة في الاقتصاد. لكن يتعين أيضاً إحداث تغيير سياسي «لكسر التوجهات الإدارية القديمة وإزالة النظام الإداري العتيق، وأصبح من الضروري التحرك بشكل ما نحو الإصلاح السياسي. فالناس تشب عن الطوق ويجاهرون بأرائهم من دون تردد. ويصعد نحو الصدارة أناس جدد».

واستطرد قائلاً: «يريد بعض الناس تحولاً بين عشية وضحاها. وأقول لهم عليكم تذكر أن الانفراجات السوفيتية العظيمة في الثلاثينيات والوثبة الصينية الكبيرة قبل الخمسينيات قد استتبعها حتى وثبات للخلف. وأكد على أن الأهم والضروري هو تجنب المغالاة والاستقرار حتى النهاية».

واستوقفتني السهولة التي يتحدث بها العامية الغربية وذكرته أن تعبير «الاستمرار حتى النهاية» كان شعار حملة ريجان عام ١٩٨٤م التي أعيد فيها انتخابه بفوزه في ٤٩ من ٥٠ ولاية أمريكية. وقلت له: «لقد خبرت في سنوات عملي كوزير للخزانة بأن القيادة السياسية في أي بلد هي الأقدر على الحكم على ما سوف تحمله الرياح بشأن الإصلاح الاقتصادي. لكن من واقع خبرتي فمن الأفضل التحرك نحو إصلاح دون إبطاء». ورد قائلاً: «لقد تأخرنا عشرين عاماً في إصلاح الأسعار، ولن يضر التأخر عامين أو ثلاثة».

وعن مباحثات ستارت طرح جورباتشوف أسئلة حول صواريخ كروز التي تطلق من الجو (ALCMS) وصواريخ كروز التي تطلق من البحر (SLCMS) والعلاقة بين ستارت ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ووصفها بأنها «جوهريّة». وتطرق جورباتشوف سريعاً إلى استعراض الموقف الذي سيتخذه حلف وارسو في مباحثات خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا. واقترح إجراء خفض ضخم في القوات والدبابات وناقلات الجند المدرعة وقطع المدفعية. كان من الواضح أنه يريد إجراء خفض في الطائرات المقاتلة والهليكوبتر الهجومية التي يتمتع بها حلف شمال الأطلسي بمميزات كبيرة، والهدف تعويض القصور السوفيتي على الأرض. وبينما تجاهلت الصحافة الاقتراح تماماً فإنها تنبأت مجدداً في استعادة للماضي برغبة السوفيت في تجنب حدوث مواجهة عسكرية مع أوروبا.

وما لبث جورباتشوف أن ألقى بواحدة من مفاجآته المألوفة وبطريقة شبه مرتجلة أبلغني بأن الاتحاد السوفيتي قرر سحب نحو خمسمائة رأس حربية نووية تكتيكية من أوروبا الشرقية خلال العام الحالي. وإذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ المزيد من الخطوات الجذرية فسوف يدرس السوفيت سحب كافة الرؤوس النووية التكتيكية من شرق أوروبا بحلول عام ١٩٩١م. ومضى في إغرائي قائلاً: «إن الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذه مشكلة ملحة لكننا في أوروبا نشعر بالعكس».

كان عرضاً من جانب واحد. وحتى بعد تطبيق معاهدة خفض القوات النووية متوسطة المدى كان السوفيت سيحتفظون بعدد ضخم من الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا. والأهم من ذلك

هو أن جورباتشوف كان يعلم أننا نجري مباحثات حساسة مع الألمان والبريطانيين والحلفاء الآخرين حول القوات النووية قصيرة المدى. لقد كانت محاولة واضحة لصياغة اقتراح هام من الناحية الاستراتيجية في سياق محتوى سياسي أرحب وتسجيل نقاط لدى الرأي العام الأوربي.

وبعد استيضاح عدة استفسارات من جورباتشوف أوضحت شفافية طبيعة اقتراحه وقررت إغراء بالمقابل، وقلت: «قلتم إننا لا يجب أن ندع مجالاً لإثارة الشك في أن جانباً واحداً يسعى للحصول على ميزة» وفي الحقيقة بحثت هذا الأمر أنا ووزير الخارجية إدوارد شيفرنادزة الليلة الماضية. ولمسنا مدى الجاذبية السياسية للمفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية التكتيكية. ولكننا لمسنا أيضاً أنكم طورتم قواتكم مؤخراً. «ونحن نعلم أيضاً أنكم تتمتعون بتفوق يبلغ ١٤٠٠ مقابل ٨٨ في قاذفات الأسلحة النووية التكتيكية. كما أن الاتحاد السوفيتي يتمتع أيضاً بميزة كبرى في الأسلحة التقليدية رغم نواياكم الطيبة».

وهكذا تظل الحقيقة ماثلة في أنه حتى نتوصل إلى اتفاق بالفعل فسيظل هناك خلل في القوات النووية التكتيكية والقوات التقليدية لصالح حلف وارسو. واستطردت أقرأ له تقييماً أعدته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للجهود السوفيتية في تحديث القوات النووية التكتيكية، وأكدت مجدداً مرتين أننا نتفهم «الجاذبية السياسية» وراء مقترحاته.

الاختبار الحقيقي: التماسك الغربي

في ذلك المساء، وأنا عائد بالطائرة إلى بروكسل لإطلاع حلفائنا في حلف شمال الأطلسي طفقت أتأمل في أول لقاء لي مع الزعيم السوفيتي. وها هو ذا جورباتشوف قد سجل نقطة أخرى من نقاط العلاقات العامة بعد أن بالغت الصحافة التي تجتذبها القضايا القومية دائماً في إبراز مبادرة الأسلحة النووية التكتيكية وتقلل من أهمية اقتراح القوات التقليدية في أوروبا. ففي اليوم التالي خرجت صحيفة نيويورك تايمز وعنوانها الرئيسي يقول: «جورباتشوف يسلم بيكر المذهول اقتراحاً حول الأسلحة» بينما جاء في عامود رولاند ايفانز وروبرت نوفاك «جورباتشوف يطوي بيكر». وتعززت فطرة جورباتشوف في النجومية ومخاطبة الشارع نتيجة فرط ثقته التي تقترب من حد الغرور ومن الاستقبال الذي حظى به في واشنطن عام ١٩٨٧م وفي نيويورك عام ١٩٨٨م إضافة إلى جولاته وزيارته لأوروبا. لكن فيما كان يدغدغ عواطف الجماهير في الخارج كانت الجماهير في الداخل أقل حماساً إلى حد بعيد. كان جورباتشوف يستغل الانتصارات التي يحققها في الخارج ليحافظ على سلطته في الداخل. وما لم نستطع وضع اقتراح جريء وخلاق سياسياً لعرضه على قمة حلف شمال الأطلسي التي لم يتبق عليها سوى شهر، فإن جورج بوش يقامر بأن يتفوق عليه جورباتشوف دبلوماسياً.

وأبلغت الرئيس لاحقاً أن لقائي بجورباتشوف يذكرني بمولينز، وقلت إن قمة الرئيس في بروكسل في غضون ثلاثة أسابيع تذكرنا بأوتو وإلا فسوف نواجه مشكلة دبلوماسية حقيقية.

لونجفيلو «هاواثا»

يزخر عالم الحكم والاستراتيجية بالمفارقات. فكل إنجاز تقريباً يحمل بين طيات نجاحه بذور مشكلة في المستقبل. كان هذا هو الحال تماماً في الورقة الراححة التي لعبها جورباتشوف في موسكو: وهي القوات النووية متوسطة المدى وبمبادرة «الخيار صفر» الواردة في معاهدة القوات النووية متوسطة المدى الموقعة في واشنطن في كانون الأول ديسمبر عام ١٩٧٧م، سبق للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن اتفقا على إزالة فئة كاملة من الأسلحة من مسرح العمليات. لكن هذا ترك قضية الأسلحة قصيرة المدى قائمة واتضح على الفور أنها ستصبح أكثر قضية أوروبية مثيرة للخلاف نواجهها مع تولي السلطة*.

وكانت خطة حلف شمال الأطلسي تقضي تحديث الصاروخ النووي قصير المدى الذي يتسلح به الحلف «لانس» لسبب واحد وجبة: أنه مع استمرار احتفاظ حلف وارسو بتفوق شامل في الأسلحة التقليدية في أوروبا بات الغرب في حاجة للاعتماد على أسلحة نووية لردع أي هجوم. ولأن الصواريخ النووية قصيرة المدى تضم فئة يقل مداها عن خمسمائة كيلومتر تتمركز في ألمانيا الغربية فإن هذا يعني أنها لو استخدمت فلن تصيب على الأرجح سوى ألمانيا الشرقية أو بولندا. أو كما بدأ الألمان يرددون «كلما ازداد قصر مدى الصاروخ كلما ازداد عدد القتلى الألمان».

كان الكل يفترض أن إدارة بوش القادمة ستواصل نفس الخطة وتتجنب إجراء أي مفاوضات حول هذا الموضوع. لكن كان هذا هو الحال قبل أن يلقي جورباتشوف خطابه أمام الأمم المتحدة في كانون الأول ديسمبر ١٩٨٩م وطرح فيه الخطوط العامة لخفض ضخ من جانب واحد للأسلحة التقليدية. ومرة أخرى أمسك جورباتشوف بزمام المبادرة السياسية، وها نحن نخسر معركة الرأي العام ويتعين علينا عمل شيء لإعادة الأمور إلى نصابها.

* كنت رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض عندما اقترح الرئيس رونالد ريجان «الخيار صفر» في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨١. وبينما لم اضطلع بأي دور في المفاوضات الخاصة بمعاهدة القوات النووية متوسطة المدى. فإنني أعتقد أن جورج شولتز قام بجهد خارق لتحويل رؤية الرئيس إلى اتفاقية تاريخية. وكانت معاهدة القوات النووية متوسطة المدى تمثل انفراجاً مهماً لأنها لم تكتف بإزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية لكنها أقرت مبدأين سيصبحان حاسمين في تحديد سياسة إدارة بوش حول الحد من التسليح. ولتطبيق الخيار صفر فمن المتعين على الكريملين الذي يمتلك أعداداً أكبر من القوات إجراء خفض أكبر من الغرب. وأصبح هذا «الخفض اللامتساوي» عنصراً حاسماً عندما شرعنا في بحث الأسلحة التقليدية التي كان السوفيت يتمتعون فيها بتفوق واضح. إضافة إلى ذلك كانت المعاهدة تقضي إقامة نظم تحقق مفاجئة مكثفة. وفي السابق كان الحد من التسليح يعتمد على «الوسائل الفنية القومية»، وتحديد أعمار التجسس. أما معاهدة القوات النووية متوسطة المدى فقد جعلت من التنفيس على أرض الواقع حقيقة قائمة.

علاوة على ذلك لم تكن القوات النووية قصيرة المدى سوى البعد المرئي البارز مما بدا لي أنه تحد خماسي الأبعاد لعلاقات ضفتي الأطلنطي. ولعل أهم هذه الإجراءات هو ردنا على جورباتشوف والبيرسترويكا، ولكنني كنت أشعر أنه لن يستقيم حال العلاقات بين الشرق والغرب مالم تكن هناك وحدة بين الغرب والغرب ليس فيما يتعلق بالرد فقط، ولكن فيما يتعلق بالأبعاد الأربعة الأخرى.

فإلى جانب القوات النووية قصيرة المدى يتعين تطوير موقف موحد للتحالف حول الحد من الأسلحة التقليدية والتحرر الاقتصادي والسياسي في أوروبا الشرقية ومساعي أوروبا الغربية نحو التكامل.

الأربعاء، علينا أن نكون في أسبانيا

وللأسباب سالفة الذكر، ولأن الرئيس تعهد في حملته الإنتخابية بإيفاد وزير خارجيته في زيارة لعواصم الحلف للإعراب عن الأهمية التي نوليها لأوروبا ولحلف الشمال الأطلنطي فقد توجهت مباشرة إلى أوروبا فور أن توليت مهام منصبني في أوائل شهر شباط فبراير. وبالإضافة إلى الرغبة في وضع استراتيجية متماسكة بالاستماع مباشرة من الأوروبيين كنت أشعر أيضاً أنني سأكون موضع ثقة في التعاملات المستقبلية كلما أسرعت باللقاءات الشخصية مع زعماء الحلف. «وكنت على يقين من أنه في الوقت الذي يوجه فيه الرئيس المخابرات المركزية الأمريكية ويقرأ تقاريرها بنهم فإنه في الأغلب يقيم تقديراته استناداً على اتصالاته الشخصية».

وتتم هذا البعد لجمع المعلومات في الزيارة زاوية أكثر عملية. فإذا كانت مفاوضات تحديث القوات النووية قصيرة المدى تنتظرني فإنني أشعر أنني سأكون في حاجة إلى رصيد شخصي قوي مع زملائي وزراء خارجية حلف الأطلنطي، وأردت أن أتمس طريقي بالمبادرة بزيارتهم أولاً. وأردت أيضاً إظهار أن الولايات المتحدة أكبر عضو في الحلف تهتم بالأعضاء الأصغر. وكنت على يقين أيضاً أن لندن وبيون وباريس تشكل بالطبع عماد الحلف. لكننا كنا نشعر أيضاً أن العديد من العواصم الأصغر ستكون على استعداد لتأييد مواقف الولايات المتحدة لو أحست أننا نأخذ مشاوراتنا معها على محمل الجد. ويتطلب إنجاز تلك المهمة زيارة عواصم الحلف الخمس عشرة وفي ثمانية أيام فقط.

وشكلت هذه المهمة كابوساً لوجستياً لكارين جرومير ويات كيندي. وعملت كارين معي في البيت الأبيض والخزانة، وكانت أفضل من يضع جداول المواعيد.

وفي الحقيقة كان دينيس روس يقول على الدوام إن كارين جرومير وكارون جاكسون مساعدتي التنفيذيتين أقدر من عمل معهم في أي مكان، وكان بات موظفاً بالسلك الدبلوماسي تحول إلى أسطورة خلال تولي شولتز للخارجية بنقل كل مرافقي شولتز إلى موسكو بالقطار من هلسنكي، وطلب مني شولتز الإبقاء عليه، ومع إنتهاء الزيارة الأولى تأكدت من السبب. كان بات هو دينامو الرحلة، وعلى سبيل المثال أتذكر أنه في هذه الرحلة كيف أقيمت في قلعة شولس جيمينش

التوتونية المهيبة في بون وأنا أحتفظ في غرفتي بوسائل اتصالاتي الآمنة. ولم أعرف إلا فيما بعد كيف اضطر العاملون مع باب إلى ربط خطوط الهاتف في قالب طوب وألقوا بها عبر خندق المياه المحيط بالقلعة لتوصيلها إلى القلعة. وبدأت الزيارة بضجة عالية في أوتوا في العاشر من شباط فبراير عندما بدأ بريان مولروني رئيس وزراء كندا ووزير خارجيته جوي كلارك ورئيس موظفي مولروني ديريك بورني في الإشارة بطريقتهم المباشرة المألوفة إلى طبيعة المشكلة. وقال مولروني: «إنهم يجلسون في موسكو ويتطرقون مباشرة إلى جوهر ضعنا تماما كما فعلتم مع دوكايس في خطاب بوسطن هاريور. ومن ناحية أخرى فإننا حاذقون في الدهاء السياسي حاملون في السياسة. سيدي الرئيس عليكم إتخاذ زمام المبادرة، ربما بالقيام بزيارة لأوروبا الشرقية». وفي وزارة الخزانة أمضيت رداً طويلاً من الزمن في التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الكندية، ولذا فإنني أعرف محاورينا الكنديين تمام المعرفة.

فمن حسن حظ الولايات المتحدة أن يكون لها مثل هؤلاء الأصدقاء والمخلصين المساندين. ورد الرئيس موافقاً، قائلاً: «إنك على صواب، علينا أن نبادر بالهجوم. فلا يمكننا أن نكتفي برد الفعل على تحرك آخر من جورباتشوف. علينا أن نبادر للحفاظ على تأييد الرأي العام للحلف. وربما كانت أوروبا الشرقية هي الهدف. علينا بالدخول في تخوم منطقتة. ولن نشير ثورة. لكن لنا الحق في معالجة حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية».

كان هذا أول اجتماع من سلسلة اجتماعات يقوم فيها مولروني بدور انتقادي في صياغة فكرنا. وفي إيسلندا أكد وزير الخارجية جون بالدوين هانيبالسون مجدداً الفكرة التي ستهيمن على كل اجتماعاتنا مع الأوروبيين «علينا أن نأخذ زمام المبادرة».

كان الدور التالي على مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها السير جيفري هاو. وتاتشر هي التوءم الفلسفي لرونالد ريجان، وباعتبارها زعيماً فعالاً في بلدها كانت أوثق نظير دولي للرئيس ريجان، وكنت أعرفها معرفة جيدة. وتشتهر السيدة تاتشر بالحديث الصريح والحاسم، لكن طرقها وحماسها شيء مختلف تمام الاختلاف عن صورتها العامة. وكالمعتاد دخلت في الموضوع مباشرة قائلة: «لا بد من تحديث القوات النووية قصيرة المدى» وأضافت: من المهم الحفاظ على الردع حتى وإن اعترضت ألمانيا.

واستطردت: «إن تصرفات كول تصرفات مضللة حتى بمعاييرها الداخلية الخاصة. فلا يجب أن يخاف الزعماء من مسؤوليات القيادة. فعليهم ألا ينقادوا للناخبين وأن يغتنموا ما تهيئة اللحظة. فتلك وصفة للهزيمة».

كان كول يقول أن حكومته الائتلافية ستعرض للانهايار إذا تمت عملية التحديث، وبينما كنت متعاطفاً مع جوهر حجتها فإن ميلي شبه الدائم هو ألا أنزلق في تكهن غرائز الآخرين فيما يتعلق بسياساتهم الداخلية. وكنت أعتقد دوماً أنهم أدري بشئون بلدانهم أكثر من أي أجنبي. لكنها مضت في حديثها قائلة «لو كنا حازمين مع كول لاستطعنا إعادته إلى طبيعته وتشجيعه على المضي قدماً، ولعالجنا القضية قبل قمة حلف الأطلنطي».

وعن جورباتشوف أبدت تشاؤماً مفرطاً. إذ أعربت عن اعتقادها بأن القوى المتكثلة ضده نفسياً وسياسياً ستمنعه من تحقيق النجاح. كان جيفري هاو وزيراً للخزانة عندما كنت رئيساً لهيئة لموظفي البيت الأبيض، ثم أصبح وزيراً للخارجية وأنا وزير للخزانة، وعرفته مفكراً من الطراز الأول وأحبيته. وقلت لهاو: «إننا في حاجة لدفع جورباتشوف لاتخاذ اختبارات صعبة لصالح الإصلاح والتفكير الجديد».

وقلت مردداً أصداء اجتماعاتي السابقة: «علينا أن نعمل سوياً لإيجاد مبادرات لتصحيح الاعتقاد السائد لدى الرأي العام بأننا نتخذ جانب رد الفعل على جورباتشوف». ووافق هاو على ما قلته لكنه كان مقتنعاً بأن لدى جورباتشوف الكثير من المبادرات ليطرحها «فجعبته تفيض بالكثير والكثير». وغني عن القول أن زيارتي إلى بون أسفرت عن موقف مختلف تمام الاختلاف حول القوات النووية قصيرة المدى. وربما كانت الرحلة عبر القتال إلى بون أشبه بالانتقال إلى عالم آخر. والمستشار هيلموت كول السياسي الممتاز سريع البديهة ذو الطريقة الجذابة كان حليفاً قوياً لرونالد ريغان مثلما كانت مارجريت تاتشر خلال أزمة الصواريخ الأوربية ١٩٨٢ - ١٩٨٣. لكنه يتعرض الآن لضغوط قوية ويريد منا أن نوافق على إجراء مفاوضات مع السوفييت حول مستويات القوات النووية قصيرة المدى بغض النظر عن موضوع التحديث. وكان الخلاف العلني العام خلافاً شخصياً أيضاً. فلم يكن كول على استعداد لتلقي النصيحة من لندن. وقال: «إن السيدة تاتشر تخلصت من صواريخها». ووضعنا هذا الانقسام بين لندن وبون حول هذه القضية في موقف صعب غير عادي، وكانت هناك حاجة ملحة للتوصل إلى حل مرض لا يقوض «علاقتنا الخاصة» مع أوثق حلفائنا أو يؤثر على علاقتنا الجيدة مع أصدقائنا الألمان.

وانتهج وزير الخارجية هانز ديتريش جينشر طريقاً غير مباشر عن طريق كول. فقد وضع القضية في إطار أرحب مؤكداً أن القوات النووية قصيرة المدى يجب ألا تشكل اختباراً لولاء ألمانيا. وقال إن المضى قدماً في التحديث عام ١٩٨٩م أو ١٩٩٠م سيتسبب في سقوط الحكومة في انتخابات كانون الأول. ديسمبر ١٩٩٠م ويمكن إجراء إتخاذ قرار حتى عام ١٩٩١ أو ١٩٩٢م. وكان مكتب الشؤون الأوروبية بالخارجية قد دأب خلال الأشهر القليلة الماضية على تحذيري مما يعتقد أنه أخطار «الجنشرية». أي الميل الظاهري لجنشر لاتخاذ موقف لين مع السوفيت، وهو الموقف الذي ظهر من تصريحاته في دافوس بسويسرا عام ١٩٨٧م وقال فيها: إنه يمكن الاعتقاد بصدق أقوال الزعيم السوفيتي. لم يكن جينشر موضع ثقة إدارة ريغان. لكن تملكنتي الرغبة في تبرئته مدفوعاً جزئياً بريك بورت سفيرنا حينذاك لدى ألمانيا.

وأنتذكر أنه لاحقاً في فصل الربيع وأنا واقف بإحدى شرفات الدور الثامن بمقر الخارجية أسأل جينشر: «كيف حدث أن الجميع هذا ينظرون إليك على أنك رجل سيء؟ وأعتقد أنك لست بهذا الرجل السيء» وتقبل المزحة قبولاً حسناً. وكم تولد لدى عظيم الاحترام له ولذكائه ومقدرته السياسية وبراعته في تسيير الأمور. وسرعان ما أصبحنا أصدقاء، وبعد أن عملنا بنجاح عن قرب في

قضايا الوحدة الألمانية التي (اشتملت على مسائل تتعلق بالحدود الشرقية لألمانيا). سيناله عذابي أمام الآخرين في قضيتنا التالية: وهي تسوية مشكلة «الحدود الألمانية التي تشبه معضلة الحدود الصينية».

ومن ألمانيا توجهت إلى الدول الاسكندنافية التي كان قادتها أكثر وضوحاً تجاه سلبيات تحديث القوات النووية قصيرة المدى عن مارجريت تاتشر. وعندما قلت إن مسألة التحديث ما هي إلا إظهار للتصميم، تساءلت جروهارلم برونولداند رئيسة وزراء الخارجية «ماذا يعني إظهار التصميم بالنسبة لجدول أعمالنا المحدودة؟». ودفعت هي ووزير الخارجية الدانماركي أوفه إيلمان نيسين بأن الجدل الدائر حول نظم التسليح ليس له أدنى علاقة في الواقع بالمتطلبات العسكرية. وتنحصر علاقته بالسياسة، وإن سياستهما لا تتطابق مع سياسة بريطانيا. وكان الوضع في اليونان وتركيا على نفس القدر من الأهمية. كنت أتعرض لانتقاد لاذع في ذلك الحين. لكن من منظور إقليمي، وأثار الحديث الدائر حول الوحدة الأوروبية قلق البلدين من أن أوروبا الموحدة سوف تستبعتها، ومن ثم انتابتهما العصبية. ولم يكن للجوانب المهمة لأثينا سوى علاقة بسيطة بالسياسة. وأبلغت رئيس الوزراء اليوناني اندرياس بابانديرو انه عندما كنت في مشاة البحرية خدمت مع قوات حلف شمال الأطلسي لفترة قصيرة عام 1953م في دراما بشمال اليونان. وهناك ربطتني صداقة بكوماندوز يوناني لم اعد أتذكر اسمه الأخير. فلا اذكر سوى انه كان برتبة كابتن وأن اسمه الأول هو بيتر. كان نحائلاً صنع تمثالاً يعد نسخة رائعة لفينوس وأهداه لي ولازلت احتفظ بهذا التمثال في غرفة المعيشة. وأبلغني بابانديرو بضرورة البحث عن كابتن الكوماندوز المدعو بيتر والذي كان يهوى النحت وخدم في دراما عام 1953م. ووجدناه يعيش في أثينا لكنه فقد بصره الآن ولم يعد قادراً على النحت. واتضح أن اسمه الأخير مورياتيس، ولازلنا نتبادل الرسائل.

وأصبحت كيم هوجارد نائبة مارجريت تاتويلر محوراً لساحة مهمة أخرى، وسبق لها العمل في المكتب الصحفي بالبيت الأبيض أثناء إدارة ريجان ثم في الخارجية، وكانت إحدى مسئولياتها تولي مهام الفريق الصحفي المرافق لي.

وتولت كيم في الزيارات رعاية فريقها الصحفي لالتقاط الصور والمشاركة في المؤتمرات الصحفية واقتضى هذا التعامل مع الحكومات المضيئة ووكالاتها الأمنية. ويتمتع الصحفيون بالكثير من المهارات ليس من بينها تلقى التعليمات والانتظار بفارغ الصبر. وفي هذه الزيارة أدت هذه الصفات إلى حدوث عدد من المأزق.

وبينما كنت أتأهب لأن أستقل المصعد في قصر منيف في مكان مرتفع على تل. للقاء رئيس الوزراء، كانت كيم تلعب دورها «كأم» وتوجه عدداً مختاراً من مجموعة الصحفيين لالتقاط الصور. ولسوء الحظ اندفعت مباشرة نحو حارس أثيني مسلح برشاش عوزي وخزنة رصاص وتحرك الحارس لوقفها. وبدأت في تصرفها الحرفي المعتاد. وقالت للحارس: «سيدي إنني في أمس الحاجة لوصول هؤلاء المصورين لتغطية اجتماع الوزير» ولم تتلق أي إجابة. «إنني في حاجة

للوصول إلى هناك. لقد سبق لك مشاهدتهم يرافقون الوزير. وما كان من الحارس إلا أن شهر رشاشه بهدف التخويف لا التهديد. كان موقفاً غريباً. فالحارس مدجج بالسلاح والسلطة، وكيم تقف صامدة ثابتة على موقفها وصحفيوها يحيطون بها. وأخيراً ما كان من جيم إلا أن التفت حول الحارس الذي ظل جامداً في مكانه وقد أصابته صدمة بدون شك من نهورها. وعندما وصلت كيم إلى موقع التصوير لم أكن أعلم شيئاً عن المشادة التي خاضتها لتوها.

وطرحت روما ومدريد ولشبونة مواقف قوية خاصة بها مع تنويه الزعماء بشكل خاص بالانقسام الذي يدعو للسخرية الذي وجد الحلف نفسه فيه. فمن ناحية هاهو جورباتشوف يت رأس نظاماً يتداعى يواجه مقاومة حقيقية في الداخل ويفتقر لأي صيغة للتعامل مع ما يعتمل من ثورة في أوروبا الشرقية. وعلى الناحية الأخرى يوجد عالم غربي ناجح وديناميكي ينبض بالحياة والحيوية لكنه يجد نفسه مع ذلك في موقف دفاع أمام مقترحات جورباتشوف. وأكد كل الزعماء على مقدرة جورباتشوف على التلاعب بالرأي العام الغربي، ويات من الواضح لي أنه يتعين علينا التصدي لمهاراته. أي أننا في حاجة إلى «شن هجوم». على حد وصف بوب زوليك. يدفع أوروبا الشرقية نحو الليبرالية. ولو حاول جورباتشوف شق تحالفنا فسيتعين علينا العمل على تأليب الأوروبيين الشرقيين ضد موسكو. وعزز كافوكوسيلفا رئيس وزراء البرتغال هذا الرأي بالتأكيد على أنه لن يكون بوسع الدول الشيوعية الشروع في الإصلاحات الاقتصادية من دون سلوك طريق الديمقراطية وقال: إن الناس تُمنح الحرية الاقتصادية وسوف يرغبون في نيل الحرية السياسية. امنحهم الحرية السياسية وسوف يسعون لنيل الحرية الاقتصادية.

ومن بين كل زياراتي التي شملت فرنسا أيضاً ودول البينولوكس ومقر حلف شمال الأطلسي ربما كان اجتماعي مع وزير الخارجية هانز فان دين بروك بهولندا أكثرها أهمية على الإطلاق. وقال: «لقد تحدثنا بإسهاب عن «التحديث» الذي يخلق المشاكل لألمانيا. لكننا لم نتطرق إلى ما نحن بحاجة إليه بالفعل». وأضاف إنه يتفهم معارضتنا لمفاوضات القوات النووية قصيرة المدى. لكنه ينبغي إدراج عنصر الحد من التسلح في الخطة التي سيصدرها الحلف في القمة. وتساءل: «لماذا لا نذهب لتبني نهج متكامل يلبي احتياجاتنا في التحديث والحد من التسلح؟». وسلمني ورقة تحمل بعض الأفكار. وكان محقاً من الناحية النظرية، وكانت هذه هي المرة الأولى وإن لم تكن الأخيرة التي يقترح فيها رجل دولة قدير حلاً للجُمود الدبلوماسي. وأخيراً ها هنا الآن إنني أمتلك زاوية صحيحة لشن هجوم.

وفي مقر حلف الأطلسي أوضح مانفريد فيرنر السكرتير العام للحلف. المدافع القوي عن حلف الأطلسي والمؤيد البارز لقيادة الولايات المتحدة داخل الحلف. عن استعدادة لمساعدتنا في التوصل إلى حل وسط مع بون. ورغم أنه كان ألمانياً فقد تفهم مدى الحاجة القائمة لاتخاذ اختيارات صعبة.

كانت هذه هي المرة الأولى من مناسبات عدة التي أعجب فيها بنهجه المبدئي، وكم كانت خسارة الحلف فادحة بموته متأثراً بمرض السرطان عام ١٩٩٤م.

وفي آخر أيام زيارتي المطولة بدأت اليوم في بروكسل «ثانية» للاجتماع مع جاك ديلاور رئيس المفوضية الأوروبية ونائب الرئيس هانز اندرسين قبل التوجه إلى باريس للقاء رولان ديما. وبينما ابتعد الجمود إلى حد كبير عن اجتماعاتنا فقد كان نهج جاك ديلاور الفرنسي، الذي يشدد على التوجه الأوروبي خير تذكارة على مدى الحاجة لتأكيد قيادة الولايات المتحدة لحلف الأطلسي ومدى قيمتها. فلن تصبح أمراً مسلماً به. وكنت أنا وديما من خريجي الحقوق. وبالطبع كان هناك خلاف بين بلدينا في عدد من المجالات خاصة فيما يتعلق بملف الأطلسي وهكذا فإننا نختلف حول عدد من القضايا. لكن ديما كان شخصية بالغة الدماثة بحق، وكانت خلافاتنا تحدث دائماً في ود، وذلك على نقيض التقارير الصحفية التي توحى بالعكس.

اتفاق أم اختلاف؟

عدت إلى واشنطن محملاً بإدراك أفضل كثيراً عن كيفية تأثير جورباتشوف على سياستنا الأوروبية. وكان الجدل حول القوات النووية قصيرة المدى يدور في قلب معضلة نفسية. فالحديث سوف يظهر حقا تصميم الحلف وسوف يخلق في الوقت نفسه في المقام الأول علانية رمزاً نووياً يمكن أن يستخدمه الكرملين ضد الشعوب الغربية لتأليبها على حكوماتها. وسوف تشق موسكو التحالف ليس بإثارة كول ضد تاتشر ولكن بخلق توترات سياسية في ألمانيا ستمنع حكومة كول الائتلافية الهشة من الحفاظ على الوحدة داخل التحالف.

وكان مفتاح حل هذه المعضلة يتمثل في الحد من الأسلحة التقليدية. فنحن نريد التحديث النووي لتعويض استمرار اختلال التوازن في القوات التقليدية. وبرغم العرض الشامل الذي طرحه جورباتشوف في الأمم المتحدة فسوف يستمر السوفيت في الاحتفاظ بالمميزات الكبرى في الأفراد والدبابات والمدفعية وحاملات الجند المدرعة حتى مع إجراء التخفيضات التي أعلنها من جانب واحد. وإذا استطعنا إنهاء اختلال التوازن في الأسلحة التقليدية فسوف يمكننا تجنب الحاجة إلى تحديث صواريخ لانس. وثمة رسالة بسيطة عززت كل ما سمعته: إن حلف الأطلسي لا يسعه خوض أزمة أخرى حول نشر الأسلحة النووية.

فلربما استطاع الحلف تحمل مثل هذه الأزمة عام ١٩٨٣ عندما تولى يوري اندريوف رئيس المخابرات السوفيتية (كي جي بي) إدارة الكرملين لكن الحلف لن يستطيع الخروج من هذه الأزمة مع وجود جورباتشوف المراوغ في السلطة. وهكذا كنت أعتقد أن إحراز تقدم حول القوات التقليدية في أوروبا يمثل شرطاً مسبقاً لحل مشكلة القوات النووية قصيرة المدى.

ورغم أن هذا هو الموقف الذي نتجه نحوه فقد واصلنا علانية ضغوطنا على الألمان وعلى الحلف بشأن التحديث.

وسيكون لخفض القوات التقليدية فائتين آخرين. أولاً في شرق أوروبا: فإن مشهد انسحاب القوات السوفيتية سيكون له أثر إيجابي على التحرر السياسي. فانسحاب كل جندي من جنود الجيش الأحمر السوفيتي وعودته إلى إتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سيساهم في رفع الأثقال التي تكبت الديمقراطية والحرية. ثانياً في الغرب: ففي العديد من الدول ولا سيما ألمانيا تنامي استياء متزايد وعمدي ضد ما يعتقد أنه تواجد عسكري متطفل. وسيساهم خفض عدد القوات الأمريكية بالتأكيد في تخفيف هذه المشاعر.

ولعل أن يسفر كل هذا عن أهم الآثار . أي إلغاء البعد العسكري في السياسة الخارجية السوفيتية في أوروبا. وعسى أن يطرح أثراً إيجابية على التطورات الداخلية في الإتحاد السوفيتي. فإن نظام التحقق المفاجئ الذي نخطط لتطبيقه بالنسبة للأسلحة التقليدية في أوروبا سيؤدي إلى انفتاح المجتمع السوفيتي. وسيكون من العسير النكوص عن خفض القوات التقليدية، ومن ثم يتسنى إجراء التغيير في إطار مؤسسي. وسوف يتقلص دور العسكريين في تحديد سياسات الكريملين مع استقرار التوازن في أوروبا.

وعززت جولتي في أوروبا عملياً ما توصلت إليه من قناعة فكرية: بأن طريق النجاح مع الكريملين لم يبدأ في موسكو. بل في عواصم أوروبا الغربية وكندا. حقاً لقد قلت بشكل أكثر علانية في كلمة أمام جمعية محرري الصحف في نيويورك في ١٤ نيسان إبريل «في نهاية المطاف فإن نجاح سياستنا الخاصة بعلاقة الشرق والغرب تعتمد على سياستنا بشأن الغرب والغرب». أي على مقدرة الولايات المتحدة وحلفائها على العمل معاً.

إن ضرورة إقامة تحالف وإدارة التحالفات تشكل حقيقة ماثلة في كل نشاط سياسي. وأعتقد أن مدخلي الأول لهذه الحقيقة يعود إلى البحث الذي أعدته في برنيستون. فقد أظهرت دراستي للصراع بين أنورين بيفان وايرنست بيفين في حزب العمال البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية بجلاء الصعوبة الماثلة في ضرورة الحفاظ على الوحدة في أي تحالف سياسي.

ومع هذا فإن المعرفة النظرية بالتحالفات والأحلاف التي ربما أكون قد اكتسبتها كدارس أياً كانت قد صقلها عملي في الحملات الانتخابية وعملي في وزارة الخزانة. فالنجاح في الخدمة العامة في مجتمع التعددية يتطلب في المقام الأول بناء تحالف. وخلال إدارتي ريجان تعاملت مع زعماء مختلفين في الكونجرس مثل هوارد بيكر وبوب دول وآلان سيمبسون وبوب باكوود وبوب ميشيل وترينت لوت ونيوت جينجريتش وبيل برادلي وديفيد أويي وبات مونيهان ودان روستينكوفسكي ولويد بينتسين وجورج ميتشيل وكريس دور وسام نان وروبرت بيرد وتوم فولتي وجيم رايت، وكثير آخرون. وذلك بهدف ضمان انضباط الحزب الجمهوري في عمليات التصويت الرئيسية وإقامة تحالفات مع الآخرين والتغيير المستمر لتكتلات الديمقراطيين.



وفي السياسة الخارجية أدار الرئيس ريجان بتصميم أزمة الصواريخ الأوروبية في السنوات الأولى لرئاسته. وأظهر أن مفتاح وحدة الحلف يكمن في قيادة أمريكية قوية. وخلال الحرب الباردة تمثلت المفارقة المستمرة في العلاقات بين ضفتي الأطلنطي في: أنه بينما كان الأوروبيون يشكون علانية من الطبيعة المفروضة للقيادة الأمريكية أيدت النخبة السياسية في دوائرها الخاصة قلقاً أكبر تجاه الفراغ القيادي نتيجة التنصل أو التردد الأمريكي.

وأخذ الخطر يتزايد من أن حلف شمال الأطلنطي سيتهشم أمام الهجوم الساحر وتهديد سوفيتي عسكري متراجع. كانت القوى المركزية التي تعمل نحو إقرار تفاهم ووفاق أمريكي أوروبي أخذة في التزايد بينما تتقلص قوي الطرد المركزي، وبدون الوحدة الغربية الغربية فسوف يسيطر السوفيت أساساً على العلاقات بين الشرق والغرب لأن جورباتشوف يؤلب كل ضفة من ضفتيه على الأخرى.

ومع ذلك ولدى العودة إلى واشنطن تعرضت للحرج في الجهود التي بذلت بقية شهر شباط فبراير وخلال شهري آذار مارس ونيسان إبريل للتحرك نحو طرح اقتراح جاد بشأن الأسلحة التقليدية. كانت العوائق البيروقراطية كبيرة أمام التحرك. وكنت أعرف أن سكوكروف كان يتباحث مع تشيني وكروي رئيس هيئة الأركان العامة المشتركة الأمريكية لحملهما على التحلي بصراحة أكبر في كيفية رؤيتهما لمفاوضات خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا. لم يكن المجال رحباً على أية حال للتحرك بقوة خلال المائة يوم الأولى من عمر الإدارة الجديدة. فهذه أكثر الأوقات المحمومة بالنسبة لأي إدارة أمريكية. وكنت أعني أن الرئيس لابد وأن يتعامل معها. لكنه لن يركز على قضايا الحد من التسلح حتى تقترب من القمة. ودفعني إحساسي بالزمن إلى الاعتقاد أنه مع قرب موعد انعقاد القمة يومي ٢٩ و ٣٠ أيار مايو فإن غرائز الرئيس للمنافسة ستشحن وسوف نستطيع كسر الجمود.

وقت «لتفكير جديد» من جانبنا

بات الوقت سانحاً في أوائل أيار. مايو فيما تلاقت ثلاثة أحداث. الأول: تحادث المستشار كول مع الرئيس هاتفياً في ٥ أيار مايو. طلب كول من الرئيس إيضاد بعثة خاصة إلى بون لمحاولة حل قضية الأسلحة النووية قصيرة المدى. كان المستشار واضحاً في أهدافه. فأولاً: «أريد أن تكلل القمة بالنجاح، ثانياً: أريد لكم النجاح. فسوف تكون أول زيارة لكم باعتباركم رئيساً للولايات المتحدة وأنتم صديق مخلص للأوروبيين وللألمان خاصة. فلم أنس هذه الحقيقة مطلقاً ولن أنساها». ومضى متحدثاً كصديق في تحديد الإطار الخاص بجورج بوش. وقال: «إننا في موقف تاريخي، فلا أتصور أن أرى جورباتشوف يطل كبطل جديد. إنني لم أجاف الواقع. ومع ذلك ها أنذا وأنت نشهد الأحداث تتجاوز أكثر أحلامنا تواضعاً، أي الانهيار الأيديولوجي لنظام سياسي واقتصادي. فهذه لحظة انتصارنا. انتصار لا يعود فقط إلى جهود الولايات المتحدة. وهذا هو السبب الذي يحدوني إلى الاعتقاد بضرورة تفعيل دوركم. وهذا مرتبط بتماسك حلف الأطلنطي. وبنجاح قمة الحلف.»

الثاني: في ١٢ آيار مايو ألقى الرئيس خطاباً حول الشؤون السوفيتية. وقال ينبغي أن نتحرك «لتجاوز الاحتواء»، لكنه لم يقدم أي مقترحات جديدة سوى بث الحياة في اقتراح أيزنهاور «السموات المفتوحة» في أوروبا. ولم تكن التغطية الصحفية متحمسة ويات من الواضح أنه يتعين علينا بذل المزيد إذا أردنا أن نكسر القمة بالنجاح.

أما الحدث الثالث فهو مناورة جورباتشوف الخاصة بالقوات النووية قصيرة المدى في موسكو. وربما ضايقتني ذلك لكنه حفر الرئيس. وكان بوش يعي أنه مع التفوق الساحق للسوفيت في القوات النووية قصيرة المدى (١٤٠٠ لحلف وارسو مقابل ٨٨ لحلف الأطلسي) وربما يطرح جورباتشوف اقتراحاً آخر قبل انعقاد القمة ليحاول إفساد أول ظهور له في أوروبا كرئيس للولايات المتحدة.

ومع جلوسي أنا والرئيس على مائدة الغداء في ١٧ آيار مايو كان الرئيس بالغ الجدية فقد كلف برينت التحادث مع تشيني والأدميرال كروي لوضع اقتراح جرى حول الأسلحة النووية قصيرة المدى. وقلت للرئيس «إنك في حاجة إلى تجاوز منحنى القوة»، وهو ما يعني أن ينطلق من وجهة النظر القائلة بأن أي اقتراح لا بد أن يكون له أثر سياسي أولاً وأخيراً.

واقترحت أن إجراء خفض بنسبة ٢٥ في المائة في المعدات والأفراد يعني الكثير. وكنت أعتقد أن إجراء الخفض بهذه النسبة سيولد الأثر السياسي الذي نتطلع إليه ولن يهددنا عسكرياً.

وخلال الأسبوع الثاني وفي سلسلة اجتماعات في البيت الأبيض ومنزل بوش العائلي في كينيونكورت بماين أصغي الرئيس لكبار مستشاريه وهم يعرضون مختلف المقترحات المتاحة. وتصرف كروي كما لو كان بريجنيف لا يزال يرأس الكريملين واستمات بالفعل في مقاومة كل اقتراح. وكان تشيني أقل اتصافاً بالعقائدية إلى حد كبير لكنه شعر بأن جورباتشوف سيلحق بنا، فلماذا نتحرك إذن؟. وقلت: إننا نريد مبادرة جذرية لثلاثة أسباب: أولها أن الرئيس في حاجة لممارسة سيجعل قضية القوات النووية قصيرة المدى غير ذات موضوع مما سيتيح لنا حل القضية والحفاظ على وحدة الحلف. وأخيراً فإن اقتراح جورباتشوف بشأن خفض القوات التقليدية في أوروبا الذي عرضه علي في موسكو «والذي لم يلق سوى اهتمام ضئيل من الصحافة» أظهر لي أنه في أمس الحاجة إلى خفض القوات التقليدية في أوروبا، ويمكننا من زحزحته عن موقفه بقدر أكبر لو اتخذنا استعداداتنا، وكنت على اتضاق تام مع سكوكروفت، وكان يدفع نحو إخراج القوات السوفيتية من أوروبا الشرقية يحركه يقين تام بأن خطاب «تجاوز الاحتواء» يفسر بأنه «حالة الأمر الواقع» زائد السياسة.

وفيما لم يتبق على القمة سوى أقل من أسبوعين أبلغ الرئيس كلا من كروي وتشيني «أود فعل هذا، لا تقولوا لي لماذا لا يمكن عمله؟ بل قولوا لي كيف يمكن عمله؟».

وكان الاقتراح كما أعدناه في صياغته النهائية يسجل عدة انسحابات رئيسية لحلف الأطلسي. والأهم أنه تضمن خفضاً للقوات السوفيتية والأمريكية في أوروبا بواقع عشرين في المائة أقل من المعدلات الحالية. ويقتضي هذا منا خفض القوات بواقع ثلاثين ألف جندي. لكنه يقتضي خفض

القوات السوفيتية بواقع «٣٢٥» ألف جندي من أوروبا الشرقية: بالإضافة إلى ذلك اقترح الرئيس ضرورة إجراء مفاوضات حول المعاهدة في غضون ستة أشهر على أن تطبق في موعد أقصاه عام ١٩٩٣م. ويعني هذا أن القوات النووية قصيرة المدى ستصبح غير ذات بال بالضرورة في غضون عام أو عامين كحد أقصى. لقد كان تحركاً جسوراً.

وأوفد الرئيس لاري إيجلبيرجر، وبوب جيتس (نائب سوكروفت في مجلس الأمن القومي) وجيم كيمبي وهو خبير في الحد من التسلح غير مشهور، ويتسم بالتواضع لاستعراض الاقتراح مع حلفائنا الرئيسيين (واعتقد أن كيمبي نموذج لما تحتاجه أمريكا لكبار موظفيها المدنيين: فهو شخص موسوعة موال إلى أقصى حد، شديد التنظيم، ومبدع خلاق).

وفي الوقت نفسه رأى ان الجمود أساساً على قضية الأسلحة النووية قصيرة المدى. واستجاب الرئيس لعرض كول بإيفاد فريق خاص فتوجه جيتس وزوليك إلى بون على هامش زيارتي لموسكو. ولم يستطيعا إحراز تقدم كبير بسبب إفراط الألمان في التمسك بموقفهم. ومن الواضح أن الحكومة الألمانية كانت تجتاز مشكلة سياسية داخلية مصدرها التحديث غير المرتبط بالحد من التسلح بأي حال، وهكذا يتعين التوصل إلى حل وسط بين الموقفين الألماني والبريطاني. وأشار الألمان إلى استعدادهم لقبول حل وسط بقبول التحديث مقترناً بعنصر ما للحد من التسلح. ولم تكن هناك محاذير سياسية داخلية تواجه تاتشر، ويمكن أن تبدي مرونة لو أنها أرادت، ولذا فإنها الطرف الذي يمكن أن نعمل معه.

واجتمعت مع الرئيس في ١٩ أيار مايو وقلت «إنك بسبيلك لقيادة الحلف، وهذا يعني حمل مارجريت على التوصل إلى حل وسط حول الأسلحة النووية قصيرة المدى. فإذا لم تفعل فلن تدفع تاتشر الثمن وستدفعه أنت». وبعد التيقن من تصميمه على تسوية قضية الأسلحة النووية قصيرة المدى رغم اعتراضات تشيني وكروي لمست لديه الرغبة في الجلوس وإجراء مباحثات شاقة وأن يؤكد القيادة الأمريكية.

ولسوف تتركز مهمتي لدى عبورنا الأطلنطي للمشاركة في أعمال القمة في إزالة العديد من العراقيل التي تعرقل المناقشات قدر الإمكان. وفي اليوم الأول في بروكسل ٢٩ أيار مايو وبينما أنا جالس مع الرئيس وزعماء ووزراء خارجية آخرين إذ ببوب زوليك يبذل محاولات لإزالة التحفظات حول «التصور الشامل» أي الفقرات الأربع والستين التي ستصدر كبيان ختامي للقمة. وبالطبع ومع وصولنا كانت اللمسات النهائية قد وضعت على البيان ولم يتبق سوى أكثر القضايا مثار الخلاف لتعالجها القمة نفسها. وبعد ست أو سبع ساعات أنجز زوليك عملاً عظيماً منهيماً معظم التحفظات.

وفي الساعة الخامسة مساءً جلست وبعجاري زوليك نشغل مقعد الولايات المتحدة فيما شرع جيفري هاو وهانز ديتريش جينشر وفان دين بروك ووزراء خارجية آخرون في إجراء مفاوضات. وفيما تواصلت المباحثات على العشاء حتى الليل تزايد إحباط زوليك مني لاكتفائي بالإصغاء أو المقاومة العرضية للتعديلات التي ربما تكون مقبولة للندن.

وأسر دينيس روس إلى زوليك متسائلاً: «لماذا هو سلبي إلى هذه الدرجة؟ إنه أمر غريب». وأخيراً تساءل زوليك لماذا تتراجعون؟.

وفي مرحلة ما إما في ساعة متأخرة من الليل أو في ساعة مبكرة من الصباح بدأت بالقول: «إن جورج بوش باعتباره زعيماً للحلف في سبيله لحمل مارجريت تاتشر على التوصل إلى تسوية. وكنت أريد أن يستطيع أن يقول لها إن جيم وجيفري سويما الأمر. فلم يكن هناك وضوح بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وهذا أفضل ما كان بوسعنا أن نفعله». وكنت أريد تيسير مهمة الرئيس قدر الإمكان. وكنت أفكر أيضاً في اليوم التالي عندما تحاول تاتشر إحالة القرار إلى الرؤساء في حالة عدم تمكن الرئيس من حملها على قبول حل وسط. وكلما اقتربت من هاو كلما أصبح من الصعب الإدعاء بأن هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه من مكاسب.

وعلى الاعتراف بأن الساحة كانت سريلية. وكان من المقرر أن ينضم وزراء الخارجية إلى رؤساء الحكومات على عشاء رسمي. وهكذا فقد ارتدينا جميعاً ملابس السهرة وحينما اضطررنا إلى تبادل سندوتشات الجبن الرديئة من كافيتريا مقر حلف الأطلسي. فضلاً عن ذلك فلم يكن هناك سوى أربعة لاعبين فقط يشاركون في اللعبة هم هاو وجينشر وفان دين بروك وأنا. ولذا عندما هم شخص آخر في الحديث والتطرق إلى تصريحاتهم الرسمية توجهت إلى جينشر لإجراء مباحثات منفردة. ثم ما لبثت أن تباحثت مع هاو لإطلاعه عما بحثته مع جينشر. وكان دين بروك ينضم إلينا بين الحين والآخر ليتم حل المشكلة. وخلال المفاوضات اتصلت بالرئيس مرتين في الساعة الحادية عشرة ليلاً والثانية عشرة والربع بعد منتصف الليل لضمان اتفاقنا التام على تكتيكات المفاوضات. وفي مرحلة ما حاولت التلميح لجينشر بأننا ذهبنا لأقصى مدى يمكن الذهاب إليه. «وانتابتي شكوك بأن جيفري غير مرن على الإطلاق. وكان ذلك نتيجة تدبير من (تشارلز) باول، وكان باول هو المستشار الشخصي لتاتشر لشؤون الأمن القومي، ومن الواضح أن سلفه مايكل ألكسندر مندوب المملكة المتحدة الدائم لدى حلف شمال الأطلسي يجلس في الغرفة لضمان عدم تقديم هاو أية تنازلات.

وفي النهاية توصلنا لاتفاق حول كل شيء باستثناء قضية حاسمة واحدة: وهي قضية الصفر الثالث. فالولايات المتحدة ترغب في تأجيل التحديث لكن مع عدم التخلي عنه كلية. وأعد زوليك أربع أو خمس صيغ مختلفة. وتوصل جوي كلارك إلى فكرة وضع الحال «جزئياً» قبل الفعل «يُخَفَّضُ» لإيضاح أنه أثناء المفاوضات فلن نسمح بالإزالة التامة للقوات النووية قصيرة المدى. وانتهينا إلى كلمتي «تخفيضات جزئية» واقترحت وضع خط تحتها للتأكيد على أنه لن يكون هناك صفر. وبمثل هذه الفروق الدقيقة أن لم تكن بالغة الدقة تحتتم المفاوضات الدبلوماسية.

مفاجأة «التصور» الثاقب

وفي وقت لاحق كشف الرئيس عن اقتراحه الخاص بالأسلحة النووية قصيرة المدى للحلف ككل. وأشار ضجة مدوية في القاعة. وأبلغت تاتشر المجتمعين أن الاقتراح «حَوْلَ» مسار مناقشتهم،

وسارعت بقبول الحل الوسط الخاص بالأسلحة النووية قصيرة المدى الذي توصلنا إليه الليلة السابقة. وأخذ الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الكلمة قائلاً «إننا نريد ابتكاراً. لقد طرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تصوراً هو في الواقع جرأة فكرية بالغة الندرة» وها هي الصحافة التي كانت تتهم الرئيس قبل أسبوع واحد بأنه سيء الطالع عاجز عن الحديث عن «تصور ثاقب» تتبارى في الإشادة به. ولم يكن أمام الرئيس سوى أن يستغرق في الضحك. وكما قال لان ديفروي ودون أوبردورفر من واشنطن بوست فقد كان هو نفس الرجل قبل بضعة أيام خلت. ولكنه يفهم الآن بشكل صحيح بأنه قائد حلف الأطلسي.

وأثناء مغادرتنا أوروبا فكرت في المفارقة التي أفضت إلى نجاحنا، فقد سمحت الدعاية العلنية التي مارسها جورباتشوف في آيار مايو لي بأن أعود إلى البيت الأبيض وأستميت في المطالبة بالتحرك في قضية الأسلحة النووية قصيرة المدى مما أتاح بدوره أن يطرح جورباتشوف مبادرته الجوهرية الخاصة بالأسلحة التقليدية في نفس اليوم. كان الرئيس يتحرك بالفعل في هذا الاتجاه وكان أكثر تقبلاً لقطع شوط أكبر. ولم تسمح تعليماته لتشيبي وكروي بدورهما بإحراز تقدم في مجال القوات التقليدية في أوروبا فحسب بل سمحت لنا بالتفاوض حول نتيجة مرضية للمعضلات التي خلقتها قصة الأسلحة النووية قصيرة المدى.

وأظهرت هذه الإنجازات أننا نتحرك حقاً نحو «أوروبا كاملة وحررة» كما أعلنها الرئيس في خطابه في ماينز. ألمانيا عقب القمة مباشرة. ومع ذلك فلم تتح فسحة من الوقت للاستمتاع بمذاق نجاحنا في أوروبا. فعلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية كانت الأحداث في سبيلها لتأخذ منحني خطراً نحو الأسوأ.

تشيان تشيتشين

هذا ما أفضى به تشيان تشيتشين

وزير الخارجية الصيني

للووزير بيكر بشأن مذبحه ميدان تيانانمين

أشرق صباح السبت الثالث من حزيران يونيو ١٩٨٩ في واشنطن صافياً مشمساً. كان الجو مثالياً يغري على ممارسة الجولف، فهذا يوم من أيام الصيف الأولى التي تمر بسرعة بالغة قبل أن تهجم رطوبة تموز يوليو وآب أغسطس الخانقة التي توهن الروح وتزعج الجميع ماعدا أبناء البلد الأشداء، ومن حي اللحظة اتصلت بنا دي تشيفي تشيس الريفي ثم اتصلت بأكبر أبنائي جيمي هاتفيًا في منزله بضاحية الأسكندرية بفرجينيا. كانت الساعة نحو التاسعة والنصف صباحاً. وقلت له: «لدي صفقة عظيمة لك. فأمامنا فرصة لممارسة الجولف في تشيفي تشيس. فأحمل عصيك وتعال في الحال فسوف نلعب بعض الجولف».

ورد جيمي: «أعتقد أنك لن تستطيع لعب أي جولف اليوم».

وتساءلت: «ماذا تعني؟». حسناً.

فرد قائلاً: «إنني أجلس هنا أشاهد السي إن إن والدبابات تقتحم ميدان تيانانمين».

«إنك تمزح معي».

«لا».

وبعد بضع ثوان من الصمت الرهيب، أدركت أنه لم يكن يمزح.

وقلت: «حسناً». علي أن أذهب».

وأثناء قيامي بوضع سماعة الهاتف إذا بجرس الهاتف يرن. كان المسئول المناوب بمركز العمليات بوزارة الخارجية يبلغني بأن وحدات مدججة بالسلاح من جيش تحرير الشعب بدأت بالفعل في إطلاق النار على المتظاهرين في قلب بكين، وأبلغني بأنه من المتوقع أن تكون الخسائر البشرية مرتفعة. كانت مذبحه تيانانمين بدون شك أقوى لطمة للتطبيع منذ انفتاح ريتشارد نيكسون التاريخي على الصين عام ١٩٧٢م وبدء العملية. وأطاح قمع حركة الديمقراطية، الذي صدر أوامره نظام عواجيز ينطوي على مفارقة تاريخية، بإجماع غير حزبي في الولايات المتحدة شيدته بحرص على مدى عقدين خمس إدارات متتالية للتعامل مع الصين. وبين عشية وضحاها تقريباً أصيب أحد أهم النجاحات الإستراتيجية المدوية في حقبة الحرب الباردة بهزة في الصميم.

وفيما نقلت عدسات التلفزيون الإخبارية المقتحمة إلى المنازل وحشية النظام القائم في بكين سرعان ما تبخر مناخ حسن النية تجاه الصين لدى المواطن الأمريكي. وفرض السخط الداخلي تصرفاً احتيالياً على إدارتنا الجديدة. وفجأة فُرض علينا تحد للدفاع عن سياسة تتضمن مصالح جيواستراتيجية وتجارية وأخرى تتعلق بحقوق الإنسان على قدر كبير من التعارض. وفي النهاية أعتقد أننا انتهجنا نهجاً وسطاً مكن العلاقة من اجتياز الأزمة بنجاح لكن دون مضاعفات تعين على الدولتين الإبراء منها تماماً.

اللقاءات الأولى في مملكة من العصور الوسطى

تعود معرفتي الجوهريّة الأولى بجمهورية الصين الشعبية إلى ربيع عام ١٩٧٧ بعيد عودتي إلى هيوستون لاستئناف عملي في المحاماة بعد هزيمة الرئيس فورد أيام جيمي كارتر. واتصل بي جورج بوش في أحد الأيام ليبلغني بأن الحكومة الصينية دعتة لزيارة الصين في شهر تشرين الأول أكتوبر، وأنه يريدني أن أرافقه أنا وسوزان في زيارته. كانت سوزان حاملاً في ابنتنا ماري بونر التي كان يتوقع أن ترى النور في شهر أيلول سبتمبر، وهكذا لم يكن بوسعها السفر إلى الصين مما أصابها بإحباط كبير. لكنني كنت متلهفاً على زيارة هذا الكيان الشيوعي المترامي الأطراف الذي لا أعرف عنه سوى القليل، باستثناء تشانج كاي تشيك والنمور الطائرة في الحرب العالمية الثانية، والمعرفة المؤكدة بمقتل كثير من شباب مشاة البحرية من قاعدتي تشوانتكو على يد «المتطوعين» في كوريا. وعامل مضيفونا فريقنا الزائر الذي ضم أيضاً المعلق الإذاعي لويل توماس كوفد ملكي. والتقينا مع عدد من قادة الحكومة ومن بينهم دينج شياو بينج، وأتيح لنا زيارة أجزاء الصين المحرمة على الغربيين. كنا من بين قلة من الأمريكيين سمح لهم بزيارة التبت منذ انتفاضة عام ١٩٥٩م لتأييد الدالاي لا ما، ونجم عنها حركة القمع الصينية التي شدتها التبت ثم فرار الدالاي لا ما إلى الهند. ووصلنا إلى العاصمة لاسا بعد رحلة بالطائرة أحرقت أعصابنا، واخترقت الطائرة خلالها أجواء ملبدة بالغيوم على ارتفاع «٢٥» ألف قدم. ونظرت من النافذة لأرى قمم جبال الهيمالايا تتجاوز ارتفاع طائرتنا. وحين هبطنا في المطار كان مضيفونا الصينيون في استقبالنا باسطوانات أوكسجين صغيرة لمساعدتنا على التكيف مع الارتفاع عن سطح البحر باثني عشر قدم. وبدت التبت بلداً محتلاً، فعدد جنود جيش الشعب الصيني يفوق عدد مواطني التبت. ومن الذكريات التي لا تنسى الاستماع ببزافة البحر البارد على الإفطار. ومشاهدة صورة للشاب لويل توماس في معرض متحفي يصور الإمبرياليين الأمريكيين المحظور عليهم دخول البيت بسبب إفسادهم للبلاد.

كانت حفاوة الاستقبال وضخامة برنامج الرحلة خير دليل على المشاعر التي يضمورها الصينيون لباريرا وجورج بوش مبعوث الولايات المتحدة إلى الصين من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٦ قبل إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين. ووجد الصينيون في جورج بوش صديقاً حقيقياً، رجلاً طالما تفهم وأعجب بثقافتهم، وسعى إلى تعزيز وتوسيع نطاق العلاقات الصينية الأمريكية

خلال مهمته في بكين. ولم يدر بخلدي بأي حال بالطبع أنه بعد اثنتي عشر سنة فإن مصداقيته لدى المسؤولين الصينيين والعلاقات الشخصية التي أقامها في هذا البلد ستساهم بشكل جوهري في تدعيم العلاقات الثنائية حتى في أحلك اللحظات التي ستمر بها منذ الزيارة التاريخية التي قام بها نيكسون للصين قبل سبعة عشر عاماً.

وسافرت إلى الصين برفقة الرئيس ريجان عام ١٩٨٤ تم قمت بزيارة قصيرة لها عام ١٩٨٦م عندما كنت وزيراً للخزانة للتفاوض مع الحكومة الصينية حول اتفاقية ضريبية. وفي شباط فبراير ١٩٨٩ زرتها للمرة الرابعة لمرافقة الرئيس بوش هذه المرة في أول جولة خارجية له للمشاركة في جنازة إمبراطور اليابان هيروهيتو.

كان الرئيس هو صاحب فكرة توسيع نطاق الجولة لتشمل التوقف في كوريا والصين. وإلى جانب تعزيز الالتزام الأمني الأمريكي تجاه الكوريين الجنوبيين كان الرئيس يعتزم انتهاز فرصة الزيارة المبكرة ليؤكد للصينيين الأهمية التي يوليها للعلاقات الصينية الأمريكية، وتصميمه على الإعراب عن أن الولايات المتحدة قوة في المحيط الهادئ بقدر ما هي قوة أطلسية.

وخلال تلك الزيارات التقيت مع وزير الخارجية الصيني تشيان تشيتشين في مقر الضيافة دياويوتاي. وأبلغت أن تشيان المدخن الشره واحد من القلة المحبة للغرب دون موارد بين القيادة الصينية. فولعه بالثقافة الأمريكية أمر معروف بين البعثات الدبلوماسية، ولا سيما ولعه بموسيقى الريف والغرب الأمريكي وجبال تينيسي الدخانية العظمية. كان الاجتماع حميماً وودياً أكدنا مجدداً فيه التزامنا بتعزيز وتوسيع العلاقات الثنائية. وتركز معظم الاجتماع على القضايا بين بلدينا خلال الأعوام الماضية. ولم يساورني أدنى شك في أنه بعد أقل من مائة يوم ستعرض علاقاتنا برمتها لمخاطرة جسيمة.

مساعدنا في الصين هو رئيس الولايات المتحدة

بالطبع فإن وزارة الخارجية هي المؤسسة التي يحتفظ فيها التفاعل الفكري بفيض من الأوراق السياسية التي تتدفق روتينياً عبر البيروقراطية لتجري مراجعتها في المستويات السياسية العليا في الحكومة. ومع ذلك فإنه في حالة السياسة الأمريكية تجاه الصين فمن الإنصاف القول إنه لم يخرج سوى القليل من المبادرات من الخارجية أو مجلس الأمن القومي خلال تولي للوزارة. فلم تكن هناك حاجة لمثل تلك المبادرات. فقد كان جورج بوش على معرفة تامة بالصين، وأشرف على توجيه معظم جوانب سياستنا تجاه الصين مما حدا ببعض كبار خبراءنا في الشؤون الصينية إلى الإشارة إليه بمسئول الحكومة بشأن الصين.

كان بوش في المقام الأول نِعَمَ المساعد في شؤون الصين. فبعد أن أمضى عامين رئيساً لمكتب الاتصال الأمريكي في بكين في منتصف السبعينيات فهِمَ جيداً نفسية الشعب الصيني ووظف مواهبه في الدبلوماسية الشخصية لإقامة علاقات متينة فعلاً مع كافة المسؤولين في القيادة الصينية.

ومنذ لحظة تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة أبدى اهتماماً شخصياً بالسياسة الأمريكية تجاه الصين، ودفعها نحو التطور لدرجة غير مسبوقه. ولعل اختياره لجميس ليلى ليصبح سفيراً للولايات المتحدة في بكين خير شاهد على ذلك. كان ليلى يتحدث اللغة الصينية بطلاقة. كما رافقنا في زيارتنا للصين عام ١٩٧٧م. وعمل ليلى مديراً لمحطة المخابرات المركزية الأمريكية في بكين فترة شغل بوش لمنصب سفير الولايات المتحدة في بكين، وكان مثل الرئيس على علم بأدق تفاصيل السياسة والثقافة الصينية.

وكنت على اتفاق تام وصادق مع فلسفة الرئيس الأساسية تجاه الصين بالبناء فوق سياسة ريجان بالارتباط الوثيق. فليس هناك شك في أن الصين كانت قوة ناشئة عملاقة في المحيط الهادي لا يمكن تجاهلها. ومثلما هو الحال في أوروبا بدأ نظام جديد في التشكل في آسيا يستند أساساً إلى النمو الاقتصادي والتجاري المذهل. أما وقد خاضت ثلاثة حروب في آسيا في جيل واحد كانت الولايات المتحدة مؤهلة للاضطلاع بدور حاسم في وضع هيكل هذا النظام الوليد الجديد، وكانت الصين محور تلك التطورات.

واعترفنا بالطبع بأن لهفة الصين لتحقيق التنمية الاقتصادية أكثر جلاءً من التزامها بالإصلاح السياسي. وساهم سجل الصين بشأن حقوق الإنسان بنصيب وافر في عزوف الكونجرس عن تحسين العلاقات. وفي الحقيقة كان أداء الصين في مجال حقوق الإنسان مفرعاً بالمعايير الغربية. ولمست ذلك مباشرة وأنا وزير للخزانة. فالإدارة منهكة في تطبيق قيود على استيراد السلع المصنعة في معسكرات السخرة في الصين. ومع ذلك كان تقييمنا أنه يتم إحراز تقدم ما، وأنا نعتقد أن توسيع علاقاتنا سوف يشجع الصينيين تجاه تحقيق مزيد من التقدم.

ويوضح التاريخ أن الإصلاح الاقتصادي والسياسي ما هما إلا وجهان لعملة واحدة والعكس صحيح. والضغط على الصين في مجال حقوق الإنسان أردنا بذل كل ما يمكننا عمله لإقناع قيادة أصابتها الشيوخوخة أنه عليها وهي تبتعد عن اقتصاد على النمط السوفيتي الاعتراف بأن سرعة التغيير السياسي ينبغي أن تلبى طموحات الشعب الصيني.

وأدركنا أيضاً أنهم في حاجة إلى مساعدتنا لمواصلة نموهم الاقتصادي. وكنا على استعداد لاستغلال هذا النفوذ لتشجيع إحراز تقدم أكيد صوب الإصلاح السياسي. ولكل هذه الأسباب صمم الرئيس على المشاركة الفعالة في الشأن الصيني واعتزم أيضاً الوصول إلى مستوى جديد من الاستقرار في تعاملاتنا الثنائية.

وعلى مدار أكثر من ١٥٠ عاماً من الاتصالات الصينية الأمريكية يمكن القول بإنصاف أن طبيعة العلاقة تندرج تحت عنوانين فقط. فأتناء المكارثية في الخمسينيات كان الصينيون هم الملاحدة الشيوعيون الذين قتلوا أبناءنا في كوريا وهؤلاء خير مثال للشعب الصيني. أما في السبعينيات فكانوا الشعب الدؤوب على العمل الذي كابد الكثير والذي ألهمت ثقافته الغامضة والغريبة رومانسية الرأي العام الأمريكي، واستحقت مشاركة قيمة مكثفة من جانب الرؤساء الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، وأراد الرئيس إنهاء التآرجح بين المضطربين في الدعوة للمواجهة أو الإفتتان بالصين.

بداية مبشرة تنقلب إلى علاقات مريرة

في أوائل عام ١٩٨٩ بلغت العلاقات الأمريكية الصينية ذروة ما بعد التطبيع. فقد ازدهرت العلاقات في مجموعة متنوعة من المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وكان ونيستون لورد سفيراً للولايات المتحدة في بكين متزوجاً من المواطنة الصينية بيتي باو لورد. كانت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها دينج شياو بينج يشهد عودها، ونتيجة لذلك اتسعت التجارة الأمريكية مع الصين. وبدأت سنوات من العمل السري الدؤوب من جانبنا لتغيير السياسات التجارية في الصين حتى تتمكن من الانضمام إلى نظام الجات للتجارة العالمية تبشر بنتائج طيبة. ومن الناحية الجيوبولوتيكية بدأ الصينيون صرخاء ومنفتحين بشكل متزايد. وعلى سبيل المثال فلم تكن العين تخطئ صراحتهم تجاه ما يجري في عملياتهم دولة كوريا الشمالية، واستعدادهم للتدخل بهدوء مع بيونج يانج لخدمة المصالح الأمريكية. وبوجود صديق ملتزم للصين داخل البيت الأبيض كانت التوقعات ضخمة في أن العلاقة ستصل إلى مستوى جديد من النضج والاستقرار.

وفي الوقت ذاته كانت تعتمل موجة جديدة من الاضطرابات الداخلية في الصين، وعلى مدار الثمانينيات أجريت الإصلاحات الاقتصادية بوتيرة جيدة. لكن وتيرة الإصلاح السياسي كانت أقل. مما ولد استياءً عاماً على الفور. ومع تولي الرئيس بوش للسلطة رصد خبراء الشؤون الصينية أدلة متزايدة على وجود صراع على السلطة داخل الحكومة بين رئيس الحزب تشاوتسي يانج الذي يؤيده دينج (كنت قد التقيت وأنا وزير للخزانة مع تشاو في الصين) وهو أحد أنصار التوسع في الإصلاح، وبين جناح أكثر تحفظاً يقوده لي بينج رئيس الوزراء. واتسم المؤتمر العام السنوي للحزب الذي عقد في آذار مارس عام ١٩٨٩ بما توقع الخبراء الغربيون أنه تراجع الاهتمام بالإصلاح السياسي.

وفي الأسابيع التالية اندلعت المظاهرات الطلابية في عدد من المدن بما في ذلك سلسلة من الاحتجاجات في ميدان تيانانمين الشاسع في بكين. وتصاعدت المظاهرات تدريجياً إلى الدرجة التي انضم معها مئات الآلاف من المتظاهرين الذين يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع الصيني إلى الاحتجاجات الطلابية شبه اليومية. ومع تصاعد هذه الاحتجاجات قويت حجة المتشددين بأن المظاهرات اتخذت طابع حركة ثورة مضادة وينبغي التعامل معها بالقوة.

وفي آيار مايو أعلنت الحكومة فرض الأحكام العرفية، وأمرت بإنزال وحدات الجيش إلى بكين لاستعادة النظام. واجتمعت بعد ثلاثة أيام بالمصادفة في واشنطن مع وان لي ثالث أرفع عضو في الحكومة الصينية. بالإضافة إلى صفته كعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وكرئيس (لمؤتمر الشعب الوطني). كان الرجل العجوز الذي يكسو الشعر الأبيض رأسه محملاً بذكريات لعب التنس مراراً مع جورج بوش عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ م. ومع احتدام المظاهرات طالما حثت الإدارة مراراً حكومة الصين في الاتصالات العامة والخاصة على ضبط النفس. وأكدت قلق الرئيس لوان الذي كان في مركز جيد يتيح له التأثير على سياسة الحكومة.

وقلت: «بينما عدم الاستقرار في الصين أمر غير مرغوب. فإننا نأمل في استمرار التوجه نحو الإصلاح والتسامح السياسي». وألمحت إلى أن أي نكوص عنه ستكون له «آثار سلبية» على علاقتنا. ورد بأن الحكومة بفرضها للأحكام العرفية قد تصرفت بشكل سلمي لاستعادة النظام، وأن حفنة قليلة من المتظاهرين هي التي تحاول تأجيج الموقف. وألمح في تشاؤم إلى أنه لا مناص من بعض الأشياء. ويجب على المرء ألا يستبعد إمكانية حدوث بعض الأحداث المأساوية. فلا يمكن تجنب احتمال إراقة الدماء. وكررت القول: «إنه في الوقت الذي تشيد فيه حكومة الولايات المتحدة يتحلى حكومة الصين بضبط النفس. فإن العلاقات الصينية الأمريكية ستعرض للخطر إذا تم التخلي عن ضبط النفس لصالح إجراءات عنيفة». وأحسست أنه فهم مقصدي أيضاً. وما سوف أتذكره بقنوط قريباً جداً هو النذير بمأساة قادمة.

مذبحة الأبرياء

وأخيراً وفي ليل الثالث من حزيران يونيو بلغت المواجهة حداً حرجاً. فقد بدأت قوات الجيش النظامي التي صدرت إليها الأوامر باستعادة النظام بوسط بكين بإطلاق النار على المتظاهرين. وفي عدة ساعات استعرقتها المذبحة قُتِلَ عدة مئات على الأقل من المتظاهرين وأصيب آلاف آخرون. وأصبح ميدان تيانانمين ـ محور الحياة الصينية ـ الميدان الذي يمارس فيه جنود الجيش القتل. وفي ظرف ساعات أُخْلِىَ الميدان من المتظاهرين، وبدأت موجة من القمع الوحشي في مختلف أنحاء البلاد.

ويجدر التنويه إلى أن أثر المذبحة على العلاقات الصينية الأمريكية كان سيصبح في غاية السوء لولا التصرف السريع والشجاع من جانب العاملين بالسفارة الأمريكية. فبمجرد أن تنهت إلى علم مسئول السفارة أن الحشود المسلحة الضخمة والدبابات في طريقها إلى الميدان أوفد السفير جيم ليلي مسئول السفارة إلى الميدان لتحذير الأمريكيين والمواطنين الأجانب الآخرين بضرورة مغادرة الميدان على الفور. واستجابة لهذا التحذير غادر عدد من الأمريكيين الساحة على الفور قبيل دقائق معدودات (بالمعنى الحرفي) من بدء إطلاق النار.

كانت المأساة المروعة في ميدان تيانانمين إثباتاً كلاسيكياً لظاهرة جديدة قوية: هي قدرة ثورة الاتصالات الكونية على توجيه السياسة. فلم يشهد الأمريكيون منذ حرب فيتنام مثل هذه الصور المأساوية في حجرات المعيشة.

وعلى نقيض فيتنام حيث كانت الأنباء تتأخر في العادة لساعات أو لأيام في بعض الأحيان كانت مذبحة بكين تلتقط حية وتبث على الفور عبر القمر الصناعي. ولعل أقوى المشاهد على الإطلاق بالتأكيد تلك التي أقدم فيها متظاهراً وحيداً بكل جسارته على التصدي لدبابات.

ومنذ ذلك الحين باتت تغطية الأخبار «شاهد عيان» أمراً شائعاً. ففي العراق والبوسنة والصومال ورواندا والشيخان وأماكن أخرى ساهمت التغطية الحية لبؤر الصراع من جانب وسائل الإعلام الالكترونية في خلق ضرورة قوية جديدة تدفع للقيام بعمل فوري، وهي تغطية لم تكن متوفرة في أوقات أقل حدة.



وفي المستقبل أظن أن هذا التوجه سوف يتصاعد إلى جانب نداءات عامة تطالب بضرورة تدخل الولايات المتحدة في مواقع المآسي العظمى التي ربما تكون أو لا تكون على اتساق مع مصلحتنا الوطنية.

ومن الضروري أن تبقى الولايات المتحدة على مشاركتها على الساحة الدولية، ولكن حتى ونحن آخر قوة عظمى لا يمكننا منع أو حل كافة الصدمات الدولية. وهكذا فينبغي أن تنتهج قياداتنا مبدأ الانتقاء المستند إلى متطلبات مصلحتنا القومية وقيمنا ومبادئنا. لكن التواجد الحتمي للتلفزيون والأقمار الصناعية سيجعل من العسير للغاية المشاركة بشكل انتقائي في العقود القادمة.

وأثناء الثورة الثقافية كان الدبلوماسيون يعانون من التعتيم إلى حد كبير بشأن نطاق القمع الذي تمارسه الحكومة. وفي هذا القمع السلطوي المفرط لم يكن بالوسع إنكار وحشية النظام. ولم يكن هناك شك في ضرورة إصدار رد قوي.

وروعت المذبحة الرئيس كما روعتنا جميعاً، لكن الذي فاقم قلقة الشخصي هو سابق علاقته مع القيادة الصينية التي أمرت بارتكاب المذبحة. وأدرك الرئيس أن العلاقات الاستراتيجية تلتقت لطمة قوية. وقال لي يوم أن اندلعت أعمال العنف «إنه من الصعب إدارة هذه المشكلة». وعلى أمل احتواء الأضرار التي قد تحيق بالعلاقات الثنائية ووقف إراقة الدماء حاول الرئيس الاتصال ببينج مباشرة لكن محاولته قوبلت بالرفض بجفاء. ولم يغضبه ذلك فحسب. بل عزز قلقه حول ما إذا كان بالوسع معالجة القضية بنجاح.

وبالمصادفة كان قد سبق لي الموافقة على إجراء حديث صحفي بعد ظهر الثالث من حزيران يونيو مع تشارلز بيرباو . ووالف بيجلابتر في برنامج «صانع الأخبار السبت» الذي تذيعه شبكة CNN الإخبارية. واعترفت في الحديث «بأن الوضع في الصين يتطور بشكل مروع وفوضوي. ونصحت الحكومة الصينية بوقف أعمال العنف.

وأكثر ما يعلق بذاكرتي عن هذا الحديث أنه تم قطعه أثناء إذاعته لبث رسالة حية بالهاتف من مايك شينوي مراسل شبكة CNN الذي كان يقوم بتغطية تطورات أعمال العنف من ميدان تيانانمين. وفيما شينوي يتحدث عن إطلاق آلاف الجنود النار على الحشود بل وطعن المتظاهرين بالسونكي عادت بي الذاكرة إلى المجر عام ١٩٥٦ م حين شاهدت وأنا طالب بكلية الحقوق بجامعة تكساس اللقطات الكئيبة في الجريدة السينمائية للدبابات السوفيتية وهي تسحق مقاتلي الحرية في بودابست. وبعد ثلاث قرن لاحقاً غمرني شعور قوي بما سبق وأن شاهدته وأنا استمع إلى أنباء قتل شباب وشابات على يد نظام شيوعي محلي آخر.

وأثناء تدارسنا لردنا على المذبحة لم يكن هناك أي خلاف على ضرورة التوصل إلى توازن دقيق بين الحاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة وضمن التأكيد على العلاقة الاستراتيجية إلى أقصى مدى ممكن.

وكما نوه الرئيس بوش لاحقاً: «إن هذا ليس وقت الرد العاطفي. لكنه وقت اتخاذ إجراء متعقل وحريص يضع في الاعتبار المصالح بعيدة المدى والاعتراف بتعقيدات الوضع الداخلي في الصين». وبالتأكيد، كان من الواضح لنا جميعاً أنه لم يعد بالإمكان التعامل كالمعتاد مع الصينيين. فالرئيس يغمره شعور بالاشمئزاز بسبب المذبحة، وأحس أنه ليس أمامه من خيار سوى الرد بقوة على ما حدث من رعب في تيانانمين. سواء من منظور سياسي أو كمسألة مبدأ.

وفيما يتجاوز الواقع السياسي في الداخل كانت الحكومة الصينية في حاجة لتفهم أننا لسنا نموراً من ورق في كل ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان. فالقوة حتماً تثير حفيظة الصينيين لكنهم يفهمونها جيداً. إن غياب الحزم في التعامل معهم كان لا بد وأن يؤدي إلى حسابات خاطئة فادحة من جانبهم.

ومن الناحية الجيوستراتيجية كان من الضروري أيضاً وضع معيار للقوى المحافظة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية حيث المعارضة للصحة الديمقراطية لا تزال تمثل إمكانية مستمرة. حتى يدركوا أنه ستحدث مضاعفات خطيرة في علاقاتنا حال التصرف بشكل مماثل.

ومن ناحية أخرى كنا في حاجة إلى التقدم بطريقة مثلي. فالقيادة الصينية تعاني بوضوح من اضطراب في التفكير. وتاريخياً وأثناء الاضطرابات الداخلية تعودت تلك القيادة على إلقاء تبعة المسؤولية على عاتق «الأجانب» ونحت منحني أكثر رجعية. وكان من المهم الرد بشكل لا يعطي ميزة للمتشددين الذين يضغطون من أجل إجراءات أكثر قمعية ستؤدي بلا ريب إلى إراقة مزيد من الدماء.

وأخيراً: من المهم لنا الإعراب عن غضبنا وإدانتنا للقمع الدموي الذي مارسته حكومة الصين وأن نفعّل ذلك قدر الإمكان بطريقة تسحب البساط من تحت أي تشريع عقابي يصدره الكونجرس قد يصعب العدول عنه، ويمكن أن يلحق أضرار بعيدة المدى في علاقتنا ولا طاقة لنا بها.



وفي الخامس من حزيران يونيو أعلن الرئيس بوش فرض عقوبات ضد الحكومة الصينية. واشتملت تلك العقوبات تعليق المبيعات العسكرية الأمريكية ووقف كافة الزيارات بين القادة العسكريين الأمريكيين والصينيين. إضافة إلى ذلك فقد وجه الدعوة تقريباً للطلبة والدراسين الصينيين في الولايات المتحدة أن يطلبوا تأجيل عودتهم إلى الصين معلناً أن مثل هذه الطلبات ستحظى «بمراجعة متعاطفة». واستقبل مجموعة من الطلبة الصينيين ليعرب عن قلقه بطريقة أكثر دلالة. وصرح للصحفيين «بأن الولايات المتحدة لا يسعها أن تصفح عن هذا القمع، أو يمكنها تجاهل عواقب هذا القمع على علاقتنا مع الصين».

وفي وقت لاحق من اليوم وافق الرئيس على توصيتي بأن نعلق الزيارة المقرر أن يقوم بها وزير الخارجية الصيني لواشنطن في الثاني عشر من حزيران يونيو. وكانت مجموعة عمل حكومية قد أوصت بإتمام زيارة تشيان. لكنني لم أكن أعتقد أن الإعراب عن غضبنا لتشيان ثم استقباله بعد أسبوع من المذبحة يوجه الرسالة القوية الكافية بأن الأمر قد انتهى كالمعتاد. وسارع الصينيون على الفور بإعلان أن تأجيل الزيارة فكرة صينية.

وفي غضون أربع وعشرين ساعة بدأنا في ترحيل أفراد عائلات الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين في الصين، وطلبنا من ٨٨٠٠ مواطن أمريكي يقيمون في الصين مغادرتها على الفور. وأدركنا في حينه أنه من شبه المؤكد أن الحاجة ستدعو إلى فرض مزيد من العقوبات.

كان القمع في الصين أسوأ بكثير من الاعتقاد السائد في البداية. ومع تراجع وطأة القمع في بكين كان من الضروري بالنسبة لنا أن نقود رد الفعل العالمي بدلاً من ترك الانطباع بأن الكونجرس يقودنا. ومن ناحية أخرى ساهم التبادل الثقافي والدراسي والعلمي في إبقاء الصين مفتوحة أمام قوى التغيير التي كانت حاسمة بالنسبة للإصلاح، وكنت أعتقد بضرورة إبعادها عن الإجراءات الأمريكية المضادة قدر الإمكان.

ومثل الرئيس عارضت بشدة فكرة إلغاء وضع الصين كدولة أولى بالرعاية. ولحسن الحظ كان الرئيس قد أرسل شهادة التجديد المطلوبة لوضع الدولة الأولى بالرعاية الخاصة بالصين إلى الكونجرس قبل ثلاثة أيام فقط. وكان وضع الدولة الأولى بالرعاية محضاً حاسماً في تعزيز علاقاتنا الثنائية وتدعيم الإصلاحات التي يقوم بها دينج لإقامة اقتصاد السوق. ومن بين كل الإجراءات الانتقامية التي اقترحها المنتقدون لدينا كان هذا بوضوح أشد هذه الإجراءات سلبية. وكان من شأنه الإضرار اقتصادياً بالولايات المتحدة، وإلحاق الضرر بقوى الإصلاح في الصين وعزلها لدرجة بالغة الخطورة.

المحاولات الأولى لإثارة الوعي

في السابع من حزيران يونيو استدعيت هان تشو سفير الصين في الولايات المتحدة إلى مكتبي بالدور السابع بمقر الخارجية. وكنت أعرفه جيداً منذ أن التقيته في أول زيارة لي للصين عام ١٩٧٧م حيث كان في ذلك الحين يشارك ويقدم العون بشكل غير عادي أثناء عمله كمسئول اتصال وزارة الخارجية الصينية مع فريق بوش. وساعد مسئولني إدارة نيكسون في الإعداد لزيارته التاريخية عام ١٩٧٢م وكان مدافعاً قوياً عن تدعيم العلاقات. واعتبره الرئيس واعتبرته صديقاً وانياً، وسررت عندما عين سفيراً للصين في واشنطن. وبرغم هدوئه التام كنت أشعر أنه يعاني من صراع داخلي رهيب حول سياسة أوقن أنه ينظر إليها في قرارة نفسه برعب وحسرة، وفرضت حدة اللحظة نفسها بشكل حاسم.

وأبلغته «بأن الرئيس يعتقد أنه من الأوفق لك أن تسمع مني مدى ما يعتريه ويعتريني من قلق حيال ما يجري في بلدكم. إن الولايات المتحدة ملتزمة بالديمقراطية وحرية التعبير والتجمع، ولا يمكننا أن نتسامح تجاه ما نراه، وأبلغته أيضاً أن الرئيس يتوقع حماية أرواح وممتلكات الأمريكيين. كما أننا نريد منح حق الهبوط لطائرات حربية أمريكية تتمركز في اليابان بهدف إجلاء المواطنين الأمريكيين بمجرد الإخطار عند الاقتضاء. وعليكم أن تتذكروا أنه بينما الرئيس الحالي صديق لبلدكم فإن تصرفات حكومتكم تلقى بظلال خطيرة على العلاقة بين بلدينا».

ولم يكن لدى السفير الكثير ليقوله، وكرر الحجة الواهية المتمثلة في أن هذا شأن صيني داخلي، ووعد بنقل اعتراضاتي إلى حكومته. وكان يدرك مثلي تماماً أن العلاقات بين بلدينا على شفا الانزلاق إلى هاوية قد يقتضي الخروج منها سنوات وسنوات. ودار بخلدي أنه لا بد وأن يكون من الصعب على المرء الحفاظ على كرامته في مثل هذه الظروف وهو مضطر للدفاع عن سياسة لا يمكن الدفاع عنها مثل هذه السياسة. ولم يسعني تقديم العون سوى الشعور بالرتاء لحاله.

والتقيت بهان تشو مرة أخرى في العاشر من حزيران يونيو في محاولة لتسوية مصير فانج ليتشي عالم الفيزياء الفلكية الذي جعل من ارتباطه بالمعارضة هدفاً للحكومة. وخشية على حياتهما لجأ فانج وزوجته إلى السفارة الأمريكية التماساً للأمان بمجرد بدء عمليات القتل. واستاء الصينيون من قرار الرئيس بمنحهما اللجوء المؤقت. وأفضى مصدر صديق في الحكومة الصينية إلى مسئول أمريكي بأن دينج نفسه مستاء للغاية من هذه القضية، وأن الحكومة ستلجأ لاستخدام القوة لضبطه إذا حاولت الولايات المتحدة إخراجه خارج البلاد، وهو حل اقترح ليلى دراسته في لحظة ما.

وبرغم أن فانج بات مصدر خلاف في علاقتنا مع الصين فقد استشاط غضب الصين عندما وجهت إليه الدعوة لحضور مأدبة عشاء أقيمت تكريماً للرئيس أثناء زيارته عام ١٩٨٩م للعاصمة الصينية ولم يثر أي تساؤل عن منحه اللجوء. ومع ذلك وبعد أن تفاوضنا لخروجه بأمان من الصين أظهر فانج الامتنان لجهودنا بسفره مراراً إلى الولايات المتحدة. كما أنه انتقد مراراً رفضنا إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية الممنوح للصين.

وأبلغت هان تشو: «إنني اعرف مدى أهمية هذه القضية لقيادتك، لكنني أود التأكيد على أهميتها أيضاً بالنسبة للرئيس بوش». وأردفت قائلاً: إن الرئيس منفتح لأي اقتراح تعرضه بكين حول كيفية حل المشكلة «بطريقة تضمن مصلحة بلدينا». وألمحت إلى أن لجوءه إلى بلد ثالث يمثل حلاً وسطاً. لكننا لن نسمح بإخراج فانج عنوة من السفارة. وأشارت إلى «إن السماح بتحول هذه القضية لخلاف كبير بين بلدينا سيساهم إلى حد كبير في تعقيد المهمة الأسمى بإعادة علاقتنا إلى سابق عهدها». ولسوء الحظ بدأ أن الصينيين غير مباليين بقلقنا. وكان ردهم أكثر قسوة. فقد ظهر دينج في التاسع من حزيران يونيو على شاشة التلفزيون يصدق على تصرف قادته العسكريين.

وفي إجراء تال اعتقل أكثر من أربعمائة منشق صيني في بكين، وصدرت الأوامر بحل كافة الاتحادات الطلابية والعمالية المستقلة. وفي مزيد من نذر الشؤم بدأنا في تلقي أنباء صدور أحكام بالإعدام على المنشقين في محاكمات صورية. وناشد الرئيس حكومة الصين رسمياً العضو لكن دون جدوى. ومع بدء الإعدام قررنا اتخاذ مزيد من الإجراءات المتشددة.

وفي العشرين من حزيران يونيو أعلن الرئيس موجة ثانية من العقوبات، وأصدر الرئيس أوامره بوقف كافة الاتصالات رفيعة المستوى مع بكين، وطلب من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق

النقد الدولي وقف كافة القروض الجديدة إلى الصين لأجل غير مسمى. وألغيت زيارة كان من المقرر أن يقدم بها للصين وزير التجارة بوب موسباشرفي شهر تموز يوليو. وفي نفس الوقت تقريباً تلقت واشنطن أنباء إعدام أربعة وعشرين من المتظاهرين. وفي ٢٤ حزيران يونيو اتهم تشاوتسي يانج بتشجيع «تمرد الثورة المضادة» وأغضى من رئاسة الحزب، ووضع رهن الإقامة الجبرية بالمنزل.

الكونجرس يُسَخِّنُ الموقف

تعقدت محاولاتنا لإنقاذ علاقتنا الاستراتيجية بتبني نهج وسط نتيجة لضغوط مكثفة من الكونجرس حيث توحدت صفوف تحالف لم يكن محتملاً بين الليبراليين الذين خابت آمالهم بسبب انتهاكات الصين لحقوق الإنسان والمحافظين المتشددين المناهضين للشيوعية، في المطالبة بتبني نهج أكثر تشدداً اتجاه بكين. وكانت أعمدة هذا التحالف تتمثل في السيناتور جيسي هيلمز من نورث كارولينا والنائبين سولا ريتس من نيويورك ونانسي بيلوسي من دائرة كاليفورنيا التي تضم الحي الصيني في سان فرانسيسكو.

وطيلة مراحل الأزمة أمطر الكونجرس الرئيس بوابل من المطالب ببذل المزيد أعقبها تهديدات بإصدار تشريعات بفرض عقوبات أشد صرامة من تلك التي فرضها بالفعل. وكنت أعتقد أن مثل هذا النهج سيثير غضب الصين، وسيلحق الضرر بقضية الإصلاح، ويحدث ردة ربما تهدد أساس العلاقة من جذوره. وفي شهادتي أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في الثاني والعشرين من حزيران يونيو أوضحت أن تحول الرئيس عن أصدقائه القدامى أمر حقيقي «قد يستطيعون تطهير الميدان. لكنهم لن يستطيعوا التخلص من ضمائرهم» لكنني طلبت من الكونجرس توحيد الصفوف مع الرئيس في سياسة موحدة بدلاً من التمسك بنهجه قصير النظر.

وفي كلمة أمام جمعية آسيا في نيويورك بعد أربعة أيام سعت إلى تعزيز هذا الخط. وقلت «إن الفض المتسرع لعلاقة بناءة بين الصين والولايات المتحدة أُسستُ بحرص بالغ على مدى أكثر من عامين لن يخدم مصالحنا ولا مصالح الشعب الصيني. فضلاً عن ذلك فلن يساهم في مساعدة طموحات الديمقراطية التي تبنت بوضوح في الملايين التي سارت إلى ميدان تيانانمين».

وبالرغم من نتائج استطلاعات الرأي العام التي أظهرت تأييداً للنهج الوسط للرئيس بفارق كبير، أصر الكونجرس على المطالبة باتخاذ إجراءات أشد. وفي الثلاثين من حزيران يونيو وافق مجلس النواب على تعديل لمشروع قانون سلطة التفويض في المعونات الخارجية وفرض عقوبات إضافية على الصين بأغلبية ٤١٨ صوتاً دون اعتراض. وفي تموز يوليو حذا مجلس الشيوخ حذو مجلس النواب بإصدار تشريع مماثل بأغلبية ٨١ ضد عشرة أصوات. وكان فارق الأصوات كاسحاً لدرجة بات معها من المستحيل أن يستخدم الرئيس الفيتو وصدق على القانون على مضض.

حتى مع توسيع نطاق العقوبات ضد الصينيين بحثنا أيضاً عن سبل خلافة لإبقاء العلاقات حية، اعترافاً بأنه ليس هناك على الصعيد الثنائي ما يمكن عمله في المستقبل المنظور. ودارت الأفكار حول ضرورة الإيضاح للصينيين في الدوائر الخاصة أنه بينما لا يمكن قبول سلوكهم ولا يمكن غفرانه، فإن الإدارة لا تسعى لفرض العقوبات، وتسعى للتوصل إلى سبل لإصلاح تدهور العلاقات.

ومع ذلك فعلى الصينيين أن يتأكدوا أن تحقيق تقدم أمر مستحيل حتى يتوقف القمع. ولتعزيز هذه الحقيقة بما لا يثير أي لبس إقترح الرئيس إيفاد برينت سكوكروفت في مهمة سرية إلى الصين. ووافقت على الاقتراح لكنني عارضت فكرة إيفاد سكوكروفت إلى الصين بدون مرافقة ممثل من الخارجية. ولم استسغ مطلقاً المهام السرية التي يقوم بها مسئولو مجلس الأمن القومي. ففي حقبة ريجان شاهدت أكثر من مرة ما حدث لمسار السياسة الخارجية نتيجة السماح لمجلس الأمن القومي «القيام بعمليات». ولن يعمل النظام ببساطة إذا استبعدت الخارجية من مثل هذه المساعي. وكنت أفضل لو ذهبت بنفسني لكن مهمة من هذا النوع ينبغي أن تحاط بأقصى قدر من السرية ولا يليق بأي حال بوزير خارجية في العصر الحديث أن يسافر باسم مستعار. واقترحت على الرئيس أن يوافق نائبي لاري إيجلبيرجر مستشار الأمن القومي في زيارته للصين ووافق الرئيس. وكانا زميلان وصديقان قديمان وكل منهما يكمل الآخر. وبعث الرئيس برسالة شخصية إلى دينج شياو بينج يطلب منه مقابلة مبعوثيه.

وفي يوم الأحد الخامس والعشرين من حزيران يونيو، وبعد مباراة جولف بقاعدة أندروز الجوية مع بوب هوك رئيس وزراء استراليا عاد بوش وأنا أرافقه إلى مقر إقامته في البيت الأبيض حيث انضم إلينا لاري وبرينت. وقال الرئيس إنه تلقى رداً على رسالته. فقد وافق ديج على استقبالكما وتعهد بإحاطة الاجتماع بأقصى درجات السرية.

كانت توجيهات الرئيس واضحة. فينبغي إفهام الصينيين أنه بينما الرئيس ملتزم بالحفاظ على العلاقة بين الولايات المتحدة والصين فإنه شخصياً يشعر بالفزع من العنف ويأبى ضميره عودة العلاقات إلى طبيعتها إلى أن يتم وقف العنف.

وفي ضوء المناخ السياسي السائد فمن الضروري ألا يتسرب أي شيء للصحافة. فسوف يسارع المتشددون في الكونجرس إلى اتهامنا بتملق «سفاحي بكين» وسوف تتعرض جهود الرئيس للحفاظ على علاقتنا مع الصين لضغوط رهيبية. فضلاً عن ذلك فسوف يتصلب موقف الصينيين تجاه أي انتقاد علني جديد، وسيزداد الحال سوءاً عنه قبل الزيارة.

وكانت الحاجة لإحاطة الزيارة بالسرية المطلقة بالغة القوة لدرجة استدعينا معها جيم ليلي من بكين ليتلقى نبأ الزيارة بنفسه تجنباً لإرسال برقيات دبلوماسية مما يعزز فرض كشفها قبل الأوان.

وتحت جنح الليل غادر إيجلبيرجر وسكوكروفت واشنطن في الساعة الخامسة فجراً في الثلاثين من حزيران يونيو. ومضت الزيارة دون أدنى مفاجأة. ولتجنب اكتشاف أمرهما لدى هبوط طائرتهما للتلزود بالوقود أعيد تزويدها بالوقود بواسطة طائرة تزويد بالوقود في الجو تابعة للقوات الجوية الأمريكية. وامضيا أربعاً وعشرين ساعة في الصين وعادا دون أن يلحظهما أحد، ورفعنا تقريراً للرئيس بأن الصينيين غامضون كعادتهم. فالقادة اشتكوا من الصعوبات وكرروا أصرارهم المعتاد بأن الولايات المتحدة تتدخل في شئونهم الداخلية. لكن كما قال لي إيجلبيرجر: «إنهم لم يقولوها مباشرة، لكن اعتقد أن الأذكىء منهم قد استوعبوا الرسالة بأنه يمكننا عمل المزيد لهم عندما يكفون عن قتل أبناء شعبهم».

التانجو الأول في باريس

بعد مرور سبعة أسابيع على وقوع المذبحة، وعلى هامش مؤتمر السلام في كمبوديا الذي رعته الأمم المتحدة، عقدت اجتماعاً خاصاً مع تشيان تشيتشين في باريس في ٣١ كانون الثاني يناير وبكرم من رولان ديما وزير خارجية فرنسا وضع مكتبه بمركز كليبر للمؤتمرات تحت تصرفنا لعقد الاجتماع. وفي هذا الاجتماع الذي يمثل أول اتصال وزاري بين بلدينا منذ وقوع المذبحة كنت على يقين من أن الصينيين سيلتزمون بالجانب الدفاعي تجاه أي مسعى أمريكي، لذا فقد بدأت الاجتماع عن عمد بنقاش مطول عن القضية الكمبودية. وكنا نحتاج مساعدة الصين للتوصل إلى تسوية لمشكلة كمبوديا من خلال التفاوض، ولم أرد أن يسمم التوتر في علاقتنا الثنائية الأجواء، وأن يدفع الصين إلى الإمساك عن ممارسة نفوذها المهم على مقاتلي الخمير الحمر. وبعد الحصول على تعهد من تشيان بتقديم المساعدة وجهت دفعة الحديث بحذر إلى مسار أكثر صعوبة. وقلت: «أعلم أنكم تدركون أن الرئيس يفهم الصين. فهو يكن لها مشاعر خاصة. وأنه لا يريد أن تنكفئ الصين على نفسها. إن مصالحنا الاستراتيجية تدعو إلى بذل ما يمكننا عمله للحفاظ على علاقتنا».

ومضيت قائلاً: «لكن علي أن أكون صريحاً معك: لن تكون المهمة سهلة. فالأمريكيون قد شاهدوا ما حدث في تيانانمين، وأن ما شاهدوه يشكل انتهاكاً للمبادئ التي قامت عليها بلدنا. فمصلحتنا الوطنية تقتضي توسيع نطاق الحريات التي يستمتع الأمريكيون في التمسك بها. فالأمريكيون يجدون صعوبة بالغة في تفهم ما فعلتموه وهو ما خلق واقعاً جديداً وعاطفياً في بلدنا» وتعززت مصداقيتي نتيجة إقرار مجلس النواب في اليوم السابق فقط لمشروع قانون العقوبات الأغلبية المذهلة ٤١٨ صوتاً ضد لاشيء.

وقلت: «إننا نريد استعادة علاقتنا. لكن لا يمكننا إنجاز ذلك بمفردنا ولو كانت الصين ترغب في الشيء نفسه فعليكم مساعدتنا. إنني أود أنا والرئيس أن تكف الصين عن القمع. وإذا لم يحدث المزيد من المحاكمات الصورية والاعتقالات الجماعية فيمكننا بأمانة أن نضع الصين في صورة أكثر إيجابية. لكن إذا واصلتم القمع فسيكون من الصعب تسيير علاقتنا».

وكان تشيان مستميتاً في الدفاع بصورة أكبر مما توقعت. وأكد قائلاً: «إن أحداث بكين لم تُقرَّر بمشيئتنا» وألقى مسئولية المذبحة بدوره على المشاغبيين من الطلبة والفضويين ووسائل الإعلام العالمية والعملاء التايوانيين وصحافة هونج كونج. وقال إن حكومة بكين ثابرت بصبر غير معهود لمدة شهرين، وأكد أن «الحكومة الصينية أظهرت أقصى قدر من ضبط النفس» حتى لم يعد هناك في النهاية خيار آخر. وأصر على أنه حتى الأنباء الخاصة بالوفيات مبالغ فيها إلى حد كبير. وأبلغني: «أنتم تعرفون أن الصين لا تخشى من الضغط. فالإجراءات الأمريكية بهدف الضغط على الصين قد أضرت بالصين، لكن الصين لن ترضخ للضغوط». واعترف بأن الرأي العام الأمريكي تشكل نتيجة «التقارير المبالغ فيها من جانب وسائل الإعلام الأمريكية. وبعد هدوء الموقف على الجانبين أن يتفهما هذا بهدوء جيد».

وحاولت أن أشرح لتشيان أن العلاقات كسابق عهدها ليست محل تساؤل. وعاد إلى ترديد المقولة القديمة «إن هذا شأن داخلي» وأنه يجب على الرئيس وعلى إبلاغ الكونجرس بضرورة الكف عن نهجه التدميري. وقلت: «إن الدخول في جدل عما إذا كان ذلك شأنًا داخلياً أم لا لن يحقق أي مصلحة لنا. فالحاصل أن حادث تيانانمين خلق واقعاً جديداً في الولايات المتحدة، وعلي التأكيد أننا لا يمكن أن نفضل ذلك بمفردنا. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد إذا عرف العالم أنكم لن تنزلوا العقاب بهؤلاء الذين يعبرون عن حقوق الإنسان الأساسية».

ومرة أخرى أظهر تشيان مجدداً الغموض المحسوب. وقال: «إن العقاب لن يطال أولئك الذين اكتفوا بالتظاهر وترديد الشعارات حتى لو كانوا متشددين ما لم ينتهكوا القانون، وبرغم انتهاء الاجتماع بدون نتائج حاسمة إلا أنني أعتقد أنه نجح في زيادة معرفة تشيان بجدية موقفنا».

محاولة أخرى في أيلول سبتمبر

في ٢٨ أيلول سبتمبر وعلى هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتمعت مع تشيان وزير خارجية الصين للمرة الثانية منذ مذبحة تيانانمين. ويبدو أن حالة الحصار في الصين قد بلغت درجة معتدلة، ونتيجة لذلك فقد كان الغضب الداخلي أقل تأججاً في الولايات المتحدة. لكن الصينيين كانوا لا يزالون غير مدركين للأخطار المحدقة بالعلاقات الثنائية. وفي مستهل حديثنا قلت لتشيان: «إن هناك اعتقاداً يتبلور في الولايات المتحدة بأن الصين توصلت الباب». فإن أي شيء يمكنكم عمله للحفاظ على الباب مفتوحاً سيقدم يد العون.

ورد تشيان: «لسنا نحن الذين نريد إحصاء الأبواب. إن أبوابنا مفتوحة. لكن الباب المفتوح يتطلب جانبين». ويمثل فن الإقناع تحدياً خاصاً في التعامل مع الصينيين. وأكد أنه شيء بالغ الأهمية بشكل غير معتاد. لذا فعلى المحاور أن يتفاوض معهم في توازن دقيق يدفعهم نحو المسار المفضل بدون إغضابهم أثناء التفاوض. وبناءً على هذا فقد نزلت عند حساسيتهم قائلاً «إننا نعرف أن جانباً من هذا الأمر له علاقة بالسياسة الداخلية في الصين». لكنني ألمحت أيضاً إلى أنه «ربما أمكن تقديم النصيحة بدراسة رفع الأحكام العرفية والانتباه إلى الدعاية المناهضة لأمريكا»

التي تظهر بين الحين والآخر. وإلا فسوف يكون من العسير على الرئيس وعلي أنا ومن يفكر مثلنا أن يواصل السعي لتعزيز العلاقة إذا كان اعتقاد الرأي العام ومزاجه على النقيض». وقلت لتشيان: «لا تنس أن الرئيس قرر أو إن لم يكن قد أعلن بعد السماح للمتعاقدين الأمريكيين باستئناف العمل في تطوير الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالمقاتلة الصينية إف . ٨». وقلت: «إن تقديم مثل تلك اللفتة الكريمة المتبادلة من جانبنا في مثل هذه الظروف يبدو في سياقه تاماً». ورد تشيان: «بأن حكومته تشعر بضيق بالغ بسبب استمرار ضغوط مجموعة السبع للمطالبة بإنهاء القمع». وشكا أنه منذ «انتفاضة البوكسر» عام ١٩٠٠ عندما أرسلت قوات عسكرية من القوى الثماني الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة إلى بكين لحماية المواطنين الأجانب لم تعامل السيادة الصينية بمثل هذا الأزدراء. وقال إن مثل «هذا النهج الظالم» لن يتم التسامح معه. وحذر من أنه «إذا استمر هذا النهج يوماً بعد يوم. فلن يمكننا تجنب إيذاء مشاعر الشعب الصيني والإضرار بالعلاقات الصينية الأمريكية».

ولم يكن لدى تشيان أي غضاضة في أن يطلب الحصول على تنازلات أمريكية ويتجاهل في الوقت نفسه طلبي «باتخاذ خطوات إيجابية وواضحة» من جانب الصين لتسهيل تبديد غضب الكونجرس والرأي العام من بكين. وأكد أن علاقات الوئام تقتضي تجديد اتفاقات التعاون العلمي والتكنولوجي الثنائية واستئناف قروض البنك الدولي. فضلاً عن ذلك فهناك «أيضاً مشكلة إطلاق الأقمار الصناعية» في إشارة إلى اتفاق سري حينذاك يسمح للصين بإطلاق ثلاثة أقمار تجارية أمريكية الصنع على صواريخ صينية اعتباراً من عام ١٩٩١. وقلت إننا نعتزم التمسك بالترمانا. لكن هذه قضية بالغة الحساسية في الولايات المتحدة، وأخشى لو ظهرت على الملأ أن يطلب الكونجرس منا أن نلغيه أو نرفض تنفيذه. وهكذا فإننا في حاجة إلى توخي حرص بالغ من ناحية التوقيت».

الجمود

طيلة بقية عام ١٩٨٩م بل وبقية فترة رئاسة جورج بوش كافحت العلاقات الصينية الغرق. وكان مأل أي فرصة لتحسين تلك العلاقات هو الموت الذي لاقاه المتظاهرون في الميدان ذلك المساء من شهر حزيران يونيو. وفي لهفة لتحويل السياسية تجاه الصين إلى قضية انتخابية دأب الديمقراطيون وأعينهم على انتخابات عام ١٩٩٢م على مهاجمة الرئيس بالإدعاء بأنه كان بالغ اللين تجاه الأعمال الوحشية ضد حقوق الإنسان في الصين. ومن دواعي السخرية أن محاولاتهم بتحويل هذا الجدل إلى مكسب سياسي ضيق قد أجهضت نتيجة انتهاء الحرب الباردة. وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ضعف الإجماع الداخلي بالتعامل مع الصينيين كثقل مضاد للسوفيت، وخاصة بسبب سوء سجلهم في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق بلغ تدخل الكونجرس ذروته عندما أقر الكونجرس قانوناً يتيح للمواطنين الصينيين الموجودين في الولايات المتحدة البقاء لفترة ممتدة من الزمن. وفي الثلاثين من

تشرين الثاني نوفمبر استخدم الرئيس الفيتو ضد القانون. وبرغم أن الرئيس ما لبث أن بادر بتضمين نفس البنود في أمر تنفيذي فلم يحظ الفيتو بالقبول في الكونجرس أو لدى الرأي العام. ومع ذلك فقد ساعد هذا الإجراء العلاقات الصينية الأمريكية إلى حد ما.

وبرغم هذا فلم يهدأ للديمقراطيين بال مطلقاً. ولإدراكهم التام بتصميم الرئيس على تبني النهج المبدئي الذي يقر أنه يحقق المصلحة القومية ومعارضته للنهج السياسي الأكثر شعبية أصدروا مراراً تشريعات بإلغاء وضع الصين كدولة أولى بالرعاية مما اضطرنا إلى لملمة أقلية تكفي من الأصوات لدعم الفيتو الرئاسي.

ولسوف تتأكد حكمة معارضة الرئيس الصلبة والناجحة لهذه المحاولات الحزبية قصيرة النظر من عام ١٩٩٠م حتى عام ١٩٩٢ من تصرفات خلفه لاحقاً. وأثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٩٢ انتقد بيل كلينتون حاكم أركانسو سياسة الرئيس تجاه الصين، وزعم أنه فرط لصالح أصدقائه في الصين. وبعد عام تبني الرئيس كلينتون سياسة الرئيس بوش بربط التقدم في حقوق الإنسان في الصين بتجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية. ويعمله هذا فإنه يكون قد اعترف ضمناً بأن سياسة بوش ببذل كل ما يمكن لتحسين وضع حقوق الإنسان في الصين دون تدمير العلاقات الاستراتيجية كانت هي الطريق الصحيح بالنسبة للولايات المتحدة.

وفي كانون الأول ديسمبر أعاد الرئيس إيفاد كل ما يجلبيرجر وسكوكروفت إلى بكين مرة ثانية. ولسوء الحظ أثارَت الزيارة جدلاً جديداً بعد أن سمح الصينيون بالتغطية الإخبارية لتبادل الأناخب في قاعة الشعب الكبرى. وهاهم منتقدونا يعاودون اتهامنا مجدداً بالاتفاق مع القتلة. ولو كانت الزيارة قد احيطت بالسرية كالزيارة الأولى لتفادينا تحولها إلى قضية جانبية أعطت منتقدينا ذخيرة جديدة*.

ومع هذا نجحت الزيارة في إقناع الصينيين. وكما قال الرئيس في خطاب تنصيبه. بأن حسن النية يولد حسن النية. وفي ١٩ كانون الأول ديسمبر ألغى الرئيس حظراً فرضه الكونجرس على قروض بنك الاستيراد والتصدير للشركات التي تتعامل مع الصين، وأعلن علانية بين ثلاثة أقمار صناعية للاتصالات لبكين. وليس من قبيل المصادفة بأي حال أن ترفع الأحكام العرفية بعد ثلاثة أسابيع، وأن يعاد فتح ميدان تيانانمين للجمهور للمرة الأولى منذ المذبحة. لقد نجح نهجنا تجاه هذه الأزمة. رغم انتقاد عديدين. بالعودة بالعلاقات إلى عقود خلت. وتجلت حكمة هذا النهج. برغم عدم وجود طريقة بالطبع لإثباتها في حينه. مع نهاية العام بشكل مفاجئ عندما كان صوت الصين في مجلس الأمن الدولي حاسماً لحل أزمة الخليج.

* في العاشر من كانون الأول ديسمبر ١٩٨٩م لدى ظهوري في برنامج «هذا الأسبوع» مع ديفيد برينكلي أثناء اختتام إيجلبيرجر وسكوكروفت زيارتهما الثانية لكنها علنية هذه المرة لبكين، قلت بتلقائية لبرينكلي: إن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها مسئولون على مستوى رفيع بزيارة الصين منذ المذبحة. وبعد أسبوع كشفت شبكة سي إن إن، الزيارة الأولى التي قام بها إيجلبيرجر وسكوكروفت. لقد كانت السرية المضروبة حول الزيارة الأولى مطلقة لدرجة نسبتها بكل معنى الكلمة أثناء اللقاء التلفزيوني مما أضاف إلى ارتباك الكثير لاحقاً.

الفصل الثامن

الشرق الأوسط

الخوض في المستنقع

خذني لأي مكان شرق السويس حيث يستوي الخبيث مع الطيب.

روديارد كيبلينج

علينا أن نفرق بين أخذ زمام المبادرة وبين طرح مبادرة.

تقرير مجلس الأمن القومي /٧/ عن الشرق الأوسط

٢٩ آذار مارس ١٩٨٩

منذ اليوم الأول كانت عملية السلام في الشرق الأوسط آخر شيء أردت أن أعالجه. ومع ما بدا أنه فرص تاريخية وجذرية متاحة في العلاقات بين الشرق والغرب كنت أرى صراحة أن الصراع العربي الإسرائيلي فح يحسن تجنبه لا فرصة يجب انتهازها.

يرجع أساس هذا التقييم الواضح والذاتي إلى النتيجة التي خلصت إليها بأنه لا يوجد دليل حقيقي يدعو إلى الاعتقاد بأن الأجواء مهيأة لإعطاء أي زخم لصراع طالما تحدى الحلول قرابة نصف قرن. وعزز قناعتي أيضاً خبرتي الخاصة كرئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض أثناء فترة رئاسة ريجان الأولى حيث لم تثمر الدبلوماسية الهجومية جيدة الإعداد سوى عن الجمود. كما أن التدخل المأساوي في لبنان انتهى بالهجوم الإرهابي على ثكنات مشاة البحرية في بيروت الذي أودي بحياة ٢٤١ أمريكياً.

وأذكر تعليقاتي عدة مرات للموظفين المؤقتين بأن كافة وزراء الخارجية انزلقوا لا محالة في الشرق الأوسط حيث انفقوا الكثير من الوقت والجهد الذي لم يُغل سوى حفنة احتمالات للنجاح وآفاق ضخمة لخيبة الأمل. وكنت عاقداً العزم على مقاومة ترديد نغمة إسرائيل وجيرانها العرب وخاصة عندما يبدو أن أي جانب غير معني بدراسة الاختيارات السياسية الصعبة الضرورية لخلق عملية سلام حقيقية.

وشجعني في هذا الصدد المشاورات التي أجريتها قبل إقرار تعييني مع الرؤساء ووزراء الخارجية السابقين تحدث كلهم عن مسألة الشرق الأوسط بلهجة حذرة، لهجة من اكتوت أيديهم بنيران التورط في معالجة القضية. وكالمتوقع كان ريتشارد نيكسون أكثر الجميع صراحة ووضوحاً حين قال: «إن ريجان هو أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييداً لإسرائيل في التاريخ. إن الوقت قد حان لقدّر من الإنصاف هناك. لكن الشرق الأوسط قضية تستعصي على الحل فلتبق بعيداً عنها».

كنت متيقناً من أنها نصيحة حكيمة. لكنني أعرف أيضاً أن منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية للمصالح الأمريكية وبؤرة اشتعال أبدية فرضت أزماتها دائماً على أسلافي وزراء الخارجية الالتفات إليها.

فعملية السلام هي أيضاً أحد عناصر السياسة الداخلية بسبب علاقتنا الاستراتيجية الخاصة مع إسرائيل، والقوة السياسية التي تحظى بها الجالية اليهودية الأمريكية. ولم يكن أمامي من خيار سوى أن أقود هذه القضية أو أن أدعها تقودني. وسواء أكرهتها أو أحببتها فلم أملك ترف تجاهلها كلية.

وهكذا وبينما ركزت الدبلوماسية الأمريكية على علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٨٩م سعينا إلى إدارة هذه القضية بانتهاج ما يمكن وصفه بسياسة نشطة باعتدال في الشرق الأوسط. ولانتقاء أي سبب خاص يدعوني إلى الاعتقاد بأن جهودنا ستقود إلى وجهة محددة، قررت عدم انتهاج سياسة الدبلوماسية المكوكية، وأجلت القيام بأي زيارة للمنطقة حتى تكون الظروف أكثر مواءمة. ومع ذلك وخلال الفترة ما بين شباط وأذار مارس ١٩٩٠ حاولنا الترويج لإجراء حوار بين إسرائيل والفلسطينيين والحصول على اقتراح إسرائيلي ولو متواضع بإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة. وبينما أحررنا بعض النجاح مع الفلسطينيين تبذرت جهودنا نتيجة لعزوف رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير عن دعم مبادرته الخاصة، وما لبثت أن انهارت هذه الجهود برمتها إثر رفض شامير قبول خطة وسط كنا سنتوصل إليها مع وفد فلسطيني من الأراضي المحتلة بإجراء مباحثات سلام. وأصابتنى هذه التجربة بالتشاؤم من مستنقع الشرق الأوسط وتكدرت في حينه لعدم الانقياد لغرائزي الأصلية بالابتعاد عنه. وفي ذلك الحين أيضاً تعلمت عدداً من الدروس القيمة سوف تساعدني في وضع استراتيجيتي بشأن الجهود المستقبلية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

على طريق البحث عن بداية

في البداية كان الرأي التقليدي الذي يعتنقه خبراء الشرق الأوسط بالإجماع أن احتمالات تحقيق انفراجة جوهرية هي احتمالات قاتمة في أحسن الأحوال. فالسلطة في إسرائيل تمسك بها حكومة وحدة وطنية برئاسة رئيس وزراء متشدد يفضل وفقاً لتوجهاته الاحتفاظ بمعظم الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧. كانت إسرائيل ومصر قد توصلتا إلى السلام لكن أياً من دول المواجهة العربية الأخرى لم تكن معنية على ما يبدو بالبحث عن أسس مشتركة. وظلت منظمة التحرير الفلسطينية متمسكة بهدف تدمير إسرائيل، أما الرئيس السوري حافظ الأسد فقد تعهد بالتوصل إلى التوازن الاستراتيجي مع «العدو الصهيوني» وواصل العرب مطالبتهم بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وهي فكرة مرفوضة تماماً من جانب حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها شامير ومن الجانب الأكثر براجماتية في حزب العمل. وأوضحت كافة الدلائل أن أي استخدام مكثف للدبلوماسية سيضيع هباءً.

ووصفت مذكرة أُعدتْ لعرضها على اجتماع لمجلس الأمن القومي في أوائل عام ١٩٨٩ الواقع كالاتي «إن الولايات المتحدة في موقف يُمكنُها من ممارسة القيادة في المنطقة. وهذا لا يعني مع ذلك إن الوقت ملائم لطرح مبادرة دبلوماسية رئيسية جديدة. فأى خطة جديدة ستؤدي إلى تصلب كافة الأطراف وتستقطب المعارضة حولها. وسوف يركز زعماء المنطقة على تفاصيل الخطة بدلاً من التركيز على تهيئة الظروف الحقيقية اللازمة لإحراز تقدم تجاه إجراء مفاوضات».

ومع ذلك فإن دينيس روس كان يعتقد أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي . والتي كانت في عامها الثاني حينذاك . قد خلقت ديناميكية جديدة معتدلة يتعين دراستها بحذر شديد. وشاركه في رأيه كل من بيل بيرنز ودان كروتزر وآرون ميللر من إدارة التخطيط السياسي وجون كيلى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. وكانت حجتهن أن الانتفاضة تمثل مصدر القلق المتزايد داخل صفوف حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها شامير. ومع احترام الانتفاضة الذي استتبع تصاعد حدة القمع في شكل الاعتقال الإداري والإبعاد بدأ الاستقطاب في الجدل الداخلي في إسرائيل. وطالب حزب العمل الإسرائيلي بالتوصل إلى حل وسط مع الفلسطينيين وهدد بفض الائتلاف الحاكم ما لم يخفف شامير من أحلامه بإقامة «إسرائيل الكبرى» المأهولة بعشرات من المستوطنات الجديدة في الأراضي. علاوة على ذلك أبلغت القوات المسلحة الإسرائيلية، واسحاق رابين وزير الدفاع البراجماتي، شامير بعدم توفر حل عسكري: فوق فالانتفاضة لا يحققه إلا حل سياسي. وكانت كل تلك العناصر تشكل ضغطاً على شامير لانتهاج توجه أكثر مرونة تجاه الأراضي. وعلى أرض الواقع أظهرت الانتفاضة وجود اختلاف بين منظمة التحرير في تونس وبين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي. فالانتفاضة حركة شعبية نابعة من الداخل لم يُخطط لها في الخارج بل من المدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة. وأثار هذا الواقع المجرد احتمال أن يكون فلسطينيو الأراضي على استعداد في المدى البعيد للتفاوض لتقرير مصيرهم دون انتظار لتحرك منظمة التحرير الفلسطينية. فإذا قرر فلسطينيو الداخل فعل شيء ما لأنفسهم فسوف تتقلص سلطة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الوقت الذي لن يتفاوض فيه الإسرائيليون مطلقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية فربما يتم إغراؤهم للجلوس مع الفلسطينيين بدون مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي أن تركز الاستراتيجية الأمريكية على التوسط لإجراء حوار فلسطيني إسرائيلي، ولحسن الحظ وبفضل جهود سلفي جورج شولتز ووسطاء سويديين تهيأت لنا وسيلة متواضعة في هذا الصدد.

ومنذ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨ بدأ روبرت بيلليترو سفير الولايات المتحدة لدى تونس في إجراء حوار مع مسئولين أدنى مستوى في منظمة التحرير الفلسطينية. واستبعد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تماماً من هذا الحوار. فقد كانت سمعته كإرهابي متأصلة لدى الرأي العام لدرجة لم تستطع أي إدارة أمريكية معها على الإقدام على التعامل معه صراحة. ومع ذلك فلن يكون هناك حل متاح دون موافقته الخاصة على إجراء حوار منفصل بين إسرائيل

وفلسطينيين من الداخل. وفوضتني السياسة التي وافق عليها الرئيس في أوائل عام ١٩٨٩ بالبحث عن أساس مشترك يمكن أن يقبل به الفلسطينيون والإسرائيليون. وسنواصل الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الأدنى. وسوف يتكفل المصريون بالمباحثات المباشرة مع عرفات. وكان هدفنا الأساسي التكتيكي هو إقناعه بقبول إجراء مفاوضات بين إسرائيل وفلسطيني الداخل. وفي الواقع كنا نطلب من عرفات تجريد نفسه من صلاحياته استناداً إلى المواءمة السياسية: فلن تقبل أي حكومة يرأسها شامير مطلقاً التفاوض مع منظمة التحرير. ولجل هذا الدواء مستساغاً لعرفات كنا في حاجة لمجموعة أفكار إسرائيلية جديدة بالثقة.

وخلال الفترة الانتقالية بين إدارتي ريجان وبوش قدم مسئولون إسرائيليون بعض الإشارات الغامضة عن خطة جديدة للسلام، وتم إبلاغي بأن الإسرائيليين يدرسون المبادرة بهجوم بخطة سلام وقائية لأنهم غير واثقين كما أنهم متشككون بعض الشيء من نوايا الرئيس ونواياي أيضاً. فهم يعرفون أننا ألحنا على الرئيس ريجان ليطلب من مناحم بيجن إنهاء غزوه الدامي للبنان صيف عام ١٩٩٢. وهم يعرفون أيضاً أنني قدت وأنا رئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض الجهود التشريعية الاستراتيجية لتأييد قرار الرئيس ريجان السماح ببيع طائرات أوكس للعربية السعودية عام ١٩٨٨. ومع ذلك كنت أشعر بأن مخاوف إسرائيل مني ومن الرئيس تستعد جذورها أساساً من أسطورة علاقاتنا المستنتجة بالعرب نتيجة نشأتنا في تكساس. وفي الحقيقة كان كلانا يعتبر إسرائيل حليفاً قوياً وشريكاً استراتيجياً نلتزم بالحفاظ على أمنه ووجوده. لكن من الحقيقي أيضاً أن كلينا يعتقد أن السلام لا يمكن أن يحل مطلقاً في الشرق الأوسط ما لم تبد إسرائيل استعدادها لقبول مبدأ الأرض مقابل السلام المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وهو الأساس الذي استندت إليه السياسة الأمريكية خلال كافة الإدارات السابقة. سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية.



وفي ١٣ آذار مارس التقيت في مكنتي مع موشيه آرينز وزير الخارجية الإسرائيلي الذي جاء من إسرائيل للإعداد لزيارة شامير لواشنطن بعد ثلاثة أسابيع. وكان آرينز قد درس الهندسة في الولايات المتحدة، وقد سبق أن التقيته عندما كان سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة. وتوقع التقرير الموجز المعروف أمامي أن آرينز يريد «تحديد الحد الأدنى الذي يتعين على إسرائيل عمله لتشاركنا في صنع عملية السلام». وإلى جانب طمأنة آرينز بالتزام أمريكا الصلب بأمن إسرائيل كان هدفي الأساسي هو نقل رسالة له بأننا نتوقع أن يصل شامير إلى واشنطن حاملاً معه على الأقل إعلاناً عاماً لنوايا تجاه الأراضي.

وأردت أن يعرف آرينز «أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكون شريكاً لإسرائيل في صنع السلام» وقلت له: «لكن لا يمكنكم أن تتركونا مكشوفين. لا يمكنكم أن تتركونا عراة. عليكم أن تعطونا شيئاً يمكن العمل معه» كان آرينز عضواً متشدداً بالليكوود رغم أنه لم يكن متصلباً مثل شامير. ولم يكن كرئيسه معنياً بشكل خاص ببذل محاولات جادة على طريق السلام. لكنني أحببته واعتقدت بأنه سيتعامل معي بصراحة.

ولتعزيز الرسالة التي نقلتها لأريئز كتبت إلى شامير في ٢٤ آذار مارس بتكليف من الرئيس أبلغته بأنه يتعين عليه وعلى الفلسطينيين التوصل إلى طريقة لتبادل الحديث بها. وأضفت قائلاً: «لقد أبلغكم شعب إسرائيل بتوخي الحذر والصرامة وتلك نصائح مخلصه. لكن أعتقد أيضاً أنهم وجهوا رسالة إلى جيرانكم بأن السلام ممكن شرط أن يوضح للفلسطينيين أنهم شركاء يتحملون المسؤولية. فهذا هو معيار الالتزام الذي يمكنكم أن تقرروه كرجل دولة من خلال الدبلوماسية. وهذا شيء يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل تحقيقه باعتبارهما شريكان استراتيجيان».

نقاط شامير الأربع الغامضة

سبق أن التقيت بإسحاق شامير ذات مرة لقاء عابراً في السنوات الأولى لحكم ريجان. كان شامير وزيراً للخارجية في حكومة إسرائيل المتشددة برئاسة مناحم بيجن والتي ضمت أريئل شارون وزيراً للدفاع. وكنت مقتنعاً بأنه من الصعب الحديث معه. بل ومن الشاق التأثير فيه. وبرغم هذا أردت بذل محاولة لإقامة جسر من الثقة الشخصية، وهكذا فقد بدأ أول اجتماع بيننا في ٥ نيسان إبريل ١٩٨٩ باقتراح نوع من الأساس المشترك.

وقلت: «السيد رئيس الوزراء: يعرف كلانا أن من عادة وسائل الإعلام تلقف الأخبار لتبادر بإذاعتها، وأنتك توصف لي بأنك رجل متمسك بالمبادئ لا يستطيع أن يكون رجلاً عملياً. والمرجح أنني أوصف لك بأنني رجل غير معني بالمبادئ كلية لا يشغلني سوى أن أكون رجلاً عملياً. دعني أقل لك، إنني مثلك رجل أكثر ما يعنيه المبادئ لكن أعتقد أيضاً أنه يجب عليك أن تكون عملياً لو أردت تحقيق مبادئك. بل إنني أعتقد أنكم شخصية أكثر عملية عما هو شائع عنكم. وأرى أنني قد أستطيع أنا وأنت أن نضاجئ الناس بالعمل سوياً». وضحك شامير. وقال: «السيد وزير الخارجية: حسناً ربما كان الأمر كذلك. إنني أكثر واقعية عما يعتقد الناس» وقلت لشامير: «إنني أعرف أنك جئت تحمل بعض الأفكار. ونحن نريد معرفة ما تحملون لنروج له لدى العرب. لكن عليكم أن قدموا لنا شيئاً ما». ورد شامير: «أنني أريد أن أقدم لكم شيئاً، لكنني لا أريد أن أعطيك شيئاً ينتقص منا، ولا أريد تقديم أي شيء لمنظمة التحرير الفلسطينية». وردت بأن الطريق الوحيد لإحراز تقديم هو طرح خطة يمكن لفلسطيني الداخل الثقة بها. وقلت «إذا أفرطت في تكبير القضية. فسوف نضع منظمة التحرير الفلسطينية في موقف يتيح لها عرقلتها في وقت يوجد فيه زخم مؤكد (داخل الأراضي) للتحرك قدماً».

ويسعني القول أن منطقي أغرى شامير. وفي الوقت نفسه كان من الصعب عليه قبوله. ولمست تناقضاً صارخاً لدى الرجل. فقد بدا موزعاً بين الرغبة في عمل شيء ما والفرع حتى الموت من مغبة الإقدام على عمله. وعقب لقائه مع الرئيس كشف شامير عن خطة النقاط الأربع، وأهمها إجراء انتخابات في الأراضي لاختيار ممثلين لإجراء مباحثات سلام مع إسرائيل. كانت الإدارة قد ألمحت إلى موافقتها على الخطة قبل وصول شامير في الأحاديث الخاصة على مستوى العاملين. لكننا نعرف أنها خطة ضعيفة سيكون من الصعب إقناع العرب بها. فالخطة تخلو من أي التزام

حقيقي بإجراء مباحثات لتقرير الوضع النهائي، ولا تتضمن سوى تعميمات حول كيفية إجراء الانتخابات. فلن تترك الخطة أي انطباع لدى العرب. فخلال زيارته لواشنطن في اليوم السابق قال حسني مبارك إنه يتعين على إسرائيل أن تتباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية وليس مع الفلسطينيين. وفي الحقيقة فإن هناك على الأقل خطة إسرائيلية. وبشيء من التهذيب البارع والحكمة الدبلوماسية بات لدينا الآن شيء يمكننا به مجابهة الفلسطينيين وأصدقائهم المصريين والأردنيين لكي يستجيبوا له بقدر مماثل من المرونة. لم نكن غارقين في أية أوهام. لكننا كنا على استعداد وفي لهفة للمحاولة.



وعلى مدى الأعوام الثلاثة التالية خضت صراعات مريرة مع شامير، ولا سيما حول القضية المتواصلة المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لكنني أعتقد أن هذا اللقاء الأول أحرز نجاحاً رمزياً. وكما ذكرت في مذكرة للرئيس «أعتقد أننا أقمنا علاقة ثقة وهو أمر ضروري إذا أردنا أن نهيئ أية فرصة لحلحلة شامير بمرور الوقت».

إنها مجرد بداية، فشامير قد منحنا شيئاً لنُسَوِّقَهُ وقال إنه متيقن من أن حالة الأمر الواقع غير مقبولة. لكن هناك طريقاً طويلاً يتعين قطعه. وعقب اجتماعاته مع شامير أكد الرئيس بوش مجدداً معارضته أي ضم إسرائيلي من جانب واحد، أو احتلال لكامل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبادر شامير بالرد بأنه يتعين على إسرائيل ألا تتخلى عن تلك الأراضي مطلقاً.

وفي رسالة «إلى الوزير ميشا» في ٢٤ نيسان إبريل أبلغت آرينز بأن اقتراح شامير بإجراء الانتخابات يشكل «خطوة إيجابية». كما أبلغته أيضاً بأنه يتعين البحث عن «طريقة خلاقة» لمعالجة القضية بالسماح لفلسطينيين لا يقيمون في الأراضي بالمشاركة في العملية. وكنت شديد الوضوح حول نقطة أخرى مثار خلاف بين حكومتينا وكتبت له «أعتقد أنه يتعين إيجاد طريقة للسماح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة في (الانتخابات)». وكان من الواضح لي أن قضية التمثيل ستكون أصعب القضايا التي سيتعين معالجتها، وحتى في هذه المرحلة المبكرة أردت التأكيد على ضرورة أن إبداء إسرائيل قدراً من الإبداع في هذه النقطة يعد شرطاً جوهرياً لأي تحرك.

داخل عرين الأسد مع إيباك

في الرابع عشر من آيار مايو أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي رسمياً خطة النقاط الأربع لشامير. وعلى الفور تقريباً بدأت الحكومة تتراجع عما طرحته بنفسها. ففي خطاب ألقاه أمام الكنيست بعد يومين فقط أعلن شامير انتهاء خط متشدد مع فلسطيني الداخل. وبعد أن حذر رابين من أن الفلسطينيين قد يُحْرَمُونَ من «ميزة» العمل في إسرائيل إذا رفضوا خطة السلام، أعيد آلاف العمال العرب إلى منازلهم في غزة لفترة مؤقتة تذكر لهم بوضعهم كخاضعين للاحتلال. وأثارت هذه التصرفات حنق المصريين والفلسطينيين وقوضت جهود الولايات المتحدة لإقناعهم بأن مبادرة شامير جديرة بالقبول.

وبالمصادفة كان من المقرر أن ألقى كلمة أمام المؤتمر السياسي السنوي للجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية «إيباك» في ٢٢ آيار مايو. وحثني العاملون معي على أن أنتهز هذا التوقيت الثمين لإصلاح الضرر الذي أحدثته التطورات في العالم العربي وإعادة الزخم للعملية والتأكيد في الوقت نفسه مجدداً على التزام القوى بأمن إسرائيل.

وكنا نريد توجيه رسالة إلى العرب بأنه في الوقت الذي تؤيد الخطة الإسرائيلية بقوة فإننا نعتزم مواصلة عملية السلام كوسيط أمين. وقررنا التركيز على إعداد قائمة بالتحديات السياسية الصعبة التي يتعين أن يجابهها الجانبان ويتغلبا عليها للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع. وكنت أعرف تماماً أن الحضور سيكونون أكثر تحملاً لتوصياتي للعرب. مثل رفع المقاطعة المفروضة على إسرائيل ونبذ الانتفاضة. عن أي اقتراحات أوجهها لحكومة شامير. لكنني كنت عازماً على أن يكون الخطاب متوازناً. مدركاً تمام الإدراك أن التوازن في هذا السياق قد يفسر بأنه أبعد ما يكون عن الفضيلة. ولا يزال الخطاب يُذكر حتى اليوم أساساً بسبب احتوائه على عبارة وحيدة حددت السياسة الأمريكية طويلة الأمد بصياغة مجردة من العاطفة: «لقد حان الوقت الآن أمام إسرائيل لتتخلى ولالأبد عن فكرة. إسرائيل الكبرى. غير الواقعية. أن تُعدّل عن الضم «وتُوقِفَ النشاط الاستيطاني، وتسمح بإعادة فتح المدارس في الأراضي، والنظر إلى الفلسطينيين كجيران يستحقون التمتع بحقوق سياسية».

ورغم الصمت المطبق الذي ران على الحضور «١٢٠٠» شخص خلال قراءتي لتلك الفقرة فقد استُقبل الخطاب استقبالاً جيداً. وعقب انتهائي من إلقاء خطابي أمطرنى كل أعضاء مجلس إدارة اللجنة تقريباً بالإشادة. وكان توم ديني المدير التنفيذي لأيباك أكثرهم حماسة في الإطراء. وقال: «إن هذا خطاب عظيم. بل وربما كان أعظم خطاب على الإطلاق» ومع ذلك وسيراً على أحد تقاليد واشنطن العتيذة سرعان ما بدأت (لؤلؤة) غذاها تنقل حفنة من القيادات الوسطى في أيباك بين الموائد تشكو من أن خطابي كان عنيفاً بدون مبرر. ووجد المنشقون المهيجون حليفاً جاهزاً في جون جوشكو من صحيفة واشنطن بوست الذي أبلغ عدة أصدقاء من بين الحضور أنه أعنف خطاب حول إسرائيل يسمعه خلال عقدين من تغطيته للقضية. وحصلت صحف الصباح إلى أن رسالتي كانت موجهة إلى إسرائيل في المقام الأول.

وفي غضون ثمان وأربعين ساعة كان رد فعل ديني أكثر حذراً فقد ثارت ثائرة الطائفة اليهودية الأمريكية، وندد شامير بتصريحاتي باعتبارها «عقيمة». وبعد أربعة أيام تلقيت رسالة من آرينز. قال فيها: «إنني واثق من أنكم لن تفاعأوا بأبني وجدت أن مضمون ولهجة خطابكم مخيبة للآمال إلى حد بعيد» ووجدت نفسي وقد اعترتني خيبة أمل مماثلة من رد آرينز. وخلال اجتماعنا برأته في عدد من المسائل إلى حد إغفال الإشارة شخصياً إلى القرار رقم ٢٤٢ بناءً على طلبه في البيان المشترك الذي صدر عقب الاجتماع. وعلى النقيض فلم يعاملني بالمثل واختار خطأ الاعتقاد بأن الخطاب كان محاولة لكي أنأى بنفسني عن مبادرة السلام الإسرائيلية.

محاولة لتخفيض حمى المستوطنات

وخلال تلك الفترة عرقل شبح المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة باستمرار جهودنا لتوليد زخم جديد. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة زادت النشاط الاستيطاني بإطراد في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم القلق الأمريكي المتكرر. فقد أعلنت إدارة كارتر عدم شرعية تلك المستوطنات. وحتى إدارة ريجان كانت متفقة على أنها تشكل «عقبة على طريق السلام».

وفي أوائل عام ١٩٨٩م أجريت مناقشات غير رسمية بيني وبين الرئيس وسكوكروفت حول تشديد السياسة. واتفقنا جميعاً على ضرورة طرح حجة قوية بعدم شرعية المستوطنات. لكننا كنا على يقين أيضاً بأننا لن نجني شيئاً من دخول مواجهة مع حكومة شامير حول هذه القضية. وعلى النقيض فإنها ستخلق تعقيدات داخلية لنا مما سيزيد من صعوبة طرح أي مبادرة سلام. وهكذا فقد قررنا الاحتفاظ بصيغة ريجان. ولم يساورني أدنى شك بأن المستوطنات تشكل على الأقل عقبة خطيرة على طريق السلام. وفيما كنا نعرب عن عدم سعادتنا بشأن المستوطنات عند سؤالنا كنت أعتقد أنه من المهم أيضاً تهميش هذا الحلاف لخدمة الهدف الأكبر ببث الحياة في عملية السلام المحتضرة.

كان هذا اقتراحاً أكثر سهولة في مثاليته، وخاصة في ضوء اعتقاد الرئيس القوي بخطأ إقامة المستوطنات. ولسوء الحظ تعزز رأيه المبدئي تجاه المستوطنات من اعتقاده بأن شامير لم يكن صريحاً معه في هذا الصدد، وهو إحساس يحتمل أن يكون مرجعه أول لقاء بين الرئيس وشامير في ٦ نيسان إبريل ١٩٨٩ ففي هذا الاجتماع أبلغ الرئيس شامير بأن المستوطنات بالغة الأهمية بالنسبة له.

وفي البداية ألمح شامير إلى أن هذه القضية داخلية بحتة وليس للولايات المتحدة دخل بها. فقد قال شامير: «لديكم ما يشغلكم، ولدينا ما يشغلنا، فلا تدعو هذا يشغلكم». وفي ضوء حقيقة أن حجم مساهمة دافع الضرائب الأمريكي في المساعدة المالية لإسرائيل بلغ في ذلك الوقت أكثر من ألف دولار لكل مواطن إسرائيلي في العام فلن يكن بوش مستعداً لقبول هذا الرفض القاطع من جانب شامير. وعندما واصل الرئيس إظهار قلقه قال شامير في النهاية: «لا تقلق، لن تكون هناك مشكلة». وأبلغني الرئيس فيما بعد أن شامير ترك لديه انطباعاً قوياً بأنه سيتم وقف انتشار بناء المستوطنات.

وبعد أسبوعين أنشئت مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. وبات من الواضح بسرعة أن شامير عازم على توسيع المستوطنات بسرعة قياسية. سواء بضغط أو بإيعاز من شارون وزير الإسكان في حكومته. وخلال تلك الفترة، وبينما أنا منهمك في البحث عن مبادرات دبلوماسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين مضى النشاط الاستيطاني على قدم وساق. وبين الحين والآخر بدأت تُعْرَضُ على الرئيس خرائط للمستوطنات الإسرائيلية وعليها علامات باللون البنفسجي. ومع

التزايد المطرد للمساحة المعلمة باللون البنفسجي في كل خريطة تعمق إحساس الرئيس بخيانة شامير له. وتكدر بشكل خاص عندما علم في الثاني من آذار مارس أن شامير أبلغ بيل بروان سفير أمريكا لدى إسرائيل بأن المستوطنات «لا تعتبر زلزالاً» بالنسبة للرئيس وفي مناسبات عدة أبدى كلانا اعتراضاته لشامير. وفي بعض الأحيان كان يسارع إلى تغيير الموضوع. وفي مناسبات أخرى كان يعرب عن عدم موافقته سراً، أو يلقي المسؤولية على شارون. غير أنه لم يفعل شيئاً حيال القضية باستثناء سماحه بإقامة المزيد من المستوطنات. وأحياناً كان الإسرائيليون يبنون المستوطنات دون أن ينتقل إليها شخص واحد.

وفي ذلك الحين كان من الصعب عدم الاعتقاد بأن حكومة شامير تعرب ببساطة عن استخفافها بالمصالح الأمريكية. وشعر الرئيس بأن شامير لا يدانيه في مستواه، ويبدو أن كل رفض جديد قد عمق التنافر الشخصي بينهما.

رد بضاعة شامير إليه

خلال صيف ١٩٨٩م واصلت الدبلوماسية الأمريكية مساعيها بوتيرة أكثر هدوءاً. وكتبت بعض الرسائل وأجريت بعض المكالمات الهاتفية لتعزيز ما كنا نقوله على مختلف المستويات.

وكان وقت المصريين والفلسطينيين لإعداد خططهم للإعراب عن حسن نواياهم. وفي أوائل تموز يوليو اقترح مبارك خطة النقاط العشر محدداً شروطه لإجراء الانتخابات، وتضمنت الخطة أيضاً وقف بناء مستوطنات جديدة ومشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية ومن الخارج في العملية. وكان اقتراح مبارك يهدف إلى إعادة تشكيل خطة شامير في صورة يقبل بها المعتدلون العرب والإسرائيليون. لقد استُتِبتُ. في الحقيقة. بمُدخلاتٍ خاصة مهمة من إسرائيليين وأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. وبينما لم يقبلها شامير إلى حد كبير كان للخطة فضيلة دبلوماسية تمثلت في الإبقاء على العملية قيد الحياة.

ومع أوائل الخريف أصبحت مقتنعاً بأن الأساس بات مهياً الآن لمزيد من التقدم، وأنه يتعين تكثيف المساعي الدبلوماسية الأمريكية. وكنت مقتنعاً بأن هناك طريقة لسد الفجوة بين خطة النقاط الأربع لشامير وخطة النقاط العشر لمبارك. وكان الجانبان على استعداد الآن لإجراء مزيد من المباحثات. وقررنا أن نقترح أن يجتمع وزيراً خارجية مصر وإسرائيل معي لاستطلاع سبل حل قضية التمثيل الفلسطيني. وفي ٢٨ أيلول سبتمبر اجتمعت في نيويورك مع أرينزو وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد لوضع مابات يعرف بعد ذلك بخطة النقاط الخمس لبيكر، وكان أهم بنودها عقد اجتماع في القاهرة بين إسرائيليين وفلسطينيين لبدء حوار مباشر في النهاية. واتفقنا على أن مصر لن تكون بديلاً للفلسطينيين. لكن يمكنها أن تكون وسيطاً معهم. كما أن إسرائيل لن تحضر إلا بعد الموافقة على قائمة تضم شخصيات فلسطينية مرضية غير أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. فضلاً عن ذلك فإن كل الأطراف ستقبل بخطة شامير كأساس للمفاوضات. لكن سيكون للفلسطينيين الحرية في إثارة أفكارهم الخاصة بالانتخابات وعملية التفاوض. وأخيراً يعاود وزيراً خارجية مصر وإسرائيل الاجتماع معي في واشنطن في غضون أسبوعين لتسهيل العملية.

وكانت خطة معقولة إلى أقصى حد أتاحت لإسرائيل بالفعل استخدام الفيتو على تشكيل الوفد الفلسطيني. كما سمحت للفلسطينيين إثارة قضية الوضع النهائي للأراضي وهو ما كانت إسرائيل تعارضه تقليدياً. لأن أحد النتائج المحتملة قد يكون إعادة الأراضي. ومع ذلك كان آرينز وعبد المجيد يعتقدان أن هذا الحل الوسط سيحظى بالقبول في بلديهما.

وسرعان ما تسرب الاقتراح للصحافة، وفي ١٦ تشرين الأول أكتوبر رفضه شامير قائلاً في حديث صحفي: أنه لن يقبل بأي حل وسط مع الفلسطينيين حتى لو أدى ذلك إلى إنهاء حكومته واحتمام الخلاف مع الولايات المتحدة. ولم أكن سعيداً على الإطلاق لتناقض تصريحاته تماماً مع التطمينات التي قدمها لي آرينز سراً. لكن أشد ما ضايقني هو أن شامير سيعلن تحفظاته علانية قبل أن يتصل بنا سراً. وتملكني اعتقاد بأن شامير يحاول وأد المبادرة الأمريكية في مهدها. وانتابت الرئيس نفس الدرجة من الضيق. وفي الصباح التالي اتصل بشامير الذي سعى على الفور إلى الإفلات من ضيقنا بتوجيه الشكر للرئيس لمساعيه الحسنة والإصراره وقال: «إننا ملتزمون بمبادرتنا السلمية نصاً وروحاً» ولم يكن مقنعاً على أية حال.

وتحده الرئيس قائلاً: «إن هناك إحساساً بأن إسرائيل تبتعد حتى عن موقفكم الخاص. إن خطة جيم بيكر الخماسية تبعد قلقكم وتحمي إسرائيل. أنتم تعرفون مع من ستباحثون وعمما ستباحثون. لقد استثمرنا الكثير في هذه المبادرة. إننا لا نحاول إجباركم على التباحث مع منظمة التحرير. لكننا نريد ألا يحدث تأخير في الرد الحقيقي علينا حول تلك النقاط. فلو أعطيتمونا رداً إيجابياً فبوسع الولايات المتحدة وإسرائيل حينئذ التحرك معاً. وإذا لم تردوا فسوف نفسر عدم الرد بأنكم لا تريدون التحرك قدماً».

والتزمت نبرة شامير جانب الدفاع بقدر أكبر. وأكد: «إننا لا نتراجع عن مبادرتنا.... لكننا لن نجتمع مع منظمة التحرير الفلسطينية. وسيسعدني أن يتصل آرينز بوزير الخارجية بيكر لتوضيح هذه المسألة».

ورد الرئيس: «حسناً. لأنني انتهيت لتوي من قراءة برقية تنقل عنكم الحديث عن مواجهة مع الولايات المتحدة. فإذا كنت تريد المواجهة فأهلاً بها». ولم يرد شامير على جورج بوش الذي أعرف أنه كان مسيطراً على أعصابه رغم ضيقه البالغ. وما لبث الرئيس أن حاول حمل شامير على إبداء ما هو مستعد لعمله لاستمرار تحريك العملية. وتساءل: «ما هي خطتكم لتطبيق مبادرتكم؟» ومرة ثانية لم يتلق إجابة. وبعد أن وضع سماعة الهاتف هزنا رأسينا من تصلب شامير. وبدأ مدى صواب وصف مبارك لشامير «بالدكتور لا» الذي لا يلتزم بأي شيء مطلقاً.

العملية تتحطم وتحترق

وتواصل هذا العرض الكابوكي حتى عام ١٩٩٠م دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وفي ١٤ كانون الثاني يناير ١٩٩٠م كنا لا نزال ننتظر كلمة من الإسرائيليين حول خطة النقاط الخمس الأمريكية حين أبلغ شامير الكنيست بأن التدفق المتوقع للمهاجرين من اليهود السوفيت سيجعل من

المحتم إقامة «إسرائيل الكبرى». كان المعنى الضمني لهذا البيان في غاية الوضوح: إن حكومة شامير ليست مصممة فحسب على بناء المزيد من المستوطنات بل إن هدفها الاستراتيجي هو سياسة التوسع الرامية إلى تحويل مبدأ الأرض مقابل السلام لمجرد خيار أكاديمي. وكان ردنا العلني محسوباً، فقد وصفت مارجريت تاتويلر البيان بأنه «غير مفيد» وأكدت مجدداً معارضة الولايات المتحدة للاستيطان. ومع ذلك نشطنا في الدوائر الخاصة. وعندما اقترح زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ بوب دول على الفور استقطاع نسبة خمسة في المائة من المعونة الخارجية الأمريكية المخصصة لإسرائيل ومصر وتحويلها إلى الديمقراطيات الناشئة التزمنا بمعارضة الفكرة. وفي الواقع كنا سعداء بتوجيه دول رسالة إلى الإسرائيليين بأن التعاون مع الولايات المتحدة ينبغي أن يكون طريقاً ذا اتجاهين.

وبعد أربعة أيام عاد رابين إلى واشنطن حاملاً بعض الأفكار لكسر الجمود في مسألة تمثيل الفلسطينيين. وعملنا مع رابين طي الكتمان لعدة أشهر، كتماناً بلغ إلى الحد الذي كنت أشير فيه والعاملون معي إليه في كافة محادثاتنا باسم «الرجل المدخن» للتمويه على محادثاتنا «عبر القناة الخلفية» مع تشيني وزير الدفاع المدخن الشره.

وفيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطيني كان يعتقد أن شامير ربما يكون مستعداً لقبول «صاحب عنوانين» واحد على الأقل. أي فلسطيني يقيم في الأراضي لكنه يحتفظ بسكن ثان في القدس الشرقية. وكان يعتقد أيضاً أن مشكلة فلسطيني الشتات يمكن حلها أيضاً بالسماح بعودة أحد المرشحين ثم إشراكه في الوفد. واعتقدت أن هذه تسوية بارعة يمكن أن يدعي كل من الطرفين أنها تتفق مع مواقفه المبدئية.

وتطرق رابين مع شامير حول هذه الأفكار. وكالمعتاد كان لدى رئيس الوزراء تحفظاته. لكن رابين كان يعتقد أن توصل إلى اتفاق من حيث المبدأ مع شامير. ومع ذلك وقبل محاولة الحصول على موافقة شامير رسمياً أردت التأكد من أن هذه الأفكار ستكون مقبولة لدى العرب. وكلفت روس بمناقشة هذه الأفكار بصفة غير رسمية مع أسامة الباز مستشار مبارك* والذي تصادف وجوده في واشنطن وبعد دراسة استغرقت يومين رد أسامة بالقول ليست هناك مشكلة. ثم أجريت اتصالاً هاتفياً بشامير في ٢٣ كانون الثاني يناير. وقلت «لقد تباحثنا مع رابين. وعرض فكرتين حول كيفية التعامل مع المشكلتين اللتين تواجهنا. هل لديك فكرة عنهما؟».

وأكد شامير «إنني معتاد على تلك الأفكار». وحينذاك أثرنا هذه الأفكار رسمياً مع المصريين وسرعان ما حصلنا على قبولهم رسمياً مع ضمانات بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية.

* أشار المؤلف إلى الدكتور أسامة الباز على أنه مستشار الرئيس مبارك للأمن القومي. والمنصب الرسمي للدكتور الباز هو مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية.

وعندما اتصلت بشامير بهذه الأنباء في الثلاثين من كانون الثاني يناير كان أقل تحملاً. وقال بنبرة توحى بأن هذا موضوع يتوق بشدة إلى تجنبه: «أعتقد أن عليك التحادث مع ميشا حول هذا الأمر». واتصلت بآرينز وصدمت لدى سماعي بأن وزير الخارجية ليس لديه أدنى فكرة. وقال: «إن هذه أخبار جديدة تماماً لا علم لي بها على الإطلاق». وشعر آرينز بالضيق لاستبعاده من هذه المشاورات. خاصة عندما أبلغته بأن منافسة اللدود رابين على علم تام بالحل الوسط. بل إنه في الحقيقة أحد مهندسيه. وقال: «لا بد وأن اتحدث مع رئيس الوزراء». واقترحت عليه الحضور إلى واشنطن في أقرب فرصة ممكنة.

وخلال الأسابيع الثلاثة القادمة حاولنا ضبط إيقاع الاقتراح لإرضاء شامير والليكود. واتفقنا على سبيل المثال على استبعاد أي فلسطيني يحمل بطاقة هوية مقدسية حتى وإن كان يقيم حالياً في الأرض المحتلة. وأثناء اجتماع عقد في مكنتي في ٢٣ شباط فبراير وافق آرينز مؤقتاً على الإقتراح المعدل. لكنه أجهض آمالي في الاتفاق على تحديد موعد لعقد لقاء ثلاثي في واشنطن مع المصريين لاختيار الوفد الفلسطيني قائلاً إنه سيتشاور مع شامير وبيريز ورايين. وتعهد «بمعاودة الاتصال بي فور انتهاء تلك المشاورات».

وأبلغت آرينز بأنني احتاج كحد أدنى على إجابة من شامير على سؤال بسيط: فيما يتعلق بالمشاركين في الحوار الإسرائيلي الفلسطيني. هل ستكون حكومة إسرائيل على استعداد لدراسة اختيار أي فلسطيني يقيم في الأراضي على أساس مراجعة كل اسم على حده أسماً، اسماً؟ وساورني القلق لعدم مبادرة آرينز الاتصال بي على الفور. لكن مساعدتي قالوا إنه ليس هناك أسباب كبيرة تدعو للقلق. وأفادت أشد الروايات خصوصية والمتواترة من إسرائيل أنه تم مؤخراً إقناع شامير بالموافقة. وتلقى روس مكاملة هاتفية من مارتين انديك العضو البارز في الطائفة اليهودية الأمريكية «الذي عين لاحقاً في مجلس الأمن القومي ثم عينه الرئيس كلينتون سفيراً لدى إسرائيل» لتهنئة الإدارة على مئابرتها. وقال: «لقد حصلتم عليها. لقد حدث. ووافق شامير» وشعرت بالبهجة. فجمود شامير لعدة أشهر كان محبطاً.

ومع انتظارنا اتصالاً رسمياً من القدس حدثت واقعتان تبين في النهاية أنهما وقعنا في غير الأوان. ففي الأول من آذار مارس أثناء إدلائي بشهادتي أمام لجنة الاعتمادات الفرعية بمجلس النواب قلت: إن الولايات المتحدة سوف تؤيد طلب تقديم ضمانات قروض بأربعمئة مليون دولار لبناء مساكن لإيواء المهاجرين اليهود السوفيت شرط أن توافق إسرائيل على وقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي. وتردد في الدوائر الخاصة أن شامير استشاط غضباً من بياني الذي أرتأى فيه مساعدة اقتصادية أمريكية مشروطة لإسرائيل.

وبعد يومين من إدلائي بياني أمام الكونجرس وأثناء مؤتمر صحفي عقده الرئيس يوم سبت في بالم سبرينجز مع رئيس الوزراء الياباني توشيكو كايفو سئل الرئيس عن الأنباء القائلة بأن الإسرائيليين يعتزمون بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية. رد الرئيس: «إن السياسة

الخارجية للولايات المتحدة تشير إلى أننا نعتقد أنه ينبغي عدم إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو القدس الشرقية». كان الرد إعادة تأكيد مباشر ومحسوب للسياسة الأمريكية طويلة الأمد. لكن في فورة اللحظة أثبت ذكر القدس للمرة الأولى علناً أنه شيء مدمر. فقد هبت على الفور عاصفة نارية داخل الطائفة اليهودية الأمريكية وبين المتشددين في إسرائيل.

وعلمت لاحقاً أن تصريحات الرئيس كان وراءها إلى حد بعيد جون سنونو رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض الذي دفع أصله اللبناني بالكثيرين للاعتقاد بأنه مناصر للعرب دون مواراة. فخلال الأسبوع الماضي عرض سنونو على الرئيس خرائط توضح طبيعة التوسع النشط للمستوطنات الإسرائيلية لا سيما في القدس الشرقية.

وبعد يومين اتصلت بالرئيس هاتفياً لأبحث معه كيفية لملمة الأمور. وقلت في سرية: «إننا انتهينا بالكاد من التوصل لاتفاق في الشرق الأوسط.. لكنك افسدت الأمور للغاية بهذا التصريح حول المستوطنات لدرجة لا أستطيع معها إصلاحها». كانت مصطلحاتي هي نفسها التي استخدمها معي عشرات المرات من قبل، شكل من أشكال المزاح الثقيل الذي تبادلناه في صداقتنا عبر عقود.

وفي الحقيقة لم أكن أعتقد أن الوضع غير قابل للإصلاح. فأرينز على الأقل ملتزم بقوة بالحل الوسط. فإذا كان هناك من هو قادر على إقناع شامير فإنني أعتقد أنه ميسا. وحتى إذا رفض شامير قبول الخطة فمن شبه المؤكد أن ينسحب حزب العمل من الحكومة اعتقاداً منه بأنه يستطيع حشد التأييد لتشكيل حكومة جديدة. وهكذا كنا نعتقد أنه من شبه المؤكد أن تحظى الخطة بالموافقة. وفي الحقيقة كنا مخطئين فقد عززت تصريحاتي وتصريحات الرئيس من قبضة المحافظين بتحويل الاهتمام عن قضية السلام الأهم. أكثر من ذلك أنها اعطت له عذراً مقبولاً يتخفى وراءه يتمثل في غضبه لتعرضه للضغوط من جانب الولايات المتحدة. وعندما أجرى شامير اتصالات في حكومته حول قبول صيغة «صاحب عنوانين» انضمت أغلبية كبيرة من وزراء الليكود إلى نظرائهم من حزب العمل لتأييد الخطة الأمريكية. غير أن شامير صوت ضدها وأغضى بيريز من منصبه كوزير للمالية. واضطر حزب العمل إلى طرح اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة في الكنيست، وفي ١٥ آذار مارس خسرت الحكومة الاقتراع بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٥٥ صوتاً.

وأحسست بالهزيمة والغدر. فمنذ البداية حاولت تبرئة ساحة شامير. وكنت أعرف أنه شخصية متناقضة. لكنني أعتقد أنه يرغب على الأقل في تحريك العملية. واتضح لي الآن أن معتقداتي تجاهه كانت خاطئة فترك الحكومة تنهار حول قضية هامشية للسماح بإدراج فلسطيني واحد في الوفد يكون له سكن ثانٍ في القدس، أوحى لي أن شامير لا بد وأنه غير جاد تجاه السلام. وتمثلت نقطة الضوء الوحيدة البادية في احتمال تولي حكومة جديدة أكثر اعتدالاً للسلطة الآن يمكنها الالتزام بجهود تحريك عملية السلام. (وكما بين لم يكن الحال كذلك).

وأفضيت قرابة العام في إنعاش خطة شامير الفاترة وتنقيحها لتكون مقبولة لدى الفلسطينيين. وبالتشاور مع إسرائيل حول كل خطوة على الطريق مارسنا ضغوطاً على العرب بقبول صيغة تجرد منظمة التحرير من ولايتها بالفعل وتمنح إسرائيل فيتو بحكم الأمر الواقع على تشكيل الوفد الفلسطيني. وتوصلنا إلى صيغة كان بودنا القول أنها تلبى الاحتياجات السياسية للفلسطينيين دون انتهاك للمبادئ الإسرائيلية. وفي النهاية لم يكن شامير راغباً في تبني خطته الخاصة. واسترجعت بمرارة تحذير هنري كيسنجر لي أثناء الفترة الانتقالية: «إن الإسرائيليين بارعون في استدراج المرء إلى مفاوضات شكلية وما يلبثون عند كل منحني اتهامك بخيانتهم». كان كيسنجر على صواب. كان عليّ أن أصغي إلى نصيحته واتبع بصيرتي.

وبعد أسبوع نقل عن بنيامين نتانياهو نائب وزير الخارجية الإسرائيلي قوله: «من الغريب أن تبني قوة عظمى مثل الولايات المتحدة المفترض أنها تجسد العدل السياسي والأمانة الدولية سياستها على أساس من التشويه والكذب» (أؤكد التشويه والكذب) ولم تكن لغته مقبولة من دبلوماسي كبير من دولة صديقة. وقررت على الفور منعه من دخول وزارة الخارجية الأمريكية. وكتب لي بعد ذلك يدعي أنه أسىء فهمه، ولم أره بقية فترة ولايتي في الخارجية الأمريكية، على الرغم من إلغائي قرار منعه من دخول مبنى الخارجية*.

وبعد أسبوعين من انهيار الحكومة الإسرائيلية هدد صدام حسين «بإحراق نصف إسرائيل» لو تعرض العراق للهجوم. وفجأة ظهر إحساس بأن الرأي العام الذي يحلو للعرب تسميته «بالشارع» ينصرف عن المصالحة باتجاه وحشية صدام. وفي الوقت نفسه تواترت تقارير عن أن المصريين يفقدون السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدأ أن مركز الثقل في العالم العربي بدأ ينتقل من القاهرة إلى بغداد. وربما سهل ذلك ملاحظة تبرؤ الحكومة الإسرائيلية ضمناً من خطتها للسلام. وفي الثلاثين من آيار مايو أعترضت البحرية الإسرائيلية زورقين يحملان فلسطينيين مدججين بالأسلح يتجهان نحو تل أبيب. وحالت المعركة دون وقوع هجوم إرهابي ضخم ضد المدنيين الإسرائيليين، وأعلنت جبهة تحرير فلسطين برئاسة أبو العباس سيء السمعة مسئوليتها عن الهجوم الفاشل. وبغداد مقر هذه الجبهة، وهي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وطلبت الحكومة الانتقالية التي يرأسها شامير من الولايات المتحدة وقف مباحثاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. ونفى عرفات مسئولية منظمة التحرير عن الهجوم غير أنه رفض إدانته.

* تحسنت علاقتنا فيما بعد فأثناء زيارتي لإسرائيل عام ١٩٩٤ كمواطن عادي عقدت اجتماعاً ودياً للغاية مع نتانياهو.

ورغم التدهور المطرد في علاقتنا الثنائية مع إسرائيل شعرنا جميعاً في الحكومة بالغضب من الحادث، ونقمنا على رد فعل عرفات المتساهل. وإدراكاً منا على مضمّن أن الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أصبح الآن يمثل كل ما تبقى من عملية السلام المنهارة فلم أكن أنا أو الرئيس راغبين في فضه. ولكن عندما طال صمت عرفات لم يكن أمامنا من خيار آخر.

وحدد عرفات أي فرصة لتعزيز مصداقيته حتى ولو ذرة واحدة من سلطاته المعنوية برفضه إدانة الهجوم الإرهابي. ومن وجهة النظر السياسية لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية شريكاً يعتمد عليه. وبعد ظهر التاسع عشر من حزيران يونيو. أي اليوم السابق على إعلان الرئيس علانية تعليق الحوار كنت أعكف على مراجعة البرقية المقرر إرسالها إلى السفير بيليترو في تونس. وشعرت بالهزيمة من الإحباط الذي غمرني لأكثر من عام. وراقبني آرون ميللر في ذهول وأنا أطوح بالبرقية في الهواء. وقلت: «آرون أريدك أن تعرف شيئاً لو قدر لي أن تكون لي حياة أخرى لاخترت أن أصبح خبيراً في شؤون الشرق الأوسط مثلك لأن هذا يضمن وظيفة دائمة». وهاهي محاولتنا الوليدة للتوصل إلى السلام في الشرق الأوسط تؤول لما آلت إليه معظم المحاولات السابقة، وخربتها يد الأعداء الألداء القدامى العاجزين عن الإقدام على مخاطر السلام.

عضواً النمرة غلط

في الحادي عشر من حزيران يونيو صوت الكنيست لصالح حكومة إسرائيلية جديدة بزعامة الليكود مع احتفاظ شامير برئاسة الوزارة. ومع خروج بيريز ورايين من التشكيل الوزاري الجديد كنت موقناً أنه ليست هناك أدنى فرصة لإحياء عملية السلام. (وفيما اعتبرناه لطمة محسوبة في الولايات المتحدة، واصلت حكومة شامير الانتقالية بناء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية). ونص اتفاق الحكومة الائتلافية الجديدة على رفض إسرائيل التفاوض حتى بصورة غير مباشرة مع كل من يرتبط بمنظمة التحرير الفلسطينية. وحظرت مشاركة أي مقدسي شرقي في المفاوضات. وتأكدت مخاوفي بعد يومين. ففي حديث متشدد مع صحيفة جيروزاليم بوست حدد شامير شروطاً مسبقة أشد تقييداً لإجراء مباحثات السلام. وقال: إن إسرائيل لن تتفاوض مع أي فلسطيني لا يقبل بأرائها عن الحكم الذاتي. وصرح ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي للصحفيين بأن خطة النقاط الخمس الأمريكية قد «شوهدت» خطة شامير الرباعية وينبغي إلغاؤها. وزاد الطين بلة قيام ميشا آرينز وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية بزيارة اثنتين من المستوطنات في الضفة الغربية في رفض رمزي للدبلوماسية الأمريكية.

كانت كل تلك التطورات حاضرة في ذهني بإلحاح فيما بعد في اليوم الذي أدليت فيه بشهادتي أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب. فقد كظمت غيظي بالكاد من شامير ورفاقه، ولم أكن في الحقيقة راغباً في ذلك. وسمعت الكثير عندما أشاد عضو الكونجرس ميل ليفين عن كاليفورنيا

بجهودي. لكنه ما لبث أن ألمح إلى أن العملية خُربَتْ بسبب تصريح الرئيس في بالم سبرينجز حول المستوطنات. وقلت: ما لم تتخل كل الأطراف عن تصلبها فلن يجري أي حوار ولن يتحقق أي سلام، ولن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه... فالأمر يحتاج حقيقة إلى قدر من الجهد الإيجابي بحسن نية من جانب أصدقائنا في إسرائيل».

وأبلغت ليفين: «إذا لم نحصل عليه ولا يمكننا أن نحصل عليه بسرعة... ويتعين على إبلاغك أنه لا بد وأن يعرف الجميع هناك أن رقم الهاتف هو (1414-456-202-1) فاتصلوا بنا عندما تكونوا جادين تجاه السلام». (وقع اختياري على رقم بدالة البيت الأبيض الذي وعته ذاكرتي بعد أربع سنوات. فلم أعرف مطلقاً رقم هاتف الخارجية).

كانت لغة «اتصل بنا فنحن لا نريد الاتصال بكم» مصدر إلهام لتوم فريدمان المراسل الدبلوماسي لصحيفة نيويورك تايمز الذي نال بتغطيته وتحليله المتعمق للشرق الأوسط جائزة بوليتزر. وبين الحين والآخر طلبت من فريدمان أن يعرض على أفكاره على ألا يدير جهاز التسجيل أثناء حوارنا. وفي واحدة من تلك الجلسات أشرت إلى عدم جدوى مساعي السلام إذا لم يكن لدي الأطراف المعنية اهتمام حقيقي به. وفي اعتقاده أن أفضل طريق لإثارة هذا الإهتمام هو ترك الأطراف تعرف أننا لن نقدم المساعدة ما لم يطلبوها منا، وكانت فكرة فعل ذلك علناً من بنات أفكاري. فقبل بضعة أسابيع طرحت الفكرة على دينيس روس لكنه رفضها. وقد خلصت حينذاك إلى أنه على صواب: فمثل هذا النهج الإحراقي لن يفيد في تخفيف التوتر مع شامير. ومع استمرار إسرائيل في إبداء عدم جديتها حيال السلام توصلت مع هذا إلى أن الوقت قد حان لتذكرة الجميع بممكن المشكلة على وجه الدقة.

وفي الصباح التالي ترك لي صديقي الديمقراطي القديم بوب شتراوس وهو من أشد أنصار إسرائيل رسالة لي مع كارون جاكسون مساعدتي التنفيذية. وقال إن هدف تصريحاتي صحيح. وقال في رسالته: «ها أنت أخيراً قد بررت حملي لك على ظهري كل تلك السنوات ومساهمتي في ترقيتك لشغل هذا الموقع في السلطة. ويظهر أن الجبان سوف يقاتل لو أنك ضيقت عليه الخناق». كانت إشادة بالغة ومصدر ارتياح كبير لي أن أسمع أن واحداً من أفضل أصدقاء إسرائيل في هذا البلد قد فعل الـصحيح وسرعان ما أظهرت استطلاعات الرأي في وقت لاحق أن أغلبية الشعب الأمريكي تؤيد آرائي أيضاً.

وانهالت المكالمات الهاتفية على البيت الأبيض لدرجة اضطرت معها إلى إرسال باقة ورد إلى موظفي سنترال البيت الأبيض الذين حاصرتهم تلك المكالمات. وفي نفس ذلك اليوم الرابع عشر من حزيران يونيو بعث الرئيس رسالة إلى شامير كانت مباشرة برغم لهجتها غير الحادة ومضمونها الخالي من المواجهة. وقال الرئيس في رسالته: إنه ما لم تبد إسرائيل مرونة حول قضية التمثيل الفلسطيني فسيكون من المستحيل البدء في جهود دبلوماسية جديرة بالثقة.

وجاء في رسالة الرئيس: «ما أود معرفته منكم هو ما إذا كنتم على استعداد للمضي قدماً دون طرح شروط مسبقة جديدة على أساس الإقرار. سراً إذا اقتضت الضرورة. بأنكم سوف تجتمعون مع وفد فلسطيني من الأراضي يضم بضعة أفراد يتوفر فيهم شرطاً الإبعاد والعنوانين». إن غياب مثل هذا التعهد «سيظطرنني أنا وجيمس بيكر إلى استنتاج أنه لم تعد أمامنا فرصة لتطبيق مبادرتكم». وبعد مرور عدة أيام علم دينيس روس من إيلياكيم «إيلي» روبنشتاين سكرتير مجلس الوزراء الإسرائيلي وأحد كبار مستشاري شامير «أن الحكومة الحالية لن تقبل هذين الأمرين». وماتت عملية السلام ضحية لعملية انتحار.

وفي ١٢ تموز يوليو التقيت في مكتبي بروبرت ماكسويل رجال المال والناشر البريطاني الشهير الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، كان لقاء قصيراً وافقت عليه في المقام الأول مجاملة لعضو مجلس الشيوخ السابق هوارد بيكر من تينيسي، وهو صديق قديم وزميل سياسي يرضى مصالح ماكسويل في الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد أبلغني ماكسويل بشكل مفاجئ خلال حديثنا أن شامير طلب منه إبلاغياً شخصياً برسالة خاصة. ونقل ماكسويل عن شامير قوله «رجاء أن تبلغ الوزير بيكر أنني جاد وأني مستعد للعمل من أجل السلام».

وقلت لماكسويل إنني سعيد بهذه الأخبار وأن الأمل يراودني بأنه ستلوح في المستقبل فرصاً لسبر نوايا رئيس الوزراء. وبرغم هذا ساورتني الشكوك. أما وقد احترقت يداي من شامير مراراً فلم أكن في حالة تسمح لي بإختيار تأكيدات ماكسويل. فقبل جلسات الاستماع لإقرار تعييني قلت لأحد محاورتي: «إن السلام لا يمكن أن يفرضه أحد من الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة». ومن الآن فصاعداً وطدت نفسي على عدم ارتكاب خطأ تجاهل بصيرتي. وعلى أية حال سرعان ما توقفت مساعي. فبعد ثلاثة أسابيع من لقائي بماكسويل غزا العراق الكويت. وكان على أي جهود جديدة للتفاوض على الطريق الشاق نحو السلام في الشرق الأوسط الانتظار حتى اللحظة المناسبة. ولا حاجة للقول إنني عاهدت نفسي في تلك اللحظة أنني لن أتعامل إلا مع رئيس جديد للوزراء ووزير آخر للخارجية في إسرائيل.

الفصل التاسع

روح جاكسون هول

غمرني إحساس بعدم التصديق بأني مع مثل هؤلاء الناس.

إنه غير حقيقي

نورمان شابيرو

متطوع من جاكسون هول

ويومينج أعار قبعته لإدوارد شيفرنادزة

حين التحقت كمحام شاب للعمل في مؤسسة أندروز أند كورث في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات كنت متفجراً بالطاقة أكثر من التوجه. وهي حالة غير معهودة لمعظم الزملاء الذين يضعون أقدامهم على طريق المحاماة حينذاك، ولأن العمل مع شركة استشارات قانونية كبرى يقتضي التعرف بتوازن حذر، وتقلبت في التمرن على مختلف أوجه العمل في الشركة ساعياً للوصول إلى مرتبة مناسبة بين ما يسعني أداءه على ما يرام (حتى أصنع شريكاً) وما استمتع بأدائه «حتى أعود إلى المنزل مرتاح البال في الليل». وبالنسبة لعدد كبير من الزملاء فإن المهارة والمصلحة لا تتشابك على الإطلاق، ولذا فإنهم يتركون مزاوله المهنة إما محترقين أو مصابين بحالة من الضجر. ولحسن الحظ لم أكن منهم.

وفي البداية لم يحالفني الكثير من حسن الحظ. فقد بدأت مزاوله المهنة تملكني رغبة في أن أكون محامي موضوعي أمام المحاكم ولا تسعفني الذاكرة لتحديد السبب الذي حدا بي إلى التمرن على المحاماة، كل ما أعرفه هو أنني فعلت ذلك «ربما لأن الثقافة السائدة في كلية الحقوق أثناء الدراسة كانت تروج لأن مؤهلات المحامي لا تكتمل سوى بالترافع أمام المحاكم. لكنها كانت خيبة أمل. فقد ذهبت إلى المحكمة كمحام مبتدئ للترافع في عدد من قضايا الأضرار الشخصية. ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لإدراك أن العلاقة بين الحقيقة وقضايا الأضرار الشخصية أو هي من خيوط العنكبوت في أفضل الأحوال. فليست هناك على ما يبدو عقوبة حقيقية لطمس الحقيقة، ولا أتذكر أنني سمعت عن توجيه اتهامات بالكذب في اليمين ضد الشهود في قضايا مدنية. وبدا لي أن الناس غالباً ما ستصعد إلى منصة الشهود وتدلي بالأكاذيب. أما وقد علمتني عائلتي أن أسمى وما يقترن به من استقامة وأمانة هو أئمن رصيد لي لذا فقد قررت بسرعة بالغة أن هذا ليس مجال التخصص الذي سوف استمتع به. وهكذا فقد تركت الترافع في القضايا المدنية وتخصصت في القانون التجاري العام، وأمضيت وقتي في إعداد مشروعات الوثائق والاتفاقات والعقود وبيانات تسجيل الأوراق المالية والعقارات والغاز والبتترول. واتفاقيات اندماج الشركات. وربما يبدو هذا عملاً

جافاً لكنني وجدت فيه عملاً شيقاً باهراً. ففي المقام الأول يقتضي هذا العمل إيلاء اهتمام مطلق بالتفاصيل، ولطالما نشأني والدي على أن «الإعداد المسبق يمنع ضعف الأداء». وحضرت هذه الكلمات الخمس أو أحرف (P) الخمسة بالإنجليزية كما باتت تعرف في رأسي في سن صغيرة. وتيقنت تماماً أن الإعداد السليم والجيد والعمل الشاق قد يستغرقان شوطاً طويلاً. ولم أنس مطلقاً «أحرف (P) الخمسة». ونادراً ما ساورني إحساس بعدم الثقة رغم أنني أعرف أن هناك من يفوقني. ودائماً ما شعرت بأنه يمكنني المنافسة بنجاح استناداً إلى العمل الشاق أو بأن أشق على نفسي عن الآخرين. ومثل معظم الزملاء تخرجت من مدرسة إعداد مسودات الاتفاقيات إلى التفاوض عليها. وفي عالم المال والأعمال في تكساس في حقبة الستينيات كانت الشركات تتطلع إلى المحامين الذين يمكنهم مساعدتها في التنظيم والهيكلية، وغالباً دمج أعمالها بكفاءة وفعالية، وقد تشربت المهارات التفاوضية بالتعلم من الأكثر خبرة ثم من التجربة ذاتها.

ولو كان هناك مفتاح لنجاحي في التفاوض بخلاف الإعداد الجيد والعمل الشاق فإنه يتمثل في أنني أعتز منذ البواكير بأهمية فهم موقف الخصم. وأدركت أنه لو أمكن أن أضع نفسي مكان المحامي الآخر ومكان موكله أو موكلته وفهمت ووضعت يدي على الزاوية التي ينظرون بها إلى القضايا، وأن أقدر العراقيل التي تواجههم فإن أمامي أفضل فرصة لمعالجة القضايا والتوصل إلى اتفاق.

وينطبق الشيء ذاته على الدبلوماسية والسياسة. فالسياسة هي فن الممكن كما يقول الكثيرون. إنني أقول لأولئك الذين يقولون إن هذه الرؤية مفترطة في البراجماتية لدرجة الحكم عليها بأنها غير مبدئية. إن البراجماتية التي تحكمها المبادئ هي التي تصادف النجاح. وطالما قال ريجان: «إنه من الأفضل أن تحقق ثمانين في المائة من هدفك على أن تقف جامداً أو أن تصعد إلى الجرف ولا تحصل على شيء مطلقاً».

وبمعنى ما يمكن اعتبار السياسة الدولية عملية تفاوض مستمرة. وتعلمت أن أي مفاوضات معقدة ما هي في الواقع إلا سلسلة مشاكل منفصلة تحتاج إلى حلول. فطريقة العمل مع الطرف الآخر في التوصل إلى حل للمشكلة الأولى ينطوي على آثار تتجاوز كثيراً تلك القضية الواحدة. وفي الواقع فإن حلها يمكن أن يرسى ليس فقط السوابق المنطقية للقضايا التالية بل يضبط أيضاً نغمة العلاقة بين المتفاوضين. وعلى المدى البعيد. يمكن أن تؤثر تلك العلاقة على سير الأحداث تماماً مثل أي تحليل موضوعي لعناصر الصراع.

وإذا ما نشأت ثقة واستقامة فإن أشق المفاوضات يمكن أن تتوصل إلى نتائج ناجحة. فالمفاوضون يشعرون بحرية في تنحية مواقفهم التفاوضية الرسمية جانباً ويكشفون أفكارهم غير الرسمية. افتراضاتهم واستراتيجياتهم. بل وحتى مخاوفهم. تلك التي تحدد نهجهم وأسلوبهم. وغالباً ما وجدت أنه عندما أدع جانباً أفكارى الرسمية واتحدث بشكل غير رسمي مع نظيري

فسرعان ما يخلق النجاح بنا. لكن إذا توترت العلاقة واتسمت بانعدام الثقة والخلاف. فهذا يشير إلى مدى الهوة التي تفصل بين الطرفين بالفعل. فإدراك انعدام الثقة يكتسح أي واقع موضوعي.



وفي عام ١٩٨٩م عندما كان الاتحاد السوفيتي قوة عظمى في مرحلة انحسار فلا توجد مفاوضات حاسمة سوى تلك التي تعالج كيفية حدوث هذا الانحسار. فالإمبراطوريات لا تتلاشى ويطويها الظلام في هدوء. ونادراً ما يتم التخلي عن السلطة بسهولة ونادرة هي حالات الانتقال السلمي. وفيما اتضح مع منتصف العام أن السوفيت يقلصون مواقعهم حول العالم تمثل السؤال الحقيقي في: إلى أي حد سوف يذهب السوفيت؟ وبالتالي فلم تكن هناك علاقة أهم من العلاقة مع جورباتشوف وشيفرنادزة. وعقب قمة الأطنطي وزيارة الرئيس الناجحة لبولندا والمجر في تموز يوليو استعرضت علاقتي الشخصية مع موسكو بمزيج مختلط من العواطف.

وكنت قد خرجت من أول لقاء لي مع جورباتشوف في آيار مايو بشيء من التوتر إن لم تكن المرارة حول الاحتمالات. ولم أكن واثقاً من حجم العمل والإنجاز الذي يمكن أن نحققه لو أنه معنى أكثر من أي شيء آخر بالتودد عبرنا للرأي العام الغربي، وأملت في أن يكون اقتراح الرئيس حول خفض القوات التقليدية في أوروبا وقرارنا الناجح حول الأسلحة النووية قصيرة المدى قد أوصلا الرسالة إلى جورباتشوف بأن بوسعنا أن نلعب نفس لعبته. بل وأن نلعبها بشكل أفضل.

وكنت أكثر تفاؤلاً مع شيفرنادزة. ويعمله في عباءة جورباتشوف فقد ترك تسجيل الأهداف الدبلوماسية لجورباتشوف، وبدا أنه أكثر اهتماماً ببحث جوهر علاقاتنا. وفي اجتماعين شديدي الاختلاف. في تموز يوليو بمقر السفير السوفيتي بشارع لانيه في باريس، وفي أيلول سبتمبر في كابينة طائرة تابعة لسلح الجو الأمريكي ونحن نحلّق فوق سهول الغرب الأوسط في طريقنا إلى ويومينج. دشنت أنا وشيفرنادزة انفراجة قوية لإرساء أواصر صداقة فريدة. وفي البداية كان شريكي ونظيري في التفاوض، وفي النهاية كان أكثر من زميل محترم. فقد كان صديقاً ربطتني وتربطني به عاطفة حميمة وعظيمة. لقد كانت علاقة سوف أعول عليها المرة تلو الأخرى في أداء دوري في المساعدة على توجيه الحرب الباردة نحو نهاية سلمية.

انفراجة في باريس

في أواخر تموز يوليو كان من المقرر أن أتوجه إلى باريس للمشاركة في مباحثات السلام حول كمبوديا، وأردت انتهاز الفرصة لأرى شيفرنادزة. وعقد اجتماعنا على خلفية سلسلة من الأحداث المثيرة التي يشهدها حوض دونيتس الغني بالفحم في أوكرانيا وحوض كوزنيتسيك في غرب سيبيريا. ففي هاتين المنطقتين وهما أول وثاني منطقتين غنيتين بالفحم في الاتحاد السوفيتي أضرب أكثر من ١٥٠ ألف عامل عن العمل مطالبين بزيادة رواتبهم وتحسين ظروف العمل، واكتسبت الإضرابات زخماً سياسياً، واضطر جورباتشوف إلى اقتراح تقديم اعتراف رسمي بحق الإضراب، وهو

شيء غريب على الأسماع لم يعرف على مدى السنوات القليلة الماضية. ولأن تاريخ الاتحاد السوفيتي يخلو من أي حركة عمالية مستقلة كتلك التي كانت موجودة في بولندا فالاحتمال ضئيل في أن يصبح نجاح نقابة تضامن في إجبار الجنرال فويتش ياروزلسكي رئيس بولندا في الجلوس إلى مائدة التفاوض نموذجاً يحتذى به للعمال السوفيت. وكان شاغلي الأكبر في حينه هو أن جورباتشوف أو مسؤولين أدنى مستوى قد يشعرون بالحاجة إلى التصدي لعمال المناجم ومن ثم نشأ مواجهة تلجأ الحكومة فيها إلى استخدام القوة. فأخطار حدوث «مذبحة تيانانمين» لم تكن بعيدة عن السطح، وقررت أن أبحث القضية مباشرة مع شيفرنادزة.

وداخل مجتمع الاستخبارات في واشنطن والشائعات الدائرة في موسكو ثارت تكنهات كبيرة بقرب حدوث تطهير محتمل في صفوف الحزب الشيوعي. ففي أواسط تموز يوليو أبلغ جورباتشوف اجتماعاً مغلقاً للحزب الشيوعي «بأن الكوادر في حاجة إلى تجديد وضخ دماء جديدة» وفيما كان جورباتشوف يتوق إلى استبدال الإصلاحيين بالمحافظين راح رئيس وزرائه نيقولا يريجكوف يتحسر على ضياع مكانة الحزب قائلاً: «إذا لم يجد الحزب مخرجاً لهذا الموقف فربما يفقد نفوذه وتأثيره على حكومة الدولة».

وبالنسبة لي كانت أكثر الشائعات التي شدت انتباهي تلك المتعلقة بشيفرنادزة. فكثيرون يعتقدون أنه في ضوء مشاكله الداخلية فربما يقدم جورباتشوف على الأرجح على استبدال شيفرنادزة بريجكوف، واعتقد البعض أن جورباتشوف سيعين شيفرنادزة سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي. وعلى أي الأحوال كان المهم هو أن يظهر جورباتشوف التزامه بالإصلاح بتعيين واحد من اثنين من أهم الإصلاحيين في المكتب السياسي للحزب في واحد من الموقعين الداخليين الرئيسيين (كان الإصلاحى الآخر هو الإصلاحى المعروف الكسندر ياكوفليف). وفي حينه شعرت بتضارب لأنني أحسست أنني دشنت بداية جيدة مع شيفرنادزة. وباسترجاع الأحداث يسرني بقاء شيفرنادزة حيث هو رغم أنه يحتمل أنه كان بالوسع أن يخدم مصالح جورباتشوف السياسية بفعالية أكبر لو أنه تولى منصباً سياسياً داخلياً (ولاحقاً عرض جورباتشوف تعيين شيفرنادزة نائباً له وهو ما رفضه شيفرنادزة وأبلغني سراً بالأمر قائلاً: إنه يعتقد أن عمله في مجال السياسة الخارجية أكثر أهمية).

وكنت أعرف أن شيفرنادزة جاء إلى الاجتماع مهموماً بقضايا داخلية. وما لم أتوقعه هو مدى الصراحة والحميمية التي أبدتها معي عند طرح شواغله.

والتقينا في ساعة متأخرة بعد ظهر السبت ٢٩ تموز يوليو. وبعد عبارات الترحيب الأولية. وددت بدء الاجتماع بالحديث عن اجتماعنا القادم، وكنت أعتقد أنه سيكون أكثر مرونة لو عرف من البداية أنني أتطلع إلى عقد اجتماع ثانٍ على المستوى الوزاري.

ومع ذلك اقترحت مارجريت تاتويلر أن نتخلى عن الرسميات والخبراء للالتقاء في أجواء أكثر استرخاءً ومرونة. بما يعني بالطبع الخروج من واشنطن. وفي ذلك العام فقط كنت قد اشترت

لتوي مزرعتي في ويومينج واعتزم إمضاء فترة استجمام فيها في آب أغسطس وكنت أعتقد أن مشاهد ويومينج الخلافة سوف ترمز للصراحة الجديدة في علاقاتنا وأكثر من ذلك، وفي حينه وبسبب القيود التي فرضتها موسكو على تنقلات دبلوماسيينا فقد فرضنا قيوداً مماثلة على الدبلوماسيين السوفيت. وسوف يتيح الاجتماع الوزاري لشيفرنادزة ووفده المرافق أول فرصة لهم لمشاهدة العمق الأمريكي (وقد أثرت القضية مع الرئيس أولاً حيث إنه كان يفكر في دعوة جورباتشوف إلى كينيونكبورت لكن البروتوكول كان يقتضي عقد القمة التالية إما في الاتحاد السوفيتي أو على أرض محايدة). وأشرق وجه شيفرنادزة بمجرد أن طرحت الفكرة عليه*.

وبدأ رده بتسليمي رسالة تقدير من جورباتشوف إلى الرئيس بوش تتعلق بالغواصة السوفيتية الغارقة في بحر النرويج. وكان الرئيس قد بعث برسالة إلى جورباتشوف يعرب فيها عن تعاطفه، وعرض على السوفيت تقديم مساعدة أمريكية لانتشال الغواصة. واستهل حديثه بتوجيه الشكر لنا حول تلك القضية، وكان شيفرنادزة يشعر على ما يبدو مثلي أنه يريد التخلي عن المفاوضات الرسمية وأردف بسرعة بقبول دعوتي للاجتماع في ويومينج في أيلول سبتمبر.



ثم انتقلت إلى شاغلي الرئيسي: وهو الأخطار المقترنة بلجوء موسكو إلى استخدام القوة ضد عمال المناجم. وقلت: «إن الرئيس وأنا نرغب في أن نكون في وضع يتيح لنا التقدم بالعلاقات الأمريكية السوفيتية إلى الأمام. وفي ضوء هذا فإنني أمل أن يصاغ ردكم على صعوباتكم الداخلية بطريقة تكفل إلى أقصى درجة ممكنة تضادي استخدام القوة. إن تضادي اللجوء إلى القوة أمر مهم لو أريد عدم حدوث موجات عاطفية في الولايات المتحدة يضرها أولئك الذين لا يريدون نجاح البيريسترويكا».

وحاولت رسم خط فاصل. وقلت: «إننا نعتزف بوضوح بأهمية الحفاظ على النظام والاستقرار. لكن هناك اختلافاً بيننا وبين (تصرفات) أناس متورطين في أعمال عنف طائفي يشمل قتل الأبرياء من ناحية، وبين الإضطرابات السلمية التي يقوم بها العمال على الجانب الآخر. إنني أتحدث عن ذلك بسبب رغبتنا الملحة في تحريك علاقاتنا بطريقة إيجابية. إنني إثير هذا معكم. لأنه من المهم أن تتفهموا شكل الضغوط التي يمكن أن توصي بها إدارتنا لو تطورت الأمور بشكل غير موات». واتضح لي بمراجعة الأحداث أن جورباتشوف وشيفرنادزة فكرا كثيراً في تداعيات مأساة تيانانمين على إصلاحاتهما. وفي المقام الأول فقد حدث ارتباك في أول أيام زيارة جورباتشوف لبكين. حيث غيرت الحكومة الصينية برنامج زيارته لتضادي الاحتجاجات الطلابية، وغادر بكين بتوجيه إشادة حذرة بالطلاب واستمر تصاعد الاحتجاجات فقط ليتم إخمادها بعد اسبوعين ونصف الأسبوع.

* عرضت عليه بضع صور لمزرعتي التي اشتريتها مؤخراً بما تحتويه من مشاهد خلافة. وفي ختام اجتماعنا وضعها في جيبه واضطرت لإعادتها لأنها الصور الوحيدة التي كانت لدي.

ورد شيفرنادزة بالقول: أنه سعيد لقيامى بإثارة هذه القضية لأنه كان يعتزم إثارتها لو لم أثرها أنا، وبعد الإشادة باهتمام الرئيس وأنا تجاه البيريسترويكيا وبيانات التأييد قال بصراحة: «إن التوجهات التي تتبلور في الاتحاد السوفيتي بالغة الصعوبة. فالديمقراطية والبيريسترويكيا والتجديد تؤثر على كل مناحي مجتمعنا. بل تؤثر على كل فرد وأسرة أيضاً. إننا الآن نمر بأهم مراحل ما نصفه بأنه ثورة. حقاً: إننا نقوم بثورة. فقد تركنا الآلية والآلة القديمة. لكن لسوء الحظ لا تستطيع الآلة والآلية الجديدة العمل بكامل طاقتها. إننا نمر بأكثر المراحل الحرجة. لأن تجديدنا للنظام السياسي يتقدم بكثير تجديدنا للنظام الاقتصادي. فالتغيرات في عقول المواطنين أسرع بكثير عن التغيرات في عقول كثير من كبار المسؤولين.

وفي بضع دقائق مختصرات غير علاقتنا بطريقة مثيرة. فلم تكن تلك كلمات وزير في الحكومة يقرأ بياناً. لقد كانت كلمات رجل يشارك في معركة تاريخية. فلم يكن ينقل أو يتحدث عن الموضوع السياسي الذي وجدت حكومة جورباتشوف نفسها فيه بل أيضاً عن النضال المثير الذي تعيشه.

فضي أذار مارس وصف البيريسترويكيا بأنها «ثورية» لكنه يشير الآن إلى أنها حركة جماهيرية حقيقية. بما يثير بالتالي سؤالاً عما إذا كان جورباتشوف يقودها أو أنها هي التي تقوده؟ إن «ما بدأ على أنه ثورة سوفيتية تقليدية من أعلى» أطلقتها ووجهتها القيادة السوفيتية قد تحول إلى تمرد من أسفل، وهي حقيقة يعترف بها شيفرنادزة.

وقال: «بالطبع فإن إضراب العمال ظاهرة غير مألوفة بالمرّة في الإتحاد السوفيتي. لكن المثير للاهتمام هو أنهم لم يصدروا ولو بياناً واحداً ضد البيريسترويكيا وعملية التجديد. وإن احتجاجاتهم تنصب على البيروقراطية. فالمسؤولون عن الإضراب منظمون جيداً ولديهم وعي رفيع. إن مطالبهم بتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية مطالب مسؤولة، ومن المهم فهم أنها أظهرت في النهاية تقديراً لما يمكن للنظام أن يؤيده في الوقت الراهن.

إن بلادنا تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية رهيبية. فالوضع المالي في غاية الحرج إن هناك اختلالاً كبيراً في أسواقنا وفي كمية وسائل الدفع، وهناك شح كبير في السلع. وأحياناً ما نقول إننا نواجه أزمة حقيقية. لكن هذا لا يعني عدم وجود مخرج. وأشار إلى عدة مناطق. في شمال القوقاز وقازاقستان. يشعر أن هناك تقدماً يحرز فيها لكنه ما لبث أن أشار إلى مناطق أخرى يتعثر فيها الإصلاح الاقتصادي.

وقال: «نعرف أننا وحدنا الذين يمكننا حل مشاكلنا. إننا نتفق مع ما قلتموه أنتم والرئيس بوش عن مسؤولية الشعب السوفيتي عن نفسه وعن نجاح البيريسترويكيا» وأضاف «وبالطبع فإن التعاون مفيد، وأننا نسعى للحصول عليه ومن الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. وأننا ندرك أيضاً محدودية قدرات شركائنا خاصة في ضوء احتياجاتنا. إننا لن نطلب منكم ان تضعوا نحو ثلاثمائة مليون سوفيتي تحت جناحكهم. وقال ضاحكاً: «إننا لا نريد خلق تلك المشكلة لكم».

وقال متطرقاً إلى الصراع العرقي: «إن مشكلة القوميات هي مشكلة حقيقية وقد تراكمت واستفحلت على مدار عقود. وقال بحزم لقد حان أوان معالجتها. ولا شك أنه قد حدثت فجوة بين الواقع والمبادئ» وقال: «من الصعب التعرف على شعبينا في هذه الآونة أن تفكيرهم الآن متحرر وأصيل وجريئ وأمين». وأفاض في أحاديث غير رسمية لمدة ساعة تقريباً.

وبدأت بطمأنته. وقلت: «أود إعادة التأكيد على أننا ملتزمون بقوة نجاح البيريسترويكا ونقر بأن هذا يعتمد على ما تفعلونه، وعلى كيفية استجابتكم للتحديات التي تواجهونها. إن معظم الأمريكيين يؤيدون جهودكم. لكن فعالية محاولتنا لمساعدتكم تعتمد على استمرار هذا التوجه المواتي لدى الرأي العام الأمريكي. وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى الإشارة في السابق إلى الاستجابات التي قد تصدر عنكم فيما يتعلق بصعوباتكم».

وأوماً بالموافقة قائلاً: «أنني اقدر التزامكم، وأعرف أنه ليس من السهل علي الدوام أن تدافعوا عن سياستنا. إنني أعرف أن هناك البعض في مجتمعكم مثل بريجنسكي* . يريد أستغلال المشكلات السوفيتية. وكان آخرون يشاركونه رأيه في توقعه بانتهاء الاشتراكية والحاجة إلى الاستفادة من هذا. انظر على سبيل المثال إلى إقرار الكونجرس لقرار الدول الأسيرة. إننا نعي مسؤوليتنا تجاه شعبنا وتجاه العالم. إننا لا نريد السماح بحدوث عدم الاستقرار في الاتحاد السوفيتي . فعدم الاستقرار في بلد ضخم كالاتحاد السوفيتي بمقدراته العسكرية والاقتصادية المهولة سيكون شيئاً بالغ الخطورة على الاتحاد السوفيتي وعلى العالم. ويسري الشيء ذاته على أوروبا الشرقية. فالشيء الوحيد الذي نتحدث عنه هو التجديد. لكن عدم الاستقرار مضر ويمكن أن يتسبب في كارثة.

وتدخلت قائلاً: «وعندما تحدثنا عن الصعوبات في الاتحاد السوفيتي فإننا أوضحنا بجلاء أننا لا نريد عدم استقرار لكنكم على صواب في ان هناك فصيلاً في الولايات المتحدة يعتقد أنكم غير جادين في التزامكم». إنني اشعر بقلق من ان «منع عدم الاستقرار» قد يصبح ستاراً لقمع الاحتجاج والرفض المشروع، وفي الواقع وفي المناسبات العامة أتحدث عن الحاجة الى التحرك نحو الشرعية، وحاولت أن احصر الاستقرار في نطاقه الضيق للحد من التسلح. وفي أثناء حدوث هذا التغيير الكبير فإن إثارة الاستقرار يشبه ترسيخ الأمر الواقع، وحاولت سحب البساط من تحت شيفرنادزه، وأن أشرح التداعيات التي سيولدها استخدام القوة في الولايات المتحدة. «إن هذا هو السبب الذي دعاني إلى الإشارة إلى أن طبيعة استجابتكم على الصعوبات بأنها وحشية وقمعية في الولايات المتحدة. فسوف يقول معارضوكم إن البيريسترويكا وهم منذ بدايتها. وفي مثل هذه الأجواء سيكون من الصعب علينا مواصلة الاستجابة بإيجابية على البيريسترويكا. إن نظامنا وثقافتنا مبنية على حق الفرد في التعبير عن غضبه سلمياً. وهذا هو سر الغضب والسخط العام في الولايات المتحدة بسبب ما حدث في ميدان تيانانمين. إنه يتعارض مع القيم الأساسية للشعب الأمريكي.

* زيجنيو بريجنسكي كان مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس كارتر.

وأبلغته بأنني أتفق مع قلقه من عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية. «فهذا هو السبب الذي كان الرئيس حذراً في التأكيد خلال زيارته بأننا نؤيد عملية الإصلاح. لكننا لا نريد بأي حال خلق المشاكل للاتحاد السوفيتي. إننا نعتقد مثلكم إن التحرك باتجاه مزيد من المصارحة سوف يستمر في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. إننا نشيد بذلك. إننا نعتقد وبشدة أنه لن يكون بوسع أحد تغيير مسار العملية بمجرد تذوق ثمار الحرية.

ورد قائلاً: «عن استخدام القوة دعني أطمئنكم بأن سياستنا تستهدف بناء أساس ديمقراطي وإنساني لمجتمعنا. ولن نتخلى عن هذا باعتباره مبدأ يوجه خطواتنا. وفيما يتعلق بالوضع العملي، فقد اضطررنا إلى استخدام القوة حينما لم يكن هناك سبيل آخر للتعامل مع الاشتباكات العلنية بين مختلف الجماعات العرقية في أماكن مثل جورجيا. وكما تعرف فإن جورجيا هي مسقط رأسي. فقد حاول بعض المتطرفين هناك إشعال الإضطرابات. لكن على إبلاغك أنه عندما أرسلت إلى هناك أوقفت استخدام القوة بشكل قاطع ورفعت حظر التجول «أرجو تفهم أن أهم أهدافنا المقدسة الآن هي إشاعة حكم القانون في مجتمعنا، وببساطة لسنا في سبيلنا لاعتماد القوة في التعامل مع مواطنينا».

وردت: «إنني مسرور لأن أسمع ذلك» وقبل أن أنطق بكلمة أخرى قال شيفرنادزة إن لديه نقطة إضافية حول أوروبا الشرقية. «إن قضية الاستقرار قضية بالغة الخطورة. دعنا نتصور انهيار آلية التعاون بين أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. إن ذلك قد يعني الفوضى. فالنظام الثنائي للعلاقات الاقتصادية لا يمكن أن يختفي بين عشية وضحاها، ربما تعين استبدالها في غضون عشر أو خمس عشرة سنة بآليات أخرى، لكن في اللحظة الراهنة ليس هناك بديل سوى تنمية هذه البلدان. فالإصلاح سوف يستمر في بلدنا ولا يجب أن يتوقف لكن يجب أن يسير في أجواء استقرار.

وكان انطباعي أن سرعة الإصلاح في أوروبا الشرقية أصبحت تثير قلقاً متزايداً في موسكو. وأردت أن أؤكد لشيفرنادزة على أن التغييرات قد تتسارع على الأرجح بما يفوق كل التوقعات. «لقد أوضح الرئيس أنه لم يزر بولندا والمجر لتأجيل الاضطرابات والقلق أو تكثيف الضغوط على الاتحاد السوفيتي. إنني أريد التأكد من أنني أفهم ما تقولونه: إن وجهة نظرنا هي أن هناك عدة بلدان تحاول التحرك نحو اقتصاد السوق ويعني هذا بالضرورة بدء فض العلاقة المحكمة مع الاتحاد السوفيتي ولا اعتقد أن ذلك يجب أن يثير مشكلة من وجهة النظر السوفيتية، وتساءلت أليست على صواب في ذلك الاعتقاد؟».

ورد: نعم انت على صواب. إن الأمر مرهون بتلك البلدان وشعوبها لتقرر لنفسها الكيفية التي يعين أن تسير بها عملية الإصلاح ومع من يريدون إقامة علاقات. فإذا ما خلصت إلى أن من مصلحتها تعزيز تعاونها مع الغرب وخاصة في المجالات الاقتصادية فهذا من شأنهم لكن لا يجب أن يساور أحد الشك في أن هذا سوف يستغرق وقتاً.

وفي تلك الليلة أبغلت الرئيس بأنني لا أشك في التزام شيفرنادزة بتجنب استخدام القوة داخلياً والسماح لدول أوروبا الشرقية بانتهاج طريق خاص بها، ولكن وكما كتبت «لقد خرجت بانطباع بأنني أتعامل مع رجل مثقل بالهموم وأكثر إنهاكاً عن ذي قبل. إنه يفتقر إلى الثقة ويغمرني إحساس بأنه لا بد وأن يكون سعيداً ليبحث معي البيريسترويكاً ويطمئنني عليها طيلة اجتماعنا. إن شواغله خير تذكراً بما يركز عليه جورباتشوف الآن، وتذكراً أيضاً بأن دور واهتمام شيفرنادزة يتحول بشكل متزايد إلى القضايا الداخلية».

وتأكدت وأنا أعادر باريس أن علاقتي مع شيفرنادزة تتطور في بعدين مختلفين. فهناك المستوى الرسمي الذي نبحت في إطاره الحد من التسلح والصراعات الإقليمية وقضايا دبلوماسية أخرى غالباً في جلسات تضم مجموعات مصغرة يشهدها الخبراء، وكان هدفنا على هذا المستوى هو تصفية تلك القضايا باعتبارها نقاط خلاف وأن نبحت عن أرضية للتعاون.

لكن على المستوى الأكثر حسماً تركز على المستوى غير الرسمي حول مناقشاتنا على التحول الداخلي في الاتحاد السوفيتي وضمنا علاقته بأوروبا الشرقية لم تكن وزيرى خارجية. بل محللين اجتماعيين نتشاطر القلق والأفكار. وعكس شيفرنادزة الثورة التي تجتاح الكتلة الشيوعية. وجاء الدور عليّ للتعليق على ملاحظاته مؤملاً أن تؤثر حججي على آرائه. رغم أنه تأثر هامشي. حتى نساعد في تجنب كارثة محتملة تثير قلقه وقلقي أيضاً.

مناقشتان

بعد ان أمضيت عطلة لمدة أسبوعين مع أسرتي في ويومينج عدت إلى واشنطن في نهاية آب أغسطس للإعداد لاجتماع جاكسون هول الوزاري. وكنت أريد أن يشكل الاجتماع علامة فارقة في علاقتنا مع السوفيت. لكن كان عليّ في البداية أن أتحمل مناقشتين إحداهما دبلوماسية والأخرى سياسية.

ودارت أولاهما حول زيارة يلتسين إلى واشنطن في ١٢ أيلول سبتمبر. وعندما التقيته في وزارة الخارجية في الساعة الثانية بعد الظهر ترك لدي صورة رجل قوي البنيان ضخم الجثة بشكل مروع أشبه بمهاجم كرة القدم الأمريكية لا عضو بالبرلمان وأكد مظهره البدني الأشبه بالثور كثرة إشارات وحركاته. وكانت يده الأشبه بالفأس تحجزان الهواء لكنه كان يتدفق حماسة. وغمرني إحساس قوي بأن هذا رجل عمل رجل مارق سوف يدمر الأمر الواقع بدلاً من تبادل الرقعة الدبلوماسية المعهودة.

كان القلق يساوره من أن البيريسترويكاً والإصلاح في الاتحاد السوفيتي يتعثران بشكل عام. وفيما أبدى تأييده لجورباتشوف أبلغني أن القيادة السوفيتية ليس أمامها سوى أكثر من عام لتفعيل جهودها. وعن القضايا الاقتصادية استعرض نفس الفهم السوفيتي الخاطئ لكيفية عمل السوق الحر. واعترف بأن الاستثمارات الأجنبية تمثل مفتاحاً للإصلاحات الاقتصادية وأشار من تلقاء نفسه إلى أن السوفيت أنفسهم بحاجة إلى تغيير قوانينهم والسماح بالملكية الخاصة.

وفي مذكرة بعثها إلى الرئيس تلك الليلة بعنوان «بورس يلتسين» ليس مجرد سوفيتي غير مألوف. كتبت «إن يلتسين يتحدث برزانة، وبرغم اللعبة الصحفية الحالية فإنني أعتبر الكثير من ملاحظاته الانتقادية مواتية».

ولسوء الحظ لم تتم زيارة يلتسين للبيت الابيض. فقد أراد عقد اجتماع في المكتب البيضاوي مع الرئيس بعد الصدد الذي لاقاه مع برينت سكوكروفت وبعد ان ذهب إلى حد دفعه إلى النوم أثناء حديث مطول من طرف واحد لنحو الساعة. وحدا هذا بعدد من المساعدين في البيت الابيض الذين لا أعرفهم على وجه التحديد إلى انتقاد يلتسين في أحاديث صحفية غير مسجلة. ولم يكن تشويه يلتسين أو الحط من قدرة في الصحافة ليخدم أي هدف على الاطلاق. وفي الوقت الذي لم يتسبب فيه في أي أضرار على المدى البعيد فقد استخدم لاحقاً ضدنا كمؤشر لتأييدنا المفترض لتوجهات جورباتشوف.

وفي الواقع كنا في ذلك الوقت نجري تقييماً جاداً لعلاقتنا مع جورباتشوف. وفي مذكرة بعنوان «قلاقل متنامية في الاتحاد السوفيتي: أزمة وشكية؟ بتاريخ ٢٥ تموز يوليو أبغلني دينيس روس أنه يتأهب لإعداد سيناريوهات بديلة لمستقبل الاتحاد السوفيتي. وعكف موظفوه على اعداد عدة أوراق. ووصلتني أولها في الحادي عشر من أيلول سبتمبر. وحددت الورقة أربع سيناريوهات محتملة:

(١) تحديث التسلطية. (٢) انقلاب عسكري.

(٣) شلل ما بعد جورباتشوف. (٤) انهيار ما بعد جورباتشوف.

وأوضح تعدد السيناريوهات أننا في حاجة إلى استراتيجية تمكنا من إدارة الغموض المتنامي حول المستقبل السوفيتي. وكدت أشعر بحساسية تجاه قبضة جورباتشوف المشكوك فيها على السلطة بعد التحليل الذي قدمه شيفرنادزة للأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي. وما فعلته تلك الأوراق هو أنها عززت ميلي الذي يعود إلى أوائل الصيف بأنه يتعين علينا أن نبذل أقصى ما نستطيع لإحراز تقدم مع جورباتشوف «لحبسه في التغيير» على حد تعبير بوب زوليك . وهو لا يزال في السلطة. وكنا على يقين من أن جورباتشوف مستعد لتقديم تنازلات. ولسنا متأكدين ممن سيخلفه، ولذا فمن المهم بناء علاقات قوية لتحقيق مصالحنا دون إغضاب الحلفاء المحتملين لجورباتشوف مثل يلتسين. وكانت وجهة نظري دائماً هي ان يلتسين يفهم أنه يتعين علينا التعامل مع جورباتشوف. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يشر مطلقاً إلى استيائه من النهج الذي اتبعناه.



وكانت المناقشة الثانية من صناعي أنا. ففي التاسع عشر من ايلول سبتمبر قررت عقد مؤتمر صحفي لاستعراض نتائج زيارة شيفرنادزة ولمحاولة تشكيل أجواء «توقعات» الزيارة. ومضى كل شيء على ما يرام حتى سئلت للمرة الثالثة عن التعليقات التي أدلى بها جورج ميتشيل زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ واتهمنا فيها بانتهاج سياسة «الترقب والانتظار» حيال التغييرات الجارية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. وفي جانب فإن دافع ميتشيل للإدلاء بالتصريحات هو كلمة

ألقاها إيجلبيرجر في جامعة جورج تاون في ١٣ أيلول سبتمبر فقد قال إيجلبيرجر عن صواب أن هناك استقرار معيناً مرتبطاً بثنائية القطبية في الحرب الباردة. ومع ذلك فإن ذكر تلك الحقيقة هياً لمنتقدينا الفرصة لاتهامنا بأننا مفتونون بالحرب الباردة.

وفي المرة الأولى التي سئلت فيها عن تصريحات ميتشيل أعطيت رداً دبلوماسياً رقيقاً وفي المرة الثانية اكتفيت بإعلان عدم موافقتي على هذا الاعتقاد، ولكن في المرة الثالثة عندما ضغط عليّ للتعامل مع «انتقاد حاد غير مألوف لمجمل سياسة الإدارة» قررت أن أقول للأعور أنت أعور في عينه، وأوضح أن ميتشيل يلعب لعبة السياسة. وقلت: «حسناً دعني أتعامل مع الأمر بهذا الشكل بالقول إنه عندما يحظى رئيس الولايات المتحدة بتأييد سبعين في المائة لسياسته الخارجية، وكنت أنا زعيم حزب المعارضة فربما أقول شيئاً مماثلاً. إنه خطأ. واستشعرت الصحافة الحقيقة فيما قلته. لكنها تدرك أيضاً أنني «استدرجت» ومنحتها مادة لذيذة تجعل رواياتها روايات ساخنة. ويرجع هذا لأن المنتظر أن يظل وزير الخارجية إلى حد ما فوق السياسة الحزبية بغض النظر عن الطبيعة السياسية للمنصب من الناحية العملية أو حجم الخبرة التي اكتسبها في الساحة السياسية. وكم يبعث هذا على السخرية في ضوء حقيقة أنه في الديمقراطية يصعب نجاح أي سياسة خارجية لا تستطيع اجتذاب إجماع سياسي داخلي.

جاكسون هول

وصل شيفرنادزة إلى واشنطن يوم الخميس ٢١ أيلول سبتمبر. وشهد الشهران اللذان مرا على آخر مرة التقية فيها وضعاً داخلياً أشد تفضيحاً. فإذا كان شهر تموز يوليو شهر الاضطرابات العمالية في الاتحاد السوفيتي فقد كل شهر آب شهر مشكلة القوميات. ففي البلطيق نظمت مظاهرات حاشدة لإحياء الذكرى الخمسين لاتفاقية مولوتوف - ريبنتروب وردت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بإدانة «فيروس القومية في المنطقة» وهبت الحركات السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وخاصة الجبهة الشعبية في أذربيجان. ثم وعشية اجتماعنا مضى جورباتشوف في تنفيذ تهديده خلال الصيف وقام بتطهير المكتب السياسي. واستبعد ثلاثة من المحافظين. هم فلاديمير شيشير بيتسكي وفكتور شيبيريكوف وفكتور نيكونوف من المكتب السياسي المؤلف من اثني عشر عضواً ليعاني أشد منتفذي جورباتشوف. إيجور ليجاتشيف. من العزلة.

وانضمت إلى الرئيس في الساعة الثانية ظهراً في أول اجتماع مع شيفرنادزة. وبدأ الرئيس بالقول «إنني أشعر بالغبطة للطريقة التي انتقلنا بها من المواجهة إلى الحوار. إنني أتمنى لكم النجاح وأتمنى أن تمضي إصلاحاتكم قدماً لإقامة علاقة أفضل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وقال شيفرنادزة: «أشركم إننا نريد الانتقال إلى مرحلة الشراكة معكم. فخلال الأعوام القليلة الماضية وقعنا أكثر من أربعين إتفاقاتاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وحدثت تبادلات

كثيرة إننا نتفهم اهتمامكم بما يجري في الاتحاد السوفيتي. إننا نقوم بإعادة تقييم الأمور لكننا لا نريد إلغاء كل ما أنجزناه في تاريخ الاتحاد السوفيتي. فبدونه لن يمكن إجراء إصلاح. فعلي أساس الإنجازات الجادة والجوهرية فقط يمكننا التخطيط للمستقبل «لقد حاربنا سويًا في الحرب العالمية الثانية. وانقذنا الحضارة. فالإصلاحات تشمل الآن كل شيء في الاتحاد السوفيتي. إننا اتحاد يضم خمس عشرة دولة وقوميات متعددة. إننا نتبع الآن سياسة قوميات سوف تمكنا من إعادة الأمور إلى نصابها. فكل دولة ذات سيادة وتتمتع بحكم ذاتي أو ستكون كذلك. لقد اختمنا مؤتمرًا حول هذا الموضوع. فالاتحاد السوفيتي يشهد عملية تسييس هائلة، ونحن نعتقد أن هذا الوعي السياسي يكفي رغم أنه يثير مشاكل لنا».

ومضى قائلاً بنبرة تأكيد: «لقد اجتزنا مرحلة بالغة الأهمية. إننا نعمل للتغلب على التنافر في نظامنا الاقتصادي مع تلك النظم السائدة في الدول الغربية. إننا لا نسعى لمساعدة منفردة. إننا نريد تعاوناً اقتصادياً. فلسوف تنجح البيريسترويكا. إن لدينا بعضاً ممن يسمون اصدقاء يقولون إن أيامنا معدودات، وهذه ليست وجهة نظر جادة. إنني أعرف بلدي وأعرف شعبي. وسوف تكون لنا اليد الطولى».

وما لبثت أن سلم رسالة طال انتظارها إلى الرئيس من جورباتشوف حول الحد من التسلح. وكان الرئيس فقد بعث رسالة إلى جورباتشوف في ٢٠ حزيران يونيو لخص فيها خلاصة مراجعتنا لمختلف المواقف المتعلقة بالحد من التسلح ومن وجهة نظري شكلت رسالة جورباتشوف المؤلفة من ست صفحات كاملة بدون سطر خال تغييراً في نهجه تجاه الحد من التسلح. فقد كانت موجهة بوضوح وبقدر أكبر نحو تحريك المفاوضات نفسها، وليس تسجيل نقاط علاقات عامة. والأهم أن لغتها كانت غامضة بقدر يكفي للإشارة إلى احتمال استعداد السوفيت لإسقاط الربط بين ستارت ومباحثات حرب الفضاء. وشكره الرئيس واتفقنا على بحث قضايا الحد من التسلح تفصيلاً في ويومينج.

وانضم لي شيفرنادزة في الساعة السادسة والنصف مساءً في قاعدة أندرور الجوية لنستقل الطائرة إلى ويومينج. وبدلاً من أن نستقل طائرة البوينج النفاثة طراز ٧٠٧ كالمعتاد ركبنا طائرة من طراز دي سي ٩ لقصر الممر في مطار جاكسون هول الذي يقع في حديقة جراند تيتون الوطنية. وفي الكابينة الصاخبة للطائرة انضم لي ولشيفرنادزة كالمعتاد كل من سيرجي تاراسينكو ودينيس روس و مترجمينا والسفير دوينين* وسفيرنا لدى موسكو جاك ماتلوك.

وبعد تناول العشاء المكون من دجاج بالجبن الحار والأرز والبازلاء بالمشروم وفطائر الجبن الذي أعده طهاة القوات الجوية، بدأت المحادثة بسؤال شيفرنادزة عن تقييمه لمؤتمر القوميات. وكان ما تلقينته تحليلاً دقيقاً معقداً، وبدأ قائلاً: «إن مشكلات القوميات هي أصعب المشاكل التي تواجهنا وأكثرها حساسية». ومضى إلى شرح جذورها التاريخية منوهاً إلى «أنه من حيث المبدأ في

* سفير الاتحاد السوفيتي لدى الولايات المتحدة حينذاك (المترجم).

ظل لينين كان يتعين أن تتولى الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع والدبلوماسية، على أن تظل بقية السلطات والحقوق في يد الجمهوريات. لكن الأمور سارت بشكل مختلف في الممارسة العملية. وأضاف: «لقد تدهنت مركزية هائلة للسلطة». ولم تحدث هذه المركزية بسبب آراء زعاماتنا الوهمية حينذاك فقط بل أيضاً بسبب الظروف الحرجة التي وجدت بلادنا نفسها فيها. وهناك حاجة للمركزية إذا كان يتعين تحويل بلد ضعيف إلى بلد قوي. وكان لذلك فضل عظيم. خلال فترة حرجة لأنني لا أتصور أن ندخل حرياً بدون مركزية. وربما كان هناك مبرر ما بعد الحرب للحفاظ على اقتصاد مركزي قوي. وكان علينا في المقام الأول أن نعيد البناء. ولكن في الستينيات والسبعينيات كان من الواضح أن الفجوة بين حقوقنا الدستورية والممارسة العملية في الجمهوريات باتت كبيرة وضارة أيضاً.

وأضاف: «وفي ذلك الوقت ظلمنا أنفسنا بالاعتقاد أن مشكلة القوميات تماماً وكان هذا غير صحيح، وكان من الخطأ أن نفكر بهذه الطريقة. فكل دولة كائن حي ينمو ويتطور ومن الخطأ الإعتقاد بأن مشكلة القومية يمكن أن تسوي مرة واحدة إلى الأبد». وسمعت في كلماته صدى لتعليقات زوجته مانولي المؤثرة في آيار مايو.

ومضى إلى القول أنهم يضعون سياسة جديدة خاصة بالقوميات لكن كان يصعب وضعها قبل خمسة وعشرين عاماً. وستكون اللامركزية هي المبدأ الحاكم الجديد. وسيظهر بمقتضاها ترتيب سياسي جديد بين المركز والجمهوريات. إننا نقوم بعملية بحث عن حل سياسي للعلاقات بين الجمهوريات والمركز. ولو جاز لنا التحدث من زاوية رسمية بحتة ربما وسعني القول إن كل شيء يبدو على ما يرام. وفي المقام الأول فإن لكل جمهورية برلماناً ويمكننا مناقشة قضايا تتعلق بموازنة الجمهورية وقضايا أخرى. ولكل جمهوريات أيضاً رموز سلطة الدولة. ولسوء الحظ فإن تلك الرموز لم تترجم إلى واقع. والحقيقة أنه يتعين إحالة كافة القضايا المهمة إلى المركز، ونحن الآن في سبيلنا إلى عكس هذه العملية. فسوف تعاد كل تلك القرارات إلى الجمهوريات.

كانت لحظة مكاشفة. لأنها أبرزت أننا نتحدث بصفة غير رسمية أكثر من إبرازها للصدق. فقد كان شيفرنادزة صريحاً من قبل. لقد كانت نقطة تحول في علاقاتنا لأننا صرنا بعدها نتبادل الأحاديث والشجون بشكل غير رسمي في جلساتنا المنفردة، ما لم يشعر أي منا بواجب طرح المنطق البيروقراطي المائل وراء الموقف الحكومي في قضية مثار خلاف مثل الحد من التسليح.

وكلما افاض في الحديث كلما تأكدت أن السوفيت لم يوصفوا بعد الكثير من الأبعاد الرئيسية للعلاقة بين المركز والجمهوريات. وبدا لي أن معرفتهم ضئيلة بالكيفية التي سينتقلون بها من نظام مركزي مضطرب في مركزيته وجموده إلى نظام لا مركزي مفعم بالحيوية. واتضح لي ان توجههم هو ترك الأمور تسير بالقصور الذاتي بمجرد أن يخفف النظام قيوده. وانتهزت الفرصة لأطرح موقفاً حيال البلطيق بوضوح لا لبس فيه. وبدأت بالقول: «أعرف أن هذه منطقة حساسة لكم. لكن عليّ أن أبلغكم أن لنا مشكلة إزاء البلطيق. بالقطع سمعتمني وأنا أقول إننا نريد حقيقة

نجاح جهود الإصلاح وأننا لن نعمل شيئاً لتعقيد العملية. لقد قلت علناً إننا لا نريد أن نرى زعزعة في الاستقرار في الإتحاد السوفيتي لكن دعني أقل لكن إن سياسة الولايات المتحدة على مدار الأربعين عاماً الماضية لم تعترف بضم دول البلطيق الى الإتحاد السوفيتي فدول البلطيق دول مستقلة فلا يزال هناك سخط عام قوي في الولايات المتحدة بشأن دول البلطيق» وأردت إفهامه أن سياستنا تجاه دول البلطيق تعود بجذورها إلى حقائق سياسية داخلية وتاريخية، وأن الرئيس لا يمكنه العدول عن تلك السياسة حتى لو أراد (وبالقطع لم يكن يريد).

واستطردت في القول: «إننا نعي تماماً قلقكم تجاه السيادة والحدود، وانكم لن تفعلوا شيئاً لمفاقمة تلك المشكلة. ومع ذلك ويقدر الجهود الضخمة التي قد نبذلها لتحريك علاقاتنا معكم فسيكون من الصعب للغاية الاحتفاظ بعلاقات إيجابية إذا توصلتم إلى أن الضرورة تقتضي منكم استخدام القوة في البلطيق. دعني أكتفي بالقول إنه سيصدر عنا رد فعل قوي للغاية، ولذا فإنني أمل في إيجاد حل سلمي لمشكلة القوميات بشكل عام وفي البلطيق بشكل خاص. أنني أثير القضية فحسب كي تستشعروا حجم الضغوط التي نتعرض لها. إنني لا أثير هذا بهدف الضغط عليكم أو ترهيبكم». وسمح لي هذا الحديث بتخفيف المضمون الشخصي للرسالة مع الاحتفاظ بصرامة الخط السياسي بوضوح. إنها فكرة جيدة للغاية أن يتم دائماً تنمية أي أبعاد شخصية مع المحاور في القضايا مثار الخلاف.

ورد باستعراض موجز حول كيف سيؤدي استخدام القوة إلى تعريض البيريسترويك للخطر. «أما بالنسبة لقلقكم حيال استخدام العنف دعني أكتفي بالقول إن هذا مستبعد تماماً من جانبنا فسوف يعني هذا انتهاء البيريسترويك. إنه سيؤدي إلى استعادة ما اعتدنا أن نسميه «ديكتاتورية البروليتاريا» (كان هذا تحريفاً للماركسية من جانب شيفرنادزة حيث استولى البلاشفة على الحكم تحت شعار ديكتاتورية البروليتاريا). لا يمكننا أن نعكس نهجنا. لا يمكننا العودة إلى الماضي. وقد اضطررنا للجوء إلى القوة في بعض المناطق. لكن ذلك كان مقتصراً على ملابسات وحوادث قامت خلالها جماعات عرقية مختلفة مثل الأذربيجان والأرمن بارتكاب عمليات إبادة فالقوة كانت مطلوبة هنا لاستعادة النظام. أما في البلطيق فلا أحد يعتزم اللجوء إلى القوة وكما تعرف فقد استخدمت القوة في جورجيا وقد حدثت عواقب مأساوية. وكنت أنا وجورباتشوف خارج البلاد عندما اتخذ هذا القرار. فقد اتخذ هذا القرار من جانب سلطات الجمهورية وعندما عدنا ورأينا ما حدث اقصينا المسؤولين عنه. وقد نددنا بالقرار، وأوضحنا أن استخدام القوة لا يتفق مع مبادئنا.

وتطرق إلى بحث ما قال إنه الصعوبات العملية والأخطار الحقيقية التي ستعرض لها استونيا لو أراد الانفصاليون الخروج من الإتحاد، وفي وضع ينتمي فيه ثلث سكان استونيا إلى القومية الروسية. ومضى إلى القول إن معظم المواطنين لا يريدون الانفصال وأن الانفصال غير عملي على أية حال. وألححت عليه محاولاً حمله على التفكير في الكيفية التي قد تفكر بها موسكو في خلق عملية سياسية للخروج من المأزق الذي أوجده في البلطيق.

وتساءلت منحازاً إلى جانبه من أجل الجدل: «أولاً لو أن الانفصال غير عملي بالمرّة واختارت الأغلبية في أي جمهورية البقاء في الاتحاد فلماذا لا تحلون المشكلة بإجراء استفتاء؟ فلو منحتم المواطنين حق تقرير المصير فلسوف يصوتون على ما يريدون، وإذا ما قررت الأغلبية التصويت لصالح البقاء في الاتحاد فلن يجد الانفصاليون قاعدة ينطلقون منها نحو الانفصال». ولم يساورني أي شك في أن معظم المواطنين سيصوتون للاستقلال بالفعل لكني أحسست أنه بالتأكيد على الانتخابات والاستفتاء فإنه يمكن تحقيق الاستقلال في إطار عملية سلمية وتدرجية. وقلت: «ثانياً: أليس هناك فرق بين جمهوريات البلطيق التي كانت مستقلة من قبل وبين الجمهوريات الأخرى التي لم تنعم بالاستقلال مطلقاً؟».

وأدرت أنني قسوت في الضغط عليه عندما رد في تشوش قانوني: «إن مسألة الاستفتاء قضية دستورية». إنها قضية مرهونة بالدستور الوطني أو الدستور الاتحادي ودستور كل جمهورية. والدستور الحالي يخلو من أي نصوص حول الاستفتاء» وحول هذا الموضوع توقف حديثنا غير الرسمي والتزم بدفاع رسمي عن موقفه، وكان يعي مثلي أن نصوص دستور برجينف لم تعد مناسبة. وعن القضية الموسعة التي أثارها رد في الجانب الأكبر بما ينم عن أنه زعيم سابق لجورجيا، وبقدر أقل باعتباره وزيراً لخارجية الاتحاد السوفيتي. «قد تلاحظ أن جمهوريات القوقاز كانت مستقلة ثلاثة أعوام بعد ثورة أكتوبر. كما كانت هناك حكومات منفصلة في باكو وبيرفان. وقد تشكلت تلك الحكومات في الواقع في ظل كيرنيسكي. وهكذا فربما لا يكون هناك اختلاف كما نعتقد، وفي الحقيقة لو تركت جمهوريات البلطيق الاتحاد فقد تقول شعوب القوقاز فلماذا لا نتركه نحن أيضاً؟».

وبصراحة إنني أوافق على أن يكون هذا جزء من مناقشتنا. فنحن لا نخشى المناقشة. وبعد عامين وفي أعقاب الانقلاب الفاشل، وفيما أعلنت كل جمهورية سوفيتية استقلالها تذكرت كلمات شيفرنادزة كنبوءة فريدة.

أما وقد وجدت نفسي في حارة سد بشأن البلطيق تحولت إلى بحث مسألة أوروبا الشرقية. وقلت لشيفرنادزة: إننا لا نريد أن نثير المشاكل للسوفيت في المنطقة. إننا لا نرغب في إثارة القلائل أو تأجيج الإضطرابات. لكننا سنساعد أوروبا الشرقية على إقامة الديمقراطية والسوق الحرة.

وأشار شيفرنادزة إلى أن انعدام الاستقرار في بولندا لن يفيدنا أن يفيدكم. وحذرتني من الأخطار المقترنة بقطع العلاقات الاقتصادية فجأة بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. ولذا فلو قطعتم كافة العلاقات فسيكون انتحاراً تماماً مثلما سيكون انتحاراً لدول البلطيق. ولا يستطيع أحد أن يطوي بولندا تحت جناحيه فهي باليقين ليست ألمانيا. نعم بوسعهم العمل مع بولندا. لكن ما من أحد يستطيع إلقاء الأموال التي تريدها بولندا. نحن فقط الذين فعلنا. نحن فقط الذين أهدرنا أموالنا.

ورداً على سؤال حول المنظمات الأمنية والاقتصادية قدم اقتراحاً: «دعنا نحل كلاً من حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. دعنا نتخلص من حلفائنا وحلفائكم. فحيثما تواجد حلف الأطلسي، سيتواجد حلف وارسو. أما عن (CEMA) وهو اختصار منظمة الكوميكون بالأحرف الروسية . وهي المنظمة الاقتصادية لدول حلف وارسو . فإنها في حاجة إلى إعادة هيكلة. فإذا أعادت المنظمة هيكلة نفسها، وتحولت إلى منظمة فعالة فسوف نستطيع مواصلة البقاء. فإذا واصلت العمل بطريقتها الحالية فلن نخدمنا أو نخدم حلفاءنا. إننا نعمل على إصلاحها. لكن سوف نتابع كيفية عملها. هي يسعني الاستشهاد بتقديم ما قاله كول في مؤتمر حزبه^{*}. إذا لم تكن قد قرأته فعليك قراءته فقد يفيد.

«إنه أشبه بالتصريحات التي أدلى بها الزعماء الألمان في الثلاثينيات وقد ولدت قلقاً بالغاً لنا..... لقد تحدث بلهجة إنذار. بل إنه قال أيضاً إن الاتحاد السوفيتي على شفا الانهيار والكوميكون على شفا الانهيار، ومهمة الغرب . على حد تعبير كول . هو تحديد ما يتعين عمله في ظل تلك الملابس». ولم يكن لدي علم بالتصريح الذي يتحدث عنه شيفرنادزة. لكن اتضح حينئذ أن المسألة الألمانية ماثلة في عقول السوفيت. بل إنها تلمس أوتاراً حساسة لا تلمسها قضايا أوروبية أخرى. ورددت بالقول بأننا لا نريد زعزعة الاستقرار في أي مكان في المنطقة. إن «مانود أن نراه في أوروبا الشرقية هو أوروبا كلها حرة حيث تزول التقسيمات وأن ينجز هذا بطريقة سلمية».

وأبدى شيفرنادزة موافقته قائلاً: «من المهم أن نحترم الحقائق القائمة» وكان يشير بوضوح إلى ألمانيا الشرقية. ورددت بالقول: «مع تقدم البيريسترويكا وتطبيقها في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فربما لا يسع المرء أن يرى الكثيرين الذين يرغبون في الخروج من جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وكما تعرف فإن البيريسترويكا تتعثر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية». وعاد إلى عظاته «هذا حقيقي، لكن لكل دولة أن تقرر الطريقة التي تريد أن تعيش بمقتضاها».

ولجأت إلى المنطق قائلاً: «عندما يكون هناك الآلاف الذين يسعون لمغادرة البلاد فإنهم يقولون شيئاً واضحاً عن النظام وكيفية أدائه». ورد قائلاً «حسناً. هذا ليس حقيقياً على الدوام. إننا في الاتحاد السوفيتي نمر بمرحلة نمنح فيها حريات أكبر، ويغادر البلاد الآن نحو مائة ألف شخص سنوياً. إنك تدرك أنه من زاوية حرية التعبير لم يكن سجلنا جيداً، والآن يريد الناس أن يغادروا» لقد كانت حالة نادرة ألزمت فيها جذور شيفرنادزة في النظام السوفيتي التمسك بالدفاع عنه.

ومضى إلى القول: «بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية على المرء أن يعترف بأنها تتمتع بمستوى معيشي أعلى، ولديهم بنية أساسية اجتماعية متطورة. وقد حلت مشكلة الإسكان لديهم إلى حد كبير، ولديهم مراكز رعاية. وهم يفرزون الكثير من أبطال الرياضة».

^{*} الاتحاد المسيحي الديمقراطي (المترجم).

وقلت مواصلاً الضغط عليه: «إذن ما هو تفسيرك لكل هؤلاء الراغبين في ترك البلاد؟». وقال: «حسناً. ربما كان تشتت الأسر والأقارب هو الذي يلعب دوراً إلى حد ما». وأخيراً ها هو إدراكه «غير الرسمي» يتغلب على منطقته «الرسمي». «لكن دعني أقل أن الأمر متروك لهم لتسوية مشكلاتهم. إن الأمر بيدهم. فلو كنت مكانهم لتركمت من يريد مغادرة البلاد أن يغادرها، وبالطبع لو غادر مليون شخص فسوف يخلق هذا مشكلة خطيرة لأوروبا الشرقية، ولكنني أدعهم يخرجون». وفيما استغرقت مناقشتنا حول ألمانيا بضع دقائق فقد كانت التناقضات والتوترات الداخلية في عبارات شيفرنادزة بالغة الوضوح، وبدون شك كان العمل مع السوفيت في إدارة التغيير في ألمانيا يبدو شديداً الصعوبة والاختلاف عنه في أي بلد في أوروبا الشرقية.

معنى جاكسون هول

هبطنا في أجواء جاكسون هول الجبلية الصافية المنعشة ثم اجتزنا البساط الأحمر، وقدم لنا الحاكم مايك سوليفان هدايا عبارة عن قبعات كاوبوي ومعاطف طويلة. وبدأت الإثارة فعلاً على شيفرنادزة والوفد الموافق له لوجودهم في الغرب الأمريكي.

وعلى مدار الأيام الثلاثة التالية عقدنا ما جملته تسعة اجتماعات حول مختلف جوانب العلاقات بيننا. وأحرزنا تقدماً في كل مجال من المجالات، وأعتقد أن سلسلة جبال تيتونز الشاهقة القريبة ونهر سنوك الذي يجري أمامنا ورحابة البيت الريفي على بحيرة جاكسون هول قد ساهمت في التوصل إلى معظمه. «وبالطبع كان عقد الاجتماعات كابوساً لوجستياً لكن لم يذلل سوى الجهد الشاق والخارق من جانب كارين جرومير وماتيو سميث مسؤول الاتصال السياسي مع البيت الأبيض ورجال المهام الصعبة في المشاكل اللوجستية فقد تمكنا من جلب زوج من البوظ لترعى في النهر عند سفح الجبال لتكون خلفية لصورنا التذكارية».

وكان من الواضح من أسلوب عمله أن شيفرنادزة مشغول بالقضايا الداخلية. وكان متزناً هادئ النفس كالعهد به دائماً. لكنه أكثر من القراءة من مذكرات عما كان يفعل من قبل. كما استدعي أعضاء في وفده أكثر من ذي قبل، ومن دون شك فإن شاغله بمؤتمر القوميات الذي انتهى لتوه يفسر هذا الانشغال إلى حد كبير.

وعززت مناقشاتنا للإصلاح الاقتصادي هذا الانطباع. ومن أجل هذه المباحثات اصطحب شيفرنادزة نيقولا شميليف، وهو اقتصادي شاب «راديكالي» ضليع يؤمن بالسوق الحرة. وتركز بحثنا حول ما يمكن عمله لزيادة قيمة الروبل وزيادة القدرة التنافسية الداخلية، وإقامة شبكة ضمان اجتماعي ونظام للتسعير. كانت كل تلك الخطوات خطوات ضرورية بالنسبة لهم للمضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، ومن ثم جعل الروبل عملة قابلة للتحويل في نهاية الأمر. وأحياناً ما بدا أن شيفرنادزة قد اصطحب شميليف ليلقنه درساً اقتصادياً وهو يتباحث معنا. ومن دون شك كان شيفرنادزة يأمل أيضاً في أن يرتفع رصيد شميليف في موسكو بسبب مشاركته في هذا الاجتماع.

وعن قصة الحد من التسلح سألت شيفرنادزة بصراحة مطلقة عما إذا كان الاتحاد السوفيتي لم يعد يربط معاهدة ستارت بالتوصل إلى اتفاق في مباحثات حرب النجوم، وقال: إن هذا أمر حقيقي وهو ما ورد ضمناً في رسالة جورباتشوف. بل ويمكن التوصل إلى اتفاق لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حتى إذا لم يتم التوصل إلى تفاهم حول معاهدة حرب النجوم أو ما هو مسموح بموجب معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وكان أي تقدم تحرزه حول قضايا محددة في ستارت سيظل من قبيل التمني حتى ننهي هذا الريط. ووافق شيفرنادزة أيضاً في جاكسون هول على موقفنا بضرورة استبعاد صواريخ كروز التي تطلق من البحر من معاهدة ستارت. رغم أنه اقترح ضرورة معالجتها في إطار جهد أشمل حول الحد من التسلح البحري.



وتوصلنا أيضاً إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية الأخرى الباقية في مباحثات التجارب النووية واتفاق الأسلحة الكيماوية الثنائي. ولم يكن التقدم الذي أحرزناه في هذه المجالات مجرد مؤشر على أن تعاوننا يمكن فحسب أن يصفى قضايا قديمة مثل التجارب النووية التي تعثرت لخمسة عشر عاماً. بل يمكن أن يبدن تقدماً مهماً في مجالات أخرى، وكان الرئيس شخصياً قد أعد معاهدة الأسلحة الكيماوية وهو نائب للرئيس. كما خصص خطاباً كاملاً لها خلال حملة التوعية من أخطار انتشار الأسلحة النووية. وكان مصمماً بنفسه على رؤية إزالة الأسلحة الكيماوية. وفي كل مرة طلبت فيها مساعدته في تدليل عقبات البيروقراطية الحكومة الأمريكية لم يبخل علي بجهد. وأصبح عملي مع شيفرنادزة في ويومينج حجر زاوية لمبادرة أشمل بشأن الأسلحة الكيماوية أثناء اجتماعات الجمعية العمومية العامة للأمم المتحدة بعد بضعة أيام.

وبالنسبة للصراعات الإقليمية أبلغ شيفرنادزة الرئيس في واشنطن «إننا عند وعودنا. فنحن لا نرسل أسلحة إلى نيكاراغوا». وفي جاكسون هول استمر في القول بأن السوفيت لم يعودوا يزودون نيكاراغوا بمعونات عسكرية. وقال: إنه لا يسعه الحديث نيابة عن كوبا. لكنه يعتقد أن إمداداتهم تنقلص. والأهم أنه أبلغني بأنه لو كانت لدى معلومات واقعية حول شحنات تقدمها هافانا أو مانانجوا إلى جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني في السلفادور. فيجب أن أقدمها له، وسوف يبحثها مع الأطراف المعنية. وقال: «إن الاتحاد السوفيتي لن يعتبر هذا التصرف تصرفاً ودياً من صديق إذا كانت تلك الدول تنتهك الالتزامات السوفيتية».

وفي المقام الأول فقد أُحْرِزَتْ تلك الإنجازات في أجواء صريحة غير رسمية. فلم أحطم أنا وشيفرنادزة الحواجز الرسمية في مباحثاتنا فحسب. بل سري الشيء نفسه على أعضاء الوفدين. وكان إحساسي أن ويومينج دشنت حقبة جديدة في علاقتنا الشخصية، وأن تلك العلاقات أصبحت مفتاح التقدم الذي أُحْرِزَ خلال الأحداث المثيرة التي شهدتها الخريف مثل تفاقم المشاكل الداخلية السوفيتية، وتحرير أوروبا الشرقية لنفسها من الاتحاد السوفيتي.

وفي مأدبة غير رسمية في آخر ليالينا في ويومينج فاجاً شيفرنادزة الجميع ومس شغاف قلبي
عندما أهداني لوحة ملونة للمسيح وهو يعلم الشعب رسمت في روسيا قائلاً: «كما ترى حتى نحن
الشيوعيين نغير آراءنا الدولية» وبدوري أهديته حذاء كاوبوي مداعباً إياه: «إن هذا الحذاء يساعد
الناس هنا في اجتياز الأراضي الصعبة أحياناً. وأنت تعرف أنني أفكر في طريقة عملنا، فالإنسان
ربما يتحسس طريقه ويحافظ على أقدامه مثبتة بالأرض، ولذا فقط خطر ببالي أن حذاء كاوبوي
قد يساعدك في موسكو. فلا أعرف كم هي زلقة الأرض التي تنتظرنا جميعاً».

الفصل العاشر

سقوط السور

فليبارك الرب أمريكا. شكراً على كل ما بذلتموه سيدي.

سكرتير هانز ديتريش جينشر

وزير خارجية ألمانيا لوزير الخارجية بيكر

تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٩

في عالم السياسة، الكلمة هي العملة السائدة. فلو استخدمت بحصافة يمكنها بناء عاصمة سياسية وإقامة إجماع عام أو إثراء أمة. لكن عندما تتبدد أو توظف بدون فعالية فيمكنها أن تفلس مرشحاً وتقضي على سياسة. بل وحتى تقضي على حكومة. والسياسة فوق هذا وذاك هي الإقناع أساساً حتى في عصر المودم والميكروبروسيسور والتليفونات الخليوية والفاكس بغض النظر عما إذا كانت الكلمة مسموعة أم مقروءة.

وهذا حقيقي تماماً في السياسة الدولية. ويجري الحوار بين الدول على مستويات مختلفة يأتي في مضمونها المناقشات الخاصة التي تجري سراً بين الحكومات. لكن الحوار العلني أيضاً يعد أمراً حاسماً. وكوزير للخارجية يبدأ صباحي المعتاد بأن يصطحبني الفريق الأمني فيما بين الساعة ٦:٤٥ والسابعة والربع صباحاً في رحلة قصيرة بالسيارة لا تستغرق سوى عشر إلى إثنتي عشرة دقيقة إلى المبنى، وفي الطريق أتفحص جدول المواعيد اليومي المعد سلفاً في الليلة الماضية، ويغطي كافة المواعيد المقررة لليوم من الناحية الإجرائية والموضوعية. وبمجرد الوصول أحظى بتحيةة جون كروني أخلص مساعدي وزير الخارجية منذ هنري كيسينجر. ويبادرنني كروني بابتسامة رقيقة تساعدني على أن أبدأ يومي ببسر.

وعلى الإفطار أقوم بمراجعة تقارير المخابرات لليلة الماضية سواء أكانت واردة من المخابرات المركزية أو مكتب المخابرات بالخارجية (INR) ثم استعراض أقوال الصحف حول قضايا السياسة الخارجية الواردة في مجموعة كبيرة من الصحف والمجلات. وبالإضافة إلى ذلك أقوم بقراءة موجز النشرة الصحفية اليومية للبيت الأبيض. ولم يكن هذا مجرد طريقة لمتابعة الأحداث العالمية لأن الكثير من عملي كوزير للخارجية يتم عبر الحوار العلني. ولطالما قيل إنني أولي اهتماماً كبيراً بالصحافة. وهذا حقيقي فالصحفيين أداة وصل أساسية لا غنى عنها بين صانعي سياسة الأمن القومي وجمهورهم الذي يشمل الحكومات الأجنبية والرأي العام والكونجرس الأمريكي والشعب الأمريكي.

ومن زاوية ضبط إيقاع عملنا تبقى متابعة التعليقات الصحفية أمراً بالغ الأهمية. فلو أنني ألقى خطاباً أو أدليت بشهادة أمام الكونجرس . على سبيل المثال . فمن المهم أن أرى كيف تناولها دون أوبير دورفر أو ديفيد هوفمان في الواشنطن بوست أو دويلي مكمانوس أو تورمان كمبستر من لوس انجلوس تايمز وتوم فريدمان من نيويورك تايمز ووالث موسييرج أو بوب جرينبيرجر من وول ستريت جورنال وزملاؤهم. لأن عناوينهم ورواياتهم واقتباساتهم تلقي رواجاً هائلاً لدى الدوائر الدبلوماسية عن الخطاب نفسه. إنني أعرف الرسالة التي اعتزمت توجيهها. فبوسعي قراءة أقوال الصحف لأقرر ما إذا كانت قد نجحت في توصيل رسالتي . ثم استغل رد الفعل لتصحيح ما نقوله علناً (أو سراً) لحجب أو تعديل السياسة في اتجاه أو في آخر.

وبالطبع فإن الحكومات الأخرى تفعل الشيء ذاته» ولا سيما في دول مثل ألمانيا وإسرائيل حيث تحظى قضايا السياسة الخارجية بتدقيق مكثف من الصحافة. وفي أغلب الأحوال وقبل عرض اقتراح فإنها تطرح الفكرة «بتسريتها» للصحافة. وبالطبع فإننا نفضل الشيء نفسه، وهكذا تدار الدبلوماسية.

ويكمل هذا «المصدر المفتوح» كما درجت دوائر المخابرات على تسميته بالطبع بتقارير الاستخبارات مثل النشرة اليومية للرئيس ..(PBB) ونشرة الاستخبارات القومية (NID) التي تصدرها المخابرات المركزية، والموجز الصباحي لوزير الخارجية الذي يعده مكتب الإستخبارات الخارجية الذي يرأسه القدير دوج مولهولاند الذي عمل معي في وزارة الخزانة. وحتى في تلك النشرات السرية للغاية يدور كثير من التحليل والمعلومات حول التصريحات العامة للمسؤولين الأجانب، وتقييم المدى الذي تذهب هذه التصريحات في تقديم انعكاس دقيق للخطط السرية للحكومات المعنية.

والى جانب ما نقوله الحكومات سراً أو علناً هناك بالطبع ما تفعله تلك الحكومات. ولعل أكثرها وضوحاً هو استخدام القوة. وهنا تتقاطع السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية. فالحرب هي الأداة النهائية والأخيرة لتسوية أي صراع دولي. وبالطبع فهي أقلها استخداماً. وهذا هو السبب الذي يقال في واشنطن أنه بينما تتولى وزارة الخارجية إدارة السياسة (ألا وهي الكلام) فإن وزارة الدفاع تعكف على تطوير برامج (ألا وهي الأسلحة والقوات العسكرية).

وقبل فترة طويلة من إقدام الدول على خوض الحرب . أو حتى التفكير في خوضها . فإن حكوماتها عادة ما تكون قد تبادلت (بالمعنى الحرفي) آلاف الكلمات سراً وعلناً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأثناء الحرب الباردة كان خطر نشوب حرب مأساوية بين القوى العظمى كبيراً لدرجة كان الدبلوماسيون يستخدمون الكلمات كبديل للقوة، ويوجهون رسائل شديدة اللهجة بدلاً من مشاة البحرية المدججين بالسلح لتحقيق أهدافهم.

اتضح لي بعد اجتماع ويومينج الوزاري أن العلاقات الأمريكية السوفيتية انتقلت إلى مرحلة نوعية جديدة. فقد أحرزنا في جاكسون هول تقدماً في كل مجال من مجالات علاقاتنا. فقد انتقلنا على حد تعبيرى أثناء الاجتماع . من المواجهة إلى الحوار، إلى التعاون. وكنت عازماً على بذل قصاري جهدي لترسيخ هذا التغيير. ليس فقط من زاوية السياسة الحكومية الأمريكية . بل أيضاً مع الكونجرس والرأي العام في مجمله. وكان اعتقادي هو أن الجدل العام لن ينتهي. فإذا كان ثمة شيء آخر فهو أن مؤيدي جورباتشوف أصبحوا أكثر استماتة في الدعوة لتقديم مساعدات غربية له، وأن الذين يعتقدون أن جورباتشوف ليس سوى ذئب في ثياب حمل قد أصبحوا أكثر عناداً. وفي هذا الظرف أحسست أنه من الضروري صياغة موقف إدارتنا بطريقة فذة رفيعة المستوى في محاولة لاجتذاب أغلبية حول سياسة ذات مغزى يمكن أن تنال تأييداً عاماً من الحزبين، وتحرز قصب السبق في الجدل العلني. ولذا وفي سلسلة من ثلاث إفادات وخطابات في شهر تشرين الأول أكتوبر حددت إطار «التفكير الجديد» لإدارتنا حول البيريسترويكا وطبيعة العلاقات السوفيتية الأمريكية. وتناول كل خطاب أو إفادة ناحية مختلفة إلى حد ما للمشكلة. ففي الرابع من تشرين الأول أكتوبر وفي شهادتي أمام اللجنة المالية بمجلس الشيوخ برئاسة لويدي بنتسين ركزت على الإصلاح الاقتصادي. وبعد اثني عشر يوماً في السادس عشر من تشرين الأول أكتوبر، وفي خطاب ألقيته أمام جمعية السياسة الخارجية في نيويورك ركزت على مجمل العلاقة بين الدولتين. وفي خطاب تأجل بسبب زلزال لوما بريتا تحدثت في ٢٣ تشرين الأول أكتوبر أمام نادي الكومنولث في سان فرانسيسكو حول الاستراتيجية والحد من التسلح.

كانت السلسلة المنطقية في الخطابات والإفادات غاية في الاستقامة والوضوح. فقد شكلت إعلاناً عاماً لما كنا ن فكر فيه داخلياً منذ الاجتماع الوزاري في باريسوقلت إن البيريسترويكا «ثورة حقيقية» غيرت الاقتصاد لتحتوي كل المجتمع السوفيتي وعلاقاته كونياً. وقلت أمام مجلس الشيوخ: «إنها عملية مستمرة تعتمد على حجم كبير لمنطق متميز» وقلت: إن مصير نجاح البيريسترويكا مرهون بما يفعله السوفيت أنفسهم. لكن هناك مجالاً لعلاقة جديدة. وقلت أيضاً: إنني والرئيس نريد نجاح البيريسترويكا «ليس لأن إصلاح المجتمع السوفيتي شأن من شؤوننا أو لإبقاء زعيم سوفيتي يعينه على مقعد السلطة - حقيقة لا يسعنا عمل أي منهما - ولكن لأن البيروسترويكا تبشر بتصرفات سوفيتية تفيد مصالحنا. إن مهمتنا هي البحث بفعالية عن نقاط المصلحة المتبادلة المتاحة. وربما هناك الكثير المتاح بسبب البيريسترويكا.

وحدت خمس مجالات سوف نسعى فيها للبحث عن المصالح المتبادلة: وهي التصميم على أوروبا كلها وحررة، وتسوية الصراعات الإقليمية، والتوسع في الحد من التسلح، ووضع مؤسسات للجلاسنوست والديمقراطية، وتقديم المعونة الفنية لدعم الإصلاح الاقتصادي.

وبهذا أعدت تحديد وترتيب جدول أعمالنا السابق مع الاتحاد السوفيتي بشكل جوهري ووضعت أوروبا والصراعات الإقليمية، في مركز متقدم على الحد من التسلح، وحولت قضية حقوق الإنسان إلى قضية إضفاء الديمقراطية على المجتمع السوفيتي، وحولت قضية العلاقات الثنائية إلى جهد أمريكي لرؤية نجاح الإصلاح الاقتصادي.

فضلاً عن هذا جعلت القضية تكتسب بعداً استراتيجياً حتى لو تدهور وضع جورباتشوف، وكما قلت في سان فرانسيسكو: «إن أي غموض حول مصير الإصلاح في الاتحاد السوفيتي هو مع ذلك أقوى سبب يدفعنا لاغتنام الفرصة الراهنة. وحتى يمكن إنجاز مهمتنا وهي إزالة التهديد السوفيتي والتوصل لاتفاقيات يمكن التحقق منها بفعالية إذا لم تعتمد البيريسترويكيا وباختصار كان موقفي: «دعونا نحصل على ما نستطيع الآن وتتشبث بالتغيير قدر المستطاع». فلم أكن أريد لأحد في المستقبل أن ينظر خلفه ويقول «لو فقط».

وكانت الاستجابة على تلك الخطابات تبعث على الارتياح. فداخلياً كانت التغطية الصحفية مناسبة في مجملها. حيث هنأت الافتتاحات الإدارية على تحركها. وعالمياً شعر حلفاؤنا بالاطمئنان مجدداً، وأحس السوفيت أن الخلاف الداخلي الناشب منذ الربيع قد انتهى بشكل حاسم. أو هكذا بدا الحال. ولم أكن قد ألقيت خطابي في سان فرانسيسكو عندما وجدت على مكتبي مسودة خطاب كان من المقرر أن يلقيه بوب جيتس. وطلبت من دينيس روس مراجعته على أن أقرأه بنفسي. وانزعج روس وقال: «لا يمكن أن يلقي هذا الخطاب وسوف يقوض تماماً نتائج ويومينج والخطابات والإفادات التي قدمتها للتو. هذا سخف». ووافقت روس على رأيه. وأحسست أن بوب ارتكب خطأ جسيماً لعدم تمييزه بين ما تعتقده الإدارة سراً وما تقوله علناً حول تلك الآراء. وكانت مسودته مغرقة في التشاؤم حيال فرص جورباتشوف في البقاء في السلطة. وبينما يتشاطر الكثير منا في هذا الرأي فإن إبرازه في تصريحات علنية سوف يسحب البساط من تصريحات الرئيس بأننا نؤيد البيريسترويكيا. وتحليلياً لم أكن أختلف اختلافاً جوهرياً مع تقييم بوب. وفي الحقيقة كانت تصلح كشهادة سرية ختامية بليغة في الكونجرس من نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وهو المنصب الذي شغله بوب أثناء إدارة ريغان.

لكن من زاوية نهج سياسة إدارتنا الجديدة فسوف تكون كارثة. فسوف تثير جدلاً حول من يتحدث باسم الإدارة وتحيي قلق الكونجرس وأوروبا وموسكو بأن هناك مدرستين للتفكير، ومن وجهة نظري سوف تقوض الكثير مما كتبتة أو قلته أنا والرئيس لجورباتشوف وشيفرنادزة.

واتصلت بسكوكروفت وأبلغته بأنه لا معنى لإلقاء هذا الخطاب، واعتبرت الموضوع منتهياً. لكن في اليوم التالي لإلقاء خطابي في سان فرانسيسكو تلقيت مذكرة من سكوكروفت مقترحاً خطاباً منقحاً مرفقاً بالمذكرة. فقد أغار جيتس بمهارة على مقتضيات خطابي في نيويورك. لكن في واشنطن كان الجميع في الدوائر الدبلوماسية الصحفية يعرف أن الاقتباسات تهدف فقط إلى التعظيم على اختلافنا في الآراء. وكتب سكوكروفت: «أعتقد أن نص خطابه المعدل يعد تكملة

جوهريّة لخطاباتكم، ويقدم تصوراً مفيداً في البيئة الحاليّة بطريقة تفيد الرئيس» ودونت في ملاحظة على الهامش «لامجال». وقبل أن أتصل بسكوكروف لأبلغه بأن النص الثاني ليس بأفضل من الأوّل، ودونت أسبابي في مذكرات مرفقة لنفسي (O) (أسوأ توقيت ممكن نفس الأسبوع الذي ألقيت فيه خطابي).

(١) لن تجد الصحافة شيئاً مختلفاً. حتى لو قرأ خطابي.

(٢) إن هذا الخطاب بالغ القتامة في لهجته وتأكيداته كما يعترف بل ويتناقض تناقضاً مباشراً في بعض المواقع أن التفكير الجديد نشأ من الحاجة إلى التقاط الانفاس على سبيل المثال.

(٣) لا يمكن تعديله، فقد حاول روس، فاتجاه اكتشاف اختلاف يعززه وجود اختلافات طيفيه.

(٤) سوف يخلق رأياً. أي وجود مدرستين للتفكير في الإدارة (وهو مالا يجوز).

(٥) في هذا الوقت بالذات نسجل درجات كبيرة في إرساء إطار عام متماسك.

(٦) سوف يقوض ذلك، ويظهر أن البيت الأبيض يلتف حول وزير الخارجية.

(٧) وأخيراً لماذا يشعر نائب رئيس مجلس الأمن القومي بالحاجة إلى الظهور بهذا الشكل السافر في قضية تتعلق بالاتحاد السوفيتي؟

(٨) جيتس درس الاتحاد السوفيتي ويلقي خطاباً مفصلاً وأن عليه التعامل مع وزير الخارجية الساذج (توقيت مروع).

(٩) كان خطابي واضحاً.

(١٠) إننا في حاجة إلى إعطاء الانطباع بأننا جبهة متماسكة.

(١١) خطأ فادح حتى إذا استطاع تصحيحه فلا يمكن تصحيحه.

ومع الوقت صقلت مواهبي وازدادت خبرتي. وعندما كان جيتس في المخابرات المركزية الأمريكية ألقى خطاباً دمر تماماً سياسة جورج شولتز السوفيتية. وأضر ذلك بالرئيس ريجان حينذاك. وسوف يضر هذا الآن بالرئيس بوش، واتصلت بسكوكروف ووأدت الخطاب، وأبلغت الرئيس في اليوم التالي لضمان عدم إثارة الجدل مجدداً. وأقر الرئيس ما فعلته رغم أنه قال «ستسبب ضيقاً شديداً هنا».

وباسترجاع الحدث فإنني على يقين بأنني فعلت الصواب، وفي الأسابيع القادمة سوف يتسارع انهيار الشيوعية في أوروبا بشكل ملحوظ. وسوف تتصاعد التوترات فيما سيتساقط حلفاء الاتحاد السوفيتي كقطع الدومينو. وسوف تصبح الوحدة الألمانية المشكلة الدبلوماسية المحورية في أوروبا الشرقية. وفي تلك البيئة فإننا في حاجة إلى أفضل علاقات ممكنة مع جورباتشوف وشيفرنادزه لتوجيهه إخراج السوفيت من أوروبا الشرقية نحو نهاية سلمية. وكان خطاب جيتس

سيسممم الأجواء في وقت غير مناسب تماماً، وفي السياسة الدولية ليس من الحكمة دائماً الإفصاح عما تعتقده*.

سقوط السور

في التاسع من تشرين الثاني نوفمبر كنت أقيم مأدبة غداء للرئيسة الفلبينية كورازون أكيانو في قاعة بين فرانكلين بالدور الثامن بوزارة الخارجية عندما مرر أريك هوجواج أحد الموظفين المساعدين إلى مذكرة مكتوبة من ستابليتون روي سكرتيري التنفيذ. وفي ختام مؤتمر صحفي متعدد الموضوعات أدلى جونتر شابوفسكي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية بتصريح غامض حول إجراءات جديدة لاستصدار التأشيرة، وهو ما فسر بأنه يعني رفع كل القيود واللوائح تماماً عن السفر إلى الغرب. وعلى حد تعبير روي: «لقد أعلنت حكومة ألمانيا الشرقية لتوها فتح حدودها كاملة مع الغرب. وسيتيح الإعلان حرية التنقل الكامل بين نقاط العبور الحدودية الحالية بين شطري ألمانيا» وعلى أن اعترف بأنني قرأت المذكرة بصوت عال بشيء من التحمس أمام الجالسين على طاولتي عندما رفعت كأسني طالباً أن نشرب نخب هذه اللحظة التي ظل الغرب ينتظرها لأكثر من ثمانية وعشرين عاماً. تحول مذهل للأحداث.

ومنذ انهيار مباحثات القوى الأربع عام ١٩٥٣ أيدت الولايات المتحدة والقوى الغربية هدف توحيد ألمانيا. وفي ذلك الحين انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا في إصدار بيان يحث على «ضرورة أن يتم توحيد ألمانيا من خلال انتخابات حرة تؤدي على تشكيل حكومة ألمانية يمكن أن تبرم معها معاهدة سلام». ومع إقامة سور برلين في تشرين الأول أكتوبر ١٩٦١ ترسخ تقسيم برلين وألمانيا، وعلى مدى العقدين التاليين بدأ معظم الأوروبيين والأمريكيين يعتقدون أن تقسيم ألمانيا بات واقعاً تاريخياً لا يمكن تغييره، وقد ساهم في دعم استقرار أوروبا بالفعل. وعندما وقف رونالد ريغان أمام بوابة براندنبورج عام ١٩٨٧ وقال: «مستر جورباتشوف عليك بهدم هذا السور» قوبل بعاصفة من التصفيق. لكن قلة فقط من الأوروبيين هي التي كانت متحمسة لتوحيد ألمانيا.

وفي ربيع عام ١٩٨٩ بدأت إدارة ريغان في دراسة النهج المحتمل لقضية الوحدة الألمانية البادية في الأفق. وأثناء تولي لوزارة الخزانة عملت عن قرب مع وزارة المالية والبوندسبنك في ألمانيا. وكانت صداقتي مع شخصيات مثل جيرهارد شتولتنبرج وزير المالية حينذاك ثم وزير الدفاع فيما بعد وكارل أوتوبول محافظ البنك المركزي حاسمة في المفاوضات التي أسفرت عن التوصل لإتفاقيتي بلازا والوفور. وبرغم أن والدي اشترك في قتال الألمان في الحرب الأولى. فلا زلت أتذكر جيداً مشاهد هتلر في الجريدة السينمائية التي تثير القشعريرة. فلم أكن أي عداوة للشعب

* أرسل لي بوب مذكرة مكتوبة بعد بضعة أيام جاء فيها: «إنني أتفق معكم أنه سواء نجحت الإصلاحات أم لا في الاتحاد السوفيتي. فلا يسعنا الوقوف على الهامش لسنوات ننتظر النتيجة النهائية. إن عملية الإصلاح بحد ذاتها تهيئ العديد من الفرص لنا، وسوف يديننا التاريخ بقسوة لو لم نفعّل شيئاً».

الألماني أو خوفاً من أن التاريخ بسبيله لأن يعيد نفسه في وسط أوروبا. ومع تولي منصب غمري إحساس بأن ألمانيا الغربية أظهرت نفسها كبلد حيوي ديمقراطي يسير وفقاً لاقتصاد السوق الحرة. وبرغم أن مساحتها تساوي مساحة أوريجون* فإن عدد سكانها يعادل ربع سكان الولايات المتحدة. كما أنها ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم، وفي وقت الاضطرابات الدبلوماسية في أوروبا فلم تكن نريد أن تدور ألمانيا بثقلها فقط.

وفي يوم الأربعاء ٧ أيار مايو توجهت إلى البيت الأبيض لبحث القمة القادمة لحلف الأطلسي مع الرئيس على الغداء. وعلى قائمة المبادرات والخطط التي أعدها لي بوب زوليك كانت هناك واحدة تسمى «ألمانيا».

وقلت للرئيس: «هذه هي الفرصة الحقيقية لتقدم الركب وتجاوز التوقعات فوثائق حلف الأطلسي في الخمسينيات والستينيات تؤكد على الدوام التزام الحلف بالوحدة الألمانية. لكن سياسة الأوستوبولتيك* وأزمة الصواريخ الأوروبية في الثمانينيات ساهمتا في التغطية على الفكرة. وقلت للرئيس لكن الآن: «ليس هناك شك في أن الموضوع عاد لي طرح نفسه. والسؤال الحقيقي هو ما إذا كان جورباتشوف سيتلقفها أو لا». وكنت أعرف حمية بوش التنافسية منذ أيامنا في هيوستون وكمدير لحملته أدركت أنه من المفيد استشارة غرائزه التنافسية عندما تريد إقناعه بتبني قضية معينة. وواصلت القول: «إننا في حاجة إلى التحرك وتولي زمام القيادة على طريق يدشن القيادة الغربية لهذه العملية». وقلت: «علينا أن نسميها تطبيع، لا إعادة توحيد».

وكانت رغبته هي التأكيد على القضية بناء على دعوة رونالد ريجان الفصيحة. ووافق على أن توحيد ألمانيا يجب أن يكون قضية محورية في جولته الأوروبية. وفي ماينز في ٣١ أيار مايو، وفي واحد من أرقى خطبه بشأن السياسة الخارجية ذهب لشوط أبعد من مناقشاتنا، ووصف الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية بأنهما «شريكان في القيادة» ومضى إلى القول: «وكما انهارت الحواجز في المجر فيجب أن تنهار في أوروبا الشرقية بأسرها. فلتكن برلين هي القادمة، لتكن برلين هي القادمة. فالتقسيم بين الشرق والغرب أشد ما يكون وضوحاً في برلين عنه في أي مكان آخر».

«وها هو ذا السور الوحشي الذي يفصل الجار عن جاره والشقيق عن شقيقه، وها هو ذا السور يقف شاهداً على فشل الشيوعية ويجب أن يسقط».

ومع نهاية الصيف بدأ الآف الألمان الشرقيين الذين سافروا إلى المجر في المطالبة بالسماح لهم بالعبور إلى الغرب، وفي ٢٤ آب أغسطس اجتمع المستشار هيلموت كول مع رئيس الوزراء المجرى نيميث ووزير الخارجية هورن واتخذوا قراراً مثيراً: فقد اتفقوا على فتح حدود المجر مع النمسا مما يفتح بالفعل باباً خلفياً للالتفاف على سور برلين. كانت تلك بداية النهاية للنظام القديم في ألمانيا الشرقية.

* أوريجون: دولة تقع شمال غرب الولايات المتحدة على ساحل المحيط الهادي مساحتها ٩٦٩٨١ ميل مربع. (المترجم).

* الإنفتاح على الشرق.

وعندما زار بوش بودابست في تموز يوليو قدم نميث لي وللرئيس قطعة من السلك الشائك أجزاء من الأجزاء الأولى التي أزيلت من الستار الحديدي مفرودة على لوحة نقش عليها «هذا جزء من الأسلاك الشائكة التي كانت تشكل الستار الحديدي الذي امتد على طول الحدود النمساوية المجرية والذي كرس تقسيم القارة الأوروبية إلى نصفين. ولم تتم إزالته إلا بإرادة الشعب المجري والإعتراف بالتعايش السلمي والاعتماد المتبادل. إننا نعتقد أن الأسوار المصطنعة مادياً سوف تنهار في كل مكان». ومع نهاية أيلول سبتمبر تحققت النبوءة وبأسرع مما هو متصور. وخلال الشهر وفي محاولة للعبور إلى الغرب تدفق الألمان الشرقيون على سفارات ألمانيا الغربية في بودابست وبراغ لتنشأ أزمة لاجئين كبرى أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي الأسبوع الأخير من أيلول سبتمبر في نيويورك سألت هانز ديتريش جينشر: ماذا يسعنا عمله لكم؟ واقترح أن اجتمع مع التشيك والمجرمين. وكان الاجتماع مع المجرمين مباشراً ومستقيماً. فبودابست قطعت شوطاً طويلاً على طريق الإصلاح وتقدم الكثير للمساعدة. لكن الاجتماع مع وزير الخارجية التشيكوسلوفاكي يوهانسين خلق معضلة. فبراغ لاتزال رجعية لا إصلاحية، وسوف يضيء الاجتماع مع أرفع مسؤول دبلوماسي تشيكوسلوفاكي قدراً من الشرعية على نظام منبوذ. ولكنني اعتقدت أن هذا الأثر العكسي ستعوضه فرصة الضغط على التشيكوسلوفاكيين للتعاون في تسهيل هجرة الألمان الشرقيين.

وفي يوم السبت من ذلك الأسبوع زار جينشر براغ حيث يعسكر ستة آلاف لاجئاً ألمانياً شرقياً بمقر السفارة الألمانية الغربية، وأعلن جينشر وهو يتحدث من شرفة السفارة أنه سيتم السماح لللاجئين بالتوجه إلى ألمانيا الغربية عن طريق القطارات التي ستعبر ألمانيا الشرقية. وكان أريك هونيكر يريد إجلاء اللاجئين قبل الاحتفال بالذكرى الأربعين لإقامة الحكم الشيوعي الذي يوافق السابع من تشرين الأول أكتوبر في برلين الشرقية، ولذا فقد وافق على إمكانية سفرهم إلى ألمانيا الغربية طالما أنهم سيغادرون ألمانيا الديمقراطية حيث طريق السكة الحديد، وبدأت أولى القطارات المحملة باللاجئين المان شرقيين من براغ ووارسو في الوصول إلى ألمانيا الغربية في الأول من تشرين أكتوبر.

ومع هذا كان رد الفعل على قرار هونيكر أضخم من المتوقع. وبعد ثلاث ليالٍ أبلغت الرئيس: «أن نزيف السكان في ألمانيا سبب إزعاجاً لنظام ألمانيا الشرقية بالفعل» ففي ضوء ١٣٠ ألف حالة مغادرة قانونية وغير قانونية حتى الآن يحاولون فرض قيود جديدة على السفر مرة أخرى. لكن تلك المحاولات لم تساهم إلا في تضاعف السخط الداخلي، وبدأت الأحداث تتوالى بسرعة رهيبية الآن، وتحمل بين طياتها أخطاراً جديدة.

وخلال فصل الصيف فيما تبارت بولندا والمجر في محاولة أن تكون الأولى في إسقاط الشيوعية أصبحنا أكثر انشغالاً عما إذا كان جورباتشوف سيقف ضد التغيير في أوروبا الشرقية. فإلى جانب وجود أربع مائة ألف جندي من القوات الخاصة في ألمانيا الشرقية دفع الاتحاد

السوفيتي أثناء «الحرب الوطنية العظمى» (كما يطلقون على الحرب العالمية الثانية) ثمناً تاريخياً وعاطفياً باهظاً لهزيمة النازي. وطالما أظهرت موسكو باستمرار خلال الحرب الباردة أنها لن تصفح عن تجدد التهديد الألماني. وجعل هذا البعد النفسي التاريخي من أي تغيير في ألمانيا الشرقية أمراً ينطوي على خطورة بالغة من زاوية رد الفعل السوفيتي عنه في أي بلد آخر في أوروبا الشرقية. وأنا في سن المراهقة طالما أذهلني الدفاع السوفيتي عن ستالينجراد شتاء ١٩٤٢. فقد قاتلوا لسبعة أشهر وشاهدوا مئات الآلاف يموتون أو يصابون ولم يستسلموا. أما وقد استمعت إلى شواغل شيفرنادزة المؤثرة ونحن في الطريق إلى جاكسون هول بدأت الآن أتساءل إلى أي مدى سوف يصمد جورباتشوف في ألمانيا الشرقية.

ولم انتظر طويلاً حتى أعرف الإجابة. ففي السابع من تشرين الأول أكتوبر زار جورباتشوف برلين الشرقية للاحتفال بالذكرى الأربعين لإقامة الحكم الشيوعي. وفي كلمته أمام الاحتفال فجر جورباتشوف قبلة، وقال: إن سياسة ألمانيا الشرقية لا تصاغ «في موسكو لكن في برلين». وكانت هذه أوضح إشارة علنية على أن بوسعنا أن نأمل في عدم تدخل السوفيت.

وفي اليوم التالي وفي حديث مع برنامج وجه الصحافة في شبكة إن بي سي قررت توجيه إشارة من جانبنا. ورداً على سؤال إيلزابيت درو الكاتبة في صحيفة نيويورك حول مستقبل ألمانيا الشرقية واحتمالات إعادة التوحيد رددت: «إن سياسة الولايات المتحدة تتمثل في تأييد فكرة إعادة توحيد ألمانيا شرط أن تتم بحرية وسلام. ويبدو لنا أنه لا يجب أن يثور قلق من ألمانيا الموحدة مندمجة في مجتمع الدول الديمقراطية».



ومع استبعاد جورباتشوف في خطابه تدخل الاتحاد السوفيتي كان الخطر الأعظم التالي يتمثل في أن هونيكير سيحاول التشبث باستخدام قواته لقمع الانشقاق. وخلال تلك الفترة حفلت الدوائر الصحافية والاستخباراتية بتقارير عن استعدادات للقمع بواسطة جيش الشعب الوطني (NVA) والشرطة السرية شتاسي. ومن المفارقات الغريبة أن مخاوف حدوث مذبحه تيانانمين أخرى لاحت في نفس اليوم الاثنين التاسع من تشرين الأول أكتوبر. الذي توجه فيه ياوايلين نائب رئيس الوزراء الصيني إلى برلين للاجتماع مع هونيكير.

وفي تلك الليلة تواصلت المظاهرات الضخمة. وهي الأولى من نوعها منذ عام ١٩٥٣. في ألمانيا الشرقية. وجاب نحو خمسين ألف متظاهر شوارع ليبزيغ، ونظمت مظاهرات أصغر في عدد آخر من المدن فضت الشرطة معظمها. وتعهد المتظاهرون بالبقاء والعمل من أجل الإصلاح.

كان حجم وتلقائية المظاهرات غير عادي بالمرّة. لكن قوات الأمن احتفظت بسيطرتها من دون اللجوء إلى استخدام القوة على نطاق واسع. ورغم هذا ومع تكثيف الضغوط على قيادة ألمانيا الشرقية وعلى حد تعبير في مذكرة بعثت بها للرئيس ليلة ١٤ تشرين الأول أكتوبر: «إن قيادة ألمانيا الشرقية لا تظهر أي مؤثر على الاستسلام. فقد واصل النظام إلقاء مسؤولية مشاكله على

قوى الرجعية والتدخل الغربي مشيراً إلى ألمانيا الغربية. وبذال جورباتشوف خلال زيارة قام بها في عطلة الأسبوع قصارى جهده لعدم حدوث مزيد من عدم الاستقرار لحليف أساسي. لكنه وجه تلميحات عن الحاجة إلى التغيير. ووصف هونيكر في خطاب له الأمل في أي إصلاح بأنه «بيت من رمال». وما يعالج هونيكر الاستياء المتجذر الذي يثير المظاهرات فسوف تتضاعف مشكلاته يقيناً».

وبعد ظهر اليوم وفد جيرهارد شتولتنبرج إلى وزارة الخارجية في زيارته المقررة منذ أمد بعيد. وقال لي: إن نظام أريك هونيكر يجتاز منعطفاً خطيراً. فإذا لم يتحركوا نحو الإصلاح فإنه لا يمكن استبعاد اللجوء إلى القوة».

ويوم الإثنين التالي كان من المقرر أن ألقى خطاب نقاط المصالح المتبادلة في نيويورك. وفي الوقت الذي كان الخطاب يتركز على الانطلاقات الأمريكية السوفيتية كنت على ثقة من أن معظم الصحف ستولي اهتماماً خاصاً بأي شيء أقوله عن ألمانيا. ولذا قررت توجيه إشارة علنية أخرى: «في ألمانيا الشرقية يتخذ المواطنون أنفسهم خطوات جريئة. وكما قلت الأسبوع الماضي لقد آن الأوان لأن تنتقل البيريسترويكا والجلاسنوست إلى ألمانيا الشرقية. إن الأمر في الواقع لم يعد مقبولاً لدى تلك الأمة كما سبق وفعل شعبا بولندا والمجر. فلا يمكن للأبد حرمان شعب ألمانيا الشرقية في وطنه من حياة أفضل يسعون للحصول عليها الآن في الغرب، وبالطبع فإن الولايات المتحدة وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي يؤيدون منذ أمد طويل إقرار المصالحة بين الشعب الألماني. فلا بد وأن تلمي حقوقهم المشروعة يوماً ما. لكن دعوني أكون واضحاً: أن المصالحة من خلال تقرير المصير يمكن فقط أن تتحقق بحرية وفي سلام. ويجب أن يجري التطبيع على أساس القيم الغربية على أن تكون نهايته شعب مندمج في مجموعة الدول الديمقراطية».

وبناءً على اقتراح من برينت سكوكروفت فقد تحاشينا تماماً استخدام كلمتي الوحدة وإعادة التوحيد. فقد كان قلقاً من أن استخدام الكلمتين بدلالاتهما العاطفية في ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي كحجة على أن الغرب يحاول إثارة الإضطرابات ولذا فقد استخدمت كلمة المصالحة. وتأملت في أن العواصم الأوروبية وموسكو ستفهم ضمناً أن المصالحة تعني ضمناً عملية من خطوتين. أولهما مصالحة داخلية بين نظام ألمانيا الشرقية وشعبه، والثانية مصالحة خارجية بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية. وكان هدفي هو أن يسمح نظام ألمانيا الشرقية بمواصلة التغيير السلمي*.

وبعد يومين ذهبت كل محاولات هونيكر المستميتة للتشبث بالسلطة سدى بعد أن أطاح به عنف الاضطرابات من السلطة وحل محله إيجون كرينتس الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة شتاسي

* في حينه أقر الرئيس بالفعل كلمة «ألمانيا الموحدة» في مؤتمر صحفي عقد في مونتانا لكن برينت شعر أن استخدام كلمة إعادة التوحيد في خطاب رسمي ستكون له دلالة عميقة. وهكذا وبناءً على مذكرة من روجر جورج خبير الشؤون الأوروبية في إدارة التخطيط السياسي استخدمت كلمتي المصالحة والتطبيع.

الذال تحول إلى شيوعي إصلاحى. وبعد أسبوع وفي ٢٥ تشرين الأول أكتوبر أعطي جورباتشوف أقوى وأوضح ضوء أخضر ممكن بإعلانه في هلسنكي أن الاتحاد السوفيتي سوف يسمح للدولة التابعة له بإجراء إصلاحاتها بطريقتها الخاصة وهي سياسة أطلق عليها جينادي جيراسيموف المتحدث باسم الخارجية السوفيتية اسم «مبدأ سيناترا»^{**} وهو يشير إلى أوروبا الشرقية قائلاً: «ليس لنا أي حق أدبي أو سياسي للتدخل في الأحداث الجارية هناك ونحن نفترض أن الآخرين لن يتدخلوا».

كان نظام الحرب الباردة يتداعى أمام أعيننا ثم في ٩ تشرين الثاني نوفمبر جاء إعلان جونتر شابوفسكي المرتجل. وعقب انتهاء مأدبة الغداء مع أكينو توجهت مباشرة إلى البيت الأبيض لبحث استجابتنا مع الرئيس، ونحن نتحدث كنا نتابع بثاً حياً لـ سي إن إن للشباب الألماني وهم يتسلقون سور برلين. وما هي قلاع الشيوعية تتهاوى، وما هو الستار الحديدي يتمزق. وفي وقت لاحق لاحظت لي الفرصة أخيراً لاسترجاع أحداث اليوم وجدت أنه من الصعب أن أمنع سقوط دموع الفرح وسيل البشر الساعي للحرية في الغرب قد تحول إلى طوفان.

وعلي أن أعتزف أنه حتى بعد ظهر ذلك اليوم كنت موزعاً بين مشاعري كأمرىكي وبين ما يشغلني كرجل دولة. وكأمرىكي شعرت بحيوية دافقة لأن ما عملنا من أجله دائماً قد أصبح حقيقة فهذا انتصار حقيقي للحرية. لكن كرجل دولة كان عليّ كبح مشاعري وأن أبتعد بنفسى عن ان تجرفها المشاعر. وفي معظم الأحيان انتابني إحساس بأن هذه التطورات لا يمكن أن تكون حقيقية فاليوم يصادف الذكرى الحادية والخمسين ليلية الكريستال . كريستالناخت . أي بداية الهجوم الوحشي النازي ضد اليهود والذكورى الحادية والسبعين لانهايار الإمبراطورية الألمانية في الحرب الأولى.

وفيما بدأت حشود الجماهير في برلين الشرقية ذات طبيعة حسنة إلا أنها كانت شديدة الصخب، وخشينا من أن يضجر بعض المخمورين أو المهووسين من الألمان الشرقيين حادثاً قد يتصاعد ويخرج عن نطاق السيطرة. وخلال شهر تشرين الأول أكتوبر كانت اتصالاتنا مع موسكو مجرد تبادل دبلوماسي روتيني للآراء. وكان اعتقادي هو أننا قلنا علناً ما يغنى عن توجيه رسائل سرّاً إلى الكريملين. وتقرر أن يلتقي الرئيس بالصحفيين في البيت الأبيض في المكتب البيضاوي، وسأدعو كل الشبكات في ذلك المساء وكل البرامج التي تذاع في الصباح التالي. وكنا نريد الترحيب بالتغيير دبلوماسياً برصانة، وأن نحاول بذل قصارى جهودنا حتى لا تتغلب العاطفة حتى لا يشعر جورباتشوف والسوفيت الآخرون الذين يشاهدون رد فعلنا بما قاله الرئيس «إننا نضع أصبعنا في أعينهم».

ومع هذا كان من الصعب أن يستمر الهدوء في اليوم التالي. ففي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً أبلغني ستاب روى بأنه تم تغيير تيودور جيفكوف رئيس الحزب الشيوعي البلغاري. وجاءت أكثر اللحظات المفعمة بالعاطفة لي في الساعة ٤:٤٥ مساءً عندما تحدثت مع جينشر

^{**} كان جيراسيموف يشير بالطبع إلى أغنية فرانك سيناترا «طريقي».

الذي اتصل بالهاتف وقبل أن أحداث جينشر قال سكرتيره بحرارة: «فليبارك الرب أمريكا. تشكركم على كل ما بذلتموه سيدي». وقال جينشر: «إنها لحظة باهرة في تاريخ أمتنا. شكراً لكم على كل ما بذلتموه وقلتموه. إنني أود أن أشكر الشعب الأمريكي لما بذله من أجل ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة برلين». وأضاف: إن ألمانيا ستستمر في حلف شمال الأطلسي والمجموعة الأوروبية.

وقلت له: «إن كل ما قلتموه عن حلف شمال الأطلسي وتصميمكم على مواصلة سياستكم الحالية بالاشتراك مع الحلفاء الغربيين لأمر بالغ الأهمية». وأكد مجدداً: «لقد قلت أمام حشد ضخم ضم عشرة آلاف شخص إننا سواصل تحالفاتنا وتعهداتنا ولن تسلك ألمانيا طريقاً خاصاً بها. سوف تطور سياستنا بمشاركة حلفائنا».

وقلت منتظراً سماع رد فعله: «إن الولايات المتحدة ترحب بالأحداث المثيرة. لكن الطريق كان طويلاً بين حرية السفر حتى إعادة التوحيد. ربما كان من السابق لأوانه معالجة إعادة التوحيد الآن».

وقال مشيراً ضمناً إلى أن فكرة المصالحة الداخلية في ألمانيا الشرقية شرط مسبق للمصالحة الخارجية بين شطري ألمانيا: «إن شعب ألمانيا الديمقراطية يمارس حقه في حرية التنقل الآن، والخطوة التالية هي إجراء انتخابات حرة. ولا أعرف على وجه التحديد متى سيتم ذلك. واستطرد ليطمئنني: «إن ألمانيا لن تشكل مطلقاً أي تهديد لجيرانها عندما تصبح حرة وديمقراطية. إنها تشكل خطراً عندما تخضع للحكم الشمولي» وأنهينا المكالمة بالاتفاق على أنه ليس هناك حاجة حالياً لعقد مؤتمر القوى الأربع*.

واستمر المد العاطفي في اليوم التالي عندما تحدثت إلى فيرنون والترز سفيرنا في ألمانيا الغربية الذي كان سعيداً لقيامه بزيارة برلين الشرقية. وانتعشت آمالي عندما أبلغني أن والت مومير عمدة برلين الغربية قد تحدث مع شابوفسكي الذي أبلغه «بأنه لن تحدث مذبحه تيانانمين هنا» لكن ما لبث والترز أن أبلغني «أن الاتحاد السوفيتي يظهر إهتماماً كبيراً بضرورة ألا يحدث شيء عند بوابة براندنبورج» فالسوفيت لهم نصب تذكاري في الشارع يسمى «نصب ١٧ يوليو» وأن احتفالاً ألمانياً بالقرب من النصب التذكاري السوفيتي لضحايا الحرب قد يثير رد فعل عاطفياً في موسكو**.

* كان لبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حقوق قانونية كقوى احتلال لألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

** رغم أن والترز دبلوماسي متمرس إلا أن نهجه تجاه عملية الوحدة لم يكن إيجابياً دائماً. ففي عدة مناسبات في خريف عام ١٩٨٩ اضطلع بدور عام لم يفوض فيه إما بالتنبؤ بإعادة التوحيد أو الإلحاح عليه. وفيما كنا نشاطه

وفي الواقع كان المزاج السائد في الكريمان غاية في الوضوح في رسالة بعث بها جورباتشوف إلى الرئيس بوش، وحذر الزعيم السوفيتي من أن «الوضع الفوضوي قد يفضي إلى عواقب غير منظورة» وهناك خطر حدوث «تطرف سياسي» في ألمانيا الغربية. وأراد جورباتشوف عقد اجتماع للقوى الأربع وهو طلب قوبل برفض فوري. لكن كان من الواضح أنه لا يزال غارقاً بشدة فيما وصفه «بحقائق ما بعد الحرب الثانية . أي دولتين ألمانيتين».

وفي وقت لاحق من اليوم اتصلت بدوجلاس هيرد الذي خلف جون ميغور وزيراً للخارجية في بريطانيا. ويعد تهنتته بمنصبه الجديد بحثنا الحاجة الداعية إلى تنسيق المواقف بيننا وبين فرنسا. وأكد الحاجة إلى الاستقرار. مشيراً بقوة إلى: «أن الصحافة البريطانية قد تقدم على الأرجح رؤية غير واقعية للتطورات في المستقبل». ومن الواضح أن قيادة الكريملين ليست الوحيدة التي تتابع الراي العام.

وفي ١٣ تشرين الثاني نوفمبر أنضمت أنا وبرينت إلى الرئيس في مقر إقامته على عشاء مع هنري كيسنجر الذي أعرب عما يشعر به: «إن الوحدة الألمانية . حتمية . وإن الولايات المتحدة ستدفع الثمن لو شعر الألمان أن الولايات المتحدة تقف في طريق آمالهم وطموحاتهم». وقال الرئيس إنه يريد «تطوراً حكيماً» فمهمتنا هي تحويل الحتمي إلى تطور.

المناظرة الدبلوماسية

البعد العام

أذن انتهاء تشرين الثاني نوفمبر بحدوث جدل عام محتدم حول الوحدة الألمانية بين بون وبرلين وموسكو ولندن وباريس. وفي الوقت نفسه لم تجر إلا مناقشات سرية قليلة عبر القنوات الدبلوماسية. ولم تكن هذه مفاجأة بالمرّة. فقد دفعت صدمة انهيار السور الحكومات إلى مراجعة خطط الطوارئ. كما أن البعد العاطفي البهيج غير افتراضات الكثيرين حول الوحدة الألمانية. وهكذا أصبح مفهومهم يريدون تطوير فكرهم الخاص وتشكيل حكومة تحظى بقبول موسع على الأقل قبل إثارة أفكارهم عالمياً.

وباغت المستشار كول الكثير من رجال الدولة بطرح اقتراح في ٢٨ تشرين الثاني نوفمبر. ففي إجراء مفاجئ حدد كول الإطار العام لخطة من عشر نقاط لإتمام الوحدة الألمانية في خطاب ألقاه أما البوندستاج كانت خطة كول اقتراحاً متواضعاً نسبياً يدعو إلى تشكيل عدة لجان بيئية واقتصادية ولجان أخرى مشتركة، وتضمنت إقامة اتحاد فيدرالي بعد فترة كونفيدرالية. وحددت الخطة إطاراً عاماً حذراً لإعادة توحيد الألمانيتين، وشجعت الألمان في الشطرين على أخذ الوحدة على محمل الجد. وفيما كنا نفضل لو أننا أُطْلِعْنَا على الخطة قبل إعلانها، فقد اتصل كول بالرئيس لطمأنته بعد الخطاب.

شعوره كان علينا أن نذكره بأن مثل تلك التصريحات العلنية غير المصرح بها تشوش على رسالتنا وتقوض جهودنا لإدارة قضية الوحدة بفعالية مع الدول الأخرى. لا سيما موسكو، وغالباً ما يشكو السفراء من سيطرة أو توجيهات واشنطن. لكن الحقيقة هي أنهم يبالغون في التركيز فقط على الأثر الذي قد تتركه الاستراتيجية على مواقفهم.

وفي اليوم ذاته تلقينا رسالة من كرينتس، وكان يريد أن يشكرنا على اهتمامنا بالتطورات في ألمانيا الشرقية، ويطمئننا على أن حكومته ستواصل تطبيق تغييرات بعيدة المدى لكن في «إطار اشتراكي» وبعبارة أخرى فإن حكومة ما بعد هونيكر في سبيلها لتطبيق البيريسترويكا في ألمانيا الشرقية لا الديمقراطية. وتضمنت الرسالة الإعلان مجدداً عن رأي ألمانيا الشرقية بأن وجود دولتين ألمانيتين يعد عنصراً مهماً لضمان الاستقرار في أوروبا. وهذا هو مضمون خطها السياسي المستقبلي. وكتبت في مذكرة للرئيس في تلك الليلة: «إن تحليلنا هو أن رسالة كرينتس تشكل سياسة ألمانيا الشرقية قبل أن نبث مستقبلاً ألمانيا في مألطة» (كان من المقرر أن يجتمع مع الرئيس جورباتشوف في مألطة الأسبوع القادم).

وفي الوقت الذي ربما تكون رسالة كرينتس قد طمأنت موسكو فقد وجد الكريملين نفسه مضطراً للرد على أهم خطاب عام يلقيه كول. وفي ضوء الفوضى الحادثة في ألمانيا الشرقية لم يكن واضحاً أن النظام سيعمر طويلاً لتطبيق سياسته، وتعززت حكومة كول داخلياً نتيجة احتمال إعادة التوحيد، وسيكون على السوفيت أن يتعاملوا معه في الأشهر القادمة. واشتكى شيفرنادزه من أن خطة كول سوف تعجل قبل الأوان بعملية يمكن أن تثير التضارب وتقود إلى عواقب غير منظورة. وقال جينادي جيراسيموف المتحدث باسم الخارجية السوفيتية في ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر: ليس هناك بلد واحد في أوروبا اليوم يستطيع السعي لإتمام الوحدة الألمانية لأنها تثير تساؤلات حول الاستقرار. إنها قضية غير مطروحة على جدول الأعمال وفي مؤتمر صحفي عقده في ميلانو قبل وصوله إلى مألطة قال جورباتشوف: إنه فيما لا يتعين استبعاد إعادة توحيد ألمانيا على المدى البعيد. فإنها لا تعتبر اهتماماً دولياً ملحاً فدعونا ألا نضغط أو نلح على القضية. فالتاريخ سوف يسوي المسألة.

وكانت الشكوك تساور كلا من لندن وباريس. وبسبب قدر من الهلع نتيجة قرار كول عدم التشاور معهم قبيل إعلانه خطته قال هيرد: «اعتقد أننا مسرورون بالنقاط العشر. «إنني أعتقد أن هناك حاجة لإحدى عشرة نقطة تقول إنه لن يتم عمل أي شيء من شأنه تدمير التوازن والاستقرار في أوروبا أو يثير القلق في عقول من يحق لهم أن يشعروا بالقلق».

وأوضحت مارجريت تاتشر بأنه حتى تتعمق حدود الديمقراطية في ألمانيا الشرقية فلا بد وأن تظل الحدود الشمالية قائمة بدون تغيير.

وأبدت باريس ضيقاً من إعلان كول حيث لم يلمح كول بأي شيء خلال مأدبة عشاء خاصة مع ميتران قبل ثلاثة أيام فقط. وفور إعلان كول خطته في البوندستاج أعلن كول أنه سيزور رئيس الوزراء الألماني الشرقي الجديد هانز مودروف في كانون الأول ديسمبر. ورد ميتران بلطمة واضحة على كول بإبلاغ الصحافة بنبأ الزيارة قبل إبلاغ كول به.

وكان رد فعلنا أكثر مرونة. فقد زارنا جينشر قبل أسبوع، وكنت واثقاً من أن بون وواشنطن سوف تستطيعان إدارة قضية الوحدة الألمانية بدون اختلاف. وكان السؤال الحقيقي هو: كيف يمكن حمل

موسكو على الموافقة، ثم باريس ولندن بدرجة أقل. وكان مطلوباً كبح حماسنا تجاه سقوط السور وهو الهدف الذي عملت أمريكا لتحقيقه على مدار عقود، وبدأ منتقدونا في الداخل في الترويج لمقولة أن استجابة الرئيس الخافتة أظهرت غياب أي «رؤية» لديه. لا عليك فلا خير يرتجى من الشماتة إذ إننا نعيش مرحلة بالغة الحرج في الشؤون الأوروبية تقتضي رباطة الجأش واللجوء لوسائل هادئة إذا كان لنا أن نحافظ على استمرارية التغيير.

وحاولت تبديد كل ذلك القلق في اليوم التالي عندما تحدثت إلى المندوبين الصحفيين في البيت الأبيض حول قمة مالطا القادمة. وبدأت بتوضيح أن القمة القادمة لن تكون يالطا الثانية، وقلت: «لن تجري أي مفاوضات، لن تبرم أي صفقات ليست هناك أي حدود. إن التغيير لا يقود بالضرورة إلى عدم الاستقرار. وعلى العكس فإنه الطريق الوحيد لإمكان استعادة الشرعية وضممان الاستقرار على الصعيد الإقليمي والعلاقات بين الشرق والغرب. ومع هذا فإننا في حاجة إلى إدارة هذا التغيير بطريقة تشجع على دفع ونجاح عملية التغيير». وقلت: إن هذا يعني عدم انتزاع مميزات منفردة ضد السوفيت. لكن «أي محاولات للتدخل بالقوة أو الحيلولة دون استمرار التغييرات سنتطوي على قدر بالغ من الخطر وعدم الاستقرار». ورداً على سؤال حول الوحدة الألمانية «أشرت» إلى نقاط أربع خاصة بنا.

الأولى: إن تقرير المصير يجب أن يتم بدون حكم مسبق على نتائجه. ولا يجب علينا في هذه المرحلة أن نصدق على أن نستبعد أي تصور للوحدة.

الثانية: إن الوحدة يجب أن تتم في إطار استمرار التزام وتكامل أكبر في المجموعة الأوروبية مع الأخذ في الاعتبار الدور القانوني ومسؤوليات الحلفاء.

الثالثة: يجب أن تتم الوحدة تدريجياً وسلمياً وفي إطار عملية تدريجية.

الرابعة: ضرورة احترام قدسية الحدود كما هو منصوص عليه في ميثاق هلسنكي.

وكنّا في بحثنا النقاط الأربع بشكل عام في اجتماعنا بالمكتب البيضاوي في الساعة الخامسة والرابع بعد ظهر اليوم السابق فلم نتفق تماماً على أنها ستمثل عناصر سياسة الولايات المتحدة. ولذا فقد استدركت قائلاً: «إن هذه وجهة نظري». ولم تمر تلك النقاط مر الكرام. وكان فرانك فوكوياما نائب مدير إدارة التخطيط السياسي الذي أصدر فيما بعد دراسة أثارت جدلاً واسعاً باسم «نهاية التاريخ» كان قد أعد مذكرة قبل يومين قال فيها: إن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس قيادتها وتؤثر على الجدال الدائر بطرح مثل تلك «المبادئ» علانية. وفي اليوم التالي لانعقاد قمة مالطا أعلن الرئيس المبادئ الأربعة باعتبارها سياسة الولايات المتحدة. وأبرقنا بها إلى كافة مكاتبنا الأوروبية لتشكل توجيهات لسفرائنا، وبعد أيام قلائل تبنتها المجموعة الأوروبية أيضاً. وكان هذا حالة نموذجية أخرى لمدى ثقل الكلمات، وتحولت النقاط الأربع إلى إطار عام مؤقت حيوي تمكنا من خلالها من متابعة التغيير الجذري في أوروبا بطريقة تكفل الاستقرار. واقتنعت

بأن مبادئنا الأربعة هدأت موسكو ولندن وباريس، وطمأنت في الوقت نفسه مجدداً بون بأننا لن ننضم إلى أي محاولات من جانب القوى الأربع لإخراج عملية الوحدة عن مسارها.

مالطا

برزت فكرة قمة مالطا من مناقشات دارت بين الرئيس معي أنا وسكوكروفت على هامش قمة مجموعة السبع في تموز يوليو. أما وقد وحد حلف الأطلسي نفسه خلف مبادراته التي طرحها في القمة في أيار مايو والآن فقد عاين على الطبيعة سرعة سير الإصلاح في بولندا والمجر. فقد شعر الرئيس أن الأرض باتت مهياً لعقد اجتماع مباشر مع جورباتشوف. وقال: «أعتقد أنه يجب أن نجتمع قريباً لا لاحقاً». وتساءل: ما هي الفائدة التي ستعود من الإمتناع الآن؟ وكان يشعر أن البعد عن الرسميات سيكون مفتاحاً مهماً. ووافقت على الفور. لكن برينت كان قلقاً في البداية حول إثارة التوقعات حول ما يمكن أو قد ينجزه هذا الاجتماع وحول الخلط بين تأييدنا لمبادئ البيريسترويكا وبين تأييد شخصية جورباتشوف. واختتم الرئيس مناقشة المسألة بالقول: «إنظر إن هذا الرجل هو البيريسترويكا، موضحاً بجلاء أنه ليس لديه وقتا ليضعه في التفرقة الأكاديمية بين الأشخاص والمبادئ.

وفي ٢ كانون الثاني ديسمبر، وبعد سلسلة من الاتصالات السرية المتعلقة بالترتيبات والمواعيد جلس جورج بوش في القاعة الخاصة بالسفينة الروسية مكسيم جوركي الراسية في خليج مارساكسلوك قبالة مالطا. لعقد أول اجتماع منفرد مع جورباتشوف*. والسبب الأصلي لعقد الاجتماع لدى الزعيمين هو كما حدده جورباتشوف «لندع وراءنا إزعاج المعاونين المرافقين لتحدث وبدون عجلة أو مراسم بروتوكول في كل ما يجب أن نبحثه من منطلق مواقفنا» وقد تجاوزه الآن الزلزال السياسي الذي اجتاج أوروبا الشرقية. كما أن السؤال الذي يدور بخلد الجميع هو: هل ستصبح قمة مالطا يالطا الثانية؟ هل ستشكل القوتان العظميان حلفاً ثنائياً وتحسمان القضية الألمانية بنفسيهما؟ ومن المفارقات الغربية أن اقتراح الرئيس بعد قمة السفينة قد نبع

* سلم الرئيس خطاب الدعوة لجورباتشوف في اجتماع عقده في تموز يوليو في المكتب البيضاوي مع المارشال سيرجي أخرومييف مستشار جورباتشوف للحد من التسلح. وفيما أُطلعتُ ووافقت على هذه الخطوة فلم يحط بها شيفرنادزة علماً، وعندما علم بها استشاط غضباً لتخطيه وتعين على الاعتذار. كان أخرومييف من معارف سكوكروفت ولم تكن تعلم أنه سيحاول الالتفاف على شيفرنادزة. وفي آب أغسطس رد جورباتشوف بإيفاد الكسندر بسمرتنيج نائب وزير الخارجية حينذاك إلى واشنطن بهدف علني هو إجراء مباحثات تتعلق بالقضايا التي تم بحثها في ويومينخ. وما يدعو للسخرية أن الصحافة انتقدت الرئيس لعدم لقاء جورباتشوف في الوقت المحدد رغم أننا كنا نعكف على إعداد الترتيبات للاجتماع.

وبداية دعا الرئيس جورباتشوف لزيارته في منزل العائلة في ووكر بونيت في كينينبورت أو إلى المجمع الرئاسي في كامب ديفيد في أواخر أيلول سبتمبر بعد حضوره دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ورد جورباتشوف باختيار أسبانيا التي قال إن بها «جزراً هي الأخرى، فاقترح الرئيس مالطا بإعاز من شقيقه روكي بوش الذي كان قد أمضى عطلة مؤخراً فيها.

من إصرار جورباتشوف على الاجتماع على أرض محايدة، وعشق الرئيس بوش للبحر وإعجابه بمواقف جمهورية ألمانيا الغربية بلقاء الزعماء الأجانب على السفن . على سبيل المثال اجتماع مالطا الخاص بألمانيا الغربية مع تشرشل في شباط فبراير ١٩٤٥ .

ولسوء الحظ كانت الأحوال الجوية في مالطا بالغة السوء، واضطررنا عدة مرات إلى إلغاء عدة جلسات. فقد حبستنا الأمواج التي بلغ ارتفاعها عشرون قدماً والرياح العاتية التي تشبه الأعاصير في السفينة الأمريكية بيلكناب حاملة الصواريخ الموجهة. (وقال قبطان السفينة جون اف سيجلر للرئيس إنه خلال عمله لخمس وعشرين عاماً في البحرية لم يشهد اضطراب البحر بمثل هذا الشكل وهو راس في الميناء).

وفي أعقاب الأحداث التالية وتوحيد ألمانيا، والتعاون الأمريكي السوفيتي خلال أزمة الخليج، وانهيار الاتحاد السوفيتي نفسه فمن السهل التقليل من أهمية لقاء مالطا، وعلى خلاف معظم القمم الأخرى لم يكن بها حفل توقيع إلزامي لكنني اعتقد أنها كانت حاسمة في تحقيق التحسن الهام في التوازن الأمريكي السوفيتي الذي أصبح ضرورة حاسمة عام ١٩٩٠ .

وعلى الصعيد الشخصي دشنت قمة مالطا بين جورج بوش وجورباتشوف نفس العلاقة التي دشنتها جاكسون هول بيني وبين شيفرنادزة ومكنتهما من إقامة علاقة شخصية متينة. وقبل الاجتماع كانت معرفة الرئيس بجورباتشوف نظرية بالطبع. وكما قال ريتشارد نيكسون في رسالة فصيحة أرسلها إلى الرئيس قبل يومين من قمة مالطا: «لا شك في أنه زعيم للاتحاد السوفيتي من نوعية جديدة مهمة، ولطالما رحبنا بالمبادرات التي اتخذها بالفعل داخلها وخارجها. لكن يتضح من فحص الأدلة أنه يفضل الفضيلة تحت وطأة الضرورة. وهذا لا يجعله بالضرورة زعيماً فاضلاً.

لكن مع قمة مالطة أصبحت العلاقة شخصية وإنسانية وخلال ربيع عام ١٩٩٠ ونحن نعمل لإدخال ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطلسي كانت علاقة الرئيس الشخصية مع جورباتشوف حاسمة للغاية.

ومن الواضح أيضاً أن نهج جورباتشوف تجاه الولايات المتحدة قد تطور أيضاً. وبينما نحن نعد للقمّة في أواخر تشرين الثاني نوفمبر توقعنا أن يتحفنا جورباتشوف بإحدى مفاجآته للرئيس. ولمواجهة هذا قررنا إعداد قائمة بعشرين مبادرة يستخدمها الرئيس في الطرح الأولى ليظهر لجورباتشوف أساساً أننا جننا مسلحين لنلعب لعبته.

لكن بالنسبة لجورباتشوف كشفت هذه المبادرات شيئاً مختلفاً . هو أن «التوقف» الطويل قد انتهى، وأن الرئيس وليس وزير الخارجية وحده أصبح مشاركاً بالكامل في دعم البيريسترويكا. ولم أعرف ما إذا كان جورباتشوف لديه مجموعة مبادرات قرر عدم طرحها لكن اتضح من كلامه عقب طرح الرئيس أنه انتقل من السياسة التصادمية التنافسية إلى علاقة أكثر تعاوناً، وفي رده على قائمة الأفكار التي عرضها الرئيس قال جورباتشوف: إنه توقع أن يسمع تأييد الرئيس للبيريسترويكا لكنه استدرك قائلاً: «يسعني القول إننا على استعداد لسماع خطوات محددة وقد

فعلتم هذا اليوم. وحتى من قبل أن يسعني قول ذلك». وقال: إن الاقتراحات تعكس إرادة سياسة على قمة حكومتكم للتحرك قدماً بإيجابية». (وسرعان ما تم تجاوز المبادرات بإحراز مزيد من التقدم في العلاقة). واستطرد قائلاً: «أما بالنسبة للمستقبل فإننا جميعاً نشعر اليوم بأننا على أعتاب مرحلة تاريخية. وعلينا أن نعالج مشكلات لم تكن نتوقع أن تصبح بهذا القدر من الحدة. وهل يتعين علينا أن نعالج تلك المشكلات بنفس الطريقة التي كنا نعالجها في الماضي؟». وما لبث أن أجاب عن سؤاله: «لا. وإلا فسوف نضلل. فطريق الحرب الباردة قد هزم استراتيجياً وفلسفياً. والجميع يدرك هذا. إننا نعرف التأثير الذي يملكه الناس على السياسة. الناس في الشارع وفي الكونجرس ومجلس السوفيت الأعلى».

وعلى مستوى المبادئ طمأن الرئيس جورباتشوف مجدداً بشأن أوروبا الشرقية قائلاً: «كلي أمل في أن تكونوا قد لاحظتم أنه مع تسارع سرعة التغيير في أوروبا الشرقية مؤخراً فلم نردد بتحمس مفرط أو تصلب حتى لا يضعف موقفكم». وقال الرئيس إنهم يقولون: «إن بوش شديد الجبن شديد الحذر، إنني حذر لكنني لست خائفاً. لقد حاولت أن أسير بطريقة لا تعقد صعوباتكم. ورد جورباتشوف بأنه لاحظ ذلك، وأنه يقدره. لكنه طرح نقطة أكثر شمولاً: «إننا نقبل دوركم في أوروبا. فمن المهم أن تكونوا هناك». وأعرب عن اعتقاده بأن أوروبا تسير على طريق التكامل». ومع تقدم هذا التغيير قدماً يجب علينا ألا نفضل شيئاً لتقويضها. وعلينا أن نعمل سوياً وألا نهدر الفرصة». وكان أشد ما يضايقه على ما يبدو هو استخدامنا لاصطلاح «القيم الغربية» في خطابنا وتصريحاتنا العامة. وشرح الرئيس: «إن استخدام مصطلح القيم الغربية لا ينطوي على أي عدا». لكن جورباتشوف كان يعتقد أن كلمة غربية تشير ضمناً إلى أن الإصلاحيين لم يتبنوا أو يعتنقوا بعض هذه القيم. فحين يشعر أنهم يفعلون ذلك بالفعل، وفي ثنايا قلقه لمحت الحزبية الروسية المعهودة بين السلاف والغربيين. وسألت: لماذا لا تسميها «القيم الديمقراطية» ورد جورباتشوف: «هذا جميل» وبهذا التفاهم دشنا درجة جديدة من التعاون على المستوى الشخصي والمبادئ.

الدبلوماسية فن معماري

وأنا ذاهب للعمل يوم الجمعة الثامن من كانون الأول ديسمبر كانت واشنطن تتأهب لأول عاصفة ثلجية في فصل الشتاء. ومع الظهر كان سمك الثلج كبيراً (رغم أن معايير واشنطن منخفضة عن معايير أخرى) لدرجة أن الإدارات العامة أعطت أجازة للعمال غير الضرورية. وكانت وزارة الخارجية مكاناً معزولاً نسبياً بعد ظهر ذلك اليوم عندما استقبلت سيرجي شيتفريكوف القائم بالأعمال الروسي الذي جاء في مهمة عاجلة. فموسكو تطلب من لندن وباريس وواشنطن دعوة سفرائهم لدى ألمانيا الغربية للاجتماع في أسرع وقت ممكن مع نظيرهم السوفيتي «لتبادل الآراء حول الشأن الألماني». وقبل أربعة أيام فقط كان نحو مائتي ألف شخص قد احتشدوا في ميدان فينيسيسلاس في براغ للمطالبة بتخلي الحزب الشيوعي عن السلطة. وقبل يومين أُجبرَ ايجون كرينتس الذي لم

يمض على توليه السلطة سوى أقل من شهرين على أن يحذو حذو هونيكير. فقد فشلت محاولاته للتمسك بالاشتراكية وشن الإصلاحيون هجمات على المنشآت العسكرية في ألمانيا الديمقراطية. كانت عجلة التغيير تدور بسرعة وباتت موسكو عرضة للتأثير بنجاح الديمقراطية.

وفي هذا المناخ المتوتر كان من المقرر أن أزور برلين لإلقاء خطاب حول أوروبا. وقبيل وصولي مباشرة وافقنا على الطلب السوفيتي، وعقدنا أول اجتماع للقوى الأربع خلال ثمان سنوات. وفي هذا الاجتماع أكملنا العمل في الاتفاق الرباعي البارز الذي نظم وضع برلين وحدد حقوق القوى الأربع في المدينة. ويوم الأربعاء الثاني عشر من كانون الأول ديسمبر اجتمع السفير السوفيتي في ألمانيا الشرقية فياتشيسلاف مع السفير الفرنسي بوديفاكس والسفير البريطاني مالاي والسفير والترز بمقر هيئة مراقبة الحلفاء في برلين الغربية، وبدأوا مباحثات تمهيدية حول برلين ووضعها في المستقبل.

وبدأت اليوم في برلين على إفطار مع كول الذي كان يشعر بشيء من الضيق. وأبلغني أنه يعتزم لقاء جورباتشوف قريباً، وانه واثق من أن موسكو ستكون أشد الأطراف تصلباً مع بون. وأنه يعي على حد قوله أن «التغيير في ألمانيا يعني التغيير في أوروبا كلها، ويعني أيضاً تغيير هيكل أوروبا والعالم».

لكن ما يقلقه هو الإشارات الخافتة التي تصدر من باريس ومن لندن بشكل خاص. وكان يعتقد أن الجهود الغربية لفرملة إعادة التوحيد أو تهديب رغبات الألمان الشرقيين لما هو أقل من الوحدة. مثل اتحاد فيدرالي. سيكون أمراً بالغ الخطورة. وقال إنه في ضوء «النهج الملتوي» الذي يواجهه الزعماء فإن الرأي العام في ألمانيا الشرقية هو البوابة الأشد خطراً. فإذا شعرت الجماهير أن تطلعاتها لن تحقق فقد تلجأ إلى العنف. فأفراد الشعبين الألمانين يريدون الوحدة وهم في حاجة إلى «تصور» لتحقيق تلك الوحدة. ولم يكن لديه أي مشكلة بعد أن شعر بالاطمئنان من المبادئ الأربعة التي أعلنها الرئيس. لكن تاتشر فاجأته بشدة. وقال إنها تعتقد بعدم استخدام لفظ إعادة التوحيد فإنها سوف تتلاشى. لكنني أشرت إلى أن الألمان أيضاً يبدو أنهم يتجنبون استخدام الكلمة أيضاً و«هذا يغذي شكوك الجماهير» وهذا هو الذي جعلنا نحدد الوحدة كهدفنا التالي.

وبعد الإفطار توجهت لعقد اجتماع مع العمدة بومبر عمدة برلين الغربية ثم توجهت لتفقد سور برلين بالقرب من بوابة الرايخستاج. كان يوماً ضبابياً سيء الطقس وكنت في معظفي الواقي من المطر أشعر وكأنني أبدو كشخصية من شخصيات رواية جون لوبير. ولكن وأنا أنظر من فتحة السور وأرى اللون السنجابي القاتم الكئيب الذي يميز برلين الشرقية تأكدت من أن الرجال والنساء العاديين في ألمانيا الشرقية تولوا أمورهم بأنفسهم سلمياً وبإصرار. فهذه هي ثورتهم ومهمة رجال مثلي هي مساعدتهم في الحصول على الحرية التي يعملون جاهدين لنيلها.

وفي هذه الأجواء الصاخبة اكتسى خطابي أمام اتحاد الصحفيين في برلين أهمية جديدة. وبوضوح شديد كان الزلزال السياسي قد سوى بالأرض «عمارة» دبلوماسية أوروبية يعود تاريخها إلى أربعين عاماً كما يحلو لعلماء الاجتماع أن يسموا المؤسسات السياسية. ويبدو أن معظم أوروبا ترونا إلى الولايات المتحدة بحثاً عن التوجه.

وفي خطاب كتبه بوب زوليك استناداً إلى مسودتين أعدتهما إدارة التخطيط السياسي ومكتب الشؤون الأوروبية بذلت محاولة لطمأنة الأوروبيين بأننا لسنا في حاجة إلى البدء من جديد تماماً، وتعرضت للمؤسسات الثلاث التي تهيمن على أوروبا . حلف شمال الأطلسي، والمجموعة الأوروبية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وأظهرت مدى حاجة كل منها إلى التطوير للترويج لما أسميته «أطلنطية جديدة لحقبة جديدة» وهو اصطلاح اقترحه مفاوضا في معاهدة ستارت وسفيرنا السابق لدى ألمانيا ريك بورت.

وبدأت وأنا أدعو إلى الحاجة لأن يصبح حلف الناتو تحالفاً «سياسياً» بقدر أكبر عملية دفع السوفيت إلى قبول استمرار وجود حلف الأطلسي حتى مع زوال حلف وارسو وقبول ألمانيا الموحدة في عضوية حلف الأطلسي، وعن المجموعة الأوروبية لم يكن لدي سوى الإشادة وهو ما أخذه الأوروبيين بعين الرضا. لأنهم كانوا يخشون من أن الولايات المتحدة قد تعارض محاولتهم من أجل التكامل. وبالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (الذي اعتبره منظمة غير عملية تدعو للإحباط) طرحت مجموعة مبادرات ستجعل منه أداة لتشجيع التغيير الداخلي المستمر في أوروبا الشرقية، واختتمت الخطاب بتأكيد مبادئنا الأربعة حول الوحدة الألمانية.

وفاق رد الفعل على خطابي كل توقعاتي، وكنت أعرف أن استقامة ووضوح لغتي ستشيع الاطمئنان. كما أن مجموعة المبادرات ستظهر أن لدينا أفكاراً جادة، ولكن كمعظم الأشياء في السياسة فإن التوقيت هو الذي هيأ لها النجاح المثير. فزي أجواء القلق الدبلوماسي التي ألقيت فيها الخطاب وفر خطابي مادة ثرية للصحفيين والدبلوماسيين لاستغلالها في محاولاتهم الرامية إلى تفسير التغيرات التي تجتاح القارة. ومرة أخرى فقد أظهر الخطاب أنه في الوقت الذي نسحب فيه قواتنا من أوروبا. فبوسعنا زيادة نفوذنا من خلال عدة أفكار منتقاة جيداً. وفي المقام الأول فقد أكد الخطاب على أن الولايات المتحدة ستبقى قوة أوروبية تضع المبادئ التي تستمر في توجيه العلاقات عبر الأطلسي. وعقب الانتهاء من إلقاء خطابي غادرت فندق شتايجنبرجر للقيام بزيارة غير مقررة إلى بوتسدام بألمانيا الشرقية.

وكنت قد أتخذت قرار زيارة الليلة الماضية فقط. وعارض السفير والترز ووزيرنا في برلين هاري جيلموري فكرة الزيارة. لكنني عرفت أن الرئيس ميتران يعتزم زيارة ألمانيا الشرقية الأسبوع القادم، وأردت إظهار قوة القيادة الأمريكية بالذهاب إلى هناك أولاً. والأهم فقد اعتقدت أن الزيارة يمكن ان تساعد في تأييد عملية التغيير السلمي، وبعد الاستماع إلى نداء مؤثر من ريشارد باركلي سفيرنا لدى ألمانيا الديمقراطية بأن زيارتي سيكون لها مثل هذا الوقع، وبعد مراجعة كول وجينشر طلبت

من بات كيندي وكارين جرومير اتخاذ الترتيبات لإتمام ما سيكون أول وآخر زيارة يقوم بها وزير خارجية أمريكي إلى ألمانيا الشرقية.

وكانت رحلتي إلى بوتسدام بالسيارة أكثر رحلاتي . كوزير للخارجية . خيالية، وعندما بدأنا عند الغروب بالعبور إلى الناحية الجنوبية الشرقية في برلين الغربية واقتربنا من جسر جليبيكة. كان الجسر هيكلاً معدنياً صدناً مقضراً يجتاز نهر هافيل وهو أشهر موقع لتبادل عدد من الجواسيس، وبعد إسقاط طائرته فوق سيبيريا عام ١٩٦٠ أطلق سراح الطيار فرانسيس جاري قائد طائرة من طراز (U2) عند الجسر، وحدينا عبر أناتولي شارانسكي أشجع اقتربنا من الحسر توقف فريق حراستنا الألماني الغربي في حدة واضحة، وعبر موكبنا الجسر لتلتقطه حراسة من شرطة ألمانيا الشرقية.

ولبرهة خاطفة ذكرت بأن توتسدام استضافت آخر مؤتمر للقوى المنتصرة ما بعد الحرب . بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. (وقد زار جون فوستر دالاس برلين الشرقية في الخمسينيات وزارها ويليام روجرز في السبعينيات) وتذكرت أيضاً من أيام برينستون كيف قايم إيرانت بيضين . بأول زيارة كوزير لخارجية بريطانيا . لبوتسدام بالطائرة للمشاركة في مؤتمر توتسدام، وها أنا استقل السيارة إليها بعد نحو خمسة وأربعين عاماً تقريباً . (كان بيضين اختيار اللحظة الأخيرة لرئيس الوزراء كلمتين أتلى فيما هزم وينستون تشرشل في انتخابات ذلك العام رغم انه كسب الحرب. وأنا أسترجع الماضي الآن لا أجد غرابة في أن يكون هذا مصير بوش. فقد إنتصر في الحرب وهزم أيضاً في أول انتخابات تالية لنصره).

لكن أطياف الذكريات سرعان ما أفسحت مكانها للمشاهدة الموحشة والمقفرة على الجانب الألماني الشرقي. وعلى حد تعبير كارون جاكسون مساعدتي التنفيذية لاحقاً كان الأمر أشبه بالانتقال من عصر السينما الملونة إلى عصر السينما الأبيض والأسود. وبالنسبة لي فإن برلين ليست أبهج المدن. ربما لأنني زرتها في الستار الألماني القاتم. لكن برلين الغربية تبدو أشبه بميدان التايمز أو سيرك البيكاديلي مقارنة بما انتظرنا ونحن متوجهون إلى فندق الإنتر ببوتسدام. كان كل شيء قاتماً، المدارس والمباني والشعب، والمزاج. فالشوارع خاوية. اللهم باستثناء بضع سيارات ترابانت الصغيرة خافتة الإضاءة كتلك التي تنبعث من سقف قاتم متسخ في مطبخ. ولم تمض أكثر من ساعة على القاء خطابي وكنت جالساً في فندق الإنتر في اجتماع مع هانز مودروف رئيس وزراء ألمانيا الشرقية وذكرياتي عن الاجتماع مع مودروف عابرة وخاطفة كنظام مودروف نفسه باستثناء التأكيد الذي أوليته لإجراء انتخابات حرة. ولاحق لحظة مثيرة لدى دخول شخص يبدو للوهلة الأولى إنه إيجون كرينتس زعيم الحزب الشيوعي الألماني. واعتقدت لوهلة أننا اعتقلنا، ولكن عندما قدم الرجل زجاجة مياه معدنية تأكدت أنه مجرد نادل.

وما لبثنا أن قطعنا عدة بلوكات في طريقنا الى كنيسة القديس نيقولاى للاجتماع مع سنة من زعماء الكنيسة اللوثرية، وانطوى الاجتماع على مفارقة. لان الكنيسة دمرت بواسطة قذائف الحلفاء والمدفعية السوفيتية في عام ١٩٤٥ ولم يعد بناؤها سوى عام ١٩٨٠. وفوجئت بالمسؤولية التي أبداها الزعماء ومدى اهتمامهم بمواصلة التغيير السلمي. وفي صدى لما قاله كول لي في الصباح قال أحد هؤلاء الزعماء: هذا وقت الجيشان العاطفي في بلادنا. فقد أثيرت التوقعات، وظهرت على المأل للمرة الأولى. والسؤال هو كيف يمكننا السيطرة على تلك التطورات؟.

أما وقد شاركوا في المظاهرات الحاشدة التي أسقطت هونيكو وكرنيتس فإنهم يعرفون سطوة وقابلية التحرك الجماهيري للانفجار. كان الخوف يساورهم من حدوث فراغ في السلطة واعترفوا بأنهم يمثلون السلطة المعنوية الوحيدة في البلاد.

وعن قضية إعادة التوحيد أكدوا أن الاقتصاد لا القومية هو القوة المحركة للأغلبية في الانضمام إلى ألمانيا الاتحادية. وقال أحدهم: «لنا الحق في أن نتمتع بنفس نمط الحياة في ألمانيا الغربية. إن هذا الإحساس لا ينبع من منطلق القومية. بل من أننا نريد حياة أفضل». وكما قال آخر: «إن شعبنا لا يرى أي سبب يدعو للانتظار عندما تعني الوحدة تحسناً فورياً لمستوى معيشته».

وفي تلك الليلة أبرقت للرئيس قائلاً: «ربما أكون مندهشاً بالالتزام بالتغيير السلمي والإصلاح أكثر من أي شيء آخر. فقد استعار مودروف عبارات جورباتشوف وشيفرنادزة: بأنه «لا عدول عن عملية التجديد. فلا يمكن عكس مسار العملية». وأشار مودروف ضمناً إلى أنه «لا شيء يمكنه رد تلك القوى على أعقابها، وأن مهمته هي إدارة العملية حتى إجراء انتخابات آذار مارس» وأضفت: «إن رأيي هو أنه ستنشأ وحدة اقتصادية بحكم الأمر الواقع على أية حال بين شطري ألمانيا... لكنني لا أعتقد أن المواطن الألماني الشرقي العادي يمضي وقتاً طويلاً في دراسة هذا الخيار فكل ما يراه هو الطريق الأكثر اخضراراً صوب ألمانيا الغربية».

هناك معضلة. فلا بد من إيجاد طريق ما لإشاعة روح الأمل حول تحسين الأحوال الاقتصادية إذا ما تعين إدارة ومعالجة الضغوط من أجل إتمام الوحدة... والواضح هو أن عملية التغيير السلمي في ألمانيا الشرقية والقدرة على مواصلة نهج قوي لإعادة التوحيد مرهونة بسياسة إصلاح سياسي وهيكل جذري في الداخل ومعونة اقتصادية من الخارج. ويتعين أن تقود ألمانيا الغربية طريق المساعدة من الخارج. أما الباقي فهناك حاجة إلى تأييد من التحالف».

«إن مشاركتنا قد تعطي كول ستاراً ما لاتخاذ الخطوات الاقتصادية الضرورية لتأييد ألمانيا شرقية إصلاحية، ولكن مهزوزة من دون إثارة قلق كبير لدى الجيران (حينئذ سيكون حراً في الحصول على مصداقية سياسية في الداخل وهو أمر جيد معنا). وبصراحة فإن نشاطنا الاقتصادي والسياسي في ألمانيا الشرقية يخدم مصالحنا بإبقائنا في اللعبة والألمانياتان تتحركان نحو

الوحدة، وأشك في أن السوفيت سيكونون أكثر استعداداً لرؤية تعزيز العلاقات بين الألمانيتين لو اعتقدوا أننا نراقب الساحة».

واتخذ طريق عودتي إلى الولايات المتحدة طريقاً ملتفاً: حيث زرت بروكسل ثم توجهت إلى سان مارتين في الكاريبي عبر جزر الأزور للانضمام إلى الرئيس في اجتماعه مع الرئيس ميتران. اجتمعنا في ثياب فضفاضة تحت خيمة مقلمة على الشاطئ بفندق لوهابيتاسيون دي لونغفيللر، وهو فندق فخم على الجانب الفرنسي من الجزيرة الهولندية الفرنسية المنتجع لنبعث مستقبل أوروبا. وعقب اجتماع دام ساعة قال ميتران في مؤتمر صحفي: أنه يجب علينا أن نعالج «المشكلة الألمانية بطريقة شديدة الانسجام» وعلى حد تعبيره الدقيق: «إذا لم تتحرك جياد الطريق بسرعة واحدة فسوف يقع حادث» وسوف يكون تفادي وقوع مثل هذا الحادث ورؤية ألمانيا وقد توحدت وأصبحت عضواً في حلف الأطلسي مشروعياً الدبلوماسي الثوري في العام الجديد.

الفصل الحادي عشر

بنما

ولت أيام الديكتاتور

إن عدم الاستقرار الناجم عن عدم تحرك ديكتاتورية عسكرية تسلطية فاسدة نحو ديمقراطية انتخابية مفتوحة يجعل مصالح الولايات المتحدة الراسخة محفوظة بالمخاطر.

من مذكرة سياسية لوزارة الخارجية حول بنما

آيار مايو ١٩٨٩

منذ بداية تولي مهام منصبتي كنت أشعر بقلق داخلي من أن أحد نقاط الإضطراب التي تواجه إدارتنا الجديدة ربما يقتضي في نهاية الأمر حلاً عسكرياً. كان الجنرال مانويل أنطونيو نورييجا مثلاً لما نسميه في تكساس «الشخص الكريه». ويات نورييجا الحليف السابق للولايات المتحدة يشكل خطراً متزايداً بعد تَشَعُّبُ وتعمق توأطئه مع مهربي المخدرات الدوليين، وبعد تصاعد هجمات قواته المسلحة على الجنود الأمريكيين وعائلاتهم المتمركزين في بنما. وخلال إدارة ريجان رفض بازدراء كل الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية من خلال التفاوض مع الولايات المتحدة، وحتى عرض إسقاط التهم الفيدرالية الموجهة له بالاتجار في المخدرات قد فشل في ضمان رحيله عن السلطة، وخشيت من أن يكون قد شجعه في التماذي عجز حكومتنا عن إسقاطه بالعقوبات الاقتصادية، ومن ثم فقد يصبح «العمل العسكري ضرورة ملحة.

ولم يكن هذا الرأي يلقي قبولاً داخل الحكومة. فالبنجاجون بشكل خاص دأب على معارضة استخدام القوة أثناء إدارة ريجان، ومن المؤكد أنه سيعارض الفكرة مجدداً. وبالطبع كنت أؤيد وأفضل التوصل إلى حل سلمي. لكن مع ملاحظتي لعناده شَكَّكْتُ في أن الدبلوماسية وحدها ستكفي.

ولم يكن الإبقاء على الأمر الواقع أو التعايش مع استمرار وجود نورييجا في بنما بديلاً مقبولاً بالنسبة لي. فديكتاتوريته تهدد انتقال قنال بنما إلى السيادة البنمية بموجب المعاهدة، وتهدد أيضاً قدرتنا على الدفاع عن أمنها. وقوض نظامه العسكري الفاسد والقمعي جهودنا لإشاعة الديمقراطية في الأمريكتين ومكافحة تهريب المخدرات. وفوق هذا وذاك كان نورييجا يمثل خطراً على أرواح «ووجود أربعين ألف جندي ومدني أمريكي في بنما. وأملتُ في أن يكون بوسعنا التعامل مع نورييجا من خلال سياسة التصعيد السياسي والاقتصادي والضغط السري. لكن الهدف واضح. «يجب إنهاء حكم نورييجا بطريقة أو بأخرى.

وفي أوائل شباط فبراير ١٩٨٩ انفردت جانباً بمايكل كوزاك عقب اجتماع حول سياسة أمريكا اللاتينية. وتعود معرفتي بكوزاك إلى عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي حول بنما حضرتها بصفتي وزيراً للخزانة. وكموظف مدني ومدع عام تفاوض وجهاً لوجه مع نورييجا عدة مرات . كان كوزاك دبلوماسياً قديراً وفذاً يشغل منصب القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين انتظاراً للتصديق على تعيين بيرني أرونيون. وخلال فترة الانتقال طلبت منه إعداد ورقة سياسية لي تتضمن ما هو الجديد الذي يمكن عمله لإقناع نورييجا بالتقاعد. وأوصت الورقة بتكثيف الضغوط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وهو ما يعارضه البنناجون. وأتذكر كيف دُهِشْتُ من الهدف الواضح «الذي حددته الورقة. فقد جاء بها «لا يمكن استمرار الوضع القائم، ولا يمكن تأجيل اتخاذ خيار سياسي جذري بعد الآن. ووافقت بتردد على هذا التقييم الجذري».

وقلت لكوزاك: «إنني أعتقد منذ فترة طويلة أن الأمر قد يستدعي اللجوء إلى القوة لإقصاء هذا الرجل. والمشكلة التي تواجهنا هي عدم استعداد وزارة الدفاع لتبني هذا الحل. وإذا وصلت الأمور إلى هذا فعلينا أن نحقق أقصى ما يمكن تحقيقه وبما يتجاوز الوسائل الأخرى».

وأكدت الأحداث صحة رؤيتي. وبعد إنهاء مفاوضات دامت عدة أشهر اهتزت حالة الأمر الواقع الهشة بقتل قوات نورييجا ضابطاً بمشاة البحرية الأمريكية عن عمد في كانون الأول ديسمبر ١٩٨٩. ورداً على ذلك شنت القوات الأمريكية عمليات قتالية قبل خمسة أيام من عيد الميلاد للإطاحة بحكومته غير الشرعية واستعادة الديمقراطية وإحضار نورييجا للمثول أمام العدالة في الولايات المتحدة. وفي غضون أربع وعشرون ساعة انتهى سجله الإرهابي وبعد أسبوعين كان الجنرال في الحجز بالولايات المتحدة على ذمة المحاكمة بتهمة تهريب المخدرات. وأرسل قرار الرئيس توجيه ضربة من أجل الديمقراطية إشارة قوية بأن جورج بوش شأن سلفه مستعد لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية لحماية المصالح «الحيوية الأمريكية، ودعم بمادئ الديمقراطية في الأمريكتين.

ميراث ماثار شك

لنحو قرن كانت مصلحة أمريكا العليا في بنما هي الحفاظ على بيئة سياسية مستقرة تكفل تشغيل قناة بنما والمنشآت العسكرية. وأثارت قضية الاستقرار هذه تصرفات متباينة كانت ماثار جدل من جانب الرؤساء الأمريكيين تتراوح «ما بين قرار الرئيس تيودور روزفلت بالتدخل العسكري في عام ١٩٠٣ إلى قرار إدارة كارتر بالتوقيع عام ١٩٧٧ على معاهدة تسليم القناة إلى بنما مع نهاية القرن الحالي.

ومع بدء تطبيق أحكام المعاهدة ثارت توقعات بتحسين العلاقات الثنائية. لكن الأمور تحولت نحو الأسوأ في حزيران يونيو ١٩٨٧ لعدم احترام نورييجا اتفاق عام ١٩٨١ بتسليم قيادة الجيش لخلفية مختار، وأدى هذا التصرف إلى اندلاع مظاهرات واضطرابات عامة وأزمات دستورية لعدة

أشهرسعت خلالها الولايات المتحدة للتوسط كوسيط نزيه بين الجيش والحكومة المدنية برئاسة أرتورو ديلفالي. وفي شباط فبراير ١٩٨٨ وبعيد توجيه هيئتي محلفين كبيرين فيدراليتين إلى نورييجا التهمة بتهريب المخدرات استولى فعليا على الحكومة من ديلفالي.

وحتى وقوع الانقلاب الفعلي كانت السياسة الأمريكية تهدف إلى استمرار الضغط على القيادة السياسية والعسكرية في بنما لاحترام التزاماتها بإقامة الديمقراطية التي قطعها الجنرال الراحل عمر توريوخوس هيريرا. وباستلامه السلطة والإتهامات الموجهة إليه أصبح نورييجا شخصية غير مرغوب فيها بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية.

وفي آذار مارس ١٩٨٨ فشلت محاولة انقلابية ضد نورييجا مما دفعه إلى إعفاء نحو ربع ضباط قوات الدفاع البنمية في حملة تطهير لتعزيز قبضته على السلطة. وبعد شهر قرر الرئيس ريجان فرض أشد عقوبات اقتصادية على بنما بهدف تكثيف الضغوط على نظام نورييجا غير الشرعي. وفي نفس الوقت أمر بإجراء مفاوضات للتفاوض مع نورييجا على الخروج من بنما، وكانت بنود الصفقة المعروضة على نورييجا لإغرائه بالرحيل أكثر صفقة تشهد جدلاً حامي الوطيس في حكومة منقسمة بشدة بالفعل حول السياسة المناسبة للتعامل به. وكان ذلك حقاً أشرس جدل داخلي أتذكر أنني عايشته خلال عملي الحكومي على مدى اثنتي عشر سنة.

وأثناء اجتماع لمجلس الأمن القومي في أيار مايو ١٩٨٨ في الغرفة الصفراء بالدور الثاني بمقر إقامة الرئيس بالبيت الأبيض عارض جورج بوش نائب الرئيس حينذاك بشدة إسقاط الاتهامات الموجهة إلى نورييجا إذا وافق على التوجه إلى المنفى. وقال: كيف يمكننا التصدي بحزم لتجار المخدرات لو صفحنا عن هذا الرجل؟.

وأيدته لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بالسياسة إننا كدولة لسنا في موقف يسمح لنا بإبرام صفقة مع واحد من أسوأ تجار المخدرات في العالم وكمرشح للرئاسة سوف يعاني نائب الرئيس بشدة من جراء هذا الموقف. فيالها من سياسة سيئة بل وحياء سياسية أسوأ.

وبعد مناقشات مستفيضة وحامية رفض الرئيس ريجان هذه النصيحة، وتوصل إلى أن خروج نورييجا من بنما قد يخدم المصالح القومية الأمريكية بشكل أفضل. وفي رأيه فإن إسقاط الاتهامات الموجهة إلى نورييجا يعد ثمناً بسيطاً مقابل خروجه. وقد كان قراراً فشل في تحقيق النتائج المرجوة. وبعد تظاهرة بقبول الصفقة في البداية عاد ورفضها بدعوى أنه أكثر أماناً في بنما عنه في الخارج.



واثر تولي إدارة بوش للسلطة كان السؤال المتعلق بماذا يجب عمله حياله واحداً من القضايا الأكثر إلحاحاً. ولسوء الحظ ويرغم المؤشرات الأولية الإيجابية فلم تكمل بالنجاح «جهودنا الدبلوماسية لإقناع نورييجا بالرحيل. وفي أوائل ١٩٨٩ نقلت عدة مقترحات من نورييجا عبر الوساطات وأدعى أنه حريص على تحسين العلاقات، وكانت رسائل الرد من الرئيس بوش التي

سلمت خلال عدة اجتماعات بين كوزاك ومحامي نوريجا هي نفس الردود دائماً، وهي أن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض. لكن فقط إذا أبدى استعداداه لبحث مغادرته بنما على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك فقد أبلغ بأن الاتهامات الموجهة ضده غير قابلة للتفاوض.

وفيما كنت أتفق مع موقف الرئيس فإن رفضه المبدئي لإسقاط التهم الموجهة على نوريجا قد بدد جوهرياً أي فرصة للتوصل إلى حل سلمي للقضية، وخلال مفاوضاته العام الماضي مع كوزاك أوضح نوريجا أنه لن يفكر مطلقاً في مغادرة بنما مالم تسقط الاتهامات عنه. فزي إحدى اللحظات قال لكوزاك: «سوف تجدون رجلاً مثلي وتضعونني على الطائرة إلى ميامي». ولم يكن يسعني منازعة منطقته. لأنه من المفارقات الفريدة أنه رغم ضلوعه في تهريب المخدرات فقد تعاون لعدة سنوات مع سلطات مكافحة المخدرات. وفي عدة مناسبات قام بتسليم عدة تجار مخدرات بنميين إلى الولايات المتحدة. وطالما أنه تحت تهديد الاتهامات كنت أعتقد أنه سيفضل اغتنام فرصة في بنما عن الذهاب إلى مكان آخر والمجازفة باختطافه على يد عناصر أمريكية. ولأننا واثقون تماماً من أن الرئيس لن يسقط عنه التهم مطلقاً فقد وصل مسار المفاوضات إلى طريق مسدود. ويات من الواضح لي ان نوريجا قد خلص إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكرياً مطلقاً في بنما، وأن خصومه الداخليين على درجة بالغة الضعف ولا يمكنهم الإطاحة به. وبلاشك كان مصيباً في النصف الأخير من اعتقاده، ويحتمل أن يكون مصيباً حول احتمالات التدخل الأمريكي مع غياب عمل قوي من جانب الولايات المتحدة.

وفي نيسان ابريل ١٩٨٩ بعث السفير الأمريكي آرثر ديفز المعين سياسياً والذي سبق له الخدمة في باراجواي والشخصية المفضلة لدى السيناتور جيسي هيلمز. بعث ببرقية قوية الى الخارجية يحث فيها على انتهاج سياسة أكثر تشدداً لكسر الجمود. فقد أتاحت مفاوضات عام ١٩٨٨ لنوريجا فرصة «لإلتقاط الأنفاس» أعاد خلالها ترتيب موقفه وخلق سياسة حزم. وأكد السفير «أن سياستنا تراجعنا. فقد درجنا رسمياً على تجاهل النظام واعتمدنا على العقوبات الاقتصادية لإضعافه» وهناك حاجة الآن لاتخاذ إجراءات أقوى. إن استبعاد استخدام القوة للدفاع عن مصالحنا يمثل دعوة مفتوحة لنوريجا وهو أضمن طريق لحادث مهلك وأثبتت التطورات اللاحقة صدق رؤية آراء ديفز.

وكان من نتائج البرقية إعداد مذكرة داخلية أعدها كوزاك في ١٤ نيسان إبريل ويحثها كبار معاوني. وقال كوزاك في مذكرته: «إذا كنا نريد إخراج نوريجا فعلينا أن نتصرف بأنفسنا. وعلينا أن نفهم بوضوح أنه لن يغادر بنما إلا بمجهود أمريكي أقوى مما استخدم حتى الآن، وفيما نعتقد أن القوة العسكرية الأمريكية ستصبح ضرورة فإنه يجب على الرئيس أن يكون مستعداً لاستخدام القوة كمالأخيراً. إن التهديد الواثق الذي يمثله استعدادنا لاستخدام القوة يفتح خيارات أخرى، وهو الأسفين الوحيد الذي يمكن أن يفرق بين نوريجا وقواته المسلحة.

وأكد كوزاك أن البديل الاستراتيجي المفضل هو تحريض قوات دفاع بنما على القيام بانقلاب من خلال مجموعة تصرفات تضي مصداقية على التهديد بعمل عسكري أمريكي. وأضاف: إنه إذا لم تتحرك قوة دفاع بنما بحلول الأول من أيلول سبتمبر يجب أن يصدر الرئيس أوامره بإقصاء نورييجا. إما عن طريق الخطف أو بعمل عسكري أمريكي*.

كانت فكرة خطف نورييجا محل بحث خلال عام ١٩٨٩. وفي سياق البحث عن سابقة قانونية توصلت الإدارة إلى أنه بوسع الحكومة الأمريكية محاكمة مشتبه فيه مختطف من بلد ترتبط معه الولايات المتحدة بمعاهدة لتسليم مجرمين. ونتيجة لهذا فقد ألغى الرئيس بوش الحظر الذي فرضه كارتر على مثل تلك التصرفات. ولم يساورني أي شك في أنه إذا ما أمر الرئيس «بخطف» نورييجا فسوف يكون قراره قانونياً. وفي الواقع فقد أصدرت المحكمة العليا الأمريكية حكماً بهذا المعنى في قضية منفصلة عام ١٩٩٢م.

ومع هذا فلم يكن الرئيس معنياً باختطاف نورييجا. إما من بنما أو من أي بلد آخر ومع ذلك فقد أصر على أن نتخذ استعداداتنا للسعي لتسليم نورييجا بقوة لو كان على درجة من الحصانة تدفعه إلى مغادرة بنما. ولاحق هذه الفرصة من دون توقع في صيف ١٩٨٩ عندما تلقت المخابرات الأمريكية ما اعتبرته إخبارية على درجة عالية من الثقة بأن نورييجا على وشك القيام بزيارة غير معلن عنها إلى جمهورية الدومينيكان لحضور حفل زواج أنبة أحد أصدقائه وتأهب الدبلوماسيين الأمريكيون على وجه السرعة. مسلحين بتفويض من الرئيس. بإعداد وثائق التسليم، وإعداد خطة يقوم مسؤولو الدومينيكان بموجبها بانتزاع نورييجا لحظة وصوله إلى الدومينيكان ثم يضعوه على متن طائرة نقله إلى ميامي. ولسوء الحظ اتضح أن الإخبارية كانت وهمية.

وفي الرابع من آب أغسطس، وبعد إخبارية كاذبة أخرى بأن نورييجا دخل أرضاً أمريكية لفترة قصيرة بحث مع الرئيس وسكوكروفت في المكتب البيضاوي إمكانية اعتقال نورييجا لو تصادف وحدث ذلك مرة أخرى. وكان هناك إجماع عام بأنه إذا لاحت تلك الفرصة ثانية فيجب أن تعتقل القوات الأمريكية نورييجا وتودعه الحجز وترحله إلى الولايات المتحدة ليمثل أمام المحكمة. وفي ١٧ آب أغسطس حددت الخارجية الأمريكية الإطار العام لسلسلة خطوات تكفل تنفيذ أمر الرئيس باعتقال نورييجا بأقصى سرعة. وتم إعداد الآليات لكن الفرصة لم تلح.

انتخابات مسروقة

كان من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في بنما في ٧ أيار مايو. ومع اقتراب الموعد اتضح «مع ذلك أن حملة التزوير المنظمة قد تحولت إلى عملية العار. فقد تلاعب حلفاء نورييجا بقوائم الناخبين وحرّموا المعارضين من التصويت ورتبوا لإدلاء الموالين له بأصواتهم بالجملة، وأخافوا مرشحي المعارضة وأنصارهم. وأثار ازدراء نورييجا بالعملية الديمقراطية سخطاً وهياً لنا فرصة لتكثيف ضغوطنا عليه ووضع نهاية لهذا التشرذم داخل حكومتنا.

* كان أيلول سبتمبر هو الموعد المقرر لتنصيب عملاء نورييجا في السلطة.

وقبل يومين من إجراء الانتخابات لخصت الموقف في مذكرة بعثت بها الى الرئيس. وقلت: «إن كافة التقارير تشير إلى أن نورييجا قد زور الانتخابات وسوف يسرقها». وفي تلك الحالة سيكون من المهم اتخاذ خطوات فورية لتوجيه «إشارة واضحة وحاسمة إلى نورييجا أن الأمور لن تسير على ما يرام كالمعتاد مع الولايات المتحدة لو سرق الانتخابات». وأضفت: إنه لتعزيز الضغوط يجب أن يوافق على سلسلة من القرارات السياسية التي توصلنا إليها بشبه إجماع من خلال مشاورات بين الوكالات الحكومية تولاها أرونسون وكوزاك.

وحذرت «من أننا نضع أنفسنا على طريق سوف يعزز احتمالات المواجهة. وعليك أن تدرك أنه بمجرد أن تتخذ تلك الخطوات سوف تولد زحماً. ونأمل أن يستشعر نورييجا بالضغوط ويقتنع بالتنحي عن السلطة. لكن إذا لم يحدث ذلك. وهذا محتمل. فسوف نواجه ضغوطاً لاتخاذ خطوات أقوى».

ونبهته إلى أن مثل تلك الخطوات سوف تزيد من مخاطر حدوث مواجهة عسكرية. ومع هذا فقد تأكدنا خلال العام الماضي أن الإجراءات غير الحاسمة كانت أسوأ خيار سياسي. فقد أضررنا بالاقتصاد البنمي وبالمشروعات الأمريكية هناك، لكننا لم ننظر بجدية كافية لإقناع نورييجا بالتقاعد.

وبأوامر سريعة ضغطت الخارجية من أجل إرسال مراقبين دوليين إلى بنما ركزت أنا والرئيس الاهتمام الدولي على الانتخابات في سلسلة من التصريحات العلنية. فلو مضى نورييجا نحو سرقة الانتخابات فإننا نريد أن يكون العالم شاهداً على تلك السرقة، ومن أجل تهيئة الرأي العام لتقبل استجابة أمريكية ودولية أعنف.

وكالموقع سرق نورييجا الانتخابات من مرشح المعارضة جوليرمو أندارا. ورصدت مجموعة المراقبين الدوليين برئاسة الرئيس السابق جيمي كارتر الذي ألحنا عليه الذهاب إلى بنما أمثلة صارخة وموثقة للتزوير الصارخ في الانتخابات. وأيد إدانتهم القوية لسرقة نورييجا المفضوحة للديمقراطية بصورة لجوليرمو (بيلي) فورد أحد المرشحين على قائمة إنذار لمنصب نائب الرئيس والدماء تنزف بغزارة من رأسه من إصابة سببها بلطجية نورييجا بينما حارسه الشخصي القتيل يرقد وسط بركة من الدماء.



وفي اليوم التالي الحادي عشر من آيار مايو صرح الرئيس للصحفيين بأن: «أيام الديكتاتور قد ولت» ثم أعلن سحب من يعولهم الأمريكيين غير المقيمين في قواعد عسكرية أمريكية، واستدعاء السفير ديفز وخفض عدد العاملين بالسفارة الأمريكية بواقع الثلثين وإرسال لواء مشاة من القوات البرية لتعزيز القوات التابعة لقيادة المنطقة الجنوبية المتمركزة بشكل دائم في بنما وقوامها ١٢ ألف جندي.

والأهم هو أن الرئيس قرر إلغاء بند في معاهدة القناة يسمح «للقوات الأمريكية بإجراء مناورات تدريبية غير محددة بهدف زيادة نطاق ومدى تحركات قواتنا داخل بنما. وسيجري جانب من تلك المناورات في مناطق يعتبرها البنميون خاضعة لسيطرتهم التامة. كانت حرباً نفسية، وكنا نريد أن يدرك أننا قادمون لو لم يبادر بالرحيل. إضافة إلى ذلك كنا نريد أن نوجه رسالة إلى قوات دفاع بنما. بأن نوربيجا هو المشكلة. فإما أن تخلعوه وإلا فسوف يأتي الجيش الأمريكي.

وعرضنا القضية على منظمة الدول الأمريكية، وبدعم قوي من الولايات المتحدة تولت فنزويلا زمام القيادة في الدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في واشنطن في السابع عشر من أيار. مايو. ومارست أنا وأرونسون ضغوطاً لاستصدار قرار متشدد لكن الأمر استغرق جهداً شاقاً لإقناع اللاتينيين بإدانة نوربيجا بالاسم لسرقته للانتخابات. لكن العقيدة القديمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والخوف من القوة الأمريكية لا يزالان يشلان حركة المنظمة. ويرغم أن الوزراء أوفدوا وفوداً للاجتماع دورياً خلال الأشهر التالية إلا أن منظمة الدول الأمريكية أثبتت عجزها عن تسوية الأزمة. ولازلت أشعر أنه من المهم منح «فرصة للمنظمة» - حتى لو لم يكن هناك من سبب سوى إيضاح أن الولايات المتحدة قد استنفذت كل البدائل السلمية والدبلوماسية ذلك إذا ما تعين استخدام القوة.

ودار الاختلاف الداخلي الوحيد حول موقفنا المتشدد حول الجدول الزمني لسحب ستة آلاف ممن يعولهم الجنود الأمريكيون ممن لا يقيمون في قواعد عسكرية أمريكية في بنما واتفقت الخارجية والمخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي على ضرورة اكتمال الانسحاب السريع لهم في غضون ثلاثين يوماً. وكانت وزارة الدفاع ترغب في إتمام العملية خلال أربعة أشهر. وحتى بعد استبعاد الرئيس لهذا الجدول الزمني المتري فقد تلكأت قيادة المنطقة الجنوبية. وعندما التقى وفد المراقبين الأمريكيين للانتخابات مع الجنرال فيرنر قائد المنطقة الجنوبية قال لهم: إن هناك عجزاً في صناديق الكرتون اللازمة لتعبئة متعلقات العوائل سوف يؤخر على الأرجح ترحيلهم من بنما. وروع السيناتور جون مكاي من أريزونا وعضو الوفد من هذا التفسير. ثم اشتكى إلى الرئيس فيما بعد بأن القيادة الجنوبية جزء من المشكلة وليست جزء من الحل. ولعدة أشهر بات كثيرون منا يعتقدون أنه رغم أن سجله العسكري باهر فإن الجنرال فيرنر قد أقام علاقة «عمالة» فريدة مع نوربيجا وأنه يعارض سياسة الرئيس المتشددة. وفي كل مرة كانت تجري فيها دراسة توصية جديدة باتخاذ إجراء أشد، كانت القيادة الجنوبية تبدي اعتراضها. وكانت هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير التي دفعت الرئيس بتوصية قوية من تشيني وسكوكروفت ومني باستبدال الجنرال ماكسويل ثورمان بالجنرال فيرنر في تموز يوليو عام ١٩٨٩.

واستهدف كل تلك الإجراءات زعزعة ثقة نوربيجا لإقناعه وإقناع جيشه بأن صبر الولايات المتحدة آخذ في النفاذ، وأن أفضل الحلول له هو خروجه المشرف في سلام من بنما وفي ذلك الوقت لم يعد يراودني أي شك في عدم إمكانية بقاء نوربيجا في السلطة، وبحلول الأول من كانون

الثاني يناير ١٩٩٠ كان من المقرر تعيين بنمي لرئاسة هيئة قناة بنما بموجب معاهدة عام ١٩٧٧. ولم يكن هناك بأي حال إمكانية لتسليم القناة لحكومة نورييجا غير الشرعية، ومن ناحية أخرى فسوف تثور عاصفة إقليمية لو ألغينا المعاهدة.

وعلى الجانب الآخر أصبح نورييجا أكثر تشدداً وراдикаلية. فهو يحصل على معونة مالية من ليبيا ويزود المقاتلين الماركسيين في السلفادور بالأسلحة ويؤيد كاسترو، ويقوم بتدريب وتسليح «كتائب الكرامة» شبه العسكرية التابعة لنورييجا. وكان في الواقع في طريقه ليصبح معمر القذافي في أمريكا اللاتينية. شخصية عدوانية راديكالية متشددة يهرب المخدرات ويتحالف مع أعدائنا، ويحكم سيطرته التامة على بلد يتركز فيها جنود أمريكيون لحماية القناة والدفاع عنها.

وبعد ثلاثة أسابيع من انتخابات آيار مايو أصدرت تعليماتي لسفارتنا في بنما سيتي لتسليم الرسالة القوية التالية شخصياً إلى نورييجا.

«إن الاعتداءات التي ارتكبتها ضد قيادة المعارضة والبنميين الآخرين بمن في ذلك موظفين أمريكيين هي اعتداءات خسيصة وجبانه. ولم يشعر الرئيس شخصياً بالضيق سوى من جراء مشهد بلطجيتكم وهم يعتدون على مرشحي المعارضة العزل تحت سمع وبصر قواتكم. إن الرئيس يتلقى تقارير مفصلة عن كل عمل عنيف أو تحرش يقوم به رجالكم والرسالة الموجهة لكم هي: أرحلوا، فالرئيس يقول إن الأزمة لن تنتهي إلا بتخليكم عن السلطة والرئيس يعني ما يقوله.

وفي الوقت ذاته صدرت توجيهات إلى كافة المسؤولين الأمريكيين في بنما بتوجيه رسالة مماثلة في اتصالاتهم مع قوة الدفاع بنما. وأكدت الرسالة مجدداً أنه في الوقت الذي لا تعادي الولايات المتحدة الجيش فإن نورييجا قد لطخ كرامة وسمعة قوات الدفاع باستخدامها في التنكيل بالمدنيين البنميين. وقد جاء دور قوات دفاع بنما لتحسين سمعتها بالإنضمام إلى المعارضة الديمقراطية. واختتمت الرسالة بالقول: «إننا نحترم أي اتفاق سيتوصل إليه الفائز في الانتخابات مع قوات دفاع بنما. ولن يكون هناك مكان في بنما لأولئك الذين سيقون إلى جواره حتى النهاية. فالأزمة لن تحل إلا بتخليه عن السلطة. فالموقف قد يزداد سوءاً بل غاية في السوء».

وفي الحقيقة كنا نبذل قصارى جهدنا للتحريض على القيام بانقلاب، وكانت السياسة التي نبعها هي تصعيد مطرد وشامل للضغوط. وكانت الرسالة التي توجه على كافة المستويات هي: إما أن تخلعه قوات دفاع بنما أو نخلعه نحن.

مفاجأة أكتوبر الفاشلة

مساء الأول من تشرين الأول أكتوبر اتصلت زوجة ضابط بنمي برتبة ميajor اسمه موسيس جيرولدي بعميل للمخابرات المركزية الأمريكية مرتبط بالقيادة الجنوبية في مرتفعات كوارى، وقالت إن زوجها يدبر انقلاباً ضد نورييجا، ويحتاج إلى مساعدة الجيش الأمريكي. وتحديداً فهو يريد من القوات الأمريكية إغلاق طريقين حتى لا يستطيع نورييجا استدعاء تعزيزات بمجرد بدء الانقلاب. ورفضت تقديم أي تفاصيل لخطة العمليات لمحاورها الأمريكي. لم نكن نعرف الكثير

عن جيرولدي لكن ما سمعناه أثار شكوكنا. فقد كان الميجور عضواً في طاقم نوربيجا الأمني، وساهم في قمع المحاولة الانقلابية في آذار مارس ١٩٨٨ ولذا فقد افترضنا أنه موال لنوربيجا وكانت الواقعة صحيحة كما علمنا بعد فوات الأوان.

ووصفت القيادة الجنوبية تقرير محاولة الانقلاب بأنه استفزاز بهدف اختبار أو مضايقة ماكس ثورمان الذي تولى القيادة في اليوم السابق. واعتقدت أنه يجب تجاهل تلك التقارير. وكان كولين باول الذي تولى رئاسة هيئة الأركان العامة المشتركة الأمريكية في ذلك اليوم فحسب يشعر هو ورؤساء الأفرع بالقلق من المشاركة فيما يبدو أنه عملية غير معد لها جيداً. ومع ذلك كان الرئيس أكثر انفتاحاً لدور أمريكي. وقال خلال اجتماع قصير في المكتب البيضاوي في الصباح التالي: «أنظر لطالما أَلَحَّحْتُ على خلال الشهرين الماضيين متوسلاً من أولئك الناس أن يدبروا انقلاباً فإذا كان أحدهم على استعداد للقيام بانقلاب فعلينا أن نساعد».

ثم سمعنا أن الانقلاب قد تأجل ليومين. وزادت تلك المعلومات من شكوكنا. وقد راجت شائعات كثيرة من قبل عن حدوث انقلابات ضد نوربيجا لكنها لم تحدث أبداً وافترضنا أن هذا من قبيل التمني من جانب الرتب الوسطى في قوات دفاع بنما.

وعندما بدأ الانقلاب بالفعل في ٣ تشرين الأول أكتوبر أكد الرئيس مشاعره السابقة بتأكيد أكبر. وقال: «إذا كان هناك من هو مستعد للقيام بانقلاب فسوف نساعد» ونُفِذَتْ رغبات الرئيس ونتيجة لهذا قامت القوات الأمريكية بإغلاق طريق الخروج من فورت أمادور وكوبري الأمريكتين فوق القنال وهو ما طُلبَ منا.

وكانت معلومات المخابرات الأمريكية مشوشة ووصلت مجزأة ومبتورة. ففي لحظة ما أبلغتنا السفارة الأمريكية في بنما سيتي أن جيرولدي يريد تسليم نوربيجا إلى القوات. وبعد بضع ساعات أبلغتنا السفارة أن الانقلابيين ليس لديهم أي نية في التخلي عن طريدهم (نوربيجا).

وقد حدث كل هذا والرئيس يستقبل في المكتب البيضاوي كارلوس ساليناس رئيس المكسيك. وفي الوقت الذي تجمعت لدينا معلومات كافية لإصدار الأمر للقوات الأمريكية بإغلاق طرق التعزيزات كان الانقلاب قد فشل بالفعل.

كان انقلاباً هزلياً هزيل الإعداد أخرق التنفيذ. فقد اعتقد جيرولدي على ما يبدو أنه بمجرد الاستيلاء على الكوماندانكيا. مقر نوربيجا واحتجازه فسوف يكون نوربيجا أكثر سعادة بأن يستقيل وأن يغادر البلاد بعد تقاعده بشرف. وسمح جيرولدي لنوربيجا باستخدام الهاتف ليستدعي التعزيزات وكان بوسعه أن يعدم نوربيجا على الفور بكل سهولة. وبدلاً من ذلك وفي ظرف ساعات كان جيرولدي هو الضحية. فبعد عجزه عن تحريك القوات عن طريق البر بسبب إغلاق القوات الأمريكية للطريق ورغبة في عدم استشارة القوات الأمريكية وتبادل إطلاق النار معها استولى أنصار نوربيجا على الطائرات المدنية ووجهوا التعزيزات من مهبط عسكري قريب إلى المطار الدولي حيث اندفعت إلى مقر نوربيجا، وسرعان ما تغلبت على جيرولدي والمتعاطفين

معه. ودفع فشل الانقلاب الإدارة إلى إجراء تحليل للذات وأثار انتقادات من الرأي العام. وكان من الواضح أن فرصة نادرة للإطاحة بنورييجا قد أُهدرتُ فرد فعلنا كان دفاعياً بحتاً وبدلاً من التشكك كان علينا أن نذهب إلى جيرولدي ونطلب الإطلاع على خطته مقابل تقديم المساعدة ونقوم بتقييمها ومساعدته في التنفيذ.

ولا يكفي القول أن صنع القرار في الإدارة كان قاصراً. ونتيجة لهذا قمنا بمراجعة عملية إدارة الأزمات برمتها. وتعزز دور لجنة النواب لضمان حسن تنسيق عملية صنع القرار في أوقات الأزمات وفحصها على الفور بين كافة الوكالات الحكومية المعنية. وكان لتلك التغييرات أمر محمود في أزمة الخليج.

وأثار أداؤنا الجماعي هجوماً حاداً من الكونجرس لفشلنا في الرد بشكل جماعي أكثر قوة. وحتى من درجوا على تأييدنا من الجمهوريين هاجموا الإدارة. ووصفنا السيناتور جيسي هيلمز: «بأننا مجموعة من الحجارة تصطك ببعضها البعض» وشكا هنري هايد عضو الكونجرس من أليروي والعضو البارز بلجنة المخابرات بمجلس النواب من «أننا نبدو غير حاسمين مندبذبون ضعفاء». ولم يكن الرئيس سعيداً بشكل خاص من إهدار مجموعة الفرص الجادة.

وجسدت محاولة الانقلاب الفاشلة الكثير من الاحباطات المحسوسة داخل دوائر الإدارة بين المعنيين بتسيير الشؤون السياسية اليومية. وحتى عندما تكون السياسة واضحة عادة ما توجد عراقيل بيروقراطية. فقد تلقت القيادة الجنوبية أوامر بإجراء مناورات عسكرية قوية في آيار مايو على سبيل المثال . لكن الكثير منها أُلغي أو خُفض، وتجاهل أرونسون بشكل خاص . هذه الإحباطات وأراد التحرك بقوة. وقلت لأرونسون ذات يوم: «إن هذه الأمور تستغرق وقتاً علينا أن ننتظر حتى يتشكل رأي عام». والا فإنني أتذكر مرادتي لنفسني . بأنه سيحدث استقرار ضد المدنيين الأمريكيين بما يثير حنق الرأي العام ويجعل التدخل عملية أكثر صعوبة.



كانت المحاولة الانقلابية في تشرين الأول أكتوبر خطأً فاصلاً للسياسة الأمريكية تجاه بنما ونورييجا. وتعهدنا جميعاً بالأ ندد فرصة أخرى من هذا القبيل تمر دون أن تنتهزها. فإذا لاحت فرصة مرة ثانية فلن تؤخذ الولايات المتحدة على حين غرة. وأمر الرئيس بوضع خطط طوارئ مكثفة للتأكد من عدم إهدار أي فرصة للإطاحة بنورييجا. وكان أهمها تصور الإطاحة بنورييجا عن طريق محاولة انقلابية أخرى تقوم بها قوات دفاع بنما. ولم تتضمن أي منها احتمال القيام بغزو عسكري أمريكي وقائي منفرد . رغم أن الجنرال ثورمان أعد خطة طوارئ للقيادة لتدخل عسكري محتمل حال وقوع انقلاب.

وكما اتضح فلم تضعف قبضة نورييجا على السلطة بعد الانقلاب على النقيض من تصريحاتي وتصريحات زملائي العامة. وبدلاً من ذلك فقد أطلق عملاؤه في المخابرات ليعيثوا تنكيلاً بين صفوف قوات دفاع بنما. وفي غضون أيام قدمت تلك العناصر أدلة على تدبير محاولتين انقلابيتين

آخرين. وتعرض الإنقلابيون الذين كانوا أقل رتبة وأكثر قدرة من الميجور سيء الحظ للتعذيب والسجن، وكانت النتيجة هي أنه على النقيض من الانطباع العام فإن محاولة تشرين الأول أكتوبر الانقلابية قد عززت موقف نورييجا ولم تقوضه. فقد أصبح مشكلة أكبر عن ذي قبل.

ومن المفارقات اللافتة للنظر أنه حتى رغم أن نورييجا عزز قبضته على بنما فقد ظهر المسار الدبلوماسي على السطح بشكل مفاجئ. فقد أبلغ محام في ميامي يدعى فرانك روبينو، كوزاك بأن موكله يريد التقاعد. وعندما أكد كوزاك مجدداً أن استعدادا نورييجا لبحث شروط تخليه عن السلطة يمثل شرطاً مسبقاً للمباحثات. اعترف روبينو بأن موكله مستعد لهذا. والمهم أن روبينو أراد التأكد من معرفة أن «الخيار الأسباني» لا يزال مطروحاً.

وفي أوائل ١٩٨٨ تطوعت الحكومة الأسبانية بعرض استعدادها لمنح نورييجا اللجوء السياسي. وباعتبارها البلد الأم لمعظم دول أمريكا الوسطى واللاتينية درجت أسبانيا على منح اللجوء السياسي لزعماء مستعمراتها السابقة.

وعندما علمت بهذا العرض الجديد أثرته مباشرة مع الرئيس ويرينت سكوكروفت. واتفقنا على أنه مقبول. وفي ضوء قوانين تسليم المجرمين الصارمة في أسبانيا فسوف نتخلى عن أي فرصة لمحاكمة نورييجا. لكنه سيكون على الأقل خارج بنما. فضلاً عن ذلك سوف تظل الاتهامات الموجهة إليه قائمة. فلن يجرواً على مغادرة أسبانيا دون مجازفة. وكان كما اعتقدت حلاً عملياً يلبي إصرار الرئيس على إبقاء الاتهامات المثارة ضده قائمة، ويحل في الوقت نفسه القضية الحرجة المتمثلة في حماية المصالح الأمريكية، ويعيد الديمقراطية إلى بنما. وقلت لكوزاك: إننا نفوضه في اقتراح الصفقة. وخلال اجتماعات تالية مع محامي نورييجا أبلغ كوزاك أنهم سيوصون موكلهم بقبول العرض. لكننا لم نتلق رداً على الإطلاق. وفي ذلك الحين أحاطت بنورييجا زمرة من المنتفعين المتملقين الذين أقنعوه بأنه حمل «الجرينجو»* على الإذعان. حقاً لقد أصبح «سلوك نورييجا غير رشيد وأكثر إثارة للضيق.

عملية الملعة الزرقاء

على مدى أكثر من أربعة أعوام درجت القوات البنمية على التحرش بالجنود الأمريكيين وعائلاتهم. وقللت القيادة الجنوبية من أهمية الإلتفات لتلك الحوادث. وفي كانون الأول يناير ١٩٨٩ وحده على سبيل المثال سجل سبعة وثمانون حادثاً. وشعرنا بالقلق من أن نورييجا سوف يصعد أعمال العنف ضد الأمريكيين في أعقاب المحاولة الانقلابية في تشرين الأول أكتوبر. ويعيد المحاولة قام مدير محطة المخابرات المركزية الأمريكية في بنما سيتي بزيارة نورييجا لتوجيه رسالة شخصية قوية أخرى من الرئيس. وكان بوش يريد أن يوقن نورييجا أنه لو لحق ضرر بأي أمريكي أو تعرض للتحرش بأي حال فسوف يحمله رئيس الولايات المتحدة المسؤولية شخصياً. ونتيجة لهذا المسعى توقفت الحوادث ضد المواطنين الأمريكيين حتى السبت السادس عشر من كانون الأول ديسمبر.

* لفظ شائع الاستخدام بين الأمريكيين من ذوي الأصل الأسباني الأجنبي (وخاصة من الولايات المتحدة).

وفي اليوم السابق (١٥ كانون الأول ديسمبر) وفي خطاب أمام الجمعية الوطنية البنمية قال نورييجا: «سوف نجلس على ضفتي القناة نرى جثث أعدائنا طافية بها». وبتحريض منه ما لبثت الجمعية أن أعلنت حالة الحرب ضد الولايات المتحدة وخلعت على نورييجا لقب «الزعيم الأعظم» وكان رد فعلنا الأولى هو التقليل من أهمية تلك التصرفات باعتبارها استعراضاً بلاغياً. لكن في اليوم التالي قُتل ملازم أعزل بمشاة البحرية الأمريكية على يد الجنود البنميين. وفي حادث ثان في تلك الليلة اعتقلت قوات دفاع بنما ضابطاً بالبحرية الأمريكية وزوجته واستُجوب الضابط، وتعرض للضرب وهُدِّت زوجته بالاعتداء عليها جنسياً.

كان القتل الوحشي للضابط الأمريكي مأساة أصابني بالصدمة لكني كنت متيقناً أيضاً أن المواجهة مع نورييجا قد وصلت إلى منعطف خطير. فقد تهياً لنا الآن سبب لعمل ما كان ينبغي عمله في تشرين الأول أكتوبر. والآن لن يثور جدل داخلي حول نهجنا هذه المرة. وأخيراً أثار مقتل أحد أبنائه ثائرة الجيش. وصدر خير مؤشر على هذا التحول في موقف البنيتاجون عن جنرال شارك في اجتماع استمر حتى ساعة متأخرة بمركز عمليات وزارة الخارجية. وتساءل الجنرال بقوة في لحظة ما ماذا لو قررنا استخدام القوة في هذا الصدد. هل لكم أن تقولوا لنا كيف سيتم ذلك؟ وبعد أعوام من التردد والعزوف هاهي وزارة الدفاع مستعدة للقتال. وبعد ظهر اليوم التالي ١٧ كانون الأول ديسمبر دعا الرئيس إلى عقد اجتماع طارئ لكبار مساعديه في مقر إقامته فور انتهاء حفل بمناسبة عيد الميلاد بالبيت الأبيض. وتحت الحاجة كان الاجتماع قاصراً على أبرز المعاونين وليس العاملين. وقبل توجهي إلى البيت الأبيض أتصلت بأرونسون على خط مؤمن لتلقي نصيحته. وألح علي بضرورة توجيه رد قوي. وقال أرونسون: «لو كان بالمستطاع إرسال فريق من قوات دلتا لاعتقال نورييجا وإحضاره إلى الولايات المتحدة فافعلوا، وإذا لم يكن متيسراً علينا بالغزو». ورددت: «إنني أوافق. علينا بالغزو فلو انتظرنا فسوف يقتل عشرين جندياً آخرين أو يحتجزهم كرهائن*».

كان الاجتماع نفسه مثبطاً: إنني أتذكر أنه ثار قليل من الجدل أو لم يثر على الإطلاق حول جدوى غزو بنما. وقال الرئيس: «إن هذا الأمر سيستمر وسيستمر» ووافقنا جميعاً وتركز الحديث حول ضخامة التفاصيل الدبلوماسية واللوجستية التي يستدعيها القيام بعمل عسكري، وبالإضافة إلى التشاور مع زعماء الكونجرس فسوف يتعين إخطار السوفيت والكوبيين ومعظم الدول الأمريكية أيضاً. وعلينا أيضاً أن نتأكد من أن إندارا وفورد مستعدان لتولي رئاسة الحكومة. وصدرت أوامر بإجراء استطلاع الكتروني إضافي للمساعدة في اقتفاء أثر نورييجا. وأعدت أوراق العمل الضرورية لرفع العقوبات الاقتصادية عن بنما وتعيين مرشح إندارا لتولي رئاسة هيئة القناة. وبغرض استمالة الرأي العام سوف يكتفي مارلين فيتزروتر المتحدث الصحفي باسم البيت الأبيض بالقول: إن

* ثبتت صحة رأبي. فبعد أن أمر الرئيس بعملية الغزو وقبل أن يصدق على الأمر تلقينا تقريراً من المخابرات بأن نورييجا أمر «كتائب الكرامة» باختطاف جنود أمريكيين وعوائلهم مقابل فدية.

الرئيس يشعر بقلق بالغ تجاه أجواء العدوان التي تطورت في بنما بما أصبح يعرض أرواح مزيد من الأمريكيين للخطر، وكان الرئيس كعهده دائماً يشعر بالقلق إزاء تقديرات أعداد القتلى في العمليات القتالية. وأشارت تقديرات كولين باول «إلى أننا سنفقد بضع عشرات من الأفراد إذا قمنا بالغزو خلال الأسابيع القليلة القادمة وسوف نضع أيدينا على نورييجا».

وعرفت أن الرئيس أعد قراره بالفعل. لكنه استطلع رأي مستشاريه واحداً تلو الآخر. وقلت: «علينا أن نتذرع بإعلانه للحرب. علينا ألا ننتظر وسوف يقتل عشرين أمريكياً أو يحتجزهم كرهائن». وسرعان ما وافق تشيني وباول وسكوكروفت على أن زمن الدبلوماسية قد ولى. وفي الساعة الثالثة وخمسين دقيقة صباحاً قال الرئيس: «لنفعلها» وأصدر أوامره بتنفيذ عملية الملعة الزرقاء، وهي خطة الطوارئ لغزو بنما بقوات الجيش ومشاة البحرية، ولأن باول قال: إن البنتاجون في حاجة إلى ثمان وأربعين ساعة للإعداد للغزو. لذا فقد تقرر ساعة الغزو في الساعة الواحدة بعد منتصف ليل العشرين من كانون الأول ديسمبر. وهذه هي المرة الأولى بعد غزو جرينادا التي تخوض القوات الأمريكية حرباً. وفي الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة اتصلت هاتفياً على خط مؤمن بجون بوش فيل القائم بأعمال سفارتنا في بنما سيتي وأبلغته بقرار الرئيس. وأبلغته بأنه وأنا المسؤولان الوحيدان بوزارة الخارجية اللذان يعرفان بأمر الغزو، وطلبت منه الاتصال بإندارا والبدء في حشد أعضاء حكومة بنمية يمكن أن تؤدي اليمين الدستورية وتمارس أعمالها أثناء الغزو وأبلغته بأننا قررنا عدم استدعاء العاملين في السفارة للاحتفاظ بعنصر المفاجأة حتى لا يبلغ زملاءه بالغزو.

وأصدر الرئيس توجيهاته بتكليف لجنة سياسية بين الوكالات الحكومية بدراسة الخيارات الدبلوماسية والاقتصادية على أن ترفع تقريرها في الساعات الأولى من صباح الإثنين. لم تكن هذه سوى سحابة دخان. فقد سبق السيف العذل. ولم أفاجأ حين سمعت اليوم التالي بأن اللجنة قد توصلت إلى النتيجة الواضحة: أي ليست هناك أي حلول سياسية أو دبلوماسية لتدارسها.

وفيما بعد طلبت التوجه إلى المنزل لا إلى وزارة الخارجية. كان الرئيس مصمماً على ألا تتسرب أي كلمة عن الغزو، ولذا فقد اتخذت القرار الأصعب بعدم الثقة في أي من العاملين معي، وشككت في أنهم يستشفون السبب الخفي لاختفائي المفاجئ. لكن الرئيس كان صارماً في عدم تعريض أمن العملية للخطر.

وصباح الإثنين طلب أرونسون لقائي. وقال: «لن أسألك عن أي شيء قد لا تكون في موقف يسمح لك بالإجابة عليه لكن إذا كنا سنقوم بالغزو فهناك بعض الأمور التي يجب أن تكون مستعدين لها. فهل تشاء أن أقدم لكم نصيحة حول الخطوات التي يتعين اتخاذها؟ وقلت لأرونسون: ربما كان ذلك من الحكمة. ولم أنبس بشيء لأوثق معاوني بقية ساعات اليوم. لكن في اليوم التالي التاسع عشر من كانون الأول ديسمبر أبلغت إيجلبيرجر وكيميت وطلبت من كيميت تنسيق التخطيط لتصريح رئاسي وتوجيه رسائل دبلوماسية وإجراء مشاورات مع الكونجرس. وفي وقت لاحق أبلغت مارجريت تاتويلر وجانيت مولينز.

وقبل أقل من ست ساعات من ساعة الصفر تحدثت مرة أخرى مع بوشفيل الذي استضاف إندارا . الذي لم يشك في شيء . مع نوابه الإثنين على العشاء في قاعدة هوارد الجوية وأبلغه بما يجري . وأبلغني أنهم شعروا بالصدمة. فلم يتوقعوا مطلقاً أن نفعل هذا بأي حال وسوف يبذلون قصاري جهودهم لإنجاح المهمة.

وحوالي الساعة العاشرة انضمت إلى مولينز وتاتويلر لتناول البيتزا ومأكولات صينية في مكتب تاتويلر. وفي وقت سابق من المساء توقفنا عن الرد عن المكالمات الهاتفية خشية أن يشي تواجدهم في المبنى بعد ساعات العمل لبعض الصحفيين المطلعين بأمر الغزو.

وصدرت الأوامر القتالية، ولم يعد هناك مجال للانتظار. ولم أشعر أن هناك مجالاً للإحساس بأي ألم. فقد كنت أعرف أن قرار الرئيس هو الصواب الذي توصل إليه بعد انتهاج وسائل أخرى. وقلت: «إن هذه أصعب قضايا. لأنه مهما كان ما تبدلونه فهناك أناس آخرون في طريقهم للموت عليكم أن تتمنوا من الله أن تكونوا على صواب».

وأجريت آخر مكالمة من أربع مكالمات مع بوشفيل ذلك اليوم في الساعة الحادية عشرة وخمس وخمسين دقيقة قبل منتصف الليل من قاعدة فورت كلايتون العسكرية الأمريكية. وقال: «سوف تكون هناك مفاجأة لكن ليس بالقدر الذي كنا نريده» فقد بدأت الأخبار تتسرب أخيراً، وبدأت شبكة الـ سي إن إن في بث لقطات لإقلاع الطائرات الأمريكية من قاعدة البابا الجوية بنورث كارولينا المجاورة لقاعدة فورت براج التي تتمركز فيها الفرقة ٨٢ المحمولة جواً.

وبعد ست دقائق من المكالمات الهاتفية وبعد دقيقة واحدة من منتصف ليل العشرين من كانون الأول ديسمبر أدى إندارا ونائبه اليمين الدستورية، وفي غضون ساعة بدأت أضخم عملية عسكرية أمريكية منذ حرب فيتنام.

البحث عن «الزعيم الأعظم»

وتماماً كما توقع باول سارت العملية بسلاسة. فلم تكن قوات دفاع بنما على نفس القدر من التدريب أو تمتلك القوة النيرانية للقوات الأمريكية، وباستثناء المعركة الشرسة التي دارت حول مقر نوربيجا لم تكن المقاومة كالمتوقع.

وفي اليوم التالي توجهت أنا وكيميت وأرونسون إلى وزارة الدفاع للقاء تشيني وباول. إن هذه ليست بالرحلة المألوفة في العادة. إنني أتفق بحرارة مع رأي الرئيس الذي خرج به من خبرته القتالية في الحرب الثانية في المحيط الهادي بأنه بمجرد اتخاذ القائد الأعلى لقرار الحرب فعلى السلطات المدنية أن تفسح المجال للعسكريين المحترفين لإنجاز مهمتهم. ومع هذا وفي هذه الحال أحسست أنه من الضروري تسوية ما يبدو أنه خلافات بيروقراطية حول أولوية الأهداف. فمن أجل استعادة السلطة المدنية في بنما بأسرع ما يمكن أرادت وزارة الخارجية من الجيش تأمين المباني الحكومية المهمة مثل البنك المركزي. إلى هذا كان خبراء وزارة الخارجية يعتقدون أنه

من المهم تدمير أو الاستيلاء على منشآت البث الإذاعي لإبعاد نورييجا عن الإذاعة. كان لدى البعض في وزارة الدفاع أفكار مختلفة لكن باول وتشيني وافقا بسرعة. كما أبديا استعدادهما لتعديل خططهما لإنقاذ الصحفيين المحاصرين في فندق ماريوت بسبب القتال.

وبمجرد انكسار قوات دفاع بنما واستعادة السلطة المدنية لسيطرتها تكثف البحث عن نورييجا وعشية عيد الميلاد أبلغت المخابرات عن رصد نورييجا في دايري كوين في بنما سيتي وبمجرد وصول القوات الأمريكية تلاشى نورييجا، وبعد دقائق علمنا أنه لجأ إلى البعثة البابوية بمقر القاصد الرسولي في بنما المونسيبور سياستيان لابوا. وكانت القوات الأمريكية قد وضعت عدة مواقع تحت المراقبة يحتمل أن يلجأ إليها نورييجا بما في ذلك سفارتي نيكاراغوا والاتحاد السوفيتي. ومن المفارقات الغربية أنه رغم أن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية لها تقليد عريق في إيواء اللاجئين السياسيين فلم يشك أحد في مقر القاصد الرسولي.

وأشرف كيميت على وضع مذكرة نورييجا وأوصى أيضاً بالاتصال شخصياً بمسئولي الفاتيكان للتأكد من إدراك البابا للأهمية التي توليها للمسألة. وفي الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة بعد الظهر عشية عيد الميلاد ومن مكتب منزل والدتي في هيوستون اتصلت بالكاردينال أوجستينو كازارولي وزير خارجية الفاتيكان. لكنه كان في طريقه لحضور قداس منتصف الليل في كنيسة القديس بطرس عندما علم بأمر الاتصال الهاتفي. وبعث برسالة عبر جيم كريجار نائب رئيس البعثة الأمريكية في الفاتيكان بأن سياسة الفاتيكان المألوفة في مثل هذه الملابس هي ترتيب الحصول على اللجوء السياسي في بلد ثالث، ونوه إلى أن هذا قد يكون مسألة معقدة.

ويوم عيد الميلاد عاود كازارولي الاتصال بي ليقول: إن الفاتيكان لم تقرر موقفها بعد، وأنه يتشاور مع محامين دوليين. وقال: «إنه يخوض معركة سياسية. وأن هذا الطلب جاء من الولايات المتحدة وليس من بنما. وهذا يضعنا أمام مشكلة».

وطلبت من كازارولي تسليم نورييجا بصفته هارباً من العدالة. وقلت: «نيافة الكاردينال إنها ليست قضية سياسية. إن هذا استثناء من الحصانة الدبلوماسية. لقد وجهنا إليه اتهامات كتاجر مخدرات. إنه مجرد عتيد. ولن ندعه يذهب لأنه يشكل تهديداً للأمن العام. إنه الآن لاجئ مؤقت. لكنه غير مؤهل للحصول على اللجوء السياسي. وعليكم إدراك أنه بعد فقد أرواح «أمريكية لاستعادة الديمقراطية في بنما. فلا يمكننا السماح لنورييجا بالذهاب إلى أي بلد آخر سوى الولايات المتحدة».

وأكد الكاردينال مجدداً: «إننا نولي اهتماماً جاداً لطلبكم».

وكنت أدرك تماماً أن القانون الدولي يقف في صفنا. لكن نورييجا أثبت أنه ضيف ثقيل مرعب فقد اصطحب عدداً من الوزراء لمقر إقامة القاصد الرسولي وشعر لابوا بضيق بالغ لدى علمه بأن مقر إقامته تحول إلى ترسانة مكعدة بعدد كبير من الأسلحة. ولزيادة الضغط النفسي عليه قامت القوات الأمريكية ببث الموسيقى الصاخبة على مدار الساعة. وفي ليلة الثالث من كانون

الثاني يناير اجتمع لابوا مع مايك كوزاك ومع البريجادير جنرال مارك سيسنيروس كبير قادة القيادة الجنوبية والميجور جنرال وايني داونينج في مدرسة بالشارع المواجهة لمقر إقامة القاصد الرسولي. وقال لابوا: إن الموالين لنورييجا شعروا بالخوف من أن مظاهرة ضخمة ستنظم الصباح التالي سوف تكتسح قوات الأمن وتمزق جسد نورييجا وضباطه إرباً. وسأل داونينج: عما ستفعله قواته إذا اقتحم المتظاهرون الحواجز. فرد بأن الجنود سيطلقون النار في الهواء. وأراد لابوا معرفة ما سيحدث لو واصل المتظاهرون تقدمهم فقال داونينج: «سيدي لن أقتل بريئاً واحداً لحماية هذا الداعر». ولم تشر مفاوضاتنا مع لابوا بأن المظاهرة مدبرة بمعرفة مسؤولين أمريكيين لتصعيد الضغوط على نورييجا وعلى المونسينيور.

وكانت تلك الجرعة المكثفة من الواقعية هي القشة الأخيرة التي اقنعت القاصد الرسولي وقال: إنه سيقنع نورييجا بالموافقة على الرحيل، وفي ظرف ساعات خرج نورييجا من بيت القاصد الرسولي إلى ملعب لكرة القدم حيث سلم نفسه للقوات الأمريكية. وأقلته طائرة هليكوبتر إلى قاعدة هوارد الجوية حيث تليت عليه قائمة بحقوقه، واقتيد إلى حجز إدارة مكافحة المخدرات، وكان نورييجا يعتقد حتى ليلة الغزو أنه أخاف الولايات المتحدة. وها هو ديكتاتور آخر أساء تقدير تصميم الولايات المتحدة على حماية مصالحها الحيوية. وكان يعتقد أنه يستطيع تجاوز العاصفة، وبدلاً من ذلك وفي ظرف أسبوعين تحول من «زعيم أعظم» نصب نفسه إلى «هارب مطارداً».

انعكاسات على قضية عادلة

كان من شأن تدخل عسكري أمريكي عادي في أمريكا اللاتينية أن يثير موجات من الغضب من جيراننا في الأمريكتين وانتقادات من المعارضة السياسية في الداخل، وعقب عملية بنما جاء رد الفعل مفاجئاً. فلم يصدر سوى رد فعل متواضع من كافة الدوائر. وفي الكونجرس أشاد معارضون تقليديون مثل جون كيري وجيسي هيلمز اللذين طالبا باتخاذ إجراء متشدد لعدة أشهر بموقف الرئيس.

ويرجع انعدام الإحساس بالخزي تجاه العملية إلى حقيقة أن نورييجا شخصية بالغة السوء وقبيحة ووضيعة، يعرفها جيرانها تمام المعرفة. وهو أيضاً متهم بتهريب المخدرات مما ساهم في إهدار أي فرصة للتعاطف معه. ومع تراجع أهميتها الاستراتيجية بمرور الوقت فإن قناة بنما تقض شاهداً على الخبرة الأمريكية فقد بنيت بالعرق والكذ الأمريكي. ولا يزال أمنها يمثل أهمية قومية لأمريكا.

ومع ذلك كان للبعد العاطفي أثره البالغ. فخلال الساعات السابقة على بدء العملية قرر ديك تشيني تغيير الاسم الكودي للعملية من الملعقة الزرقاء إلى عملية القضية العادلة. فلو أن هناك عملية عسكرية أطلق عليها أنسب اسم فإنها هذه العملية. وفي جوهرها كانت عملية القضية العادلة عملية لدعم الديمقراطية وحكم القانون في الأمريكتين فقد كان نورييجا ديكتاتوراً سرق

الانتخابات وأهدر إرادة الشعب البنمي. وكانت الولايات المتحدة بكل بساطة تنفذ إرادة الشعب البنمي بإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً إلى السلطة. فضلاً عن ذلك كان على الرئيس واجب دستوري بحماية المواطنين الأمريكيين. فقد تجاوز نورييجا كل الحدود عندما بدأ في قتل الجنود الأمريكيين في بنما. ولم تكن الإدارة الأمريكية تنتظر حتى ترى مقتل المزيد من الجنود الأمريكيين أو احتجازهم رهائن كما حدث في إيران لتتد وبساطة. كنا ننفذ المقطع الرابع من النشيد القومي الذي يدعونا للغزو: «عندما تكون قضيتنا عادلة».

ومع هذا فقد تجاوزت الآثار المضيئة للعملية العادلة موطنها. وكان لها أثر حاسم مختلف في كولومبيا. حيث كانت حملة الاغتيال السياسي التي يقوم بها أباطرة المخدرات في ميديين قد أودت لتوها بثالث مرشح رئاسي، والمؤكد أنه لم يكن هناك احتمال لبقاء الديمقراطية بأية حال. كان تصميم الرئيس حافزاً مقويماً منح حكومة كولومبيا الشجاعة للتصدي لأباطرة ميديين. كما اقتنعت حكومة الساندينستا أيضاً بأن عواقب سرقة الانتخابات وخيمة، وشحذت عزيمة المواطنين النيكاراغويين على النهوض ليكونوا قوة توضع في الحسبان يوم الانتخاب.

وترك الغزو أيضاً أثراً هائلاً على معظم الدول الأمريكية، وكان له الفضل الأول في صدور إعلان سانتياجو التاريخي في حزيران يونيو ١٩٩١ الذي أقرت فيه الدول الأمريكية مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة بإلزام الدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ إجراء جماعي أينما تعرضت الديمقراطية للتهديد. وبدون هذا الإعلان لكانت المنظمة قد عرفت إلى حد كبير عن الموافقة على العقوبات الاقتصادية على هاييتي أو معارضة الانقلاب في بيرو وجواتيمالا.

واعتقد أيضاً أنه بتهيئة العقلية الأمريكية لتقبل استخدام القوة في حقبة ما بعد فيتنام، فقد أرست بنما سابقة عاطفية مؤثرة مكنتنا من حشد الرأي العام الضروري لشن عملية عاصفة الصحراء بعد ثلاثة عشر شهراً.

ونبع كل ذلك من منبع وحيد فقط هو تصميم الرئيس على أن أعتداء صارخاً على الديمقراطية لن يمر دون حساب. وها هي الولايات المتحدة قد أعربت مرة أخرى وبطريقة مؤثرة أنها ستهد دفاعاً عن الديمقراطية، وتقف بجوار أصدقائها في الأمريكتين.

الفصل الثاني عشر

حسابات الوحدة

علينا أن نجد طريقة ما لإقناع روسيا بلعب الكرة.

هنري ستيمسون

وزير الحرب للرئيس ترومان

١٩ أيار مايو ١٩٤٥

كان جيانى دي ميخائيليس في العادة هو أكثر الموجودين حيوية وانطلاقاً في أي جلسة. وحظى وزير الخارجية الإيطالي بسمعة مدوية كرجل الحظ والفرفشة الذي يقضي معظم أوقات فراغه في نوادي الديسكو. بل لقد ألف كتاباً عن الرقص. لكنه في ذلك اليوم من أيام شباط فبراير في أوتواوا كان على النقيض تماماً. بل وشديد الحصافة. ولم يكن ميخائيليس مع عدد من وزراء الخارجية في مؤتمر حلف شمال الأطلسي متحمساً لإقدامنا على إتمام الوحدة الأوروبية من خلال ما أصبح معروفاً باسم «اثنان + أربعة» وهو منتدى خاص بالوحدة الألمانية يضم الألمانيتين (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) مع عدم وجود أي عضو من حلف شمال الأطلسي، وكان قد بدأ في إعلان اعتراضاته عندما قاطعه هانز ديتريتش جينشر بشدة. وقال جينشر: «لستم في اللعبة».

والقصة الكاملة وراء مباحثات (اثنان + أربعة) في ١٣ شباط فبراير هي قصة دبلوماسية «القوى العظمى» وهي لعبة ذكرت فيها بقوة أنه إذا كان الموقع هو الرصيد فإن التوقيت هو فن الحكم.

من يجب اشراكه في اللعب؟

بعد مغادرتي بوتسدام في كانون الأول ديسمبر لم تكف أفكارى عن العودة إلى هناك مرات ومرات في الأسابيع الالية، وباعتبارها المكان الذي شهد آخر ثلاثة اجتماعات للقوى العظمى التي أنهت الحرب العالمية الثانية رمزت بوتسدام إلى مركزية القضية الألمانية في الحرب الباردة، وبالنسبة للكثيرين سجلت بوتسدام في الحقيقة بدء الحرب الباردة فقد حفل مؤتمر بوتسدام الذي عقد على مدى أسبوعين ونصف بدراما غابت عن اجتماعات ستالين روزفلت وتشرشل في طهران ومالطا. وبوفاة روزفلت أقدم خلفه هاري ترومان على إنهاء العلاقة الودية. أول إنجازاته على الساحة الدولية. في الوقت ذاته وصل ستالين إلى بوتسدام أكثر زهواً بنفسه عن ذي قبل، وادعى أن هتلر لا يزال حياً وعلى ما يرام ويعيش في ألمانيا. وكان ستالين مشمئزاً من الصحافة التي حاولت معرفة ما يجري واعتري القلق تشرشل من أقوال المندوبين البريطانيين في رومانيا المحتلة واشتكى للديكتاتور السوفيتي من أن ستاراً حديدياً يفرض عليهم. ورد ستالين: «إنها كلها خطابات

ملفقة» ليخندل تشرشل دبلوماسياً تماماً كما سيخندله الشعب البريطاني في الانتخابات في ٢٦ تموز يوليو. وفيما قررت القوى الأربع الكبرى مصير أوروبا فقد أجرى العلماء في آلامو جورودو بنيومكسيكو اختباراً على قنبلة ذرية ووافق ترومان على الهجوم على هيروشيما وولدت حقبة جديدة في السياسة العالمية.

وبالطبع لم أكن الوحيد الذي يفكر في بوتسدام وتداعياتها في شتاء عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠. وكانت القضية محور تفكير الجميع وظهر أثناء كانون الأول ديسمبر وكانون الثاني يناير مجموعة مقترحات في وسائل الإعلام والدوائر الدبلوماسية.

وتركزت تلك المقترحات عامة في ثلاث فئات أولها: مبادرات سعت إلى تسوية المسألة الألمانية من خلال عقد مؤتمر موسع. وسيكون هذا شأناً أوروبياً صرفاً سيعمل على إقرار تسوية سلمية نهائية للحرب الباردة. وكان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو المكان الطبيعي المناسب لهذا. حيث أن الأعضاء الخمسة والثلاثين يضمون كافة دول أوروبا وكندا والولايات المتحدة. كان هذا اقتراح رومانسي إلى حد ما. اقتراح يشبه مؤتمر فيينا الذي رسم خريطة أوروبا في أعقاب الحروب النابليونية، أو معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. ومن وجهة نظرنا كان عقد مؤتمر في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حول الوحدة الألمانية اقتراحاً غير عملي. فمن الصعب فهم كيف يمكن إدارة مثل هذه المفاوضات الدقيقة بحضور خمسة وثلاثين مشاركاً. كما أن قاعدة الإجماع المعمول بها في المنظمة سيعطي للدول الأصغر في المنظمة سلطة الفيتو في قضايا تتجاوزها بكثير. إن مثل هذا المؤتمر الموسع سيعيد إلى الإذهان حتماً ذكريات فرساي والسلام الذي فرض على ألمانيا في أعقاب الحرب الأولى، وكان آخر شيء نريده هو خلق أساس للإستياء في ألمانيا الجديدة. وأخيراً سيستغرق مثل هذا المؤتمر وقتاً طويلاً في الإعداد، وقد يؤدي إلى حدوث تأجيل وارتباك بل وانهيار مع تلاحق الأحداث على أرض الواقع.

ونبعث فئة المقترحات الثانية مباشرة من مؤتمرات الحرب الثانية وحقبة أن القوى الأربع الكبرى قد اتفقت في بوتسدام على أن كافة الترتيبات المتعلقة بألمانيا ترتيبات مؤقتة توطئة لإقرار «تسوية نهائية». وبالنسبة لموسكو ثم لندن وباريس بدرجة أقل كان عقد مؤتمر للقوى الأربع الكبرى هو أفضل طريق لإبطاء وإدارة عملية الوحدة. ومن الوجهة القانونية كان للقوى الأربع الكبرى حقوق باقية سيتعين التفاوض عليها في أي مشروع لإعادة توحيد ألمانيا غير أن السوفيت كدأبهم خلال الأيام الأولى للحرب الباردة ينظرون إلى القوى الأربع الكبرى كناد سياسي. لا كأحد كيانات القانون الدولي. وبينما كان الكريملين أشد إصراراً على استخدام القوى الأربع الكبرى كانت لندن وباريس تعتبرها طريقاً لضبط وممارسة التأثير على تحرك ألمانيا نحو تسيد القارة الأوروبية.

وخلال كانون الأول يناير مارست موسكو ضغوطاً لعقد اجتماع للقوى الأربع الكبرى. ففي العاشر من كانون الثاني ديسمبر جاء السفير دورنين الى وزارة الخارجية حاملاً رسالة شفوية من

شيفرنادزة وطلب شيفرنادزة مشيراً إلى بروز اجماع حول الرغبة للإبقاء على تبادل وجهات النظر حول القضية الألمانية داخل اطار «القوى الكبرى» وعقد سلسلة مشاورات بين موسكو ولندن وباريس وواشنطن. وأضاف قائلاً: «إننا ننطلق من أهمية كل تلك القضايا كلها إن لم يكن للعالم بأسره» وتعلل «بالمسؤولية المعروف» أنها تقع على القوى الأربع الكبرى ويعد أكثر من أسبوعين، وفي ٢٦ كانون الثاني يناير سلم شيفتريكوف مذكرة تثير الاهتمام إلى «تصاعد أنشطة اليمين المتطرف وقوى النازية الجديدة مؤخراً في ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبعض دول غرب أوروبا الأخرى». إن هذا التهديد «يتكثف» وإن موسكو تتطلع إلى اتخاذ جهود دولية منسقة للتعامل مع هذا الخطر «النازي».

وبالنسبة لنا فإن القوى الأربع الكبرى تمثل إلى حد كبير مفارقة تاريخية تعود إلى الحرب العالمية الثانية، وكان الرئيس يعتقد أنه على مدى أربعة عقود أظهر الشعب في ألمانيا الغربية التزامه بالديمقراطية وبالتحالف الغربي، وكان اعتقادنا بتقرير المصير وحقيقة أن إعادة التوحيد وهو هدف رسمي للتحالف على مدى أربعين عاماً يتطلب منا بذل كل الجهود لرؤية ألمانيا الموحدة، وقد صارت واقعاً في إطار يوفر الاستقرار لأوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة. والآن والشعب في ألمانيا الشرقية يدلي بصوته فلم يكن جورج بوش يريد أن يقف الدبلوماسيين في طريقه. وهذا هو السبب الذي دعانا عمداً إلى التقليل من أهمية المطلب السوفيتي الأولي بعقد اجتماع للقوى الأربع الكبرى في كانون الأول ديسمبر، وواصلنا صد دعواتهم في الأسابيع التالية.

ولم يدع هذا سوى فئة ثالثة: وتحديداً حل ألماني صرف تندمج في إطاره ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية من دون تدخل خارجي. وحيث أن معظم القضايا الحساسة تتعلق بشواغل ألمانية صرف كان الكثير من الألمان يعتقدون إنه ليست هناك حاجة لاي مشاركة دبلوماسية جادة من الآخرين وعلى الآخرين أن يبتعدوا عن طريق الوحدة وبمجرد أن تتوحد الألمانيتان يمكن أن تجتمع القوى الأربع معاً لتسوية قضية حقوقها القانونية الباقية. وكانت هذه العملية بالطبع الخيار المفضل في بون، ولا سيما لدى المستشار كول. وقد صادف تأييداً في واشنطن ولا سيما من مجلس الأمن القومي.

ولم أشعر بالارتياح تجاه أي من الفئات الثلاث، وفي أعقاب زيارتي لتوتسدام صرت على اقتناع بأن خطى الوحدة تتجاوز توقعات الجميع. فقد ذاق شعب ألمانيا الشرقية طعم الوحدة والمكاسب المادية المقترنة بها، وسوف تتزايد هجرتهم إلى الغرب وبتزايد أيضاً النزيف الذي يتعرض له الاقتصاد الألماني الشرقي. وسوف يكثف هذا بدوره من الضغوط على كول وجينشر للإسراع بالخطوات السياسية الضرورية لتوحيد دولتي ألمانيا. ومع انطلاق قطار الوحدة الألمانية فوق القضبان صرت مهموماً من أن موسكو وربما لندن وباريس قد تحاولان إبطاء مسيرته بالظهور في طريقه. فلأزال للسوفيت ٣٨٠ ألف جندي في ألمانيا الشرقية. كما أن جورباتشوف يتعرض لضغوط متزايدة «لفقده» أوروبا الشرقية. كما أن لندن وباريس غير متحمستين للوحدة. وكان السماح

لشطري ألمانيا بأن يأخذا على عاتقهما العمل للتوصل إلى حل لوضع من هذا النوع يمثل في اعتقادي وصفة لتدمير القطار. وهذا هو السبب الذي حدا بي إلى عدم الموافقة على نهج «دعه يعمل» الذي كانت بون والبيت الأبيض يفضلانه في البداية. وأحسست أننا في حاجة إلى عملية يمكن ان تساعد في توصيل الألمانيتين إلى بر الوحدة وتمنح جورباتشوف في الوقت نفسه مكاناً على الطاولة حتى يكون بوسعهم أن يفسر للمتشددين أن موسكو لا تزال ضمن اللعبة، وكنت أريد أيضاً عملية تعظم من شأن الأحداث الداخلية على البعد الدولي للوحدة. ولم أكن أريد أن ينتهز السوفيت مميزاتهم لإثارة المشاكل وتعطيل أهدافنا.

وعثرت على هذه الصيغة في مذكرة بحثها معي دينيس روس ويوب زوليك في ٣٠ كانون الثاني يناير. وتوصلت إدارة التخطيط السياسي إلى هذه الصيغة التي تجمع ما بين نهج انفراد الألمانيتين بعملية إعادة التوحيد الذي تفضله بون والبيت الأبيض ومنتدى القوى الأربع الكبرى الذي اقترحه موسكو وأيدته باريس ولندن. وسميت «إثنان + أربعة» وهدفها السماح للولايات المتحدة باستخدام صيغة «إثنان + أربعة» لإتمام الوحدة الألمانية. كانت مميزات تلك الصيغة بالغة الوضوح. فسوف تمنح «الألمانياتان» سيطرة تامة على القضايا الداخلية. لكنها ستسمح أيضاً للقوى الأربع بالاضطلاع بدور في الأبعاد الخارجية لقضية الوحدة. وسوف تمنح صيغة «إثنان + أربعة» شرعية كبيرة من القوى العظمى للوحدة الألمانية، وهي نقطة اعترف بها الألمان. وسوف تُبقي هذه الصيغة على موسكو ولندن وباريس ضمن اللعبة بمشاركة واشنطن. والأهم هو أنها ستخلق عملية دبلوماسية لإعادة توحيد ألمانيا لتتواكب مع سرعة الأحداث، وبدون مثل تلك العملية فسوف تتزايد مميزات واحتمالات خيار أن ينزرد الألمان والسوفيت بالاتفاق ويبرمان صفقة خاصة تنطوي على مثالب للمصالح الغربية (كما سبق لهم وأبرموا اتفاقية بريست ليتوفسك عام ١٩١٨ ورابالو عام ١٩٢٢ واتفاقية مولوتوف ريبنتروب عام ١٩٣٩) وشعرت بأنه من المهم جمع القوى الكبرى على مائدة واحدة حيث يمكننا أن نرى جميعاً الأوراق التي يلعب بها كل طرف منا.

وفيما اعتبر روس وزوليك أن صيغة «إثنان + أربعة» صيغة عبقرية فقد كان لها منتقدها ليس فقط في مجلس الأمن القومي. بل وفي وزارة الخارجية نفسها. ففي الأول من شباط فبراير أثار رأي رايتس مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية اعتراضات جوهرية على صيغة «إثنان + أربعة» تنبع جميعاً من رأيه بأن الوحدة الألمانية لن تمضي بالسرعة التي توقعها مذكرة «إثنان + أربعة» إننا لا نواجه قراراً يستدعي أن ندع الألمان يعالجون الوحدة بأنفسهم. وأن بوسعنا المشاركة عبر قنواتنا الثنائية مع بون. ولم تكن هناك صعوبة في أن أعمل فكري. ولا يعني ما إذا كان المعنى قطاراً منطلقاً أو فراراً ما يعني هو ألا ندع الفرصة تفوتنا.

في التاسع والعشرين من كانون الثاني يناير جاء دوجلاس هيرد إلى واشنطن في أول زيارة له لواشنطن كوزير للخارجية. وكانت صيغة «إثنان + أربعة» على قمة أفكاري إن لم تكن على طرف لساني، وأبلغته أنه في اجتماعي القادم مع شيفرنادزة فإنني أعتزم إبلاغ السوفيت بأن الوقت الحالي ليس وقت بحث مستقبل ألمانيا في إطار القوى الأربع الكبرى. إننا في حاجة إلى إيجاد آلية خاصة . مكان هادئ . حيث يمكننا معالجة القضية بطريقة لا تبدو وكأنها التفاف حول ألمانيا، ولا تشكل تهديداً للشواغل السوفيتية.

ووافق هيرد ولأنه هو الآخر قد التقى لتوه بهانز مودروف فقد كان يشعر بأن الوحدة حتمية. وقال: هناك الآن بالفعل تليفزيون ألماني واحد وشركة طيران ألمانية واحدة وهيلموت كول هو أكثر الزعماء السياسيين شعبية في ألمانيا الشرقية، لكنه استدرك قائلاً: «لكن لا أحد يفكر في العواقب». واقترح نفض الغبار عن بعض أفكار الحلفاء في الخمسينيات عندما تصبح هناك إمكانية لتحقيق توحيد ألمانيا. وقال الرئيس إن تاتشر «عازفة عن فكرة الوحدة. فهي ليست ضدها لكنها عازفة عنها».

وبعد أربعة أيام وصل وحدوي متحمس هو هانز ديتريش جينشر إلى واشنطن. وأبلغني جينشر أنه بعد انتخابات ١٨ آذار مارس في ألمانيا الشرقية سوف تتفاوض بون للتوصل إلى اتفاقية ترسم الطريق لإتمام الوحدة. واستفسرت من جينشر عن رأيه في صيغة «إثنان + أربعة» بعد ان طلبت من زوليك بالفعل الاستفسار عن رأي فرانك إليه فيها. وستصبح قناة زوليك إليه بالنسبة لألمانيا مماثلة لقناة روس تاراسينكو بالنسبة للاتحاد السوفيتي . أي قناتي الخلفية الخاصة مع نظرائي. وأعجب جينشر بالفكرة واشترط أن تسبق (الإثنان) (الأربعة). ولم يكن هذا مجرد دلالة لغوية.

فالنسبة للألمان فإن «إثنان + أربعة» ترمز إلى أنهم سيمسكون بزمام القيادة في قضية الوحدة. لكنهم يعتبرون «أربعة + إثنان» على الناحية الأخرى صيغة أشمل للإملاء. ولهذا فإنها غير مقبولة سياسياً وعاطفياً. واعتبر جينشر أن هذه الآلية لن تستخدم إلا بعد انتخابات ١٨ آذار مارس في ألمانيا الشرقية (فلم يشأ عمل أي شيء من شأنه إضفاء شرعية على نظام مودروف المتداعي في ألمانيا الشرقية).

وغادرت قاعدة «أندروز» الجوية في ٥ شباط فبراير للقيام بجولة من براغ إلى موسكو فصوفيا ثم بوخارست قبل العودة عبر الأطلنطي إلى كندا. وعقدت أول اجتماعاتي في شانون بأيرلندا. وأثناء التوقف المعتاد للتزود بالوقود كانت هذه هي المرة الوحيدة التي يعد المكان مناسباً لرولان ديما وزير خارجية فرنسا، وليس للاجتماع لبحث قضية ألمانيا . ومما زاد الطين بله في الساعة الخامسة وعشرين دقيقة فجراً. وبدا ديما مفتوحاً بفكرة «إثنان + أربعة» رغم أنه اعترف بأنه يفضل «أربعة + صفر» وقال إنه يدرس الفكرة مع ميتران ويرد علي. وبعد الهبوط في أجواء ضبابية في براغ غضوت لفترة خاطفة ثم توجهنا إلى قلعة هرادكاني للقاء الرئيس فاتسلاف هافيل المؤلف المسرحي والمنشق ذائع الصيت. فقد زج به نظام هوساك في السجن لعدة سنوات. لكن الشيوعيين لم يستطيعوا تدمير معنوياته على الإطلاق.

وفي الحقيقة كانت «الروح الحرة» ولا تزال هي الطريقة الوحيدة لانتزاع تحمس هافيل اللامحدود للحياة. ولم يكن قد مضى على توليه مهام منصبه سوى عدة أسابيع. لكنه يريد طرح بعض الأفكار مشيراً «إلى أننا لا نريد جلب الشهرة لتشيكوسلوفاكيا أو هافيل. فليس المهم من هو صاحب الأفكار سياتن أكان بوش أو جورباتشوف» وأبلغته بأن رونالد ريغان اعتاد الاحتفاظ بعبارة على مكتبه تقول «لا نهاية أو حد لما يستطيع الإنسان أن ينجزه إذا لم يهتم عمن ينال الثقة». ورد هافيل بأنه يحتفظ بنفس الشيء على مكتبه ثم انتقل لبحث قضايا أوروبا وألمانيا وبدأ بالقول: «إن تشيكوسلوفاكيا شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى معنية بالعودة إلى أوروبا» وأعرب عن اعتقاده بأن عقد مؤتمرهلسنكي آخر يعد طريقاً للتنسيق، لكن الأهم كان هو اقتراحه بعقد مؤتمر سلام يقوم في نهاية الأمر بتسوية قضايا الحرب العالمية الثانية وتقسيم أوروبا. وقال بوضوح: إن إبقاء حقوق القوى الأربع وإعادة توحيد ألمانيا سيكون محور مثل هذا المؤتمر لأنه وعلى حد تعبيره: «لا يمكن أن تقوم قائمة لألمانيا الموحدة في أوروبا مقسمة أو ألمانيا مقسمة في أوروبا موحدة، وفي الوقت نفسه كان يعتقد أن بعض الألمان سيريدون إعادة توحيد ألمانيا على الفور، وسيكون ذلك مستحيلاً. وبالنسبة للقوات السوفيتية أبدى استعصاءه على فهم كيفية وصول «نصف مليون جندي سوفيتي» في ليلة واحدة في آب أغسطس ١٩٦٨ عندما قرر برجنيف سحق حركة ربيع براغ، وكيف يقولون الآن: إنهم لا يستطيعون سحب سبعين ألف جندي هنا اليوم». «لكنه أعرب عن اعتقاده بأن هذا شيء يمكن تسويته مع جورباتشوف».

وبدأت باستعراض بعض قضايا التجسس والمخابرات. فالنظم الشيوعية وفي الجانب الأعظم لا تحكم سيطرتها بقوة على وكالاتها الاستخباراتية. ولأن الكي جي بي هي التي تولت تدريب وتزويد ثم اختراق تلك الوكالات لاحقاً، فقد ظلت أجهزة الأمن رجعية كسابق عهدها حتى برغم أن التغيير ربما يكون قد طال الحكومات في ثورات عام ١٩٨٩. وهكذا ومن خلال اتصالاتنا الخاصة حاولنا مساعدة الحكومات الجديدة في إعادة السيطرة على أجهزة مخابراتها، وما لبثنا أن انتقلنا بسرعة لإجراء مناقشات مستفيضة حول قضية الوحدة الألمانية ونوهت بالسرعة التي تسير بها خطوات الوحدة الألمانية بما يفوق توقعات الجميع، وحاولت إنشاء عن فكرة المؤتمر الموسع. وقلت له أيضاً: إن إقامة ألمانيا محايدة ليست بالفكرة التي تروق للولايات المتحدة. وقال لي: إن مودروف سيزوره بعد ظهر اليوم «وأنه يتحدث عن ألمانيا محايدة في إطار حملة إعادة انتخابه. إن هذا هراء». وبإيجاز فقد أظهر هافيل التوتر والتوجس السائد بين كل الدول الصغيرة في أوروبا تقريباً. ففي ناحية كان يعتقد أنه يجب إبطاء خطى الوحدة، وأن مؤتمر سلام موسعاً يجب أن يكون المنتدى المناسب لحسم القضية. وفي الوقت ذاته كان يشعر بالقلق من ألمانيا محايدة. وهو ما يعني ضمناً أننا في حاجة سريعة إلى التحرك للإبقاء على ألمانيا في حلف شمال الأطلسي، وأن نراها موحدة قبل إمكانية حدوث ردة في الإصلاحات في موسكو.

وتركت هافيل لأزور الكاردينال توماشيك ٩١ عاماً كان الكاردينال يروي برقعة دور أمريكا في تأسيس تشيكوسلوفاكيا عام ١٩١٨ وجهودنا لمساعدة التشيك عام ١٩٤٥ وأهمية زيارتي، قلت له: «بوسعك أن تعول على استمرار تأكيد الولايات المتحدة لشعبكم». وفي تلك اللحظة انفجر مترجمي في البكاء. فقد كان تشيكياً اضطر للفرار من البلاد عام ١٩٧٣ وانتقم النظام منه بفصل والده من عمله. وهاهو الآن قد عاد إلى براغ الحرة. وقد حرك اجتماعي مع الكاردينال مشاعره. ويبدو أن دورة حياته بأكملها قد طافت بذاكرته في تلك اللحظة. وتأثرت أيما تأثر لأن زيارتي كان لها دور صغير في رحلة حياته الشخصية.

والتقيت في المساء في حفل استقبال مع رجل آخر رد إليه الاعتبار وهو الكسندر دوبتشيك. وباعتباره الأب الروحي لحركة ربيع براغ أقيمت دوبتشيك بعد الغزو السوفيتي وتعرض للمهانة والمذلة من جانب النظام الذي نصبته موسكو. ومن الواضح أنه مثل هافيل لم يفقد روحه. وأبلغني بأنه سيرى مودروف بالفعل، واستفسر عما يجب أن يقول له. وقلت: «الانتخابات الحرة والسوق الحرة». وعلق دوبتشيك: «هذا ما ناديت به على الدوام» ورددت: «أعرف ذلك، لأنني أتذكر كم أعجبت بك على الدوام». إنه لشرف عظيم أن التقى بمثل هذا الرجل الشجاع الذي سبق الأحداث بإحدى وعشرين سنة.

وفي صباح اليوم التالي، وقبل إلقاء خطابي في جامعة تشارلز توجهت إلى ميدان فينسيلاس لوضع باقة من الزهور على النصب التذكاري ليان بالاش هذا الطالب الذي ضحى بنفسه عام ١٩٦٩ احتجاجاً على القمع الشيوعي.

وفيما كانت أعداد كبيرة من الناس تذرع الميدان استوقفني خلوه على نقيض صورة الحشود التي ضمت مائتي ألف شخص أو أكثر احتشدوا بالميدان أثناء «الثورة المخملية» في كانون الأول ديسمبر. إنه خير تذكاري على أن تقدم الثورة سرعان ما يفسح الطريق إلى العمل المضني لإقامة الديمقراطية، وهي الفكرة الأساسية لخطابي الذي أذيع في كافة أنحاء البلاد.

وقلت أمام الطلاب: «إذا كان عام ١٩٨٩ هو عام الثورة والاكتمال. فلا بد وأن يكون عام ١٩٩٠ هو البناء الجديد». وفيما حددت إطاراً عاماً لثلاث عشرة مبادرة أمريكية ملموسة لمساعدة التشيك في تأمين ديمقراطيتهم الجديدة أكدت حاجة كل النظم الجديدة في أوروبا الشرقية لتعزيز شرعيتها لأنه من دون تلك الشرعية فلن يترسخ الاستقرار في المنطقة. وفي الواقع كنا نعتقد أن الانتخابات الحرة أمر حاسم في إقامة حائط صد ضد أي ردة شيوعية لدرجة أننا جعلنا من تبني الانتخابات الحرة كمبدأ أحد شروطنا الأساسية لعقد قمة جديدة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتطوير ميثاق هلسنكي. وعرضت أيضاً ضرورة إشراك براغ ووارسو وبودابست والديمقراطيات الجديدة الأخرى في العمل معاً في تجمع إقليمي جديد. وشعرت بأن هذا طريق لمساعدتها في تبديد مخاوفها حيال الوحدة الألمانية في الغرب وإمكانية فشل جورباتشوف في الشرق.

ووجهت نداءً خاصاً للطلاب بأن يبقوا على مشاركتهم. لأنهم طالما لعبوا دوراً أساسياً في إسقاط الشيوعيين وتيقناً في حديث مع روس وتاتويلر في وقت لاحق بأننا في حاجة إلى إيجاد طريقة لمشاركة الشعب الأمريكي في مساعدة أولئك الطلاب في بناء الديمقراطية. وعرضت تاتويلر وروس اقتراحاً بالقول: «ماذا عن فيالق الديمقراطية التي تشكلت على غرار فيالق السلام» وهكذا ولدت فيالق ديمقراطية المواطنين. وهي حملة قام بها الرئيس بوش لتأييد الديمقراطية في المنطقة.

شواغل الكريملين

وفيما كنت متوجهاً بالطائرة من براغ الى موسكو بعد ظهر السابع من شباط فبراير انصب تركيزي على مدى تأثير ثورة شرق أوروبا على الشرق. وإلى أي حد ستكون موسكو ١٩٩٠ مشابهة لموسكو التي زرتها من قبل في آيار مايو الماضي. وكان أكثر من ربع مليون قد ساروا يوم الأحد الماضي إلى الكريملين لتأييد الإصلاحات الديمقراطية. وكان جورباتشوف وشيفرنادزه يشاركون في مؤتمر للحزب الشيوعي، وأبلغنا يورى دوينين لدى وصولنا بأن المؤتمر منعقد، وأن شيفرنادزه اضطر للتأخير بعض الوقت عن اجتماعنا الأول.

وكان شيفرنادزه لدى وصوله إلى أوسوبنيك في الساعة الثانية مساءً في غاية الارتياح تملؤه الثقة. رغم ما كنت أعرف أنه مؤتمر مرهق. وقال إن المؤتمر أقر هدف «إقامة اشتراكية ديمقراطية إنسانية، ووضع عملية تكفل نقلنا إلى هذا الهدف، ومن ثم تحقيق الديمقراطية» وكان يعتقد أن البيريسترويكا قد غيرت المجتمع السوفيتي «لدرجة أننا لم نعد نتعرف على مجتمعنا بالتغييرات هائلة. فالديمقراطية والتحول الديمقراطي والجلاسنوست لم تكن مجرد كلمات أنها سمة الحياة اليومية». وبرغم هذا كان القلق بادياً عليه. لأنه في الوقت الذي بدأت فيه الآليات القديمة تكف عن العمل لم تبدأ الآليات الجديدة في العمل بعد». واستعرضنا الإصلاحات الاقتصادية التي يجريها جورباتشوف بما في ذلك نظام الائتمان والملكية والأسعار. وقال: «إن سعر الخبز زهيد لدرجة باتت الناس تستخدمه في إطعام ماشيتها. إننا في حاجة إلى أسعار حقيقية تعني شيئاً».

لكن التغييرات الأعظم طالت السياسة. فالإصلاح السياسي «يسير بخطى بالغة السرعة» وبما يتجاوز الإصلاح الاقتصادي، وأبدى ترحيبه بالتعددية الجديدة في الاتحاد السوفيتي، واعترف بأنه يتعين على القيادة اغتنام الفرصة. «ويتعين على الحزب كحد أدنى أن يتخلى عن احتكاره للسلطة، وعليه أن يقر بأن هناك احزاباً جديدة. وهذا قرار بالغ الصعوبة إن هذا قرارى، ودعني أقل بصراحة: إنه يمثل مشكلة تواجهنا، وإن هذا يلقي مقاومة عنيفة الآن». وبينما كنت أتابع حديثه تذكرت كيف أبلغني شيفرنادزه بأنه ليست مبادرة جورباتشوف بإلغاء المادة السادسة من الدستور السوفيتي التي تمنح «الدور القيادي» للحزب الشيوعي. وقال شيفرنادزه مشيراً إلى أعضاء اللجنة المركزية: «لم يتعودوا على العمل على حمل الجميع على التصويت. إنهم يفترضون أن بوسعهم الفوز فقط. والآن فإننا نقول لهم إنه لكي تفوزوا بموقع فعليكم أن تشاركوا في المناقشات».

وقلت: «مرحباً إلى الديمقراطية. رغم أنها تكون صعبة وغير مريحة» وألححت عليه بشأن قضية ليتوانيا. حيث أعلن الحزب الشيوعي الليتواني استقلاله عن موسكو في ٢٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٩ مثلما فعل الحزب الشيوعي في أذربيجان. حيث قمعت موسكو بعنف الجبهة الشعبية الأذرية في كانون الثاني يناير. وكما حدث في ويومينج ألححت على فكرة الاستفتاء لأنني كنت على اقتناع بأنه أكثر الطرق السلمية والديمقراطية المتاحة أمام دول البلطيق للحصول على الاستقلال الذي تتمتع به بحكم الأمر الواقع. وذهبت لشوط أبعد وسألته: «إنني أتحدث إليك بصراحة تامة. ما هي الخسارة التي ستحدث لو قررت أذربيجان أن تكون جمهورية مستقلة؟، فربما كان ذلك أيسر حالاً لكل منكما إذا حصلت أذربيجان على الاستقلال».

وقال وهو يحاج في قضية القوميات مرة أخرى: إنها «أفدح مشكلة» تواجه جورباتشوف. ووافق من حيث المبدأ على فكرة الاستفتاء. وهو موقف يشكل خطوة متقدمة عن موقفه في الخريف. لكنه كان يخشى من أن يثير الاستفتاء حرباً أهلية، وكان يساوره قلق خاص تجاه منطقتيه مسقط رأسه. القوقاز. حيث الناس أكثر تقلباً ومزاجية، وحيث اللجوء إلى الأسلحة أمر شائع عن البلطيق حيث الناس أكثر هدوءاً.



وانتهزنا بقية الجلسة واجتماعات المجموعات الأصغر في اليوم التالي لإحراز تقدم في بقية القضايا، وخاصة الحد من التسليح. وحملت مجموعة مقترحات حول كافة القضايا بدءاً من خفض القوات التقليدية في أوروبا والأسلحة الكيماوية إلى صواريخ كروز التي تطلق من الجو وصواريخ كروز التي تطلق من البحر، وكذلك موضوعات سرية كالصواريخ غير المنصوبة ومضادات الأسلحة الأولية، وأبلغت شيفرنادزة: «سيكون بوسعك إبلاغ بيروقراطيتكم بأن الولايات المتحدة تسير في اتجاهكم... وأمل أنه عندما تطلعون على التفاصيل فسوف تقدرتون تحركاتنا. لأنه يجب علي أن أكشف لك ظهري لتري الندوب التي توضح أن هذا استغرق جهداً مضمناً».

ورد شيفرنادزة: «كما تعرف فقد أصابتنني أنا نفسي بعض تلك الندوب». وفيما اكتسحت التغيرات السياسية الثورية التي تعين علينا أن نديرها مسألة الحد من التسليح. فإن قضايا مثل صواريخ كروز التي تطلق من الجو استغرقت منا أياماً واقتضت أحياناً معارك بيروقراطية ضارية في عاصمتينا. وكان للحد من الأسلحة النووية قدسية خاصة، واحتفظ كبار كهنة الحقبة الذرية بأسرارهم بحرص بالغ. وكم أعتقدت أكثر من مرة أنني توصلت لإتفاق مع شيفرنادزة فقط لأرى العسكريين السوفيت وقد دمروه في اجتماعنا التالي.

وفيما يتعلق بألمانيا استعرضنا صيغة «إثنان + أربعة» في اجتماع منفرد آخر صباح يوم الجمعة، وذلك بعد إثارة قلقنا من تزايد نزعة معاداة السامية في الاتحاد السوفيتي في البداية. وكان لدى شيفرنادزة عدة أفكار إن لم تكن متضاربة حول كيفية إتمام الوحدة. وكان يشعر بالقلق حيال تنامي التحركات المناهضة للوجود السوفيتي في ألمانيا الشرقية. وأشار إلى أننا نعتقد أن بعض

الشخصيات السياسية في أوروبا ربما تكون تتحرك بسرعة بالغة في مسألة الوحدة وتريد التحرك بسرعة بالغة». فالكريميلين يريد إتمام الوحدة على «مراحل مرتبة» لضمان الاستقرار. وهذا هو السبب الذي يدفع السوفيت إلى تفضيل صيغة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. واعترف قائلاً: «لكن وبينما نعتقد أن هذه آلية مناسبة فإننا لا نقول أنها الآلية الوحيدة المتاحة». ومع ذلك فقد قال بعد دقائق: «إن اعتقادي الأساسي هو أن التاريخ لن ينظر لنا لو لم نستخدم آلية القوى الأربع بفعالية». واستدرك قائلاً في نفس العبارة: «إن قضية الوحدة ستحسمها الأمة الألمانية والشعب الألماني. لكن عليهما أن يعرفا آراء الآخرين». وهذا هو سبب اعتقاده بضرورة إجراء استفتاء ما، وشرح تناقضه بالقول: «إننا نعتقد أنه من الضروري دراسة كافة الآراء. وفي الحقيقة فإن تحركاتنا قد تأخرت كثيراً في ضوء تلاحق الأحداث».

ويبدو أنه كان واقعاً تحت تأثير البعد العاطفي للقضية. ولا يرجع ذلك إلى تعرضه لهجوم شخصي خلال مؤتمر الحزب «لخسارة» أوروبا الشرقية وألمانيا فحسب. بل أيضاً لفقدته شقيقه في الحرب. وقال: «ربما بسبب مشاعرنا وذكرياتنا عن الحرب، ولأننا في حاجة إلى التفكير مرتين قبل الدخول في معركة مع ألمانيا فربما يكون هذا هو السبب في فرط حساسيتنا. إننا نعرف تماماً ويلات الحروب ولا يمكننا نسيان دروس الماضي».



وعلى النقيض كان جورباتشوف واقعياً بل وقانونياً. ويعود هذا في جانب منه بدون شك إلى نجاحه في مؤتمر الحزب. حيث أحرز نصراً سياسياً ساحقاً على خصومه المحافظين بانتهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وخلق رئاسة فعالة وإصلاح حقوق الملكية وقال: «كما ترى لقد قطعنا شوطاً ضخماً، وببساطة يمكن القول فقد صدق المؤتمر على تعميق وتجذير البيريسترويكا» وكانت معنويات جورباتشوف مرتفعة بسبب النجاح الذي بدد به تقارير الصحافة الغربية بل والسوفيتية عن وضعه السياسي: «حسناً يسعني القول على الأقل إنهم لم يكونوا مصدر إزعاج مطلقاً ولم يكونوا متنورين ولم يكونوا مفيدين».

وكان يبدو أكثر استفادة من نهجنا تجاه الوحدة الألمانية وبعد تقديمي الأولى سأل ببساطة: «إنني أقول «أربعة + إثنان» وأنتم تقولون «أثنين + أربعة» كيف تنظر إلى هذه الصيغة؟» ورددت: «إن صيغة «إثنان + أربعة» هي الأفضل». ولقد أعلنت رأبي لإدوارد. إننا لا نعتقد أن آلية القوى الأربع هي الآلية الفعالة. كما أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آلية غير مناسبة. لقد خضنا معاً حربين لإقرار السلام في أوروبا. ولم نبل بلاءً حسناً في معالجة قضايا السلام أثناء الحرب الباردة. ونحن الآن نواجه تغيراً سريعاً وجذرياً. وإننا في وضع أفضل للتعاون في الحفاظ على السلم».

ورد جورباتشوف: «إنني أتفق أساساً مع نهجكم. فالعملية لازالت جارية. وعلينا أن نتكيف مع هذه العملية. علينا أن نتكيف مع الواقع الجديد وألا نكون سلبيين في ضمان أن الاستقرار في أوروبا غير قابل للإهتزاز».

حسناً فبالنسبة لنا ولكم، وبغض النظر عن اختلافاتنا فليس هناك ما يخيف من احتمال إتمام الوحدة الألمانية».

وكان هذا خلافاً عارضاً فللمرة الأولى أرى شيفرنادزة معارضاً في قضية يتحمس لها جورباتشوف. لكن ربما كان هذا نابعاً من رفض جورباتشوف الإقرار بواقع أعظم: وهو إنحسار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى. وقال جورباتشوف: «إنه بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فالقضية تكمن فيمن سيكون اللاعب الأساسي في أوروبا. لكن القضية أسهل بالنسبة لنا. فنحن دولتان عظيمتان لنا ثقل خاص. إننا نرى أيضاً كيف يتحدث كول وفريقه معنا. إنه يدرك تماماً ماذا تعني بلدانا» ويبدو أن جورباتشوف كان يعتقد أن الاتحاد السوفيتي سيظل قوة عظمى في أوروبا. حتى مع وجود ألمانيا الموحدة وبدأت في الاعتقاد بأن شيفرنادزة ربما يكون قد استشرف المستقبل بوضوح أكثر، وأنه يشعر بقلق من التصديق على استمرار انحسار الاتحاد السوفيتي.

ومع هذا كنت أكثر اهتماماً بالحصول على الموافقة السوفيتية على صيغة «إثنان + أربعة» أكثر من تبين دوافع الكريملين. ولذا وعندما قال جورباتشوف إن صيغة «أربعة + إثنان» أو «إثنان + أربعة» إستناداً إلى أساس قانوني دولي هي الصيغة المناسبة للموقف صدقت على موافقته بسرعة وبهدوء. وفي صباح اليوم التالي أصبحت أول وزير خارجية أجنبي يدلى بشهادته أمام مجلس السوفيت الأعلى. وكنت حتى ذلك اليوم لا أزال مأخوذاً بالتغيير الذي طرأ على العلاقات السوفيتية الأمريكية، والذي كان من نتيجته أن يكون وزير خارجية الولايات المتحدة هو أول شاهد يقف أمام مجلس السوفيت الأعلى. وفي قاعة سفيردولف بالكريملين وهي قاعة بيضاء تتخذ شكل الكهف ذات سقف عبارة عن قبة جميلة مطلية باللون الأزرق تحدثت أمام لجنة العلاقات الخارجية لمدة عشرين دقيقة، ثم أجبت على الأسئلة الأعضاء لنحو الساعة ومنهم المارشال أخرومييف ويفجيني بريماكوف (وسيصبح بريماكوف في وقت لاحق من العام عنصر ازعاج رئيسي أثناء أزمة الخليج. كان الكثير من الأسئلة محرراً وشاقاً. لكن الأشق والأصعب في الأمر برمته هو الحفاظ على تركيزي وأنا أدرك تمام الإدراك أن لينين بروحه وتمثاله المصنوع من المرمر الأبيض يجثم على أكتافي).



وبينما كنت أهم بمغادرة موسكو وصلها كول ولم نجتمع في موسكو قبل أن يلتقي بجورباتشوف. فلم يكن يريد خلق انطباع عام في الاتحاد السوفيتي بأن الأمريكيين والألمان يتآمرون بشكل ما ضدهم. وفي السر كنا نتشاور وباستمرار، وفي ذلك الصباح كتبت رسالة إلى كول اطلعه فيها على مباحثاتي، وأبلغت المستشار كول بأنني أكدت خلال مباحثاتي مع جورباتشوف معارضتي لتسوية قضية الوحدة من خلال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو القوى الأربع الكبرى، وأثرت صيغة «اثنين + أربعة» كبديل. وقلت له في الرسالة: «في الوقت الذي يساوره فيه القلق من الوحدة الألمانية. وقد يكون بعضها عائد إلى المشاعر التي تثيرها القضية في الاتحاد السوفيتي. فربما يبدو مستعداً لقبول نهج مهم يمنحه ستاراً أو تفسيراً لتصرفاته».

وتوجهت من الاتحاد السوفيتي إلى صوفيا ثم بوخارست في زيارتين أضيفتا إلى جولتي قبل ثمان وأربعين ساعة فقط «كانت الحكومة الجديدة في بلغاريا قد سقطت في نفس اليوم الذي اتخذت فيه قرارى بزيارة بلغاريا» وكنت أريد زيارة الدولتين من البداية ولكن عندما أبلغني كريس ليبينجود رئيس فريقى الأمنى أنه يشعر أن بإمكانه ضمان سلامتي في بوخارست كان علي أن أتخذ القرار النهائى.

كانت الذروة في صوفيا هي تلك الأعداد الغفيرة التي احتشدت في الميدان أمام فندق شيراتون ترقباً لوصولي ووصول زعماء المعارضة الذين اجتمعت معهم في ساعة متأخرة من الليل. وكتب على بعض اللافتات التي رفعها الحشد شعارات مثل «ليرحل الشيوعيون» و«مرحباً بوزير الخارجية» وفور وصولي تعالى هدير هتافات تصفيق الحشود. كانت مظاهرة تلقائية ما كان يسمع عنها قبيل بضعة أسابيع فقط. وفي الوقت ذاته وفي قارة أخرى كان الرئيس فريدريك دي كليرك يعلن أن نيلسون مانديلا سيصبح رجلاً حراً في جنوب أفريقيا. حقيقة لقد كنا نعيش ثورة كونية.

وأبلغني زعماء المعارضة بأشياء أوضحت ما تأكدت منه في براغ. فلا تزال هناك حاجة ماسة إلى بذل عمل شاق وضخم لتدعيم قرارات عام ١٩٨٩ لإقرار ديمقراطية دائمة، واستفسرت منهم عما إذا كان مسموحاً لهم بالوصول بحرية إلى وسائل الإعلام ووضعا في اعتباري أن زعماء الحكومة أبلغوني أن فرصة الحكومة أقل في الوصول إلى وسائل الإعلام من المعارضة. ورد زعماء المعارضة: «إن الحكومة بنت نكتة فتوزيع الصحيفة الشيوعية يبلغ ٧٦٠,٠٠٠ نسخة إننا لا نحصل إلا على ورق يكفي لطبع سبعين ألف نسخة فقط». وقال آخر: «لقد قال روزفلت يجب على المرء ألا يغشاه الخوف. لكن الخوف جاثم هنا، وأثناء كابوس ستالين كنا نعرف بلدكم العظيم وديمقراطيتكم وأنكم تقفون معنا» وقال رجل دين: من الصعب الحصول على الكتاب المقدس، وأحياناً لا يمكن الحصول عليه إلا بأربعة أو خمسة أضعاف سعره (علمت فيما بعد من بات كيندي مدى الصعوبة التي لاقاها في تدبير غرف لمرافقينا في صوفيا بسبب استمرار الشرطة السرية في السيطرة على الكثير من الغرف التي اعتادوا استخدامها للتنصت على الأجانب).

ويوم السبت الحادي عشر من شباط بدأت زيارة خاطفه إلى بوخارست، وكان من المثير للأعصاب أن أهبط في المطار لأجد ناقلة جنود مدرعة في انتظاري على المدرج. وكانت الرحلة من المطار أسوأ بكثير من كوابيس جورج أورويل: سلسلة من المباني السكنية الغريبة لا يفوقها في قبحتها إلا رتابتها إنها تصطف صفاً وراء الآخر شاهداً في صمت على الجنون الذي ذهب إليه التخطيط المركزي، أو كما قال شيفرنادزة في موسكو: «ديكتاتورية شرسة خلقت مجتمعاً مشوهاً».

وفي مقر وزارة الشؤون الخارجية كان المبنى محاطاً برجال الميليشيا بزيهم الرسمي أخضر اللون وهم يحملون بنادق طراز إيه كي ٤٧ الهجومية ويقفون كتفاً إلى كتف. كان علي أن أستوعب ما أراه أمامي منذراً نفسي بأن هؤلاء أناس طيبون. فمن الواضح أن الحكومة لا تزال تشعر بالقلق من

فلول الشرطة السرية الرومانية السابقة في عهد شاوشيسكو. وكما فعلت في براغ نقلت معلومات عن أجهزة المخابرات الرومانية السابقة إلى رئيس وزراء رومانيا بهدف مساعدة الحكومة في إحكام قبضتها على السلطة، واختتمت لرئيس أيون ألييسكو اجتماعي معه بسؤال: «هل تريد أن ترى قاعة البرلمان التي لم تُستخدَم لمائة عام؟» وأجبت بالإيجاب، وما لبث أن أراني قاعة مستديرة عظيمة سقفها عبارة عن قبة زجاجية بديعة. وخلف المنصة رُفِعَ علم روماني حيث كانت تعلق صورة لشاوشيسكو من قبل.

وكانت المعارضة الرومانية أكثر خوفاً. لكن وللمفارقة أكثر حديثاً من المعارضة البلغارية. وكنت أفترض أنها تعتقد أنه إذا كان قد وسعتها النجاة من معارك حربية في الحرب الأهلية فبإمكانها النجاة من أي شيء. واستهل أحد زعماء المعارضة بالقول: «إن هواتفنا مراقبة. ورسائلنا تُفْتَحُ، وهناك حوادث سيارات لا يمكن تفسيرها. إننا مهددون بالطرد من بلادنا والشرطة السرية تتحرش بنا، وكان زملاؤه أكثر تحديداً وقالوا: «في ٢٢ كانون الأول ديسمبر حدثت محاولة لترهيبنا. لم نعد عرضة للترهيب. بل عرضة للتخويف. فهناك فرق. فيمكن لشرطتنا أن تغير اسمها. لكنها لا تفهم الديمقراطية. فعندما يعتدي عليك أحد باسم الديمقراطية تقول لك الشرطة: «أن بوسعهم عمل ما يحلو لهم لأنهم ديمقراطيون» وبات من الواضح الآن أن المعركة قائمة بين صفوف الشعب الروماني نفسه. وعلى حد تعبير أحد زعماء المعارضة: «تقولون إننا معارضة. معارضة ضد ماذا؟ إننا نقاتل ضد العالم الشيوعي بين أبناء شعبنا ونفسياً فليس لدى شعبنا أي مفهوم للديمقراطية. فالشعب الروماني مفتت بالكامل إلى ذرات متناثرة مما يصعب إلى حد كبير بدء تشكيل تجمعات من أي نوع من البداية الأولى، وما يستتبع هذا من صعوبة بالغة في إقامة الديمقراطية». ولدى مغادرتنا قاصدين المطار نظرت عالياً وشاهدت رجلاً وحيداً في أحد المباني السكنية القميئة يصفق بيديه تحية للنصر. وكم كان من المؤثر أن نرى روحاً إنسانية تعيش في هذا المكان اللانساني.

أوتوا وميلاد إثنين + أربعة

كان اقتراح الرئيس بوش الذي طرحه في آيار مايو الماضي في خطاب «ما بعد الاحتواء» هو السبب الظاهري لمؤتمر أوتوا، وهو أول اجتماع لثلاثة وعشرين عضواً من أعضاء حلف الأطلنطي ووارسو منذ ثورات عام ١٩٨٩ لكن سرعان ما اتضح أن الوحدة الألمانية هي اللعبة الأساسية. وأن الجميع يريد اللعب.

وبدأت يوم الاثنين الثاني عشر من شباط فبراير بإفطار عمل مع رئيس الوزراء مولروني ووزير الخارجية كلارك وشيفرنادزة، وبدت وطأة المؤتمر الآن أشد على شيفرنادزة. وقال: «أنها معركة حقيقية، لكنها هذه المرة معركة القيادة».

وقال كلارك: يبدو الأمر وكأنه أشبه بالمعارك داخل مجلس العموم. وقال شيفرنادزة: «بل أسوأ. إن البعض يوجه اتهامات سياسية، وكنت أعرق أن إيجور ليجاتشيف المنافس المحافظ الباقي في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي . قد حذر من ميونيخ جديدة». لكن من الواضح أيضاً أنه اختار شيفرنادزة هدفاً للهجوم. وأبلغنا أن أحد أعضاء اللجنة المركزية قال: «كان الاتحاد السوفيتي قوى في وقت ما. فقد كان كالصخرة. حيث أوروبا الشرقية رهن يديه مما زوده بضمان أمني. والآن يتداعى كل هذا». ورد شيفرنادزة على العضو بسؤاله عن ربيع براغ . تلك الفترة الرائعة من عام ١٩٦٨ عندما أراد الشعب عن بكرة أبيه أن يعيش الحياة بشكل مختلف . وكيف سحقه السوفيت بالقوة . وسأل مستجوبه: ما قولك في هذا؟ وعندما سأله مولروني عن الإشارات المفيدة التي يمكن أن يوجهها الغرب قال شيفرنادزة: إن الحرس القديم استخدم الدعم الغربي لجورباتشوف ضد الإصلاحيين. وأضاف: إنه بالنسبة «للتوريين القدامى فعلى المرء أن يتوخى الحذر عندما يشاد بأعداء الطبقة العاملة». وقال شيفرنادزة: إنه يثير كل هذا لأنه يريد التأكيد على أهمية مسألة توحيد ألمانيا .

وفي ضوء معاناته السياسية في الداخل فلا عجب من أن يبدو غارقاً في التضارب حول عملية إدارة هذه القضية «بالغة الأهمية» وقال بنبرة حزن: «إننا نحاول تدبير الأمر لإيجاد حلول. لا أعرف كيف؟ فمن الطبيعي أن يريد الألمان أن يتوحدوا، ومن ناحية أخرى لا أحد يدري ما هي العواقب». ويبدو أن الأحداث قد تجاوزت السوفيت. رغم أنه لا يزال أمامهم عدة فرص، ومع انعدام توازن الكريملين كان علينا أن نسعى جاهدين إلى وضع جدول أعمال، وأن نجتذب السوفيت إليه كان لدينا زخم على الأرض، ومن الضروري الحفاظ على زخم فكري.

وعقب انتهاء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر جلست مع جينشر. وأكد مجدداً أن الألمان لن يحضروا اجتماعاً تملئ فيه القوى الأربع الكبرى شروط توحيد ألمانيا. وطمأنته مرة أخرى أن كلمة «الإثنان» ستسبق كلمة «الأربعة» وأعرب جينشر عن اعتقاده بأنه يتعين أن توجه الألمانيتان الدعوة لطرح صيغة «إثنان + أربعة».

وفي وقت لاحق بعد الظهر أبلغني ديما أن باريس تؤيد الآلية. رغم أنها تفضل أن يسبق كلمة «الأربعة» كلمة «الإثنان». وقال: إنه سيبحث موضوع الآلية مع شيفرنادزة المقرر أن يلتقيه الساعة الرابعة والربع، وأشار هذا غضبي لأنني أحسست أن هناك مشكلة رمزية لدى الألمان لتفضيل الفرنسيين الصيغة على نحو «أربعة + إثنان» بما يتعارض مع اقتراحنا «إثنان + أربعة» وهناك أيضاً اختلاف جوهري، فقد كنا في حاجة إلى ضغط توحد الألمانيتين على الأرض للحصول على موافقة باريس ولندن وموسكو. ولم أكن أرغب في أن يحمل ديما موسكو على الموافقة على نهج لا يوافق عليه الألمان. ولذا فقط أرسلت كارين جرومير للبحث عن شيفرنادزة حتى ألقاه قبل أن يلقاه ديما.

وفي الوقت ذاته اجتمعت مع دوجلاس هيرد، وأبلغته بأننا في حاجة إلى التحرك وفق صيغة «إثنان + أربعة». وألا فسوف نتعرض لضغوط من آخرين يريدون المشاركة، ولكننا نريد أن يكون السوفيت على الخط. إنهم يريدون بإلحاح أن يشاركوا في العملية. ولكن إذا تلاكأنا في صيغة «إثنان + أربعة» فسوف تُطرحُ صيغ أخرى مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ورد هيرد: «بأنني رأيت شيفرنادزة للتو وهو في حالة مزاجية يرثى لها. لكنه اعترف في النهاية بأن صيغة «إثنان + أربعة» هي أفضل ما يمكننا عمله وعلينا المضي فيها قدماً».

وقلت: «هذا هو انطباعي أيضاً» وعلينا أن نتحرك حتى يتم التشبث به. فديما يوافق أيضاً رغم أنه يفضل الصيغة على نحو «أربعة + إثنان» مما سيخلق لنا مشاكل مع الألمان الذين لن يقبلوا بها».

وتساءل دوجلاس: «ما هو الفرق بين «أربعة + إثنان» وبين «إثنان + أربعة»؟».

ورد رأي سايتس إنه ليس حاسماً بالنسبة لنا. لكن من وجهة نظر ألمانية فمن المهم أن يوجه الألمان الدعوات. وقال بوب في ذلك: إن صيغة «إثنان + أربعة» تشبع إحساس الألمان بالتسلسل. فالألمان سيعالجون القضايا الداخلية، ثم يقوم الآخرون بمعالجة القضايا الخارجية معهم.

وأعرب هيرد عن اعتقاده بأهمية هذا، وقال مفكراً بصوت عالٍ: «الآن وبعد أن اتضح أن المملكة المتحدة وفرنسا يشاطران الولايات المتحدة وجهة النظر الأساسية فإنني أتساءل عما إذا كان يتعين أن أمضي إلى شيفرنادزة، وأبلغه بأن القوى الغربية الثلاث تتفق مع السوفيت على التحرك وفقاً لهذه الآلية».

وقال هيرد: «إن هذه فكرة جيدة» مشيراً إلى أن مثل هذا الإجراء خطوة حكيمة الآن في ضوء مزاج شيفرنادزة وفقاً لهذه الآلية».

وفي الساعة الرابعة وخمس وعشرين دقيقة اجتمعت مع شيفرنادزة في لقاء على هامش «المؤتمر» ولحسن الحظ كان الجميع متأخراً كما تأخر موعد اجتماع ديما وشرحت مفهومي بالتفصيل أكبر لصيغة «إثنان + أربعة» وأبلغته بأننا متفقون على أننا في حاجة إلى التحرك قدماً. وحاولت أيضاً رفع معنوياته. وكان لا يزال في حالة تأرجح، وكنت على يقين بأننا سنكون في حاجة له لإقناع موسكو.



وكان اجتماعي التالي مع كريزتوف سكوبيزفسكي خير تذكاري للسبب الذي يؤكد أنه ليس في مصلحتنا السماح للألمانيين بإتمام الوحدة وحدهما. فقد قال الوزير «إنه متأكد من أن الوحدة تمضي قدماً وأن وارسو لا ترغب في عرقلة مسيرتها، وفوق هذا وذلك يجب على المرء أن يكون واقعياً. إننا جيران. فقد بدأت الحرب الأخيرة في بولندا. إننا في حاجة إلى إقامة علاقات طيبة. فنحن محاصرون بين بلدين كبيرين». ولهذا وبينما لا يريد البولنديون أن يكونوا من «المعارضين» للوحدة الألمانية إلا أنها تشكل مصدر قلق لهم. ومشكلة بولندا الرئيسية هي الحدود، أو كما

وصفها وزير خارجية بولندا «التخوم» ففي نهاية الحرب العالمية الثانية هي توغل ستالين بالحدود البولندية مع ألمانيا نحو الغرب، واستولى على شريط من الأراضي البولندية، وهناك قلق في بولندا من أن ألمانيا الموحدة ستطالب بإعادة هذه الأراضي، وإشار إلى أنه إذا لم تتم تسوية هذه القضية فسوف يندلع اثنا عشر نزاعاً حدودياً آخر في أوروبا، وسيكون هذا أمراً «مؤسفاً». واعترف بأن مسؤوليات القوى الأربع تنحصر إلى حد كبير في برلين. لكن وبمجرد أن تبدأ المباحثات بين القوى الأربع والألمانيتين سيكون من المفيد إصدار بيان مبكر بشأن الحدود. بهدف إزالة هذا العنصر الذي يسمم الأجواء. وروعتني إشارته إلى «الأربعة + الإثنان» بعض الشيء. لكنني مالبتت أن تأكدت أنه اجتمع مع السوفيت. وكان هذا مؤشراً آخر على أنه إذا لم نقر اتفاقنا في أوتوا فسوف نفقد ما قد يكون فرصتنا الوحيدة.

وبدأت صباح الثلاثاء الذي تساقطت فيه الثلوج باجتماع عادي على الافطار. وأقر جينشر وديما وهيرد بأن التطورات تمضي بأسرع من المتوقع، وإنه علينا أن نقر صيغة «إثنان + أربعة» هذا اليوم. وكنت أعتقد أنه بإصدار إعلان عام فسوف نحول الجدل مما إذا كانت ستكون هناك وحدة ألمانية إلى ما هي السرعة والشروط التي ستتم الوحدة بمقتضاها ويصدر بيان عام لن يستطيع أحد الإقدام على التراجع. وكلف بوب زوليك بإعداد بيان قصير، وقد فعل في ثلاث عبارات مكتوبة فقط: أجرى وزراء خارجية ست دول مباحثات في أوتوا، واتفقوا على أنه بعيد إجراء انتخابات ١٨ آذار مارس في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سوف يجتمع وزيراً خارجية دولتي ألمانيا مع وزراء خارجية القوى الأربع لبحث الجوانب الخارجية للوحدة الألمانية. وستبدأ عما قريب المشاورات التمهيدية على المستوى الرسمي.

وطلب جينشر تغيير نهاية العبارة الثانية لتصبح على النحو التالي: «الجوانب الخارجية لإقامة وحدة ألمانية». ويعني هذا التغيير صراحة أن المنتدى سينتهي بإقرار الوحدة لا تأجيلها. وسارعت أنا وديما بالموافقة، واتفق أربعتنا على أن أفاتح شيفرنادزة خلال جلسة السماوات المفتوحة التي ستعقد في الصباح لاحقاً.

وبمجرد دخولي إلى مركز المؤتمرات طلبت من شيفرنادزة عقد اجتماع جانبي واستعرضت مع شيفرنادزة بوجود مترجمه باقيل بالازشينكو ومترجمي بيتر أفناسينكو فقط البيان الختامي الذي نريد إصداره. وقال: إنه سيتصل بجورباتشوف على الفور وسيرد عليّ بمجرد أن يتلقى إجابة، ولمست تردداً من جانب شيفرنادزة ربما نتيجة التيقن من أن الوحدة الألمانية ستثير عاصفة هوجاء في موسكو، وأن هذه قضية أكثر اختلافاً لا يريد أن يحتل مركز الصدارة فيها.

وقبيل الظهر دعاني شيفرنادزة إلى قاعة اجتماعات صغيرة خارج قاعة المؤتمر. وقال: لو أمكننا إدخال تغييرين فسوف يوافق جورباتشوف على صدور بيان «إثنان + أربعة» فهو يريد أولاً: حذف الإشارة إلى الانتخابات التي ستجري في ألمانيا الشرقية، ولأن الجميع يفترضون أنها ستأتي بحكومة مؤيدة للوحدة فلم يكن جورباتشوف يريد التأكيد عليها. وكنت أعتقد أيضاً أن جورباتشوف

يريد بعض المرؤنة لعقد اجتماع «إثنان + أربعة» قبل الانتخابات. وفي ضوء أن أي اجتماع سيتطلب موافقة الدول الست فلم أشعر بالقلق. لأنني أعتقد أن بوسعنا استخدام الفيتو على أي اجتماع مقترح بالعمل مع بون ولندن وباريس والاتفاق على عدم المشاركة، ثانياً: أرادت موسكو إضافة جملة تشير إلى «قضية أمن الدول المجاورة» وكان تقديري أن هذه الجملة ربما تكون من بنات أفكار شيفرنادزة لا جورباتشوف، وأنها محاولة من جانبه لاستعادة وترضية بولندا، وخرجت بانطباع محدد بأنه يأمل في استغلال قلق وارسو على الأقل لتأجيل صيغة «إثنان + أربعة» وإذا فشل ذلك فإنه يعتزم على ما يبدو ان يتصدر الدفاع عن مسألة الحدود البولندية بين القوى الأربع الكبرى، وسيتعين تسوية تلك القضية في أي عملية لتوحيد ألمانيا. ولهذا فلم يكن لدي أي مشكلة في إدخال هذا التغيير. إن أبسط تفسير يشير إلى أن هذه هي طريقة موسكو المألوفة لطمس الحدود بين «إثنان + أربعة» وبين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولكن نظراً لأنه لم تتم دعوة دول أخرى للمشاركة فلم يشغلني هذا التعديل. وقلت لشيفرنادزة إنه يجب عليّ أن أتحدث إلى جينشر وهيرد وديما. لكنني سوف أرد عليه بعد قليل.



ومع ذلك وقبيل مغادرتي أبلغني بأن جورباتشوف لديه عرض مضاد لمبادرة الرئيس بوش حول خفض القوات التقليدية في أوروبا، وكان الرئيس بوش قد أقترح في خطاب حالة الاتحاد السوفيتي قبل أسبوعين خفض عدد القوات الأمريكية والسوفيتية إلى ١٩٥ ألف فرد فيما يعرف بالقطاع الأوسط للقوات التقليدية في أوروبا. والعنصر الأساسي في هذا الاقتراح هو مساواة مستويات القوات في أوروبا الوسطى في الوقت نفسه، ومنح ميزة للولايات المتحدة في أماكن أخرى في أوروبا. ونظراً لأن القوات السوفيتية لا تتركز في أراضٍ أجنبية. إلا في القطاع الأوسط، وأنا نعتزم الاحتفاظ بثلاثين ألف جندي إضافي في بقية أوروبا. فإن الأثر الفعلي هو تحويل الحقيقة الأساسية للحرب الباردة وتحديداً تحويل الميزة السوفيتية في القوات التقليدية إلى مطلب. وقد أبلغني جورباتشوف بخفض القوات بالتساوي لتصل إلى ما يتراوح بين ١٩٥ أو ٢٢٥ ألف جندي في أوروبا كلها. وباختصار كان يريد أن يصل إلى الحدود الدنيا للقوات. لكنه لا يريد أن يمنح الولايات المتحدة أي ميزة.

وأبلغني شيفرنادزة بأن جورباتشوف تدبر الأمر خلال عطلة نهاية الأسبوع، وأنه مستعد الآن للموافقة على مستوى الخفض المتساوي إلى ١٩٥ ألف جندي في القطاع الأوسط شرط أن تدرج الولايات المتحدة خططها بتمركز ثلاثين ألف جندي إضافي في مكان آخر في أوروبا في بند قانوني ملزم في المعاهدة. وصُعقتُ فبعد مشاوراتنا في موسكو افترضت أن جورباتشوف سيحتاج لمزيد من الوقت بشأن القوات التقليدية في أوروبا. لكن يبدو أنه تشجع جراء انتصاره في مؤتمر الحزب، وأنه يريد الحفاظ على زخم العلاقات السوفيتية الأمريكية. ولضمان عدم حدوث لبس سألت شيفرنادزة: «هل توافقون على أن يكون هناك لا تناظر لقواتنا في أوروبا؟» وبدأ إدوارد يرد،

وبدا بافيل في الترجمة. وقاطع دينيس روس المترجم قائلاً: «ليس هذا ما قاله» (وكان اجتماعنا قد رتب على عجل لدرجة لم يتمكن معها مترجمي بيتر أفناسينكو من العودة إلى قاعة المؤتمر في الوقت المناسب). فقد ضبط روس الضعيف في اللغة الروسية تضارباً قاتلاً في ترجمة بافيل التي تكاد لاتخلو من الأخطاء في العادة. وتحدث بافيل مع شيفرنادزة برهة ثم قال: «سيكون هناك لا تناظر في القطاع الأوسط، لكن نعم سيكون هناك لاتناظر في بقية أوروبا».

وعدت إلى الاجتماع وأنا أشعر بأن الزخم في جانبنا. فالفرصة سانحة أمامنا لإغلاق ملف واحد من أكبر القضايا الحرجة في الحد من الأسلحة التقليدية، وأن نحيل العملية الدبلوماسية لتوحيد ألمانيا إلى منتدى يعزز قوتنا. وسألت فيل زليكوف عضو مجلس الأمن القومي في الرحلة إعداد بيان مقتضب بعد أن وافقت على مسودته المكتوبة على الفور، وطلب منه مراجعته معم جيم دولسي مفاوضنا في مفاوضات خفض القوات التقليدية في أوروبا، وراجعه أيضاً كل من ريجي بارثولوميو وكيل وزارة الخارجية للشؤون الأمنية الدولية ورئيس وفدنا في مفاوضات الحد من التسلح. ورون ليهمان مدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح. وطلب منهم أيضاً مراجعته مع واشنطن للتأكد من عدم اعتراض أحد عليه. (واتضح أن البعض في واشنطن معترض على إدراج بند في المعاهدة) بل ومعارضون أيضاً على الالتزام المنفرد الوارد في اقتراح الرئيس. لكن كل ذلك عولج في حينه ليتسنى لجوي كلارك أن يعلن الاتفاق في الساعة السادسة مساءً ذلك اليوم. وغمرنا السرور جميعاً بتحقيق هذا الانفراج. فللمرة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سيكون لموسكو قوات في أوروبا نقل عن قوات الولايات المتحدة. إضافة إلى أن حدود قوات الاتحاد السوفيتي ستحدد بطريقة يمكن التحقق منها وفي معاهدة ملزمة قانوناً.



وغادرت مركز المؤتمرات متوجهاً إلى فندقي حيث وصلت بعيد الظهر. وكانت أولى مهامى هي إطلاع الرئيس على أحدث التطورات والمواقف واتصلت بكل من الرئيس وسكوكروفت على خط واحد وبدأت في شرح بيان صيغة «إثنان + أربعة».

لم يكن برينت متحمساً وقال: «لست واثقاً بأن هذه فكرة جيدة لقد تحركنا بسرعة بالغة».

ورددت: «لقد فات أوان ذلك فالكل قد وافق عليه».

وقاطعني سكوكروفت قائلاً: «لم يوافق كول» وسأل الرئيس: «جيم. هل أنت واثق من قبول كول لهذا؟» وقلت: «لم يكن جينشر ليوافق إلا إذا كان قد حصل على موافقة كول».

وقال برينت: «لقد تحدثت مع تيلتشيك، ولست واثقاً من موافقة المستشارية، ولم يكن هورست تيلتشيك المستشار الشخصي لكول لشؤون الأمن القومي على وئام مع جينشر».

واختتم الرئيس: «إننا في حاجة حقيقية إلى التأكد من موافقة كول على هذا». وقلت: «ليكن سأراجع الأمر مع جينشر» وكنت أعرف أنه يجب علينا إصدار البيان حينئذ. إن أي تأجيل سوف يتيح ظهور معارضة من موسكو ولندن وباريس أو عواصم أخرى وقد يبعث إلى الحياة أحد

مستشاري السوء الذين ينتشرون في الدوائر الدبلوماسية. ومن وجهة نظر الدبلوماسية العامة فسوف يظهر البيان صراحة أن صيغة «اثنان + أربعة» ستعمل على إتمام الوحدة الألمانية، وأن هذا هو أساس المفاوضات المستقبلية، وستمنع من حدوث ردة سوفيتية. واقتناعاً بأن الرئيس وبرينت أساء فهم موقف كول طلبت من جينشر أن يعرج علي في غرفتي. وقلت: «هانز. ديتريتش، البيت الأبيض غير واثق أن المستشارية تؤيد صيغة «اثنان + أربعة» ورد: «لماذا هذا غير صحيح، سأتصل بالمستشار»، وقلت: «حسناً واطلب منه أن يؤكد رأيه للرئيس بوش».

واستعار جينشر الهاتف الخاص بي في غرفة نومي لإجراء مكالمة خاصة مع كول. وبعد دقائق عاد إلى غرفة المعيشة ليبلغني «ليس هناك مشكلة. فكول موافق موافقة تامة، وهو يتصل الآن ببوش». وقررنا أن يعاود جينشر الاتصال مرة أخرى بكول في غضون بضعة دقائق لضمان أن الأمور سارت على ما يرام وأنهما على اتصال. في الوقت ذاته ترقبت وأصغيت وجينشر يتحدث أمامنا عن البعد العاطفي الذي آلت إليه الوحدة: «تعرفون أنني ولدت فيما هو الآن ألمانيا الشرقية، وسوف أعود يوم الجمعة لألقي خطاباً في مسقط رأسي. إنهم يطلقون اسمي على المدرسة العليا: مدرسة هانز ديتريش جينشر العليا. فقد عُشِّي على أساتذتي القدامى عندما عرفوا بإطلاق اسمي على المدرسة» ومضى إلى شرح كيف يتقاطر أفراد القوات المسلحة الألمانية الشرقية يلتمسون عملاً في القوات المسلحة الألمانية الغربية، وكيف أن سجلات الجيش الألماني الشرقي حافلة بالجنود الذين أبلغوا أجازات مرضية بينما هم فروا من الخدمة بالفعل. وقال: «إنهم يواصلون القدوم ليذكرونني فحسب مرة أخرى بالأحداث التي تجري على الأرض، وأنا في حاجة للاستمرار» وأخيراً عاود الاتصال بكول وأكد لي أن المستشار تحت إلى الرئيس بوش وطمأنه بأنه يوافق على صيغة «اثنان + أربعة».

وعاودت الاتصال بالرئيس وبسكوكروفت وسألت: هل اتصل كول؟ ورد الرئيس بأنه اتصل لكن كول لم يؤيد بوضوح صيغة «اثنين + أربعة» ولم يتطرق بالفعل لتأييد البيان. وقلت: «لقد تحدثت كول وجينشر» وأبلغت الرئيس: «إنني أعرف أن كول موافق وانك في حاجة لمعاودة الإتصال به» وطلبت من جينشر أن يتصل بكول ليبلغه بأن بوش سيتصل به. وفي نحو الساعة الثالثة والربع بعد الظهر أعاد الرئيس الاتصال وقال: «لقد اتصلت بكول. وانه موافق على «اثنين + أربعة». فلتمض قدماً».



وفي وقت لاحق تبينت ماذا أثار التضارب. ففي مكالمة كول الأولى للرئيس الساعة ١:٤٩ بعد الظهر لم يكن كول واضحاً في تأييده «لاثنين + أربعة». وقال مشيراً إلى اجتماعاته مع جورباتشوف في موسكو: لقد بحثنا نفس النقاط التي بحثها جيمس بيكر بأنه يجب أن تعمل الألمانيتان معاً مع القوى الأربع. الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي. لقد أبلغني هانز ديتريش جينشر الذي اتصل بي قبل ساعة واحدة من أوتواو أن وزراء الخارجية يبحثون نفس

القضايا. وفي مكالمة الرئيس لكول في الساعة الثالثة ودقيقة واحدة قدك كول تأييده الصريح. وبدأ بالقول: «جورج. أشعر أن هناك التباساً. إنني أوافق على ما يبحثه وزراء الخارجية في أوتاوا». وقال للرئيس أيضاً: «إنني أشعر بالقلق لأن هذا الموضوع لا يزال مفتوحاً. إننا قد نجد أنفسنا في وضع يطلب فيه آخرون في الشرق والغرب الانضمام إلى جانب القوى الأربع الكبرى. حينئذ فسوف تواجهنا مشكلة كبرى».

أما وقد تلقينا الضوء الأخضر من عاصمتينا قرر جينشر وأنا المضي قدماً وإصدار بيان صيغة «إثنان + أربعة». فلم نكن نريد أن نمنح أي أحد ثانية واحدة ليفكر مرة ثانية، وبينما كنا ننتظر مكالمة كول والرئيس بوش اتصلت هاتفياً بدوجلاس هيرد وديما وحصلت على موافقتهم على الإضافات التي يريدها شيفرنادزة في البيان. وفي الفقرة الثانية حذفنا عبارة «بعيد انتخابات الثامن عشر من آذار مارس في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وكتبنا بدلاً منها بما في ذلك القضايا الأمنية للدول المجاورة في نهاية الفقرة».*

ومضينا وتهيأنا لإلتقاط الصور التذكارية لوزراء الخارجية الستة على درج الغرفة الذي كنت استخدمه للثنائيات فقط. كان المكان في حالة فوضى عارمة حتى جاء كيم هوجارد رابط الجأش الذي يعمل تحت ضغط دائم فأبعد بجسده الحرس الزائد والمتطفلين، وأصلح ياقة دوجلاس هيرد.

وأثناء الشد والجذب حول ما إذا كان كول قد وافق حقيقة على ما أنجزناه بات من الواضح لي أن العاملين في مجلس الأمن القومي لم يكونوا معترضين فقط على صيغة «إثنان + أربعة» بل إنهم يعملون لدفع الرئيس على عدم الموافقة عليها حتى على الرغم من اقناع لندن وباريس وموسكو بالموافقة بل وموافقة الألمانين أيضاً.

وكنت اعتقدت أنني أفضت في شرح الصيغة حتى قبل مغادرتي واشنطن. وكنت قد أعطيت الرئيس الورقة التي أعدتها إدارة التخطيط السياسي التي حددت إطار الآلية في ٣١ كانون الثاني يناير. كما أجرى بوب زوليك مشاورات مكثفة مع بوب لاكويل المساعد الخاص للرئيس للشؤون الأوروبية. فضلاً عن ذلك فقد راجع البيت الأبيض الرسالة التي أرسلتها لكول من موسكو والتي مثلت ذروة هذه الصيغة.

وقبل أن أعود إلى قاعة المؤتمر أجريت ثالث مكالمة هاتفية مع الرئيس من جناحي. وفي هذه المرة تأكدت أن كلينا على الخط. وقلت: «كان يوماً طيباً هنا. في الواقع إن هذا إنجاز تاريخي. لكن

* جاء نص البيان الختامي على هذا النحو: «أجرى وزراء خارجية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مباحثات في أوتاوا. واتفقوا على أن يجتمع وزيراً خارجية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية مع وزراء خارجية فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لبحث الجوانب الخارجية لإقامة وحدة ألمانية بما في ذلك القضايا الأمنية للدول المجاورة، وستبدأ قريباً المشاورات التمهيدية على المستوى الرسمي».

وبصراحة كان إنجازاً تحقق بشق الأنفس. لأن البعض كان متحيزاً ضد فكرة «اثنان + أربعة». كان جورج بوش رحب الصدر كدأبه، وأبلغني أنه يتفهم وجهة نظري. وكنت على ثقة بأنه يشعر الآن مثلي أن الطريقة التي عالجت بها قضية الوحدة الألمانية هي واحدة من أهم إنجازات السياسة الخارجية خلال فترة رئاسته.

وغادرت جناحي للانضمام إلى مؤتمر حلف الأطلسي الذي انعقد منذ كانت أجواء الاجتماع متوترة. ولم يكن أحد من وزراء الخارجية الآخرين قد علم بأمر المناقشات الخاصة بصيغة «اثنان + أربعة» والأنكى أنهم لم يعرفوا بأمرها إلا من الصحفيين قبل أن أتمكن أنا وجينشر وهيرد وديما من العودة إلى مركز المؤتمرات لإطلاعهم على الموضوع، واستاء الحلفاء لعدم التشاور معهم. وقال دي ميخائيليس: «لقد عملنا معاً في التحالف لأربعين عاماً. وكرر هانز فان ديك بروك نفس الشكوى مثلما ردها ممثلون من لوكسمبرج والنرويج وبلجيكا وأسبانيا وكندا*».

وحاولنا تهدئتهم بلطف بالإشارة إلى أن للقوى الأربع حقوقاً قانونية تعين وضعها في الاعتبار. لكن في ضوء المشاحنات التي خضناها للحصول على البيان لم يكن جينشر في حالة نفسية تسمح له بالدخول في مهاترات مع دي ميخائيليس، وفيما أفحم دي ميخائيليس بشدة دق جو كلارك بالمطرقة مؤذناً باختتام الاجتماع. وفي تلك الليلة ونحن نترقب كيفية تغطية الصحافة راودت نفسي: بأنه إذا كان من الصعب الاتفاق على من يجب أن يلعب فكيف سيكون حال المباراة عندما نبدأ في معالجة قضايا لاحقة.

* ما لبث الحلفاء أن أشاروا إلى عدم ارتياحهم لفقرة «القضايا الأمنية للدول المجاورة» لأنها تشير ضمناً إلى أن صيغة «اثنان + أربعة» قد تبحث القضايا المتعلقة بأمنها بدونها، وأنها تشعر بالقلق من التدخل السوفيتي. وكانوا يريدون إدراج كلمة «حيث من المناسب» قبل «القضايا» حتى يمكنهم إصدار بيانات منفردة توضح أن أمنهم ليس موضوعاً مناسباً لهذا المنتدى وأبلغتهم بأن هذا التغيير مستحيل لأن البيان قد أرسل بالإنجليزية بالفعل إلى الصحافة. لكننا وافقنا على أنه بوسع جو كلارك أن يعلن علناً «أن الدول المجاورة» لا تشير إلى أي أعضاء في الحلف. كما أن الحلفاء سألوا عما إذا كان بوسعني التحدث إلى شيفرنادزة لأطلب منه حذف أداة التعريف (the) الموضوعية قبل كلمتي «القضايا والمجاورة» من نسخة البيان المكتوبة باللغة الروسية لأن كلمة (the) يمكن ترجمتها على أنها تعني «كل» وغادرت المؤتمر ووجدت شيفرنادزة وقلت: «إن بعض الحلفاء يريدون تعديلاً بسيطاً في البيان» سألت هل يمكنكم حذف أداة التعريف (the) من العبارة التي اضفناها بناء على طلبكم بشأن الدول المجاورة؟ ورد بابتسامة: «إنه أمر بسيط» فليس هناك أدوات تعريف في اللغة الروسية، ومن ثم فإنها غير موجودة في البيان بأي حال».

الفصل الثالث عشر

أفريقيا: نهاية العزل العنصري

... حللت كلماته ووجدت فيها نبرة صدق. وأشعر أنني أتعامل مع رجل مستقيم. لكن كافة أعمدة العزل العنصري لا تزال قائمة.

نيلسون مانديلا

عن فريدريك ويليام دي كليرك

متحدثاً لوزير الخارجية جيمس بيكر

٢١ آذار مارس ١٩٩٠

بقدر ما تسعفني الذاكرة أتذكر أنني كنت صياداً ماهراً. فقد غرس أبي في حب الأماكن الخلوية، ونشأني على هواية لازمتي طيلة حياتي ومنحتني لحظات سعيدة. فعندما كنت في السادسة اصطحبني معه في رحلات صيد الببط. وكان يرى فيها طريقة يمضي بها الأب والابن أوقاتاً سعيدة معاً. وكان مصيباً. فقد أمضينا بعضاً من أسعد لحظاتنا رابضين في مكان صيد الببط. وفي الوقت المناسب سمح لي بممارسة ألعاب صيد أخرى. وعندما بلغت الرابعة عشر قرر أنني كفاء بما يكفي لأرافقه في رحلات صيد الأيائل في ويومينج وفي تلك الرحلة في صيف عام ١٩٤٤ وقعت في هوى ويومينج وهو ما دفعني إلى شراء مزرعة فيها عام ١٩٨٨.

وكمعظم الصيادين المهرة طالما أردت القيام برحلة صيد كبرى في أفريقيا، وفي عام ١٩٧٤ تهيأت لي هذه الفرصة أخيراً. فقد قررت سوزان وأنا قضاء شهر عسل تأخير كثيراً في رحلة سفاري، وأمضينا ثلاثة أسابيع رائعة في بوتسوانا. هذا البلد الأفريقي المستقر نسبياً الذي يقطنه عدد صغير من السكان ولم تطله يد التنمية، ويضم مساحات واسعة من البرية البكر في جنوب القارة الأفريقية. ولم تستهوني للصيد القلط الضخمة والأسود والنمور والفهود ربما بسبب جمالها الأخاذ أو ندرتها.

ومع هذا قمت بصيد حيوانات من عائلة الطباء مثل الكود «البقرة الأفريقية» الوحشية والإمبالا والليشوى والسمور وظبي سيتانونجا وظبي السبخة.

ومع كل الحيوانات التي صدتها في الرحلة لم يكن هناك أكثر إثارة من جاموسة الكاب لطبيعتها التي لا يمكن التنبؤ بها التي خبرتها في تجربة شاقة. فبعد ظهر أحد الأيام وجدنا أنفسنا أمام جاموسة أصابها أسد بجروح ومن دون إنذار إندفعت نحونا من مسافة قصيرة بالغة الخطورة. وسرعان ما صوبت بندقيتي لأصيبتها برصاصة بين عينيها لتتهاوى على الأرض على بعد سبع

ياردات مني. حدث كل ذلك بسرعة فائقة لم تكف لإعادة البندقية إلى كتفي. ويقول الخبراء: يجب ألا تغامر في أدغال أفريقيا إذا لم تكن صياداً بارعاً. وأكد لي حادث بعد الظهر صحة تلك المقولة. ومع هذا كنت متردداً في صيد الأفيال. واشترت عدسة لصيد الأفيال. حيث أبلغني الأصدقاء بأن أنياب العاج تكفي لتغطية نصف كلفة رحلة سفاري. لكن رغم أن هواية الصيد وضعتني أكثر من مرة أمام ثور هائل كان يمكن أن يقضي على فلم يسعني أن أقدم على هذا*.

وفي تلك المغامرة سلطنا طريقاً جديدة بكل معنى الكلمة. فقد كنا أول من يصيد في تلك المنطقة التي قررت الحكومة لتوها فتحها أمام الصيد. كانت المنطقة بكرةً غير مطروقة لدرجة اضطررنا لتعليم الأشجار حتى يمكننا تلمس طريق عودتنا إلى المعسكر.



وهكذا وبمشاعر خاصة عدت بعد ستة عشر عاماً إلى جنوب القارة. حيث تذرع طرق سياسية جديدة. وتاريخياً كانت القارة بيدقاً ضعيفاً على طاولة الصراع بين الشرق والغرب. وعلى مدى أكثر من جيل كانت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا تحركها دواعي التنافس مع الاتحاد السوفييتي. لكن مع انتهاء الحرب الباردة وظهور جورباتشوف لاحت فرص جديدة لإخراج بعض الصراعات الإقليمية من عباءة العلاقات السوفيتية الأمريكية. ونتيجة لهذا سرعان ما أصبح استقلال نامبيا حقيقة قائمة وفي أنجولا تلوح في الأفق مؤشرات إنجسار مواجهة دامت عقداً بين القوتين العظميين. ويرغم تراجع حدة التوتر في تلك المناطق كان خطر الحريق قوياً في جنوب أفريقيا. حيث استمرت وطأة نظام العزل العنصري. وأنا أتأهب لتولي وزارة الخارجية أتذكر تفكيري أنه بينما نظام العزل العنصري سياسة تجلب كل هذا المقت في العالم المتحضر لدرجة سوف تزول بها آجلاً وليس عاجلاً. فإنها أيضاً قضية مثيرة وعنيدة لن تنتهي على الأرجح إلا بحمام دم. وفي بلد يتمتع بهذا الجمال الفائق حيث أصبح العنف سمة شائعة يهدد بالانفجار في صورة عملية إبادة عنصرية. فإن التحدي المائل أمام الدبلوماسية الأمريكية هو انتهاج سياسة مثالية تقلل فرص حدوث تلك النتيجة المأساوية.

* في حزيران يونيو ١٩٨٩ وبصفتي وزيراً للخارجية أوصيت بأن يعلن الرئيس بوش حظراً أمريكياً من جانب واحد على استيراد العاج. ومهدت هذه المبادرة الطريق أمام الحظر الدولي الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٨٩ في جلسات مؤتمر التجارة الدولية حول الأنواع المهددة بالانقراض في لوزان بسويسرا.. وحثت وزارة الدفاع أيضاً على تقديم مالدنيا من فائض طائرات الهيلوكبتر بالجيش إلى كينيا لمساعدة الدكتور ريتشارد ليكي في معركته ضد صيادي الأفيال، وعندما تسببت تكاليف الصيانة الحمائية في انعدام جدوى الفكرة أمرت بتوجيه مليوني دولار من وكالة معونات التنمية الدولية إلى هيئة الحياة البرية الكينية.

ومثل أمريكا الوسطى أحدثت جنوب أفريقيا انقسامات سياسية عميقة في الكونجرس ولدى الرأي العام في الثمانينيات حيث عارضت إدارة ريجان بقوة العقوبات التي قررها الكونجرس ضد حكومة الأقلية البيضاء في بريتوريا مفضلة بدلاً من ذلك إنهاء سياسة «الارتباط البناء» بهدف إقناع الأفريكانز في الحزب الوطني الحاكم بإنهاء نظام العزل العنصري. وبعد أن أصدر الكونجرس القانون الشامل لمناهضة العزل العنصري عام ١٩٨٦ الذي فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية قوية ضد جنوب أفريقيا استخدم الرئيس ريجان الفيتو ضد مشروع القانون. وألغى الكونجرس فيتو الرئيس ريجان فيما يعد أكثر رفض مثير لسلطة الرئيس في إدارة السياسة الخارجية خلال فترتي ريجان.

واعتقد بأن الوقت قد حان للتوصل إلى حل غير حزبي لتسوية هذه القضية العاطفية المثيرة للانقسام، وكسلفه كان الرئيس بوش يعارض العقوبات معتقداً أنها تؤدي بثمار عكسية. وكان يفضل التفاوض على العزل. ووافقته لكنني أعتقد أيضاً أنها قضية ذات بعد أخلاقي. وأكثر من أي شيء آخر. كانت الخبرة الأمريكية محددة باعتقادنا بالمساواة بين كافة البشر. والعزل العنصري سياسة لا يمكن الدفاع عنها أمام معظم الأمريكيين، وسيؤدي استمرارها إلى تكييف الضغوط على الإدارة للمطالبة بتشديد العقوبات وهو الأمر الذي أعتقد أنه سيغذي الجدل الداخلي، ويدفع جنوب أفريقيا للتشدد في مواقفها.

وداخل الخارجية الأمريكية اعتبرت جنوب أفريقيا قضية سياسة خارجية ذات تداعيات داخلية كبرى. وفي عالم الواقع اعتقدت أنها قضية حقوق مدنية داخلية مثارة في ساحة دولية، وستقضي أي سياسة ناجحة معالجة البعدين بقوة.

ومع ذلك كان من الواضح أنه لا سياسة الارتباط البناء مع بريتوريا ولا عقوبات الكونجرس ضدها قد أفلحت في تسوية لب المشكلة. وقلت أثناء جلسات المصادقة على تعييني «يجب أن نتحلى بشجاعة كافية للاعتراف بأن العقوبات التي قررناها لم تأت بالثمار المرجوة» «فلم توهن [تلك العقوبات] عزيمة الأفريكانز. ولم تعزز القوة التفاوضية للسود. فالناخبون البيض تحولوا إلى اليمين وازداد القمع» فالتوقعات المفترضة للمناوئين لنظام العزل العنصري بأن النظام يلطف أنفاسه كانت ساذجة. فقد اشتدت قبضة القمع الحكومي ضد السود، ولا زالت حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة عام ١٩٨٥ معلماً رئيسياً للحياة في جنوب أفريقيا، وفي دوائرهم الخاصة يعترف المسؤولون الحكوميون للدبلوماسيين الأمريكيين بأن أجواء الثورة تخيم على جنوب أفريقيا. ومع تصاعد خطر نشوب عنف جماعي فقد حان الوقت لحدوث تحول في السياسة يبتعد عن موقف لا متوازن لمصلحة بريتوريا ضد المعارضة السوداء، ويتبنى نهجاً يجتذب مؤيدي المفاوضات من البيض والسود في جنوب أفريقيا.

واستمرت السياسة الأمريكية رهن المراجعة من الناحية الرسمية خلال العام الأول لإدارة بوش. وفي الواقع ومع هذا فقد تحدد نهج جديد لتسوية الصراع خلال ربيع عام ١٩٨٣م واتضح لي أثناء مراجعة السياسة القائمة أن إدراكاً واسع النطاق نشأ لدى الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا. حيث شعر الجانبان أن الإدارات السابقة قد فشلت في إقامة اتصالات مهمة على المستوى الرئاسي مع الزعماء السود الموثوق بهم في جنوب أفريقيا. وكتبت في مذكرة رفعتها إلى الرئيس في الثاني من أيار مايو ١٩٨٩* «أعتقد أن أولى خطواتكم بشأن جنوب أفريقيا يجب أن تكون هي تصحيح هذا التجاهل».

وأوصيته بتوجيه الدعوة إلى ألبرتينا سيسولو ليجتمع معها في البيت الأبيض. فالسيدة سليلة عائلة سياسية سوداء عريقة في جنوب أفريقيا وزوجها يقضي عقوبة السجن مدى الحياة مع نيسلون مانديلا منذ عام ١٩٦٤. أما ابنها الزميل السابق في هارفارد فإنه واحد من زعماء الجيل الجديد من الزعامات ويلقي احتراماً واسعاً، وقد أمضى عامين رهن الاعتقال.

وجعلتها قيادتها المتشددة للجبهة الديمقراطية الموحدة التي لا تنتهج العنف وهي المعارض الرئيسي لنظام العزل العنصري في بريتوريا أفضل اختيار للإشارة إلى قرار الرئيس بالاتصال بالزعماء السود المعتدلين، ولتوجيه رسالة قوية أيضاً لحكومة جنوب أفريقيا بأن الرئيس لم يعد محايداً تجاه نظام العزل العنصري، وأنه مطلوب إنجاز الكثير قبل أن يوصي برفع العقوبات الأمريكية.

وكنت على يقين بأن حكومة جنوب أفريقيا ستكون حاسمة تجاه أيتحرك بإجراء اتصالات رفيعة المستوى مع المعارضة، وربما تقدم على منع إصدار جواز سفر للسيدة سيسولو. وأشرت إلى أن حل هذه القضية أمر يسير عن طريق توجيه دعوة هادئة لويليام فريدريك دي كليرك للاجتماع معي أثناء زيارة خاطفة يعتزم القيام بها للولايات المتحدة قبل انتخابه المرشح كرئيس لجنوب أفريقيا في أيلول سبتمبر.

وأشرت إلى: «أن الاجتماع معك قد يكون غير مناسب في هذه المرحلة فإننا نعتقد أن دي كليرك سيشعر بالارتياح إذا استقبل بمقر الخارجية الأمريكية.» وحتى بدون اجتماع مع الرئيس فسوف يكون دي كليرك أول زعيم من جنوب أفريقيا يزور الولايات المتحدة خلال أربعين عاماً منذ إقامة نظام العزل العنصري.

* في عام ١٩٨٤ اجتمع الرئيس ريجان مع ديزموند توتر كبير أساقفه الكنيسة الإنجليكانية في جنوب أفريقيا. ولم يحرز الاجتماع أي نتائج. فقد ألقى توتر محاضرة على الرئيس حول أخطاء السياسة الأمريكية. ثم شن هجوماً لاذعاً على الرئيس وعلى سياستنا في ممر الجناح الغربي. وأظهر الرئيس ريجان الذي لم يكن يريد في الأصل الاجتماع مع توتو فطنته وكياسته في اليوم التالي عندما سأله الصحفيون عن الكيفية التي سار بها الاجتماع وقال الرئيس دون وجل: «غير مهم، هذا لا يقدم ولا يؤخر».

وكالمتوقع لم يشعر مسئولو جنوب أفريقيا بأي ارتياح تجاه دعوة السيدة سيسولو. فبعد أن أبلغهم أيد بيركينز سفير الولايات المتحدة لدى بريتوريا بأمر الدعوة طلبوا السماح لدى كليرك بلقاء الرئيس. ورد بيركينز بوضوح بأن الإصلاحات الحالية التي تجريها حكومة الرئيس المريض بيك ويليام بوتوا لا تكفي لتوجيه دعوى لدى كليرك للقاء الرئيس رغم أنها جوهرية. واتخذت سياستنا الشكل التقليدي لاستراتيجية الترغيب والترهيب. وكنا نبغي من لقاء الرئيس مع الزعماء السود المعتدلين دفع الأفريكانز لإجراء الإصلاحات بخطى أسرع وأشمل وصولاً للنتيجة المرجوة وهي رفع العقوبات الأمريكية.

إرساء معلم جديد

في ٢٧ آيار مايو اجتمعت مع رويلف فريدريك «بيك» بوتوا وزير خارجية جنوب أفريقيا في روما أثناء مرافقة الرئيس في زيارته لإيطاليا وبلجيكا وألمانيا. كان اجتماعنا أول اتصال رفيع المستوى مع جنوب أفريقيا خلال إدارة بوش. وبالمعايير السائدة في جنوب أفريقيا بعد بوتوا شبه ليبرالي. كان يحظى بشعبية طاغية في دائرته الانتخابية في جوهانسبرج مما يسر له أن يستحث الحكومة على تخفيف وطأة نظام العزل العنصري. وكان من النوع الاجتماعي المتظاهر المتهور المتوهج. وكان يحلو لهانك كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية أن يصفه بأنه هوي لونج* سياسة جنوب أفريقيا، وكان بالغ الفائدة في مساعدة شيلستر كروكر خلف كوهين في التوسط لاتفاق استقلال ناميبيا واعجبت به.

كان اجتماعاً ودياً لكن صعباً، وأبلغت بوتوا أنه في الوقت الذي تعارض فيه الإدارة فرض عقوبات إضافية ضد بريتوريا فإن معارضة الرئيس غير قابلة لحلول وسط، واعترفت بأنه فيما تم إحراز تقدم نحو الإصلاح «إلا أن هناك حاجة لتغييرات جذرية مثل أن تتاح أي فرص لتطبيع علاقاتنا» وضغطت عليه لرفع حالة الطوارئ وتخفيف الرقابة والقيود السياسية، والأهم من هذا وذاك إطلاق سراح نيلسون مانديلا وقلت: «إن هذا سيساعدنا على القول بأن فرض مزيد من العقوبات سيأتي بنتائج سلبية».

والتزم بوتوا جانب الدفاع وشكا من تجاهل الغرب لالتزام حكومته بانتهاء العزل العنصري إلى حد كبير. وناشد تقديم المساعدة لا العرقلة مشبهاً موقف بلاده بموقف جورباتشوف «الذي يواجه مشاكل لمحاولة إقرار تغيير في بلاده» وقال: إن الإدارة الأمريكية السابقة لم تعترف مطلقاً بأن جنوب أفريقيا تتحرك نحو الأفضل. وأضاف: «إن لدى حكومتي انطباعاً بأن حكومتكم لن يرضيها أقل من تسليم جنوب أفريقيا إلى كتلة ستقود البلاد نحو الإنهيار» فليس هناك فهم لتعقد الموقف. وأكد لي أن حكومته ستكون أكثر مرونة في التحرك قدماً نحو الإصلاح بعد إجراء الانتخابات. وأضاف قائلاً: إن مجلس الوزراء يجري دراسة مستفيضة لمسألة الإفراج عن نيلسون

* سياسي أمريكي يكنى باسم ملك الصيد عاش من ١٨٩٣ حتى ١٩٣٥ ولد قرب فينيلد. حاكم ولاية لويزيانا (١٩٢٨ . ١٩٣١) تبنى برنامجاً ناجحاً للأشغال العامة. عضو مجلس الشيوخ (١٩٣٢ . ١٩٣٥). «المترجم».

مانديلا، وقال: إنه وعدة زعماء آخرين يفضلون الإفراج عن نيلسون مانديلا لكن قوات الأمن تعارض بشدة. وأسر لي «بأن مانديلا نفسه لا يريد الإفراج عنه في الوقت الراهن. إنه يواجه صعوبات خطيرة مع زوجته وبعض زعماء المؤتمر الوطني يريد تسويتها أولاً».



وقد مست دعوة السيدة سيسولو بوضوح وترأ حساساً في بريتوريا خاصة لأنها تتواكب مع دعوة دي كليرك. وقال: «لقد تولد انطباع بوجود ارتباط بينهما». وهذا لا يفيد وقلت له بأقصى رقة ممكنة إن الولايات المتحدة تعتزم الاتصال بالسود والبيض، وأنه من المهم للغاية أن تمنح حكومته تأشيرة للسيدة سيسولو للذهاب إلى الولايات المتحدة وتطوع بوتاً بأن يكون مفيداً. وترك لدي انطباعاً قاطعاً بأنه سيكون مفيداً بدرجة أكبر لو أنه تم دعوة دي كليرك للقاء الرئيس بدلاً مني. ولم أقدم له مؤشر تشجيع في هذا الأمر.

وردت: «إننا نشعر بحساسية مفرطة تجاه شواغلكم السياسية الداخلية. إننا نطلب منكم أن تضحونا في اعتباركم أيضاً. وعلينا ألا نضغط من أجل سرعة علاقاتنا الثنائية. وعليكم أن تفهموا أيضاً أن هذه ليست مجرد قضية سياسة خارجية. لكنها قضية أخلاقية وقضية سياسية داخلية خطيرة في الولايات المتحدة. إننا نعتقد أن العزل العنصري عملية لا أخلاقية». وأكد بوتاً: «بوسعي أن أطمأنكم إلى أننا قررنا إنهاء العزل العنصري».

وساورتني بعض الشكوك إلى حد ما. لكنني خرجت من هذا الاجتماع مع بوتاً باعتقاد بأن رياحاً جديدة تهب على جنوب أفريقيا، وأنه بمجرد أن يفوز دي كليرك بالانتخابات فربما يعجل بخطى الإصلاحات. فسرعة الإصلاحات عنصر بالغ الأهمية لإقناع الرأي العام الأمريكي والكونجرس بأن نهاية العزل العنصري بدأت تلوح في كل أرجاء تلك الأمة الممزقة. ولهذا كان من المهم الإبقاء على الضغوط على الحكومة للوفاء بالوعود التي يقطعها دي كليرك.

وعلى مدى الأشهر القليلة التالية صدرت مؤشرات متباينة من بريتوريا. وفي ٨ حزيران يونيو. أي بعد اثني عشر يوماً من اجتماعي مع بوتاً قررت الحكومة تمديد حالة الطوارئ لأجل غير مسمى. ومع هذا فقد حصلت ألبرتينا سيسولو على تأشيرة سفر والتفت مع الرئيس بوش في البيت الأبيض في ٣٠ حزيران يونيو. وبعد خمسة أيام اجتمع بيك وويليام بوتاً مع مانديلا في السجن لبحث شروط الإفراج النهائي عنه.

إلغاء دعوة مثيرة للجدل

أثار قرار دعوة دي كليرك للاجتماع معي جدلاً بالوزارة. فقد أيد هاك كوهين ومكتب الشؤون الأفريقية الفكرة بشدة، ودفع بأن اجتماعي مع دي كليرك يجب تعزيز مستواه ليكون لقاء مع الرئيس. لكن الشكوك كانت تساور دينيس روس وبوب زوليك. ففي ١٢ حزيران يونيو أرسلت لي مذكرة صيغت بعناية اعترضت فيها على لقاء دي كليرك للرئيس. وقالوا: «إن الانطباع الإيجابي الذي من المؤكد أن اجتماع سيسولو مع الرئيس قد تركه داخلياً وبين القوى الديمقراطية في جنوب أفريقيا سوف يتلاشى إذا لم تقدم زيارة دي كليرك أخباراً جوهرية حول احتمالات الإصلاح ودور الولايات المتحدة في العملية».

وكان بوتّا قد أبلغني في روما أنه بينما دي كليرك يريد زيارة واشنطن فإنه في وضع حرج فهو لم يصل إلى قمة السلطة بعد، ومن ثم فهناك افتقار للتفويض بإجراء الإصلاحات، ولا يمكن أن يغامر بأن ينظر إليه في وطنه على أنه يقدم ضمانات خاصة لواشنطن قبل الانتخابات. وفي ضوء هذا الواقع أعتقد روس وزوليك أن من المؤكد أن الزيارة لن تسفر عن نتائج وقد تضعف السياسة الأمريكية بالفعل.

واقترحاً أنه للتعويل على دي كليرك يمكن أن يكون لقاءه بالرئيس مشروطاً: أي أن يقدم دي كليرك ضماناً خاصاً بأنه في غضون ستة أشهر من توليه السلطة فسوف يُضج عن مانديلا ويرفع حالة الطوارئ. وحذر من أن «إخفاقنا في اتخاذ موقف قوي يمكن أن يضر بمصداقية الرئيس».

واعتقدت أن حجج المؤيدين والمعارضين زادت سخونة القضية. لذا فقد كلفت كوهين بقاء دي كليرك وأن يسأله مباشرة عما إذا كان مستعداً لأن يستعرض خطته لإنهاء العزل العنصري بشكل خاص مع الرئيس. وفي اجتماع عقد في ديربان أبلغ دي كليرك كوهين «ليس لدي أي دفاع عن العزل العنصري، لكنني أصبحت على يقين منذ سنوات بأنه نظام لا يؤتي أي ثمار. وما لم نجتذب السود كشركاء كاملين فلن تكون بلادي صالحة ليعيش فيها حفيدي». وأبدى استعداداًه للتحرك الجذري في أوائل عام ١٩٩٠ وقال: إنه سيضع خطته للرئاسة. وأبلغ كوهين: «سوف ألغي العزل العنصري وأقيم ديمقراطية كاملة من خلال التفاوض بأسرع ما يمكن، لكن لا يمكنني أن أعلن ذلك على الملأ الآن، فلا يسعنا أن يُنظر إلينا على أننا نتلقى الأوامر من الأمريكيين. وأمسك عن كشف إصلاحات محددة. لكنه قال إنه يفهم بأنه يتوقع منه أن يطمئن الرئيس بأنه ستتخذ «تحركات مهمة ولمموسة تجاه إنهاء العزل العنصري خلال الأشهر الأولى لتوليه السلطة».

واستناداً إلى هذه المحادثة أوصى كوهين بأن يلتقي دي كليرك مع الرئيس. وأبرق كوهين من لبيرفيل الجابون في ٦ تموز يوليو: «عار علينا أن نخرج أنفسنا من اللعبة في الوقت الذي بدأ فيه الموقف في التطور بإيجابية. أعتقد أن زيارة دي كليرك تستحق المغامرة الداخلية».

وأثرت تلك المسألة لاحقاً مع الرئيس بشكل خاص. وفي النهاية توصلنا إلى أنه في ضوء الطبيعة المثيرة للجدل الداخلي كانت الضمانات السرية من دي كليرك غير كافية وأن اجتماعاً لا يسفر عن تقدم ملموس يمكن إعلانه سيلهب حتماً الجبهة المعارضة للعزل العنصري ويعطي دفعة لمساعي فرض مزيد من العقوبات، وقال الرئيس: إنه لن يجتمع مع دي كليرك حتى يتم إطلاق سراح مانديلا قبل الاجتماع. وهو ما نعرف أنه شرط يستحيل أن يضي به دي كليرك حتى بعد الانتخابات وإثر إبلاغه باستحالة لقاءه بالرئيس ألغي دي كليرك زيارته إلى واشنطن. وأثبت رويلف بيك بوتّا وزير الخارجية مؤهلاته كرجل دولة قدير، وأعلنت أنه في ضوء المعارضة الكثيفة في الكونجرس فإن حكومته لا تريد إثارة صعوبات للرئيس بوش. وفي اليوم السابق كان مائة عضو في الكونجرس قد طالبوا الرئيس بعدم لقاء دي كليرك.

في أواخر عام ١٩٨٩ اضطر كثير من المتشددين إلى الاعتراف بأن نظاماً جديداً يتجذر في جنوب أفريقيا. وفي ١٥ تشرين الأول أكتوبر . أي بعد أقل من شهر على أداء دي كليرك اليمين الدستورية كرئيس في ٢٠ أيلول سبتمبر أطلق سراح والترسيسولو وسبعة من رفاقه في المؤتمر الوطني الأفريقي. وفي ١٦ تشرين الثاني نوفمبر أمر دي كليرك بإنهاء العزل العنصري في كافة الشواطئ. وبعد أسبوع انسحبت آخر وحدة من قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا بعد احتلال دام خمسة وسبعين عاماً. وفي ١٣ كانون الأول ديسمبر اجتمع دي كليرك مع مانديلا في كيب تاون لبحث قضايا اقتسام السلطة بين البيض والسود.

وفي ٢ شباط فبراير ١٩٩٠ منح دي كليرك الشرعية للمؤتمر الوطني الأفريقي ولكافة الأحزاب الأخرى المناهضة لنظام العزل العنصري وفي ١١ شباط فبراير خرج نيلسون مانديلا من سجنه بعد سبعة وعشرين عاماً.

وعندما التقيت رويلف بوتنا في روما أبلغني أن دي كليرك سيخوض الانتخابات ببرنامج لإنهاء العزل العنصري. وكنت عازفاً عن تصديقه. ومع هذا فقد أقنعتني الآن. وبدون شك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. لكن الأجواء قد تغيرت جذرياً لدرجة أنني اعتقدت أن الوقت مناسب لزيارة الطرفين في المنطقة على أمل تشجيع المزيد من الإصلاحات. كان هناك الكثيرون من الجنوب أفريقيين على يمين دي كليرك وعلى يسار مانديلا الذين لازالوا يرفضون الحل الوسط. وكنت أعرف أن مراسم الاحتفال باستقلال ناميبيا قد اقتربت. وقررت انتهاز تلك المناسبة للاجتماع مع دي كليرك في كيب تاون في اليوم التالي. وسأكون بهذا أول وزير خارجية أمريكي يزور جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٧٨.

وقبل توجهي إلى أفريقيا عقدت سلسلة اجتماعات مع زعماء الكونجرس ومع أعضاء في منظمة ترانس أفريقيا، وهي منظمة أمريكية أفريقية ملتزمة بقوة بإنهاء الفصل العنصري. وضم ممثلوها القس جيسي جاكسون وكورثيا سكوت كينج، ورغم أن بعضهم يعترض على لقائي مع دي كليرك فإن عدم اعتراض أي منهم على توجهي إلى جنوب أفريقيا كان شهادة قوية بالتقدم الذي يتم إحرازه. وبعد التوقف للتزود بالوقود في جويانا الفرنسية وجزيرة أسنشن بالمحيط الأطلنطي وصلت إلى ويندهوك في ساعة مبكرة من مساء ١٩ آذار مارس، ولدى هبوطي من الطائرة لم أخطئ لافته كتب عليها «مرحباً بكم في جمهورية ناميبيا» وبموجب اتفاق كانون الأول ديسمبر الذي وافقت كوبا بمقتضاه على سحب قواتها من أنجولا، وتعهدت جنوب أفريقيا بسحب قواتها من ناميبيا يكون استقلال ناميبيا قد سجل فعلياً إنهاء الحقبة الاستعمارية في القارة الأفريقية. وبالتنسيق مع عدد من حلفائنا كان هذا الإنجاز ثمرة لدبلوماسية أمريكية فعالة قادها سلفي جورج شولتز وشيستر وكروكر الذي دعوته لينضم إلى الوفد الأمريكي المشارك في احتفالات استقلال ناميبيا.

شارك مندوبون من ١٦٤ دولة في احتفالات ناميبيا بالاستقلال، ولذا فقد انتهزت الفرصة لعقد اجتماعات ثنائية مع أحد عشر من زعماء العالم ومنهم الرئيس المصري حسني مبارك وإدوارد شيفرنادزة، واجتمعت أيضاً مع الرئيس الأنجولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس مؤكداً أنه من المستحيل تحقيق نصر عسكري على حركة يونيتا التي تساندها الولايات المتحدة، وحثته على بدء مباحثات سلام.

وبعد اجتماع عقده صباح ٢١ آذار مارس مع هانز ديتريش جينشر في منزل فخم بُني للسفير الألماني عندما كانت ناميبيا محمية ألمانية باسم جنوب غرب أفريقيا عدت إلى مقر إقامتي للإعداد لاجتماعي مع نيلسون مانديلا.

وقبل خمس دقائق من الموعد المقرر لوصوله أرسل مانديلا أحد معاونيه ليستفسر مني عما إذا كنت أستطيع أن أتوجه إليه، ومسروراً بالموافقة وصلت إلى البيت الذي يقيم فيه في ذات اللحظة التي كانت تنطلق في سيارة شيفرنادزة الليموزين وهي مرسيديس ذهبية اللون. ورحب بي مانديلا وزوجته عند المدخل، واصطحباني حيث تواجد عدد من رفاقه في المؤتمر الوطني الأفريقي. وبدأت بالقول: «إنه لشرف لي أن أكون هنا» وإنني أعني ذلك. ومانديلا رجل الكرامة رقيق الحساسة كتوم.

وترك لدي انطباعاً بأنه شخصية قوية مقنعة. وربما كانت الحكمة التي اكتسبها خلال سجنه الظالم الذي دام سبعة وعشرين عاماً. قد صقلت بلاغته. لكن لم يكن هناك أدنى شك في تصميمه على استكمال الثورة التي أفنى فيها شبابه، ولم يكن هناك شك أيضاً فيمن يحكم قبضته: فلم ينبس أي من رفاقه ببنت شفه أثناء الاجتماع. إنه شخصية تتمتع بحضور طاع ومهابة كبيرة كمحاور.

وبدأ بالتأكيد مجدداً على معارضة المؤتمر الوطني للعنف، وتخلي عن إصراره على أن إنهاء العزل العنصري يشكل شرطاً مسبقاً للتفاوض. وقال: «من غير الواقعي توقع أن تلغي الحكومة النظام بين عشية وضحاها. فالأمر يحتاج فسحة من الوقت لإلغائه».

وأضاف: «لقد تحدثت مرتين مع السيد دي كليرك، وحللت كلماته ووجدت فيها نبرة صدق، وأشعر أنني أتعامل مع رجل مستقيم. لكن كافة أعمدة العزل العنصري لاتزال قائمة، وهذا هو السبب الذي يدعونا إلى طلب تشديد العقوبات».

وأصبت بخيبة أمل لمعرفتي أنه لا يزال متشبثاً بالنظريات الاقتصادية الاشتراكية البالية. وعندما تحدثت عن أهمية السوق الحرة رد بأن هناك حاجة إلى تأميم الصناعة وحاج بالقول: «من الأهمية بمكان إعادة توزيع الثروة لمنح فرصة لأبناء الشعب الذين عانوا الحرمان والأميرين من نظام العزل العنصري».*

* خلال اجتماعه مع الرئيس بوش في كانون الأول ديسمبر ١٩٩١ عاد مانديلا إلى أفكاره العتيقة. وقلت له بصراحة شديدة إن التأميم الجزئي للصناعة في جنوب أفريقيا سيوجه لطمة قوية إلى احتمالات الاستثمارات

كانت نقطة الخلاف الوحيدة في هذا الاجتماع الودي للغاية هي عدم ارتياحه للاجتماع الذي سأعقده مع دي كليرك بعد ظهر اليوم التالي. وقال: «لا يمكن للمرء أن يبني نهجه تجاه جنوب أفريقيا استناداً على رجل واحد. عليكم ألا تضيفوا عليه شرعية أكبر من خلال زيارات رفيعة المستوى حتى نرى مزيداً من التغيير في حزيه ونظامه». ولم أفاجأ كثيراً لتقليله على ما يبدو من أهمية الإفراج عنه من السجن قبل خمسة أسابيع فقط. وأجبت بأن الولايات المتحدة ستبقى العقوبات التي تفرضها على جنوب أفريقيا حتى يتم رفع حالة الطوارئ، ويضج عن السجناء السياسيين. ومن وجهة نظر تكتيكية ألمحت لمانديلا «أن شجاعة دي كليرك تستحق محاولة دعمه رمزيًا». وأشارت إلى «إن اتخاذ خطوات إيجابية يرجح أن تشجع على اتخاذ خطوات أخرى».

كان اجتماعاً جيداً في شكله وأجوائه أكثر من جوهره. كان مانديلا خلاله متفهماً. لكنه لطيف، وأبرقت إلى الرئيس: «إنه سياسي بالسليقة يعرف كيف يؤثر في مستمعيه. لكن من الواضح أنه عملي حصيف في الوقت ذاته، وطالما احتفظ بنفوذه المعنوي فهناك أمل في إحراز تقدم».

وفي الصباح التالي غادرت ويندهوك في رحلة استغرقت ساعتين إلى كيب تاون بجنوب إفريقيا التي نزلت بها أثناء شهر العسل وأنا متوجه إلى بوتسوانا. كنت قد نسيت جمالها الأخاذ كمدينة خضراء بها ميناء مدهش تحوطه جبال مهيبه.

ولأسباب رمزية عقدت أول اجتماع لي في جنوب أفريقيا مع الزعماء السود. كان أكثرهم في السبعينيات من العمر وسبق أن سجنوا لخمسة وعشرين عاماً وتعهدت قائلاً: «سوف نواصل الضغط على الحكومة. لكننا سوف نعترف بالتغييرات الإيجابية ونقدم حوافز لإبقاء تحركها في الاتجاه الصحيح» وفوجئت بدعواتهم لإجراء تغيير سلمي وقلقهم من العنف بين السود في المستوطنات... كانت تجربة مثيرة أن نلتقي بتلك الشخصيات وكانت فصاحتهم وردودهم مصدر إلهام لنا جميعاً.

وبعد الغذاء مع بيك بوتو التقيت مع دي كليرك في تيوهيوتر مقر الإقامة الرسمي السابق لحكام ما تأسس كمستعمرة الكيب، وفاجأني بأنه رجل صادق وأمين وصديق حميم يدخن السيجار الروزفلتي. وبدأت بالإشادة بشجاعته السياسية باتخاذ خطوات إيجابية في برنامج، وتعهدت بأن «الولايات المتحدة سوف تساعدكم في الحفاظ على متابعة التغيير الذي بدأتموه». وذكرته بأن العقوبات الواردة في القانون الشامل لمناهضة العزل العنصري قاطعة ولن ترفع حتى يتم إلغاء العزل العنصري «لكننا ندرس كيفية التحرك بحذر حسبما تقتضي الظروف».

وفي الوقت ذاته ضغطت على دي كليرك لرفع حالة الطوارئ خاصة. لأنها تمثل رمزاً لممارسات تتعارض مع المبادئ الديمقراطية. وتعجب من السبب الذي يدعو لعدم الاعتماد بحكومته بقدر كاف بعد التغييرات التي أجرتها بالفعل. وقال: «إن حالة الطوارئ ما هي إلا أداة صارمة الآن

الأجنبية في جنوب أفريقيا. وقلت له أيضاً إن رؤساء الشركات الأمريكية بشكل خاص سوف يتجنبون الاستثمار في جنوب أفريقيا، وسرني أن أعلم أنه بمجرد عودته إلى بلاده كف مانديلا عن الحديث عن تأميم الصناعات في جنوب أفريقيا.

لحفاظ على القانون والنظام». ورددت بالقول: «السيد الرئيس. إن الاعتقاد يشكل الواقع، والاعتقاد هو أن حالة الطوارئ تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية». وألمحت إلى أن أفضل طريقة لاكتساب منزلة أدبية وسياسية رفيعة هي رفع حالة الطوارئ ودعوة الزعماء السود إلى ممارسة كل ما يسعهم من سلطة يسعون لها بالمساهمة في وقف أعمال العنف واستعادة النظام إلى المستوطنات. ويبدل أن دي كليرك أخذ بهذه الحجة.

وأصبحت على اقتناع بأن حكومة جنوب أفريقيا ملتزمة بعملية التغيير وتتوق للتحرك بسرعة وتصميم لمواصلتها حتى تحقق نتائجها، وكمحام في الأصل يبدو أن دي كليرك ينظر إلى مهمته باعتباره مهمة لا ابتكار حل عملي لسرطان العزل العنصري، ومن الواضح أنه يعي أن مستقبل البيض في جنوب أفريقيا مرهون بالتوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض.

واختتم دي كليرك اجتماعاً ببيان قوي عن الهدف. وقال: «إننا على متن سفينة لا يمكن ولا يتعين أن تستدير وجهتها. إنه لا ردة عن العملية التي بدأناها. سوف نصل بها إلى نهايتها المنطقية» وما لبث أن طلب مني أن ألقاه على انفراد. إن تلك الاجتماعات «الهامشية المنفردة» هي دبلوماسية مستقرة أداة يمكن بها قلب القضايا بالغة الحساسية على مختلف جوانبها بطريقة بالغة السرية.

وقال في نبذة تشع بكل الإقناع: «سأكون آخر رئيس أبيض لجنوب أفريقيا». وفيما بعد أفضيت بتوقعات دي كليرك إلى بيل سوينج سفيرنا في جنوب أفريقيا الذي طمأنني بأن دي كليرك رجل يحترم كلمته.

وأقنعتني اجتماعي مع كل من مانديلا ودي كليرك بأن رياح التغيير تجتاح بالفعل أخيراً المعارضة المناوئة للعزل العنصري وحكومة دي كليرك لدرجة قد يكون بقية العالم متأخر معها في الاعتراف بإمكانياتها. وأحسست برغم البيانات البلاغية وضغوط الراديكاليين من اليسار واليمين أن توازن القوى على كلا الجانبين يقع في يد المعتدلين الذين يعترفون بجوهر الواقع السياسي المتمثل في أن كل جانب في حاجة إلى تقديم تنازلات حتى يستطيع الآخر أن يطمئن ناخبيه. فهذان قطبا توازن يكمل كل منهما الآخر يتعاملان مباشرة كل منهما الآخر وهذا في اعتقادي فأل طيب لتحقيق تقدم في المستقبل. وفي المساء أبرقت للرئيس: «بينما الضغوط السياسية قد تكون شاقة على كل جانب فقد كشف كلاهما عن الجدية والالتزام اليوم. فإذا كان الذكاء والتصميم شرطين مسبقين للنجاح فربما تكون أمامنا فرصة بالفعل لتحقيق تقدم».

وعقب الاجتماع مع الزعماء السود في جوهانسبرج توجهت إلى كينشاسا عاصمة زائير لعقد اجتماعات حول أنجولا مع الرئيس موبوتو سيكي ويوناس سافيمبي زعيم حركة يونيتا. وأبلغت سافيمبي بما دار في لقائي مع دوس سانتوس في ويندهوك وطلبت منه أن يقبل إجراء مباحثات سلام رغم تقدمه العسكري. وعدت إلى واشنطن بعد منتصف ليل ٢٥ آذار مارس وأوصيت الرئيس لاحقاً بأن نتجنب دفع دي كليرك نحو التغيير دفعاً. وأملى هو تجنب أي شيء من شأنه

إثارة المتطرفين على كلا الجانبين. وأعتقد أن دي كليرك ومانديلا يمتلكان المؤهلات السياسية لعل أهمها شجاعتهم الشخصية والسياسية لتحقيق تقدم تجاه تسوية خلافاتهما سلمياً.

رياح السلام

والباقي كما يقولون هو التاريخ بمعنى الكلمة. ففي ٨ كانون الأول ديسمبر قرر دي كليرك رفع حالة الطوارئ باستثناء إقليم ناتال. وفي وقت لاحق من الشهر بدأ مانديلا جولة عالمية ثم اجتمع مع الرئيس بوش في واشنطن في ٢٤ حزيران يونيو. وفي ٦ آب أغسطس أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي رسمياً التحلي عن سياسة الكفاح المسلح ضد الحكومة. وفي ١٨ تشرين الأول أكتوبر رفعت حالة الطوارئ عن إقليم ناتال.

وفي ١١ تموز يوليو ١٩٩٤ أعلن الرئيس بوش إلغاء العقوبات الأمريكية على جنوب أفريقيا متعللاً بالتغيرات الضخمة التي لا رجعة فيها» التي تجريها حكومة جنوب أفريقيا. فبريتوريتا تسير الآن على طريق لا رجعة فيه نحو إقامة ديمقراطية غير عنصرية متعددة الأحزاب، وهو ما نادت به الولايات المتحدة على مدى عقود.

وأخيراً وفي العاشر من أيار مايو ١٩٩٤ أدى نيلسون مانديلا اليمين الدستورية رئيساً للبلد الذي أودعه السجن لأكثر من ثلث عمره، وأصبح دي كليرك نائباً لرئيس جنوب أفريقيا. كانت لحظة لم أتوقع أن أشهدها في حياتي. لحظة بالغة الإثارة كتلك التي شهدت إنهاء الشيوعية في أوروبا الشرقية. وبعد نصف قرن من التعصب الأعمى والقمع هاهي التغيرات الكاسحة تجتاح جنوب أفريقيا أخيراً. وساهمت الدبلوماسية الأمريكية المحسوبة والمطرودة في مساعدة وتشجيع تلك التطورات المهمة بطبيعتها السلمية.

الفصل الرابع عشر

ربيع القلاقل

الوحدة الألمانية استقلال ليتوانيا. اضطرابات الاتحاد السوفيتي.

هذه قضية القضايا.

إدوارد شيفرنادزة

١٠ شباط فبراير ١٩٩٠

سنفوز بتلك المباراة لكن علينا أن نتحلى بالمهارة أثناء اللعبة.

الرئيس بوش

للمستشار كول ٢٥ شباط فبراير ١٩٩٠

بعد عشرة أيام من صدور إعلان أوتواوا الخاص بصيغة «اثنان + أربعة» في ١٤ شباط فبراير، وقبل أسابيع فقط من جولتي الإفريقية وصل هيلموت كول إلى واشنطن لإجراء مباحثات في عطلة نهاية الأسبوع مع الرئيس بوش وأثناء الاستجمام في كامب ديفيد لم يكن هناك سوى موضوع حقيقي واحد وقضية جوهرية واحدة: هي الوحدة الألمانية. وما تعنيه لحلف الأطلنطي.

وأكد المستشار كول لنا: «إن ألمانيا لا تريد أن تكون محايدة بأية حال. فسوف يكون مثال هذا القرار قراراً قاتلاً. وليس هناك اهتمام جدي في الحياد وستكون ألمانيا الموحدة عضواً في حلف الأطلنطي».

ومع هذا كان الرئيس لا يزال مشغولاً بموسكو: «إنهم يقولون إن ألمانيا يجب ألا تنضم إلى حلف الأطلنطي. فليذهبوا بكلامهم إلى الجحيم إننا أصحاب اليد الطولى وليسوا هم. لا يمكننا أن ندع السوفيت ينتزعون النصر من بين فكي الهزيمة».

ويصدر إعلان «اثنان + أربعة» فقد اعترفت موسكو ضمناً أن الوحدة الألمانية واقع وشيك. لكن ملابسات ذلك الحدث لاتزال قائمة ولا يزال الكرملين يعول عليها. وقبل خمسة أيام فقط صرح جورباتشوف لصحيفة برافدا «بأن توحيد ألمانيا لا يشغل الألمان فحسب... فهناك قضايا جوهرية للعالم الحق في أن يعرفها، ويجب ألا يكون فيها مساحة للغموض».

وفيما يتعلق بحلف الأطلنطي وحلف وارسو يجب «إتمام الوحدة بإيلاء الاعتبار الواجب لمسألة أنه من غير المسموح انتهاك التوازن العسكري الاستراتيجي لهاتين المنظمتين الدوليتين، ويجب أن تكون هناك شفافية كاملة في هذه المسألة». فالخط السوفيتي المتشدد لا يزال قائماً: أي لا يجب انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطلنطي.

ومع هذا كان كول واثقاً وقال: «إن السوفيت يتفاوضون لكن هذا قد يتحول إلى مسألة أموال. إنهم يريدون المال... إن بقاء ألمانيا بعد الوحدة في حلف الأطنطي سيثير قلقاً أمنياً للسوفيت وهم يريدون شيئاً في المقابل». ونوه الرئيس: «عليكم أن توسعوا جيوبكم».

وتوقع المستشار كول أن تغير موسكو رأيها وتوافق مع انعقاد القمة السوفيتية الأمريكية المقرر عقدها في نهاية آيار مايو، وألمح قائلاً: يغمرنى إحساس بأن هذا سيكون موقف جورباتشوف... إنه يريد إبرام صفقة مع القوة العظمى الأخرى. فالقضية الأساسية هي عضوية ألمانيا في حلف شمال الأطنطي. وفي النهاية فسوف يقدم جورباتشوف هذا التنازل لرئيس الولايات المتحدة. وتساءل الرئيس بوش: «ماذا يريد لإبرام الصفقة؟».

وتطوعت بالإجابة: «إنه يريد أمرين. فجورباتشوف يريد أولاً أن يعرف أن ألمانيا تتمسك بقوة بالعضوية الكاملة في حلف شمال الأطنطي، وهو يريد ثانياً وضع المصالح الأمنية السوفيتية المشروعة في الاعتبار».

وكانت التزامات كول القاطعة تحاذر من الشرط الأول لكن مسألة الضمانات الأمنية قضية مختلفة. وكنت على يقين بأن ضمان وجود ألمانيا الموحدة في حلف الأطنطي سوف يقتضي منا توظيف كل المهارات خلال الأشهر القادمة، وإن الكثير من الوقت في تلك الفترة سوف يستنفد في مهمتين في أماكن مثل ويندهوك وتيرنبري في اسكتلندا وكليهما على درجة كبيرة من الأهمية النفسية. فالأولى موجهة إلى الكريملين والثانية إلى البيئة الدولية. وتمثل الأولى في القيام بإقناع جورباتشوف وشيفرنادزه بأن ألمانيا الموحدة وبقائها في حلف شمال الأطنطي لن تشكل أي خطر على الأمن السوفيتي بل قد تعززه. وسوف يقتضي هذا تسكين آلام أكثر من جيل سوفيتي. لقد شاهدت النصب التذكارية للحرب، وأعرف أن القضية تضرب بجذورها في عمق وجدان الشعب. فضلاً عن ذلك فقد زادت تعقيداً نتيجة تزايد حدة الاستقطاب في السياسة الداخلية في الاتحاد السوفيتي. فالرجعيون يشنون هجوماً مضاداً، والجيش يسعى لتأكيد نفسه، والنزاع في ليتوانيا ينذر بالتحول لأعمال عنف. وكانت قضية ليتوانيا أكثر من كونها قضية داخلية بالنسبة لجورباتشوف، فسعى ليتوانيا للاستقلال يلقي صدى طيباً لدى الشعب الأمريكي والكونجرس، وأي محاولة من جانب موسكو لقمع فيلنوس ستقلص مجال مبادراتنا في مجمل جدول الأعمال السوفيتي.

أما المهمة الثانية وهي إعادة تشكيل البيئة الدولية بإصلاح حلف الأطنطي ودعم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فقد نبعت من المهمة الأولى. وكنت أعرف أن جورباتشوف وشيفرنادزه في حاجة إلى حجج يستطيعان بها التصدي لمنتقديهما في الداخل، وتوفر لهما غطاءً سياسياً يحتاجانه للإقدام على اتخاذ خيارات صعبة. وكان هذا يعني أنه يتعين علينا العمل مع شركائنا الغربيين لإصلاح حلف شمال الأطنطي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ليظهرها في صورة أقل تهديداً أمام الشعب السوفيتي. إلى جانب هذا فهناك قضية أشمل هي أن ألمانيا الموحدة سوف تبدل الهيكل الأساسي الجغرافي السياسي والاقتصادي لأوروبا، ويعني هذا أن حلف شمال الأطنطي

يجب أن يصبح مؤسسة تتسم بطابع سياسي أكبر ويتعين تدعيم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وسيتعين إجراء تقسيم قاطع وملزم وواضح للمسؤوليات بين المؤسستين والمجموعة الأوروبية. فيالها من مهمة هائلة.

فيرايير في كامب ديفيد: تثبيت الموقف الألماني . الأمريكي

في كامب ديفيد كان كول في حالة مزاجية رائعة. وقال: «لو سارت الأمور على ما يرام فسوف نشهد تغيرات هائلة في أوروبا حتى لو سقط جورباتشوف فسوف يضطر خلفه إلى إنتهاج نفس السياسات. إن هذا تطور جبيري في الاتحاد السوفيتي. لقد قلت لجورباتشوف إنه لا يسعكم العودة إلى نظام ستالين. وأبلغته بأنه لن تحدث مذبحة على غرار تيانانمين في أوروبا لا في دريسدن، ولا بودابست، أو وارسو، فسوف تستعصي مثل تلك التطورات على الفهم. فقد كان هتلر يقتل من يستمعون إلى محطات الإذاعات الأجنبية. لكن برامج التلفزيون الألماني تصل الآن إلى كييف. فقد تغير العالم تغيراً هائلاً وكانت وسائل الإعلام أحد أسباب هذا التغير. وقلت لراكوفسكي رئيس وزراء بولندا السابق «إنه سينتهي هو والشيوعيون عندما يزور البابا بولندا. إن هذه التغيرات هي الواقع الذي نعيشه».

والواقع أكثر وضوحاً في جمهورية ألمانيا الاتحادية الديمقراطية، وقال المستشار: «لقد أنهارت الشيوعية في ألمانيا الديمقراطية كبيت من ورق. فقد كانت تبدو كعملاق لكنه عملاق أجوف». والآن وفي أضخم صفقة في التاريخ ها هي ألمانيا الغربية مقدمة على شراء ذلك العملاق الأجوف، وركزنا مع كول على أهم قضيتين تتسمان بصفة الاستمرار وهي الحدود مع بولندا، وقبل ثلاثة أيام من اجتماع كول بعث تاديوش مازوفيكسي رئيس وزراء بولندا رسالة إلى الرئيس دفع فيها «بأن توحيد الأمة الألمانية في دولة واحدة يفتح صفحة حقبة جديدة في تاريخ أوروبا. ولا يسعنا دخول تلك الحقبة بينما أمن كافة دول القارة لا سيما جيران ألمانيا غير مضمون».

ومن المحتمل أن يحاول الكريملين تنصيب نفسه بطلاً للبولنديين، ويستغل هذا في إبطاء سرعة الوحدة. وقد تنضم لندن وباريس إلى البولنديين لتكون النتيجة وضع الألمان في حالة حصار. الأمر الذي سيعقد أي تسوية لتلك المشكلة*.

واستعرض كول المشاكل الداخلية التي تواجهه. وقال: إن الغالبية العظمى من الألمان تدرك أن الترسيم الحالي . خط أودر نايسه . سيظل هو خط الحدود الفاصل. لكن البولنديين توغلوا غرباً وطُرد الألمان . وكان هذا رد فعل على جرائم النازي. لكن الألمان الذين أضرروا هم الأبرياء الذين يتراوح عددهم ما بين اثني عشر إلى أربعة عشر مليون نسمة. أي أن ثلث سكان براغ عام ١٩٣٧ قد

* تلقينا أنباء بعد بضعة أسابيع قلائل بأن كبار مسؤولي المستشارية يعتقدون أن الفرنسيين يشجعون مازوفيكسي لزيادة مطالبه العامة حول القضية، وأن كول اتصل بميتران ليشكو له بعد أن أرسل الرئيس الفرنسي رسالة إلى الدول التسع والعشرين أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي لا تشارك في مباحثات اثنين + أربعة لطمأننتها بأنه سيكون لها صوت في العملية.

عُرِّلُوا. وفي عام ١٩٤٥ قتل مليوناً مدني ألماني أثناء فرارهم من أوروبا الشرقية. وعلينا أن نعالج هذه المسألة النفسية في بلدي. وقال بوش. لعل أفضل طريقة لمعالجة تلك القضية هي الاعتماد على ميثاق هلسنكي الذي يعترف بقدسية الحدود والاعتراف علناً بأننا نعتز بالحدود البولندية الألمانية الحالية. وسوف يضعنا هذا في الجانب الصحيح للقضية، ويمنح بون فسحة من الوقت لترتيب الأمور مع وارسو.

وحول عضوية حلف شمال الأطلسي أكد المستشار كول التزامه العام بالتحالف كما أثار أيضاً قضايا محددة بعينها. مثل: إلى أي مدى ستتناسب ألمانيا الديمقراطية كجزء من ألمانيا الموحدة مع حلف شمال الأطلسي؟ ما هي الآثار التي ستركها توسيع الحلف على هيكله العسكري في المستقبل ومتطلباته؟ وسيقتضى ذلك بالطبع إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في التحالف. وأشار الرئيس: «لنتأكد أننا لن نترك حلفاءنا خارج اللعبة كما لو كنا نقسم أوروبا» وإضافة لهذا قال المستشار: «إنه لا يمكن تمركز وحدات من حلف شمال الأطلسي بما في ذلك القوات المسلحة الألمانية الغربية على أراضي ألمانيا الديمقراطية، ولن يكون مفيداً أن تتواجد مجموعة من القوات السوفيتية في ألمانيا الشرقية لأجل غير مسمى. لأن هذا سيشكل انتهاكاً للسيادة الألمانية». وأكد الرئيس قائلاً: «أكره أن نرى فرنسا أخرى في حلف الأطلسي. إننا في حاجة لمشاركة كاملة من ألمانيا».*

واتفقنا على أنه عند الإشارة إلى أراضي ألمانيا الديمقراطية يجب أن نستخدم اصطلاح «قوات» لا «ولاية». وعقب اجتماعي مع هانز ديتريش جينشر في واشنطن في وقت سابق من الشهر بدأت في القول إن: «ولاية حلف الأطلسي» أو «ولاية القوات» لن تسري على ألمانيا الديمقراطية، وبدأت في استخدام العبارة أو مرادفها مع جورباتشوف وشيفرنادزه. لأنها غامضة في جانب وأيسر قبولاً لديهما. ومع هذا وحين جاء دور بلغاريا تأكدنا أنها تثير تضارباً محتملاً. فإن ذكر أن «ولاية حلف الأطلسي» لا تسري على أراضي ألمانيا قد يعادل قول إن المادتين السادسة والخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي لن تطبقا. مما يعني عملياً إبقاء ألمانيا الديمقراطية خارج الضمانات الأمنية لحلف شمال الأطلسي. ولذا فقد بدأت في استخدام لفظ «قوات» واتفقنا على تلك الصيغة مع كول، وبهدف التأكيد وضمان موافقة جينشر أرسلت له خطاب متابعة في ٢٨ شباط فبراير منوهاً إلى هذا التحديد.



والحاصل أن كول كان شديد الثقة وقال: «إن الجميع مرتبك ماعدي» مشيراً إلى أن جينشر يواجه مشكلات مع حزبه. وبرغم هذا كان المستشار قلقاً من الآراء في بقية أوروبا. وقال: «إن ميتران صامد بقوة. فمعظم أفراد الشعب الفرنسي معنا لكن الصفوة السياسية ضدنا. وعلينا أن نعالج هذه المشكلة. والنرويج وكوبنهاجن حالتان صعبتان. وهولندا والمملكة المتحدة مشكلتان أيضاً».

* يذكر أن فرنسا ليست عضواً في القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الأطلسي.

وقال: «مارجريت تاتشر: لا أستطيع أن أفعل لها شيئاً. فلا يمكن أن أفهمها فالسيدة تاتشر تتحدث معي بطريقة لا يمكن أن أقبلها من أحد آخر». وطمأنه الرئيس: «بأننا لا ننظر إلى الأمور بهذا الشكل. إننا لا نخشى أشباح الماضي، ومارجريت تخشاها. لكن عليك وعلينا أن ندرك ونعترف بدورنا الضريد في التاريخ». وقال المستشار كول: «في ألمانيا الاتحادية هناك غضب بين الألمان. لأننا كنا شركاء ثقة لأكثر من أربعين عاماً، لماذا لا يفيد هذا؟ إن المنطق لا يفيد».

مسيرة في ويندهوك: إثارة القضية مع شيفرنادزة

كانت دوائر المخابرات تعتقد أن موسكو ستدعن في النهاية لضغوط ألمانيا الموجودة في حلف شمال الأطلسي بقيود معينة، وكتب بوب بلاكويل ضابط المخابرات المسؤول من الاتحاد السوفيتي في الأول من آذار مارس يقول: «إن القضية الألمانية قضية عميقة الجذور بين أفراد الشعب السوفيتي وأن انتقاد سياسة جورباتشوف بدأ يظهر من مسؤولين مثل ليجاتشيف عضو المكتب السياسي ومسؤولين عسكريين آخرين».

«إن مثل هذا التهديد لا يشكل أي تهديد لجورباتشوف الآن. لكن لو بدأ الأمر على أن القوات السوفيتية تُجبر على الانسحاب من ألمانيا الديمقراطية، وأنه «خسر» ألمانيا، وأن البيئة الأمنية باتت الآن أكثر تهديداً للاتحاد السوفيتي فإن انهياراً داخلياً. عندما يقترن بشكاوي أخرى. يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً لموقفه». ويجب على جورباتشوف التحسب للطوارئ. (ورد التأكيد في النص الأصلي).

وفي موسكو وفي شباط فبراير أعرب جورباتشوف وشيفرنادزة عن قلقهما وحيرتهما تجاه عضوية ألمانيا الموحدة في حلف شمال الأطلسي. وقال جورباتشوف: «يقيناً فإن أي توسيع لنطاق حلف الأطلسي مرفوض». مشيراً إلى أنه سيعقد ندوة «لبحث الخيارات». لكنه استدرج قائلاً: «أعتقد أن وجود القوات الأمريكية يمكن أن يكون بناءً وإيجابياً للغاية في الموقف الناشئ... إننا لا نريد في الواقع تكراراً لفرساي حيث يستطيع الألمان تسليح أنفسهم. فدروس الماضي تعلمنا أنه يجب أن تبقى ألمانيا ضمن هيكل أوروبية». كان شيفرنادزة واضحاً وقال: «إننا نعتقد أيضاً أن الوحدة الألمانية ستثير تساؤلاً حول ما إذا كان حلف شمال الأطلسي سيبقى كما هو». وكان لكليهما على ما يبدو تصور لأوروبا يتم بموجبه تعزيز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأن يحل حلفاً شمال الأطلسي ووارسو نفسيهما أو دمجهما معاً.

وبحلول آذار مارس يبدو أن تطورات الأحداث قد فاقمت قلقهما. ففي رسالة لوزراء خارجية اثنين + أربعة. في ٢ آذار مارس أشار شيفرنادزة إلى أنه قد تنشأ في ألمانيا الديمقراطية ظروف غير معروفة تقتضي صدور رد فعل، ومن المهم للغاية ومن وجهة نظري ألا ينفرد أي طرف منا نحن الستة بالتصرف*.

* عندما كان السفير ماتلوك في موسكو سأل النائب الأول لوزير الخارجية أناتولي كوفاليف عما تعني «الملابس غير المنظورة». أشار كوفاليف إلى أن الملابس غير المنظورة لا يمكن وصفها أو توقعها بطبيعتها. ومع ذلك قال «إن الوضع في ألمانيا الديمقراطية «مشحون» وأن التطورات المفاجئة للأحداث فيها قد تضر بمصالحنا جميعاً».

ومضى إلى تحديد إطار عام لإجراءات الإخطار وإلا «فقد نجد أنفسنا في وضع بالغ الصعوبة لأن الالتباس غير المرغوب قد يصبح محتملاً حينذاك».

ولعدة أيام تالية سألت الصحافة جورباتشوف صراحة ما هو موقف الاتحاد السوفيتي تجاه أي مشاركة من جانب ألمانيا الموحدة في حلف الأطنطي؟

ورد بوضوح تام: «لا يمكننا أن نوافق على ذلك. فهذا مستبعد تماماً» وفي آذار مارس عزز شيفرنادزة موقف رئيسه قائلاً في حديث صحفي إن انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطنطي لن يتفق مع رؤية موسكو «لمصالحها الخاصة والهيكل الأمني للبيت الأوربي المشترك». وأكد أيضاً أنه يتعين علاج كل القضايا الأمنية المتعلقة بالتسوية الألمانية في إطار مباحثات اثنين + أربعة وفي الأسبوع التالي أوفدت بوب زوليك وراي سايتس وكوندي رايس المساعد الخاص للرئيس للشؤون السوفيتية إلى بون للمشاركة في أول اجتماع لاثنين + أربعة على مستوى المديرين. وفي الجانب الأعظم انحاز الفرنسيون والبريطانيون إلى جانب الألمان الغربيين وإلى جانبنا، وظهر تعاون نسبي بين السوفيت والألمان الشرقيين. واتفق الستة على جدول أعمال من أربعة بنود هي: الحدود والمسائل العسكرية السياسية، وبرلين وحقوق ومسؤوليات القوى الأربع الكبرى. وكانت موسكو تريد إضافة موضوعات اقترحتها ألمانيا الديمقراطية وهي «التزامن» وهو الاسم الكودي للتغيرات في هياكل الأمن الأوروبية وقضايا الملكية في ألمانيا الشرقية والتزامات المعاهدة والتسوية السلمية. وقاوم فريقنا بشكل صحيح إدراج النقاط الأربع. وإجمالاً فقد كان الاجتماع الأول اجتماعاً ناجحاً وقطع خطوة لتبديد أي قلق من أن مباحثات اثنين + أربعة قد يستغلها السوفيت كوسيلة لعرقلة الوحدة. ومع ذلك كشف الاجتماع أن هناك الكثير الذي يتعين إنجازه إذا كان لنا أن نحمل موسكو على الموافقة على ضم ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطنطي. وهي مهما قمت بها بنفسي في ١٩ آذار مارس عندما التقيت شيفرنادزة على هامش احتفالات استقلال ناميبيا في ويندهوك. (وبينما كانت الاحتفالات نفسها رائعة إلا أن الإعاشة كانت كابوساً: فقد اضطر فريقنا إلى النزول كل اثنين أو أربعة في غرفة واحدة كما أقام فريقنا الصحفي في عربة للسكة الحديد).

وبدأنا بستارت وهو موضوع اعتقدت أنه سيكون أقل إثارة للجدل من ألمانيا. وقال شيفرنادزة إنه يعتقد أن بوسعنا تسوية كافة القضايا الرئيسية توطئة لمؤتمر القمة السوفيتي الأمريكي القادم. ومالبت أن تطرق إلى القضايا التي أعتقد أنه يمكن تسويتها بسرعة وهي صواريخ كروز التي تطلق من الجو وصواريخ كروز التي تطلق من البحر ومدة سريان المعاهدة والبند الصريح. ومن كل ذلك كان يعتقد أن لديه مشكلة حول صواريخ كروز التي تطلق من الجو حيث قال إن السوفيت لن يتراجعوا عن موقفهم. وقلت له: لو كان الحال كذلك فسوف يتعين على رئيسنا حل المشكلة لأنه ليس لدي أي مساحة للتحرك. وقال مداعباً: «سوف نُعَنَّفُ لو فعلنا ذلك. فليس من المتعين أن يهدر الرئيسان وقتهم الثمين في مناقشة مثل تلك التفاصيل» إنني أعتقد أنه ما كان يتعين أن

نهدر وقتاً في بحث قضايا كان يمكن أن يحلها مفاوضات في جنيف. لكن الشك ساورني بأن القضية لن تحل إلا بإعفاء المارشال أchromييف الذي يلعب دوراً متزايداً غير بناء في مفاوضات الحد من التسليح.

وما لبثت أن أثرت مبادرة ستارت جديدة. وخلال الثمانينيات ساور القلق البالغ المحللين بسبب تطوير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبات الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه الأكثر دقة (Mirvs) ويعتقد أنها أخطر الأسلحة على الإطلاق تهديداً للإستقرار لأن بوسع صاروخ واحد مزود بمركبات الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه تدمير عدة أهداف مما يجعله أكثر الأسلحة فعالية في توجيه الضربة الأولى. واقترحت على شيفرنادزة حلاً على مرحلتين: تقضي المرحلة الأولى أن نقرر فرض حظر شامل على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبات الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه «المتحركة». (وهذا يقتضي من السوفيت إزالة الصواريخ المحملة على عربات سكة حديد من طراز اس اس ٢٤ وسوف يقتضي منا وقف جهودنا لنشر صواريخ محملة على مركبات سكة حديد من طراز إم إكس أو المحافظة على مباحثات السلام التي تتعثر في الكونجرس) وفي المرحلة الثانية وهي خطة أكثر طموحاً وتستغرق وقتاً أطول فسوف نتفق على إزالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبات الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه المنصوبة في صوامع. وساورنا القلق من أن جورباتشوف سوف يرضى بالاقترح لأنه واقع تحت ضغوط المتشددين. وقلت لشيفرنادزة: «يمكن أن ينظر إلى هذا على أنه خطوة كبرى تجاه تعزيز الاستقرار الاستراتيجي ويمكن أن نضم المنتقدين الذين يدعون أن مفاوضات ستارت الحالية تسير الآن بشكل معتاد ولا تعكس التغيرات التي تحدث في العالم».

وأبلغني شيفرنادزة بأنه سيحاول تقديم رد في غضون بضعة أسابيع. وأكد أنه «يُثمنُ» طرحنا لأفكار جديدة ولا سيما بشكل خاص وكتوم. (ففي ضوء موقف جورباتشوف السياسي فإن أي مبادرة علنية رفيعة المستوى لن تساهم إلا في خلق هدف أمام المحافظين) وأضاف قائلاً: «إننا نعمل في عدة أفكار جديدة حول الاستقرار الاستراتيجي لكن لم يتبلور شيء حتى الآن. ومع هذا فإن الجيش ومجلس السوفيت الأعلى «يدققان في كل ما نعمله وهما ينزعان نزعة عاطفية» لكنه استدرك قائلاً: «إن أولى أهدافنا هي إكمال اتفاق ستارت». وعندما ينتهي السوفيت برفض اقتراحنا فهذا أمر لم يفاجئني وسوف يتعين أن تنتظر إزالة الصواريخ المزودة بمركبات الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه لمرحلة أخرى.

وتحددت خلفية مباحثاتنا حول ألمانيا قبل يومين بنتيجة الانتخابات في ألمانيا الشرقية. فقد صوت شعب ألمانيا الشرقية فيما سيصبح أول وآخر انتخابات في تاريخ ألمانيا الديمقراطية في صندوق الاقتراع بنفس الطريقة التي صوت بها على الأرض: أي لصالح الوحدة السريعة ولصالح الغرب، وحصلت الأحزاب المرتبطة بنظرائها في ألمانيا الاتحادية (كانت جميعها تدعو للوحدة) على أكثر من خمسة وسبعين في المائة من الأصوات، ولم يعد هناك أدنى شك في أن كافة الألمان يريدون الوحدة سريعاً.

واختار شيفرنادزة ربما متأثراً بنتيجة الانتخابات عدم الخوض في التفاصيل. لكنه ركز بدلاً من ذلك على بعض عناصر القلق العام. وبدأ بالقول: «تعرفون مدى براعة الألمان. إنهم قوة إبداع كاملة هائلة، ولكن وكما شهدنا في الماضي كانوا قوة تدميرية مروعة». وكان يرى أن عملية الوحدة تندفع بسرعة بالغة وتتجاوز الحد من التسلح وجهود بناء هيكل أوروبي جديد. واعترف بأن الوحدة باتت حقيقة واقعة، ولهذا فإن ما نفعه يجب أن يكون له تأثير ما على سرعتها فمن المهم ألا تتسارع خطاها. وفيما تبقى من وقت أعتقد أنه يجب أن نسعى لشيء من الضمانات الأمنية.

وفيما أوضح أن صيغة اثنان + أربعة ساهمت في تلبية بعض الاحتياجات السوفيتية، أشار إلى أن هناك مشكلة أخرى: فالشعب السوفيتي لا يمكن أن يقبل انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسي. وقال: «حقيقة ليس هذا هو تماماً ما أفكر فيه أو أعتقد أنه يفكر فيه أو يعتقد جورياتشوف...»

إننا لا نعتقد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيخوضان حرباً ضد بعضهما ما لم تحدث تطورات غير استثنائية. لكن صورة العدو لا تزال مرتسمة في أذهان شعبنا. لقد ارتسمت تلك الصورة عبر عقود. وبينما أعرب عن اعتقاده بأن الزمن يتغير فإن الأمر الواضح أنه لم يتغير بالسرعة الكافية.

وفيما قال في الوقت نفسه إنه لا يمكن قبول ألمانيا الموحدة في عضوية حلف شمال الأطلسي قال أيضاً: «إنني أعترف بأن ألمانيا محايدة تعد مشكلة لا يمكن أن يقبل المرء بها» وكان يعي أن موقف موسكو غير منطقي واعترف قائلاً: «إنك لا تعرف حلاً للمشكلة وعليك وعلى أن نبحثها مرة تلو المرة وعلى رئيسينا أن يبحثها أيضاً».

وعندما تطرق في تبيان منطلق انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطلسي ومن ثم ضمان عدم تحمل ألمانيا مسؤولية أمنها الخاص واستمرار تواجد عسكري أمريكي في ألمانيا. قدم إجابة مهمة ومثيرة: «عليك أن تضع في الاعتبار ماذا سيحدث غداً» هب أننا تركنا ألمانيا الشرقية وسيكون من الأفضل أن تظلوا في ألمانيا ولن يمثل هذا لنا أي مشكلة. فلن نعترض على وجودكم. لكن ما هو الموقف لو تعين عليكم الانسحاب أيضاً؟

وتدخلت قائلاً: «لا يمكننا التواجد إلا في إطار حلف الأطلسي». لكن تركيزه كان منصباً على ألمانيا في المستقبل: «ما هو الحال لو قالوا لك إننا لا نريد الانضمام إلى حلف الأطلسي» وقد قلت لهانز ديتريش جينشر إنه لو كان هو أول كول أو برانت مستشاراً لألمانيا الموحدة فلن يكون لدينا أي مشكلة لكن أنظر إلى الشباب المتسكع على الزوايا الجمهوريون... ربما أكون مخطئاً فالسيناريوهات الأخرى واردة، ولكننا خرجنا بدروس عظيمة من التاريخ وأثبتنا أننا عندما تحركنا معاً أنقذنا العالم».

وبعد ستارت وألمانيا كانت التوترات في البلطيق هي البند التالي على جدول الأعمال. ففي فيلنيوس أعلن البرلمان الاستقلال في الأسبوع الماضي. وكنت أتلقي في ويندهوك تقارير بأن

السوفيت يحلقون بطائراتهم الحربية فوق العاصمة الليتوانية. وأصبحنا أكثر قلقاً من أن جورباتشوف قد يستخدم القوة العسكرية في ليتوانيا. ومنذ بداية اجتماعاتنا أكدت لشيفرنادزة أن البلطيق قضية مختلفة تمام الاختلاف في نظر الأمريكيين. وبجانب وضعها القانوني فإن دول البلطيق تحظى بدعم قوي من الكونجرس وتبدو في نظر الأمريكيين على أنهم الفتية الصغار الذين استولى عليهم بلطجي يبدو أنه مقدم الآن على سفك الدماء.

وظمأنني شيفرنادزة قائلاً: «لن نستخدم القوة» وأضاف قائلاً: «لكن الوضع قد يكون مختلفاً بالطبع لو تعرضت مواقعنا للهجوم، لكن ليست هذه هي طبيعة سير الأمور في ليتوانيا فربما يحدث هذا في القوقاز. لافي ليتوانيا». وقال: إن الرد الوحيد هو حوار جاد وجوهري، وكان يرى أن ليتوانيا أصيبت بحمي الاستقلال، وقال في تأثر: إن «الكريملين حال الوضع في حذر بالغ». وقال: «إننا توصلنا إلى نتيجة أنه لو أنسحبت ليتوانيا من الاتحاد السوفيتي الآن فربما تنهار الجمهورية. فقد ترسخت العلاقات الاقتصادية على مدار عقود. فلن يستطيعوا تشغيل مصانعهم ومجمعاتهم الصناعية وخطوط السكة الحديد. فهل لهم الحق في اتخاذ هذا القرار غير المسؤول؟».

وهو يعتقد الآن أن الكثير من الليتوانيين يتأكدون أنه ستحدث عواقب. وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون أمامهم الآن نوع من الحوار الهادئ المتحضر تدعو الحاجة إليه لتعزيز العلاقة في المستقبل وأشار مباشرة إلى تحركات القوات السوفيتية بالتنبؤ به إلى أن الكريملين اتخذ تدابير احترازية لحماية المحطة النووية والمصانع الحربية في ليتوانيا. وقال: أخيراً إن موسكو لاحظت اتزان لهجة بياناتها العامة وأنها تقدر لنا ضبط النفس.

وأبلغته بأننا حاولنا ألا نناقم الموقف. لكننا نخشى بشدة من استخدام القوة أو التهديد باللجوء إليها. وكنت سعيداً بأن أسمع منه التزاماً بعدم اللجوء إلى القوة. وقلت: إننا سنراقب الموقف عن كثب. والمحت بشكل أكثر عمومية إلى أن هناك حاجة لإقرار مشروع قانون الانفصال بسرعة، وأن موسكو في حاجة إلى إقرار آلية موثوق بها لتطبيقها (ربما تكون إجراء استفتاء في كل جمهورية). وقلت: «هذه في الحقيقة الطريقة الوحيدة التي رأى أنها تكفل حل الكثير من المشكلات القومية التي تواجهكم، وربما تختار بعض الجمهوريات الانفصال لكن الأم روسيا كما تقولون قوية، وهي تاريخياً هناك وستستمر».

وقال شيفرنادزة إنه يتفق معي. وأشار إلى أنهم يحاولون وضع اللمسات النهائية على قانون الانفصال، وقال: إن عليهم إنجازهم رغم ما ينطوي عليه من ألم. وخلص إلى أنه انتهى إلى قبول فكرة الاستفتاء أيضاً. لكن من غير الممكن المضي في تطبيقها بالسرعة التي اقترحها». وأكدت مجدداً: «لكن الوقت عامل جوهري. فما لم يكن بوسعكم أن تطرحوا مخرجاً أو آلية تبحث الجماهير عنها فسوف يخرج الأمر برمته عن نطاق السيطرة».

وقد حدث بعد أربعة أيام فقط استولت قوات المظلات السوفيتية على مقر الحزب الشيوعي في فيلنيوس. ورداً على ذلك كتبت لشيفرنادزة موضحاً أن قدرتنا على استمرار تبني موقف متوازن

«أخذت تتلاشى الآن بسرعة» وأضفت القول: «عليكم أن تدركوا وكما قال الرئيس بوش أن استخدام القوة أو الإكراه سيكون له مردود عكسي. إنه بقراركم طرد اثنين من الدبلوماسيين الأمريكيين ووسائل الإعلام العالمية فإنكم تضطروننا إلى اتخاذ موقف علني صارم. إن الخيارات المتاحة أمامنا بسيطة فاستمرار تصرفات من هذا القبيل سيكون له بالقطع أثر عكسي على علاقتنا» وبعد بضعة أيام أرسل الرئيس رسالة مماثلة إلى جورباتشوف لكن أياً منها لم يكن له أثر على تصرفات الكريملين، وللمرة الأولى منذ تولي إدارة بوش السلطة أشعر أن العلاقات السوفيتية تسير نحو منحدر سلبي.

نيسان إبريل في واشنطن: خطوتان إلى الخلف

تصاعد خوفي لدى وصول شيفرنادزة إلى قاعدة أندروز الجوية في ٣ نيسان إبريل لإتمام الاستعدادات لعقد القمة السوفيتية الأمريكية. ولدى وصوله شبه شيفرنادزة الوضع في ليتوانيا بالزلزال وصرح للصحافة «بأن الزلازل لا تحدث في الطبيعة فقط» وبدأ شيفرنادزة في غاية الحيرة. والأسوأ أنه التزم بالطابع الرسمي وقدم الحجج الأيديولوجية. بل وانحاز إلى المتشددين أمثال الماريشال أخرومييف. وفي الواقع فقد تولدت لدي عنه صورة بأنه دبلوماسي يصبو بندقية دبلوماسية إلى رأسه. فأني خطوة إلى الأمام يمكن أن تقود إلى الانتحار.

وقلت له في أول جلسة من مباحثاتنا استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة كان موضوعها الوحيد هو ليتوانيا: «أجد لزاماً علي أن أبلغك أنني أشعر بالقلق. إنني أشعر بقلق حقيقي وعميق. إننا لا نريد أن يتدهور الموقف. لأنه سيكون له أثر مباشر على علاقتنا لقد حققنا إنجازات هائلة خلال الأربعة عشر شهراً الماضية. ولا أريد أن يتقوض هذا».

ولأنه كان في سبيله لتعداد الضغوط السياسية التي تواجهها القيادة السوفيتية بسبب قضية ألمانيا فقد حاولت إفهامه ما تواجهه واشنطن بشأن البلطيق بالإشارة أولاً إلى تصويت مجلس الشيوخ بأغلبية تسعين صوتاً للأشياء لصالح إدانة التصرفات السوفيتية، ثم بعرض حجة كان شخصياً يراها أكثر إقناعاً: «لقد طلب من الصحافة الأجنبية مغادرة ليتوانيا وناقلات الجند المدرعة تجوب الشوارع وتشاهد على تلفزيوننا، والآن فإن كل تلك التحركات بالطبع نذير باللجوء إلى القوة، وهذا يحير الجميع، وعلي أن أبلغكم أن كل من لا يريد أن يرى وجود تقدم علاقتنا من المواجهة إلى التعاون يستغلون ما تفعلونه كأداة للنيل منا» وأوماً شيفرنادزة بالتفهم. واختتمت بالقول: «إنني لا أدري إلى متى سنستطيع الإبقاء على التعاون إذا لم نتوصل لعملية تمنح ليتوانيا حق تقرير المصير».

وكانت إجابته مزيحاً من الضيق والأيديولوجية الجامدة، وقال: «إننا نريد حواراً جاداً. إننا نعرف أن الليتوانيين في مأزق، وإننا ندرك أنهم لا يعرفون كيف يخرجون منه. إنهم لم يأتوا عندما طلبت منهم الحضور قبل أسبوع، وقد أرسل لهم جورباتشوف دعوة شخصية ليأتوا ويبحثوا القضية».

لقد أثار فيتوتاس لاند سبيرجيس أستاذ الموسيقى السابق الذي أصبح رئيساً لليتوانيا سخط الكريملين بوضوح. وأشار شيفرنادزة لاحقاً إلى أنه: «يُعتَبَرُ عديم الخبرة وساذجاً. ولذا فإنه يتحدث بأشياء خطيرة».

وحاول شيفرنادزة في لحظة ما استدراجي بالإشارة إلى النقد الذي يتعرض له جورباتشوف، وحاول الاستدلال بغزونا لبنا لنؤيده. وأضاف بنبرة أيديولوجية جامدة: «بالطبع قد لا تكون المقارنة بين ليتوانيا وبينما مناسبة بالضرورة. فبينما بلد مختلف. أما ليتوانيا فإنها جزء من بلدنا، ولكننا تصرفنا وقادرون على التصرف والتحدث بشيء من ضبط النفس» ولم يكن قد أثار موضوع بنما على أنه مشكلة أساسية خلال أي من محادثتنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لكنه يعرج عليها الآن. والأدهى أنه يشعر بالقلق من حدوث أخطار أعظم. وقال: لقد صرحت للصحفيين الأمريكيين في الماضي «بأنه لا بديل عن البيريسترويكا والحقيقة إن هذا خطأ. إن هناك بديلاً للبيريسترويكا فإذا لم تنجح فسوف ينكب الاتحاد السوفيتي بعدم الاستقرار، ولو حدث هذا فسوف يظهر ديكتاتور».

وتدخل روس ليسأل شيفرنادزة: ماذا ستفعلون برأيكم الآن لبدء عملية أو حوار؟ وماذا حال دون بدئها الآن؟ وأجاب شيفرنادزة: «حسناً. وسواءً أكننا نتحدث بصراحة أو بشكل قانوني عليكم العودة إلى الأمر الواقع. إن قرارهم ليس له أي مسوغ قانوني. وعلى هذا الأساس نستطيع بحث أي شيء». وأشرت قائلاً: «لقد أجبت على سؤال دينيس بطريقة قانونية، بطريقة رسمية ولكن لماذا لا تتعامل معه سياسياً لا قانونياً؟ فسياسياً لا يمكنك تجاوز أو تجاهل تصرف غير قانوني؟ تقول إن هذا الإجراء ليس له مسوغ قانوني. لماذا لا توافق ببساطة على البدء في إجراء حوار وتعلن أنكم ستنظمون استفتاء وتجرون مباحثات حول العلاقات المستقبلية؟

فإذا كان هذا التصرف غير المشروع كما تقولون ليس له مسوغ قانوني. فلماذا تولونه الاهتمام؟» ورد شيفرنادزة: «في المقام الأول عليهم أن يأتوا إلى موسكو. فلا يمكن أن يذهب جورباتشوف. أنت تعرف وهم يعرفون كيف يمكن الذهاب إلى موسكو. بوسعهم شراء تذاكر وأن يأتوا بالقطار أو سوف ترسل طائرة لنقلهم».

وعقب الجلسة قال دينيس لسيرجي تاراسينكو: «إن الوزير يتحدث عن أهمية الحوار. لكنه يتجنب ذكر كيف يمكن لهذا الحوار أن يبدأ. فماذا يمكن اتخاذه لبدء الحوار؟». وأجاب سيرجي: «لقد أصبحت مسألة كرامة لجورباتشوف» فعندما لم يأت لاند سبيرجيس إلى موسكو رغم توجيه الدعوة له فإن عدم مجيئه قد أثار مشاكل عديدة لجورباتشوف. فقد كان هذا كلمة السر التي أثارته الكدر: لاند سبيرجيس إلى موسكو.

وفي الليلة التالية، وعلى عشاء خاص في مقر إقامتي سألت شيفرنادزة: «إذا توجه لاند سبيرجيس إلى موسكو ووافق على تعليق. مقابل الغاء. الإجراءات التي اتُخذت في ليتوانيا فهل سيكفي هذا لبدء حوار؟».

وصمت شيفرنادزة لفترة طويلة، وأجاب بأن مثل هذه المسائل تتطلب قراراً من «القيادة الجماعية» في موسكو. ولكن بشكل شخصي. فقد أحس أنه لو جاء لاند سبيرجيس إلى موسكو فسوف يكون ذلك «إيجابياً ومفيداً للغاية» وتوزع بقية زمن الاجتماع الوزاري بين بحث مسألة ألمانيا والحد من التسلح. وجاء بحثنا لقضية الوحدة في سياق بحث القضايا الإقليمية، وخلال البحث سمح شيفرنادزة لألكسندر بوندارينكو الخبير في المسائل الألمانية والتمشدة بأن يصول ويجول أثناء المناقشة. وشعرت بأن لدى شيفرنادزة سببين لإدارة الأمر على هذا النحو. أولهما: أنه كان في حاجة لتحسين الفرصة المناسبة لأنه مكشوف سياسياً للغاية في الداخل لدرجة لا يستطيع معها تحقيق أي تقدم من جانبه (أو كما قالت مارجريت تاتشر عندما اجتمعت مع الرئيس في بيرمودا بعد أسبوع إن الانتقادات تدفع به إلى الهامش).

ثانيهما: كان يريد أن يتعرض زملاؤه لحججنا ومنطقنا. فقد كانت بيروقراطيته ولا سيما العسكريين في موقف المدافع عن السياسة السوفيتية. وفي الواقع كان يبلغهم بأنكم «لو كنتم أذكيا فعليكم أن تجادلوا الأمريكيين». وكان الموقف على جبهة الحد من التسلح أسوأ حالاً. وفيما كنت أنا وشيفرنادزة نجري معظم مباحثاتنا في جلسات منفردة من قبل فقد إنضم إلينا الآن المارشال أخرومييف والميجور جنرال الكسندر بيرسيبيكين من هيئة الأركان العامة الذي دفع مظهره المتجهم ببعض العاملين معي إلى وصفه باسم «السيد المبتسم» كان السوفيت يتملصون من الكثير من التفاهم الذي توصلنا إليه في موسكو في شباط فبراير*.

وقررت أنه في ظل هذه الظروف فإن الضغط على شيفرنادزة غير مجد. فليست أمامه أي مساحة للمناورة وأن علينا العودة إلى موسكو لحمل جورباتشوف على اتخاذ القرارات الحاسمة. وكما قلت في اجتماع الحكومة بعد فترة وجيزة: «كلما تقدمنا في مباحثاتنا ومفاوضاتنا كلما استعصيت القضايا على الحل».



وبعد أسبوع وفي ١٣ نيسان أبريل هدد جورباتشوف فيلنيوس بفض حظر اقتصادي ما لم يعلن برلمان ليتوانيا إلغاء إعلان الاستقلال في غضون ثمان وأربعين ساعة*. وبعد أربعة أيام بدأنا نتلقى تقارير مشوشة عن قطع إمدادات الغاز والبتروول عن ليتوانيا.

* اتفقنا على ان نتعامل مع صواريخ كروز التي تطلق من البحر بالتوازي، أي إعلانات سياسية ملزمة، فالسوفيت يريدون الآن حدوداً عديدة ملزمة قانوناً. ونحيت عملية التحقق جانباً، ويريدون الآن تضمينها، وحول صواريخ كروز التي تطلق من البحر توصلنا الى اتفاق حول كل شيء باستثناء المدى، وكان السوفيت يريدون إعادة فتح قواعد للحصر ومجموعة العناصر الأخرى.

* زاد قلقنا عندما أبلغنا البريطانيون أن جرباشوف لم يستبعد اللجوء إلى القوة في اجتماع مع دوجلاس هيرد في موسكو في ١٠ نيسان أبريل، وأنه هدد بفض «حكم رئاسي» على ليتوانيا.

وفي الساعة الخامسة مساءً وفي اجتماع مجلس الأمن القومي أوضح الرئيس أنه لا يريد التحرك بهتور. ومع انحصار الجانبين على ما يبدو في لعبة مملوغة اتصلت بشيفرنادزة في ١٨ نيسان أبريل وأبلغته: «بالطبع سوف نعتبر أي حظر على إمدادات الوقود والغاز عملاً من قبيل الإكراه، وسوف يؤثر بالسلب على مساعيها لإقامة علاقات تجارية أفضل» وهذا مؤشر على أن الاتفاق التجاري الأمريكي السوفيتي سيكون عرضة للخطر إذا مضي جورباتشوف في تنفيذ تهديده. وأكد شيفرنادزة مجدداً أن الحاجة تقتضي أن يتحرك الليتوانيون أولاً. وفي محاولة للتوسط لبدء حوار سألته عما إذا كانت هناك أي مشكلة لو اتصلنا مع الليتوانيين ورد قائلاً: «ليست لدينا أية اعتراضات. لكنني أريد أن تبقى هذه المكالمة بيني وبينك في طي الكتمان». وكان شيفرنادزة وأنا على يقين تام بأن تصرف الولايات المتحدة كوسيط يمكن أن يكون بمثابة «ديناميت سياسي في موسكو وواشنطن».

وبسبب أخطار احتمال انعكاس أي اتصالات رسمية مع الليتوانيين علينا داخلياً والحاق أضرار بعلاقتنا الدبلوماسية مع موسكو فقد فاتحنا السيناتور ريتشارد لوجار، وطلبنا منه القيام بمهمة الوساطة، وفي الصباح التالي توجه دينيس روس الى الكونجرس لإطلاع لوجار وتحديد الاطار العام لما نعتقد أن الليتوانيين بحاجة له لحمل موسكو على إجراء حوار قد يفضي إلى الاستقلال سلمياً؛ فعليهم أن يعلقوا إعلانهم بالاستقلال انتظاراً للمفاوضات، والعودة إلى موسكو لإجراء مباحثات، وفي الوقت ذاته علمت من السفارة الأمريكية في موسكو أن إمدادات الغاز لليتوانيا خُفضت ولم تقطع بالكامل وأن خطوط الفاكس مقطوعة.

ولم تكن لدي أي حساسية تجاه نهجنا. ورغم أن الولايات المتحدة لا تعتبر ليتوانيا جزء من الاتحاد السوفيتي فقد كنت على يقين تام بأنه في ضوء الوضع السياسي السائد في موسكو فإن الليتوانيين لن يحصلوا على استقلالهم الفعلي ما لم يقدموا أولاً تلك التنازلات الرمزية غير المهمة إلى الكريملين. فعلى القيادة السياسية أن تتخذ الخطوات العملية الضرورية لتحقيق أحلامها.

وفي ٢٠ نيسان إبريل عاودت الاتصال بشيفرنادزة. وأبلغته بأنني «فوجئت» بل تحيرت بصراحة بسبب قطع الغاز والبتروال الذي تواكب مع مكالمتي معك. فربما لم يكن حظراً شاملاً لكنه يقترب من الحظر التام. وكنت أريد أن يعرف أنه يظنني في موقف صعب.

وشاطرته رأيه تجاه رد لاند سبيرجيس الذي تلقيته من لوجار. وفيما كان رئيس ليتوانيا بعيداً بالمرة عن الإيجابية حيث قال: إنه لو كان التجميد غير دائم (على سبيل المثال تعليق إعلان الاستقلال بدلاً من إلغائه). حينئذ يمكن أن يوافق الليتوانيين. وقال شيفرنادزة إنه يعتقد من حيث المبدأ أن الحوار يمكن ان يبدأ مع تجميد أو تعليق إعلان الاستقلال. لكنه في حاجة لمراجعة جورباتشوف. وتحادثنا مجدداً في اليوم التالي وعلمت أنه في الوقت الذي أرسل فيه مجموعة نسائية ليتوانية وأشار إلى الحاجة إلى تعليق الاستقلال. ويات من الواضح أن موسكو تنهج مساراً مزدوجاً بالترهيب والترغيب مع ليتوانيا في وقت واحد. لكن من المشكوك فيه أنه يمكن الحفاظ على التوازن الدقيق.

وفي صباح يوم الإثنين ٢٣ نيسان إبريل علمت أن كبير المتحدثين باسم جورباتشوف أعلن أن بوسع ليتوانيا الاحتفاظ بإعلانها الاستقلال «للتأريخ» طالما ألغت ليتوانيا قوانين الاستقلال أو جمدها. فقد تغير موقف موسكو رغم أنه تغير طفيف. وفي اجتماع مجلس الامن القومي مساء ذلك اليوم قرر الرئيس أن الهدف الرئيسي يجب أن يتمثل في محاولة وحماية استمرار تحسين مجمل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ولم أجد سوى تأييد طفيف بين حلفائنا الأوروبيين لاتخاذ إجراءات قوية لتسجيل عدم موافقتنا على إجراءات الترهيب الاقتصادية السوفيتية تجاه ليتوانيا، هكذا فإن أي إجراء سوف نتخذه يحتمل أن يكون عبارة عن إجراءات منفردة. وقرر الرئيس أن أي رد يجب أن يتناسب مع حجم الجريمة. وهذا يعني أن الاتفاق التجاري الأمريكي السوفيتي الذي نضع اللمسات النهائية عليه سيتم تعليقه. وكتب الرئيس رسالة إلى جورباتشوف في هذا الصدد في ٣٠ نيسان إبريل*.

آيار مايو في بون، موسكو، واشنطن تحقيق الانفراج أخيراً

كانت بون صبيحة ذلك اليوم الربيعي المشمس البديع من الأسبوع الأول من آيار مايو تستضيف أول اجتماع وزاري لمباحثات «اثنين + أربعة» أما وقد أمضيت اليوم في لقاءات مع جينشر ثم كول فقد اجتمعت مع شيفرنادزة في ساعة مبكرة من المساء لنحو أربع ساعات في جناحي في فندق مارتيم كونجيسفينتر المطل على نهر الراين بجنوب بون.

ومرة أخرى تناولنا ألمانيا وليتوانيا والحد من التسلح. وبدأت مع هذا بإثارة قضيتين أخريين. فقد اقترحت أولاً. قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بجهد مشترك لمساعدة المتضررين جوعاً في أثيوبيا. نحن نقدم الإغذية وهم يقدمون الطائرات. كان السيناتور ديفيد بوري يروج لهذه الفكرة، وكنت أعتقد أنها ستصبح نموذجاً للتعاون السوفيتي الأمريكي تجاه تسوية المشاكل الكونية. ثانياً. أثرت مخاوف تجاه شائعات سمعناها عن مذبحه تعترزم منظمة باميات الرجعية ارتكابها ضد جهود الاتحاد السوفيتي في ٥ آيار مايو. واعترف شيفرنادزة بأن هذه ليست مجرد شائعات قائلاً: إن القيادة السوفيتية أعدت كافة الخطوات الممكنة لمنعها. وقال: يمكن أن تقع حوادث فردية لكن وزارة الداخلية والأجهزة الامنية موضوعة في حالة تأهب قصوى واستدعت زعماء باميات وحذروهم من مغبة ارتكاب أعمال عنف ضد اليهود.

وترك شيفرنادزة انطباعاً قاطعاً بأن موسكو أكثر استرخاءً وثقةً بأن استراتيجيتها تجاه ليتوانيا تؤتي ثمارها. ولم يبد ضمناً أي إحساس بالإلحاح قائلاً: «علينا أن نتحلى بالصبر» وعندما أكدت أهمية عدم اكتفاء السوفيت بالحديث عن الحاجة إلى الحوار بل يجب عليهم بالفعل اتخاذ خطوات لإقامة حوار، قال: إنه يعتقد أن الحوار سيكون ممكناً وقتاً ما. وأشار إلى تصاعد الجدل بين القيادة

* عزز مجلس الشيوخ رسالة الرئيس في الأول من آيار مايو عندما صوت بأغلبية ٧٣ مقابل ٢٤ صوتاً بتجميد أي مزايا تجاريه مع الاتحاد السوفيتي حتى تتم تسوية أزمة ليتوانيا ويتم رفع الحظر الاقتصادي.

الليتوانية حول الحاجة لإقرار تسوية وسط، وأشار ضمناً إلى أنهم سيوافقون، وأكد مجدداً أن السوفيت على استعداد لبدء الحوار لو أعلن الزعماء الليتوانيين تجميد إعلان الاستقلال والقوانين التالية له وأبدوا استعدادهم للتوجه إلى موسكو لبدء المباحثات. لكنه قال: إن المبادرة . أي الخطوة الأولى يجب أن تأتي من ليتوانيا .

وقلت: «أشعر أحياناً أنه عندما أبحث الموقف في ليتوانيا أرى سفينتين تبحران في الليل بمحاذاة بعضهما. إن ما أراه هو أنكم والليتوانيون تتحدثون عن حل المشكلة بالحوار السلمي لكنني لم أشهد بدء الحوار». واستفسرت عما إذا كان لاند سبيرجيس وبقية القيادة الليتوانية قد فهموا بوضوح من السوفيت ما هو المطلوب منهم لترفع موسكو الحصار الاقتصادي وما سوف يحصلون عليه في المقابل. على وجه التحديد . أي حوار حول الاستقلال. وقال: إنه واثق أنهم سيفعلون «لكنهم حتى هذه اللحظة لم يفعلوا شيئاً. إنهم يتحدثون لكنهم لا يفعلون شيئاً».

وأشار مرة أخرى إلى أن الكريملين سيتحلى بالصبر. «وينتظر بعض الوقت» أثناء مناقشة الليتوانيين للقضية. ونبهته إلى أن المساحة المتاحة أمامنا للمناورة محدودة وآثرت احتمال أننا قد ندفع إلى اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية. وقال: لن تكون هذه مأساة. لكنه سيكون سوء حظ وسيكون أيضاً مؤشراً على النقطة التي تتجه إليها علاقاتنا. وسلمني رسالة من جورباتشوف إلى الرئيس تتضمن نفس الرأي: «أود القول صراحة إن التراجع الحاصل في موقف الإدارة الأمريكية عن موقفها المسؤول السابق قد لا يكون مفيداً في تطبيع الوضع في ليتوانيا أو تطبيع العلاقات السوفيتية الأمريكية» ووصف القضية بأنها مشكلة من «اختصاص الاتحاد السوفيتي».

ثم انتقلت إلى بحث الوحدة الألمانية بالقول: من المهم للغاية ألا يكون هناك خاسرون أو رابحون في عملية الوحدة الألمانية. وحددت الإطار العام الذي يحكم موقفاً تجاه الوحدة فمن ناحية لم نكن نريد تغريباً أو التمييز ضد الألمان. وكانت هذه السياسة التي انتهجت بعد الحرب الأولى قد بذرت بذور الاستياء، وكانت أحد أسباب وصول هتلر إلى السلطة. ومن ناحية أخرى أردنا أن نضع في الاعتبار الاحتياجات الأمنية المشروعة للآخرين. فألى جانب الحدود مع ألمانيا. كان ذلك يعني ضمان ألا تتحرر ألمانيا من وسط أوروبا، ومن ثم خلق عدم استقرار خطير. وعرضت عليه إطاراً عاماً لرأينا في صيغة «إثنان + أربعة» كلجنة توجيه تستطيع اتخاذ قرارات حول عدد من القضايا لكنها تستطيع مناقشة قضايا أخرى أكثر. وانتهزت الخطاب الذي ألقاه الرئيس في ولاية أوكلاهوما في ٤ أيار مايو حول قضايا الأمن الأوروبي كمؤشر على أننا سمعنا ما يقولونه*.

* كان خطاب الرئيس في ذلك اليوم يهدف أن يظهر لموسكو أننا نتحرك قدماً في مسعى جاد لإضفاء طابع سياسي أكبر على حلف شمال الأطلسي وتعزيز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبعث الرئيس برسالة أيضاً إلى مانفريد فهرنر للبدء في عملية داخلية في التحالف لتغيير طبيعة الحلف، وهي اعتزمنا الانتهاء منها في قمة الحلف في أوائل الصيف. وأردنا أن يظهر الاجتماع مدى التغيير الذي طرأ على الحلف وأن نوفر لجوباتشوف وشيفرنادزه سلاحاً يستخدمه ضد منتقديهم في الداخل.

وقلت له: «إننا نعي دروس أعوام ١٨٧١ و ١٩١٤ و ١٩٣٩ عندما تعين أن نخوض حربين على هذه القارة في هذا البلد. وخصنا إلى جانبكم كحلفاء اشرس المعارك وأكثرها تدميراً. لسنا في حاجة إلى تكرار هذا. ولذا فإننا نريد ربط ألمانيا بأكبر عدد ممكن من المؤسسات.

ورد شيفرنادزة بالقول إن موسكو ترحب بأفكارنا الجديدة. وفي الحقيقة كانت مناقشاتنا لهيكل أوروبي جديد متسقة مع الكثير من أفكارهم . رغم أنها لا تزال في مرحلة البلورة. وقال: إنهم يتفقون معنا في ضرورة عدم وجود تمييز ضد الألمانيتين أو في ألمانيا واحدة في وقت ما. وكان هذا مغزى صيغة «إثنان + أربعة» حيث تجلس الألمانيتان كشريكين كاملين على قدم المساواة. ورداً على توصيفي لصيغة «إثنان + أربعة» «كلجنة توجيه» ستتخذ قرارات حول بعض القضايا وتبحث قضايا أخرى وتحيل قضايا أخرى إلى منابر أخرى. قال شيفرنادزة: إنه في حاجة لإجراء مزيد من البحث لهذا الموضوع. وأشار إلى أن السوفيت ينظرون بالفعل إلى صيغة «إثنان + أربعة» كجهاز لصنع القرار، وليس مجرد جهاز استشاري. فضلاً عن ذلك كان يعتقد أنه من الضروري ألا نندفع نحو اتخاذ قرارات وأن تكمل عملها فصيغة «إثنان + أربعة» في حاجة إلى معالجة الكثير من القضايا المعقدة. وهي في حاجة إلى مزيد من الوقت لأنجاز عملها. ولم يشجع السوفيت التأجيل لكنهم كانوا يشعرون أن صيغة «إثنان + أربعة» يجب أن تعمل بالتوازي مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومع مفاوضات خفض القوات التقليدية في أوروبا. وعلى حد قوله يجب أن تبدو العلاقة وكأنها صيغة واحدة.

وباختصار كتبت إلى الرئيس في تلك الليلة رغم أن السوفيت ليسوا على نفس الموجة أعتقد أن تصورنا لصيغة «إثنان + أربعة» كلجنة توجيه ربما يلقي قبولاً لديهم لكن حلمهم على قبول انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطلسي قد يكون بالغ الصعوبة. وأكد شيفرنادزة مجدداً الصعوبة النفسية التي يجدونها، وخاصة الشعب السوفيتي في هضم انضمام ألمانيا الموحدة لحلف شمال الأطلسي. وقال هذا وهو يشير ضمناً إلى قبول منطق موقفنا . متفقاً على أن حياض ألمانيا لا يخدم الاستقرار على المدى البعيد، وذكر بوضوح أن السوفيت يريدون تواجداً عسكرياً أمريكياً في أوروبا (وليس تواجداً سياسياً واقتصادياً فحسب) وقال: إن الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا يجب أن يستمر لسبعة أو عشرة أعوام على الأقل وربما فترة أطول.

فألواضح أن السوفيت لا يعرفون كيف ينسجمون مع الحلبة. إنهم يتصارعون معها. إنني أشك في أن جورباتشوف لا يريد معالجة قضية عاطفية مثيرة من هذا النوع الآن، ومن المؤكد أنه لن يقدم على تناولها قبل مؤتمر الحزب. وأكد شيفرنادزة أنه تقرر عقد المؤتمر في تموز يوليو، وأنه سيكون تجمعاً سياسياً في الاتحاد السوفيتي. وكنت أمل أن يتحقق هذا لأننا لا نحرز إلا تقدماً ضئيلاً.

كان الاجتماع الوزاري لأثنين + أربعة في الخامس من آيار مايو حافلاً بالمتراذفات التاريخية. ففي مثل ذلك اليوم من عام ١٩٥٥ انتهى نظام الاحتلال ما بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا،

وفي ٧ أيار مايو ١٩٤٥ وقعت أول هدنة في الحرب العالمية الثانية. وبدأت كلمتي بالقول: «إننا نبدأ اليوم عملاً للمصالحة لشعب عاش منفصلاً رداً طويلاً ولقارة عانت من الانقسام لفترة طويلة. وستكون كل دول أوروبا هي الفائزة بمساعدة ألمانيا على نيل وحدتها وحررتها» وأصاب جينشر كبد الحقيقة بقوله: «إننا لا نريد إقامة أوروبا ألمانية بل ألمانية أوروبية لكن شيفرنادزه اتخذ خطأ متشدداً لا يعكس شيئاً من الشك الذاتي الذي أسر به لي في حديث خاص، وخلص إلى القول: «دعونا نؤدي هذه المباراة الجديدة والأخيرة في الشأن الألماني بطريقة جديدة، وبكل الإدراك التام لكافة الأخطار المحدقة التي تنتظر أوروبا وهي تشق طريقها إلى القرن الحادي والعشرين». وفي تلك الليلة شاهدنا عرضاً للألعاب النارية فوق بون فيما احتفل الألمان «ببهر الراين في اللهب» كان عرضاً بديعاً ربما كان سابقاً لأوانه. فلم يلح في الأفق بعد حسم مسألة انضمام ألمانيا إلى حلف الأطلسي.

وفي طريق عودتي إلى الوطن توقفت ذلك اليوم في وارسو لأعيد طمأننة البولنديين ولدعوة وزير خارجية بولندا لحضور اجتماع وزراء خارجية إثنين + أربعة في باريس في تموز يوليو. وثمان كل من مازوفيسكي وسكوبيزفيسكي موقفنا وصرهما ان تسلم الولايات المتحدة دعوة حضور اجتماع إثنين + أربعة بالنيابة عن وفود إثنين + أربعة.

وبعد عشرة أيام وصلت إلى موسكو لإجراء مباحثات على مدى أربعة أيام للإعداد للقمّة الأمريكية السوفيتية في نهاية أيار مايو. وعلى المألوف أتيح لي وقت فراغ. لذا فقد توجهت للقيام بجولة في المدينة وزرت محلات مكدونالدز بزروعها الكبيرة ثم محل جزارة ومحل لبيع الملابس النسائية وصيدلية. بدا أن الشوارع والمتاجر تعج بالنشاط ولم تكن البنية الأساسية قد تغيرت. كانت لاتزال في مرحلة تحول. كما أن نوعية السلع في المتاجر هي أفضل النوعيات، وكان مكدونالدز هو الأكثر شعبية، ويتضمن خطين أحدهما للبيع بالروبل والآخر بالدولار.

وفي الاجتماع الوزاري واصلنا بحث الحد من التسلح من حيث توقفنا في واشنطن. لكننا نتحرك ببذاء هنا. وشعر شيفرنادزه بأنه ملزم بالبدا بقراءة إنجازته عن الحد من التسلح أمام كل أعضاء وفده. كما كان يريد أن يظهر أنه موضع ثقة. ولم يكن مستعداً على ما يبدو لاتخاذ قرارات أو طرح مبادرات كما كان يفعل في السابق. وكتبت للرئيس بعد مباحثاتي في اليوم الأول إن شيفرنادزه مشغول مشوش من كل شيء. فالمكشلات الإقتصادية وانعدام الثقة العامة، والأحساس بفقدان السيطرة، وقضية القوميات، والقلق بشأن ألمانيا كلها قضايا شديدة الوطأة. وعليك أن تسأل مرة أخرى أنه مع مثل تلك المشكلات الضخمة، فكيف يتسنى التفكير في صواريخ كروز التي تنطلق من الجو؟ وهل تعتقد حقيقة أن بوسعهم إدارة القضية؟.

كان شيفرنادزه أقل اهتماماً ببحث تطورات الموقف في البلطيق عن مناقشة قضية القوميات الأشمل. وقال: «دعنا نفترض أنه قد يحدث انسحاب لیتواني من الاتحاد، فماذا سيحدث؟ ماذا يمكن أن يحدث بعد؟ أنا أقول لك. إن المولدافيين يقولون نفس الشيء ومعهم الجورجيون والأمن

الأذريون والأوكرانيون. وفي الحالة يمكن أن نشهد أسوأ سيناريوا وهذا هو الذي يفرض عليك أن تتخذ موقفاً جاداً ومسؤولاً. فالموقف برمته ليس قاصراً على أوروبا بل إن آثاره قد تطال أيضاً آسيا والشرق الأوسط، وربما لا تظهر الآثار الآن، ولكن في غضون عشر أو خمس عشرة سنة. ولأنه ينحدر من القوقاز فإن شيفرنادزة يعي تماماً الأبعاد المتفجرة لقضية الأعراق، واعتقد أنه يستشعر توجهات سياسية أبعد مدى عن أي أحد آخر بمن فيهم جورباتشوف. وحاولت الإيحاء بحل. وتساءلت لماذا لا تدعون الجمهوريات تمضي وتتبادل العلاقات فيما بينها مثل العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا؟ ولم يرد شيفرنادزة.

وليريني روسيا على الطبيعة وللخروج من ضجيج وصخب موسكو اصطحبتني شيفرنادزة إلى بلدة زاجورسك في رحلة تستغرق تسعاً وتسعين دقيقة بالسيارة من العاصمة وتفقدنا معهد اللاهوت الأرثوذكسي بالبلدة وقدمني شيفرنادزة إلى كبير أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وقمنا في لحظة ما بإيقاد الشموع معاً. ووجدتها مفارقة عجيبة أن أشارك في مناسبة دينية مع وزير خارجية دولة تقف ضد الدين. وكنت ألمس على الدوام أن شيفرنادزة رجل صوفي عميق الإيمان. ولطالما تعجبت كثيراً عما إذا كانت مظاهر الإيمان، مثل الأيقونة التي أهداها إلي في ويومينج لم تكن طريقته ليظهر لي أن هناك أموراً مشتركة كثيرة تجمعنا أكثر من السياسة. (في عام ١٩٩٣ جرى تعميم شيفرنادزة في موطنه جورجيا).

وفي اليوم الثاني أمضيت خمس ساعات مع جورباتشوف. وتحدثت باستفاضة عن علاقة موسكو بنا والعجز المالي في الاتحاد السوفيتي وليتوانيا خاصة، وأنه كان قد اجتمع لتوه مع كازيميرا برونسكين رئيسة وزراء ليتوانيا التي ينظر إليها السوفيت على أنها أكثر مسؤولية عن لاندسبيرجيس.

وللمرة الأولى خلال اجتماعاتنا أشار جورباتشوف بعض القضايا عن نهجنا الحقيقي تجاه الاتحاد السوفيتي، ورغم إقراره بأن الرئيس بوش أبدى «ضبطاً للنفس يثير الإعجاب». على الرغم من الضغوط الداخلية الحادة فقد شعر جورباتشوف أننا اتخذنا بعض الخطوات التي تشير إلى أننا لم نعمل عقولنا تماماً بشأن البيريسترويكا. وقال: «إنني ألمس أحياناً وأنا أتأمل النقاط الحساسة في علاقاتنا أنكم تريدون نقطة، ربما تكونون تسعون إلى انتزاع ميزة. وكنت في الماضي ألحظ ذلك وأراه. والآن أعتقد أن علاقتنا باتت على درجة أجدني ملزماً معها بتبادل الرأي معكم». وأورد أمثلة لذلك أوروبا الشرقية وألمانيا وليتوانيا. وأضاف: «إن لدي معلومات بأن جانباً من سياستكم يتحرك بدافع من محاولة عزل أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفيتي. إنكم تعرفون أن سياستي تتمثل في أنه إذا سعت تلك الدول للابتعاد عن الاتحاد السوفيتي، وإذا كانت تلك رغبتهم، فليفعلوا فليكن. لكن «لا» إذا كانوا يُدْفَعُونَ إلى هذا». وبالنسبة لحصول ألمانيا الموحدة على عضوية حلف الأطلسي قال: «إن هذا سيعني تطوراً بالغ الخطورة في التوازن الاستراتيجي، إنه

يعني تغييراً في التوازن». وأشار أيضاً إلى الشروط التي أمليناها بشأن المشاركة السوفيتية في بنك التنمية والتعمير الأوروبي كمؤشر على محاولاتنا لعرقلة الآخرين عن مساعدة الاتحاد السوفيتي. وعن الجبهة الداخلية مضى قائلاً: «هناك آخرون يقولون إن الاتحاد السوفيتي هو الذي يقدم تنازلات في كل شيء من جانب واحد. وهناك مقاومة قوية لكننا نتحرك قدماً ونتوقع منكم أن تتحركوا قدماً أيضاً وإلا تنتظروا المناشدات».

وقلت: «لسنا كذلك» لكنه قاطعني قائلاً: «أولاً علينا أن نجد بضع تفاحات، أليس كذلك» وخلصت إلى القول: «حسناً. إذا لم تكن هناك تفاحات في نهاية الطريق فسوف نتعرض نحن الاثنين لمشاكل جمة».

كان لسان حاله يقول على ما يبدو أنه في ساعة الشدة. فإنه لا يريد أن تعقد حياته. وهكذا فإن برنامجه الداخلي مرهون بإنجازاته الدولية. لكن يبدو أن العالم الخارجي ينقلب عليه الآن، وأن جورباتشوف بدأ يظهر كما لو كان عاشقاً هجرته محبوبته، ويات وحيداً في المذبح من دون توقع.

وأوضحت أننا لا نسعى إلى استغلال المشاكل التي تمر بها موسكو، أو دفع أوروبا الشرقية للانشقاق. ونوهت إلى أننا سنجد صعوبة في تبرير استخدام أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لمساعدة تمويل القروض للاتحاد السوفيتي من خلال بنك التنمية والتعمير الأوروبي في الوقت الذي لا يزال الاتحاد السوفيتي يدعم دولاً مثل كوبا وفيتنام وكمبوديا بمبالغ تتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشر مليار دولار سنوياً، ويبقى في الوقت ذاته على ميزانية إنفاق مرتفعة. فضلاً عن ذلك لم تتقدم موسكو بعد في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي جدير بالثقة.

وقال جورباتشوف: إن الاتحاد السوفيتي س يواجه فجوة كبيرة في التمويل خلال الأعوام القليلة القادمة، وسوف يحتاج إلى عشرين مليار دولار في صورة قروض وائتمانات، وقال: إنه يريد رمزاً على مشاركتنا في مساعي الإقراض، واعتقدت أنه يريد ذلك إلى حد كبير حتى يستطيع توضيح مدى النجاح الذي تحققه سياساته في حمل الولايات المتحدة على المساهمة في تلبية الاحتياجات السوفيتية. وقال جورباتشوف: إن الأعوام القليلة القادمة ستكون حاسمة. لأن موسكو بسبيلها إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق. فهي في حاجة لشراء السلع الاستهلاكية وضخ استثمارات لتحويل المصانع الحربية للإنتاج المدني لتخفيف آثار ووظة التحول الاقتصادي.

وأبلغني جورباتشوف أنه يتعرض لضغوط مضيئة ليصعد إجراءاته ضد ليتوانيا وإخضاع ليتوانيا لحكم رئاسي مباشر. وقال: «لقد تلقيت الكثير من البرقيات من كافة أنحاء البلاد وربما أريها للرئيس بوش».

ولأن ما يفعلونه هو احتجاج، كما أنهم يقولون أن الرؤساء الأمريكيين يتحركون بسرعة بالغة لحماية المواطنين الأمريكيين فلماذا لا تتحرك بصفتك رئيساً للاتحاد السوفيتي بسرعة لحماية المواطنين الروس في ليتوانيا؟ ومع هذا فقد كان مصمماً على إيجاد طريقة سلمية لحل الأزمة. وقال: إن الليتوانيين جعلوا الأمر في غاية الصعوبة. لكن إذا قرروا تعليق إعلان الاستقلال فسوف

يبدأ في إجراء حوار ويرفع العقوبات على الفوز. حينئذ يمكن مناقشة وتسوية كافة القضايا الصعبة مثل العلاقات الاقتصادية في المستقبل والمنشآت العسكرية والمطالب الإقليمية في بيلاروس. فإذا كان الليتوانيون يريدون الاستقلال فسوف يقبله طالما جاء عن طريق مفاوضات سلمية.

وكانت برونسكين على استعداد لتعليق تطبيق قوانين الاستقلال لا إعلان الاستقلال. ولم يكن هذا كافياً من وجهة نظر جورباتشوف. فلن يجبر الليتوانيين على إلغاء الإعلان فسوف يذللهم هذا الإلغاء إلى حد كبير. لكنه يطلب تجميد الإعلان. ورداً على سؤالي قال: إنه يعتقد أن برونسكين استوعبت المطلوب وسوف تعود إلى فيلنيوس لإقناع مجلس السوفيت الأعلى في ليتوانيا بالتصرف وفقاً للمطلوب.

والتقيت برونسكين عقب اجتماعي مع جورباتشوف مباشرة. واتخذت خطأً متشدداً حول الحاجة إلى الإبقاء على الإعلان. وفيما طمأنتها على التزامنا باستقلال ليتوانيا قلت: إن التحدي المائل أمام الليتوانيين هو اتخاذ خطوات سوف تترجم آمالهم في الاستقلال إلى واقع فعلي. وقلت من دون تقديم نصيحة إن التصرفات سوف تفضي إلى حوار فوري. وسألت أيضاً عما سيخسره الليتوانيون بعدم تقديم تجميد فوري لإعلان الاستقلال. وهو التجميد الذي يمكن إلغاؤه دائماً لو أبدى السوفيت سوء نية.

وقالت برونسكين وزملاؤها: إن تجميد الإعلان سيعني العودة إلى الالتزام بالقوانين السوفيتية. وكنت أرى أنه لا يوجد فرق جوهري بين ما يريده جورباتشوف وبين ما يبدي الليتوانيون استعداداً لعمله من الناحية العملية. إلا أن هناك فجوة حقيقية في الرموز. وبدأ شبح الشرق الأوسط يلوح في الأفق حيث الشكل يدمر المضمون باستمرار. وأبلغت الرئيس: «إنه حتى برغم الاجتماع مع جورباتشوف وبرونسكين. فإننا لم نخرج من الأحرش بعد».

واستحوذت ألمانيا على معظم وقت اجتماعي مع جورباتشوف. وسعيت لإيضاح أننا حاولنا الرد على القلق السوفيتي. وقد وفرت صيغة «اثنان + أربعة» عملية منحت السوفيت مكاناً على طاولة المفاوضات نظير أنهم يساهمون في تسوية القضية. فضلاً عن ذلك فإننا نستخدم صيغة «اثنين + أربعة» في توجيه بعض القضايا الأخرى إلى منابر أخرى، وعلى سبيل المثال إلى مفاوضات خفض القوات التقليدية في أوروبا حيث يضطلع السوفيت بدور أيضاً.

والأهم أنني قدمت لجورباتشوف ما أسميناه «الضمانات التسع» تسع خطوات محددة شكلت صفقة شاملة يرغب الغرب في اتخاذها لتبديد القلق الأمني السوفيتي وهي:

١. خفض القوات الألمانية في المعاهدة الثانية لخفض القوات التقليدية في أوروبا.
٢. الإسراع بخطى مفاوضات الأسلحة النووية قصيرة المدى.
٣. ضمان أن الألمان لن يطوروا أو يمتلكوا أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية.
٤. استمرار عدم وجود قوات لحلف شمال الأطلسي في ألمانيا الديمقراطية لفترة انتقالية.

٥ . تحديد فترة انتقالية لانسحاب القوات السوفيتية من ألمانيا الديمقراطية.

٦ . الانضمام إلى حلف الأطلسي بجناحيه العسكري والسياسي.

٧ . التوصل لاتفاق حول الحدود الألمانية البولندية.

٨ . إقامة مؤسسات وتطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٩ . تطوير علاقات اقتصادية مع الألمان مع ضمان أنه سيتم الوفاء بالتزامات ألمانيا

الديمقراطية الاقتصادية تجاه الاتحاد السوفيتي*.

ودون جورباتشوف عدداً كبيراً من الملاحظات وأنا استعرض القائمة وأبدى موافقته التامة عليها. وفي الوقت نفسه قال: إن انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطلسي أمر مستحيل. وأشار شيفرنادزه إلى: «أن هذا يعني نهاية البيريسترويكا. وسيقول الناس إننا الخاسرون ولسنا الفائزين». وكان جورباتشوف يعتقد أن مشكلتنا هي أننا أسسنا شيئاً على فرضية واحدة هي تحديداً أن ألمانيا ستريد البقاء في حلف شمال الأطلسي وتساءل: «ماذا سيكون الحال لو قالت ألمانيا الموحدة يوماً ما إنها تريد البقاء خارج حلف الأطلسي؟ وماذا سنفعل حينذاك؟ فلو حدث هذا فسوف نفقد قدرتنا في التأثير على الأحداث، ولن نبذل أي شيء في الفترة الانتقالية لإعداد وتشكيل النظام الجديد. إن لدينا الآن حقوق القوى الأربع الكبرى وعملية الوحدة، وهذا يوفر لنا أداة لعمل شيء ما».

وسألته عما إذا كان يعتقد من وجهة نظره أنه يتعين أن تبقى ألمانيا خارج حلف الأطلسي؟ وأجاب: نعم إنها خارج ويتعين أن تبقى خارج أي تكتل عسكري.

وسألته: «هل تتحدث عن ألمانيا محايدة؟».

ورد بدون منطلق: «لا أدري ما إذا كان يتعين أن أسميها كذلك. قد يجوز أن أسميها غير منحازة». وقال إنه سيولى القضية مزيداً من الدراسة. لكن دعني أضف أنه إذا لم نستطع إقناعك بحجتنا حينئذ فسوف أقول للرئيس بوش إننا نريد دخول حلف الأطلسي. إنك تقول في المقام الأول إن حلف الأطلسي غير موجه ضدنا، وتقول أنها أوروبا جديدة، فلماذا لا ننضم؟».

وأشرت إلى أن هذا سؤال وجه إلي في مؤتمر صحفي وقال جورباتشوف: «حسناً. هو إذا ليس سؤالاً افتراضياً. إنه ليس أيضاً سؤالاً مستعصياً».

وعدت إلى إحدى خططي الرئيسية: وهو أن ميثاق هلسنكي يكفل حق كل دولة في الدخول في أي تحالفات تراها. إن محاولة الإيحاء للألمان بأن عليهم الانضمام إلى هذا التحالف أو ذاك أو تبني الحياد أو عدم الإنحياز سوف يحدد الاختيار لهم. ويهيئ أجواء الاستياء في المستقبل. وقلت: «إن الاستياء سينجم بسبب محاولة طرف آخر فرض إرادته على الألمان».

* كنا نعتزم بالفعل اتخاذ كافة تلك الخطوات خطوة خطوة. لكننا ضمناها صفقة واحدة وأن نسميها «الضمانات التسع» وقد عززنا أثرها السياسي وطمأنا الكريملين بأنه سيرى آثارها كاملة. وقد وُضعت الصفقة حتى لا تجد ألمانيا نفسها في وضع غريب، وحتى لا يمضي السوفيت بهزيمة نكراء. وفي المقام الأول فقد كانت محاولة من جانبنا لدعم جورباتشوف والمساهمة في تأطير القضية حتى يجد بحوزته تفسيراً يستخدمه في الداخل.

وتساءل جورباتشوف: «لكن ماذا سيكون الحال لو أرادوا الانضمام إلى حلف وارسو؟ هل أخلص من كلامكم أنكم ستوافقون لو طلبوا الانضمام إلى حلف وارسو؟»
وأجبت: «بأن ميثاق هلسنكي يكفل لكل دولة الانضمام إلى التحالف الذي تريده».
وقال جورباتشوف: «حسناً. هل أخلص إلى أنه لو أرادت ألمانيا الموحدة الانضمام إلى حلف وارسو فسوف توافق الولايات المتحدة؟».

وردت بالقول: «إن موقفنا هو أن أفضل وصفة للاستقرار تتمثل في ضرورة أن تكون ألمانيا الموحدة عضواً في حلف الأطلسي. لكن تبقى هذه مسألة يقع اختيارها في يد الألمان في نهاية الأمر».

واختتم جورباتشوف اجتماعنا المنفرد بالقول: «من حيث المبدأ أنكم تؤيدون حرية الاختيار للألمان، وهو حق جوهرى في العلاقات الدولية. وهكذا فلو أراد الألمان هذا فسوف تعالجونه بالتفاهم».



وغادرت موسكو يوم الأحد ١٩ آيار مايو بانطباع طاع بأن جورباتشوف يشعر بأنه مضغوط ومن المرجح أن يرد بقوة على أي تحرك أو خطوة تثير له مشاكل سياسية في الداخل. فالجيش يبدو الآن بشكل خاص مكلفاً بمسألة الحد من التسليح*. لكن ألمانيا في المقام الأول تزيد من الضغوط التي يتعرض لها. وكنت أعتقد أن شيفرنادزة أقل عاطفة ومنطقية عن رئيسه بشأن ألمانيا. لكن بات من الواضح أن كليهما يواجه المشاكل. وأحسست أنهما يثقان فينا وفي القيادة الألمانية، وبدأ أحياناً أنهما على وشك قبول ألمانيا في حلف الأطلسي فقط يجرحهما إدراكهما السياسي وذكرياتهما التاريخية إلى الوراء.

وفي ٣٠ آيار مايو وصل جورباتشوف إلى واشنطن مع الوفد المرافق لعقد ثاني قمة أمريكية سوفيتية بالولايات المتحدة. وفي اليوم الثاني انضمت إلى الرئيس في غرفة مجلس الوزراء مع مجموعة صغيرة لبحث مسألة ألمانيا. وبدأ الرئيس باستعراض «الضمانات التسع» مرة أخرى مع جورباتشوف، وأثار قضية عضوية ألمانيا في حلف الأطلسي وكان فكر جورباتشوف قد تطور منذ أن التقيته في موسكو لكن بطريق مختلف. فقد كان يعتقد أن ألمانيا يمكن أن تكون عضواً في

* في أعقاب إجتماع جورباتشوف كنا على وشك الانتهاء من صواريخ كروز التي تطلق من البحر وكروز التي تطلق من الجو وبقيّة قضايا ستارت. ولسوء الحظ وبعد أن حصلت على موافقة صريحة من جورباتشوف على تاسيت رينبو حاول الوفد السوفيتي إدخال عدد من القيود الجديدة. (وتاسيت رينبو هو صاروخ كروز يطلق من الجو مزود برأس تقليدية) وانتهى بي الحال بالبقاء يوماً آخر في موسكو لتسوية المشكلة تاسيت رينبو ثم ومن المفارقات الغربية وللأسخريّة فقد أطلقنا كافة صواريخ تاسيت رينبو في الساعات الأولى لحرب الخليج وهكذا أزلناها باعتبارها إحدى قضايا ستارت.

حلفي وارسو والأطلنطي أو لا تنضم لأي منهما، ولم يكن لهذا أي معنى لدى الجانب الأمريكي. لكن جورباتشوف وجه نداءً شخصياً إلى الرئيس. وقال: «إنك بحار وتدرِك أن وجود مرسي واحد أمر طيب. لكن من الأفضل وجود مرسيين». وقال الرئيس: «إن موسكو تشعر بشكوك عميقة تجاه ألمانيا بينما لا تشعر الولايات المتحدة بأي شكوك. فألمانيا بلد ديمقراطي حقيقي وصديق جيد للولايات المتحدة ولديها إمكانيات بأن تصبح صديقاً قوياً للاتحاد السوفيتي». وقال جورباتشوف: «إنه يتفهم المشاعر الألمانية. لكنه استدرِك قائلاً لا يمكنني إغفال توجهات شعبي».

وقلت: إن لدينا خطأ بالكشف عن حلف أطلنطي جديد معدل في قمة الحلف في تموز يوليو. وأكد شيفرنادزة ما اتضح أنه أسلوب الكريملين خلال اليوم، ثم حاول ترويح فكرة انضمام ألمانيا إلى الحلفين. وتدخل جورباتشوف قائلاً: ربما تستطيع أي دولة أن تنضم إلى أي حلف. فقد شارك ستالين وروزفلت وتشرشل في تحالف واحد. ومزح جورباتشوف بالقول ربما. فقد يستطيع الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى حلف الأطلنطي. ولم تفلح مزحة الرئيس مع أخرومييف بسؤاله عما إذا كان يريد قائداً أمريكياً.

وبعد مزيد من الشد والجذب العقيم. حاول الرئيس بأسلوب آخر وقال: إنه بموجب مبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فإن لكل الدول الحق في اختيار الحلف الذي تنضم إليه. وقال: وهكذا. فإنه يجب أن يكون بوسع ألمانيا أن تقرر اختيار الحلف الذي تريد الانضمام إليه. وسأل جورباتشوف: أليس كذلك؟

وقال جورباتشوف: نعم، وهو يومئ بالموافقة. وكان الرئيس جفلاً كالجميع وقال محاولاً حمل جورباتشوف على إعادة التأكيد على موقفه الجديد: «إنني سعيد بأن تبدو أنت وأنا على اتفاق بأنه بوسع الدول اختيار التحالف الذي تنضم إليه». ورد جورباتشوف «علينا هكذا أن نطرحه على هذا النحو: إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يؤيدان أن تختار ألمانيا نفسها التحالف الذي تريد الانضمام إليه» بعد التوصل إلى تسوية في مفاوضات اثنين + أربعة.

ولم يكن الرئيس يريد مثل هذه الصيغة المحايدة. وأشار بدلاً من ذلك إلى «أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة انضمام ألمانيا إلى حلف الأطلنطي ومع هذا لو اختارت ألمانيا طريقاً آخر فسوف نحترم اختيارها».

وقال جورباتشوف: «أوافق» وبدأت صدمة حقيقية لدى عدد من مساعديه لموافقة رئيسهم على هذه الفكرة التي تعادل عملياً الموافقة على انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطلنطي.

وما لبث أن بدا جورباتشوف يقض عائداً إلى خطه السابق في الجدل، وتحدث عن الحاجة إلى فترة انتقال طويلة. وانتفت إلى شيفرنادزة وطلب منه أن يبحث معي مسألة ألمانيا. وفي تطور غريب تحدى شيفرنادزة جورباتشوف. وقال: إن هذه في المقام الأول قضية يجب أن يعالجها

الرئيسان. وأخيراً وبعد أن ضغط عليه جورباتشوف وافق شيفرنادزة على مضمض. وكان تقديره أنه فهم التنازل الذي قدمه جورباتشوف، وأنه لا يريد تحمل مسؤوليته بأي شكل فكاهله مثقل بالأعباء.

وأعتقد أن هناك عدة أسباب لتحول جورباتشوف. أولها. التيقن من أن الوحدة الألمانية تفرض نفسها، وأنها تتجاوز موسكو، وثانيها. أنه كان مفكراً مضطرباً في القانونية والمنطقية ينظر إلى الضجوات المنطقية التي تزيد حرارة حجته. ولكن ثالثاً. كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو الصيغة المعضلة منذ أمد طويل لدى الكريملين كمؤسسة أمنية، وعندما اعتمد الرئيس على مبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لشرح خيار الولايات المتحدة بتفضيل حلف الأطنطي لتنضم إليه ألمانيا الموحدة كان جورباتشوف في موقف صعب لتنفيذ حجة اعتمدت على مبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وشعرت مع تحقيق إنفراجة في مسألة ألمانيا، أو ربما ما يصفه الكثيرون في الوفد السوفيتي ولا سيما أخرومييف بأنه انهيار، إننا قد استعدنا الزخم في العلاقات الأمريكية السوفيتية مرة أخرى. لكن من منظور جورباتشوف كان التقدم يقتضي العودة إلى موسكو محملاً بمزايا اقتصادية ملموسة، وهذا يعني الاتفاق التجاري. وأبلغني شيفرنادزة بعد ظهر الجمعة قبل ساعات من مشاركة الرئيسين في حفل التوقيع في القاعة الشرقية: «لا يمكننا العودة إلى الوطن بدون هذا» وكان قد سمع نفس الرسالة من جورباتشوف «إنني أريد هذا». وقال الرئيس بوش «لنمض قدماً ولنفعل» وهكذا طلبت من دينيس روس الاجتماع مع الكسندر بسمرتنيخ لإعداد صيغة. ووافقت عليه أنا وشيفرنادزة، وأدخلناه للرئيسين للتوقيع عليه مما أدى إلى تأجيل مراسم التوقيع في القاعة الشرقية ونحن نعكف على إعداد التفاصيل.

وأضينا الرئيس وسكوكروف وأنا اليوم التالي في كامب ديفيد في بحث القضايا الإقليمية مع جورباتشوف وشيفرنادزة وأخرومييف في أجواء سادها الاسترخاء والود. وكان جورباتشوف في حالة ممتازة. وقال مازحاً: «إن شرب القهوة منزوعة الكافيين يشبه لعق السكر من كوب» واندفع وقد شجعته قهقهاتنا بسرعة في مهمة أكثر حميمية كان مكانها المناسب رغم ظرفها هو مباحثات يجريها ستة رجال في أجواء استرخاء عن نشرها في كتاب عنوانه «الدبلوماسية».

وبحثنا موضوعات تراوحت من كشمير إلى كوبا أو إثيوبيا إلى كوريا الشمالية. ويات من المؤكد كما لو أن قبول جورباتشوف انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطنطي وقرار الرئيس حول الاتفاق التجاري قد عزز علاقتنا إلى درجة متقدمة درجة أكثر تعاوناً ومودة شخصية، وذكرني المناقشات بالمباحثات التي اجراها الرئيس مع المستشار كول وتاتشر. أي التفكير بصوت عال والمقارنات وإقامة علاقات شخصية متينة.

يونيو في كوبنهاجن، تيرنبيري، وبرلين

خطوة للأمم. خطوتان للخلف

بعد ثمان وأربعين ساعة من انتهاء قمة واشنطن التقيت مع شيفرنادزة، وهذه المرة على هامش اجتماع وزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في كوبنهاجن، ويبدو أن القمة قد غيرته. فمع اعتراف جورباتشوف بأن موسكو لن تعارض بعد الآن انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الأطلسي إذا كان هذا خيار ألمانيا فقد تطرقت مباحثاتي مع شيفرنادزة إلى بقية القضايا الحساسة المرتبطة بالوحدة. وكان أهم ما في المباحثات هو تغيير موسكو لموقفها تجاه القوات المسلحة الألمانية. ففي البداية كانت موسكو تريد تحديد مستوى القوات الألمانية في مباحثات «اثنين + أربعة» ولكن في ٢٣ آيار مايو غيرت موسكو موقفها عندما اجتمع شيفرنادزة مع جينشر وأبلغه بأن القضية ستحال إلى مفاوضات خفض القوات التقليدية في أوروبا. والآن أبلغني شيفرنادزة بأن السوفيت على استعداد لقبول التزام ألماني من جانب واحد خارج إطار مفاوضات خفض القوات التقليدية في أوروبا. كان هذا انفراجاً أردت إبلاغ هانز ديتريش جينشر به على الفور رغم تأخر الوقت ليلاً. وبعد الاتصال بالعاملين مع جينشر توجهت إلى الفندق الذي ينزل به لأبلغه بالموقف السوفيتي الجديد. واستبد به السرور رغم اضطرابه لترك سيره.



ومن كوبنهاجن توجهت إلى تيرنبيري . اسكتلندا، وهي منتجع لممارسة رياضة الجولف تقام فيه بطولة بريطانيا المفتوحة للجولف للمشاركة في اجتماع مجلس حلف الأطلسي. وانتهزت الاجتماع لتدعيم موافقة الحلف لموقفنا تجاه الوحدة الألمانية، وتهيئة الأساس لقمة لندن التي لم يتبق عليها سوى شهر واحد. وفي الوقت ذاته كان حلف وارسو يجتمع في موسكو. وفي إشارة لا تخطئها العين موجهة لنا جاء في بيان للحلف أن الدول الأعضاء تُقِيمُ بشكل إيجابي «بعض الخطوات التي اتخذها مؤخراً حلف شمال الأطلسي. ونتوقع أن يتم تعميق والإسراع بالتوجه الجديد للتغيير في حلف الأطلسي».

وفي ١٢ حزيران يونيو اتصل بي جينشر ليطلعني على نتائج إحدى زيارته لموسكو. وقال: إن الألمان وعدوا بضخ كمية كبيرة من النقد لمساعدة موسكو في سد العجز المالي: خمسة مليارات دولار الآن ثم عشرين مليار دولار لاحقاً. وكان يعتقد أن موقف جورباتشوف حول الأطلسي بات الآن «نعم، لكن» بينما كان موقفه من قبل «لا»، لكن جينشر يعتقد أنه من الضروري أن يظهر حلف الأطلسي أنه يتغير. ووافق وقلت: إننا نتطلع لإنجاز ذلك في قمة لندن.

* وعد الرئيس في خطاب ألقاه في ٤ آيار مايو بإضفاء طابع سياسي أكبر على حلف شمال الأطلسي، ودار الكثير من الحديث حول تكيف حلف شمال الأطلسي للواقع الجديد في الدوائر الدبلوماسية الأوروبية.

وبعد عشرة أيام انضمت إلى خمسة وزراء آخرين للمشاركة في احتفال بإزالة نقطة تفتيش تشارلي . أو على حد تعبير دوجلاس هيرد: «ها نحن أخيراً نزيل تشارلي من أساسها». فعلى مدار تسعة وعشرين عاماً وقفت نقطة تشارلي رمزاً صارخاً للعالم مقسم. فقد أطلقت النار على ثمانية أشخاص أثناء محاولتهم الهروب عبر نقطة التفتيش تلك، وتمكن عشرون ألمانياً شرقياً على الأقل من الهرب منها. الآن ومع قيام رافعة بإزالة المبنى الصغير الذي كان يشكل نقطة عبور تشارلي، كانت إزالة النقطة يمكن أن تصبح رمزاً لوحدةنا أو هكذا اعتقدت.

(وما لبث تفاؤلي أن تبدد لدى وصولنا إلى قصر نيدرشونهاوزن في منطقة بانكوف في برلين الشرقية للمشاركة في جلسة إثنين + أربعة. وقدم شيفرنادزة مداخلة أريكت تماماً كل التقدم الذي أنجزناه خلال الشهر الماضي مشيراً إلى إن هذا اليوم ٢٢ حزيران يونيو يوافق الذكرى الأربعين للهجوم «الفاشي» على الاتحاد السوفيتي. ويدعو الاقتراح السوفيتي إلى «الإبقاء على حقوق القوى الأربع الكبرى بعد إعادة توحيد ألمانيا وتحديد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات تتوزع ألمانيا الموحدة خلالها بين حلف الأطنطي وحلف وارسو، وتحديد حد أقصى للقوات المسلحة الألمانية كما ونوعاً إضافة إلى مجموعة أخرى من القيود».

وأثناء مداخلة شيفرنادزة مررت ملاحظة إلى جينشر متسائلاً فيها: ماذا يعني هذا؟ وجاء رده: «إنه تحريف للحقيقة». لكنه ليس على يقين تام». وفي ضوء الوضع السياسي الذي تسوده الفوضى في موسكو لم نكن على ثقة بأنه لم تحدث ردة ضد الإصلاحيين.

وقلت بوضوح تام عند بدء مداخلتني: «إن السيادة الألمانية أقوى من أي شيء» لكن بدلاً من أن أقوده إلى هناك مباشرة أرسلت بوب زوليك ودينيس روس للإعداد لنقاط مباحثات جديدة لما سيكون أصعب اجتماع من نوعه. وأحكم دينيس روس الخناق على سيرجي تاراسينكو عقب انتهاء الاجتماع. وقال: إن هذه ردة كاملة. إنكم مراوغون. ما هذا الجحيم الذي نعيشه؟

وقال تاراسينكو: إن الوثيقة التي عرضها شيفرنادزة هي وثيقة للمكتب السياسي وقد تجاوزتها الأحداث. لكن لا يمكن العدول عنها قبل مؤتمر الحزب وسوف تجمد كافة التحركات حتى ١٥ تموز يوليو مع انتهاء مؤتمر الحزب وأصدر شيفرنادزة توجيهاته لتاراسينكو بالموافقة على الأفكار التي تتوافق مع فترة بعد الخامس والعشرين من تموز يوليو.

وفي وقت لاحق من الليل توجهت إلى مقر إقامة السفير السوفيتي للقاء شيفرنادزة وبادرت بالتساؤل: «ماذا حدث بين كوبنهاجن وبرلين؟ إن الورقة التي عرضها هنا تميل إلى وضع ألمانيا في موضع فريد للغاية. إنها بسبيلها إلى فض العملية. إنها تشكل قيداً على السيادة. إنني أجد لزاماً على القول إن الأمور تبدو نكوصاً مأساوياً عما تظاهمنا عليه في كوبنهاجن لدرجة أود معها أن تفسر لي ما يحدث. فبوسعي التعامل مع الصورة الحقيقية لكنني في حاجة لأعرف ما هي».

وأكد شيفرنادزة قائلاً: «دعني أقل لك صراحة إنه في إعداد مشروع الوثيقة تلك راعينا الموقف الداخلي. فالمزاج العام في البلد لا يتشكل لصالحنا. وعدم وضع هذا في الاعتبار ليس غير معقول فحسب. بل إنه غير مسؤول».

ومضى إلى القول: «إن هناك عاملاً معنوياً ونفسياً وسياسياً تعين وضعه في الحسبان» إننا في حاجة يمكننا معها إبلاغ شعبنا بأننا لا نواجه تهديداً رئيسياً من ألمانيا ولا من الولايات المتحدة ولا من حلف شمال الأطلسي. لقد أدلى وزير دفاعكم مؤخراً بتصريح حول خفض الاتفاق الدفاعي في العقد الحالي. إن مثل تلك العقوبات تساهم في توضيح أننا لا نخوض غمار مواجهة عسكرية بنفس الطريقة مع الولايات المتحدة بعد الآن».

وردت «إننا نعي تماماً القيود السياسية المفروضة عليكم. ونحن ندرك أيضاً مدى حاجتكم إلى تفسير سياسي ما بغرض الاستهلاك المحلي. وهذا هو السبب الذي حدا بي إلى طرح الضمانات التسع». وقلت لشيفرنادزة: إننا نقترح إقرار إعلان في قمة لندن لحلف شمال الأطلسي يؤكد تكيف الحلف مع عالم جديد شديد الاختلاف. وأبلغته أيضاً في هذا الصدد بقرارات الرئيس الأخيرة حول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك الموافقة على سكرتارية صغيرة ومركز للحد من الصراعات. وأشارت جميعها إلى مدى جدیتنا في تحويل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى مؤسسة، والتزامنا تجاه أوروبا جديدة تضم الجميع.

وبينما كنت أعتقد أن جورباتشوف وشيفرنادزة يلتزمان موقفاً دفاعياً على الصعيد الداخلي، ويحتاجان إلى ستار في قضية ألمانيا كنت أشعر أيضاً أنهما يحركان الأمور حتى يريا ماذا يستطيعان أن يحصلوا عليه من الولايات المتحدة والتأكد من أنهما يستطيعان التأثير على الرأي العام، وكنا نشعر دائماً بالقلق من أن السوفيت سوف يحاولون دائماً إجبار الألمان على الاختيار بين الوحدة وحلف الأطلسي. ولذا فقد حاولت إرساء معلم واضح من جانبنا. وقلت في النهاية «سوف تتوحد ألمانيا، وإننا مستعدون مع الآخرين لمنح ألمانيا السيادة التي تستحقها والتي يجب الحصول عليها». ولم أشأ أن يعيش في أي وهم. «فإذا تعين ممارسة الضغط فسوف نعترف بألمانيا موحدة في حلف شمال الأطلسي رغم الاعتراضات السوفيتية» «قد يكون من الصحيح أن لكم مصالح أكثر تأثيراً بشكل حيوي من أي أحد آخر. لكن دعني أقل لكم إننا أيضاً لنا مصالح».

وقال أربع مرات: إن إعلان لندن سوف يشكل حرجاً بالغاً لقدرة الإصلاحيين على تفسير موقفهم في قضية ألمانيا. وأكد أن ذلك يعود في جانب منه إلى أن إعلاننا سيصدر أثناء انعقاد مؤتمر الحزب، وقد يؤثر ليس فقط على الموقف السوفيتي تجاه قضية ألمانيا. بل أيضاً على وضع جورباتشوف السياسي.

كان شيفرنادزة محاصراً بدرجة لم أشهده فيها من قبل. «فالموقف السياسي الداخلي يمسك بخناقته تماماً». وعندما سألتها عن وضع جورباتشوف كسكرتير عام قال إنه لا يسعه التنبؤ به. ورغم قوله إن يثق في قدرة جورباتشوف على البقاء لو أراد فلم يكن واثقاً من أن هذا سوف يحدث. واستمر في التأكيد على مناخ الأزمة السائد في موسكو، ولمحت إجهاداً هائلاً على وجهه.

وبرغم هذا كانت هناك أنباء جيدة نتيجة اجتماعاتي مع شيفرنادزة في برلين. كان متفائلاً تجاه البلطيق. فقد توجه زعماء البلطيق إلى موسكو للمشاركة في اجتماع المجلس الفيدرالي، واعتبر شيفرنادزة أن هذا مؤشر إيجابي على جديتهم، ولم يشعر بالقلق تجاه ببطء تحرك برلمان ليتوانيا. حيث قال: إن هناك استعداداً للعمل ومعالجه للقضايا. إن هذه قضية تظهر على الأقل أنها قضية خلافية، وأن موسكو وفيلينوس يتحركان على ما يبدو تجاه مفاوضات سلمية لتسوية الخلافات. (وفي الواقع قررت موسكو رفع الحظر في ٣٠ حزيران يونيو).

تموز يوليو في لندن:

حلف أطلنطي جديد ونهج سوفيتي جديد

في آيار مايو بدأنا الاستعداد تفصيلاً لقمة لندن. وأعد موظفو مجلس الأمن القومي بالتعاون الوثيق مع مجموعة صغيرة من المساعدين في وزارتي الدفاع والخارجية مشروع إعلان بليغ موجز يتضمن عدة مبادرات مثيرة بما في ذلك إعلان أن الأسلحة النووية «هي اسلحة الملجأ الأخير حقيقة». وإزالة المدفعية النووية الأمريكية، واقتراح استراتيجية دفاعية جديدة تسعى إلى تحقيق مزيد من الخفض للقوات التقليدية في أوروبا في المعاهدة الثانية ودعوة الخصوم السابقين إلى فتح مكاتب اتصال بحلف شمال الأطلنطي، وتعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

وفي ١٩ حزيران يونيو انضمت إلى ديك تشيني وكولين باول بمكتب برينت سكوكروفت لمراجعة نص الإعلان، ووافقنا على مشروع الإعلان مع إضافة بسيطة. تتمثل في فقرة يتعهد فيها حلف شمال الأطلنطي بعدم الإعتداء، ويدعو حلف وارسو إلى التعامل بالمثل. وذلك إلى جانب عدد من التنقيحات الطفيفة.

كان مشروع الإعلان يضم اثنتين وعشرين فقرة في صورة مثالية طبق الأصل للإعلان السياسي البليغ الموجز الذي سيكون له أثر بالغ في موسكو. لكن علينا أولاً أن نحصل على موافقة الأعضاء الخمسة عشر الآخرين في حلف الأطلنطي.

وسيراً على التقاليد قررنا الإبقاء على نص مشروع الإعلان طي الكتمان، وأن يرسله الرئيس إلى نظرائه رؤساء الدول قبيل أيام من القمة حتى يتاح التفاوض حوله من جانب الرؤساء ووزراء الخارجية في القمة نفسها. ولحلف الأطلنطي ببيروقراطيته مثل أي مؤسسة أخرى ولا يسعنا تحمل السماح للبيروقراطيين بتنقيح وثيقة سياسية حساسة. فضلاً عن ذلك لم تكن نريد حدوث أي تسرب. فقد كنا نريد إحداث الأثر السياسي بكل ثقله ولأقصى حد في موسكو عند صدور الإعلان في النهاية. ويعني هذا انتهاج هذه الاستراتيجية غير العادية التي تنطوي على مغامرة.

وأخيراً وفي ٢١ حزيران يونيو بدأ الرئيس في توزيع مشروع الإعلان على نظرائه. وجاء رد الفعل إيجابياً باستثناء مارجريت تاتشر والفرنسيين، وعندما التقيت دوجلاس هيرد في بروكسل عشية القمة في ٤ تموز يوليو قال: إن تاتشر غير سعيدة بالمرّة خاصة تجاه عبارة «الملجأ الأخير» وأبلغته

بأننا نشعر أنه من الضروري إدراج نص «الملجأ الأخير» لأن حدوث تغيير في الاستراتيجية النووية سيكون له وقع يفوق أي شيء آخر ليظهر للسوفيت أن العالم يتغير. وأكد هيرد أن رئيسه الوزراء لا تريد «خوض معركة مع الرئيس لكنها لا تشعر بالارتياح تجاه هذا النص».

وفي اليوم التالي انضمنا إلى الزعماء للمشاركة في القمة، ومن الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حتى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر عملت مع زملائي وزراء الخارجية في حلف شمال الأطلسي، وساورني القلق في بعض الأوقات من أن المفاوضات لن تحرز أي تقدم. وقلت: «أيها السادة» إننا مضطرون للقول لحظة ما إنه يجب علينا أن نواصل مراقبة الكرة. إن سبب اجتماعنا والسبب الذي يدعونا إلى العمل لإقرار هذا الإعلان هو توحيد ألمانيا. ولسنا في حاجة إلى تخفيف هذه الوثيقة. فلدينا هدف واحد. إننا نعيش زمناً مختلفاً. «إن هذا ليس عملاً عادياً». وللأسف كان عملاً عادياً بالنسبة للفرنسيين كالعادة حين اعترض رولان ديما على كل شيء تقريباً، وبينما نحن ننفذ لحضور عشاء رسمي مع الملكة ورؤساء الدول اتفقنا على العودة للاجتماع في الساعة العاشرة والنصف، وأخيراً في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل وفي ملابسنا نصف الرسمية انتهينا من الاجتماع وبقي جوهر الإعلان سليماً لم يمس.

ومن لندن توجهنا جواً إلى هيوستون لاجتماع القمة السنوي لمجموعة السبع. ووافقنا في القمة على تكليف صندوق النقد الدولي بإجراء دراسة جادة للاقتصاد السوفيتي بهدف إرساء الأساس للمعونة الغربية، وأوضح كول أن الألمان سوف يقدمون من جانب واحد حجماً هائلاً من المعونة لموسكو.

وفي الوقت ذاته انفض مؤتمر الحزب الشيوعي في موسكو، وتعرض جورباتشوف لانتقادات حادة لكنه صمد. وفي منتصف دورة الحزب ظهر دوي إعلان لندن الذي نشر نصه كاملاً في صحيفة نيويورك تايمز. ومع صدور أدلة أولية ملموسة على تغيير حلف الأطلسي، وتعزيز هياكل الأمن الأوروبي استطاع جورباتشوف وشيفرنادزه دحض المحافظين*.

وبعد أسبوع كنا نتزود بالوقود في مطار شانون بإيرلندا في طريق عودتنا إلى باريس لحضور اجتماع وزاري آخر لصيغة «اثنان + أربعة» سيتبين أنه غير موات تقريباً. وأبلغني عدد من الصحفيين المرافقين أنهم انتهوا لتوهم من مراجعة مكاتبهم، وعلموا أن السوفيت والألمان توصلوا لاتفاق. فقد أصدر جورباتشوف وكول في اجتماعهما في ستافروبول مسقط رأس الزعيم السوفيتي بياناً مشتركاً أقرأ فيه باستعداد السوفيت لقبول انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسي. واتفقا على تحديد قوام القوات المسلحة الألمانية بـ ٣٧٠ ألف جندي في إطار خفض القوات

* لمساعدة شيفرنادزه أرسلت له مشروع الإعلان على أمل أن يمنح الإصلاحيين خطوة متقدمة على الرجعيين مع احتدام جلسات مؤتمر الحزب. وفي وقت لاحق من الشهر أبلغني شيفرنادزه «إنه بدون الإعلان لكان من الصعوبة البالغة بمكان بالنسبة لنا اتخاذ قرار بشأن ألمانيا... فإذا قارنت ما تقوله لكم ولكول الآن بوثيقة برلين لظهر كالليل والنهار. إنه حقيقة مثل السماء والأرض».

التقليدية في أوروبا وتكفل هذا بحل كافة القضايا المتبقية في العلاقات الألمانية السوفيتية، وأعلن الجميع أن هذه «انفراجة تاريخية» فقد تم حل «أبو الأسئلة» كما وصفه شيفرنادزة قبل خمسة أشهر، وفي اللحظة النهائية الحرجة وبعد أسابيع قلائل واجهنا سؤالاً عويصاً آخر. بل قضية عاصفة.

تعتمد الحرب على التفاعل بين الإمكانيات والاحتمالات على حسن أو سوء الحظ. فلا دور على الإطلاق للظروف التي يسود فيها تفكير منطقي بحت.

من أقوال كلاوزيفيتش* عن الحرب

توجهت إلى العراق وأجريت نقاشاً مطولاً حول هذه القضية مع الرئيس صدام حسين. وأعتقد أنه معني بتسوية هذه القضية وليست لديه نية لمهاجمة الكويت أو أي طرف آخر.

الرئيس المصري

حسني مبارك

٢٥ تموز يوليو ١٩٩٠.

لن يحدث شيء.

الملك حسين

عاهل الأردن في حديث هاتفني مع الرئيس بوش

في ٢٩ تموز يوليو ١٩٩٠

بعد شهر واحد من خطبتي لماري ستياورات استعداداً للزواج كنت أقطع مسافة الثلاثين ميلاً التي تفصل واشنطن عن كوانتكو بفيرجينيا حيث كنت ضابطاً برتبة ملازم في فيالق مشاة البحرية على وشك إتمام فترة التدريب الأساسي للضباط ومدتها ستة أشهر. وتبعد كوانتكو مسيرة ساعة بالسيارة عن عاصمة الولايات المتحدة وجال بخاطري أنه ربما لا تلوح لي الفرصة مرة ثانية على الإطلاق لأكون شاهد عيان لتنصيب رئيس أمريكي.

وبينما نحن نسلك شارع بنسلفانيا غير بعيد عن مقر الكونجرس اقترب منا على نحو غير متوقع مدير تنفيذي بإحدى الشركات الكبرى، وكما تبين اتضح أن ابنه أحد أفراد مشاة البحرية الأمريكية في كوريا، وقد أثار زبني العسكري اهتمامه. وكان الرجل يحتفظ بتذكريتين إضافيتين لدخول استعراض التنصيب، وسأل لو كنا نريدهما. وشكرناه على كرمه واتجهنا صوب المقعدين المخصصين في المنصات المؤقتة المقامة على جانبي شارع بنسلفانيا الذي كان يعج بالإثارة التي أنستنا برودة بعد الظهر. كان المقعدان في موقع متميز مباشرة في مواجهة منصة الشرف أمام البيت الأبيض. ولازلت احتفظ بالأوشحة الملونة التي تسلمناها بمناسبة الاستعراض.

* كارل فون كلاوزيفيتش (١٧٨٠ - ١٨٣١) جنرال بروسي ولد في بوج، وخدم في الجيش البروسي، وتولي قيادة مدرسة الجيش البروسي ورئاسة الأركان في جنا بسيناو. أهم مؤلفاته التي نشرت بعد وفاته هي مؤلفه بعنوان «عن الحرب» الذي عرض فيه فكرة الحرب الشاملة وهي نظرية عسكرية ثورية أثرت تأثيراً بالغاً في ألمانيا وغيرها. توفي متأثراً بالكوليرا في بريسلاف. (المترجم).

وبعد نحو أربعين عاماً في الثامن من حزيران يونيو ١٩٩١ وجدت نفسي أجلس . في وضع لم يخطر على بالي . في منصة أخرى أساهم في الاحتفال بنصر أمريكي مؤزر آخر. بانتهاء الحرب في الخليج. وتجمع أكثر من ثمانمائة ألف جندي أمريكي على إمتداد الطريق تكريماً لتضحيات الخمسمائة وخمسين ألف جندي الذين شاركوا في الحرب والثلاثمائة وتسعين جنديا الذين قتلوا في حملة تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الوحشي. وشارك في العرض العسكري تسعة آلاف جندي يمثلون مختلف أفرع القوات المسلحة الأمريكية بقيادة الجنرال شوارتسكوف قائد عملية عاصفة الصحراء. وبينما سار طابور العرض بفخار عبر شارع كونيستيتيوشن تحلق فوقه تشكيلات من الطائرات الحربية بدءاً منطائرات الشبح المقاتلة إف ١٧ حتى طائرة النقل العملاقة سي ٥. غمرني شعور بالامتنان لقيامي بدور في واحدة من أكثر اللحظات إثارة للكبرياء الوطني في التاريخ العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة. وتذكرت الكلمات التي أفضى بها لي ديك تشيني فيما الرئيس يلقي كلمته أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس تصفيق حاد قبل ثلاثة أشهر فقط: «بيكر، ليس هناك أروع من هذا».

واتسمت اللحظة بقدر لا بأس به من السخرية، فقبل ثمانية عشر شهراً عندما تولى الرئيس مهام منصبه كان يستعصي على الفهم أن الولايات المتحدة ستخوض حرباً ضد العراق. فبعد ثماني سنوات من القتال الضاري مع إيران كان صدام حسين يرأس بلداً مستنزفاً معنوياته في الحضيض. فالصناعات العراقية دُمِرَتْ والمدن خُرِبَتْ من جراء الأضرار التي أحدثتها المئات من صواريخ سكود الإيرانية. وسقط أكثر من نصف مليون قتيل من سكان العراق البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة فقط. وبالقطع لم يدر بخلد أحد منا أن هذا البلد الذي سعت أمريكا لخطب وده يمكن أن يجيش الجيوش ليضع العالم على طريق الحرب في آب أغسطس عام ١٩٩٠م.

الميل ناحية العراق

استندت السياسة الأمريكية تجاه العراق التي ورثها الرئيس بوش من إدارة ريجان على التصميم على إجهاد الطموحات التوسعية للحكومة الثورية في إيران. فحلم أية الله الخميني بنشر الأصولية الإسلامية الراديكالية في مختلف أرجاء الشرق الأوسط كان يُنظرُ إليه بكل صواب على أنه تهديد حقيقي خطير للاستقرار الإقليمي والمصالح الاستراتيجية الأمريكية. فإذا هدد المد الأصولي النابع من طهران الحلفاء الرئيسيين لأمريكا مثل إسرائيل ومصر والعربية السعودية فسوف تسقط المنطقة بأسرها في هاوية الاضطراب. الأمر الذي يعرض للخطر التدفق المطرد لإمدادات البترول للغرب، ويزيد فرص نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط.

وكان لقرار احتواء إيران أبعاد سياسية وعاطفية أيضاً. وساهمت أزمة الرهائن في إيران عام ١٩٧٩ إلى حد كبير في انتخاب رونالد ريجان عام ١٩٨٠ وأصبح عجز جيمي كارتر عن ضمان الإفراج عن الدبلوماسيين الأمريكيين الذين احتجزتهم إيران ولمدة ٤٤٤ يوماً مرادفاً للشلل الرئاسة وانحسار

القوة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. وبما أننا كنا المستفيدين انتخابياً من هذه الفترة
التعسة في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية، وبما أننا شهدنا أيضاً العواقب الوخيمة لفضيحة إيران
كونترا عام ١٩٨٦ كنا على إدراك تام بالقدرات المدمرة لآية الله الخميني على السياسة الداخلية.

وقبل أربعة أشهر من تولي الرئيس ريجان السلطة قام العراق بغزو إيران مشعلاً حرباً استغرقت
ثمانية أعوام لتنتهي بالجمود وتدمير البلدين. وهيات الحرب لإدارة ريجان وسيلة ملائمة لاحتواء
إيران ومساعدة العراق. ومع نهاية عام ١٩٨٢ خلص الرئيس ريجان إلى أن المصلحة القومية
تقتضي تطوير العلاقات مع العراق. وفي عام ١٩٨٣ وبعد تنصل صدام من الإرهابي الشهير أبو
نضال قررت إدارة ريجان رفع اسم العراق من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. وبعد عام استؤنفت
العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة استغرقت سبعة عشر عاماً. وفي غضون نفس الفترة
بدأت الولايات المتحدة في تقديم ضمانات قروض مكنت بغداد من شراء حبوب أمريكية. وخلال
سنوات الحرب العراقية الإيرانية تم تزويد العراقيين بالمعلومات الاستخبارية العسكرية، وفي عام
١٩٨٧ عندما بدأت إيران في مهاجمة ناقلات النفط على أمل حرمان العراق من عائداته الحساسة
من صادرات النفط قررت الولايات المتحدة «رفع العلم الأمريكي» على الناقلات المحايدة ونشرت
سفناً حربية في الخليج لحمايتها من الاعتداءات الإيرانية.

وعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية في آب أغسطس عام ١٩٨٨ كانت إدارة ريجان في أشهرها
الأخيرة. وقرر الرئيس ريجان ترك أي عملية وإعادة تقييم جادة حول السياسة الأمريكية تجاه
الخليج إلى خلفه. وبالتالي فقد أمر الرئيس بوش بإجراء مراجعة استراتيجية بعيد أداء اليمين
الدستورية. وانتهت مراجعة تمهيدية في نيسان إبريل ١٩٨٩ لكن إقرارها بصفة نهائية تأجل إلى
تشرين الأول أكتوبر.

وخرج العراق من الحرب في حالة عسر شديد. فقد انهار الاقتصاد العراقي بالفعل ودمر الكثير
من المدن العراقية وتحول الجانب الأعظم من البنية الأساسية إلى أطلال. وكان صدام في حاجة
ماسة إلى المال لتعمير بلاده المدمرة الأمر الذي يقتضي إقامة علاقات ودية ليس مع الدول
العربية الغنية فحسب بل مع الدول الغربية أيضاً.

وكان جيران صدام وخاصة مصر يشعرون بالامتنان له لصدده الخطر الإيراني. واعتقدوا أنه
سينصرف بعد الحرب إلى عملية الإعمار الداخلي وشجعوا الولايات المتحدة على استمالته. وكان
حلفاؤنا الغربيين وخاصة الفرنسيين والألمان أكثر اهتماماً ببيع التكنولوجيا لا بإقامة الحواجز.
وكان السوفيت لا يزالون قوة عظمى وصدام حليفهم الرئيسي. وفي ضوء البيئة الدولية والإقليمية
السائدة حينذاك لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران
والعراق لتعمل وفقاً لألياتها الذاتية. ولم تؤت هذه السياسة مفعولها.

وفي ذلك الحين كنا نرى في العراق حليفاً عربياً مفيداً محتملاً في تحريك عملية السلام
المحتضرة في الشرق الأوسط. وكنا نفترض أن عراقاً أقل إنقساماً سيكون مفيداً إلى حد ما لعملية

السلام. وعلى العكس كنا نعتقد أنه لو اختار العراق فإن بوسعه تشجيع الفلسطينيين والتأثير عليهم وأردنا إختبار اقتراح أن العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة مع العراق ربما تقنعه بالألا يكون حجر عثرة. وتشجعت أنا شخصياً بهذه الفكرة ليس فقط عن طريق عدد من زعماء الشرق الأوسط. بل أيضاً بواسطة بعض أفضل أصدقاء إسرائيل ومنهم عضو جمهوري بمجلس الشيوخ طلب مني بشكل خاص استمالة العراق.

وفي الوقت ذاته كانت إدارتنا تخوض صراعاً في واحدة من أكثر فترات التغيير الجذري في تاريخ العالم. وشكل انهيار الاتحاد السوفتي وتفكك حلف وارسو وتوحيد ألمانيا أعظم تغير في البيئة الاستراتيجية منذ اختراع القنبلة الذرية. وأُنْفِقَ الكثير من الوقت والاهتمام في عملية السلام في الشرق الأوسط والتطورات في أمريكا الوسطى والأحداث المفاجئة مثل مذبحه المنشقين في ميدان تيانانمين في حزيران يونيو في بكين. وفي تلك البيئة حينذاك لم يكن أياً منا يعتقد أن السياسة الأمريكية تجاه العراق تمثل أولوية ملحة. ولم تدر بخلدي أو بخلد الرئيس. ولم تكن مراجعة إدارتنا للسياسة السابقة تجاه العراق بعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية الداخلية. ومنذ البدايات الأولى لإدارة ريجان توسعت سياسة ضمانات القروض للعراق لاستيراد الحبوب بشكل مذهل. وكانت شركة الائتمانات السلعية التابعة التابعة لوزارة الزراعة تقدم أكثر من مليار دولار كضمانات قروض في لعام للعراق لشراء مواد غذائية أمريكية. ومع عام ١٩٨٩ أصبح العراق تاسع أكبر مشـتر للمنتجات الزراعية الأمريكية. وحظيت هذه البرامج بشعبية طاغية في الكونجرس ولدي السياسيين المسؤولين عن الزراعة.

وغنى عن القول أن سجل العراق في تسديد هذه القروض كان نظيفاً. فلو أننا حاولنا عزل العراق لحرمننا الشركات الأمريكية أيضاً، وخاصة الشركات الزراعية من فرص تجارية مهمة. ولوحدث هذا لتعرضنا بالتأكد لانتقادات من المؤيدين المتحمسين في الكونجرس مثل الديمقرراطي جاك بروكس من تكساس وشارلي روز من نورث كارولينا وكلاهما سيصبح منتقداً قوياً لكل السياسات التي سبق وأيدناها بشدة.

وعلى مدى الأشهر الستة التالية لم تكن السياسة نحو العراق في بؤرة التركيز. ومع ذلك وقع الرئيس في ٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٨٩ توجيه مجلس الأمن القومي ٢٦ (Nsd26) بتحديد السياسة الأمريكية في الخليج.

وفيما يتعلق بالعراق خلص التوجيه إلى أن: «العلاقات الطبيعية بين العراق والولايات المتحدة سوف تخدم مصالحنا طويلة الأمد وتعزز الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط وكوسيلة لاختبار فرضية أن علاقات الصداقة ربما تدفع العراق إلى تهذيب سلوكه تجاه قضايا مثل الإرهاب وحقوق الإنسان وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أبدينا استعدادنا للتوسع في «الحوافز السياسية والاقتصادية» مع بغداد. وفي هذا الصدد اتفقنا «على مواصلة السعي لتسهيل الفرص أمام الشركات الأمنية للمشاركة في إعمار الاقتصاد العراقي».

وتضمن التوجيه صراحة سياسة الحرمان من الحوافز لو لم تنجح. ولم تملكنا أية أوامام بشأن وحشية صدام مع شعبه أو قدرته على تصعيد التوتر مع جيرانه. وفي حينه أقررنا جميعاً أنه من المحتمل تماماً أن أي ثواب سنقدمه له سيفشل في تحقيق النتيجة المرجوة، ولو حدث هذا فقد نص التوجيه ٢٦ (Nsd26) على «قطع أو خفض مستوى علاقتنا» ونوه التوجيه إلى «أنه ينبغي على القيادة العراقية أن تعي أن أي استخدام غير مشروع للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية سيؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية سنسعى في سبيل تطبيقها إلى الحصول على كل تأييد ممكن من حلفائنا وأصدقائنا». وغابت هذه المرونة في التحول السريع من الحوافز إلى الحرمان منها عن الكثيرين. لكنها كانت في الحقيقة أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية.

وكان من المفيد للغاية استطلاع إمكانية أن العلاقات الأفضل قد توقف الإنتشار النووي وتجلب منافع اقتصادية وتعزز احتمالات التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل. وعلى نفس القدر من الأهمية كان بوسعنا دوماً استئناف الاحتواء لاحقاً لو لم يجد الارتباط نفعاً.

محاولات الارتباط الأولى

حدث أول اتصال مباشر لي مع العراق بعد شهرين من أدائي لليمين. ففي الرابع والعشرين من آذار مارس ١٩٨٩ اجتمعت مع نزار حمدون السفير العراقي السابق لدى الولايات المتحدة الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية العراقية للشؤون الخارجية وأبلغت حمدون أن الولايات المتحدة تولي أهمية كبرى لعلاقتها مع العراق. وبأنها تأمل في توثيق العلاقات الثنائية معه. وأكدت أيضاً أن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية خلال الحرب مع إيران وضد الأكراد العراقيين يمثل عقبة خطيرة أمام الوصول لهذا الهدف.

وفي السادس من تشرين الأول أكتوبر . أي بعد أربعة أيام من تحديد التوجيه ٢٦ (Nsd26) لسياستنا تجاه العراق اجتمعت للمرة الأولى مع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز. وكمعظم الاتصالات الأولية كان الاجتماع لقاء دبلوماسياً ودياً حاول كل منا خلاله تكوين رأي عن الآخر ووضع أساس لاتصالاتنا في المستقبل. وأتذكر الانطباع الذي تركه عزيز لدي. وطارق عزيز شخصية مهذبة كوزموبوليتانية يتحدث الإنجليزية بطلاقة ويمتلك ناصية الحديث*. إنه في الحقيقة ريبنتروب عصرنا.

كان هتمامي الأساسي بلقاء عزيز يتمثل في السعي للحصول على مساعدته في تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط. وقوبل اقتراحي بإجراء مباحثات بين إسرائيل وفلسطين من الأراضي المحتلة، بالفرض. وخفضت الاجتماعات التي عقدت في الصيف مع ممثلي منظمة التحرير

* بواخيم قون ريبنتروب ١٨٩٣ . ١٩٤٦ سياسي ألماني ولد في فيسيل. انضم للحزب الاشتراكي الوطني عام ١٩٣٩. وأصبح مستشاراً لهتلر للشؤون الخارجية المسؤول عن المعاهدة البحرية الألمانية الإنجليزية عام ١٩٣٥. وعمل سيفيراً لألمانيا لدى بريطانيا عام ١٩٣٦. ثم عين وزيراً للخارجية (١٩٣٨ . ١٩٤٥) أسره البريطانيون عام ١٩٤٥، وأعدم بعد أن ادانته محكمة نوريمبرج. المترجم.

اللسطينية في التوصل إلى اتفاق. وفي غضون تلك الفترة طرح مبارك خطة النقاط العشر بهدف كسر الجمود. وعندما طلبت من عزيز الموافقة على خطة النقاط العشر رد بأن تأييد العراق للخطة معروف تماماً في المنطقة. ومع ذلك كانت حكومته تنتهج سياسة الامتناع عن إصدار بيانات علنية عن عملية السلام. فمثل هذه الحديث «قد يعقد الأمور» واعتبرت تصريحاته تنصلاً مهنياً. لكن الأمل كان لا يزال يراودني في أنه ربما يتم إقناع العراق في نهاية المطاف بتقديم المساعدة في التوصل إلى حل.

وفي أول لقاء بيننا أبلغته بأن الولايات المتحدة راجعت علاقتها مع العراق وتريد تعزيزها وتوسيع نطاقها. وكانت هناك أسباب تدفعني للاعتقاد بأنه توجد إمكانية توجيه العلاقات بيننا في اتجاه إيجابي. وقال عزيز إن صدام حسين أصدر إليه تعليمات بالإعراب صراحة عن أن العراق يسعى بنفس القدر لتحسين العلاقات «على أساس التفاهم والاحترام المتبادل».

وما لبث أن غير لهجته على غير توقع. وأخذ يكيل الاتهامات للولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلاده. والقيام بمحاولات سرية لتخريب الحكومة. كانت أدلته واهية. فقد تلقى العراق تقارير تفيد بقيام دبلوماسيين أمريكيين كبار بالاتصال بنظرائهم العرب «لإثارة خوفهم وشكوكهم» تجاه نوايا العراق التي قال إنها نوايا سلمية. وشكك هؤلاء المسؤولون . فوق ذلك . في المساعي العراقية لتطوير «قاعده التكنولوجية» وذلك في إشارة رقيقة إلى تعزيز القدرات العسكرية الذي يمثل مصدراً للإزعاج. وأكد «أن كل ما نفعله هو لصالح شعبنا». وأخيراً وجه الاتهام بأن «بعض الوكالات الأمريكية». يفترض أنها المخابرات الأمريكية تسعى لزعزعة الاستقرار في العراق.

وأبلغته بأن المفاجئة تلجمني من هذه الشكاوي. كان هذا أول احتكاك مباشر مع جنون العظمة الذي أدركت لاحقاً أنه متجذر لدى الدوائر العليا في الحكومة العراقية. وهو ذات الجنون الذي غذى سلسلة حسابات خاطئة عن أمريكا والغرب رتبت عواقب مأساوية فيما بعد.

وانتقل عزيز إلى الشكوى من تخفيض قروض شركة الائتمانات السلعية للعراق من مليار دولار إلى ٤٠٠ مليون دولار في العام القادم. وزعم أن هذا الإجراء الذي قال إنه سيؤدي إلى «توتر العلاقات» مرتبط دون مبرر بقضية البنك الإيطالي بنكا ناسونالي ديل لا فارو «التي لم يكن لنا ضلع فيها». وهذه إشارة واضحة إلى ما تكشف عن قيام فرع البنك الإيطالي في جورجيا بتقديم أكثر من ثلاثة مليارات دولار إلى العراق بدون خطابات ضمان معتمدة. وقال عزيز إن بلاده لها عظيم الشرف بالقضاء على الفساد. ويريد أن يعرف فوراً أن هناك أدلة على ثبوت تورط مسؤولين عراقيين. وسألته عما إذا كانت الحكومة العراقية ستتيح تسليم أي مسؤول يشتبه في ارتكابه أخطاء فرد قائلاً: إن ذلك يعتمد على طبيعة المعلومات التي ستقدم للعراق.

وبما أنني على علم بالعمليات السرية الحالية للحكومة الأمريكية كنت على يقين بأن ادعاءات طارق عزيز بالمحاولات الأمريكية لزعزعة استقرار العراق لا أساس لها البتة. ومع هذا ومن قبيل

الاطمئنان راجعت الأمر شخصياً مع الرئيس وسكوكروفت. وأبلغت طارق عزيز بعد شهر في رسالة مكتوبة بأن الرئيس كلفني بإخطاركم «أن الولايات المتحدة لا تشارك في أي محاولة لإضعاف استقرار العراق وبوسعي إبلاغكم هذا من أعلى سلطة».

وأضفت: إنه من المهم التطرق إلى «بعض الادعاءات الخطيرة التي تقتضي الحاجة تقصيبها» عن إدارة برنامج شركة الائتمانات السلعية. وبالطبع كنت أشير إلى احتمال تورط مسؤولين عراقيين في أنشطة البنك الإيطالي. وراودني الأمل في إمكانية تسوية تلك المشكلات واستمرار البرنامج، وأكدت مجدداً: «التزام الرئيس شخصياً» بإرساء أساس متين برغم الاختلافات الحتمية. وأبلغ عزيز سفيرتنا لدى بغداد إبريل جلاسبي أنه يعتبر أن لهجة رسالتي إيجابية.



وفي السادس والعشرين من تشرين الأول أكتوبر رفع جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا NEA وإبراهام صوفير المستشار القانوني لوزارة الخارجية «مذكرة عمل» أوصياني فيها باستمرار تقديم ضمانات الائتمان السلعي للعراق. وأقر التوصية كل من بوب كيميت وديك مكورماك وكيل الخارجية للشؤون الاقتصادية، وأشارت المذكرة إلى اتهامات الفساد العراقي وتداعيات فضيحة البنك الإيطالي، ونوهت إلى المشاورات التي أجراها محامون من وزارة الخارجية مع نظرائهم في وزارة الزراعة الذين أتيحت لهم فرصة الاطلاع على تحقيقات البنك الإيطالي، والتشاور مع مكتب المدعي العام الأمريكي في أطلانطا.

(وأجرى المحامون أيضاً مشاورات مع وزارة العدل). وأشاروا إلى أنه في الوقت الذي يحتمل فيه تورط عدد من المسؤولين العراقيين في القضية. فإن معلوماتنا عن التحقيق تشير إلى أن الإدعاء لا يعتزم توجيه الاتهام الآن لمسؤولين عراقيين «وأوصينا بتقديم الائتمانات السلعية. شرط أن تثبت عملية المراجعة عدم ارتكاب العراقيين أي أخطاء» على أن تدار على أساس «مراجعة ذاتية دورية» على أن يتم الصرف على دفعات لضمان امتثال العراقيين بالتزامات الائتمانات السلعية والتعاون في التحقيق في قضية البنك الإيطالي.

واستشهد بوعيد طارق عزيز بالتعاون التام في قضية البنك الإيطالي باعتباره «خطوة غير مسبوقة من جانب العراق» واعتراضاً على تقديم حجم ائتمانات للعراقيين يقل عما رفضوه في السابق «خاصة عندما يبدو واضحاً أنهم سيقبلون عمليات مراجعة أخرى و ضمانات أخرى معقولة». وساقاً أيضاً سبباً جوهرياً بأن كيلي على وجه الخصوص سيحتني «على أن قدرتنا في التأثير على السياسات العراقية في المجالات المهمة لنا بدء من لبنان حتى الشرق الاوسط ستتأثر إلى حد كبير بنتائج مفاوضات الائتمانات السلعية».

ويندرج هذا الموقف ضمن معايير التوجيه (Nsd26). في ٣١ تشرين الأول أكتوبر وافقت على التوصية، وطلبت من كلايتون يوتر وزير الزراعة المضي قدماً في تطبيق برنامج قرض المليار دولار على دفعات. وفي ذات اليوم اتصلت بيوتر وطلبت منه تنفيذ البرنامج بالكامل مع اتخاذ الضمانات الكافية للتأكيد من عدم تكرار المخالفات السابقة. وأبلغني: «أعتقد أننا ننظر إلى الأمر بنفس نظرة رجالك. سوف أشرع فيه على الفور».

وبعد ثلاثة أيام قررت وزارة الزراعة المضي قدماً في تنفيذ برنامج قرض المليار دولار على دفعتين مع الضمانات التي بحثها مع يوتر وعرض الاقتراح على المجلس الاستشاري القومي حول السياسات الدولية والمالية (NAC) وهي لجنة من الوكالات الحكومية تعني بتنسيق سياسات مثل قروض الائتمانات السلعية التي تتجاوز حدود الاختصاص. وفي السادس من تشرين الثاني نوفمبر أقر المجلس الاستشاري قرض المليار دولار كله على أن تكون الدفعة الأولى خمسمائة مليون دولار. ولن يتم تقديم الدفعة الثانية قبل مراجعة امتثال العراق ودراسة أي تطورات جديدة بشأن قضية البنك.

وفي رسالة بعثت بها لطارق عزيز في اليوم التالي أبلغته بأن القرار «يعكس الأهمية التي نوليها لأهمية علاقاتنا مع العراق بأنني سعيد لما بلغني عن تعهده بالتعاون التام في قضية البنك الإيطالي». وأشرت إلى «إن تعاوننا في هذا الأمر خال من أي شائنة لعدم الشرعية».

وفي ١٧ كانون الثاني يناير تجاوز الرئيس معارضة الكونجرس ووقع توجيهاً بالسماح لبنك التصدير والاستيراد بتقديم قرض بنحو مائتي مليون دولار لتمويل مشتريات الحبوب للعراق. وقال: إن رفض هذا القرض «لن يخدم المصالح القومية للولايات المتحدة». وتؤكد أن هذا القرار الذي أيدته بالكامل هو أقصى ما استطعنا بذله من جهود ليعمل العراق على تهذيب سلوكه.

تحول صدام المشؤوم

وبرغم مواصلة نهج الثواب تدهورت علاقتنا مع العراق ونحن في مطلع العام الجديد وعلى الفور تقريباً تبنى العراقيون نمطاً للسلوك وصفه جون كيلي «بأن ربيع سوء السلوك الصدامي» ومع شهر نيسان إبريل بات واضحاً أن سياستنا لم تحقق النتائج المرجوة. وأصبح من الضروري الآن اتخاذ موقف المواجهة مع بغداد.

ولا مجال للشك في أن سلوك صدام قد تغير للأسوأ في أوائل عام ١٩٩٠. وبات خطابه أكثر حدة وتهديداً. وأعدم صحفياً بريطانياً إيراني المولد بتهمة التجسس* وتعالته شكوته في مرارة من افتتاحية أذيعت في إذاعة صوت أمريكا وتضمنت إشارة سريعة إلى الدولة البوليسية في العراق، وأخذ يتهم الولايات المتحدة علانية بالتدخل في الخليج. وقام ببناء ست منصات لإطلاق صواريخ سكود في غرب العراق يصل مداها إلى إسرائيل، وعزز جهوده لامتلاك تكنولوجيا متقدمة يمكنه تطويعها لتستخدم في برامجه العسكرية والنووية.

(وينبغي التنويه إلى أن النشاط المخبراتي لم يكتف بشكل خاص على ما كان يدور في العراق. ويسري وصف وينستون تشرشل للاتحاد السوفيتي الستاليني تماماً على العراق الذي كان لغزاً فيه لغز مبهم).

* هو فارزاد بازوفت الذي كان يعمل بصحيفة الأوبزرفر البريطانية (المترجم).

ونتيجة لذلك كان من الصعوبة البالغة بمكان تحديد مدى ما يصنعه صدام حسين من تحولات استراتيجية بل وحتى تكتيكية. وتبدو العناصر التي تستعيدها الذاكرة يسيرة على الفهم. فمدى الفقر الذي يعاني منه العراق وحاجته إلى السطو على بنك مثل الكويت أو جنون عظمة صدام من هجوم آخر على منشآته النووية . كانت تقبل مختلف التفسيرات في حينه.

ومع هذا تعارض سلوك صدام الوحشي المتزايد مع دبلوماسيته الخاصة التي تجنح بإفراط نحو المصالحة. وفي ١٢ شباط فبراير اجتمع كيلي وإبريل جلاسبي مع صدام حسين لتسعين دقيقة في بغداد. وأشارت كل الروايات إلى أنه كان اجتماعاً ودياً. وقال صدام إنه مع تراجع الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى فإن أمام الولايات المتحدة فرصة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.

وكان مغزى رسالته أنه يفضل السلام على الحرب في الشرق الأوسط. لكنه يشك في ان الولايات المتحدة ستمارس الضغط اللازم على إسرائيل من أجل تحريك عملية السلام. ومن جانبه أكد كيلي مجدداً التزام الرئيس بما قال إنه «صداقة حميمة وحقيقية لمصلحتنا المشتركة» وأبلغ كيلي، صدام أيضاً بأن التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان المقرر أن يصدر في غضون أسبوعين يتضمن انتقاداً حاداً لنظام بغداد.

ومع تزايد أذى صدام أعرينا عن قلقنا بحدة أكبر. ففي ٢٧ شباط فبراير أوضح سكرتروفت للوزير العراقي استياء الرئيس من انتقادات صدام الأخيرة للولايات المتحدة. وبعد ثلاثة أيام أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية توجيهاً قوياً لسفارتنا في العواصم العربية متضمناً تعليمات للسفراء بشرح «اختلافنا الجذري» مع العراق حول الانتشار النووي والأسلحة الكيماوية ونشر صواريخ سكود وحقوق الإنسان. وفي ٣ آذار مارس أبلغ سكيب جنيم نائب كيلي السفير العراقي بأن تصريحات صدام «مروعة».

وفي الثاني من نيسان إبريل تغيرت حساباتنا الاستراتيجية عندما هدد صدام إسرائيل صراحة في رسالته إلى القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية. فللمرة الأولى أكد صدام امتلاك العراق لأسلحة كيماوية وتوعد قاتلاً: «أقسم بالله العظيم أن نحرق نصف إسرائيل لو تعرضنا للهجوم». وأثارت هذه التصريحات انزعاج العالم الغربي والشرق الأوسط، وسارعت الإدارة بشجبها. وأصدرت تعليمات لتاتويلر بأن تصفها «بأنها ناروية وغير مسؤولة وعنيفة» ومع ذلك فقد رددت عندما سُئلتُ بأن العلاقات الثنائية ليست قيد المراجعة نتيجة لتصريحات صدام النارية. ولئن صح هذا في تلك اللحظة فإنه لم يدم طويلاً.

وفي اليوم التالي للرسالة بقي كيميت وروس بعد انتهاء الاجتماع الصباحي للعاملين لبحث التطور الجديد معي. وقال لي: إن لفظ «حرق إسرائيل» لا يجب النظر إليه كثورة منعزلة. وقال روس: «إن سياستنا تقوم على وهم خاطئ بأن بوسعنا حمل هذا الرجل على الاعتزال» وقال كيميت: «لا يمكننا، فلم أعد أشعر بالارتياح لهذه السياسة، إنهم رجال غلاظ قد لا تجدي معهم غير الشدة».

وبما أن سياسة الثواب لم تؤت بثمارها فقد حان وقت سياسة العقاب» ووافقتهما على ضرورة تغيير سياستنا، ووافقت على توصية كيميت بأن تطلب الخارجية عقد اجتماع للجنة النواب لدراسة تعديل سياستنا تجاه العراق لتصبح سياسة الاحتواء. وقررت أيضاً ضرورة تسليم التوجيه لوزارة الخارجية العراقية». وفي ١١ نيسان إبريل أرسل كيميت برقية بهذا التوجيه إلى جلاسبي لنقله إلى العراقيين «بأن العراق ستكون على مسار تصادم مع الولايات المتحدة لو واصل تبني إجراءات تهدد الاستقرار في المنطقة وتقوض المساعي الدولية للحد من التسلح وتهزأ بالقوانين الأمريكية».



وفي اليوم التالي اجتمع صدام مع أعضاء مجلس الشيوخ روبرت دول وجيمس مكلوري وهوارد ميتزينباوم وفرانك موركوفسكي والآن سيمبسون في مدينة الموصل بشمال العراق. وبناء على طلب منهم أرسلت وزارة الخارجية توجيهاً سياسياً جديداً إلى السفارة الأمريكية في بغداد يتيح لهم الاهتداء بأرائنا قبل الاجتماع. كان التوجيه مكتوباً بلغة غير دبلوماسية إلى حد غير عادي. وجاء فيه أن المواقف العراقية الأخيرة سببت «تردد شديد في العلاقات الثنائية وكررت حرفياً لغة رسالة كيميت إلى جلاسبي. وقدم لأعضاء مجلس الشيوخ تفاصيل عن السلوك العراقي مثار التساؤل وطلب منهم إبلاغ صدام بأنه يتعين عليه اتخاذ خطوات ملموسة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وإنهاء المشتريات غير المشروعة. وأشارت البرقية إلى ضرورة لفت نظر صدام إلى «أنه بدون مثل هذه الإجراءات من جانبكم فربما يتبدد القليل الذي تبقى من تأييد أمريكا للعراق».

وعاد أعضاء مجلس الشيوخ إلى واشنطن وأعلنوا أن صدام زعيم يمكن للولايات المتحدة أن تعمل معه. ولم تكن نصيحتهم الخاصة للرئيس ولي أقل تفاؤلاً عن تصريحاتهم العلنية. وبرغم هذا فقد أثارت رسالة صدام مشاكل لدينا لدرجة اضطررتني لاستغلالها في اجتماع خاص عقد في مكنتي في اليوم التالي مع إدوار شيفرنادزة لممارسة ضغط عليه لتأييد دعوة للتوصل إلى معاهدة دولية للحد من الأسلحة الكيماوية. وقلت لشيفرنادزة: «إن وجود أناس مثل صدام حسين سبب كاف لتقديم حافز لإثارة قضية الأسلحة الكيماوية بكافة أبعادها».

وفي البداية صادق كيميت قدراً من المعارضة من العاملين في مجلس الأمن الذين كانوا يؤيدون استمرار السياسة الحالية. وقال أحد مسئولي مجلس الأمن القومي: «كيميت. ربما يكون بيننا شيء من الاختلاف في وجهات النظر في هذه القضية». ومع هذا وبعد أربعة أيام من لقاء أعضاء مجلس الشيوخ لصدام اجتمعت لجنة النواب في البيت الأبيض في ١٦ نيسان إبريل لمواجهة معضلة فعلية تتمثل في كيفية الرد بقوة على السلوك العراقي غير المقبول وعلى تهديدات صدام، والاحتفاظ في الوقت نفسه بالقدرة على إعادة بناء العلاقات تدريجياً لو تحسن سلوك بغداد. ووافقت لجنة النواب على استمرار برنامج الدفعة الثانية من الإئتمان. وتقرر تشكيل لجنة من الوكالات الحكومية الأمريكية لتنسيق الجهود لمكافحة الأنشطة النووية العراقية، وتم تقديم ورقة بالخيارات المتاحة. وتأجل اتخاذ قرار حول ائتمانات آي إكس. أي إم وبينما شكل قرار

تعليق الدفعة الثانية من الائتمانات تغييراً مهماً في السياسة. فإن قضية ما يتعين عمله بشأن السياسة الأمريكية حيال العراق كان لا بد وأن تشكل «إرباكاً» لمبادئ إجراء مراجعة سياسية شاملة. وعقب إجتماع لجنة النواب أرسل لي كيميت مذكرة يحث فيها على ضرورة أن تسعى الخارجية لإلغاء برنامج الائتمان السلعي برمته وقال: «إذا استمررنا في تقديم الائتمانات السلعية وائتمانات أي إكس أي إم فإنني أعتقد أن صدام حسين سيعتبر القرار مؤشراً إيجابياً سيدفعه إلى الاستخفاف بالجهود الأخرى التي ربما نتخذها لوقف حملته للحصول على الأسلحة النووية».

وفي الأول من أيار مايو أدليت بشهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وفي سياق ردي على سؤال للسيناتور روبرت كاشين من ويسكونسين قلت: «من السابق لأوانه بعض الشيء» بحث عقوبات محتملة ضد العراق. كانت معارضتي تعود أساساً لأسباب مؤسسية. فقد تقدم عدد من الأعضاء بمشروعات قوانين تدعو إلى فرض عقوبات الزامية ضد العراق. وكنت أعتقد أن مثل هذه التشريعات ستسلبنا أي مرونة في التعامل مع العراق وستجور أيضاً على حق الرئيس في إدارة السياسة الخارجية.

فضلاً عن ذلك، وبينما كانت علاقتنا تنحدر نحو الأسوأ لم أكن أعتقد أنه من الحكمة اتخاذ مواقف نهائية في اللحظة الراهنة. وطلب منا عدد من حلفائنا العرب ومنهم مصر والعربية السعودية انتهاج موقف وسط. وفي ٣٠ نيسان إبريل بعث الملك فهد برسالة للرئيس قال فيها إن حكومته تسعى «لتهدئة الأمور» مع العراق. وفي الوقت نفسه زارني وفد من السفراء العرب ومنهم سفيراً مصر والكويت للتدخل في النزاع وأن التصريحات النارية، أمر شائع من الزعماء العرب الراديكاليين. وفي هذه اللحظة لم يكن هناك ثمة سبب يدعو للاعتقاد بأن صدام يتجاوز مجرد التهديد الشفوي.

بالإضافة إلى ذلك كان استمرار السياسة القديمة لا يزال يستقطب عدداً من الأنصار. ففي ١٨ أيار مايو أبرق أحد كبار العاملين بمجلس الأمن القومي بأفكاره من بغداد حيث كان في زيارة تقصي حقائق. وفي مذكرة نسبها الكثيرون خطأ إلى جلاسبي شدد بإلحاح على ضرورة صرف الدفعة الثانية. فقد أبلغ العراقيين هو ووفد الشيوخ لتوهم بأنه لا توجد مؤامرة لمعاينة العراق، وأن الولايات المتحدة لا تزال منفتحة أمام «علاقة عمل ممتازة لو هذب العراق تصرفاته» وكتب قائلاً: «مالم تشر وزارة الزراعة اعتراضاً قانونياً فإننا في حاجة للمضي قدماً في تقديم الدفعة الثانية من الائتمانات السلعية». وكان فريق التفتيش التابع لوزارة الزراعة قد أعطى العراقيين بالفعل شهادة إبراء ذمة، وبالقسط فإن معاينة العراق في مثل هذه الظروف «يعتبر في نظر العراقيين مجرد جانب سياسي محض من مؤامرة أمريكية ضد العراق».

وفي غضون أيام اجتمعت لجنة النواب للمرة الثانية (٢٩ أيار مايو) لمراجعة مختلف الخيارات. وبعد عرض أحدث المستجدات حول الائتمانات السلعية وتحقيقات قضية البنك الإيطالي ساد شعور بالإجماع لصالح تعليق كافة برامج القروض الاقتصادية للعراق. وفي اليوم التالي وفي قمة

بغداد ندد صدام بالكويت لمشاركتها «في حرب اقتصادية» ضد بلاده وتحدى أمير الكويت الذي رفض مطالب صدام بتقديم مليارات الدولارات على سبيل التعويض وتقديم تنازلات إقليمية.

الموقف يتدهور

وفي أوائل فصل الصيف إزداد قلق الإدارة الأمريكية من عدوانية صدام التي تواصلت حداثها. وفي ١٦ تموز يوليو اشتكى طارق عزيز في مذكرة لأمين عام الجامعة العربية من تورط الكويت والإمارات العربية المتحدة في «عدوان مباشر» ضد العراق بزيادة إنتاجهما من البترول وهو نفس الاتهام الذي ساقه صدام علانية في خطاب ألقاه في اليوم التالي في الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين لعودة حزب البعث. وحذر صدام الذي اتهم الولايات المتحدة بتقديم «الخنجر المسموم لأعدائه من أنه إذا لم تجد الكلمات فمن الضروري فعل شيء ما».*

وفي ١٩ تموز يوليو أرسلت برقية موجزة لسفارات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتضمن توجيهاً بالسياسة الجديدة حول النزاع العراقي الكويتي، وصدرت تعليمات إلى الدبلوماسيين الأمريكيين بالتأكيد على نقطتين في كافة اتصالاتهم مع نظرائهم العرب. هما: أولاً «ضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وليس عن طريق التخويف والتهديد باستخدام القوة». ثانياً: «إن الولايات المتحدة لا تزج بنفسها في موضوع هو من صميم القضايا الثنائية يخص العراق والكويت». ومع هذا فلم يطرأ أي تغيير على السياسة الأمريكية فلازلنا على التزامنا بضمان تدفق البترول من الخليج وتأييد سيادة ووحدة أراضي دول الخليج... وسنواصل الدفاع عن مصالحنا الحيوية في الخليج».

وفي ٢١ تموز يوليو. أي بعد يومين من رصد الأقمار الصناعية الأمريكية تحركات حاشدة للقوات والعتاد العراقي باتجاه الحدود الكويتية طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة من الولايات المتحدة المشاركة في مناورة عسكرية مشتركة لإظهار التضامن ضد تهديدات صدام الجديدة. وعارض مكتب شؤون الشرق الأوسط الفكرة في البداية خشية إغضاب صدام. وساورت الشكوك العربية السعودية أيضاً خشية أن تؤدي هذه المناورات إلى استفزاز صدام. واعتقدت أن المناورة المشتركة طريقة مناسبة لإظهار عدم الارتياح الأمريكي من صدام وإيضاح التزامنا بحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة ووافق الرئيس على إجرائها في ٢٣ تموز يوليو. وفي ذلك الحين كنا نتلقى تقارير استخباراتية عن حشود عسكرية عراقية قرب الحدود مع الكويت، واتفق رأي الخبراء في الداخل والخارج على أن صدام يراوغ على أمل تخويف الكويت لحملها على تقديم تنازلات. وفي حينه لم يكن ذلك افتراض غير منطقي. كما أن استراتيجيتنا في تشديد تصريحاتنا وبياناتنا والمشاركة في مناورات مشتركة كانت كافية لمواجهة التخويف فقط.



* الرسالة مؤرخة ١٥ تموز ١٩٩٠. ٢٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

وفي ٢٥ تموز يوليو غادرت واشنطن في الساعة السابعة والرابع صباحاً متوجهاً إلى جاكرتا لإجراء مشاورات تستغرق سبعة أيام في آسيا. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم استُدعيت جلاسبي إلى مقر الخارجية العراقية في بغداد وبدون سابق إنذار نُقِلت إلى مكتب صدام لعقد اجتماع دام ساعتين. وبسبب الطبيعة المفاجئة للاجتماع تصرفت جلاسبي بدون تعليمات محددة، ولكن على ضوء التوجيه العام الصادر في ١٩ تموز يوليو.

وفي تقريرها المؤلف من ثماني صفحات المرسل في برقية واحدة عن الاجتماع، والذي يعد بحق وفقاً للتقاليد الدبلوماسية تحليلاً دقيقاً لحديث صدام الملتوي أشارت جلاسبي إلى أن صدام يريد طمأنة الرئيس بأن نواياه سلمية، وهكذا فإنه يأمل في أن تخف حدة الانتقادات الأمريكية للعراق، ووافق صدام على التفاوض مع السعوديين والكويتيين في غضون فترة وجيزة للغاية. وكان «حاداً» في انتقاده «للكويتيين» لرفضهم مساعدته في تخفيف الأزمة المالية للعراق. وبينما أشار إلى سعي «بعض الدوائر» في الحكومة الأمريكية لتعويض العراق. فلم يكن يعتقد أن الرئيس وأنا ضالغان في مثل هذا السلوك.

واعترفت جلاسبي في تحليلها بأن المناورات المشتركة مع الإمارات ولدت الأثر المطلوب. وبات صدام يشعر الآن بالقلق من النوايا الأمريكية ويتوق لتجنب إغضاب الولايات المتحدة. وخلصت جلاسبي: «لقد ملكنا اهتمامه تماماً وهذا شيء حسن. واعتقد أن من الملائم الآن تخفيف حدة الانتقادات العلنية للعراق حتى نرى كيفية سير المفاوضات».

كان الأمل لا يزال يراودنا في نزع فتيل الأزمة. وفي ٢٨ تموز يوليو أعد موظفو مجلس الأمن القومي ونقح موظفو الخارجية رسالة الرئيس التالية لصدام: «سررت بنياً الاتفاق بين العراق والكويت على إجراء مفاوضات في مدينة جدة للتوصل إلى حل سلمي للتوتر الحالي بينكما. فللولايات المتحدة والعراق مصلحة قوية في الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولهذا السبب فإننا نعتقد أن الوسائل السلمية هي أفضل طريقة لحل هذه الخلافات لا التهديد باستخدام القوة العسكرية أو الصراع». وكان من الواضح أن هذه الرسالة لم تكن حازمة بما يكفي، وأن صدام ربما فسر الأيام الثلاثة التالية لاجتماعه مع جلاسبي بعدم إحساسنا بقدر كبير من القلق.

وفي هذه المرحلة أوصت الخارجية بضرورة اتخاذنا خطوة إضافية بتوجيه قوة مهام خاصة من حاملة الطائرات كانت تتجه إلى ديبجو جارسيا في المحيط الهندي إلى شمال بحر العرب كمؤشر على قلقنا، غير أن الفكرة قوبلت بمعارضة الجيش، وللإنصاف يجب القول أنه كان هناك اجماع داخل الحكومة بأن حدة الأزمة ستخف. وبرغم الحشود العراقية الشؤم على الحدود أعتبرت أنباء الاجماع الذي سيعقد بين دبلوماسيين كويتيين وعراقيين في جدة في ٣١ تموز يوليو تطوراً يبعث على الأمل. ورغم هذا أقدمت القوات العراقية بعد يومين على غزو الكويت العزلاء.

وباسترجاع الأحداث نجد انه من اليسير القول أنه كان علينا الاعتراف مبكراً بأننا لم نفلح في تهديب سلوك صدام، وأنه كان علينا تغيير سياستنا في وقت مبكر وبدرجة أكبر مما فعلنا. وكان ينبغي على الأقل إعطاء سياستنا نحو العراق مساحة أكبر على شاشة الرصد في وقت مبكر، واعتقد أن الأسباب التي لم تحملنا على تغيير سياستنا نحو العراق مبكراً وإلى مدى بعيد أسباب عديدة ومعقدة. وبينما وددت لو أننا أولينا مزيداً من الاهتمام بالعراق مبكراً. فإنني في ضوء ما حدث لازلت غير مقتنع بأنه كان بوسعنا ردع العراق عن غزو الكويت بأي إجراء باستثناء تحريك قواتنا إلى المنطقة.

ويوضح هذا الفضل برمته. ربما أكبر من أي شيء آخر. مدى صعوبة تغيير أي نهج دبلوماسي مستقر منذ فترة. وعلى أفضل الأحوال فإن هذه غالباً مهمة شاقة تستنفذ الوقت. علاوة على ذلك فإن الدبلوماسية. مثل التفكير الأمريكي. تتحيز بشكل أساسي إلى تحسين العلاقات فتغيير السياسة من التعاون إلى المجابهة هو على الدوام اقتراح بالغ الصعوبة. خاصة عندما يكون التأييد للسياسة القائمة راسخاً بقوة في مختلف دوائر المصالح الانتخابية والبيروقراطية مثلما هو الحال في السياسة نحو العراق.

وعلى سبيل المثال فإن تغيير السياسة كان سيستتبعه انتقاد موسع حاد من الكثيرين الذين انتقدونا لاحقاً لعدم تغيير سياستنا في مرحلة مبكرة. فلو كنا قد لوحنا بوقف قروض استيراد الحبوب لتعرضنا لحرب ضرروس من كبار أعضاء الكونغرس. وعلى نحو مماثل بادر كثير ممن انتقدنا لعدم تحليلنا بقدر أكبر من الحسم تجاه العراق بانتقادنا عندما هددنا باستخدام القوة. ولازلت أعتقد أنه لو كان الرئيس قد تحدث قبل آب أغسطس ١٩٩٠ عن رغبتنا في الدخول في حرب لحماية الكويت لرفع الكثيرون من أعضاء الكونغرس أصابع الاتهام. وحتى بعد غزو صدام الكويت لم يكن هناك أدنى تأييد داخلي. هذا إذا كان هناك تأييد أصلاً. لاستخدام القوة العسكرية، وكان علينا بناء هذا التأييد بشق الأنفس، ولا يجب على رئيس أمريكي التلويح باستخدام القوة ما لم يكن مستعداً لاستخدامها بالفعل.

وكما سبق أن أشرت من قبل كانت الإدارة كانت مشغولة أساساً بالتغيير الاستراتيجي الأكثر أهمية في العلاقات بين الشرق والغرب وفي السياسة الكونية نتيجة انهيار في أوروبا الشرقية. فقد سعى الغرب لأربعين عاماً لحدوث هذا التطور. وما يدعو للسخرية فإن انهيار الإمبراطورية الشوفينية الذي استنفذ طاقتنا هو بالتأكيد الذي أصاب صدام بالاكئاب لدرجة دفعته لأن يرى الولايات المتحدة في شباط فبراير ١٩٩٠ كقوة هيمنة تهدد طموحاته الإقليمية.



وبالإضافة إلى ما سبق كان أصدقاؤنا في المنطقة. بلا استثناء. يصرون باستمرار على أن صدام يستعرض عضلاته فقط، وأن المهمة معه ستزيد الأمور سوء. وببساطة فإن السبب الذي لم

يدفع أي إنسان للاعتقاد بأنه سيقدم على شن هجوم يتمثل في أنه ما من حساب واقعي لمصالحه يمكن أن يدفعه إلى تصور القيام بغزو شامل للكويت. وحدد شيفرنادزة الأمر على وجهه الصحيح في موسكو في ثالث أيام الغزو: إنه تصرف غير رشيد غير ذي معنى. بل إن صدام نفسه قال لجلاسبي قبل أسبوع واحد من الغزو: «لا تدفعونا نحو «الحرب». ولا تجعلوها الخيار الوحيد الذي يبقى لنا للدفاع عن كرامتنا. فإذا ما أذلت الولايات المتحدة العراق علناً فلن يبقى أمامنا من خيار سوى الرد مهما كان غير منطقي ومدمر للذات». ولسوء الحظ حول صدام كلماته إلى واقع.

وحتى الإسرائيليون كانوا يعتقدون أن صدام يهدد لانتزاع تنازلات اقتصادية من الكويت. وأبلغ مسئولو المخابرات الإسرائيلية الموساد نظراءهم في المخابرات الأمريكية بأن تصريحات صدام النارية تهدف لردع أي هجوم إسرائيلي وليس تهديد العرب. وفي ٣١ تموز يوليو تلقينا تطمينات من الملك حسين والرئيس مبارك بأن تهديدات صدام تهديدات لفظية «لا تشكل تهديداً فعلياً». وما يدعو للسخرية أن معظم حلفائنا كانوا يبذرون القلق في دوائرهم الخاصة خلال ربيع وصيف ١٩٩٠ من أن الولايات المتحدة قد تبالغ في ردها على عدوانية صدام الجديدة.

ومن وجهة نظري فإن الفرصة الواقعية الوحيدة لردع صدام كانت تتمثل في دخول القوات الأمريكية إلى المنطقة. وما كان الكويتيون والسعوديون ولا حتى الكونجرس سيؤيدون هذا التوجه قبل الثاني من آب أغسطس. حقاً لقد كانت صدمة الغزو هي التي سمحت لنا بالتدخل العسكري قبل أي شيء آخر.

وأخر ما يثير السخرية: بالطبع إنه إذا ما نجحنا في ردع عدوان صدام فسوف يجادل الغرب في كيفية احتواء صدام الذي يستمد شجاعته من آلة حربية بالغة القوة وترسانة نووية وكيميائية أشد فتكاً مما تصورته المخابرات الغربية. وفي التحليل النهائي فإن «فشلنا» في ردع صدام ربما يكون قد حال دون وقوع نتيجة أشد سوءً بكثير.

إن لم يكن فاعلاً... إذا لم يستطع العمل بطريقة جماعية لصد العدوان. فإنني لا أعرف ماذا سنفعل لمنع تكرار حدوث هذا مرة أخرى.

الوزير بيكر

لإدوارد شيفرنادزة

خلال قمة بوش - جورباتشوف

٩ أيلول سبتمبر هلسنكي - فنلندا

كان أبي بطلاً أمريكياً حقيقياً في الحرب العالمية الأولى حين عمل ضابطاً برتبة كابتن في الفرقة ١٩ مشاة العاملة بفرنسا. ونال أعلى الأنواط لشجاعته. لكنه كمعظم الجنود الذين شاهدوا مقتل أصدقائهم لم يكن يحب الحديث عن هذا الموضوع كثيراً. ومع هذا فقد حكى لي عن اليوم الذي أمر فيه جنوده باقتحام خندق احتله الألمان. وردوا بأن المخبأ خال من جنود الأعداء. وخامره شعور قوي بأن الخوف يمتلك قواته خشية اقتحام الخندق. ولذا فقد سحب مسدسه عيار ٤٥ ملميمتر وهبط درج الخندق بنفسه. وبعد عدة دقائق خرج يقتاد ثلاثة من الأسرى الألمان. كان درساً في القيادة والإقدام لازلت أعياه حتى اليوم. كما أنه ساهم في تشكيل آرائي عن تفوق الزعامة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم.

ونشأت على الاعتقاد بأن أمريكا قادت العالم خلال الحرب العالمية الأولى عندما كان أبي يقاتل «هناك» في الخنادق ضد القيصير، وقد عايشت هذه الزعامة في الحرب العالمية الثانية. إن كل أمريكي من أبناء جيلي يتذكر أو تتذكر ماذا كان يعمل يوم السابع من كانون الأول ديسمبر ١٩٤١. كنت في ذلك اليوم فتى في الحادية عشرة مولعاً برياضة التنس. وبعد ظهر ذلك اليوم الأحد كنت قد انتهيت لتوي من لعب مباراة في نادي أواكس الريفي في هيوستون، وكنت أسير من ملاعب التنس إلى مبنى النادي. وبينما كنت أجتاز أرض الجولف. تناهى إلى سمعي صوت المذياع «تعرض ميناء بيرل هاربور للقصف للتو». لم يكن أبواي مغرمين بالرئيس روزفلت: فقد صوت أبي لصالحه مرة واحدة عام ١٩٣٢ لكنه لم يكررها مرة ثانية. وكان معارضاً قوياً للصفقة الجديدة التي كان يعتبر أنها ترقى إلى حد الاشتراكية. وأحياناً عندما يحل بعض ضيوفنا في المنزل كان يطلب مني قراءة بعض ما أتذكر من أبيات مناوئة لروزفلت من الشعر الهزلي. لكن لم يخطر على بالي أو على بال أبي التشكيك في عبقرية روزفلت في إدارة السياسة الخارجية. ومثل جورج بوش فإنني أنتمي لجيل اعتنق بصدق فكرة «الباكس أمريكانا» أي أمريكا القوة المشاركة من أجل إحداث تغيير خلاق وبناء حول العالم.

ولا أزال أعتقد أنه في القضايا الكونية وعلى مدار الخمسين عاماً الأخيرة حدث الكثير من الأشياء ذات القيمة الدائمة إلى حد كبير نتيجة للمشاركة الديناميكية الفعالة للزعامة الأمريكية. وكان هذا أمر مسلم به في عقلي على الدوام.

وها هي تلك الزعامة تتعرض للتحدي مرة أخرى في الثاني من آب أغسطس ١٩٩٠. وبهذا الغزو الفاضح للكويت أسفرت طموحات صدام حسين عن نفسها بكل قوتها وأبعادها. وبينما أعتقد كثيرون أن الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت في أواخر تموز يوليو لم تستهدف سوى تخويف الكويت لفتح خزائنها، وبينما اعتقد البعض أن العراق قد يستولي على حقل بترول الرميطة وربما بوبيان وجزر الوعدة ككروت مساومة لانتزاع تنازلات من أمير الكويت، لم يكن أحد يتوقع غزواً شاملاً. وبارساله طوابيره المدرعة إلى الحدود الكويتية السعودية كشف صدام عن شهيته واستعداده للإقدام على المخاطرة. وبرغم البيانات المشتركة غير المسبوقة التي أصدرتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مطار فنوكوفو/٢ في ثاني أيام الأزمة والتصويت بالإجماع في مجلس الأمن بإدانة الغزو واصل العراق دفع قواته إلى الكويت على مدار الأسبوع التالي للغزو. ورداً على ذلك أعلن بوش لدى نزوله من طائرة مشاة البحرية رقم واحد في حديقة البيت الأبيض بعد ظهر يوم الأحد الخامس من آب أغسطس ما يمكن القول أنه أشهر وأشجع موقف خلال رئاسته: «لن يستمر هذا العدوان على الكويت». واستشهد بعض المنتقدين بهذا الحزم والتصريح الذي أصدره الرئيس على أنه مؤشر على نية الرئيس لخوض الحرب منذ البداية الأولى. ومع هذا فسوف تكون هذه قراءة خاطئة لكل من جورج بوش الرجل والموقف الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية في العالم في شهر آب أغسطس. فقد عكس التصريح إحساسه الغريزي والفظري منذ اللحظة الأولى بأن هذه ليست أزمة عادية، وأن هذا سيصبح نقطة فارقة في التاريخ. وأظهر تصريحه أيضاً تصميمه على ألا يؤتي العدوان العراقي ثماره.



وفي المراحل الأولى من الصراع. منذ أيام شهر آب أغسطس الحارة إلى شهر شباط العاصفة. كان الرئيس يؤكد هذا التصميم مرة تلو المرة كلما أقدم على اتخاذ قرار، ومع كل قرار كان المجتمع الدولي يقترب خطوة من طرد العراق من الكويت. وما لم يكشفه تصريح الرئيس هو الكيفية التي سيتبعها لتحقيق هذا الهدف.

ومن المشكوك فيه أنه كان بوسع أحد أن يتوقع كيفية نشوب هذه الأزمة. فلم يكن يسع سوى القلة تصور الدور الحاسم الذي سيلعبه الاتحاد السوفيتي بقيادة وزير خارجية نافذ البصيرة هو إدوارد شيفرنادزة في معالجة عدوان دولة حليفة. وما كان أحد يتصور المدى الذي سينهب إليه العرب في العمل مع الأمريكيين والأوروبيين لعزل دولة عربية كان زعيمها يعتقد أنه الوريث الشرعي لعبد الناصر. وباسترجاع الأحداث يمكننا الإشادة تماماً بالكيفية التي أتاح بها انتهاء الحرب

الباردة إقامة هذا التحالف الدولي غير المسبوق المعروف بدرع الصحراء، والقيام بالمعجزة العسكرية عاصفة الصحراء. وكيف أتاحا بدورهما تحريك مسار عملية السلام في الشرق الأوسط مما أتاح لإسرائيل في النهاية الجلوس في مدريد والتباحث مباشرة وجهاً لوجه مع جيرانها العرب. فبدون تلك الأحداث المحفزة لما كانت إسرائيل في سلام الآن مع الأردن، وما كانت تتفاوض لإقرار السلام مع الفلسطينيين واللبنانيين.

إن ما فعله الرئيس في الخليج هو الصواب بعينه. لقد أقدم جورج بوش على اتخاذ خيارات صعبة توقعها العالم من الزعامة الأمريكية، وحتى عندما يشكو بعض أصدقائنا علانية من ممارستنا لتلك الزعامة. ولم يكن أي منا غافلاً عن الحقائق السياسية المرعبة التي أفرزتها الأزمة لرئيس كنت واثقاً أنه سيخوض حملة لإعادة انتخابه في غضون سنتين. وفي أحد أيام آب أغسطس كنا نجلس على إنفراد بالمكتب البيضاوي. وقلت له: «أعرف أنك تدرك حقيقة أن الوضع يحمل كل الأسباب التي أدت إلى سقوط ثلاثة من آخر خمسة رؤساء أمريكيين: أزمة رهائن، توابيت القتلى، ركود اقتصادي شامل، نتيجة ارتفاع سعر برميل البترول إلى أربعين دولاراً». وفهم الرئيس المغزى تماماً. ورد قائلاً: «جيمي. إنني أعرف ذلك، لكننا نفعّل الصواب. إننا سنفعل ما هو في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة وليحدث ما يحدث».

دبلوماسية القوة وبناء التحالف

في اجتماع عقده مجلس الأمن القومي في الرابع من آب أغسطس في كامب ديفيد قرر الرئيس أن الأولوية الحتمية هي ردع أي تقدم عراقي نحو العربية السعودية. وتوازي مع هذه المهمة مهمة إفراغ الغزو العراقي من ثماره بانتهاج سياسة دبلوماسية القوة ضد صدام حسين. وسوف نبدأ بالضغوط الدبلوماسية، ثم تطبيق الضغوط الاقتصادية لأقصى درجة منظمة من خلال الأمم المتحدة، وأخيراً التحرك نحو الضغط العسكري بزيادة حجم القوات الأمريكية تدريجياً في الخليج. وكانت استراتيجيتنا هي قيادة تحالف سياسي عالمي بهدف عزل العراق. وأملنا عن طريق استخدام العقوبات الاقتصادية حمل صدام على دفع ثمن غال لعدوانه ليجد نفسه مضطراً للإفراج عن رهائنه الغربيين وينسحب من الكويت. وإذا لم ينسحب فسوف نطرده بالقوة العسكرية، ولم يخامرني أدنى شك في أنه لتطبيق هذه الاستراتيجية فإننا في حاجة لإقامة تحالف بين الشركاء، وفي الحقيقة فإنني أبلغت شيفرنادزة الكثير عندما اجتمعنا في الثالث من آب أغسطس. وللمرء أن يتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لهجومنا الدبلوماسي لو كنا قد تجاهلنا السوفيت الحليف التقليدي للعراق. فاستراتيجيتنا في ممارسة ضغوط اقتصادية كان لابد وأن تمنى بالفضل لو رفضت تركيا إغلاق خط أنابيب النفط القادم إليها من العراق. كما أنه في حالة القيام بعمل عسكري فإننا في حاجة إلى تأييد الشعب الأمريكي والكونجرس لدعم الحرب. ولكسب هذا التأييد فعلينا إثبات أننا استنفدنا أولاً كافة الوسائل السلمية، وأنها تصرفنا كزعيم للمجتمع الدولي وليس كحارس منفرد، وأنها أصررنا على أن تشاركنا الدول الأخرى العبء وخاصة الكلفة المالية، وأن

الحرب في الخليج لن تثير حرباً مع السوفيت. لأنهم يتصرفون بالتنسيق معنا. وفي ظل تلك الظروف لم تكن أدنى فرصة أو نسبة مئوية لاتخاذ قرار منفرد بتقليل فرصتنا إلى حد كبير في تحقيق نجاح تام. لأنه سيعني فشلاً سياسياً شبه مؤكد دولياً ومحلياً.

وعلى وجه التحديد كانت الأمم المتحدة هي الأداة الأولى لتشكيل التحالف. ففي الثاني من آب أغسطس وبتوصية منا أقر مجلس الأمن الدولي أول ما سيصل مجموعة إلى اثني عشر قراراً، ولم يكتف القرار رقم ٦٦٠ بإدانة غزو صدام للكويت. بل طالب بانسحاب شامل وغير مشروط. كانت لغة القرار بالغة البساطة والوضوح قمنا بصياغتها بهدف التأكيد على أن التصويت إما مع أو ضد العدوان، وكنا نعتقد أنه من الضروري إبعاد الجدل عن أن يصبح مواجهة بين العراق والولايات المتحدة مما سيزيد من صعوبة مهمة بناء التحالف والحفاظ على استمراره. وساهمت الطبيعة الصارخة لعدوان صدام بكل تأكيد في ذلك فحتى كوبا فاجأتنا بالانضمام إلينا في التصويت بالإجماع بـ ١٤ صوتاً مقابل لا أحد. مع امتناع اليمن فقط عن التصويت.

وفي اليوم التالي في موسكو شاركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إدانة الغزو وقطع إمدادات الأسلحة إلى بغداد. وبعد ثلاثة أيام وافقت العربية السعودية على نشر مائة ألف جندي أمريكي في المملكة. وفي غضون أقل من أسبوع كانت كتل البناء الأساسية الثلاث للتحالف قد أرسيت بالفعل.



وكان بالوسع أن تكون عملية عاصفة الصحراء مبادرة أمريكية صرفاً. فمن الوجهة القانونية كان الرئيس مستوفياً لشروط التصرف بموجب المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول للدول الأعضاء حق الدفاع عن النفس.

واعتقد بعض حلفائنا أننا يجب أن نطبق المادة «٥١» وأن نبدأ بنشر القوات الأمريكية في الخليج، وأن نباشر العمليات الحربية بأسرع وقت ممكن. كان أبرز هؤلاء الصقور هي مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، وليس في الأمر أدنى مفاجأة.

وفي السادس من آب أغسطس اجتمع الرئيس في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض مع رئيسة الوزراء. وكتب الكثير عن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى كما أن العلاقات التي ربطت الدولتين على مدى قرنين علنية ومستديمة من كافة النواحي. وليس لنا أصدقاء أفضل من البريطانيين. فالعلاقات بيننا شديدة الخصوصية. وهذا يمنح البريطانيين رخصة لا يملكها أحد غيرهم، هذه الرخصة التي كانوا يلوون بها أذرعنا أحياناً وكانوا مهرة في ذلك في بعض الأحيان، وكما أظهرت قيادتها الشجاعة خلال حرب فوكلاند عام ١٩٨٢ كانت مارجريت تاتشر عضواً رائداً في مدرسة. أفعل ما يتعين عمله الآن وليساورك القلق عليه فيما بعد. ولم تتردد مطلقاً في أن تجهر بما تفكر فيه، وفي هذه الحالة لم يخالجها أدنى حرج في الإعراب عن شكوكها الخطيرة لتفضيلنا اتباع نهج متعدد الاطراف تجاه صدام. وقالت: «لا يمكننا بكل بساطة السماح باستمرار هذا. علينا أن نعالجه الآن».

واتفقنا على أن المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة تخول لنا الحق في التصرف من جانب واحد. لكنها كانت تعتقد أن التوجه بطلب إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات ضد العراق، وهو ما حدث في ذلك اليوم. سوف يعرقل اتخاذنا لإجراء عسكري في وقت لاحق بموجب المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة. وأقنعني بوب كيميت بأنها على خطأ من الواجهة القانونية، واعترفت هي بذلك في وقت ما فيما بعد. وانطلاقاً من طريقة تفكيري كان اختلافنا حول الجوانب القانونية خلافاً أكاديمياً. وعملياً لم يكن أمام الولايات المتحدة من خيار أولي سوى تجربة نهج التحالف في التعامل مع الأزمة. وبدون هذا لم يكن بوسعنا مطلقاً حشد كل هذا التأييد لإقناع صدام بأنه يواجه المجتمع المتحضر بأسره. وليس قوة عظمى منفردة ربما يستطيع ترويعها. وبدونه ما استطعنا مطلقاً الحصول على هذا القدر من التضامن من الدول، وهو تضامن يعد حاسماً لعزل صدام دبلوماسياً، وبدونه أيضاً لكانت مصداقية قضيتنا موضع شك. ليس في العالم العربي فحسب. لكن لدى البعض في الغرب أيضاً بما في ذلك الولايات المتحدة. وفي هذا الوقت لم نكن نملك التأييد السياسي الداخلي الضروري لعمل ما أقدمنا على عمله في نهاية الأمر لطرد العراق من الكويت. وتحريك «٥٥٠» ألف جندي أمريكي إلى الخليج وخوض الحرب. وكم من المرات تعين على القوى العظمى الادعاء كذباً بأنها تسعى لعمل جماعي ثم تمضي لتنفيذه بمفردها مثلما فعلنا في جرينادا عام ١٩٨٣ وفي بنما ١٩٨٩. لكن الحال لم يكن كذلك هذه المرة بكل تأكيد.

أما وقد قررنا إقامة تحالف فقد صرفنا كل اهتمامنا إلى المهمة العملية والشاقة بضم الأعضاء والحفاظ على التحالف طيلة مراحل الأزمة. كانت التغييرات الجذرية تحتاج الاتحاد السوفيتي، فعشية الحرب استقال شيفرنادزه ليحرم الولايات المتحدة من أقوى حلفائها داخل الحكومة السوفيتية.

وألقت سياسة العقوبات أعباء مالية ضخمة على عدد من الدول. بل إن الكثير من الدول المشاركة في التحالف كانت مترددة في البداية في الدخول فعلاً في حرب مع العراق. وكنت أعتقد أن الحفاظ على التضامن في التحالف أشد صعوبة من تشكيله.

وفي إدارة التداعيات الإقليمية للأزمة كنا في حاجة لأن نفكر في مجموعة اللاعبين الرئيسيين في المنطقة إضافة إلى السعوديين: مثل تركيا هذا البلد الذي تتسم فيه الحكومة المدنية عادة بالضعف، والذي ساهم القلق الحقيقي الذي ينتابه حيال القومية الكردية في تقويض استقراره الوطني، وسوريا التي يكن رئيسها كراهية لصدام. لكنه كاره أيضاً منح الراحة لإسرائيل، ومصر صوت الاعتدال العربي الرئيسي في المنطقة. وإسرائيل التي كان بوسعها تقويض التحالف في أية لحظة بالإقدام على أي تحرك وقائي ضد صدام وإيران التي لم يتفوق على عدائها للعراق سوى كراهية الولايات المتحدة، والأردن التي اتبع ملكها سياسة المراوغة تجنباً لآثاره لظهور جاره القوي صدام، والفلسطينيون الذين هدد تأييدهم لصدام آمالنا في حشد أغلبية عربية مناهضة للعراق ودول الخليج المطمع التالي لصدام، واليمن الذي شق تأييده للعراق صف التضامن العربي.

وبرغم هذا كانت عملية درع الصحراء أولاً وفي المقام الأول مجابهة عالمية. وهكذا فجأة وعلى اعتبار انحسار القوة العظمى السوفيتية اتجه اثنان من أضخم جيوش العالم نحو القتال في منطقة تشكل ملتقى لثلاث قارات وثلاث حضارات وثلاث ثقافات. بما ينطوي عليه ذلك من تداعيات محتملة بالغة الخطورة على الاستقرار الإقليمي والأمن الاقتصادي العالمي. وأكدت الحاجة الملحة للأمن الاقتصادي العالمي إلى جانب الضرورة الماسة لجمع مليارات الدولارات لتمويل جهودنا ضرورة إشراك القوى العالمية الناشئة مثل اليابان وألمانيا الغربية. ورسخ قرار ذهابنا إلى الأمم المتحدة منذ البداية الطبيعة العالمية للأزمة بوضوح.

وربما تبدو عملية حشد تحالف دبلوماسي داخل مجلس الأمن . نظرياً . تجربة خادعة بسيطة. وفي أي قضية بديهية كنا عادة ما نبدأ بنظرنا بين «الدول الخمس دائمة العضوية» بريطانيا العظمى وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين حيث بوسع أي منهم إجهاض أهدافنا باستخدام الفيتو. وسوف نبدأ حتماً ببريطانيا أخلص حلفائنا على الدوام. ويلى بريطانيا فرنسا ثم السوفيت. وفي هذه الحالة، ونتيجة لاجتماعي مع شيفرنادزة في ٢ آب أغسطس كنا قد حصلنا بالفعل على التزام من السوفيت بفرض حظر على تصدير الأسلحة للعراق. وظلت فرنسا لأمد طويل مصدراً رئيسياً للأسلحة للعراق، وكانت الحكومة واقعة تحت ضغط الفرنسيين. وما كان بوسع الفرنسيين الظهور بمظهر أقل لينا عن السوفيت، وبمجرد أن نتوصل لإجماع قوي بين هؤلاء الثلاثة يصبح من اليسير التعامل مع الصينيين. ولم تكن الصين تكره شيئاً قدر كراهيتها أن تكون مستثناة مما يجب كيميت أن يسميه «نادي الكبار» ببساطة شديدة يكره الصينيون أن يتم عزلهم. كما كانوا يكرهون بصفة خاصة أن يظهروا أنهم أشد عرقلة عن السوفيت. ويرجح هذا في جانب منه إلى أن مندوحة عام ١٩٨٩ التي راح ضحيتها مئات المنشقين في تيانانمين تسببت في عزلهم دبلوماسياً.

وكانت الاستراتيجية التي اتبعناها في مجلس الأمن استراتيجية تبادلية لمجمل نهج دبلوماسية القوة. وغالباً ما أثبتت فعاليتها، وكان السوفيت مهمون . ليس فقط باعتبارهم قوة عظمى تعيش في مرحلة انحسار . لكن بوصفهم لاعبا إقليمياً عاملاً وراعياً لتوريد الأسلحة للعراق وسوريا لفترة طويلة. ولكل من بريطانيا وفرنسا تاريخ طويل تقلب بين النجاح والفشل في الشرق الأوسط. فبريطانيا هي المسؤولة في المقام الأول عن إنشاء العراق الذي استقل عام ١٩٣٢. وبرغم ابتعادهما عن المنطقة بعد حرب السويس فإنهما اعتبرتا الأزمة فرصة سائحة لتأكيد تراثهما كقوتين عظميين. كانت بكين على الدوام لاعبا غير مؤهل من غير المرجح أن يؤيد جهودنا. لكنه لن يرغب في تقويضها في نهاية المطاف.

وفور ضمان تأييد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن يمكن أن يتحول تركيزنا إلى الدول العشر الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن. والكثير منها دول غير منحازة بالاسم، دول صغيرة يمكن انتزاع أصواتها. واتبعنا معها استراتيجية فاقت الامتياز تمثلت في الإشارة إلى أننا عرضنا قضيتنا على الأمم المتحدة الملاذ التقليدي للفقراء بدلاً من العمل بمفردنا. وكان بوسعنا

استغلال واقع آخر: فمع انهيار الشيوعية ترسخ وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. ونتيجة لذلك بات الجميع يخطب ودها. وقد أكسبها هذا نفوذاً هائلاً لم تكن لتتردد في توظيفه خلال الأزمة.

السوفيت

اعتبرت السوفيت مفتاحاً أساسياً منذ البداية. وفي كل حساب للاستراتيجية كنت أعتبر تأييدهم شرطاً لازماً لتشكيل تحالف يعتد به. وكان يتعين التودد إليهم ورعايتهم وإشراكهم لدرجة لم يكن يتصورها أي صانع سياسة أمريكي من قبل. وفي الواقع فقد تبادلت أنا وشيفرنادزة إحدى عشرة مكالمات هاتفية وخمس رسائل في شهر آب أغسطس وحده، وهو مستوى من التشاور لم يكن بالوسع تصور حدوثه قبل عام واحد فقط. كانت موافقتهم حاسمة للغاية، وكانت علاقتي مع شيفرنادزة يعول عليها بالقدر الكافي للدرجة التي كنت مستعداً معها لقطع المزيد من الأميال للإبقاء عليها حتى في ضوء الاعتراضات التي تصدر من حين لآخر عن بعض زملائي في أجهزة الأمن القومي. وحتى الآن كان تأييدهم لازماً على قدر مشقته. وذكرني بذلك رسالة تلقيتها من شيفرنادزة بعد يومين فقط من اجتماعنا في مطار فنوكوفو/٢. كانت لهجة الرسالة مختلفة إلى حد بعيد عن اللهجة الرقيقة التي سادت اجتماعنا، وجاء في الرسالة أن حكومته سوف تعارض إصدار أي قرارات جديدة في الأمم المتحدة حتى يُمنح العراق وقتاً كافياً لسحب قواته من الكويت. كان من الواضح أن حالة الغضب تملك اللوبي العربي بسبب البيان الأمريكي السوفيتي المشترك، وأن شيفرنادزة يدفع الثمن.

وفي صباح الخامس من آب أغسطس اجتمعت في البيت الأبيض مع برينت سكوكروفت ومع الرئيس لبحث المهمة الدقيقة بإبلاغ الأخبار العاجلة للسوفيت على وجه السرعة بأن الملك فهد طلب تدخل القوات الأمريكية. وفي ضوء رسالة شيفرنادزة فلا بد وأنهم كانوا غير سعداء. وقررت ضرورة الاتصال بشيفرنادزة هاتفياً، وحاولت تجميل الأخبار قدر المستطاع، وأبلغته بأن الملك فهد طلب تدخلنا، لكننا لا نعتزم توسيع نفوذنا في الخليج.

وفي صباح السابع من آب أغسطس اتصلت من واشنطن بإدوارد شيفرنادزة بالداشا الخاصة به خارج موسكو. وناقشت معه أحدث تقارير المخابرات عن الغزو، وقلت إن الرئيس أرسل قوات أمريكية إلى الخليج استجابة لطلب الملك فهد، وأخبرته أن القوات ستبدأ انتشارها اعتباراً من اليوم التالي، وأن الرئيس سيدلي بتصريح علني عن الموضوع يوم الأربعاء. وفي الثامن من آب أغسطس أوضحت أن هذا الانتشار ذو طبيعة مؤقتة، وأن قواتنا ستغادر العربية السعودية بمجرد تسوية الأزمة. فليس لدينا نية في السعي لوجود أمريكي دائم في المنطقة.

وأحسست بمدى الفتور الموجود على الطرف الآخر لخط الهاتف، فالسوفيت يشعرون بحساسية مضطربة تجاه وضعهم. وحتى برغم إخطارهم بقرارنا قبل ثمان وأربعين ساعة سلفاً كان الغضب يملك شيفرنادزة، وقال: أريد أن أعرف هل كنت تتشاور معنا أم تخطرنا؟.

وردت «حسناً. إدوارد أنني أتحدث معك لأن هذا شيء لا نريد أن نفعله بأنفسنا. إنني أريد أن أعرف منك ما إذا كانت القوات السوفيتية تريد أن تشارك معنا في قوة متعددة الجنسيات. كان هذا سيوضح التصميم وسيجعل اللجوء للقوة أقل احتمالاً».

وأدركت منذ هذه اللحظة أنه من المفيد للغاية تجنب الإجابة المباشرة على السؤال غير المريح على أمل نقل المناقشة إلى أرضية أكثر راحة وألفة. كان التصرف تصرفاً ارتجالياً لكن يبدو أنه كان فعالاً. ولمست تغييراً في لهجته حين لم يلبث أن أسأل: «ما رأيك في لجنة أركان الحرب بمجلس الأمن الدولي؟» وكم سعى السوفيت لسنوات لإحياء هذا الجهاز المحتضر المنبثق عن الأمم المتحدة كأداة لمنح أنفسهم دوراً أكبر في عمليات حفظ السلام. ويرغم التطمينات التي قدمتها لشيفرنادزة في موسكو قبل ثلاثة أيام كان اللوبي العربي بوزارته مقتنعا على ما يبدو بأن الرئيس يتآمر لتوجيه ضربة أمريكية للعراق، وهكذا فإنه يلح على فكرة لجنة أركان الحرب منذ وقوع الغزو على أمل إمكانية استخدامها لمنع وقوع هجوم لم تكن لدينا أي نية لشنه في ذلك الحين. وأبلغته بأنني سوف أثير القضية على الفور مع الرئيس.

وكما هو متوقع انتهى اقتراحي بشأن المشاركة السوفيتية في قوة متعددة الجنسيات واقتراح شيفرنادزة بإحياء لجنة أركان الحرب إلى لا شيء مع بيروقراطية الخارجية. حيث دفعت بأن دعوة السوفيت لإقرار وجود عسكري أمريكي مقرر في الخليج يتعارض مع أربعين عاماً من الدبلوماسية التي وُضعت لمنع تدخل السوفيت في المنطقة. وفي البداية أعرب كل من الرئيس وباول وتشيني وسكوكروفت عن شكوكهم. وأبدى باول قلقاً خاصاً حول منح السوفيت دوراً في هجوم محتمل على العراق في المستقبل.



وتمثل رأيي في أننا بحاجة إلى السوفيت أكثر من أي أحد آخر. فقد أقدم جورباتشوف وشيفرنادزة على الكثير من المخاطر في الاتفاق معنا على بيان مشترك. كان الاعتقاد بأننا يمكننا مواصلة إبعادهم عن ساحة الشرق الأوسط ينطوي على سذاجة ويشكل خطراً على مصالحنا. وفي النهاية تطور إجماع بأنه ربما يكون من الأهمية البالغة بمكان إشراك السوفيت في تحالفنا العسكري. فبالتأكيد ستقوم قيامة صدام حسين بمجرد أن يعرف أن المصدر الرئيسي لتوريد السلاح له ربما يكون قد بات على استعداد الآن للانضمام إلى عمليات مشتركة مع الأمريكيين. واتصلت هاتفياً بشيفرنادزة في ٨ آب أغسطس لإبلاغه بأن الرئيس ليس لديه «مشكلة مطلقاً» تجاه مشاركة السوفيت العسكرية في قوة متعددة الجنسيات في الخليج. ووعدني ببحث الفكرة مع جورباتشوف. وبعد ساعات عدة اتصل بي ليلغني بأن السوفيت لن يشاركوا في تحالف عسكري. وعلمت فيما بعد أن ذكريات المأساة السوفيتية في أفغانستان حيث تورطت موسكو في حرب عصابات مع التمرد الإسلامي قد ساهمت في وأد الفكرة. ومع هذا كنت متيقناً من أن هذا الرفض يخدم مصالحنا الاستراتيجية جيداً. فرفضهم المشاركة ألحق الضرر بمصادقية المتشددين الذين

رفضوا المشاركة في حل يشتمل على استخدام القوة. وفي الوقت ذاته تراجعت حدة حساسيات السوفيت الهشة بعرضنا إشراكهم في التحالف. وأدركت أن مجمل علاقاتنا لم تصب بسوء، وذلك عندما أبلغني شيفرناذرة بأن السوفيت سوف يؤيدوننا في قرار جديد في الأمم المتحدة.

الوصلة التركية

وفي وقت لاحق من هذا اليوم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٦١ الذي تضمن فرض عقوبات اقتصادية مشددة على العراق. فقد أقر القرار بالفعل فرض حظر شامل على كافة التعاملات التجارية مع صدام وحكومته العميلة في الكويت. ولم تكن أولى خطوات استراتيجيتنا هي عزل العراق دبلوماسياً فقط. بل خنق اقتصاده أيضاً. فعزم صدام يعود في جانب منه إلى رغبته في ملء خزائنه الخاوية من عائدات البترول الكويتية الضخمة. ولحرمانه من هذه الثروة وإثبات مصداقية العقوبات كان من الضروري إغلاق خط أنابيب البترول الذي يضخ النفط العراقي إلى البحر المتوسط عبر أراضي تركيا. وبعد ثلاثة أيام من تصويت الأمم المتحدة على القرار طرت إلى تركيا لعقد سلسلة من الاجتماعات مع الرئيس تورجوت أوزال رئيس تركيا لتكون الأولى من عشرين دولة تعين على أن أزورها خلال الأزمة.

وكنت أعرف أوزال منذ أيام وزارة الخزانة. فقد تولى وهو الاقتصادي البارع تمثيل بلاده في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ويتحدث الإنجليزية بطلاقة. وهو رجل ودود سرعان ما تعلق بالابتسامة شفطيه. واعتمد أسلوبه الثابت في صنع القرار على غريزته لا على البيروقراطية الحكومية. وكانت إحدى مميزات أوزال أنه أمر بالفعل بإغلاق خط الأنابيب في اليوم السابق لتوصولي لأتقدم إليه بهذا الطلب. وأبلغني بأنه يعرف بأن القرار لن يحظى بالشعبية. لكن هذا هو الصواب، وأنه لن يسمح بمرور «ولو نقطة واحدة»، وقال أيضاً إنه يعتقد بأن صدام رجل مجنون، وأنه إذا نشبت الحرب فإن الجيش العراقي لن يقاتل. ووصف أوزال الجيش العراقي بأنه «جيش أجوف» وخلال اجتماعنا كان أوزال يفتح ويغلق التلفيزيون ليتابع أحدث التطورات عبر شبكة سي إن إن. وأعرب أوزال عن اعتقاده بأن صدام شأن معظم المستأسدين سيغير نهجه عند المواجهة. وأشار إلى أن العقوبات ستؤتي الأثر المرغوب في غضون أقل من ثلاثة أسابيع. وكم وددت أن يكون على صواب. لكن إذا لم يكن الحال كذلك فسيكون علينا في نهاية المطاف أن نطلب الكثير من تركيا. ومنذ عام ١٩٦٦ احتفظت الولايات المتحدة بجناح من المقاتلات التكتيكية في قاعدة جوية تركية بالقرب من انجرتليك. وكان الوجود العسكري الأمريكي في تركيا مثار جدل على الدوام، وبسبب المعارضة السياسية الداخلية رفض الأتراك قيام طلعات أمريكية خلال أزمة الرهائن عام ١٩٨٠ أو نشر مشاة البحرية المشؤوم في لبنان عام ١٩٨٣. وإذا دخلنا الحرب مع العراق فسوف نحتاج إلى موافقة أوزال على نشر مزيد من طائراتنا الحربية في تركيا وشن هجمات جوية من قاعدة إنجرتليك والقواعد الجوية الأخرى. وبرغم تفاؤله كنت أشك في أن أوزال يشعر في قرارة نفسه بأننا سنكون في حاجة إلى قواعده في نهاية الأمر. ولمساعدته في مواجهته دبلوماسييه العصبيين والرأي العام التركي

أبلغته بأن الولايات المتحدة ملتزمة بتوفير الأموال اللازمة لتعويض ما يقدر بنحو مليار دولار من العائدات السنوية ستخسرها تركيا جراء الحظر التجاري. وكنت أعرف أيضاً أن الاحتياجات النفسية لتركيا أكثر أهمية من المتطلبات الاقتصادية. فعلى مدار سنوات ثار غضب تركيا تجاه ما تعتبره افتقار الالتزام من بعض زملائها في حلف شمال الأطلسي. وكانت تركيا تتوق لكي تعامل كشريك كامل في حلف شمال الأطلسي. كما كانت تريد على أحر من الجمر الحصول على عضوية المجموعة الأوروبية. وقلت لأوزال: إنني تشاورت بالفعل مع الحلفاء الرئيسيين في حلف شمال الأطلسي وإنني مفوض في إعادة التأكيد على التزام الحلف بالدفاع عن تركيا لو تعرضت لهجوم عراقي انتقاماً لإغلاق خط أنابيب البترول. وأبلغته أيضاً أن الولايات المتحدة أقرت رسمياً وسوف تؤيد بقوة طلب تركيا بالانضمام إلى المجموعة الأوروبية رغم أن هذا القرار من صميم اختصاصات المجموعة الأوروبية.

وأبدى أوزال امتنانه. غير أنه كانت لديه قائمة مطالب خاصة. وقال إن تقديرات الخبراء الاقتصاديين الأتراك تشير إلى أن تركيا سوف تخسر عائدات تقدر بـ «٢،٥» مليار دولار نتيجة إغلاق خط أنابيب البترول. وأشار إلى أنه سيكون من المفيد لو أمكن إقناع البنك الدولي بزيادة قيمة قروضه إلى تركيا من ٤٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار.

وتحسباً لهذا الطلب كنت قد تحدثت قبل أسبوع مع الرئيس بوش والصديق القديم باربر كونايل عضو الكونجرس الجمهوري السابق عن نيويورك الذي عينه الرئيس رونالد ريجان رئيساً للبنك الدولي بتوصية مني كوزير للخزانة. وشعرت بالسعادة لإخطار أوزال باستعداد البنك الدولي لتقديم قروض تتراوح ما بين مليار إلى ١،٥ مليار دولار كل عام على مدى العامين القادمين.

واعتقد أن كل ذلك كان له ما يبرره بكل جدارة. لكنه كان أيضاً مؤشرات برجمانية لواقع سياسي. فنحن في حاجة إلى تأييد أوزال. بل وربما نحتاج بشدة صلاحياته في وقت لاحق. ووفر استعداداً للمجازفة والمشاركة من أجل الولايات المتحدة منذ البدايات الأولى لنا حافزاً شخصياً لتقديمها له. وخلال مراحل الأزمة كان أوزال متفانياً في تأييده للولايات المتحدة. لقد كان زعيماً ذو قلب كبير يتحلى بشجاعة فائقة، ومثل شيفرنادزة كان مستعداً المرة تلو الأخرى لتجاوز تحفظ وزارة خارجيته وأن يفعل الصواب. وكما كانت أمريكا محظوظة لأن يكون لها أصدقاء وحلفاء مثله. وكان لي عظيم الشرف أن أمثل بلادي وأنا مواطن عادي وبتكليف من الرئيس كلينتون في تشييع جنازته عام ١٩٩٣.

وقبيل انتهاء الاجتماع أكد أوزال مجدداً الفكرة الذائعة بأن صدام هو أكثر الطغاة خطورة في العالم. وقال أوزال إنه ينبغي - كحد أدنى - تدمير ما بحوزته من صواريخ سكود ومنشآته الكيماوية، ويجب طرده من العراق بقوة السلاح لو اقتضى الأمر. ولكنه أكد أن هذه الخطوات غير كافية للتعامل مع الحظر.

وتحدث أوزال بصراحة بلغت حد القول: «هل نحن بسبيلنا إلى التخلص من صدام حسين؟». ورددت قائلاً: «إن القانون يمنعنا من اتخاذ إجراءات لمساعدة المسؤولين الأجانب. إن تركيزنا ينصب على خنقة من خلال العقوبات السياسية والاقتصادية». ولم يبد القلق على أوزال. وقال: «إننا في حاجة للإجهاز عليه. فالجميع معرض للخطر إذا استمر وجوده. إننا سنكون في خطر حقيقي. رجاء أن تبلغ الرئيس بوش بالمضي قدماً في ذلك».

السوفيت مرة ثانية

خلال الأسابيع التالية تحدثت بشكل شبه يومي مع شيفرنادزة الذي لا زال اللوبي العربي يعرقله مع استمرار غضبه من البيان المشترك الذي صدر في فنوكوفو. فمن يسمون بالخبراء الذين طمأنوا شيفرنادزة بأن صدام لن يشن أي هجوم يجادلون الآن أن بوسعهم السيطرة عليه. ودفخوا بأن التلويح باستخدام القوة أمر غير ضروري لإعادة دولة حليفة إلى صوابها. بل إنه سوف يدمر العلاقة معها. وكنت أعرف أنه متردد، وأنه يريد الوقوف بجانبنا لكنه يتعرض لضغوط جملة. وواصلت التأكيد على أن القضية لا تتمثل في أننا نلتمس ذريعة لاستخدام القوة. بل إننا في حاجة إلى الإعراب عن استعدادنا لاستخدام القوة لإجبار صدام على الخروج من الكويت. وفي غضون ذلك وافق شيفرنادزة على تأييد اثنين من قرارات الأمم المتحدة. يعلن أولهما بطلان ضم العراق للكويت ويطالب الثاني بالإفراج الفوري عن كافة المواطنين الأجانب الذين يحتجزهم صدام كرهائن بالفعل. غير أن التعاون بين القوتين العظميين توقف تقريباً في منتصف آب أغسطس عندما ذكرت المخابرات الأمريكية أن ناقلة تجارية تبحر باتجاه ميناء عدن اليمني حاملة شحنة من النفط العراقي.

كان الجدل حول ما إذا كان يتعين وقف الناقلة باستخدام القوة العسكرية واحداً من المواقف القليلة التي وجدت نفسي فيها معزولاً تماماً من زملائي تشيني وساوكرافت وباول الذين ارتأوا جميعاً ضرورة وقف الناقلة وشل حركتها وإعتلائها. بل كانت هناك بعض الآراء المنادية بإغراق الناقلة لو تجاهلت طلقات التحذير الأمريكية. وبدأ البعض في وزارة الخارجية يتندر على مؤيدي هذا النهج بالإشارة لهم باسم «جمهور المادة ٥١» وكنت مقراً بأن لنا الحق بموجب المادة ٥١ في وقف إبحار الناقلة. ولكن في ضوء أحاديثي مع شيفرنادزة كنت واثقاً من أن أي إجراء منفرد من جانبنا سينطوي على كارثة في هذه اللحظة. فمجلس الأمن الدولي قد صوت بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق. لكنه لم يجر وسائل عسكرية لتطبيقه. وبدون أي تفويض صريح جديد من الأمم المتحدة كنت واثقاً من ابتعاد السوفيت عن التحالف لتحدث كارثة سوف تهدد استراتيجيتنا كلها بكل تأكيد.

وكنت أتحدث عبر وصلة محمولة للاتصال بالقمر الصناعي مثبتة على قمة صخرة جرانيتية (تحولت إلى مرتع لقوارض المرموط) تبعد بضع ياردات عن الرواق الأمامي لكابينة مزرعتي بيندالي في ويومينج، وأبلغت شيفرنادزة بأبني أوعزت للرئيس بأن نتخلى عن اعتراض الناقلة. لكن

على شرط أن يؤيدنا السوفيت في إصدار قرار جديد في الأمم المتحدة يجيز استخدام القوة العسكرية لتطبيق الحظر التجاري. ولم يبد عليه الارتياح وقال إن السوفيت يريدون التأكد من أن العراقيين ينتهكون الحظر قبل قطع أي خطوة جديدة.

وفي العشرين من آب أغسطس أبلغني شيفرنادزة بأنه يرى أن بوسع السوفيت إقناع صدام بالانسحاب غير المشروط وطلب إمهاله خمسة أيام لالتهاء من المسألة. ووافقت على رفع طلبه إلى الرئيس لكنني اقترحت اختصار مدة المهلة.

واتصلت بالرئيس في كينيديكورت حيث أصابه اقتراحي بإحباط واضح. كان الجميع يبلغونه بأن التسوية سوف يقوض إدراك العزيمة الأمريكية. وأبلغت الرئيس «بأننا سنكون في موقف أسوأ لو خسرتنا السوفيت عما لو خسرتنا السفينة» وعقب اجتماع مع تشيني وباول وسكوكروفت ولاري إيجلبيرجر انحاز إلى صفي على مضمض. ويوم الأربعاء ٢٢ آب أغسطس اتصلت بشيفرنادزة وقلت له إن أمام السوفيت ثلاثة أيام. فقد وافق الرئيس على تأجيل التصويت على قرار جديد للأمم المتحدة حتى يوم السبت ٢٥ آب أغسطس. وتساءلت: «لكن هل تعدني الآن أنه إذا تحركنا يوم السبت هل نحصل على تأييدهم؟ ووعدني شيفرنادزة ببحث الأمر.»

وفي ٢٤ آب أغسطس اتصل بي شيفرنادزة وأبلغني أن جورباتشوف بعث برسالة شديدة اللهجة إلى صدام يطلب منه تقديم إجابة قاطعة وشفافية في غضون أربع وعشرين ساعة عما إذا كان سينسحب من الكويت. وبعد ظهر اليوم التالي وصلتني رسالة على وزارة الخارجية.

«جيمس: وعدت بالاتصال بكم في الساعة الحادية عشرة بتوقيت موسكو. ولكن نظراً لانشغالي في الكريملين فإنني اطلب مساعدة السفير ماتلوك لنقل رسالتي. لقد تلقيت رداً من العراقيين. وأعتقد أن التعليق عملية غير مجدية. وهكذا فقد قررنا إصدار تعليماتنا لمندوبينا بمجلس الأمن للاتصال بالسفير بيكرينج والمندوبين الآخرين بمجلس الأمن الدولي. وكما أبلغتكم فسوف نقترح تعديلات معينة على مشروع القرار دون المساس بجوهره. لكن مع توسيع نطاق الوسائل التي يمكن استخدامها لأغراض السيطرة. وأعتقد أن بوسع مندوبينا الآن بدء مشاورات فيما بينهم ومع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الدولي للعمل على إقرار مشروع القرار. إذا كان لديك أي استفسار وعند الضرورة سأكون على استعداد غداً لتلقي اتصال منكم.»

المخلص شيفرنادزة

وكنت أعرف شيفرنادزة بما يكفي لأفهم أن لغة رسالته تعني أنه سئم تماماً من اللوبي العربي بوزارته ومن العراقيين أيضاً. وارتكب صدام خطأ جسيماً أيضاً في إساءة الحسابات لعدم الرد بإيجابية على السوفيت. وهكذا تقوض نفوذ اللوبي العربي في الخارجية السوفيتية على جورباتشوف وشيفرنادزة.



وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي ٢٥ آب أغسطس أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٥٥ بمنع كافة التعاملات التجارية مع العراق باستخدام كافة الوسائل وصدر القرار بأغلبية ١٣ مقابل لا شيء مع امتناع اثنين عن التصويت هما كوبا واليمن. واعتقد أن التأييد السوفيتي للقرار كان لحظة حيوية في العملية الدبلوماسية برمتها. فقد كان في اعتقادي تصويتاً صعباً عن قرار استخدام القوة في تشرين الثاني نوفمبر. فلو كنا قد طبقنا المادة ٥١. واعتلينا أو أغرقنا الناقله فأعتقد أننا ما كنا قد حصلنا على تأييد السوفيت لنا في هذا القرار الذي يجيز استخدام القوة العسكرية لتطبيق الحظر التجاري، وكذلك على القرارات التالية التي أجازت استخدام القوة العسكرية لطرد العراق من الكويت ولو حدث ذلك فربما انهار التحالف برتمته. وفي النهاية سمح للناقله بالوصول إلى الميناء.

جولة قصيرة خاطفة

وبدأت عزلة صدام تأخذ مجراها. ومع أوائل أيلول سبتمبر أصدرت الأمم المتحدة خمسة قرارات. لكن التأييد الدبلوماسي في الأمم المتحدة غير كاف برغم أنه حاسم وضروري. ومن وجهة نظر دبلوماسية وأخلاقية أيضاً كنا في حاجة ماسة إلى الإلحاح في الحصول على التزامات مالية من دول أخرى للمساعدة في تأمين كلفة العملية. كان الرئيس على استعداد لتحمل الجانب الأكبر من العبء، فإذا اقتضت الحاجة استخدام القوة لطرد العراق من الكويت فسوف يلقي الأمريكيون حتفهم في الخليج. وكان أقل ما يمكن توقعه من الدول التي نساعدنا ومن كافة حلفائنا الموضوعين على المحك في الأزمة أن ينضموا إلينا في المقابل ليس بتقديم القوات بأكثر حجم ممكن بل أيضاً بتمويل كلفة عملية درع الصحراء.

وكنا على يقين تام بأنه حتى إذا لم ندخل الحرب فإن الكلفة ستكون باهظة. فنحن نحشد مئات الآلاف من الجنود ونقلهم بمعداتهم إلى الخليج جواً وبحراً. وبمجرد أن يصلوا إلى هناك علينا أن نوفر لهم كل شيء من الصواريخ حتى معجون الأسنان لعدة أشهر. كانت تقديراتنا الأولية للتكاليف المباشرة على وزارة الخزانة الأمريكية تبلغ عشرات الآلاف من المليارات من الدولارات. علاوة على التزامنا على ذلك فقد أحسنا بأن علينا التزاماً بتوفير الأموال اللازمة لتعويض الصعوبات الاقتصادية الحادة التي سوف يسببها الحظر التجاري على شركائنا في التحالف وخاصة مصر وتركيا. وفي وقت سادت فيه حالة من الغموض الاقتصادي في الداخل كان من المستحيل سياسياً الحصول على تأييد داخلي للعملية مالم تبرهن على أن العم سام لن يسدد الفاتورة بينما أثرياء آخرون مثلنا يجلسون على الخطوط الجانبية.

وكان هذا أصل ما بات يشتهر في الصحافة باسم «الجولة القصيرة الخاطفة» لبيكر. كانت جولة استغرقت أحد عشر يوماً لتسع دول، وشملت أيضاً قمة بوش جورباتشوف في هلسنكي. إضافة إلى

مباحثات حاسمة في موسكو حول الوحدة الألمانية وزيارة إلى دمشق لإقناع الرئيس حافظ الأسد بالانضمام إلى التحالف. وقد بدأت الجولة وانتهت بالتوقف في اثنتين من الدول كان تأييدهما المالي لجهودنا بالغ الأهمية وهما العربية السعودية وألمانيا الغربية.

وفي الرحلة التي استغرقت اثنتي عشرة ساعة من واشنطن إلى العربية السعودية بحثت مع العاملين معي الرقم المحدد الذي سنطلب الحصول عليه من شركائنا العرب. وراجعنا صفحات وصفحات من التحليلات المالية التي أعدها البنتاجون ووزارتنا الخزانة والخارجية في محاولة لتقدير كلفة عملية درع الصحراء. وسيكون من الحكمة البالغة الإشارة إلى أننا اجتهدنا في مراجعة البيانات بهدف الوصول إلى اتفاق صادق حول حجم الكلفة المحتملة والنصيب العادل للعربية السعودية والكويت فيها. لكن الحقيقة أننا كنا في هذه المرحلة المبكرة من الأزمة ندرك أن ضرورة اقتسام الكلفة تعد تحدياً سياسياً لا اقتصادياً في المقام الأول. كان يتعين علينا أن نعرب لمواطنينا في الداخل أن الجميع . ولسنا وحدنا . يتحملون المخاطر ويقدمون التضحيات، وكان للأرقام المعروضة أمامنا أساس في الحقيقة لكنها أرقام دقيقة حددها المحاسبون وتتناقض مع الأرقام المفضضة التي يمكن قبولها سياسياً. ومن وجهة نظر رمزية كانت منخفضة بشكل غير مقبول. ولذا فقد ضاعفناها على الفور وجرى حساب الأرقام المحددة، وبعد عدة أشهر وبعد انتهاء الحرب والأزمة في بعض الأحيان. وكانت قريبة إلى حد كبير من تقديراتنا الجزافية.

ووصلت إلى جدة في ٦ أيلول سبتمبر واجتمعت مع الملك فهد في الساعة التاسعة صباحاً. وغمرني إحساس قبل وصولي إلى المملكة أننا سنحظى بتعاون تام من السعوديين. ومثل رعاياه كان الملك مشغولاً للغاية بتهديد صدام المنفلت القابع على قيد بضع مئات من الأميال من حدوده. وكان الملك يرى أن وجود بلاده عرضة لخطر داهم. ومنذ البداية كان السعوديون أشد أعضاء التحالف تحمساً. فعندما وصل تشيني إلى السعودية ليطلب السماح بإرسال القوات الأمريكية كان الملك قد فكر ملياً بوضوح قبل أن يبدأ الاجتماع. ولم يكن السعوديون يريدون وصول القوات الأمريكية إلى أراضيهم فحسب: فكم تمنوا في دوائرهم الخاصة ألا يتم التوصل إلى تسوية دبلوماسية. فلم يكن السعوديون يريدون طرده من الكويت فقط بل كانوا يودون تدميره.

والحل الوحيد بالنسبة لهم هو حرب تقودها الولايات المتحدة للقضاء على آلة صدام الحربية مرة واحدة وللأبد. ومنذ البداية كانوا يدافعون دائماً عن الاستخدام الشامل للقوة. وكنا نعرف أنه إذا حانت لحظة الحرب فسوف يتم السماح تلقائياً باستخدام القواعد السعودية في العمليات. لكننا كنا نشك في استعداد الملك لتحمل أي عبء مالي يطلبه منه الأمريكيون.

وحثني سفيرنا شاس فريمان على عدم المغالاة في الأرقام. وأبلغني قبل الاجتماع «بأنهم يشدون الحزام لتوفير الأموال فلا تلح في طلب الكثير الآن». ولم أوافقهم.

وخلال اجتماعنا أبدي الملك امتنانه البالغ لما بذلته أمريكا. وقال: إننا نقف بين السلام والكارثة التي يجلبها لبلادنا. كانت تعليقاته حادة ومتحاملة على صدام وهو أمر متوقع في ضوء التهديد الذي تتعرض له المملكة.

وقلت له: «إننا مستعدون ليس لوضع أموالنا فحسب بل ودمائنا تحت تصرف بلدكم ونحن في حاجة إلى تحمل نصيبكم العادل» وأضفت قائلاً اعتقد أن مبلغ ١٥ مليار دولار إسهام مناسب. وأبدي الملك فهد موافقته على الفور. «وأشار: عليك أن تبلغنا بما تريد وما تود أن نفعله. وعليك بالتحادث مع وزير الخارجية». كان هذا هو امتنان الملك لما أبدته أمريكا من استعداد لعمله من أجل بلده لدرجة غادرت معها الاجتماع يغمري إحساس بأنه لا بد وأنه سيوافق على أي رقم أقترحه. وفي الصباح التالي التقيت على الإفطار مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل خريج بيرينستون والأمير بندر سفير السعودية في واشنطن اللذين عرضا صراحة تصورهما حول اقتسام الأعباء. وقال بندر: «لا تطلب منا خمسة عشر مليار دولار ما لم تحصل على خمسة عشر مليار دولار من الكويتيين فيمكنهم تحمل هذا المبلغ فلديهم كل هذه الأصول. فماذا سيجنون إذا لم يستعيدوا بلدهم؟ لذا عليك أن تطلب منهم قدر ما تطلب منا وسوف تحصل على ما تطلب.

وصباح اليوم التالي توجهت إلى الطائف بالعربية السعودية للاجتماع مع أمير الكويت الرجل الهادئ الذي نشأ ورفل في النعيم واتخذ ثلاث عشرة زوجة. كان الغزو شديد الوطأة على الأمير. فها هو أمير إقطاعي طرد من بلاده لفترة مؤقتة واضطراً للجوء إلى فندق الشيراتون في بلد مجاور. والأسوأ أنه محط زيارات وزير خارجية يطلب منه مليارات الدولارات، ودائماً ما كانت تنتهي بسيل من أسئلة الصحفيين الأمريكيين. في مهانة لم يتعرض لها مطلقاً في حياته. وعندما حدثته للمرة الأولى اضطررت لأبتلع ابتسامة عندما لاحظت نظرة عبوس مروعة ارتسمت على وجهه. وقال لي بعد مغادرة الصحفيين: «ليس هذا هو تقليدنا». ولم استطع منع نفسي من القول: «إنني أثق بأن سموكم سيعتاد عليه». وفي الوقت المناسب شعر بارتياح جم مع ما لا بد وأنه كان تجربة غير مريحة. لكن الأمير وافق بسهولة. كالمملك فهد. على تقديم مبلغ ١٥ مليار دولار الذي قال السعوديون أنه يمكن أن يوفرها بسهولة.



وبعد زيارة خاطفة للإمارات المتحدة توجهت جواً إلى القاهرة لرؤية صديق قديم. ويعود أول لقاء لي مع حسني مبارك إلى فترة ريجان الانتقالية ١٩٨٠ عندما كنت معيناً لشغل وظيفة رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، ولا يزال بوسعي تذكر أولى الكلمات التي أفضى بها إلي. فقد دخل الغرفة في رشاقة وصافحني بحرارة متسانلاً: «أين دبباتي؟» كانت إدارة كارتر قد تعهدت بتزويده بعدد من الدبابات لكنه لم يتسلمها بعد. وعاتبني برقة قائلاً: «لقد وعدتموني ببعض الدبابات. إننا نريدها أين هي؟». وأحببت مبارك منذ ذلك الحين. وجاء حبه للدعابة وروحه المرححة التي يتسم بها الشعب المصري متمماً لنمط الشخصية الحازمة الشجاعة التي تعيد إلى الأذهان أنور السادات

سلفه وراعيه. وفي اليوم الذي لقيته على الإفطار في الاسكندرية كان مبارك لا يزال يستشيط غضباً بعد أن ضلله صدام حسين الذي أبلغه قبل الثاني من آب أغسطس أنه لا يعتزم غزو الكويت. وساهمت تطمينات مبارك فيما تبين أنه سوء تقدير بالغ لصدام من جانب الحكومة الأمريكية وفي أماكن أخرى وتكرر لخدلانه أصدقائه.

وكالمتوقع، انتابه غضب جارف من صدام. وقال وهو يلوح بأصبعه السبابة في الهواء وهي عادته عندما ينفعل: «جيم. إنني أقول لك إنه رجل مجنون. كيف يكون مجنوناً إلى هذا الحد؟ كيف يخذع نفسه بهذا الشكل؟ إنه لا يستمع لأحد». وفوجئت حين عرفت أن حنق مبارك على صدام لا يدانيه سوى ازدرائه للملك حسين عاهل الأردن الذي اتهمه مبارك بالضلوع في مؤامرة مع صدام حسين لغزو الكويت واقتسام غنائم الاحتلال. وأكد مبارك أن صدام أسطورة في شراء جيرانه. ففي عام ١٩٨٩ أقنعه بالانضمام إلى العراق والأردن واليمن الشمالية لتأسيس مجلس التعاون العربي لتعزيز العلاقات الاقتصادية. ومع ذلك فقد اتضح لمبارك بعد الغزو أن صدام كان يعتزم استغلال مجلس التعاون العربي لتعزيز طموحاته الاستراتيجية الإقليمية. وفي إحدى مراحل التعاون عرض صدام على مبارك وعلى عدد من وزرائه هدايا تمثلت في عدد من سيارات المرسيديس. ورفض مبارك السيارة المقدمة له وتلك المعروضة على وزرائه. لكن الآخرين كانوا أقل احتراساً. وقال: «اذهب إلى عمان وسوف ترى كل السيارات المرسيديس الجديدة. وكان علي اقتناع بأن الملك حسين سمح لنفسه بأن يشركه صدام معه. وبالنسبة له فإن هذا يفسر رفض الملك إدانة غزو الكويت. وقال: «لقد قلت للملك ماذا يجري، ماذا تفعل؟».

كان مبارك متشدداً في موقفه المناوئ لصدام كالسعوديين تماماً. وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين تدمير قدرة صدام على تهديد جيرانه، وأبدى استعداداً لإرسال قوات مصرية للمشاركة في التحالف، وشعر بالارتياح والسرور لدى معرفته باستعداد الولايات المتحدة لإسقاط ديونه التي تبلغ سبعة مليارات دولار. وكان يريد اتخاذ إجراء ضد صدام وكان يعتقد أن الأمر لن يستغرق طويلاً. وتوقع أنه في غضون ستة أسابيع فسوف تجبر العقوبات صدام الذليل على التراجع في خزي.

وقلت: «السيد الرئيس. أمل أن يكون هذا صحيح، لكن لا يمكن أن نضع خططنا على أساس أن هذا حقيقي. علينا أن نضع الخطط على أساس أنه من الضروري استمرار تصعيد الضغوط عليه».

فصل إضافي في موسكو وهلسنكي

وتوجهت من القاهرة جواً إلى هلسنكي لأنضم إلى الرئيس في قمة رتبت على عجل مع الرئيس جورباتشوف لتنسيق مواقف القوى العظمى حول أزمة الخليج. وجاء الاجتماع نتيجة منطقية لمباحثاتي مع شفرناذة في مطار فنوكوفو/٢ قبل شهر. وفي غضون ذلك انهمك صدام في محاولة شق الصف العربي، والعمل بقوة مع أنصاره في الخارجية السوفيتية. كان من الضروري في ذلك الوقت الإعراب مجدداً على أن القوى العظمى لا تزال متفقة في موقفها من الأزمة. وخلال اجتماعي مع الرئيس وسكوكروف الليلة السابقة على القمة التي تستغرق يوماً واحداً، أكدت أن

اجتماع الرئيس وجورباتشوف والتأكيد مجدداً على ما أعلنه وزيراً خارجيتهما في مطار فنوكوفو غيركاف. إن هناك حاجة إلى صدور بيان مشترك جديد لرتق لغة البيان السابق، وقد طلبت من العاملين معي إعداد مشروع بيان مشترك أثناء رحلتنا من القاهرة إلى هلسنكي، وسوف يوضح صدور بيان مشترك أقوى بطريقة مثيرة أنه برغم جهود صدام فإن زعماء التحالف أكثر اتحاداً. بل إنهم مستعدون عند الاقتضاء لدراسة اتخاذ تدابير أشد لإجبار صدام على الخروج من الكويت. وأراد الرئيس أيضاً توجيه نداء شخصي لجورباتشوف الذي كان يشعر بقلق واضح وكبير من نوايا السياسة الأمريكية، واحتمال استخدام القوة بقدر يفوق شيفرنادزة.

وفي صباح التاسع من أيلول سبتمبر اجتمعت مع شيفرنادزة أثناء اجتماع الرئيس بوش مع شيفرنادزة وجورباتشوف في قصر الرئاسة. وكالمتوقع كان السوفيت لازلوا يروجون لحلمهم طويل الأمد بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط. وكان جورباتشوف وشيفرنادزة قد ألقيا خطابين قبيل بضعة أيام ربطا فيهما التسوية في الخليج بالمشكلة الفلسطينية. وقلت: إداوارد. «سوف تكون هذه كارثة. إنه يبدو وكأن صدام هو الذي ألقاه، وأنه حصل على شيء لا يستطيع أحد غيره الحصول عليه. سيكون نصراً مؤزراً له، وسيوجه رسالة بأن طريقته في التعامل تؤدي ثمارها. وسوف يضع العرب المعتدلين في موقف دفاعي، ويثير كافة أنواع المشاكل مع الإسرائيليين. ببساطة لا يمكننا فعل هذا». وعقب مناقشة طويلة قال شيفرنادزة: «أوافق. لكن دعنا نتحدث عن السلام بشكل ما». وقلت: «علينا أن نؤكد اهتمامنا بالتوصل إلى تسوية سلمية، واهتمامنا بضمان تحقيق النجاح وإبداء استعدادنا لإيضاح أنه إذا لم تؤت العقوبات مفعولها فسنكون على استعداد لاتخاذ خطوات إضافية. وأمل أنه إذا لم تُجدِ العقوبات نفعاً ولم تُنجز المهمة فسوف تشعرون بمطلق الحرية في الانضمام لنا في مجلس الأمن الدولي للحصول على التفويض للتحرك وفقاً لبنود القرار الصادر حول الاعتراض البحري. إننا هنا نتحدث عن استخدام إجراءات مناسبة. إنني لا أطلب منك توقيع شيك على بياض وأسألك أن تفعله اليوم. إنني أضع إبطاً عاماً فحسب رداً على استفسارك عن الخطوات التالية، وعن الاتجاه الذي ربما نريد السير فيه».

ورد شيفرنادزة: «إنني على اتفاق تام معك. فكل ما فعلناه كان صواباً، ويمكن أن يخفق. وينبغي علي القول إنني سأكون أقل قلقاً لو اعتقدت أننا نتعامل مع شخص لا يمكن توقع تصرفاته لكنه على استعداد للمقامرة».

وما لبثت حينئذ أن أخرجت مشروع البيان المشترك المقترح الذي أعده العاملون معي وشرعت في قراءته على شيفرنادزة، وتضمنت صياغة مشروع البيان إشارة إلى «خطوات إضافية» سيدرس بوش وجورباتشوف اتخاذها إذا رفض صدام الانسحاب من الكويت. وقال: «هذا حسن. هذا حسن جداً. فليعمل دينيس [روس] وسيرجي [اتاراسينكو] في العمل في مشروع البيان».

وسرعان ما اتضح عندما عدت للانضمام إلى الرئيس لإبلاغه بنتائج اجتماعنا أن جورباتشوف ألح عليه بشدة في موضوع المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط. وعندما سمعته يقول: «حسناً،

أعتقد أنه في سبيله لأن يطلب عقد مؤتمر دولي». انتابني القلق من احتمال موافقته على الفكرة. وعكفت مجموعة صغيرة منا تضم سكوكروفت وسونو وروس وجون كيللي وكوندي رايس وريتشارد هاس المساعد الخاص للرئيس لشؤون الشرق الأدنى في دراسة القضية.

وانفعل روس أيما انفعال. وقال: «لا يمكن أن نضع هذا. إنه سيقوض تماماً ما نحاول عمله، إننا سنضع المعتدلين العرب في موقف يقدم فيه صدام للفلسطينيين ما لا يستطيعون تقديمه. فإذا أوجدنا هذه الصلة فبوسعنا ادعاء النصر. ولو حدث هذا فسوف نواجه شرق أوسط أشد خطورة مما رأيناه».

ورد الرئيس: «حسناً لا أعتقد أنه سيقبل أي شيء أقل من هذا. فقد أشرنا إلى أن شيفرنادزة قبل بالفعل مشروع البيان المشترك الذي أعدناه، وهو لا يتضمن أي ذكر للمؤتمر». وتدخلت في الحديث قائلاً: «ليس لدينا خيار. لا يمكننا الحديث عن مؤتمر دولي. إن هذا سيكون نصراً مؤزراً له، وسوف يكون كارثة لأصدقائنا في العالم العربي».

ورد الرئيس: «حسناً. إنني أخشى من أن نجد أنفسنا مضطرين لعمل هذا. إننا نريد إصدار بيان مشترك وجورياتشوف يريد هذا مقابل ذلك».

وذكرته قائلاً: «لقد حصلنا على مشروع بيان مشترك. ولم يتم ذكره مطلقاً لا تعلق بشأنه». ورد الرئيس بحدة لم أعهد لها ولا يمكن أن أنساها مطلقاً: «حسناً، لا بد أن أقلق. لقد أرسلت كل هؤلاء الأولاد خارج البلاد ولم يفعلها أحد آخر وقد فعلتها. وبدأت في اتخاذ كل الخطوات التي تضمن أنني لن أعرض أرواحهم للخطر دونما اقتضاء. فإذا استطعت استعادتهم من هناك بدون قتال فسوف أفعل». وفجأة خيم على الغرفة صمت مطبق، وتحدث الرئيس من قلبه ويكل جوارحه عن التمرد والمسؤولية التي لا يشعر بها سوى القائد. وبعد عدة دقائق كسر سنونو حاجز الصمت وقال: «حسناً. ربما يكون بوسعنا وضع إشارة إلى مؤتمر دولي في البيان» وانفجرت صائحاً: «كف عن هذا جون». وأخيراً تحدث الرئيس قائلاً: «جيمي، انظر إذا كان بوسعك الحصول على البيان بدونه. فسيكون أمر جيد».



كان روس وتاراسينكو قد أعدا مشروع بيان مشترك أغفل أي ذكر للمؤتمر الدولي. لكنه تضمن إشارات غامضة على العمل سوياً في المنطقة بعد انتهاء الأزمة. «ولتسوية كافة المشكلات الباقية في الشرق الأوسط والخليج». وبعد أن وافقت أنا وشيفرنادزة عليه عرضت مشروع البيان المشترك على الاجتماع التالي الجاري بين جورياتشوف وشيفرنادزة. وراجع جورياتشوف نص المشروع سطرًا، سطرًا، وطلب إدخال تعديلات طفيفة للغاية قبل إضافة ذكر الاحتياجات الإنسانية للمدنيين العراقيين. وبعد أن لخصت التعديلات أحس جورياتشوف بالارتياح. وقال: «حسناً، فلننقحه». وكما اتضح كان أعضاء اللوبي العربي في الغرفة المجاورة يأملون في إفراغ مضمون النص الذي أقره جورياتشوف لتوه. وفي تكرار لتجربتي في مطار فنوكوفو/٢ قاموا بإعداد مشروع باتخاذ خطوات

جديدة، واختفت مطالبة صدام بانسحاب غير مشروط. وعندما أفضى لي روس بالأمر حولت دفة الاجتماع لأثير القضية مباشرة مع جورباتشوف. وتساءلت وأنا أقرأ النص الأصلي على جورباتشوف: «السيد الرئيس، أليس هذا هو البيان الذي وافقت عليه؟» فرد «دا» وفي هذه اللحظة على الأقل لزم اللوبي العربي الحذر.

وبالطبع فإن الغموض البناء يمكن أن يفيد في ممارسة الدبلوماسية. لكنه أداة خطيرة في معظم الأحوال إذا استخدم بشكل هزيل. وفي الغالب فإن التحديد القاطع هو الوسيلة الأكثر تفضيلاً. وبشكل عام فإنني أفضل الخروج من الاجتماع وهو مشبع بأجواء الاختلاف بدلاً من سوء فهم سوف يلقي بمشاكل أكبر على الطريق.

وما من شيء يثير غضبي مثل المحاور الذي يحاول مراجعة اتصاف اقتضى جهداً شاقاً في إعدادة.

وأعطانا البيان المشترك الذي أصدره الرئيسان بوش وجورباتشوف أكثر من نصف الرغبة. فقد وافق السوفيت على «تصميمنا على إنهاء هذا العدوان وإذا أخفقت الجهود الحالية لانهاؤه فإننا مستعدون لاتخاذ خطوات إضافية». وبالمقابل التزمنا سراً. دونما حاجة للإعلان العام. بمحاولة العمل مع السوفيت في مؤتمر إقليمي للسلام في الشرق الأوسط بعد انسحاب العراق من الكويت وحرمان كل من صدام وأصدقائه في الخارجية السوفيتية من الحصول على التزام صريح بالربط الذي سعوا إليه. كانت صفقة جيدة. وتعزز التعاون السوفيتي مع استراتيجيتنا بقدر هام*.

وبعد يومين وفي ١٢ أيلول سبتمبر التقيت نظيري السوفيتي في موسكو لتوقيع الوثائق التي تقرر نهائياً إعادة التوحيد التاريخي لألمانيا، وبعد انتهاء محادثات إثنين زائد أربعة الوزارية. أمضيت يوماً إضافياً للاجتماع مع جورباتشوف وشيفرنادزة في الكريملين لبحث مختلف القضايا الثنائية الباقية من قمة هلسنكي. ولاحقاً استفسر جورباتشوف وشيفرنادزة عما إذا كان يمكن لقائي ودينيس روس على انفراد. وانتقلنا إلى غرفة اجتماعات صغيرة وجلسنا حول طاولة دائرية صغيرة. ولم يكن لدي أدنى فكرة عما يدور بعقل جورباتشوف عندما بدأ الحديث بمناجاة عن أحلامه بتحويل النظام السوفيتي إلى اقتصاد السوق الحرة. وبدأ قائلاً: «إننا نريد المساعدة. إننا الآن في منتصف طريق التحول، وفي التحرك لتطبيق تلك الإصلاحات سيحدث استياء كبير. إن الأمر بالغ المشقة علينا الآن. فالوضع الداخلي يتدهور بشدة.» وفي غضون ستة إلى تسعة أشهر سوف تتحسن أمورنا. لكننا نريد المساعدة الآن. فعلينا توفير احتياجات الشعب خلال فترة التحول. أعرف أن هناك حداً لما يمكنكم عمله. لكن هل بوسعكم مساعدتنا في الحصول على بعض المال من السعوديين؟». وحدد مبلغاً يتراوح بين أربعة إلى خمسة مليارات دولار.

* أوفينا بهذا الالتزام السري بالشروع في العمل فور انتهاء الحرب لعقد المؤتمر الإقليمي تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكانت النتيجة انعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الأول أكتوبر ١٩٩١.

وأبلغت جورباتشوف بأنني سأنظر فيما أستطيع عمله. (وانتهى هذا الاجتماع بالغ الجدية نهاية هزلية عندما أظهرت لجورباتشوف شيئاً أعطاه لي أحد الأشخاص على سبيل الدعابة في الولايات المتحدة. كان كيساً صغيراً يحتوي على واق ذكري واحد. ورُسِمَتْ على وجهه صورة صدام، وعلى ظهره كتب للحمقى التوافق الكبار الذين لا يعرفون متى ينسحبون. وانفجر جورباتشوف وشيفرنادزة في الضحك بعد ترجمة معنى الكتابة، وأخذ جورباتشوف الكيس ووضعه في جيبه).

واثر عودتي إلى واشنطن وبعد تقصي الجوانب القانونية للتأكد من عدم وجود موانع من طلب المعونة المالية من السعوديين للسوفيت، قمت بمراجعة الرئيس الذي لم ير في الأمر أي غضاضة. فنحن في حاجة لاستمرار مساعدة السوفيت، ولن يكلفنا الأمر شيئاً أن نطلب المال من السعوديين نيابة عنهم.

وبعد أسبوعين وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أثرت المناقشة في اجتماع خاص مع الأمير سعود الفيصل والأمير بندر. وقلت لهما: لا يمكن إبلاغكما بماذا تفعلون. لكن جورباتشوف يمر بموقف عصيب. إنه يتعرض لضغوط جمّة من الحرس القديس ومن المهم دعمه في مواجهة هذه الضغوط.

ورد سعود: فهمت، سوف نفعّل شيئاً. وكان عند كلمته وتحول هذا الشيء إلى منح قرض سخي قيمته ٤ مليارات دولار إلى السوفيت في الشتاء. وشعر جورباتشوف بامتنان عظيم للسعوديين، واتصل بالرئيس هاتفياً في وقت لاحق ليشكره على دعمه. وأعتقد أن دورنا في ترتيب حصول السوفيت على القرض كان جوهرياً في تعزيز مساندة السوفيت لقرار استخدام القوة، واستمرارهم بقوة في التحالف على مدار الأزمة.

اللمسات النهائية:دمشق وبون

وبعد الاجتماع مع جورباتشوف طرت من موسكو إلى سوريا في زيارة أشارت جداراً هائلاً في الخارجية لدرجة هددت بعدم إتمامها. فقد استمات روس في معارضة الزيارة. وتمثلت وجهة نظره لأسبابه الخاصة في أن الرئيس الأسد سوف ينضم إلى تحالفنا لا محالة. فالأسد يُضمرُ عداً شخصياً لصدام الذي يعد منافسه الرئيسي في المنطقة رغم انتمائهما لفرعي حزب البعث، ولم تكن علاقتهما على ما يرام نتيجة اعتقاد الأسد لسنوات بأن صدام يسعى لقتله. وسيكون تركيع صدام أفضل خدمة لأغراض الأسد. ولم يكن هناك شك في استعداد الأسد لإرسال قوات سورية إلى العربية السعودية. وعلمنا من مبارك أن الأسد وعد بالفعل بإرسال فرقة سورية واحدة على الأقل، ووعد السعوديون بتحمل تكاليفها. فضلاً عن ذلك وافق الأسد على طلبنا إيفاد ممثل لحضور اجتماع الجامعة العربية في آب أغسطس في القاهرة، والذي تم خلاله رسمياً الموافقة على التحالف العربي. وكمسألة عملية فقد تم ضمان الأسد تماماً. وجادل روس: «وعندما تذهب إلى دمشق فإنك تفعل شيئاً يريده على أحر من الجمر ولن تحصل على أي شيء منه لا يكون هو مستعداً لعمله بالفعل».

ومنذ البداية كنت أريد الذهاب إلى سوريا رغم اعتراضات روس. ورغم وجاهة حججه شعرت أن الأهمية الرمزية للمشاركة السورية أكثر حسماً بكثير من مشاركتها الفعلية. ومع تمثيل سوريا تتعزز مصداقية شركائنا العرب في التحالف بقدر هائل. لكن كان عقلي يختزن هدفاً أبعد بكثير. فليس هناك طريق لتحريك عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط بدون مشاركة حيوية من جانب سوريا، وأعتقد أن الفرصة ستكون مواتية للبدء في تهيئة الأرض مع الأسد لبذل مساع جديدة لإحياء عملية السلام. كان السؤال الوحيد هو التوقيت. وكنت أعرف أيضاً أن الرئيس بوش يتوق لمشاركة السوريين. وكان يعتقد على الدوام أن جورج شولتز ارتكب خطأ فادحاً بقطع الاتصالات مع سوريا عقب الانفجار المأساوي لثكنات مشاة البحرية الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٦ أراد جورج بوش نائب الرئيس زيارة دمشق في إطار جولته في الشرق الأوسط لكن مساعديه أنهوه عن عزمه على مضي خشية احتمال الإخفاق السياسي. وقيل له: كيف سيبدو الأمر إذا فجر الإرهابيون الذين ترعاهم سوريا طائرة؟ فسوف تجلب صورة كارثة عليه وعلى ريجان. وقبل كارهاً عدم زيارة سوريا، لكنه كان يعتقد دوماً أن الولايات المتحدة تخلت عن الكرة، وإنه كان عليها أن تشترك مع الأسد رغم الاختلاف الشديد حول دعم سوريا للإرهاب الدولي والتورط القوي في تهريب المخدرات. وماهو الآن نموذج تلتقي فيه المصالح الاستراتيجية الأمريكية مع اعتقاد الرئيس بأننا أهدرنا بالفعل فرصاً ذهبية للتعامل مع سوريا.

وبسبب معارضة روس المستميتة اسقطت دمشق أثناء التخطيط الأولي لجولتي المقررة في شهر أيلول سبتمبر. لكن في أحد أيام آب أغسطس أبلغني الرئيس: «أعتقد أنه يجب أن تدرس التوجه إلى سوريا. لا أريد أن نخطئ الفرصة ثانية» ولأنني حبذت التوجه إلى سوريا في وقت ما اصدرت تعليماتي إلى تاتويلر بإدراج دمشق في نهاية جولتي. وأخيراً أثبتت بصيرة الرئيس صوابها عن أهمية سوريا. سواء من ناحية حرب الخليج أو في عملية السلام.

وأعلنت أنني سأتوجه إلى دمشق بنفسني، وذلك في مؤتمر صحفي عقد في أعقاب الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي في بروكسل. وأثار الإعلان ضجة كبرى في الصحافة الأمريكية لأنه سيكون أول اجتماع على مستوى عالٍ بين وزير خارجية أمريكي ورئيس سوري منذ عامين.

واجتمعت بالأسد في دمشق في ١٤ أيلول سبتمبر في مبنى يستعصي وصفه يطل على شارع سكني في مواجهة البيت الذي يقيم فيه الأسد. كان الأثاث مريحاً لكن غاية في البساطة. فالغرفة مستطيلة يوجد بها مقعدان وثيران تفصل بينهما منضدة صغيرة بأحد طرفي الغرفة. كانت الستائر المخملية باللون الزيتوني تغطي حائطاً طويلاً بالغرفة ويوجد خلف الستائر نوافذ مزودة بزجاج واق من الرصاص ولا يمكن فتحها حتى وإن ارتفعت درجة الحرارة فيها كما يحدث في الغالب. وعند الطرف الآخر للغرفة يوجد بابان يفضيان إلى مكتب الأسد حيث يقضي معظم وقته. كانت اللوحة الوحيدة التي تزدان بها الغرفة عبارة عن لوحة تمثل معركة حطين التي هزم فيها القائد المسلم صلاح الدين أعداءه الصليبيين.

وبعد الدعابات المعتادة قدمت نفسي له بإيجاز، وأكدت على أنني والرئيس صديقان حميمان منذ ثلاثين عاماً. وقلت: «إننا صديقان حميمان للغاية. إنني أشاطره كل شيء ويشاطرنني كل شيء». وكنت أريد أن ينظر لي الأسد باعتباري امتداد للرئيس، شخص يمكن قبول وصفه لوجهات نظر بوش كشيء مقدس، وأن كلامه كلام حسن. وأبلغني السفير إدوارد جيرجيان أن الأسد يولي أهمية كبيرة لمصداقية محاوره من عدمها. وقلت: له إنني سمعت إنك مفاوض شديد المراس. لكن يمكن الثقة في أنه يضي بكلمته بمجرد التعهد بها.

ورد بابتسامة قائلاً: «حسناً، لقد سمعنا أشياء عنك أيضاً، إننا نتابع التقارير المتعلقة بأرائكم بحرص بالغ. لقد توصلنا إلى نتيجة بأنكم رجل قوي وحاسم، فأنت تقول ما تعني وهذا يجعلنا نعتقد أنك رجل مستقيم. وربما كان من الأفضل لنا أن نقول هذا من وراء ظهرك. لكن هذه سمة مهمة. فمن الأهمية بمكان أن يكون الشخص صريحاً ومباشراً بغض النظر عما إذا كنا نتفق أم نختلف. وعندما تتوفر تلك الخصال تتوفر الثقة حتى في حالة الاختلاف. ويجب ألا تكون هناك قضايا خفية بيننا» وأبدت ملاحظة حول ثقة الرئيس. فإنه يفضل استخدام لفظ التفضيم «نحن» في أحاديثه الدبلوماسية.

وشرح الوضع في الخليج باعتباره أول أزمة حقيقية تندلع في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقلت: «إن نظاماً جديداً في طريقه للتبلور بطريقة مهمة من كيفية تعاملنا مع هذه الأزمة. وهذا هو السبب الذي يقتضي عدم نجاح صدام. حتى في الهزيمة لا يمكن أن ينظر إليه كبطل. واستعرضت استعداداتنا العسكرية بإيجاز أمام الأسد، وأبلغته بأن الهدف الأساسي لزيارتي هو معرفة ما إذا كان مستعداً للسماح لفرقة بالمشاركة في التحالف العسكري مشاركة فعالة. كان إرسال قوات سورية بادرة رمزية مهمة. لكن إذا اندلعت الحرب فإننا نريد مشاركة قوات الأسد في العمليات إلى جانب المصريين.

وقلت: «في حالة العمليات الحربية فإننا في حاجة لمعرفة ماذا ستفعل بقواتك التي ترسلها إلى العربية السعودية وبقواتك المرابطة على الحدود العراقية السورية». ونحن نعتقد أنه من المهم ألا تجري مناقشة علنية لهذا الاحتمال سوى القول إننا لا نستبعد إجابة مباشرة جرياً على ما عرفت أنها عادته. وقال: إنه يأمل في أن توهن العقوبات عزيمة صدام. وأفضى في تأمل: «إنهم قساة ولا بد من عقابهم» ولكن عندما سألته عن الوقت الذي يعتقد أن العقوبات ستستغرقه لتؤتي مفعولها رد قائلاً: إنه ليس لديه معلومات يعتقد بها عن الوضع الداخلي في العراق. لكنه لم يترك أي شك في أنه لا يؤيد عدوه اللدود. وأشار إلى أن غزو صدام للكويت خطأ. ولذا فإن سوريا تتبنى الموقف المبدئي بتأييد جهود التحالف. لكنه ظل على غموض تام حول نطاق مشاركة سوريا. وبعد لأي جهد وقال أخيراً إنه لم يقرر بعد حجم القوات التي سيرسلها إلى العربية السعودية. وتعهد: «سوف نلتزم بإرسال العدد المطلوب حتى مائة ألف جندي». وحيث إن السوريين لم يتعهدوا بالفعل سوى بفرقة مدرعة واحدة كانت بادرة مشجعة أن يبدي الأسد عندئذ حتى مجرد استعداده لتوسيع نطاق مشاركته. وقال: «سوف نفعّل الصواب. لكن ليس من السهل عمله بسبب الرأي العام السوري».

وقلت: السيد الرئيس. ليس بالهين علينا أن نكون هناك. فلدينا الرأي العام الأمريكي. وهناك الكثير الذين ينتقدون وجودي في سوريا اليوم. لكن من المهم أن نكون هنا لبحث هذه الأزمة، وأمل أن نكون هنا في المستقبل أيضاً».

وألقى عليّ الأسد محاضرة عن الجُبْن الأمريكي. لكنه كان تبادلاً إيجابياً للآراء. وبعد تفكير بت أعتقد الآن أنه من المرجح أن تكون هذه أول معرفة لي بأن الأسد ربما يكون مستعداً لدراسة تحمل جانب من المخاطر الضرورية الهامة لإحياء عملية السلام المحتضرة.

وفي المقام الأول فالأسد رجل واقعي. فلم يكن في حاجة للقول أن الانضمام إلى التحالف سيعزز نفوذه في العالم العربي، ويساهم في تصفية ضغائنه مع صدام حسين. وهو يعرف بالبدئية أيضاً أنه سيجعل من السهل على الولايات المتحدة التعامل مع سوريا. لكنني أردت منه الاعتراف بأن المخاطر أكثر من الورود على طريق علاقتنا الثنائية. ومن وجهة نظري فإن الوصول إلى نتيجة ناجحة في الخليج سوف يفتح سبلاً جديدة لإحياء آفاق عملية السلام في المنطقة.

وقلت: «إننا متفائلون من أن الملابس التي تجمع سوريا ومصر ودول الخليج في تحالف عربي رئيسي تبشر بمستقبل جيد لعملية السلام العربية الإسرائيلية».

وفي ختام الاجتماع نوه الأسد: «إننا نشعر بالارتياح تجاه المناقشات، وليس هناك بديل عن مثل هذه الاجتماعات المباشرة. وأمل أن يمكننا هذا في المستقبل من إنجاز الكثير.» فهذا من مصلحة كل بلادنا ومن مصلحة السلام في الشرق الأوسط. إنني أريد السلام عن طريق حقيقي». كان من السابق لأوانه إلى حد بعيد معرفة ما إذا كان يعني ذلك، فقد ظل يقوله لسنوات كمعظم الزعماء العرب. لكن ثم إنجاز الهدف الأكثر إلحاحاً. والتزمت سوريا بالمشاركة في التحالف.



وتوجهت من دمشق إلى روما لإجراء مشاورات مقتضبة مع الزعماء الإيطاليين الذين وافقوا على إرسال سرب من طائرات تورنادو إلى الخليج، ثم توجهت إلى ألمانيا حيث إلتقيت في ساعة متأخرة بعد ظهر ١٥ أيلول سبتمبر مع المستشار كول في مسقط رأسه لوفيجشافين التي لا تبعد كثيراً عن القاعدة الجوية الأمريكية العملاقة في رامشتاين. ورغم أن الدستور الألماني يحظر على كول إرسال قوات إلى الخليج فإن ضمان الحصول على التزام مالي ألماني أمر ملزم من الناحية الرمزية. وقبيل مغادرة واشنطن كنت قد تعرضت لوابل من الشكاوي أثناء إدلائي بشهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ حول الدول الأخرى التي لا تشارك في تحمل نصيبها من العبء. وتعرضت ألمانيا لانتقادات خاصة، وكنت أتبنى وجهة النظر القائلة بأن استجابة ألمانيا للأزمة كانت حتى ذلك الحين مخيبة للأمل. رغم أنني لم أفسح عن ذلك علانية. كان تردد الألمان مثيراً لحيرة كبيرة. لأنني شاركت قبل يومين اثنين في موسكو في حفل التوقيع على المعاهدة التي أنهى الحلفاء الأربعة المنتصرون في الحرب العالمية الثانية بموجبها حقوق الاحتلال في ألمانيا الغربية. مما مهد الطريق لإعادة توحيد ألمانيا بعد نحو نصف قرن. وكان اتفاقاً توسطت فيه الولايات المتحدة أساساً، ويعرف الألمان ذلك. وها نحن الآن نريد شيئاً من المساعدة في المقابل.

وقبل أن أصل كانت وزارة الخارجية قد بدأت في تسريب بعض الأنباء عن استعداد ألمانيا لأن تكون أكثر إيجابية. لكن كنت أريد التأكد من أن المستشار كول يعي المحاذير. واقتصر الاجتماع علينا وعلى المترجمين فقط.

وقلت: «لقد عملنا عن كثب في العام الماضي لتلبية مطالبكم. واعتقد أننا أنجزنا عملاً جيداً، ولم يكن الأمر سهلاً على الدوام. لقد عملنا عن كثب سوياً وكنا نطلعكم على كل خطوة. كان إنجازاً رائعاً لنا. لكن لنا بعض المطالب الآن.» «إنكم لن تشاركوا بأي قوات لأن دستوركم يحظر هذا، وإذا بدا أنكم بخلاء بالنسبة للمال فسوف تحصلون على كل المزايا من هذا ولن تساهموا بشيء، وحتى لو لم أكن أعتقد ذلك فإن الأمر يُفهم على هذا النحو. عليكم أن تضعوني في موقف تستطيع فيه عندما أقف أمام الكونجرس أن أقول إن ألمانيا تتحمل نصيبها العادل. إنني أعرف مدى أهمية العلاقات الأمريكية الألمانية لكم وأنتم تعرفون مدى أهميتها عندي. لكن لا يسعكم أن تدعوني أشتق بسببها» والمستشار رجل أطلنطي ملتزم ومدافع قوي عن الولايات المتحدة ووجودها في أوروبا وصديق مقرب للرئيس بوش وزعيم دائم الامتنان لما قدمته أمريكا. وأظهر هذا بتقديم مساعدة بلغت نحو مليار دولار. إضافة إلى تقديم عتاد إسناد للقوات الأمريكية في الخليج قيمته ملايين الدولارات، ووافق المستشار على زيادة المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا بقدر مهم، وتقديم سفن ألمانيا لتقل القوات المدرعة المصرية ودباباتها الثقيلة إلى الخليج.

ولدى عودتي إلى واشنطن في تمام الثالثة فجر السادس عشر من أيلول سبتمبر راودتني الأفكار بأن لدي أدلة دامغة على أن دبلوماسيتنا توتّي مفعولها. وفي وقت لاحق من اليوم سوف تصدر الأمم المتحدة قرارها السابع بإدانة الغزو. وها هو التحالف الدبلوماسي قد التأم. وبدأت العقوبات تؤثر على العراق وتعهد شركاؤنا بمليارات الدولارات لتحمل العبء المالي لعملية درع الصحراء. لكن صدام لا يزال في الكويت، وتشير تصريحاته وخطبه إلى أنه ليس في عجلة من أمره للانسحاب.

إن صدام رجل يفقد توازنه... رجل لا يعرف شيئاً عن الأخلاق.
شخص يستهين بكل قيمة إنسانية يعتقنها أي مجتمع.
ربما كان الله قد ساق هذه الأحداث لتخلص من صدام

الملك فهد

لوزير بيكر

جدة، العربية السعودية

٥ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠

بحلول تشرين الأول أكتوبر نجح الردع الأمريكي في الخليج. فلو كان صدام حسين يخطط لغزو العربية السعودية فإن نشر الرئيس للقوات في شهر آب أغسطس يكون قد قلل من هذا التهديد*. ونجحت مساعينا الدبلوماسية التي ساعدتها غطرسة صدام في عزله عن التيار الدبلوماسي الأساسي. فما من أحد يؤيد الغزو العراقي للكويت في أي مكان في العالم. لكنه ظل في الكويت مع ذلك غير عابئ بضغوطنا، وأصبح الرئيس على اقتناع بأنه بات من الضروري الآن أن تلجأ السياسة الأمريكية إلى نهج أكثر قوة.

ولسوء الحظ ثبت خطأ أصدقائنا المتفائلين في المنطقة في تقديرهم لأثار العقوبات الاقتصادية على العراق. فمنذ البداية كان مبارك وأوزال على اقتناع بأن العقوبات سترقع صدام وتحمله على الخروج من الكويت في غضون ستة أسابيع. واتفق معهما جورباتشوف وشيفرنادزة. وفي البداية اقتنعنا بتقييمهم المتفائل: فهم يعرفون خصمهم أفضل منا. ومع ذلك وبعد مرور شهرين وبينما الحظر يثبت فعاليته المؤكدة بالمعنى الاقتصادي توصلت إلى اعتقاد شأن معظم زملائي في الحكومة بأن العقوبات وحدها لن تنجح مطلقاً في طرد العراق من الكويت. ومن أوجه كثيرة كان العراق مرشحاً مثالياً لتؤثر فيه العقوبات الاقتصادية. فالعراق يعتمد على الواردات إلى حد كبير لإطعام شعبه وتشغيل صناعاته. ويمكن الحد من صادراته الأساسية . البترول

* في الحقيقة، أنه بعد بضعة أسابيع من انتهاء حرب الخليج عرفت شيئاً أشار إلى أن صدام كان يعتزم بشدة تجاوز حدود الكويت وأبلغت أن صدام بعث برسالة شخصية إلى الرئيس الإيراني على أكبر هاشمي رفسنجاني تحدث فيها عن نواياه في التعايش السلمي مع إيران على أرض أشار إليها «ساحلنا الذي يمتد بطول ٨٤٠ كيلومتراً». ويبدو أن رفسنجاني فتح الخريطة وقاس ساحل الخليج وأكد من أن صدام يصف حدوداً جديدة تمتد من الحدود العراقية في تلك اللحظة إلى الإمارات العربية ستشمل بالطبع ساحل العربية السعودية على الخليج.

. بإغلاق خط الأنابيب الواصل إلى تركيا والعربية السعودية وفرض الحصار البحري في الخليج. ومن الناحية الجغرافية فإن العراق يعتبر معزولاً نسبياً. ورغم حدوث بعض الانتهاكات للحظر عبر المملكة الأردنية الهاشمية مع دول أخرى تتاخم العراق، فقد كان الأردن يلتزم إلى حد كبير بالحظر المفروض على جاره القوي.

وسياسياً لم يكن من المرجح أن تؤدي العقوبات إلى إجبار صدام على الخروج من الكويت. فأولاً مكنت الطبيعة الشمولية للنظام، صدام دونما اعتبار أو خوف من احتجاج الرأي العام. من إعادة تخصيص الموارد الضخمة في مختلف أنحاء البلاد لاستمرار إطعام وتزويد جيشه وأجهزته الأمنية بالعتاد، وثانياً فإن الزعيم اليأس بالقدر الذي دفعه لغزو جاره من المرجح أن يمتلكه قدر من اليأس يدفعه إلى الصمود في وجه العقوبات. كانت الكويت جائزة كبيرة لصدام، وكان في سبيله ليجبر على دفع ثمن باهظ للغاية لإعادة الكويت.

فقد كبدت ثماني سنوات من الحرب مع إيران العراق كلفة اقتصادية وبشرية، وكان من المشكوك فيه أن العقوبات قصيرة الأجل يمكن أن تنجح في مضاعفة هذه الكلفة. وثالثاً كان الزمن في صف صدام حسين من الناحية العملية. أما هؤلاء الذين يحاجون بإعطاء فسحة من الوقت لتؤتي العقوبات مفعولها فإنهم سيئون مراراً تقدير صعوبة الحفاظ على تماسك التحالف لفترة طويلة. وأخيراً هناك احتمال لانشقاق شريك رئيسي عن التحالف ومن المرجح في هذه الحالة أن يتقوض التحالف. وكان من المقامرة الكبيرة أنه مع إبداء الاستعداد لاستخدام القوة لإعادة الكويت فمن غير المرجح أن يسلم صدام الكويت دون التلويح على الأقل بتهديد قاطع باستخدام القوة ضده.

ومع ذلك كانت لا تزال هناك فرصة ضئيلة بأن العقوبات مقترنة بالتلويح بالقوة العسكرية ربما تقنع صدام بالانسحاب من الكويت. لكن حتى يمكن أن يكون لمثل هذا التهديد مصداقية فإن قواتنا في الخليج تحتاج إلى تعزيز رئيسي. وفي الوقت نفسه فإننا في حاجة لأن نشرع في هدوء في تقصي احتمالات الحصول على قرار من الأمم المتحدة يجيز لنا استخدام القوة ضد صدام إذا لم ينسحب من الكويت في مطلع عام ١٩٩١.

تعزير القوة

في منتصف تشرين الأول أكتوبر اتصل بي كولين باول وقال: «أريد أن اتحدث معك حديثاً خاصاً قصيراً». وهكذا التقينا بعد ظهر ١٩ تشرين الأول أكتوبر لخمس وأربعين دقيقة في مكثبي. واحترمت رغبة باول في أن يكون اللقاء خاصاً، وتخلت عن عادتي بإبلاغ ديك تشيني بمثل هذه الاتصالات. وألمح البعض إلى أن باول وأنا معروف عنا معارضتنا لاستخدام القوة، وأنه جاء يطلب مساعدتي في معارضة وصول التطورات لانتهاج هذا النهج. وفي الحقيقة لم يكن الحال كذلك حيث إن الاجتماع أسفر عن اتفاقنا نحن الإثنين على ضرورة انتهاج سياسة عسكرية ودبلوماسية متشددة إذا تبددت كل الآمال في إخراج العراق من الكويت.

وسبق لنا العمل عن قرب خلال فترة الرئاسة الثانية لريجان عندما كان باول مستشاراً للأمن القومي وأنا وزير للخزانة. وكان يعرف أنه تربطني علاقة شخصية وثيقة بالرئيس. واعترف بأن العقوبات لن تكون لها آثار جوهريّة على صدام، وكان يدرك أيضاً أن الرئيس سيضطر قريباً لاتخاذ قرار حول الخيارات المتشددة الضرورية. وأعتقد أن هدفه كان ببساطة هو معرفة إحساسي تجاه الموقف بشكل أفضل.

وفي ١٥ تشرين الأول أكتوبر التقيت مع بوب كيميت وبحثنا الخطوات المطلوب اتخاذها إذا تعين المضي قدماً في الخيار العسكري، وشملت تلك الخطوات استصدار قرارات إضافية من مجلس الأمن، وجهد دبلوماسي ضخم لحشد التأييد لاستخدام القوة، وتعزيز قواتنا في الخليج، وإقامة ترتيبات قيادة وسيطرة فعالة. ثم القيام بجولة في أوائل تشرين الثاني نوفمبر للتشاور حول تلك الخطوات مع شركائنا في التحالف.

وكما تبين كان يجمعني أنا وباول نمط تفكير واحد. فقد شاطرته قلقه من أن السياسة الحالية تشكل انحرافاً. فإذا كان انتشار قواتنا قد ساهم في احتواء مخططات صدام في العربية السعودية إلا أنه غير كاف لإخراجه من الكويت. وكان واضحاً لكلينا أن الحاجة ستدعو لاتخاذ المزيد لإنجاز هذه المهمة، واتفقنا أثناء حديثنا على أنه إذا لم يحدث مزيد من الاستفزات من جانب صدام فسوف تنحصر اختياراتنا في ثلاثة اختيارات هي: إبقاء كل الخيارات مفتوحة وهو ما سيطيّل أمد الانحراف أو الاختيار العمد لسياسة الاحتواء المعلنة التي يتم بمقتضاها تعزيز العقوبات وأن تظل القوات الأمريكية في الخليج لأجل غير مسمى في إطار مهمة دفاعية في المقام الأول، أو تشكيل قدرة هجومية تكفي لطرد العراق من الكويت لو اقتضت الضرورة.

وحبذنا الخيار الثالث. وقال باول: «إن لدينا القدرة على بناء قوة هجومية حقيقية. فلا بد وأن يقنع هذا صدام حسين بأننا جادون وسوف يتطلب تعزيز القوة أربع فرق على الأقل من القوات البرية. لكن كلينا كان يعتقد أننا لن ننجو على الأرجح من الناحية السياسية إذا تحملت الولايات المتحدة نسبة خمسة وسبعين في المائة من الخسائر البشرية في حالة نشوف الحرب. ويتعين أن يشمل حشد القوة نشر عدد جوهري من القوات الإضافية من دول أخرى وخاصة الدول العربية. ويمكن أن تكون هذه القوة الضخمة على أهبة الاستعداد للقتال في غضون ثلاثة أشهر. ووافقني باول في الرأي بأن الخيار العسكري لا بد وأن يكون مرتبطاً بمساع دبلوماسية تفوضنا في استخدام القوة العسكرية عند الإقتضاء.



وفي اليوم التالي في المنزل قمت بتلخيص برنامج عمل يستند على الخيارات التي بحثتها مع باول في نقاط دونتها لنفسي على ظهر مظروف. وأشرت إلى أنه «لاستباق تراجع التأييد» فلا بد وأن يعلن الرئيس يوماً سيتم بعده استخدام القوة. وكنت أفكر بأن الموعد المناسب ربما يكون الأول من شباط فبراير أو أول آذار مارس. لكن «أياً كان الموعد الذي سنختاره فإننا في حاجة لأن نكون على

أتم استعداد». وفي الوقت ذاته يتعين أن نشرع فوراً في حشد «قوة ضخمة» في الخليج. ولتبرير هذا العمل كتبت: «إن النظام العالمي الجديد عليه أن يلتزم بالمبادئ ويتصدى للعدوان» فيجب ألا تتكرر نفس الأخطاء التي ارتكبتها في الثلاثينات أو في فيتنام . كالغموض والتردد . الخ. فإذا كنا نريد انجاز المهمة فعلياً تشكيل قوة ضخمة. وفي غضون ذلك علينا أن نتوجه إلى الأمم المتحدة والكونجرس طلباً لتأييدهما في حالة استخدام القوة.

وكتبت: «إذا وافق الكونجرس ولم ينسحب فعليك بالبدء؟ وإذا لم يوافقوا فما عليك حينئذ سوى الإعلان عن أننا سوف نحتويه وسنواصل فرض العقوبات وسوف يستمر تمركز القوات هناك كما في ألمانيا وكوريا» وفي هذه الحالة سيكون علينا دراسة إجلاء نهائي لبقية الدبلوماسيين الأمريكيين المتواجدين في الكويت.

وفي اليوم الثاني اتصلت بالرئيس وأبلغته برغبتي في لقائه لقاء خاصاً للتشاور حول شيء ما. ورد: «لماذا لا تأتي فوراً وسوف نتناول شرباً». وبعد ظهر ذلك اليوم . الأحد . لخصت آرائي له في البيت الأبيض. وقال إنه يعتبرها آراء مهمة وأنه يتعاطف معها بشكل عام، ولكن كعادته يريد بعض الوقت لدراستها. واتفقنا على ضرورة بحث القضية مع كبار مستشاريه. وفي الوقت الذي كنت أبحث فيه الفكرة مع الرئيس توجه باول إلى الرياض لبحث مع شوارتسكوف احتياجاته لتوجيه تهديد هجومي فعال.

وعلى مدار الأيام الثلاثة التالية أثار الرئيس هذه القضايا مع تشيني وباول وسكركرافت ومعني في عدة مناسبات. ففي ٢٤ تشرين الأول أكتوبر قال إنه يفضل نشرًا جديدًا رئيسياً للقوات الأمريكية في المنطقة. وفي ٣١ تشرين الأول أكتوبر . أي في اليوم التالي لعقد اجتماع لمدة ساعتين في غرفة الاجتماعات وافق الرئيس رسمياً على تعزيز القوات بواقع مائتي ألف جندي يُرسلون إلى العربية السعودية. وضاعف هذا النشر، وسوف يوفر القدرة المدرعة الثقيلة المطلوبة لخوض معركة برية. وبمجرد وصول هذه التعزيزات من الولايات المتحدة وألمانيا فإن قوتنا الدفاعية ستكتسب قدرة هجومية ضخمة. وإذا احتاجت الولايات المتحدة خوض الحرب فسوف نكون في وضع يسمح بالقتال والنصر.

وبرغم أن البعض اتهمَ بأن تعزيز القوة يرقى إلى حد اتخاذ قرار بخوض الحرب كان الرئيس وكبار مساعديه لا يزالون يأملون في أن حشد القوات سوف يقنع صدام بالانسحاب من الكويت بدون حرب، وأن دبلوماسية القوة ستؤتي مفعولها. وربما بدت الحرب وكأنها قضية واضحة ومباشرة نسبياً. ومع هذا فقد واجهتنا أرقام معتدلة عن الخسائر البشرية قدرها البنجانون بالآلاف. ناهيك عن شبح شن هجمات بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتوقعات استمرار الحرب لأشهر لا أيام. ولم يكن يخالجنني أي شك في أن الرئيس سوف يجيز استخدام القوة عند الاقتضاء، وأننا حريصون على الحفاظ على خياراتنا في إطار المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة. لكن ومنذ البداية الأولى اعترف الرئيس بأهمية الحصول على الموافقة الصريحة للمجتمع الدولي لو كان ذلك

ممكناً. ولسنوات دأب حلفاؤنا على الشكوى من عقلية راعي البقر الأمريكي. وقد عززت عملياتنا الخاطفة في جرينادا وبينما هذا الانطباع. وباختيار تشكيل تحالف سياسي ودولي مناهض للعراق أثبت بوش أنه استوعب هذه الانتقادات. ومع هذا فقد كان يعتقد في المقام الأول عن صواب بأن التلويح باستخدام القوة سيكون أكثر إقناعاً لو حظى بموافقة رسمية من معظم أعضاء العالم المتحضر. وهذا هو السبب الذي دعاه في أواخر تشرين الأول أكتوبر. ليس فحسب إلى زيادة عدد القوات الأمريكية. بل السعي أيضاً لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يفوض التحالف خوض الحرب عند الضرورة.

وكان هذا القرار مفروغاً منه على أية حال. وعارضت مارجريت تاتشر الفكرة معتقدة أننا إذا فشلنا في استصدار القوات فسوف نتقوض إلى حد بعيد قدرة التحالف على استخدام القوة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت تعتنق الرأي القائل بأن الأمم المتحدة سوف ترفض مثل هذا القرار الذي سنقدمه، وهكذا فإن مخاطر محاولة استصداره تفوق بكثير أي احتمالات للكسب. وأيدها في الرأي ديك تشيني وبرينت سوكروفت. وكنت أوافقهم جميعاً الرأي في أنها ستكون خسارة فادحة لو خسرننا مثل هذا التصويت الحاسم. ولم أبذل على أية حال أي محاولة لاستصدار القرار ما لم أكن متأكداً من موافقة الأعضاء عليه. ومع ذلك كنت أعتقد أن بوسع الدبلوماسية المكثفة أن تمكننا من الحصول على التأييد الضروري. وحاججت بأن هذا سيحدث بطريقة تكفل عدم عرض القضية مطلقاً على مجلس الأمن للتصويت ما لم نتأكد أننا حصلنا على الالتزامات الكافية لمعرفة النتيجة النهائية. وأخيراً وافق الرئيس على أنها مجازفة تستحق المغامرة، وكانت مهمتي ترويج القرار في مجلس الأمن ومع شركائنا في التحالف.

كل الوسائل اللازمة

أملى الجدول الزمني لجهودنا الدبلوماسية واقعا بسيطا لا يناع. فبطريق المصادفة البهتة وبموجب ترتيب منذ أمد بعيد، سوف تتولى الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن ثم تنتقل الرئاسة الدورية للمجلس إلى اليمن حليف العراق الذي يعارض التحالف بشدة، وكمسألة عملية سيتعين إجراء أي تصويت على القرار في موعد لا يتجاوز الثلاثين من تشرين الثاني نوفمبر. وفي تشرين الأول أكتوبر، وقبل وقت طويل من اتخاذ قرار تعزيز القوة كنت قد طلبت من لجنة النواب إعداد نص مشروع قرار مقترح. وكنت أريد أن يتضمن مشروع القرار إعلاناً واضحاً لا لبس فيه يجيز ويقر استخدام القوة، وليس التفويض باستخدام القوة. وتضمن النص الذي اقترحتة «كل الوسائل اللازمة بما في ذلك استخدام القوة». ومع هذا فإن الدبلوماسية البارعة هي التي تستند إلى فن الممكن. ولذا فقد كنا في مركز قوى. وبطلب مني استقصى بوب كيمييت الجوانب القانونية، وخلص إلى أنه إذا اعترض السوفيت وحلفاء آخرون على مثل هذا التحديد فإن عبارة «كل الوسائل اللازمة» على بساطتها تتضمن الإجازة الكافية لخوض الحرب. ومع هذا كنت أقل اهتماماً بقواعد اللغة عن اهتمامي بالتفوق العددي الكاسح في مجلس الأمن. ومع وجود اليمن وكوبا في عضوية

مجلس الأمن في تشرين الثاني نوفمبر فمن غير المرجح التصويت بالإجماع. لكن حدوث انقسام كبير في التصويت بمجلس الأمن سيجعل من اليسير على صدام أن يدفع بأنه ضحية أنتقام أمريكي صهيوني، ومن ثم يقوض مصداقية العملية العسكرية.

وحرصت على إجراء لقاء شخصي مع كل رئيس دولة أو وزير خارجية كل دولة عضو في مجلس الأمن في الأسابيع السابقة على إجراء التصويت في المجلس. ويشتهر مندوبو الدول في الأمم المتحدة باستقلاليتهم. وسوف يجعل التفاوض مع رؤسائهم مباشرة وعدم التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن أمراً أقل احتمالاً. وأردت أيضاً حضور وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس عملية التصويت. فقد كنا نطلب من المجلس إجازة استخدام القوة للمرة الأولى منذ أزمة كوريا. فببساطة كان القرار قراراً حاسماً يتطلب معالجة على أرفع مستوى.

يوماً كان مقداره سبعاً وثلاثين ساعة

غادرت واشنطن في الثالث من تشرين الثاني نوفمبر. وفي غضون الأسابيع الثلاثة التالية أمضيت ثمانية عشر يوماً في التجول بين اثنتي عشرة دولة في ثلاث قارات. وفي اليوم التالي لعيد الشكر أبلغني طاقم طائرتي التابعة للقوات الجوية الأمريكية أنني سجلت رقماً قياسياً شخصياً ليوم كان مقداره سبعاً وثلاثين ساعة انتقلت فيه من جدة إلى بوجوتا . كولومبيا . إلى لوس انجلوس، ثم إلى مسقط رأسي هيوستون. وفي العمل في الفترة المتبقية على انتهاء تشرين الأول أكتوبر اجتمعت شخصياً مع كل نظرائي في مجلس الأمن في عملية معقدة من التملق والإقناع والتهديد. بل وشراء الأصوات في بعض الأحيان. وهذه هي سياسة الدبلوماسية.

وفوضني الرئيس في حالة حدوث معارضة للقرار في تقديم بعض التنازلات لكسب أعضاء المجلس الجامحين. وخلال جولتي العالمية من شرق العالم لمغربه كنت أحتفظ في جيبي بقائمة من الإجراءات الدبلوماسية التي يمكن أن نلتزم بها مقابل الحصول على التأييد. وعلى سبيل المثال كنا على استعداد للالتزام بسحب فئة معينة من القوات الأمريكية من العربية السعودية إذا انسحب العراقيون. كما كنا على استعداد أيضاً لتشكيل هيئة تحكيم في لاهاي للفصل في الإدعاءات العراقية الكويتية لمعالجة النزاع الحدودي بشمولية. وكما تبين لم تكن هناك حاجة لأي من تلك الإجراءات.

وخلال زيارتي اجتمعت مع معظم أعضاء التحالف العسكري لإطلاعهم على آخر استعداداتنا، والحصول من كل منهم على ثلاثة تطمينات حساسة. وكنا في حاجة للتأكد من أن كافة العمليات ستكون تحت سيطرة القادة الأمريكيين، وكنا في حاجة أيضاً إلى معرفة أنه ليست هناك اعتراضات على قصف العراق، وأن الشركاء سيظلون معنا حتى إذا انتقلت إسرائيل في حالة تعرضها لهجوم عراقي.

وخلال أول توقف في المنامة عاصمة البحرين التقيت الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في مستشفى بابكو حيث كان يتعافى من نوبة قلبية. وتولى عائلة آل خليفة حكم البحرين منذ

عام ١٧٨٢. وكما توقعت كان مؤيداً للغاية. وقلت له: «في حالة بدء القتال ومتى بدأ فإننا نريد أن نكون قادرين على طلب توجيه ضربات. ونحن في حاجة أيضاً لأن نعرف ما إذا كان حلفاؤنا العرب والمسلمين في التحالف سيواجهون متاعب إذا ما تم شن عمليات هجومية ضد العراق بما في ذلك قصف بغداد. وإذا ما قصف صدام حسين إسرائيل هل سيواصل شركاؤنا العرب التزامهم بالرد العسكري ضد العراق؟» وكان الأمير إيجابياً تجاه النقاط الثلاثة. وتعهد قائلاً: «إن البحرين سوف تؤيد كل جهد ضد العراق. فلن يجدي السلام مع صدام. فالكلب المسعور يعض كل من يقف في طريقه».

وغادرت المنامة لتفقد قوات الفرقة الأولى فرسان بالجيش التي تمركزت في ذلك الحين في الصحراء الوسطى بالعربية السعودية. وفي نهاية رحلة صاحبة بطائرة هليوكبتر مفتوحة استغرقت خمسا وسبعين دقيقة كان منظر ٤٢٠٠ من جنود الفرقة الأولى فرسان الذي بدأ يلوح في الأفق مؤثراً ومتحركاً. وتحدثت إلى الجنود وأنا أقف تحت شبكة ضخمة مموهة من منضدة وقف بجانبها جنديان يرتديان زي الميدان الذي يعود إلى القرن التاسع عشر. وذكرتهم بأنهم هم وجهودهم يشغلون تفكيرنا باستمرار، وأنه بدون شجاعتهم سيكون هذا الجهد كله مستحيلًا.

ولمست مدى ارتفاع معنوياتهم وأنهم متلهفون لمواجهة كل ما ينتظرهم أيا ما كان. وامتزجت واختلطت بالجنود، وقال لي ضابط برتبة كابتن إنه ذهب إلى المدرسة ولعب الكرة مع ابني مايك في أكاديمية نورث ويست بهيوستون. ولدى مغادرتي أهداني الجنود علبة مما يعتبره الكثيرون واحداً من أقل الجوانب الجذابة للحياة العسكرية، التعيين الميداني. ومنذ أيام خدمتي في مشاة البحرية كنت أعرف أن أفضل وجبة في التعيين الميداني هي المقانق الحارة وكنت أحمل معي زجاجة طيلة الوقت.

وفي الطائف حصلت من أمير الكويت على موافقة مماثلة. وبالطبع كان يريد استعادة بلاده وهزيمة صدام، والأفضل أن يتم هذا بأسرع ما يمكن. واقترح أن أبحث نقاطي الثلاث مع ولي العهد الذي لم تكن لديه أي تحفظات على النقطتين الأوليين. لكنه أعتبر أن النقطة الثالثة تنطوي على بعض المشاكل، وطمأنته قائلاً: «إننا لن نقبل أي حل جزئي، لكننا نريد أن نعرف موقف العرب إذا هاجم صدام إسرائيل. إننا نريد أن نتأكد أنكم ستكونون معنا». ويبدو أن سؤالي أشار التوتر بين الكويتيين. وساد صمت مطبق لبرهة. وسأل ولي العهد: «هل لنا أن نضمن أن إسرائيل لن تتخذ الخطوة الأولى بمهاجمة العراق». ورددت قائلاً: «لنفترض العكس إننا نريد طرح هذه القضايا على الطاولة. إننا نريد أن نعرف موقفكم لو هاجم صدام حسين إسرائيل». واعترض ولي العهد قائلاً: «إنك محق في إثارة هذا السؤال. إن موقفنا واضح «لكنه لم يكن كذلك». فكل ما كان واضحاً هو الصعوبة التي وجدها في صياغة رده. ولم ينقطع ولي العهد عن التحول لمستشاريه والتحدث معهم بالعربية. وحثته بلطف: «إننا نعرف أنه موضوع بالغ الصعوبة. وسوف أفتح الموضوع مع كل العرب الذين سوف التقيهم في جولتي وأطرح عليهم نفس السؤال ولا بد أن أعرف الإجابة».

وأخيراً تلقيت الإجابة المطلوبة: «فيما يتعلق بموقف الشعب الكويتي إذا هاجم صدام إسرائيل، فلأنكم تحاولون تحرير بلادنا فإنني لا أعتقد أن أي كويتي سيقول أي شيء. فإذا بدأ الهجوم فليكن».

وردت: «هذا هو كل ما كنت في حاجة لسماعه».

وبعد ظهر ذلك اليوم تحدثت لفترة وجيزة في بهو فندق الشيراتون مع أربعة كويتيين نجحوا في الهرب من وطنهم المحتل. وتعرضوا جميعاً للتعذيب وأصيبوا بعاهات مستديمة فقد أُطْلِقَت النار على مؤخرة رأس أحدهم وقُطِعَ لِسَانُهُ وشوه وجهه بشكل مرعب. وتعرض آخر لاعتداء جنسي لدرجة بات عاجزاً بعدها عن المشي. وأتذكر أن هذه هي المرة الأولى التي أشاهد فيها على الطبيعة ضحايا انعدام إنسانية رجل. وأصابتنى الصدمة والخيبة والغضب نتيجة ما أصابهم.



وقبل اجتماعي مع الملك فهد في جدة اجتمعت لمدة ساعتين مع الأمير سعود الفيصل والأمير بندر الذي أَلَحَّ عليّ للتعجيل ببدء الحرب. كان الأمير بندر يصبر بشكل خاص على التحرك بسرعة. وقال في سخرية: «أما أن ينهار أو نهار نحن في كانون الثاني يناير» وردت قائلاً: «إنه لا يزال على الرئيس أن يتخذ القرار. لكنني أعرف الاتجاه الذي يسير فيه» وطرح عليهما الأسئلة الثلاثة التي سأثيرها مع الملك فهد. وتوقعوا ألا تثير أي مشاكل تجاه هيكل قيادة وعمليات هجومية أمريكي ضد العراق. وذكرتهما: «بأن الطائرات الأمريكية سوف تقتل مواطنين عرباً في العراق». ورد الأمير سعود قائلاً: «إن العراق لم يقتل أمريكيين في الكويت بل قتل مواطنين عرباً. فهذه ليست مشكلة». وانقسما حول مسألة وقوع هجوم إسرائيلي على العراق وطمأنني بندر بانجليزيتته التي أتقنها خلال سنوات تواجده في واشنطن. لكن سعود كان يعتقد «أنها ربما تكون مشكلة معقدة سيتعين على الملك حسمها بنفسه».

واجتمعت مع الملك في قصر السلام من الساعة العاشرة مساءً حتى منتصف الليل. وقدم الملك شراب الجزر المجلوب من الطائف، والذي قال إنه المشروب المفضل لمارجريت تاتشر. كان الملك متشدداً مثل سعود وبندر. ويات يعتقد الآن أن صدام خطط في الأصل لمهاجمة المنطقة، ولم يردعه سوى الرد السريع للقوات الأمريكية. وقال: «إن الأصدقاء الحقيقيين هم الذين يمكن الاعتماد عليهم عندما يحتاجهم المرء. فالولايات المتحدة والمملكة في خندق واحد». ووصف صدام بأنه رجل يفقد توازنه. رجل لا يعرف شيئاً عن الأخلاق، شخص يستهين بكل قيمة إنسانية. «وربما كان الله قد ساق هذه الأحداث لتخلص من صدام».

وكما توقعت لم يكن من الصعب إقناع الملك بالحاجة للاستجابة بقوة أشد تجاه الأزمة. ووافق على فكرة استصدار قرار من الأمم المتحدة يجيز استخدام القوة. وعندما طلبت منه السماح على الفور بنشر مائتي ألف جندي أمريكي إضافي أبدى موافقته بكل بساطة. وطلبت منه السماح بأن

تكون السيطرة على مجريات الحرب في يد القادة الأمريكيين لا بيد الضباط السعوديين. قال مبتسماً: «إن مثل هذه الترتيبات أمر ضروري. وأبدي موافقته في قضية إسرائيل الحساسة».

وأبلغته بكل استحياء ممكن عما إذا كان بوسعي أن أسأله المزيد من الدعم المالي. رد مبتسماً «لا شيء مستحيل على النقاش بين الشركاء» وذكرته أنه وافق خلال زيارتي السابقة على تقديم ٢,٥ مليار دولار لتغطية تكاليف الوقود والمياه والتجهيزات ونقل القوات الأمريكية داخل العربية السعودية. وقلت: إنني أعتقد الآن أنه من المناسب له أن يغطي أيضاً تكاليف نقل القوات الأمريكية من الولايات المتحدة إلى العربية السعودية. ورد قائلاً: «إن هناك سرطناً الآن في المنطقة، ولا بد من التضحية بكل شيء لاستئصاله. إنني موافق، ليست هناك مشكلة».

وطرت إلى القاهرة لعقد اجتماع خاطف مع الرئيس حسني مبارك بقصر الاتحادية بمصر الجديدة. وكانت إجاباته على أسئلتى الثلاثة إيجابية كالمتوقع. ومع ذلك لم يكن مبارك متأكداً مما إذا كان بوسعه إرسال فرقة مصرية ثالثة إلى الخليج كما طلبت. وقال: إن الشعب المصري لا يريد تدمير دولة عربية أخرى. وكان له تقييم متحفظ على طلبي بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام اثنتين من القواعد المصرية في شن عمليات هجومية. ومع ذلك كنت واثقاً من أنه سيوافق في النهاية.

الصينيون والروس المشككون

وبعد الاجتماع أمضيت تسعين دقيقة في قاعة كبار الزوار بمطار القاهرة أمارس ضغوطاً على وزير الخارجية الصيني تشيان تشيتشين الذي كان في طريقه لمقابلة صدام حسين. وتم ترتيب اجتماعات قبل بضعة أيام عندما علمنا أنني سأكون موجوداً في المنطقة بالصدفة لحظة وجوده فيها. وتشجعت عندما أبلغني تشيان أنه يعتزم إبلاغ صدام بأن الصين ملتزمة بالتطبيق الكامل لكافة قرارات الأمم المتحدة، وبأن الانسحاب غير المشروط هو السبيل الوحيد لتجنب إراقة الدماء.

وشرحت له قرار إجازة استخدام القوة، واستطردت: «إن أفضل شيء يمكن أن تفعلوه للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة هو إبلاغ صدام بأن الصين سوف تؤيد هذا القرار، ولم يبد تشيان التزامه. وكان تشيان يعتقد أن العقوبات بدأت تؤتي مفعولها وقال: بما أن الحال كذلك فإن الحديث عن استخدام القوة سباق لأوانه ودفع قائلاً إن الحرب سوف تغير توازن القوى في الخليج وينبغي تجنبها بأي ثمن. وطال أن هناك بارقة أمل في السلام فلن تألوا الصين جهداً في التوصل إلى تسوية سلمية»، وعدت للإلحاح عليه بشأن القرار. وقلت مالم نقنع صدام بأننا جادون فليست هناك أدنى فرصة. إن لم تكن هناك أي فرصة على الإطلاق لانسحابه من الكويت سلمياً.

كان الصينيون لا يزالون على غضبهم لعدم قيام الرئيس أو قيامي بزيارة الصين. وشرحت أن مثل هذه الزيارة ستثير انتقادات داخلية من المحتم أن تصيب علاقاتنا الثنائية بانتكاسة. ولتعزيز وجهة نظري قرأت رسالتين حديثتين من أعضاء في الكونغرس يعربون فيهما عن الغضب لترفق

بوش في معاملة الصين، وتشيان مفاوض داهية أراد الربط بين تأييد القرار بتعهد بقيام الرئيس بزيارة للصين وأبلغته بأنني سأوافق على إيضاد بوب كيميت إلى بكين بتعليمات ببحث زيارة محتملة إلى عام ١٩٩١.

وأعتقد أن تشيان فهم هذا على أن استخدام الصين للفيتو سينطوي على كارثة بالنسبة لتحسين العلاقات الصينية الأمريكية. لكنني أردت التيقن من أنه تلقى الرسالة. وأشرت على استحياء: أننا لا نتعنت مع أصدقائنا الذين لا ينضمون إلينا. لكن أسألهم ألا يقضوا في الطريق. ولم يرد تشيان لكن تعبيرات جسمه ولهجة تعليقاته دفعته إلى الاعتقاد بأن الصينيين لن يكونوا عقبه، وأبرقت إلى الرئيس بهذا التقرير إن إحساسي هو أنه بمجرد عودة تشيان إلى الصين سوف يخلصون إلى أن من مصلحتهم إما تأييد القرار أو الامتناع عن التصويت على أسوأ الأحوال. وأعتقد أننا لسنا في حاجة إلى قيامي بزيارة لهم للحصول على تأييدهم أو قبولهم بقرار الأمم المتحدة.



واجتمعت في أنقره في اليوم التالي ٧ تشرين الثاني نوفمبر لمدة ساعتين مع الرئيس أوزال الذي كان يعتقد شأن تشيان أن الحظر الاقتصادي بدأ يؤتي مفعوله. وكخبير اقتصادي متمرس كان يتابع باستمرار حركة أسعار السلع في بغداد. وأشار إلى أن سعر جوال الأرزنة خمسين كيلوا جراماً قد قفز من ستة دنانير في اليوم السابق للغزو إلى أكثر من مائتي دينار. وبالمثل فإن ثمن ثمانية كيلو جرامات من الدقيق يزيد الآن عن المرتب الشهري لكبار المسؤولين. وقلت: «أعرف أنك تعتقد أن العقوبات سوف تؤتي مفعولها. وقد سبق لشيفرنادزة القول إن آثارها ستظهر في غضون شهرين، وها نحن الآن في الشهر الرابع». وأيد أوزال القرار، ووافق على دراسة طلب بإرسال لواء مدرع إلى العربية السعودية، كما وافق أيضاً على السماح بزيادة عدد الطائرات الأمريكية المتمركزة في القواعد التركية من ٤٨ طائرة إلى ١٣٠ طائرة. غير أنه لم يكن واثقاً من السماح لتلك الطائرات بقصف العراق. وكنت على ثقة من أن أوزال مثله مثل مبارك سوف يوافق إذا اندلعت الحرب التي كانت تبدو أكثر احتمالاً. وأسررت لأوزال «إننا مشتائمون للغاية من فرص تسوية الأزمة سلمياً. فليست هناك أي بادرة على ان صدام في سبيله للانسحاب».

وطرت من أنقره إلى موسكو ببردها وثلوجها في السابع من تشرين الثاني نوفمبر. الذي يوافق الذكرى الثالثة والسبعين للثورة البلشفية، لإجراء مباحثات استغرقت ثلاث عشره ساعة مع جورباتشوف وشيفرنادزة بدء من الساعة التاسعة صباح يوم الثامن من تشرين الثاني نوفمبر. وكنت أعرف أن الرئيس سوف يعلن في غضون بضع ساعات قرار تعزيز القوات. لذا أسرعت في شرح التفاصيل لشيفرنادزة كنوع من المجاملة. وهيات المجال لطرح مسألة قرار استخدام القوة. لكن شيفرنادزة كان مقتنعاً بأن الوقت غير مناسب. وأعرب عن اعتقاده بأن التلويح باستخدام القوة ربما يحول صدام إلى بطل. وقال شيفرنادزة: «ربما يتعين علينا تشديد العقوبات». ورددت: «إدوارد. ليست

هناك مشكلة في تشديد العقوبات. إن هذا الرجل سيدع كل فرد في بلاده يتضرر جوعاً قبل الانسحاب» وذكرته بأن شركاءنا العرب يصرون على ان الحرب لا يمكن ان تبدأ بعد منتصف آذار مارس عندما يحل شهر رمضان، ثم بعد ذلك ستعرقنا حرارة الصيف اللافحة. ومن الناحية العملية فإن أي تأجيل ربما يضطرنا إلى تأجيل العمل العسكري إلى الخريف وقلت: «إن الشكوك تحيط بإمكانية أن نستطيع الحفاظ على التحالف كل تلك الفترة».

وبمجرد أن انتهت قال شيفرنادزة: «أفهم ذلك». وأمضى شيفرنادزة شهراً في قتال اللوبي العربي في وزارته. فقد كان يعرف مدى هشاشة التحالف في الواقع. وما لبث نهجه أن تغير على الفور بالكامل. وقال: «حينئذ فالشيء الوحيد الحاسم هو انه إذا كنتم ستستخدمون القوة عليكم أن تضمنوا نجاحكم. فقد تعلمنا الكثير من أفغانستان. ولا تصغوا إلى العسكريين الذين يقدمون لكن آراء بسيطة بضمان النجاح. عليكم أن تتأكدوا من النجاح. هل أنتم واثقون من أنكم درستم الأمر دراسة وافية؟» ومن الواضح أن السوفيت كانوا لا يزالون يعانون من صراعهم الخاص على نمط فيتنام.

وردت: «إنني أريدكم أن تسمعوا من العسكريين الأمريكيين. وسوف استدعي هوارد جريفر. إنه معيار لعلاقتنا أن استدعيه ليتحدث معكم. إننا نفضل شيئاً لم يحدث مطلقاً من قبل. وأخليت القاعة من الجميع باستثناء المترجمين، وقدم الجنرال جريفر عرضاً سرياً شديد التفصيل عن خطتنا الحربية. كان جريفر شديد الحرص بعدم الإفراط في تحديد قدرات أسلحتنا في الميدان. لكن عرضه لتصورنا التكتيكي في إدارة الحرب كان مع ذلك تبادلاً استثنائياً للمعلومات العسكرية من خصم سابق إلى آخر. وفي حقبة أخرى لم يكن يخطر على البال مطلقاً أن يسمح لضابط أمريكي كبير بإطلاع وزير الخارجية السوفيتي على خطط حربية ضد دولة حليفة للسوفيت.

وبدأ جريفر شرحه بالقول: «إن تصورنا يتمثل في المقام الأول في تدمير قدرة العراقيين على توصيل التعليمات الاستراتيجية لقواتهم. وبهذه الطريقة سوف نحرمهم من القدرة على شن حرب ضد قواتنا أو تنظيم دفاع ضد هجماتنا. حينئذ سوف تدمر دفاعاتهم الجوية من الصواريخ والطائرات. وبمجرد إنجاز هذا سيكون بوسعنا التحرك دون تهديد لتدمير قواتهم البرية في الكويت والعراق». وبأسلوبه الهادئ المقتصد لخص جريفر مجموعة الأسلحة الفتاكة التي بحوزة التحالف مؤكداً التفوق الساحق للقوات البرية الأمريكية. وقال: «بوسع دباباتنا تدمير دبابات الخصم وهي تنطلق بأقصى سرعة، ولا يملك العراقيون طريقة للدفاع عن أنفسهم» ولأسباب واضحة أمسك عن ذكر أن الدبابات العراقية الرديئة هي دبابات سوفيتية الصنع. وأشارت تقديرات جريفر إلى أنه في أسوأ الأحوال وفي أسوأ السيناريوهات فإن العملية الجوية والبرية المشتركة لن تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر.

وكنت أعرف أن الجدول الزمني الذي عرضه جريفر جدول مخادع تماماً. فخلال الأسبوعين الماضيين عرض تشيني وباول تفصيلاً على خطط البنتاجون الطارئة في حالة الاضطرار

لاستخدام القوة. وأشارت تقديرات هذه الخطط الحربية إلى أن التحالف سوف يكسب الحرب في غضون ثلاثة إلى أربعة أسابيع. وتمت طمأنتي بأن هذا تقييم أمين للواقع العسكري. لكنني كنت أخشى من احتمال أن يعتقد شيفرنادزة أنه مبالغ فيه إلى حد كبير. وأبلغت جريفر أنه إذا وعندما يتم استدعاؤه لتقديم هذا العرض فعليه أن يخفف السيناريو ويقول: إن الحرب ستنتهي في غضون ثلاثة أشهر. وعندما سمعت تحذير شيفرنادزة من الركون إلى سيناريوهات العسكريين المتفائلة شعرت بالارتياح لأننا قررنا إلتزام جانب الحذر.

وبدأ شيفرنادزة وكأنه مستوعب تماماً نتيجة التفاصيل والثقة البادية من عرض جريفر. وأثار سؤالاً واحداً في تعجب: ألا تقلقكم صواريخ سكود؟ ورد جريفر: «لا» إنها لا تشغلنا مطلقاً لأنها غير دقيقة بالمرّة. إنها لا تشكل خطراً على قواتنا. واستغرق الأمر برهة لا يتلّح الإهانة الجسيمة التي وجهها جريفر بلطف. فقد أبلغ وزير الخارجية السوفيتي لتوه أن أحد أفضل صواريخ جيشه لا يعدو أن يكون مجرد قطعة عديمة القيمة من الحديد الخردة. وصمت شيفرنادزة لبرهة ثم لاحت منه ابتسامة عريضة. فقد تم إقناعه على الأقل بأننا نعرف ماذا نفعّل.

وقلت: «علينا أن نتأهب لاستخدام القوة. لأننا لا نعرف أن هذا «القرار» سيؤتي مفعوله» ووافق شيفرنادزة. وحمل شيفرنادزة نفسه في النهاية على القبول معلناً: «بمجرد انتهائكم من هذا عليكم أن تستعدوا وعليكم أن تحققوا النجاح». فقد كان في البداية مقتنعاً بأن صدام لن يقدم مطلقاً على الغزو. ثم خلص إلى أنه بمجرد أن تضيق العقوبات عليه الخناق فسوف يثوب إلى رشده، وللمرة الأولى أحسست أنه بدأ يعرف بشكل أفضل.

وقال: «أنظر إنني أريد أن أخرج وأهين الرئيس أولاً»: ورفع سماعة الهاتف وأبلغ جورباتشوف بأنه يتعين أن يقابلني وأن يوافق على اقتراحي. ثم توجه جورباتشوف إلى داشا في نوفر أوجارييفو، ووصل قبل وصولي بعشرين دقيقة لأعرض قضيتي مباشرة.

وما لبث موكبنا الصغير أن أتجه إلى نوفر أوجارييفو. الذي يشبه كامب ديفيد في رحلة جميلة استغرقت نصف الساعة عبر السهل الروسي كثيف الأشجار الذي تكسوه الثلوج. كان المشهد غاية في الروعة. فطبقة الثلج الرقيقة تزيد بهاء المنظر. كما أن بالوسع رؤية الغزلان من الطريق.



وعندما وصلنا إلى المبنى الرئيسي الضخم للمجمع المنعزل ولونه بلون الخردل استقبلنا جورباتشوف بردهة المدخل تحت ثريا بديعة. وكنت أول مسؤول أمريكي رفيع المستوى يطأ المكان. والمبنى مريح وحديث نسبياً، وعلمت فيما بعد أن التلفزيون في غرفة العاملين يستقبل إرسال شبكة MTV وليس شبكة CNN واصطحبني جورباتشوف للهبوط إلى قاعة مكتبه لعقد اجتماع استغرق ساعتين، ولدى دخول المصورين الصحفيين لالتقاط صور ما قبل الاجتماع تدافعوا بعنف لدرجة حطموا معها طاولة خشبية وكسروا الزجاج وقلبوا أبريق المياه. واستهل جورباتشوف الاجتماع بعقد أصبعي السبابة والوسطى في كلتا يديه قائلاً: «إن المهم حقيقة هو أن

نظل مخلصين لبعضنا. فلا يمكن أن ندع سفاهاً كهذا يفلت بما فعل» كانت بادرة مشجعة. لكن جورباتشوف سرعان ما أوضح أنه غير متحمس للقرار، وقال: من الطبيعي أن تطلبوا معونة السوفيت. لكن من الصعب أن تسألوا المساعدة في شن حرب ضد دولة حليفة. فضلاً عن ذلك كان يعتقد أن تحديد مهلة نهائية سيكون له أثر عكسي. فالعقوبة العربية تتسم بالعناد في وجه الإنذار حسبما قال.

وبدأت لهجة جورباتشوف تحتد: «أنت تعرف الآن. إنه إذا أصدرنا قراراً ييجز استخدام القوة، وإذا لم يتحرك صدام فعليكم بالفعل أن تستخدموا القوة. وإذا فعلتم فهل أنتم مستعدون للقيام بذلك الآن؟» وقلت: إن الرئيس يدرك هذا تماماً. إنه عازف عن استخدام القوة لكنه مستعد لاستخدامها. وبينما أبحث عن أرضية دبلوماسية وسط اقتراح جورباتشوف بشكل مفاجئ إصدار قراراتين. أولهما ييجز استخدام القوة. لكن بعد مهلة مدتها ستة أسابيع ويقضي الثاني بدء العمليات الحربية إذا لم ينسحب صدام حسين من الكويت. كانت فكرة مروعة. وقلت لجورباتشوف: إن الأمر يبدو وكأننا نتراجع عن شرط الانسحاب غير المشروط. وقلت: «لن نستصدر قراراً ثانياً، وسوف نشجع صدام على القيام بانسحاب رمزي يمكن أن يسفر عن حل جزئي» هذا هو ما اقترحته في محاولة للتوصل إلى تسوية مع جورباتشوف. أي إصدار قرار واحد يمكن بعده استخدام القوة. ولم يشأ جورباتشوف قطع أي التزام في ذلك الوقت. وقال عن فكرته ثنائية الأبعاد: «إنها مجرد فكرة على أن أتفحصها بشكل مفصل» ووعدني بتقديم إجابة للرئيس في غضون أحد عشر يوماً عند لقائهما في قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ستعقد في باريس.

وفي طريق العودة إلى بيت الضيافة أوسو بنياك أبلغت روس ومارجريت تاتويلر أن جورباتشوف سوف يؤيدنا في نهاية الأمر، وبدا الرئيس مسترخياً في هذا المنزل الريفي وكان ودوداً ورفيقاً مع العاملين معي.

وبحثت أنا وتوتويلر وروس في السيارة ماذا يتعين عمله مع جيش الإعلام الذي يتلهف لمعرفة ما حدث خلال ما كان بالفعل يوماً طويلاً ومشحوناً. ولدى عودتنا إلى موسكو عزف شيفرنادزة عن لقاء الصحافة قبل استكمال اجتماعاتنا متعللاً بعدم الانتهاء من بحث مسألة مباحثات الأسلحة التقليدية في أوروبا.

وقالت تاتويلر: «سيدي. إن صحافتنا غير معنية بالأسلحة التقليدية. إنها معنية بالخليج. وهي تعتقد أن هذا هو سبب وجودنا هنا.».

وهكذا وحتى قبل إنهاء ما كان بالفعل يوماً شاقاً مضنياً عقدت أنا وشيفرنادزة مؤتمراً صحفياً مشتركاً. وسئل عما إذا كان يرى أن هناك موقفاً يقتضي احتمال استخدام القوة لطرد صدام من الكويت فقال: «يحتمل ألا يمكن استبعاد هذا، كما أنه قد يظهر موقفاً يدعو بشدة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء. ولم يسعني أن أخفي ابتسامة غير دبلوماسية. فقد أظهر شيفرنادزة مرة ثانية شجاعته في استباق خصومه وحملهم على الإذعان بالاعتراف بالأمر المحتم.

وبدأنا على العشاء اجتماعاً آخر تركز أساساً على المراحل النهائية لمباحثات الأسلحة التقليدية في أوروبا. لأننا أردنا إنهاء المفاوضات قبل قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وفي لحظة ما عرض شيفرنادزة مواصلة اللقاء طيلة الليلة. وكنا قد أحرزنا تقدماً كافياً لنبداً اليوم بعد الساعة العاشرة بقليل.

وفي صباح اليوم التالي أرسلت برقية إلى الرئيس بعنوان «يومي في موسكو الثامن من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠». لخصت فيها ما شعرت أنه تقدم نحو تحقيق هدفنا. وبدأت البرقية: «أجريت مباحثات مطولة غير عادية مع شيفرنادزة وجورباتشوف اليوم. وقد أصغى كلاهما وشرحا شواغلهم. وطرأ على موقفيهما تقدم هام أثناء سير المباحثات. واقترب شيفرنادزة بشكل خاص من موقفنا بضرورة صدور قرار من الأمم المتحدة بإجازة استخدام القوة في الشهر الحالي. أما جورباتشوف فإنه على الطريق لكنه لم يصل بعد»..... «وفي الوقت الذي اعتقد أن شيفرنادزة غير متحمس لاستخدام القوة فإنه أكثر ميلاً للاعتقاد بأنها لا بد وأن تستخدم في نهاية المطاف. ومن جانبه فإن تصور جورباتشوف عن النظام العالمي الجديد هو أن الوقت غير مناسب للتعايش مع حقيقة أننا ربما نحتاج إلى استخدام القوة في هذا الاختبار الأولى.. وأعتقد أن اهتمامهما بإقامة علاقات طيبة ورغبتهم في الشراكة معنا ستدفعهما نحو الاتجاه الصحيح. لكن الأمر قد يتطلب بعض الوقت والجهد لتحقيق النتيجة».

بيكر



الأوروبيون والأفارقة

في التاسع من تشرين الثاني نوفمبر الذي يوافق الذكرى الأولى لسقوط سور برلين توجهت إلى لندن حيث لازالت رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر تعاني المشاكل من جراء قرار السعي لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يجيز استخدام القوة. ولم تكن تعتقد أن الرئيس في حاجة لعمل هذا للمساعدة في حشد التأييد السياسي في الداخل وفي الكونجرس. وأشرت بلطف: «السيدة رئيسة الوزراء. أرجو أن تدعينا أن نكون الحكم على العواقب السياسية الداخلية في الولايات المتحدة». ومن منطلق صداقتنا وتحالفنا الوثيق لم تدع مجالاً للشك في أن بلدها ستكون معنا أيما ما كان القرار.



وفي العاشر من تشرين الثاني نوفمبر توجهت إلى باريس للقاء الرئيس ميتران. وبالصدفة البحتة كان صديقي ومواطني لويد بينتسين وزوجته بي. إيه ينزلان في فندق رويال مونصو حيث أنزل. واستمتعنا بشرب قهوة الصباح معا قبل لقائي بالرئيس ميتران.

والفرنسيون شديداً بالمراس بالفطرة، وعلى حد الوصف المهدب لدوجلاس هيرد: «فإن لهم طريقة خاصة في تناول الأمور» فقد وافقوا على إرسال قوة الرد السريع الخاصة بهم إلى العربية السعودية لكنهم أصرروا في البداية على ألا توضع تحت القيادة الأمريكية. ومن الناحية الدبلوماسية كانوا يفضلون تطبيق العقوبات لفترة أطول قبل دراسة اللجوء إلى القوة. كما أنهم حذبوا أيضاً ربط الأزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يفيد صدام حسين. وكنت أشعر على الدوام بأن الفرنسيين سوف يكونون معنا في مجلس الأمن. لكنهم كانوا كدأبهم في الشغف بالجدل والولع بالحديث وعرض المقترحات.

كان ميتران بارعاً في إلزام محاوريه جانب الدفاع، وهكذا فقد بدأ بالشكوى من التقارير الواردة في الصحافة الفرنسية من مسئولين أمريكيين لم تحددهم بالإسم يقولون: إن الولايات المتحدة تشك في صدق عزيمة فرنسا. ومع هذا سرعان ما ترك شيئاً من الشك حول مدى الحاجة لاتخاذ إجراء قوى ضد صدام حسين. وقال ميتران: «إنه متوحش وذكي وحاد وأكثر خطورة من الآخرين. وصدام حسين في الكويت لا يختلف عن الأسد في لبنان وفرنسا لا ترى أي اختلاف بين ما يجري في الكويت وبين ما يجري في لبنان غير أننا لم نهب للدفاع عن لبنان. إنكم على صواب عندما تقولون إننا حليفاً منذ أمد طويل. ولو طلبت منكم المساعدة في لبنان فلن يقدم أحد يد العون.» «إن علاقتنا طيبة بالأمر وبالعربية السعودية. فقد زرت العربية السعودية مؤخراً. وتلقيت هدايا قيمة. وفي قصورهم لا تقع عين المرء على نساء أو أفراد عاديين من الشعب. فهذه ليست الحكومات التي أود أن أرسل جنوداً فرنسيين ليقتلوا في سبيلهم. فما من دولة يمكن أن تعتنق مبادئ الكويت ولا يمكنهم أن يطلبوا جنوداً ليموتوا من أجل الطريقة التي يُنصبُ بها الكويتيون هذا الشكل من الحكومة. كيف يتأتى لي أن أبلغ الفلاحين الفرنسيين بأنني رهنت أرواح أبنائهم للاحتفاظ بملياردير؟ صحيح أن أمير الكويت رجل رقيق. هل يمكن أن نضمن أن استخدام القوة ليس مجرد حماية لأمن الأرصد في بنوك سويسرا؟ إنها فكرة تصيبني بفتور تام.»

«ومع ذلك فصدام ليس غير ضار، إنه خطير، وهناك حاجة لاحتوائه فلنا في العربية السعودية ستة آلاف جندي يتمركزون هناك وبحريتنا تقوم بمهامها في الخليج وأفريقيا. وبعد الولايات المتحدة فإننا نقوم بأفضل جهد، وإذا لم يشعر أنه مهدد فلن ينسحب. فالصداقة السابقة بين فرنسا والعراق لم تتحول إلى صداقة شخصية مع صدام. فقد طلب لقائي على مدار الأعوام التسعة الماضية. ولم أذهب إلى العراق مطلقاً ولم ألتق به مطلقاً وهناك فتور في علاقتنا حتى برغم أننا . فرنسا . ساعدناه عسكرياً ببيع بعض الأشياء ولتسع سنوات رفضت طلبه بإعادة بناء محطة الطاقة التي دمرها الإسرائيليون وعرض هذا الرفض علاقات بلدينا للخطر.»

وبدا ميتران مستعداً للحرب. غير أنه لم يكن يعتقد أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تكفي لتبرير هجوم من الواجهة السياسية. وقال: «إن المادة ٥١ لا تقنع الرأي العام. أن خمسة وخمسين مليون فرنسي ليسوا محامين دوليين. إننا في حاجة لأن يضمن ذلك القرار العواقب التي سيجريها.»

وقال ميتران: «إنه يوجز نفسه في خيارات بسيطة: حرب أم سلام. إن إجازة الأمم المتحدة إرسال قوات لتطبيق القانون الدولي هو الشكل الذي أفضله. وأعتقد أن تلك الحرب ضرورية. وأياً كانت التسوية فلا بد وأن تشمل نزع سلاحه وتجريده من أسلحته. لقد لخصت آرائي، وسوف نشارك بقدر يفوق مشاركة بعض أصدقائكم وحلفائكم».

وها هم الفرنسيون يوافقوننا على طريقتهم الخاصة. وأبلغت ميتران بأن الرئيس سيشعر بسعادة بالغة لأرائه، وعزز تحمس فرنسا احتمالات إقرار قرار استخدام القوة.



وبعد العودة إلى واشنطن بثلاثة أيام وزيارة خاطفة إلى بيرمودا للقاء جوي كلارك وزير الخارجية الكندي استأنف ملحمتي في بروكسل في ١٥ تشرين الثاني نوفمبر حيث شاركت في اجتماع مع مارك ايسكينز وزير خارجية الدانمرك في السادس عشر من تشرين الثاني نوفمبر. وكان اجتماعي التالي في جنيف مع ثلاثة أعضاء من مجلس الأمن الدولي ومن مجموعة عدم الانحياز، وهم ساحل العاج وأثيوبيا وزائير. كان أول اجتماع مع دينكا تسفاي وزير خارجية أثيوبيا، وبرغم توجهاتها الراديكالية انحازت أثيوبيا إلى جانبنا في عمليات التصويت العشر السابقة في مجلس الأمن. ولأنها تعرضت لغزو موسوليني إيطاليا عام ١٩٣٣ فإن أثيوبيا تشعر بحساسية بالغة لتعرض الدول الصغيرة للابتلاع بواسطة الجيران الأقوياء المعتدين، وقد وافقت على الفور. وكذلك كان الحال مع زائير برغم أن وزير خارجيتها كتانيا موشابشوا أعرب عن عدم سعادهته بقطع الكونجرس للمعونة العسكرية لزائير. وأبلغته بأن الرئيس يشعر باستياء بالغ تجاه قرار الكونجرس، وأن الإدارة ستحاول الإبقاء على المعونة.

كانت العقدة المحتملة الوحيدة تكمن في ساحل العاج. وعندما التقيت مع وزير خارجيتها سيمون أكي الذي كان مثل ايسكينز وزيراً للمالية عندما كنت أنا وزييرا للخزانة تطرق إلى الموضوع مباشرة. وقال: «إن الشاغل الرئيسي لبلادي الآن ليس هو الخليج. إنه التنمية. إننا نعاني من أزمة مالية. فمجموعة السبع بحثت إسقاط الديون. وسوف يكون إسقاط الديون مفيد للغاية».

وكما اتضح لم تكن ساحل العاج مدرجة على خطة إسقاط الديون التي أقرتها مجموعة السبع في تورنتو عام ١٩٨٦. وقلت: «دعني أرى ما إذا كان هناك شيء يمكن عمله. سأبحث ماذا يمكن عمله دون أن أعد بشيء أو أربطه بالموضوع الآخر الذي نناقشه اليوم، وأعرف أنكم لا تقترحون شيئاً من هذا القبيل» وبالطبع فإننا على معرفة جيدة.

وفي ذلك المساء وعقب اجتماع قصير مع يوناس سافيمبي بشأن أنجولا، اجتمعت مع العاملين معي لمراجعة هجومنا الدبلوماسي. وتجادلنا حول ما إذا كان يتعين علينا التوجه إلى ماليزيا، وهي عضو في مجلس الأمن. وسوف تستشار حفيظة الصينيين إذا حلقتنا فوق أراضيهم مرة أخرى دون أن نتوقف بها، ولذا قررنا تقصي ما إذا كان بالوسع إقناع الماليزيين بلقائهم في مكان آخر.



وفي ١٨ تشرين الثاني نوفمبر اليوم السابق على هامش اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التقيت أدريان نستاسي وزير خارجية رومانيا في باريس. ولم ألق أي مقاومة منه، وربما يكمن السبب في أنني قمت بزيارة بوخارست في آخر شهور العام الماضي وقدمت ٨٠ مليون دولار كمعونة إنسانية للحكومة الجديدة برغم تحفظاتنا على سجل حقوق الإنسان في رومانيا.

وفي وقت سابق من اليوم أمضيت نصف ساعة على الهاتف مع وزير الخارجية الصيني تشيان تشيتشين من جناحي فندق أنتركونتيننتال، وكانت أجهزة الاتصال التي ترافق وزير الخارجية دائماً تمكنني من التحدث مع بكين عبر مركز العمليات بالخارجية. وكان القلق يساورني من أن عزوف جورباتشوف عن إعلان تأييده علناً للقرار سيجعل من اليسير على الصين استخدام الفيتو. وأكدت أنني أشعر بالثقة في أن السوفيت سيصوتون معنا. وطلبت منه أن يدرس التصريح علانية بأنهم لن يستخدموا الفيتو ضد القرار. وقال: إنه لا يمكنه الرد عبر الهاتف، وأنه يجب التشاور مع حكومته. كان الصينيون يمارسون دبلوماسية شديدة المراس. ففي اجتماعنا بالقاهرة أبلغته باستعدادنا لاستقباله في واشنطن بعد انتهاء التصويت في مجلس الأمن. وعرضت عليه حافظاً بأن الرئيس سيستقبله في حالة التصويت بنعم. لكنني أنا الذي سيستقبله لو امتنعت الصين عن التصويت. وكان يصر على لقاء الرئيس طالما أن الصين لم تستخدم الفيتو. وذكرته قائلاً: «السيد الوزير. ليس هذا هو اتفاقنا» وساورتني الشكوك في أنهم لن يستخدموا الفيتو. لكننا كنا نريد تصويتاً بالإجماع من جانب الدول الخمس دائمة العضوية. كما أن الاجتماع مع الرئيس هو أفضل ورقة ألعبها.



وفي الساعة الحادية عشرة والربع مساءً اجتمعت مع شيفرنادزة الذي كان قد وصل في وقت متأخر إلى باريس. واستمر اجتماعنا حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل نبحث في صبغة القرار فيما بدا لي أنه المرة المائة خلال الأسابيع القليلة الماضية. وعرضت على شيفرنادزة مشروع صياغة كتبته بخط يدي. وتحت إلحاحه خلت الصياغة من عبارة «استخدام القوة» وتضمن المشروع أيضاً فكرة جورباتشوف عن حسن النوايا.

وأبلغني شيفرنادزة بأن السوفيت سيصوتون لصالح القرار، وأنه لم يثر بشأنه أي تساؤل جوهري منذ اجتماعنا في موسكو. وقال: «لكننا لا نريد الإعلان عن ذلك علناً. فنحن نريد التحدث مع العراقيين مرة أخرى». وفي حوالي الساعة ١٠:٤٥ دقيقة التقينا لفترة وجيزة مع الصحفيين على درج فندق أنتركونتيننتال وواجهت صعوبة حتى لا أظهر بالغ الاسترخاء والارتياح بدرجة تفضح فيها تعبيرات جسدي حقيقة أنني الآن في نهاية الأمر أعرف أننا سنحصل على القرار. وانهار جسدي فوق الفراش من فرط الإنهاك في الساعة الثانية صباحاً وبعد ربع الساعة أيقظني رنين الهاتف، وجاءني صوت مارجريت تاتويلر بأن ساحل العاج سوف تصوت للقرار غير أنها لا تقول هذا من أجل إعلانه. كان هذا تاسع صوت مؤكد.

من صنعاء إلى بوجوتا

وفي ختام مباحثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي وقعت خلالها معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا انضمت إلى طائفة الرئيس، وتوجهنا إلى جدة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني نوفمبر. وصباح اليوم التالي انهمك الرئيس في احتفالات عيد الشكر المطولة مع قواتنا المتمركزة في العربية السعودية. وغادرت إلى العاصمة اليمنية صنعاء على أمل إقناع اليمنيين بالتصويت معنا على القرار. وكنت أعرف أنها مغامرة جسورة. فهناك تاريخ طويل من إراقة الدماء بين السعوديين واليمنيين زاده سوء إدانة اليمن للملك فهد لاستدعائه قوات أجنبية لأرض المملكة. ورد السعوديون بتشديد إجراءات استقدام العمالة الأجنبية. مما اضطر آلاف اليمنيين للعودة إلى وطنهم. كان من الواضح تماماً أن اليمنيين لن يصوتوا لصالحنا، وأبلغني السعوديون وهم على صواب بأنني أهدر وقتي بالذهاب إلى اليمن.

كانت اليمن مهندس محاولة إثارة المتاعب داخل مجلس الأمن للضغط من أجل استصدار قرار سعت إليه طويلاً منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الحصول على حماية الأمم المتحدة للفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة. وإلى جانب مطالب أخرى كانوا يريدون من الأمم المتحدة تعيين مفاوض لمراقبة معاملة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. والفكرة قديمة طالما لقيت تأييداً من كثير من الدول غير المنحازة. لكن رعاتها يضغطون الآن لإجراء تصويت عليها في مجلس الأمن قبل التصويت على قرار استخدام القوة. وإذا نجحوا في إجبار المجلس في التصويت عليها فربما تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لاستخدام الفيتو. وسيثير هذا صعوبات لبعض شركائنا العرب، ويعطي وزناً ومصداقية لاستراتيجية صدام في صبغ الأزمة بالطابع العربي الإسرائيلي. وفيما نحن نركز على قرار استخدام القوة كان على الدبلوماسية الأمريكية أن تجد الوسائل الكفيلة بعرقلة مبكرة لدراسة قرار الأراضي الذي يشكل عقبة كؤوداً.

وذكرت الرئيس على عبدالله صالح بأن الولايات المتحدة لم تدرج اليمن الموحد على قائمة الدول الراعية للإرهاب. حتى على الرغم من أن اليمن الجنوبي كان مدرجاً عليها قبل وحدته مع الشمال. وذكرته أيضاً بأننا حثنا السعوديين على تخفيف الوطأة على اليمنيين. لكن دون جدوى. وقلت «نحن لا نفهم عدم تعاونك معنا في مجلس الأمن» وكنت أريد أن يعرفوا أنهم سوف يدفعون الثمن إذا واصلوا التصرف في الأمم المتحدة بأسلوب نعتبره غير مقبول. فاليمن يخاطر بسلوكه هذا بفقدان معونة أمريكية سنوية قدرها ٧٠ مليون دولار. وبدا أنه أقل اكتراثاً بكثير تجاه أزمة الخليج عما يستوجبه الموقف. وأكد على: «إن هذا أشبه بعاصفة صيف وسوف تنقشع» ورددت: «لو هبت العاصفة ستكون عاتية».

وكان على عبدالله صالح مضيافاً سخياً. فقبيل اجتماعنا رتب لنا زيارة لصنعاء القديمة التي يرجع تاريخها لأكثر من ألفي عام. كان المكان أشبه بليالي ألف ليلة وليلة. وأثناء تجوالنا في

الأزقة والحواري المرصوفة بالأحجار في منطقة السوق شاهدنا الرجال القادمين لتوهم من جوف الصحراء لبيع سلعهم. كانوا جميعاً يرتدون العقال ويتمنطقون بالخناجر الفضية. كان الجميع رجلاً أم سيدة عجوزاً أم شاباً يلوك القات ذا التأثير المخدر المعتدل حسبما قيل لنا. وفي أعقاب جولتنا في صنعاء القديمة تناول الفريق المرافق لي وأنا غداء يوم عيد الشكر مع الرئيس صالح. لقد فاق كرمه كل توقع. رغم أننا تناولنا الضأن لا الديك الرومي. وخرجنا للقاء الصحافة حيث أعرب عن معارضة قوية للقرار. ولم أكن أتوقع الحصول على تأييده. غير أنه لم يبد أي دلائل في اللقاء الخاص على أنه سيرفض طلبي بمثل هذه القوة على الملأ.



وعدت إلى جدة في ذلك المساء، وتلقيت رداً بأن وزير الخارجية الماليزي وافق على لقائي إما في لوس أنجلوس أو هيوستون، أو مكان ما في الهادي. وقررت التوجه إلى لوس أنجلوس للقاء وزير الخارجية الماليزي في المطار من بوجوتا حيث من المقرر أن التقى الرئيس سيزار جافيريا تروخيلو ليس فقط لكسب تأييده في التصويت بل أيضاً لأعرب له عن عدم ارتياحنا من تصرفات مندوبه في الأمم المتحدة الذي شكوا علانية من سياستنا تجاه العراق. وعقب رحلة استغرقت ثماني ساعات إلى الأزور لإعادة التزود بالوقود طرت طيلة الليل إلى بوجوتا حيث توجهنا من المطار في سيارات مدرعة زرقاء كشاهد على حملة الإرهاب التي يمارسها أباطرة المخدرات. وقلت للرئيس جافيريا: «لقد ساءتني صراحة الأفكار التي عرضها مندوبكم في نيويورك. إن هذه الأفكار تنطوي على إمكانية تقويض كل ما حشدناه ضد كل ما حاول صدام جاهداً تحقيقه. إنني أطلب منكم أن تتشاوروا معنا حول أفكاركم قبل كتابتها وتوزيعها على نطاق واسع في الأمم المتحدة. وسوف تؤدي مثل هذه المشاورات إلى تجنب اعطاء انطباع بوجود انقسام بين الولايات المتحدة وكولومبيا في مجلس الأمن». وبينما بدا الارتباك والضيق على مندوب كولومبيا في الأمم المتحدة الذي وصل من نيويورك للانضمام إلى الاجتماع لاحظ الرئيس جافيريا استيائي بوضوح.

وشرحت تفاصيل قرارنا بما في ذلك عبارة كل الوسائل اللازمة. ورد قائلاً: «من المهم أن تمثل كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكيتين غير منقسمتين. فسوف يكون الأمر مثيراً لخيبة أمل بالغة. فطريقة حل هذه المشكلة أمر حاسم للإنسانية بأسرها. إننا نتبنى نفس الأهداف مثلكم تماماً. وفي النهاية سوف نصوت معكم. وسوف نجد طريقة. لكنه كان يبحث عن ورقة توت لصدام. وقال: «من المهم أن يشعر صدام أنه يحصل على شيء ما عندما ينسحب، شيء مثل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة». ورددت بالقول: «إنه يصعب تمييز إنقاذ ماء وجه صدام عن مكافأة عدوان وحشي. لا يمكن أن نسقط في شرك الحلول الجزئية» وغادرت بوجوتا بالتزام شخصي من جافيريا بالتصويت معنا بكل تأكيد، وعلى علم تام بأن الكارثة التي صنعتها بوجوتا في الأمم المتحدة على وشك الانتهاء.



وبعد إعادة التزود بالوقود في قرطاجنة طرنا لسبع ساعات إلى لوس أنجلوس لعقد اجتماع مع وزير الخارجية الماليزي أبو الحسن الذي أعرف أن من الصعب استمالته وبحكومته الإسلامية التي تفيض بالكبرياء وشديدة المراس في الغالب كان الماليزيون يضغطون من أجل استصدار قرار الأراضي المحتلة. فقد شعروا بالاستياء للطيران ثلاثين ساعة من ماليزيا للقائي ولا بد أنهم متعبون.

ومنذ اللحظة الأولى بدا الوزير بخشونة مشيراً إلى «إننا كنا نفضل أن نراك في ماليزيا» أعرف أن هذا الاجتماع سيكون شائكاً. وقال بلهجة عنيفة: «لا بد أن أعرب لكم صراحة عن عدم سعادتنا تجاه نهج الولايات المتحدة في غرب آسيا. إنكم تقودون هذا الإجراء لمعاقبة العراق. إننا في حاجة إلى التحدث عن العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين فماليزيا لا تعارض عقاب صدام. وفي الوقت نفسه يتعين معاقبة إسرائيل على الطريقة التي تهدد بها الفلسطينيين. سوف ندرس قراركم بعناية فائقة. لكننا لا يمكن أن نؤيد العقوبات من أجل تدمير فعلي للعراق». ورددت قائلاً: «إن هذا القرار يعطينا الأمل الوحيد للتوصل إلى نهاية سلمية للموقف. إننا لا نريد إراقة دماء الأمريكيين في الصحراء. وهناك مخاطرة كبرى للأمريكيين ولإدارتهم».

وتساءل: «هل تقترحون تهديداً بالحرب؟».

وقلت إن القرار الذي نقترحه في الأمم المتحدة سيكون ذو طبيعة عامة. إنه لن يتضمن ذكراً لكلمة القوة، ولن يتضمن كلمة عسكري. إننا لا نسعى لقرار يتطلب القوة. كان الماليزيون يريدون إعطاء العقوبات مهلة من الوقت ولهذا فقد كررت حجج المعهودة: أعتقد أن العقوبات لن تؤتي مفعولها على المدى الطويل. ولا يمكننا إبقاء قواتنا وبهذا الحجم في الصحراء. فلا يتعين السماح للدول الكبرى بابتلاع الدول الأصغر.

«من المهم القول لصدام حسين إنه سوف يتم طردك من الكويت بطريقة أو بأخرى. لقد أمضيت شخصياً أربعة عشر شهراً في خطة سلام عربية إسرائيلية. لكنني أعتقد بقوة أنه لا يمكنكم الربط بين القضيتين وإلا فسوف تجعلون من صدام بطلاً».

وبعد مناقشة مطولة حول القضايا القانونية اختتم الوزير استعراضاً بالغ المشقة والصعوبة بقوله: «أمل ألا يؤثر موقفنا على علاقتنا الثنائية». إنني سعيد لمبادرتكم بالإشارة إلى أنه في ضوء الأحداث العالمية الأخيرة ربما يكون من الضروري دراسة مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة بعناية فائقة». ورددت «السيد الوزير: إن الطريق الوحيد للإجابة على هذا هو القول بأن هذا مهم لنا وللعالم، وأنه يجب أن يكون مهماً لكم». وفجأة ران صمت مطبق على الغرفة وكان بوسع المرء سماع دبة النملة. واعتقدت للمرة الأولى أنه استوعب مدى خطورة الموقف الذي نحن حياله.



وعقب الاجتماع توجهت إلى هيوستون لأقضي عطلة نهاية الأسبوع مع أمي البالغة من العمر ٩٦ عاماً ونال مني التعب والاجهاد عندما وصلت. لكنها كانت المرة الأخيرة التي أراها فيها. وفي

الطريق راجعت البرقيات التي تطلب من كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي إيضاح وزراء خارجيتهم للاجتماع الذي سيعقد في ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر وتضمنت الدعوة الموجهة إلى وزير الخارجية الكوبي ملاحظة شخصية مني أطلب فيها الاجتماع في نيويورك ٢٨ تشرين الثاني نوفمبر. وتضمنت البرقيات مشروع صياغة للاقتراح ونص المشروع على استخدام كل الوسائل اللازمة إذا لم ينسحب العراق من الكويت في موعد أقصاه الأول من كانون الثاني يناير.



وفي ٢٦ تشرين الثاني نوفمبر اتصل بي دوجلاس هيرد تليفونياً من لندن معرباً عن قلقه من أنه ربما يكون من الخطأ تحديد موعد قاطع في القرار للانسحاب العراقي. وقال: إن تحديد موعد قاطع ربما بسبب «إثارة كلما اقترب، ويزيد من مخاطر احتمال وقوع هجوم وقائي من جانب العراق». وقلت: «دوجلاس. من الضروري إبقاء السوفيت في الصورة إنهم حساسون للغاية حول الموضوع». وطلبت منه المساعدة في ضمان تصويت الكولومبيين وقال «إنهم مدينون لنا وسوف نحاول معهم».

الحشد الأخير في الأمم المتحدة

في ٢٨ تشرين الثاني نوفمبر . أي في اليوم السابق على التصويت توجهت وقصدت مباشرة البعثة السوفيتية لعقد اجتماع مع شيفرنادزة لمدة ساعتين، وهناك تلقيت مجموعة مريكة من الأخبار. وأفصح شيفرنادزة: «لقد تحدثنا مع العراقيين وقالوا لنا: إنه إذا بدأت الحرب فسوف يهاجمون إسرائيل» وأعطاني مضبطة اجتماع في بغداد بين دبلوماسيين سوفيت وطارق عزيز. وقال «أعتقد إنها بداية للغرق». وتساءلت: «هل سيبلى عزيز صدام بالحقيقة؟» وألمح شيفرنادزة: «أعتقد أنه سيفعل». فلا زلت غير متأكد، فالمعروف . أكثر من مرة أن صدام يرد على الأخبار السيئة بإعدامات سريعة.

وخلال الاجتماع وافقنا على الصياغة النهائية للقرار. وعرقل جورباتشوف موعد الأول من كانون الثاني يناير. ولا يزال جورباتشوف بإيعاز من أحد أفراد اللوبي العربي بوزارة الخارجية السوفيتية يعتقد أن بوسعه إلى حد ما إقناع صدام بالانسحاب من الكويت إذا مُنح وقتاً كافياً. وألح على يوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني يناير كموعده النهائي للمهلة. وببساطة فمن غير المعقول التأخر لمدة شهرين بعد إصدار القرار، فسوف يوفر وقتاً كافياً لحدوث مأساة ويثير تساؤلات حول مدى مصداقية استعدادنا لاستخدام القوة. واقترحت فرنسا تسوية. ووافق الرئيس وتحددت المهلة النهائية بالخامس عشر من كانون الثاني يناير.



وتوجهت إلى فندق والدورف إستوريا للاجتماع مع وزير الخارجية الكوبي ايزيدورو مالميركا. وهذا هو أول اجتماع رسمي على المستوى الوزاري بين بلدينا منذ نحو ثلاثين عاماً، ومع هذا كان

علينا التحايل على القواعد لعقد هذا الاجتماع. ومن الناحية الفنية عقدت الاجتماع، مع وزير الخارجية الكوبي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن الدولي، وليس كوزير الخارجية الولايات المتحدة. وهياً تأييد كوبا لستة قرارات سابقة للأمم المتحدة ضد صدام حسين أرضية مشتركة يمكن البناء عليها. وقلت: «هناك خلافات بيننا لكن ثم بعض الأمور التي يمكننا الاتفاق حولها. فبعض المبادئ عرضة للحظر. فلا يمكن السماح بنجاح عدوان من دون استفزاز تعرضت له دولة صغيرة. إن احتجاز الرهائن يشكل انتهاكاً لكل المعايير الدولية ويتعين إدانته. إننا نعرف أن حكومتكم قد أجرت مباحثات مع العراق تفيد بأنهم لا بد وأن ينسحبوا ويسمحوا بعودة الحكومة الكويتية. وبصراحة إذا نتفق حول تلك النقاط فإننا لا نعتزم الاجتماع معكم». «إننا نعمل من أجل هذا القرار لأننا نعتقد أنها الفرصة الوحيدة الباقية أمام السلام. وآمل في أن تتأكدوا أن الولايات المتحدة تعمل من خلال الأمم المتحدة. إننا نتصرف بطريقة مشروعة على الساحة الدولية. فقد شجعنا كثيرون على أن يتم هذا التحرك وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، لكننا رفضنا. إن لدينا عشر قرارات من مجلس الأمن الدولي وقد صوتم لصالح ستة منها ولم يطبق أي منهم». وتعتبر الكثير من الدول الصغيرة مثل كوبا الأمم المتحدة منبرها الرئيسي. ولذا فقد مضيت لشق طريقي للتأكيد على استراتيجية متعددة الأطراف. وقلت: «إننا نرى أن مصداقية الأمم المتحدة على المحك هنا. فمن الأهمية البالغة بمكان ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تكون جهازاً فعالاً لصيانة الأمن والسلم الدوليين. وربما يكون الأكثر أهمية أن تكون لدينا أمم متحدة مؤثرة وفعالة من أجل الدول الصغيرة. فليس هناك مكان لنظام عالمي سلمي إذا كان بوسع الدول الكبرى التهام الدول الصغرى. فهذا هو المعروض على المحك هنا. شكراً لقدمكم. هذا ما عندي».

كان وزير الخارجية الكوبي رجلاً عجوزاً يعاني من إعاقة في القدم. وبإستثناء وابل من الانتقادات اللاذعة للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين فقد أمسك عن الطنطنة الأيديولوجية الفارغة التي نتوقعها جميعاً من فيدل كاسترو تأييداً لنداء سلمي منقذ. وقال: إن الهدف هو تجنب القتال. والمشكلة كما يراها هي أن القرار سيؤدي تقريباً إلى وقوع الحرب التي يمكن أن تزيد من أسعار البترول وتخلق «كارثة اقتصادية للعالم».

وقال: «إننا نعتقد أن الكثيرين سيموتون إذا بدأت الحرب. ومع الوقت سوف يقبل العراق بالشروط. أما النزوع لاستخدام القوة فلن يفيده. فالتلويج بالقوة يساهم في تصلب موقف العراق. إننا نعتقد أن إقرار هذا القرار لن يسفر عن نتيجة سلمية. إنكم تحاولون إيجاد صيغة للاقتتال بدون عمل عسكري. إننا نرى أن تحديد موعد قاطع أمر خطير قد يساء تفسيره. إنه يدفع العراق للمبادرة بالهجوم أولاً. إننا نشعر أن القرار الذي قدمتموه هو عملية تدفع باتجاه الحرب إننا على خلاف معكم».

وردت: «لا يمكن أن ننازِعكم فيما قلتم. إننا نختلف معكم حول أفضل ما يمكن الحصول عليه هناك. أنتم تقولون إن شعب الكويت سيعاني من الحرب. وأنا أقول ليست هناك معاناة تفوق معاناته حالياً. إننا لا نعتقد أن العقوبات ستؤتي مفعولها على المدى القصير. فسوف يختص جيشه بالطعام أولاً، ولذا فإن النصيب الأوفر من المعاناة سيخص شعبه، ونتيجة لسياساته لا يمكن أن يقوم الجار الكبير بغزو الجار الصغير ويمارس وحشيته عليه. والخط الأساسي أننا نتفق على الهدف النهائي. لكننا نختلف حول أفضل طريقة لتحقيقه. ولا يجب أن يكرر المجتمع الدولي نفس أخطائه في الثلاثينيات. وسوف يقول لكم السوفيت نفس الشيء وآمل أنكم ستدرسون عدم التصويت ضد القرار وأن تتعرضوا للعزلة».

ولم تقلقه حجتى غير الرقيقة، ورد «إننا لا نخشى عواقب عدم التصويت لصالح القرار غداً. وآمل ألا نكون بمفردنا في هذا الموقف، لكننا لن نتردد أن نكون بمفردنا وأن نحاول تجنب الحرب». كانت مغامرة كبرى: لأنه حتى في وجه الضغوط من حليفهم الرئيسي لأمد طويل السوفيت فلم تتزحزح كوبا عن موقفها.

وتأخر وزير الخارجية الصيني تشيان على الطريق، ولذا فقد بدأ اجتماعاً قبيل منتصف الليل. ومع تلك اللحظة توصل خبراءنا إلى أن الصينيين قرروا أن الامتناع عن التصويت هو الحد الأدنى الضروري لنا لإعادة العلاقات إلى مسارها. وكانوا على صواب فقد سمحنا بالفعل لتشيان بزيارة واشنطن في اليوم التالي للتصويت. لكنني بذلت محاولة أخيرة لإقناعه بأن الامتناع عن التصويت سيكلف المصالح الصينية الكثير. وقلت: «إن أي شيء أقل من تأييد القرار سيضعف وحدتنا ويريح صدام، ومن ثم سي جلب انتقادات من الكونجرس والرأي العام الأمريكي. ويمكن أن يلحق هذا ضرراً بأجواء زيارتكم بما قد يحد من قدرتنا على المرونة لدفع العلاقات الثنائية.» «وحتى أكون أميناً فإن أعضاء الكونجرس يفترضون أنك سوف تصوت بنعم. إنني لا أعتزم أن أضغط عليكم الليلة بما ستصوتون به. لكن التصويت الإيجابي سيكون عاملاً أساسياً لدفع علاقتنا إلى الأمام. فلا زال هناك رأي في الكونجرس بأن علينا التعامل معكم. ومن المهم أن تكون هناك وحدة في موقف الأعضاء الخمسة دائمي العضوية. لقد أغفلنا أي إشارة إلى استخدام القوة من النص. ومرحباً بكم في واشنطن يوم الجمعة بغض النظر عن تصويتكم».

كان الصينيون يشعرون بالاستياء لعدم قبولى عرضهم بزيارة الصين. واشتكى تشيان قائلاً: «هذا هو الاجتماع الخامس بيننا لكن ليس هناك تبادل للزيارات لعاصمتي بلدينا إن هذا أمر غير طبيعي ويضر بعلاقتنا. لن نستخدم الفيتو ضد القرار، ولا يمكننا تأييده بسبب استخدام القوة. لقد زرت عدة دول مؤخراً، وآمل أن تزوروا الصين» كان الامتناع عن التصويت هو أفضل ما خرجنا به من الصينيين.

ويبدو أن النظم الشمولية لا تفكر مطلقاً في أن سياساتها الداخلية بغض النظر عن مدى قمعيتها لا بد وأن تكون لها أي عواقب على العلاقات الثنائية. وردت: «إن لكم في جورج بوش الرجل

المناسب الذي يعرف الصين ويريد تحسين العلاقات. لكن أمامه قيودا سياسية لما يمكنه أو لا يمكنه عمله».

وأويت إلى فراشي نحو الساعة الواحدة والنصف صباحاً. واستيقظت صباح اليوم التالي على مكالمة من الرئيس الذي كان يريد الاطمئنان على سبل إقناع الصينيين بالتصويت لصالح القرار. وقال: إنه مستعد لاستقبال وزراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن على الغداء يمكن بعده عقد لقاء على الهامش مع الوزير الصيني. فهذه الصيغة هي التي سيظهر الاجتماع معها وكأنه مرتب على عجل، لقاء مجاملة أكثر منه لقاء لتقديم مقابل دبلوماسي.

وعقدت وأنا لا أزال بروب الحمام اجتماعاً مع كبار مساعدي جناحي في والدورف استوريا لبحث الاقتراح. وتم الاتفاق على ضرورة قيامي بالاتصال بالوزير وإبلاغه بدعوة الرئيس، لكن ما من أحد شعر بأن هناك فرصة أكبر لقبولها. كان الصينيون شديدي المراس فهم يعرفون أننا نعرف أنهم لن يستخدموا الفيتو لإحباط القرار، وساورني الشك في أن اجتماعاً عاجلاً لن يكون مقبولاً. واتصلت بتشيان وعندما رد علي في منتصف اجتماعي مع دوجلاس هيرد، نقلت له رسالة الرئيس. ولم يقدم رداً قاطعاً وقال: «أشكرك سوف أعرض الأمر على بكين».

ويمكن أن تتنوع أبعاد الصينيين عندما يريدون، وعدم الإذعان أحد هذه الأبعاد. وبعيد فترة وجيزة عاود تشيان الاتصال قائلاً: «لا يمكننا التصويت بنعم. فتعليمات حكومتي هي الامتناع عن التصويت. فلن نصوت بنعم لمجرد عقد اجتماع. فينبغي عقد هذا الاجتماع لأننا امتنعنا عن التصويت» وقلت له أنني أشعر بخيبة الأمل، ولكن كما وعدته فمرحباً به في اجتماع». وقلت والآن «إننا في حاجة لوضع خطة لزيارتكم إلى واشنطن. وما لم أقله أن تخطيطنا سيشمل اجتماعه معي وليس مع الرئيس».

وعقب التصويت نقل لي بوب كيميت رسالة من تشيان عند منتصف الليل. فقد شعر الصينيون بالغضب عندما رأوا مشروع خطة زيارة وزير الخارجية الصيني لواشنطن وقد خلت من لقاء مع الرئيس. كانت الرسالة واضحة: إذا لم يجتمع تشيان مع الرئيس فلن يزور واشنطن. وخذعنا الصينيون هذه المرة وبسبب كل مشاكلنا معهم لم نكن نرغب في تضيق خناق العزلة عليهم. فقد سبق الإعلان بالفعل عن زيارة تشيان وسيتسبب الإلغاء في إصابة العلاقات الثنائية بانتكاسة جديدة وسيثير ارتباك كلا الجانبين. واتصلت بالرئيس وأوصيت بالاستسلام حتى لا يتفاقم وضع غير سار بالفعل. وقلت: «هذا ثمن زهيد لتجنب استخدام الفيتو» ووافق على الفور، وسيحصل الصينيون على اجتماع مع الرئيس. لكنهم لن يحصلوا على ما أرادوه بالفعل: أي زيارة الرئيس للصين والتزام بالسعي لرفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت عقب مذبحة ميدان تيانانمين، وكان هذا سيمنحنا تصويتاً بنعم على القرار لكن بكلفة مرعبة على حساب المبادئ.



وخلال يوم التصويت عكفت على إعداد ملاحظاتي كرئيس لمجلس الأمن بسلسلة من الاجتماعات الثنائية مع نظرائي الوزراء، ومنهم رولان ديما وقال ديما: «إن هذه مناسبة تاريخية. فمن غير المعتاد أن يتواجد وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مكان واحد. ماذا يدور بخلدك عن اجتماعنا ونحن هنا لإعطاء العراق الانطباع بأن الدول الخمس الدائمة موحدة في تفكيرها؟».

وانسجمناً شخصياً مع بعضنا جيداً. ولكن ها نحن مرة أخرى نرى أن الفرنسيين هم الفرنسيون. فمن وجهة نظرهم فإننا نتبع سياسة لينة تجاه إسرائيل أكثر مما يقتضيه الموقف كان ديما يحتال لتوجيه إيماءة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وحلفائهم في الأمم المتحدة. وقلت: «رولان. إنني أشد رغبة في عمل ذلك لكنني غير مستعد لأن يجتمع خمستنا لبحث موضوع الأراضي المحتلة. فهذا سيكون ربط بين القضيتين». وقال: «أفهم. يمكننا الحديث عن المنطقة بشكل عام.» إنها فكرة معقولة من حيث المبدأ. إنني أعد لترتيب عشاء خاص لوزراء الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس عقب التصويت.

وفي الساعة الثانية ظهراً اتصلت بالرئيس لإبلاغه بأنه ربما يكون عليه إجراء اتصال أخير برئيس الوزراء الماليزي. وأبلغته أيضاً بأن السوفيت والسعوديين والكويتيين لازالوا يمارسون ضغوطاً على الصينيين لتغيير موقفهم والتصويت بنعم. وبعد أربعين دقيقة اجتمعت لفترة وجيزة بخافيير بيريز دي كويار السكرتير العام للأمم المتحدة. وسلمته شيكين بمبلغ «١٨٦» مليون دولار كجزء من الأقساط المتأخرة على الولايات المتحدة للأمم المتحدة. (وبموجب القانون لا يجوز لوزارة الخزانة إصدار شيك تزيد قيمته عن مائة مليون دولار).

وتجاهلت عدة دول أقساطها المتأخرة المستحقة للأمم المتحدة، وحتى الولايات المتحدة عليها أقساط متأخرة للأمم المتحدة. غير أن الرئيس أراد توجيه إيماءة رمزية تقديراً للمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة خلال الأزمة. وسمعت أن «دي كويار مستاء لعدم قيام بيروقراطية الأمم المتحدة بدور في أزمة الخليج».

فمنذ البداية كان العرض عرضنا: فقد حشدنا التحالف وأرسل الرئيس أبناء أمريكا وبناتها إلى الخليج.

وفي الساعة الثالثة اجتمعت لمدة قصيرة مع وزير الخارجية الكولومبي الذي أبلغني أن بلاده مع كوبا واليمن وماليزيا لن يضغطوا خلال الاجتماع للتصويت على قرار الأراضي المحتلة. وأحسست بأن سبب رحابة أفكاره يرجع إلى أن بعض الدبلوماسية البارعة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، ولا سيما بريطانيا العظمى قد ضمنت عدم توفر شرط الأصوات التسعة لعرض مشروع القرار على المجلس. وشكرت الوزير على أية حال لقدراته كرجل دولة. وقلت له: «إننا نفضل الصواب. فلا بد من ردع العدوان».

وبعد عشر دقائق أبلغني وزير خارجية ماليزيا أن بلاده سوف تصوت معنا. لكنه اعتزم الضغط لاتخاذ إجراء لصالح الفلسطينيين. كانوا شديدي المراس لكنني شكرته لقرته. وقلت: «لدينا خمسمائة ألف شاب أمريكي في الخليج وأعتقد أنك يمكن أن تتفهم قلقنا».

ولم يتبق أمامي سوى عشر دقائق للاستعداد لاجتماع مجلس الأمن. وتلقيت مذكرة عاجلة من توم بيكرينج مندوبنا لدى الأمم المتحدة وأحد مساعديه وقرأت البيان المعد للمرة الأخيرة. وقبل انعقاد الجلسة أبلغني جون كيلى أن اليمن قرر بصفة نهائية التصويت ضد القرار وقلت: «حسناً سوف يكون هذا أعلى تصويت بـ «لا» بالنسبة لهم» وأفادت عدة تقارير إخبارية فيما بعد أنني أناور ولم يكن الحال كذلك.

تصويت تاريخي

في الساعة الثالثة والنصف طرقت بالمطرقة طالباً النظام. امتلأت القاعة وتدفق الحضور وجلس الدبلوماسيون ووقفوا بأعداد كبيرة حول مائدة الاجتماع. كانت الجلسة رقم «٢٩٦٣» لمجلس الأمن ولعلها أهمها على الإطلاق. ومثل وزراء خارجية ثلاث عشرة دولة من الدول الخمس عشرة الأعضاء بلادهم، وهي المرة الرابعة التي ينعقد فيها المجلس على هذا المستوى. كنت أعرف حقيقة الموقف من التصويت لكنني اتحدث إلى جمع غفير من الحضور. فقد حان الوقت لمواجهة كل من العراق والشعب الأمريكي بمسألة الحرب في الصحراء. وقلت: «أود أن أبدأ مناقشة اليوم باقتباس اعتقد أنه يوضح على نحو مناسب سياق مناقشاتنا لهذا اليوم، وهذا الاقتباس نصه: «ما من سابقة لشعب راح ضحية مثل هذا الظلم وما برح حتى اللحظة مهدداً بأن يُتركُ فريسة الموت، وأيضاً لم يوجد مطلقاً مثال على حكومة تمضي بارتكاب إبادة منهجية لدولة بالتباع وسائل همجية في انتهاك لأكثر العهود قداسة التي قطعت لجميع شعوب المعمورة بألا يكون لجوء إلى حروب الفتح، وبألا تستعمل الغازات السامة والسموم المهلكة ضد الأبرياء من بني البشر».

«هذه العبارات في اعتقادي كل يصح أن تصدر عن أمير الكويت لكنها لم تصدر عنه. إن هذه العبارات نُطِقَ بها في عام ١٩٣٦ وليس في عام ١٩٩٠ لقد صدرت عن هيلاسلاسي زعيم أثيوبيا. الرجل الذي وجد بلده يتعرض للغزو والاحتلال كما عوملت الكويت بوحشية منذ ٢ آب أغسطس، ومن المحزن أن هذا النداء إلى عصبة الأمم قد وقع على أذان صماء، وفشلت جهود عصبة الأمم لوقف العدوان، وتلك ذلك الحرب والاضطراب في الساحة الدولية».

«إن التاريخ أعطانا الآن فرصة أخرى بعد أن خالصنا من الحرب الباردة فأمامنا الآن فرصة لبناء العالم الذي كان المؤسسون لهذه المنظمة . مؤسسوا الأمم المتحدة . ينشدونه. أمامنا فرصة لجعل مجلس الأمن والأمم المتحدة أدواتين حقيقيتين لكم وللعدالة في العالم بأسره. ولا ينبغي أن نسمح للأمم المتحدة بأن تلقى مصير عصبة الأمم. لا بد أن نحقق رؤانا المشتركة لعالم يسوده العدل والسلام في فترة ما بعد الحرب الباردة».

«ولكننا إذا كان لنا أن نفضل ذلك لآبد أن نواجه التهديد الذي يتعرض له السلم العالمي والذي نجم عن عدوان صدام حسين، ولهذا فإن المناقشة التي نحن على وشك بدئها تعتبر فيما أظن من أهم المناقشات التي جرت في تاريخ الأمم المتحدة، وهي بالقطع ستحدد وإلى حد كبير مستقبل هذه الهيئة. لآبد أن يكون هدفنا اليوم هو اقناع صدام حسين بأنه لا يمكن تجاهل المطالب الإنسانية العادلة للمجلس وللمجتمع الدولي، وإذا لم يعكس العراق اتجاه مسار الأحداث سلمياً فسيلزم اتخاذ إجراءات ضرورية أخرى بما في ذلك استخدام القوة. لآبد أن نضع هذا الخيار أمام صدام حسين بكل وضوح».

ووفقاً للقرارات السابق اتخاذها بشأن هذا البند أدعو ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، وأدعو نائب رئيس وزراء ووزير خارجية الكويت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. وتحدث الكويتيون وتلاههم مندوب العراق بنفس اللغة السقيمة ضد «الطموحات الامبريالية الأمريكية» والتي مللنا سماعها على مدار أشهر، وفي الساعة الرابعة وعشر دقائق مررت مذكرة إلى السكرتير العام جاء فيها: «إن أفضل طريقة للدفاع ضد عمل الصواب هي انتقاد وتقريع الولايات المتحدة بقسوة».



وللانصاف كان من حق خصوم مشروع القرار أن يُسمعَ رأيهم. وتحدثت اليمن بمقتضى ترتيب سابق. وشكا وزير الخارجية اليمني من ازدواجية المعايير حول القضية الفلسطينية، وادعي أننا في سبيلنا للتصويت على قرار بالحرب. وكان مصيباً على الأقل في هذا الصدد.

وكم كان شديد الاندفاع بالفعل في رغبته في تجريح خصومه القدامى، السعوديين. وسارورني اعتقاد بأنه سيكون نصر باهظ الثمن لليمن على جيرانهم الأغنياء في الشمال. وكنت على يقين أن كلفته ستكون باهظة مع الولايات المتحدة. ومررت مذكرة سريعة إلى بوب كيمت قلت فيها: «إن مندوب اليمن الدائم حظى بما يتراوح بين مائتين إلى مائتين وخمسين مليون دولاراً من التصفيق لخطابه. وكان كيلى في حاجة إلى التحدث مع الكويتيين وكنت أريد التحدث مع كيلى وريجي عن برنامج مساعدتنا إلى اليمن».

وكالمتوقع انحازت كوبا إلى جانب العراقيين أيضاً. وفي منتصف كلمة وزير الخارجية الميركا مررت مذكرة إلى برني أرونسون مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين الذي تقع الشؤون الكوبية ضمن مسؤولياته. كان أرونسون متبرماً مني لمساعي لوقف الصيد الجائر، وهو مسعى نبيل يعتقد أنه يبدد طاقتي. وتوقفت في المذكرة قائلاً: «بعد الاستماع إلى النصف الأول من كلمة وزير خارجية كوبا فإنني على اقتناع تام بأن كوبا سوف تصوت أ. بلا. أو ب. بلا. إنك بسبيلك للنقل من موقعك الحالي كمساعد لوزير الخارجية لشؤون الأمريكتين لمنصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الصيد الجائر».

❖ كان برنامج معونتنا إلى اليمن يبلغ ٧٠ مليون دولار سنوياً. لكن دولاً أخرى في التحالف كانت تقدم معونات أيضاً.

وكان تشيان تشيتشين وزير خارجية الصين آخر ستة تحدثوا قبل إجراء التصويت. ورغم الامتنان الشخصي الذي يكنه لي لكن كل جهودنا باءت بالفشل في إثائه عن الامتناع عن التصويت. وقال تشيان: «إن الإجراءات المتعجلة» تتناقض مع اعتقاد الصين بضرورة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. ومرة أخرى سجلت مذكرة لنفسي «أن الصين لا يسعها اللجوء إلى الوسائل العسكرية. اللهم إلا في حالة الاختناق المروري مثلما حدث في ميدان تيانانمين في حزيران يونيو عام ١٩٨٩».

وفي الساعة الخامسة وست وعشرين دقيقة طلبت التصويت برفع الأيدي. وكان التصويت كاسحاً. اثنا عشر صوتاً مؤيداً ومعارضة كوبا واليمن. وامتناع الصين عن التصويت. كان القرار رقم ٦٧٨ واضحاً وصريحاً. فقد قرر المجلس أن يمنح العراق «فرصة واحدة أخيرة كلفته.. تنم عن حسن النوايا لسحب قواته دون شروط من الكويت في موعد أقصاه الخامس عشر من كانون الثاني يناير ١٩٩١ فإذا لم ينسحب صدام من الكويت في هذا الموعد فإن المجلس يأذن للدول الأعضاء بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة... وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة».



ومنذ الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ لم تمنح الأمم المتحدة هذا التفويض الساحق لشن الحرب. ووفقاً للتقاليد المعمول بها فإن لرئيس المجلس الحق في القاء الكلمة الأخيرة، وقلت: «السادة أعضاء المجلس. إننا نجتمع في ظرف تاريخي حاسم. فبوسعنا أن نستغل انتهاء الحرب الباردة لتجاوز أسلوب تسوية النزاعات عن طريق القوة، وإلا فسوف نعود لنشهد صراعات إقليمية شرسة قد تكون القوة هي العنصر الوحيد الذي يعيد الحق إلى نصابه. فبوسعنا سلوك الطريق الصعب تجاه السلام وحكم القانون، وإلا فسوف يسود أسلوب صدام العدوان الوحشي ويسود حكم الغاب. وببساطة إنه اختيار بين الصواب والخطأ. وأعتقد أننا نتحلى بالشجاعة والقوة لاختيار الصواب».

وبهذا التصويت اكتملت بالفعل كافة العناصر السياسية والعسكرية لخطتنا لإجبار العراق على الخروج من الكويت بما يرضي مصداقية على تهديدنا باستخدام القوة، وأصبح التحالف الآن يملك قراراً من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة عند الاقتضاء.

الفصل الثامن عشر تحقيق إجماع في الوطن

من الضروري للغاية أن نتعاون. إننا نواجه تحدياً شاقاً وقوياً.
إننا في حاجة إلى توجيه أقوى إشارة ممكنة إلى صدام بأنه لا يمكن إشاعة الانقسام بين
الأمريكيين.

الوزير بيكر
لقيادات الكونجرس في البيت الأبيض
تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠

إن الرأي العام في هذا البلد هو كل شيء.

إبراهام لينكولن

١٨٥٩

في السابع من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠ اليوم الرابع من جولة شملت إحدى عشرة دولة
لحشد تأييد شركاء التحالف لدعم قرار «كل الوسائل اللازمة» وصلت إلى موسكو بعيد الساعة
الخامسة بعد الظهر ونزلت بجناحي في فندق ميجدوناروديانا بعد ساعة. وانتهزت فرصة عدم
وجود ارتباطات في هذا المساء لا تناول عشائي في جناحي بالفندق ثم أجرى عملية مساج، وفيما
بعد وقبل أن أوى إلى الفراش في المساء عرجت على غرفة بوب كيميت حيث احتشد فريق العاملين
لتبادل الملاحظات في ختام يوم بدأ قبل أربع عشرة ساعة في أنقرة. كان كيميت يتصل بالهاتف
بواشنطن وشأن معظم العاملين معي كنت أرتدي ترينينج سرت وحذاء خفيفاً وهو الزي المفضل
لنا بعد ساعات العمل. سواء على الطريق أو في الرحلات الطويلة.

وفي وقت سابق من اليوم وأثناء توجهنا إلى موسكو لعقد اجتماع مع جورباتشوف وشيفرنادزة
علمت من ريتشارد هاس ممثل مجلس الأمن القومي في الرحلة، أن البيت الأبيض يعتزم الإعلان
عن نشر جديد ضخم للقوات الأمريكية في الخليج اليوم التالي. فقد اتخذ الرئيس القرار في ٣١
تشرين الأول أكتوبر. أي قبل ستة أيام من انتخابات التجديد. ولكن لمنحنا فرصة للتشاور مع
شركائنا في التحالف، ولتفادي تحوله إلى قضية انتخابية حزبية. فقد قررنا تأجيل الإعلان
الرسمي عنه حتى وقت لاحق. كان التوقيت مرعباً. فلم يكن الكونجرس ولا حلفاؤنا مؤهلين بالقدر
المناسب لتلقي الأنباء. ولن يسعد السوفيت بالأنباء، وأنا أعرف أن شيفرنادزة الذي يعارض بشدة
الحل العسكري سيشتعر بالغضب إذا شعر مرة أخرى بأنه أُبلغ بالأمر بعد حدوثه. فقد كان من
الأجدي التريث بضعة أيام للتأكد من إبلاغ كافة الأطراف. ومن وقع المفاجأة لعدم استشارتي في

قرار نشر القوات صببت جام غضبي على هاوس وهو أكبر ضحية قريبة المنال. وتساءلت: «ما فائدة وجود رجل من مجلس الأمن القومي معي في الرحلة؟». وأمرت هاس برفع شكوى مباشرة إلى سكوكرافت بالنيابة عني، وفي الوقت نفسه أبرقت باعتراضاتي إلى سكوكرافت مضيفاً توضيحاً رمزياً بفوائد التأجيل. إن الإعلان الذي من شأنه أن يدفع البلد إلى التفكير جدياً في الحرب يتعين عدم إعلانه في يوم المحاربين القدماء.

ووضع كيميت سماعة الهاتف، وأكد ما عرفناه بشكل غير رسمي على الطائرة اليوم السابق. فسوف يعلن الرئيس صباح اليوم التالي في واشنطن قرار تعزيز القوة. ورُفِضَتْ توصيتي بطلب تأجيل الإعلان حتى الانتهاء من إجراء المشاورات اللازمة مع الكونجرس والتحالف. وبسبب حساسيته المفترضة أحيط القرار بأقصى درجات السرية بشكل استثنائي. وبات البيت الأبيض يخشى الآن من أن هناك أنباء على وشك التسرب من البنتاجون، ولذا فقد قرر اختصار الموعد الأصلي للإعلان.

وكنت أفترض أن البيت الأبيض سيقوم على الأقل بترتيب لقاءات خاطفة لكبار أعضاء الكونجرس قبل إعلان الرئيس القرار، وكنت مخطئاً في هذا التصور، كما أوضحت مكالمة كيميت. وفوجئت وشعرت بالانزعاج من هذه الأنباء غير أن جانيت مولينز كبيرة مسؤولي الاتصال مع الكونجرس هي التي صعقت بشدة لدى معرفتها أن هذا القرار بالغ الأهمية سيتم الإعلان عنه دون التشاور المناسب مع الكونجرس. وقالت: «لا أصدق أن هذا سيحدث دون إبلاغهم بأي شيء. فليس لديهم أدنى فكرة على أننا نستعد للحرب. سوف يجن جنون هؤلاء الرجال. سوف تلاقي الكثير لدى عودتك».

كانت مولينز حادة على الدوام في تقييمها لكيفية رد الكونجرس على تطور معين فالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية هي أقصى ما يمكن أن يصدق عليه الكونجرس. أما التزام جديد شامل بالقوة العسكرية فإنه مسألة أخرى. وأتذكر اعتقادي بأن حشد تأييد في الكونجرس أمر شاق يتساوى في صعوبة مع إقرار الإصلاح الضريبي الشامل في ولاية ريجان الثانية. واتصلت بالرئيس وطلبت منه أن يبادر بالاتصال هاتفياً بقيادات الكونجرس لإبلاغهم بالانباء التي ستكون غير سعيدة بكل تأكيد. واقترحت أيضاً ترتيباً فورياً للقاء الرئيس مع زعماء الكونجرس بمجرد عودتهم إلى واشنطن في الأسبوع التالي.

وفي الواقع فقد استعرضت مولينز رد الفعل بشكل يخفف من وطأته، وحتى لو تم إخطارهم سلفاً لكان الكثيرون من الأعضاء قد عارضوا قرارنا. لكن الغضب تملكهم من المفاجأة. واستغرق الأمر جهداً مكثفاً لمدة شهرين لاحتواء الضرر وإصدار قرار من مجلس الأمن، ومجهود دبلوماسي أخير من الرئيس توج بمباحثات مباشرة بيني وبين وزير خارجية العراق بهدف إقناع أعضاء الكونجرس لتأييد خيار التدخل العسكري الأمريكي. وهذا نهج سياسي طالما نظر إليه الكونجرس بحذر منذ أن تشبث ليندون جونسون بقرار الكونجرس حول خليج توكينين عام ١٩٦٤ كمبرر للحشد العسكري الأمريكي في فيتنام.

وفي النهاية تطورت أزمة الخليج بطريقة قاطعة فكان للصراع الموهن ما بعد فيتنام الطويل الأمد والمتكرر أثر مؤقت على سيرها على الأقل. وبأقوى المعايير، ولأن عملية عاصفة الصحراء أحرزت نجاحاً باهراً بات الشعب الأمريكي وممثلوه المنتخبين أكثر استعداداً للموافقة على استخدام القوة العسكرية عند ظهور ظروف شديدة الوضوح تتعرض فيها المصلحة الوطنية للخطر. (ومع هذا ومن قبيل المفارقة فإن النجاح الباهر ربما خلق أعراضه الخاصة المثيرة للاضطراب. وفي المستقبل فإن استخدام القوة العسكرية الأمريكية في مواقف لا تستدعي القوة الشاملة ربما يكون أصعب سياسياً بكثير بسبب عاصفة الصحراء). لكن منذ بداية الأزمة لم يكن بوسع أي منا أن يدرك ذلك. وعلى النقيض كان قرار الرئيس السري بإصدار أوامر بتحريك القوات الأمريكية للقتال إذا اقتضت الضرورة لطرد صدام حسين من الكويت يفترق التأييد بوضوح لدى كل من الكونجرس والرأي العام.

ورغم عدم موافقة كل زملائي كنت مقتنعاً بأنه في الوقت الذي يملك فيه الرئيس السلطة القانونية للتحرك منفرداً كمسألة فعلية وسياسية. فإننا سنرتكب خطأ جسيماً بخوض حرب كبيرة كهذه من دون ضمان تأييد الكونجرس. وسيؤكد أن هذه ستصبح مهمة لا تقل صعوبة عن حشد تحالف دولي ضد صدام.



وقبل غزو العراق للكويت كنا قد بدأنا نشدد سياستنا تجاه نظام بغداد. كانت سياسة الارتباط البناء تتحول إلى سياسة أكثر واقعية وانتقاداً لصدام. ومع هذا كان هذا الخط المتشدد كافياً بدرجة يمكن معها التماس العذر للقلة المتابعة من الأمريكيين الذين أخطأوا لمس هذا التغيير. ثم هكذا عملياً بين عشية وضحاها انقلبنا من محاولة العمل مع صدام إلى تشبيهه بهتلر. وجعل هذا التناقض الواضح من الصعب إثارة وعي الشعب الأمريكي بالتهديد الذي يمثله صدام. ومن وجهة نظر سيكولوجية فإننا نواجه عقبة لفت نظر الرأي العام إلى تهديد جديد تماماً. وعلى مدى جيل شاهد الأمريكيون الاتحاد السوفيتي كعدو وحيد. لكن مع عام ١٩٩٠ تراجعت موسكو في أذهان معظم أفراد الشعب باعتبارها التهديد الجدي الحقيقي. وخلال هذا التحول يبرز العراق وصدام حسين الذي يتولى قيادة رابع أضخم جيش في العالم فجأة، قد امتلك مخزوناً ضخماً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ويعكف حثيثاً على تطوير قدرات نووية. ومع ذلك لم يكن صدام حسين زعيماً معروفاً لدى الغالبية الساحقة من الأمريكيين. ولهذا كان من الصعب طرح قضية الخطر الذي يمثله صدام حسين. وتفاقت هذه المشكلة من حقيقة أن قلة قليلة فقط هي التي تعرف شيئاً عن الكويت. هذا إذا كانت تلك القلة تعرف موقعها الجغرافي على الإطلاق. وحتى هؤلاء الذين يعرفون أن الكويت بلد صغير تحكمه ملكية إقطاعية غير متشعبين بالتقاليد الديمقراطية الغربية وعلى مدار عقود منذ أن اقتطع البريطانيون الكويت من العراق لم تسمح عائلة الصباح الحاكمة بإجراء الانتخابات ولو مرة واحدة.

وبالمثل عكس عدم اهتمام الكونجرس لامبالاة الرأي العام الأمريكي. ولتأكيد سياسة السلطة التنفيذية طويلة الأمد بأن المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة معرضة للخطر احتفظت الولايات المتحدة بوجود بحري في الخليج لأكثر من عشرين عاماً. ومع ذلك كان الرأي السائد في الكونجرس الذي تعنته أغلبية الأعضاء من كلا الحزبين أن التدخل العسكري الأمريكي في الخليج غير حاسم للمصلحة القومية الأمريكية. بل إن البعض اعتبر النشر الأولي للقوات الأمريكية في العربية السعودية في أوائل شهر آب أغسطس رداً خطيراً مبالغاً فيه. إضافة إلى ذلك كان الرابط بين البترول والاقتصاد الأمريكي مجرد ربط تجريدي إلى حد كبير. فقد مرت أكثر من عشر سنوات منذ أن تعرض الأمريكيون لأزمة طاقة. ولن يحدث تحول سريع لدى الناخبين لحث الكونجرس على إرسال قوات لحماية مصالحنا في الخليج.

شرح التهديد الجديد

منذ البداية الأولى كان هجومنا الدبلوماسي في الأمم المتحدة عنصراً حاسماً في الفوز بتأييد الكونجرس المتردد. ومنذ أوائل آب أغسطس كانت لنا الغلبة في مجلس الأمن الدولي واستصدرنا القرار تلو القرار لتشديد عزلة صدام حسين سياسياً واقتصادياً. وكنا نعتقد أن الأثر التراكمي إلى وضع نشط سياسياً. وكنت أريد أن أستطيع سؤال أعضاء الكونجرس المتشككين كيف يتسنى لهم حرمان الرئيس من تأييد قدمته له في مجلس الأمن دول مثل أثيوبيا وماليزيا وزائير. وعندما أصدرت الأمم المتحدة أخيراً القرار رقم ٦٧٨ في ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر بإجازة استخدام «كل الوسائل اللازمة» لطرد العراق من الكويت تكون اللبنة الأساسية لاستراتيجيتنا الداخلية قد وضعت في مكانها. ولم يصبح لدينا التفويض الدبلوماسي لشن الحرب فحسب بل أصبحت لدينا الفعالية والقدرة السياسية. بالفعل. لإحراج المترددين في الكونجرس لحملهم على عمل الشيء الصحيح. وفي مختلف الأحوال كانت هناك علاقة تبادلية وثيقة بين التحالف الدولي والتأييد الداخلي. وكلما قوي التحالف كلما كان من اليسير تحقيق إجماع في الداخل. وبالمثل كلما اشتد التأييد الداخلي كلما ازدادت القدرة القيادية للرئيس في مواجهة الحكومات الأخرى. وعلى سبيل المثال يمكن توظيف الانتقاد الداخلي لألمانيا واليابان لدفع بون وطوكيو لتقديم مساهمات مالية أكبر للتعويض عن مساهمتهما بقوات مقاتلة في التحالف. والعكس صحيح أيضاً إذا بدأ التحالف في التصدع فسوف يتقلص التأييد في الكونجرس والرأي العام. وهب ان الكونجرس غل يد الرئيس برفض تأييده سياسياً فلربما تقوض التحالف.

ومما يدعو للسخرية أن المسار الدبلوماسي تسبب في انتكاسة مبكرة غير متوقعة لاستراتيجيتنا لحشد تأييد الكونجرس. ففي السادس من آب أغسطس وبطلب من الولايات المتحدة أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦١ برفض عقوبات اقتصادية على العراق ولسوء الحظ هيأ القرار لبعض أعضاء الكونجرس فرصة لإشباع ميولهم المعروفة باللعب على الجانبين. فبوسعهم مواصلة التنديد بعدوان العراق مع استغلال القرار في الوقت نفسه كستار للسقوط في

قبضة معضلة السياسة الوسط: فماذا سنفعل لو لم تؤت العقوبات ثمارها؟ فقد وفر قرار العقوبات عذراً مثالياً للكثير من الأعضاء لتجنب الإقدام على اختيارات صعبة لمدة عام وهو إطار زمني طالما تردد في الكونجرس لكنه إطار غير واقعي بالمرّة. وليست هناك طريقة على أية حال للحفاظ على تماسك التحالف الدولي كل تلك المدة. وفي الحقيقة ساورني الشك في أن السبب الذي حدا ببعض زعماء الكونجرس لإظهار تأييدهم القوي والمبكر لمعالجة أزمة الخليج في الأمم المتحدة يكمن في اعتقادهم أنه لن يجري تصويت مطلقاً على اتخاذ إجراء عسكري، ومن ثم إبعاد الكونجرس عن الشرك السياسي. وأكدت مولينز هذا في إطار مناقشات صريحة مع بعض الزعماء والعاملين معهم. ومظاهر الجبن تلك ممارسة شائعة لدى الكثيرين في الكونجرس الذين يستمتتون في إلصاق أنفسهم بانتصارات الرئيس، وينأون بأنفسهم عن فشله. وبأي معيار كانت سياستنا تجاه الخليج محفوفة بالكثير من المخاطر. وفي إحجام آخر ناجم عن أعراض فيتنام لم يكن أعضاء الكونجرس يرغبون في تحمل مسؤولية إرسال قوات من ولاياتهم ودوائهم لما قد يصبح حرباً دامية. لذا فضل كثيرون في الكونجرس إثارة السلامة سياسياً بعمل شيء لو كان متاحاً على أية حال.

وكانت وجهة نظري بضرورة السعي للحصول على تفويض من الكونجرس تستند إلى واقع سياسي لا واقع دستوري أو قانوني. وفي الجانب الأكبر سعت إدارة بوش جاهدة لاستمرار إطلاع الكونجرس على مجريات الأحداث. وقبل أي شيء كان جورج بوش نفسه عضواً سابقاً بالكونجرس ويدرك ببصيرته حكمة استمرار إطلاع الكونجرس. فضلاً عن ذلك، ومن جانبي كان التشاور مع الكونجرس وعلى مدار سنوات خدمتي في الحياة العامة تمتعت بعلاقة مع السلطة التشريعية ويرجع ذلك إلى حد كبير لعملي المستمر معها. وعندما عدت إلى الحكومة عام ١٩٨١ لأصبح رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض في ظل رئاسة ريجان قررت ألا أغادر مكتبي في نهاية اليوم مطلقاً بدون الرد على مكالمات أعضاء الكونجرس دونما اعتبار لمكانة العضو صغيراً كان أم كبيراً. ولائتي عشرة سنة تمسكت بهذا التقليد وأعتقد أنه أتى بثماره للرئيسين ريجان وبوش ولى أنا أيضاً. ونحن في أمريكا نقيس نجاح أو فشل رؤسائنا إلى حد كبير اعتماداً على سجلاتهم التشريعية. فقد كانت علاقة الرئيس كارتر مع الكونجرس الذي يسيطر عليه حزبه تعاني من توتر متكرر، وقد دفع ثمن هذا غالباً في صورة انعدام الفعالية التشريعية مما ساهم في هزيمته. وأعرف أن الرئيس ريجان سيكون مشغولاً مع مجلس يسيطر عليه الديمقراطيون لدرجة خوض معارك طاحنة معه، ولذا كان من الضروري الحفاظ على خطوط الاتصال مفتوحة ومتحضرة مع الكونجرس. ونتيجة لذلك وبرغم خوض معارك تشريعية شرسة مع الديمقراطيين أعتقد أن الرئيس ريجان حظى بعلاقات أفضل مع الكونجرس عما توقع معظم المراقبين.



ورغم هذا فإنني أعتقد أن الكونجرس (لا) يتمتع بحق مساو للرئيس. سواء في إدارة السياسة الخارجية أو نشر القوات العسكرية الأمريكية. ولا يمكن مهاجمة الدستور في هذه النقطة. فسلطة إدارة السياسة الخارجية خاصة عندما تتضمن الامتيازات القاصرة على القائد الأعلى تقع في يد السلطة التنفيذية. ولم يساورني أي شك مطلقاً في أن الرئيس لا يحتاج مطلقاً إلى موافقة الكونجرس لإصدار أوامر للقوات بالقتال. ومع هذا فإن أزمة الخليج عملية غير محدودة مثل عمليتي جرينادا أو بنما. وحتى إذا كان القانون لا يقتضي الحصول على موافقة الكونجرس فإنني أعتقد أن إرسال مئات الآلاف من الجنود إلى المعركة مع احتمال سقوط خسائر بشرية فادحة. وبدون موافقة الكونجرس. قد يثبت أنه انتصار باهظ الثمن. وبينني وبين نفسي كنت أخشى من أنه لم نحصل على موافقة الكونجرس فلن نستطيع شن هجوم على صدام حسين من وجهة نظر سياسية وربما تضطر للاكتفاء بسياسة الاحتواء.

وبرغم هذا ازدادت مهمتنا في حشد التأييد تعقيداً نتيجة تنازع الولاية الذي احتدم منذ حرب فيتنام بين الرئيس والكونجرس حول السلطة الحكومية التي يحق لها شن الحرب. واعتبر قانون صلاحيات الحرب لعام ١٩٧٣. الذي حد من سلطة السلطة التنفيذية في إدارة العمليات الحربية غير دستوري، ولم يحظ سوى بالتزام ظاهري من الرؤساء الستة السابقين مما أثار ضيقاً كبيراً في الكونجرس. وفي تشرين الأول أكتوبر وأنا رئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض جمع الرئيس ريجان قيادات الكونجرس في الغرفة الصفراء بمقر إقامته مساء أحد الأيام. وأبلغهم أن القوات الأمريكية ستغزو جزيرة جرينادا صباح اليوم التالي. وقال رئيس مجلس النواب أونيل: إن هذه المجاملة غير كافية بموجب قانون صلاحيات الحرب واشتكى: «إن هذا إخطار وليس تشاوراً. حظ سعيد». وبادر بمغادرة البيت الأبيض تاركاً وراءه رسالة ضمنية: عليكم ألا تنتظروا أي تأييد من جانبنا إذا سارت الأمور على غير ما يرام.

وازدادت مشاكلنا تعقيداً نتيجة التأكد أنه في خريف عام ١٩٩٠ ظهرت خلافات في التصور بين الإدارة والكونجرس حول الاتجاه الذي تتطور فيه السياسة. كنا جميعاً في الحكومة نتحرك على مضض نحو الحقيقة التي شعر بها الرئيس في وقت مبكر. أي حتمية استخدام القوة على الأرجح. وفي الوقت الذي كنا نأمل فيه أن تعزيز القوة سيدفع صدام إلى التأكد من تصميمنا وأن ينسحب من الكويت، وأن مجرد إرسال تلك القوات هو اعتراف ضمني بأن الأوامر ربما تصدر إليها في نهاية المطاف بالدخول في معركة إذا لم ينسحب صدام حسين. وهكذا فإن كل يوم يمر يزيد من احتمالات الحرب.

وعلى أمل تهيئة الكونجرس والرأي العام لهذا الواقع الجديد. انتهزت فرصة خطاب كان من المقرر إلقاؤه منذ فترة طويلة أمام مجلس الشؤون الخارجية الدولية في لوس انجلوس في ٢٩ تشرين الأول أكتوبر لمعالجة قضية الاستخدام المحتمل للقوة ضد العراق بشكل أكثر صراحة عما حدث في تصريحاتي السابقة. وقلت: إنه في منطقة متفجرة مثل الشرق الأوسط «عندما تضاف

أسلحة الدمار الشامل إلى المزيد من إمدادات الطاقة العالمية. يتولد مزيج متفجر» وأشارت إلى أن الرئيس مصمم على عدم التساهل مع العدوان العراقي. وأضفت قائلاً: «إن قواتنا هناك لتقديم رد عسكري حاسم وفعل إذا اقتضى الموقف». وبكلمات منتقاة بعناية لتحدث أثرها المطلوب، قلت: إنه في الوقت الذي لم يدع فيه الرئيس ساحة دبلوماسية إلا وطرقها التماساً لحل سلمي، فليس هناك مجال واحد للشك في أننا لن نستبعد احتمال استخدام القوة إذا استمر العراق في احتلال الكويت».

ولسوء الحظ تجاهل كثير من أعضاء الكونجرس تلك المؤشرات، وركزوا بدلاً من ذلك على تصريحاتي حول طريقة المعاملة الفجة للرهائن الأمريكيين في العراق. فقد اتهمتُ كذباً علناً في الواقع بالمبالغة في قضية معاناة الرهائن. ومن الواضح أن الكونجرس لم يكن لديه أدنى فكرة عن تغيير الواقع. كانوا لا يزالون يتبنون الخيار الأسهل سياسياً. أي الاعتماد على العقوبات. ونتيجة لذلك كان إعلان الثامن من تشرين الثاني نوفمبر بنشر جديد للقوات بمثابة قبلة انفجرت في الكونجرس وأخذت قيادات الحزبين في الكونجرس بالمفاجأة، ولا سيما السيناتور سام نان والنائب ليس أسبين رئيس لجان الخدمات المسلحة وهي بأمر الإعلان إلا قبيل ساعات وفي أحد المطاعم. وأصابت السكتة قادة الديمقراطيين بشكل خاص. ولم يساهم إلتزام الرئيس بعقد اجتماع مبكر سعيًا للحصول على موافقة القيادات في تهدئة أحد.

وظائف، وظائف، وظائف.

في ٨ تشرين الثاني نوفمبر اليوم السابق على الاجتماع توجهت إلى بيرمودا لعقد اجتماع ثنائي عاجل مع جوي كلارك وزير الشؤون الخارجية الكندي. ومنذ وقوع الأزمة لم تتردد كندا في تقديم دعم قوي، وأبلغني كلارك بأن حكومته ستوافق على قرار استخدام القوة في مجلس الأمن، وعقب الاجتماع انتهزت فرصة المؤتمر الصحفي المشترك لأشرح أنه في الوقت الذي نصمم فيه على الوقوف في وجه عدوان صارخ فإن هناك أيضاً تأييداً داخلياً جوهرياً لسياستنا.

وقلت: «إن شريان الحياة الاقتصادية للعالم الصناعي ينبع من الخليج، ولا يمكننا السماح لديكتاتور مثل هذا بسد شريان الحياة الاقتصادية وللنزول به إلى مستوى المواطن الأمريكي العادي دعني أقل إن هذا يعني الوظائف. وإذا أردت تلخيص الأمر في كلمة واحدة فإنها الوظائف، وبسبب الركود الاقتصادي العالمي فإن سيطرة. بلد، واحد أو إن شئت ديكتاتور واحد. على شريان الحياة الاقتصادية للغرب سيؤدي إلى فقدان المواطنين الأمريكيين لوظائفهم».

واختيرت كلماتي بعناية. فقبل ثلاثة أيام في موسكو قلت إن مستوى معيشة كل مواطن أمريكي معرضة للخطر في الخليج. وكان هدف تصريحاتي في بيرمودا هو تعزيز تصريحاتي السابقة. وفي الحقيقة أصابني الإحباط لعدة أسابيع من جراء العجز الجماعي للإدارة عن وضع أساس قوي متناسق لسياسة الرئيس. وتراوحت بياناتنا العامة ما بين المبدئية إلى السرية. فأحياناً ما تحدثنا عن التصدي للعدوان وإقامة نظام عالمي جديد. وأحياناً أخرى وصفنا صدام حسين بأنه هتلر

جديد، وتذرنا بتهديده للاستقرار العالمي نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وكانت كل تلك الحجج صحيحة. لقد قمنا بالرد على انتهاك صارخ للقانون الدولي، وشجبنا حالة عدوان سافر ولأول أزمة حقيقية في عالم ما بعد الحرب الباردة وما نحن نتعامل مع شخصية مصابة بجنون العظمة. لكن من الحقيقي أيضاً أن مصالحنا القومية مهددة بالخطر، وهو شيء تعترف به كل الإدارات السابقة. ديمقراطية أم جمهورية. وكان علينا أن نواصل تأمين إمدادات الطاقة. وشكل ردنا السريع في أوائل آب أغسطس ردعاً لصدام حسين عن غزو العربية السعودية. لكن إذا سمحنا له بالبقاء في الكويت فسيكون بوسع صدام الدموي . الذي اعترف بنفسه أنه أقدم على الغزو لملء خزائنه الخاوية من عائدات النفط الكويتي . التأثير بسهولة على قرارات تسعير البترول في العالم. وسيلي ذلك بالتأكيد ارتفاع لأسعار النفط الخام يحتمل أن يتسبب بدوره . ليس في فقط في تراجع في الاقتصاد العالمي بل أيضاً في ركود في الاقتصاد الأمريكي الهش. ويعني هذا حتماً فقدان عشرات الآلاف لوظائفهم في أمريكا.

وبصراحة فقد بذلنا جهداً مضمناً . ليس فقط في شرح المضاعفات الاقتصادية الجوهرية للعدوان العراقي على الاقتصاد. بل أيضاً التهديد الذي يشكله هذا العدوان على السلم والأمن الدوليين بسبب أسلحة الدمار الشامل. كما أننا بدأنا ندفع ثمناً سياسياً في الداخل نتيجة التضارب في التصريحات. وبدأ التأييد العام لعملية درع الصحراء في التراجع. وبدأ المحتجون يحاصرون الرئيس بمؤشرات تدعو إلى «لا للدم مقابل النفط».

كان موقف الكونجرس متقلباً بشكل متزايد تجاه الحشد العسكري المستمر. وكنت أبحث عن صيغة تنبه الداخل إلى فداحة التهديد الذي يتعرض له المواطن الأمريكي العادي، ومن ثم ضمان التأييد لسياسة ربما تنتهي بالحرب في صحراء الكويت.

وفي النهاية ظهر الأسوأ، وفي غمرة محاولة لإضفاء بعض الانسجام على رسالة الرئيس بالغت في رد فعلي على الشكاوي المتزايدة من أن النفط هو السبب الوحيد لوجودنا في الخليج. لقد اتخذت قراراً سياسياً معقداً هو في أساسه موقف مبدئي ضد عدوان وقع دون استئذان، وحاولت تعريفه أو طرحه كحساب اقتصادي مجرد . هو الوظائف. ولا أزال أعتقد أنني كنت على صواب. لكنه نهج لم يؤت ثماره. وهناك عنصر اقتصادي جبري في السياسة ولم يكن هذا العنصر مقصوراً على النفط فحسب. ولو أنني استخدمت اصطلاح «الرفاهية الاقتصادية» بدلاً من «الوظائف» فلربما قوبلت باستحسان أكبر.



وفور انتهاء المؤتمر الصحفي تم تسليمي نسخة برقية أثارت الارتباك. فقد حث السيناتور ريتشارد لوجار من إنديانا وهو جمهوري صاحب صوت انتقادي في لجنة العلاقات الخارجية الرئيس علانية على استدعاء الكونجرس للانعقاد من عطلته الصيفية في جلسة خاصة لدراسة إصدار قرار يجيز اتخاذ عمل عسكري ضد صدام. كان لوجار يروج لفكرته منذ بعض الوقت، وكان

قد غادر المكتب البيضاوي لتوه باقتناع خاطئ بأنه تحدث للرئيس لمساندته. كانت محاولة حسنة النية من جانب لوجار. وقال ناخبوه إنهم لا يفهمون ضرورة إرسال مزيد من القوات. وكان لوجار يعتقد أن إصدار الكونجرس لقرار تأييد سيوجه بياناً قوياً وواضحاً لدعم غير حزبي لسياسته. وانضم السيناتور بوب دول إلى لوجار في اقتراحه. وارتأى دول أنه إلى جانب مميزاته فإنه يشكل فرصة للي ذراع الديمقراطيين الذين يعارضون السياسة لكنهم يشعرون أنه يتسنى فهم التردد في التصويت ضد القائد الأعلى فيما يرقى جوهرياً إلى حد إعلان الحرب.

وفي ظاهرة كان اقتراحاً مغريباً لحرمان الديمقراطيين من المزيد من الفرص في اللعب على الجانبين. لكن اقتراح لوجار كان ينطوي على كارثة محتملة. وفي حينه لم تكن نملك الأصوات الكافية. فقد كان الأعضاء المؤثرون في كلا الجانبين يشعرون بالغضب لعدم استشارتهم حول تعزيز القوة. فالسعي للحصول على قرار وعدم الحصول عليه سوف يمثل كارثة. وسوف تغل يد الرئيس. وواقعياً لم يكن يتسنى لنا استخدام القوة بوجود معارضة صريحة من جانب الكونجرس. وسوف يقف تحالفنا الدولي متعجباً من مدى ديمومة التصميم الأمريكي، وسوف تلقى قدرة الرئيس على إدارة السياسة الخارجية في مهب الشكوك. فضلاً عن ذلك فإن العقوبات الاقتصادية لم تطبق إلا منذ ستين يوماً. ولا تزال أغلبية أعضاء الكونجرس تعتقد أن العقوبات ستجبر العراق على الانسحاب من الكويت إذا أعطيت الوقت الكافي.

وحدرتني جانبيت مولينز من أننا إذا ذهبنا إلى الكونجرس كما يريد لوجار فستكون فرصته قوية في إصدار قرار مشروط بالحرب. وحينئذ ستكون لدينا إجازة بالذهاب إلى الحرب، لكن فقط في حالة إعطاء العقوبات عدة أشهر لتثبت فعاليتها. فالفكرة بالغة الخطورة إلى حد التحريم. ومن الناحية القانونية كنا نشعر أن لدينا السلطة للتحرك في الخليج. لكن عدم الحصول على موافقة الكونجرس سوف تكون له عواقب وخيمة على المدى البعيد.

ومن المفارقات الغريبة أن الذي خفف أزمنا إلى حد كبير هو تعاون زعيم الأغلبية الديمقراطية بمجلس الشيوخ جورج ميتشيل. وبعد عودتي من بيرمودا اجريت عدة محادثات مع ميتشيل. وفي النهاية اتفق معي على أن قرار الكونجرس مهم . لكن بعد صدور قرار مماثل من الأمم المتحدة. وأبلغني ميتشيل بأن التصويت هناك حقاً ليس من أجل تأييد قرار نظيف لكن قراراً حازماً من الأمم المتحدة سيوفر مبرراً قوياً لإقناع الأعضاء المترددين، وأخيراً أعلن ميتشيل علانية أنه لن يدعو إلى عقد جلسة خاصة بناء على اقتراح لوجار.



وفي اليوم التالي لعودتي من بيرمودا شاركت في واحد من أكثر الاجتماعات المشحونة بالخلافات التي يمكنني تذكرها مع قيادات الكونجرس من الحزبين. فالرئيس عاقد العزم على الدفاع عن قرار إرسال القوات باعتباره الإجراء الوقائي الأهم، ويؤكد على أن أفضل أمل لتجنب الحرب هو إقناع صدام بأننا لا نستعرض.

وقلت: «هذا هو الاحتمال الوحيد لتسوية هذه الأزمة سلمياً. فصحافته تصرخ بأننا عاجزون عن التنفس. إن علينا مسؤولية مشتركة بعدم توجيه مؤشرات متضاربة» كان التردد بادياً على الأعضاء. لم يكن هناك مناص من السخرية وأنا استمع إلى إدانتهم لسياستنا، فقد عدت لتوي من جولة هيأت فيها الحلفاء لاحتمال شن الحرب. بينما الكونجرس الذي تعتبر موافقته أساسية ليس على الخط.

وعجل الفوران التشريعي المتصاعد الجدل داخل الإدارة حول مدى صحة طلب الحصول على قرار تأييد من الكونجرس على الإطلاق. كنت لا أزال أعتقد أنه يتعين علينا المحاولة، وسوف نحصل عليه في النهاية. ففي كل العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول صلاحيات خوض الحرب عادة ما انحاز الكونجرس إلى صف الرئيس في مثل هذه المسائل. وسوف يقتضي الأمر قدراً هاماً من التشاور والمعونة. لكنني كنت على ثقة من أن الرئيس إذا طلب القرار من الكونجرس فلن يُردُّ طلبه في النهاية، وكان نائب الرئيس يؤيد هذا الرأي بقوة. أما سكوكروفت فقد التزم جانب الحياد. فقد كان يرى أن القرار مفيد لكنه غير إلزامي. وعارض تشيبي الفكرة معتبراً أن مضاعفات خسارة التصويت بالغة الخطورة ومجازفة غير جائزة. وطلب جون سنونو رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض ضرورة تجاهل الكونجرس قائلاً أنه يجب على الرئيس أن يفعل ما يشاء.

ولو كنا قد خلصنا إلى أنه لا مجال لقرار تأييد فقد كان الرئيس مستعداً على الدوام للالتفاف على الكونجرس عند الاقتضاء وخوض الحرب بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ووفقاً لقرار الأمم المتحدة بإجازة استخدام القوة. وفي إحدى المراحل درسنا التحايل على المسألة باللجوء الفعلي إلى قانون صلاحيات الحرب الذي يجيز للرئيس خوض حرب لتسعين يوماً بدون موافقة الكونجرس. وكان البننتاجون يؤكد لنا أن هذه الحرب ستنتهي في هذا الموعد. وحتى إذا ثبت خطأ هذا التقييم فلن يكون هناك مجال أمام الكونجرس للتصويت بوقف القتال بمجرد بدء العمليات. وفي النهاية توصلنا إلى أن هذه الحيلة ستسري سابقة دستورية مروعة تلازم حرية الرئيس في العمل مستقبلاً.

وفي اجتماع عقد في كانون الأول ديسمبر مع قادة الكونجرس انتهى الجدل الداخلي عندما سأل أحدهم جورج بوش عما يريد. وقال الرئيس: «ما أفضله هو أن ندع الكونجرس يبارك ما أوشك أن أفعله».

مواجهة في الكونجرس

كنت أرى أن أي محاولة للحصول على تأييد الكونجرس بعيدة عن اليقين، وهو رأي عززته شهادة على مدى يومين أمام النواب المتشككين. ففي أواخر تشرين الثاني نوفمبر تلقيت دعوة من دانتي فاسيل رئيس لجنة الشؤون الخارجية. وعادة ما أنسجم أنا وفاسيل جيداً. وباعتباره ديمقراطياً محافظاً كان أحد الصقور في معظم القضايا التي تمس الأمن القومي وكنت أعرف أنه سيؤيد الرئيس. لكنه قال لي بصريح العبارة إن هناك تصوراً في الكونجرس بأنني أتعالى على الكونجرس

برفض الإدلاء بالشهادة، وكان مصيباً في هذا. فقد كنت عازفاً للغاية عن إطلاع الكونجرس على المعلومات المتعلقة بالمفاوضات الحساسة التي أجريتها عن خطط الطوارئ الخاصة بالحرب. وأعرف أن أي شيء أتفوه به حتى وإن كان في الجلسات الحكومية سيظهر في صحف اليوم التالي. وهكذا خلصت إلى أن الأوقع أن أغضب الكونجرس مؤقتاً على أن أغامر بحدوث تسرب إخباري قد يخرج سياستنا عن مسارها ويهدد الأنسجام الداخلي لتحالفنا الدولي.

وأبلغني فاسيل إنه سياسة التجاهل الرقيق هذه قد وصلت إلى ما يسمى في الاقتصاد بتناقص الغلة. وقال: إنني أتعرض لانتقادات الأعضاء، وأعتقد أنك في حاجة للظهور هناك. «وسمعت نفس الشيء من بعض الحلفاء الجمهوريين أيضاً. وكمسألة عملية كنت أعرف أيضاً أنه لا يمكننا أن نطلب من الكونجرس قرار تأييد قبل موافقتي أولاً على الشهادة. وقررت المثل أمام لجنتي الشؤون الخارجية بالمجلسين في أوائل كانون الأول ديسمبر. وبترتيب مسبق تحدد هذان الموعدان فيما بعد الانتهاء من التصويت على قرار إجازة استخدام القوة في مجلس الأمن الدولي. سوف يزودنا قرار الأمم المتحدة بسند قوي لمطالبة الكونجرس بتأييد الرئيس. وكنت أدرك أن ظهوري أمام الكونجرس سيكون واحداً من الفرص الأخيرة المتاحة لإقناع الكونجرس المتردد بأن السياسة التي يعارضها بوضوح وهي الإعداد للحرب. هي في الحقيقة الفرصة الوحيدة لضمان التسوية السلمية التي نعمل جميعاً من أجلها. وكنت أعرف أيضاً أنه سيكون من الصعب ترويجها.

وفي شهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في الخامس من كانون الأول ديسمبر استعرضت الحجج الأخلاقية والتاريخية التي دفعتنا للتصدي لعدوان صدام من جانب الرئيس ومن جانبنا جميعاً منذ آب أغسطس. ودافعت أيضاً عن حشدنا العسكري باعتباره إجراء احترازياً حكيماً تقتضيه الضرورة للحفاظ على مصداقية مساعينا الدبلوماسية. فلو اعتقد صدام أن الخيار العسكري ليس إلا مجرد تهويش فلن ينسحب من الكويت مطلقاً. لكن هدفي الأساسي كان شن هجوم صريح على الحجة التي يتوارى الكثير من أعضاء الكونجرس خلفها. وهي الفكرة الخاطئة بأن العقوبات ستؤدي حتماً إلى خروج صدام من الكويت لو مُنِحَ الوقت الكافي. وقلت: «علينا أن نواجه حقيقة مرور أربعة أشهر على نشوب هذا الصراع ولم تفلح أي من جهودنا في ظهور أي بادرة على تغيير صدام. أعتقد أن علينا أن نواجه الحقيقة الصعبة التي لا يمكن لأحد أن يقولها لكم. إن العقوبات وحدها لن تستطيع فرض كلفة باهظة على صدام حسين تحمله على الانسحاب. إنني شخصياً متشائم في إمكانية قدرتها على ذلك».

وتوقعت أن نجاح صدام في حمل الغرب على الإذعان «لن يكفل إلا مزيداً من النزاع. مزيداً من الصراع ثم حرباً شاملة في نهاية المطاف. ولن يكون هناك سوى أمل ضئيل أمام أي جهد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

واقتمادياً فإن عدوانه يعرض للخطر شرايين الحياة للعالم. النفط. ويهدد بحدوث كساد وركود هنا وفي الخارج، وينزل أفدح الضرر بالديمقراطيات الوليدة التي نستطيع التعايش معها بالكاد. إن

عدوانه ما هو إلا محاولة لرهن الأموال الاقتصادية لعالم ما بعد الحرب الباردة في قبضة رجل واحد.

«أما سياسياً، السيد الرئيس . أخيراً سياسياً . فعليا أن ندافع عن زعامة أمريكا . ليس لأننا نسعى إليها لكن لأنه ما من أحد آخر يستطيع الاضطلاع بالزعامة. إننا لم نقف متحدين لأربعين عاماً لوضع نهاية سلمية للحرب الباردة من أجل أن نجعل العالم آمناً لأمثال صدام حسين. وببساطة إنه اختيار بين الصواب وبين الخطأ. السيد الرئيس. أعتقد أننا نتحلى بالشجاعة والإقدام لعمل ما هو صواب». وكنت أريد أيضاً أن يفهم الأعضاء أنهم في الوقت الذي ربما كانوا مترددين في المشاركة فعليهم أن يتأهبوا لدفع ثمن سياسي للجلوس على الهامش. بينما الرئيس يسعى للحل السياسي. وألقيت بهذا القفز بلغة محسوبة لا تثير خجلهم لأقولها صراحة: «إن هذه آخر أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية. فإذا كان علينا أن نتهيأ أمامنا أي فرصة للنجاح فلا بد وأن أذهب إلى بغداد بتأييد تام من الكونجرس والشعب الأمريكي لرسالة المجتمع الدولي».



(يوم الجمعة الماضي اقترح الرئيس إيغادي إلى بغداد، وأن ترسل العراق وزير الخارجية طارق عزيز إلى واشنطن كمحاولة أخيرة للتوصل إلى تسوية سلمية).

وكما توقعات كانت اللجنة ودودة.. لكن سرعان ما جنح الحوار نحو المواجهة. واتضح لي أن الأعضاء مهووسون بالتمسك بالعقوبات باعتبارها المخرج الأسهل لدرجة رفض التفكير في فكرة أن العقوبات لن تجدي نفعاً في حقيقة الأمر. كان هناك تمسك قاطع بأرائهم. وتساءل النائب الجمهوري فرانك موركوفسكي من آلاسكا ما إذا كان يتعين علينا عرض حقل مبروك كويتي على صدام. وهي فكرة مروعة لدفع «ثمن الجريمة» وافق عليها الديمقراطي بول سيمون من أليينوي وكريستوفر رود من كونيتيكت.

وكان أشد المنتقدين صراحة هو بول ساريانيس من ميريلاند وديمقراطي آخر أبلغاني أن رأي الإدارة بأن للرئيس الحق في خوض الحرب بدون موافقة الكونجرس «يتعارض تماماً مع الدستور» ثم ما لبث أن أبدى دفاعاً مؤثراً عن العقوبات.

وقال ساريانيس في صوت أقرب إلى الصباح: «يبدو أنكم وضعتمونا على طريق الحرب. وزعم أن تعزيز القوة وتحديد المهلة يعنيان في الحقيقة أننا غير معنيين بالتوصل إلى تسوية سلمية. لأن العقوبات ستطلب «أكثر من أربعة أو ستة أو عشرة أشهر» لتحصل على فرصة عادلة، وهو جدول زمني أعرف أنه غير واقعي من الناحية العملية.

واتهم قائلاً: «إن هذا التعزيز للقوة يأخذكم إلى طريق لا عدول عنه نحو خوض الحرب. والآن لا يمكنني أن أطلب أي أسرة تفقد ابناً أو ابنة في نزاع يمكن أن ينشب خلال الثلاثين أو التسعين يوماً القادمة. إن هذا يجهض أي احتمال للتسوية السلمية قبل التوصل إليها لأن خيار العقوبات لم يستنفذ بعد».

«إنكم تنتهجون سياسة تؤتي مفعولها. فالعقوبات تعصره. والواضح أنها تعصره يوماً بعد يوم. وبدلاً من ذلك تخلينا عن سياستنا وتحولنا الآن إلى نهج أعتقد أنه يقودنا نحو الصراع. إن هذا هو الوقت الذي يحتاج إلى الدأب والعزيمة وتصميم عداا المسافات الطويلة. والأمر يحتاج إلى شجاعة لمثل هذه التوعية. فأخر أفضل فرصة لتسوية سلمية. هو استمرار سياسية العقوبات لفترة طويلة كافية من الوقت لمنحها فرصة لتؤتي ثمارها».

واعتقدت أن هذا المنطلق للإقناع ساذج على أفضل تقدير. وقد حصل ساربانيس على منحة سيثيل رودوس ويتمتع بخبرة عريضة في الشؤون الدولية. وكمسألة عملية إنه يعرف تماماً كما أعرف أنه سيكون من شبه المستحيل الحفاظ على التحالف الدولي كل تلك الفترة التي يقترحها. كان ساربانيس قد قال كل ما عنده لدرجة لم يجرؤ معها على أن يطرح سؤالاً واحداً، لكنني لم أرد أن يمضي دون عقاب. وقلت: «السيناتور. دعني أقل: إنني أطل من نافذتي بوزارة الخارجية صباح كل يوم لأرى مقبرة أرلينجتون الوطنية. إنني أعرف تماماً ما هو الخطر الكامن هنا، وأعتقد أن رئيس الولايات المتحدة يعرف هذا جيداً. لسنا من النوع المتهور. لسنا متهورين. السيد السيناتور: إنني كوزير خارجية لوطننا الحبيب أدرك جسامة المسؤولية التي تنتظرني ولن نألو جهداً أو نترك حجراً دون أن نقلبه بحثاً عن حل سلمي، ويسرني إبلاغك بأن هذا هو ما نفعله، وهذا هو ما سواصل عمله. لأن هذا هو ما نريده. وسوف أبلغك أيضاً أنني أعتقد أن هناك مخاطرة في إساءة تقديم ما يمكن أن يقودنا إلى التوصل إلى حل سلمي. وما لم يمكننا إقناع هذا الديكتاتور بأن التهديد باستخدام القوة تهديد جاد، وأنه يجازف بإمكانية طرده من الكويت إذا لم يترك الكويت سلمياً. فإننا لن نتوصل إلى تسوية سلمية.

وفي اليوم التالي أدليت بشهادتي أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب التي كانت أقل تصلباً. ومثل نظرائهم كان الشك يساورهم تجاه تعزيز القوات وأظهروا تفضيلهم لخيار العقوبات. ووصلت جلسة الإستماع إلى أدنى نقطة عندما غادر فاسيل وكبار الأعضاء الديمقراطيين الآخرين الغرفة مسلماً رئاسة اللجنة إلى بيتر كوستماير من بنسلفانيا. وباعتباره عضواً صغيراً في اللجنة سيسمح لكوست ماير في الأحوال العادية بتوجيه أسئلة لعدة دقائق. ومع ذلك وباعتباره قائماً بأعمال رئيس اللجنة فبوسعه التأثير على اللجنة متى شاء. وخلال المثلث عشر المرات أمام لجان الكونجرس لسنوات تعلمت توخي الحذر عندما يبدأ عضو معارض حديثه بإشارة كئيبة، وهكذا فقد التقت إيماءة بما سيحدث عندما بدأ كوستماير بالإشادة «باقتداركم أنت والرئيس في حشد وتحريك القوات الدولية ضد صدام حسين» ثم بعد قراءة مقتطفات من كلاوزيفيتس عن الحاجة إلى موازنة كلفة الحرب بقيمتها السياسية، سأل: هل أنتم مقتنعون على نقيضنا باعتباركم وزيراً للخارجية ومواطناً دأب بأن هذا الموضوع يستحق فقد ثلاثين أو خمسين أو ستين ألف جندي أمريكي؟

كان سؤاله مجرد تهبيج وإشارة تستهدف جذب العناوين. وحتى في أسوأ السيناريوهات أشارت تقديرات البنتاجون إلى أن الخسائر البشرية تبلغ عدة آلاف. ووقف شعر رأسي لمدى العناد البادي في هذا الهجوم الرخيص. وقال لي معاووني الجالسون خلفي في وقت لاحق أن قضيي احمر بشدة خلال المناقشات التي تلت ذلك.

وردت: «إن هذا مجرد سؤال افتراضي ليس له أساس أعرفه في الحقيقة».

وأصر قائلاً: «إن عدم سؤال نفسك هذا السؤال كرجل ربما يكون مشاركا في اتخاذ هذا القرار، بالنسبة لي أعتقد أنه سوف يكون بكل الاحترام الواجب، سيدي، موقفا غير مسؤول».

وردت وحرارتي ترتفع: «بالطبع عليك أن تفعل. وعليك أيضاً أن تسأل نفسك أسئلة بالغة الحساسية أيضاً عن المدة التي تعتقد أن الاشتباك قد يستغرقها. لكن ليس عليك أن تفعل هذا في منتدى عام».

وواصل كوستماير لعبته السياسية إنه أداء كلاسيكي: «عندما تكف عن ضرب زوجتك». وفي الحقيقة فقد أراد أن يعرف مني قدر الخسائر في حرب بالخليج. وكان الكونجرس يعتزم مواصلة السعي لانتهاج سياسة الاتجاه المضاد. وكان أسهل طريق لعمل ذلك هو تضخيم صورة أكياس الجثث في أخبار المساء. فقد كان يعرف كما أعرف أن الإجابة الوحيدة المناسبة هي أن فقد روح واحدة كثير للغاية.

ولازال مصراً على محاولة معرفة رقم مني وقال: «يبدو لي أنها إذا كانت ستكلف. ولا أعتقد رغم أنه ليس لدي أي فكرة ٢٥٠ ألف جندي أليس الأمر مهماً؟ ألا يستحق الأمر. فمن أجل ٢٥٠ ألف عليك أن تتحدث حول تلك القضية؟»

ومصمماً على عدم إعطائه إجابة قلت: «حينئذ سوف أحيل السيد كوستماير إلى قيادة الجيش حيث هم فقط الذين يمكنهم تقديم تقييم معقول في هذا الصدد». ورد كوستماير بالإدعاء بأن قادة الجيش مثل الأدميرال كروي شهدوا بأن ترك العقوبات تؤتي ثمارها هو أفضل نهج سياسي. واعترضت قائلاً: «إن هذا يمثل نسبة خمسين في المائة من تقييم سياسي». فقد أردت القول إنه خلال توليه رئاسة هيئة الأركان لم يرد كروي مطلقاً استخدام القوة العسكرية في أي مكان أو زمان وبأي شكل بغض النظر عن فوائده. فقد كان لديه دائماً سبب لضرورة عدم اعتماد القوة. قبل نحو عقد من الزمان عندما فكر الرئيس ريجان في استخدام القوة في جرينادا استمعت إلى كروي في حديث خاص يعارض الغزو الذي نفذه لاحقاً من منطلق الواجب، وأسرت نفسي بالقول بأن كروي وأمثاله من المنتقدين هم عسكريون ممتازون. ودفعت بأنهم ليسوا خبراء بارعون في المسائل السياسية. وقال كوستماير: «هل هناك سؤال أهم لطرحه من كم عدد الأمريكيين . السيد وزير الخارجية . الذين سيموتون في الخليج إن ذهبنا للحرب».

وردت بحدة: «كفى، دعني أبلغك بالوقت الذي يتعين السؤال فيه. إن السؤال ينبغي طرحه عندما وإذا أُتخذ قرار باستخدام القوة. هذا هو الوقت الذي يجب طرح السؤال فيه ومن المناسب أن يواجهه. إذا جاز لي القول. إلى القادة العسكريين».

وبشكوى زائفة لم تكن القضية قد عولجت بعد أن استسلم كوستماير وشأن معظم المواجهات مع الكونجرس انتهت هذه المواجهة بالجمود. فلم أحدد له رقماً عن حجم الخسائر البشرية. لكن صوته كان عالياً في برامج التلفزيون. وكنت أعتقد أنه نوع رخيص جديد من الهجمات، وأغضبني بشكل خاص استنتاجه أننا غير مباليين بإرسال الجنود الأمريكيين ليلقوا حتفهم. وتساءلت بيني وبين نفسي. أثناء حدوث هذه اللعبة الرخيصة. كيف كان كوستماير سيتصرف لو تبدلت الأدوار، وفي هذه الحالة لعمل كوستماير بالضبط ما يتهمنا. بعمله أي بالتلاعب بأرواح جنودنا. لقد كانت إساءة بالغة لهم ومضايقة للكونجرس وللإدارة لم أكن معنياً بالتسامح حيالها في المستقبل، وفي المرة التالية حين طُلبت مني الشهادة أمام اللجنة بعثت برسالة إلى فاسيل تستفسر عما إذا كان شخصاً مفوضاً سيتولى رئاسة الجلسة طيلة الوقت لضمان السيطرة على الإجراءات.



وخلال بقية كانون الأول ديسمبر تابعنا جميعاً «القضية في الكونجرس الذي تأجلت جلساته في أواخر تشرين الأول أكتوبر». وعملت عدة عناصر لصالحنا ليس أقلها تصلب صدام مع وساطات السوفيت وآخرين، وصوتت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر بأن إجازة استخدام القوة بات عنصراً إلزامياً. وبالتصويت ضد الرئيس فإن الكونجرس لن يولي ظهره فقط لالتزام أمريكا التقليدي بتأييد قرارات الأمم المتحدة. بل إنه سيستخف بإرادة المجتمع الدولي، وشكل مئات الجنود الموجودين بالفعل في الصحراء مشكلة حادة لأولئك العازفين عن تأييد الرئيس، وإذا بدأت الحرب واثرت الصعوبات فسوف يتعرض الأعضاء للانتقاد إذا رفضوا تأييد الرئيس.

وجاءت المساعدة أيضاً من أقوى أنصار إسرائيل في الكونجرس. كان الكثير من هؤلاء من الديمقراطيين أمثال السيناتور آل جور وجوي ليبرمان والنواب ليس أسبن وستيفين سولارز. وقد نظر بعضهم إلى الرئيس ولي بعين الشك اعتقاداً منهم أننا ملنا نحو العرب أثناء محاولتنا إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط العام الماضي. وما يدعو للسخرية مع ذلك أنهم كانوا سريعي التأثر بالاقناع لضيق الأفق. فمن وجهة نظرهم فإن الحرب في الخليج. رغم أنها ربما لا تكون احتمالاً مرغوباً فيه يمكن أن يكون لها أثر جانبي مفيد فسوف يتم تدمير أقوى تهديد لأمن إسرائيل. والسياسة حقاً تصنع العجائب. فالكثير من الأعضاء غير المؤيدين في العادة أيدوا مبادرات الإدارة في الخليج.

وربما كان العنصر الحاسم هو عرض إيفاد بيكر إلى بغداد، وعزيز إلى واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر. وهدفنا الأخير «هو أن نظهر للكونجرس وللشعب الأمريكي وللتاريخ أننا لازلنا نبحث عن طرق تجنب الحرب لا شن حرب». وعندما فشل اجتماعنا في تحقيق انفراج بدأت المعارضة في الكونجرس في التراجع.

وبعد ثلاثة أيام في ١٢ كانون الثاني يناير صوت الكونجرس على تفويض الرئيس بشن الحرب في إطار قرار الأمم المتحدة. ووافق مجلس الشيوخ على القرار بأغلبية ٥٢ مقابل ٤٧ وكان حدوث أي تغيير في الأصوات سيغير النتيجة. وبات لدينا الآن ما وصفه توم فولتي رئيس المجلس بما يرقى عملياً إلى حد إعلان الحرب. وكل ما تبقى للأسف هو أن نستخدمه.

الفصل التاسع عشر
آخر أفضل فرصة للسلام

للأسف...

الوزير بيكر

في مؤتمر صحفي عقب اجتماعه مع طارق عزيز

٩ كانون الثاني يناير ١٩٩٣

عندما كنت طالباً أدرس الكلاسيكيات في جامعة برينسيتون أتذكر قراءة مؤلف المؤرخ اليوناني ثوسيديديس حرب بيلو بونيزيان. وما من شك في أن أي جهد من جانبي كان دافعه أن هذه قراءة مطلوبة لدواعٍ دراسية. وفي تلك الأيام كنت أكثر ميلاً للتركيز على استراتيجية لعب الرجبي من التركيز على أرفض مكتبة فايرستون. كان شرح ثوسيديديس في بلاغه «إن ما جعل الحرب حتمية هو تنامي قوة أثينا وما سببه هذا من خوف في أسبرطة». تعبيراً رائعاً عن الواقعية السياسية. علاوة على ذلك فإن ثوسيد يديس واحد من أوائل المؤرخين الذين فكروا فيما إذا وكيف كان يمكن تجنب حرب وقعت بالفعل: أي ما هي الحالات المحددة التي تؤدي إلى وقوع الحرب؟ ما هي الفرصة الأخيرة المحتملة لتجنب وقوع الحرب؟ متى تفسح الإرادة الإنسانية والرغبة في الحفاظ على السلام الطريق أمام الكارثة وتدعو الضرورة لشن الحرب؟

وبالنسبة لدارس فإن تلك أسئلة منطق وأدلة. أما بالنسبة لرجل دولة يستند للواقع فإنها أسئلة العاطفة والفضرة. أما بالنسبة للجندي الذي يعمل في ظل الخطر فلا مجال لكثرة الأسئلة لكثرة الأوقات التي يصبح فيها المستقبل المرعب واقعاً خطراً.

وخلال أزمة الخليج ظهرت لي الإجابة على تلك الأسئلة في تلك المساء الصافي المنعش في جنيف عندما انتهى اجتماعي مع طارق عزيز بندق إنتركونتيننتال توجد بيننا على الطاولة رسالة الرئيس بوش إلى صدام حسين. فلم يمنع إنذارنا النهائي الكارثة التي توشك على أن تحل بالشعب العراقي. وحتى ذلك الحين كنت أعتقد أنه بقدر أهوال الحرب ينبجج الأمل في السلام بين العراق سينسحب من الكويت بدون استخدام القوة. ومنذ ذلك المساء أدرك قلبي ما أعمله عقلي من حسابات قبل زمن طويل: أن أمريكا ستخوض الحرب في القريب، وأن مهمتي كدبلوماسي لن تكون بعد الآن محاولة التوصل إلى حل سياسي ومن ثم منع الحرب، بل ستكون مساندة المجهود الحربي للفوز بالحرب. أما كيف توصلت إلى هذا الرأي فإنه رحلة غير مباشرة من تصويت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠ بإجازة استخدام القوة لإنهاء العدوان العراقي.

ويرجع أساس لقاءاتي بطارق عزيز إلى محادثة أجريتها مع الرئيس بوش مساء التصويت التاريخي في الأمم المتحدة. فقد تحدثت إليه من غرفة في الأمم المتحدة. كان سعيداً بالتأييد الساحق للقرار ٦٧٨ وأراد استطلاع الخطوات التالية. وقال: «أريد أن أتحدث معك عن فكرة طرأت على عقلي» وكنت أعتقد أنني أعرف ما يدور بعقله لأننا بحثناها بشكل عابر من قبل. ولكن لأنني

كنت في غرفة يوجد بها آخرون ولم يكن الخط الهاتفى مؤمناً رددت بحذر. وقلت «لدي بعض الأفكار عن كيفية حشد التأييد الداخلي، وما نحن الآن قد حصلنا على التأييد الدولي». واقتراح أن يكون أول ما نفعله صباح اليوم التالي أن نجتمع مع سكوكروفت.

ومن هذا الاجتماع الذي استغرق ساعتين ظهر الاقتراح الذي فكر فيه الرئيس على مدار ثلاثة أسابيع: وهو بذل محاولة مباشرة وجهاً لوجه لتفادي وقوع الحرب في الخليج. وكانت هذه المبادرة أكبر مفاجأة في أزمة الخليج بأسرها. بل إنها أكثرها جدلاً على الإطلاق. فقد أثارت حيرة وذهول أصدقائنا وأدخلت السرور على قلب منتقدينا وزادت الهمس عن ضعف تصميم أمريكا. وعلى الأقل فقد قوضت مؤقتاً مصداقيتنا لدى بعض شركائنا في التحالف. وهيات لصدام حسين فرصة دعائية. ولم تحظ المبادرة بقبول عدد آخر من أعضاء وزارة حرب الرئيس وآخرين من أقرب معاوني.

ومثلما كان إعلان تعزيز القوة في ٨ تشرين الثاني نوفمبر نقطة التحول في الحشد العسكري والقرار ٦٧٨ مفتاح دعم التحالف الدولي، أصبح اجتماعي مع طارق عزيز نقطة تحول في بناء الإجماع الداخلي. وعقب الاجتماع سيفوض الكونجرس الرئيس في استخدام القوة، وسيضع التحالف اللمسات النهائية وسيبدأ الجيش في التحرك.

عرض بيكر إلى بغداد، عزيز إلى واشنطن

حتى أواخر تشرين الثاني نوفمبر لم نكن قد حققنا إجماعاً داخلياً وراء استخدام القوة. وعقب تصويت الأمم المتحدة وجد الرئيس نفسه في موقف غريب. فقد كان مقتنعاً كل الاقتناع بضرورة شن الحرب إذا لم ينسحب صدام حسين بحلول الخامس عشر من كانون الثاني يناير. لكنه عاجز حتى الآن عن جمع الكونجرس والرأي العام بثبات حوله.

وعقب محادثتي مع الرئيس بعد تصويت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر استقبلت وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية على عشاء في فندق والدورق إستوريا. كان العشاء قاصراً على وزراء الخارجية فقط. فلا عاملين باستثناء المترجمين. وهدفي من إقامة العشاء هو توجيه الشكر إلى شيفرنادزة وهيرد وديما لصمودهم وممارسة قدر من الضغط القوي على تشيان لاستمرار موافقته واستشرف خيارات المستقبل المتاحة.

وتحققاً من مأساوية اللحظة انهمكنا في بعض المزاح ونحن نتناول الكوكتيل أثناء انتظار وصول تشيان. وقال ديما مازحاً: «إننا سعداء لعدم تولي دوجلاس رئاسة الوراثة. لأننا لا نريد فض مجموعتنا التي أبلت بلاءً حسناً». ورد هيرد: «أعتقد أن الكي جي بي لها دخل في الأمر ليس كذلك؟» ورد شيفرنادزة بوجه جامد: «لن أقول الآن. ولكن عندما أكتب مذكراتي سيتعين علي قول الكثير» ومع خفوت الضحك أعاد شيفرنادزة دفعة الحديث إلى الأرض الجادة التي يتعين علينا أن نتوصل لحل لها: وهي كيفية تجنب نشوب الحرب التي حصلنا على إجازة لشنها: «علينا أن نتكاتف معاً. لأن صدام يعرف كيف يلعب على ما بيننا من تناقضات. إنه خطير لا يمكن توقع تصرفاته».

وأضاف ديمًا: «يجب علينا أن ندعه يعرف حقيقة مشاعرنا. لقد تلقيت معلومات ولدي الآن انطباع بأن معاونيه لا يطلعونه بالقدر الكافي. فهذا دأب كل ديكتاتور. فهو لا يريد أن يسمع ولذا لا يتم إبلاغه بالكثير».

وقال هيرد: إن دي كويار السكرتير العام للأمم المتحدة «يعمل في غموض» لكنه يعتزم القيام بزيارة للعراق في غضون أسبوع. وكنت أعتقد أن من المهم تأييد مهمته. وقلت: «انظروا. إننا نعرف أنه للأسبوع الأول سوف يضر بصدام صدره وينتقد القرار. فربما يقول إنه يشعر بأنه لا يتم إطلاع صدام بالقدر الكافي، ويقترح احتمال أن يسلم دي كويار نسخة من القرار رقم ٦٧٨ لصدام مباشرة».



وتشكك شيفرنادزة «ربما كان الوضع كذلك، لكنني لا أفكر هكذا. إنني أعتقد أنه يفهم ويعرف حقيقة ما يدور. نعم، ربما يحيط به المتملقون لكنه يعرف حقيقة ما يجري في العالم. إنه يعرف اللعب على التناقضات بيننا. وهكذا فعلينا أن نتفق نحن الخمسة فيما بيننا. علينا أن نقول هذا عبر السكرتير العام للأمم المتحدة أو آخرين لكن المهم أن يعرف صدام تماماً أننا نحن الخمسة نتصرف في توحد».

وما إن فرغ من هذه الكلمات حتى ألقى على طاولة العشاء فكرة لم نفهم عنها شيئاً سلفاً فكرة اعترف بأنه لم يبحثها مع جورباتشوف. وعرض اقتراحه قائلاً: لماذا لا نعقد قمة لرؤساء الدول الخمس دائمة العضوية قبيل بضعة أيام من انتهاء مهلة الخامس عشر من كانون الثاني يناير. وأبدى هيرد تشككه. وتدخل قائلاً: «علينا أن نعرف ماذا نتوقعه من قمة من هذا القبيل». ورد شيفرنادزة: «إن مجرد حقيقة إمكانية عقد هذه القمة سيرتب آثاراً هائلة. يجب التفكير فيه. إننا في حاجة لتلقي تعليمات من زعمائنا».

وأرتأى ديمًا في الاقتراح طريقاً لضمان عدم انشقاق الصينيين علينا مرة أخرى. وببراعة اقترح احتمال عقد هذا الاجتماع في بكين. وهو اقتراح يستهدف بالتأكيد إرضاء غرور الصينيين. وإذا لم يتيسر إقناع الزعماء. فيحتمل أن يتعين علينا نحن الخمسة الاجتماع في الصين لإصدار إعلان مشترك.

وأصر شيفرنادزة على القول «بأن اجتماع القمة سيكون في حاجة لإعطائه تطمينات بأن أحداً لن يهاجمه. فالأمر يستحق بحق التفكير فيه. فإذا انسحب وإذا أظهر زعماء دولنا الخمسة احتراماً له فسوف يمسون شغاف كبريائه».

كانت هذه واحدة من المرات القلائل أثناء الحرب التي أشعر أن شيفرنادزة يخدع نفسه. فعبر وساطات كثيرة أوضح العراقيون رأيهم بأنهم يخشون تعرضهم للهجوم حتى إذا بدأوا الانسحاب. وكنت أعتقد أنها خدعة جوفاء أخرى يقوم بها صدام لكسب الوقت بإقناع التحالف بأنه سينسحب. وقلت بحدة: «إن هذا ليس مجرد انقاذ لواء وجهه. بل إنه إنقاذ لمؤخرته». وجلس تشيان صامتاً طيلة الحوار. ثم قال: «إن صدام يريد مكافأة على انسحابه من الكويت. ويريد ضمانات بعد هذا».

إنه يريد ضمانات بأن أحداً لن يهاجمه. إنه خائف من الحرب». وأكد تشيان اهتمامه بإجراء مباحثات مباشرة بين الولايات المتحدة والعراق لتوجيه الرسالة بأنه إذا انسحب صدام فإن قواته المنسحبة لن تتعرض لهجوم التحالف.

وقال هيرد: «إن صدام يخشى أولاً وأخيراً الولايات المتحدة وليس المملكة المتحدة أو فرنسا أو العربية السعودية». واقترح أن يوجه الرئيس تعهداً بضمان سري في هذا الصدد لبغداد على أن يتم البدء في ترديد نفس الشيء علناً لثلاثة أسابيع قبل انتهاء المهلة.

وقال شيفرنادزة: «لا أزال أعتقد أنه سينسحب من الكويت. ويتعين أن يذهب السكرتير العام إلى بغداد. ثم نعطيهِ جميعاً نفس الرسالة بشكل منفرد. (بأنه لن يهاجم إذا انسحب من الكويت ثم نرسل جميعاً في الأول من كانون الثاني يناير بنفس الرسالة سوياً).

وأبدى ديما موافقته، وقال: هل هناك ضمان أفضل بأنه لن يتعرض للهجوم أفضل من سماعه من الدول التي تقود مجلس الأمن؟ وعليه أن يأمل في أنه سينجو بالمصير الكامن فيما قدمه له اليوم».

وانتهى عشاؤنا دون التوصل إلى نتيجة حاسمة شأن الكثير من العشاء الدبلوماسي بدون خطة عمل حقيقية سوى الاتفاق على تبادل المشاورات خلال الأيام القادمة. وكان من الواضح أن أحداً لا يعتزم السماح بأن تتحول الأيام الخمسة والأربعون الباقية «كمهلة للسلام» إلى فترة توقف حقيقة في دبلوماسية معالجة أزمة الخليج. ومن جانبي اعتقدت أن اجتماعاً بين الدول الخمس دائمة العضوية والعراقيين ينطوي على مغزي هام لكنها فكرة لا ينصح بها، وصفة تؤدي إلى فقدان السيطرة على جدول الأعمال الدبلوماسي. ففي مثل هذا الاجتماع ستعرض الولايات المتحدة بالتأكيد لضغوط للعدول عن القرار الذي أقره مجلس الأمن بالكامل لتوه.



وفي اجتماعنا صباح الثلاثين من تشرين الثاني نوفمبر في المكتب البيضاوي أبلغني الرئيس أنا وسكوكروفت أنه يشعر بأن عليه التزاماً بتقضي احتمالات إجراء مباحثات مباشرة مع العراق، وأن صيغة مثل هذه المباحثات تراود عقله لعدة أسابيع. واستبعد فكرة عقد اجتماع مع صدام نفسه، لكنه مستعد لاستقبال طارق عزيز، وأنه يريد مني الاجتماع مع صدام حسين. وقال الرئيس: «إذا خاف من الموقف منك أنت فسوف يعرف أن التهديد حقيقي».

كانت فكرة اجتماع «الفرصة الأخيرة» على مستوى رفيع يروج لها في واشنطن بأشكال مختلفة. قبل ثلاثة أيام اقترح لي هاميلتون أحد أشكالها. وكان اقتراح الرئيس حسبما تعي الذاكرة. إن لم يكن توقيتته شبه متوقع فالمباحثات المباشرة هي التعبير الأخير عن النمط الشخصي لجورج بوش في الدبلوماسية والسياسة. أما وقد اجتمع مع كل من تاتشر وميتران وجورباتشوف وفهد ومعظم رؤساء الدول الآخرين المشاركين في التحالف، فإنه يريد الآن إعطاء دفعة شخصية أخيرة مع الخصم.

ومضى الرئيس إلى القول إنه إذا شاهد صدام حسين جلسات استماع الكونجرس في شبكة سي إن إن فربما شك في صدق عزيمنتنا ووافقته، ففي الحقيقة وخلال جلسة مجلس الأمن في اليوم السابق استشهد مندوب العراق لدى الأمم المتحدة بأقوال السيناتور بوب كيري من نبراسكا، والتي ورد فيها أن تحولنا إلى استخدام القوة «خطأ يهدر احتمالات إقامة نظام عالمي جديد لصالح تكتيكات وأساليب النظام القديم. وبدلاً من الاعتماد على الدبلوماسية والتعاون والتنظيم متعدد الأطراف لتدفق الأسلحة. سوف نلجأ أساساً للاعتماد على القوات الأمريكية ومبيعات الأسلحة الأمريكية». فضلاً عن ذلك فإن صدام ربما يكون قد أخطأ قراءة التاريخ. إنه مأخوذ بتجربتنا في فيتنام، وإنه مثل حافظ الأسد يعتقد أن انسحابنا من بيروت عقب انفجار ثكنات مشاة البحرية في بيروت في تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٨٣ أظهر «أن نفس الأمريكيين قصير» وعلى نقيض الأسد كان صدام يريد اختبار هذه الفرضية بطريق مثير ينطوي على مغامرة كبيرة.

وواصل الرئيس حديثه بالتأكيد على الكيفية التي سينظر بها التاريخ لأفعاله، ومع اقتراب الحرب كان يعكس بقدر متزايد كيف سيتم الحكم على أفعاله، ولا سيما ما إذا كان قد بذل قصارى جهده لتجنب اندلاع الحرب. كان بوش ملتزماً تمام الإلتزام بالحرب إذا اقتضت الضرورة، وقد عبر هذا الحاجز الشخصي قبلنا جميعاً. فالذهاب إلى الحرب هو آخر ما سعى إليه. فكل ما كان يهدف إليه حقاً هو خروج العراق من الكويت. وبينما أنا أصغي لحديث الرئيس ذكرني بحديث في هلسنكي في أيلول سبتمبر عندما أبلغنا جميعاً أنه وضع رجالنا ونساءنا في الصحراء، وأنه هو المسؤول أخيراً. وأنه لن يعرض أرواحهم للخطر ما لم يضطر إلى ذلك.

وأحسست أن الاقتراح ينطوي على ثلاث ميزات بديهية. أولها: أنه سيمنحنا آخر فرصة دبلوماسية لتجنب الحرب. فإن اجتماعاً مباشراً ربما يولد ضروراته السياسية والنفسية التي قد تدفع صدام إلى الانسحاب. فبالتأكيد سوف يمنحه فرصة يمكن أن يستغلها لتجنب الحرب إن كان يريدتها. وإذا لم ننجح في إقناع صدام بالانسحاب في المفاوضات المباشرة حينئذ فلن نستطيع أحد التشكيك في أننا بذلنا قصارى جهدنا. وسوف يساعدنا هذا في التعامل مع السوفيت والآخرين المترددين في استخدام القوة. وفي موسكو بشكل خاص سوف تعطى مبادرة الرئيس تفسيراً لجورباتشوف بأن بوسعه تلجيم المتشددين مثل يفجيني بريماكوف الذين يحاولون التدخل في الخط الصارم الذي اتخذته شيفرنادزة تجاه أعمال قرارات الأمم المتحدة.

ثانيها: سوف يساعدنا هذا الاقتراح داخلياً. فلو اجتمع الرئيس بطارق عزيز، وذهبت أنا لبغداد فلن يجرؤ. حتى منتقدونا. على القول إننا لم نقطع ما قال الرئيس مراراً: «إنه الميل الأخيل في نحو السلام». ومع وقوف الأمم المتحدة وراءنا بحزم لن يجرؤ عضو في الكونجرس بصدق على معارضة الحرب إذا لم تفلح هذه الاجتماعات رفيعة المستوى في حمل العراق على الانسحاب من الكويت. وللمفارقة، فبوسعنا بمجرد عرض عقد مثل هذه الاجتماعات أن نأمل في ضمان تحقيق الإجماع الداخلي الضروري لشن الحرب.

وأخيراً: سيُظهرُ الاقتراح أننا نفضل شيئاً آخر لا مجرد الإعداد للحرب مع اقتراب المهلة من نهايتها. كنت لا أزال مشغولاً تماماً بالحديث الذي دار الليلة السابقة في عشاء وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن حول اجتماع رفيع المستوى للأعضاء الخمسة دائمي العضوية في المجلس. وأحسست أنه بدون مبادرة دبلوماسية من جانبنا فسيكون من الصعب الحفاظ على تماسك ووحدة التحالف الدولي في وجه الاقتراحات المطروحة من مختلف أنحاء العالم للتوصل إلى تسوية سلمية. ومعظمها سيتضمن بالضرورة تخفيف قرارات الأمم المتحدة.



وتضخم قلقي من حدوث جمود في وقت سابق من صباح اليوم عندما ظهرت في برنامج «صباح الخير أمريكا» الذي تبثه شبكة إيه بي سي. وقبل أن أظهر على الهواء سمعت السكرتير العام للأمم المتحدة يؤكد في حديث أنه يتعين عدم إهدار أي فرصة لإحلال السلام في الفترة المتبقية على يوم الخامس عشر من كانون الثاني يناير. ورداً على سؤال تشارلي جيسون عما نحن بصدد عمله في الأيام السابقة على الخامس عشر من كانون الثاني يناير قلت «إن هذا لا يعني أننا سننهمك في خمسة وأربعين يوماً من الاسترخاء... لكنه يعني أننا سنعيش خمسة وأربعين يوماً في بذل جهود شاقة وأمنية وجادة بحسن نية في محاولة للتوصل إلى تسوية دبلوماسية وسياسية وسلمية لهذه المشكلة». والآن ونحن في المكتب البيضاوي تأكدت أننا إذا أخذنا زمام المبادرة يمكننا السيطرة على أي مباحثات رفيعة المستوى. أما وقد جاهدنا للحفاظ على تماسك التحالف شعرت بالقلق من أن حدثاً آخر قد يتدخل لإحداث أثر عكسي على التحالف، ومن ثم يقلص مساحة قدرتنا على العمل.

فخمسة وأربعون يوماً يمكن أن تكون دهرًا.

وتملكنا العصبية سكوكروفت من الفكرة. وتمثل قلقه المعلن في أن مثل هذا النهج الشخصي قد يستغل من جانب صدام، وقد يساهم في تعقيد أو تأجيل التخطيط العسكري. وتساءل: «ماذا نفع، إذا سحب بضعة آلاف من جنوده وعرض الانسحاب إذا فعلنا نفس الشيء؟. وعلمت فيما بعد أن القلق ساوره مع آخرين أنه بمجرد أن أذهب للتباحث مع صدام حسين . مع كل هذا التركيز العالي على اجتماعي . فسوف تقودني غريزتي الطبيعية للتفاوض والعودة بحل وسط. وفي هذه النقطة كانوا على خطأ تام. فمنذ البداية كنت من أنصار وجهة النظر القائلة بأنه لا يجب علينا ولا يمكننا التفاوض . حقا . حول التراجع عن قرارات مجلس الأمن التي عملنا جاهدين لاستصدارها. فمصادقية الولايات المتحدة في خطر.

ورغم معارضة سكوكروفت الصامتة قرر الرئيس المضي قدماً في عرضه. وعكف ثلاثتنا بسرعة في إعادة صياغة بيان كان الرئيس قد أعد مشروعه شخصياً الليلة الماضية. وللتأكد من عدم وجود تلميح واحدة عن استعدادنا للتوصل إلى حل وسط مع صدام أضفت العبارة التالية إلى مشروع البيان، «لكن دعنا نكون واضحين عما لن نتحدث عنه . وهو التراجع عن قرارات الأمم المتحدة».

ليس هناك ما نحن مستعدون لعمله لصدام حسين ما لم ينسحب العراق. فلا يمكن أن تكون الولايات المتحدة قد قادت الزمام في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات مجلس الأمن ثم تلتف حولها وتخففها من جانب واحد في مفاوضات مباشرة مع العراقيين.

وفي الساعة الحادية عشرة صباحاً توجه الرئيس إلى قاعة المؤتمرات الصحفية بالبيت الأبيض، وأعلن أنه مستعد للقاء طارق عزيز في الأسبوع الذي يقع فيه العاشر من كانون أول ديسمبر، ثم يرسلني إلى بغداد للقاء صدام حسين «في وقت مناسب للطرفين» ما بين الخامس عشر من كانون الأول ديسمبر حتى الخامس عشر من كانون الثاني يناير ١٩٩١ أي في نهاية المهلة التي حددتها الأمم المتحدة للانسحاب العراقي. لن تكون هناك تنازلات لإغراء صدام للانسحاب من الكويت، ولن تصدر إيماءات لإنقاذ ماء الوجه. فالانسحاب غير المشروط هو البديل الوحيد للحرب. فعرضه مجرد محاولة أمام العالم هذه المرة «لقطع الميل الإضافي نحو السلام» لأن جورج بوش يعرف دوناً عن أي أحد آخر أننا مدينون لرجالنا ونسائنا البواسل في الخليج وعائلاتهم في الوطن بأنه لم يترك حجراً إلا وقلبه بحثاً عن تسوية سلمية.

النتيجة، التضارب مقابل الإجماع

أثار إعلان الرئيس التناقضات بين متطلبات التحالف الدولي وبين تحقيق إجماع داخلي. ولم يكن وقع القرار جيداً لدى بعض أصدقائنا الذين شعروا بالضيق لعدم استشارتهم سلفاً. وتساءل بعض شركائنا في التحالف عما إذا كانت مهلة الخامس عشر من كانون الثاني يناير مهلة حقيقية، وساهم العرض في إثارة تكهنات بين العديد من حلفائنا الأوروبيين والعرب بأننا لا نريد حقيقة استخدام القوة، وأننا نتطلع جاهدين لتجنب هذا الطريق.

وخلقت الحاجة إلى السرية أجواء تضارب استغرقت منا بضعة أيام لتبديدها. ويحتمل أن يكون من الحقيقي أن صدام أساء تفسير مبادرتنا واعتبرها مؤشر ضعف.

وفي الوقت نفسه فقد أعادت المبادرة طمأنة حلفائنا الذين يتسمون بالعناد مثل السوفيت والفرنسيين بأننا غير مندفعين في تهور نحو الحرب. ومكنتنا أيضاً من القول بأنه لا يجب غل يد الرئيس بواسطة الكونجرس قَبْلَ ما بدأت في وصفه «آخر أفضل فرصة للسلام».

ومن بين حلفائنا كان السعوديون والكويتيون أكثر قلقاً بشكل خاص خشية أن تؤدي المباحثات إلى السيناريو الكابوس بانسحاب صدام من الكويت وآلته العسكرية سليمة. وكانوا غير سعداء أيضاً لعدم إخطارهم مسبقاً. وبعد ثلاثة أيام من الإعلان عن المبادرة اجتمعت مع وزير الخارجية الكويتي والسفير الصباح بمقر الخارجية الأمريكية لطمأنتهما بأنه ليست لدينا أي نية للتراجع. وأبلغته بأن الحاجة للالتزام السرية كانت عنصراً بالغ الأهمية لدرجة أنني لم أبلغ الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن سلفاً. وتراجع قلقه بعض الشيء عندما أبلغته . أنه رغم رغبتنا في التوصل إلى تسوية سلمية «فإن إحساسي الخاص يقول إنه ربما نضطر لاستخدام القوة».

وداخلها روع الاقتراح الكونجرس. وذهل الديمقراطيون الذين استماتوا في معارضة الحرب: فكيف يمكنهم معارضة رئيس يؤيده تحالف دولي غير مسبوق ويرغب في الإقدام على مثل هذه المغامرة الكبيرة من أجل السلام؟. وكنت أعرف أيضاً أن الاقتراح عمل لإصلاح الضرر الناجم عن جلسات الاستماع في الكونجرس التي رأسها سام نان والتي شهدت أيضاً إلقاء ويليام كروي رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة السابق بمعارضة استخدام القوة. وظهرت أول بادرة عن أن الاقتراح ولد زخماً وراء مسعى الرئيس في اجتماع عُقد بعد الظهر مع قيادة الكونجرس في غرفة الحكومة بالبيت الأبيض. وأثارت قيادات الكونجرس خلال الاجتماع عدداً من الأسئلة. غير أن كل القيادات في الكونجرس تقريباً أشادت بالرئيس سراً، والأهم أن هذه الإشادة صدرت علناً عندما التقوا مع الصحافة.

وبوغت المسئولون تماماً كأسواق المال التي شهدت تقلباً كبيراً نتيجة هذه الأنباء. ولم يعرف أي من أقرب معاوني شيئاً عن الاقتراح سلفاً. وكالمتوقع لم يشعروا بالسعادة نتيجة استبعادهم من عملية صنع القرار. وساورتهم الشكوك تجاه الاقتراح. وحذر بوب كيميت من أن غياب التحديد في البيان سيعزز الانطباع في بعض الدوائر بأننا نتراجع. واعتقدت مارجريت تاتويلر أنه اقتراح غير مفيد. وقالت إذا اندلعت الحرب ستلقى عليك مسؤولية الفشل الدبلوماسي. وحتى إذا تفاوضت حول انسحاب غير مشروط مع العراق سوف يتهمني البعض بالتفريط للديكتاتور. ولم يعرف دينيس روس شيئاً عن الاقتراح أيضاً، وعندما سمع أخباره قال لي إنه خطأ فادح. واعترف بأن المبادرة نفسها جيدة، ولا سيما من زاوية الحاجة إلى حشد تأييد داخلي لسياستنا. «لكن فكرة المدة من ١٥ كانون الأول ديسمبر حتى ١٥ كانون الثاني يناير فكرة خطأ. فسوف يقول العراقيون: إن يوم الخامس عشر من كانون الثاني يناير موعد جيد ومن ثم يبددون مهلتكم». وكنت قد أدرجت عبارة «موعد مناسب للطرفين» في بيان الرئيس اعتقاداً بأنها تقدم لنا مخرجاً. ومن الغني القول إن موعداً قريباً من موعد انتهاء المهلة لا يلائم الطرفين. وواصل روس إصراره بالقول: «إنهم سيبحثون عن موعد متأخر للغاية، وسيفعلون ذلك لتفريغ المهلة من مضمونها» وكنت أشجع العاملين معي دائماً على الحديث صراحة. لكن لم أستسغ أن يقال أن رئيس الولايات المتحدة والمسؤولين الاثنى عشر الكبار عن السياسة الخارجية قد ارتكبا خطأ جسيماً. ومع ذلك فقد خلصت إلى أن روس مصيب في نقطة التوقيت. وفي غضون الأسابيع القليلة القادمة أعدنا التركيز على الاستراتيجية، وقدمنا الجدول الزمني المقبول قبيل إنهاء المهلة للتأكد من أن العراقيين يعرفون أن موعد الخامس عشر من كانون الثاني يناير موعد حقيقي لا يمكن العدول عنه.



وعلى مدار الشهر الثاني ناور الجانبان لتحقيق مميزات دبلوماسية. ويعد يومين من المؤتمر الصحفي للرئيس قبلت الحكومة العراقية اقتراحه لإجراء المباحثات. وفي ٣ كانون الأول ديسمبر وافق العراقيون على اقتراحنا بأن تكون المباحثات ثنائية وبمطالبتنا بأن تكون المشاركة محدودة،

وسرعان ما أحبطنا اقتراحاً عراقياً أن تشمل المباحثات مندوبين عن الفلسطينيين. وفي ٦ كانون الأول ديسمبر، وفي تحرك محسوب لإضعاف الإجماع الدولي وراء استخدام القوة بدأ صدام في إطلاق سراح الرهائن الأجانب في العراق والكويت، ومن بينهم ألفي رهينة غربية. أما وقد وجه إيحاءة مثيرة تهدف إلى إظهاره كرجل مسؤول بدأ صدام يضغط علينا مرة أخرى لإجراء مباحثات موسعة لبدء حوار حول قضايا الشرق الأوسط يستهدف تحويل البحث من «الكويت» إلى «فلسطين» وقد لجأ إليه طيلة الأزمة. ورفضنا مجدداً. كان الموضوع الوحيد المقبول للمباحثات هو انسحاب العراق من الكويت.

وتصاعدت حدة التوتر مع مرور الوقت وأرادت بغداد أن ألتقي صدام في ١٢ كانون الثاني يناير. أي قبل ثلاثة أيام فقط من انتهاء المهلة. وقبلنا اقتراحهم بأن يزور طارق عزيز واشنطن في ١٧ كانون الأول ديسمبر. لكننا استبعدنا يوم الثاني عشر كموعِد لزيارتي. ولإظهار مرونتنا اقترحنا خمسة عشر موعداً بديلاً ما بين العشرين من كانون الأول ديسمبر حتى الثالث من كانون الثاني يناير بما في ذلك يوم أعياد الميلاد. وكان هذا خداعاً لأنني كنت مستعداً للاجتماع في وقت متأخر نسبياً لو اقتضت الضرورة. لكنني كنت أمل أن بياني سيشكل ضغطاً على بغداد.

وفي ١٤ كانون الأول ديسمبر أعلن الرئيس أن الاجتماع مع عزيز «سيُعقد». وعنف صدام لمحاولته التلاعب بالمفاوضات. وصرح للصحفيين «بأنه يستطيع أن يرى جون كونالي، ومحمد علي، وتيد هيث بمجرد طلب المقابلة بعد خمس عشرة دقيقة. لكنه لا يملك ساعة أو ساعتين بين العشرين من كانون الأول ديسمبر والثالث من كانون الثاني يناير ليستقبل وزير خارجية الولايات المتحدة». وفي اليوم التالي قرر صدام إلغاء زيارة عزيز إلى واشنطن قائلاً: «إنه إذا أرادت الولايات المتحدة استغلال الاجتماعات لتكرار قرارات الأمم المتحدة فلا داعي للذهاب».



وعلى مدار الأسبوعين التاليين تمسك الطرفان بموقفيهما. وفي أول أيام العام الجديد جمع الرئيس كبار مستشاريه على العشاء. وكنا متفقين على أن فكرة اجتماع قمة بين الدول الخمسة دائمة العضوية فكرة غير جيدة. لكن ما وصفه الرئيس في دوائره الخاصة بمبادرة «وطن ووطن» لم تناقش مطولاً. ومع هذا كنت أعرف أن لديه أفكاراً ثانية حول إرسالني إلى بغداد. وخلال اتصال بي بعد الظهر لتهنئتي بالعام الجديد أبلغني أنه يشعر بالقلق من احتمال أن يفسر حلفاؤنا الاجتماع مع صدام بأنه محاولة للتوصل إلى صفقة. ورددت بأنه يتعين علينا إبقاء خيار بغداد قائماً لفترة. وخلال الأسابيع القليلة المتبقية على انتهاء المهلة أحسست أنه من الضروري لأهداف داخلية أن ينظر إلينا على أننا نبذل محاولات إضافية للتوصل إلى تسوية.

وسويت هذه التناقضات بين احتياجاتنا الدولية ومتطلباتنا الداخلية صباح اليوم التالي في اجتماع ضم سكوكروفت وسونونو وأنا في حجرته الصغيرة المجاورة للمكتب البيضاوي. وقال الرئيس إنه يستبعد اجتماع بغداد. ومع ذلك ففي اليوم التالي الثالث من كانون الثاني يناير أعلن

على المملأ استعدادي للقاء عزيز في جنيف في أي من السابع أو الثامن أو التاسع من كانون الثاني يناير. ووافق العراق، وسألتني بعزيز في جنيف في التاسع من كانون الثاني يناير. واسرتني فكرة الاجتماع مع صدام. لكن عندما استقر رأينا أخيراً على جنيف كحل وسط لم تصبني خيبة أمل كبيرة. وبعد بضعة أيام من اقتراح الرئيس في ٣٠ كانون الأول ديسمبر اتصل بي الأمير بندر وأشار علي بأن بغداد هي آخر مكان كان يتعين أن أفكر في زيارته. وقال: «لأبد وأن تكون مجنوناً لتذهب إلى هناك. فلن يتورع هذا الرجل عن احتجازك رهينة». كان بندر مقتنعاً بأنه إذا تم إقناع صدام حقيقة فسوف نلهث خلفه لأن هذا الرجل لا يلتزم بأي قاعدة. وكنت لا أزال أعتقد أنه من المستبعد تماماً أن يتقدم على فعلة من هذا القبيل. فربما يكون صدام غير رشيد لكنه يدرك تماماً أن احتجاجي رهينة سيمطر على رأسه جام غضب وانتقام حكومة الولايات المتحدة. وتؤكد رأبي بعد أسبوع عندما بدأ صدام في إطلاق سراح الرهائن الغربيين. كان بندر يريد مني ألا أذهب في المقام الأول. فالسعوديين لا يرغبون في التوصل إلى حل وسط يترك جيش صدام سليماً. فقلقه لم يشكل مخاطرة كبرى في رأبي ولم يكن له أي دور في قرار عدم لقاء صدام. لكنني أود الاعتراف بأن تحمسي للذهاب إلى بغداد قد تراجع إلى حد ما بعد حديثي مع بندر، وخاصة أن روس أثار نفس القلق. ففي ضوء محاولة اغتيال الرئيس بوش في الكويت في آذار مارس ١٩٩٣ التي دبرها صدام، فربما أكون قد أعطيت صدام مصداقية تفوق ما يستحقه بكثير.



وبعد ظهر اليوم الذي وافق فيه العراق على عقد اجتماع جنيف اجتمعت مع أبريل جلاسبي لأعرف رأيها قبل اجتماعي مع عزيز. وأثناء الحديث أعادت رواية قصة معبرة عن دعوتها مع دبلوماسيين آخرين إلى موقع بناء سد في شمال العراق. وتضوه صدام بتعليقات ازدراء بالعمال الفيتناميين الذين يعملون في بناء السد ووصفهم بالدونية. وتعجب قائلاً: «هؤلاء هم الذين هزموا الأمريكيين». وخلال أشهر الأزمة الأربعة لمسنا أدلة متكررة عن عقلية صدام هذه. فقد كان يعتقد أن فيتنام قضت على الروح الأمريكية لدرجة أننا لن نقاتل مرة أخرى مطلقاً.

«عمل جيد ونتيجة بالغة السوء»

وصلت إلى جنيف بعيد الساعة التاسعة مساء الثامن من كانون الثاني يناير منهكاً من اليوم الذي قضيته في لندن وتوقفي في باريس ويون وميلانو. ومن الطبيعي أن يكون في استقبال وزير الخارجية الأمريكي لدى وصوله إلى جنيف سفيران أمريكيان يعملان هناك: وهما سفير الولايات المتحدة لدى سويسرا ومندوب الولايات المتحدة لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة. ومع ذلك فلم تكن نريد أن يثير اختيار جنيف كمكان لعقد الاجتماع أجوا «الأمر كالمعتاد» ولذا اتصلنا بهما وطلبنا منهما عدم استقبالنا بالمطار. ومع وصول مكبي إلى فندق انتركونتينتال استقبلتني مجموعة من مناهضي الحرب تقف في زاوية عبر الشارع، فهكذا السويسريون في انضباطهم وسلوكهم لدرجة أصبح فيها المشهد سيرياً. وظهرت السريالية في الداخل أيضاً. فقد أطلت

حمامة خشبية ضخمة يتدلى من منقارها غضن الزيتون على الباب الرئيسي للفندق وآلاف الصحفيين يتحركون لا يفعلون شيئاً بكل معنى الكلمة سوى تبادل الشائعات.

وخلال الإعداد لهذا الاجتماع أردت أن أملك القدرة عند الضرورة لأحمل عزيز على تقدير مدى الدمار الذي ستنزله الحرب بالعراق. ولذا فقد طلبت عندما كنت في لندن قبل ثلاثة أيام من هوارد جريفز إعداد ملخص غير سري لخطتنا للحرب والاستعداد لتقديمه خلال الاجتماع. وطلبت من البنتاجون أيضاً توفير ست صور الأقمار الصناعية عن الأهداف المحتملة في بغداد لتكون مع جريفز عند الاجتماع. ومن الضروري أن تكون القيادة العراقية تدرك أنه لن يسمح للعراق بشن حرب استنزاف كتلك التي شنوها مع إيران لثمانى سنوات. فسوف تحدد قواتنا لا قواتهم قواعد الاشتباك. ومع ذلك كان لدى ديك تشيني وكولين باول في اليوم السابق على الاجتماع أفكار ثانوية. فقد ساورهما القلق من أن الاجتماع يكشف الكثير عن خطتنا التكتيكية. كان باول يشعر بقلق خاص من أننا إذا أفرطنا في الحديث عن الحرب الجوية فسوف يتحصن العراقيون مما سيعقد مهمتنا في تدمير تمركزات القوات العراقية ويطيل أمد الحرب. ونتيجة لذلك فقد مزقنا الصور التي التقطتها أجهزة تكنولوجيا متقدمة. وكان عرض جريفز بالغ الحرص متحاشياً الخوض في أي تفاصيل قد تعرض قواتنا للخطر. ومع هذا كانت النسخة المعدلة التي عرضت علي في اليوم السابق على الاجتماع تلخيصاً بارعاً لقدرة الجيش الأمريكي.

وأشار جريفز: «لديكم عددا كبير من منصات إطلاق صواريخ سكود ويمكننا تدميرها في عدة أيام. فنحن نعرف الوقت الذي تستغرقه إعادة تحميلها ونستطيع استهدافها بناء على معرفتنا بمبادئ عملياتكم. نحن نعرف أن لديكم عشرة آلاف سلاح بري هجومي في المنطقة. ونعرف مناطق تمركزها. ونعرف أن لديكم ٢١٠٠ دبابة إنكم في حاجة لمعرفة أن بوسع دباباتنا أن تطلق النار بفعالية شديدة وهي تتحرك. ويمكننا رصد دباباتكم على مسافة كيلومترين ويمكننا تدميرها ونحن نتحرك بسرعة نحو ستين كيلومتر في الساعة. وإذا لم تصدقوا ذلك فانظروا لتروا» وقال جريفز إن بوسع مدافعنا بعيدة المدى في بعض سفننا «أن تبيد تمركزات قواتكم» وأن صواريخنا من طراز توماهوك ليست مدمرة فحسب بل إنها بالغة الدقة لدرجة أنها تستطيع إصابة جزء محدد من مبنى في قلب بغداد بعد إطلاقها من سفنها المتمركزة في الخليج. وشرح كيف يمكن أن تحلق طائراتنا الشبح دون أن يرصدها الرادار وكيف تستطيع أسلحتنا أن تدمر قدرتكم على التحكم ونحن مستعدون لاستخدامها».



كان استعراضنا دقيقاً لقدرة التحالف على معاينة العراق. وقلت لجريفز: «دعنا ننتظر ونرى كيف ستسير الأمور فإذا اتضح أنها مناقشات جادة فربما لا نحتاج إلى عرضكم. فلتكن على استعداد كانت خطتي هي الرد بالمثل على طارق عزيز. فإذا تحدث حديثاً أجوفاً وميلاً للقتال فسوف يسد جريفز ما في حديثي من فجوات. وإذا ثبت أنه «شرطي مخلص» لصدام فإن محاضرة تهديد حول التفوق العسكري قد يكون لها آثار عكسية.

والحقيقة كنت أمل أن يغير عزيز رأيه نتيجة ما سيسمعه مني. لكن لم تساورني أية أوهام: فقد افترضت أن المباحثات لن تكون ناجحة وأنه في غضون أيام سوف تنشب الحرب. كانت معظم بداية البيان المتشائم الذي أدليت به في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع قد أعد في اليوم السابق على الاجتماع. فلم يكن هناك سوى القليل الذي يبعث على التفاؤل.

وفيما توجهت للنوم تردد صدى خافت لهتافات المتظاهرين المناهضين للحرب إلى غرفنا بينما الاستعدادات جارية للاجتماع. وتفاوض فريقنا المتقدم المؤلف من كارين جرومير وكيم هوجارد وجودي بارنيس مع العراقيين حتى الساعة الثالثة فجراً حول مسائل البروتوكول بما في ذلك حجم الأعلام التي ستوضع على الطاولة. وحتى قبل أن تبدأ مباحثاتنا صباح اليوم التالي واجهت اختباراً دبلوماسياً. فمن المؤلف أن نبدأ مثل هذا الاجتماع بالتصافح أمام الكاميرات لكنني كنت عازفاً عن القيام بذلك. ربما كان طارق عزيز يرتدي بذات مصنوعة في باريس ويتحدث الانجليزية كخريجي أكسفورد. لكن هذه القشرة تخفي رجلاً فجاً وبعثياً مخلصاً. وكنت لا أريد أن توهي مصافحتي بانطباع بأن هذا مجرد اجتماع روتيني آخر لوزير خارجية. كان الأمر يتجاوز ذلك بكل جدية. ولا زال كل من عزيز وأنا دبلوماسياً محترفاً، ولا أريد أن أخلق أي هنة يمكن أن يستغلها البعض للإشارة إلى أننا غير جادين في قطع الميل الإضافي. ولذا فقد قررت مصافحته بدون الابتسام، كانت نظرة الاشمئزاز واضحة.

ومع انتهاء لحظة التقاط الصور جلسنا للعمل في قاعة الأمم بالفندق بالغرفة D وأمامي جلس عزيز وبجواره مجموعة أبرزها برزان التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وهو رجل يشتهر بوحشيته التي تدعمها سيرته. ولعب برزان دوراً حاسماً في تصفية واحد وعشرين مسؤولاً كبيراً في سعي صدام لتولي السلطة عام ١٩٧٩. ثم تولي رئاسة المخابرات حتى أواخر عام ١٩٧٣ عندما اختلف مع صدام حول مسألة عائلية. ولإزاحته عن طريقه نفي صدام برزان إلى سويسرا كمندوب دائم للعراق لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة حيث قام في إحدى المرات بضرب سائقه في حفل استقبال دبلوماسي بسبب تأخره في إحضار السيارة، وما لبث برزان أن رد الاعتبار لنفسه عن طريق مفاوضاته السرية مع طهران لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وأيضاً بعمله في شبكة الأسلحة السرية في العراق. ولم يتفوه بكلمة واحدة خلال الاجتماع. لكنه تلقى أثناءه عدة مذكرات بواسطة عدد من أفراد بعثته في جنيف، كما غادر الغرفة عدة مرات والمباحثات دائرة. وكان وجوده إلى جواره إشارة لا تخطئها العين بأن صدام يريد تقريراً مستقلاً عن الاجتماع، وإذا كان هناك ما يثير الشك فلا بد وأن يكون جلوس المترجم الشخصي لصدام بجوار عزيز رغم أن وزير الخارجية يتحدث الانجليزية بطلاقة. والواضح أن عزيز لن يخرج قيد أنملة عن تعليماته.



وبدأت الحديث، يليني جمال هلال مترجمي الجديد للعربية. وأعتقد أن فرصته الأولى في الترجمة هي أهم فرصة، وأملت أن يثبت نفسه فيها، (وقد فعل).

لقد حضرت إلى الاجتماع دون أن تعلق بي أوهام. حتى إذا كان صدام قد خطط للانسحاب من الكويت فلن يقدم عزيز أي تفاصيل. وبدلاً من ذلك سيحمل معه مجموعة من أسئلة الاستقصاء ومقارعة الحجج. فالخندق الأولية للانسحاب مع الخطوات الفعلية يتعين أن تملأ في وقت لاحق بواسطة صدام نفسه. ولذا فلم أكن أطمح في الحصول على اقتراح محدد. لكن كنت أمل الحصول على خطوة في الاتجاه الصحيح رغم عدم توقعها ولم تأت تلك الخطوة مطلقاً.

وبطريقة الحوار الدبلوماسي التي زادها الزمن إجلالاً بدأ عزيز وأنا بالتعميمات. وقلت: «إن هذا اجتماع مهم أمل أن توافقتني الرأي بأننا نجتمع كممثلين لدولتين ذات سيادة رغم خلافاتهما الجوهرية. ويجب ألا يكون هدفنا تبادل ممارسة الضغوط كل منا على الآخر. ومع هذا ينبغي ألا تكون هناك مفاجأة في أنني هنا للتفاوض حول قرارات أقرتها الأمم المتحدة. إنني هنا لإجراء اتصال. لا يشمل التباحث فقط بل الإصغاء أيضاً. وآمل أن تشاطرنني روح الرغبة في الحديث والإصغاء. وسوف أقبل بالنظام الذي تريده. لكن قبل أن تتخذ قراراتك دعني أسلمك رسالة من الرئيس بوش إلى الرئيس صدام حسين وأطلب منك تسليمها. وأصل الرسالة في المظروف وها هي نسخة منها. وأخرجت الرسالة ودفعتها عبر الطاولة».

وفي اجتماعنا في بداية العام الجديد قرر الرئيس إرسال الرسالة كمحاولة أخيرة للاتصال بصدام مباشرة. ومع هذا كنا نشك في أن عزيز ربما يرفض تسليم الرسالة، وهكذا قررنا إرسال صورة منها في نفس الوقت إلى السفير العراقي لدى واشنطن. وتوصلنا إلى قرار بالإجماع أيضاً بوضع أصل الرسالة في مظروف مغلق وتسليم عزيز صورة منها. فلو كانت قد صدرت إليه أوامر بعدم تسليم الرسالة فسيقع تحت ضغوط شديدة لتجنب قراءة صورته.

وبدأ الحديث: «السيد الوزير شكراً. إنني أمل أن يكون هذا الاجتماع اجتماعاً مثمراً وطريق تحقيق هذا هو أن يصغي كل منا للآخر» وطلب إمهاله بعض الوقت لقراءة الرسالة.

وقال عقب فراغه من قراءة الرسالة: «السيد الوزير، قلت إن هدف الاجتماع ليس ممارسة أي منا الضغط على الآخر، لقد قرأت الرسالة إنها مليئة بتعبيرات التهديد. وفي الحقيقة فإنها غريبة على طريقة الاتصال بين رؤساء الدول فلا يمكنني قبولها. ربما يمكنكم نشرها في وسائل إعلامكم. وآمل ألا يتسبب هذا في عرقلة الاجتماع. إننا لم نتحدث طيلة الأزمة وشعباناً يتجهان نحو المجابهة ويتعين بحث كل إمكانيات التوصل إلى تسوية سلمية بين بلدينا».

ورددت: «أريد أن أوضح أنني لا أعتبر هذه الرسالة غير مناسبة بأي شكل. إنها مهمة حتى يفهم كل منا الآخر بوضوح. ولا يمكنني أن أحملكم على أخذ هذه الرسالة معكم ولن أحاول. ومع هذا يجب أن تعرف أننا ربما أو لا ربما ننشرها. إنك الشخص الوحيد في جانبكم الذي يعرف فحواها. إنها تبدو مسؤولة جسيمة أن يأخذها المرء على عاتقه. إذا كان هذا ما تريده فليكن». وسرت رعشة في يد عزيز وتكرت رسالة الرئيس وصورة عزيز منها في منتصف الطاولة. وفي أول استراحة طلبت من كارين جرومير ورون مانزر رئيس الأمن القومي تركهما في مكانهما.

وقلت: «إن هدف اجتماعنا هو أن تتركوا الكويت وهذا هو الحل الوحيد الذي نقبله، وإذا لم تنسحبوا فسوف نجد أنفسنا في خضم المعركة. وإذا خضتم حرباً مع التحالف فسوف تخسرونها بكل تأكيد. فلن تكون هذه حرب استنزاف كتلك التي حاربتموها ضد إيران. وسوف نقاتلكم بكل الوسائل والأسلحة التي تعزز قوتنا لا قوتكم. إن لدينا الوسائل الكفيلة بأن نحدد نحن لا أنتم طبيعة المعركة التي سندخلها».

«إن هذا ليس تهديداً. بل إخطار لكم. قد تختارون رفضه أولاً تثقون فيما نقوله، لكن علينا مسؤولية إبلاغكم بأن قواتنا تتمتع بمميزات تكنولوجية مذهلة، ووجهة نظرنا تتمثل في أنه إذا اندلعت الحرب فسوف تواجهون قوة نيرانية متفوقة مهلكة. ومن رأينا وربما ترفضوا أو تختلقوا إن قواتنا سوف تدمر قدرتكم على إدارة شؤون بلدكم بل، وستدمر قدرتكم على قيادة قواتكم.» «إننا ملزمون بأن نبلغكم بأنه لن يحدث جمود. فلن يكون هناك وقف لإطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة أو فرصة لالتقاط الأنفاس لإجراء مفاوضات. فإذا بدأت الحرب فسوف تكون حرباً شاملة. ولن تكون هذه فيتنام ثانية، فإذا بدأت الحرب، لا قدر الله، فسوف تكون بغرض الوصول إلى نتيجة سريعة وحاسمة».

ثم تطرقت إلى نقطة: «في الجانب المظلم للقضية» الذي طلب مني كولين باول تحديداً التحدث عنها بأوضح عبارات ممكنة. وحذرت «من أنه إذا استخدمتم الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية ضد قواتنا فسوف يطالب الشعب الأمريكي بالانتقام. ولدينا وسائل الانتقام، وفيما يتعلق بهذا الجانب من استعراضنا فإن هذا ليس تهديداً بل إنه وعد. فإذا حدث استخدام لمثل تلك الأسلحة فإن هدفنا لن يكون مجرد تحرير الكويت، بل القضاء على النظام الحالي في بغداد، وسيحاسب أي شخص مسؤول عن استخدام تلك الأسلحة».



كان الرئيس قد قرر في كامب ديفيد في كانون الأول ديسمبر أن أفضل طريقة لردع العراق من استخدام أسلحة الدمار الشامل سوف تتمثل في توجيه تهديد بالقضاء على نظام البعث نفسه، وقرر أيضاً ألا تنتقم القوات الأمريكية باستخدام الأسلحة الكيماوية أو النووية إذا استخدم العراقيون الأسلحة الكيماوية. ولم تكن هناك حاجة واضحة لإبلاغ العراقيين بهذا. وعلى أمل إقناعهم بالتبصر في تأن لمدى حماقة الحرب تركت لديهم الانطباع عن عمد بأن استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية من جانب العراق سيستدعي حتماً انتقاماً نووياً تكتيكياً. (ونحن لا ندري ما إذا كان هذا هو السبب الذي يبدو أنه كان وراء عدم الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيماوية من جانب العراق أثناء الحرب. ومن رأبي أن هذا الغموض المحسوب فيما يتعلق بكيفية ردنا المحتمل يشكل جانباً من هذا السبب).

وخلصت إلى القول: «بأن الحرب سوف تدمر كل شيء جاهدتم لبنائه في العراق، وسوف تثير بفضل عدم استعدادكم للانسحاب من الكويت صراعاً سيحول العراق إلى بلد ضعيف ومتخلف».

وأعربت لعزيم عن قلقي بأن العراقيين على وشك ارتكاب خطأ آخر في الحساب عن التصميم الأمريكي. وقلت: هناك زعماء آخرون أساءوا حساب قدرة الديمقراطية الأمريكية على القتال ودفَعوا الثمن في النهاية. فلا تكررُوا خطأهم. ولا تسيئُوا تفسير مختلف الأصوات التي تسمعونها ضمن المجتمع الأمريكي. إن لدينا أقوى نظام حكم في العالم. فسوف تتوحد أمريكا لخوض الحرب إذا لم تدعوا لنا أي خيار آخر.

وعندما سعت نحو تحويل هذا الجانب القاتم مني إلى جانب مشرق تدخل عزيز قائلاً ترغيب وترهيب: «وأشدت بحسن إدراكه مما انتزع منه ابتسامه نادرة» لقد أبلغت بقلقكم من احتمال تعرضكم للهجوم إذا انسحبتُم أو لم تنسحبوا. دعني أكرر تطمينات الرئيس مباشرة لن تتعرضوا للهجوم».

وكنت أذكره في الواقع بأن الأمريكيين لا يطلقون النار على خصمهم في الظهر. واختتمت مداخلتني بالقول بأننا نؤيد قيام العراق والكويت بتسوية خلافاتهما سلمياً لكن بعد الانسحاب، وقلت إنني مسرور لإيفاد رئيسكم لكم إلى جنيف. فهذه آخر أفضل فرصة للسلام.



وبدلاً من الرد على جوهر كلامي بدأ عزيز بطلب بالاحترام، وأحس وكأن مس النقص الوطني الذاتي قد أصابه أنه ملزم بالتأكيد على أن بلاده لا يحكمها حمقى. وسوف يعود على هذه النقطة فوراً خلال الاجتماع.

وذكرني قائلاً «إننا نقود بلدنا منذ اثنتين وعشرين سنة ومتوسط عمر قيادتنا هو الخمسينيات فأنا في الخامسة والخمسين ورئيسنا في الرابعة والخمسين. وأعتقد أنك توافقني على أن هذه سن ناضجة». ولأنني تجاوزت الستين لم أستطع رفض هذه الفرصة لأعلق في سخرية «إن هذه سن الشباب». وأخطأ عزيز فهم الدعابة بل ويدا عليه الغضب بوضوح. ورد بلهجة أكثر حدة بعد أن أعتبر هذا الكلام إهانة «هذا غير حقيقي، فالحكماء يقولون إن الحكمة تأتي بعد الأربعين.. إننا نعي تماماً ما يدور حولنا. فمنذ الثاني من آب أغسطس ونحن نتوقع إجراء عسكرياً أمريكياً ضد العراق. فالولايات المتحدة قوة عظيمة ومؤخراً فقط باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم. ولذا فعندما نتصرف كما نتصرف يجب ألا يساوركم أي شك في أن هذا السلوك من جانبنا ليس نتيجة جهل. إنكم بلد متقدم وإنكم حركتم أسلحة هائلة إلى المنطقة. إنني أطمئنكم بأننا نعرف مدى الفعالية والقدرة التدميرية لكل سلاح. إننا حكومة مجتهدة ونشيطة. فنحن نعمل بكد ونقرأ ونحلل ونتابع». وأضاف: «لا تساورني أية أوهام عن كلفة الحرب. إن أصغر أبنائي في الحادية عشرة. وكل ما يعيه في حياته هو الحرب والغارات الجوية والصواريخ الإيرانية. فالحرب غير غريبة علينا. وهناك آية في القرآن تصف الحرب بأنها أمر بغيض (كتب عليكم القتال وهو كره لكم). وهكذا فنحن نعي هذه الحقائق ونعرف تصميمكم على أن تكون الحرب مدمرة». «إنني أقول هذا بدون

صلى رغم أن بعض بياناتكم تحتوي على إهانات، وسوف تظل القيادة الحالية تحكم العراق الآن وفي المستقبل. أما هؤلاء الذين سيختفون فليسوا في العراق بل بعض أصدقائكم في المنطقة».*

وحدد عزيز «بالوصف الغربي» لبلاده بأنها دولة شمولية. وقال: «إن العراق بلد يعود تاريخه إلى ستة آلاف عام. وكم قامت على أرضه الممالك والإمبراطوريات والحضارات. لقد صمدنا أمام تحالفات مثل تحالفاتكم في الماضي، وسوف نصمد أطول من صمود تحالفكم. إننا لا نخشى أن تهاجمنا قوة متفوقة. فشعبنا لا يؤيدنا فحسب. بل إنه يحبنا. فشعبنا البالغ عدده تسعة عشرة مليوناً مقتنع بأنه بمجرد أن تبدأ الحرب بيننا فسوف تنتصر. أريد أن أقول إن الحرب لا تخيفنا أو تردع العراق. فقضية الحرب ليست قضية نخشاها نحن أو أنتم. وآمل ألا تخطئوا في حساب قدرتنا على تحمل كلفة الحرب». وتيقنت أنه سيكون من غير المجدي أن يعرض هوارد جريفرز رؤيته المهلكة للصراع المحتمل.

ورفعنا الجلسة للاستراحة بعد ساعتين وخمس دقائق. وبرغم عدم تحقيق تقدم كانت لهجة الاحتراف هي المسيطرة طيلة الاجتماع، واتصلت بالرئيس من جناحي لأبلغه تقريراً موجزاً وقلت: «لا يمكنني إبلاغك بشيء فلم نحصل على أي تحرك منهم حتى الآن. لكنهم في سبيل الخروج عن طريقهم المألوف لمحاولة إظهار أنهم مسؤولون. إنه لم يتسلم رسالتك لكنه قرأها». وأبلغته أيضاً أنني أتوقع من العراقيين أن يواصلوا تصلبهم.

وعلى الدرج انتاب السعار جيش الإعلام الذي كان يغطي وقائع الاجتماع. فقد استغرقت مباحثاتنا وقتاً أطول من المتوقع مما أثار شائعات عن حدوث انفراج كنا نعتزف أنه لم يحدث. لكننا كنا عاجزين عن إخفائه. فقد تقلبت أسعار البترول والأسواق المالية بينما شبكة سي إن إن تنقل وقائع الاجتماع على الهواء مباشرة لجميع أنحاء العالم. لقد كانت طريقة غريبة لإدارة الدبلوماسية لكنها حتمية في عصر الاتصالات الفورية.



وعندما عدنا إلى طاولة المباحثات في الساعة ٢،٣٠ بعد الظهر تعثرت بقية المباحثات في قضايا غير جوهرية إلى حد كبير. واشتكى عزيز مراراً من ازدواجية المعايير الأمريكية حيال إسرائيل. فإذا كان بوسع العدو امتلاك أسلحة نووية وكيمياوية فللعراق كل الحق في امتلاكها. وتوقع بأن الحرب لو بدأت فسوف ينشق التحالف العربي قبل قتال أشقائهم. ووصف الرئيس مبارك بأنه «جاهل بتاريخ المنطقة» واشتكى من أن الأمم المتحدة تصرفت بشكل ظالم ضد العراق.

ووصف الغزو بأنه إجراء دفاعي ضد «تحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل وحكام الكويت السابقين لتدمير العراق». وفي نفس اللحظة ناقض نفسه بالتأكيد على «أن أحداث آب أغسطس

* بالطبع كان عزيز محقاً في هذا الأمر. فقد كان تهديدنا للنظام في العراق مرهون باستخدامه لأسلحة الدمار الشامل الذي تعتقد أنه لم يحدث. ويضم الفصل ٢٤ مزيداً من التفاصيل عن قرارنا الحكيم بعدم دخول بغداد أو الإطاحة بصادم

وما تلاها لها صلة بنسبة مائة في المائة بال فلسطينيين». وها هو قد أعاد الربط بالقضية الفلسطينية مرة أخرى. وقال: «أنها أم كل المشاكل. لقد كان هذا العنصر الذي أثار كل عدم الاستقرار في المنطقة». وقلت: «برغم روح الصراحة. فلن يقبل أحد في العالم تفسيركم. بمن في ذلك حلفاؤكم. بأنكم تصرفتم دفاعاً عن النفس ضد الكويت. إنني لا أشكك في صدقكم، لكني أبلغكم أن أحداً لن يستسيغه في العالم. بوسعكم التغلب على كل تلك المشكلات بالانسحاب من الكويت».

وعندما سألتها عما إذا كان قد قرأ تقرير منظمة العفو الدولية الذي يتضمن تفاصيل الفظائع التي ارتكبتها العراقيون في الكويت رد عزيز بأغرب حجة سمعتها في الاجتماع كله «واعترف بوقوع بعض الحوادث» لكنه أشار ضمناً إلى أن الخدم الهنود هم المسؤولون عن معظم أعمال النهب والسرقة خلال الاحتلال.

وفي حديث سابق كان عزيز حريصاً على إثبات قدرة القيادة العراقية مما بدا لي أنه خداع للنفس. وأردت أن أذكره مرة أخرى بأن الخبرة الأمريكية في فيتنام وخبرة العراق مع إيران غير قابلة للتكرار بعد الآن. ورددت: «لا تدعوا قادتكم العسكريين يقنعونكم بأن استراتيجيتكم ضد إيران سيتم تطبيقها مرة ثانية ضدنا، أنكم تواجهون شكلاً مختلفاً تمام الاختلاف من القوة. لقد سمعت أنكم تعتقدون أنه لو أنكم استطعتم توسيع نطاق الصراع وتمكنتم من إحداث خسائر بشرية فإننا لن نستطيع الاستمرار. إننا نعتقد بقوة أن هذا لن يحدث فبسبب تفوق قواتنا سوف نملي شروطنا على المعركة ولن تمويلها أنتم».

وبعد استراحة ثانية استغرقت عشرين دقيقة هذه المرة أستأنف عزيز كلامه ورد بطريقة عشوائية على النقاط التي سبق أن أشرتها. وقال: «إن قادتنا العسكريين رجال شجعان لكنهم ليسوا حمقى. فلهم خبرتهم الطويلة في الحرب. إنهم يتابعون نشر قواتكم وتمركزاتها بدقة بالغة. وقد درسوا دراسات متقدمة لنظم تسلحكم» واعترف قائلاً: «إن حرباً جديدة سوف تكون مختلفة عن التجربة الإيرانية لكنها لن تكون أقل صعوبة. لم تكن الحرب مع إيران مهمة سهلة.. ورغم هذا يمكننا تحمل العبء والخروج منتصرين من الحرب. إننا نشعر أننا نعامل بشكل ظالم. هذا هو شعورنا، وعندما يتولد مثل هذا الشعور بين أفراد الشعب وتضرض علينا الحرب فسوف يقاتل الشعب فلا يساوركم الشك في تصميم شعبنا على الصمود. إننا مصممون على أنه إذا دخلنا الحرب فسوف تستغرق وقتاً طويلاً، سنة، سنتان» كانت تعليقاته دليلاً جديداً على أن العراقيين يفترضون أننا لم نتعلم شيئاً من فيتنام.

وتوقع عزيز مجدداً أن الحرب سينظر إليها على أنها صراع عربي أمريكي. وقال: «بمجرد أن يدخل شعب معركة وتنطلق النيران وتراق الدماء. حينئذ يعود كل شعب إلى أصله ويتصرف بفضطرته. فإذا هاجمتهم دولة عربية، ستصبحون عدواً للدول العربية» وما لبث أن أضاف دون توقع: «إذا كنت مهتماً بإجراء مزيد من الحوار، يمكن إجراء مزيد من المباحثات» وأحيا اقتراح الرئيس

السابق بعقد اجتماع بيني وبين صدام في بغداد. فقد كانت فرصة اللحظة الأخيرة لاجبارنا على تجاوز المهلة النهائية. وذكرته بأن الرئيس بوش عرض هذا الاقتراح قبل ستة أسابيع على وجه الدقة وقلت: «السيد الوزير فات أوان ذلك. هذا الاجتماع هو فرصتك فإذا لم تكن مستعداً للتصرف في الأمر الآن، فلتنس. فلم يبق سوى ستة أيام من الآن. لا تفكر أن بوسعك تأجيله أو تمديد المهلة» وأكدت لعزیز أنني سأكون سعيداً بزيارة بغداد لكن فقط بعد انسحاب العراق من الكويت. واستفسر قائلاً: «لماذا لا تشجع حلاً عربياً؟» ورددت «يمكن أن يكون هناك حل عربي، إذا انسحب العراق من الكويت.» كأننا ندور في دوائر. وذكرت عزيز بأنه لم يرد على طلبي السابق بالخروج الأمن لأعضاء سفارتنا، وكنت قد طلبت أن يضمن شخصياً إمكانية مغادرة خمسة دبلوماسيين أمريكيين باقين لبغداد في ١٢ كانون الثاني يناير دون إبطاء. وقطع عزيز تعهداً شخصياً على نفسه. وكان هذا هو التنازل الوحيد الذي انتزعت من العراقيين.

وبعد ست ساعات وخمس وأربعين دقيقة قلت: «السيد الوزير. انتهى ما عندي. ليس لدي مزيد. كيف تريد أن تواجه الصحافة؟ واقترح: «لماذا لا تذهب أنت أولاً» ورددت: «ليكن سوف يستغرق الأمر بضع دقائق للاستعداد وسوف أذهب أولاً» هل عقدتم العزم على عدم استلام الرسالة؟ قال: «نعم» وللحق كان عزيز دبلوماسياً محترفاً من البداية حتى النهاية. فقد كانت مباحثات فاترة ومباشرة وغير مثمرة بالمرّة على حد ما تسعفني الذاكرة وعلى نقيض المفاوضات المعتادة لم يعط عزيز مطلقاً حرية الحركة، وبالطبع ما كنا لنتفاوض حول قرارات الأمم المتحدة. ولم يرد على عقلي أي شك في أننا نتجه نحو الحرب. ولئن أنسى مطلقاً نظرة عزيز ونحن نتصافح في بداية الاجتماع. فلم يبدي عليه الغضب أو العدوانية بل كانت نظرات استسلام للقضاء والقدر. وقال: «وداعاً السيد الوزير ربما نلتقي ثانية» ورددت: «وداعاً السيد الوزير». ولم أشعر تجاهه بأي عدا على الإطلاق. فقد أدى عملاً جيداً للغاية لكن بنتائج بالغة السوء.

الحرب تصبح ضرورة حتمية

وبناءً على تعليماتي ظلت رسالة الرئيس إلى صدام وصورة عزيز في منتصف الطاولة حتى بعد مغادرة الحجرة. وقد استردهما ساندي تشارلز من موظفي مجلس الأمن القومي. وقد وضع عزيز خطأً تحت ثلاث فقرات من الرسالة «كارثة تنزل بشعب العراق». «فلو حلت الحرب ستكون مأساة مروعة تحديق بكم وبلدكم» «وسوف يتم تحميلكم مباشرة مسؤولية الأعمال الإرهابية».

وصعدت الدرج إلى جناحي وخلعت الجاكيت والحذاء وتمددت على السرير بينما يجري إيصال مكالمتي للرئيس بالبيت الأبيض. وقلت: «ليس هناك شيء فلم يضطروا في بوصة واحدة. وليسوا على استعداد لتغيير موقفهم. فلم يعرضوا شيئاً جديداً. ولو فكرة واحدة وقد أبلغتهم ذلك» ثم نزلت لأواجه الصحافة.

وقلت: «سيداتي سادتي للأسف فعلى مدار أكثر من ست ساعات لم أسمع شيئاً يوحى بأي مرونة عراقية أياً كانت بامتنالهم لقرارات الأمم المتحدة. وعندما طلب مني صحفي أن أصف أجواء الاجتماع لم أفكر في الإجابة. ورددت: كئيب.

ومن وجهة نظر تكتيكية كانت لهجة تصريحاتي تقصد تعزيز الرسالة بأن الولايات المتحدة لا العراقيين هي الطرف العاقل. كنت أعرف أننا سنفوز بالحرب مع العراق. لكن فوز المعركة مع الكونجرس والرأي العام لا يزال موضع شك. وكان المستهدف الأساسي لمؤتمري الصحفي هو الجمهور الأمريكي. وكان نموذجاً آخر للدبلوماسية عبر التلفزيون، ويبدو أنه كان ناجحاً. وسيلق سام نان الذي صوت ضد قرار استخدام القوة في الكونجرس في وقت لاحق بأنه بمجرد أن نطق بكلمة «للأسف» فقد تلاشت أي فرصة لهزيمة قرار استخدام القوة.

وأشاعت كلمة «للأسف» الاضطراب في البورصات العالمية. ومع استمرار الاجتماع ومع إصدار البيت الأبيض بيان جاء فيه أن المباحثات «جوهريّة» ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بأكثر من أربعين نقطة وقت انعقاد مؤتمري الصحفي. وسجل عند الإقفال زيادة تجاوزت ٣٩ نقطة. أما أسعار النفط التي تراجعت فقد ارتفعت من ٢٣،٣٥ دولاراً للبرميل الواحد عندما بدأ المؤتمر الصحفي إلى ٣١ دولاراً للبرميل الواحد في وقت لاحق. وإذا شك أحد في الاعتماد المتبادل والتداخل الكوني وقوة الاتصالات الفورية فلا بد وأن تكون تلك التطورات قد غيرت تفكيره.

وعدت فيما بعد إلى جناحي لمتابعة المؤتمر الصحفي لعزیز. ولم يتفوق علي فصاحته سوى تضليله. وعلى مدار خمس وأربعين دقيقة لم يتطرق بالذكر للكويت مرة واحدة مكتفياً بالإشارة إلى الموقف في الخليج» كان الأمر غريباً للغاية لأنه تحدث غالباً عن الكويت خلال الاجتماع مستخدماً فقط كلمة «الفلستينيين» أكثر. أما نهج الاستسلام للقضاء والقدر فقد اختفى ليفسح مكانه لفضاظة عدمية. وعندما سأله صحفي عما إذا كان العراق سيهاجم إسرائيل خلال الحرب أجاب عزيز: «نعم، نعم» وسأل صحفي: هل باتت الحرب ضرورة حتمية؟ أجاب: «إن هذا يعود للإدارة الأمريكية لتقرره. فالعراق مستعد لكافة التوقعات.. إننا مستعدون منذ البداية».

ثم اتصلت بشيفرنادزة في موسكو لأبلغه بعدم إحراز تقدم. وتحدثنا لنحو خمس وأربعين دقيقة عن الاجتماع إضافة إلى التوتر المتصاعد في البلطيق.



ورغم تذكير عزيز بأن العراق غزا الكويت بسبب «مؤامرة» آل الصباح لتركيح العراق اقتصادياً. فلم تكن الكويت سوى دفعة مقدمة لطموحات صدام الإقليمية. بل وربما الدولية أيضاً. ها هو وفي المقام الأول زعيم معاصر في الشرق الأوسط مأخوذ بمقارنة نفسه بنبوخذنصر. ها هو كما أشار لي الرئيس مبارك بعد الحرب. استراتيجي رفض المخاطرة بقواته الجوية المقاتلة ضد إيران عندما بدأت طهران تخسر الحرب. ليوفرها لأهدافه الإقليمية في السيطرة. كان صدام ينظر باتجاه الشمال الشرقي والشمال الغربي لا باتجاه الجنوب.

وبالنسبة لاتجاه الشمال الشرقي فقد رأى حليفه الاتحاد السوفيتي . يعيش مرحلة إنحسار . مضطراً للتخلي عن إمبراطوريته في وسط وشرق أوروبا . وأكثر مما اعتقد معظم المفكرين الاستراتيجيين الآخرين، كان صدام يرى في الانحسار السوفيتي خطراً يبشر بحلول «لحظة القطبية الأحادية» وهي فترة ستكون فيها الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة. ومن شأن هذا ألا يناصر جهوده في الهيمنة على الشرق الأوسط في ضوء العلاقات الأمريكية الوثيقة مع إسرائيل، وبدرجة ليست أقل مع مصر والعربية السعودية ومعظم المعتدلين العرب.

كان التهديد الذي يرى صدام أنه يحدق بمخططاته المتعاضمة ليصبح عبد الناصر الجديد يتمثل في اتجاه الشمال الغربي: أمريكا. وهذا أحد التفسيرات بكل تأكيد لتصريحات جنون العظمة التي أدلى بها في أواخر ربيع وأوائل صيف عام ١٩٩٠، وفي إتهاماته الأولى بأن المخابرات الأمريكية تحاول زعزعة استقرار نظامه. ولسوء الحظ أنه ربما كان خارج نطاق اهتماماتنا لكننا كنا محور اهتمامه.

وخلال الاجتماع أبلغني طارق عزيز بأن قضية الحرب ليست قضية خوف من جانبنا أو جانبكم «كان مخطئاً وكان ثوسيديديس على صواب. فالذي حتم غزو الكويت والحرب التي جاءت لتنتهي هو هبوط القوة السوفيتية وصعود القوة الأمريكية، والخوف الذي سببه هذا لصدام حسين.. الخوف من أنه في الوقت الذي ربما لا ترد أمريكا الآن على تربيعة على السلطة فسوف يكون من المحتمل للغاية أن تفعل ذلك بمجرد أن تتبلور القطبية الأحادية. ورأى صدام أن هذه هي فرصته وحاول استغلالها.

وفي صباح اليوم التالي وأنا أغادر على متن الطائرة العسكرية ٧٠٧ التي كانت الطائرة الخاصة للرئيس كيندي. كانت شواطئ بحيرة جنيف تتراءى تحتنا وقد كستها الثلوج. والتفتت مارجريت تاتويلر إلى دينيس روس ملخصة الحقيقة المرة للحظة. وقالت: «دينيس إن هذه مدينة جميلة. علينا أن نعود إليها بعد أن تنتهي الحرب فليس أمامنا وقت طويل».

ندعو الله جميعاً أن يساعد شعبه. فصدام حسين مستعد للتضحية بملايين الشباب والشيوخ لإشباع نهمه.

الشيخ زايد

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي . الإمارات العربية المتحدة

١٠ كانون الثاني يناير ١٩٩١

أنه رجل لا تعنيه سوى نفسه. ولا يعنيه. شيء آخر.
حتى وإن كان تدمير بلاده.

ولي عهد الكويت

الطائف. العربية السعودية

١١ كانون الثاني يناير ١٩٩١

لا يمكنني توقع ما إذا كان صدام سوف يغير رأيه في اللحظة الأخيرة وينسحب من الكويت.
لكنني أخشى الأسوأ.

الرئيس المصري

حسني مبارك

القاهرة، مصر

١٢ كانون الثاني يناير ١٩٩١

بعد يومين من الاجتماع الفاشل مع طارق عزيز في جنيف وصلت إلى الطائف لعقد اجتماع آخر مع أمير الكويت في المنفى. ثم قمت بزيارة تفقدية لطيارتي وأطقم جناح المقاتلات التكتيكية ٤٨ . بالقوات الجوية الأمريكية الذين أعيد نشر مقاتلاتهم القاذفة طراز إف . ١١١ وطائرات التشويش الأليكتروني من طراز إي إف . ١١١ من قاعدتها في إنجلترا في مطار عسكري سعودي في الصحراء خارج الطائف. كان هؤلاء الشباب والشابات على وشك أن يصبحوا الستارة الخلفية فيما كنت أعرف أنه سيكون المحاولة الأخيرة لإقناع القيادة العراقية بجدية المهلة النهائية في ١٥ كانون الثاني يناير.

كانت زيارتي هذه هي الثانية «لجناح الحرية» وعندما كنت هناك في الزيارة الخاطفة في أيلول سبتمبر لم يكن قد وصل إلى القاعدة سوى بضع مئات من أفراد الجناح. ولمست ضجرهم ومللهم وإحباطهم إلى حد كبير. كانت لهجة أسئلتهم تحمل معنى أنهم يعتبرون انفسهم مجرد عملية تجميل وتواجههم مجرد إستعراض للقوة.

والجناح / ٤٨ يتمتع بخبرة قتالية ميدانية جيدة، فطائراته هي التي قادت الهجمات الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦. كانوا يريدون العمل لا الجمود. ولم تفلح تعبيرات الإمتنان والعرفان بخدمه الوطن في رفع معنوياتهم وطلب أحدهم «دعونا نعمل شيئاً».

والآن ومع إقتراب يوم الخامس عشر من كانون الثاني يناير بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف جندي وطائراتهم مدججة بالسلاح. وشهدت أربعة أشهر من التدريب في الصحراء من همتهم وارتفعت معنوياتهم نتيجة فشل اجتماع جنيف. وبينما كنت أتحدث إليهم في أحد الهناجر لم يكن مرحهم يتقد بل يلتهب. فقد وصف جورج مارشال جنود أمريكا بأفضل وصف: أين نجد مثل هؤلاء الرجال؟ وبدون شك كانوا صفوة أمريكا. لكن في هذه المناسبة الكئيبة لم أكن أتحدث حقيقة لهم فحسب. بل إلى مستمع آخر في بغداد.

وعقب اجتماع عزيز تأكدت أن احتمال تجنب الحرب لم يعد قائماً على الأرجح. فقد بدا صدام عازماً على ارتكاب خطأ آخر في الحساب عن تصميم أمريكا. ولأننا نعرف أن صدام يشاهد شبكة سي إن إن كانت هناك مناشدة أخيرة بالفعل فلا يمكن بسهولة تجاهل محاولة عامة كما حدث مع رسالة الرئيس في جنيف. وفي طريقي من الرياض إلى أبوظبي ذلك الصباح أعدت صياغة مشروع كلمتي أمام الجناح / ٤٨. وضعت تعليقاتي باختصار بلغة واضحة لا تخفي إشارتها. وقلت أمام القنوات: «إن الوقت يمضي لكن الطريق أمام السلام لا يزال مفتوحاً. ولا زال هناك وقت أمام العراق لسلوك هذا الطريق..، فلا زال بإمكانهم اختيار السلام وتجنب الكارثة. لكن الاختيار بيدهم وبيدهم وحدهم. ولكننا نأمل ونتضرع ونعمل من أجل السلام. فإنه يتعين على أمريكا وكافة دول التحالف الاستعداد لصراع لا نسعى إليه لكننا لن نفر منه».

«وعندما تحدثت إليكم قبل شهرين أبلغني معظمكم أنكم مستعدون لكنكم تساءلتم عن الوقت الذي سيمر قبل أن تعرفوا ما إذا كنتم ستستدعون للعمل لصد العدوان المروع. والآن وحتى تدق الساعة الثانية عشرة منتصف ليل الخامس عشر من كانون الثاني يناير لا يمكنني أن أعطيك إجابة شافية قاطعة. لكن يسعني إبلاغكم بأنه لن يتعين عليكم الانتظار كثيراً لتسمعوا إجابة لسؤالكم». وانفجرت هتافات محبوسة لدى الجنود وانطلقوا في الصفير وسرت عصبية محمومة. فالقوات مستعدة، وكما قلت في جنيف، هناك الكثير من الأخطاء العراقية في الحسابات وأنا نخشى سوء حساب آخر، فسوف يكون خطأ مأساوياً. إننا نعتقد أنه إذا انسحب العراق من الكويت فمن المستحيل أن ينتظر صدام حسين حتى يبلغ حافة الهاوية ليتحرك. وتركز قلقنا أنه وفقاً لأسلوبه المعتاد فسوف يخطئ حساب أين توجد هذه الحافة.

وحتى لا يكون هناك مجال لسوء الفهم دعوني أكن في غاية الوضوح: «إننا سنصل حافة الهاوية في منتصف ليل الخامس عشر من كانون الثاني يناير. كانت هذه أكبر نقطة إقتراب منها في الإعلان علنا عن الموعد الذي ستبدأ فيه الحرب. ودفعتني لقاء الطيارين إلى تذكر تجربتي العسكرية المتواضعة والتفكير فيها. ففي عام ١٩٥٢ تخرجت من جامعة برنيسيتون وأنا أبلغ من

العمر ٢٢ عاماً لأبدأ الخدمة العسكرية بالتدريب في وحدات مشاة البحرية . أعي تماماً مجموعة من الضباط برتبة ملازم ثان بمشاة البحرية الذي ما لبثوا أن قتلوا في كوريا. كان الحماس يغمرنى في ذلك الحين. ولم يكن بوسع الشاب الانضمام إلى مشاة البحرية ما لم يكن مستعداً للقتال. ومن حسن حظي أنني لم أخدم في كوريا.

ومساءً ذلك اليوم في الطائف لمست مدى التناقض بين حسن حظي قبل أربعة عقود وحظ مئات الآلاف من شبابنا وفتياتنا الذين ارتكبت حياتهم ومهنتهم. بل وربما فقدوها في سبيل التفاني في خدمة بلدهم.



وأبلغني جيم ميد صديقي وسلفي في جامعة برينسيتون الذي انضم معي إلى وحدات مشاة البحرية لدراسة استطلاع توجيه نيران البحرية وهو تخصصي العسكري الدقيق. وعادة ما يطاء مستطلعوا وموجهوا النيران البحرية الشاطئ في الموجة الأولى تضمهم تشكيلات من مجموعات تتراوح من ستة إلى ثمانية أفراد لا فصيلة من أربعين فرداً. ولا يضطلع قائد المجموعة بمسؤوليات قائد الفصيلة المؤلفة من أربعين رجلاً، وكان توجيه نيران السفن الحربية رغم خطورته أشد إثارة وتشويقاً من المشاة. وعندما دخلت مدرسة الأساس في كوانتكو بفرجينيا في آب أغسطس ١٩٥٢. تم إبلاغي بأن أولئك الذين قدموا أنفسهم ويحصلون على أعلى الدرجات سيتم تلبية طلباتهم بإحاقهم بالتخصص الذي يختارونه. وهكذا تضانيت في العمل كواحد من المجتهدين، وجاء ترتيبي الخمسون في مجموعة من خمسمائة مرشح لرتبة ضابط. وكنت أعتقد أنني أقرب من أن أكون الأول في مجموعتي من الذين ستوكل إليهم مهام احتياطية. ولذا عندما استدعاني الميجور قائد وحدتي للحديث حول تخصصي الأول قال: «بيكر، لقد أبلت بلاءً حسناً أريدك أن تتولى قيادة فصيلة، إننا نحتاج أفضل عناصرنا في مشاة البحرية قادة للفصائل». وأخذتني المفاجأة وتذكرت قولتي له: «ميجور هذا يتناقض تماماً مع ما أبلغتني به عندما بدأنا هنا وهو أنني إذا ما برعت وأبلت بلاءً حسناً فسوف تكون فرصتي جيدة في الالتحاق بالتخصص الذي أفضله. إنني أريد حقيقة أن أكون فرد استطلاع وتوجيه نيران البحرية».

وتصورت أن صراحتي ستقودني لأستقل أول سفينة نقل جنوداً إلى كوريا. وبدلاً من ذلك حدثت المفاجأة وأصبحت فرد الاستطلاع وتوجيه النيران البحرية العامل رقم [٨٤٠]. وتم إلحاقى بسرية اتصال النيران الجوية البحرية بقوة مشاة البحرية بالأسطول بأطلانطا بكامب ليجيني نورث كاليفورنيا. ومن هناك أُلحقتُ بكتيبة التعزيز بمشاة البحرية الأمريكية بالأسطول السادس في البحر المتوسط حيث أمضيت معظم الوقت على الحاملة منروفيا. وكنت أتوقع أن أذهب إلى كوريا كفرد استطلاع وتوجيه نيران البحرية. لكن أقصى نقطة وصلت إليها للاقتراب من القتال هي مناورات التدريب في البحر المتوسط ثم في بورتريكو لاحقاً حيث ساهمت في توجيه نيران المدافع العملاقة عيار ستين بوصة بالحاملة ميسوري.

كانت حرب كوريا في عنفوانها، وكنت أفترض أنه قد يتم إرسالني إلى هناك في أي لحظة وأمضيت وقتاً في التفكير في ذلك، وانتهى الحال بعشرات الملازمين من دفعتي في كوانتيكو بالموت في كوريا. كنت راعباً في القتال. ناهيك عن القول أنني خشيتته. أما أولئك الذين تعرضوا لهذا الاحتمال وإن كان بعيداً بالذهاب إلى القتال فإنهم يكذبون لو قالوا إن الخوف لم يملكهم حول عدم عودتهم.



وفي ذلك الهنجر بالطائف اتذكر ما جال بخاطري بأنه يوجد هنا بعض أفراد مثل رجالنا في مدرسة الأساس الذين زاملوني وذهبوا إلى كوريا. وكأفراد دفعتي كانت تحركهم دوافع هائلة: فبحوزتهم طائرات رهيبة ويتحرقون كما قالوا المرة تلو الأخرى للتخليق فوق العراق وإصابة هدفهم. وكنت أعرف من أعماقي أنه في غضون أربعة أو خمسة أيام على أقصى تقدير سوف يلحقون بطائراتهم لشن الهجوم، ولن يعود بعضهم إلى قواعده. وبالنسبة لي، والحقيقة بالنسبة لنا جميعاً هنا كانت لحظة مفجرة لكل العواطف. وإغرورقت عينايا بالمدموع أكثر من مرة. وتناولت كل ما يمكن أن يحفظ هدوئي.

وشكلت زيارة الهنجر الذورة العاطفية لجولتي التي استغرقت تسعة أيام وبدأت في السادس من كانون الثاني يناير وهي سادس زيارة لي إلى الخارج منذ اندلاع أزمة الخليج في آب أغسطس. واستقطب اجتماعي في ٩ كانون الثاني يناير في جنيف مع طارق عزيز في منتصف الجولة اهتمام العالم. وبينما كنا نأمل في تحقيق انفراجة في جنيف كنا نضع اللمسات النهائية لاستعدادتنا مع شركائنا في التحالف لخوض الحرب لو لم يحدث هذا الانفراج. وكنا في حاجة للتأكد من استمرار صمودهم.

كنا نريد التأكد أنهم سيرسلون قواتهم إلى المعركة تحت قيادة الجنرالات الأمريكيين. أما بالنسبة لشركائنا العرب كان من المهم التأكد مرة ثانية من صمودهم لو هاجم العراق إسرائيل كما يؤكد عزيز الآن على الملأ، وكنت في حاجة أيضاً إلى بدء إجراءات إخطار الحكومات الأخرى بشأن بداية العمليات الحربية وضمن التزامات جديدة بالدعم المالي من الكثير منها. وحملتني رحلتي من حرارة الخليج اللافحة إلى برودة أوتاوا حيث حالت الثلوج الكثيفة دون مغادرتي إلى واشنطن. وإجمالاً قطعت ١٨٢٤٠ ميلاً للقاء زعماء من خمس عشرة دولة والسكرتير العام لحلف شمال الأطلسي، وربما يمكن النظر إليها كلها. في الواقع. على أنها اجتماع أخير لمجلس وزراء الحرب الدولي.

وباستثناء العرب الذين كانوا متفقيين في تلهفهم للحرب واجهت مزيجاً من التصميم ونذير الشر في كافة الدول التي توقفت بها. فقد ساد قلق بشكل خاص في كثير من الدوائر حول الخسائر البشرية، ولا سيما الخسائر المحتم وقوعها بين المدنيين نتيجة «الأضرار متشائمون من احتمالات تحقيق انفراجة في اجتماع جنيف. وشعر بعضهم بالقلق من أن صدام قد يعرض حلاً. وطمأنتهم

بأنه ليست لدي نية بالقبول بما هو أقل من بنود قرارات الأمم المتحدة. كان المزاج العام مزاج تسليم. فلم يترك صدام خياراً آخر.



بدأت الجولة في لندن حيث التأييد المطلق كالعهد دائماً. وعقب اللقاء في ٧ كانون الثاني يناير مع دوجلاس هيرد الذي أخفق في إقناعنا بأنه قد تكون هناك صعوبة في قيام طائراتنا بمهاجمة منشآت إنتاج الأسلحة البيولوجية كما هو مقرر، توصلت إلى اتفاق حاسم بالتمركز المؤقت للقوات مع وزير الخارجية الأسباني فيليببي أوردونيز، وهو دبلوماسي بارع وقدير معروف بين زملائه باسم «باكو» (توفي أودوينز. لكن ليس قبل أن يعمل عن قرب معي مرة أخرى عندما وقع اختيارنا على مدريد لاستضافة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط). وتمركزت الغواصات والمقاتلات الأمريكية في أسبانيا لعقود لكن حكومة مدريد أصبحت بالغة الحساسية تجاه هذا التمركز.

وأرتأى البنتاجون أنه من الضروري حصول القاذفات الأمريكية الثقيلة طراز بي ٥٢ وطائرات التزود بالوقود في الجو طراز كي سي ١٣٥ على حق التمركز المؤقت في قاعدة نوريخون. وتقبل أوردونيز حجتى بأن هذه ملابسات غير عادية، وأبلغني بأن حكومته ستسمح باستخدام قاعدة توريخون كقاعدة انطلاق لقاذفات بي ٥٢ ولعمليات إعادة التزود بالوقود لقاذفات أمريكية أخرى من نفس الطراز وهي في طريقها من قواعدها الأمريكية لشن هجمات على أهداف في العراق والكويت. الفرنسيون مرة أخرى

عقب التشاور مع جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورج الذي تولى رئاسة المجموعة الأوروبية توجهت إلى باريس. وعندما وصلت إليها في ٨ كانون الأول ديسمبر كنت لا أزال غاضباً من الفرنسيين بسبب اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي قبل ثلاثة أيام في بروكسل فقد وصل رولان ديما وزير خارجية فرنسا متأخراً وإنصرف مبكراً تاركاً أوامر لسفير فرنسا بعدم الموافقة على أي شيء. وترتب على هذا إقرار مجموعة قرارات تتعلق بحرب الخليج بأغلبية خمسة عشر صوتاً مقابل صوت واحد. وأصررت على إجراء غير مسبق بتسجيل كل صوت للتركيز علانية على الاعتراضات الفرنسية داخل حلف الأطلسي. وأبلغني مانفريد فيرنر أن التصرف الفرنسي لم يكن مناسباً وزاد غضبه من حنقي. وعندما إلتقيت مع ديما قبل إجتماعي مع ميتران تحدثت بصراحة بالغة حول ما أتصور أنه فوز فرنسي مريب.

وقلت: «نحن لا نرى هذا من أي بلد سوى فرنسا. وفي أماكن أخرى في أوروبا نشعر بأن علينا التعامل مع مثل هذه الكراهية. ففيرنر غاضب وأنا أيضاً. فهذه ليست طريقة معاملة الصديق. لقد تقاربنا لفترة طويلة بما يسمح بمنع حدوث هذا». وفي الوقت الذي ألقى فيه بالمسؤولية على بيروقراطية بروكسل الأمريكية والفرنسية كان توجه ديما تصالحياً، واعترف ديما: «إن هناك في نهجنا معياراً لكبرياء في غير موضعه. شعور بأن الولايات المتحدة تملئ أشياء على فرنسا». وقال: إن مرجع مثل هذه الحساسية «بقايا أعراض الديجولية في النزعة الاستقلالية». كان ديما يعترف

ضمناً بما أعتاد وزير خارجية أوروبي أن يصفه في دوائره بالأسلوب الفرنسي. ويسود الانسجام الشخصي بيني وبين ديما. ووعدني بإصلاح الأمور. بل ورافقني إلى المطار كبادرة لحسن نيته. وبدأت الاجتماع مع ميتران بقراءة رسالة الرئيس بوش إلى صدام حسين وطلبت مقترحاته. واعتبر ميتران أنها رسالة ممتازة: إنها رسالة عنيفة ومفهومة. إنها لا تدع خياراً أمام صدام سوى الاستسلام التام. غير أنه اعترض على عبارة وردت في صدر الصفحة الثانية تتعهد بأنه لو انسحب صدام من الكويت فسوف يفلت العراق من التدمير واعتبر أن هذه لغة حمقاء فمن الخطأ القول بتدمير العراق. إنه يخلق خلطاً بين المؤسستين المدنية والعسكرية، وهو امر سيستخدم حتماً لأغراض دعائية. كان تعليقا موقفاً للغاية. فلم يكن لنا أي مشكلة مع شعب العراق. فربما تم اعتبار الإشارة إلى تدمير بلد بأكمله محاولة منضردة من جانبنا لتوسيع قرارات مجلس الأمن. وبعد التشاور مع الرئيس بوش تم تعديل الصياغة لتصبح «إذا انسحب العراق فسوف تفلت المؤسسة العسكرية العراقية من التدمير».

وبعد هذه النقطة بات الحوار أكثر صعوبة حيث حاولت الحصول على التزام كان ميتران عازفاً بوضوح عن تقديمه. ويتمثل في أنه في حالة الحرب فإن قوات التحالف بما في ذلك القوات الفرنسية سوف تكون خاضعة لقيادة موحدة بقيادة ضابط أمريكي. وبعد شد وجذب حول هذه النقطة أكد ميتران أنه في الوقت الذي لن تشارك قواته الجوية في الهجمات الجوية «فليس هناك مانع من توحيد العمليات الحربية مع الولايات المتحدة تحت قيادة أمريكية في اليوم الذي تبدأ فيه العمليات البرية».

ثم انتقلنا إلى بحث الخلاف بيننا حول مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. فقد اقترح عقد مثل هذا المؤتمر على مدى سبع سنوات وسنواصل تبني هذا الاقتراح. وقال: «إنكم مخطئون بمعارضته، وإسرائيل ترتكب خطأ بمعارضته أيضاً. فشامير بالغ التصلب والتعنت حول هذه القضية» [ولا بد من التنويه إلى أن إبلاغه لي بتعنت شامير يشبه إبلاغ نوح بالطوفان].



كانت محادثات شاقة لكن ميتران سلم في النهاية. وأبرقت للرئيس «سوف يكون الفرنسيون بجانبنا عندما تدعو الحاجة. فربما تكون الطريق وعرة في الأسبوع القادم أو بعده» وفي اجتماعي مع هيلموت كول بعد ظهر اليوم نفسه لاحظت أن الألمان أوفو بالالتزامات المالية التي قطعها كول في أيلول سبتمبر في لودفيجشافين. ولكن كما هو الحال مع كافة حلفائنا غير المشاركين بقوات عسكرية سيكون من المطلوب تقديم المزيد عام ١٩٩١.

وقلت: «ليس لدي أدنى تفاؤل حول فرصتنا في تجنب صراع رغم أننا لا نستبعد تجنبه على الإطلاق. فلا زال من المحتمل أن يستوعب الرسالة. كان المستشار مشككا في إمكانية التزامنا بعدم مهاجمة الواحدات العراقية إذا انسحبت من الكويت. وقلت له يمكن ضمان أننا لن نهاجمها» «وأن القوات الأمريكية هي القوات الوحيدة الكبيرة بما يكفي لتثير له مشكلات خطيرة».

وفيما يتعلق بالأموال قال كول: إنه سيدرس بعناية طلبي بتقديم ٣٣٥ مليون دولار شهرياً. وقال: «على أن أفكر في هذا الأمر لكنني سوف أفعل شيئاً».

جاء التوقف الأخير قبل جنيف في ميلانو حيث التقيت جيانى دي ميخائيليس. ولطالما دافع الإيطاليون بشدة عن الوجود الأمريكي في أوروبا وعن دورنا القيادي في حلف شمال الأطلسي، وساهموا بعدة أسراب من المقاتلات في المجهود الحربي. لكنهم كانوا يشعرون بحساسية في بعض الأحيان من أننا نولي اهتماماً أكبر بالبريطانيين والفرنسيين والألمان. ورفض دي ميخائيليس طلب عقد الاجتماع في بروكسل، وأصر على عقده في إيطاليا حيث أكد الإيطاليون مجدداً مساندتهم لجهودنا.

العرب

بعد اليوم الحافل غير المثمر مع عزيز في جنيف توجهت إلى الرياض في العاشر من كانون الثاني يناير للتشاور مع السعوديين. وقبل لقاء الملك فهد اجتمعت على العشاء مع الأمير سعود والأمير بندر اللذين كانا متحمسين كالمتوقع لاحتمال اقتراب موعد مجابهة عدوهما اللدود. وحتى حلفاء صدام حملوا أنفسهم على تقبل الحرب. وأسر سعود في نشوة بالغة نقلاً عن مصدر قال إنه وثيق الصلة بالملك حسين «بأن هناك جواً قائماً يخيم في عمان بسبب عدم إنهيار التحالف». وأكد لي تأييد المملكة التام. وأكد سعود: «أننا نعتزم أن نرى هذه المشاركة وقد أُنجِزَتْ. فقد اتخذت العربية السعودية قرارها الخطير الذي لا عدول عنه مطلقاً مثلما اتخذ الرئيس قراره». وأبلغني بندر بأن له أختاً كانا مناهضاً قوياً لأمريكا» والآن لا يران إلا ويقول إنه مدين باعتذار عن الولايات المتحدة. كانت هناك بعض اللمسات النهائية التي يتعين وضعها. واتفقنا على أنه بمجرد صدور الأوامر بالهجوم سيقوم بندر بإبلاغ الملك فهد بكلمة سر متفق عليها: «صديقنا القديم سليمان سوف يأتي». وأشار إلى أن الملك سيجمع حينئذ مع كافة كبار مسؤولي الحكومة في مركز قيادة تحت الأرض. وبمجرد تجمعهم سيتم قطع كافة الاتصالات الهاتفية مع الخارج. ورغم أن السعوديين أصدقاءنا وحلفاؤنا لكن تأمين اتصالاتهم يمكن وصفه تليفاً بأنه غير فعال. وفي ضوء الأرواح المعرضة للخطر فما من أحد يريد المخاطرة بوجود وزير ثرثار قد يفضح أمر العمليات.

وعرضتُ الحصة السعودية في كلفة درع الصحراء لعام ١٩٩١ وقدرها ١,١ مليار دولار في الشهر وتزيد لو امتدت العمليات، و ٨٠٠ مليون دولار معونة اقتصادية لتركيا ومليار دولار على مدى خمس سنوات للصندوق الدفاعي الخاص بتركيا. و ٨٠٠ مليون دولار لشرق أوروبا للمساهمة في تعويض إرتفاع أسعار الطاقة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعارها بسبب الحظر المفروض على البترول العراقي. وكان سعود يريد أن يعرف ما سنطلبه من الكويت. وأبلغته بأننا نطلب نصف هذا المبلغ. وكما فعل في الاجتماع السابق حثني سعود على ألا أطلب من الكويتيين أقل مما أطلب من

السعوديين. وقال إن البلدين تحملاً حصة متساوية عام ١٩٩٠ كما أن الكويت تمتلك احتياطياً أكبر من النقد الأجنبي. ووافقت على أن أفكر في الأمر قبل وصولي إلى الطائف للقاء الأمير. واعتقدت أن إصرار سعود على تقسيم العباء المالي بالتساوي بين البلدين هو نتيجة لبعض التوتر بين الحكومتين أكثر منه تلميحاً إلى صعوبات مالية تعاني منها السعودية. ومع هذا، وبينما نحن ننتظر لقاء الملك تلقيت تلميحاً . بخطأ اعتقادي . فقد أشار شاس فريمان سفيرنا في السعودية علي بأنه يجب علينا ألا نطلب المزيد من السعوديين، وقال إنه نتيجة لالتزاماتهم السابقة في عملية درع الصحراء فإنهم يواجهون عجزاً في السيولة المالية لم يشأ سعود أن يعترف به أمامي.

وبدت لي أنها حالة تقليدية للموالاة من جانب واحد من أفضل دبلوماسييننا. وقلت: «إنني سأواجه الكونجرس، وسأطلب منهم تمويل هذه العملية. لقد شرحت للأمريكيين أن دماء أبنائهم قد تراق. فإذا كنت تعتقد أننا لن نطلب من السعوديين عدم تمويل هذه العملية فسوف يكون هناك تفكير آخر مستقبلاً». وكانت هذه آخر مرة أسمع منه طلب التساهل مع السعوديين في كلفة العملية.

وكما توقعت كان الملك فهد بالغ الكرم عندما أبلغته بأننا نحتاج مزيداً من الدعم المالي. وقال: «بالطبع فالمال ليس أعلى من الأرواح، فما قيمة المال إذا لم يخدمنا ونحن نؤدي واجبنا؟ فكيف يمكن تقييم أرواح الذين يقاتلون بالدولار؟ سوف تجاب طلباتكم وسوف تواصل العربية السعودية دفع حصتها العادلة في كلفة عملية درع الصحراء».



كان الملك قد تلقى عدة رسائل من صدام تطلب الاجتماع به. ورفضها بعناد باعتبارها استعراضاً سياسياً. وقبل يومين من غزو الكويت أرسل الملك فهد الأمير سعود إلى بغداد حيث كلفه صدام بأن يطمئن الملك بأن أنباء حدوث غزو غير صحيحة. ونتيجة لهذه الخيانة الشخصية فلن يغض الملك فهد لصدام أبداً. ويسعني القول أنه كلما شاهدت صدام في زيه العسكري على شاشة التلفزيون فإنه يذكرني بمرشدي المتفجرين بدور السينما في هيوستون أيام شبابي. ابتسم فهد وقال: إن نفس الفكرة راودته وقال: «إن صدام ورجاله يبدون في أزيائهم مثل المهرجين المبهرجين». وطلبت من الملك أن يساعدنا في اقناع الرئيس الأسد في إلزام قواته بالمشاركة في الهجوم إذا باتت الحرب ضرورية. ولأسباب رمزية وعاطفية كان من المهم للجنود العرب أن يحرروا مدينة الكويت، فقد أبلغني الرئيس مراراً: «إنني لا أريد أن تدخل القوات الأمريكية عاصمة عربية». وبينما كنا جميعاً على ثقة من أن قواتنا ستكون حتماً رأس الحربة أي هجوم بري فإن المشاركة السورية في الهجوم ستكون مفيدة للغاية.

وفي اجتماع رتب على عجل في جنيف في ١٧ تشرين الثاني نوفمبر نجح الرئيس بجهد كبير في إقناع الأسد بالسماح بنشر قواته في عمليات دفاعية لو بدأت الحرب. لكنه فشل في الحصول على التزامه بتحريك القوات السورية عبر الحدود والمشاركة في الهجوم.

كنت أعرف أن الأمر سيكون شاقاً. وعلمت من السعوديين أن القادة السوريين يعرقلون القيام بدور هجومي، وباعتبارهما من أوثق حلفاء السوفيت كان العراقيون والسوريون يعتمدون على الأسلحة الروسية إلى حد كبير. وخشى السوريون من أنه إذا شاركوا في القتال على الجبهة فربما يحدث خطأ بتحديدهم على أنهم قوات معادية في غمرة المعركة ومن ثم تدكهم نيران القوات الأمريكية.

وأراد السوريون جني الفوائد السياسية للمشاركة، ولكن من مسافة آمنة فقط. ولتهدئة عصبيتهم أوفدت هوارد جريز إلى وزارة الدفاع السعودية ليطلب من نورمان شوارتسكوف إعداد دور هجومي قد يناط بالقوات السورية. وبعد ساعة عاد جريز حاملاً حل شوارتسكوف: فلن يطلب من السوريين دخول أراضي العراق لكنهم سيدخلون الكويت كاحتياطي استراتيجي للقوات المصرية المدربة، وسينضمون إلى الهجوم إذا احتاج المصريون إلى مساعدة. ووافق الملك فهد على إيفاد الأمير سعود إلى دمشق صباح اليوم التالي للضغط على الأسد شخصياً قبل وصولي بيومين.

وبعد منتصف الليل بفترة واجتماعنا يوشك على الانتهاء عرض الملك فهد اقتراحاً تكتيكياً جيداً. وأشار إلى أن القوات العراقية ستوضع في حالة تأهب قصوى في ١٥ كانون الأول ديسمبر. ولو تأجل الهجوم قليلاً ستخف درجة التأهب. وقال: «عندما لا يحدث شيء يوم الخامس عشر سيقول البعض إن شيئاً لن يحدث. وأرى الانتظار يومين ثم نهاجمهم» وتواكبت نصيحته بشكل جوهري مع حساباتنا التكتيكية.



ومع مغادرة طائرتي الرياض في الطريق إلى أبوظبي صباح اليوم التالي تطلعت من نافذة الطائرة لأشاهد مئات الطائرات الحربية الأمريكية رابضة تصطف جناحاً بجوار جناح تملأ المدرج. وكان من المثير التيقن من أن الأوامر ستصدر إلى هذه الطائرات بكل تأكيد للهجوم في غضون أيام.

والمملك فهد كان الشيخ زايد صقراً عنيداً. وكان يعتقد أن الحرب ستستغرق ثلاثة أيام وسيتم إخراج العراقيين من الكويت في غضون ثمان وأربعين ساعة. وقال: «إن صدام يحكم ومسدسه في يده. إنه لا يتورع عن ضرب ضباط جيشه بالرصاص. ندعو الله أن يساعد شعبه. فصدام حسين مستعد للتضحية بالملايين من الشباب والشيوخ لإشباع نهمه».

ولم يبد اعتراضاً عندما أثرت مسألة ارتفاع كلفة الحرب. وقال: «أرجو أن تقدم لنا التقديرات وسنبحث الأمر. وسوف نلتزم بما يلتزمون به» وما لبثت أن اجتمعت بعد ذلك في الطائفة مع ولي عهد الكويت وأبلغته بأننا نطلب ٤٠٠ مليون دولار شهرياً تكلفه مباشرة للوجود العسكري الأمريكي

في الخليج. وطلبت إضافة إلى ذلك تقديم ٨٠٠ مليون دولار لتركيا علاوة على ١٥٠ مليون دولار سبق التعهد بها. إلى جانب ٤٠٠ مليون دولار لدول شرق أوروبا. ووافق من حيث المبدأ على كل ما اقترحته مالياً. وفي هذا الصدد تذكرت النقطة التي أرتأها سعود. فالأرقام التي طرحتها على ولي العهد الكويتي متكافئة مع تلك التي طلبتها من السعوديين.



وبعد التحدث مع الطيارين وأطقم الجناح الثامن والأربعين توجهت إلى القاهرة حيث وجدت الرئيس مبارك متعكر المزاج. فقد تلقى لتوه ما وصفه بأنه رد «فج» على رسالة تصالحية أرسلها إلى صدام مؤخراً. وفي ضوء هذه التجربة غير السارة قال إنه لم يفاعاً عندما علم أن طارق عزيز رفض تسلم رسالة الرئيس. وقال مبارك: «كان عليه تسلمها، وكان على صدام حسين أن يجيب عليها. فهذا هو الأسلوب الذي يتعامل به المتحضرين». ووصف مبارك صدام بأوصاف لاذعة مثل أوصاف الملك فهد لصدام. وقال: «إنه يطرح نفسه كصاحب رسالة كالنبي محمد».

وبالمصادفة كان عبد الكريم الإرياني وزير خارجية اليمن موجوداً في هذه اللحظة في القاهرة استعداداً للتوجه إلى بغداد على أمل التوسط للتوصل إلى اتفاق مثير في اللحظة الأخيرة لتجنب الحرب. وأبلغني مبارك أن الوزير يعتقد أن صدام ربما يوافق على الانسحاب إذا اطمأن إلى أن القوات الأمريكية لن تهاجم قواته المنسحبة. وكما نقول في تكساس كنت أعرف أن الكلب لن يصطاد. وعرضت ذلك بالضبط على عزيز في جنيف لكن دون جدوى. وطلب مني مبارك التحدث مع الإرياني بأي شكل. ولم أكن مهياً لإهدار أي وقت مع اليمنيين بعد أن رفضوا التعاون في مجلس الأمن الدولي. لكن مبارك حليف وصديق قوي وكان قد طمأنني لتوه أنه بمجرد بدء الحرب «يمكن أن تعتمد الولايات المتحدة على مصر» كان مبارك صلباً كالمعتاد. فأمریکا مدينة له بتقديم بادرة أعرف أنها غير مجدية. ورفضت عقد اجتماع. لكنني وافقت على التحدث إليه في الهاتف. ويعيد دقائق اتصل الإرياني على الخط الخاص بمبارك. كانت تحيتي ساخرة عن عمد «إنني أشعر بخيبة أمل كبيرة لتصويتكم ضد القرار رقم ٦٧٨» وأكدت مجدداً سياسة الرئيس: إذا ما انسحب العراق على الفور وبدون شروط فلن يشن التحالف أي هجوم. وبدأ الوزير مضعماً بالأمل وأنهى المكالمة ليبدأ البحث عن تسوية وهمية. وأوفدت بوب كيميت إلى الفندق الذي ينزل به الإرياني لينقل رسالة لم أشأ ذكرها في الهاتف: إذا ذهب الإرياني إلى بغداد فليؤكد من عدم وجوده بها بعد منتصف ليل الخامس عشر من كانون الثاني يناير. ورد كيميت بأن الإرياني حفل بالمعنى الحرفي للكلمة. عندما سمع تحذيري، وأوضح أنه لن يبقى إلا لساعات فقط. وعلى الأقل فقد تلقى الإرياني الرسالة. وآمل أن ينقل إحساسه الشخصي بالانزعاج إلى صدام.

وكما فعلت مع الملك فهد طلبت من مبارك المساعدة في إقناع السوريين وأشارت «إلى أنه من الصعب على الاعتقاد بأن السوريين سيجلسون على الطاولة ولا يتحملون نصيبهم» وقال مبارك: لا تقلق من صديقي الأسد.



وتوجهت من القاهرة مباشرة إلى دمشق لعقد اجتماع بعد الظهر مباشرة مع الرئيس الأسد استغرق نحو أربع ساعات. كان الأسد قد وجه لتوه نداءً علنياً لصدّام والشعب العراقي بالانسحاب من الكويت في محاولة أخيرة من جانبه لتجنب الحرب. وأعتقد أن كلينا كان يعرف في هذه اللحظة أن الحرب باتت حتمية. لكنني لم أشفأ أن أترك الأسد دون علم. وأبلغته «بأننا إذا اتخذنا هذا القرار بعد انقضاء المهلة فينبغي أن يكون هذا بمثابة التشاور معكم. فلا تتوقع أن تسمع شيئاً آخر». والأسد رجل متمرس على قراءة ما بين السطور وفهم ما أريد أن أقوله على وجه الدقة. «هذا يناسبنا».

وأبلغته بأنه مع اقتراب المهلة من نهايتها فمن الضروري أن يكون لدينا تحديد واضح لطبيعة المشاركة السورية في العمليات القتالية. وقلت وأنا أشرح الخطوط العامة للمهمة القتالية المحددة التي قدمها نورمان شوارتسكوف قبل يومين: «عندما يجلس معظم الناس على الطاولة يكونون مستعدين للتعامل مع الأوراق»، لكنني لم أترك انطباعاً لدى الأسد الذي كان تردده مبنياً في الظاهر على حسابات استراتيجية أخرى. وفي حديث مطول أظهر فيه اقتدار على المقارعة الفكرية التي يمكن وصفها بشيء من السخرية بأنها تلمودية، ذكرني الأسد بأنه أمر قواته فقط بالدفاع عن العربية السعودية وليس بمهاجمة الأشقاء العرب. ولم يتطرق بالذكر لقلق ضباطه الذي سمعته في السعودية. بل ظهرت مؤشرات أجواء غير ودية. وتعهد قائلاً: «لن ندلف في أجواء ضبابية ولا يمكننا أن نسمح للآخرين بذلك». وأكثر من ذلك فقد ألمح إلى أن مشاركته بالحد الأدنى جلبت له متاعب مع الرأي العام.

وتساءل: «ماذا سنقول للشعب السوري. إن هناك من السوريين من يتساءل عن سبب إرسال جنود إلى الخليج».

وقلت: «السيد الرئيس. لن اقترح عليكم ما يقال للشعب السوري» «لقد تحدثت عن الرأي العام الأمريكي. فلدينا مشاكل مماثلة».

«وربما يسعكم القول إن قواتكم تعمل كإحتياطي للقوات العربية التي تحرر أشقاء عرب تعرضوا للغزو والوحشية، وإن هدفكم الوحيد هو تحرير الكويت وإن قواتكم لن تحارب على أرض العراق».

وقال: «لو كنت مواطناً سورياً هل تعتقد أن يكفيك هذا؟».

وقلت: «أعتقد أن الشعب السوري يصدقكم عندما تتكلم. فلو قلت لهم هذا فسوف يصدقونك».

وقال: «نعم سوف يصدقونني. لكن الكلمات لن تكفي لإقناعهم. إنني لا أعطيك قراراً نهائياً. إنني أبحث القضية معك. إننا نريد أن يكون كل شيء واضحاً».

وبالطبع فإن فكرة أن للأسد مصداقية إلى حد ما لدى الرأي العام السوري غير قابلة للتصديق. فالأسد يسيطر سيطرة تامة على بلاده. وعند هذه النقطة في مفاوضات دقيقة وحساسة فالأكثر أهمية هو استمالاته لا معارضة تحليله لما أشعر أنه قلق داخلي غير موجود.

وفي النهاية لم تفلح حجتي في استمالتها فيما يتعلق بمشاركة قواته في القتال في الكويت. ووعدني قائلاً: «حسناً سوف نتحدث إلى السعوديين». وهذا ما أعرف أنه المعادل الدبلوماسي «لا تحبس أنفاسك خوفاً» وكم أجريت مئات الجولات من المفاوضات خلال عملي سراً وفي العلن . كان الأسد على الدوام واحداً من أشد المفاوضين بأساً. وكنت أعرف أنه محاور مرعب في مهمة ما بعد الحرب في البحث عن السلام في الشرق الأوسط. وأخيراً وافق السوريون على دخول الكويت. لكن فقط في دور إسناد عسكري غير مهم في المؤخرة.



وغادرت دمشق متوجهاً إلى أنقرة لكن الضباب كان يغلف العاصمة التركية. وعلى قيد بضع مئات من الأمتار من مدرج الهبوط اضطر قائد الطائرة لإلغاء محاولة الهبوط مرتين. وتسبب ضعف الرؤية في إفساح محاولة الهبوط أكثر من مرة، وطلبت من الطيارين الكف عن محاولة الهبوط، وتم تحويل طائرنا إلى قاعدة إنجريك الجوية حيث أخذت الطائرات الحربية الأمريكية أهبتها للقتال. وأمضيت الليل في أجنحة الطيارين العزاب. ونام كبار العاملين معي على أسرة خفيفة في غرف مشتركة بينما أقلت سيارات الأتوبيس صغار معاوني والطاقم الصحفي إلى فندق خمس نجوم. وعندما إلتقيت في النهاية مع أوزال في اليوم التالي كان صلباً كالعهد به.



وكان آخر توقفين لي مع أقوى حلفائنا بريطانيا العظمى وكندا. وكمؤشر على خطورة الموقف التقى بي جون ميجور الذي تولى خلفاً لمارجريت تاتشر في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠، في لفتة كريمة خلال توقفي للتزود بالوقود في قاعدة جوية ملكية في ألكونبوري. كان مؤيداً متحمساً كالمتوقع. وعندما استفسرت منه عما إذا كانت هناك حاجة لاستشارة أحد آخر. قال: فقط الملكة اليزابيث هي الباقية التي يجب إخطارها. وقال: «إنني أعتقد أنها لن . وضحك في سره . تمسك عن تقديم الموافقة للمرة الأولى منذ ثلاثمائة عام».



وفي أوتواو لم يكن بريان مولروني أقل تأييداً من ميجور. وللعجب فإن هذا التوقف الأخير هو الذي سبب لي لحظات غير مريحة. فقبل اجتماعي مع مولروني اجتمعت مع جاريت إيفانز وزير خارجية استراليا الذي تصادف وجوده في أوتواو. كان إيفانز وزير خارجية متألق وقدير ولا مع وممتاز. وكان صديقاً أيضاً. وسررت عندما علمت منه أن استراليا تؤيد التحالف بشدة. لكن سعادتي تراجعت بعد الاعتراض على قضية الإخطار المسبق الدقيقة. ولا جدال في أن حالتي النفسية تأثرت بالإرهاق المضني. لكنني رددت بفتور على إصراره بضرورة إخطاره مسبقاً بالهجوم «لأن الاستراليين عرضة للخطر، ورددت عليه: «إن لديكم فرقاطة واحدة في الخليج. إن لدينا خمسمائة ألف جندي وجندية على الأرض ولن أجازف بأمنهم بإخطار سابق لأوانه» وفي غمرة النقاش المحتدم الذي تلا ذلك طلب إيفانز أن يعرف على الفور موعد الهجوم بدقة، وأعلن صراحة أنني

أخفي الموعد عن حليف. كان تعريضه ولهجته غير مقبولة. وقلت بعنف: لن يكون هناك أخطار مسبق من أي نوع». وانقذت صداقتنا الاجتماع وكذلك قدرتنا على العمل عن قرب في عدد من القضايا المهمة المتعلقة بآسيا والهادي.

ليتوانيا تنفجر

عدت إلى واشنطن منتصف نهار الرابع عشر من كانون الثاني يناير يغمرني ارتياح لتشاوري مع كل الحلفاء. كان التحالف صلباً ومستعداً للأمر المحتم. وفي الوقت نفسه تمت تذكرتي بأن السياسة الخارجية هي سياسة متعددة الأبعاد في الغالب في أرحح اللحظات. وبينما نحن نتأهب للدخول في حرب الخليج كنا نقوم بإجلاء الدبلوماسيين الأمريكيين والأجانب من الصومال حيث بات العنف العشائري يهدد باحتواء البلاد في حرب صريحة. وفجأة نشبت أزمة في البلطيق وكشفت هذه الجولة التحدي الذي يواجه صانعي السياسة الأمريكية لدى تعاملهم مع مجموعة متنوعة من الأزمات كتلك التي تحدث عندما يكون بعض المسؤولين يعملون في واشنطن وبعضهم خارج البلاد. فالعالم لا يسكن ولا يهدأ بينما التركيز منصب على أزمة واحدة. فمن شبه المحتم أن تحدث أزمة أخرى، ولتحقيق النجاح فمن المهم للغاية تحقيق تعاون وتنسيق وثيق بين الإدارات والمسؤولين. وهذا هو السبب على سبيل المثال لوجود مندوب من كل وكالة أو إدارة معنية على طائرتي. وبينما لا توجد سوى أمثلة قليلة لمؤشرات الإخفاق فإنه يحسب لكل المشاركين حقيقة أننا بقينا على اتصال وثيق كما فعلنا. ولأننا فعلنا هذا فقد استطاع الرئيس أن يمضي وقته في قيادة الولايات المتحدة في التعامل مع مجموعة الأزمات المتعددة لا في تصفية الخلافات أو سوء الفهم بيننا.



في الحادي عشر من كانون الثاني يناير تفجرت في فيلنيوس التوترات التي كانت تتراكم منذ بداية العام بين موسكو والحكومة ذات النزعة الاستقلالية في ليتوانيا. فقد فتحت القوات السوفيتية المحمولة جواً التي وصلت إلى ليتوانيا لتطبيق قوانين التجنيد. نيرانها على حشد يحيط بدار الطباعة الحكومية الرئيسي مما أسفر عن إصابة عدة مواطنين بجراح. ومع نهاية اليوم طوقت القوات محطة التلفزيون الحكومية ومبان حكومية أخرى.

وبعثت برسالة إلى شيفرنادزة شرحت فيها أن ميتران وكول وديما وجينشر وهيرد أبلغوني جميعاً أن أي قمع في ليتوانيا سيرتب آثارا سلبية على استعدادهم للاستمرار في تقديم المعونة إلى الاتحاد السوفيتي. وينطبق نفس الأمر بوضوح على الولايات المتحدة. ورغم استقالة شيفرنادزة في عشرين كانون الأول ديسمبر، ولم يتبق له سوى أيام في الخارجية أرسلت له الرسالة لأعطيه حافزاً ومصداقية يستند إليهما في إمكانية التوجه إلى جورباتشوف ويتحدث إليه عن عواقب الإجراءات الناجمة عن فرض الحكم الرئاسي في البلطيق.

ورغم اتفاق جورباتشوف وبوريس يلتسين على تسوية الأزمة سلمياً إلا أن القادة المحليين تركوا الموقف يتداعى ليخرج عن نطاق السيطرة. وصباح ١٣ كانون الثاني يناير «الأحد الدامي» قتلت القوات السوفيتية خمسة عشر ليتوانياً وجرحت المئات في هجوم على محطة التلفزيون. وبدا أن سلطة جورباتشوف تتداعى وأن البلطيق على شفا الفوضى.

كان أعداد رد مناسب على الموقف عملية خادعة. وبقيناً لا يمكن الصفح عن العنف لكن يتعين أن تكون لغتنا أكثر من حادة. فضرية على الرسغ قد تحبط همة أصدقائنا في البلطيق، وتشجع منتقدينا في الكونجرس الذين سيبدرون بالتأكيد إلى الاتهام بأننا ننظر إلى الطريق الآخر للإبقاء على السوفيت في تحالف حرب الخليج. والأهم أنه لو استغل السوفيت مهلة الخامس عشر من كانون الثاني يناير مفترضين انشغالنا في المراحل الأخيرة للتخطيط للحرب فيتعين تحريرهم من أوهامهم. ومن ناحية أخرى لم يكن هناك شك في أن جورباتشوف يتعرض لضغوط متزايدة من أعداء الإصلاح. فالتشدد معه قد يشجع منتقديه ويضعف موقفه وهو ما يتعارض بوضوح مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية. علاوة على ذلك فلم نكن نريد أن نكون أشداء للغاية مع جورباتشوف لدرجة ربما تغريه بالفكاك منا على حد قول الرئيس. وافق الرئيس معي على ضرورة أن تكون استجابتنا محسوبة لكنها قوية بدرجة تكفي لإقناع كافة الأطراف بمدى جديتنا. وأعتقد أن البيان العلني للرئيس وكذلك بياني الذي صدر في انقرة قبل اجتماعي مع أوزال في ١٣ كانون الثاني يناير قد حقق هذا التوازن الدقيق. فقد أكدنا فيهما على أنه في الوقت الذي نؤيد ونعجب بالمساعي السوفيتية للتغيير من خلال البيريسترويكا والجلاسنوست فإن استخدام القوة في البلطيق يشكل تناقضاً جوهرياً ومأساوياً لهذه المبادئ. وقلت: إن الحوار السلمي لا القوة هو الطريق الوحيد نحو تحقيق الاستقرار والشرعية على المدى البعيد».



وفي صباح الخامس عشر من كانون الثاني يناير بذلت محاولة رسمية مع القائم بأعمال السفارة السوفيتية سيرجى شيرتيفريكوف الذي تولى إدارة السفارة حتى يتم تعيين بديل لألكسندر بسمرتنيخ وأبلغته بأنه ليس هناك مبرر البتة لاستخدام القوة ضد حكومة ليتوانيا المنتخبة ديمقراطياً، وأن لدينا ما يببر قلقنا من تغير السياسة السوفيتية نحو الأسوأ وقلت: «إن العنف الذي يحدث في دول البلطيق الثلاث يثير مفارقات غير سعيدة بفترات سابقة في التاريخ السوفيتي. إنه يقدم سبباً للقلق تجاه عملية الإصلاح، ويتعارض مباشرة مع تطمينات جورباتشوف للرئيس بوش في قمة واشنطن بأنه سوف يحل مسألة البلطيق دون عنف. لقد أُنتخبت حكومات البلطيق في عملية أوجدها جورباتشوف نفسه. إن القلق يساورنا من أنها تهدد تراثه التاريخي».

وبدون وجود تعليمات بدأ شيرتيفريكوف كالمعتاد. وقال: «إنني أقدر صراحة تعليقاتكم» مستفسراً عما إذا كانت تمثل وجهة نظر شخصية أم أنها بيان رسمي لحكومة الولايات المتحدة». ورددت بيروود: «لقد كلفني الرئيس بأن أنقل قلقه. ولذا عليكم اعتبارها رسمية». ووصف هذه

الأحداث بأنها «مأساوية تدعو للأسف» وأكد أن جورباتشوف نأى بنفسه عن تلك الحوادث، وأمر بإجراء تحقيق شامل. كانت اعتذاراته واهية. وقد فجرت التوترات إرتفاع الأسعار الأخير. وهناك تهديد حقيقي بحدوث الفوضى والإضطراب في ليتوانيا. فالقوات تحركت للفصل بين الأطراف المتناحرة التي تهدد النظام العام. وتساءلت: «ما هو سبب استيلاء القوات على محطة التليفزيون؟». وقال: «لإسكات البيانات الملتهبة التي تحرض الجماهير على مقاومة قوى الإصلاح الديمقراطي» وذكرته قائلاً: «لقد عملنا بقوة لتعزيز العلاقات الأمريكية السوفيتية وأنجزنا عملاً عظيماً. ومع ذلك فإن استمرار العنف سيؤثر حتماً على قدرتنا على مواصلة طريقنا». ولم أكن واثقاً من أنه إستوعب الرسالة، ولذا فقد كررتها في محادثة هاتفية أجريتها في الضحى مع بسمرتنيخ بحجة تهنتته بتعيينه خلفاً لشيغرنادزة وقلت: «إن قدرتنا على إستمرار العمل في تعزيز علاقاتنا يعتمد على تمسك حكومتكم بمبادئ البيريسترويكا وآمل ألا يشكل ما يحدث عودة إلى التفكير والممارسات القديمة».

وأكد بسمرتنيخ أن هذه الأحداث غير السعيدة «أحداث فردية ولا تمثل تغيراً في السياسة» وقال: «ليس هذا هو الشكل الذي ينبغي أن تسير وفقه الأمور. ويمكن تسوية هذه النزاعات إنها لا تشكل قمعاً. فالتوتر في هذه اللحظة خرج عن نطاق السيطرة».

وأحسست أن بسمرتنيخ يعتقد فيما يقوله لي. وكنت أعرف أيضاً أن جورباتشوف يتعرض لضغوط شديدة من اليمين. وما لم يقدر مدى الخطورة فربما يضطر إلى تبني خط أشد تطرفاً ضد دول البلطيق. كان بسمرتنيخ يفهم السياسة الأمريكية جيداً، وذكرته بأن الكونجرس لن يتسامح تجاه مزيد من العنف وكذلك الرئيس. وقلت: «لا يمكننا أن نقف هكذا ولا ننتبه للتطورات الأخيرة. فإذا لم تفعلوا شيئاً ألكسندر فسوف ينهي هذا كل شيء. وطمأنني بسمرتنيخ أن جورباتشوف يتفهم المخاطر المحدقة بعلاقتنا، وسوف يحل هذه الصعوبات بطريقة سلبية».



كانت وجهة نظري الخاصة في حينه أن جورباتشوف يعرف عما حدث أكثر مما يود تصديقه كرئيس، وربما يكون يخير الولايات المتحدة بدرجة ما. واعتقدت أيضاً أنه يعرف ما فعله قواته في البلطيق. فسلطاته تتآكل بسرعة. فعدم الارتياح من الإصلاحات يشجع منتقديه من اليمين. وفي غضون ثمانية أشهر سينجو جورباتشوف من محاولة إنقلاب لم تحسم مصيره. وفي حالة يأس أقدم على مقاومة محسوبة للتحويل بإتجاه منتقديه المحافظين. فربما خفف هجومه في البلطيق مؤقتاً من الضغوط الداخلية عليه. لكنه إذا استمر فسوف يدمر العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة التي عمل هو وشيغرنادزة معي ومع الرئيس لبنائها. وفي الوقت الذي لم يكن بوسعنا تجاهل التصرف السوفيتي لم نكن لنتحمل وطأة خسارة السوفيت عشية حرب الخليج. وهذا واحد من أمثلة كثيرة تنازعنا فيها المبادئ والمصالح الواقعية والمثالية في سعينا لممارسة دبلوماسية خلاقة.

وأعتقد أن ردنا حقق التوازن الدقيق: الشدة الكافية لتجنب كارثة في البلطيق لكن دون دفع السوفيت للخروج من التحالف. وتلقى بسمرتنيخ الرسالة على نحو ما أملت، وهدأت حدة الأزمة أخيراً. لكن في وقت لم يتسن معه إنقاذ قمة بوش جورباتشوف المقررة في شباط فبراير ١٩٩١، والتي تأجلت لأجل غير مسمى. ولكن في الوقت الذي انتهت فيه مكالمتي مع بسمرتنيخ اقتربت أزمة الخليج من ذروتها. فسوف تنقضي المهلة في غضون أقل من ثماني ساعات. وفي غضون ما يزيد عن أربع وعشرين ساعة بقليل ستدخل أمريكا حرباً. فقد وقع الرئيس الأوامر الضرورية. وأخطأت سياسة حافة الهاوية التي انتهجها صدام حساب قوة أمريكا على الصمود. ومن المؤكد أن ثمن أخطائه في الحساب سيكون مأساوياً، وكلى أمل أن يدفع هو وآلته العسكرية الثمن وحدهما لا هؤلاء الرجال والفتيات الذين كانوا يتأهبون في هذه اللحظة لتحويل عملية درع الصحراء إلى عاصفة الصحراء. ولم يتبق سوى شيء وحيد هو أن نصلي من أجل نجاحهم وسلامتهم.

إن هذه أصعب اللحظات التي عشناها.

إسحاق شامير

رئيس وزراء إسرائيل

لإيجلبيرجر نائب وزير الخارجية

٢٣ كانون الثاني يناير ١٩٩١

في رد فعله على هجمات صواريخ سكود

العراقية

حسناً فالأوقات بالغة التوتر.

بسمرتنيخ

وزير الخارجية السوفيتي

في مكالمة هاتفية مع الوزير بيكر

٢٤ كانون الثاني يناير ١٩٩١

صباح السادس عشر من كانون الثاني يناير تلقيت مكالمة من الرئيس. واستفسر قائلاً هل يمكنك القدوم على الغداء؟ إنني أريد أن نتحدث. لم يكن هناك سوانا في غرفة الطعام الخاصة بمقر الإقامة في البيت الأبيض. كنا نجلس على انفراد كتلك الأوقات التي التقينا فيها مرات لا حصر لها على مدار الأعوام الثلاثين الماضية. لكن هذه المرة أحسست بتوتر داخلي من غير السهل رصده في رجل اجتماعي وانبساطي مثل جورج بوش. فقبل إنقضاء اليوم ستكون الولايات المتحدة في حرب. لقد اتخذ لتوه قرارات ستؤدي إلى إرسال ما قيل له أنه سيدفع مئات الجنود ومشاه البحرية والطيارين والملاحين إلى حتفهم. وفي لحظة الحقيقة في رئاسته وربما تكون اللحظة الأهم في الرحلة التي بدأها معاً في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٨م، كنت أعرف أنه يلتمس شيئاً من الاطمئنان والسكينة.

وجدته متقدراً. إنه مطمئن للقرارات الصعبة التي اتخذها. وشعر أنه تلقى نصيحة جيدة من ديك تشيني والجنرالات، وكان مقتنعاً بأن قوات عاصفة الصحراء عالية التدريب والتجهيز وروحها المعنوية مرتفعة. وموضوعياً ليس هناك مجال للخسارة بأية حال. فينبغي أن ينتهي الأمر في غضون أسابيع بأدنى خسارة بشرية، ويتبقى أنه وهو الطيار الشاب السابق في البحرية في المحيط الهادي الذي خاض تجربة القتال من قبل يعرف أن الحرب لا تسير كما هو مدون في الكتب وخطط العمليات. فهناك «ضباب الحرب».

وكما ذكرنا كولين باول أكثر من مرة فالحرب مليئة بالمفاجآت. وأنبأتني لهجة الرئيس بأنه يشعر بقلق عنيف من احتمال حدوث عواقب وخيمة. وقال: «أعرف أن هذا هو الصواب الذي يتعين عمله. وأعرف أننا فعلنا الصواب. إننا لم نهدر فرصة واحدة. ولا يمكن الحصول على تقديرات بالخسائر البشرية المنتظر حدوثها». فإذا كانت تقديرات العسكريين دقيقة فسوف تكون نتيجة المعركة القادمة جيدة. أما إذا كانت التقديرات خاطئة . كما حدث في فيتنام . فستكون الخسائر البشرية مرتفعة والنتيجة أقل يقيناً. وكنا نعرف نحن الاثنين مدى الخطورة الماثلة نتيجة العواقب المحتملة للخسائر في أرواح الجنود وبين العائلات والبلد، ويجب الاعتراف بأنه إنتابني قلق هائل مثله تماماً حيال النتيجة التي يحتمل حدوثها.

وقلت بالطبع: «إن قرار الدخول في حرب هو أصعب قرار يتعين أن يواجهه رئيس. لكنك اتخذت القرارات الصحيحة. لقد اتخذتها بالطريقة السليمة وسوف تؤتي ثمارها».

وافترضت أن الجانب الشاق في مهمتي قد انتهى. والآن سيصبح من الضروري بالطبع الحفاظ على سلامة التحالف السياسي الذي أقمناه. وبالتأكيد سيتم استمالة السوفيت لطرح مبادرة دبلوماسية جديدة. ويمكن أن تهدد مثل تلك الجهود تماسك التحالف وسنكون في حاجة إلى تثبيتها بلباقة لكن بحزم. وأحسست بعظمة الجهد الذي بذله الرئيس وإدارته في الإعداد لإقامة التحالف الدولي وتحقيق إجماع داخلي لتأييد سياستنا. لكن دبلوماسية القوة أخفقت في حمل العراق على الانسحاب من الكويت، وأصبحت أعتقد أن السياسة تفسح مكانها لشيء آخر فسوف يتحول التركيز في هذه الأزمة إلى ميدان المعركة والبنجاجون. وكنت مخطئاً. وتقريباً على الفور وجدت نفسي وقد عدت إلى قلب العاصفة. وكما توعد طارق عزيز في جنيف تحول العراق بسرعة إلى ضرب إسرائيل في محاولة لاستفزاز حكومة شامير للانتقام. الأمر الذي قد يشكل تصعيداً مأساوياً سيهز التحالف السياسي والعسكري. وبينما صواريخ سكود تنهمر على المدن الاسرائيلية ظهرت أمامنا مهمة سياسية إضافية. بهدف منع إسرائيل من الدخول في الحرب وخلال الأيام الأولى للحرب الجوية انفقت معظم جهودي في بذل محاولات لإقناع إسرائيل بعمل ما لم تعمله من قبل وهو الامتناع عن الانتقام من المعتدي، وكانت جهودي لحمل السوفيت على عدم إحداث مأساة جديدة أقل نجاحاً. وانفجر بيان مشترك مع وزير الخارجية السوفيتي الجديد في أواخر كانون الثاني يناير محدثاً مشكلة كبرى مع البيت الأبيض.

الحرب تبدأ

عقب تناول الغداء مع الرئيس يوم ١٦ كانون الثاني يناير عدت إلى وزارة الخارجية للإعداد لجولة مكثفة من الإخطارات، وفي الوقت الذي كانت فيه الطائرات الحربية الأمريكية وصواريخ توماهوك تقترب للانقضاض على العراق عقدت لقاءات منفردة مع سفراء إسرائيل والعربية السعودية وألمانيا وسوريا واليابان. وأجريت أربع عشرة مكالمة هاتفية مع نظرائي وزراء الخارجية وكبار أعضاء لجنتي الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي.

وفي تمام الساعة السادسة وإحدى عشرة دقيقة مساء بتوقيت واشنطن أيقظت الكسندر بسمرتنيخ في شقته بموسكو وأبلغته بأن الهجوم على العراق سيبدأ «عما قليل». ورد بسمرتنيخ بأن هذا تطور مثير، وألح علي لمعرفة توقيت أكثر تحديداً. وأبلغته بأن يتوقع هجوماً في غضون ساعة. وطلب مني التأجيل. فسيحتاج جورباتشوف بعض الوقت لتوجيه نداء أخير إلى صدام. ولهذا السبب تحديداً أحجمت عن إبلاغ السوفيت حتى قبيل وقت قصير من بدء القصف. وهكذا، لقد فات الأوان الكسندر لقد اجترنا هذه النقطة».

وبعد سبع وعشرين دقيقة طلبني بسمرتنيخ على الهاتف. وقال: «إن جورباتشوف يطلب كجميل شخصي من الرئيس أن يؤجل الحرب لأربع وعشرين ساعة على الأقل. وأكد «إن هذا طلب شخصي من رئيس الاتحاد السوفيتي». وأبلغته بأن الأحداث تجاوزت هذا الطلب «إننا في ساعة الصفر، ولا يمكنك تأجيل عملية بهذا الحجم».



وفيما بعد جلست في مكتبي وقد تناولت شراب مارتيني دويل أشاهد شبكة سي إن إن. إن المعلق برناردشاو والمراسل جون هوليمان وكلاهما أعرفه من أيام البيت الأبيض وهما يبثان على الهواء مباشرة من بغداد أن تقارير الحرب الجوية بدأ يثبت خطأها على ما يبدو لأن شيئاً لم يحدث. وبعدها بثوان بدأ في التحدث من تحت مكتبيهما فيما بدأت الانفجارات تهز بغداد. ودار بخلدي ها نحن هنا. وأتذكر التفكير في أنني كنت شبه متيقن من أنني لن أكون مرة أخرى في موقف أشاهد فيه بالفعل بداية حرب شاركت بدور هام في الإعداد لها. وعادت أفكارني لتدور حول طياري إف ١١١ الذين زرتهم في الطائف قبل خمسة أيام. وهاهم الآن في موجتهم الأولى للتخليق فوق بغداد. وتلوت صلاة صامتة تضرعاً لسلامتهم.

وبينما أنا أتابع وقائع الحرب الجارية على شاشة التلفزيون تأكدت أن عدداً من التقارير استخدمت الخرائط التي كشفت دون قصد عن أهداف خططنا لضربها هذه الليلة، وطلبت من مارجريت تاتويلر الاتصال بجون مكويثي من شبكة إيه بي سي. ورالف بيجلابتر من شبكة سي إن إن لإبلاغهما بأن بعض الخرائط تكشف خطأً فعلية للقصف. وللحقيقة أخذت الشبكتان باقتراحاتنا والتزمنا الحرص في المستقبل في عرض تقاريرهما. وفي وقت لاحق في المساء اتصل الرئيس هاتفياً وقال: «يبدو أن الحرب بدأت بداية طيبة» وكان متحمساً للتقارير التي ترد من الميدان، فلم نفقد أي من طائراتنا في الطلعات الأولى للهجوم وهو أمر لا يصدق العقل.

لكن سرعان ما تبدد ارتياحنا لانخفاض حجم الخسائر البشرية في صفوف التحالف في المساء التالي عندما سقطت ثمانية صواريخ سكود على تل أبيب وحيفا. وكنت أحلق شعري في فندق شيراتون كارلتون عندما سمعت نبأ الهجوم. وتوجهت بالسيارة مسافة البلوكين الباقيين على البيت الأبيض وقصدت مباشرة مكتب برينت سكوكروفت بالجناح الغربي في تمام الساعة السابعة و ٣٩ دقيقة مساءً، وانضم إلينا لاري إيجلبيرجر وبوب جيتس وعدد من المساعدين في مجلس الأمن القومي.

خلال فترة الإعداد للحرب كان إبعاد إسرائيل عن دائرة الصراع هو الشاغل الاستراتيجي الرئيسي لدبلوماسيتنا. وتعددت مهمتنا من جراء حقيقة أن العلاقات بين بلدينا لم تكن في أفضل حالاتها. كنت لا أزال أعتقد أن إسرائيل سوف تدرك أن ضبط النفس سيخدم أهدافها ومصالحها الأرحب. واعترف بعض أقدم أعدائها بهذه الحقيقة. كانت النخبة العربية تعي أن صدام يشكل أكبر تهديد لها عن إسرائيل. ومع أنني استطعت تأمين التوصل لاتفاقيات مع كافة شركائنا العرب في التحالف أنه إذا هاجم صدام إسرائيل أولاً وإذا ردت إسرائيل فسوف يظلون على بقائهم في التحالف. فليس بوسع زعيم عربي التأكد من أن الجماهير لن تنزل إلى الشارع وتهدد استقرار نظمها إذا ردت إسرائيل بالانتقام. إضافة إلى أن مثل هذا التصعيد سيعطي إيران مبرراً لتعزيز موقفها السياسي في المنطقة بمغازلة الجماهير التي لم تتأثر وهي ترقب في الوقت نفسه التحالف يدمر ألد أعدائها العراق.

وفي أوائل كانون الثاني يناير حذر ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل علناً من أن أي هجوم عراقي سيعتبر إعلاناً بالحرب وسيستدعي «عقاباً مروعاً». ولإبداء قلقنا بقوة من أن هذا التصرف سيكون سياسة غير حكيمة تماماً أوفد الرئيس لاري إيجلبيرجر ويول فولفونيس لإسرائيل لحثها على ضبط النفس. وكنت أعتقد أنه برغم تشدد ليفي فإن إسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية قد أعد في الحقيقة حساباً استراتيجياً آخر قبل بدء الحرب بكثير يتمثل في كسر القاعدة والإحجام عن الانتقام والرد. وكان مثل هذا القرار بالغ الخطورة لأي زعيم إسرائيلي. فقد كان عنصر الرد الفوري الشامل دائماً هو عماد نظرية الرد الإسرائيلية. فمن المبادئ الأساسية في السياسة الإسرائيلية: إنه يجب أن يعرف العرب دائماً أنه متى هاجموا إسرائيل فإنها ترد بقوة ساحقة. لكن شامير يدرك أيضاً المخاطر الجمة على إسرائيل. فالولايات المتحدة حشدت ائتلاًفاً دولياً غير مسبوق يضم دولاً عربية للتعامل مع أقوى تهديد لإسرائيل. فلن يفيد إسرائيل الإقدام على عمل من شأنه تعريض هذا الإجراء موضع الترحيب للخطر. وكمسألة عملية لا يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية مسaire التحالف فيما سينزله بصدام. وأدرك شامير أيضاً أنه إذا تدخلت إسرائيل فسوف يساهم هذا في تصدع التحالف مما سيؤدي إلى خسارة إسرائيل لهدفها الاستراتيجي الأكبر. المتمثل في تدمير القدرات العسكرية لصدام حسين. ومن وجهة نظر سياسية محضة كان ضبط النفس مفيداً لشامير. فقد أضر تصلبيه في عملية السلام بعلاقته مع الإدارة والرأي العام الأمريكي. وبالتصرف بشكل مسؤول فإن صورته الشخصية سوف تتحسن لديهما، وربما أحس أيضاً وله بعض المبرر أن إسرائيل تجني فائدة من ضبط النفس.

علاوة على ذلك وكما بات معروفاً تماماً الآن فإن شامير كان يجتمع سراً منذ بعض الوقت مع الملك حسين في محاولة للتوصل إلى صيغة ربما تؤدي إلى إقرار سلام بين إسرائيل والأردن. وبرغم استمرار تأييد الأردن للعراق خلال الأزمة فقد ظل على اتصاله مع شامير. وخلال أحد

اجتماعاتهما السرية أبلغ شامير أنه إذا اندلعت الحرب فسوف يضطر لمهاجمة أي طائرة إسرائيلية تدخل الأجواء الأردنية لمهاجمة العراق. وكان شامير يدرك أن الطيارين الإسرائيليين سيبدون بالمثل وسوف يتجشد فجأة شبح حرب أشمل بين العرب وإسرائيل. وكان شامير يدرك تماماً أنه يتعين على إسرائيل ألا تعمل لمصلحة صدام بأن تدع نفسها تنزلق إلى الصراع.



و بمجرد أن بدأت صواريخ سكود تنهمر على المدن الإسرائيلية فإن تفضيل شامير لضبط النفس بدأ يتعرض لضغوط محمومة من قوات الدفاع الإسرائيلية ولا سيما القوات الجوية. وضغط وزير الدفاع موشيه أرينز للسماح بشن هجمات جوية انتقامية، وفي غضون دقائق من سقوط أول صاروخ سكود اتصل أرينز بالهاتف بديك تشيني يطلب الحصول على الكود الإلكتروني (تحديد العدو والصيد I F F) والذي يمكن باستخدامه تحديد الطائرات الصديقة من الطائرات المعادية. والأسوأ أن أرينز أبلغ تشيني بأن الهجمات المضادة التي يطلب شنّها ستقتضي دخول الطائرات الحربية وطائرات الهيلوكبتر الإسرائيلية الأجواء السعودية في طريقها لغرب العراق. وطلب أن يتصل الرئيس بوش بالسعوديين لضمان سماحهم بتحليق الطائرات الإسرائيلية في أجوائهم.

واتصلت بالرئيس في مقر إقامته وأطلعته على هذه الطلبات. كانت علاقته متوترة مع شامير، ولذا فقط طلب مني الاتصال برئيس الوزراء مباشرة ومناشدته ضبط النفس والاتصال أيضاً بأرينز. وفي انتظار توصيلي هاتفياً بشامير اتصلت بسفراء العربية السعودية ومصر وسوريا لنقل رسائل مماثلة لهم: سوف نبذل قصاري جهودنا لعدم تدخل إسرائيل في الحرب. لكننا نتوقع أن تظل بلادهم على صمودها كما تعهد لي شخصياً زعماء دولهم في أوائل كانون الثاني يناير. وأبلغت الأمير بندر بأن الإسرائيليين يريدون السماح لهم بالدخول في الأجواء السعودية لمهاجمة العراق. وقال بندر: إن الملك فهد رجل كريم لكن تقديم مثل هذا الطلب سيكون إهداراً للوقت.

و كنت أعرف ميشا أرينز جيداً من خلال عمله كوزير للخارجية وقد عملنا معاً بشكل جيد. وبرغم تشدده فقد اعتبرته دبلوماسياً عملياً أدى عملاً جيداً بالتوازن الحكيم مع متطلبات رأي عام إسرائيلي متفجر. وعندما تحادثت معه أخيراً في التاسعة وثلاثين دقيقة مساءً لم يكن مزاجه تصالحياً مما يعكس الضغوط التي يتعرض لها بوصفه وزير دفاع مطلوب منه عمل شيء ما.

وأبلغني أرينز بوضوح: «ليس أمامنا أي خيار. علينا أن نرد لقد هاجمونا. فلا يمكن أن تجلس إسرائيل هكذا وتضرب بالصواريخ ثم لا تفعل شيئاً». وأبلغته بأنه على المستوى الشخصي «إن الرئيس وكلنا جميعاً نشعر بالحزن والأسف لوقوع الهجمات». «إننا نتفهم الرغبة في الانتقام بكل تأكيد. لكن الانتقام سيكون كارثة. فليس من مصلحتكم تعقيد مهمتنا. إن هذا يشكل خطورة عليكم بقدر ما يشكل خطورة علينا. لا يمكنكم أن تدعوا هذا الرجل يفلت من الشرك. أمل أن تجدوا طريقة بأقصى ما يمكن لعدم الرد على الهجوم. عليكم أن تعتبروا هذا طلباً رسمياً بعدم الرد». وكان أرينز متصلباً، وبرغم تجاهل طلبه بالحصول على الكود الإلكتروني (I F F) فقد أصر على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. لكنه وافق على بحث طلبنا بضبط النفس مع شامير على الفور.

وفي هذه المحادثة كرر أرينز طلبه السابق بالحصول على موافقة بدخول الأجواء السعودية. وكنت أعرف أنها مسألة مستحيلة. كان الملك فهد قد أعطانا تعهداً قوياً بالاستمرار في التحالف حتى إذا ردت إسرائيل لو تعرضت لهجوم من العراق، لكن السماح بدخول الطائرات الإسرائيلية الأجواء السعودية أمر بالغ الصعوبة. ثم كلما شددنا من صعوبة الرد أمام إسرائيل قلما قل فعلاً احتمال إقدامها على الرد.



أخيراً وبعد ساعة تم توصيلي بشامير وقلت له: «إن الغضب يترك الرئيس ويتمكننا جميعاً من هذا العدوان. لكن أمل ألا تردوا» وفي غضون دقائق من إطلاق صواريخ سكود أمر شوارتسكوف بتوجيه قاذفات مقاتلة أمريكية وبريطانية إلى غرب العراق بأوامر بالبحث عن منصات صواريخ سكود وتدميرها. وطمأنت شامير «بأن أربع طائرات إف ١٥ تحلق الآن فوق مواقع إطلاق الصواريخ. السيد رئيس الوزراء إننا سنتعامل مع غرب العراق بالجدية اللازمة. فلا يمكن أن تفعل قواتكم الجوية ما لا تفعله قواتنا. ولو كان الأمر كذلك فأبلغنا وسوف نفعله».

وكنت أعتقد أن شامير يريد البقاء بعيداً عن الحرب رغم ضغوط جنرالاته وضغوط الرأي العام، ولذا فقد ألمحت إلى أن ضبطه للنفس ليس ضرورياً فحسب بل إنه سيساعد في إصلاح العلاقات الثنائية والتي يعرف علينا أنها تعاني من بعض المتاعب. وقلت: «إننا نقدر تمام التقدير نهج حكومة إسرائيل خلال الأزمة. وسوف نتذكر ذلك فهذا أمر بالغ الأهمية لنا». ولم يتفوه شامير بالكثير لكنه حذرني: «إن هذه مشكلة مروعة تواجهنا جميعاً. إن إسرائيل لم تقصر مرة واحدة في الرد». وشكرني على ما أشعر به من قلق وتعهد بمعاودة الاتصال بي في المساء. وقال: «إنني في حاجة للتحدث مع مجلس وزرائي» وكنت أعرف منذ البداية أن شامير لن يصدر أوامر بشن هجوم إسرائيلي قبل معاودة الاتصال بي.

وفي الساعة الثانية وثلاث دقائق فجراً أيقظني شامير في المنزل ليبلغني رسالة مروعة للغاية: «السيد الوزير لقد قرر مجلس الوزراء الإعداد لشن هجوم فوري رداً على الهجوم على تل أبيب وحيفاً» وأبلغت شامير صراحة بأن مثل هذا الهجوم سيكون كارثة على إسرائيل. وقلت: «لا أحد معرض للخطر مثلكم. فلا تزيدوا تعقيد الأمور أمام إنجاز المهمة لكم. وقبل أن تقدموا على شيء دعونا نرى إذا كانت الهجمات ستستمر».

وأقر شامير بأهمية أن تبذل إسرائيل كل ما تستطيع لعدم استفزاز الدول العربية. لكنه رفض استبعاد شن هجوم. وقلت: «السيد رئيس الوزراء لا يمكنكم عمل ذلك فليس في مصلحتكم. سوف نستجيب لكل احتياجاتكم. أياً كانت. لكن لا يمكنكم الإقدام على هذا».

وتحدث شامير وكان الانتقام أمر واقع. لكنني أدرك تماماً أنه يعي وأرينز الحقائق العسكرية: إنه لكي تهاجم إسرائيل العراق، فإنه يتعين على قوات التحالف إما «وقف العمليات، أي وقف الطلعات الجوية في منطقة معينة، ومن ثم إخلاء ممر جوي لطائرات إسرائيل الحربية، أو إعطاء إسرائيل الكود الإلكتروني (I F F). ولم تكن ننوي القيام بأي من الأمرين. وطالما أن الحال كذلك فإننا نعتقد أن تواعد إسرائيل بالهجوم لن يتم تنفيذه على الأرجح.

وللإعراب عن حسن نيتنا في التوصل لحل لهجمات سكود قرر الرئيس إعادة إرسال إيجلبيرجر إلى إسرائيل وأعطى في المقام الأول شيكاً على بياض: أياً كان ما تطلبه إسرائيل ثمناً لابتعادها عن الحرب. وقلت لإيجلبيرجر: «ابدلوا كل ما في وسعكم لضمان السيطرة على قضية صواريخ سكود، ثم قلت مازحاً: لا تعد إلى الوطن إذا لم تنجح» ووعدني «لن أفشل».



وبعيد وصوله إلى تل أبيب في ٢٠ كانون الثاني يناير أبلغ شامير، إيجلبيرجر أنه إذا استمرت الهجمات بصواريخ سكود فسوف تنتقم إسرائيل. وكان تقرير إيجلبيرجر عن الحالة المزاجية لشامير وأرينز بليغاً: «إن تصرفاتهما خطيرة وأصواتهما حادة... إن هناك حلاً لضبط إسرائيل للنفس. إننا نقرب منه» وأعرب أرينز عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة لم تفعل ما يكفي للقضاء على منصات إطلاق صواريخ صدام، وبالإضافة إلى شن مزيد من الهجمات الجوية طلب أرينز قناة اتصال مع أقمار التجسس الأمريكية حتى يتمكن المخططون الإسرائيليون من الحصول على معلومات فورية عن تحركات القوات العراقية. وطلب إقامة قناة اتصال مباشرة مع مقر قيادة شوارتسكوف والسماح بتمركز طاقم تخطيط إسرائيلي على متن حاملة طائرات أمريكية. كما أنه يريد كحد أدنى إلحاق جنرال إسرائيلي بالقيادة المركزية الأمريكية.

ووافقت على توصية إيجلبيرجر بضرورة رفض هذه المطالب برقة. كان أرينز يلح في طلب مساعدة القوات الأمريكية في وضع خطط الهجمات الإسرائيلية ضد العراق. كان هذا أمراً غير قابل للنقاش. واعتقدت أن أفضل طريقة هي المزيد من التزام التحالف لمواجهة صواريخ سكود. وكان الأمر صحيحاً تماماً كما وصفه إيجلبيرجر: «إن الأخطار التي تحدد بأهدافنا في عملية عاصفة الصحراء نتيجة ذلك.. [تتقزم] إزاء الأثر المحتمل لهجوم إسرائيلي».

وعلى مدار الأيام الخمسة التالية تم الاتفاق على مختلف التدابير. فقد أمر شوارتسكوف قواته بشن مزيد من الطلعات الهجومية على غرب العراق. ورغم أن إسرائيل رفضت عرضنا قبل الحرب بتزويدها بصواريخ باتريود فأنها باتت متلهفة الآن للحصول عليها. وبدأنا تبادل معلومات المخابرات مع إسرائيل التي واصلت طلب بإقامة قناة اتصال مباشرة مع مقر القيادة الدفاعية بإسرائيل. وساعدت المخابرات الإسرائيلية القادة الأمريكيين في تحديد الأهداف، ووافق الرئيس على بعض عمليات القوات الخاصة ضد أهداف في غرب العراق.

وبمجرد أن بدأنا في الاعتقاد بأن تهديد الانتقام الإسرائيلي بدأ تيراجع، سقط مزيد من صواريخ سكود على تل أبيب في ٢٢ كانون الثاني يناير. واتصل بي إيجلبيرجر هاتفياً ليبلغني أخباراً مزعجة: فقد نقل أحد مستشاري شامير المقربين رسالة عبر السفير الأمريكي: «إنه إذا لم يمكنكم إعطاءنا شيئاً كبيراً ومهماً فسنمضي في الانتقام». وجدد الإسرائيليون طلبهم بفتح ممر جوي بعرض خمسة أميال عبر الأجواء السعودية لشن عملية كوماندوز ضد منصات صواريخ سكود «وتوقف» الطلعات الجوية الأمريكية بالقرب منه لمدة ثلاث ساعات. وصدرت التعليمات

الإيجلبيرجر بإبلاغهم أننا لن نفعلاً شيئاً لتمكينهم من شن هجوم. وعزز البنتاجون هذا الرأي بعد أن شعر بالإهانة لتصريح أرين العلني بضعف أداء الجيش الأمريكي في تدمير صواريخ سكود. وفي الحقيقة فإن جهدنا لتدمير كل منصات إطلاق صواريخ سكود كان الجزء الوحيد من العملية برمتها التي كانت توقعات الجيش مضرة في التفاؤل بشأنه».



وفي وقت لاحق من اليوم تلقيت طلباً ملحاً من البنتاجون. فقد أسقطت طائرة طيار أمريكي فوق غرب العراق. ويقتضي أكثر الطرق المباشرة لطائرات البحث والإنقاذ الهليكوبتر الأمريكية المرور في الأجواء السورية. واتصلت هاتفياً بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع وطلبت منه إذنا من الرئيس الأسد لأسباب إنسانية. وقال الشرع: إن لمثل هذا الطلب آثار سياسية يتعين دراستها ووضعها في الاعتبار، وقلت له: ليس أمامنا وقت لمثل هذا التفسير. فينبغي القيام بعملية البحث في غضون ساعة وإلا وقع الطيار في أسر العراقيين. ورد الشرع بعد لحظات قليلة. فقد وافق الأسد على القيام بهذه العملية مرة واحدة بشكل استثنائي شرط عدم الإعلان عنها، وأن تُحلّق طائرتنا بدون أضواء. وتم إنقاذ الطيار في نهاية الأمر. ومع ذلك فقد رفض الأسد الرد على طلب ثان قدمه البنتاجون، ونتيجة لهذا لم نستطع التحليق في الأجواء السورية بصواريخ توماهوك.

وعززت الهجمات الجديدة بصواريخ سكود الضغوط التي يتعرض لها شامير، وفي ٢٣ كانون الثاني يناير بعث برسالة إلى الرئيس يطلب فيها رسمياً من الولايات المتحدة أن تتنحى وأن تدع الانتقام لإسرائيل، وقال شامير: بكل الاحترام اللازم للقوات الأمريكية «فإننا نعتقد أنه يمكننا بل يتعين علينا أن نشن عملية أمامها فرصة لإنجاز المهمة وتحقيق أهدافها». وفي هذا الوقت من الأزمة كنا قد بذلنا الكثير لإسرائيل. وكان الرئيس مستعداً ليفعل الأكثر لكننا جميعاً كنا نعتقد أن الأوان قد آن على إسرائيل لتتراجع لنا الجميل. وصدرت التعليمات لإيجلبيرجر بإبلاغ شامير بأن الرئيس لا يمكن أن يوافق على «وقف الحرب» لكن إذا ضبطت إسرائيل نفسها ولم تنتقم فإن الولايات المتحدة مستعدة لمضاعفة عدد صواريخ باترويت في إسرائيل، وإرسال فريق من خبراء تحديد الأهداف لبحث اقتراحات التعامل مع صواريخ سكود وتزويد إسرائيل بمعلومات المخابرات التي تجلبها شبكة أقمار الاتصالات الجديدة المتقدمة التي تختبر في الخليج. وكنا نعتقد أن هذا تعويض يخدم مصالح إسرائيل تماماً.

وانزعج شامير مما اعتبره رابطاً غير مقبول في عرضنا. وانتقد رئيس الوزراء اقتراحنا باعتباره «غير إنساني» وقال انه لا يفهم كيف يجرو صديق على التفوه بمثل هذه الكلمات. فقد كدره الشرط الوارد في اقتراح صواريخ باترويت. كان شامير يغالب ضميره من هجمات سكود الأولى، وبات يشعر الآن أن سماحته تعرضت للخيانة. وأبلغ إيجلبيرجر: «إن هذه أصعب لحظة نواجهها». وأبلغني إيجلبيرجر أن الكلمات لا تجدي «لقد قطعنا خطوة كبيرة إلى الوراء نكوصاً عن أجواء الثقة التي استطعنا تهيئتها خلال الأسابيع الأخيرة».

وفي إنكار للذات تطوع إيجلبيرجر بتحمل الفشل. وطلب مني السماح بالعودة إلى شامير وإبلاغه بأنه يشعر بالضيق لتجاوزه التعليمات الصادرة إليه بالربط بين المعونة الإضافية وبين الالتزام بعدم مهاجمة العراق. وسوف يؤكد إيجلبيرجر مجدداً أنه في الوقت الذي لن توقف فيه أمريكا العمليات الحربية وأنا نتوقع في الوقت نفسه أيضاً أن تغل إسرائيل يدها فإن عرض الرئيس بتقديم المعونة غير مشروط وسينفذ على الفور. وقدم إيجلبيرجر نصيحة بأن «تقديم شيء إلى جانب ذلك سوف يجعلنا نحصل على معظم ما نريد، ونوضح لشامير في الوقت نفسه أنه لا يجب أن يطلب منا وقف العمليات الحربية».

وحتى في أرحح اللحظات لم يفقد إيجلبيرجر حسن التصرف. وأبرق لي قائلاً: «لو حازت نصائحي قبولك. فإنني استطيع العودة إلى شامير في ساعة مبكرة صباح الخميس. أما إذا لم يلق ذلك قبولكم وقررتم إعفائي: فأرجو انتظاري حتى أعود، إنني بحاجة إلى الطائرة لأعود إلى الوطن».

وكالمتوقع نصح إيجلبيرجر بحل خلاق لكسر الجمود. فتقديم مزيد من المعونة الأمريكية غير المشروطة إلى إسرائيل سيعطي شامير قوة كبيرة في مواجهة المتشددين في حكومته. فبوسعه الآن القول أنه انتزع تنازلات من الولايات المتحدة نتيجة التزامه بضبط النفس.

وفي النهاية أثبتت صواريخ سكود أنها لا تعدو أن تكون مجرد سلاح سياسي أكثر منه سلاح تهديد عسكري. وها هي المصلحة الاستراتيجية تنتصر في النهاية على الاندفاع الكبير. وكان رفضنا إعطاء إسرائيل الكود الإلكتروني (I F F) حاسماً في تحقيق هذه النتيجة. وكان شامير يرأس حكومة ائتلافية هشة. فربما دُفعَ للهجوم إذا حصل على الكود الإلكتروني. وبدون هذا الكود كانت هناك مخاطرة فادحة بقيام طيار إسرائيلي بإسقاط طائرة أمريكية والعكس بالعكس، ولو حدث هذا لكان كارثة للدولتين. ورغم تفضيل شامير العملي بالبقاء بعيداً عن الحرب، فإنني أعتقد أننا لو كنا قد أعطينا حكومة إسرائيل الكود الإلكتروني لكانت قد ردت على الهجوم العراقي عاجلاً أم آجلاً.

البيان الذي الفجر

وقبل ساعتين من عودة إيجلبيرجر من تل أبيب في ٢٦ كانون الثاني يناير اجتمعت مع بسمرتنيخ للمرة الأولى منذ تعيينه وزيراً للخارجية. كانت هذه الجولة الأولى من ثلاث جولات عقدت يوم السبت هيمنت عليها تطورات الوضع في الخليج. وعلى المستوى الشخصي كنت تواقاً للتعاون مع بسمرتنيخ. فقد كان سفيراً لدى الولايات المتحدة وصديقاً للإصلاح في الاتحاد السوفيتي. والأهم أنه رد بسرعة على تحذيراتي من التدخل السوفيتي في البلطيق، وتجادل بنجاح مع جورباتشوف بأن التأييد الأمريكي للبيرسترويك سيتقلص إذا لم تتوقف أساليب استخدام القوة، وكان أقوى أصدقاء أمريكا بين رفاقه. وكنت أريد مساعدته في تعزيز قاعدة قوته وإلزامه شخصياً بالتعاون معنا. وبعد نقاش مطول أكدت خلاله مجدداً رأي الرئيس بأن اندلاع مزيد من

العنف في البلطيق ينطوي على كارثة للتعاون الأمريكي السوفيتي. ثم تحولنا لبحث أزمة الخليج. وطمأنني إلى أن جورباتشوف لن يتراجع عن الالتزام السوفيتي تجاه استخدام القوة لطرد العراق من الكويت. وقال: «كان علينا أن نجلس معكم ونبحث الأمور» وفي الوقت نفسه كان القلق ينتاب صانعي السياسة السوفيت مع ذلك من تصاعد حجم الدمار وارتفاع حجم الخسائر البشرية. كان من الواضح أن اللوبي العربي يمارس الأعباء القديمة. كان بسمرتنين يسعى للتوصل إلى صيغة لوقف القتال ومنح صدام فرصة لإنقاذ ماء الوجه للخروج من الكويت. وذكرته بأن صدام حصل على كل فرض لانسحاب من الكويت وأنه تجاهل كافة قرارات مجلس الأمن الدولي. لقد فرض الحرب على شعبه. وقال في نبذة تأنيب: «إننا سلبيون بالنسبة للخطوات السياسية في المرحلة التي تدور فيها الأعمال الحربية. إن هناك موقفاً متنامياً في العديد من البلدان من أن القصف أصبح أكثر تدميراً، وأنه لا يجري في الوقت نفسه البحث عن أي شيء آخر». والأهم هو البحث عن حل سياسي لإنهاء الحرب. «وربما يكون من المناسب توجيه بادرة من نوع ما» وأضاف أن السوفيت يفكرون في عرض مشروع قرار جديد على مجلس الأمن يدعو لوقف القصف.

كان اقتراحاً غير مقبول. ورددت: «بأننا إذا منحناه مهلة. فسوف تلوح أمامه فرصة لإصلاح بعض الأضرار التي حدثت. وستمنحه فرصة لإعادة تسليح قواته. وسيكلفنا هذا أرواح جنودنا» وكنا نعرف أيضاً أن إجراء جدل آخر في الأمم المتحدة سيمنح السوفيت فرصة جديدة لبناء زخم سياسي لوقف إطلاق النار مما قد يتيح لصدام حسين الفرار من الكويت ومعظم قواته سليمة.

وألمح بسمرتنين قائلاً: «إننا حقيقة في حاجة إلى اتخاذ بعض الخطوات. ومن المهم للغاية أن نبدأ التفكير في البنى الأمنية ما بعد الأزمة» وأخيراً كف عن الحديث حول قرار جديد واقترح أن نختم لقاءنا بإصدار بيان مشترك كالبيانين اللذين صدرا من قبل في موسكو وهلسنكي وطلبت منه العودة ومعه مشروع معد. وكمؤشر على ضعف الأهمية التي أوليها لهذا البيان لم اقترح أن يقوم معاووني بإعداد المشروع الأولى للبيان المشترك كما فعلنا في مطار فنوكوفو/ ٢ وفي هلسنكي.

وبعد يومين من يوم الاثنين ٢٨ كانون الثاني يناير عاد بسمرتنين حاملاً مشروعياً بيانين مشتركين. أحدهما متعلق بحرب الخليج والثاني حول الشرق الأوسط. كانت صياغة كلا البيانين غير مقبولة بالمرّة. فهي تحمل بصمات أصدقاء صدام حسين في الخارجية السوفيتية. كانت صياغة البيان المتعلق بالشرق الأوسط بالغة الخطورة بشكل خاص لأنها أعادت شبح إحياء الربط الذي سعينا لتجنبه منذ بداية الأزمة. وفي الوقت نفسه كنت أعرف أن هزيمة صدام حسين سوف تهيئ فرصاً جديدة لإحراز تقدم في المسائل العربية الإسرائيلية واقترحت أن نعمل على التوصل إلى صياغة يقبلها الطرفان وترضى السوفيت وتمنح بسمرتنين قوة لتعزيز وضعه في موسكو بأنه قوي مثل سلفه وتبقى الضغط على صدام.

وجاءت الصياغة الأخيرة حلاً وسطاً يطلق يدنا في المساومة أكثر مما يمنح لبسمرتنيخ. ووافق السوفيت على «أن انسحاب العراق من الكويت لا يزال يمثل هدف المجتمع الدولي». وبالمقابل وافقنا على الصياغة التي طلبها السوفيت «إن الوزيرين لا يزالان على اعتقادهما بأن تراجع الأعمال الحربية سيكون ممكناً لو قطع العراق التزاماً قوياً بالانسحاب من الكويت».



وعلى الغداء يوم الثلاثاء مع العاملين معي قبل اجتماعنا مع بسمرتنيخ لوضع اللمسات النهائية على البيان بحثنا إمكانية أن هذه الصياغة ربما يتم تفسيرها بأنها ضعف في تأييدنا للانسحاب غير المشروط. ولهذه الأهداف المحددة تمسكنا بصياغة ترمي إلى تعزيز تصميمنا. وأضيفت عبارة: أن الوزيرين لا يزالان على اعتقادهما» لتشير إلى عدم حدوث تغير في سياستنا الحالية. وأصررنا أيضاً على أن أي التزام عراقي بالانسحاب لابد وأن تعززه خطوات فورية ولملموسة تؤدي إلى امتثال تام لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى انسحاب غير مشروط. وخلصت إلى أن هذه المتطلبات تحميننا من الاتهام بأننا نرسي سياسة جديدة. كانت تسوية وسطا اعتقدت أنها مقبولة تماماً، ولاسيما أننا اقنعنا السوفيت بقبول صياغة جديدة حول الصراع العربي الإسرائيلي تجاوزت بكثير الصياغة الواردة في البيانات السابقة.

كنا نعرف أن العصبية تنتاب البيت الأبيض من أن السوفيت يستعدون لينأوا بأنفسهم عن استمرار الحرب الجوية. لكنني لم أشعر أن الحاجة تقتضي مراجعة موظفي مجلس الأمن القومي. إنه بيان وزراي وليس بياناً رئاسياً، وعندما يتم إصداره فسوف يتأكد البيت الأبيض من أننا الزمنا السوفيت بموقف أكثر رسوخاً بتأييد للسياسة الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط.

واجتمعت مع بسمرتنيخ بعيد الساعة الرابعة بعد الظهر في ٢٩ كانون الثاني يناير. ونحن على وشك الانتهاء قال لي: «سيكون من المفيد فعلاً نشر هذا البيان» ومن وجهة نظر عملية أبلغته بأن هذا قليل الفائدة. فسوف يعلنه الرئيس في خطاب حالة الاتحاد في تلك الليلة. وقلت: «صدقني يا ألكسندر. إن هذا لن يحتل سطرين في أي صحيفة أمريكية». واقترحت عليه التريث لمدة يومين قبل نشر البيان».

وكان بسمرتنيخ متصلباً، وحذر من أنه: «إذا عدت إلى موسكو ولم يصدر هذا البيان فسوف أواجه معارضة هائلة». فربما يستطيع اللوبي العربي إقناع جورباتشوف بالإصرار على إدخال تعديلات. وأضاف: إن هذا حقيقي فيما يتعلق بالصياغة الجديدة حول الشرق الأوسط وقال: «إنني أريد أن نكون قادرين على إدراج تلك الكلمات. ولكن عندما أعود إلى موسكو فسوف يرون الكلمات القديمة وقد اختقت وسوف نواجه مشكلة. دعنا نفرغ منه الآن ونجعل منه حقيقة واقعة» ووافقت على مضض إلى حد ما على أن نفضل ما يريده البيان، وسوف نكتفي بنشره بغرفة الصحافة بالخارجية. واعتقدت أنه سيتم تجاهل الأمر حتى اليوم التالي بسبب خطاب الرئيس. وقررت الخروج على عادتي المألوفة وعدم موافقة بسمرتنيخ لهبوط الدرج. لأنني لم أشعر أننا قد اتفقنا على شيء

يشكل أهمية خاصة، ومما ضاعف من الخطأ، أن البيان لم تعده ولم تشوف عليه مارجرية تاتويلر التي غادرت بعد أن أبلغت صحفيينا بأنني لن أعقد مؤتمراً صحفياً مع بسمرتنيخ عقب الاجتماع. وسيتعين عليها بدون شك المسارعة بالتعرف على الخطر وتنقذني من واحد من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها وأنا وزير الخارجية.

وفي البهو كان المصورون يضبطون كاميراتهم حتى يتمكن للمراسلين الدبلوماسيين التعليق على الجانب المتعلق بالسياسة الخارجية في خطاب الرئيس ومبنى الخارجية مأخوذ كخلفية لهم. وكانوا أيضاً متلهفين لتغطية مغادرة بسمرتنيخ وأثناء مغادرته للمبنى سألته مجموعة من الصحفيين بشكل روتيني عن سير مباحثاتنا وانتهاز بسمرتنيخ الفرصة عند التوقف في فرح تقريباً وأخرج نسخة من جيب معطفه وبدأ في قراءتها أمام الكاميرا بمفرده.

وفجأة ظهرت رواية مثيرة لصحفيي الخارجية الذين انتابتهم العصبية بعد أن تحولت الأضواء عنهم لتتركز على نظرائهم في البنجاجون والبيت الأبيض. ويشتهر الصحفيون بسوء السمعة لرغبتهم في عرض الأخبار من منطلق إما أبيض أو أسود. وهكذا وبدون الاستفادة والاستعانة بأي خلفية من مكتبي الصحفي. فعلوا الخطأ فبإشارتهم إلى أننا سنقبل وقف إطلاق النار مقابل وعد من العراق بالانسحاب من الكويت فقد افترضوا خطأ أن مبدأ المشروطة قد أدخل في المعادلة للمرة الأولى. علاوة على ذلك يمكن القول أن هناك ارتباطاً بين القضيتين، وهي سياسة طالما قاومناها بإصرار وصلابة لعدة أشهر.



وبعد وقت غير طويل وجه سؤال إلى برينت سكوكروفت عن البيان خلال إيجاز صحفي في البيت الأبيض عن خطاب حالة الاتحاد. ولم تكن لديه فكرة عن البيان. وتشمم الصحفيون رائحة رواية ألد. وكريست لهيئة موظفي البيت الأبيض، فقد لمست في أكثر من مناسبة إلى أي مدى تعشق الصحافة ما أصبح يعرف بروايات «الشجار في غرفة القبطان» وطراً على ذهني ما يمكن أن تطل به علينا صحف الصباح من عناوين «صراع في الإدارة حول ضربة سياسية جديدة».

ولا يمكن أن ألوم سكوكروفت لانزعاجه بعد أن أمسكت المفاجأة بتلابيبه. وعندما اتصل بي مستفسراً عما يحدث طمأننته بأنني لم أوافق على أي تغيير في السياسة، وبعد ليلة لم أذق فيها طعم النوم تقريباً. اتصلت بالرئيس لأقدم اعتذاري في اليوم التالي. وقلت «تعرف تماماً أنني لم أقصد بأي حال التشويش على خطاب حالة الاتحاد». وكان يدرك تماماً أنني لا يمكن أن أحاول عمل ذلك، وقبل تفسيري بكل كرمه المعتاد. لكن سعار وسائل الإعلام خرج عن النطاق ويات يهدد بإلقاء ظلاله على خطاب حالة الاتحاد، وأفادت التقارير على نطاق واسع أنه غاضب مني. ومع أنه لم يظهر هذا الغضب لي مطلقاً فما كنت لألومه بكل تأكيد لو أنه أبدى غضبه مني. وعزز تقارير استياء الرئيس مني قدر كبير من تحمس جون سنونو رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، وكذلك بعض الحزبيين في مجلس الأمن القومي الذين تلهفوا لاقتناص ميزة من خطأ الحساب الذي

ارتكبتة. وحدث الخطأ نتيجة إهمال لا خطأ في التدبير. وكنت أعرف أن البيان لم يتضمن أي تغيير في السياسة، وكنت أعتقد بسذاجة أن أن طبيعته الحميدة لن تستقطب سوى الاهتمام العادي المؤلف. ولازلت أعتقد أن الحال لم يكن ليخرج عن هذا لو أن بسمرتنيخ لم يكن متلهفاً على نشر البيان لأسبابه الخاصة. ولأنه معين حديثاً في منصبه فقد كان يحاول ترسيخ إقدامه كوريث شرعي لشيفرنادرة. فقد أراد توضيح أنه لاعب لا يقل مقدرة على الساحة الدولية من سلفه. وعقب هذه المشكلة شعرت أنه تم استغلاله. لكنني كنت غاضباً من نفسي أكثر من غضبي من بسمرتنيخ. كان لا بد وأن أتصور ما قد يحدث. وخرجت بخبرة هائلة عن أساليب واشنطن ووسائل الإعلام لمجرد ارتكاب مثل هذا الخطأ غير المقصود.

وأثار البيان المشترك ضجة في حينه. وشكك المنتقدون في جدوى ومعقولية إصداره والطريقة التي عولج بها والتي اتسمت بالضعف. لكن البيان لم يكن عليه غبار في حد ذاته. فهدفه هو إلزام السوفيت بالبقاء في التحالف معنا. فقد ذهب حليفنا العظيم وكان بسمرتنيخ جديداً في منصبه ولازال اللوبي العربي يخضعه للاختبار. حيث كان هذا اللوبي يمارس ضغوطه من أجل مبادرة سلام جديدة. وحتى قبل وصول بسمرتنيخ إلى واشنطن كان الحديث عن وقف العمليات الحربية يدور في موسكو. كانت فكرة تنطوي على كارثة، فلو توقفت الحرب فسيكون من شبه المستحيل استئناؤها. وأحسست أن صيغة جديدة تعيد الزامهم بالوقوف مع التحالف وإجازة الأمم المتحدة القائمة سوف يعزز تعاوننا القائم.

ولازلت أعتقد أن هذا «لم يكن بالصفقة الكبرى». ومع ذلك فقد خدم البيان الهدف الذي تصوره. فبعد ثلاثة أسابيع عندما حاول جورباتشوف طرح مبادرته السلمية قبل وقوع الهجوم البري فقد لجأنا إلى البيان المشترك لتذكيرهم بما سبق والتزموا به بالفعل. كنت ساخطاً على معاملة الإحسان بالإساءة لدرجة لم أقاوم معها أدنى رغبة في الانتقام.

ففي أحد الاجتماعات التي عقدت في شهر شباط فبراير، وكان يحضرها عدد من منتقدي انتهزت المناسبة لأرسم تعبيراً جامداً على وجهي وأبلغ الرئيس بجدية «إن أفضل شيء هو أننا حصلنا على هذا البيان». ولكن في الأسابيع التالية أثبت جورباتشوف واللوبي العربي في حكومته أنك أكثر إثارة للمشاكل.

الفصل الثاني والعشرين

مناورة جورباتشوف

لو بدأت الحرب [البرية] اليوم. فسوف تبدأ وسيرى العالم كله أنها تبدأ في ملابسات يكون الاتحاد السوفيتي قد حقق فعلاً انجازاً ضخماً في التوصل لتسوية سياسية... حينئذ سوف يتحمل أولئك الذين بدأوها المسؤولية على عاتقهم.

بريماكوف

المبعوث السوفيتي

٢٣ شباط فبراير ١٩٩١

أكد محاورتي: «إنني لست هنا كي أثير الانقسام بيننا، ولن أكون هناك لأخلق المشاكل» الوقت بعيد ظهر الثامن عشر من تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٠ زائري بريماكوف السياسي السوفيتي الذي يتمتع بقدر لا بأس به من المهارة والدهاء، وكان لدى كل الأسباب المثيرة للشكوك. كان بريماكوف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي أحد كبار أعضاء اللوبي العربي بالخارجية السوفيتية، صديقاً لي ومدافعاً عن صدام حسين.

كان بريماكوف يزور واشنطن ليطرح على الرئيس مبادرة سلام سوفيتية أقنع ميخائيل جورباتشوف بتبنيها بأمل إنهاء حرب الخليج. وجسدت زيارته الطبيعة المزدوجة للسلوك السوفيتي خلال أزمة الخليج. وفي لحظات حرجة كان تضامنهم الدبلوماسي لا يقدر بثمن، فالإتحاد السوفيتي قد وافق في الواقع في ذلك الوقت على كافة قرارات الأمم المتحدة التسعة ضد العراق، وكان صلباً في مطالبته بضرورة انسحاب صدام من الكويت.

وبمجرد أن بدأت الحرب الجوية في كانون الثاني يناير ١٩٩١ أصبحت الجهود السوفيتية لتجنب نشوب حرب برية بدون شك أكبر عائق سياسي أمامنا. وتحت ستار استعادة المكانة السوفيتية في العالم سعي بريماكوف إلى تملق جورباتشوف سعياً في الوقت نفسه لتعزيز مركزه في الخارجية والمكتب السياسي. ودبلوماسياً كانت جهوده ترمي إلى إنقاذ علاقة الحامي بالعميل المتردية بين الإتحاد السوفيتي والعراق أكثر من اهتمامها بحمل صدام على الانسحاب غير المشروط من الكويت، ونتيجة لهذا وجدت الولايات المتحدة نفسها الآن في بعض الأحيان تعمل في أهداف متعارضة مع أهم شريك استراتيجي في الأزمة، وبحلول شباط فبراير ١٩٩١ ساهمت مناورات بريماكوف في تعقيد خطط هجوم بري للتحالف لطرد العراق من الكويت.

وخلال عملية درع الصحراء تابعت تدخل بريماكوف بمزيج من الضيق والصبر. كانت جولاته الإقليمية والكونية أمراً بغيضاً لكننا مستعدون للتسامح إزاءه. فكل من رأى شيئاً يستطيع حمل صدام على الخروج من الكويت دون شروط بدون اللجوء للقوة موضع ترحيب. وإذا كان لأحد أن

بيد أوهام جنون عظيمة صدام فإنه بريماكوف الذي يعرفه منذ أكثر من عشرين عاماً، ويعتبره صدام أفضل السوفيت إلى قلبه. فضلاً عن هذا كنت أحب بريماكوف شخصياً. فقد أشاد به شيفرنادزة صاحب الفضل على الكثيرين في البداية. لكنه ما لبث أن بدأ يشعر بالملل منه لتدخله في اختصاصاته. ويعود أول لقاء لي مع بريماكوف إلى شباط فبراير ١٩٩٠ في موسكو عندما تحدثت وأجبت عن الأسئلة أمام لجنة الشؤون الدولية بمجلس السوفيت الأعلى التي كان يرأسها بريماكوف. واتيحت لي فرصة معرفته بشكل أفضل في أيار مايو ١٩٩٠ في عشاء غير رسمي أقامه لي شيفرنادزة في منزل صديقه الفنان زوراب تسيريتيلي الذي أتحدثنا فيه إبنته بوجبة جورجية عظيمة. في ذلك الوقت كانت العلاقات لا تزال وثيقة بينهما وكانت القنوات الدبلوماسية مليئة بالتكهنات بأن شيفرنادزة سيصبح قريباً رئيساً للوزراء وسيحل محله بريماكوف. وافترضت حينذاك أنه بدعوة بريماكوف كضيف وحيد على العشاء أراد شيفرنادزة الإيحاء لي بأن بريماكوف ربما يكون نظيري قريباً. وأتى ثلاثتنا على نصف جالون من الترخون، وهي فودكا جورجية قوية بنكهة الأعشاب بلون غسول الفم. واستمتعت برفقة بريماكوف في ذلك المساء. ودفعتني أنخاب الصداقة السوفيتية الأمريكية التي قدمت في تعاقب بلكنة إنجليزية رصينة إلى الاعتقاد بأننا نفكر بطريقة واحدة حول مستقبل اتجاه العلاقات بين بلدينا. وفي اجتماعاتي التالية مع المسؤولين السوفيت كان بريماكوف يلح في البحث عني لإجراء حوار خاص في ركن هادئ بغرفة الاجتماع. وبدأ أنه ملتزم بالبيريسترويكا وموالات شيفرنادزة. كان ذكياً رقيقاً ومحاوراً ممتازاً ويعرف تاريخه العربي جيداً. ومع بداية الأزمة اعتقدت أن بريماكوف مؤهل للمساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية.

مفاجأة بريماكوف في تشرين الأول أكتوبر

مع وصول بريماكوف إلى واشنطن في تشرين الأول أكتوبر كانت أوهامي قد تبددت منذ أمد طويل. وتهددت جهودنا لإبقاء السوفيت على وفاق مع الدبلوماسية الأمريكية مراراً نتيجة نزوع بريماكوف لحماية دولة حليفة للسوفيت. وشككتُ في أنه كان واحداً من أعضاء اللوبي العربي الذين حاولوا تخفيف صياغة البيان المشترك الأول الذي عملت فيه مع شيفرنادزة في أوائل آب أغسطس. وفي اجتماع هلسنكي في أيلول سبتمبر حاول إزالة هذه الصياغة من بيان مشترك جديد وافق عليه بالفعل الرئيسان بوش وجورباتشوف. وروج لاستراتيجية صدام لإضعاف التحالف العربي بربط الأزمة الكويتية بالقضية الأشمل للصراع العربي الإسرائيلي، ولأنه وبعد ضغوط شخصية، وعلى غير رغبة شيفرنادزة تمكن من إقناع جورباتشوف بإيضاده إلى بغداد للتوسط في التوصل لاتفاق، وليس هناك مجال للشك في أن خطة بريماكوف كانت ذئباً في ثياب حمل، واستسلاماً لا حلاً وسطاً. وقد حذرني شيفرنادزة كثيراً، فزي رسالة خاصة سلمها إلى دينيس روس عبر سيرجي تاراسينكو نبهني إلى أنه يعارض بشدة الخطة التي يعرضها على بريماكوف حالياً. وقد أحس بأن بريماكوف خانه وأن جورباتشوف أهانه لأنه سماحه لبريماكوف بطرح مبادرة سلام فقد سُمح له بتجاوز صلاحيات شيفرنادزة كوزير للخارجية.

وبدا بريماكوف بما اتضح أنه الكلمات المشجعة الوحيدة التي سمعتها. وطمأنني بأن جورباتشوف أمره بإعادة التأكيد على أن السوفيت سيظلون على تأييدهم التام للتحالف السياسي. ويسعني القول: «إنه مهما حدث فسنتزل معكم» واستدرك قائلاً: لكن من الضروري مع ذلك بحث مقترحات جديدة للتوصل إلى تسوية سلمية. وقلت لبريماكوف من الواضح أن هذا هدف ثمين لكن لا يتعين تحقيقه على حساب المبادئ. وقلت: «لا يمكننا مكافأة هذا التصرف، لا يمكن قبول ما هو أدنى من الانسحاب غير المشروط». فالرئيس أبدى استعداداه على الدوام للإصغاء لأي أفكار ربما تساهم في تجنب إراقة الدماء. لكن مكافأة صدام موضوع غير قابل للتفاوض.

وقال بريماكوف: «حسناً. إنني أعرف هذا الرجل لعشرين عاماً. إنه يعاني من عقدة الماسادا. فإذا وضعناه في الزاوية فسوف يحدث الانفجار». ولو خيرناه فقط بين الحرب والاستسلام فبالتأكيد سوف يختار صدام الحرب. ولن يثنيه التهديد بالقوة» ورددت عليه بجفاء إلى حد ما: «إنه إذا لم يكن التهديد بالقوة كافياً حينئذ ربما يتم استخدام القوة. واحتج قائلاً: «لكن الحرب سوف تخلق انفجاراً قد يكون من الصعب على أي منا تجاوزه. فإذا انفجر الموقف فسوف يكون الانفجار مروعاً، ولذا فإذا كان بوسعنا تجنب إندلاع حرب، فنحن في حاجة إلى هذا. فإنه الآن موضوع في الزاوية. وعلينا أن نجد له مخرجاً. لقد رأيت وأحسست أنه لن تراجع. لكن أعتقد أن هناك سبيلاً لوضع نهج يمكننا من إخراجها».

وباختصار عرض بريماكوف ما وصفه بأنه «إنقاذ ماء الوجه» بعبارات غاضبة وأشار إلى أنه قد يكون من المفيد أن تلتزم الولايات المتحدة بعقد مؤتمر دولي بعد الحرب لمعالجة القضية الفلسطينية. وربما يتعين السماح لصدام باستمرار الاحتفاظ بجزيرتين متنازعتين عليهما وحقل الرميحة البترولي. وباعتبارهم اطراف معنيون فربما يرغب السعوديون في التفاوض على الخصوصيات مع العراق. ورغم عدم ثقته إلا أنه كان يعتقد أن صدام سيجد في هذه الشروط شروطاً مقبولة، وما يلبث أن يوافق على الانسحاب طواعية من الكويت. ولا عجب . فقد بدت كصيغة ربما يقبلها نيفيل تشمبرلين*.



والمثير للمفارقة أن رأى بريماكوف الكارثة لفترة ما بعد الحرب كان سيتحقق في الواقع على وجه الدقة إذا منحنا صدام المخرج الذي اقترحه بريماكوف. ففي هذه الحالة كان صدام سيواصل الهيمنة على المنطقة وستعتبره الجماهير العربية أعظم قائد بعد عبد الناصر. ولن تستطيع دولة عربية مقاومة نقوذ زعيم تحدى كلا القوتين العظميين. فمن شأن انتصار صدام تشجيعه على شن مزيد من العدوان. وفي النهاية سوف تزيد مخاطر اندلاع مواجهات عسكرية أشد في المستقبل. كان خطة بريماكوف السلمية خطة دهاء. إنه يريد ببساطة حماية عميل ولم يكن هناك داع لإهدار

* رئيس الوزراء البريطاني ١٩٣٧ - ١٩٤٠ الذي اتبع سياسة تهدئة تجاه هتلر وموسوليني. (المترجم).

مزيد من الوقت. فقد كان من المقرر أن أدلي بشهادتي أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، ولم يكن هناك شيء في خطة بريماكوف لإنقاذ ماء الوجه ما يغري بالتأخر عن الذهاب إلى الكونجرس.

وقلت: «حسناً. لماذا لا تواصل محادثاتك مع دينيس روس وسوف يبلغني بما يحدث. لكن أرى أنه من الصعب أن أشاركك التفاوض. إن كان ما تقترحه هو إما مكافأة له أو سينظر إليه على أنه مكافأة له».

ولم يكن بريماكوف أحمقا. وبعد عدم التوصل إلى نتيجة أعاد تعهد جورباتشوف باستمرار التأييد. ووعده «بأنه لن تحدث فجوة بيننا. وسوف نؤيد كل ما تفعله أيا كان. وإذا كان هذا يعني الحرب فليكن. لكنني أعتقد أن هذا سيكون خطأ مروعا». وأرى أنه سوف يزيد التطرف في المنطقة. واعتقد أنه سيدمر كلينا».

وفي الصباح التالي التقى بريماكوف مع الرئيس في المكتب البيضاوي. وكان بريماكوف قد نال في اجتماعه معي وفي الاجتماع التالي مع روس ما يكفي لتهديب لفته مع الرئيس إلى حد كبير. وقاومت الابتسام عندما سمعته يتحدث إلى الرئيس بأنه لا يجب مكافأة صدام حسين بأي حال. وباتت مقترحاته أشد حرصاً بين يوم وليلة. لكنها لا تزال ترقى إلى حد الاستسلام. فلن يوافق الرئيس على أي منها. لكن أضيف جديد إلى سوء حظ بريماكوف بالاجتماع مع الرئيس بعد أن قرأ لتوه تقريراً مروعا أعدته منظمة العفو الدولية عن الفضائح العراقية في الكويت وكتاب يفصل الكيفية التي تصرف بها قوات هتلر لدى احتلال الدول. وأراد بريماكوف بدء حوار لكن لم تمنح له فرصة على الإطلاق. وقال الرئيس: «إنهم كالنازي. إنهم يحتلون ويعيثون نهباً وسلباً لن نقبل هذا. إنكم تنقذون وجه من لا ينتمي إلى العالم المتحضر. لن نقبل هذا النوع من التصرف غير المتحضر في هذا اليوم أو العصر». وقال الرئيس إنه ليس لديه اعتراض على زيارة بريماكوف لبغداد لبذل محاولة أخرى من أجل السلام «لكن عليك بإبلاغه أنك وجدت حائطاً صلباً هنا».

كان اجتماع بريماكوف عملية تجميلية في المقام الأول، مجرد مجاملة لجورباتشوف لإظهار أننا نأخذ السوفيت على محمل الجد، ونحتاج لتعاونهم الدبلوماسي المستمر. لكن لا يمكن الثقة في أن بريماكوف سينقل تقييمنا بصدق إلى موسكو خشية تحمل الفشل، ومن ثم يخسر نقطة بيروقراطية. ولذا فقد بادرت عقب إنتهاء الاجتماع بالاقترح على الرئيس بأن يتصل مباشرة بجورباتشوف للتأكد من أنه يعرف أنه في الوقت الذي نقدر فيه مساعدته فإن خطة بريماكوف تعد كارثة.

الرهانات السوفيتية ورهاناتنا

وخلال تلك الفترة شكل تدخل بريماكوف إرباكاً ضخماً لنا. لأنه سرعان ما اتضح مع مرور الوقت أنه ولا جورباتشوف يتمتعان بنفوذ كاف لدى العراقيين لحملهم على تعديل موقفهم. لقد أثارا ضجة هائلة دون أثر يذكر.

ومن ناحية أخرى كانت العلاقات الثنائية البناء حيوية للغاية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية. وكان تعاونهما ضرورياً في قضايا مثل الحد من التسليح والاستقرار في أوروبا. وكان جورباتشوف شريكاً جيداً معنا في الوحدة الألمانية والخليج. ومع المشاركة البناءة مع السوفيت فإن احياء عملية السلام في الشرق الأوسط سيكون مهمة أقل صعوبة. كما أننا في حاجة أيضاً لمساعدتهم في صراعات إقليمية أخرى، ولذا فمن المهم أن تساعدنا الولايات المتحدة في عملية التحرير السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفيتي. ولكل تلك الأسباب كان من الضروري دفع ثمن مناسب لجورباتشوف. وكحد أدنى علينا أن نصغي إلى مقترحاته ونستقبل مبعوثيه. وأتذكر مراراً ملاحظتي خلال تلك الفترة «علينا ألا نضايقه في هذا» وكان الرئيس متفقاً مع هذا الرأي. وفي كل تصريح علني تقريباً، وفي كل محادثاته الخاصة مع جورباتشوف كان الرئيس حريصاً على القول أنه يقدر شخصياً تلك الجهود التي يعتبر في دوائره الخاصة أنها مبادرات خاطئة تحركها دوافع مخلص، وكنا نريد نحن الاثنين عمل كل ما نستطيع لدعم موقف جورباتشوف المنحسر في الداخل. إن إصغاءنا لمقترحاته وتسامحنا مع مبادرات بريماكوف الفضولية بأدب جم لهو خير دليل على مدى الضعف العقلي الذي اعترى موقف جورباتشوف.

ولأسبابه الاستراتيجية الخاصة اعترف جورباتشوف بشكل مماثل بضرورة البقاء في الفلك الأمريكي أياً كانت الغضاضة التي يشعر بها شخصياً تجاه هذا الاقتراح. كان استمرار الدعم المادي والمعنوي الأمريكي لبرنامج إصلاحه الاقتصادي المؤلم والمثير للجدل أمراً مهماً. ومن وجهة نظر سياسية كان يدرك تماماً أن مفتاح عدم انقطاع الدعم الإضافي لبرنامجه يقع في يد واشنطن. فقد دخلنا لدى السعوديين وأصدقائنا لتقديم الدعم المالي لجورباتشوف. وباختصار فهو مدين لنا ومحتاج لنا. كان دافعه لاستمرار تعاونه مع السياسة الأمريكية تجاه الخليج يتعرض لمقاومة مستمرة نتيجة لضغوط مضادة هائلة.

وجغرافياً لم يكن يفصل الاتحاد السوفيتي سوى بضع مئات من الأميال من الأراضي الإيرانية والتركية. ولذا فمن منظور عاطفي كانت الحرب بالضرورة على أبواب الاتحاد السوفيتي. ولذا فإن قلقهم في هذا الصدد أشبه بالقلق الأمريكي تجاه نشوب حرب في أمريكا الوسطى، ومن ثم يمكن تفهمه. وتاريخياً وحتى غزوه للكويت كان العراق دولة عميلة للسوفيت وواجهة لهم، وبعد خمسة أشهر تعرض العميل «الحليف» لأقوى هجوم جوي غربي منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن راعيه طرف دبلوماسي في هذا الهجوم. وسوف يسرى هذا الشبح ليطوف بدول أخرى حليفة سوف تتسائل بدون شك عن مدى مصداقية وديمومة ارتباطها بموسكو. وعسكرياً كان جورباتشوف يخضع لضغوط هائلة من جنرالاته. فالعراقيون لم يألوا جهداً في تعزيز قواتهم التقليدية، وزاد من قوة تسليحهم السوفيتي الحديث حصولهم على بعض الأسلحة الغربية المتطورة. وما كانت تكتيكاتهم التي صقلها على مر السنين آلاف من الخبراء السوفيت سوى مرآة عاكسة للعقيدة القتالية السوفيتية. ومع أوائل شباط فبراير بات من الواضح أن الأسلحة والتكتيكات الأمريكية في الحرب

الجوية تذل جيش صدام. وكم تباهى الضباط السوفيت مراراً أمام زائريهم الأمريكيين في أواخر ١٩٩٠ بأن الجيش العراقي سيكون نداً للتحالف بكل صدق. وفي هلسنكي حذرني الماريشال سيرجي أchromييف. «عليكم ألا تسيئوا تقدير هؤلاء. فسوف يبلون بلاءً حسناً ولن تكون المعركة معهم معركة سهلة».

والآن فلا بد وأن أchromييف وكبار المسؤولين العسكريين السوفيت تملكهم العصبية البالغة لأن الحرب البرية لم تنزل الهزيمة بصدام حسين فحسب بل كشفت بوضوح زيف أسطورة القوة العسكرية السوفيتية.



ولا يتعين بأي حال الاستهانة بالأثر الحاسم للفوضى الداخلية على عملية صنع القرار في الاتحاد السوفيتي خلال تلك الفترة. وبحلول خريف ١٩٩٠ تعرضت البيريسترويكا لهجوم ضار واستقال شيفرنادزة، وباتت قبضة جورباتشوف على السلطة مهتزة بشكل متزايد. وعلى يساره يقف أشد الإصلاحيين تطرفاً بقيادة بوريس يلتسين الذي لم يستسغ تلك الخطى الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكانت الشكوك تراودهم أيضاً حول الالتزام الحقيقي له. والأهم كان جورباتشوف محاصراً بهجوم محافظ مضاد بلغ ذروته في الانقلاب البرلماني الفاشل في حزيران يونيو ١٩٩١ والمحاولة الانقلابية التي وقعت بعد شهرين لاحقاً. وأصبح الحرس القديم أشد ضرواة بشكل متزايد، وبالنسبة لهم كانت أحداث مثل توحيد ألمانيا وتحرير أوروبا الشرقية وانفضاض حلف وارسو ومعاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا مجرد نماذج للاستسلام السوفيتي. وساهم التخلي عن العراق في دفع المحافظين نحو الهاوية. وتكتلوا بصلافة ضد جورباتشوف، وتمثل الحد الفاصل في انبعاث الحنق السوفيتي في قمع أحداث ليتوانيا في كانون الثاني يناير ١٩٩١. فلو أن جورباتشوف كان يسيطر تمام السيطرة على مقاليد الاتحاد السوفيتي لما وقع القمع في دول البلطيق حسبما اعتقد.

كانت كل تلك التوترات تحدث على خلفية الخداع السوفيتي للذات في انحسار وضعهم الجيوبولوتيكي. فأثناء حرب يوم كيبور* كان السوفيت شركاء أصليين. فقد هدد الاحتمال النظري بنشوب حرب نووية بين القوتين العظميين بتحويل هذا الصراع الإقليمي إلى حرب عالمية. أما في أزمة الخليج فلم يكن هناك وجود لمثل هذا الاحتمال النظري. فقد حيد البيان المشترك في الثالث في آب أغسطس قدرتهم على التحرك من وجهة نظر عسكرية وبمجرد صدور قرار «كل الوسائل اللازمة» من الأمم المتحدة في أواخر تشرين الثاني نوفمبر أصبحت الدبلوماسية أقل أهمية من زاوية تحديد النتيجة النهائية، لأنه لا يمكن إجراء مفاوضات بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة طالما نحن معنيون. كان اللوبي العربي في الخارجية السوفيتية يعتقد أنه ما لم يتخذ إجراء ما لتغيير هذا التوجه فسرعان ما سينظر إلى السوفيت على الأرجح على أنهم فكرة عارضة بالنسبة للهيمنة الأمريكية على المنطقة.

* حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وفي هذا الصدد إلتقت مصالح بريماكوف مع طموحات جورباتشوف الكبيرة في أن يصبح صانعاً للسلام. وفي غمرة الحرب الجوية كانت أزمة الخليج عرضاً أمريكياً بحتاً. ومع ذلك فإن مبادرة سلام سوفيتية ناجحة تحول دون اندلاع حرب برية ستسمح للسوفيت للتأكيد بأنهم ساهموا في صنع النتيجة. وسيتم كذلك تحقيق الحاجة المتزايدة لجورباتشوف لإظهار أن اتحاده السوفيتي المتداعي استعاد وضعه في الساحة الدولية.

هجوم جورباتشوف الدبلوماسي

وعلى الفور تقريباً تلاققت مختلف هذه الاعتبارات الخارجية والضغط الداخلي لتدفع جورباتشوف نحو السعي لإيجاد حل لتفادي نشوب حرب برية. وبعد يومين من بدء الحرب الجوية إتصل جورباتشوف بالرئيس يطلب وقف الأعمال الحربية. وقال جورباتشوف: إن وحشية هجماتنا مروعة. فقد تلقى صدام رسالة بوضوح. والآن بات على التحالف أن يخفف من وطأة الهجوم ويسمح للدبلوماسية السوفيتية بالتوصل إلى تسوية سلمية. ورد الرئيس بأن وقف العمليات الحربية سيعني ببساطة السماح لصدام حسين بالادعاء أنه حمل أعداءه مرة أخرى على الإذعان. سوف تستمر الحرب.

وفي العاشر من شباط فبراير وبدعوى «التطورات المثيرة التي تبعث على الإنزعاج في الخليج» أعلن جورباتشوف إيفاد مبعوثه الشخصي إلى العراق على أمل وقف الحرب. وبعد يومين وصل بريماكوف إلى بغداد ليعرض خطة على صديقه القديم صدام. كانت عناصرها خادعة بكل بساطة: فقد حث صدام على إعلان استعداده للانسحاب من الكويت في غضون فترة محددة من الوقت يمكن أن يتم فيها الانسحاب. وأبلغ صدام أنه في المقابل يمكن إقناع التحالف بالموافقة على وقف إطلاق النار. وهي صفقة لم يكن بريماكوف مفوضاً لعرضها ولا يمكن قبولها حتى من ظاهرها. ولم يكن لدى الرئيس أي نية لقبول صيغة تتراجع عن قرارات الأمم المتحدة. فلم تجر مناقشة هذا البديل من جانبنا مطلقاً حتى لو في السر.

ولا يخامرني أي شك في أن بريماكوف روج لمبادرته السلمية الجديدة بإبلاغ جورباتشوف أنه يمكن أن يسدي لصديقه جورج بوش جميلاً سياسياً بإنقاذ حياة آلاف الجنود الأمريكيين. وصادف هذا التفكير هوى لدى جورباتشوف على الأرجح لأنه شجعه على الاعتقاد بأن بوسعه في ذات الوقت الاحتفاظ بعلاقته مع الولايات المتحدة وتعزيز حقه المتراجع «بانقاذ» العراق، وتعزيز مكانته كرجل دولة من الطراز الأول.

وفي ١٥ شباط فبراير إتصل بي بسمرتنيخ هاتفياً في منتصف اجتماع لي مع الرئيس. وتلقيت المكالمة في غرفة صغيرة مجاورة للمكتب البيضاوي. وقال بسمرتنيخ إن جورباتشوف بعث لتوه رسالة إلى الرئيس تتضمن تفاصيل اقتراح بريماكوف. والأهم هو وجهة نظره بأن بريماكوف اكتشف عنصراً غير محدد «مشجع في سلوك صدام» يبشر باحتمال تحقيق انفراج. وفي الحقيقة فقد أرسل صدام طارق عزيز إلى موسكو لبحث المسألة مع جورباتشوف. وأبلغته بأننا لن نصدر حكماً حتى نتلقى رسالة جورباتشوف.

وكان المتوقع أعطى بسمرتنيخ تفسيراً شديداً الصراحة لما توصل إليه بريماكوف بالفعل. ولم تكن مضاجأة لي أن يحجم عن إبلاغي بأن رسالة جورباتشوف تضمنت عبارات غير مقبولة» سيكون من غير المرغوب شن هجمات برية شاملة حتى لو كانت مقررة خلال فترة مباحثات موسكو».

ولم تكن هناك حاجة لمناقشة ردنا. وفي بيان نشر في وقت لاحق في بغداد وافق صدام على مجرد دراسة الانسحاب. وعندما قرأ الرئيس رسالة جورباتشوف كان رده بليغاً، «لا سبيل» ووصف الاقتراح بأنه «خدعة كبرى» واتصلت ببسمرتنيخ لأؤكد له مجدداً الرأي بأن خطة بريماكوف ما هي إلا خدعة. وأبلغته بأننا لن «نقبل ما هو أقل من قرارات الأمم المتحدة بدون شروط» ومع ذلك فقد وافقته على أن صدام قد يبدأ أخيراً في تقدير عواقب موقفه. وأضفت قائلاً: «إننا نريد دليلاً» والدليل الوحيد المقبول هو أن يكف صدام عن فرض أي شروط حول أي انسحاب، ويبدو أن بسمرتنيخ أخذَ بصلاستي. وقال إن العراقيين خفضوا موقفهم بدرجة مهمة. وأنه يتعين أن ترحب الولايات المتحدة بهذا التطور. لا أن تدينه.



وبعد ثلاثة أيام، وبعد ظهر ٨ شباط فبراير عاود بسمرتنيخ الاتصال بي هاتفياً حاملاً أفكاراً أكثر تشجيعاً. فقد أسفرت المباحثات بين جورباتشوف وطارق عزيز عن التوصل إلى اقتراح حل وسط جديد للسلام، وسوف تصل برقية من جورباتشوف لواشنطن في غضون تسعين دقيقة. وأكد لي أن عناصر الاقتراح «تقع في الإطار الذي ناقشناه». وعاد طارق عزيز إلى بغداد وطُلبَ منه الحصول على موافقة صدام حسين في أسرع وقت ممكن.

وفي وقت لاحق بعد الظهر لخص شيتفيريكوف خطة جورباتشوف لي في مكالمة هاتفية استغرقت عشرين دقيقة. وأول عناصر الخطة أن يعلن العراق استعداده للانسحاب ويوافق على موعد محدد لسحب القوات. وثاني هذه العناصر أن الانسحاب سيبدأ في اليوم التالي لوقف إطلاق النار، وثالثها أنه سيكون انسحاباً غير مشروط. وأخيراً فإن القوات العراقية المنسحبة لن تتعرض لأي هجوم كما سبق وتعهدنا علناً.

وقال شيتفيريكوف أنه عندما استفسر طارق عزيز عن القضية الفلسطينية الإسرائيلية رد جورباتشوف بأن الاتحاد السوفيتي سوف يصر على أن تعالج الأمم المتحدة كافة القضايا والصراعات المعقدة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية الأمن الإقليمي. وعلى هامش ملاحظات دونتها بخط اليد عن هذه المكالمة كتبت تعليقاً واحداً «عتيق». وها هم السوفيت يلعبون مرة أخرى لعبة الربط. ولم تتضمن الخطة أي بند عن تبادل أسرى الحرب وتجاهلت متطلبات معظم قرارات الأمم الأحدث عشر.

ونوهت رسالة جورباتشوف إلى أن العراقيين ردوا على مقترحاته «باعراضات غاضبة» ومع ذلك فلم يرفضوها كلية، ووافقوا على السعي للحصول على رد فوري من صدام. ورأى جورباتشوف «بداية تغيير مؤكد في فهم الوقائع من جانب صدام وفريقه». وألمح جورباتشوف إلى أن هذه المرونة

الجديدة من بغداد يجب أن توضع في الاعتبار لدى شن عمليات عسكرية في الأيام القليلة القادمة. فقد شكاه العراقيون من أن «بغداد تتعرض لقصف عنيف في الوقت الذي كان المبعوث الشخصي للرئيس السوفيتي يزور فيه العاصمة العراقية». ومن المحتمل أن بريماكوف عرض القضية على جورباتشوف بأن الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بمهاجمة العراق من صنع السلام. وفي الواقع لقد قمنا بالهجوم لتحقيق السلام للكويت والمنطقة ككل.

وتضمنت خطة جورباتشوف عناصر جديدة. فمن الواضح أن صدام بدأ يتصرف وكأنه يخشى حقيقة وقوع هجوم بري أمريكي. لكن هذا لم يكن كافياً، وأبلغت جورباتشوف بأننا لن نفكر في الاقتراح ما لم يعلق العراق موافقته على النقاط الأربع كلها. ثم أرسل الرئيس رسالة إلى جورباتشوف يعلن فيها أن الخطة غير مرضية. وفي وقت لاحق من يوم الثلاثاء ١٩ شباط فبراير أعلن أن الخطة «تقصر» في التوصل إلى حل مقبول.

واتصلت ببسمرتنيخ للتأكيد على أن أي انسحاب لا بد وأن يبدأ مع وقف إطلاق النار لا بعده كما اقترح جورباتشوف، وأن تبادل الأسرى يجب أن يبدأ بعد أربع وعشرين ساعة. وقلت: إننا نخشى من أن صدام سوف يستغل أي غموض.

وفي رسالة ثانية إلى جورباتشوف في اليوم التالي خيب الرئيس آمال جورباتشوف بكل رقة. وجاء في الرسالة «إنني أقدر جهودكم لكن القلق يساورني من أن القصور والغموض الكامن في اقتراحكم قد يغري صدام حسين بأنه يمكن أن يفلت من عواقب أفعاله ويؤدي إلى نتائج غير حاسمة قد يستغلها سياسياً». وتضمنت الرسالة شرطاً جديداً بأنه لن تتم دراسة وقف إطلاق النار قبل بدء انسحاب عراقي «شامل» يجب أن يكتمل في غضون ست وتسعين ساعة.



وفي مناقشات جرت بعد ظهر الأربعاء والخميس وافق مجلس وزراء حرب الرئيس بالإجماع على توجيه إنذار نهائي جديد مماثل للإنذار الذي وجه قبل شن الحرب الجوية. وبعد سلسلة مباحثات هاتفية مكثفة مع حلفائنا الرئيسيين مساء الخميس وصباح الجمعة أصبحنا متأكدين من أن شركائنا لازالوا عند التزاماتهم.

لكن جورباتشوف لم يكف عن محاولاته لمنع نشوب حرب برية. ففي صباح يوم الجمعة ٢٢ شباط فبراير مع إنتهاء الاستعدادات النهائية، اتصل جورباتشوف بالرئيس ليبلغه بصورة منقحة لاقتراحه السابق. وكنت أقوم مع الرئيس بتقييم التطورات الأخيرة في المكتب البيضاوي عندما جاءت المكالمة. كان الرئيس متأخراً عن موعده في حفل مقام بالحديقة الوردية، ومن المقرر بعد الحفل أن يشهد مراسم أداء لين مارتين لليمين كوزير للعمل. وطلب مني أن أتحدث معه حتى يمكنني الانتهاء من هذا الحدث. ولم يكن لدى كلينا أي فكرة عن أن المكالمة ستستغرق ساعة وأربعين دقيقة.

وبداً جورباتشوف بالقول: «أود أن أطلعكم عن اجتماعاتي العاجلة مع المندوبين العراقيين. فالعراق لم يوافق على تلك المقترحات. لكن عزيز يعتقد أن صدام حسين سوف يقبلها». وسوف يقبل العراق الآن بانسحاب فوري غير مشروط على أن يبدأ في اليوم التالي لوقف إطلاق النار، وبمجرد اكتمال الانسحاب في غضون ثلاثة أسابيع وفقاً لقرار الأمم المتحدة ٦٦٠ تلغى كافة القرارات الأخرى. وفيما أشاد به كتنازل ضخم، أبلغني جورباتشوف بأنه تخلى عن فكرة ربط الأزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وأشرت إلى أن الانسحاب الذي يتصوره جورباتشوف غير فوري، ومشروط. إضافة إلى ذلك فسوف تمنح هذه الخطة حصانة للعراق ضد مختلف العقوبات والتعويضات والتبعات حسب ما هو وارد في قرارات مجلس الأمن الدولي نتيجة لغزو الكويت. ودفعت الحرب الجوية صدام نحو حافة الحقيقة. والآن فإنه يريد الإفلات من العواقب الأخرى لعدوانه غير المبرر. وأبلغت جورباتشوف بأنني لا أريد الافتراض بأنني أتحدث باسم الرئيس لكنني أعتقد أنه سيعتبر أن تلك الشروط غير مقبولة.

ولم يسر جورباتشوف من سماع هذا. وتساءل في لهجة تنبئ عن غضب: «ما هي أولوياتكم؟ لقد تعاونت معكم وحاولت التوصل إلى دور سياسي لحماية جنودكم والعراقيين. أن مهمتنا إيجاد حل حاسم لكنه عملي، فلا يمكنكم الحصول عليه في أسبوع واحد». ورددت: «لقد دخلوا الكويت في يومين» وعندما عاد الرئيس أعاد جورباتشوف عرض تفاصيل خطته دون جدوى. وبعد إطلاعه على صور آبار البترول الكويتية المحترقة شعر الرئيس بالغضب الشديد لأن جورباتشوف يريد في واقع الأمر إعفاء صدام مما قرره كافة قرارات الأمم المتحدة. وعندما طلب منه جورباتشوف إهمال المفاوضات بضعة أيام قلائل، لم يكن الرئيس في حالة تسمح له بالكلام. وقال: «إن هذا الرجل سيفعل كل شيء. لقد أشعل النار في حقول البترول الكويتية. لا يمكننا قبول هذا». وسرعان ما تراجع جورباتشوف قائلاً: «انظر، إنني لا أدافع عنه» وفي ختام المحادثة وضع الرئيس الهاتف وهو يقول: «إنه أمر غير مقبول بالمرّة».

مهلة وحيدة أخيرة

وفي غضون ساعة أمر الرئيس مارلين فيتزروتر المتحدث باسمه بتوجيه إنذار نهائي وحيد أخير «إنه في محاولة أخيرة لحمل العراق على الامتثال لإرادة المجتمع الدولي». وجاء فيه: «إنه إذا أريد تجنب حرب برية يجب على العراقيين الموافقة على كافة قرارات الأمم المتحدة السابقة، وأن يبدأوا انسحاباً شاملاً بحلول ظهر اليوم الثاني ٢٣ شباط فبراير بتوقيت نيويورك على أن يكتمل الانسحاب في غضون أسبوع».

وبعد ذلك طلب مني الرئيس الانضمام إليه في كامب ديفيد لتمضية عطلة نهاية الأسبوع. وقال إنه يريدني هناك عندما تكون الحرب البرية قد بدأت. وكنت أعتقد أن موضوعاً آخر يطرق فكرة مثلي. فخلال الشهر الماضي استوعبت كما هائلاً من النقد اللاذع المنسوب إلى مصادر في البيت

الأبيض نتيجة البيان المشترك مع بسمرتنيخ. واعتقدت أنها طريقته المعهودة في كرمها وصمتها . بإرسال إشارة بأنه غير راض عما يوجه له. فهو يحتفظ بحقه في إعلان غضبه مني ويدخره للقاء خاص. لكنني أشعر أنه ما من أحد يمتلك هذه الرخصة وخاصة على العلن ودون إعلان أسماء. ورغم رفض الرئيس، بذل جورباتشوف محاولة محمومة أخيرة للتفاوض وقبل الساعة الواحدة يوم الثالث والعشرين من شباط فبراير أيقظني بسمرتنيخ في سريري في بيرش لودج ليلبغني بأن طارق عزيز سوف يعلن عما قليل التزام العراق بانسحاب فوري وغير مشروط وهكذا فليس هناك أي سبب لبدء هجوم بري، وقال: «إن إنذار الرئيس النهائي «عقد الأمور» لكن الدبلوماسية السوفيتية حملت صدام على القبول. والآن ها نحن نتبادل الحديث مع بعضنا. ومرة أخرى ذكرت بسمرتنيخ بأن عرض الانسحاب المطروح غير فوري ومشروط فيتعين إلغاء أحد عشر من قرارات الأمم المتحدة. وأشرت إذا كان العراق قد استطاع دخول الكويت في يومين فقد كان بوسعه بالتأكيد الخروج منها في غضون أقل من ثلاثة أسابيع.

وبدأ احتياطي بسمرتنيخ الدبلوماسية في التراجع. وشكا قائلاً: «إنه عشية نصر سياسي وعسكري، تدور خلافاتنا حول مسائل قانونية. إن هذا يشبه تجادل المحامين حول كلمات. ورددت بأن خلافاتنا جوهرية وليست خلافات شكلية، وأن صدام يستغل مباحثاته مع السوفيت كستار لحملة الأرض المحروقة لتدمير الكويت حتى ونحن نتحدث. لن نقبل بما هو دون التطبيق التام والقبول الكامل بشروط الرئيس. وقلت لو اقتضى الأمر سوف نبدي اعتراضنا علناً على دعوة جورباتشوف بعقد اجتماع لمجلس الأمن ما لم يوافق العراق موافقة تامة على شروطنا ويبدأ في الانسحاب. واتضح لي أن السوفيت لازالوا عاجزين عن اقناع العراقيين بالموافقة على مجرد الحد الأدنى.



كان عناد صدام تكراراً للحظة الأزمة التي أحبطت نزعات جورباتشوف السلمية وجعلت مهمتنا أقل صعوبة. وفي النهاية تعنت العراقيون مع السوفيت كما تعنتوا معنا في جنيف. وعندما ظهر اللوبي العربي لإعادة تنظيم الجهود وإقناع جورباتشوف للتفويض بإجراء حوار جديد خذله العراقيون. وباستمرار كان العراقيون ألد أعدائهم. وكان بوسعهم بسهولة تعقيد جهودنا بشيء من المؤشرات المتواضعة. وبشكل خاص فربما اضطررنا انسحاب جزئي من الكويت إلى دراسة تأجيل الهجوم البري، ولجعلنا الأمر أكثر صعوبة أمام استمرار وجود السوفيت في التحالف.

ولم تلن عريكة جورباتشوف ففي عصر يوم انقضاء المهلة، ولكن قبل بداية الهجوم البري بالفعل اضطررتُ أنا والرئيس لقطع مباراة تنس رائعة تخللتها مجموعة متنوعة من الكرات الطائرة على ملعب راكيت. كان جورباتشوف على الهاتف يقدم مناشدة أخيرة. وتلقى الرئيس المكالمة في مركز اللياقة الصغير. وجلست على دكة في غرفة الملابس للرجال وهو يتحدث في الهاتف وأشار إلى أن الاختلافات بين الموقفين الأمريكي والسوفيتي قد تقلصت لمجرد «التفاصيل»

والمح إلى أن بضعة أيام قلائل من المفاوضات ستكون مفضلة بالتأكيد عن مذابح الحرب البرية. كان الرئيس دمثاً في حزم. وأبدى تقديره لجهود جورباتشوف لكن صدام يتلاعب. وأشار إلى أنه لو تحدث جورباتشوف مع العراقيين في أي وقت في القريب فعليه أن يذكرهم بأن المهلة التي انتهت لتوها يتعين اعتبارها مهلة حقيقية كتلك التي سبقت الحرب الجوية. وفهم جورباتشوف الرسالة الضمنية الواردة في «اقتراح» الرئيس.

وبعد بضع دقائق أي في الساعة ٣،٥٢ دقيقة مساء عاود بسمرتنيخ الاتصال بي واستغرقت المكالمة اثنتين وعشرين دقيقة. كان بسمرتنيخ يصغى لمكالمة جورباتشوف مع الرئيس. وقال: «أمامنا الآن فرصة لوقف عودة النعوش إلى الوطن من الخليج». وامتدحت بسمرتنيخ لما وصفته «بالهدف النبيل» فقد سبق أن أشاد الرئيس بجهود جورباتشوف. لكن لا يزال هناك خلاف جوهرى: إننا نعتقد أن صدام لن يخرج من الكويت ما لم يُجبرَ على الانسحاب. وقلت: «إنهم لازالوا يريدون الشراء، وعلينا أن نقتنعهم بأن أبواب المتجر لم تعد مفتوحة. عليهم أن يقضوا ويقولوا إنهم ضربوا ثم ينسحبوا فلا يمكن السماح باستمرار محاولتهم للشراء. وتلقى بسمرتنيخ هذا الصدم بكدس».

وفي وقت لاحق من المساء عدت إلى واشنطن مع الرئيس الذي كان في طريقه ليتحدث إلى الأمة عن بدء الحرب البرية. وفي الساعة ٩،٥٠ مساء اتصلت ببسمرتنيخ من مقر الخارجية الأمريكية لإبلاغه بأن العمليات البرية بدأت منذ نحو الساعة. وسوف يعلن الرئيس هذا في الساعة العاشرة مساء. لكنه طلب إبلاغ السوفيت سلفاً كنوع من المجاملة. وقال بسمرتنيخ: «من الأسف أن أسمع هذا». وشكرته لجهوده وتمنيت العمل معه في ظروف أفضل في المستقبل. ولم تستغرق المكالمة سوى دقيقة واحدة فلم يكن هناك شيء آخر يمكن قوله. واستقال بسمرتنيخ وأصابته خيبة أمل جمة لعجزه عن وقف ما كان يعتقد أنه خطأ مروع.

ومثلما فعلت لدى بدء الحرب الجوية. سرعان ما بادرت بإخطار حلفائنا بمن فيهم السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء إيطاليا والسكرتير العام لحلف شمال الأطلسي ووزراء خارجية أسبانيا وهولندا وسوريا واليابان وإسرائيل ولوكسمبورج، وتملك السرور بوضوح زالمان شوفال لدى سماع هذه الأنباء، وتساءل عما إذا كنا نعتزم الإطاحة بصدام ورددت: أننا لا نعتزم توسيع الأهداف الحربية أو السياسية، لكن إذا أطاح الشعب العراقي بصدام من السلطة «فلن نبكي».

نهاية سريعة

وبرغم أنه مثبط في الكثير من النواحي، كنت بصراحة شديد العصبية تجاه بدء العمليات البرية. فالحرب الجوية سارت بأفضل صورة فاقت أي توقعات: فلم نفقد سوى ٢٧ طائرة أمريكية في القتال وهو رقم توقع بعضهم أن نفقده في الليلة الأولى للحرب. وانتابني القلق مع ذلك لإمكانية ارتفاع الخسائر البشرية. لأننا أرسلنا فيالق مدرعات ومشاة للعراق والكويت. كان العسكريون لا يزالون يخشون من استخدام العراقيين للأسلحة الكيماوية ضد القوات المهاجمة، وكنت أعرف أن الحرب البرية تنطوي على مخاطر وأكثر كلفة في الأرواح البشرية من الحرب الجوية. وأتذكر في

إحدى اللحظات أنني تطلعت من نافذة مكتبي بالدور السابع عبر نهر بوتوماك نحو مقبرة ألرينجتون الوطنية. وتساءلت كم عدد الشباب الأمريكي الجسور الذي سيطويه تراب هذه المقبرة في القريب.

ولم يثر جدل داخلي حول ضرورة الحرب البرية لتحقيق أهدافنا العسكرية والسياسية. كنا جميعاً نفضل تصادي الحرب البرية لو كان ذلك ممكناً، وكملاح سابق كان الرئيس يدرك تماماً حدود قوة القوات الجوية، ولم يكن راغباً في مراجعة ثانية لآراء الجنرالات الذين كانوا يعتقدون أنه ليس هناك بديل.

ولم يتم تأكيد التخطيط الأولى للحرب البرية. وفي الحقيقة كم شكونا مراراً في أحاديثنا الخاصة، تشيني وسكوكروفت وأنا عن عزوف مبكر ملحوظ في البنتاجون لاستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية. وكرئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض خلال فترة الرئاسة الأولى لريجان طالما سمعت كبار مسؤولي وزارة الدفاع يدافعون مراراً عن عدم الزج بقواتهم في أماكن مثل جرينادا. وكتب الكثير حول هذه الظاهرة وعكست الخطط الأولية للعمليات التي تم تقديمها في خريف عام ١٩٩٠ هذه العقلية. وأشار سكوكروفت بجفاء إلى أنها خطة قتالية ترمي إلى إظهار لماذا يتعين علينا ألا نقاتل. وكان محورها مهاجمة صلب الدفاعات العراقية في الكويت، أسميناها خطة نصب واشنطن التذكاري . أي الاختراق في العمق. فسوف تحتشد قواتنا بأعداد ضخمة، ولا بد وأن الخسائر البشرية ستكون فادحة. وتحت ضغوط من تشيني وسكوكروفت ظهر ما يعرف بخطة «خطاف اليسار» وهي مناورة جريئة على الأجناب.

وكلما نوقش خيار الهجوم كان البنتاجون يلح في طلب المزيد من الرجال والعتاد. وكانت استراتيجية تشيني التي أيدتها أنا وسكوكروفت هي التوصية لدى الرئيس بالنزول عند كل المطالب، وكان المطلوب نشر ست حاملات طائرات وفرقة مشاة بحرية وفيلق ثان من الجيش من ألمانيا واستدعاء «١٥٧» ألف جندي احتياط بهدف تعزيز مصداقية التزامنا وتحقيق نصر سريع ساحق. وكانت النتيجة الإضافية لهذه الاستراتيجية ضمان إزالة أي تحفظات من جانب العسكريين.

وأعطاهم الرئيس كل ما طلبوا، وكان السيناريو الأخير للحرب خطة مناورة بارعة على الأجناب. والآن وبعد أن ارتاحوا إلى إنهم سينجزون مهمتهم أصبح قادة الجيش أكثر تفاؤلاً تجاه قدرة قواتهم على إنهاء الحرب بسرعة وبأدنى قدر من الخسائر في الأرواح. وطمأنتنا أيضاً تقارير استخبارات دوريات مشاة البحرية التي استطاعت التسلل خلف الدفاعات العراقية تحت جنح الظلام. واكتشفت تلك الدوريات أن الخنادق العراقية المتقدمة إما خاوية أو مليئة بالجتث. وأبلغنا بأول أنه عندما وقع الهجوم سرعان ما تهاوت دفاعات العدو. كنت أعرف أننا سنفوز، لكنني أعترف بأنني كنت أقل اقتناعاً بأن نتيجة الحرب ستكون نظيفة وسريعة كما يقال لنا وخاصة في ضوء التقديرات السابقة للخسائر البشرية.

وفي النهاية كان للتفاوض أساس قوي. وكان الهجوم البري الذي شُنَّ تحت جناح الظلام قبل فجر ٢٤ شباط فبراير نموذجاً يحتذى للنجاح. ونزلت هزيمة منكرة بقوات العراق. وكانت الخسائر البشرية الأمريكية ضئيلة للغاية. وفي غضون ثمان وأربعين ساعة تهاوت المقاومة المنظمة في مسرح العمليات. وأعلن الرئيس أن الحرب سوف تستمر لكن قوات التحالف لن تهاجم الجنود العزل المنسحبين.

وفي صباح ٢٧ شباط فبراير تجمعنا في المكتب البيضاوي لتقييم الموقف. وكان الرأي العام السائد بيننا جميعاً أننا حققنا أهدافنا السياسية والعسكرية من الحرب. وأتذكر قول كولين باول بتأثر: «إننا نقتل آلاف الأشخاص بالمعنى الحرفي للكلمة» فالعراقيون يحاولون الهرب عبر «طريق الموت السريع» واتصل الرئيس بنورمان شوارتسكوف الذي وافق على أن أهدافنا من الحرب قد تحققت. وفي هذه الليلة أعلن الرئيس وقف إطلاق النار بعد ساعة من القتال.

وبعد ستة أسابيع من بدئها إنتهت عملية عاصفة الصحراء. كان الرئيس قد أحسن بتعهده «بأن هذا لن يستمر». وإنتهى أول اختبار لنظام ما بعد الحرب الباردة بانتصار القوة والدبلوماسية الأمريكية. فقد عوقب العراق وتلاشي تهديده الاستراتيجي للمنطقة إلى حد كبير. ولسوء الحظ سرعان ما ستؤكد الأحداث أن صدام مني بالهزيمة لكنه لا يزال في السلطة.

علينا أن نتطلع الآن لما بعد النصر والحرب. وعلينا أن نستجيب لتحدي ضمان السلام.

الرئيس بوش

في خطاب إلى الأمة

واشنطن دي سي ٢٧ شباط فبراير ١٩٩١

كان مشهداً لا يصدق من مشاهد جحيم دانتي. وبينما أنا متجه بالطائرة من الطائف إلى مدينة الكويت بعد ظهر التاسع من آذار مارس، بعد أقل من أسبوعين من انتهاء عملية عاصفة الصحراء ما كنت لأصدق ما أراه من نافذة طائرة القوات الجوية الأمريكية. كانت سماء الصحراء الساطعة في العادة قد تحولت إلى ظلام دامس مخيف بفعل كتل سحب الدخان المنبعثة من أكثر من ستمائة حريق في آبار البترول التي أشعلت القوات العراقية المنسحبة من الكويت النار فيها. وبطول أكثر من مائة ميل خرجت هذه الحرائق عن نطاق السيطرة. كانت ألسنة اللهب ترتفع في السماء لآلاف الأقدام كنافورات الماء الساخن برتقالية اللون. وشم حرائق أخرى تمور في صدوع بالأرض تمتد بطول أميال. وفي الوقت الذي هبطنا فيه بمطار الكويت الدولي المحترق الذي كان مسرحاً لمعركة ضارية بين مشاة البحرية الأمريكية والقوات العراقية. كانت طائراتنا بلونها الفضي البراق قد اكتست بطبقة من الشحوم البترولية.

وأنا أتطلع من نافذة كابيني وجدت أنه من العسير استساغة هذه الوحشية البالغة، وهذا العمل العدواني المتعمد. ولم يسعني عمل أي شيء سوى التعجب من كيفية تجرؤ أي إنسان على إصدار أوامر بارتكاب هذا العمل غير المتحضر. وأتذكر أنني شاهدت حرائق في آبار البترول في تكساس من قبل. لكن لا يمكن مقارنة هذا بأي شيء على الإطلاق. لقد صدمني هذا المشهد المروع لدرجة أبرقت معها الرئيس لاحقاً بأنني رأيت لتوي «خراباً هائلاً وكارثة بيئية مروعة. لا بد أن يدفع العراق ثمن هذا».

وقبل الهبوط استدرنا نحو الشمال لنحلق فوق الطريق السريع رقم ٦ وهو الطريق الرئيسي الذي يربط مدينة الكويت بالبصرة. حيث إنفرد طياروا التحالف بالجنود العراقيين المنسحبين في العراق في اليوم الأخير للحرب.

وشاهدت مئات الدبابات وناقلات الجند المدرعة وقطع المدفعية المحترقة. ناهيك عن مئات السيارات المدنية التي اغتصبها العراقيون. وعندما سدت المركبات المحترقة الطريق اندفع العراقيون نحو الصحراء حيث أصبحوا صيداً سهلاً. وعلى جانبي الطريق بعمق مئات الأمطار تناثر الحطام فوق الرمال. ولا عجب فسرعان ما وُصِفَ هذا الطريق بأنه طريق الموت.

وما لبثت أن أحسست بأن هذا الدمار والرعب المأساوي ينطوي على شيء أكثر إيجابية: وهو بذور الأمل لمنطقة طالما وئدت فيها أحلام السلام والمصالحة بقسوة لعدة قرون. فلكل هذا الدمار المنتشر تحت طريق رحلتنا الجوية أعتقدت أن غزو الكويت وتحريرها بواسطة تحالف قادته الولايات المتحدة قد هياً واقعاً جديداً في المنطقة. فالتطرف العربي فقد مصداقيته لتقوى يد الدول العربية المعتدلة مثل مصر والعربية السعودية. وبهزيمة العراق كسبت الولايات المتحدة عميق امتنان كافة دول الخليج. وفي الوقت نفسه حيننا أخطر تهديد لأمن إسرائيل. وها هو الاتحاد السوفيتي القوة المثيرة للمشاكل في المنطقة لأمد طويل، قد بات شريكا للدبلوماسية الأمريكية. واكتسبت مصداقية الولايات المتحدة الدولية زخماً أكبر عن أي وقت مضى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبات من الواضح لي أن حرب الخليج فتحت نافذة غير مسبوقة للبحث عن إمكانية إقرار السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. وكان دينيس روس مغرماً بالقول: «لقد شهدنا زلزالاً علينا أن نتحرك قبل أن تستقر طبقات الأرض فسوف يحدث الاستقرار ولن يستغرق وقتاً طويلاً على الإطلاق». ووجدت هذا التشابه أمراً حتمياً في ضوء التاريخ المؤلم للدبلوماسية في الشرق الأوسط. ولم أكن على يقين تام على الإطلاق بمقدرتنا على اغتنام هذه الفرصة النادرة. فلن يكون من اليسير غزو الكراهية المتأصلة مثلما حدث مع القوات العراقية. والآن فإنني أشعر بقوة أنه يتعين بذل هذا الجهد. فالدبلوماسية الأمريكية أوشكت على تحقيق انفراجة عام ١٩٨٩ . ١٩٩٠ في ظل ظروف غير مواتية إلى حد كبير.

رؤية ما بعد الحرب

في شهادتي أمام لجنتي الشؤون الخارجية بالكونجرس ٧٠٦ شباط فبراير ١٩٩١ عرضت لمحة عن أفكارى تجاه إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بعد الحرب. ومع ذلك لم تعط اللجنتان ولا وسائل الإعلام اهتماماً كافياً لهذا الجانب من شهادتي. وكان اهتمامهم منصباً على استكشاف مدى التقدم في الحرب الجوية والمطالبة بالتعويضات من العراق بعد الحرب وانتقاد ألمانيا واليابان لعدم تقديمهما مزيداً من المساعدة المالية للتحالف.

كان الهدف الأساسي لشهادتي هو طرح تصور أولي لرؤية الرئيس لما بعد حرب الخليج. كان إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط هو المعاد الرابع لخطة من خمسة أجزاء لجلب الاستقرار إلى توازن القوى في المنطقة، ومنع عودة النزعة العراقية للظهور مرة أخرى، وعلى تعبيري ضمان السلام الذي نعمل على حقيقة للأجيال القادمة.

واشتملت الخطة على ترتيبات جديدة للأمن القومي بما في ذلك قوة حفظ سلام عربية يدعمها تواجد بحري أمريكي موسع في المنطقة، واتفاقات إقليمية للحد من التسليح لوقف انتشار

الأسلحة التقليدية، ومنع العراق من إعادة تبني برامج صناعة أسلحة الدمار الشامل، وبرنامج طموح للاعمار الاقتصادي، وجهود جديدة للصيانة لتقليل الاعتماد الأمريكي على البترول*.

وكان الجانب الأكثر إثارة للجدل في شهادتي هو التأكيد على ضرورة إشراك عراق ما بعد صدام في جهود خلق منطقة أكثر استقراراً. وقلت: «إن عصر الإعمار والإنعاش ينبغي ألا يكون فرصة لأعمال انتقامية ضد دولة فرضت عليها الحرب نتيجة طموحات ديكتاتور. فالمستقبل الآمن المزدهر الذي يأمل كل شخص في أن يراه في الخليج يستدعي إشراك العراق».

وفي اليوم التالي لشهادتي طرحت فكرة بنك التنمية في الشرق الأوسط في تعليقاتي أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي لتمويل التنمية الاقتصادية في المنطقة. وعرضت هذه الفكرة بدون موافقة مسبقة من وزارة الخزانة التي كانت تبدي فتوراً تجاه الفكرة. وعندما أعلن الرئيس علانية في وقت لاحق ان الأموال الأمريكية لن تنفق على إعمار العراق، ماتت فكرة بنك التنمية. كانت حالة تقليدية تماماً لزرع فكرة جيدة وحكيمة للغاية قبل أن تكون جاهزة.

ولازلت أرى أن الخطة بأكملها تصور قيم لما فيه من رؤية وتفاؤل في المقام الأول. كان بنك التنمية حلاً خلاقاً بشكل خاص. ولا يزال الشرق الأوسط أرض الثروة غير المتكافئة، هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تفتقر إلى وجود مثل هذا البنك. ومع شروط مناسبة حول أي معونة لإعمار العراق، وعلى سبيل المثال عراق ما بعد صدام، لا يزال البنك يمثل فكرة جيدة ولم أفاجأ عندما تبنته إدارة كلينتون عام ١٩٩٤.

ولسوء الحظ وكما أثبتت الأحداث التالية أن الإطار الذي حددت ملامحه لم ينفذ إلى حد كبير، باستثناء عملية السلام. فقد أيدت دول الخليج في البداية فكرة قوة حفظ السلام العربية ثم ابتعدت عنها في هدوء. وفي الحقيقة فإن أمن الخليج يقع الآن بقدر كبير على عاتق الولايات المتحدة كما كان الحال قبل عاصفة الصحراء.



ويرجع فشل خطة ما بعد الحرب في جانب منه إلى إساءة تقديرنا للفترة التي سيستمر فيها صدام. فمعظم تخطيطنا في هذا الصدد بني على افتراض أن صدام لن يستمر في السلطة. وعندما عزز سلطته في الشهور التالية لإنهاء العمليات الحربية تقوض الكثير من أسس الخطة. وخلال شهادتي الزمت الإدارة بمحاولة السعي لإحياء عملية السلام. وقلت أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب: «دعونا ألا نخدع أنفسنا. لقد أثارت هذه الأزمة مشاعر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن تزول بسهولة أمام المصالحة» وأضفت قائلاً: ومع ذلك ربما لاحت فرص للسلام لو كان لدى الأطراف استعداد له. وها هو وقت استكشاف ما إذا كان هناك وجود لمثل هذه الفرص.

* كان موضوع الطاقة إضافة متأخرة للخطة في رد فعل غير رشيد في المقام الأول على مقال نشرته الواشنطن بوست كشفت فيه عن خطة النقاط الأربع قبل عدة أيام من إدلائي بشهادتي، وكان يهدف أيضاً إلى حث البيروقراطية على المشاركة في القضية. وأثار هذا الإقحام لموضوع داخلي في خطة مقترحة للسياسة الخارجية قدراً ضئيلاً من الدهشة في البيت الأبيض.

كان فشل محاولتي الأولى في دبلوماسية صنع السلام في ربيع ١٩٩٠ قد وُلد لدي شعوراً بخيبة الأمل واستكنت إلى حد ما لرأي يقول: إن الآمال ضئيلة في إحراز تقدم في المستقبل المنظور. وأتذكر قولتي لنفسني بعد ذلك إن عزوفي الأولى عن المشاركة كان له أسبابه القوية، وأنه يتعين علي أن أصغي لنفسني والآن وبرغم نجاح الدبلوماسية الأمريكية والحرب نفسها لاتزال بعض الأصوات المحترمة تعتقد بأنه ما كان يتعين إنفاق الأموال الأمريكية على القضية.

وقبل ثلاثة أيام من مغادرتي إلى الشرق الأوسط تضمنت مذكرة داخلية تعكس آراء هارفي شيرمان أحد أبرز أعضاء فريق التخطيط بالخارجية تقييماً مثبطاً للموقف: «إن المتاح أمامنا فحظة قصيرة لإعادة ترتيب بعض أثاث المنزل الداعر على أمل جعله أكثر راحة».

ومع ذلك كان تقييمي نابعاً أساساً من الحرب. وكمسألة عملية أحسست أننا ربما نتعرض للانتقاد على الأرجح لو أننا لم نبذل محاولة جديدة. فأثناء حشد هذا التحالف السياسي والعسكري ضد العراق تعهدت مراراً بأن الولايات المتحدة ستعالج القضايا الأشمل للشرق الأوسط عقب تسوية أزمة الغزو. وبدرجة كبيرة مكنتني هذا الوعد من إحباط جهود ربط غزو الكويت بالصراع العربي الإسرائيلي، أما وقد أعطيت كلمتي في هذا الصدد شعرت أن علي التزاماً منوياً بأن أبذل المحاولة.

وليس هناك شك في أن بيئة المنطقة قد تغيرت. وبات من الواضح أن العالم كله يريد فجأة التقرب من الولايات المتحدة. فقد ولت الامبراطورية السوفيتية فقيم ومبادئ التجربة الأمريكية الديمقراطية والسوق الحر يتم أعتناقها في مختلف أنحاء العالم على نحو لم يسبق له مثيل من قبل. وبدا كما لو أن الجميع يريدون أن يكونوا أوثق أصدقاء أمريكا. وبرغم أننا لم نبذل جهوداً كبيرة لشرح هذا التصور، فإن هذا التقدم العالمي للمثاليات الديمقراطية يقدم ما نعني به حقيقة بإصطلاح «النظام العالمي الجديد» وليس اختفاء الصراعات الإقليمية كما فسره الكثيرون. وتعزز مركزنا أيضاً كقوة عظمى وحيدة نتيجة للحرب. وأصبحنا نتمتع بقوة ومصداقية هائلتين في مختلف أنحاء العالم، وأصبحنا نقف على قمة نفوذنا في الشرق الأوسط. وكنت أعتقد أن الوقت قد حان لأغتنام اللحظة. فلو ترددنا لفقدنا فرصة تاريخية.

وعارض برينت سكوكروفت الفكرة في البداية. ولنفس الأسباب المتعددة التي دفعتني إلى تجنب طرح مبادرة سلام في الشهور الأولى بعد أن توليت وزارة الخارجية، اعتقد سكوكروفت أن أي جهد سيبدل محكوم عليه بالفشل، وتمثلت وجهة نظره في أن إسرائيل هي العقبة الرئيسية أمام السلام، ولن يكون بوسعنا إقناع شامير بالتخلي عن معارضته المتصلبة بفتح حوار مع الفلسطينيين. وفي أحد اجتماعاتنا مع الرئيس قال: «إنني أعتقد أنه لا يمكن تحقيق أي شيء. هل نريد حقاً طرح شيء من حيث لا تلوح فرصة حقيقة للنجاح».

وكنت أعرف أن الرئيس متلهف معي لبذل محاولة: فقد أسر لي بذلك عدة مرات، وعندما فاتحته في الموضوع في شباط فبراير وافق بحماس على خطتي. لكن إذا استمرت معارضة

سكوكروفت لطرح مبادرة جديدة سيصبح النجاح أكثر صعوبة. ولذا فقد طلبت من نائبي إيجلبيرجر زيارته. وأبلغه إيجلبيرجر بصراحة لو أنني راغب في بذل جهد فعلي لا يعارضه. وأتى سعي إيجلبيرجر الودي مع زميله ثماره ووافق برينت.

تصور المسارين

استخلصت الكثير من الدروس المهمة من خبرتي السابقة مع عملية السلام. ويات من الواضح لي الآن وعلى سبيل المثال أن أي مبادرة أمريكية جديدة ستفشل إذا استندت فحسب على الأمر الواقع دبلوماسياً. إن بذل محاولة جديدة لإقامة حوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما فعلنا عام ١٩٨٩ سيثبت قصور الرؤية ولن يجدي نفعاً، وأثناء الحرب اعتلى بعض الفلسطينيين الأسطح وهم يهللون لسقوط صواريخ سكود العراقية على مدن إسرائيلية ونتيجة لذلك إزداد تشدد الموقف الإسرائيلي. ومن الناحية العملية سيستحيل إقناع شامير بالمشاركة مع الفلسطينيين دون إغراء إضافي. وسوف تتطلب أي مبادرة جديدة بعداً لدولة عربية.

واستخلصت درساً آخر مهماً عن أفضل طريقة للتعامل مع شامير. كان شامير شخصية شديدة التناقض. فقد كان يريد أن يكون صانع سلام لكنه أيضاً «مستوطن» جعلت سياساته في الضفة الغربية السلام أبعد منالاً. وخلصت إلى أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا هو ابتكار صيغة ما تضعه في موضع يستحيل أن يرفض فيه أي مبادرة جديدة.

وتوصلت إلى أن أفضل طريقة لاغتنام اللحظة هو ابتكار وسائل جديدة لكسر التابو المتعلق بالمباحثات المباشرة القائم منذ بداية تأسيس إسرائيل ١٩٤٨. فلم تؤد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٧٩ إلى كسر هذا الحاجز فعلياً. وباستثناء مصر فلن تتعامل حكومات عربية مباشرة مع الإسرائيليين. والحجة مثيرة بكل بساطة: لا يمكنكم تحقيق السلام إذا لم يمكنكم التحادث. وطراً على ذهني أن هذه أفضل فرصنا بل وربما تكون آخرها لكسر هذا الحاجز.

وقررت في مشاوراتي مع كبار مستشاري أننا سنحاول سلوك نهج ذي مسارين. وسوف نحاول إحياء عملية تؤدي إلى إقامة حوار إسرائيلي فلسطيني. رغم اعترافنا بأن مسألة التمثيل الفلسطيني ستكون في النهاية أصعب القضايا على الحل. ومع ذلك وفي الوقت نفسه سوف نقترح مساراً ثانياً. إجراء مباحثات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية في شكل مؤتمر إقليمي حول الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تمثل فيه كافة الأطراف. كان هذا الشكل تجربة محسوبة في غموض بناءً. فيمكن للعرب الإدعاء بأن هذا هو المؤتمر الدولي الذي طالما سعوا إلى عقده، وبالمثل يمكن أن تدعي إسرائيل إن هذا لا يعدو أن يكون مجرد مباحثات مباشرة أرادت على مدار أربعين عاماً. ولا تختلف عن مباحثات جنيف ١٩٧٣ التي شاركوا فيها، وليست مؤتمراً دولياً موسعاً برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وللعمل على تهيئة فرص نجاح المسار الثاني سيتعين عليّ إقناع كلا الجانبين بأن الجانب الآخر قد أبدى تغييراً مهماً في نهجه. ولهذا السبب قررت اقتراح ما أصبح يعرف بالتبادلية

المتوازنة. وسأطلب من إسرائيل وجيرانها العرب دراسة تدابير معينة لبناء الثقة كوسائل للإعراب عن أن الجانبين مستعدان لتهيئة أرض جديدة في مسألة السلام. وكنت أعلم أن كل جانب سيكون في حاجة ما من الطرف الآخر لأغراض التغطية السياسية. وسيكون على العرب تبرير أي تحركات تجاه إسرائيل بالإشارة إلى مرونة إسرائيل تجاه الفلسطينيين. وبالمثل سيكون على الإسرائيليين وضع أي تنازلات من جانبهم في إطار مصالحة أشمل مع الدول العربية. إضافة إلى ذلك فلن يكون أي جانب مستعد للتحرك أولاً. وكنت أعتقد أن الخطوات المتبادلة المتوازنة هي الحل المنطقي لهذا المأزق.

وسينطوي التطبيق على مقامرة كبيرة لكنه ممكن. واستندت حساباتي على افتراض بأنه سيكون من الصعوبة البالغة على العرب القول لا للولايات المتحدة بعد كل ما بذلناه في عاصفة الصحراء. وكنت أعتقد أيضاً أنهم لن يستطيعوا الجلوس على الهامش كما فعلوا عام ١٩٨٩. ولأسبابهم الخاصة عليهم أن يعربوا أيضاً عن اهتمامهم بالقضية الفلسطينية. ومع فقد المتطرفين العرب لمصداقيتهم وبعد أن دب الشقاق في صفوفهم تعزز اعتقادي بأن العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ستشعر بثقة أكبر، ومن ثم ربما تكون أكثر استعداداً للإقدام على مخاطر أكبر، وربما يصبح الأسد أكثر استعداداً لإبداء المرونة بعد أن أصبح حلفاؤه السوفيت شركاء. لا متنافسين. مع الولايات المتحدة.

ولو استطعت إقناع الدول العربية بالموافقة على مباحثات مباشرة فلن يستطيع شامير الرفض في النهاية على حد اعتقادي. لأن إسرائيل كانت تقول على مدار أربعين عاماً إنها تريد إجراء مفاوضات مباشرة مع جيرانها العرب. وفي الوقت الذي علمتني فيه تجربتي مدى الصعوبة التي سألاقيها في العمل مع شامير كنت أعتقد أيضاً أنه يريد أن يكون رئيس الوزراء الذي بدأ عملية ستجلب السلام يوماً ما لإسرائيل.

اختبار المياه

ولأنني كنت أعتقد أن شامير هو أكثر عقبة مباشرة، فمن المهم الإعراب أولاً أن حرب الخليج قد أحدثت تغييراً في نهج العرب. ولهذا السبب قررت ضرورة أن تكون العربية السعودية هي أول توقف لي في جولة تستغرق عشرة أيام في سبع دول شملت إجراء مباحثات في موسكو وأنقرة. وفي مباحثاتي في العربية السعودية وإسرائيل ومصر وسوريا أوضحت أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكون ما وصفه الرئيس «محفزاً للسلام» لكن ليس قبل أن تبدي كافة الأطراف استعدادها لتحمل المخاطر. وبعد شرح تصور المسارين بالتفصيل ألححت على محاورتي بضرورة تأييده، واستفسرت عما إذا كانوا سيديسون اتخاذ خطوات تصالحية لو كان نظراؤهم على استعداد لفعل الشيء نفسه. وعقب وصولي إلي الرياض صباح الثامن من آذار مارس اجتمعت مع نورمان شوارتسكوف الذي كان شديد الحماس بعد نجاح الحرب، وقويماً في اعتقاده بأن القوات الأمريكية قد انجزت مهمتها ويتعين ألا يُطلب منها البقاء في المنطقة يوماً واحداً دون مبرر. وقال لي: «إننا في حاجة للخروج من هنا اليوم قبل الغد». وطلبت منه ألا يقلق بسبب هذا الموضوع فقد وعد الرئيس بانسحاب مبكر كما تعهدت بنفس الشيء للسوفيت.

وقبل لقاء الملك التقيت على العشاء مع الأمير سعود وزير الخارجية مع الأمير بندر، وفي أعقاب انتصار التحالف لمست لديهم جميعاً إحساس بالارتياح العميق . ليس فقط تجاه وضعهم في المنطقة. بل أيضاً لتعزيز علاقتنا الثنائية. ومع ذلك ساورهم القلق من استمرار وجود صدام بالسلطة رغم هزيمته. وحددت الإطار العام لخططنا باستمرار العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة لضمان عدم تهديد صدام لجيرانه. ولم تبدد تطميناتي كل قلق السعوديين.

وعقب اجتماع موسع اجتمعت لاحقاً مع الملك فهد على انفراد لبحث عملية السلام. وقلت: «يمكننا الشعور بارتياح كبير لما حققناه معاً. لكن لا يمكننا الاكتفاء بما أنجزناه في الحرب. وعلينا الآن أن نعطي مزيداً من الطاقة والتصميم لضمان السلام». ولم أكن أرغب في الإيحاء بالعجرفة أو الغطرسة. لكن الولايات المتحدة اكتسبت مصداقية لدى طرفي القضية الفلسطينية الإسرائيلية. إننا نرغب في توظيف هذه المصداقية. إننا مستعدون بعد الحرب لنشمر عن سواعدنا وأن نعمل جاهدين لإقرار سلام عربي إسرائيلي كما فعلنا لهزيمة صدام. «لكن دعنا نكن صرحاء: إن بوسعنا العمل على التأثير على مواقف إسرائيل ونهئياً فرصاً للسلام. لكن فقط إذا كنتم ملتزمون على قدم المساواة بالتحرك قدماً. وهذا يعني أنه يجب عليكم أن تساعدونا بتقديم وسائل المعالجة. فلا يمكننا. بل لن نأخذ الأمر على عاتقنا وحدنا». وبدا الملك مستغرقاً في التفكير ويصغي بعناية ويهز رأسه من حين لآخر.



وحددت الإطار العام لفكرة نهج المسارين، وعددت مجموعة تدابير بناء الثقة التي قد تفكر فيها إسرائيل والعربية السعودية واقتרכת إمكانية التخلي عن مقاطعة السعوديين لإسرائيل، ورفض قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ بمساواة الصهيونية بالعنصرية وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ولقاء الإسرائيليين على مستويات دنيا أو تبادل سري لمعلومات المخابرات حول النشاط الإرهابي. وفي المقابل فإنني مستعد لحث شامير على الرد بالمثل. مثل وقف الإبعاد والاعتقال الإداري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وسحب الجيش الإسرائيلي من مدن معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطمأنت الملك بأن أي تنازلات محتملة من جانبه ستحاط بأقصى درجات السرية. وقلت: يجب أن تثقوا في بما فيه الكفاية حتى تبلغني بما يمكنك عمله. ولتأكدوا أنني لن أطرحه على المائدة علناً بدون التأكد من حصولكم على مقابلة من الإسرائيليين».

وأبلغت الملك بكل صراحة أنني أحتاج منه شيئاً يمكن التأثير به على شامير. وتعهدت قائلاً: «إنني والرئيس مستعدان لعمل المطلوب منا. وهذا يتضمن مناقشات صريحة مع الإسرائيليين. لكننا نريد شيئاً ما نعمل معه. فماذا أنتم مستعدون لعمله؟ ماذا يمكن أن أقول للإسرائيليين».

«إنني أطلب منكم مرة ثانية أن تضعوا ثقتكم فيّ وفي الرئيس. إن هذا هو أوان تحطيم التابوهات القديمة وتحقيق انفراجة من أجل السلام. فبدونها فإن الخلافات عميقة لدرجة قد يعود معها العالم العربي إلى الافتراضات وأنماط السلوك القديمة. وسوف يبرر هذا رفض إسرائيل للتغير، وأخشى من ضياع فرصة تاريخية لتحقيق تقدم».

وتقليدياً فضل السعوديون التزام درجة معينة من الجبن تجاه هذه المسائل في عملية السلام. لكن عندما بدأ الملك فهد في الرد على تعليقاتي احسست بتغير جذري في لهجته. ثقة لم ألمسها خلال اجتماعاتي الأربعة معه أثناء أزمة الخليج. فللمرة الأولى بدأ مستعداً لاتخاذ موقف قيادي تجاه عملية السلام. وأفضى بشيء لم أسمع منه على الإطلاق من قبل: إذا أمكن إيجاد وطن للفلسطينيين فإنه مستعد للموافقة على إقامة علاقات اقتصادية وسياسية كاملة مع إسرائيل.

ورد قائلاً: «السيد الوزير. إن ما قلتوه هو ما كنت أحس به في أعماق قلبي إنني أريد التوصل مرة واحدة وللأبد لتسوية للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. فهذه المشكلة هي الصراع الأساسي في المنطقة، وهي صلب كل المشاكل. إنها تعطي صدام وآخرين مثل القذافي مادة للترويج لأنفسهم. فلا ينبغي أن تقوم لها قائمة بعد الآن، ينبغي حلها».

وكما توقعت كان الملك عازفاً عن الالتزام بأي أفعال محددة لكنه أقر بأهمية إعطائي شيئاً ما لاستخدامه مع الإسرائيليين ووعدني بالرد علي قبل مغادرتي المملكة. وختم بالقول: «إنني أعتبر هذه واحدة من أفضل لياليي. فربما شاءت إرادة الله حدوث أزمة صدام لتكون نقطة انطلاق لحل هذه المشكلة الأكبر. فلو لم يرفض صدام كافة عروض الرئيس قبل ١٥ كانون الثاني يناير ربما لم تنتهياً أمامنا هذه الفرصة الماثلة أمامنا الآن».

وكانت لهجة الملك مشجعة لدرجة أرسلت معها هذه الرسالة إلى الرئيس: «إن الدليل في البودينج لكننا بعيدون ولا نستطيع أكله. ولكن اعتقد أنه من الإنصاف القول إننا أثرنا إهتمامهم».



وفي الصباح التالي توجهت إلى الطائف لزيارة أمير الكويت الذي لم يعد إلى بلاده. وأشرت بأقصى رقة ممكنة إلى أنه سيكون من الحكمة بالنسبة له أن يعود إلى الوطن قريباً لإسكات الانتقاد الموجه إلى غيابه. من الواضح أنه كان لا يزال منزعجاً من الغزو والسلب الذي تعرض له وطنه ويشعر بالعصبية من أن التهديد الذي يشكله العراق لم يقض عليه بالكامل. وفضل بقاء القوات الأمريكية في الكويت بأعداد كبيرة لأجل غير مسمى. وشرحت له أن الرئيس يعتقد أنه من غير الملائم الاحتفاظ بوجود دائم للقوات البرية الأمريكية في المنطقة، لكن عدة آلاف من القوات ستبقى لفترة انتقالية.

كان الأمير أقل تقبلاً لأفكاري عن عملية السلام. وقال إن الخطوات المتوازية لن تكون لها مصداقية على الأرجح ما لم يقترحها مجلس الأمن الدولي. وذكرته بأن علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل تجعلنا البلد الوحيد صاحب النفوذ الكبير عليهم. وأشرت قائلاً: «سموكم، إنه باستخدام الأمم المتحدة فسوف تبدد أي فرصة للتأثير على إسرائيل» وأثناء حديثنا تكشف مدى عدم سروري المتزايد تجاه عناد الأمير البادي خاصة وقد حررت بلده للتو (يلزم التنويه إلى أنه بعد فترة وجيزة أصبحت الكويت أشد تأييداً لجهودنا ولعملية السلام).

ولحسن الحظ لم يشاركه في ترده ولي العهد الذي اجتمعت معه بعد الظهر في مدينة الكويت في منزل أحد رجال الأعمال الأثرياء لا في القصر الأميري الذي أصيب بأضرار مادية أثناء القتال. وظهرت على المدينة آثار قتال شرس. فأثار القصف البادية على الكثير من المباني وأحشاء المدرعات العراقية وإجراءات الأمن المشددة على غير العادة أقوى تذكرا للمعركة. وخلال اجتماعنا كان ولي العهد أكثر إيجابية تجاه مقترحاتنا عن ابن عمه. كان رد فعله أكثر قرباً من روح الملك فهد. وقال «إن الوقت الحالي هو وقت التحرك وأمامنا للتحرك الآن».

وعدت إلى الرياض، وفي العاشر من آذار مارس اجتمعت مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، وشهد الاجتماع أيضاً وزيراً خارجية مصر وسوريا. وقدم المجلس تأييداً بالإجماع لخطة الرئيس لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي الدوائر الخاصة كانوا أشد تحمساً. وأبلغني أمير البحرين أنه يريد استمرار الوجود البحري الأمريكي لخمسين عاماً أخرى. وأبلغني وزير خارجيته أن بلاده مستعدة لمنح الولايات المتحدة أي شيء تريده.

ومع ذلك كان رد فعل فاروق الشرع وزير الخارجية السوري أكثر أهمية. وأبلغني الشرع بشكل شخصي أنه لو سَمَحَ الإسرائيليون بإجراء انتخابات جديدة في الأراضي المحتلة فسوف تمارس سوريا وجيرانها نفوذهم المهم للضغط لانتخاب هيئة تمثيلية جديدة للفلسطينيين تكون أكثر تأييداً لعملية السلام.



وبات من الواضح حينئذ أن الدول العربية المعتدلة، ولا سيما العربية السعودية مهتمة بممارسة دور قيادي أكبر في قضايا الأمن الإقليمي وفي عملية السلام. وتؤكد هذا لي قبل أن أغادر الرياض حينما بعث لي الملك فهد برسالة عبر بندر بأنه يؤيد نهج المسارين من حيث المبدأ، وأنه سيدرس اتخاذ خطوات محددة تبعاً لموقف شامير. وأبرقت إلى الرئيس بالرسالة التالية على الفور مضيفاً هذه الفكرة: «إن أساس هذا التحسن في الموقف العربي يكمن في المصادقية غير العادية التي نحظى بها في المنطقة. فلم يبلغ الموقف الأمريكي مثل هذه الذروة قط، ولم يثق العرب مطلقاً مثل هذه الثقة في قدرة الولايات المتحدة ليعطوا كلمتهم بمنحنا مساحة للتحرك إلى الأمام».

وفي القاهرة وجدت الرئيس مبارك في حالة ممتازة، وبات من الواضح على الفور أنه يؤيد الولايات المتحدة بشدة، وأكد مراراً أهمية علاقته مع الرئيس. وقال: إن القدرة على رفع سماعة الهاتف والتحدث مع جورج بوش لا تقدر بثمن. وفي هذه اللحظة رفع بالفعل سماعة الهاتف واتصل بالرئيس الأسد في دمشق. ومن الواضح أنه أبلغه من أجلي أننا أفضل إدارة تعاملت معها المنطقة. وقال: «إذا لم يتم إحراز تقدم مع هذه الإدارة فلن يحرز هذا التقدم». وقال لي: «من الضروري أن يقدم الأسد لك شيئاً ما للعمل به». لدى زيارتك لسوريا. ورد الأسد بأنه يتطلع لزيارتي وسوف يشارك بجدية. وأيد مبارك تصور المسارين لكنه لم يكن متحمساً بشكل خاص لفكرة المؤتمر الإقليمي، ولا زال متشككاً تجاه قبول إسرائيل مبادرة من هذا القبيل. وقال مبارك: لن يتغير شامير. إنه غير معنى بالسلام. وكرر هذا التقييم القاسي عدة مرات خلال الحديث.

وتوجهت من القاهرة إلى تل أبيب لأصلها بعيد الساعة الثالثة بعد الظهر. وفي اليوم السابق كان إرهابي فلسطيني قد طعن أربع سيدات حتى الموت في القدس. ووصف القاتل تصرفه بأنه رسالة شخصية موجهة لي. وتفجرت التوترات نتيجة الحادث وبناء على نصائح الأمن ألغيت على مضض جولة سيراً على الأقدام في المدينة القديمة مع العمدة تيدي كوليك. وبعد ظهر اليوم التالي، ورغبة في مواساة أسر الضحايا، توجهت بالسيارة دون سابق إعلان، وفي محاولة غير ناجحة للتواري عن الأنظار. إلى مقبرة جيضات شاوؤول لا يرافقني سوى دينيس روس ومارجريت تاتويلر للترحم على الضحايا. ومع ذلك فإن الصحافة الإسرائيلية التي تلتقط تردد الشرطة سمعت أننا هناك، وتدفق الصحفيون على المقبرة. وكشفت الوحشية وعنصر المفاجأة في قتل النساء الأربعة لي البعد الإنساني لمأساة الشرق الأوسط، وهو بعد كل يُحجَبُ تماماً في الغالب في غمرة الجدل السياسي المكثف. كان من المستحيل ألا يستثار المرء ويضطرب من واقع الخبرة.



وبرغم مشاكلنا السابقة مع حكومة شامير فقد تأثرت بحرارة الترحيب بي في أول زيارة لي لإسرائيل. وأتذكر إعجابي بروعة البلد وبهجة السفر من تل أبيب إلى القدس، وأثرت زيارة النصب التذكاري ياد فاشيم في أنا وسوزان لدرجة شارفنا معها على البكاء. وأنا أستقل الطائرة باتجاه الشمال لجولة تفقدية من الجو لمرتفعات الجولان استطعت أن ألمس للمرة الأولى الإحساس الإسرائيلي العميق بالتعرض للخطر. ومن طائرة الهيلوكبتر التي أقلتني كان بوسعي رؤية عرض البلاد كله من ساحل البحر المتوسط في الغرب حتى حدودها مع أعدائها في الشرق. وفكرت أيضاً في أثر التكنولوجيا على الأمن. وتعتبر الجولان بدون شك مساحة حاسمة من الأرض. ولكن إطلاق صواريخ سكود من على بعد مئات الأميال أثناء الحرب أوضح أن احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان لم يعد يقدم ضماناً مطلقاً ضد الهجوم من اتجاه الشمال الشرقي.

وتناولت العشاء مساء ذلك اليوم مع ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي. وخرجت من هذا الاجتماع الأول باعتقاد بأن ليفي أصبح أكثر مرونة واعتدالاً عن رئيسه، وبرغم أنه «كوزير الاضطراب» ساهم في وأد محاولاتنا الأولى لمست في ليفي سياسياً بات الآن مستعداً لإلزام نفسه ومستقبله بقضية السلام. وأتذكر أنه في إحدى المراحل أشرت إلى أن الدول العربية التي كانت تعارض إسرائيل بشدة باتت تتحدث الآن عن السلام. وطمأنني ليفي «بأننا سنتحدث عن السلام مع أي أحد». كان سياسياً ومشجعاً، وعقب اجتماعنا وقبل أن أجتمع مع شامير صرح للصحفيين بأننا على طريق السلام. لكن أصبحت أرى في ليفي رجلاً واقعياً مستعداً للإقدام على بعض المخاطر من أجل السلام، ودفع شامير وأرينز وآخرين في هذا الاتجاه.

وفي الثامنة والنصف صباح اليوم التالي اجتمعت مع شامير. وبدأت بشكره على ما أبداه من ضبط النفس أثناء الحرب، وأكدت مجدداً التزام الرئيس بضمان التفوق العسكري لإسرائيل.

وأوضحت أن أمن إسرائيل غير مشروح للتفاوض. لكنني جثته على اغتنام ما وصفته «بالفرص والتوجهات الجديدة» في المنطقة، وخاصة من جانب العربية السعودية. وقلت: «إن المعتدلين العرب في التحالف أظهروا قيمتهم كشركاء. ولتحقيق تقدم معهم عليك أن تساعدهم في القضية الفلسطينية. ولن يكون هناك وقت أفضل من الآن للتحرك حيث إن المتطرفين ضعفاء وفاقدون لمصداقيتهم، وحيث يشعر أصدقاؤنا العرب بالقوة والثقة وحيث المصداقية الأمريكية في أوجها. «وأبلغت شامير أنه وللمرة الأولى وجدت الملك فهد مستعداً لممارسة عملية القيادة في السلام». وكان متشككاً وذكرني بتحفظ السعوديين تجاه مثل هذه المسائل. لكن عندما كشفت أن الملك أبلغني «بأننا نعرف أن هناك دولة تسمى إسرائيل، ولا يمكن لأحد، والأهم لا ينبغي لأحد أن ينفي وجودها»، يبدو أن وقع الكلمات كان هاماً لديه. وقلت: «السيد رئيس الوزراء. بصراحة إن السعوديين لا يتصرفون من منطلق تحفظهم التقليدي. أعتقد أنه عهد جديد. إنك زعيم تلوح أمامه فرصة ليغتنم لحظة استراتيجية في تاريخ إسرائيل والشعب اليهودي، وأريد أن أساعدكم. ويقدر ما أستطيع عمله فيمكنني إثناء الأوروبيين والسوفيت والآخرين عن فكرة المؤتمر الدولي لكني أحتاج مساعدة».



وكما فعلت مع الزعماء العرب عدت تدابير بناء الثقة التي يتعين أن يتخذها الجانبان. وحثته على تبني سياسات أقل قمعاً في الأراضي المحتلة، وإعلان استعداده للقاء الفلسطينيين بدون إجراء انتخابات جديدة، والتفكير في الانسحاب من جنوب لبنان في غضون ستة شهور إلى سنة إذا كان بوسعنا أن نرى عدم حدوث هجمات إرهابية ضد شمال إسرائيل. وقلت: من المهم قطع التزام بالبدء في مفاوضات مع سوريا حول الجولان.

وكالموقع كان شامير أكثر اهتماماً بالحديث عما يتعين أن يفعله العرب. وأكد أنه كحد أدنى عليهم تعليق المقاطعة الاقتصادية والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. ومع ذلك فقد أدلى بعدة تعليقات مهمة. وقبل شامير رأيي بأن مفهوم «الحكم الذاتي» لسكان الأراضي «اصطلاح مطاطي» بالنسبة للفلسطينيين. وقال في لحظة من اللحظات: «أننا في حاجة إلى إيجاد اصطلاح أكثر فعالية». ورد بشكل مواتٍ على اقتراحي بأن «الحكم الذاتي» ربما كان صيغة لغوية أكثر فائدة وخاصة عندما أشرت إلى أن «السعوديين أحبوا هذا الاصطلاح عندما تباحث معهم في الرياض». وشجعني إصراره أيضاً بأن الولايات المتحدة يجب أن تبذل كل ما هو ممكن لإبقاء الملك حسين في السلطة رغم تأييده لصدام حسين خلال الحرب، وقال إن الأردن المستقر أمر حاسم لاحتمالات إقرار السلام على المدى البعيد.

وقال شامير إنه متأكد من أن المفاوضات يجب أن تتجاوز خطوات الحكم الذاتي وتتناول الوضع النهائي للفلسطينيين في الأراضي. وكرر اقتراحه لعام ١٩٨٩ الخاص بالجدول الزمني الذي يمكن بمقتضاه بدء مباحثات الوضع النهائي في غضون ثلاثة أعوام من تطبيق ترتيبات انتقالية. وقي

الوقت الذي كان من الواضح فيه أن شامير غير مستعد لتغيير معارضته لمبدأ الأرض مقابل السلام. فقد كان هذا رأي يتجاوز تماماً رفضه حتى لمجرد مناقشة الوضع النهائي.

ولاققت فكرة المؤتمر قبولاً ما لدى شامير الذي قال إنه سيدرس فكرة المؤتمر الإقليمي مع مصر والأردن والعربية السعودية وسوريا. لكنه عارض عقد المؤتمر تحت رعاية مشتركة مع الاتحاد السوفيتي. وأحسست مع هذا أن هذه المعارضة سوف تزول إذا أستاذت السوفيت علاقتهم الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفي إحدى اللحظات قال: «السيد الوزير، لابد أن نكون متشددين» وقلت مبتسماً: «السيد رئيس الوزراء. لن يتهكم أحد بغير ذلك». لكنه أظهر مرونة في الاجتماع كانت مشجعة ومفاجئة. وكانت أهم بادرة تبعت على الأمل في واقع جديد هي دعوته لسوزان ولي باللقاء معه ومع زوجته بمقر إقامة رئيس الوزراء بالقدس.

ورغم عدم ارتياح الحكومة الإسرائيلية استقبلت وفداً من عشرة فلسطينيين بعد ظهر ذلك اليوم بمقر إقامة قنصل عام أمريكا في القدس ومنهم فيصل الحسيني وحنان عشاوي اللذان سيصبحان محاورى الرئيسيين من الفلسطينيين. وكان هدفي تعزيز اعتقاد الرئيس بضرورة تضمين الحقوق الفلسطينية المشروعة في السلام الدائم. وأردت أن أذكرهما مع ذلك بأن تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للعراق في الحرب لم يكن مفيداً للقضية الفلسطينية. كانت مناقشة حيوية وفعالة، وأمضيا وقتاً طويلاً. كالمتوقع. في شرح تفاصيل معاناة الشعب الفلسطيني على يد الإسرائيليين. وخفف دفاعهما من سخطهما بالتأكيد، ولم يكن موقفهما التكتيكي سيئاً وهما يعرفان ذلك. وسلموني رسالة من عرفات قال فيها أنه يفوضهم في تمثيله. (وكنت أتلقى رسالة مماثلة طبق الأصل في كل لقاء تال معهما) وقلت: «لقد اجتمعت مع رؤساء ثماني دول عربية قالوا كلهم إنهم لن يؤيدوا قيادتكم. أنتم معتدلون وتتمتعون بإدراك جيد. عليكم أن تتأكدوا أننا لسنا في سبيلنا لإحياء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ضوء مساندة عرفات لصدام حسين.

وطلباً رسمياً استئناف الحوار الذي أراد الإسرائيليون أن نصفه بأنه «انتهى» لكنني وصفته بأنه «معلق» عندما أوقفناه في وقت سابق وذكرتهم قائلاً: «بإمكانكم أن تكونوا أكبر الفائزين أو الخاسرين أكثر من أي أحد آخر في العملية. إذا تمسكتم بمواقفكم القديمة. فلن نصل إلى شيء». وكما لو كانوا يؤكدون رأيي طرحوا اقتراحاً سخيلاً بضرورة قيام نفس التحالف الدولي الذي طبق قرار الأمم المتحدة ٦٧٨ بتحرير الكويت بتطبيق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بإخراج الإسرائيليين من الأراضي المحتلة. ورددت: «إذا كنتم تطلبون إرسال الفرقة ٨٢ المحمولة جواً فانسوا الأمر. فلن يحدث هذا» ومضيت في طرحي في شرح الفرق بين القرار ٦٧٨ الملزم وغير المشروط والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يدعوان لإجراء مفاوضات على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وتأكدت أنهم شعروا بالارتياح بوضوح لمجرد تحديثهم معنا مباشرة على الأقل.



كان عشائي مع شامير في المساء لقاءً اجتماعياً في المقام الأول يهدف من وجهة نظري إلى إقامة جسور بيننا. وفي هذا الصدد فقد ساهم في إقامة علاقة شخصية قوية. بخلاف ما هو شائع. ووجدت في شامير الشخص الوحيد في الحكومة الإسرائيلية الذي استطاع أن أتبادل المعلومات معه على الدوام وكلي ثقة في أنها لن تتسرب. وفي الواقع الذي تركنا فيه المنصب تأكدنا من أن رأي الآخر كان جيداً بغض النظر عن صعوبة اللحظة. كان هذا العشاء جزءاً مهماً في بناء الثقة المتبادلة.

وعقب ذلك واصلت زوجتانا الحديث على مائدة الطعام بينما انتحى رئيس الوزراء جانباً في ركن صغير للجلوس بحجرة المعيشة. وأخرج من ملفاته رسالة بعث بها الرئيس فورد إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك إسحاق رابين في الأول من أيلول سبتمبر ١٩٧٥ يعيد فيها التأكيد على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل: وطلب مني قراءة الرسالة مع إيلاء أهمية خاصة للفقرة الأخيرة في الرسالة، والتي تعهدت بأنه في صياغة سياسة المستقبل فيما يتعلق بالتسوية السلمية سوف تعطي الولايات المتحدة «وزناً كبيراً لموقف إسرائيل بأن أي اتفاق سلام مع سوريا يجب أن يستند إلى احتفاظ إسرائيل بمرتفعات الجولان». كان التزاما طلب مني إعادة تأكيده في خطابات الضمانات وقد فعلت. وكنت متأكداً بعد الاجتماعين اللذين عقدتهما مع الرئيس الأسد خلال أزمة الخليج بأن سوريا لن تقبل مطلقاً إقامة سلام مع إسرائيل بدون إعادة الجولان. وفي ظاهر الأمر بدا شامير يؤكد أن إسرائيل لن تنسحب إنسحاباً كلياً من الجولان تحت أي ظرف. ومع ذلك خلصت إلى أن شامير يشير على الأقل إلى درجة ما من المرونة. وإلا لما كان قد فكر في إثارة الموضوع معي. وسألته: «ماذا لو وُضعت قوات أمريكية هناك؟» وصمت لبرهة كما لو كان قد بوغت الفكرة. وقال: «حينئذ سيكون الأمر مختلفاً» وسنعود إلى الموضوع مرة أخرى.

وأبلغني شامير بأن إسرائيل جادة في البحث عن السلام. لكن ليس هناك أحد يمكن التحادث معه. فالفلسطينيون الذين اجتمعت معهم بعد الظهر غير مقبولين لديه. وقال: «إننا نعرفهم، إننا نعرف كل شيء عنهم. إنهم منظمة التحرير الفلسطينية». وأشارت دون أن أصادف أي نجاح إلى أنه بينما الكثير منهم مرتبط بعرفات فليس بينهم مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية. واتضح أن شامير سيعترض على مشاركة معظمهم في أي وفد رسمي في أي مباحثات، وأبلغني أنه اجتمع سراً مع الملك حسين وأن الملك حاسم للسلام. وأضاف أنه يعتقد أن إقامة شكل من الكونفدرالية مع الأردن في مرحلة قادمة في المستقبل هو أفضل حل لمشكلة الضفة الغربية.

وفي تلك الليلة وجدت شامير جاداً ومفكراً. وعلى الأقل أكثر استعداداً عن ذي قبل للإقدام على خياران أصعب، وأحسست أن شامير فهم ذلك لأن أعداده الدائمين يبدون الاعتدال وسيطلب منه المشاركة شاء أم أبي. ومع ذلك كنت أعرف أن نزعته ستكون المضي قدما لكن بخطى شديدة البطء والحرص.

بدأت في التوصل إلى نتيجة مفادها أن سوريا هي مفتاح تحقيق تقدم مهم. فمشاركة الأسد ستظهر مؤشراً بأقوى طريقة مثيرة. على مشروعية جهودنا في أعين العرب. وفي الواقع فإن مشاركته سوف تحمي العملية. وأملت في أن يؤثر الوزن الجماعي للدول العربية الأخرى في الأسد. كما أن اجتماعي معه خلال أزمة الخليج قد أقنعاني . على الأقل . أنه مستعد لمراجعة تصلبيه التقليدي تجاه صنع السلام مع إسرائيل.

وأبلغني مُسَاعِدِيَّ في عجالة أنني أعددت بهمة أكبر للاجتماع الأول مع الأسد عن أي لقاء مماثل مع كل زعيم آخر تقريباً. وهناك قضايا سياسية معقدة يصعب استيعابها، وكنت أريد أن أعرف طبيعة الوضع السياسي الداخلي في سوريا وطبيعة علاقاته مع الزعماء العرب الآخرين. وأتذكر أيضاً أنني كنت أحاول التعرف على شخصيته وأسلوبه في التفاوض وتفكيره وكيفية تعامله مع القضايا. وتأكدت من أن الأسد يحظى بسمعته كرجل مفكر وجاد وصادق العزم لا يستسلم، وأنه يحب الاجتماعات المطولة التي تستهدف إرهاب محاوره.

وقبل بضعة أشهر كنت أتحدث عن الشرق الأوسط مع إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي. كان كلانا يعرف أن أي اختراق نحو السلام لن يحدث بدون مشاركة فعالة من جانب سوريا. وأبلغني رابين أن الأسد واحد من ألد أعدائه. لكن يحتمل أن يكون أذكى لاعب في الشرق الأوسط. وفي المقام الأول فإنه رجل يلتزم بكلمته، وقال رابين: «إنه شديد البأس لكن إذا توصلت إلى اتفاق معه فسوف يلتزم به حرفياً. لا تفترض أنه لن تكون هناك روح، لكن يمكنك الاعتماد على ما يوافق عليه». وأذهلني تقييم رابين، وعقدت العزم على اختباراه عند لقائي بالأسد في ١٤ أيلول سبتمبر ١٩٩٠ في أول لقاء من أحد عشر لقاء. ومثل كل لقاءاتنا كان اجتماعاً مطولاً استغرق أربع ساعات ونصف الساعة دون انقطاع. ولم يرافقني سوى إدوارد جيريجيان سفيرنا في دمشق الذي يتحدث العربية بطلاقة، وبات على علاقة جيدة بالأسد على مدى عامين قبل اللقاء.

وعقب جلسة مطولة تناولت الموقف في الخليج تحولت مناقشاتنا إلى إجراء حول حول علاقاتنا الثنائية التي تشهد توتراً على مدار عقد من الزمن بسبب مساندة سوريا لأنشطة إرهابية دولية في المقام الأول. وكما سيتم تذكيري في كل اجتماع، تعامل الأسد مع شكاواي من مساندة سوريا للإرهاب بالطريقة التي ربما يتعامل بها الشخص مع عم منفلت في لقاء عائلي. أي كإزعاج حتمي يتعين تحمله بكل أدب. لم يظهر الأسد أي لين على الإطلاق حول هذا الموضوع وتسامح بالكاد تجاه ما اعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية لسوريا. وقال: «لقد أجرينا مباحثات مستفيضة حول قضية الإرهاب مع السفير، ولسنا في حاجة إلى الحديث عنها مرة أخرى». لكنني أصررت وأتفقنا أكثر من ساعة في الحديث عنها على أية حال. ولم يقدم الأسد أي اعتذار لتأييده للإرهاب ضد إسرائيل الذي كان يعتبره جزءاً من الكفاح المسلح من أجل التحرر من احتلال ظالم. لكنه أكد موافقته على إدانة أعمال العنف في أماكن أخرى، وأكد أن «أي شخص على أرض سوريا ينفذ أو

يخطط لعملية إرهابية خارج الأرض المحتملة سوف يحاكم وقوانيننا بالغة الصرامة حقاً». وأثرت قضية تفجير طائرة بان أمريكيان في الرحلة رقم ١٠٣ عام ١٩٨٨ فوق لوكيربي باسكتلندا، وكذلك تقارير المخابرات الأولية التي تشير إلى تورط سوريا. وكرر الأسد إصراره على عدم تورط سوريا في المأساة، لكن إذا كان لدى الولايات المتحدة أي أدلة مغايرة فسوف يدرسها. «كان هذا واحداً من مرات عديدة أثرت فيها القضية مع السوريين حتى توصلت تحقيقاتنا إلى أن المأساة من تدبير إرهابيين ليبيين».



وأخيراً انتقلت مباحثاتنا إلى عملية السلام. وبلغت كررتها عشرات المرات خلال زيارتي عرضت على الأسد تصوري للسيناريو النهائي: إنه بمجرد الانتهاء من إزالة التهديد الذي يشكله صدام على استقرار المنطقة سوف تشعر كافة الأطراف بأنها أكثر قدرة على الإقدام على المخاطرة من أجل السلام. وقلت: «إننا متفائلون من أن الملايسات سوف تجمع سوريا ومصر ودول الخليج في تحالف عربي رئيسي يستطيع العمل جيداً من أجل مستقبل عملية السلام العربية الإسرائيلية».

وأبلغته بأن الولايات المتحدة لن تحاول فرض تسوية على الأطراف وأشرت «إلى أنه في كتاب صدر مؤخراً ذكر المؤلف أنه إذا كنتم تعتمرون العمل على إقرار السلام في الشرق الأوسط فعليكم أن تكونوا أطباء توليد بنسبة تسعين في المائة، ولن يحل السلام حتى تكون الأم مستعدة». وضحك الأسد ثم قال: «يجب أن يعرف الإسرائيليون أن سوريا لن توافق على إقرار السلام بينما جزء من أراضيها واقع تحت الاحتلال، وأنه بدون سوريا فلن يكون هناك سلام عربي إسرائيلي».

وأكد كالمعتاد: «يجب أن يفهم كل إسرائيلي إنه لا يمكن إقامة أي سلام بدون إعادة الجولان كاملة» ومن المفارقات الساخرة أن ما كان يجب أن تكون كلمات بالغة الجدية قد شوهدت نتيجة خطأ في الترجمة. فقد قال المترجم «لا يمكن إقامة أي سلام بدون إعادة». وذكر كلمة الجوع. بدلاً من المرتفعات كاملة» كانت هذه واحدة من اللحظات المحرجة في هذا اللقاء الأول.

وعقب هذا الاجتماع أحسست أن الانقسام بين المعتدلين والمتطرفين في العالم العربي قد اتسع. وعلى المستوى الشخصي علمت لاحقاً أن الأسد أبلغ أحد مساعديه أنه أعجب بما وصفه «مزيجي التكسائي. البرينسيتوني».

ولدى تطبيق القانون. وبرغم توفر سابقة تقود إلى صنع القرار. عليك أن تعتمد على الحدس مراراً وتكراراً. وعقب هذا الاجتماع الأول مع الأسد أحسست بظفرتي أن رابين كان مصيباً. فالأسد رجل ذكي ماكر شديد البأس غير ميال للإقدام على المخاطرة لتحقيق أهدافه. لكن من المرجح أن يلتزم تماماً بأي اتفاق بمجرد التوصل إليه. ولم تساورني أية أوهام حول شدة بأسه، وتاريخه المفضع في رعاية الإرهابيين. لقد خبر القوة وقد استخدمها بقسوة في الماضي.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في ١٢ كانون الثاني يناير ١٩٩١ الذي تركز أساساً على امتناع الأسد عن السماح بقواته بالمشاركة في العمليات الهجومية في الكويت في حالة وقوع هجوم بري.

وانتهزت فرصة الاجتماع لإجراء حوار مطول مع الأسد حول عملية السلام أيضاً. والآن فهم الأسد أنه سيتم تحييد صدام كقوة سياسية إقليمية، وأن بيئة ما بعد الحرب ستهيئ مبادرات جديدة ومبشرة لاستعادة الأرض التي خسرها في حرب عام ١٩٦٧. كانت لغته أكثر إيجابية عنها في أيلول سبتمبر. وقال: «إننا نريد العمل معكم ومستعدون لذلك» ومع ذلك فقد أضاف إضافة حذرة إلى موقفه الأصلي، وأكد: «لابد أن نستعيد الجولان + متر». واستفسرت عما يعني، ورد في ابتسامته: «حسناً إن الإسرائيليين أذكاء». كان المفاوضات الشرس يشير في دعابة إلى أن ثمن السلام لن ينقص نتيجة مشاركته في عاصفة الصحراء. وكم شاركت في مئات المفاوضات في حياتي العامة والخاصة كانت أشقها تلك التي أجريتها مع الأسد.

وكان اجتماعنا الثالث ١٣ آذار مارس الذي استغرق سبع ساعات كاملة أكثرها إيجابية من ناحية الأجواء. أما وقد أحاطه مبارك بتفاصيل اقتراحي فقد استوعبها بالفعل. وقال إنه يرغب في عمل شيء ما. وهكذا أبدى تأييده لنهج المسارين، لكنه كان أقل تحمساً لإجراءات بناء الثقة المتوازية. ووافق على أن إسرائيل هي التي يجب أن تتخذ مثل هذه الخطوات لكنه أبدى فتوراً تجاه فكرة أن الدول العربية يجب أن تفعل الشيء نفسه. وفي كل الزيارات الأخرى في المنطقة تم تبني تصور الإجراءات المتبادلة المتوازية. ومع هذا خلصت إلى أن الأسد صادق عندما قال إنه لم يلمس قط التزاماً أمريكياً يمثل هذه المصادقية من قبل، وأنه مستعد للرد على جدية أهدافنا بجدية مماثلة. وأبرقت للرئيس بهذا التقييم قائلاً: «ترك لدي الأسد انطباعاً واضحاً بأنه جاد في السعي لإقرار السلام، لكنه سيكون بندقة يصعب قرقتها».



كنت أقل انشغالاً بشأن السوفيت الذين سرهم إدراجهم في اقتراح الرئيس بشأن الشرق الأوسط ما بعد الحرب. ومع ذلك وفي اجتماع عقد في موسكو في ١٥ آذار مارس نبهت بسمرتنوخ إلى أنه يجب على موسكو أن تكون مستعدة للإقدام على اختيارات قاسية، وأبلغت بسمرتنوخ بأن الرئيس مستعد لقبول عقد مؤتمر إقليمي برعاية مشتركة مع السوفيت. ومع ذلك فإنه يتوقع من جورباتشوف بالمقابل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وقلت: «لا مجال للتأخير في هذا الصدد يا ألكسندر. إن هذا معيار حاسم لحسن نواياكم. إنه عهد جديد وإنه أفضل فرصة للإعراب للجميع على أن التفكير الجديد لا يزال قائماً بشكل جيد في السياسة الخارجية السوفيتية» وقال بسمرتنوخ إن جورباتشوف مستعد للاعتراف بإسرائيل. لكن ليس على الفور. كان هذا مناسباً بالنسبة لي. ففي الوقت المناسب سأرغب بل سأحاول استغلاله لإغراء شامير للحصول على شيء مقابله.

وبعثت البرقية التالية للرئيس: «اتضح لي أن الكسندر ورئيسه في حاجة لإشراكهما في هذه القضية لإظهار أن التفكير الجديد يؤتي ثماره خارج البلاد».



وعقب الاجتماع مع الرئيس أوزال في أنقرة عدت إلى واشنطن في الساعة ٢،٣٠ فجر السابع عشر من آذار مارس يخالجنى إحساس بالارتياح بأن بيئة المنطقة قد تغيرت نتيجة الحرب. وأبلغت في تقريرى للرئيس في منتصف الجولة: «ليس هناك شك في أن شيئاً يحتمل أن يكون مهماً يعتمل بين العرب، ولا يمكننا أن نعرف الوقت الذي يستغرقه هذا، أو لماذا كان سيستجد بما يكفى لتحريك الإسرائيليين. وحتى لو كان الحال كذلك فلا يمكننا التأكد من أنه سيتغلب على الانقسام والاضطراب القائم بين الفلسطينيين في المستقبل القريب. لكن ربما تهيب هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة المسرح لظهور الفلسطينيين القادرين على صنع السلام».

وأثناء عودتي إلى الوطن اتضحت لي ثلاث حقائق.

أولاً: إنه سيكون من الضروري تقديم تنازلات عربية لحمل شامير على المشاركة.

لكنني أعتقد أن كلا الأمرين ممكن.

ثانياً: إن حل عقدة التمثيل الفلسطيني المستعصية ستكون أشد صعوبة عما كنت أتوقع.

وأخيراً: لن تكون هناك عملية فعالة بدون مشاركة سورية.

وفي الأسابيع التالية سيكون علي أن أقنع كلا الطرفين بالانتقال من التأكيدات المعممة لحسن النية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لكسر الجمود. وحتى بالاستفادة بالواقع الاستراتيجي الجديد وإشاعة تفكير جديد فسوف يظل هذا هدفاً شاقاً كما كان قبل الحرب. فلا تزال التابوهات السابقة على حالها. لكنها بدون شك تخضع لأقوى عملية مراجعة مكثفة في تاريخ هذا الصراع المرير. وفي منطقة مستعصية كالشرق الأوسط ليس هناك أساس ولو صغير للبناء عليه.

إن مشكلتنا عظيمة تحتاج لجهود دولية.

من رسالة لاجئين أكراد

سلمت إلى وزير الخارجية بيكر

٨ نيسان إبريل ١٩٩١

صباح العاشر من آب أغسطس ١٩٥٣ ضرب زلزال عنيف ثلاث جزر يونانية في سلسلة جزر أيونيان، وعلى مدار الأيام الخمسة التالية اجتاحت جزر سيفالونيا وإيتهاكا وزانتي أمواج المد والحرائق ومائة وعشرين تابعا رئيسياً للزلزال. وأشارت الحسابات المعاصرة إلى أن القوة التدميرية للزلزال تعادل انفجار قنبلة ذرية. وتوفى نحو خمسمائة شخص، ودمر ٢٥ ألف منزل، وتشرد ٨٩٣ ألف شخص من الناجين وأصبحوا بدون مأوى. واختفت عدة مدن من على وجه الأرض.

وكضابط برتبة ملازم ثان في مشاة البحرية في الثالثة والعشرين من العمر مكلف بالخدمة في الأسطول السادس الأمريكي أمضيت أسبوعين أشارك في عمليات الإنقاذ والإغاثة التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي. وقمنا بإسقاط الإمدادات والخبز وصفائح مياه الشرب من طائرات هليكوبتر بريطانية إلى الناجين في عشرات المدن التي سويت بالأرض بالمعنى الحرفي. وفعلياً لم يبق مبنى قائماً في زاكينتوس عاصمة زانتي التي أحاطتها الحرائق الضخمة من كل اتجاه عقب وقوع الزلزال.

كانت كتيبتي مكلفة بالمهمة المروعة باستخراج القتلى من بين الانقاض. وسبق لي مشاهدة جثث الموتى، أثناء محاولتي القصيرة لدراسة الطب، فقد رأيت الجثث تطفو في محلول الفورمالديهايد، ثم وطلبة الطب يقومون بتشريحها لاحقاً. ويمكن الآن أن أتذكر حتى اليوم منظر الجثث المشوهة المتحللة التي انتشلناها من تحت أنقاض منازلهم ومشاريعهم. وبعد أكثر من أربعين عاماً لا تزال الوجوه الجميلة لعشرات الأطفال الذين يتمهم الزلزال أقوى تذكارات لمدينة زاكينتوس.

ولم يقدر لي أن أشاهد مثل هذه الوجوه الجميلة الأخاذة حتى ٨ نيسان إبريل ١٩٩١، بين الجبال التي كست الثلوج قممها بجنوب شرق تركيا وشمال العراق في منطقة يقطنها آلاف اللاجئين الأكراد الذين فروا من الرعب الذي تثيره قوات صدام حسين المتوحشة.

وقبل ثلاثة أيام فقط أعلن الرئيس عن جهد طموح بإسقاط جوي للإمدادات والأغذية إلى أكراد العراق الذين يعانون بشدة. وكان قد طلب مني الحصول على تقرير مباشر عن الموقف من تورجوت أوزال في أنقرة. غير أن مارجريت تاتويلر اقترحت زيارة أحد معسكرات اللاجئين. ففي

الأيام السابقة على مغادرتي للقيام بثاني جولاتي في الشرق الأوسط بعد الحرب حثتني تاتويلر على إضافة مثل هذه الزيارة إلى خطة الجولة. فقد تنبّهت إلى تدهور محنة الأكراد وتزايد اهتمام الإعلام بها. وكنا جميعاً في الإدارة ندرك الانتقادات الموجهة إلينا لعدم بذل ما يكفي لحماية الأكراد في شمال العراق والشبيعة في الجنوب من هجمات القوات العراقية. وقالت: من المهم الإعراب بطريقة مثيرة على أن الولايات المتحدة لم تترك المنطقة بعد الحرب.

ووافقت على توصية تاتويلر دون تقدير للصعوبات اللوجستية التي ستثيرها مثل هذه الزيارة. كان المطار الوحيد الذي يمكنه استقبال طائرتنا البوينج ٧٠٧ يبعد خمسة وتسعين دقيقة بالهليكوبتر من الحدود التركية العراقية. واستبعد فريق الأمن استخدام طائرات الهليكوبتر التركية. لذا فقد تم تفكيك طائرات هليكوبتر عسكرية أمريكية ونقلت من قواعد أمريكية في أوروبا ليعاد تجميعها في مطار ديار بكر العسكري وبعد الهبوط هناك تفقدت واحدة من طائرات سي E 130 التي ستستخدم لإسقاط المساعدات الغذائية للاجئين.

وبعد رحلة بالهليكوبتر على ارتفاع ١٣٠٠ قدم فوق القمم الجبلية الثلجية والوديان العميقة ونهر دجلة وصلت إلى مقر قيادة اللواء جاودرنا بالجيش التركي قرب جوركوجا. وتلقيت تقريراً موجزاً من مسؤولين عسكريين أتراك والحاكم للمنطقة. ثم استقبلت وفداً من خمسة وعشرين لاجئاً كردياً يمثلون مختلف الفصائل بعمائمهم وسراويلهم الطويلة المنتفخة. كانوا في غاية الرقة، وأبدوا تقديراً عظيماً لزيارتي. لكنهم أوضحوا لي أنهم يعتقدون أنه لا الولايات المتحدة ولا العالم قد بذلوا ما يكفي من أجل شعبهم. وسلموني رسالة مكتوبة بخط اليد وقعها العشرات منهم تضمنت شكر التحالف لجهوده في العراق، وطلبوا تقديم مساعدة إنسانية. أثناء قراءتي للرسالة استوقفتني عبارتان «إن كافة العراقيين يتطلعون للحرية ونظام ديمقراطي في بغداد. لكن الأخطاء والقرارات الخاطئة التي سمحت للنظام العراقي باستخدام الدبابات والهليكوبتر هي التي سببت هذه المأساة». وسرى تيار خفي من العاطفة في هذا الاجتماع، ولا سيما عندما قصوا علي روايات عن قيام القوات العراقية بانتزاع أصدقائهم وأفراد عائلاتهم. لكن العرض الذي قدموه لي كان هادئاً وعقلانياً. لكن لا هم ولا شريط الفيديو الذي عرضه أوزال أمالي في أنقرة في اليوم السابق وأظهر قوافل اللاجئين بطول اثني عشر ميلاً هياؤني لما سوف أشاهده.

وبعد توجيه النصح بترك الطعام الذي أحضره بعض العاملين معنا لتقديمه للاجئين لأن من شأن ذلك إثارة أعمال عنف تكدسنا في مركبات رباعية الدفع تابعة للجيش التركي، وصرنا لمدة عشر إلى خمس عشرة دقيقة في طريق ترابي ملتبس باتجاه قمة سلسلة جبلية شاهقة يرتفع نحو تسعة آلاف قدم ونحن نقرب من القمة بدا المنحدر فجأة يعج بمجموعات من البشر. كان الحرمان واليأس المستشري في الساحة لا يطاق بمعنى الكلمة. فالنسوة تنقلن المياه غير النظيفة للشرب وغسل الملابس التي نشرت لتجف على الشجيرات والأشجار القليلة الباقية في المنطقة. فقد قطعت معظم الأشجار لاستخدامها في التدفئة اتقاء البرودة التي تصل إلى درجة التجمد

ليلاً. وتناثرت عدة خيام قديمة متهالكة. كانت أوضاع الصحة العامة تمثل دعوة مفتوحة لانتشار الأمراض الخطيرة. ومعظمهم يسير حافي القدمين، والقليل منهم يرتدي ثياباً معقولة. وفي كل مكان تواجد الأطفال بما ينبئ عن معدات خاوية.



وعادت ذاكرتي إلى أطفال زاكينتوس لكن مع اختلاف كئيب. فقد نجا هؤلاء الأطفال من الكارثة. وبدون مساعدة عاجلة فربما تلقى هذه البراة حقها من العيش في العراء عرضة للعوامل الجوية ومن الجوع والأمراض. وبعد يومين توفي سبعة وثلاثون لاجئاً من البرد. منهم سبعة وعشرون طفلاً. ومن الناحية العملية لم يكن هناك ملاذ لحمايتهم. وأمضيت وقتاً في الخلاء. وأعرف شدة البرودة التي تحل في الليل على ارتفاع نحو تسعة آلاف قدم في الجبال حتى في فصل الربيع. وتذكرت عندما تساءلت بيني وبين نفسي عما سيحدث لهؤلاء عندما تتساقط ثلوج الشتاء. وعلى قمة السلسلة الجبلية خرجت من مركبتي وسرت على الطريق الترابي وعبرت الحدود داخل العراق. وأنا أتطلع إلى السفوح على الجانب العراقي للجبل لاح لي على الفور هول الكابوس. وأمامي وادِ جبلي ضخمة يعج بنحو خمسين إلى ستين ألف لاجئ، وهو جزء فقط من فيض اللاجئين على طول الحدود الذي أشارت بعض التقديرات أنه بلغ ربع مليون لاجئ. وعلى الفور أحاطت بي مجموعة من اللاجئين تصفق وتلوح لي. وجاء صوت لحوح يصيح: مستر بيكر، مستر بيكر، هل يمكنني التحدث إليكم؟ أرجوك؟ أرجوك مستر بيكر إنني في حاجة للتحدث إليك».

واندفع رجل ربعة عبر المجموعة وحاول دون نجاح اختراق طوق القوات التركية التي تتولى حمايتي. وطلبت من الحراس السماح له بالمرور. كان اسمه سام وقد ترك كل متاعه الذي يملكه في بلده كروك. وسار لستة أيام حتى وصل إلى هذا المكان القفر المهجور. وقال لي: «إننا نعاني، إن أطفالنا يعانون المجاعة والجوع. إننا في حاجة للأطباء والأدوية والمياه. فالقصف المكثف ينهال فوق رؤوسنا. عليكم أن تفعلوا شيئاً لمساعدتنا».

ومن الصعب حتى هذا اليوم وصف بلاغة وفصاحة مناشدته الصحيحة. وقلت له: سوف أبذل قصاري جهدي للبدء في عملية إغاثة. وقلت: «إن الأمر بيد المجتمع الدولي ككل لعمل شيء ما تجاه هذه الجريمة» وبعيد دقائق أصبح ما كان همساً بين اللاجئين إعلاناً مدياً بأن شخصية أمريكية رفيعة تزور المنطقة. وتدافعت كتل بشرية نحو مجموعتنا وسدت الطرق، وسدت طريق وصولنا إلى مركباتنا أثناء التدافع، وأبلغنا المسؤولون الأتراك الذين يرافقوننا أنهم يفقدون السيطرة على الحشود، وأصروا على ضرورة مغادرتنا على الفور. كان هذا واحداً من المرات القليلة التي أحسست أن أمني الشخصي يحوطه قلق حقيقي من الموقف. واستدرنا للعودة إلى تركيا، وبدا الجبل كله مغروساً، بالبشر ويديوي بالتصفيق والتهليل، وصممت على أن أرى الولايات المتحدة وقد فعلت أقصى ما يمكنها عمله لمنع هذا الموقف من التحول إلى كارثة بشرية أكثر ما هو حاصل.

ونحن نستقل الطائرة الهليكوبتر في طريق العودة إلى ديار بكر راودت نفسي بأن هؤلاء الناس الذين رأيتهم ما هم إلا نماذج حية لإرادة التحرر. فلا يمكن السماح بتركهم ليلقوا حتفهم، ولم يكن هذا مجرد تحدٍ سياسي للولايات المتحدة. فقد كانت حالة إنسانية طارئة في الحقيقة ذات أبعاد متعددة.

وعندما عدت إلى ديار بكر عقدت مؤتمراً صحفياً مع أحمد وزير خارجية تركيا. وانهزت هذه الفرصة لأظهر مدى الإلحاح والانزعاج تجاه ما رأيته لتوي. وعقب إقلاع الطائرة استدعيت جون بولتون مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية وبرنيسيتون ليمان مدير برنامج اللاجئين إلى كابيتي وأبلغتهما بكل وضوح أنني أريد عمل شيء وشيء سريع للتخفيف مما اعتقدت أنه سيكون معاناة شاملة. كان هذان المساعدان من أفضل العناصر الوظيفية ولم يكونا في حاجة لحثهما على العمل وطمأناني إلى أنه سيتم بذل كل الجهود لإزالة المعوقات البيروقراطية وحشد منظمات الإغاثة المتطوعة الخاصة والدولية. وأقلعت الطائرة في رحلة استغرقت تسعين دقيقة إلى إسرائيل. ولعدة دقائق بعد الإقلاع رأينا الطرق المترامية والممرات مكتظة باللاجئين النازحين من العراق. ثم اتصلت بالرئيس من الطائرة هاتفياً وأبلغته: «لا يمكنني أن أصف حجم المأساة الإنسانية التي شاهدها لتوي. ليس لديك فكرة عن الكابوس الإنساني هنا. إن هناك كارثة ستحدث لو لم نتحرك بسرعة. إن اللاجئين يموتون يومياً. علينا أن نفعل شيئاً وأن نفعله الآن. وإذا لم يحدث فسوف يلقي الآلاف حتفهم» وقلت: «إنه لمنع هذه المأساة التي يستعصي وصفها يجب على الإدارة أن تركز نفس الجهود للقيام بعملية إغاثة عاجلة كما فعلنا في حشد تحالف دولي في المقام الأول. واقترحت أن يتصل الرئيس بالسكرتير العام للأمم المتحدة، ويطلب منه تعيين منسق إغاثة على الفور، واقترحت أيضاً ضرورة اتصاله بقيادة التحالف الرئيسيين لحثهم على التعهد بمزيد من عمليات الإغاثة وتقديم المساهمات على الفور، وأوحيت أن نطلب من الكونجرس اعتماداً إضافياً عاجلاً كمعونة للأكراد وأن يتم الضغط على الأمم المتحدة لدراسة رهن صادرات عراقية في المستقبل لدعم عملية الإغاثة. وقلت: «إن ما عملناه حتى الآن شيء هزيل. علينا أن نحشد العالم. علينا أن نضرب في عمل ضخم. وإلا فسوف يصبح هذا تدميراً منهجياً لشعب بأسره». ولمس الرئيس مدى الإلحاح في صوتي، وقال إنه سيأمر باتخاذ عمل على الفور.

ونحن في طريقنا من تركيا إلى إسرائيل اتصلت ببوب كيميت لإصدار تعليمات له بإجراء عملية بين الوكالات. وقلت: «لا يهمني ما تفعله لكن عليك بفعل شيء ما». وفهم ما أعنيه لكنه أبلغني بأن البيروقراطية تثير بعض التحفظات العملية واللوجستية حيال عملية إغاثة.



وعندما وصلت فيما بعد إلى فندق الملك داود بالقدس بعد عدة ساعات أردت متابعة مكالمتي مع الرئيس بنداء شخصي لعمل شيء ما إلى ديك تشيني. لكنه كان في حديقة الصفارية الأمريكية، ولذا فقط نقلت مارجريت تاتويلر رسالة من ثلاثة أجزاء إلى كاثي ايمبودي مساعدة

تشيني منذ أن كنا نعمل جميعاً في الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٧٦. وتضمنت الرسالة: «أولاً: إن الوضع يائس وعاجل. ثانياً: إن اللاجئين سيموتون. ثالثاً: إن الجيش الأمريكي هو المؤسسة الوحيدة التي يمكنها المساعدة. لذا أرجو تجاوز كل الرسميات وتحلوا بالمرونة». وفيما بعد علمت من كيميت أنه عقب تلقي الرسالة أبلغ تشيني زملاءه أنه على مدار ستين عاماً لم يعرف أنني «مثير للقلق». وهكذا فقد حازت رسالتي اهتمامه. ومع ذلك فقد تأكدت أن المعونة الإنسانية وحدها لن تكون كافية. وبمجرد ضمان نجاتهم مما هم فيه يتعين أن يكون بوسع الأكراد في نهاية الأمر العودة إلى وطنهم دون سطوة التهديد بالتعرض للاضطهاد والمضايقة التي دفعتهم إلى الفرار للنجاة بأرواحهم. لم تكن محنة اللاجئين الأكراد فحسب حافظاً للتوسع الضخم في عملية الإغاثة الأمريكية والدولية التي باتت تعرف باسم توفير الراحة، بل دفعتني أيضاً إلى الضغط لوضع سياسة جديدة أعلنها الرئيس في ١٦ نيسان إبريل بإقامة ملاذات آمنة للأكراد في شمال العراق. وهي عبارة عن معسكرات للاجئين تحميها القوات الأمريكية وتديرها الأمم المتحدة تحت قيادة الليفتنانت جنرال حينذاك . جون شاليكا شفيلي نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا. (ولاحقاً لن يصبح ممثل هيئة الأركان المشتركة الأمريكية على طائرتي بل سيخلف كولين باول في رئاسة الأركان). كانت أضخم عملية إغاثة عسكرية يتم تنفيذها، وقدم ما قيمته ملايين الدولارات من الأغذية والإمدادات لأكثر من أربعمائة ألف لاجئ.

وأعتقد أن التدخل الأمريكي أنقذ حياة عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء لحرب الخليج وما بعدها. ولم تعفنا هذه الجهود مع ذلك من تعرض سياستنا ما بعد الحرب للانتقاد. فقد اتهمنا منتقدونا بأننا حرصنا على تمرد الأكراد والشيعية ضد صدام في الأيام التالية مباشرة لانتهاة الحرب ثم تركهم يواجهون قدرهم برفض تقديم المساعدة لهم. سواء من خلال عمل عسكري أو مساعدة سرية. وهذه هي نفس الأصوات الكثيرة التي تدعي أيضاً أنه تم وقف عملية عاصفة الصحراء قبل أوانها لأسباب سياسية، وأنه كان يتعين أن تدخل القوات الأمريكية ببغداد وتحتل أجزاء كبيرة من أراضي العراق. ولم نكن قد تبيننا كهدف حربي أو سياسي استبدال النظام العراقي. ومع ذلك فقد كنا نأمل ونعتقد أن صدام حسين لن يبقى في السلطة بعد هذه الهزيمة الماحقة. وما يثير السخرية أن الانتفاضة في الشمال والجنوب ساهمت في تعزيز قبضته على السلطة بدلاً من أن تضعفها كما كنا نتوقع. لأنه نجح بمهارة في إقناع جيشه بأن هذه الأحداث تتطلب استمرار قيادته من أجل الحفاظ على العراق. وعندما تمكن من تعزيز سلطته أربك صدام حساباتنا الاستراتيجية. وكانت النتيجة خير تذكارة بأن عواقب النجاح غالباً ما تكون أكثر تعقيداً ويستعصي توقعها كما هو محسوب.

إنهاء الحرب

استندت سياسة الإدارة في الأسابيع التالية لوقف الأعمال الحربية على مزيج معقد من الحسابات تستهدف تبيد قلق استراتيجي شديد الوضوح في الذهن: هو ما كنا نشير إليه دائماً

بلبنه العراق الذي كنا نعتقد أنه لو حدث سيثير كابوساً جيوسياسياً. لكن هناك بعداً عاطفياً أيضاً، وكان هذا واضحاً للغاية في قرار الرئيس الذي وافق عليه كافة مستشاريه السياسيين والعسكريين بانتهاء الحرب في الموعد الذي حدده بدلاً من استمرارها لبضعة أيام. ومن النقد الموجه إلى سياستنا خلال هذه الفترة، كان هذا أقلها قيمة. فالكثيرون ممن يشكون من أننا أخطأنا بقرار وقف الحرب كانوا من أشد المؤيدين له لدى إعلانه. والحقيقة هي أن قرار الرئيس بوقف إطلاق النار بعد مائة ساعة من القتال قد أيدته بحماس كل من القوات المسلحة وشركاؤنا في التحالف والكونجرس والرأي العام الأمريكي.

ففي غضون ساعات من شن الحرب البرية اتضح لنا جميعاً أن النصر سيكون سريعاً وشاملاً، وذكر باول وتشيني أن العراقيين منوا بهزيمة منكرة. وذكرت المخابرات الأمريكية أن معظم قوات الحرس الجمهوري قد دمرت. وتم تدمير أو أسر آلاف الدبابات وقطع المدفعية. وحقق التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أهدافه السياسية والحربية. فقد تحررت الكويت وأصبح الجيش العراقي ضعيفاً بدرجة شلت معها قدرة صدام على تهديد جيرانه في المستقبل بشكل واضح وجوهري. كان النصر نصراً ناجحاً ومذهلاً أُحرز بسرعة وبأقل خسائر بشرية، ولم يكن هناك سبب عملياتي يدعو للبقاء.

وكانت القيادات العسكرية متشددة في هذا الهدف. واعتقدت القيادة العسكرية أن القوة انجزت مهمتها على خير ما يرام، ولا بد من إعادتها إلى الوطن على الفور. وباستثناء بعض الحوادث المعارضة بحدوث وفيات أمريكية من «نيران صديقة» كانت الحرب إنجازاً هائلاً. ولكن وكما أوضح كلاوزفيتس فإنه في الحرب تصبح أوهن الأشياء بالغة الصعوبة، ومن ثم يسود الغموض. إن حرباً مطولة حتى وإن استغرقت يوماً واحداً أو يومين يمكن أن تسفر عن حدوث خسائر بشرية أمريكية لا مبرر لها.

ودبلوماسياً وداخلياً كان المزاج السائد يدعو إلى إنهاء القتال، وبات الطيارون الأمريكيون المقاتلون يعودون من مهامهم ليتحدثون عن «الرمية على الديك الرومي الحي» للعراقيين اليائسين الفارين إلى الشمال على طول ما أصبح يعرف باسم طريق الموت، ومن المؤكد أن هذه التعليقات ستتلوها عما قريب صور اخبارية مروعة عن المذبحة. وفي سعي السوفيت بشكل محموم لمنع الهجوم البري. والآن هناك مخاوف حقيقية من أنهم قد يشقون صف التحالف بدعوة مجلس الأمن إلى وقف استمرار المذبحة. وعودة إلى الوطن بدأ يسود اعتقاد بأن هذه توشك لأن تتحول إلى حرب لا أمريكية. لدرجة بالغة الحمق من الأيسر بل من المتعين وقفها.

ومنذ بداية الأزمة رددنا مراراً بأن الولايات المتحدة ليس لديها دوافع تتجاوز فرض امتثال قرارات الأمم المتحدة وطرد العراق من الكويت. وقلنا: إنه ليست لنا أي مخططات موسعة للاحتفاظ بوجود عسكري دائم وجوهري في المنطقة. وأبسط طريقة لتحقيق مصداقية حول هذه النقطة لدى كل الأطراف هو الوفاء بكلمتنا: والانسحاب على الفور من العراق. وباختصار ليس هناك سبب يدعو للبقاء من وجهة نظر عسكرية أو سياسية.

يدور الجدل حتى هذا اليوم حول ما إذا كان من المتعين أن نواصل هجومنا لندخل بغداد ونطرح بنظام صدام حسين. واعتقد أن هذه فكرة غير مجدية الآن كما كانت من قبل . ليس لمجرد الأسباب القانونية الضيقة بأن قرارات الأمم المتحدة لا تجيز أي شيء يتجاوز تحرير الكويت. فالحقيقة كاملة تجسد أبعاداً استراتيجية وعملية ودبلوماسية وسياسية دفعت الرئيس لاتخاذ قرار بعدم الزحف نحو بغداد . وهو قرار صائب على الإطلاق لم يثر أي جدل فعلياً.

واستراتيجياً كان الهدف الحقيقي هو إخراج العراق من الكويت بطريقة تكفل تدمير القوات العسكرية الهجومية لصدام حسين وتعجل بسقوطه من السلطة. ومع إعلان وقف إطلاق النار في ٢٨ شباط فبراير، كان الجانب الأعظم من الآلة العسكرية العراقية بما في ذلك معظم برامج أسلحته النووية والكيمياوية والبيولوجية، قد دمر. اما وقد تم إنجاز الأهداف السياسية والحربية، لم يكن هناك سبب بكل معنى الكلمة يدفع لإرسال جنودنا نحو الشمال.

علاوة على ذلك كنا نعتقد أن الزحف نحو بغداد أمر سخي من وجهة نظر عملية. فعلى أدنى تقدير سيحول هذا الزحف صدام إلى بطل قومي. وهكذا فجأة يمكن تصوير حرب التحالف لتحرير الكويت من غزو ندد به العالم على أنها غزو أمريكي للعراق. فضلاً عن ذلك وحتى مع تفوقنا العسكري فإن احتمالات العثور على صدام احتمالات بعيدة. وحتى في بنما البلد الصديق للولايات المتحدة الذي تمركزت فيه قوات أمريكية معظم سنوات القرن الحالي استغرق الأمر من قوات الغزو الأمريكي خمسة عشر يوماً للعثور على الجنرال مانويل نورييجا وأسرته عام ١٩٨٩. وعلى خلاف بنما، حيث كانت توجد حكومة منتخبة ديمقراطياً لتولي السلطة، فلا توجد أي معارضة عراقية منظمة لصدام، ولمزيد من الإيضاح يمكن توقع إقدام الجنود المدنيين العراقيين على مقاومة استيلاء العدو على بلدهم بضراوة لم تحدث في ميدان المعركة في الكويت. وحتى إذا وقع صدام في الأسر وأطيح بنظامه فستظل القوات الأمريكية تواجه شبح الاحتلال العسكري لأجل غير معلوم لتهدئة البلد ودعم الحكومة الجديدة التي تولت السلطة. وبقينا سوف تؤدي حرب المدن التي ستبغ ذلك إلى سقوط خسائر بشرية بين الجنود الأمريكيين تفوق ما سقط خلال الحرب ذاتها. مما سيثير عاصفة سياسية في الداخل وانتقادات كثير من الحلفاء ثم تفكك التحالف. ومن المفارقات الغريبة أنه بينما كان صدام مخطئاً في تصويره بأن معاناة أمريكا في فيتنام ولبنان سوف تنقذه من الحرب فإن الدروس المؤلمة التي استخلصها صناع السياسة الأمريكيون من هذين الصراعين ربما كانت هي ذاتها التي أنقذت صدام بالفعل من الأسر.

ودبلوماسياً. فإن الإلحاح للزحف نحو بغداد لم يكن ليتسبب في صدع داخل التحالف فحسب بل كان سيحدث زلزالاً، وفي الواقع أننا لو اخترنا هذا النهج ما كنا لنصبح في وضع يؤهلنا لبدء عملية سلام ذات معنى. لأننا سنفقد كل أعضاء التحالف العربي. فضلاً عن هذا فإنه بقدر ما يريد جيران صدام إختفاؤه بقدر ما يخشون من احتمال أن يصبح العراق ضعيفاً بطريقة غير متوقعة

تفيد ملالي إيران الذين يمكنهم نشر الأصولية الإسلامية بمساعدة شيعة العراق. وسرعان ما يتحولون إلى قوة هيمنة إقليمية. كان هذا يشكل هاجساً حقيقياً لدى إدارة بوش وكثير من حلفائنا أيضاً. وتاماً كما ساهم الخوف من التوسعية الإيرانية في تشكيل سياستنا ما قبل الحرب تجاه العراق كانت نفس الضوبيا عاملاً مهماً في صنع قرارنا ما بعد الحرب.

ونفسياً «شكل نجاح الحرب أقوى زخم لنفسية الأمريكي. ففي ستة أسابيع قضت عملية عاصفة الصحراء على الميراث المرير لحرب فيتنام. واجتاحت حمى النصر البلاد بدرجة لم تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. فلا عجب أن تكون النغمة السائدة حتى المواطن العادي في الشارع هي ضرورة «إعادة الأبناء إلى الوطن».

ولم تكن هناك أي رغبة على المستويات العليا للحكومة الأمريكية في احتلال جزء من العراق. ناهيك عن رفض الجيش بقوة. وأبلغني الأمير بندر في ٢٧ شباط فبراير أن العالم العربي يهمله أن يحدث الانسحاب بسرعة وبشكل ملحوظ، وفي نهاية الحرب سيطرت قوات التحالف على مساحة كبيرة من أرض جنوب العراق. أي كل ما يقع جنوب وشرق السماوة أسفل نهر الفرات حتى البصرة. وفي هذه المنطقة تتناثر الألغام والذخيرة الحية، وكان شوارتسكوف يشعر بالقلق من حدوث خسارة بشرية لا مبرر لها. وعندما التقيته في الرياض في آذار مارس قال: إن احتلال أي أرض لا يحقق غرضاً عسكرياً، وأكد أن رجالي يعيشون في الحفر. إنهم لا يخدمون أي هدف. ليس هناك عدو. فقد هزماً العدو لكنها منطقة شديدة الخطورة مليئة بالألغام الأرضية والقنابل الانشطارية، إنه وقت العودة، وأبلغته أن الرئيس قال إنه يريد عودة قواتنا بأسرع ما يمكن.

مساعدة الأكراد

في الثاني من آذار مارس أي بعد يومين من إعلان الرئيس وقف إطلاق النار، وفي اليوم الذي أقر فيه مجلس الأمن الدولي القرار ٦٨٦ الذي يحدد بنود وقف إطلاق النار انضم الشيعة المتمردون إلى المنشقين من الجيش للاستيلاء على بلدة الناصرية. وحشد صدام حسين ما تبقى من قوات حرسه الجمهوري المضضع لإخماد هذا التمرد. وفي الوقت نفسه كان يواجه تمرداً آخر في الشمال من الأكراد خصومه منذ أمد بعيد.

وفي الوقت الذي التزمنا الحذر في اتخاذ إقصاء صدام حسين من السلطة هدفاً سياسياً أو حربياً. فقد أعلنت الإدارة الأمريكية بوضوح منذ وقت أننا لن نذرف الدموع لو أطيح بصدام حسين من السلطة. وكان هناك سبب يدعو للأمل في أن قيادة القوات المسلحة المهزومة سوف تنتفض في وجه الرجل المسؤول عن الهزيمة الماحقة في الكويت، وفي الواقع فقد حدث العكس تماماً. وقدم التمردان سبباً مقنعاً للجيش لتناسي أدائه المخزي في عاصفة الصحراء، وفجأة ظهرت حرب جديدة. حرب يمكنهم الفوز بها. واتضح هذا بجلاء مع استمرار القتال فبرغم ضعفها وقلتها عتادها كانت الفرق العراقية الأربع والعشرون التي لم تُشاهد وهي تشارك في أي قتال في عاصفة الصحراء كافية لإخماد التمرد. ومن الناحية العملية لم يكن يكفل نجاح التمرد سوى عمليات عسكرية أمريكية مباشرة على الأقل.

ولم نكن نساعد المتمردين عسكرياً خشية التعجيل بتفسخ العراق وجر المنطقة إلى دائرة عدم الاستقرار في المقام الأول، وينظر إلى الشيعة بطبيعة الحال على أنهم منحازون إلى إيران. كما أن الأكراد الذين يطالبون بإقامة دولة كردستان المستقلة عن تركيا تتنازعهم قيادات مشتتة، ويشكلون مصدر قلق مستمر لتركيا. ولكل هذه الأسباب الجيوسياسية كنا نتوخى الحرص في مساعدة أي منهما. وكنا نعتقد أنه من الضروري أن يبقى العراق سليماً مع أو بدون قيادة جديدة أكثر عقلانية. ولم ننظر جميعاً بارتياح لعكس ذلك. وكنا نعتقد أن التمرد سوف يعززان حتماً الضغوط غير المرحب بها في العراق والمنطقة بأسرها.



وتعززنا حذرنا في هذا الصدد عندما زج الإيرانيون بأنفسهم في المعركة. فسرعان ما بادرت إيران بتأييد المنشقين سعياً منها لاستغلال فراغ السلطة الإقليمي الناجم عن الحرب لتحدي منافسها اللدود. ودعا الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، صدام إلى الاستقالة، وناشد المواطنين العراقيين إلى الانتفاض في وجه زعمائهم الذين فقدوا الثقة. وخلال تلك الفترة وجهت إيران عدة نداءات تحث الشيعة للإطاحة بصدام. ولا زال القلق قوياً في المنطقة من الأصولية الإيرانية، وكنا نخشى من مساعدة آيات الله في طهران بدون قصد عن طريق مساعدة الشيعة.

واستندت حساباتنا السياسة على عزوف مكثف داخل الإدارة بفعل أي شيء قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة اشتراك القوات الأمريكية في عمليات في العراق. وتمثل الحافز الفعال في أن الحرب قد انتهت، ولا يتعين أن تبدأ من جديد. كان هذا التفكير سائداً على نطاق واسع داخل البنتاجون، الذي عارض توصية لجنة النواب بإقامة منطقة منزوعة السلاح بجنوب العراق تقوم قوات الأمم المتحدة فيها بمهام الدورية. وشكل التردد المؤسسي عنصراً إضافياً في اتخاذ قرار بعدم إسقاط طائرات الهليكوبتر العراقية حتى بعد أن بدأت مهاجمة المتمردين.

وعندما اجتمع شوارتسكوف مع نظرائه العراقيين في ٣٠ آذار مارس لإملاء بنود وقف إطلاق النار كان قد حضر كافة رحلات الطائرات العراقية ثابتة الجناح. ولأن القصف الأمريكي أدى إلى تدمير الجسور في العراق طلب الجنرالات المهزومون السماح باستخدام طائرات الهليكوبتر لإعادة تزويد القوات العراقية المتناثرة في أنحاء البلاد. ومع إحكام القوات الجوية للتحالف لسيطرتها على أجواء العراق كان شوارتسكوف يعرف تماماً أن طائرات الهليكوبتر لا تشكل أي تهديد لجنوده، ولذا فقد وافق على هذا الطلب. كان قراراً اتخذ على أرض الواقع، وإنصافاً لشوارتسكوف فإنه يبدو معقولاً بكل تأكيد من وجهة نظر عسكرية. وليست هناك أسباب خاصة تدعو للتشكيك فيما بدا في حينه أنه لا يعدو أن يكون مجرد مجاملة من المنتصر للمهزوم. وبمجرد أن بدأت طائرات الهليكوبتر الحربية في دك القرى الشيعية والكردية أدركنا جميعاً أنه كان من الخطأ عدم النص صراحة على حظر طلعات طائرات الهليكوبتر العراقية كما حدث مع الطائرات ثابتة الجناح.

ولا أتذكر حدوث جدل بين الرئيس وكبار مستشاريه حول هذه القضية. سواء قبل أو بعد قرار شوارتسكوف. وأعتقد أيضاً أن قوات صدام حسين كانت ستسيطر بسرعة على التمرد بطائرات الهليكوبتر أو بدونها. وخلص محللو المخابرات إلى أن التفوق العددي والمدفعية والمدرمات العراقية كانت كافية لإخماد التمرد، وكان إسقاط طائرات الهليكوبتر كضيل بإحداث أثر علني رمزي. إلا أنه لن يكفل ضمان نجاح التمرد، واعتقد كولين باول بشكل خاص أن إسقاط طائرات الهليكوبتر قد يجبرنا إلى حرب أهلية. وهو تصور لا نبتغيه نحن ولا شركاؤنا في التحالف، وثار جدل طفيف إن لم يثر على الإطلاق في حينه حول أن أكثر الطرق المناسبة أمام الولايات المتحدة للعمل هي زيادة المساعدة الإنسانية للاجئين.



وخلال تلك الفترة ثار قدر من المناقشة حول تأييد التمرد ضد صدام حسين من خلال عمليات سرية. وأتذكر تماماً الحجج التي ساقها عدد من كبار المسؤولين من دول أخرى في التحالف. وأبلغني أحدهم: «علينا أن نجد طريقة لمساعدة الشعب في التخلص من صدام. لقد حان الآن وقت تأجيل الإضطراب». وقال قليلون إنهم مستعدون للمساعدة بالأموال والمشاركة في عمليات سرية. وقال هؤلاء: «إننا في حاجة لبعض المساعدة» وقيل لي: «عليكم بمعاملة المعارضة العراقية كما تعاملتم مع المجاهدين الأفغان. فهذا هو الطريق الوحيد الذي يفصل الجيش العراقي عن صدام» وقال هذا المسؤول إنه إذا تم تزويد المتمردين بصواريخ مضادة للدبابات وصواريخ أرض جو فلن يصبح بوسعهم الدفاع عن أنفسهم فحسب بل يمكنهم أيضاً إلحاق هزائم كبيرة بقوات صدام. وكانت فلول الجيش العراقي في حاجة إلى تحقيق نصر سريع لاستعادة ثقته المهترئة. وربما يكون تمرد صعب ومكلف أمراً غير مقبول نفسياً. وقال أحد وزراء الخارجية: «إن الجيش بحاجة لأن يعرف أنه طالما بقى صدام حسين في السلطة فسوف يكون عليه أن يخوض حرباً داخلية طويلة ومكلفة، ومتى تحقق ذلك فسوف يكون الجيش أكثر استعداداً للتحرك ضد صدام». ولأسباب واضحة لا يمكنني الخوض في تفاصيل المناقشات الداخلية في الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بمقترحات القيام بعمليات سرية. و غني عن القول أنها أثارت مجموعة أسئلة شائكة. هل يمكن إجراء تلك العمليات بنجاح في ضوء تقييم المخابرات بأنه يمكن للولايات المتحدة وشركائها في التحالف القيام بها؟ هل ستؤدي مثل تلك العمليات إلى مجرد تقسيم العراق وتعمل ضد رغبتنا في إعادة الاستقرار إلى الخليج؟ وإذا تمت تجربة هذه المحاولات وفشلت هل يمكننا الاعتماد على العقوبات الاقتصادية والسياسية الجوهرية ضد العراق؟. وألمح بعض المنتقدين إلى أن القيام بمثل هذه العمليات السرية وإسقاط طائرات الهليكوبتر أو الاحتفاظ بأراض عراقية ربما كانت قد ساعدت هدفاً بعيد المدى في ضمان أن النظام العراقي لن يشكل أي تهديد على استقرار المنطقة. وفي ذلك الحين أثارت كل تلك الإجراءات المحتملة شكلاً أو آخر من أشكال المخاطرة. فمن ناحية هناك خطر من انجرار أو انغماس الجيش الأمريكي في حرب أهلية عراقية. وقد أوضحنا

خلال الأزمة في مشاوراتنا مع شركاء التحالف أننا لا نريد الاضطلاع بدور في الحفاظ على النظام في العراق. علاوة في ذلك فقد أردنا تشجيع دول الخليج مع السوريين والمصريين على إقامة بنى أمنية لما بعد الحرب في المنطقة. ووعده الرئيس مراراً أننا لا نسعى للاحتفاظ بوجود عسكري دائم، وأنه كلما تم الإسراع بمغادرة قواتنا كلما نشأت الضغوط على دول الخليج للعمل على ضمان أمنها.



وكننا نشعر بحذر بالغ تجاه تفسخ العراق. وكننا نحتاج وجود التحالف بعد الحرب بنفس احتياجنا له قبل الحرب لسببين أساسيين. أولهما: أننا علمنا أثناء الحرب أن برنامج صدام حسين لتطوير أسلحة الدمار الشامل أشد خطورة ومحاط بسرية بالغة عما كنا نعتقد في البداية. وكننا مصممين على استغلال نصرنا في عاصفة الصحراء لإخضاع النظام العراقي لأقوى وأدق نظام تفتيش على الأسلحة لاستئصال أي فرصة أمام استمرار البرنامج. وكننا مصممين أيضاً على استمرار فرض العقوبات السياسية والاقتصادية الجوهرية ضد العراق للحد من نزعاته العدوانية، وهي العقوبات التي لا تزال سارية حتى الآن. ولوضع صدام في القفص إذا جاز التعبير فإننا نحتاج إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة القائمة (وإصدار قرارات إضافية جديدة). ونريد كافة شركائنا في التحالف ليكونوا معنا لتحقيق هذا الهدف. ثانيهما كانت هزيمة صدام تعتبر تنصلاً واضحاً من التطرف الراديكالي وهيأت فرصة فريدة للسعي لإقرار سلام دائم في الشرق الأوسط بين العرب والإسرائيليين، ولإنجاز هذا الهدف فإننا بحاجة إلى الحفاظ على سلامة التحالف والتركيز على إقرار السلام.

صدام إلى أين؟

وبينما نزلت الهزيمة بصدام انتابت العصبية زعماء آخرين لبقائه في السلطة. وعندما اجتمعت مع شامير في القدس في ٨ نيسان إبريل لبحث عملية السلام كان شديد القلق من أنه بالرغم من النصر الساحق فلازال صدام حياً ويمسك بزمام السلطة، وقال شامير: «إنه درس غير جيد للمنطقة. فمثل هذا الرجل إذا جاز وصفه بأنه رجل وهو الذي كلفنا الكثير من الخسائر، والذي جرؤ على مهاجمتنا بالصواريخ، هو رجل لا يمكن أن نتعايش معه. وأعتقد أن كل شيء في المنطقة سيظل مؤقتاً حتى تتغير هذه الوقائع». ورددت بأن كافة شركائنا العرب في التحالف يعتقدون بأن صدام سيطاح به في انقلاب في غضون ست أو ثمانية أشهر. لكنني كنت قلقاً من أن الانتفاضة في الشمال والجنوب ربما تكون قد خلقت صيحة تأييد له.

وفي اليوم التالي في القاهرة أعرب الرئيس مبارك عن قلق مماثل. وفي جانب من مناقشاتنا شمل مشكلة اللاجئين أشرت إلى أن صدام يسعى للانتقام من تركيا وإيران بإجبار الأكراد على الفرار عبر حدودهما. ورد مبارك: «إن صدام ليس بهذا الذكاء إنه ببساطة يود قتلهم».

ومن المهم تذكر أنه في الوقت الذي سيتم فيه الترحيب برحيل صدام فإن هذا الرحيل لم يكن هدفاً معلناً لسياستنا. كنا نلتزم دائماً بحذر بالغ في إنكاره كهدف سياسي أو حربي، وفي الوقت نفسه لم نتوقع حقيقة أنه سينجو بعد هزيمة ماحقة بمثل هذا الثقل. وربما كان يتعين علينا أن نذكر أن صدام ناج مخادع وجد طريقة ما لإرباك أعدائه. وحتى اليوم لا يزال صدام مسيطراً على بلاده. بينما الإدارة التي هزمتها بمهارة ودبلوماسية وعسكرية فذة لم تعد في السلطة. وتذكرت كخير شاهد على غرابة أطوار التاريخ شيئاً قاله طارق عزيز لي في جنيف «سوف تبقى هنا لفترة طويلة بعد ذهابكم». كان هذا واضحاً من أمور قليلة ثبتت صحتها.

الفصل الخامس والعشرون
مقدمة لمؤتمر الشرق الأوسط
إلقاء التبعة على الآخرين

أريد أن أطرح عليك أفكارى قبل أن نبدأ هذه الجولة. ليست لدي أي توقعات مفرطة. لكن هناك بعض الحقائق الجديدة تجعل من المحتمل إحراز تقدم والفضل يرجع لنا ولكل من يبذل جهداً.

من مذكرة بيكر

إلى الرئيس بوش

عشية أول جولة من ثماني جولات مكوكية في عملية السلام

في غضون أسبوعين من عودتي إلى واشنطن من الشرق الأوسط في منتصف آذار مارس بدأ الخوف يراودني من أن تفاؤلي تجاه إحياء السلام بات في غير موضعه. فجماعة سقطت الكلمات الشجاعة ومؤشرات الأمل التي وجدتها في كل زيارة لي لدولة من دول المنطقة، ضحية للأمر الواقع الرهيب. وعلى كل المستويات وصولاً إلى الرئيس مارست الدبلوماسية الأمريكية ضغوطاً على كل الأطراف لتجاوز تفاهااتها، باتخاذ خطوات ملموسة ولم يكن أحد مستعداً للمساعدة.

ومع نهاية آذار مارس أصبح من الواضح أنه ما لم أكرس الوعد الذي قطعته على نفسي بتجنب الدبلوماسية المكوكية فسوف تغلق نافذة الفرصة التي فتحتها عاصفة الصحراء نتيجة للقصور الذاتي، وسيكون السلام هو الخاسر. لكن مصداقية ومكانة الولايات المتحدة سوف تتأثر أيضاً. أما وقد بدأت هذه العملية أصبحت عاقداً العزم الآن على محاولة إنقاذها من فشل سابق لأوانه.

وفي أوائل نيسان إبريل أوحيت لدى الرئيس بأن أبدأ جولة مكثفة من الدبلوماسية الشخصية في المنطقة. وأشرت في مذكرة إلى الرئيس مؤرخة في السادس من نيسان إبريل إلى أنه «ليست لدي أي توقعات مفرطة. لكن هناك بعض الحقائق الجديدة تجعل من المحتمل إحراز تقدم، والفضل يرجع لنا ولكل من يبذل جهداً». وتمثل هدفي الاستراتيجي كما كان في آذار مارس في إقناع كافة الأطراف بكسر التابوهات حول المباحثات المباشرة بين إسرائيل وجاراتها، ولتحقيق هذا الهدف عقدت العزم على الضغط عليهم من أجل تقديم تنازلات رمزية للقضاء على الميراث المتبادل للكراهية وانعدام الثقة. وسوف أطلب من الملك فهد والرئيس مبارك المساعدة في «تليين موقف الأسد». و«إبعاد» منظمة التحرير الفلسطينية عن أي دور رسمي في العملية، ومحاولة الحصول على تعهدات من كافة الأطراف بالمشاركة في مؤتمر إقليمي للسلام. وستُطلبُ معونة السوفيت بمشاركة الولايات المتحدة في رعاية المؤتمر، وسيتم حث الأوربيين ومنظمة التحرير الفلسطينية برقة متناهية على الابتعاد بسبب الاعتراضات الإسرائيلية.

كان محور نهجي التكتيكي بالغ البساطة، وكتبت في المذكرة أننا نريد من الجميع الاستثمار في العملية حتى لا يكون من السهل الفكاك منها. إننا نريد منهم أن يساهموا بحصصهم في نجاحها وزيادة الكلفة عليهم لو فشلت. وفي تلك اللحظة لم يساورني أي شك في أن هذه الجولة القادمة من دبلوماسية الشرق الأوسط ستحملني على قطع ما يعادل دورتين حول العالم في ستة أسابيع. وما لم أتوقع أنه في الوقت الذي سيتم فيه إنجاز درجة من التقدم تفوق التوقعات المعقولة في نهاية هذه الملحمة فسوف يظل البحث عن السلام خداعاً مثيراً للغضب كالعهد به.

جفاء شامير

كالمعتاد يمر طريق الألام نحو السلام عبر القدس. وتواكب مع وصولي إلى إسرائيل في التاسع من نيسان إبريل ظهور مؤشرات متناقضة. فقد أعلن ميشا آرينز إطلاق سراح ١٢٠٠ سجين منهم ثلاثمائة فلسطيني من المعتقلين إدراياً بسبب الانتفاضة. ومع ذلك خفت بهجة هذا الإجراء لبناء الثقة موضع الترحيب بسبب إقامة مزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وسرعان ما بادرت بإعلان اعتراضى على المستوطنات في اجتماع مع ديفيد ليفي الذي كان ينزع منذ البداية نحو تأييد السلام. وقلت: «إن لدينا تفاهما واتفاقات يجب أن تكتسب مصداقية». وشكوت قائلاً: «إن تصريحات آريل شارون وزير الإسكان النارية ونزعته التوسعية تقوض عملية السلام، وخاصة لأن هذه التصريحات تتركُ لتبدو وكأنها تمثل السياسة الرسمية لحكومة إسرائيل. إن هذه الأفعال تؤكد صراحة الانطباع بأن إسرائيل تضللنا عن عمد».

وقال ليفي مازحاً: «عليك أن تنال درجة دكتوراه في الفلسفة في الألغام الأرضية والعراقيل إنك بارع في تلمسها وتجنبها». ولم يتراجع في مسألة المستوطنات مصراً على أن إسرائيل لم توافق على وقف بنائها في شهر شباط فبراير. بل وافقت على ألا يسكنها المهاجرون السوفيت.

وقبل مغادرتي واشنطن عقدت لقاءً خاصاً في منزلي مع دان مريدور وزير العدل السابق في حكومة شامير والنجم الساطع في حزب الليكود. وأبلغته بأنني أتوقع الحصول على إجابة لثلاثة أسئلة جوهرية خلال زيارتي: هل ستشارك إسرائيل في مؤتمر إقليمي مع العرب والفلسطينيين؟ هل سيوافقون على أن أساس عقد مثل هذا الاجتماع سيكون التوصل إلى تسوية شاملة تستند إلى قرار الأمم المتحدة ٢٤٢؟ هل ستشارك إسرائيل لو شارك فلسطينيون من الأراضي؟. وأعدت هذه الأسئلة في القدس على شامير في أول اجتماع مما سيصبح ثمانية اجتماعات معه خلال الأسابيع الستة التالية. وبعد حوار استغرق ربع الساعة حول قضايا أخرى قال شامير «الآن دعنا نتطرق إلى أسئلتك التي تعرف أنها ليست الأسهل في العالم». وأحسست بالارتياح بعد أن علمت أن شامير تقدم بعض الشيء. فقد تخلى عن معارضته السابقة لمشاركة السوفيت في رعاية المؤتمر، وقال إن إسرائيل باتت مستعدة الآن للمشاركة في مؤتمر إقليمي لكن ليس تحت رعاية الأمم المتحدة كما كان العرب يصرون لسنوات. ووافق أيضاً على التمثيل الفلسطيني. لكنه أراد أن يكون الفلسطينيون جزءاً من وفد مشترك مع الأردن. وأعرب عن اعتقاده بأن تأثير منظمة التحرير الفلسطينية سوف

يتلاشى بهذا الشكل. ومع ذلك فلم يكن راضياً عن أسس المؤتمر. فالنسبة للعرب (ومعظم دول العالم) فإن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ يقضي بمبادلة الأرض بالسلام، وهو ما كان شامير يتوعد بألا يحدث على الإطلاق. فقد أراد إضافة عبارة «على نحو ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد» في صياغة القرار. لأن موقف إسرائيل تمثل في أن منحهم بيجين لم يوافق على مبادلة الأرض بالسلام في اتفاقية عام ١٩٧٨ التي توصل إليها مع أنور السادات تحت رعاية الرئيس جيمي كارتر في كامب ديفيد. وقلت له: إن هذه مجرد مسألة دلالة لغوية. فبوسع كلا الجانبين أن يفسرا صيغة القرار كيفما شاءا. غير أن العرب لن يوافقوا مطلقاً على أي تعديل في الصياغة اللغوية للقرار ٢٤٢ باعتباره أساساً لعقد الاجتماع.



وكان اجتماعي مع فلسطيني الأراضي بعد ظهر ذلك اليوم أكثر إبحاءً بالتفاوض عن الاجتماع الأول في آذار مارس، وباغتني الغياب شبه التام للهجوم العنيف والشعيرة المألوفة بالتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية. ولمست في المقام الأول مرارة تولدت نتيجة المشاركة في اجتماعنا الأول. فبرغم تعرضهم لانتقاد حاد من أشقائهم لاجتماعهم معي للمرة الثانية أوضح كل منهم بجلاء أنهم يريدون أن يكونوا جزءاً من العملية. والأهم أنهم وافقوا على الشروط المسبقة الثلاثة التي حددها شامير لقاء الاجتماع معهم في إطار مؤتمر إقليمي. ووافقوا على تأييد عملية المسارين بين إسرائيل والعرب والفلسطينيين، وعلى المفاوضات المرحلية وإقرار السلام مع إسرائيل. وأشارت في رسالة للرئيس: «إن هذا وحده هو مؤشر جيد عن التغيير الذي طرأ على المزاج والنهج بين الزعماء الفلسطينيين المحتملين في الأراضي». ولم أكن أريد البدء في مباحثات حاسمة مع شامير حول موضوع يثير مواجهة، ولذا فقد تريت حتى بداية اجتماعنا التالي في اليوم الثاني ١٠ نيسان إبريل للاحتجاج لديه على الاستفزاز الاستيطاني الأخير. ففي ١٣ آذار مارس أعلن شارون أن إسرائيل ستبني ١٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في الأراضي المحتلة خلال الأعوام الثلاثة القادمة. وفي وقت تطلب فيه الولايات المتحدة من كافة الأطراف أن تقدم مؤشرات تصالحية في قضية السلام كان هذا تطوراً محبطاً بشكل خاص.

وقلت لشامير: «إنني أرى أي محاولة متعمدة لتخريب السلام على إنها مشكلة حقيقية بالنسبة لنا. وإنني اطلب منكم بكل الاحترام المبادرة بنفي تلك التصريحات».

وكعادته حاول شامير الالتفاف حول شكواي وقال: «إنني غير مرتاح لهذه التصريحات وجميع من في البلاد يعرف ذلك».

وردت: «إنني لا أطلب منك تبني موقفنا. لكنني أطلب منك منع هذا الرجل من زرع الألغام على طرق السلام».

وقال شامير: «لا أريد إقحامك في سياستنا الداخلية».

وحذرت قائلاً «لا أود أن أرى سياستكم الداخلية تستغرقنا. لكن هذا سيحدث لو استمرت الاستفزازات الاستيطانية».

ورد شامير: «سأتولى الأمر، والآن فقد أحسست بالطبع أنه لن ولم يفعل».

وتحولت إلى عملية السلام، وسرني أن أعرف أن شامير قرر التخلي عن عبارة على نحو ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، وقال إنه سيدرس اقتراحي بالسماح بحضور ممثلين للمجموعة الأوروبية بصفة مراقب في المؤتمر. ولم يكن شامير يثق في الأوروبيين، ويعتقد أنهم يدافعون في معظمهم عن العرب، لكنني كنت أعتقد أن بادرة من نوع ما ستكون أمراً مهماً لاستبعاد بعضهم عن تعقيد العملية. وبرغم هذا لم أفاجأ عندما عرفت أن لدى شامير طلباً جديداً سوف يعرضه. ففي الاجتماع الأول طلب تعهداً من الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين لن يتطرقوا مطلقاً بالذكر لمنطقة التحرير الفلسطينية. والآن فإنه يريد رسالة من الفلسطينيين الذين سيشاركون في المؤتمر يناون فيها بأنفسهم رسمياً عن منظمة التحرير الفلسطينية، ويتعهدون بأنهم لا يمثلون عرفات. ورفضت هذه الفكرة رفضاً باتاً. ولَفَتُ نظره قائلاً: «إنك تبالغ في التشدد فلا يمكنك أن تصر على أن ينتحروا» وقلت سوف أبلغ العرب بأن الإلحاح العلني على وجود منظمة التحرير سيعرقل العملية، وهو ما كنت أعتقد فيه بشدة. وسوف تموت العملية لو أصرت إسرائيل على الحصول على الرسالة. وقلت لشامير: «لو فرضت شرطاً يجعل من المستحيل التحرك قدماً فسوف أمضى وأعلن سبب فشلها على وجه التحديد».

وقبل مغادرتي أردت التأكيد من عدم وجود سوء فهم حول قضية التمثيل الفلسطيني. كانت فكرتي بسيطة. وقلت: «إذا لم تكن راغباً في الجلوس معهم إذا قالوا أنهم يمثلون منظمة التحرير» فإنني أريد إجابة شافية قبل مغادرتي الشرق الأوسط. فقال شامير إنه سيضطر كارهاً.

وبوجه عام أحسست أن الاجتماعين شكلاً بداية مبشرة، ولم يساورني شك في أنه سيكون من الصعب حمل شامير على الحركة. لكنه تحرك وبات لدي الآن شيء لأعرضه على مبارك الذي كان متفائلاً كالمتوقع عندما زرتة بعد ظهر ذلك اليوم في القاهرة. وبعد قليل من الشكوك في بداية الأمر بات مبارك على استعداد الآن لتأييد فكرة المؤتمر الإقليمي ووافق أيضاً على فكرة شامير بالمشاركة بوفد أردني فلسطيني مشترك، وتوقع أن كلا من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لن يدخلتا في مواجهة كلامية.

وفيما بعد طلب مبارك رؤيتي في اجتماع خاص. وقال: «لم أرد أن أقول هذا أمام آخرين. لكن جيم: إنني مندهش لتقدم شامير كل هذا القدر». فقد سبق أن أبلغني أنه يعتقد أنه لن يتسنى مطلقاً تحقيق تقدم مع وجود حكومة إسرائيلية برئاسة شامير.

جفاء الأسد المماثل

عقب اجتماعات منفصلة مع وزراء خارجية العربية السعودية ومصر وتونس توجهت بالطائرة إلى دمشق في ١١ نيسان إبريل لمقابلة الأسد. واستغرق هذا الاجتماع خمس ساعات ونصف الساعة

لم يتخلله توقف إلا فترة الإفطار في رمضان. ولأنني أعرف أن الأسد أصعب مفاوض عربي فلم أَسع للحصول منه سوى على القليل في البداية. وأبلغته «بأنه ليس المطلوب منكم الآن إنهاء حالة الحرب أو الاعتراف بإسرائيل. وأضفت قائلاً: «إن ما نود رؤيته من سوريا هو أن تلتزموا بالعملية» وطلبت منه الإمساك عن انتقاد أي فلسطينيين يرغبون في التباحث مع إسرائيل والعمل لدى منظمة التحرير الفلسطينية للابتعاد قدر الإمكان. وإجمالاً فقد اردت الحصول على موافقة الأسد على المشاركة في المؤتمر الإقليمي. وأصغى الأسد في اهتمام إلى تلخيصي لرد فعل شامير. لكنه تجاهله تماماً مركزاً على المؤتمر بدلاً من ذلك. وقال: إنه مستعد للمشاركة لكن فقط في حالة تلبية أربعة شروط. وأصر على ما وصفه بأنه مؤتمر دولي. وأراد الحصول على ضمانات بأن راعيي المؤتمر سيضمنان كافة نتائجه. وأنه يجب أن يبقى في حالة انعقاد لضمان إعطاء زخم للمفاوضات، وأضاف قائلاً: إنه لضمان أن المؤتمر اكتسب ما وصفه مراراً بأنه «شرعية دولية» وسلطة معنوية فلا بد من انعقاده تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبدرجات متفاوتة شكلت ثلاثة من مطالبه الخاصة مشاكل لإسرائيل. لكنني أعتقد أن الحلول الوسط يمكن أن تصاغ بطريقة تكفل احتمال اقناع شامير بالموافقة عليها في نهاية الأمر. وفي الحقيقة فقد توصلنا إلى حل وسط خلال الاجتماع حول ما يمكن تسمية المؤتمر به. ورفض الأسد في البداية تفضيل إسرائيل تسمية «بمؤتمر إقليمي» وقال: «إن هذا الوصف سيقلل من أهمية المؤتمر. لنطلق عليه الاسم الواجب الذي يستحقه».

وتساءل بوجه جامد: «هل هو مؤتمر تعليمي أو اقتصادي أو سينمائي؟ فلا بد أن يطلق عليه اسم» وأبلغته أنني أفضل عبارة عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر بأن المؤتمر هو المؤتمر، وذكرته بأنه ليس هناك شيء يمكن أن يمنعه من وصف المؤتمر بأنه مؤتمر دولي أو يمنع إسرائيل كما أعرف من وصفه بأنه مؤتمر إقليمي. وأخيراً اقترح الأسد أنه طالما أن الاجتماع يرمي إلى تحقيق السلام، فلا بد وأن يوصف بأنه مؤتمر سلام. ووافقت على الاقتراح على الفور. لأنه في واقع الأمر مؤتمر سيبدأ مفاوضات مباشرة حول السلام. أما شرطه الرابع بشأن إشراف الأمم المتحدة على المؤتمر فقد كان خنجراً مشهراً نحو قلب السلام. فإسرائيل كانت تنظر على الدوام، ولها مبررها إلى الأمم المتحدة على أنها عدو رهيب لا يكبحه سوى الضيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي، ورسخ قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ بمساواة الصهيونية بالعنصرية وجهة النظر هذه، وكنت متيقناً تماماً من أن شامير لن يحضر مطلقاً أي مؤتمر يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة أياً كان مسماه.

وحذرت قائلاً: «أما عن قضية السلطة المعنوية لتواجد الأمم المتحدة لتواجد الأمم المتحدة فدعني أشرك عليكم بما يلي كوسيط لا يمكننا إقناع إسرائيل بالمشاركة في مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. إن هذه حقيقة مؤكدة لا يمكنني تجاوزها. وإذا أصررتم على ذلك فإنني أعرف لا يمكنني أن أكفل نجاحه». ورد الأسد بدهاء «إذا كان قد تم توفير مظلة كافية من الأمم المتحدة لا يشكل مشكلة للولايات المتحدة، وقلت له في الحقيقة فقد رغبت في الضغط على شامير للسماح بمشاركة الأمم المتحدة كمراقب. وأكدت مجدداً: «إنه لا يسعنا التوصل إلى اتفاق لو كانت هناك مظلة من الأمم المتحدة».

واعتبرت مطالب الأسد في معظمها ستاراً تجميلاً، واعتقدت أن هذه حجج من هو غير معنى حقيقة بإجراء حوار. وقلت للأسد: «إن النقاط التي تثيرها هي مسائل تتعلق بالشكل لا بالجوهر. فالقضية الحقيقية هنا ليست الاسم الذي سنطلقه على المؤتمر. إنها قضية ما إذا كان الإسرائيليون والفلسطينيون والسوريون والأردنيون واللبنانيون قد قرروا أن الوقت قد حان لإقرار السلام. ولن نعرف ذلك مطلقاً إذا استمرت الأطراف بدون تبادل الحديث مع بعضها البعض. وراوغ الأسد للالتفاف على النقطة التي أثيرتها بخطبة مطولة عن سبب امتناع سوريا عن حضور مباحثات جنيف ١٩٧٣. وهو مؤتمر إقليمي انعقد تحت رعاية الولايات المتحدة والسوفيت عقب حرب تشرين الأول أكتوبر في الشرق الأوسط.



وحاولت الضرب على وتر الواقعية بالإشارة إلى أنه بالإصرار على موقفه فسوف يمنح إسرائيل فرصة للرفض وتحميل دمشق المسؤولية. وقلت: «لا تقدم لهم عذراً» لعدم المشاركة في مباحثات السلام وأن يقولوا إنه خطأ العرب. ورفض الأسد القبول تماماً دون أي استجابة للمنطق. وسألته وقد تصاعد إحباطي: ماذا يحتمل أن يخسره بالحضور؟

ورد: «سوف نخسر الرأي العام العربي. وعليهم أن يعرفوا ما يدور. فلن تكون هذه مقامرة بل ستكون شكلاً من أشكال الانتحار. فلو أنها سياسة انتحارية تعود بالفائدة على الشعب ما ترددت في انتهاجها لكن من الحماسة البالغة انتهاجها إذا لم تكن هناك نتيجة إيجابية».

وفي النهاية اتفقنا على أن يدرس كل منا تحفظات الآخر وقلت: السيد الرئيس. صحيح أنكم لم تجعلوا الأمر مستحيلاً. لكنكم جعلتموه بالغ الصعوبة. وتظاهر بعدم التصديق وأكد: «لم يكن هذا قصدي. إنني أردت أن يكمل بالنجاح». لكن كان من الواضح أنه كان يريد نجاحه دون أن يقدم أي تنازلات من جانبه. وبينني وبين نفسي لم أكن واثقاً تماماً من أننا سنستطيع تجنب اعتراضاته.

وتواكب إحباطي من الأسد مع ضيقي لحدوث تسرب آخر غير مرغوب من إسرائيل بالزعم خطأ أنني وافقت على استبعاد فلسطيني القدس الشرقية من أيد وفد فلسطيني. وفي طريقي من دمشق إلى جنيف حيث اجتمعت مع طاهر المصري وزير خارجية الأردن. ومسؤولي المجموعة الأوروبية وشيمون بيريز رئيس حزب العمل الإسرائيلي، أملت رسالة إلى شامير من طائرتي وخاطبت الناحية الإيجابية، وأبلغته بأنه في الوقت الذي كان فيه الأسد صعباً حول قضية المؤتمر فقد وافق هو والقادة العرب الآخرون على تصور المسارين وشكل ما من الأشكال المؤتمر على الأقل.

وقلت في إشارة إلى التسرب: «إنني أريد تضادي الأتغام الأرضية. فلا تسلطوا عليها الضوء إن قدرتي على إنجاز المهمة تعتمد على أن يحتفظ الجميع في تصريحاتهم العلنية حول القضايا الحساسة. وهذا هو السبب في أن التعليقات العلنية لا تفيدنا في هذا الوقت. إنني بالغ الجدية في محاولة تجنب قضية القدس الشرقية. لكن في هذه المرحلة لا أستطيع مطلقاً أن أقول إن أحداً من القدس الشرقية لن يشارك في هذه العملية».

ولدى عودتي إلى واشنطن من جنيف في الثامن عشر من نيسان إبريل أحسست أنني أحرز تقدماً بطيئاً. لكنني لم أشارك فريقي الرأي وساورتني نغصي بأن العملية يحتمل أن يقضى عليها. ومع كل الشروط التي تطرحها سوريا وإسرائيل فالثوة شاسعة بين الأطراف إلى حد كبير.

وبعد عودتي إلى واشنطن تلقيت رد شامير على رسالتي في الخامس عشر من نيسان إبريل. وحث من عزيمتي أن أرى تمسكه بالشكل كالأسد. وقال في رده: «لأن المؤتمر الإقليمي لن يكون هو الشكل الذي ستجرى فيه مفاوضات السلام. فلا مسوغ لتسميته بأنه مؤتمر سلام». وقال أيضاً: إن إسرائيل لن تقبل مطلقاً بمشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية في أي وفد. إن هذا سيخلق وضعاً يستعصى الدفاع عنه. لأنه يضع القدس الشرقية على جدول الأعمال.

وبعد أربعة أيام من العمل في واشنطن واجتماع وزاري مع المجموعة الأوروبية في لوكسمبرج عدت إلى إسرائيل في ١٨ نيسان إبريل. وفي اجتماع عقده مع شامير اليوم التالي أبلغته بأن الأمر استغرق جهداً مضمناً ومؤملاً لإقامة عملية تتواءم مع ما تشعر به إسرائيل من قلق، وقد حان الوقت لكي يدرس الحلول الوسط. وقلت: لا يمكنني أن أتوصل إلى اتفاق يقصر أعمال المؤتمر على اجتماع واحد «لكن يمكنني التوصل إلى اتفاق يوفر لكم الحماية». فالمؤتمر لن تكون له صلاحيات أخذ الأصوات أو اتخاذ قرارات أو فرض حلول على أي من المشاركين، وسيظل لإسرائيل الحق في الانسحاب في أي وقت تشاء.

وقلت: «إن ما أطلبه منكم أن تفعلوه أن تعطوني مرونة إجرائية كافية لإنجاز هذا. وإذا لم ينجح هذا فلتضعنا في وضع نلقي فيه التبعة على العرب». ولم تكن هذه المرة الأخيرة التي استخدم فيها هذا القول الذي يغيب أصله عن ذاكرتي. ومنذ البداية كان هو القوة الرئيسية التي أمكها. وتغاضى شامير ومعاونوه عن ندائي. وبدلاً من ذلك راحوا يضعون باستمرار العقبات الإجرائية ونقاط الجدل والتحفظات والقلق. وبدا لي أنه لا نهاية لهذه المماحكات والممارسة المحسوبة للبلبل لكسب الوقت والتخلص من الخيارات الصعبة المطلوب اتخاذها. وبدأ ضيقي يخرج أفضل ما لدي. فالآن قمت بتفصيل عملية بنيت أساساً على مطالب إسرائيلية محددة، ولا يرضى عنها شامير. وأخيراً قلت: «إذا لم يمكنك مساعدتي فسوف أعود إلى الوطن».

تقارب في العقبة وردة في جدة

وعقب اجتماعي مع الفلسطينيين مرة أخرى قررت التوقف في الأردن، الذي كنت أتفادي زيارته في جولاتي السابقة بالمنطقة لعدم ارتياحنا لتأييده للعراق، وتوجهت إلى مدينة العقبة الساحلية على البحر الأحمر حيث استضافني الملك حسين على مأدبة غداء في قصره الصيفي. وتعود معرفتي بالملك إلى عهد بعيد. كما أنه صديق مقرب للرئيس بوش. ففي أوائل عام ١٩٧٧ وبعيد عودتي أنا وجورج بوش إلى هيوستون عقب انتخاب جيمي كارتر حل الملك حسين ضيف شرف على مأدبة عشاء في منزل بوش، وباربرا بوش، وجعلت علاقتهما الشخصية القوية التي توطدت نحو عشرين عاماً من تأييد الملك لصدام حسين خلال الحرب خيانة شخصية سببت المأهائلاً

لرئيس. وكانت هذه العلاقة سبباً في إثارة غضب غير عادي لدى رجل يفضل تبرئة الصديق والعدو لو لم تتوفر أسلحة الإذانة. فلا زال الرئيس يشعر بغضب عارم من الملك حسين لدرجة دفعته إلى رفض عدة طلبات من الملك حسين للاجتماع معه. كنت ما أزال مكدرًا. لكننا كنا ندرك أنه لن تكون هناك عملية سلام بدون مشاركة فعالة من الأردن. وبشكل خاص سيكون الملك حاسماً في إقناع الفلسطينيين بالقدوم إلى مائدة المفاوضات.

وكنا نعرف أيضاً أن الولايات المتحدة تملك الآن قوة ملحوظة لممارستها. فالملك يشعر بأنه أكثر أماناً على عرشه المحفوف بالمخاطر مع المساعدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد الأردني يجتاز فترة عصيبة. كما أن مموليه السعوديين السابقين كانوا أكثر غضباً منه عنا. وبدأت ديونه الخارجية تتزايد. ويقيم أكثر من ثلاثمائة ألف فلسطيني في مخيمات في بلاده في أعقاب الحرب يستنزفون من خزائنه المنهكة. وببساطة فإن الملك محطم، ويريد مساعدة أمريكية لإقناع مموليه في الرياض لإنقاذه من عثرته. كانت كل تلك الأسباب العملية تدعو إلى الاعتقاد بأن الملك سيكون مستعداً ليعمل أي شيء لإنهاء عزلته السياسية وإصلاح علاقته مع الولايات المتحدة.

والملك رجل بالغ الرقة، ورحب بي بحرارة في قصره المطل على البحر، وفيما كان مرافقونا يتبادلون التحيات المألوفة قبل الغداء راودت نفسي بأن ها هنا أناسا يرموننا بأفطع التهم ثم يتصرفون وكأن شيئاً لم يكن. وكان اهتمامي منصباً على تحريك عملية السلام. لذا فقد أردت أن يعرف الملك أننا مستعدون للتحرك خطوة خطوة حتى نصفح وننسى الماضي، لكن فقط إذا شارك الأردن بفعالية في مبادرة السلام الأمريكية. وبترتيب مسبق أمضيت معه ربع الساعة قبل الغداء على انفراد لشرح هذا الواقع الجديد وتحديد الإطار العام لشروط التوصل إلى مصالحة نهائية.

وطلب مني الملك: أرجو إبلاغ أطيّب تمنياتي إلى الرئيس. وقلت سأنقلها جلالتك، لكنني في حاجة لأن تعرفوا أن الأمر سيستغرق مجهوداً شاقاً لإصلاح علاقات الأردن مع الولايات المتحدة. فمن الصعب فهم بعض ما قيل.

«إنني لا أريد التطرق إلى ما يقسمنا. إنني هنا في محاولة لمعرفة ما ذا كان بوسعنا التحرك نحو السلام. لكن تجب الإشارة إلى أن هناك مشاعر ضيق شديد في الولايات المتحدة، وآمل أن نستطيع تجاوز هذا لكن الأمر سوف يستغرق بعض الوقت». وقلت له أيضاً: «إنه برغم خلافاتنا فسوف نبذل ما بوسعنا لمساعدته في إصلاح أموره مع السعوديين».

وأراني الملك صور بعض أحدث العتاد الذي ضبط مع الإرهابيين الذين دخلوا الأردن لقتله. وقال لي أيضاً أنه ملتزم بالسلام وبتحسين علاقاته المتوترة مع واشنطن. ولم يبذل أي محاولة حقيقية لتبرير تأييده لصدام. ومع ذلك فقد أفاض في الحديث لتبرير تصرفه أثناء الحرب، ولم يكن حديثه مقنعاً لوفدنا بالمرّة. وفي إحدى اللحظات زعم أن صدام يفكر في إقامة نظام سياسي

أكثر ديمقراطية. ونوهت في برقيتي إلى الرئيس: «إنني أعتقد أن العادات القديمة تموت بعد نضال مرير». لكنني أبلغته أيضاً أنني وجدت أن الاجتماع مشجع للغاية.

ومع بداية الغداء كان من الواضح أن الملك فهم المغزي. فبالنسبة لنا حتى نساعدنا الآن فعليه الاستجابة لشروطنا. وبسرعة بالغة وافق على حضور المؤتمر، وأعلن أن الأردن سوف تشارك حتى لو غابت سوريا (وهو ما كنت أشعر في ذلك الوقت أنه أمر غير مرجح). ووافق أيضاً من حيث المبدأ على فكرة شامير بتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك، وأقر أيضاً بالحل الوسط الذي اقترحته بمنح صفة مراقب للأمم المتحدة، وتعهد بإبلاغ منظمة التحرير الفلسطينية بالابتعاد قدر الإمكان، وأن يشجع الفلسطينيين على استمرار الالتزام بعملية السلام. وطلبت منه أن يقول أمام الصحافة شيئاً ما عن تحطيم التابوهات وقد فعل. وأخطأ الفريق الصحفي المرافق لي رصد آثار تصريحه. لكنني انتهزت الفرصة عندما اتصلت بشامير هاتفياً قبل مغادرة العقبة بأن آراء الملك أقرب إلى آرائه من الأسد.



ومع نهاية اليوم أرسلت موجزاً إلى الرئيس: «لدي بصيص أمل في قدرتنا على معالجة القضايا الرئيسية عقب اجتماعات اليوم يفوق ما كان لدي أمس. لكنني أعتقد أن مفتاح دبلوماسية معالجة القضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين يكمن في الاعتراف بأنه سيكون هناك صعود وهبوط وعلينا أن نتحرك تبعاً لذلك. إننا لا نتعامل فقط مع مخاوف تميل في الغالب إلى محاصرة الآمال. بل أيضاً مع تردد هائل في الإقدام على التعهد بالتزامات محددة. وأفضل طريق للتعامل مع الأمر هو حث الجميع نحو المزيد من الواقعية».

وفي ٢١ نيسان إبريل عدت للقائه مبارك في القاهرة لألتهم مساعدته مع السوريين والسعوديين. وقلت: «إننا في مرحلة لا نستطيع فيها عمل أي شيء من دون أن تقدم الحكومات العربية على اتخاذ قرارات. إنني في حاجة إلى مساعدتك ومساعدة الملك فهد. إنني أريد المساعدة لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية. فبوسعكما أن تطلبنا من عرفات عدم عرقلة هذه العملية».

وطمأنني مبارك بقوله: «إن الفلسطينيين يدركون أن هذا هو السبيل الوحيد إنهم يفهموننا». وكأبه كان مبارك سخياً بعرضه المساعدة في إقناع من أسماهم «بالأشقاء» وعرض الاتصال بشامير وإبلاغه بأن استمرار مؤتمر الأمم المتحدة لن يلحق أي ضرر بإسرائيل.

وتطوع بوضع طائرته الخاصة تحت تصرف مدير مكتبه للشؤون السياسية اسامة الباز حتى يتمكن من زيارة الأسد والملك حسين على الفور. وعرضت عليه مشروع بيان تأييد أملت أن يصدره الملك فهد. وحذر من أن البيان سيخيف السعوديين. فخلال عملية السلام مع السادات توجهت إلى العربية السعودية أربع عشرة مرة. ولا أعتقد أنهم سيقولون هذا الكلام. ولم يكن هذا ما أملت في أن أسمعه، وكان مبارك حتى الآن هو الزعيم العربي الوحيد المعني بما هو أكثر من الكلام المنمق.

ووصلت إلى جدة في وقت لاحق من اليوم للقاء مع الأمير سعود قبل الاجتماع مع الملك فهد، وأبلغني سعود أنه في الوقت الذي تؤيد فيه بلاده الجهود الأمريكية فلن يكون من المناسب لها المشاركة في مؤتمر سلام. وهالني ما سمعت. وحتى وفقاً لمعايير التحفظ السعودي التقليدي كان مثل هذا الرفض دافعاً لحبس الأنفاس في ضوء ما فعلته الولايات المتحدة لتوها للمملكة.

وفي اجتماع عقد في ساعة متأخرة مساءً كالمعتاد كان الملك ودوداً للغاية كسابق عهده. لكن مراوغته برقة تعد تذكارة بالنزعة السعودية التقليدية بالابتعاد عن المجازفة. وطلبت منه أن يصدر بياناً معتدلاً تأييداً للسلام حتى يمكنني استخدامه لإلزام شامير جانب الدفاع. وتعلل بعدة اعتذارات عن عدم رغبته في إلهاب الرأي العام العربي. وذكرت الملك قائلاً: «إننا شركاؤكم. إننا نعمل هذا من أجلكم. ونريدكم أن تقفوا معنا. فكيف يتسنى أن نكون شركاء في الحرب ولكن ليس في السلام؟. فإذا لم يسعكم عمل ذلك فماذا سأقول لصديقكم جورج بوش؟».

ورد الملك: «أبلغه بأنني صديقه. لكننا سنبحث الأمر ثم نرد عليكم». وفي النهاية تعهد الملك بأن يبذل مساعيه لدى السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل وحتى لدى شقيقه في وقت ما الملك حسين. وأصدر السعوديين في وقت لاحق بياناً معتدلاً يوافق على المبادرة الأمريكية، ويؤيد فكرة عقد مؤتمر، ولقد كان هذا البيان أفضل من بياناتهم العامة المداهنة لكنه متخلف بخطوات عن التقدم الحقيقي نحو الأمام. وسيتعين تشجيع الملك فهد لتقديم شيء ينطوي على أثر حقيقي. ومع ذلك فقد قدم هذا الشيء في النهاية. وما كان يتيسر الشروع اليوم في علمية سلام لولا القرارات الشجاعة التي اتخذها الملك فهد والرئيس مبارك.



وعكست برقيتي إلى الرئيس عدم سعادتي في تلك اللحظة. وكتبت له قائلاً: «برغم بياناتهم بدأ السعوديون في العودة إلى سابق عهدهم، وبرغم تعهدهم السابق فلم يقدموا لنا شيئاً نعمل به مع إسرائيل. إنني أخشى من أن إبلاغ إسرائيل بحدوث تغير في العالم العربي قد لا يحدث له صدى في الليلة. لقد أبدت عدم ارتياحي للملك. وأرى أن عدم ارتياحي سوف يدفعه لبذل المزيد».

وأعاد إلى هذا التحول المثير للاضطراب الدور الأساسي للأمير بندر سفير السعودية لدى واشنطن. وباعتباره ابن أخ الملك فهد حظى بندر بنفوذ غير عادي لدى عمه. وقد تلقى تعليمه في الولايات المتحدة ويمتلك ناصية اللغة الإنجليزية، ولديه دراية واسعة بالثقافة الأمريكية أيضاً. كما يتمتع بذكاء خارق، وهو أكثر مستشاري الملك فهد المقربين منه.

وقبل كل زيارتي السابقة إلى العربية السعودية كان الأمير بندر يعود إلى بلده لإطلاع الملك فهد قبل وصولي. وكانت قدراته في الإقناع حاسمة في كثير من الأحوال. ومع هذا فلم أستطع الاستفادة من خدماته في هذه الزيارة، فقد كان وهو الطيار السابق في القوات الجوية السعودية قد اضطر للهبوط اضطرارياً بطائرته من طراز إف ٥ عام ١٩٧٧ مما تسبب في إصابته بالآلام مستديمة في ظهره، واشتدت عليه الآلام، واضطر لقضاء فترة نقاهة لعدة أسابيع في الشالية الخاص بوالده بالقرب من جنيف.

ولعدة أيام قبل وصولي إلى العربية السعودية تركت عدة رسائل لبندر لم يرد عليها مطلقاً. وكانت آخر رسائلي تهدف لفت انتباهه: «أرجو إبلاغ الأمير بندر أنني اتصل به لمجرد السؤال عن أحواله. إنني أعاني الأمرين هنا بينما هو جالس في شاليهه الملكي. أتمنى أن يقضي أوقاتاً طيبة. سوف اتصل به لدى وصولي إلى تل أبيب».

وأراد بندر أن يذكرني بأن الدبلوماسية السعودية غير متهورة، واتضح لي أن غيابه يشجع وزراء الملك فهد الأكثر تحفظاً. كان السبب هو آلام ظهره وما إلى ذلك. فقد كان لا بد وأن يمارس الضغط عليه للانضمام إلى المناظرة إذا ما كان للملك فهد أن يرد على شجاعة رئيس الولايات المتحدة قبل شهرين فقط.

دبلوماسية المثانة

في ٢٣ نيسان إبريل اجتمعت مع الأسد مرة أخرى في دمشق. وبدون شك كانت هذه أصعب وأشق مفاوضات أجريتها على الإطلاق. وجعلت من مفاوضاتي المطولة للحد من التسلح تبدو بالغة اليسر. واستغرق الاجتماع تسع ساعات وستا وأربعين دقيقة دون انقطاع في غرفة خائفة لاتطاق لا يسرى فيها سوى النذر اليسير من الهواء المكيف، بناوفاذ مغلقة واقية من الرصاص تخفيها ستائر سميقة زيتونية اللون. وضيّفنا الأسد بتقديم القهوة التركية الثقيلة وعصير الليمون شديد الحلاوة غير المثلج الذي شربته منه كميات غزيرة بسبب شدة الحرارة. وبعد مرور ست ساعات على بدء الاجتماع ألقى نداء الطبيعة على السفير إدوارد جيرجيان. وفيما أسهب الأسد في حديثه المطول الأثير معدداً شروط اتفاقية سايكس بيكو بلغ الموقف حداً حرجاً. وكتب جيرجيان رسالة بخط منعكش يذكرني بإثارة قضية سياسية معينة لم تثر حتى الآن. وقال فيها: «وبالطبع فإن الوقت ملائم لك الآن للذهاب إلى دورة المياه». كانت كليتي تعملان بنشاط يستعصي تفسيره. لذا فقد أشرت له بالخروج. كانت نظره الكرب البادية على وجهه بالغة الدلالة، وأوماً إلى وزير الخارجية السوري بأنه يحتاج إلى إجراء مكالمة عاجلة مهمة، وأثناء غيابه كشفت طبيعة مهمة جيرجيان: وقلت: «السيد الرئيس لك أن تتعجب لماذا ذهب السفير إلى دورة المياه لإجراء مكالمة هاتفية مهمة». وانفجر الأسد في الضحك. ولدى عودة جيرجيان تظاهرتنا بأننا لا نعرف شيئاً.

وبعد ساعة أو أكثر سحبت منديلاً أبيض اللون ولوحت به للأسد. وأعلنت «استسلامي على أن أذهب إلى الحمام». وهكذا نحت الوصف الذي سأظل أطلقه دائماً على مباحثاتي لثلاث وستين ساعة مع الأسد «دبلوماسية المثانة».



كان التفاوض مع الأسد بشكل دائماً مباراة لأقصى درجات التحمل مما يسترعي الانتباه لتقارير المخابرات التي تتواتر باستمرار عن سوء حالته الصحية. فالأسد صاحب عزيمة شديدة الصلابة. كنا نجلس دوماً متجاورين على مقعدين كبيرين وثيرين يشعراني بأني أبدو كالقزم والأسد يشبه أبو الهول. فقدماه ملتصقتان بالأرض، وركبتاه مضمومتان، ويداه معقودتان في حجره، ولا يغير

هذا الوضع على الإطلاق، وكم كنت في حاجة دائماً لإجراء مساج عقب كل لقاء معه حيث كان النظر إلى يساري بزواوية تسعين درجة يصيب رقبتي بالتشنج، وذات مرة عندما ذكرت هذا الأمر للرئيس مبارك انطلقت ضحكته الأثيرة وقال إنه طالما حث الأسد . دون جدوى . على تغيير وضع المقعدين حتى يواجه كل منهما الآخر. لكن الأسد على الجانب الآخر لم يبد أدنى قدر من عدم الارتياح. ويبدو أنه يستسيغ هذه الجلسات المجهدة وهي حالة تقليدية لمحاولة الفوز عن طريق الإجهاد.

وفي هذا الاجتماع لم تلن للأسد قناة في مطلبين كنت واثقاً أن شامير لن يقبلهما. فقد أصر على «مشاركة كاملة» للأمم المتحدة بحضور كافة أعضاء مجلس الأمن، وكذلك استمرار انعقاد المؤتمر. أي مؤتمر في حالة انعقاد دائم.

وفي بداية الاجتماع عرضت اقتراحاً يمكن وصفه بإنصاف أنه اقتراح مهم من حيث مدها. وأبلغت الأسد بأنه استجابة لإصراره السابق بأن يضمن راعيا المؤتمر كافة نتائجه فإنني على استعداد لدراسة فكرة قطع تعهد رسمي أمريكي يضمن أمن الحدود السورية الإسرائيلية في مرتفعات الجولان. وأوضحت أنه لا يمكن تقديم هذا الالتزام إلا بعد تفاوض سوريا وإسرائيل على سلام كامل وشامل.

وأبلغتني النظرة البادية على وجهة أن الاقتراح فاجأه واستحوذ على اهتمامه. ومضيت إلى القول أنه سيكون مضيعة للوقت بالنسبة لي أن أبحث هذه الفكرة مع الرئيس ما لم يكن مستعداً لإسقاط اعتراضه على شكليات المؤتمر وقلت: «لست مستعداً حتى لإثارة الموضوع مع الرئيس ما لم تكن مستعداً للتخلي عن هذين الشئتين».



وأعترفُ بأن هذا الوضع ما هو إلا محض أسلوب تفاوضي، وفي الحقيقة فقد ناقشت هذا الأمر مع الرئيس وسكوكروفت عقب اجتماعي مع الأسد. وكانت فكرتنا عن ضمان الحدود تتمثل في عرض تمركز قوات حفظ سلام أمريكية في منطقة عازلة في الجولان لضمان أمن الحدود بين إسرائيل وسوريا. وهذا هو الضمان الأمني النهائي. وفي المقام الأول أثبتت حرب الخليج أن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية هي معجزة العالم. وسوف يحتاج مثل هذا الجهد الدبلوماسي والعسكري موافقة الكونجرس. لكننا كنا نشعر أن معظم أنصار إسرائيل في الكونجرس سوف يرحبون بمثل هذه المشاركة الأمريكية المباشرة إذا أمكن أن تصبح محورا لسلام آمن بين إسرائيل وألد جيرانها العرب.

وقد أثبت شكل آخر للفكرة نجاحه من قبل. حيث كان عنصراً أساسياً لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر، وتواصل القوات الأمريكية الخدمة في سيناء من دون حوادث منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بعد التوصل للاتفاق. وكان رأينا أن الجانب الأكبر من المؤسسة السياسية في إسرائيل قد سئم من كون إسرائيل بلد يعيش حالة حرب أبدية، وأن إسرائيل لنتنعم بسلام كامل حتى تحقق السلام الشامل مع سوريا.

وقلت للأسد: «انظر لن يمكنك مطلقاً حمل إسرائيل على الانسحاب من الجولان ما لم تضمن أمنها. إن هذه قضية أمنية وليست بالقضية الأيديولوجية في إسرائيل. فالأمم المتحدة لا تحظى بالثقة في إسرائيل لكن الولايات المتحدة هي التي تحظى بهذه الثقة. وربما كان هذا هو الطريق الوحيد لحمل إسرائيل على التفكير في الانسحاب».

واستطردت قائلاً: «إذا كان لنا أن نحرز تقدماً في هذه القضية عليك أن تقدم لي شيئاً أعمل به». ورد الأسد بالقول: «إن الأشواك الملقاة على الطريق هي أشواك إسرائيلية لا عربية».

وقلت: «لقد أمضيت أكثر من ست وثلاثين ساعة معكم ووجدت نفسي أقول نعم بالعربية للائكم بالعربية أيضاً» ورد الأسد بابتسامة: «إنك تتعلم العربية هذا شيء طيب».

وواصل الأسد جدله مثيراً مطالب سطحية كنت أدرك أنها غير واقعية بالمرّة. ورحت أتلمس شيئاً مماثلاً قد يضطره إلى العودة إلى عالم الواقع. وأخيراً قلت بدون تفكير: السيد الرئيس حسناً. أنتم تعرفون وكما نقول نحن في تكساس أنه لو كان للضفدع أجنحة لما حك مؤخرته بالأرض.

وأصاب الذعر جيرجان لدرجة غمس معها يده دون أن يدري في سلطانية المشهيات* التي قدمت لنا لنتسلى بها أثناء الاجتماع المطول. ونظر جمال هلال إلى وقد تملكه رعب هائل. وقال: «لا يمكنني أن أترجم هذا إلى الانجليزية، فما بالك بالعربية» وأصيب الأسد بحيرة شديدة وتساءل ماذا يعني هذا؟ ماذا يعني هذا؟ وقلت: «إدوارد. اعتقد أن هذا صعب على الترجمة» ورد جيرجيان «السيد الوزير اعتقد أنه لا يمكن ترجمته». وفكرت لبرهة ثم عدلت صيغة كلماتي وقلت للأسد «لقد ذُكرت بما كانت تقوله أمي وأنا شاب، لو لم يتوقف الكلب عن الجري لاصطاد الأرنب» وكنت على ثقة تامة من أنه لم تكن لديه أدنى فكرة عما نتحدث.

وقلت: «السيد الرئيس. إننا في حاجة إلى اتفاق يتسم بالواقعية. لقد قدمت لي أربع نقاط لمعالجتها. وانتهيت بالفعل من معالجة إثنين منها وإنني أعمل للتعامل جزئياً مع النقطتين الباقيتين». ورواغ الأسد قائلاً: «إنني ألمس مدى قوة تصميمكم».

وقلت: لا يفصل بين أصبعي السبابة والابهام سوى بوصة. يمكننا أن نستغرق عشر سنوات أو خمسين أو مائة عام أخرى في معالجة القضية لكنكم تهدرون فرصة طيبة. إنكم لم تقطعوا شوطاً كبيراً، ولا يمكنني أن أستمر في التجوال، وعلينا في لحظة من اللحظات أن نعتبركم داخل العملية أو خارجها وهذا قراركم، لا قراري. إنني أريدكم داخل العملية ولا يمكنني أن أحدد كيف يمكنكم أن تدعو هذه العملية تسيير».

ورد الأسد: «لو كنت مكاني لما كنت أكثر مرونة مني الآن».

وحاولت احتواء إحساسي المتزايد بالسخط وشكوت: «السيد الرئيس إنكم لم تقدموا لي أي مرونة».

* المشهيات الشامية مصنوعة من الحمص وزيت السمسم والثوم مضاف إليها الليمون.

ورد قائلاً: «إن الأرض عنصر مهم. إنها تمثل عنصر الكرامة والشرق فالرجل لا يختار لدخول الجنة ما لم يستطع أن يفعل ذلك بشرف. إننا لا نريد أحداً أن يقول إننا تخلينا عما كنا نطالب به على مدى عشرين عاماً».

وتخلصت من الرد على كلامه المحرج بالقول «بوسعك التحدث لعشرين عاماً أخرى بما تتحدث به عن الأرض وسوف يستمر الموقف في التدهور. إن طبيعة المفاوضات وخلق عملية سلام هما المجالان اللذان يتعين على الجميع أن يتحركوا فيهما بعض الشيء، إنني أكل كل تقدير واحترام لكليتكما الحديديتين، لكنكم الوحيد الذي لم يتحرك قيد أنملة».

وقال: «إننا نبغي التوصل إلى حل وسط بين الرعاية الكاملة من الأمم المتحدة للمؤتمر كما تريد سوريا وبين عدم مشاركة الأمم المتحدة كما تريد إسرائيل» وضغطت عليه للموافقة على مقابل بسيط: «إنني سأطلب من الرئيس الموافقة على الضمانات الأمنية. لكن فقط إذا أبلغتموني بأن هاتين القضيتين لن تطرحا على المائدة. وقبل أن أمضي قدماً فإنني في حاجة لكي أعرف أنه لو عدت حاملاً للموافقة فسوف تساعدوني على عقد المؤتمر. وقال: «بصراحة لا يمكنني أن أعطيك إجابة قبل التشاور مع أجهزة الحزب والجهة القومية التقدمية وسوف نبذل قصاري جهدنا».



كان هذا كما أعلم هو الرفض النهائي. فليس هناك أحد في الجمهورية العربية السورية يحتاج الأسد لمشاورته سوى الأسد نفسه. وخلصت بحدة وأنا أغلق حقيبتي بعنف لتتأكد من إدراك الأسد لمدي ضيقي: «ليكن دعنا ننصرف عنه».

وقبل أن أغادر الغرفة قررت إثارة المخاطر أمام الأسد. وقلت كان الجميع يبلغونني أنك أدهى وأذكى زعيم في الشرق الأوسط. وقد أوجت لي مباحثاتي معكم بذلك. لكن علي أن أعترف بأنني أمضيت وقتاً صعباً في فهم لماذا أو كيف ستهدر الفرصة حتى وإن كانت منصفة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الجولان من أجل شروط إجرائية لن تؤثر أو تضمن تحقيق نتائج.

«لقد استمتعت حقيقة بمباحثاتي هنا، وكانت محاوراتنا شيقة للغاية، فلو حصلت على الإجابات الصواب منكم على هاتين القضيتين فسوف أعود إلى دمشق، ولو حصلت على الإجابات الخاطئة فلا أتوقع أن أراك مرة ثانية لفترة طويلة». والحقيقة أن إحساسي قادني إلى الاعتقاد بأن الأسد سوف يتحرك، وأنه ببساطة ينتظر ليرى نتيجة لقائي مع شامير يوم الجمعة. لكنني أردت التيقن من أنه فهم أن الكرة في ملعبه. ولسوء الحظ عندما التقيت مع شامير مرة ثانية في ٢٦ نيسان إبريل كان من الواضح أن الإسرائيليين أصبحوا أكثر لا أقل تصلباً. فلم يكونوا أشد تصلباً في رفضهم لشكليات المؤتمر فسحب. بل أثاروا عقبات جديدة محتملة على الطريق. والآن تيقنت من صواب كيسينجر بأن هذا أسلوب معتاد. وسوف يعلن شامير موقفاً غير قابل للتفاوض يوصف في البيانات الإسرائيلية بأنه «خط أحمر» ثم يضعون الألغام لعشرة أميال أمام هذا الخط. وأبلغني

شامير الآن بأن إسرائيل لن تكون سعيدة لغياب السعوديين عن المؤتمر. وتذكرت أنني حذرت الملك فهد من أن رفضه المشاركة سيقدم للإسرائيليين عذراً مقنعاً لمزيد من التباطؤ. وكالمتوقع يقول الإسرائيليون الآن إن المؤتمر بدون السعوديين لا يشكل أهمية.

وبعد ساعة أو أكثر من الجدل تزايد احباطي من شامير. وذكرته قائلاً: «إنني أضع الآن هيكل اجتماع يلبي متطلباتكم بشأن منظمة التحرير الفلسطينية بشروط تعكس مراحل كامب ديفيد. إننا نلبي كل تلك الأمور وأنتم تقولون إن الأطراف لا يمكنها أن تجتمع ثانية حتى عندما يكون لكم الحق في استخدام الفيتو على عودة المؤتمر للانعقاد. ولا بد أن أبلغكم أنني أشعر بخيبة أمل بالغة. إنني أجهد نفسي ولا أجد تعاوناً منكم. لقد انتهيت. إنني أقول لكم إنه ما من أحد عمل بجد وبمشقة من أجلكم مثلي».

وقال شامير: «أنتم تعملون بكل طاقتكم. إنني أعترف بذلك لكنه لا يفيدنا نحن فقط. فما هي حاجتنا في ذلك؟» وقلت: «إن وجود الأمم المتحدة كمراقب مجرد وجود رمزي لا يكلف إسرائيل شيئاً» ورد شامير: «لا يمكنني أن أقبل مشاركة الأمم المتحدة إنها مشكلة». وذكرت شامير بأنني تركت له ثلاثة أسئلة وقلت: «إن كل ما حصلت عليه هو لاءين، واحتمال بمشاركة المجموعة الأوروبية. لقد جئت لأقول: «إنني كنت عازفاً أساساً عن المجيء إلى هنا مرة ثانية». واقترح شامير: «حسناً، عليك أن تفكر فيه ملياً وتحدد كيف يمكننا راب الهوة» وقلت مراوغاً: في الرد عليه. «إنك في حاجة إلى التفكير فيه بعناية».



وكسر توتر اللحظة حدوث تطور غير متوقع فقد استدعيت من الغرفة وأبلغتني سوزان أن والدتي قد توفيت في منزلها بهيوستون عن عمر يناهز السادسة والتسعين. واستوعبت النبأ بمزيج من الأسف واحساس بالذنب لابن ابتعد كثيراً عن المنزل لسنوات، وكم انتابها الرعب لعودتنا إلى واشنطن عام ١٩٨٠ وكم افتقدتنا كثيراً، وخاصة مع ضعف حالتها الصحية، وفي كل مرة كنت أتركها كان ضعفها يغمرنى بإحساس مخيف بأن هذه هي المرة الأخيرة التي أراها فيها. وبرغم أنها عاشت حياة رائعة كما كان يحلو لها أن تقول دائماً. فقد كان من الصعب تقبل حقيقة أنها قد ماتت. وأبلغت شامير بأنه يجب علي أن أغادر على الفور. كان شامير كريماً في تقديم ما يمكن أن أصفه حقيقة بأنه تعزية من القلب.

وامتزج حزني على موت أمي. بل وربما تفاقم من عدم ارتياحي بسبب تصلب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وفي طريقي إلى المطار استشرت خيبة أملي. وتوعدت أمام دينيس روس: «سوف أحمله التبعة» ونصح روس: «علينا ألا نتسرع في الحكم لنرى كيف سيكون ردهم» كانت نصيحة حكيمة. لكنني أعترف بأنني كنت أغادر عائداً إلى الوطن في حالة قنوط بالغ أفقدني إيماني في مصداقية شامير.

وربما بسبب حالتي النفسية المتأزمة بعث لي روس بمذكرة في الثلاثين من نيسان إبريل تشير إلى توجه إيجابي وقال: «بعض الطرق فإننا بالفعل نقرب من جمع الأمور». وأعترف بوجود خلافات ضخمة بين إسرائيل وسوريا حول القضيتين الأخيرين. لكنه ذكرني بأني وشامير بحثنا صيغة حول أصعب القضايا وهي قضية القدس الشرقية. ووافقت الولايات المتحدة على عدم تضمين سكان القدس الشرقية في الجانب الفلسطيني من الوفد المشترك. وفي المقابل تعهدت إسرائيل على عدم الاعتراض على أي عضو في الجانب الأردني من الوفد يحمل جواز سفر أردني حتى لو تصادف أن يكون قد ولد أو نشأ في القدس الشرقية. ومع ذلك يتعين التأكد من أن هذا الحل الوسط الجاد سيكون مقبولاً من الفلسطينيين.

وفي ٣ أيار مايو بعد يومين من عودتي إلى واشنطن بعد جنازة والدتي اتصل بي جيرجيان بأن الأسد قد استسلم في النقطتين الشائكتين اللتين أثيرتا في اجتماعنا السابق. فعلى حد قول وزير خارجيته أصبح الأسد مستعداً لقبول أي تسوية وسط حول وضع الأمم المتحدة كمراقب وعودة المؤتمر للانعقاد باتفاق المشاركين، وغمرتني بهجة شديدة. فقد بات لدي الآن قوة جديدة تمكيني من تحدي كافة الأطراف الأخرى وخاصة إسرائيل والسعوديين لإظهار مرونة مماثلة.

ظهر السعوديين يقوى

جعل هذا الانفراج مع الأسد من رفض السعوديين المشاركة بأي طريقة في مؤتمر للسلام أمراً مزعجاً. فلو ظل المعتدلون العرب على الهامش فبوسع شامير الإدعاء عن حق أن المواقف العربية لم تتغير حقيقة، وسيزيد هذا من عزوفه في الابتعاد عن طاولة السلام. وبدا الموقف السعودي قصير النظر بالنسبة لي، ونتيجة لتحفظهم بدأ سخط الكونجرس يتزايد حول فوائد عاصفة الصحراء. ومسلحاً بهذا الواقع قام دينيس روس بزيارة الأمير بندر في منزله الفاخر بضواحي فيرجينيا، ودفع روس بأنه إن لم يحركهم سبب آخر سوى مصلحتهم الخاصة فيجب على المملكة أن توجه بادرة على الأقل نحو السلام. واقترح أن يوفد السعوديون ممثلاً عن مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في المؤتمر كمراقب. وعندما علمت بالفكرة فيما بعد من دينيس روس اعتقدت أنه طريق ساذج للتغلب على التحفظ السعودي الفطري. وسوف يوفر أيضاً ممثل لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول خليجية للملك فهد ستار حماية تجاه أشد رعاياه تشدداً. وعلى العكس، وحيث إن السعودية هي القوة المهيمنة على المجلس يمكنني الدفع لدى الإسرائيليين بأن السعوديين يشاركون في العملية بالفعل. وراقت الفكرة لبندر ووافق على ترويجها بقوة لدى الملك فهد ومع من دأب على وصفهم بشيء من الإحباط «بنور التفكير العتيق» في وزارة الخارجية.

وفي ٧ أيار مايو اجتمعت أنا والرئيس مع بندر في البيت الأبيض لنطلب منه رسمياً نقل طلبنا إلى الملك فهد. وطلبنا منه أيضاً أن يطلب من الملك أن يعلن أن العربية السعودية ستشارك في مجموعات العمل متعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية مثل المياه والحد من التسليح بعد أن يبدأ عمل مجموعات العمل السياسية. ومن المهم أيضاً أن يعلن الملك علانية أنه سيوقف حالة

الحرب مع إسرائيل مقابل وقف إسرائيل للنشاط الاستيطاني. وقال الرئيس: «علينا حمل العربية السعودية على التحرك قدماً». وقال بندر إنه سيتوجه إلى الوطن هذه الليلة. ووعده قائلاً: «سأبدل قصاري جهدي» وطلب مني في حديث خاص ألا يساورني القلق. وقال: «استرخ سوف نصل إلى شيء ما».

وبعد ثلاثة أيام أعلن السعوديون أن مجلس التعاون الخليجي سيشارك في جلسة افتتاح مؤتمر السلام. والأهم أن السعوديين سوف يشاركون في المباحثات متعددة الأطراف. كان تطوراً مذهلاً. لقد وافق خادم الحرمين الشريفين أن ينضم للآخرين في نفس الغرفة التي يجلس فيها الإسرائيليون. وفي البداية رفضت الدول الخمس الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي المشاركة في المؤتمر. لكنني علمت في وقت لاحق أن الملك فهد أيقظ حكام تلك الدول في الساعة الثانية فجراً للحصول على موافقتهم شخصياً. ووافق الملك فهد وبندر على اثنين من طلباتنا الثلاثة: وها هو قطب عربي آخر قد انضم إلى الخط. وسوف تعزز مشاركة السعوديين الضغوط الآن على الأردن وسوريا للقبول. وفي اليوم التالي ١١ أيار مايو غادرت متوجهاً إلى المنطقة في الجولة الرابعة منذ إنهاء حرب الخليج. وخلال الخمسة عشر يوماً منذ مغادرة إسرائيل حدث تحول هائل في المعنويات. كانت الحالة المعنوية على الطائرة في غاية الارتفاع. فالمساومة الشاقة تنتظرنا. لكن غمرني إحساس بأن هناك زخماً من أجل السلام بدأ يتجسد أخيراً.

رفض الأسد المزدوج

لم يدم تفاؤلي لوقت طويل. ولاحق أولى بوادر المشاكل مع وصولي إلى دمشق عشية الحادي عشر من أيار مايو حيث كان في استقبالني فاروق الشرع وزير الخارجية السوري، وكان هذا الاجراء إجراءً معتاداً من جانب السوريين. فبالإضافة إلى أنه إجراء مراسمي جيد فإنه يمكن الشرع من التقاط خيوط أفكاره ويقيم لغة جسدي ويبلغ الأسد قبل اجتماعي معه. ومكنتني طريقة العمل هذه بالطبع من نقل رسالة قبل الاجتماع، وخاصة فيما يتعلق باللهجة. وأثناء توجهنا من المطار أشار على الشرع بأن الأسد غير موقفه بشأن إحدى النقاط الأساسية. وسيتعين على الولايات المتحدة الموافقة على إمكانية عودة المؤتمر للانعقاد بدون موافقة كافة الأطراف. وقلت: «ليس هذا ما اتفقنا عليه السيد الوزير». وحمل لي جيرجيان صباح اليوم التالي المزيد من الأنباء السيئة. فقد أبلغه الشرع بأن الأسد عدل عن التزامه الثاني، ويات الآن على ضرورة حضور الأمم المتحدة المؤتمر «كشريك كامل» وطلبت من فريق العاملين معي التعليق في الحواشي على صورة طبق الأصل من محضر اجتماعي السابق. وهكذا سأكون مستعداً لتنفيذ ما بدا أنه عدول تام في الرأي من جانب الأسد.

وهجس في نفسي أن هذا الاجتماع سيكون بالقطع اجتماعاً غير سار، وليس مجرد اجتماع منهك، وهكذا وفي الساعة الحادية عشرة صباح اليوم الثاني بدأت جلستنا بمزحة على أمل إشاعة

جو من المرح على الموقف. وقلت مازحاً: «إن الصحافة بدأت تشير إلى الاجتماعات التي نعقدتها بدبلوماسية المثانة» وتجاهل الأسد المزحة. وتساءل: ماذا حدث منذ أن غادرتنا؟ وعلى مدار الساعات الخمس والدقائق الخمس والأربعين التالية مال الحوار نحو التراجع.

وفي إيجاز أكد الأسد أنه يرفض الآن الحل الوسط التي سبق وأن قبل بها. والأسوأ فقد بات يبرر تصرفه هذا بالتأكيد على أنني أسأت عرض طبيعة الضمانات الأمنية التي يبدو أن الرئيس مستعد لدراسة اتخاذها على الحدود السورية الإسرائيلية.

وذكرت الأسد أنه في اجتماعنا السابق كنت محدداً في قلبي بأنني لن أثير موضوع الضمانات الأمنية الأمريكية مع الرئيس بوش مالم يوافق هو أولاً على حل وسط بشأن النقطتين مشار الخلاف. وأردت بالفعل إفهامه بأنه يحيد بالفعل عن التزاماته التي قطعها لرئيس الولايات المتحدة، واستفسرت قائلاً: «ماذا أقول للرئيس الآن؟» ورد قائلاً: «عليك أن تقول له إنني قدمت تنازلاً كبيراً بقبول مشاركة كاملة للأمم المتحدة بدلاً من رعاية كاملة من جانبها».

وما لبث الأسد أن أدمى أنني وعدت في اجتماعنا السابق بضمان عودة الجولان إلى سوريا مقابل تنازلاته. وقال أشعر أنكم تراجعتم في القضية الأساسية التي بحثناها في اجتماعنا الأخير. وقلت: إنني لم أفعل شيئاً من هذا القبيل بل وشرعت في القراءة بصوت عالٍ من محضر الجلسة السابق لدعم رأبي وأضفت قائلاً: «لن تجد في المحضر أننا نضمن أن تعيد إسرائيل الجولان إلى سوريا. لكن الواقع أنه فقط مع استمرار الضمان الأمني للحدود في اعتقادي ستتاح لكم الفرصة لاستعادة الجولان» كان محضر الجلسة غاية في الوضوح كما أن الأسد رجل شديد الذكاء لدرجة تستعصي معها إساءة الفهم. ولسبب ما قرر الأسد الحث بكلمته، ويات يتهمني بذات التهمة الآن في محاولة واضحة لتبرير تصرفه. وقلت: «إن موقفكم غير واقعي بالمرّة». ولم يهتز الأسد وأكد قائلاً: «إنني لم أطلب منكم ضمان إعادة الجولان. أنت الذي عرضت ذلك» في حقيقة الأمر كان الأسد يتهمني بالكذب. ورددت وأنا أحاول الحفاظ على رباطة جأشي بشق النفس: «لا يا سيدي ليس كذلك». وأكد مجدداً: «لم يساورني أي شك أو لبس في أن الضمانات المشار إليها في الاجتماع السابق يجري سحبها والعدول عنها» ورددت بجمود: «إننا لم نسحب أي ضمانات».

ولحسن الحظ ما لبث الأسد أن بدأ في إلقاء درس في التاريخ بأسلوبه الأثير لتحويل الانتباه للالتفاف على هجوم محاوره وإرهاقه في نهاية الأمر. كانت محاضرتة تبعث على السأم، وحافلة بالتكرار الممل لدرجة راح معها نائبه عبد الحليم خدام في النوم. وبعد نصف ساعة من هذا الجو القاتم لم يعد بوسعي تحمل المزيد. وقلت: «سأكون صريحاً. إنك تدع إسرائيل بعيدة عن النطاق. إنني أحاول البحث عن سبيل يتيح لنا عقد هذا المؤتمر أو إذا لم يتسن ذلك فلنلق التبعة على الآخرين إذا لم ننجح». ولم يحرك الأسد ساكناً.

وذكرت الأسد بأن الطمأنة الأمريكية المقدمة ما هي إلا وسيلة لحمل إسرائيل على الانسحاب من مرتفعات الجولان. ومثل هذا العرض من الولايات المتحدة عرض غير مسبوق، ويتعين عليه ألا

يقلل من أهميته. وَلَفَّتْ نَظْرَهُ قَائِلاً: «لكن إذا كنت تفضل الآن التركيز على الشكل لا على الجوهر، فثق في أنك ستكون الخاسر. فسوف تغرقها إسرائيل بالسكان ولن تستعيدها للأبد».



وأخيراً عرضت على الأسد حلاً وسطاً جديداً حول وضع الأمم المتحدة المعقد لدراسته: ويتمثل هذا الحل في أن راعيي المؤتمر سيواصلان إطلاع السكرتير العام للأمم المتحدة على مجريات المحادثات الثنائية ومتعددة الأطراف. وقلت: في الواقع فإن هذا سيكون أكثر إقناعاً من صيغة المشاركة الكاملة التي يتبناها الأسد أو صفة المراقب التي اقترحها كحل وسط، ورد الأسد: «هذه فكرة جديدة تماماً وسوف أدرسها». لكنه رفض التطرق تماماً إلى القضية الثانية. وقال: «بالنسبة لقضية استمرار انعقاد المؤتمر، فإنها قضية مفروغ منها».

وكمسألة مبدأ كنت قد وطدت نفسي على مواصلة الاستماع إلى أحاديث الأسد المطولة في الاجتماعات السابقة بغض النظر عن حدلقتها أو عدم ملاءمتها للموضوع المطروح على البحث. لكنه تجاوز الحد الآن من وجهة نظري. فقد أعطاني كلمته ثم سحبها ويتهمني بالندالة في التفاوض، ويات من الواضح لي الآن وكما نقول في تكساس أنني أتعرض للغش.

وأغلقت حقيبتي في حدة بكل ما أوتيت من قوة. وأعلنت: «أنا في حاجة للتوجه إلى القاهرة. لقد قتلنا الموضوع بحثاً. إننا نعود إلى حيث بدأنا. ولن أكون بشراً لو قلت لك إنني لم أصب بخيبة أمل. ويفضل عنادك فلن تجري مباحثات سلام. لكنني أشكرك على ما أمضيناه من وقت. أمل أن ألتقاك مرة ثانية وقتاً ما». وفي تلك اللحظة كنت واثقاً أنني لن أزور دمشق مرة ثانية على الإطلاق لكن التبعة ستلقي عليها.

وللمرة الأولى بدأ الأسد في موقف دفاعي وأكد: «إنني لم أقل شيئاً وأتراجع عنه مطلقاً» ورددت: «السيد الرئيس يجب أن أقول، إنني أشعر بأنك مضطرب في الشك وعدم الثقة لدرجة سوف تستخلص معها معان لا أقصدها. لقد أعد هذا الاقتراح ليناسبك تماماً لكن بسبب شكوكك فقد تهدر هذه الفرصة».

وقال الأسد: «سوف نناقش هذا هنا في سوريا. لكن انطباعنا الآن غير إيجابي» وتأكدت أنه سوء تقدير كبير. وألقى الأسد بالمسؤولية على إسرائيل لتصلبهم. ورددت بأنه قد يكون محقاً ربما كانت إسرائيل غير جادة. لكن اختيارهم هو الطريق الوحيد الذي أعرفه. وقلت: «لا تعتبر الأمر وكأنه سؤال عمّن يعطي ماذا حول قضيته الرمزية. لكن انظر ماذا سيكون الحكم بعد الفشل. فلتضع نفسك في موقف تعمل فيه سوريا من أجل السلام».



وعلى الطائرة التي أقلتني إلى القاهرة تناقشت مع مساعدي عن سبب تراجع الأسد في بجاجة. فربما اعتقد أننا نوشك على التوصل إلى اتفاق وأراد إبطاء سرعة المسيرة. ومن المحتمل أيضاً أنه فكر في الضمانات الأمنية، وخلص إلى أنها لا تستحق تقديم تنازلات. وآثرت الاعتقاد بأنه

ينتظر حتى يرى ماذا يمكن أن انتزع من تنازلات جديدة من شامير. ومثل الكثير من الزعماء العرب كان الأسد يعتقد فكرة أن الولايات المتحدة يمكنها ببساطة أن توجه إسرائيل حيثما تشاء بسبب اعتمادها على المساعدات المالية والأمنية الأمريكية. إنني أعرف مدى زيف ذلك الانطباع بالفعل.

لقد ضايقني الأسد لأنه انتهك واحداً من مبادئ الأساسية في التفاوض. إنني أردت بفتور عندما يعيد محاورى فتح قضية ثم تسويتها بالفعل. إنني لا أؤمن بهذا فالاتفاق اتفاق.

وخلال الاجتماع حاولت عن عمد التخفيف من ضيقي. وعمدت إلى الإشارة إلى تراجعته باعتباره مجرد سوء تفاهم «لكنني في الحقيقة كنت غاضباً مما اعتبرته سوء نية محسوباً» وخلال الرحلة التي استغرقت أربعاً وتسعين دقيقة إلى القاهرة للقاء وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بسمرتنيخ عرضت على الصحفيين المرافقين لي خلفية موجزة حملت فيها على الأسد. وأوضحت وأنا أتحدث للصحفيين من قبيل الاحتياط كمصدر رفيع المستوى في الإدارة، أثناء توجه الوزير بيكر من دمشق إلى القاهرة. «إن الأسد يشكل عقبة أمام التقدم، وألمحت إلى أنه إذا ظل على تصلبيه فإن الولايات المتحدة قد تواصل العملية بدون سوريا.» وأردت ترك الانطباع بأن الأسد قد لا يكون على مستوى التحديات المطلوبة من الزعماء الكبار، وقد نجحت على ما يبدو. فبعد أسبوعين في لشبونة اتصل فاروق الشرع وزير الخارجية السوري بدينيس روس الذي اعتقد أنه هو الذي أدلى بذلك التصريح وناشده بوضوح بعدم الإدلاء مرة أخرى بمثل هذه التصريحات الحادة.

وفي برقيتي إلى الرئيس اعترفت بأنه من وجهة نظر شخصية فقد ترك عدول الأسد عن موقفه طعم العلقم في حلقي. وبدد آمالي في إحراز انفراجه. واعترفت أنه في هذه المرحلة كنت لا أزال مصاباً بخيبة أمل من الأسد عندما وصلت إلى القاهرة. لكنني أحسست بقدر أكبر بعض الشيء من السكينة عقب اجتماعي مع بسمرتنيخ في الغرفة الذهبية بمقر إقامة السفير السوفيتي. كان بسمرتنيخ يقوم بجولة مكوكية في المنطقة بنفسه لأول مرة وعرض تقييماً إيجابياً عن مباحثاته. وقال لي: «اعتقد أن الأسد مستعد لأن يكون أكثر مرونة تجاه قضية الأمم المتحدة مما يبدو عليه الآن.» وسوف يكتب جروبواتشوف رسالة إلى الأسد وسوف يضغط هو على الأسد شخصياً بعد يومين في دمشق. وقال بسمرتنيخ: «اعتقد أنه متشكك في الجدل حول المسؤولية.»

مصر والأردن ثانية

ولم تفلح ليلة من النوم في إعادة الاعتدال إلى مزاجي المعتدل، وفي اليوم التالي ١٣ أيار مايو حملت. بدون حق. احباطاتي إلى حسني مبارك الزعيم العربي الوحيد الذي تحلى بالشجاعة والالتزام بالسلام منذ البداية، والذي كان يستحق ما هو أفضل من ذلك من ضيفه المحببط. كان السوريون قد أطلعوه على الموقف بالفعل. لكن تصرفي هو ما كان في حاجة لمعرفته بالفعل. وقال: «جيم، لا يمكنني تفسير خيبة الأمل البادية على وجهك». وشكوت قائلاً «لا يمكنني أن أظل أتجول هنا بالطائرة. إننا عاجزون عن الحركة. وإسرائيل لا تريد الترحيح عن موقفها» لقد كابد مبارك كل

هذا من قبل. وأشار عليّ قائلاً: «كن صبوراً سوف تنال السوريين». ورددت: «أود القول إنني لن أوصل ذلك. وإذا أردت أن أبقى هنا فالأفضل أن تقدم لي سبباً جيداً يدعوني للبقاء هنا» وحتى الآن ليس هناك ما يحملني على البقاء.

وكان مبارك يعتقد أن الأسد يريد كسب الوقت على أمل تحقيق صفقة أفضل. وقال: «إذك تتعامل مع تاجر شاطر. ومفاوض عتيد. فالأسد يعطيك بصيصاً من الأمل ثم ما يلبث أن يغير قواعد اللعب» وقال بلهجة أبوية: إن هذا هو الأسلوب المألوف للأسد وهو أسلوب أفاده بإمتياز في الماضي، وألمح إلي أنني أبالغ في رد فعلي تجاه إحباط اللحظة. وأكد مبارك أن الأسد رجل شديد الذكاء بدرجة تجعله يقدر عواقب العناد.

وطلبت منه أن يذكر الأسد أنه بسبب حرب الخليج وتفوق وضع الولايات المتحدة في العالم فمن غير المرجح أن يكون أي رئيس أمريكي آخر في وضع يمكنه من تقديم ضمانات للحدود في الجولان، وقلت: «لا يمكنني تصديق أنه مستعد لتقويض هذه الفرصة». وكان مبارك يسبقني بخطوة كالمعتاد. وكان يستعد للتوجه إلى أوروبا خلال الأسبوع وقد غير خطته بالفعل ليتوقف في دمشق ليعزز رسالتي شخصياً مع الأسد. ووعدني مبارك: «سوف أبلغ شقيقي أنه سيكون أحماً لو اختار عدم الموافقة على الاقتراحات المطروحة».

وعقب غداء عمل مع مبارك بسمرتنخ اجتمعت مع وزير الخارجية اللبناني فارس بوزير الذي أكد لي بشكل قاطع أن لبنان سوف تشارك في عملية السلام. ورحبت بتلك الأنباء بشيء من التحفظ. فكلانا يعرف أن لبنان لا يستطيع عمل أي شيء إلا بموافقة الأسد.

وبعد ظهر اليوم التالي ١٤ آيار مايو توجهت إلى عمان لعقد ثاني اجتماع مع الملك حسين. وذكرته بأن مشاركته حاسمة بغض النظر عن قرار الأسد. وألححت عليه للحصول على التزام منه. لكنه قال: إنه في حاجة لمزيد من المشاورات. كان مستعداً لتشكيل وفد مشترك لحضور مؤتمر للسلام. لكن لو طلب منه الفلسطينيون ذلك. وأكدت مجدداً أن إسرائيل تدرك في قرارة نفسها أن أي وفد فلسطيني لا بد أن يحظى بموافقة ضمنية من منظمة التحرير الفلسطينية. لكن دوراً ظاهراً للمنظمة لن يكون مقبولاً. وقلت: «إن مع المنظمة وراء ستار، وأن تعمل في تشكيل الوفد فلا يمكن أن يظهر عرفات في عمان أثناء تلك العملية». «وأبلغني الملك بأنه لن تكون هناك مشكلة في هذا الأمر، ووافق على توظيف قنواته الخاصة لطمأنة الإسرائيليين بأنه لن تحدث أي مفاجآت في تشكيل الوفد. وكمكافأة لتشجيعه على الاستمرار في التعاون قلت للملك: إنه برغم اعتراض الكونجرس فسوف تقدم الإدارة قريباً للأردن معونة غذائية قيمتها ٢٧ مليون دولار.

وأحسست بأن العاهل الحذر بات شديد التلهف للمشاركة، لكنه سيحتفظ حتى يرى رد فعل الأسد. وفي تصريحاته للصحافة عقب اجتماعنا انصب حديثه على تكرار الكلمات الواردة في مشروع بيان مشترك كنت قد عرضته عليه. وراوغ في إجابته على سؤال عما إذا كان سيشارك في المؤتمر مبدئياً ترحيبه بقرار مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة، وحث الأسد على المشاركة أيضاً.

وقال: «لقد حان الوقت للتخلي عن الشعارات والتابوهات، وأن نرى على وجه الدقة من هو الملتزم حقيقة بقضية السلام» واعتبرت أن هذا التصريح الذي عكس تحديداً، الصيغة التي درجت على استخدامها منذ أول جولة لي في المنطقة في شهر آذار مارس بشكل بادرة إيجابية.

وكان من المقرر أن أتوجه إلى القدس بعد اجتماعي مع الملك. وفي اليوم السابق كنت قد شكوت للعاملين معي: «أنني سجين في جولاتي للأمن والصحافة والخرقاء. إنني تقريباً لم أشاهد الأرض التي يتقاتل عليها هؤلاء الناس». وردت تاتويلر باقتراح أنه بدلاً من التوجه من عمان إلى القدس عن طريق الجو يمكننا السفر عن طريق البر، ثم نعبّر جسر اللنبي على نهر الأردن سيراً على الأقدام. كانت الفكرة جيدة، وسيكون هذا عنصراً سياسياً ومعنوياً مهماً باعتباري أول وزير خارجية أمريكي يقوم بمثل هذه الرحلة.



وبعد انتهاء مؤتمري الصحفي في عمان توجه موكبنا لمدة خمس وأربعين دقيقة باتجاه الغرب نحو نهر الأردن. وعندما وصلنا إلى جسر اللنبي كان في استقبالنا اثنان من ضباط الجيش الأردني برتبة عقيد رافقاني سيراً على الأقدام حتى منتصف الجسر، حيث انتظرني البريجادير جنرال جادي زوهار من الجيش الإسرائيلي. ولبرهة خاطفة لفنا صمت رهيب. وما لبث أحد الضابطين الأردنيين أن التفت لي قائلاً: «سيدي لا يمكنني السير أبعد من هذا». وحياتي وزميلي واستدارا وغادرا، وواصلت سيرتي فوق الجسر برفقة الجنرال زوهار. وفيما قطع بقية الخطوات نحو إسرائيل لمست مدى هشاشة الحاجز النفسي الذي يفصل تلك الشعوب التي بدت خلافتهما مرات ومرات مستعصية على الحل. كانت هذه الرحلة القصيرة لوزير خارجية عبر الجسر الخشبي العتيق أكثر دلالة من أي شيء آخر على أهمية تعزيز التعايش بين تلك الشعوب.

وكان اجتماعنا الرابع مع الزعماء الفلسطينيين الثلاثة في القدس مساء ذلك اليوم أقل من مرض. وعلى نقيض الاجتماعات الثلاثة السابقة بدا وكأن الحسيني وعشراوي وزكريا الأغا قد عادوا إلى سابق موقفهم. وعادوا إلى إثارة حجتهم القديمة بأنه يتعين معالجة قضية القدس قبل البدء في مباحثات السلام، وأكدوا أن تشكيل الوفد الفلسطيني قضية تخص الفلسطينيين وحدهم وهو الموقف الذي كرره الحسيني أمام الصحفيين فيما بعد.

وكانوا يلقنوني دائماً دروساً عن ازدواجية المعايير لدى الولايات المتحدة. وتساءل أحدهم «ربما أكون غير لبق؟ مما دفعني إلى أن أسأل نفسي عن الكيفية التي سأعرف بها الفرق». «إنك لم تستطع أن تحصل على شيء من الإسرائيليين حول المستوطنات والإبعاد والخنق الاقتصادي المتزايد. إن الأمور تزداد سوءاً وقد أظهرت أنك لم تسجل هدفاً صائباً».

والآن بدأت في الاعتقاد أن الفلسطينيين أكثر اهتماماً بالجدل من حل أي شيء، وقاطعت محدثي: هل سنظل نتكلم إلى الأبد؟ إن خمسة وستين بالمائة مما تقولون إنها أرضكم قد أقيمت بها مستوطنات إسرائيلية. وإذا لم يتسن لنا البدء في التفاوض فسوف تصبح خمسة وثمانون في

المائة. لكن يمكننا ضمكم للمفاوضات لو تعاونتم. وبدأت أشعر وكأنني رئيس طاقم طائرة عتيقة ملصمة بالأسلاك والعلكة وفي كل مرة يتم فيها سد شرخ يظهر شرخ آخر.

تنديد حلو مر في القدس

التقيت صباح اليوم التالي مع شامير للمرة الخامسة في غضون أسابيع، وفي الحقيقة تبخر صبري تجاه مراوغاته. كنت مشحوناً عن أخري. لكن رئيس الوزراء أفحمني عندما بدأ الاجتماع بتسليمي رسالة تشهد بأن حكومته زرعت أيكة من ست وتسعين شجيرة تنوب بحديقة الاستقلال الأمريكية كذكرى حية تخليداً لوالدتي. ومست هذه البادرة شغاف قلبي وأغرورقت عيناى بالدموع وأنا أشكره على لفتته. وتغير مزاجي تماماً. وأبلغني مساعدي في وقت لاحق أن لفتة شامير أبعدت خروج ما كانوا يخشون من أنه ربما يتطور إلى اجتماع جاف، عن نطاق السيطرة.

ومع ذلك كان الاجتماع شاقاً. وأبلغت شامير بأنني لازلت غير سعيد لعدم استعداده إظهار مرونة في القضيتين الباقيتين مثار الخلاف: وهما وضع المراقب للأمم المتحدة في المؤتمر واستمرار انعقاده. وأعلمته أنني أشعر بضيق بالغ بشكل خاص من أن يوسي بن أهارون أحد مساعديه الرئيسيين قد استخف بالقرار السعودي بالمشاركة في المباحثات متعددة الأطراف بقوله في تصريح علني يوم الأحد إن القرار السعودي «لا يضيف شيئاً» لعملية السلام. وقلت وأنا أحدق في أهارون «على مدار أربعين عاماً طالما دعا الإسرائيليون الدول العربية إلى عمل ما فعلته العربية السعودية، ثم يأتي مسئول إسرائيلي ليرفضه. لقد أرسل رد فعلكم إشارة مرعبة للعرب. والتزم أهارون الصمت خلال هذا التنديد.. وحاول شامير تلطيف الأجواء. وقال كما لو كان يعتذر: «أنه لا يعني هذا في حقيقة الأمر».

«وشكوت أيضاً من أن التسرب السابق لأوانه من جانب إسرائيل قد أحبط خطط زيارة رمزية مهمة لأحد أخوة الملك فهد للقدس الشرقية. وأشرت إلى أن مثل هذا التسرب أمر مدمر. وبإلطبع فإن إقامة أو التوسع في المستوطنات في كل مرة أصل فيها إسرائيل لا يرسل بالقطع مؤشرات إيجابية للعرب عن نواياكم».

وقلت له: إن أكبر إحباطاتي تتمثل في أنكم تتركون إنطباعاً بأنكم وسوريا في نفس المركب بأن كليكما يريد التمسك بالشكليات. «وأعدت الحجج التي طرحتها على شامير المرة تلو الأخرى: إن العملية انحرفت عن عمد نحو الشروط الإسرائيلية، مما أثار غضباً كبيراً لدى العرب، بهدف منح إسرائيل ما كانت تريده على الدوام. المفاوضات المباشرة. أما التخفي وراء قضايا هامشية ليس لها أثر على المفاوضات المباشرة فإنه رؤية قاصرة للغاية بالنسبة لمصالح إسرائيل».

وقلت: «إنني لا أعرف صراحة ما إذا كانت سوريا سوف تبدأ تغيير مواقفها حول الشكليات أم لا. لكن الذي أعرفه أنه إذا فشلنا فإنني أريد أن تكون سوريا هي الطرف الذي ينظر إليه باعتباره الطرف الذي رفض الموافقة على عملية معقولة».

وسألت شامير مرة أخرى أن يسقط اعتراضاته على القضيتين الإجرائيتين الباقيتين، وتعهدت في المقابل بإبلاغ العرب بأنه ليست هناك إمكانية لضم أي فلسطيني من القدس الشرقية في الجانب الفلسطيني في أي وفد مشترك. وأضفت إلى تعهدي: «ودعني أطمئنك أيضاً أنني لن أسمح بتغيير الأهداف. فلن أعود إليكم لتناول هذه القضايا واطلب المزيد. فيمكنكم التمسك بموقفكم وكلكم ثقة في أن المسؤولية ستقع الآن على عاتق السوريين».

وقلت: إنني أتوقع كحد أدنى أن تقدم إسرائيل ملخصاً مكتوباً يحدد على وجه الدقة ما وافقت عليه إسرائيل حتى يمكننا أن نطلع العرب على ما هو مطلوب منهم على وجه التحديد للتوصل إلى اتفاق. وكان «لورقة العمل هذه» هدف ثانوي أيضاً.



وفي الواقع فقد أردت هذا الاتفاق المكتوب حتى إذا ما وافق الملك حسين والأسد على حل وسط حول القضيتين الباقيتين فلن تكون إسرائيل في موقف يتيح لها إثارة قضايا جديدة. وضغطت مرة أخرى على شامير للتخلي عن اعتراضه، وقلت عليكم أن تعطوني شيئاً حول قضية الأمم المتحدة، وعليكم أن تعطوني شيئاً حول استمرار انعقاد المؤتمر. وإذا لم يحدث ذلك فسوف تقع المسؤولية على عاتق إسرائيل لا على العرب.

ولم يكن شامير لين العريكة، ولذا لجأت إلى حيلة مسرحية على أمل حمله على تليين موقفه من منح الأمم المتحدة. صفة المراقب: إن أمامكم رجل يجلس هكذا. ووضعت يدي على فمي حتى لا أستطيع التحدث. هل يسعك أن تبلغني كيف يشكل هذا تهديداً؟ إنني لم أفهم. وحتى شامير ارتسمت على وجهه ابتسامة وشكوت: «إنك لا تعطيني شيئاً حول هذا الأمر عليك أن تقدم لي شيئاً ما».

وقد فعلوها في النهاية. ففي صباح اليوم التالي الخميس ١٦ آيار مايو رفض شامير أن يتزحزح قيد أنملة عن موقفه تجاه وضع الأمم المتحدة كمراقب، ولكنه أعلن أن إسرائيل ستنتظر إلى المباحثات متعددة الأطراف التي ستكون في المؤتمر على أنها تشكل استمراراً للعملية. لم يكن كافياً لكن مع مذكرة التفاهم حول المبادئ المؤلفة من اثنتي عشرة نقطة التي عكف فريق العمل على إعدادها طيلة الليل فعلى الأقل هناك شيء جديد يمكن ترويجه لدى الأسد وحسين.

وصرحت للصحفيين في مطار بن جوريون بأنني لم أصب بالإحباط، أعتقد أننا نحرز تقدماً، وفي الحقيقة كان كل ما بحوزتي بعد أن قطعت ٥٣٠٦٨ ميلاً في جولة مكوكية بالمنطقة مجرد نذر يسير من التنازلات من شامير وتراجع من جانب الأسد. وفي طريق عودتي الطويل من تل أبيب إلى واشنطن أعددت مذكرة لعرضها على الرئيس تلخّص وقائع جولتي وتحدد خطوات المستقبل. واستهللت المذكرة بالقول إنني أعود من هذه الجولة محملاً بخيبة أمل بسبب النهج الذي واجهته في سوريا. لكن الأمل لا زال يراودني تجاه فرصنا. وبرغم صعوبة الطريق، وربما كان الهدف لا يزال بعيد المنال فإن أمامنا فرصة للبدء في العملية.

وكنت على يقين من أنه إذا أمكن حمل الأسد على تغيير موقفه فسوف تكون مشاركة الملك حسين مؤكدة. كان الشك يساورني حيال الأسد. لكن لاتزال هناك فرصة لإمكانية إقناع الملك حسين بالمشاركة منفرداً. وبعد أن علمت أنه سيزور سوريا عما قريب اتصلت به قبل مغادرتي إسرائيل، وأردت الحصول منه على التزام بحضور المؤتمر بغض النظر عن موقف سوريا وقال: «سأكون سيد مصيري. إنني أتوجه إلى دمشق لأسباب شكلية فقط. فلست مستعداً للمقامرة، لكن إذا أمكن إقناعه بالمشاركة فسيحل الوقت لإنهاء عزلته السياسية والاقتصادية».



وبعيد عودتي إلى واشنطن قمت بمراجعة الموقف مع الرئيس وسكوكروفت، واتفقنا على أن جولة مكثفة من دبلوماسية الهاتف يشارك فيها الرئيس يجب أن يتلوها عمل ما للإجبار على التحرك. ولفترة من الوقت درسنا تحريك الأمور نحو الذروة بقيام الرئيس بتوجيه الدعوات لكافة الأطراف لحضور المؤتمر. ومع هذا لم أكن على ثقة تامة من أن الوقت مناسب تماماً لممارسة سياسة حافة الهاوية. فلو وجهنا الدعوات وتخلف أحد عن الحضور فربما تنهار العملية برمتها كبيت من الورق. وفي ضوء تصلب شامير لم أكن مستعداً للمجازفة بأي شيء في هذه المرحلة. وسوف يكون من الصعب على إسرائيل وسوريا رفض دعوة استناداً إلى رموز لا تزال مثار خلاف.

وقررنا اللجوء إلى خطوة مؤقتة وفي ٣١ آيار مايو بعث الرئيس رسائل إلى شامير والأسد ومبارك والملك حسين والملك فهد يحثهم جميعاً على إبداء مرونة جديدة حتى يمكن عقد مؤتمر سلام. وقمت أنا شخصياً بتسليم رسالة الأسد إلى وزير خارجيته في اجتماع في لشبونة في اليوم التالي. وتضمنت الرسالة لغة جديدة حول دور الأمم المتحدة على أمل أن ترضى تحفظات الأسد. واحتوت الرسالة أيضاً على تحذيرات مستترة صيغت بعناية لحمل الأسد على مراجعة موقفه. فقد كتب الرئيس: «لا يمكننا أن نوافق على ألا تمضي العملية حتى وإن اخترتم عدم المشاركة. فضلاً عن ذلك فقد أشار إلى: «أن علاقتنا الثنائية رهن بأمور عدة: لكن ومع دول أخرى في المنطقة فإن جانباً حاسماً من تلك العلاقة رهن بموقف سوريا من السلام». وكنت واثقاً من أن الأسد سوف يقدر العواقب. فالقطار يغادر المحطة وسوف يحدث ما لا يحمد عقباه لو تخلفت سوريا عن الركوب. وأكدت هذه النقطة مجدداً مع الشرع الذي أراد مني التوجه إلى دمشق لعقد جلسة مطولة أخرى. ورددت قائلاً: «لن يكون لهذا معنى إلا إذا كنت موقناً أن الزيارة ستكون إيجابية» وقال محتجاً: «لقد زار كيسينجر دمشق ثلاث عشرة مرة. وقلت: «لا أعتزم عمل ذلك».

وبعد ستة أيام رد شامير برسالة بالغة الحدة رافضاً أي حل وسط حول قضيتي دور الأمم المتحدة أو استمرار انعقاد المؤتمر، وكنت أتوقع أن يكون رده أكثر اختلافاً، وقد أعادت لهجته المتشددة تأكيد ظنوني وشكوكي بأن شامير وبكل بساطة غير معنى بالسلام.

وبينما تحاشى شامير قول لا. بل إن رسالته أظهرت قدراً من العصبية بأنه ربما أمكننا المضي قدماً وتوجيه الدعوات أحسست أن آخر حيلنا التكتيكية هي إقناع الأسد بأن يقدم قدراً من الحلول

الوسط، ومن ثم إلزام شامير جانب الدفاع. فإذا أظهرت سوريا قدراً من المرونة لدرجة تنأى إسرائيل بنفسها عن العملية فسيعيد شامير التفكير لتجنب دمه بأنه الوحيد الذي لا يأبه بإجراء محادثات سلمية.

وعقب اجتماعي مع الشرع في لشبونة بعثت بهذا التقييم الخاص إلى الرئيس: «في النهاية أعتقد أننا جعلنا الأسد يشعر بأنه غير مستريح. إنه يريد إقامة علاقات معنا، وإنه يدرك أنه لا يستطيع ذلك إذا تشدد معنا في عملية السلام. وبالمثل فإنه يشعر بالخوف من تحميله مسؤولية عرقلة السلام، كما أنه يعلم أننا جادون في التحرك وفي تحميل المسؤولية لمن يعرقل العملية. وربما كان هذا غير كاف لكن في هذه اللحظة فقد هيأنا أنفسنا بأفضل ما يمكن».



وبرغم هذا كانت الدلائل الأولية غير مشجعة. فقد اتخذ السوريون موقفاً بأنه طالما أن الإسرائيليين رفضوا رسالة من الرئيس فإن الأسد غير ملزم باتخاذ أي شيء. ونقلت رسالة عبر جيرجيان مفادها بأنه عندما يرسل رئيس الولايات المتحدة رسالة إلى رئيس دولة آخر فمن المتعين الرد عليها. وطلبت أيضاً من مبارك والملك فهد تذكير الأسد أنه بمجرد الموافقة على التباحث فسوف تتهياً أمامه فرصة ثمينة لا تقدر بثمن لطرح مؤهلاته كرجل دولة. بينما ستنقل المسؤولية إلى أعدائه الألداء في القدس. وفشلت جهودي في زحزحة شامير. والآن فكرت بشيء من السخرية في أن خط الدفاع الأخير لانقاذ عملية السلام يقع في دمشق. وبرغم العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فإن الأسد هو الوحيد الذي يوجد في موقف يمكنه من تحريك الإسرائيليين. ولم يعد يسعني سوى الأمل في أنه سوف يحصد مزايا اغتنام الفرصة أكثر من شامير.

لقد قتلنا الشيوعية لكننا لانزال نواجه مخلفاتها التي لاتزال سامة.

صالح بريشا

زعيم المعارضة الألبانية

٢٢ حزيران يونيو ١٩٩١

الخميس ٢٠ حزيران يونيو، بعد أسبوعين . يوم ساطع الشمس في برلين، يوم مثالي للخروج والاستمتاع بدفء الشمس مع إنجاز بعض العمل. ووافق الكسندر بسمرتنيخ، ولذا فقد جلسنا حول طاولة بالحديقة الخلفية لمقر إقامة السفير، وحاولنا إحراز تقدم في معاهدة ستارت. وبإلتطبع لم يكن من اليسير إنجاز هذا. لكن بسمرتنيخ كان شديد الفطنة على الدوام. ومزح قائلاً: «إنه في الوقت الذي قمنا فيه بتسوية قضية الحد من التسلح سوف يعمل فيها ابني البالغ من العمر ستة أشهر» ويعد ساعتين اختتمنا بمؤتمر صحفي قصير.

كنت أزور برلين للمشاركة في اجتماع وزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولإلقاء خطاب يستند إلى خطابي في برلين في كانون الأول ديسمبر حول البنية الأساسية والدبلوماسية الجديدة في أوروبا. كنت أتطلع للاستمتاع بأول مساء خالٍ من الاجتماعات عندما دخل بوب بيرسون السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية على عجل. وقال بيرسون: «إن المقر الرئيسي تلقى لتوه برقية عاجلة من السفير ماتلوك في موسكو». وانعقد حاجباي. كان تصنيف البرقية «فلاش» لا يستخدم إلا في أشد حالات الضرورة. كاندلاع حرب أو هجوم على سفارة. وشرح بيرسون: «إن العمدة بوبوف توجه إلى سبازو هاوس لمقابلة ماتلوك لأمر عاجل. وكتب بقلم رصاص على قصاصة ورق، هناك انقلاب سيقع ضد جورباتشوف. وذهب لورانس إيجلبيرجر إلى البيت الأبيض لمقابلة الرئيس». وقلت: «هناك حاجة لإبلاغ جورباتشوف فلنتصل بالرئيس، وإذا وافق فإنني أريد مقابلة بسمرتنيخ الآن».

وعدت إلى فندق انتركونتيننتال الذي يبعد عشر دقائق بالسيارة على مسافة تسع دقائق، وتحدثت إلى الرئيس باستخدام وصلة الهاتف المؤمنة إس تي يو I I I المركبة في جناحي. وكان الرئيس قد أبلغ إيجلبيرجر بأن يصدر توجيهاته لماتلوك بطلب الاجتماع مع جورباتشوف. ووافق الرئيس على ضرورة أن أتحدث مع بسمرتنيخ بعد دقائق. قلت له: «لدي شيء هام لك وأريد أن أبلغك به شخصياً، هل يمكن أن تأتي إلى فندقي في ظرف دقائق؟» وبوضوح لم يكن لدى بسمرتنيخ أي مفتاح يفسر له سر رغبتني في لقائه. وافترضت أنه أعتقد أنني أريد إيضاح بعض خفايا قضية الحد من التسلح، وعلى أية حال فقد أبلغني أن لديه ارتباطاً مع وزير الخارجية القبرصي: «ألا يمكن أن ينتظر هذا الأمر؟».

وقلت: «الكسندر أعتقد حقيقة أن الأمر ضروري. إن ما أحمله لك جديد ومهم».

وقال ربما استطاع أحد آخر القدوم. ورددت «لا الكسندر يجب أن تأتي أنت وبمفردك».

وأخيراً تلقى الرسالة وبعد خمس عشرة دقيقة وصل إلى جناحي. وقلت: «ألكسندر. لقد أبلغتنا مصادر موثوق بها أنه ستقع محاولة للإطاحة بجورباتشوف غداً. لقد فهمنا أن المحاولة تشمل بافلوف وكريوتشكوف ويازوف ولوكيانوف». إن ماتلوك يطلب لقاء مع جورباتشوف. هناك حاجة لكي تتصل به وتبلغه بأهمية إتمام اللقاء وفوراً، ولكن لا يمكنك إبلاغه بالسبب عبر الهاتف «بسبب احتمال تنصت ألكي جي بي». وشكرني بسمرتنخ الذي بدت عليه الموافقة، وغادر على الفور لإبلاغ جورباتشوف عن طريق مساعدة لأمد بعيد أناتولي شيرنياييف. وفي ذات الوقت كان الرئيس يطلع الرئيس الروسي بوريس يلتسين الذي كان متواجداً في البيت الأبيض في زيارة منذ أمد بعيد. وبعد دقائق دلف ماتلوك إلى مكتب جورباتشوف في الكرملين ونقل له التحذير. وانزعج الرئيس السوفيتي إيما انزعاج. وتأكد من أنه في غمرة المناورة البرلمانية في ذلك الأسبوع كان المتشددون يحاولون تمزيق برنامجه الإصلاحية. لكنه توصل إلى أن فكرة الانقلاب فكرة خيالية، واعتقد أنه ليس بإمكان أحد الإطاحة به. وحتى هذه اللحظة كان على صواب. فليست هناك محاولة انقلاب. برغم أن بافلوف قام بمحاولة مكشوفة للاستيلاء على السلطة من خلال البرلمان السوفيتي.

وكنا حكماء لأننا أخذنا التحذيرات بتدبير انقلاب مأخذ الجد. وأوشك جورباتشوف على أن يطاح به في محاولة انقلابية بعد شهرين. لكن جهودنا لتحذيره والعمل معه في ذلك اليوم من شهر حزيران يونيو كشفت عن واحدة من أشد المفارقات حسماً في العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ بدء أزمة الخليج حتى ربيع وصيف ١٩٩١ وهي أن التعاون الأمريكي السوفيتي بلغ نقطة الذروة فموقف جورباتشوف السياسي الداخلي واستقرار الدولة السوفيتية يسجلان أدنى مستوياتها.

الفرص السوفيتية والأخطار

قبل نحو عام، وفي ١٨ تموز يوليو التقيت على هامش اجتماع اثنين + أربعة الوزاري في باريس مع إدوارد شيفرنادزة لبحث حالة العلاقات بيننا. كنت قادماً لتوي من قمة حلف شمال الأطلسي في لندن ومن قمة هيوستن الاقتصادية. وكانت القمتان قد ساهمتا في تقدم العلاقات بين الشرق والغرب بقدر مهم. قمة لندن بتبني إعلان سياسي وأمني ساعدنا في ضم ألمانيا الموحدة لحلف الأطلسي، وقمة هيوستن بإصدار توجيهات إلى المؤسسات المالية الدولية بإجراء دراسة حول الاقتصاد السوفيتي كشرط مسبق لتقديم أي مساعدة مالية غربية على نطاق واسع. لكن البعد السياسي لعلاقتنا هو الذي أردت إثارته مع شيفرنادزة.

وقبل أسبوع، وفي المؤتمر العام للحزب شن يلتسين هجوماً عنيفاً على الحزب وتركه. وأخذ في لوم الحزب دافعاً بأنه لا يمكن مطلقاً أن يكون قوة حقيقية لإحداث تغيير حقيقي. وذهب إلى حد المجازفة باتخاذ موقف أكثر راديكالية من جورباتشوف تجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي.

واستقال جافريل بوبوف عمدة موسكو وأنتولي سوبشاك عمدة لينجراد من الحزب. ولأول وهلة بدا الأمر كما لو أن نواة معارضة قابلة للتطور أخذت في التشكل.

وفي الوقت الذي وصلنا فيه الالتزام بالعمل من خلال جورباتشوف لتعزيز مصالح السياسة الخارجية الأمريكية، فقد أردنا حماية موقفاً بتنوع الاتصالات السياسية التي بدأنا في إقامتها في الاتحاد السوفيتي.

قلت الكثير للوفد الصحفي المرافق لنا في الطريق إلى باريس، لكنني أردت الآن استعراض نهجنا المتطور مع شيفرنادزة. وقلت: «سنقوم من وقت لآخر بلقاء زعماء المعارضة في الاتحاد السوفيتي مثلما نلتقي مع زعماء المعارضة في بلاد أخرى. فعندما يأتي زعماء المعارضة في البلاد الأخرى إلى الولايات المتحدة فإننا نلتقي معهم. وهذا أمر عادي بالنسبة لنا.» وأبلغته بأنني لا أريد منه أن يسيء تفسير هذا باعتباره فتورا في رغبتنا في نجاح البيريسترويكا ومع هذا «فإذا نشأ حزب للمعارضة في الاتحاد السوفيتي وعندما ينشأ مثل هذا الحزب فمن المتوقع أن نلتقي بممثلي هذا الحزب. فهذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية، ويجب ألا تسيء أنت أو الرئيس تفسير هذا الإجراء. إنه يشكل حقيقة جانباً من مفهومنا للديمقراطية».

وقال شيفرنادزة إنه سعيد بسماع هذا. وفي الحقيقة فقد كان يتطلع إلى الوقت الذي توجد فيه معارضة حقيقية في الاتحاد السوفيتي. وأشار إيجلبيرجر أنه في الوقت الراهن. «فإنه لا وجود لما أسميه بالمعارضة المسؤولة. فلا يوجد الآن سوى مغامرون على الساحة السياسية. إنهم غير جادين لأنهم جميعاً يريدون المعارضة من أجل مضايقة جورباتشوف».

وقلت مازحاً: «عندما يزور جورباتشوف واشنطن فإنه يلتقي مع الديمقراطيين، وليس لدينا مشكلة مع هذا، إننا نتفهمه».

ورد شيفرنادزة «لكن يجب أن أقول إنني لا أتذكر أن هناك ديمقراطياً قد وجه إهانات لرئيس الولايات المتحدة أثناء تلك الاجتماعات» وقال بحدة: «إن ذلك يشكل ثقافة حقيقية الآن». وانتهت المحادثة بمجرد أن بدأت تقريباً. وأصبحت على ثقة الآن من أنني قد أرسيت الأساس للتوسع في عدد ونمط الاتصالات مع المعارضة السياسية في الاتحاد السوفيتي.



وبعد أقل من شهر أقدم العراق على غزو الكويت وتزايدت حاجتنا ليس إلى التعاون السوفيتي فحسب. بل إلى مشاركة جورباتشوف شخصياً. وخلال أزمة الخليج وحرب تحرير الكويت تعين علينا الاعتماد المرة تلو الأخرى على العلاقة الشخصية التي أقمناها والرئيس بحرص مع جورباتشوف وشيفرنادزة. فضلاً عن ذلك فقد تمكنا من الاحتفاظ بالزخم في العلاقات الأمريكية السوفيتية خلال تلك الفترة. وأثناء قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي عقدت في باريس في تشرين الثاني نوفمبر صنفنا التغييرات التي شهدتها أوروبا خلال العام الماضي، وعززنا مؤتمر الأمن

والتعاون في أوروبا وجعلنا منه ما أصبحت أسميه «ضمير القارة» وانضم كل أعضاء حلفي شمال الأطلسي ووارسو إلى بقية دول أوروبا في التوقيع على «ميثاق باريس» الذي أنهى حقبة الانقسام والمواجهة. وأعلن أن «الأمن لا يتجزأ» ووافق على «إقامة شراكة، وبسط كل طرف يد الصداقة للطرف الآخر».

وبكثير من العمل المضني أكملنا معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا ووقع عليها رؤساء الدول في باريس في ١٩ تشرين الثاني نوفمبر. (في إحدى جلسات التفاوض المطولة مع شيفرنادزة بمقر البعثة السوفيتية لدى الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول أكتوبر حصلت على استراحة عزفت خلالها نشيد مشاة البحرية على البيانو*. وقلت لزملائي السوفيت: «أعتقد أنه لم يدر بخلدكم على الإطلاق أنكم ستسمعون نشيد البحرية الأمريكية يعزف بمقر البعثة السوفيتية، وممن؟ من وزير الخارجية الأمريكي» وقررت معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا التي أنجزت خلال أقل من عامين خفضاً مهماً ليس فقط في عدد الأفراد، بل في عدد الدبابات وناقلات الجند المدرعة والمدفعية، وهي الأسلحة التي ظلت لجيل كامل تثير المخاوف من حدوث هجوم سوفيتي خاطف على غرب أوروبا. فقد خفض أعضاء حلف وارسو الآن عدد معظم قواتهم حيث المطلوب منهم خفضها بعشرة أضعاف المطلوب من حلف الأطلسي.

وبرغم هذا، وبعيد فترة وجيزة من التوقيع في باريس برزت عدة خلافات حول تفاصيل المعاهدة. كان الجيش السوفيتي يعزز قوته بأقوى مما كان في ربيع ١٩٩٠. واستغرق الأمر منا حتى حزيران يونيو ١٩٩١ لتسوية تلك الخلافات**.

لكن في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٠ حدثت الصاعقة. ففي ما وصفه: «بأنه ربما كان أقصر وأصعب خطاب» في حياته استقال شيفرنادزة من منصبه كوزير للخارجية في الاتحاد السوفيتي «احتجاجاً على بداية الديكتاتورية». وشعرت بصدمة. فقبل أسبوعين فقط التقينا في هيوستون حيث زار معالم هيوستون التي تشمل مركز جونسون للفضاء حيث تحدثنا مع رواد الفضاء الأمريكيين الذين يدورون حول الأرض بل شملت أيضاً المنزل الذي نشأت فيه. وقدمت إدوارد ومانولي إلى والدتي. كان شيفرنادزة وزوجته بالغي الرقة مع والدتي. وأهديا والدتي براداً للشاي، وأمسك إدوارد بيدها برقة ولطف وهي تحكي لهما ذكريات جميلة عني.

* كان هذا النشيد هو المقطوعة الوحيدة التي استطيع عزفها على البيانو.

** أولاً اختلفنا مع الاتحاد السوفيتي حول حجم الترسانة التقليدية لموسكو. ثانياً: كان هناك سبب يدعو للشك في أن السوفيت بدأوا في تحريك الأسلحة خارج الأطلسي إلى منطقة الأورال (آيه تي تي يو) ومن ثم إخراجها من نطاق معاهد خفض الأسلحة التقليدية. ثالثاً: اختلفنا مع السوفيت حول تعريفهم للفرق الثلاث المتمركزة قرب البحر الأسود. كانت هذه الفرق مشكلة كقوات في الجيش، ومن ثم تندرج في إطار حدود معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا. وأعاد الجيش السوفيتي تعريفها بأنها وحدات للدفاع عن السواحل لإخراجها من نطاق المعاهدة.

وعدنا إلى واشنطن على متن طائرتي، وتناولنا شيئاً من الفودكا أثناء الرحلة. وبدا شيفرنادزة تحت تأثير ضغوط كبيرة بعيداً عن التركيز والتفكير بعض الشيء قبل نهاية الرحلة. لا يفعل شيئاً سوى الضحك والمزاح. لم يكن لدي أدنى علم بأنه على وشك الاستقالة. وتأكدت أن شيفرنادزة يتعرض لضغوط سياسية هائلة في الداخل، لكنه كان في مأزق دائم في موسكو. وكنت أشعر أنه من الصعب أنه سيرتك جورباتشوف. فقد بدا الاثنان وكأنهما متلازمان لا يفترقان.

وهبطت إلى قاعة الصحافة بالخارجية في الطابق الأول لأدلي بتصريح مقتضب عن استقالته. لم تكن بالمهمة السهلة، فقد كان زميلاً محترماً. لكن علاقتنا تجاوزت العلاقة المهنية بكثير. وقلت للصحفيين: «إنني أعرف أن إدوارد شيفرنادزة رجل عند كلمته. رجل الشجاعة والمبادئ والإيمان الراسخ». وعندما استفسر أحد الصحفيين عن طبيعة مشاعري الشخصية قلت: «كلي فخر بأن أصف هذا الرجل بأنه صديق. وأعتقد أننا أنجزنا أشياء مهمة خلال الأشهر الثلاثة والعشرين التي استطعنا أن نعمل خلالها سوياً، ومن زوايا شخصية بحتة أجد لزاماً علي أن أقول أنني سوف أفترقه».



وفي اليوم التالي تلقى ماتلوك رسالة من شيفرنادزة عبر سيرجي تاراسينكو. وطلب مني شيفرنادزة أن أعي أنه ما كان ليستقيل لو لم يكن واثقاً من أنه لا مجال للعدول عن النهج الإيجابي في العلاقات الأمريكية السوفيتية. وكان يعتقد أن خليفته سيجد نفسه ملزماً باتباع نفس النهج. برغم أنه استحدث تغيرات ببطء شديد. ورفض جورباتشوف قبول الاستقالة، غير أن شيفرنادزة شعر بأنه لا يمكنه البقاء بعد أن أعلن ترك منصبه. واعتقد شيفرنادزة أن الاستمرار سيكون انتحاراً معنوياً. وبعد شهر بعث لي رسالة وقال: «إنه شعر بدفء جميل من تصريحاتي العلنية حول استقالته. لكن وبصراحة شديدة فقد تأججت مشاعري وأحاسيسي لثقتي من أن الاستقالة جاءت بمثابة مفاجأة لكم... وبالطبع لك الحق في أن تغضب لعدم إبلاغي لك بما كنت أفكر فيه على مدى العام الماضي رغم تعدد لقاءاتنا. ومع هذا فهناك حد لا أملك بعده القدرة على قطع خطوة واحدة، وهذا ما أثق أن بوسعكم تفهمه تماماً». ورددت عليه بأنني أتفهم سبب عدم إبلاغه لي بعزمه على الاستقالة وأكبرته «لأن قناعتكم وقيمكم قد حملتكم على الأقدام على اتخاذ هذه الخطوة الشجاعة والصعبة».

وساهمت استقالة شيفرنادزة وتصلب الجيش السوفيتي تجاه قضايا الحد من التسليح وقمع مظاهرات ليتوانيا في كانون الثاني يناير ١٩٩١ في زيادة قلقي تجاه فرص جورباتشوف. وأتذكر جيداً جلسة عقدت في البيت الأبيض في أواخر كانون الثاني يناير مع اثنين من خبراء الشؤون السوفيتية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية هما بوب بلاكويل وجورج كولت. وأتذكر ما قلت في هذا الصدد عقب انتهائهما من عرض ما لديهما. وكانا مضطربان في التشاؤم: «ماذا تقولان يازميلان هل البورصة تتجه نحو الجنوب؟. إننا نريد أن نبيع».

لكن في حالة العلاقات الأمريكية السوفيتية يعني «البيع» محاولة الحصول على أقصى ما يمكن من السوفيت حتى قبل أن يحدث تحول أكبر نحو اليمين أو تغير باتجاه التفكك. والسبيل إلى ذلك هو الاحتفاظ بعلاقاتنا مع جورباتشوف حتى يمكننا مواصلة حرب الخليج بنجاح، وهو ما فعلناه، وكذلك الانتهاء من معاهدة ستارت وهو ما أنجزناه في تموز يوليو، وضمن عدم انهيار معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا والتقدم في الوقت نفسه في القضايا التي لم تنته في سياستنا الخارجية، وخاصة إحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط.



وفي آذار مارس عدت إلى موسكو للمرة الأولى خلال ستة أشهر كان الاستقطاب السياسي أكثر حدة. فقبل أربعة أيام من زيارتي نزل يلتسين وأنصاره إلى شوارع العاصمة السوفيتية وعدد من المدن الكبرى الأخرى مستقطباً جماهير غفيرة داعياً إلى إجراء إصلاحات جذرية. وحث يلتسين أنصاره على «إعلان الحرب على قيادة هذا البلد التي جرتنا إلى المآزق».

وعندما التقيت مع جورباتشوف في ١٥ آذار مارس كان اهتمامه موجهاً إلى مشكلات وطنه، وخاصة يلتسين، وباعتباره قارئاً نهماً لترجمات الصحافة الغربية وقعت عينا جورباتشوف في مجلة تايم على تصريح لأحد مسؤولي سفارتنا بأن الاتحاد السوفيتي كان على شفا ثورة. وقال جورباتشوف بحدة: «هذا خطأ. لم نكن نعيش على شفا ثورة. بل إننا نعيش ثورة». وقال إنه يعاني من التوترات. كما أن الضغوط هائلة. لكن تغييرات طفيفة والإصلاحات جريت مع النظام ولم تؤت مفعولها. وهناك حاجة إلى فحص ومراجعة شاملة. ويجب أن تكون جوهرية وشاملة. ورغم هذا قال جورباتشوف إنه في حاجة إلى مساحة للمناورة. وقال: «إن كل مناورة لا تستهدف العدول عن البيريسترويكا بل الحفاظ عليها». وعلى أية حال كان قلقه منصباً على الاقتصاد بقدر أكبر من قلقه على السياسة. وفي إشارته إلى التراجع الاقتصادي الحاد قال: «لقد استغل هتلر التراجع الحاد في الإنتاج الاقتصادي للوصول إلى السلطة. فالديكتاتور يظهر دائماً في ظل ظروف تتسم بالفوضى والعجز الاقتصادي الشامل. فالضغوط المهيئة لظهور ديكتاتور تتشكل الآن في الاتحاد السوفيتي».

وتساءلت مشيراً إلى الاستفتاء المقرر إجراؤه في ١٧ آذار مارس حول مستقبل الاتحاد: «لماذا لا يتم تسوية قضايا الجمهوريات والمركز أولاً؟ فهذه قضايا سياسية إنها قضايا قابلة للحل عن طريق محاولة إعادة تشكيل اقتصاد اصطبغ على مدار سبعين عاماً بتقاليد ونفسية النظام الموجه. فلماذا لا تستغل فرصة الاستفتاء لتعلن الفوز وتستميل الجمهوريات وتعديل قوانين الانفصال؟».

وكان جورباتشوف يعتقد أن مشروع معاهدة الاتحاد السوفيتي يلبي هذه الاحتياجات. وكنت أقل ثقة في ذلك. فربما قفزت معاهدة الاتحاد على بعض اختلافات الجمهوريات والمركز، لكن يبدو أن القوة تنتقل إلى الشارع. والعبارة مستعارة من أقوال لينين. وهنا يرضي الجمهوريات على المدى البعيد.

وعن يلتسين كان جورباتشوف شديد العصبية. وقال إن يلتسين شخصية غير مستقرة وسوف يستغل الخطابة الجماهيرية ليصبح ديكتاتوراً لو تهيأت له الفرصة. وكرر شيفرنادزة نفس وجهة النظر، وشعرت أن يلتسين رجل مسرحي وتاجر سياسة كبير رجل يميل للإيحاءات المبالغ فيها، لكنه في المقام الأول سياسي الشارع الذكي الذي لمس المزاج الديمقراطي يجتاح البلاد. كما أن ما يبدو وكأنه عدم استقرار يمكن أن يفسر بسهولة ما يقوده الأفعوان السياسي يلتسين وكنا بسبيلنا لنشهد صعوداً وهبوطاً. لكن مبتغانا هو من يستطيع تحريك مئات آلاف الجماهير إلى الشارع.

ويوم وصولي إلى موسكو بعث يلتسين رسالة بأنه يريد لقائي بشكل خاص لمدة عشر دقائق. سواء قبل أو بعد العشاء الذي سأقيمه مساء اليوم التالي. وبعثت مذكرة إلى الرئيس أبلغه فيها بأنني أعتزم لقاء يلتسين ما لم يعتقد أن اللقاء غير مستساغ. ولم يعترض الرئيس ولذا امضيت قدماً ورتبت موعداً للاجتماع. ومع ذلك وقبل ساعات من موعد العشاء وقبل عشر دقائق من الموعد المفترض أن أرى فيه جورباتشوف تذكرت أن يلتسين طلب لقائي إما في مكتبه أو في بيت الضيافة الخاص بجمهورية روسيا أو في مكان محايد. لم يكن ذلك سوى محاولة لتعزيز أهميته الرمزية، ودفع جورباتشوف نحو الحائط. ولذا وبينما غادرت لحضور الاجتماع قام العاملون معي بالاتصال بمجلس الأمن القومي، وبعد التشاور مع الرئيس رد على سكوكروف بأنه يتعين علي إثارة الموضوع مع جورباتشوف الذي أثار ضجة شديدة بطبيعة الحال. لكن قبل أن أتمكن من التحدث إلى يلتسين بعث العاملون معه برسالة لي بأنه لن يستطيع حضور العشاء (وبالتالي فلن يتم اللقاء الخاص) وسوف يوفد شخصاً آخر*.



كانت هذه الواقعة مؤشراً على العلاقة المعقدة بين جورباتشوف و يلتسين لكنها أظهرت أيضاً التوازن الدقيق الذي يجب أن نحافظ عليه بينهما. فمن ناحية كان جورباتشوف في صيف عام ١٩٩١ واحداً من أعظم السياسيين الذين لا يحظون بالشعبية في الاتحاد السوفيتي لكنه يظل رئيساً وقائداً أعلى لجيش بلد يمتلك ٣٠ ألف رأس نووية، والرجل المسؤول عن صناعة القرار في الكريملين في القضايا الحيوية لمصلحتنا مثل ستارت وخفض القوات التقليدية في أوروبا، والسلام في الشرق الأوسط. كما أن قراراته تجاه مثل هذه القضايا المهمة بالنسبة لنا هي التي ساهمت بقدر كبير في إنقاذ شعبيته. ومن ناحية أخرى كان يلتسين هو القوة السياسية الأكثر نمواً في الاتحاد السوفيتي. وفي شهر حزيران يونيو سوف يصبح أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تاريخ روسيا حصل على تفويض ساحق بإجراء تغيير جذري. وبدون شك فإن توطيد العلاقات معه وتأييده أمر ينسجم مع قيمنا، ويصب بالتأكيد في مصالحنا بعيدة المدى بإقامة الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي.

* وقد فعل وأرسل فلاديمير لوكين الذي عينه يلتسين أول سفير لروسيا الاتحادية لدى الولايات المتحدة.

ولم يساورني شك في أن جهودنا للموازنة بين هذه المصالح المعقدة والحفاظ على العلاقة مع كليهما قد أثارت حفيظتهما معاً من وقت لآخر. وبالنسبة للدبلوماسية الأمريكية فالمهم حقيقة هو ما إذا كان قدر قليل من الحفيظة قد استحال إلى سخط دائم أثر بالعكس على مصالحنا. وأعتقد أنه من الواضح في حالة ميخائيل جورباتشوف ويليستين كان الحال هو العكس. كان كلاهما يقدر علاقته مع جورج بوش والولايات المتحدة. ليس فقط من زاوية مكانتهما في العالم. بل أيضاً من زاوية موقفهما في الداخل. وكانت معالجتنا للتحول من جورباتشوف إلى يليستين فعالة ومفيدة بشكل جوهري للولايات المتحدة من عدة أوجه.

وكان الدعم الغربي للإصلاح الاقتصادي هو القضية الداخلية الرئيسية في الاتحاد السوفيتي التي تعين أن نقيم فيها توازناً في ربيع عام ١٩٩١. ومرة تلو الأخرى منذ مجيئنا إلى السلطة في كانون الثاني يناير ١٩٨٩ أظهر جورباتشوف عزوفاً عن ركوب الصعب وتبني برنامج إصلاح حقيقي. واتصل هذا عام ١٩٩٠ وحتى ربيع ١٩٩١. ولم يكن مرد هذا الافتقار إلى الأفكار الخلاقة. ففي آب أغسطس ١٩٩٠ اقترح ستانيسلاف شاتالين وهو اقتصادي مؤيد للسوق الحرة وفقاً للمعايير السوفيتية وأحد كبار مستشاري جورباتشوف، اقترح خطة للتحويل إلى اقتصاد السوق في غضون خمسمائة يوم. لكن وبعد دراسة «خطة الخمسمائة يوم» وعلى مدار شهر حولها جورباتشوف إلى «خطة رئاسية» أكثر منها لخطة لاقتصاد السوق. ومع نيسان إبريل ١٩٩١ سكن الرجعيون الكرملين بأعداد فاقت الإصلاحيين، واقترح رئيس الوزراء بافلوف برنامج «أزمة» تضمن قادراً أكبر من التخطيط المركزي يفوق ما احتواه من اقتصاديات السوق.

ودخل على الخط جريجوري يافلينسكي المستشار المقرب ليلتسين والذي ساعد شاتالين في إعداد «خطة الخمسمائة يوم» ومجموعة من أساتذة هارفارد*. واقترحوا فكرة «المساومة الكبرى» التي يتم بمقتضاها أن يتحرك الاتحاد السوفيتي بحسم ناحية نظام السوق الحرة مقابل أن يقدم الغرب مليارات الدولارات للمساعدة في تخفيف حدة صدمة التحول. وساورني الشك عندما علمت بالفكرة لأول مرة من بوب زوليك وغمرني الشك في أن جورباتشوف يملك الإرادة السياسية أو المقدره على تطبيق الخطة. فضلاً عن ذلك لم يكن هناك اتفاق غربي لتقديم مبالغ المعونة الضخمة، ولم أر اتفاقاً من هذا القبيل يلوح في الأفق. لكنني طلبت منه مواصلة العمل مع يافلينسكي على أمل الخروج ببعض الأفكار المتبادلة تجعلنا نتجاوز خطة بافلوف. ولسوء الحظ كانت فكرة أي مساومة لاتزال ميتة عندما قرر جورباتشوف ايضاد بريماكوف لبحث القضايا الاقتصادية*.

* كان من بينهم بوب بلاكويل المسؤول السابق المكلف من قبل الرئيس بملف أوروبا (وهو غير بوب بلاكويل موظف المخابرات المركزية الأمريكية) الذي ترك مجلس الأمن القومي للعمل بالأكاديمية.
* حاولت أنا والرئيس دعم نهج يافلينسكي في الإصلاح الجنزي بالإدلاء بتصريحات تؤيد أعماله وأفكاره.

وسياسياً كان تدخل بريماكوف في أزمة الخليج قد أضر بمصداقيته لدى الإدارة الأمريكية. أما في الاقتصاد فقد كان مبتدئاً. وعندما التقيته في ٢٩ آيار مايو قلت له: إنني أقول لجورباتشوف وشيفرنادزة إنهما في حاجة للإقدام على خيارات صعبة فيما يتعلق بالاقتصاد. وبصفتي وزير خزانة سابق قلت له: ليست هناك طرق مختصرة. فلا بد أن تحدث آلام بغض النظر عما يصنعان، ولذا فعليهما أن ينجزاه بسرعة وصواب. لكن بريماكوف لم يأت بجديد ويسعني القول إن اجتماعاتنا لم تحدث سوى تغير طفيف في التفكير السوفيتي. وواصل جورباتشوف المراوغة، وفي الوقت الذي جعل فيه القضية السياسية للمساعدة الغربية أكثر اقناعاً فلم يقم بإصلاحات اقتصادية لتحريك مثل هذه المحاولة، وانتهت «المساومة الكبرى» بأنها لا مساومة كبرى ولا يحزنون.

انهيار في بلجراد

عقب «محاولة الانقلاب التي لم تتم» والاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا غادرت برلين يوم الجمعة ٢١ حزيران يونيو في زيارة لمدة يوم واحد لبلجراد يوغسلافيا. كانت تلايبب صراع سياسي معقد وكثيف تمسك بخناق جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية الست. سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا. وكان زعماء يوغسلافيا الاتحادية يتبارون لتحقيق ميزة من التفسخ السريع ليوغسلافيا الاتحادية فيما فضل وارين زيمرمان سفيرنا لدى بلجراد أن يسميه تنافس «الشد والجذب» بين القوميات.

كانت سلوفينيا وكرواتيا تسعيان للحصول على الاستقلال التام، وحددتا مهلة نهائية في آخر حزيران يونيو لاتخاذ خطواتهما من جانب واحد. وربما كانت يوغسلافيا الاتحادية أكثر بلد متنافر عرقياً في أوروبا لكن محاولات إعلان الاستقلال من جانب واحد ومن ثم القضاء على إمكانية التفاوض للانفصال سلمياً قد أثارت شبح الحرب الأهلية. وفي الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في برلين اتخذت المنظمة إجراء غير مسبوق بإقحام نفسها في جدل داخلي يدور بأحد الدول الأعضاء و «أصدرت بياناً يدعو إلى حل سلمي للأزمة الحالية» وكدافع إيجابي أوضح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن المجتمع الدولي سوف يساعد يوغسلافيا في جهودها في التحول السياسي والاقتصادي إذا حدث سلمياً وبالاتفاق. لكن لتكملة هذه الرسالة الإيجابية فإننا في حاجة لتوجيه مؤشر سلبي في محاولة لهز مختلف قادة يوغسلافيا الاتحادية لقبول حقيقتين أساسيتين: هما أولاً: أنهم في حاجة إلى التفاوض لتسوية خلافاتهم، وألا يقدموا على اتخاذ إجراءات متعددة، وثانياً: أن المجتمع الدولي لن يتسامح تحت أي ظرف تجاه استخدام القوة. وكانت هذه هي الرسالة التي حثني جميع زملائي الأوروبيين في برلين على نقلها إلى بلجراد، وهي رسالة كنت مستعداً لنقلها لأن قلقاً كبيراً ساور الرئيس وساورني من أن يوغسلافيا على وشك الإنفجار.



بدأ يومي في بلجراد بداية شؤم فقد تلقى مكتب التحقيقات الفيدرالي إخبارية بوجود تهديدات لي، وكان المصدر على حد قول المكتب موثوق به. ولدى وصولي توجهت مباشرة إلى قصر الاتحاد، وهو مبنى ستاليني الطراز يضم الحكومة اليوغسلافية وحكومات الجمهوريات الست. وكان لكل جمهورية قاعة اجتماعات ضخمة مزدانة بأعمال فنية مستوحاة من تراثها العرقي. وعلى مدار الساعات العشر التالية بخلاف جولة جانبية للقاء ممثلين عن إقليم كوسوفو قمت بجولة مكوكية من قاعة إلى أخرى أجمع مع زعماء كل جمهورية. وبدأت يومي وأنهيته بجلسة مع أنتي ماركوفيتش رئيس الحكومة الاتحادية الذي كان يحاول دون جدوى منع برميل بارود البلقان من الانفجار.

وفي كل اجتماع طرحت نفس النقاط الأساسية. ولأني أزور بلجراد لا بصفتي ممثلاً للولايات المتحدة بل ممثلاً أيضاً لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فقد أردت أن يعي زعماء كل جمهورية والاتحاد اليوغسلافي أن كل أوروبا وكندا والولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ تجاه الوضع في يوغسلافيا. وطلبت من كل ممثل «شخصياً وباعتباره زعيماً سياسياً» التأكيد مجدداً على الالتزام بمبادي هلسنكي، ولاسيما ضرورة التسوية السلمية لكافة النزاعات، ويجب ألا تتغير الحدود إلا بالاتفاق، ويجب حماية حقوق الإنسان وخاصة حقوق الأقليات.

ثم مضيت إلى طرح أربعة شواغل محددة: أولاً: قلت: مراراً وتكراراً «إن اهتمامنا الأساسي في المسألة اليوغسلافية هو تسويتها سلمياً. وسوف نظل على معارضتنا لاستخدام القوة أو التلويح بها لتسوية الخلافات السياسية». وأكدت مجدداً أن التصرفات المنفردة من جانب واحد تنذر بوقوع كارثة وهو ما أكدته للسوفينيين والكروات وقلت أيضاً: أنه في الوقت الذي نؤيد فيه سلامة أراضي يوغسلافيا وحدود الجمهوريات القائمة ولن نقبل بالتغيرات من جانب واحد، فالمجتمع الدولي يعترف . بالطبع . بأنه إذا أرادت الجمهورية تعديل الحدود بالوسائل السلمية والاتفاق فإنها مسألة أخرى مختلفة تماماً.

ثانياً: أثرت مسألة حقوق الإنسان . الألبان في كوسوفو والمجريون في فوفودينا، والصرب في كرواتيا. وابلغت كل محاور من محاورى أنه يمكن حماية تلك الحقوق بشكل أفضل من خلال ما أسميه «تجديد ديمقراطي للاتحاد اليوغسلافي» وقلت لماركوفيتش وكل رئيس جمهورية في الاتحاد اليوغسلافي إن شكل الاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي أو أي شكل آخر أمر يخصهم وحدهم. لكنني حذرت من أن أي محاولة لتقسيم يوغسلافيا على أسس عرقية لن تؤدي إلا لإراقة الدماء وإنكار حقوق الأقليات، وذهبت إلى حد الإشارة إلى أنه في الوقت الذي لا نسعى فيه إلى عزل أحد في يوغسلافيا فإن أولئك الذين يتلاعبون بحقوق الأقليات سيعزلون أنفسهم عن المجتمع الدولي. وأكدت على هذا الأمر بشكل خاص مع الصرب والكروات.

ثالثاً: أثرت الحاجة إلى استمرار الرئاسة التناوبية بحكم الدستور في الاتحاد اليوغسلافي. وفي آيار مايو منع الصرب تولى الكرواتي سيبي ميسيتش للرئاسة. وأثار هذا حنق الكروات والسوفينيين، وفُسرَ عن «حق» بأنه تلاعب في السلطة من جانب الصرب.

وأخيراً: ولأن الاقتصاد في حالة تدهور، حاولت إبراز المضاعفات الاقتصادية لمزيد من الصراعات. وفي الوقت الذي أشرت فيه إلى أن المجتمع الدولي والولايات المتحدة لن يقدموا المساعدة لمن سيمزق البلاد، أكدت على أن المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة سيقدمان المساعدة الاقتصادية باتجاه الحل السلمي. والأهم أنه في الأجل القصير عرضت المجموعة الأوروبية المساعدة في وضع دستور جديد، وألححت على اليوغسلاف لسلوك هذا الطريق لتسوية نزاعاتهم.



وتنقلت من قاعة إلى قاعة مشهراً هذه الحجج في كل اجتماع لكنني لم أفجح في إقناع أحد. فالرئيسان البوسني على عزت بيجوفيتش والمقدوني فلاديمير جليجوروف يتفهمان بالفعل موقف المجتمع الدولي ولا يحتاجان لإقناع، وأكثر من غيرهما ممن قابلتهم ذلك اليوم استشراف هذان الرئيسان واستشعرا الخطر الحقيقي لنشوب حرب أهلية.

وعلى نقيضهما كان الرئيس السلوفيني ميلان كوشان شبه الحالم وبادر بالقول رداً على مداخلتني: «السيد الوزير. سوف ترى أنه لا احد في يوغسلافيا يحتكر الحقيقة، ففي سلوفينيا تؤيد نسبة ستة وثمانين في المائة من السكان استقلال الجمهورية. فالسؤال ليس هو ما إذا كان يتعين تنفيذ القرار بل كيفية تنفيذه. قلت: إن تصرفنا قد يفجر أعمال عنف. لكن العنف الروحي والمادي قائم بالفعل. إننا نود إنهاء ذلك. فالعنف يتبدى في صورة القومية والصراعات القومية. إن هذه مفارقة: فيوغسلافيا قامت على الأيديولوجية، ولذا فإنها تنتمي إلى الماضي».

كان اجتماعي التالي مع سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس صربيا وهو رجل قامت حياته كلها على استحضر الماضي لإلهاب الحاضر. ومنذ الوهلة الأولى يبدو ميلوسيفيتش بهيأته الودود وبدلته الشيك وشعره القصير متصلبا وكاذبا، وكنت أدرك أنه شأنه شأن المتصلبين لا يحترم سوى القوة. وقررت ألا أهادنه وقلت: «إننا نريد إقامة علاقات طيبة مع صربيا. لكن الأمر بيدك أنت، وأجد لزاما على إبلاغك بأننا نعتبر أن سياستك هي السبب الرئيسي لأزمة يوغسلافيا الراهنة. فبوسعك المساعدة في أن تتقدم الصفوف لإقامة اتحاد ديمقراطي مزدهر يضيء شعوب يوغسلافيا. وإلا فإنك تدفع شعبك وجمهوريةك ويوغسلافيا نحو الحرب الأهلية والتفكك».

وحذرته من أن استخدام القوة سيثير نقمة المجتمع الدولي. ثم عرضت قائمة بالقضايا التي تثير القلق وهي استغلال السخط العرقي . عدم احترام حقوق الإنسان في كوسوفو . تخريب إصلاحات ماركوفيتش الاقتصادية، وعرقلة تولي ميسيتش للسلطة.

وواصلت الحديث قائلاً: «لو أصررت على الدفع نحو تفكك يوغسلافيا، فسوف توقف صربيا بمفردها، وسترفض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أي إدعاءات صربية بالسيادة على أراضي خارج حدودها. وستكون صربيا منبوذاً دولياً داخل أوروبا لجيل أو أكثر».

كان هذا الاجتماع أشد الاجتماعات جدلاً في ذلك اليوم. كان محاوراً فاتراً لا يريد أن يجد نفسه في خاظة المدافع، ويسعني القول أنه كان يحاول الحفاظ على المظهر الدبلوماسي «بالتبادل المألوف لوجهات النظر». وفي الواقع فقد مضى معظم وقت الاجتماع ينفي أن يكون لصربيا أي علاقة بما تشهده يوغسلافيا من مشكلات. وأحياناً شعرت بأنني أتحدث إلى جدار ذي شعر قصير، وساورني شك في أنني لن أترك أي أثر من أي نوع.

وعقب انتهاء اجتماعي مع ميلوسفيتش توجهت إلى لقاء فرانيو توديمان رئيس كرواتيا. وبعد أن طرحت ما يقلقني بشكل عام أبدى رفضه التام. وقال: «إن مخاوف الحرب في يوغسلافيا يفاقمها أولئك الذين ليست لهم جذور سياسية في أي دولة. أولئك الذين يريدون فرض حلولهم على الدول الأخرى. فالشيوعيون العقائديون والمركزيون يريدون توريط الجيش ضد كرواتيا. ومع أنه جنرال سابق كان توديمان «يعرف» أنه برغم أن ثلثي عدد الضباط من الصرب. فإن أيديولوجيتهم لا تسمح لهم بالعمل ضد كرواتيا وسلوفينيا، وبدا لي هذا غير طبيعي ولم يكن هناك ما يمكن إضافته. لكن توديمان شخصية عنيدة. وفي الحقيقة يبدو العناد وكأنه سمة نُحِتَتْ على أساس عرقي. وعلى الأقل في الوقت الحالي فيما يتعلق بكوشان وتوديمان وميلوسفيتش كان المنطق هو آخر ما يريد أن يصغي له هؤلاء الزعماء.

وانهيت يوماً طويلاً مع رئيس الوزراء ماركوفيتش الذي كان رجلاً عاقلاً يدرك تماماً مخاطر الحرب الأهلية.



وبادر بالسؤال ما هو انطباعك عن الاجتماعات التي عقدتها مع رؤساء الجمهوريات الست؟ ورددت بصراحة: «لقد إزداد قلقي الآن عما كان عليه من قبل» ومضيت إلى طرح اقتراحين. الأول لماركوفيتش باستغلال عرض المجموعة الأوروبية للمساعدة في إعداد دستور جديد لبدء حوار، وقلت: إنكم في حاجة ماسة إلى عملية. إنكم في حاجة إليها في القريب. وإلا فإن الجمهوريات ستواصل اتخاذ إجراءات تتمسك بها بقوة أكبر. والثاني محاولة إقناع سلوفينيا وكرواتيا بالإدلاء ببيانات عامة. بل إصدار بيانات برلمانية إن أمكن بالاعتراف بأن مستقبل يوغسلافيا قيد التفاوض الآن. وكنت أشعر أن هذا ربما يتيح للصرب (وحلفائهم في الجبل الأسود) السماح بتولي ميسيتش للرئاسة. وكنت بعيداً عن التفاوض بأن أيا من المبادرتين سيؤتي مفعوله. لكنني شعرت بأنه يجب على ماركوفيتش أن يفعل شيئاً.

وشرعت في إعطائه فكرة عما دار في لقاءاتي. وبدأت بالقول: «إنني لا اصطنع الكلمات. إن الزعماء الذي يخفقون في التفاوض سوف يتحملون المسؤولية لو اندلع العنف. ولن تعترف الولايات المتحدة أو دولة أخرى بالانفصال من جانب واحد.» وشرحت كيف حذرت ميلوسفيتش وتوديمان من أي مؤامرة لتقسيم البوسنة. وهو ما أفضى به بيجوفيتش لي.

ولأن ماركوفيتش يسيطر على الجيش الوطني اليوغسلافي وعلاقاته ختمت حديثي معه بالتحذير مجدداً من مغبة أي استخدام للقوة للحفاظ على الاتحاد اليوغسلافي: «إن اللجوء إلى القوة سوف يستغل من جانب أولئك الذين يريدون تفكيك الاتحاد، وسوف تصور هذه القضية على أنها قضية الحرية والديمقراطية من جانب، وقضية القوة على الجانب الآخر، وسوف نختر في الولايات المتحدة دائماً قضية الديمقراطية إذا ما اضطررنا للاختيار بين الديمقراطية والقوة». ثم تحولت للضرب على وتر المصلحة الذاتية للحكومة الاتحادية قائلاً: «إن استخدام القوة سيفقد يوغسلافيا تأييد معظم المجتمع الدولي. وبالطبع فإن الولايات المتحدة ستدفع بحجة أن تقرير المصير لا يمكن أن يتحدد من جانب واحد. بل يجب أن يتحدد من خلال الحوار والوسائل السلمية. لكن يمكننا إثارة هذه الحجة في حالة استخدام القوة».

ولم يرد ماركوفيتش بشكل مباشر. بل غيرَ الموضوع، وتحدث حديثاً فلسفياً وقال: «على مدار خمسة وسبعين عاماً تشكل الكثير من الهياكل التي لا يمكن أن تنفض بسهولة. فقد امتزجت الشعوب والأمم وارتبط الكثيرون بالزواج. فليس من اليسير على أحد أن يمضي قدماً في الانفصال».

وردت: «إنني أتفق معك على أن الانفصال سوف يثير أعمال عنف وإراقة دماء. وبمجرد أن يبدأ فلن تستطيع وقفه. فلا بد من التوصل لاتفاق بين الجمهوريات، وإلا فلن يكون هناك سبيل لإثناء سلوفينيا عن الانفصال والاستيلاء على مواقع في غضون ستة أسابيع. قد يكون من المنطقي استخدام الجيش لمنع حدوث هذا. لكنه سيشتعل الانفجار. فالأمر لا يحتاج سوى عود ثقاب».

كان يوماً مثبطاً للهمة. واحداً من أشد الأيام إحباطاً التي واجهتها في حياتي كوزير للخارجية. ولا أتذكر يوماً وجدت نفسي فيه في موقف تجاهل فيه مُحاورِي المنطق ومصالحهم الذاتية تماماً. فهؤلاء الزعماء يتوجهون إلى الحرب الأهلية مباشرة ولا شيء قادر على تغيير عقلياتهم.

وفي تقريرتي عن هذا اليوم كتبت للرئيس: «عملت بقوة ضد اتخاذ خطوات منفردة من جانب واحد قد تجهض عملية التفاوض، وجادلت جاهداً لضخ جرعة مركزة من الواقعية في مناخ سياسي غير واقعي بالمرّة يسود يوغسلافيا. وسر ماركوفيتش بالرسالة وقوة دفع الزيارة، وبصراحة يملؤني الشك في جدواها. ويرجع سبب هذا الإحساس إلى أجواء الجنون التي سادت أجواء اجتماعاتي: فقد بدأ الزعماء كمن يلقي بنفسه تحت عجلات السيارة وهو نائم ولا تجدي معه نفعاً أصوات التحذير مهما علت، أو الصفع على الوجه كما في حالة ميلوسفيتش وظلوا على مكابرتهم».

وأبلغت الرئيس أننا في حاجة للعمل مع الأوروبيين لاستمرار سياسة عدم الاعتراف ضد أي جمهورية تعلن الاستقلال من جانب واحد، في محاولة لتشجيع الاعتدال. إن الخطوات الفعلية التي بدأت لتطبيق الاستقلال «تشكيل نقاط جمارك على سبيل المثال» هي التي ستؤدي سريعاً إلى التفكك والحرب «إننا نرغب في مواصلة إقناع ماركوفيتش بضبط النفس وخاصة فيما يتعلق باستخدام الجيش للرد على إعلان الاستقلال».

وختمت تقريرتي بنتيجة متشائمة: «إن إحساسي يقول لي إننا لن ننجح في إقامة حوار جاد حول مستقبل يوغسلافيا حتى تشعر كافة الأطراف تماماً بإحساس أكبر بالإلحاح والخطر. ربما لا نستطيع أن نملي ذلك من الخارج. لكن علينا نحن والآخرين أن نواصل السعي».*

الطريق إلى ألبانيا

رأيت بشارة انهيار الشيوعية في اليوم التالي وأنا أقطع رحلة بالطائرة لمدة ساعة نحو الجنوب إلى تيرانا عاصمة ألبانيا. وتحت ظل حكم أنور خوجه الستاليني المتشدد لأكثر من أربعة عقود كانت ألبانيا أكثر الدول تخلفاً وعزلة في أوروبا. وكانت آخر من خلع العباءة الشيوعية عندما أجرت أول انتخابات تعددية في ٣١ آذار مارس ١٩٩١. وقبل أسبوع من وصولي تولت حكومة انتقالية مقاليد السلطة بدلاً من الحكومة الشيوعية وضمت جماعات من المعارضة، وأردت استغلال المكانة الأمريكية «التي عززتها عاصفة الصحراء إلى حد كبير» لدفع الألبان للتحرك نحو الديمقراطية والسوق الحرة.

وبعد هبوط شاق بسبب انتشار الحفر على ممر الهبوط نزلت من الطائرة لنواجه لم يخطر على بال. ففي العادة كان وصولنا يتحول إلى ساحة عسكرية. لكن الأمر يختلف تمام الاختلاف هذه المرة. فقد تجمع حشد من عدة مئات من المتحمسين على مدرج المطار وفيما هم أنا والوفد المرافق بركوب السيارات والأتوبيسات المعدة لنا، استقل الألبان الذين وفدوا إلى المطار لاستقبالنا سياراتهم وأتوبيساتهم العتيقة وحاولوا اللحاق بموكبنا.

وأثناء مغادرتنا المطار بدأت ألحظ تجمعات صغيرة من الأفراد كل خمسين ياردة أو أكثر. وعادة ما كانوا يقفون بجوار محرات يجره ثور أو ثوران. كانت الابتسامة لا تضارق هؤلاء الرجال والنساء والأطفال الذين رفعوا لافتات كتب عليها: «مرحباً بالمستر بيكر أو بكر أو بيبكر». ورفع آخرون لافتات كتب عليها: «بارك الله أمريكا».

وبعد قطع مسافة لا بأس بها عبر الريف الألباني الذهبي الذي ذكرني بأدغال كاليفورنيا المحيطة بمزرعة رونالد ريجان في سانتا باربارا وصلنا إلى مشارف تيرانا ودلفنا إلى الفوضى. وتحولت مجموعات البشر الصغيرة إلى كتل جماهيرية حاشدة ثلاثة، خمسة، سبعة، تتحلق على الطريق. وقفز الصبية والشباب إلى الطريق للمس أو تقبيل سيارتي. بل إن رجلاً ألقى بنفسه أمام الموكب وأخذ يقبل الأرض. ونثر الكثيرون الزهور. وقفز عدة أفراد فوق مقدمة وسقف سيارتي، واضطر فريقتي الأمني لإنزالهم. ولمنع حدوث إصابات ترك أفراد الأمن سياراتهم وشرعوا في الهرولة بجوار سيارتي في محاولة لإبعاد الأطفال الصغار حتى لا يسقط أحد منهم تحت عجلاتها. وتوقف الموكب مرات ومرات، وأحاطت بنا الجماهير ودوت صيحات الفرح. «وقد أثار هذا احتمال إقدام الحشد على حمل السيارة وهو ما بدا أنه أمر يستعصى على التصديق باستثناء ما أفضى به بعض الطلبة الألبان لطليعة فرقنا بالنية على فعل هذا».

* في ٢٥ حزيران يونيو صوت برلمان كرواتيا وسلوفينيا على الاستغلال، واندلعت الحرب في اليوم التالي. ويعالج الفصل ٣٣ السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة.

وقال بيل جاستيل الرجل الثاني في قيادة فريقنا الأمني: «عليكم بمواصلة السير» لكن في بعض الأحيان بدا أنه ليس هناك مكان لنذهب إليه سوى الخوض شبراً شبراً بين طوفان البشر. وكلما اقتربنا من وسط المدينة كلما ازدادت صعوبة تحركنا «واستغرق الأمر منا نحو الساعة لقطع الأميال الأربعة أو الخمسة من المطار». وبدأ الشارع في الضيق. فعلى كل جانب توجد مبان سكنية تتألف من ثلاثة إلى خمسة طوابق. وفي كل نافذة شاهدت الوجوه المبتسمة والألبان الذين يحملون لافتات أو أعلام أمريكية صنعوها بأنفسهم. ورفع الرجال أصابعهم بعلامة النصر، والتي علمت فيما بعد أنها شعار المعارضة الديمقراطية الألبانية، ورفعت النسوة بأطفالهن لأراهم، وألقين علينا بالقبلات. وعندما وصلنا إلى ميدان اسكندر بك حيث كان نم المقرر أن ألقى كلمة تناهت إلينا الهاتفات رويداً رويداً. كان الميدان مكتظاً بنحو ربع إلى نصف مليون نسمة في بلد يتجاوز سكانه الملايين الثلاثة بقليل، وفي مدينة يقطنها ٢٥٠ ألف نسمة.



كنا نتوقع أن نرى حشداً كبيراً لكن ليس بهذا الحجم. وعلى مدى خمسة عشر عاماً امضيتها في خدمة السياسة الوطنية لم أشهد مطلقاً شيئاً كهذا. لم يكن جون دانسي من أخبار شبكة إن بي سي الذي قام بتغطية السياسة الأمريكية بصدق هو الآخر ما يرى. وذكروني مشهد الجماهير الضخمة التي تغمرها مشاعر عارمة باللقطات التي شاهدتها في الجرائد السينمائية لانتهاى الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة للألبان وبعد العيش لسبعة وأربعين عاماً تحت ظل أقسى نظام شيوعي استبدادي انعزالي في العالم ساورني اعتقاد أنه أشبه بانتهاى حرب. ولم أشعر من قبل بامتنان يمثل هذا القدر لتمثيل بلدي. كما لم أكن أعرف مطلقاً لماذا دون بقية أنحاء العالم . حتى وإن أخذناه على أنه أمر مسلم به . تعد أمريكا تجسيداََ للأمل الحرية «مدينة تتلأأ فوق تل» كما اعتاد ريجان أن يصفها.

كان الحشد صاحباً ومتلاصقاً لدرجة أنه في محاولة لتهدئته جعلت صالح بريشا زعيم المعارضة حينئذ يبدأ في الحديث أولاً. وساورني قلق من أن الحشد المبتهج قد يطيح بالمنصة الخشبية المفترض أن أتحدث عليها مما قد يتسبب في مأساة تؤدي لسحق البعض. وقال بريشا أمام الحشد: «إن الطريقة الأمريكية في الترحيب أهدأ من طريقتنا أيها الأصدقاء. لذا أرجوكم أن ندعه يتحدث».

ولدى ارتقائي للمنصة المؤقتة استقبلتني هتافات «الولايات المتحدة.. الولايات المتحدة... الولايات المتحدة» «بوش... بوش... بوش» وبدأت بالقول «بالنيابة عن الرئيس بوش والشعب الأمريكي أتيت إليكم اليوم لأقول أن الحرية أثبتت نجاحها» وبعد الترجمة اشتعل حماس الحشد. وأضفت: «ها أنتم أخيراً أحرار في اعتناق ما ترون من أفكار» ومرة أخرى تعالى هدير الجماهير. وتمايل الحشد في موجات متتالية مستغلاً حماساً ما ذكرني بحفل موسيقي روك حاشد أكثر من أي شيء آخر. وازداد قلقي من أنه درجة الحرارة المرتفعة قد تتسبب في حدوث حالات من ضربات

الشمس. ولذا قررت اختصار كلمتي. لكن ذلك لم يختصر اللحظة التي سأظل أتذكرها إلى الأبد. ولا يمكن مقارنة لقاءاتي مع السياسيين الألبان مع الجماهير التي رأيتها رغم جاذبية صالح بريشا. وكمعظم زعماء ما بعد الشيوعية الذين التقيتهم في أوروبا الشرقية كان بريشا قليل الخبرة، ففي ظل النظام الشيوعي البائد كان يعمل جراحاً للقلب. لكنه يفهم مجتمعه تماماً حتى وإن اضطر إلى الشرح مستخدماً المصطلحات الطبية. فقد قال: «إن ألبانيا رأس ديمقراطي وقلب ديمقراطي لكن في جسد بلشفي» وأمضيت معظم الصيف وبقية الصيف في الشرق الأوسط ولكن في آب أغسطس انطبق وصف بريشا عن الجسد البلشفي على الاتحاد السوفيتي بزعامة جورباتشوف*.

* تابعت ألبانيا عن كثب فيما بعد، وسرني أن يصبح بريشا رئيساً لألبانيا في نيسان إبريل ١٩٩٢. والأهم سرني أن أرى التزام الحكومة بمبادئ السوق الحرة والخصخصة. وكما كتب ويليام ورسون أول سفير لنا في ألبانيا والموظف البارع بالسلك الدبلوماسي ذات مرة: «إن الحرية تثبت نجاحها» إنا تثبت نجاحها حقاً بما يفوق تصور الكثيرين عندما تحدثت للشعب الألباني في ميدان اسكندر بك.

الفصل السابع والعشرون انفراجة على طريق السلام

قبلنا .

إسحاق شامير

رئيس وزراء إسرائيل مؤكداً قرار إسرائيل

بالمشاركة في مؤتمر السلام ٣١ تموز يوليو ١٩٩١

بعد ظهر ١٤ تموز يوليو ١٩٩١ كنت أجتمع مع الكسندر بسمرتنينخ في مكتبي بوزارة الخارجية لوضع اللمسات النهائية حول معاهدة ستارت، عندما أبلغتني كارون جاكسون أن إدوارد جيرجيان يريدني في مكالمة عاجلة. وذهبت إلى الغرفة المجاورة لتلقي المكالمة. واستفسرت في لهجة قال لي فيما بعد إنها أوجت بأهمية بالغة، إدوارد. ماذا هناك؟ ورد «السيد الوزير، حسناً إن يدي تمسك الآن برد الأسد على الرئيس بوش. إننا نبعث برقية الآن لكم وللرئيس. إنه قبول تام لدعوتنا لمؤتمر السلام».

ولم يسعني أن أصدق أنه ليست هناك ثغرة ما . كانت ذكريات مرواغات وخداع آيار مايو المخبولة لاتزال حية في الأذهان. لكن جيرجيان دبلوماسي قدير بالغ الحرص. وشرح أنه كان متأكداً تماماً أن في الأمر خدعة لدرجة دفعته لقراءة الرسالة مرتين ليشفي غليل نفسه. وقلت: «عظيم يا إدوارد. إنجاز رائع. إنني أتطلع لقراءة الرسالة». واتصلت بالرئيس هاتفياً ثم أبلغت الصحافة بهذه الأنباء. وقلت: «إنه وفقاً لسفيرنا في دمشق فقد وافق الرئيس الأسد على قبول الدعوة».

ولامني جيرجيان بود في وقت لاحق لتهينة مخرج لنفسي بإرجاع التفسير الإيجابي له وليس لي. وذكّرني «أنت تعرف، حقيقة لقد وضعتني هناك». وكان على صواب. لكن تاريخ دبلوماسية الشرق الأوسط مليء بالغموض وسوء الفهم وأردت التيقن. وعندما اطلعت على برقية جيرجيان في وقت لاحق من اليوم خلصت إلى أن جيرجيان مصيب في رأيه. وجاء في البرقية: «إن التطمينات والإيضاحات» الواردة في رسالة الرئيس «سيكون لها أثر تراكمي في الوفاء بشروطنا من زاوية دور الأمم المتحدة: كما أنها تقدم أساساً للشرعية الدولية». ونتيجة لهذا «فإن سوريا تلبي دعوتكم بالمشاركة في مؤتمر سلام تقديراً لجهود وساطتكم ليست هناك خدعة، وسوف تجلس سوريا على المائدة مع إسرائيل، وهكذا فإنها تتخلى عن الموقف السياسي الذي تبنته منذ بدء الصراع مع إسرائيل».

وأنا أقرأ موافقته مرة أخرى أدركت أن الأسد قد منحنا القدر المفقود من القوة لبدء المرحلة الأخيرة من أجل السلام. فقد تهيأت الفرصة الآن لتوليد زخم تستحيل مقاومته باتجاه مفاوضات مباشرة. كنت قد تأخرت بالفعل عن القمة السنوية لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. وفي اللحظة التي سيتم فيها اختتام القمة في لندن سأتوجه مباشرة إلى الشرق الأوسط. وانتويت استغلال فرصة موافقة الأسد على المشاركة لإغواء الدول العربية الأخرى. ليس لأن تحذو حذوه.

بل أيضاً لتوجيهه بإدارات جديدة لإسرائيل. ومزوداً بتلك البادرات الجديدة عن الالتزام العربي بالسلام بات بوسعي حينئذ أن اعرض على شامير ما أملت أن يكون صورة واضحة تماماً عن استعداد العرب للدخول في مفاوضات مباشرة، وهو ما كانوا يرفضونه رفضاً قاطعاً. بل إنه هدف إسرائيل المعلن على مدى أكثر من أربعين عاماً. واعتقدت أنه ليس بوسع شامير ولا الفلسطينيين الاستمرار على عنادهم في ظل هذه الظروف.

وأخيراً أثبتت فطرتي صحتها، والتقيت الأسد في ١٨ تموز يوليو، وبعد ثلاثة أشهر على وجه التحديد وأربع جولات مضية وستين ألف ميل إضافي من الدبلوماسية المكوكية ووجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دعوات صيغت بعناية وتطلبت جهداً مضمناً للمشاركة في مؤتمر سلام يعقد في مدريد اعتباراً من الثلاثين من تشرين الأول أكتوبر. إن القصة الحقيقية لكيفية خروج مدريد إلى الوجود قصة خصبة للتصميم والبدائيات الزائفة والشجاعة السياسية والشخصية والأزقة الملتوية والمثابرة والدأب وإساءة التقويم وفقد الأعصاب والمفاوضات اللانهائية، وعشرات الحلول الوسط الخلاقة وحسن وسوء النية. وفي النهاية منيت سنوات العداء والفوضى بالهزيمة أمام شجاعة وعزيمة الأطراف نفسها على منح فرصة للسلام مدعومة بالمساندة النفسية ومصداقية إبداع خلاق من آخر قوة عظمى في العالم.

التأكد من أن نعم تعني نعم

أدى تصادف انعقاد قمة الدول السبع الكبرى إلى تأجيل وصولي إلى دمشق للظفر بموافقة الأسد غير المشروطة، وتقديم الإشادة الدبلوماسية اللائقة له. والأهم أنه هياً وسيلة قيمة لتعزيز استراتيجيتنا من أجل السلام بتأكيد الحاجة إلى إيماءات متبادلة بين العرب والإسرائيليين. وفي استجابة بالإجماع لاقتراح عرضه الرئيس بوش دعت مجموعة السبع لإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي. ولم يسعد الإسرائيليون. لكن مصداقية أمريكا كوسيط نزيه قد تعززت لدى العرب وهو ما كنا ننتويه.

ومنذ بداية اجتماعنا لم يدر بذهن الأسد سوى شيء واحد وهو تأكيد قبوله لمقترحات الرئيس بوش. وأفصح عن نيته باختيار أن يكون اللقاء قصيراً على غير العادة، ١٥٠ دقيقة فقط، وهو ما يعد بالنسبة له لقاء عمل خاطف. وعندما بدأ الجلسة يتوقع أن يكون هذا الاجتماع أقصر من الاجتماعات السابقة لأننا سبق وأن بحثنا هذه القضايا باستفاضة. أدركت أن الموافقة الواردة في خطاب الأسد موافقة حقيقية. وخشيت من أن اجتماعاً موسعاً آخر سيوضح أن التزام الأسد أكثر غموضاً عما أعلن. فلم يكن ينقصني القلق. وفي نقطة أخرى ذكرني الأسد. كما لو كنت أنا سبب لقاءتنا المطولة. أنه يجب ألا ننسى الحاجة لإجراء مناقشة موجزة بهدف إعطاء انطباع إيجابي. وقلت للأسد إن خطابه حفز قمة الدول الصناعية السبع وهو المسؤول مباشرة عن ضمن إصدار قرار يدعو إلى وقف بناء المستوطنات، وكذلك رفع المقاطعة العربية. وأضفت «لا يمكنني المبالغة في وصف الأثر المثير الهائل الذي أحدثه خطابكم في العالم إنه ينظر إليكم الآن على إنك اخترت

السلام» وفي المفاوضات دائماً ما يكون الإطراء مفيداً، وقد أردت لمس وتر الأنا لدى الأسد. وعرضت عليه نظرة عامة عن أسلوب التكتيكي. وقلت: «أمل أن نبدأ هنا في سوريا تهيئة أجواء تُنقلُ لإسرائيل تجعل من الصعب عليهم قول لا».

وكما اتضح كان كلانا مشغول بقلق مواز. وأردت التأكد من أن سوريا لن تتراجع في مؤتمرنا الصحفي المشترك التالي. ورد: «لا محل للتساؤل. لقد اتفقنا على تلك النقاط إنها واضحة» ومن جانبه أراد الأسد أن يشعر بالراحة بالتأكد من أنه لن يحدث تراجع عن مقترحات ونقاط الرئيس، وطمأنته بأنه: «فيما يتعلق بما نقتح لن يحدث أي تراجع فلن تكون هناك عملية يسبقها تراجع». واستفسرت منه عن تصريحه الذي يحتمل أن يثير المشاكل، والذي أدلى به في اليوم السابق عن أنه تعين أن يكون للأمم المتحدة . المراقب دور هام في المؤتمر وهو ما وعدت شامير بالألا يحدث. واتضح على الفور أنه بينما يفضل هذا الدور فإنه لا يشكل شرطاً للمشاركة. وسرني أن أبلغ الرئيس «ليس هناك غموض. لقد قبلوا مقترحاتنا. فلدينا موافقة وسنقوم بمحاولة للبناء عليها».

أما وقد حصلت على تطمينات كافية توجهت إلى القاهرة لأجد أجواءً متفائلة، وأردت أن يصدر مبارك بيانا يربط بين استعداد العرب لتعليق المقاطعة بتعليق النشاط الاستيطاني. فمن شأن هذا البيان إحداث أثر نفسي يتجاوز كل المقاييس لإظهار حدوث تغير واضح لا تخطئه العين في موافق العرب تجاه الدولة اليهودية. وضمناً سوف يتم دفع إسرائيل إلى موقف غير مريح برفضها شيئاً ذا قيمة حقيقية . أي رفع العقوبات بالتمسك بسياسة الاستيطان. وقلت لمبارك: «لن نقدم حجة على أن المستوطنات عقبة على طريق السلام. فينبغي على العرب أن يثبتوا ذلك». وكالعادة كان مبارك شجاعاً في تأييده وأدلى بهذا التصريح في المؤتمر الصحفي الذي أعقب الاجتماع.



وبعد يوم حافل بالاجتماعات في القاهرة في اليوم التالي توجهت إلى جدة للقاء الملك فهد في الساعة ٩،٤٠ جرياً على عادته المفضلة بعقد الاجتماعات ليلاً. وقلت له: «لا يمكننا أن نغادر العربية السعودية بدون نتيجة» مذكراً إياه بأن موافقته ستجعل من اليسير علينا التعامل مع الضغوط المتوقعة من الكونجرس لاتخاذ إجراء مبكر حول ضمانات القروض الإسرائيلية التي يعارضها بشدة. وبشيء قليل من المراجعة وافق على إصدار بيان يؤيد مبارك. وقال الملك: «إن أخي مبارك زعيم عظيم وسوف نؤيد مبادرته. لكن علينا أن ننسق مع الأخ حافظ الأسد». ورددت «إن حافظ الأسد لا يجب ذلك، وسوف ينظر إلى الطريق الآخر».

كانت موافقة الملك من تدبير بندر إلى حد بعيد. فهو الذي توصل إلى الفكرة في المقام الأول، ودفع بأنه من الأوقع أن تخرج المبادرة من مبارك ويصدق عليها الملك، لا العكس. وعرفت أن وزير الخارجية سعود يشعر بارتياح أكبر للانخراط في تيار الإجماع العربي الرئيسي. لكنه وعدني بالألا أغادر جدة خالي الوفاض وقد أوفى. وطلبت من الملك فهد أن يضغط على الملك حسين والفلسطينيين لتشكيل وفد مشترك وإبعاد منظمة التحرير وراء الستار. ووافق على كل مطالبتي.

وقلت: «إنني وجورج بوش ممتنان لهذا القرار. أعرف أنه ليس بالقرار السهل لكنه الشيء الصحيح».

وقال الملك: «لقد تغير الشرق الأوسط فإذا سلطنا طريق السلام فإن مقاطعة شركات الدول الصديقة لن تكون ذات معنى».

وبصراحة كان القلق يساورني تجاه الملك حسين. وحتى وهو يطلب من الولايات المتحدة إصلاح علاقاته مع العربية السعودية أصدر كتاباً أبيض عن حرب الخليج حاول تبرير سياسة الأردن بتأييد صدام حسين. لكن سرعان ما اتضح لدى وصولي إلى عمان في ٢١ تموز يوليو بأن الشجاعة التي أظهرها مبارك والملك فهد قد شحذت عزيمته. وخلال ثلاث ساعات من المباحثات وافق الملك على المشاركة في المؤتمر، وأقر اقتراح الإيماءات المتبادلة رفع المقاطعة ووقف المستوطنات. وطمأنني أيضاً أنه يعمل بجدية لتشكيل الوفد المشترك. فقد وجه رئيس وزرائه الدعوة لفلسطينيين من الأراضي لزيارة عمان لبحث الأسماء المحتملة لمشاركتها في الوفد. وذكرته بمعياري تشكيل الوفد. إن الوفد يمكن أن يضم فلسطينياً مقيماً في الأردن، وينتمي لعائلة مشهورة بالقدس على ألا يكون مسؤولاً في الحكومة أو منظمة التحرير الفلسطينية. وأكدت أنه يجب عليه إعلان أن المباحثات قد بدأت مع «فلسطينيين من الأراضي» بهدف تهدئة مخاوف إسرائيل من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وبعثت برقية للرئيس «أن الملك أفضل في السر عنه في العلن. ومع هذا فقد قال علناً ما يكفي للمساعدة».

آخر الحصون: الفلسطينيون وشامير

كنت أعرف دائماً أن الفلسطينيين سيكونون آخر حصن عربي. ففي أوائل تموز يوليو التقيت في مكثبي في واشنطن مع فيصل الحسيني وحنان عشراوي، الفلسطينيين اللذين التقى بهما بانتظام لاقتناعهما بحكمة تشكيل وفد مشترك مع الأردن. وحتى ذلك الحين وافقت إسرائيل سراً على إمكانية مشاركة فلسطينيين من خارج الأراضي، فلسطينيو الشتات، في المباحثات النهائية حول الوضع النهائي للأراضي. ومع هذا كان الحسيني وعشراوي لا يزالان يصران على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ما في مؤتمر السلام، وهو ما أبلغتهما أن حدوثه مستحيل. كما عارضاً فكرة الوفد المشترك مع الأردن. وعندما التقيت بهما في القدس مرة ثانية في ٢١ تموز يوليو كانا لا يزالان على عنادهما. كان لقاؤنا على العشاء متوتراً ومثيراً للعاطفة، وكما أبلغت الرئيس لاحقاً «فقد أبلغتهما بأن القطار يتحرك ومن الأفضل ألا يفوتهما. لأنه من غير المحتمل أن يعود مرة أخرى في القريب».

ولسوء الحظ كان عرفات لا يزال محجماً عن تفويض الفلسطينيين الاجتماع مع الأردنيين. وطلبوا مني خطاب تفاهم لدفع عرفات لاتخاذ قرار، أو على الأقل جعل الأمر أكثر صعوبة عليه في منعنا من الذهاب إلى عمان. وأبلغتهما بأن الولايات المتحدة ستقدم خطاب ضمانات. لكن فقط عندما يبدأ العمل الفعلي في تشكيل وفد مشترك.

وأكدت «أننا في حاجة إلى فصل قاطع بين الشكل والجوهر. إنني لا أقصد بهذا عدم الاحترام، لكنكما تعرفان كما أعرف أنهم يقولون إن الفلسطينيين لا يدعون أي فرصة لإهدار الضرب، وأرجو ألا تهدروا هذه الفرصة». وقلت: «من تعتقدون أنه وراء بيان مجموعة السبع؟ ومن تعتقدون أنه وراء بيان مبارك حول الاستيطان والمقاطعة؟ من تعتقدون أنه وراء الموافقة السعودية؟ إن هذه الأشياء لم تأت من فراغ».

وتوقعت قائلاً: «بمجرد أن تبدأوا أنتم وإسرائيل فلن يكون هناك مجال للتراجع، لكن هذا لن يحدث ما لم نسوي قضية التمثيل». وقلت لهما: إن ثمن المشاركة سيكون لا بأس به. فسوف يقبل الإسرائيليون بمشاركة فلسطيني من أشهر عائلات القدس يقيم الآن في الأردن، ولكن في الجانب الأردني من الوفد المشترك. وبالإنابة عن الرئيس عرضت عليهما عدة ضمانات بشأن المفاوضات المستقبلية. فسوف تؤيد الولايات المتحدة مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية وفلسطينيي الشتات في مفاوضات الوضع النهائي للأراضي. بالإضافة إلى ذلك فإننا متفوقون مع السوفيت على أن استبعاد فلسطينيين من القدس الشرقية لن يرسى سابقة للمفاوضات الفعلية ذاتها في المستقبل. لكن العلاقة غير المباشرة مع القدس الشرقية هو أفضل ما يمكنهما الحصول عليه الآن.



وعلى ما يبدو لم يبد أي منهما أي قدر من التغيير. وظلا بتشككهما وسرعة غضبهما متشككان في موافقة الأسد بشكل تام. وشكت عشراوي من أن رفع المقاطعة ما هو إلا مكافأة لإسرائيل على تخفيف سياسة الاستيطان. وأكدت قائلة: يجب أن يفعلوا هذا دون مكافأة. وكالمتوقع فقد تملكهما الغضب لفقدهما ورقة القدس. ومن المفهوم أن الوطأة كانت أشد على فيصل الحسيني. فالحسيني مقدسي عريق الحسب. فوالده عبد القادر الحسيني المحارب الفلسطيني الأسطوري الذي قتل في حرب ١٩٤٨. كان فيصل الحسيني ابن أخ الشيخ أمين الحسيني مفتي القدس الراحل، وهو الزعيم السري لحركة فتح. الجناح السياسي لمنطقة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة لنحو عشرين عاماً. وأقنعت علاقته بفتح شامير بأنه إرهابي وهو اعتقاد لم يؤكد ما بحوزتنا من أدلة. لكنه عقيدة راسخة لدى الإسرائيليين. ويمكن القول أنه أكثر الفلسطينيين صدقاً. لكن إسرائيل لن تقبله عضواً في الوفد الفلسطيني. وأبلغت الحسيني بأن الرئيس سوف يستقبله في البيت الأبيض باعتباره زعيماً شرفياً لفلسطيني الأراضي. لكن عليه أن يقبل مشاركة فلسطيني في الجانب الأردني من الوفد المشترك باعتباره همزة الوصل الوحيدة لمسألة القدس التي يمكنني إقناع إسرائيل بقبولها. وكنت على ثقة تامة من أن حرمانه من حقه الشرعي سيكون جرعة دواء مر يتجرعها بشكل استثنائي. اتضح هذا بجلاء تام في تعبيرات وجهه عندما أبلغته ذلك.

ورد الحسيني «لا يمكننا أن نتناول هذا الأمر. إنها مسألة مبدأ. إنه خط أحمر بالنسبة لنا ولا يمكننا أن نتعامل في عملية نضطر فيها على قبول هذا الشرط. فسوف ينظر الفلسطينيون إلى

غياب سكان القدس الشرقية من الوفد على أنه بمثابة تشجيع لجنابة القدس الشرقية. ورددت إنه رغم أن حكومة شامير معارضة سياسياً في قضية السلام فإنه يمكنها حشد قوة ضخمة تجاه قضية القدس. ومن الجهة العملية يتعين أن تنتظر قضية القدس لمرحلة لاحقة. وحذرت من أنه «إذا أبرزتموها أولاً فلن تكون هناك عملية سلام، وستكون هذه هي البداية والنهاية لكم. لأن الفلسطينيين هم الذي سيعانون أيما معاناة من غياب العملية السلمية».

وكدأبه في اجتماعاتنا فرد الحسيني خرائط تظهر المستوطنات الإسرائيلية فيها باللون البرتقالي. وقلت مخاطباً العقل: «فيصل، إذا لم تجلسوا على المائدة، فسوف تأتي قريباً بخريطة كلها باللون البرتقالي، وسيكون هذا النقاش غير ذات أهمية على الإطلاق».

وانفجرت عشرواي بصوت كالرعد: «إن هذا ظلم بين بل أشد أنواع الظلم. فالإسرائيليون الذين لم يتواجدوا هنا إلا منذ سنوات قليلة سيشاركون في الوفد بينما سيحرم الفلسطينيون الذين تعيش عائلاتهم في القدس الشرقية على مدى قرون من المشاركة».

وصحت: «ليكن، إن القضية ليست العدل، أو ما الذي يحتمل أن يكون صحيحاً. إنها مسألة واقع». إننا لا نتقرب من حل هذا الوضع المعقد. وتطلعت باجتماعي مع شامير لقطع الطريق على مواجهة وشيكة. ومع ذلك أوحى لي فطرتي أنني أحرزت شيئاً ضئيلاً من التقدم. وأمّلتُ في أن حنكتهما. والاعتقاد بأنني أبذل بأمانة أقصى ما أستطيع. سوف يتغلبان في النهاية.

وقبل أن أصفه باليوم العصيب عقدت لقاءً منفرداً مع شامير في وقت لاحق في المساء. وكان يدرك أن مباحثاتي مع العرب قد عززت الضغوط عليه، ولذا فقد حاول في التمهيد بأن يلزمني جانب الدفاع، وبادرني بالقول إن هناك شبهة في إسرائيل بأن الولايات المتحدة عازمة على إجبار إسرائيل على الخروج من الأراضي. ورددت بأن هناك شبهة قوية في الولايات المتحدة بأنكم غير جادين بشأن مفاوضات السلام.



وبدت صدمة حقيقية على شامير وبدا شبه مصعوق يعتره الشك تجاه قبول الأسد. وكما كان مبارك يشك في استعداد شامير في التوصل إلى حل وسط قبل ثلاثة أشهرها هو رئيس وزراء إسرائيل لا يصدق الآن بقبول الأسد وخاصة لأن المؤتمر كما يعرف شامير سينعقد أساساً على هدى من المطالب الإسرائيلية. وأثار أسئلة عاصفة كان يبدو وكأنه يحاول الاعتماد علي في الحصول على مصداقية لا يستطيع أن يتوصل إليها بنفسه يهبها لألد أعدائه. وسأل شامير «ما سر هذا التغيير؟ إن الأسد لم يتفوه بكلمة واحدة عن السلام، ما هدفه؟ إنه ليس شخصية مثيرة كالسادات». وأبلغته بأن مبارك وفهد والملك حسين أبلغوا الأسد جميعاً بأنه لن تتاح أمامه فرصة مثل هذه على الإطلاق. وأنه أعتقد صدق هذا في نهاية الأمر. وقلت: «إن ما حصل خلال هذا الأسبوع ليس أقل من انفراجة طالما سعيتم لها منذ عقود» أما وقد استجاب شركاء التفاوض العرب للشروط الإسرائيلية إلى حد كبير فالوقت الآن هو وقت الجوهر. وذكرته أنه في غضون عشرة

أيام سوف يلتقي الرئيس مع جورباتشوف في موسكو حينها سنطرح على السوفيت موعداً لعقد المؤتمر. وأعتقد أن السوفيت سوف يوافقون على انعقاده في الخريف. وطالبت به بضرورة حسم التردد الإسرائيلي الآن. وفي اجتماع سابق مع شامير، وقبل أن أثير القضية مع الأسد تحدثت معه حول احتمال تمركز قوات أمريكية على مرتفعات الجولان عقب توصل سوريا وإسرائيل إلى السلام. وبدا أنه يرحب بالفكرة في البداية. لكنه شعر بفتور نحوها في نهاية الأمر. ربما لأن تواجداً عسكرياً أمريكياً سيضعف أي حجة بأن إسرائيل تريد الاحتفاظ بالجولان لضمان أمنها. وسألني عما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تؤيد خطاب الرئيس فورد عام ١٩٧٥ الذي أطلعني عليه في آذار مارس. وقال لا نريدكم أن تؤيدوا موقف سوريا بأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الجولان، وأكدت موقفنا مجدداً بأن هذه مسألة من صميم المفاوضات الأمريكية لإسرائيل إن الولايات المتحدة لا تزال تؤيد بحزم الالتزام الذي قطعه الرئيس فورد.

وكان بوسعي أن استشف من لهجة شامير أنه لم يتوقع مطلقاً أن يوافق الأسد. ومع هذا وفي ضوء هذا الواقع كان يعرف تماماً أن الكرة في ملعبه الآن، ولا يمكنه عملياً أن يقول لا لمؤتمر إقليمي. وفي ختام الاجتماع أحسست أنني طمأنته بما يكفي. لكنه قال إنه يحتاج بعض الوقت لاتخاذ قرار، ووعدني قائلاً سوف أقدم لك رداً قريباً جداً.

وكالمعتاد وعندما نجتمع بحضور المستشارين من كلا الجانبين كان شامير كثير الشكوى بعض الشيء في اجتماع ثان عقد صباح اليوم التالي. وفي إحدى المراحل طلب على سبيل المثال مني إعطائه نسخة من رسالة الأسد. ورددت «هل تتوقع مني أن أطلع الأسد على رسالة منك للرئيس بوش؟» وعرضت أن أطلععه على موجز عن فحواها وقبل عرضي. وفي النهاية قال شامير: «إننا في حاجة لبعض الوقت لكن سوف تتلقى الإجابات فلا يصيبك الإحباط».



وفي الأسبوع التالي وجهت اهتمامي إلى مؤتمر رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في ماليزيا ثم القيام بزيارة خاطفة لمنغوليا لاستكمال تلك الرحلة التي قطعتها في آب أغسطس ١٩٩٠ ثم قمة موسكو بين الرئيس وجورباتشوف التي تبدأ في تموز يوليو. وكان الشرق الأوسط مهماً إلى حد ما بالنسبة لاهتمامات القمة التي بلغت ذروتها بالتوقيع على معاهدة ستارت. ومع ذلك فقد توصلنا إلى اتفاق مع السوفيت على موعد في تشرين الأول أكتوبر لعقد مؤتمر السلام. وكان بسمرتنيخ يفضل التريث حتى وقت متأخر من الخريف. لكننا كنا على شفا التوصل إلى اتفاق نهائي، وخشيت من أن أي تأخير قد يدمر زخمنا. فالفلسطينيون بوجه خاص يمثلون مشكلة. وسادني الشك أنه بدون ضغط يشكله تحديد موعد نهائي حقيقي فلن يجتازوا العتبة.

وقبل مغادرتي القدس تركت رسالة بأنني مستعد للعودة لكن إذا وافق شامير على المشاركة في المؤتمر قبل وصولي. ونقل لي الإسرائيليون رسالة عبر دينيس روس في موسكو بأن شامير قبل

المشاركة. ومع ذلك لم تكن برقيتهم ترقى إلى حد القبول التام، وأبلغني روس «إنه يريد تأجيل قول نعم حتى تزور إسرائيل». أما وقد اكتويت أكثر من مرة فإن هذا لا يكفي. واتصلت بشامير هاتفياً من جناحي بفندق بيتنا وشكرته على رده الإيجابي، وقلت لكنني لن آتي إليكم ما لم تقل لي نعم الآن. ووعد شامير بالأصينني الإحباط لكنني لم أئن. واحتج قائلاً لكن لدينا قلق يتعين مناقشته. مثيراً من جديد بعض التحفظات السابقة بأن العرب سيجدون طريقة لإقحام الأمم المتحدة بما يضر بإسرائيل. وطلب مني أيضاً إلغاء قرار «دمغ الصهيونية بالعنصرية» في الأمم المتحدة. وأبلغته بأنني سأدرس النقاط التي أثارها وأعود للاتصال به عندما يسمح وقتي بالحديث. وكنت مستعداً لموافقته على بعضها لكنني لم أكن مستعداً للموافقة عليها كلها.

وبعد التشاور مع الرئيس عاودت الاتصال بشامير صباح اليوم التالي وتعددت بأن تبذل الولايات المتحدة «جهوداً جادة» لإلغاء قرار دمع الصهيونية بالعنصرية وطمأنته إلى أن الولايات المتحدة لن تسمح بأن تخلق الأمم المتحدة «عملية تنافسية» للمؤتمر. لكنني رفضت رفضاً باتاً ما طلبه باستخدام الفيتو تلقائياً لمدة عامين في مجلس الأمن على أي إجراء تعارضه إسرائيل. وقلت له لن آتي إلى إسرائيل للتفاوض على هذه القضايا.

وقلت: «إنني أريد منك أن تكون قادراً على أن تقف معي بعد اجتماع قصير لتقول نعم لمقترحاتنا بحل وسط. فلا تزال هناك قضية التمثيل الفلسطيني التي يتعين معالجتها. وما عليك إلا أن تقول نعم لا شيء سواها. والسرف في هذا إنني أريد أن تظهر وأنت تقول «نعم» وتلقى التبعة على الفلسطينيين».

وسادت لحظة صمت عابرة ثم في الساعة ٨،٤٠ مساءً قال شامير في صوت رقيق «لقد قررنا دخول عملية التفاوض وفقاً للاقتراح الأمريكي. لقد قبلنا» وقلت: «السيد رئيس الوزراء هذا هائل إنني سعيد لسماع ذلك» وقلت له سأسعد بزيارتك في القدس اليوم التالي.



ووصلت حاملاً معي هدية من جورباتشوف أعلم أنها ستسر الإسرائيليين. فزي أول أيام قمة آب أغسطس أفضى لي جورباتشوف: «جيم بوسعك أن تبلغهم أن الاتحاد السوفيتي سوف يستأنف العلاقات الدبلوماسية معهم قبل انعقاد المؤتمر» وقد احتفظت بتلك الأنباء التي عرفتها وأبقيتها طي الكتمان لعدة أشهر لأكشف عنها القاب في الوقت الملائم مع إعادة التطمينات التي أعطيتها لشامير عبر الهاتف. كان اجتماعاً قصيراً نسبياً هو في الحقيقة عكس التيار. لكن المسألة الحساسة المتعلقة بتمثيل الفلسطينيين لم تزل قائمة، وطلبت من شامير القبول بالتفاهم الأمريكي الذي قدمته للفلسطينيين بشأن المفاوضات المستقبلية حول القدس. وقلت: «إنني لا أسألك التضحية بمبادئك. لكن أظهر لي قدراً من المرونة لإبلاغهم. أي الفلسطينيين أنهم لا يتخلون عن مطالبهم حتى قبل أن تبدأ المفاوضات.» وأبلغته بأن الأهم هو الإمساك عن التفاوض بشأن قضية التمثيل عبر الصحافة».

وفيما بعد التقيت أنا ورئيس الوزراء مع الصحفيين. وبدت لهجته رقيقة لكن هدوءه عكس غلياناً كان يعتمل في داخله. فقد بدا شامير كما لو كان ثمرة بيرسيمون* بعد تقطيعها. وقد أفضى لي ذات مرة أنه يعتقد أنه سيكون رئيس الوزراء الذي يبدأ مباحثات السلام مع العرب لكن أحداً غيره هو الذي سيجني ثمارها. وساورني الشك في أنه ما كان يتوقع مطلقاً أن تتحقق هذه البداية بسرعة بالغة. لكن ها هي الولايات المتحدة أوصلت جيران إسرائيل إلى صيغة لطالما سعت إليها على مدى أربعين عاماً. وهي المفاوضات المباشرة. ولم يكن أمامه خيار سوى قول نعم. كنت أعرف ذلك وقد قالها.

معركة تغليب الشكل على الجوهر

أخيراً الآن وبعد لأي استقرت التبعة على أكتاف طرف واحد «الفلستينيون». وربما لأنهم يتمتعون بذكاء مضطرب لفهم أن الزخم الذي لا يقاوم والذي أملتُ في خلقه قد وصل إلى عتبة بابهم، كان الفلستينيون أشد انفعالاً عندما التقينا في الثاني من آب أغسطس. وأبلغني الحسيني وعشراوي أنهما يخشيان الاغتيال بيد متطرفين يمينيين إسرائيليين، وقال الحسيني: «إنكم تتحدثون إلى رجل ميت. إنني على ثقة تامة من أن المتطرفين الإسرائيليين سيغتالونني ربما في غضون أسبوع أو شهر أو شهرين لكنهم سينالون مني. فلا تدعوني أموت خالي الوفاض لا شيء في جيبي».*

وأثناء هذا الاجتماع الذي استغرق أربع ساعات قرأ على رسالة عنيفة لاذعة من تونس. ولم أخذها مأخذ الجد. وقلت: أمل أن تكون الرسالة قد كتبت قبل الاجتماع. لكنها أضفت طابعاً مثيراً على الضغوط التي يشعران بها صراحة.

ولم يكن لدي خيار سوى زيادة قلقهما بتذكيرهما بأنهم أصبحوا العقبة الأخيرة أمام عملية ربما تنهي احتلال إسرائيل للفلستينيين يوماً ما. وقلت لهما: «لقد قبل شامير لتوه شروطنا للعملية. وهي نفس الشروط التي قال في رسالة إلى الرئيس إنه لن يقبلها. إنني لم أحصل على موقفه النهائي. لأنه يستطيع الاحتماء بحقيقة عدم تشكيلنا لوفد مشترك». وفشلت محاولتي للضرب على وتر المصلحة الذاتية في تحريكهما. فلأزلاً مشغولين بقضية التمثيل وغير مستعدين لقبول أي حلول وسط. وأرادا من الولايات المتحدة تغيير سياستها طويلة الأمد المعارضة لإقامة دولة

* ثمرة صفراء اللون لشجرة ديو سبيروس واسم ديو سبيروس معرب من اللاتينية، وهذه الشجرة شجرة مثمرة ولذيذة ومن الفصيلة الأبوسية وأنواعها متعددة بزعم معظمها في المناطق الحارة. (المترجم).

* بحثت موضوع حمايتهما لأن القلق ساورني على سلامتهما. ولن يقبل الفلستينيون توفير حماية إسرائيلية من منطقتي المبادئ والمرارة ولذا وبتوجيهات من الرئيس قامت المخابرات الأمريكية سراً بتدريب حراس شخصيين فلسطينيين على المهام الأمنية. وطلبت من شامير أيضاً دراسة ما إذا كان بوسع القيام بأي إجراء عبر قنوات المخابرات لتقليل المخاطر. وسارع بالرد بأنه سيبحث ما إذا كان بالوسع فعل أي شيء، ولسوء الحظ عندما تطرقت لتلك الشواغل أمام عمدة بيت لحم إلياس فريخ خلال اجتماع في واشنطن طلب مني ألا أقلق. وقال: «إنهم جميعاً يتلقون تهديدات على مدار العشرين عاماً الأخيرة».

فلسطينية مستقلة. وعرضت عليهما خطاب ضمانات أشرت إلى أنه سيبدد قلقهما. وقلت: «ما يدور في رأسي هو صيغة محتملة ستعيد تأكيد تأييدنا لحقوقكم السياسية المشروعة. وهي لا تتضمن دولة فلسطينية مستقلة منفصلة، ولكنها لا تستبعد حق تقرير المصير في إطار كونفدرالية مع الأردن».

وحاولت إقناعهما بأن مختلف هذه البيانات والتطمينات والإيماءات التي اقتضت إعداداً مضمياً سيكون لها أثر كبير في توضيح أنهما لم يتنازلا عن مطالبهما المتعلقة بالقدس قبل إجراء المفاوضات، وان قضية القدس الشرقية ستدرج على جدول الأعمال في مرحلة ما. وقلت: «إذا أبلغتاني أن هذا غير مستحسن بما يكفي. حينئذ أجد لزاماً على أن أبلغكما بأن موقفكما يغلب الشكل على الجوهر. وأن هذا الموقف لسوء الحظ قد ساهم في خلق واستمرار المأساة الفلسطينية. فبالله لا تدعا إسرائيل تتستر وراء الشكل». ومع نهاية الاجتماع رجوت منهما شيئاً أخيراً وحيداً، أن يبلغا الصحفيين بأننا نحرز تقدماً، وقلت لهما: «لستما في حاجة إلى رواية أن التبعة ملقاة على الفلسطينيين».

وأثرت نفس الحجج مع الملك حسين في وقت لاحق من اليوم في عمان. وطلبت منه استخدام قنواته الخاصة مع إسرائيل ليقدّم الأسماء الفلسطينية إلى شامير. وفي تلك المرحلة لا يمكن أن تكون هناك أي مفاجآت. وطمأنني بأن ذلك لو سيحدث بالفعل، ووافقت على طلبه بالحصول على خطاب ضمانات منفصل. وتوصلت إلى أن الملك بات على الخط وبقوة أخيراً. وفي برقية ليلية أبلغت الرئيس: «حان الوقت لمحاولة تقديم المعونة مرة ثانية». ثم قمت بزيارة المغرب وتونس والجزائر. وحصلت على موافقتهم على المشاركة في المباحثات متعددة الأطراف. وفي تونس تلقيت من الرئيس زين العابدين بن علي حماسة ضخمة تحمل غضن الزيتون. وقلت: دعونا نرى إذا كان بوسعنا أن نجعل هذه الحماسة تطير. وعدت إلى واشنطن في ٥ آب أغسطس. كنت قد قطعت مسافة طويلة للغاية لدرجة أن أفراد الطاقم الأمني قالوا في المزاح بأنه كان يتعين عليهم ملء بطاقات التصويت الغيابي سلفاً*.

كابوس الضمانات المتعددة

بعد أحداث العام الماضي الخطيرة التي اضطررتني للقيام بجولة الأيام الثلاثة والعشرين في اثنتي عشرة دولة قطعت خلالها ٣٣،٧٦٩ ميلاً أحسست أن هناك مبرراً لقيامي بأجازة، وهكذا غادرت واشنطن في ٩ آب أغسطس على أمل الاستمتاع ببعض الوقت للصيد في مزرعتي في ويومينج، وبعد عشرة أيام تعكر صفو الرحلة بسبب المحاولة الانقلابية ضد جورباتشوف من جانب المتشددين (نورد مزيداً من التفاصيل في الفصل القادم) مما اضطرني إلى العودة إلى واشنطن

* في إحدى مراحل جولتنا المطولة تلك بعث لي الليفنتانت كولونيل دون جاكسون قائد طائراتنا بهذه المذكرة: «بموجب برنامج طيراننا المتكرر يحق لك القيام برحلة ذهاب وإياب لاثنتين بين واشنطن دي سي. وهاواي الرجاء طلب هذا الطاقم».

لعقد سلسلة من اللقاءات مع الرئيس ثم القيام بزيارة إلى بروكسل للمشاركة في اجتماع عاجل لوزراء خارجية حلف شمال الأطلسي ثم زيارة الرئيس في مقر إقامته الصيفي بمسقط رأسه كينتبونكبورت بولاية مين لإجراء مزيد من المشاورات حول الانقلاب الفاشل وتداعياته.

وعندما عدت إلى ويومينج في ٢٢ آب أغسطس كان لا يزال من المتعين إنجاز أعمال حاسمة في عملية السلام برغم موافقة إسرائيل المشروطة. فلاتزال القضية الفلسطينية تعقيداً قاتلاً محتملاً. يأتي بعد هذا مسألة توفير غطاء دبلوماسي لكافة الأطراف لجعل مشاركتها في مؤتمر السلام أكثر قبولاً. وخلال مناقشات مع شامير في آيار مايو تعهدت بأن تقدم الولايات المتحدة خطاباً إضافياً يتضمن التزامات وتفاهم مفضل. وبدون مفاجآت سارعت إسرائيل على الفور بتسريب تلك الأنباء إلى الصحافة. وبسرعة بالغة ردت الأردن وسوريا والفلسطينيون بطلبات للحصول على خطابات ضمانات خاصة بهم. ويهدف إحداث نوع من التوازن لم يكن هناك بد من تقديمها. وهكذا بدأ شهران من المساومات الشاقة مع كل من هذه الأطراف لإعداد تلك الخطابات. وأثبت هذا أنه تجربة تثير النقمة كمحاولة السير في حقل ألغام ضخمة. وأراد كل طرف من المشاركين صياغة محددة تبتد مخاوفه. وبقينا إن الصياغة التي ستطمئن واحدا منهم سوف تثير غضب الآخر. ومنذ البداية حاولت تقليل التشاحن لأدنى حد بمراعاة ثلاث حقائق مطلقة: أن كل الأطراف الأخرى يستطلع على البنود الواردة في كل خطاب. إن السياسة الأمريكية أو صلاحيات المؤتمر لا يمكن تغييرها بواسطة أي صياغة. «وسيكفل هذا ألا نقع في نفس حفر الضمانات السرية المتضاربة كما سبق وحدث مع بعض أسلافي». وأشار ضيقي إلى حد كبير تجاهل تلك المعايير أثناء التفاوض على بنود الخطابات. وحاولوا جميعاً بشكل دائم. دون نجاح. انتزاع التزامات سياسية أمريكية جديدة من خلال تلك الخطابات.

وتطلب وضع صياغة عامة يمكن أن تقبلها كافة الأطراف، وإقناعهم جميعاً بأن تسريب محتوى الخطابات ينذر بكارثة. وتطلب هذا مهارة خارقة على أرفع مستوى، وكم من مرة أوشك صبري على النفاذ بسبب محاولة محاور أو آخر الحصول على مكافأة دبلوماسية بإيلاء إعتبار إضافي قليل من شأنه الإضرار بالتوازن اللغوي الدقيق للصياغة. وفي النهاية وفرت هذه الخطابات الدفعة النفسية بتشجيع كافة الأطراف مما أتاح انعقاد المؤتمر من وجهة نظري.



ومع منتصف أيلول وبعد مشاورات مهمة مع كافة الأطراف قام بها خبراء وزارة الخارجية تم إعداد مسودات خطابات الضمانات. وقبل أن يتسنى لنا توجيه دعوات لانعقاد المؤتمر، كان من المتعين علينا التفاوض حول القبول الرسمي لكل خطاب. وأردت أن أعرض مسودة خطاب الدعوة لا التفاوض عليه حتى لا يفاجأ أحد بمحتواه. ولازالت قضية التمثيل مفتوحة بسبب عناد منظمة التحرير الفلسطينية في المقام الأول. وأمّلت في أن تساهم جولتي الثالثة في الشرق الأوسط خلال شهرين، والتي بدأت في القدس في ١٦ أيلول سبتمبر عقب زيارات للمكسيك والتحول

المفاجئ في الاتحاد السوفيتي، في إزالة ما تبقى من عقبات وإفساح الطريق أمام انعقاد المؤتمر. ومرة أخرى لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها تفاؤلي تجاه عملية السلام في غير محله. وجاء اجتماعي مع شامير هادئاً على غير توقع. وقد أبدى الإسرائيليون بعض القلق من خطاب الضمانات. لكن تولد لدي الآن إحساس بأن عقبة شامير باتت أقل بكثير عن عقبة مستشاريه العسكريين مثل ميشا أرينز ويوسي بن أهارون. وخلال تلك المناقشات تطور نمط أصبحت الاعتراضات تثار من خلاله في بعض الأحيان من جانب بعض المعاونين مثل إيلي روبنشتاين ويوسي بن أهارون. وفي إحدى المراحل قاطعت الحديث لأقول: «إنني لا أريد سماع هذا الكلام من المعاونين. بل أريد سماع تلك الاعتراضات من رئيس الحكومة بموجب الدستور. فبوسع رئيس الوزراء أن يعبر عن نفسه». وكما توقعت لم يكن شامير يشاركهم كل تلك الاعتراضات.

أما اجتماعي مع الفلسطينيين بمقر إقامة قنصل عام الولايات المتحدة مساء ذلك اليوم فقد اتسم بالصعوبة كالمتوقع. وفي تعبير مجازي غير مقصود عن الهوة التي تفصل بيننا، تناول الوفدان طعامهما في مكانين متباعدين منفصلين بالقاعة مما يعكس مدى الإحباط. فقد ظلوا على جمودهم خلال الأسابيع الستة التي انقضت على آخر اجتماع معهم عاجزين عن التحلي بالعزيمة السياسية للتحرك قدماً. فلم يُحرزُ أي تقدم تجاه تشكيل الوفد المشترك مع الأردن. وبسبب ترويع تونس «أي منظمة التحرير» لم يبدأ الفلسطينيون في التفاوض مع الملك حسين. وأردت أن يوقنوا أن أداءهم يصيبي شخصياً بالإحباط وقد بدأ صبري ينفذ سريعاً تجاهه.

وقلت: «لقد حان الوقت للكف عن الحديث عن العمل ليتم الشروع فيه. إنكم تتعرضون لخطر إهدار أفضل فرصة تلوح أمامكم حتى الآن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.»

إنني . عفوا لفرنسياتي أدير ظهري لكم، وإنني في غاية الإحباط لأن جهودنا لم تسفر ولو عن أبسط دليل على أنكم تنفذون مما نطلبه منكم . أي البدء في اتصالات مع الأردن حول الوفد المشترك.

وسلمتهم رسالة من الرئيس تتضمن اثنتي عشرة ضمانة بما في ذلك صيغة خاصة عن القدس كنت قد وعدتهم بها من قبل. وقلت: «هذا هو أفضل ما يمكننا عرضه. وهو أفضل ما نلتموه حتى الآن وأفضل ما تحصلون عليه . في اعتقادي قبل إجراء أي مفاوضات.»



وفي صباح اليوم التالي وعقب اجتماع مثير للجدل مع شامير وكبار مساعديه أخفق في تسوية خلافاتنا حول المستوطنات وضمانات القروض غادرت إلى القاهرة حيث وجدت مبارك على صموده المعتاد. وأطلعني على جهوده لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالكف عن عرقلة الفلسطينيين. واجتمعت قبل توجهي إلى دمشق مع الأمير بندر حيث أبلغني أن السعوديين تلقوا تقارير استخبارية بأن صدام حسين قد تيقن من خسارة كل شيء ويفكر في الانسحاب . لكن ليس قبل أن يشفى غليله بالانتقام من المملكة. وساور القلق السعوديين من أنه ربما يستطيع شن هجوم أخير

بثلاث أو أربع صواريخ سكود مزودة برؤوس كيماوية. وقال بندر: «أمل أن تتدخل وسائل استطلاعكم بما يكفي لتعطينا إنذاراً مبكراً». ورددت بأننا نراقب القدرات العسكرية لصدام عن كثب، وسوف نبليغ السعوديين.. لكنني كنت أعتقد أنه من غير المرجح أن يقدم صدام على الانتحار. ومع هذا شعر بندر بالارتياح عندما سمع أن الرئيس وافق على طلب سابق بالحصول على صواريخ باترويت إضافية. ووعدت بأن صواريخ باترويت ستأخذ طريقها إلى المملكة من الكويت غداً.

كان اجتماعي مع الأسد بعد ظهر اليوم التالي اجتماعاً مطولاً استغرق ست ساعات. وقلت له: «إن أكبر عقبة الآن هي عجز الفلسطينيين عن عمل أي شيء». وطلبت منه توجيه مبادرة إلى الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية في تونس «بأنهم إذا لم يتحركوا معكم فربما نتحرك بدونهم مع الملك حسين». ثم سلمت الأسد مسودة خطاب ضمانات يتضمن ثمانين نقاط تفاهم محددة نصت النقطة السادسة على إعادة تأكيد معارضة الولايات المتحدة مجدداً للمستوطنات.

وفي هذه النقطة ثار نزاع جديد حول رسالة الرئيس فورد عام ١٩٧٥ حول الجولان. وكان شامير يصر على أن تعيد الولايات المتحدة التأكيد على تعهد فورد على «إيلاء ثقل كبير» لرأي إسرائيل بأن أي معاهدة سلام إسرائيلية سورية «يجب أن تستند إلى وجود إسرائيل في الجولان. وأبدى الأسد رأياً قاتماً تجاه هذا التعهد: إنه يتناقض مع وعود الرئيس بوش الواردة في رسالته المؤرخة ٣١ آيار مايو للأسد. وشكا قائلاً: «إنها رسالة بالغة الغرابة. هل يمكننا أن نعطي حق التنازل عن أراضينا».

وقلت: إن عرض الرئيس بوش بالضمانات الأمنية هو في حقيقة الأمر دليل نهائي على «إيلاء ثقل كبير» لرأي إسرائيل وفي الوقت ذاته قدم فرصة لسوريا للتفاوض مع إسرائيل حول إعادة الجولان. ويبدو أن الأسد قد راوغ أمام منطلق هذا الموقف فلم يظهر قبولاً أو رفضاً عن عمد. وتبددت آمالي في ضمان موافقته على الخطاب قبل مغادرتي إلى عمان سريعاً، واتفقنا على العودة إلى الاجتماع في غضون يومين قبيل عودتي إلى واشنطن.

وأثناء زيارتي للأردن في ١٩ أيلول سبتمبر للقاء الملك حسين ألححت على عقد اجتماع مع الفلسطينيين في عمان لإظهار بادرة رمزية مثيرة بأن هناك تحركاً جارياً باتجاه تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك. وطلبت من مبارك أن يضغط على منظمة التحرير لعدم عرقلة الاجتماع وعلى شامير ليسهل سفر حنان عشراوي من رام الله عبر الضفة الغربية إلى عمان. وحتى اللحظة التي أيقظني فيها وزير الخارجية الأردني حينذاك طاهر المصري في الساعة الثالثة صباحاً، كنت أعتقد أن الاجتماع لن يتم. وكنت أعرف أن الإسرائيليين لا يحبون عشراوي بسبب علاقاتها مع فتح. غير أن مصلحتهم في تشكيل وفد مشترك تغلبت على شكوكهم حول تطرفها.

ومع ذلك كانت عشراوي الصلبة الشجاعة التي تتحلى بالكبرياء والمتشددة أحياناً واضحة وحاسمة في عرض رأيها بشكل استثنائي. وأكبرتها بفطرتي. وعندما لا تدخن بشراسة فإنها تتحدث الإنجليزية بطلاقة. وفي البداية كانت هي مترجم فيصل الحسيني لكن مع مرور الوقت أصبحت

تضطلع بدور أكثر أهمية في الوفد، وفي النهاية أصبحت المتحدث باسم الفلسطينيين. وكفلسطينية مسيحية بدت عشراوي مشحونة بغضب خاص من ادعاءات الإسرائيليين بأن الأراضي هي أرض الميعاد. وقالت: إن أجدادها قطنوا تلك الأراضي لقرون وهم أتباع المسيح.

وسلمت عشراوي مسودة خطاب الضمانات، وذكرت بأن الشلل الفلسطيني يشكل أخطر تهديد لفشل العملية. ولو بقى الفلسطينيون خارجها فإنهم يقامرون بأن يظلوا على الهامش. وتوقعت أن العرب لن يشاركوا مطلقاً في المؤتمر بدون الفلسطينيين. وكنت متيقناً من أنها على خطأ. وقلت: «إننا لا نفضل الحلول الجزئية. ولكننا سنحصل على ما يمكننا فبعض التقدم أفضل من لا شيء». وجاء دورنا لنوجه رسالة بأن الوقت مهياً لاتخاذ قرار. وأشارت قائلة طالما أعجبنى ثباتكم ومثابرتكم في معالجة قضية فشل كثيرون في حلها.

وثمّنت إطرأها وتساءلت عما إذا كانت الأيديولوجية الراسخة لشعبها ستؤدي إلى فشل جهودي. وذكرت برقة في الختام أنه لو تسرب محتوى الرسالة التي بحوزتها إلى الصحافة تكون العملية قد ماتت وبوسعي الذهاب للصيد. وقالت في ابتسامة رقيقة تفصح ليس للمرة الأولى . عن روح الدعابة: «ربما كانت تلك نتيجة أفضل، السيد الوزير».

عقبة سورية أخرى على الطريق

في ٢٠ أيلول سبتمبر وصلت إلى دمشق في تمام الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة صباحاً. وفي الطريق من المطار إلى دمشق أثار الشرع مشكلة جديدة. وقال: إن الأسد يشعر بخيبة أمل تجاه خطاب الضمانات. ولم يسرني سماع ذلك. وتواصلت المفاجآت في اجتماع مطول آخر استغرق نحو خمس ساعات.

وقلت: لقد أزعجني أن أسمع أن الشرع يروج لفكرة أن الولايات المتحدة أعدت خطاب الضمانات لسوريا مع الإسرائيليين. وأوضح: «لقد قلت إننا لم نطلع أي طرف على رسالة الضمانات الخاصة بالطرف الآخر. إنني أقول الحقيقة. فمن المهم للغاية أن تكون كلمتي حقيقية» ودافع الأسد عن الشرع وحاول تهدئتي. وقال: «إن الوزير لم يقل إنكم عملتم مع الإسرائيليين في كتابة الخطاب. إنه يعني أنه كان للإسرائيليين دور محدد لا أعرفه».

وبوضوح: فقد أراد الأسد إلزامي جانب الدفاع منذ البداية. وادعى أنه ظل حتى منتصف الليل يقرأ التقارير الإخبارية المتعلقة بخطاب الضمانات الإسرائيلي. وكلما أوغل في القراءة كلما قلت فرحته. وفي رأيه الخاطئ أن الخطاب دمر صلاحيات المؤتمر. وهي شيء طمأنته بأن لم يتم السماح بحدوثه.

وقال الأسد: «إن هذا يعني أننا نعود إلى المربع رقم واحد، وأنا نهدر وقتنا. إن الضمانات التي أعطيت لإسرائيل تدمر التقدم الذي نعتقد أننا أحرزناه كما تدمر كافة اتصالاتنا السابقة مع الولايات المتحدة».

وقلت: «أشعر بالأسف بسبب شعورك هذا. وحول اهتمامه إلى مسودة خطاب الدعوة الذي عرضته عليه موحياً بأنه لم تفته أدق التفاصيل. وأبدى اعتراضه على فقرة تصف المفاوضات «بأنها مباشرة، وجهاً لوجه» وقال: «إنها مباشرة، ألا يكفي هذا؟».

وقلت مازحاً: «إن وجهاً لوجه أفضل بالقطع من ظهر لظهر» وقال: «لا ينقص إلا أن تقول.... «ابتساماً» وقلت: «حسناً سأقبل» ولم يستغرب. وفاجأني بالقول «لا، لا أريد.. ابتساماً» ووافقت على هذا الإسقاط.

وما لبث أن وضع الأسد عقبة إجرائية جديدة، وقال: «لقد فوجئت تماماً بأن هناك لجاناً متعددة الأطراف تعمل لبحث القضايا الإقليمية بينما أراضينا لاتزال محتلة.» وقلت له: إنني بصراحة أشعر بالصدمة لأنه يريد أن يرهن عمل هذه اللجان بقضية ربما يحتاج حلها لعدة عقود. ورد الأسد قائلاً: «كيف يمكننا بحث التعاون الاقتصادي بينما حالة الحرب لاتزال قائمة؟ فلم يحدث هذا مطلقاً منذ بدء التاريخ. فإذا أراد أحد أن يبحث التعاون الاقتصادي مع إسرائيل فليفضل. فسوف تحاسب الجماهير هذا الشخص».

وذَكَرْتُ الأسد بأنه وأنا تطرقنا عدة مرات لهذا الموضوع. وبرغم أننا بحثنا الجدوى على مدار ساعة كان من الواضح أن هناك خلافاً جذرياً حول هذه النقطة. وكنت أعتقد أن المباحثات متعددة الأطراف حول حقوق المياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية ستكمل عملية السلام بتحسين الأجواء وتهيئة أرضية مشتركة بين كافة الأعداء القدامى. ومع هذا أراد الأسد أن تنص الدعوة على أن المفاوضات متعددة الأطراف لن تبدأ إلا بعد انتهاء «المفاوضات الثنائية بنجاح». وهي صيغة تستغرق سنوات. وقلت للأسد: لك مطلق الحرية في عدم المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف ووافقت على بحث صياغة وسط في هذا الصدد بالأ تباداً المباحثات المتعددة الأطراف إلا بعد «إحراز تقدم جوهري». وبالمقابل طلبت اختصار موعد بدء المباحثات الثنائية ليومين بعد انتهاء مراسم الافتتاح بدلاً من خمسة أو سبعة أيام. ووافقنا على دراسة هذه التعديلات ومعاودة الاجتماع في غضون أسابيع قلائل. وفيما نحن نختتم المباحثات أردت أن يعترف الأسد بأن قاعدة التقادم الضمنية تسرى على مساوماته وقلت: «تذكر في النهاية أن هذه دعوتنا. وفي مرحلة ما سوف نوجهها» بغض النظر عن الاعتراضات السورية».

وخلصت إلى أن موقف الأسد رغم أنه يستند إلى آرائه القديمة لا يعدو أن يكون مجرد مناورة أكثر منه موقفاً مبدئياً. كان الأسد يجس النبض ليري ماذا قد يستطيع أن ينتزعه مني. كما أنه يبدي رغبته في رهن كافة الاعتبارات الأخرى على وضع مفاوضاته مع إسرائيل. وبرغم هذا توقعت في برقية أرسلتها إلى الرئيس بأن الأسد سوف يحضر المؤتمر. «أعتقد حقاً أن وسيلتنا مع كافة الأطراف حتى الآن هي الدعوة... فهذا هو الشيء الوحيد الذي سيجبر على اتخاذ قرارات ويضع الجميع في موقف يتعين عليهم فيه قول لا أو نعم. ولا أحد يريد قول لا». لكن الوقت يمر أمام عقد المؤتمر في تشرين الأول أكتوبر. إن القلق يساورني مثل مبارك من أن العملية بدأت لا تحتمل أي تأخير. وكنت أدرك على مضمض أنه لا يمكن تضادي جولة أخرى للمنطقة.

وفي ساعة متأخرة مساء السبت ١٢ تشرين الأول أكتوبر غادرت واشنطن في طريقي إلى الشرق الأوسط في رابع زيارة لي للمنطقة في غضون عدة أشهر. فقد قرر الرئيس ضرورة توجيه دعوات عقد المؤتمر يوم الجمعة التالي عندما ألتقي بترتيب مسبق مع بوريس بانكين وزير الخارجية السوفيتي الجديد في إسرائيل. ومنذ وقت طويل بدأت في الاعتقاد بأنه كلما سويت نقطتان مثار خلاف ثارت محلها خمس نقاط. وبشكل متزايد كانت المفاجآت تنتظرنني عند كل منحنى. فلن يتكفل بإسكات أولئك الذين يناورون لتأجيل العملية أو إجهاضها سوى واقع مؤكد بتوجيه دعوة عامة. ولم يكن أمامي سوى ستة أيام لإنهاء دبلوماسية المكوكية بالتوقف في القاهرة وعمان ودمشق والقدس، وفي تلك اللحظة كنت أعتقد أننا في الجولة النهائية. لكن بعد ثلاثة أشهر من الرسالة التي وافق فيها الأسد على المشاركة فلا تزال مشاركته غير مؤكدة. ولاتزال العقدة المستعصية للتمثيل الفلسطيني تلقى ظللاً من عدم اليقين على احتمالات تحقيق انفراجة تاريخية.

وسبق هذه الزيارة ثلاثة أسابيع من الدبلوماسية المكثفة بهدف تضيق هذه الخلافات بين الأطراف حول الخطابات الضمانات. ولعل أهم تلك الجهود اجتماعي مع الشرع في جناحي بفندق والدورف ستوريا في نيويورك على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسرعان ما تحول إلى اجتماع غير سار بالمرّة عندما سلمني مسودة لا تتشابه إلا في القليل مع النسخة الأمريكية التي تركتها في دمشق في ٢٠ أيلول سبتمبر. والأسوأ تضمنت مسودة الخطاب عدة نقاط تفاهم تمثل تغييراً مهماً في السياسة الأمريكية حول عدد من القضايا الحرجة. ونقطة نقطة شرعت في رفض صياغة الأسد لتناقضها مع هدف الضمانات وقلت: «فاروق. بصراحة إن القلق ينتابني تجاه حسن نواياكم. لكنكم تغيرون القواعد الأساسية».

وقال الشرع: «إن تلك المطالب تتفق مع سياستكم» وفي تلك اللحظة كان قد استنفذ قدرتي على التسامح وانفجرت أضرب الطاولة بيدي: «لا تبلغني عما تكون سياستنا. إن سياستنا ليست تقرير المصير للفلسطينيين لقد تطرقت لذلك معك من قبل. وقلت لك إننا لن نغير سياستنا تجاه القرار رقم ٢٤٢ من أجل إسرائيل، وكذلك لن نغير سياستنا تجاه القرار رقم ٢٤٢ من أجلكم». وفيما تواصل طرقي على المنضدة تلاشت فجأة شهية الشرع لإجراء حوار إضافي. وأوضح قائلاً: «إنك تصيبيني بالسأم» ورددت إنني لا أقصد إصابتك بالسأم لكن حينما تحاول أن تضع الكلمات في فمي فهذا يصيبيني بالجنون.

ويوم السبت ١٢ تشرين الأول أكتوبر بدأت جولتي الثامنة في الشرق الأوسط في غضون أقل من عام بالتوجه إلى القاهرة وعمان. كانت رسائلي إلى مبارك والملك حسين متطابقة والتمست معاونتهما في تشكيل الوفد في موعد لقائي مع شامير. كنت في حاجة لقائمة الأسماء. «أسماء لا تجلب المشاكل وكنت في حاجة لأعرف أيضاً أن يعرف الفلسطينيون أنه إذا أعلنت منظمة التحرير

اللسطينية الأسماء فقد انتهت العملية. وينبغي إبلاغ الأسد بأنه يجب أن يشارك في المؤتمر حتى لو لم يشارك في المباحثات المتعددة الأطراف. وطلبت معروفاً إضافياً من الملك، كان مطلباً حساساً. فقد حثته في لقاء خاص أن ينقل قائمة الأسماء عبر وسائله الخاصة حتى يطمئن شامير لعدم وجود مفاجآت. وأكدت «أنتم الشخص الوحيد الذي يمكنه عمل ذلك. إنه سيثق فيكم بقدر أكبر منا حول هذه المسألة. لا أريد منكم أكثر من هذا. إن هذا هو مفتاح العملية برمتها». ووافق على تقديم المساعدة وشعر بالارتياح عندما تيقن أنني أتابع جاهداً طلبه العاجل بشراء طراز متقدم لنظام متطور مضاد للصواريخ لطائرته الخاصة.

وظمأنني الزعيم أن أنه رغم مظاهره الردة فإن الأسد والفلسطينيين اتخذوا بالفعل قراراً أساسياً بالمشاركة. وفي الوقت الذي لم أشاطر مبارك وحسين ثقتهما فإنني كنت أعتقد أنني في وضع جيد وأدرك أن الفلسطينيين لا يريدون العملية فحسب. بل يروعونهم لدرجة الموت أن يتم تحميلهم مسؤولية الفشل. وفي تلك الليلة كتبت للرئيس: «إنني في سبيلي للمضي قدماً. إنني في طريقي لأوضح أننا نقرب من نهاية الطريق. فإما أن ندع هذه العملية تؤتي ثمارها الآن أو فإنني سأنسحب منها محدداً الطرف المسؤول عن الفشل».

محاولة أخيرة مع الأسد المتمرس

في الساعة ١٢:٤٥ دقيقة يوم الخامس عشر من تشرين الأول أكتوبر زرت الأسد على أمل تسوية بقية خلافاتنا. بدأ الاجتماع بود كبير مع تأكيد الأسد لحساسياته وحديث عن عملية التأكيد لكبار مسؤولي الحكومة الأمريكية. ونوهت بشكل مرتجل إلى أن احتمال الصعوبة في تلك المسائل عادة ما يرتبط بأهمية الموقف. ورددت: «كلما قفز القرد لأعلى كلما استطاع المرء أن يرى خلفيته أكثر» وابتسم الأسد وقال: معك حق.

وسرعان ما حل الملل عندما عرض الأسد أربعة عشرة تعديلاً أراد إدخالها على خطاب الضمانات. وانصب أهمها على المباحثات متعددة الأطراف. وعرضت عليه صياغة جديدة تهدف إلى إزالة خلافاتنا. وتدعو الصياغة الجديدة المشاركين إلى الاجتماع لترتيب عقد المباحثات المتعددة الأطراف في غضون أسبوعين لا البدء فيها بالفعل. وعندما واصلنا محادثاتنا مساء ذلك اليوم بعد استراحة لخمس ساعات رفض الأسد الفكرة. كان يريد النص على أن المباحثات المتعددة الأطراف لن تبدأ إلا بعد أن «تنتهي المباحثات الثنائية أعمالها بنجاح» وكنت أعي أن هذه وصفة لتأجيل العملية لأجل غير مسمى. وسعيت لحل وسط آخر: سيتم النص على أن السوريين غير ملزمين بالمشاركة عن طريق تعديل الصياغة من «الأطراف» إلى تلك الأطراف التي ستشارك في المفاوضات متعددة الأطراف.

وقال الأسد: «لا أريد أن أدخل حقل الألغام هذا. فهو حقل لا تجدي معه كاسحات الألغام إننا في سوريا لا يمكن أن نوافق على شيء من هذا القبيل ما لم يكن لدينا شيء ملموس نقدمه لشعبنا. لا يمكنني أن أتحرك خطوة واحدة في هذا الاتجاه».

وقلت: «إنني لا أطلب منك شيئاً».

«لا يمكنني حتى التحرك بمجرد الكلمات. لا يمكنني حتى أن أقول إنني موافق. فلو فعلت هذا فإنني مسؤول أمام شعبي». وأحسست أن الوضع آخذ في التدهور وأكد الأسد شكوكي بإنهاء الحوار. وقال: «إننا الآن في المربع رقم واحد. لا يمكننا التحرك وفقاً لهذه الشروط. وعلى أية حال إننا ندفعك للنوم». ولم أكن شديد التيقظ في تلك اللحظة فحسب بل كنت استشيظ غضباً.

وقلت في الختام: «لقد علمت أشياء عن العقلية العربية في معالجة عملية السلام. فعلى نقيض الغربيين فإنتم العرب لا تسلكون طريقاً ما لم تعرفون إلى أين يفضي. لكن إذا لم نسلك هذا الطريق فلن نصل إلى النهاية مطلقاً أو إلى مكان ما في هذه النقطة».

وعدت إلى جناحي بالضدق وبدلت ملابس وارتديت الروب وجمعت فريق العاملين في الساعة ١٣:٣٠ بعد منتصف الليل حول مائدة الطعام في جناحي بندق شيراتون. وشكوت قائلاً: «إن التعامل مع هذا الرجل يشبه خلع الضرس. لا شيء سهل. فالمرء يعتقد أنه توصل إلى اتفاق ثم ما يلبث أن يظهر شيء آخر في حاجة دائماً للتثبيت».

وكنا نشك في أن السوريين زرعوا أجهزة تنصت لذا خفضت صوتي. وأشرت بيدي «كما لو كنت أمارس أسلوب الصيد» إننا سنستسلم في هذه النقطة إذا اضطررنا. علينا أن نلزم الأسد بهذه العملية إذا كان لنا أن نحقق النجاح وهذا هو ما سنفعله. وقلت لهم: لو اقتضى الأمر سوف نستسلم في قضية المباحثات المتعددة الأطراف، وسوف تصاب إسرائيل بالإحباط. لكنني أحسست أن شامير لن يترك العملية بسبب المتعددة الأطراف إذا وافقت سوريا على لقاء إسرائيل وجهاً لوجه.

وتوهت في برقيتي إلى الرئيس إلى أن الأسد فشل في تفهم أن المتعددة الأطراف يمكن أن تشجع على انتزاع تنازلات ملموسة بتوضيح أن العرب مستعدون للتعامل معهم كشركاء إقليميين. وكتبت في البرقية: «إن بعض تلك الحقائق لم تغير رأي الأسد. ببساطة، إنه يريد باستمرار عزل إسرائيل، وتوضيح أنه لن تكون هناك جوائز إقليمية حتى ينسحب الإسرائيليون من الجولان. إن ضعفه لا قوته هو الذي يدفعه لمعارضة أي مباحثات متعددة الأطراف. خاصة لأنه يخشى أن العرب الآخرين سيبدأون في التوصل لاتفاقات، ومن ثم تتراجع حاجة ودوافع إسرائيل في الاستجابة له».

«وكما ترى فقد عشت يوماً ملتويماً آخر في الشرق الأوسط. إنني لا أعتزم المضي لفترة أطول». واختتمت البرقية بتفسير شخصي طالما مزح الرئيس معي لسنوات حول ضرورة الأبعاد المضجرة للسياسة حتى وإن كانت عرضية مستخدماً كمثاله الخاص مؤتمرات الجمهوريين أيام الشباب، وأردت أن يعرف صديقي (الرئيس) مدى عذاب ثماني ساعات من المصارعة مع الأسد. وكتبت بخط يد منعكش «إن هذا ممتع تقريباً مثل مؤتمر أثناء الشباب» كانت تلك مذكرة دبلوماسية أعرف أنها لا تحتاج لترجمة خبير.



وصباح اليوم التالي عكف العاملون معي جاهدين على الانتهاء من صياغة مسودة خطاب ضمانات آخر وخطاب دعوة أملنا في أن يرضى الأسد حول المباحثات المتعددة الأطراف. وفشلت كل جهودهم في الحديث معي حول التوضيح بالمتعددة. وقبل أن أعود للاجتماع مع الأسد قلت: «علينا أن نكون مستعدين للعمل بهمة ونشاط». وبعد قدر ملحوظ من الجدل اعتبرته غير ضروري حول الصياغة بدأ الأسد يرهقني.

وقلت: «سوف أعطيك شيئاً ما حول قضية الخطاب الفلسطيني» وفجأة وعلى غير توقع ألق على شيء ما نتيجة لسياسة حافة الهاوية التي يمارسها الأسد وأسلوب الاجهاد الجسدي الذي تسبب في نوبات دوار خلال جولاتي المكوكية فلم يكن الغضب ينتابني فقط لمجرد الأثر. وقلت: «إنه خطاب جيد. فإذا لم يرق لك ما فعله وترى أن بوسعك استعادة الجولان «بدون الجلوس مع إسرائيل فلتمض قدماً واستعدها».

ولم يتأثر الأسد بانفجاري ورد قائلاً: «إنك لا تفعل هذا من أجلنا في المقام الأول بل لمصلحتكم» وقلت: «نعم لكنه في مصلحة شعوب المنطقة، وكل ما يسعنا عمله أن نكون محضراً لا يمكننا فرض شيء. هناك أشياء يمكننا عملها وأخرى لا يمكننا عملها».

وأخذنا استراحة قصيرة حتى يتمكن الأسد من قراءة خطاب الدعوة. وخلالها ألق على الأسد في إضافة فقرة إلى خطاب الضمانات تقول: «إن القدس جزء من الأراضي المحتلة». كان يعرف أن تلك سياسة أمريكية قديمة. وكان يعرف أيضاً أن هذه صياغة ملتبهة بدرجة قد يدفع إدراجها إسرائيل لرفض المشاركة في المؤتمر.

وقلت محتجاً: «إنك تطلب مني أكثر مما يطلب الفلسطينيون لا أعتقد أن هذا مناسب. إنكم تدفعوننا لمدى بعيد للغاية. ربما لا تشاركون في العملية. لا أريد منكم أن تقدموا لإسرائيل أي سبب لعدم المشاركة وربما فعلتم».

ولدى عودة الأسد. أعدت عرض فكرتي. وقلت: هذا أفضل ما يمكن أن أفعله. واستمر الأسد على موقفه متمسكاً بالمرادغة التي دفعتني إلى حافة انفجار ثان.

ومال الوزير محمد قدور على الأسد، وحذره بالعربية لتأخذ حذرك إنه غاضب حقيقة وبدأ الأسد مرتبكاً، وتساءل: لماذا هو غاضب؟ إننا نتفاوض. وحينئذ تلاقى أعيننا وبدأ أنه أدرك أنه وصل إلى نقطة غير صحيحة بالتأكيد.

وفجأة أفضى الأسد بالكلمات التي تقى لسماعها: «إننا نوافق على خطاب الضمانات. واعتقد أن هذا يحل القضايا». ومرر دينيس روس مذكرة لي: «خذ النقود واهرب. فلنخرج من هنا» ولم يثر الأسد قضية المباحثات المتعددة الأطراف فيما يستعصي على التفسير.

فض السوق الفلسطيني

وتوجهت من دمشق إلى تل أبيب جواً واجتمعت مع الفلسطينيين بعيد الساعة الثامنة مساءً بالتوقيت المحلي. وأخيراً وبعد لأي تم إحراز تقدم. فقد التقى الفلسطينيون في عمان وشرعوا في

اختيار أسماء الوفد ونشرت الصحافة الأردنية قائمة بأسماء عشرين مرشحاً وطمأنني الفلسطينيون بأنهم يعملون لإعداد قائمة بالأسماء المقبولة. ثم، ومن دون توقع أعادوا فتح موضوع القدس طالبين الحصول على تنازل مستحيل. وسببت عدة شهور من الإحباط مقرونة بالإجهاد في صدور رد فعل عاطفي محض لا حساب تكتيكي.

وانفجرت قائلاً: «كم مرة فتحنا فيها هذا الموضوع. إنني سئمت وتعبت من هذا معكم. فإن السوق لا تغلق أبداً لقد نلتها أتمنى لكم حياة سعيدة».

ونفضت وسرت خارجاً من الغرفة باتجاه غرفة للضيوف بخلفية مقر الإقامة. ومن عادتي أن أسرع الخطى في مناسبتين: عندما يتاح لي وقت حر على غير توقع، وعندما استشيط غضباً، وقد اجتمعنا في هذه الحالة وذكروني دينيس روس عندما قابلني بعد خمس دقائق، بأنني كنت أسرع الخطى وأهمهم بكلمة «هؤلاء الناس. هؤلاء الناس». وطلب منه الفلسطينيون تهدئتي. وأبلغهم روس أنني لن أهدأ مطلقاً ما لم يتخلوا عن مطلبهم الجديد. ووافقوا على الفور، وعندما أبلغني بهذا هدأ روعي. واقترحت «إن نبقي بضع دقائق قبل أن نعود». وأردت تأجيج قلقهم، ولذا فقد تأخرت لربع ساعة.

ولدى عودتي كانوا قد استوعبوا الرسالة. وقال الحسيني: «أعتقد أن بوسعنا الحصول على الأسماء لنقدمها لكم مساء غد أو صباح الجمعة» وقلت: إذا كان من شأن ذلك المساعدة فسوف أراها للمرة الأولى في القدس الشرقية في بادرة احترام لشجاعتهم.

وأبلغت الرئيس: «أعتقد أن احتمالاتنا تزدهر» فلازلت في حاجة للحصول على الأسماء من الفلسطينيين، وقد علمت أنه لا يمكن للمرء أن يصبح ثرياً لو قامر عليهم. ولا زلت أعتقد أننا أحرزنا تقدماً كافياً اليوم لنقترب من النهاية للغاية».

وعلى النقيض كان اجتماعي مع شامير في صباح اليوم التالي نموذجاً للوضوح والود. ومع ذلك كان الإسرائيليون قبل الأسد لا يزالون يعملون في الهامش ينقصون أي شيء آخر يمكن أن ينتزعه مني. وخلال المفاوضات السابقة طلب المفاوضون الإسرائيليون إدخال خمسة وأربعين تعديلاً في خطاب الضمانات وخطاب الدعوة. وتوصلنا لاتفاق حول اثنين وثلاثين منها. أما بقية الثلاثة عشر تعديلاً فقد كانت تافهة تقريباً مثل ضمان أن تكون كافة كلمات الافتتاح في المؤتمر معتدلة اللهجة. وأخرى أكثر بصراحة مثل الحصول على التزام صريح بكافة الاتفاقات الثنائية الحالية، ونقاط تفاهم و ضمانات حتى تلك الصادرة عن إدارات سابقة. وأوضحت لشامير أنني رفضت طلب الأسد بأن أصدق علانية على الوعد الشفوي الذي قطعه الرئيس نيكسون عام ١٩٧٤ بأن الولايات المتحدة ستبلغ إسرائيل بإعادة مرتفعات الجولان. وقلت: «لن أسلك هذا الطريق مع أي طرف».

ولم يقل شامير الكثير خلال الاجتماع مما أفصح لي أن المناقشات لغوية في جوهرها. ومع ضمان مشاركة الأسد الآن باتت بدائل شامير مغلقة فعلاً. وما لم يعطه الفلسطينيون ذريعة في اللحظة الأخيرة، فلا يمكن لشامير أن يقول لا. والآن فيما نعم أو فسوف يتحمل التبعة.

وفي الساعة ٧،٥٥ صباح يوم ١٨ تشرين الأول أكتوبر اجتمعت مع عشرة فلسطينيين بمقر القنصلية العام للولايات المتحدة في القدس. وبدلاً من الأربعة عشرة اسماً أعطوني سبعة أسماء، وطمأنوني بأن بقية الأسماء ستعرض علي قريباً. وبهدف التأمين تم حجبها نتيجة تهديدات القتل ومعارضة منظمة التحرير الفلسطينية. وأردت أن أحيي شجاعتهم وعزيمتهم. وفي النهاية طلبت منهم أن يلتفوا حولي. وقلت: «أعرف مدى صعوبة هذا بالنسبة لكم لكن هذه فرصتكم الأخيرة ولا نستطيع أن نقول إنكم لم تغتموها». كانت لحظة عاطفية ومؤثرة تمثل بداية النهاية لرحلة شاقة لهم. وفي النهاية لم تكن قدراتي الإقناعية أو إلقاء التبعة هي التي أنجحت اليوم. لكنها خشيتهم من ضياع الفرصة. وأعتقد أنهم فهموا في النهاية أنه لو أنقضت هذه الفرصة فربما ظلوا في التيه إلى الأبد.



وكل ما تبقى هو وضع اللمسات النهائية على توجيه الدعوات مع بوريس بانكين. وتوجهت من القدس الشرقية إلى فندق الملك داود حيث اجتمعت مع بانكين في جناح يقع بالدور الثالث. وقررنا مؤقتاً إصدار بيان مشترك في وقت لاحق بعد الظهر. ومع ذلك وأثناء الاجتماع علمت أن الفلسطينيين نفوا علانية إعطاء الأسماء لي وأنهم يشاركون فيما وصف لي بأنه معركة على الغداء في فندق بالاس لبحث أسماء سبعة أعضاء جدد. وتغلب حرصي المفرط على رغبتني في اكتمال العملية. وأبلغت بانكين أنني قد غيرت رأيي. فربما يتعين تأجيل توجيه الدعوات ليوم أو اثنين. وأبدى موافقته: فالسوفيت يشعرون بسرور بأنهم راع مشارك في العملية لدرجة أنني أطلب الحصول على تفويضهم أساساً في أي ترتيب. وترك دينيس روس الجناح ليبلغ الوفد المرافق لي بأن المؤتمر الصحفي قد تأجل.

وبعد دقائق عاد روس وقال: إن فريقه في حاجة إلى لقائي على وجه السرعة لمراجعتني في قراري. وضايقني هذا الأمر لكن بانكين انسحب في لطف إلى غرفة مجاورة. وخلال الثلث ساعة القادمة ناقشت مميزات التأجيل مع تاتويلر وروس ودان كروتزر وبييل بيرنز وآرون ميللر والسفير بيل براون. وكان جميعهم متفقون على حثي على مراجعة موقفي. وقالوا: إن الأطراف متقاربة بدرجة لم نشهدها من قبل. فلا يستطيع أي قدر من المفاوضات الجديدة أن يقارب بينها. وما لم أفرض واقعا بتوجيه الدعوة لهم فلن يقدم الفلسطينيون الأسماء السبعة الأخرى. وقال كروتزر الذي كان أكثرهم تأييداً للتحرك دون إبطاء: «إن التأجيل في هذه الحالة سيؤدي إلى الاسترخاء. فعلينا أن نمضي قدماً الآن، وأن نقدم على المجازفة لأن المجازفة تصب في مصلحتنا الآن». واقتنعت في النهاية. ولدى استئناف اجتماعي مع بانكين قلت: إنني غيرت رأيي وسوف نمضي قدماً كالمقرر. وفي الساعة ٤،٢٥ بعد الظهر، وجهنا الدعوات في مؤتمر مشترك ومنحنا المدعوين مهلة خمسة أيام للرد.

وذلك المساء تابعت سي إن إن على عشاء من السلامون المدخن والسلطة والفواكه المجففة في جناحي وبرفقتي روس وتاتويلر. كان الاجهاد قد نال منا جميعاً. ورغم عدم حصولنا على موافقات رسمية لكن في ضوء النوايا والأهداف فقد انتهى الأمر. وامتعت نفسي بكأسي مارتييني ونحن نتبادل الأنخاب احتفالاً باحتمال إنهاء ما قد يكون أعظم تابو في الصراع العربي الإسرائيلي، أي عدم استعداد الأطراف حتى لمجرد الاجتماع والحديث.

وفي الطريق إلى مدريد صباح اليوم التالي لتوجيه الشكر للأسبان على موافقتهم على استضافة المؤتمر في اللحظة الأخيرة، تلقيت رسالة بأن الفلسطينيين تقدموا بالأسماء السبعة الباقية كانت مقبولة جميعاً من الإسرائيليين، وكان للفلسطينيين مطلب واحد. كانوا يريدون منا أن نعلن أنهم أول من رد على الدعوة. وضحكت في سري من هذا المطلب. وكما يذكرنا الكتاب المقدس فإن الأخير سيكون الأول وسيكون الأول هو الأخير.

يوم الثلاثاء، لا بد من مدريد

مع انتصاف شهر آب أغسطس باتت احتمالات عقد مؤتمر للسلام فعلياً في أواخر تشرين الأول أكتوبر كافية بما يجعل اختيار مكان مناسب لعقد أمراً لا مضر منه. وبدأت مناقشات مع روس وتاتويلر وكارين جروميرز المخطط الرئيسي لجولاتي. وبدأنا في البحث في هدوء على موقع تتوفر فيه المتطلبات السياسية والإدارية للمؤتمر. لكن من المؤكد أن التوصل إلى اتفاق حول الموقع المناسب أمر شديد الموعورة ككل شيء آخر مرتبط بعملية السلام. وفي النهاية كان اختيار مدريد هو الحل الوسط في اللحظة الأخيرة دون إخطار مسبق بالفعل.

ولأسباب غير خافية كانت واشنطن هي إختيارنا الأول الذي سارعت إسرائيل بقبوله. ومع ذلك كان السوفيت باعتبارهم راعياً مشاركاً أقل تحمساً كالمتوقع عنا لهذه الفكرة. ووقع تفضيلهم على براغ وأيدوا القاهرة كبديل. لكن حتى على الرغم من السلام القائم مع مصر اعترض شامير على انعقاد المؤتمر في عاصمة عربية. فضلاً عن ذلك لم يكن راعياً في تقديم مكافأة لما اعتبره عن صدق بأنه فتور مبارك الشخصي تجاهه. كانت سويسرا مرشحاً واضحاً يريد الدور شأن الكثير من الدول الأخرى. لكننا ندرك أن الوجود الدائم لمقر الأمم المتحدة في جنيف سيثير حساسية إسرائيل تجاه مشاركة الأمم المتحدة. إلى ذلك فقد يثير فشل مؤتمر جنيف للسلام عام ١٩٧٣ الذي قاطعته سوريا والفلسطينيون مقارنات تاريخية لا لزوم لها.

وفيما تطور الاتفاق لصالح اختيار عاصمة أوروبية استقر الرأي على لاهاي. وبدأت لاهاي بكل المعايير مكاناً نموذجياً. فهولندا تتمتع بعلاقات طيبة مع الإسرائيليين. لكن هولندا كانت تتولى الرئاسة الدورية للمجموعة الأوروبية في ذلك الوقت، وهي مصادفة كنا نعتقد أنها تعزز تفضيل الأسد لدور أوروبي أكبر. فضلاً عن هذا ولأن الأسد يفضل اسم «مؤتمر السلام» اعتقدنا أن رمزية الموقع المؤقت للاجتماع. أي قصر المؤتمرات. مقر محكمة العدل الدولية. يصادف هوى لديه. ويوجد في لاهاي أيضاً غرف الضادق وتسهيلات للاجتماعات لا تكفي لاستيعاب أحد عشر وفداً وسبعمئة مندوب فقط بل حشد الصحفيين الذي قُدِرَ أن عدده يتراوح بين ستة آلاف وسبعة آلاف. كما أن شامير أدرج لاهاي على قائمته «المقبولة».

وفي أواخر أيلول سبتمبر أوفدت مجموعة صغيرة من الخبراء برئاسة كارين جروميرز للبدء سراً في التخطيط للمؤتمر مع مسؤولي البروتوكول الهولنديين. وضم وفد جروميرز مسؤولين من البيت الأبيض ووزارة الخزانة على دراية تامة بكل جوانب ترتيب اللقاءات الضخمة. كانت هذه الاجتماعات اجتماعات سرية لم تُخَطَّرَ بها السفارة الأمريكية، وبعد ثلاثة أسابيع من المداولات المكثفة أُعدت خطة مفصلة. وكل ما تبقى هو المهمة الدقيقة المتمثلة في ترويج الموقع لدى المشاركين أنفسهم. وطرح الفكرة مع الأسد في أول اجتماع من الاجتماعين اللذين عقدتهما معه في ١٥ تشرين الأول أكتوبر، ولم يبد تحمساً بدعوى عدم وجود سفارة سورية في لاهاي ووجود «مشكلة سياسية» مع هولندا. ولم يشأ الأسد أن يوضح ما هي هذه المشكلة السياسية. ولذا طلبت من كارين جروميرز أن تتصل بهانز فيان دين بروك الذي قال: إن مشكلة الأسد ربما تكون نابعة من قرار العقوبات الاقتصادية الذي صوتت هولندا لصالحه. وأبدى تفضيله لسويسرا حيث اجتمع مع الرئيس كارتر عام ١٩٧٨. وأشار إلى أن بلداً محايداً يناسبنا جميعاً. وفي نهاية الاجتماع أعدت طرح فكرة لاهاي واعترض مرة ثانية ورفض اقتراحي البديل كوبنهاجن (فليس لدينا سفارة) وبراغ (غير ملائمة).



وفي منتصف تلك الليلة تقريباً طلبت من مارجريت تاتويلر تقديم عرض مفصل حول التسهيلات والمنشآت والترتيبات الرائعة في لاهاي. وبرغم تقديم تاتويلر عرضاً قوياً وإطلاعها الأسد على خرائط وكتيب عن لاهاي فقد ذهبت جهودنا لاستمالته سدى. وسمعت تاتويلر التي انتابها الضيق تشير إلى أن السوريين وقد نسفوا ما أعدته سيكونون بالقطع أول من يبادر إلى الشكوى إذا لم يسر أي شيء على ما يرام في المؤتمر. وسألت الأسد ما هي المدينة التي ستقبلون بها؟ وأجاب روما، بون، باريس، جنيف، لوزان، فيينا، أي مدينة إيطالية كلها مقبولة. وقلت مازحاً: «مونت كارلو فهذه أكبر مقامرة في التاريخ» ورد ضاحكاً «لكن المفاوضين سيذهبون للعب القمار». وأخيراً سألت ماذا عن مدريد أو لشبونة؟ ولم يكن لسوريا سفارة في البرتغال. وقال الأسد: «إن مدريد أفضل من لشبونة». وأدركت أنه بات لدينا حل وسط أخيراً. إذا كان بوسع الأسباب الترتيب لعقد المؤتمر في هذه الفترة الوجيزة. لأن مدريد كانت من بين الأماكن المقبولة لدى الإسرائيليين.

وفي الساعات الأولى من صباح السابع عشر من تشرين الأول أكتوبر اتصلت هاتفياً بوزير الخارجية الأسباني باكو أوردونيز من غرفتي بندق الملك داود بالقدس وطلبت منه الاستفسار من رئيس الوزراء فيليببي جونزاليز عما إذا كانت أسبانيا قادرة وراغبة في استضافة مؤتمر على أن يوافقنا بالرد في غضون ثلاثين دقيقة. ورد أوردونيز بسرعة وقال: «إن الوقت مضغوط، لكن سيكون علينا بذل قصاري ما في وسعنا». وفي ظرف يومين وبعد الحصول على موافقة بانكين وشامير كنت في طريقي إلى مدريد. وطلبت من العاملين الذين بذلوا جهداً مضمناً في التنظيم سراً لعقد مؤتمر في لاهاي إلغاء كل شيء وأن يتوجهوا إلى أسبانيا. ولم يبق أمامنا للعمل سوى أحد عشر يوماً.

وأثبت تنظيم أول مؤتمر من نوعه متعدد الأطراف للسلام بين العرب والإسرائيليين إنه تحد لوجستي هائل. فبالإضافة إلى ترتيبات ضمان الأمن والإعاشة بشكل مناسب لكل الوفود والصحافة كان علينا أن نقرر تقريباً كل جوانب الاجتماع الفعلي. تفاصيل مثل مدة ونظام إلقاء الكلمات، شكل المائدة التي صنعت خصيصاً، أماكن جلوس المندوبين، وهو موضوع كان مثار شد وجذب بين الأطراف، وحجم المساحات الإدارية التي ستخصص لكل وفد. ويعود جانب كبير من الفضل في نجاح المؤتمر إلى فريق التنظيم تاتويلر، جروميرز، دان كروتزر، لين دينت، جاري فوستر، وبيل جاسكين. إن ما حققه خلال أقل من أسبوعين فهو إنجاز رائع في حقيقة الأمر.

الجو قبل المشي

وأثبت القصر الملكي في مدريد باستثناء لوحة الملك كارل الخامس (شارلكان)* وهو يذبح المسلمين والتي رفعت على عجل لتوضع في المخزن لأسباب واضحة. أنه مكان بالغ الروعة لعقد مؤتمر سلام. وتحت ثماني ثريات ساحرة تدلت في بهو الأعمدة التفت مندوبو إسرائيل وسوريا ومصر والأردن ولبنان والفلسطينيون تكسوهم مسحة من الحذر حول مائدة على شكل حرف T صباح الثلاثين من تشرين الأول أكتوبر ١٩٩١.

وشهد مراسم افتتاح فعاليات المؤتمر الرئيسان بوش وجورياتشوف اللذان كان لكلمتيهما البليغتين بالغ الأثر في إضفاء أجواء من الإثارة والروعة.

وسرى في المكان دفء التودد المقصود، وهو ما كان حقيقياً في واقع الأمر. وقيم المندوبون كل منهم الآخر من طرف خفي وتحاشوا تبادل النظرات وبدلوا جهداً شاقاً لتجنب حتى المصافحة الروتينية. وباستثناء علمي رايعي المؤتمر خلت مراسم الافتتاح من الإعلام انعكاساً لرفض إسرائيل الجلوس مع وفد فلسطيني يرفع علم منظمة التحرير الفلسطينية. ولا تعي ذاكرتي أي اجتماع خال من الشراك الدبلوماسية.

إن مؤتمر مدريد يشكل نصراً مدوياً بكل المعايير العقلانية. فقيمه الدائمة تتمثل بكل بساطة في انعقاده. فبعد ثلاثة وأربعين عاماً من الصراع الدامي طوى التاريخ تلك المحرمات القديمة ضد تحادث العرب مع الإسرائيليين في ظرف ساعة أعد لها بعناية. وكجدران أريحا تهاوت الحواجز النفسية التي ظلت قائمة لنصف قرن إلى الأبد صباح ذلك اليوم الخريفي الصافي.

وفي غمرة بهجة اللحظة لم تساور أي منا أي أوهام عن العذابات القادمة. وكما قلت للصحفيين لاحقاً: «علينا أن نحبو قبل أن نمشي، وعلينا أن نمشي قبل أن نجري، واليوم أعتقد أننا بدأنا الحبو جميعاً. وأنا أخط هذه الكلمات بعد ثلاثة أعوام فقد نضجت عملية السلام إلى درجة بدأت فيها العداوات القديمة في الرحيل، وربما تكون قد تعلمت الجري. وكلي أمل أن نرى في حياتي عدواً بارعاً تجاه إقرار سلام دائم. وآمل ألا أكون متغطرساً لو قلت: إنني فخور بالمساهمة في عملية بدأت تستبدل الكراهية بالأمل والخوف بالصدقة.

* الملك كارل الخامس (شارلكان) ولد عام ١٥٠٠ إمبراطور الغرب ١٥١٩. ١٥٥٦. ملك أسبانيا ١٥١٦. ١٥٥٦ احتل تلمسان عام ١٥٣٠ وتونس ١٥٣٥ وقصف الجزائر ١٥٤١. اعتزل في دير يوست وتوفي فيه. (المترجم).

وأبلغني بعض مستشاري فيما بعد أنهم لم يروني في مثل هذه الحالة من السكينة والصفاء. فبعد ثمانية أشهر من الدبلوماسية المرهقة التي تثير السخط في بعض الأحيان ساورني شك في أنهم خلطوا ببساطة الصفاء والسكينة بالإرهاق المضني. لكن في الحقيقة كنت أدرك أنني والرئيس قد انجزنا شيئاً مهماً في البحث عن السلام. وآمل أن أتناسى شيئاً من الرضا عن النفس في هذا المجال.

وأثناء الاستراحة في الجلسة الافتتاحية لمحت إيتان بنتسور في الصف الأخير في الوفد الإسرائيلي. وباعتباره موظفاً محترفاً في السلك الدبلوماسي كان بنتسور أحد كبار مستشاري ديفيد ليفي، وكان مثل رئيسه واحداً من أقوى مؤيدي عملية السلام.

فمع أوائل أيلول سبتمبر ١٩٩٠ وفي لقاء مع دينيس روس في مطعم بنيويورك اقترح صيغة المسارين التي أصبحت فيما بعد محورا للمبادرة الأمريكية. وشددت على يده بحرارة وما لبث أن احتضني بكل قوة. وقال بتأثر بالغ أزال تحفظي المعهود: «السيد الوزير لقد فعلناها. لقد فعلناها» ورددت «أنت مصيب يا إيتان لقد فعلناها».

الفصل الثامن والعشرون

الإمبراطورية تتداعى

إذا أطعمت الجماهير بالشعارات الثورية. فسوف تصغي لك اليوم وغدا وبعد غد أما في اليوم الرابع فسوف تقول: «فلتذهب إلى الجحيم».

نيكييتا خروتشوف

برغم أنني تكساسي حتى النخاع فقد وقعت في غرام ولاية أخرى منذ صباي: هي ويومينج، ومنذ أن وقعت عيناى على روعة بريبة توروفاري عام ١٩٤٤ خلال أول رحلة لي لصيد الأيائل برفقة والدي وقعت في هوى ويومينج بقدر ما يمكن أن يحب تكساس نشأ وترعرع في تكساس ولاية أخرى. ودرجت منذ العام ١٩٨٨ على أن أمضي جانباً من شهر آب أغسطس استجم لأقصى ما يسعه المرء راغباً بشكل عام في الانعزال عن بقية العالم وتعقيداته. وينطبق هذا بشكل فعلي على فترة عملي كوزير للخارجية. لأنه في أوقات كثيرة طالما رغبت في أن أترك العمل وراء ظهري. لكنني كنت أجده ينتظرني معظم الوقت. لكن على الأقل في مزرعتي على السفح الغربي لجبال وينديريز كان الأمر أكثر صعوبة. وكنت استمتع بتلك الأيام القليلة من شهر آب أغسطس عندما يكون بوسعي الطواف بالمزرعة والبرية المحيطة بها أتعقب حيوان الموط والغزلان والأيائل، أو النزول إلى النهر للصيد تحت شمس الصيف. وحينما أكون هناك أحاول أن أحب الأرض لأقصى مدى حيث أستيقظ مع بزوغ الفجر لأرى الحيوانات البرية وهي تتناول طعامها، واستريح الليل مع توارى الشمس خلف قمم كراجي.

كان هذا هو حالي مساء يوم الأحد ١٨ آب أغسطس ١٩٩١ عندما رحلت في النوم سريعاً في الساعة العاشرة وإحدى وعشرين دقيقة مساءً، عندما دق جرس الهاتف. كان مركز العمليات بوزارة الخارجية على الهاتف حيث أراد الموظف المناوب إطلاعي على تطورات ذلك اليوم في موسكو. فقد جاء في إعلان بثته إذاعة موسكو في الساعة السادسة صباحاً وأوردته وكالة الأنباء السوفيتية تاس أن جينادي ياناييف نائب الرئيس قد تولى رئاسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية «لعجز جورباتشوف عن ممارسة مهامه لأسباب صحية». «شكلت لجنة دولة للطوارئ» وقررت «عصابة الثمانية» كما اشتهرت فيما بعد وضمت في عضويتها ياناييف ووزير الدفاع ديمتري يازوف ورئيس جهاز المخابرات السوفيتية كي جي بي فلاديمير كريبو تشكوف وزير الداخلية بوريس بوجو ورئيس الوزراء فالنتين بافلوف وثلاثة آخرين، قررت إعلان حالة الطوارئ لفترة «مؤقتة».*

وأقدمت اللجنة على إجراءاتها «بهدف انتشار البلاد من الأزمة المستفحلة والشاملة السياسية والعرقية والصراع الأهلي والفضوي والفضوية التي باتت تهدد أرواح وأمن مواطني الاتحاد السوفيتي وسيادته وسلامه أراضيه وحرية واستقلاله». وذكرت عصابة الثمانية أنها تريد «منع المجتمع من الإنزلاق نحو كارثة وطنية وإقرار القانون والنظام».

* الثلاثة الآخرون هم أوليج بکلانوف أحد كبار المدافعين عن مؤسسة الصناعة العسكرية، وفاسيلي سناردو بتسيف رئيس نقابة الفلاحين الرجعية، والكسندر تيزياكوف رئيس اتحاد شركات الدولة.

ولم يتح لنا حتى ذلك الوقت أكثر من هذين البيانين، وكنت أعرف أن جورباتشوف توجه إلى القرم لقضاء العطلة على أن يجتمع مع رؤساء الجمهوريات في موسكو يوم الثلاثاء لتوقيع اتفاقية الاتحاد التي كانت ستنقل السلطة بشكل جوهري بعيداً عن الهياكل السوفيتية المركزية، وكنت أعرف أيضاً أن الكسندر ياكوفليف أحد كبار مساعديه والأب الروحي للبيرسترويكا قد استقال يوم الجمعة الماضي من الحزب الشيوعي محذراً من وقوع انقلاب. واتضح الآن فقط أنه كان ذو بصيرة نافذة. وبينما أويت إلى الفراش عاجزاً عن النوم استرجع عقلي التحذيرات التي أبلغناها إلى جورباتشوف وبسمرتنخ من انقلاب محتمل قبل شهرين.

واتصلت بالرئيس. وكان يمضي عطلة في كينيونكبورت، والذي تحادث لتوه مع سكوكروف الذي كان ينزل بأحد الفنادق هناك، وشاهد التقارير الأولية على شاشة سي إن إن. ولم تكن هناك أي معلومات حقيقية بخلاف تلك التي نعرفها بالفعل. لكن علينا قدر على الفور مدى خطورة المحتملة للموقف. واقترح الرئيس أن يؤدي بوب شتراوس سفيرنا المعين لدى الإتحاد السوفيتي اليميني الدستورية وأن ندرس إرساله فوراً إلى موسكو. وكان جيم كولينز القائم بالأعمال واحداً من أكفأ رجال السلك الدبلوماسي والقنصلي. لكن كان لشتراوس طابع سياسي استمدته من صداقته للرئيس ولي. بغض النظر عن كونه ديمقراطياً. ويمكن أن يوجه ما يقوله أو يفعله بعض المؤشرات القوية. ووافقت على أن تلك فكرة صائبة. لكننا قررنا التريث بضع ساعات لرؤية كيفية تطور الأحداث في موسكو. واستفسرت سوزان بمجرد انتهاء المكالمة: «ماذا يحدث؟» ورددت عليها: «يبدو أن هناك انقلاباً في موسكو».

وقالت: «ها هي ذي عطلة أخرى تنقضي بسرعة» وبالطبع كانت أزمة الخليج قد نشبت في مطلع آب أغسطس العام الماضي.

وقلت مطمئناً: «لا تقلقي يا عزيزتي فلن يتكرر ما حدث العام الماضي فلننتحل بالأمل والشجاعة أكثر من أي شيء آخر» وغمرني إحساس بأنه سيكون من العسير على قوى الرجعية في الاتحاد السوفيتي أن تعيد ماراد الحرية إلى القمقم الآن. فقد قطع الإصلاح شوطاً بعيداً. لكن من ناحية مشاعري على أن أعترف بأنني كنت قلقاً. وكان القلق يساورني بشكل خاص على إدوارد شيفرنادزة. صحيح أنه قد استقال من حكومة جورباتشوف إلا أنه لا يزال يمثل رمزاً حياً يتنافس للبيرسترويكا في الاتحاد السوفيتي والغرب. وأحسست أنه سيعتقل بكل تأكيد، والله وحده يعلم ماذا سيلحق به بعد ذلك. فهذا هو الاتحاد السوفيتي كما أن عصابة الثمانية هدت باتخاذ إجراءات حاسمة. وشعرت بالقلق من حدوث نسخة لعام ١٩٩١ من الثورة البلشفية تحت قيادة «لجنة الطوارئ».

في الساعة ١٠:٥٤ فجر الإثنين التاسع عشر من آب أغسطس اتصلت بمركز العمليات بالخارجية فيما سيصبح أول عدة اطلاعات سأتلقها ذلك اليوم. وأخذت إذاعة موسكو والتلفزيون السوفيتي في إذاعة الموسيقى الكلاسيكية في مؤشر هام لحدوث اضطراب سياسي، وتواترت أنباء عن نزول ناقلات الجند المدرعة والدبابات إلى بعض شوارع موسكو. وفي ليتوانيا احتلت القوات السوفيتية محطة التلفزيون. وبينما كانت تلك الأنشطة تثير القلق فإن الانقلاب كشف على ما يبدو عن عشوائية مفرطة. وراودتني نفسي لأبد وأنهم اعتقلوا يلتسين والديمقراطيين الآخرين الآن. لأبد وأنهم قطعوا الاتصالات مع العالم الخارجي. لكن المناوب طمأنني بأنه لازال بوسعنا الاتصال بموسكو. كما أن سي إن إن لا تزال تبث من هناك. كان الأمر محيراً للغاية.

وأبلغت كيم بأنني أريد معلومات أعمق وأشمل، وطلبت إبلاغي بأي معلومات للاستخبارات والحصول عليها. في الوقت ذاته كان النوم ضرباً من المستحيل. ويعيد الساعة الخامسة فجراً بقليل وهو الموعد المعتاد لاستيقاظي لمشاهدة الحيوانات تلقيت عدة تقارير استخباراتية قرأتها بعناية قبل أن أعاود الاتصال بالمناوب الساعة الخامسة وسبع وأربعين دقيقة للوقوف على الأحداث. كان الوقت بعد الظهر في موسكو. واتخذت الدبابات مواقع لها حول المباني الرئيسية ويبدو أن عملية عسكرية أشمل تدور في البلطيق. وفي مؤتمره الصحفي وصف يلتسين الانقلاب بأنه «جنون وعمل غير مشروع» واعتلى دبابة ودعا الشعب إلى الإضراب وتحدي لجنة الطوارئ.

وأوصلني مركز العمليات ببوب شتراوس الذي كان يمضي عطلة في كاليفورنيا قبل تولي مهام منصبه الجديد وسألته أن يحزم حقائبه وأن يستعد للعودة إلى واشنطن فالأمور أخذت تحتدم.

وفي الساعة السادسة وأربع عشرة دقيقة أوصلني مركز العمليات مع سكوكروفت الذي أبلغني بالمؤتمر الصحفي الذي اختتمه الرئيس لتوه في الساعات الأولى من الصباح. «كانت الساعة الثامنة والرابع صباحاً». وغير متأكدين مما يدور في موسكو قرر الرئيس وسكوكروفت الاكتفاء بالرد في الوقت الحالي بأسلوب خفيف رغم أن الرئيس أشار قائلًا: «أعتقد أنه من المهم أن تعرف أن الانقلاب يمكن أن يفشل. فبوسعهم الاستيلاء على السلطة ثم يناقضون إرادة الشعب». وكان الرئيس في سبيله للعودة إلى واشنطن على الفور. وأبلغت برينت أنني سألحق بهم أنا وشتراوس في واشنطن أيضاً. وبعد انتهاء المكالمات أجرى لاري إيجلبيرجر القائم بأعمال وزير الخارجية أثناء غيابي، أول مكالمات من خمس مكالمات معي في ذلك اليوم لتنسيق ردنا مع البيت الأبيض والحكومات الأجنبية.

وبعيد عدة دقائق اتصل بي هانز فان دين بروك من هولندا. وكان يريد عقد اجتماع لوزراء خارجية حلف الأطلسي ووافقته رغم اقتراحي التريث لبضعة أيام لمنحنا فسحة من الوقت لتقييم مدى أي تغييرات تحدث في موسكو. وقلت: «أمل في إمكانية إجهاض الانقلاب. فلا ينبغي أن يفوت الحلفاء أي فرصة لإجهاض الانقلاب». وتساءل: «هل تعتقد أن عقد اجتماع لمؤتمر الأمن

والتعاون في أوروبا سيكون وهما في ظل الملابس الحالية؟» وأبلغته على العكس قائلاً: «إن الإصلاحيين وضعوا ثقة كبيرة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فعقد اجتماع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يكون طريقة ملائمة لإجبار النظام السوفيتي الحالي لاتخاذ موقف وفقاً لمبادئ هلسنكي وميثاق باريس. فمثل هذا الاجتماع يمكن أن يفصل حبة القمح عن قشرتها». واتصل دينيس روس الذي كان يستجم في نيوهامبشاير بعد انتهاء مكالمته فإن دين بروك بثلاث دقائق. وكان روس يشعر أن الجيش هو الأساس، أولاً: لأن الجيش كما أبلغني لن يلجأ على الأرجح إلى استخدام العنف ضد المدنيين السوفيت. وثانياً: إننا بدأنا نرى انشاقات على أرض الواقع في موسكو. فقد انضمت بعض القوات إلى يلتسين وقد يتسبب هذا في فشل الانقلاب. وأكد روس: «إن هؤلاء قد يحاولون حشد التأييد بإثارة وجود تهديد خارجي، ونحن في حاجة إلى انتزاع هذه الذريعة منهم».



وأثرت نفس تلك النقاط مع هانز ديتريش جينشر الذي اتصل بين في الساعة السابعة وأربعين دقيقة صباحاً أي بعد ثلاثين دقيقة. وأكدت أيضاً أننا في حاجة إلى استمرار تركيز الأنظار على موسكو، وألا نسمح لعصابة الثمانية بمحاولة تحويل الأزمة. إلى صراع بين الشرق والغرب. وهذا هو أحد الأسباب التي حدثت بي إلى تفضيل تأجيل عقد اجتماع لحلف الأطلسي لبضعة أيام. واستفسرت من جينشر عما إذا كانت لديه أي معلومات عن الكسندر بسمرتنيخ الذي كان يمضي عطلة. لكنه كان يعتزم العودة إلى موسكو في ذلك اليوم. وقال وزير الخارجية الألماني إنه لا يعرف شيئاً عن مكان وجود بسمرتنيخ.

وعقب انتهاء مكالمتي مع جينشر عاودت الاتصال بإيجلببرجر ثم شتراوس ثم روس وأخيراً تاتويلر ونائبها ريتشارك بوتشر للتأكيد على أننا سنشارك في الإيجاز الصحفي عند الظهر. واتصل بوب زوليك الذي كان يمضي عطلته في اسكتلندا بعد ساعة ونصف الساعة للتأكيد على نقطة واحدة معي «وهي أننا نفتقر إلى كثير من عناصر القوة في هذا الموقف. لكن الشرعية هي عنصر القوة الوحيد الذي نملكه. إننا في حاجة إلى حرمان عصابة الثمانية من أي شرعية». وتصريحاتنا وبياناتنا هي الطريق لتحقيق ذلك الهدف. وأشار عليّ أيضاً بأن ناشد الجيش، وعرض عليّ عبارة مفيدة: «إن جيش الشعب لا يمكن أن يطلق النار على أبناء الشعب».

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً اتصل بي إيجلببرجر لإبلاغي أن السفير السوفيتي لدى الولايات المتحدة فيكتور كومبليكتوف طلب عقد اجتماع وهو ما وافق عليه لاري من أجل ممارسة ضغط قوي، واستهل السفير الاجتماع بالقول: «إن جورباتشوف مريض وان هذا سبب ما يحدث». وسلم رسالة من يانايف إلى الرئيس. وكتب يانايف محذراً من «وضع يخرج عن نطاق السيطرة تتعدد فيه مراكز القوى» ومن «خطر حقيقي بتفسخ البلاد، وفي ظل تلك الظروف لم يكن أمامنا من خيار سوى اتخاذ إجراءات حازمة لوقف الانزلاق نحو الكارثة». ومع هذا وفي محاولة

لتثبيط ردنا تعهد يانايف بااستمرار سريان المعاهدات والاتفاقيات، وتصميم القيادة الجديدة على تعزيز التعاون الذي يعود بقائدة متبادلة مع شركائنا الأجانب. واختتمت الرسالة بمحاولة خرقاء للطمأنة: وللعلم فإن ميخائيل سيرجيفيتش في أمان تام لا يهدده شيء. وأعتقد أنه من السهل أن يقول المرء هذا. وبالمقابل سلم لاري لكومبليكتوف ورقة بموقف متشدد حددت الخطوط العامة لوجهة نظرنا. وجاء فيها «إن هذه المحاولة المضللة غير الشرعية للالتفاف على القانون السوفيتي وإرادة الشعوب لا تخدم مصلحة أحد». وأشارت ورقة الموقف «إلى انزعاجنا العميق من نتيجة الأحداث وإدانتنا إلى اللجوء غير الدستوري إلى القوة».*

وكان دوجلاس هيرد هو التالي في قائمة المتصلين بالهاتف. وكان هيرد ينسق مع زملائه في المجموعة الأوروبية، وكانوا يريدون مني الانضمام إليهم في بروكسل في اجتماع مجلس حلف الاطلنطي يوم الأربعاء. ووافقت، وأبلغته بأنه في الوقت الذي نحتاج فيه إلى إدانة حازمة للانقلاب. فإننا في حاجة إلى صياغة مواقفنا لأنه ما من طرف خارجي يملك نفوذاً كافياً داخل الاتحاد السوفيتي لتغيير مسار الأحداث. وقال: إن حكومة جلالة الملكة اتخذت نفس الموقف الأساسي، ولم تؤيد دعوة البعض في الغرب لشعب موسكو بالنزول إلى الشارع. فالتحريض الغربي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، أو يسفر عن اندلاع حرب أهلية أو شيوع حالة من الفوضى. لكن علينا التأكيد على إمكانية فشل الانقلاب وقد فعلنا. وقال: إن الأوروبيين يدرسون فكرة عقد مؤتمر للمجموعة الأوروبية وأبدت له قلقاً من أن «مثل هذا الاجتماع قد ينتهي بتصافح حار ودون برنامج محدد» وقلت: «بدلاً من ذلك ربما يكون بوسع رئيس الوزراء جون ميجور زيارة الرئيس عندما يعود إلى كينيونكورت.

وبعد أربع دقائق اتصلت بالرئيس الموجود الآن في واشنطن. فقد عاد إليها صباحاً رغم هبوب إعصار بوب الذي كان يضرب الساحل الشرقي، وطائرة القوات الجوية رقم واحد وهي تتمايل وتترنح لدى شق طريقها باتجاه الجنوب الشرقي. وأبلغته بفحوى محادثتي مع دوجلاس هيرد. وتحدث الرئيس مع ثلاثين رئيس دولة ويات يشعر الآن أن عقد اجتماع لحلف الأطلنطي أصبح ذا مغزى.



وفي الواقع أصبح يقينه يتزايد إلى حد ما بأن مآل الانقلاب إلى الفشل. وعلى مدار الساعات الست عشرة منذ الإعلان الذي أذاعته إذاعة موسكو لم تشاهد بعد المؤشرات التقليدية للانقلاب. ورصدت دوائر المخابرات محاصرة القوات لمنزل داشا جورباتشوف على البحر الأسود، وتواجد عدد غير مألوف من السفن الحربية قبالة الساحل. لكن الانقلابيين لم يغلغوا وسائل الإعلام بعد، وأفتقر المجهود الحربي إلى التناسق ولم يعتقل أحد. وفي مؤتمر صحفي اتخذت لجنة الطوارئ

* بدأت أول صياغة لمسودة ورقة الموقف في الساعة السادسة صباحاً في ذلك اليوم في وزارة الخارجية بواسطة لاري نابج مدير إدارة الشؤون السوفيتية وأندرو كاريندالي من إدارة التخطيط السياسي.

خطأً متشددًا. لكن يدي يانايف ارتعشت أثناء حديثه، وبدا واحد على الأقل من زملائه ثملاً. وفي الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بتوقيت موسكو قرر يانايف فرض حالة الطوارئ. لكن المواطنين كانوا يتنقلون بحرية في المدينة كان أمراً بالغ الغرابة.

ومن ناحية أخرى بدت قوة يلتسين تتصاعد مع تزايد الضغوط عليه. كان يلتسين بارعاً في تحريك الجماهير، ووصف الانقلاب بأنه «تمرد مسلح» وطالب بإعادة جورباتشوف. ويبدو أنه شجع زعماء موسكو بمن فيها ياكوفليف وشيفرنادزه. وفي الوقت الذي تنفست فيه الصعداء لأنهما يتمتعان بالحرية ويتحدثان تملكنتي الحيرة وتعجبت لعدم اعتقالهما حتى الآن؟ ودار بخلدي أنني كنت سأعتقلهما بالقطع لو كنت قائداً للانقلاب.

وانتابني إحساس أنا والرئيس بأن الزخم يتصاعد ضد الانقلاب. واتفقنا على أن صدور بيان رئاسي أقوى سيكون مفيداً. لا سيما لأن يلتسين طلب هذا الطلب. «وتلقى جيم كولينز هذا الطلب من اندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي». وما لبث أن تواتر المزيد من الأنباء. فعلى صعيد الجبهة العسكرية انشقت فيما يبدو عناصر من فوج القوات الخاصة تامانسكي بما في ذلك عشر دبابات بدأت تتأهب الآن للدفاع عن مقر برلمان الاتحاد السوفيتي، «البيت الأبيض الروسي» كما يشتهر. فهل يمكن أن يتحول المد؟

وانشغلت بقية فترة ما بعد الظهر في مزيد من المكالمات الهاتفية مع إيجلبيرجر ومكالمة هاتفية أخرى من هيرد ومكالمة من نظيرتي الكندية باربارا مكدوجال التي طلبت عقد اجتماع لمجموعة السبع وحلف شمال الأطلسي مما سيجعل الرد الغربي ذا طابع سياسي أكبر وعسكري أقل. من ناحية أخرى، وعقب اجتماع موسع بين الأجهزة الحكومية لمناقشة الخيارات ومعلومات الاستخبارات قرر الرئيس اتخاذ خط علني أكثر تشدداً، وأصدر ورقة الموقف التي سلمها إيجلبيرجر إلى كومبليكتوف في الوقت المناسب لتتصدر أنباء المساء.

وفي الخامسة إلا ربعاً مساءً ركبت طائرة تابعة للقوات الجوية في بينادلي ويومينج عائداً إلى واشنطن. وكان معي عدد من رفاق السفر وفيهم بوب شتراوس ومارلين فيتزواتر المتحدث باسم البيت الأبيض وبيت ويليامز المتحدث باسم البنتاجون الذي كان يقوم بجولة في الريف عندما هبطت طائرة هيلوكبتر تابعة للحرس الوطني في ويومينج في مكان قريب وتم إبلاغه بأمر الانقلاب في موسكو. وكان لا يزال يرتدي ملابس التدريب ونحن نتجه شرقاً، وبعد توقف قصير للتزود بالوقود في قاعدة رايت تيرسون الجوية في أوهايو هبطنا في قاعدة أندروز الجوية في تمام الحادية عشرة والنصف مساءً مع طلوع الشمس في موسكو، بينما كان الرئيس يتساءل: «ماذا عن آب أغسطس؟».

بدأت يوم الثلاثاء بالتحدث إلى جيم كولينز في موسكو حيث أشار إلى حدوث حالة من الجمود. وشعرت بأن هذا مؤشر جيد، فالانقلاب في حاجة إلى زخم ليحقق النجاح. كما أن موقف التحدي الذي اتخذته يلتسين منع عصابة الثمانية من أحكام قبضتها على البلاد. وفي الساعة العاشرة صباحاً انضمت إلى الرئيس أثناء أداء شتراوس اليمين في احتفال خاص أقيم بالمكتب البيضاوي، واستهل الرئيس يومه بالاتصال ببوريس يلتسين ليشد من أزر الزعيم الروسي وليقوض الانقلاب. وتوجه الرئيس إلى الحديقة الوردية لعقد مؤتمر صحفي في الساعة العاشرة والنصف، وقال بوضوح: «إن الاستيلاء على السلطة بطريقة غير دستورية يشكل إهانة للأهداف والطموحات التي احتضنتها الشعوب السوفيتية في الأعوام الأخيرة. إن هذا العمل يضع الاتحاد السوفيتي على خلاف مع المجتمع الدولي». وما لبث أن أعلن - ما وصفه أحد كتاب الأعمدة بأنه صدمة كهربائية - إنه اتصل لتوه مع بوريس يلتسين وأنه أكد للسيد يلتسين استمرار تأييد الولايات المتحدة لهدفه بإعادة السيد جورباتشوف باعتباره الزعيم المنتخب بطريقة دستورية. واستخدام الرئيس أسرع المصادر المتاحة لتصل الرسالة إلى موسكو، وهي شبكة سي إن إن.

وعقب انتهاء المؤتمر الصحفي ترأس الرئيس اجتماعاً في المكتب البيضاوي لتقييم الاحتمالات. وتواترت أنباء غير مؤكدة عن سقوط بافلوف مريضاً واستقالة يازوف من اللجنة. وفي خارج روسيا صدرت أقوى معارضة للانقلاب من الزعيم القازاقستاني نور سلطان نزار باييف إضافة إلى زعمي أوكرانيا ومولدافيا. وكنا نأمل جميعاً في تصدع عصابة الثمانية، لكننا لم نعول على ذلك. وأثار إعلان لجنة الطوارئ حالة الطوارئ. لكن هاهي اللجنة عاجزة مرة أخرى عن تطبيقها. واستخدمت القوة في البلطيق دون أماكن أخرى في الاتحاد السوفيتي. ووراء ذلك كان الخطر ماثلاً باندلاع حرب أهلية. لا سيما إذا تواصلت الانقسامات داخل الجيش، ويات من المحتمل للغاية أن تنفصل الجمهوريات لو استمر الجمود.

وقرر الرئيس التوسع في دعمنا ليلتسين في جانب منه باستخدام إذاعة صوت أمريكا لنشر رسالته في مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتي. وأراد الاستمرار أيضاً في حرمان الانقلابيين من أي شرعية وتجميد المساعدة الاقتصادية. لكنه قرر الكف عن اتخاذ أي إجراءات أخرى مثل فرض عقوبات اقتصادية، أو إلغاء الاجتماعات المقررة حتى نرى كيفية سير الأمور في موسكو. وسوف يتوجه شتراوس إلى موسكو. لكنه لن يلتقي أو يقدم أوراق اعتماده إلى النظام الجديد. كان الرئيس يحاول الاتصال بجورباتشوف منذ الاثنين دون أي نجاح. وحاولت نفس الشيء مع الكسندر بسمرتنيخ وأسفرت محاولاتي عن نفس النتائج. وفي الثانية عشرة إلا ربعاً وكنت لا أزال في البيت الأبيض اتصل كومبليكتوف وسألته: «ألديك وزير للخارجية؟ فمن الغريب أن أكون قادراً على مدار ثلاث سنوات أن أرفع سماعة التليفون وأتحدث مع وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ولا أستطيع ذلك الآن».

وأبلغني أن بسمرتنيخ كان يستجم في مينسك، وأنه عاد إلى موسكو يوم الأحد. وأن وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يعاني من ارتفاع شديد في درجة الحرارة، وأنه ليس مريضاً دبلوماسياً. فهو على ما يرام سياسياً.

كان القلق يساورني على بسمرتنيخ فقد كان مؤيداً قوياً للتعاون السوفيتي الأمريكي. كما كان عاملاً مهماً في التوصل لاتفاقية ستارت، وفي دفع عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن ليس هذا هو الوقت المرض، عندما يتجه أفراد الشعب نحو المتاريس.



وأضيت بقية يوم الثلاثاء للإعداد لاجتماع حلف الأطلنطي وعقد اجتماع ثنائي مع جيرى دينستبير وزير خارجية التشيك. وأبلغني بأن الانقلاب مزعزع للغاية. وأشار دينستبير إلى أن بلاده قد تغرق في طوفان من اللاجئين إذا أدى الانقلاب إلى حرب أهلية أو أشاع حالة من الفوضى. وقد عززت جمهورية التشيك بالفعل عدد قوات حراس الحدود على حدودها التي تمتد بطول خمسة وخمسين ميلاً مع الاتحاد السوفيتي.

وشدّت أعصابي في الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة مع تواتر أنباء عن إطلاق نار بالأسلحة الآلية قرب مقر السفارة الأمريكية والبرلمان الروسي (البيت الأبيض) على بعد مئات من اليارات. ثم اشتعلت أعصابي مرة ثانية بعد برهة مع تواتر مزيد من الأنباء التي تكهنت بوقوع هجوم على البيت الأبيض الروسي قبل الفجر الذي يوشك أن يبزغ بعد ساعات في موسكو.

وأخيراً غادرت مقر الخارجية بعيد الساعة السادسة للتأهب لرحلة طيران ليلية إلى بروكسل بعد ساعات. وغمرني إحساس بالعجز. وهو شعور نادراً ما ينتابني في حياتي. بينما طائرتي تحلق فوق الأطلنطي في منتصف الليل. وانتظرت وقوع الأسوأ أو حدوث هجوم ساحق، وأن يتصل مركز العمليات ليبلغني بأنباء اجتياح الكي جي بي وقوات وزارة الداخلية للمتاريس وقتل يلتسين أثناء الاجتياح والهجوم.

لكن لم يحدث الهجوم الساحق. فلدى وصولي إلى بروكسل تلقيت أفضل ما يمكن أن أسأل عنه من أنباء: لم يحدث هجوم شامل، وجرت بعض التحركات العسكرية وسحق ثلاثة مدافعين شجعان عندما ناورت مجموعة من ناقلات الجند المدرعة داخل بضع بلوكات قرب البيت الأبيض الروسي. لكن يلتسين لا يزال حياً، ولا تزال المتاريس سليمة.

وسيطرت التطورات المهمة في موسكو على جلسة حلف الأطلنطي. وعقب الاجتماع مع السكرتير العام للحلف مانفريد فيرنز ثم دوجلاس هيرد جلست على غداء عمل مع نظرائي قبل عقد اجتماع رسمي لمجلس حلف شمال الأطلنطي. وأثناء الغداء مع الوزراء تلقينا مزيجاً من التقارير كان من الصعب استخلاص نموذج محدد منها: فقد أعلن قائد منطقة الفولجا العسكرية تأييده ليلتسين، وخيم الهدوء على كيبف وييرفان. وكانت الكي جي بي تتحرك صوب المشروعات المشتركة وشوهت الدبابات تغادر موسكو.

وفي لحظة ما استدعى فيرنر من بين الوزراء لتلقي مكالمة هاتفية من يلتسين. وأخيراً بدأنا نتلقى شيئاً من الأنباء المؤكدة. يبدو أن الأحداث تتلاحق بسرعة الآن. فايفان سيلاييف رئيس وزراء روسيا والكسندر روتسكوي نائب رئيس برلمان روسيا يتوجهان بنفسيهما جواً إلى القرم لاصطحاب جورباتشوف والعودة به إلى موسكو. «وطلبنا من عدد من السفارات الأجنبية إيفاد ممثلين، وحاول كولينز الانضمام إليها غير أن تحركات الوحدات العسكرية التي تغادر موسكو عرقلت حركة المرور مما حال دون لحاقه بالرحلة». وأكدت وكالة أنباء تاس أن وزارة الدفاع أصدرت أوامر لكافة القوات بمغادرة موسكو. وأبرق مسئولو السفارات بأن الدبابات التي نشرت للدفاع عن البيت الأبيض الروسي بدأت في مغادرته.



وعقب انتهاء الجلسة عقدت مؤتمراً صحفياً، واجتمعت لفترة وجيزة مع هيرد وديما، ثم اتصلت بالرئيس. ويبدو أن الانقلاب يتهاوى. لكننا كنا عازفين عن قول أي شيء محدد حتى نتيقن منه تماماً. في الوقت ذاته اجتمعت مع كوزيريف الذي طلب علانية من الدول الديمقراطية أن تظل متيقظة. فليس هناك وقت للشعور بالبهجة، وكان يعتقد أنه حتى يودع كل أعضاء عصابة الثمانية السجن ويعود جورباتشوف إلى موسكو فليس بوسع أحد أن يتأكد أن الديمقراطيين قد انتصروا.

وفور انتهاء لقائي مع كوزيريف جاء إليّ جينشر وقال: إن إلكسندر ياكوفليف على الهاتف في غرفة العاملين الأمريكيين في حلف الأطنطي. وأبلغني «بأن كافة القوات والدبابات قد غادرت موسكو. وسوف يصل جورباتشوف في غضون خمس عشرة إلى عشرين دقيقة. وقد قمنا باعتقال عدد من أعضاء لجنة الطوارئ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدستور» وبادرت بالاتصال بالرئيس لإبلاغه بهذه الأنباء الطيبة على الفور بعد أن حصلنا عليها من فم الأسد من موسكو.

وسرعان ما تحولت بهجتي إلى حذر بعد خمس دقائق عندما اتصل بسمرتنوخ. وحذرتي قائلاً: «كن حريصاً من تقارير وسائل الإعلام وخاصة سي إن إن. لأن الوضع لم يعد إلى طبيعته. تمسك برد فعلك الأصلي المنادي بإعادة الحكومة السوفيتية الشرعية». وأبلغته «بأننا سننفل ذلك». وعقب حديث مقتضب حول عملية السلام في الشرق الأوسط استفسرت منه عن حالته الشخصية. وقلت: «استنتجت من سفيركم لدى واشنطن أن مرضكم ليس مرضاً دبلوماسياً» ورد «إنه ليس فيروس لكنه أخطر».*

وأخيراً وفي تمام الساعة الثانية والرابع فجراً حطت طائرة إيروفلوت بموسكو. وهبط جورباتشوف متجهماً ومهزوزاً إلى حد ما. وانتهى الانقلاب. لكن سلسلة ردود الأفعال قد بدأت.

* بعد يومين عرفت مدى خطورة الموقف عندما اتصل بي بسمرتنوخ ليبلغني أنه أجبر على الاستقالة. فقد كان بالغ السلبية أثناء الانقلاب، وسيكون من المستحيل أن يستمر في منصبه وزيراً للخارجية. أما ما لم يقله لي حتى إجراء المحادثة الهاتفية هي أن تيدكوبيل كان يصوره أثناء المكالمة.

لا يزال سوفيتياً، لكن هل هو اتحاد؟

عدت إلى واشنطن ليل الأربعاء ثم توجهت إلى كينيديونكبورت صباح الخميس لبحث الخطوات التالية مع الرئيس. وخلصنا إلى أنه مع انتصار (المركز) (جورباتشوف) وزعماء الجمهوريات (يلتسين) الملتزمان بالإصلاح، وتقلص نفوذ أجهزة الأمن والجيش. فلا بد وأن نتوقع أن تتحرك القيادة السياسية بقوة الإصلاح الآن. وهيمنت عدة اعتبارات وحاجات على مناقشاتنا:

١. صفقة إصلاح اقتصادية جذرية.
٢. تطبيق فوري لمعاهدة ستارت، وخفض القوات التقليدية في أوروبا، ومتابعة مباحثات الحد من التسليح.
٣. السيطرة المدنية على الجيش وأجهزة الأمن.
٤. خفض الإنفاق العسكري.
٥. استمرار السياسة الخارجية.
٦. إجراء مفاوضات جادة حول استقلال البلطيق بحكم الأمر الواقع.
٧. توسيع التعاون الاقتصادي الفني.
٨. مراعاة الأعراف الدولية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك يبدو أن جورباتشوف أخطأ تماماً في قراءة حجم التغيير الذي طرأ على العالم بالفعل. ومن منزل عائلة بوش في ووكر بوينت شاهدت أنا والرئيس جورباتشوف وهو يعلن الحاجة إلى «تجديد» الحزب الشيوعي. أصابتنا صدمة شديدة. فقد أراد الشعب بوضوح تصفية الحزب لا تجديده، وقد أفصح عن نواياه بوضوح بتحطيم تماثيل لينين في مختلف أرجاء الاتحاد السوفيتي. كان الاتحاد السوفيتي أخذ في التفسخ بسرعة، ومعه وضع جورباتشوف. ومع حلول السبت تعرض جورباتشوف لضغوط للاستقالة من رئاسة الحزب، وحلت اللجنة المركزية للحزب ونقلت كافة أملاك الحزب إلى البرلمان. وخارج روسيا صوت البرلمان الأوكراني بأغلبية ساحقة على الاستقلال، وتلاه في اليوم التالي برلمان بيلاروسيا ثم مولدافيا بعد يومين.



وعدت إلى المزرعة على أمل نيل قسط من الراحة والاستحمام قبل أن يتفجر جزء آخر من العالم. وأمضيت الأسبوع التالي أخذ أقل قسط يسعني من الراحة والاستحمام بينما يستغرقني كثير من التفكير في تلك الأحداث المروعة وأنا أذرع التلال التي تطوق مزرعتي. وبدت الأسئلة التي تواجهني محددة تماماً. هل بوسع يلتسين وجورباتشوف التعاون؟ كيف سنتعامل مع ما سيصبح حكومة ائتلافية بشكل أساسي؟ هل سيظل الاتحاد السوفيتي موحداً؟ وأمسكت رأسي من شدة وطأة هذه الأسئلة؟

ولم أعرس سوى على إجابات قليلة في مذكرتي أدهما خبيراً الشؤون السوفيتية بإدارة التخطيط السياسي أندروكار بندال وجون هانا. وأشارت أولاهما، وكانت بعنوان «ماذا يتعين عمله» وهي مسرحية عن كتاب لينين الصادر عام ١٩٠٢ إلى أن الشعب الروسي قد أزال آخر آثار الستالينية، وياتت الأبواب مفتوحة الآن على مصراعيها أمام احتمالات إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية. وجاء بالمذكرة: «إن المركز ومؤسساته ستظل قائمة في الوقت الحالي. لكن اعتماداً على تساهل الجمهوريات إلى حد كبير. ومن أجل البقاء يجب على المركز أن يحول نفسه إلى طليعة للإصلاحات الجذرية. وإذا أخفق في إحداث هذا التحول فسوف يصبح جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من حلها. وفي ظل هذه الملابسات ستحاول الجمهوريات تنحية المركز جانباً وتحاول ابتكار آلية جديدة تصوغ العلاقات من خلالها». وباختصار باتت أيام جورباتشوف معدودة إذا لم يصبح ديمقراطياً بدرجة أكبر من يلتسين وهو احتمال وجدته غير مرجح.

وبدأت في دراسة مجموعة من المبادرات القيمة الواردة في المذكرة، وعلى سبيل المثال عقد مؤتمر للدول المانحة للمعونة الإنسانية، وتكثيف ضخم للمساعدة الفنية الأمريكية. تأسيس صناديق للمشروعات وبرامج فيالق السلام للجمهوريات و«صندوق جديدة المحررات» لتحويل الصناعات الدفاعية السوفيتية إلى الإنتاج المدني. إضافة إلى عدة انطلاقات سياسية جديدة. على سبيل المثال ربط المعونة بالانتخابات، وتعديل مناقشات ستارت لتتناول أخطار نشوب حروب عارضة، وحظر الصواريخ الباليستية المزودة بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه المنصوبة. (الذي اقترحناه ورفضته موسكو ربيع عام ١٩٩٠).

وحتى نعرف كيف ستمضي العلاقة بين جورباتشوف و يلتسين، وبين المركز والجمهوريات كنت حذراً في الكتابة إلى جورباتشوف كلية. وكنت أعتقد أيضاً أنه من السابق لأوانه طرح مجموعة جديدة من المبادرات على الرئيس قبل أن أعود وأدرس مباشرة كيفية تطور الأحداث في موسكو وبقية أنحاء الاتحاد السوفيتي.

وعلى أية حال فقد كانت أولوية الرئيس الأولى هي البلطيق. وفي أعقاب فشل الانقلاب تحركت دول البلطيق بكل قوة لنيل الاستقلال. ودشن يلتسين البداية بالاعتراف باستونيا ولاتفيا في ٢٤ آب أغسطس (كانت روسيا قد اعترفت بليتوانيا بالفعل في ٢٩ تموز يوليو). وقد سارعت عدة دول اسكندنافية بالفعل للاعتراف بها، وتزايدت الضغوط علينا لنحذو حذوها. ولأننا لم نعترف مطلقاً بضم دول البلطيق إلى الاتحاد السوفيتي فقد أعلن الرئيس ببساطة في ٢ أيلول سبتمبر إقامة علاقات دبلوماسية مع ليتوانيا واستونيا ولاتفيا، وأننا سنعمل على تأكيد حقيقة الاستقلال.

وثار السؤال السياسي الأكبر حول الجمهوريات الأخرى. وكنت أبحث عن أداة دبلوماسية تساهم في تشكيل سلوكها. ووجدت فكرة مفيدة في المذكرة الثانية. فقد بدأت بالإشارة إلى: «أن الإمبراطورية السوفيتية الخارجية قد انهارت عام ١٩٨٩ ويبدو أن الإمبراطورية السوفيتية الداخلية تنهار الآن». وبينما بدا أن الشق الأكبر من الحملة الإعلامية للاستقلال مرتبط بجهد تبذله كل

جمهورية عن عمد لتعزيز مركزها التفاوضي في أي مفاوضات حذرت المذكرة من أن هناك «إمكانية حقيقية من أن إعلانات الاستقلال الحقيقية ستثير نزاعات إقليمية واقتصادية وعسكرية بين الجمهوريات». ففي هذا الأسبوع حذر يلتسين من أن المناطق التي يسيطر عليها الروس من أوكرانيا وقازاقستان لن يسمح لها بالإنسلاخ. ومضت المذكرة إلى القول: وفي الوقت الذي ستقرر فيه الأحداث على الأرض. فإن آرائنا سيكون لها أثر كبير على كيفية تحرك الزعماء تماما مثلما حدث في الانقلاب. ويمكننا بتبني خمسة مبادئ «أن نضع الإطار العام الفلسفي والعملي الذي يمكن في سياقه أن تحدث عملية تفكك الاتحاد السوفيتي سلمياً بشكل منظم».

كانت المبادئ ذاتها مباشرة وصريحة: أولاً: حق تقرير المصير سلمياً بما يتسق مع القيم والمبادئ الديمقراطية. ثانياً: احترام الحدود القائمة حالياً على أن تجري أي تعديلات سلمياً بالاتفاق. ثالثاً: احترام الديمقراطية وحكم القانون وخاصة الانتخابات والاستفتاء. رابعاً: احترام حقوق الأقليات. خامساً: احترام القانون الدولي والالتزامات الدولية. وكانت قوة تلك المبادئ في بساطتها، ومثلما كانت مبادئ الرئيس «الأربعة» التي حكمت نهجنا تجاه الوحدة الألمانية فإن المبادئ «الخمس» يمكن أن تخلق بنية سياسية تساعدنا خلال ما أعتقد أنه فترة انتقال تزداد اضطراباً.



ومع ذلك اعتقدت أن الأيام القادمة تحمل بين طياتها بعض الفرص الحقيقية. فقد أبدى الشعب رغبته وتشوقه للحرية، وأحسست أن من غير المرجح أن تكبح تلك الطموحات مرة أخرى. كانت نافذة الفرص مفتوحة أمام الديمقراطية لأن الشيوعية باتت قوة بائدة، رغم أن الكثيرين من البيروقراطيين يتظاهرون بالديمقراطية لمجرد البقاء في السلطة. كانت أقوى المخاطر تكمن في احتمال أن التفسخ والتفكك قد يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف بين الجمهوريات أو الأعراق. وهو أشد ما يثير القلق في بلد يمتلك آلاف الرؤوس النووية.

وعزز ميلي إلى تبني هذه المبادئ اجتماع عقد في ذلك الوقت بين جيم كولينز وسيرجي تاراسينكو في موسكو. وحذر تاراسينكو الذي كان يتحدث بالأصالة عن شيفرنادزة، حذر كولينز من أن إثارة يلتسين لنزعة القومية الروسية أمر بالغ الخطورة. وأعرب تاراسينكو عن اعتقاده بأنه «ليس هناك قوة توازن حقيقية مع المشاعر القومية ومع القوى التي تدفع باتجاه التفكك. فالرئيس ضعيف وهياكل الحكومة المركزية عاجزة تقريباً عن القيام بعمل مستقل» وكان شيفرنادزة يعتقد أن صدور بيان منا يؤكد على مبادئ هلسنكي والحاجة إلى تسوية النزاعات سلمياً يمكن أن يفعل الكثير في تقليل احتمالات الصراع.

وبعد مناقشة المبادئ الخمسة مع سكوكروف وموافقته عليها أعلنت تلك المبادئ في إيجاز صحفي بالبيت الأبيض في الرابع من أيلول سبتمبر. وفي ذات اليوم جلست مع الرئيس لبحث أولويات الاقتصاد السوفيتي. وتبلورت تلك الأولويات في أولويات ثلاث: الأولى: حث اللجنة

الاقتصادية السوفيتية الجديدة التي تشكلت غداة الانقلاب على إعداد خطة إصلاح شاملة نحو إقامة اقتصاد السوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإلى أن يتم ذلك سيكون تقديم المعونة واسعة النطاق غير مجد من الناحية الفعلية. وتمثلت أولويتنا الثانية في المعونة الإنسانية في محاولة لمساعدة السوفيت على تجاوز ما كان ينبئ بأنه شتاء شديد القسوة، وثالثها: هو المعونة الفنية، وكنا نأمل أن يكون هدفنا توزيع الأغذية والطاقة وتحويل الصناعات الدفاعية إلى الإنتاج المدني.

وكان الأكثر أهمية من الاقتصاد والسياسة بالنسبة للرئيس هو قضية الأسلحة النووية. وأثناء المحاولة الانقلابية رصدت المخابرات الأمريكية عدة مؤشرات غريبة شملت قوات الصواريخ الاستراتيجية. أي الذراع النووي للجيش السوفيتي. وفي الوقت الذي لم تلح فيه مؤشرات على تزايد التهديد بوقوع حادث نووي فقد أثارت تلك المؤشرات الغربية قلقه بالطبع، وطلب مني أن أولى أهمية خاصة لقضايا السيطرة والتحكم عندما أتحدث مع جورباتشوف وبلتسين وقيادة الجيش*. وحدث ذلك بعد قليل لأننا قررنا أن هناك سبيلاً وحيداً لمعرفة ما يدور حقيقة في الاتحاد السوفيتي وهذا بالنسبة لي أن أتوجه إلى هناك بنفسني.

موسكو على شفا.... ماذا؟

في كل مرة أهبط فيها موسكو صادفتني مدينة جديدة على ما يبدو، ولم يكن العاشر من أيلول سبتمبر استثناءً من القاعدة. وفي الواقع كان اليوم الأول لي في موسكو يوماً سريالياً. وتوجهت من مطار أوزونياك المهجور إلى حد موحش إلى الكريملين الذي كان يرفل في فوضى الأسابيع الماضية، ثم إلى البيت الأبيض الذي كان يمكن رؤية بقايا المتاريس حوله. وفي الحقيقة كانت المتاريس توجد على مسافات متساوية بين سفارتنا والبيت الأبيض، ويمكن رؤية الزهور وياقات الورود التي وضعت تخليداً للشباب الثلاثة الذين ضحوا بأرواحهم أثناء الانقلاب.

وقضيت معظم اليوم مع جورباتشوف وبلتسين، وأعطيت كلا منهما واحداً من الأعلام الأمريكية التي كانت مرفوعة على الكونجرس الأمريكي يوم الحادي والعشرين من آب أغسطس، وعقب اجتماعي مع بلتسين توجهت إلى اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حيث شاهدت وزير خارجية ليتوانيا يلقي كلمته أمام الحضور. وفي تلك الليلة كتبت إلى الرئيس: «لو أن أحداً قال لنا قبل شهرين أن وزير خارجية ليتوانيا المستقلة سيلقى خطاباً إيجابياً للغاية أمام اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بموسكو في أيلول سبتمبر لتساءلنا عما يتعاطاه. فذلك يجسد التغيرات الهائلة التي تحدث هنا».

* أصدر الرئيس تعليماته أيضاً إلى ديك تشيني وكولين باول بتقديم أفكار جديدة وجادة لتقليل خطر نشوب حرب نووية. وبعد مناقشات وجدل مهم بين مستشاريه أعلن في ٢٧ أيلول سبتمبر سلسلة من الخطوات الجذرية شملت إزالة أو تدعيم من جانب واحد للأسلحة النووية التكتيكية، إزالة الصواريخ الباليستية المتحركة العابرة للقارات وصواريخ «أس آر إيه ام». الهجومية قصيرة المدى، واقتراح إزالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه.

كان جورباتشوف ويلتسين يتمتعان بثقة بالغة. وزالت عن جورباتشوف صورة المهزوز التي لازمتها في أواخر آب أغسطس وحلت محلها صورته القديمة . الإصلاح السوفيتي الوثائق الذي لا يكاد ينتابه أي شك في الذات على الإطلاق. وكان يلتسين مفعماً بالقوة أيضاً. فقد حولته تلك اللحظات التي اعتلى فيها الدبابة والساعات التي أمضاها من مبتدئ مغامر مارق إلى شخصية عالمية حقيقية.

وقلت لجورباتشوف: «لقد مضى زمن الكلام إننا في حاجة للعمل. إن أمامكم فرصة عظيمة للتحرك لأن الضغوط قد زالت. ويتعين الآن أن تتحرك بحسم» وقلت نفس الشيء ليلتسين. وأكدت على حاجتهم إلى برنامج موثوق به يوضع بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف الانتقال نحو اقتصاد السوق الحر. ووافق الاثنان. لكن كلا منهما أكد الحاجة إلى المساعدة الأجنبية، وخاصة لتلبية الاحتياجات الإنسانية التي ستتفاقم على الأرجح مع دخول الشتاء الروسي القارص.

وأشاد جورباتشوف في دوائره الخاصة والعامه بالرئيس بوش لدوره الشخصي أثناء الانقلاب، وحملني ببعض المشاعر لتوجيه الشكر للرئيس. وقال: «تعرف أنه بعد الانقلاب كان الجميع بالغي الود معي، والآن فقط فإننا نرى بأوضح ما يكون سواء داخل الاتحاد السوفيتي أو خارجه من كانوا معنا ومن كانوا ضدنا». وفي مؤتمرنا الصحفي طلب مني جورباتشوف تسليم الرئيس واحداً من أربعة أشرطة فيديو صورها في القرم خلال أحلك ساعاته. وكان يلتسين يحمل تقديراً عالياً للرئيس، ولا سيما مكالمة الرئيس له في ثاني أيام الانقلاب.

ولم تكن تلك نقاط الاتفاق العامة بينهما فقط على الأقل في تلك اللحظة. وبصراحة شديدة فقد فوجئت تماماً بمدى تعاونهما وتنسيقهما واتفاقهما حول عدد من القضايا. وسألت كليهما: «من الذي يتحكم في الأسلحة النووية؟ فنحن نقول علناً إننا نريد سلطة قيادة مركزية واحدة. ونحن لا نريد رؤية أكثر من دولة نووية». واتفق الاثنان على أن المركز يجب أن يحتفظ بالسيطرة على كافة الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، وأشار جورباتشوف إلى أن التسلسل القيادي يمر عبره. واتفقا أيضاً على ضرورة وجود عملة وحيدة في الاتحاد الاقتصادي الجديد. واتفقا أيضاً على أن اتحاداً اقتصادياً جديداً وأنسب أشكاله معاهدة اقتصادية يعكف على إعدادها جريجوري يافلينسكي مع الجمهوريات يعد أمراً جوهرياً لحكم ما وصفاه «بمنطقة اقتصادية ناشئة».



لم تكن العين تخطئ مدى حاجة كل منهما للآخر على المدى القصير على الأقل. وفي الحقيقة فقد أكد كل منهما لي على قوة التعاون الوثيق بينهما. وأكد جورباتشوف على شجاعة يلتسين، وتحدث يلتسين عن جورباتشوف، ووصفه بأنه «رجل قد تغير» وقال: إن الاتصالات الهاتفية بينهما لا تنقطع طوال الوقت. ومنح موقف يلتسين ضد الانقلاب شرعية له لدى المواطن العادي، وهي شرعية كان يتوق لها جورباتشوف. وأصبح يلتسين يعرف بينهم بـ «فوجد» زعيم كالقيصر يمكن

أن يوفر الاستقرار الذي يرغبونه بكل شدة بعد فوضى حقبة البيريسترويكا. وكانت تلك الشرعية هي ما يفتقده جورباتشوف الآن. وفي تلك الآونة كان يلتسين في حاجة إلى خبرة جورباتشوف لتسيير الحكومة. وكان يريد أيضاً على ما يبدو المساعدة مع الجمهوريات الأخرى التي كانت تخشى الروس بشكل عام ويلتسين بشكل خاص.

ومع ذلك كانت مجالات اتفاقهما تعكس في التصميم أساساً أفكاراً سلبية، فقد كانا في حاجة إلى ردع أي محاولة انقلابية أخرى. إضافة إلى الحاجة لمنع التفسخ والفوضى العارمة وتجنب المجاعة. وقال جورباتشوف: «إن هناك قوى متعاطفة مع الانقلاب لم تفصح عن نفسها بعد. لقد قطعنا رأس الحية. لكننا نريد التحرك بأقصى سرعة لتجنب تكرار ما حدث».

وكان الإسراع بالتعاون مع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة يشكل قضية أخرى. ففي ضوء تزايد الغموض حول مستقبل الاتحاد السوفيتي كنا في عجلة «للتشبث» بالمكاسب هنا وهناك» فضلاً عن ذلك وللحصول على المعونة الغربية كان يتعين على موسكو تسوية عدد من مشكلات السياسة الخارجية. وقلت: «من المهم لنا جميعاً أن يكون بوسعنا الإشارة إلى بعض النتائج الملموسة لهذه الزيارات، ولا سيما في مجال السياسة الخارجية، فلنقرب بعض الأمور التي لم نستطع تقريبها من قبل. فلنأخذ بعض الإجراءات التي بوسعنا أن نأخذها لنوضح بجلاء أن يوماً جديداً قد أشرق هنا». واستجاباً لطلبي، وفي الحقيقة فقد تنافسنا في محاولة أن يكون كل منهما أكثر تعاوناً من الآخر. وضغطت بشدة على كل منهما حول عدد من القضايا القديمة، ولا سيما شحنات الأسلحة إلى أفغانستان، والمساعدات المالية لكوبا، والتواجد العسكري السوفيتي فيها. وقلت: إن الغرب سيكون مستعداً لمساعدتهم لأقصى مدى، وأن يساعدهم في قضية الديون لو أوضحا أنهما لم يعودا يدعمان الأنظمة الشيوعية في مختلف أنحاء العالم. وقال جورباتشوف في مزحة ساخرة من الدين السوفيتي: «لقد أنفقنا ٨٢ مليار على الأيديولوجية».

وكان يلتسين أكثر نزوعاً للعمل. لدرجة أنه عندما اقترحت وقف شحنات الأسلحة إلى أفغانستان ليعزز فرصة التوصل إلى تسوية في أفغانستان تدخل بقوة قائلاً: «سوف أبلغ جورباتشوف بأن يفعل ذلك». وعقب الاجتماع اتصل بجورباتشوف ثم عاود الاتصال بي وطمأنني بأن الاتحاد السوفيتي سيوافق على مهلة الأول من كانون الثاني يناير ١٩٩٢ لوقف شحنات الأسلحة إلى أفغانستان. وذهلت من السرعة التي يمكننا بها إحراز تقدم. فقد وافق جورباتشوف خلال اجتماعي معه على بدء الانسحاب من كوبا. وبدون توقع موافقته استفسرت منه أثناء توجهنا لعقد مؤتمرنا الصحفي في قاعة سان بطرسبرج عما إذا كان بوسعه إعلان ذلك. وقال إنه يمكنه وقد فعل. وهيمن هذا الإعلان على تغطية الصحافة وأثار ذعراً قوياً ومشاعر صعبة في كوبا التي لم تعلم بهذا الأمر للوهلة الأولى إلا من المؤتمر الصحفي. وفي وقت لاحق أبلغني بأنه سيتم خفض كافة أشكال المعونة العسكرية والاقتصادية مع الأول من كانون الثاني يناير ١٩٩٢ وسوف ينسحب كافة الجنود السوفيت من كوبا في ذلك الموعد. واتضح لي أن الدافع الرئيسي لاتخاذ مثل هذه الخطوة غير

المسبوقه في موسكو رغم فشل الانقلاب هو تمهيد الطريق أمام مساعدة أمريكية أكبر. وكانت اجتماعاتي مع بوريس بانكين وزير خارجية الاتحاد السوفيتي واندريه كوزيريف وزير خارجية جمهورية روسيا انعكاساً لاجتماعاتي مع رئيسيهما. وتعهد كلاهما بالتعاون التام*.

وفي المقام الأول كان أمام جورباتشوف ويلتسين بشكل عام مهمة سياسية في الأجل القصير بإقضاء من يتحدى سلطتهما. لكن على المدى الطويل الذي سيتطلب تطوير برنامج عمل إيجابي فقد كنت أقل ثقة. وفي تلك الليلة كتبت إلى الرئيس: «لا أعلم إلى متى سوف يستمر تعاونهما. لكن كليهما يرى بوضوح أنه في مصلحة كل منهما الآخر».

ولكن عندما تضحيت الوجه الجديد المثير للأمل في الموقف السياسي وجدت الأخطار الكامنة على نفس القدر. فقد تقوض الاقتصاد. كما أن المعونة الإنسانية المطلوبة ضخمة للغاية. واستمر جورباتشوف في إظهار فهم أقل للخطوات الأساسية المطلوبة لتحويل اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق حر، وأكثر من أي شيء آخر بدت الفوضى تسود العلاقات الاقتصادية. «وفي لحظة ما، قال جورباتشوف إنهم في حاجة إلى سيطرة محكمة على أي صندوق استقرار» لأن الأمور تختفي هنا. فقد حصلنا على الكثير من الأموال من أجل الوحدة الألمانية، وعندما سألت الرجال أبلغت بأنهم لا يعرفون أي هي. وقال لي ياكوفليف أسأل في كل مكان، وسوف تكون الإجابة لا أحد يعرف. وقال لي ياكوفليف في وقت لاحق «إنها ذهبت».

وأظهرت اللقاءات التي أجراها العاملون معي وموظفو السفارة مع رجل الشارع أن كل ما سمعوه هو مجرد كلام، وفي الوقت نفسه تزداد صعوبة الحصول يوماً بعد يوم على الأغذية والسلع الأساسية عما كان عليه الحال قبل عام أو عامين. وقال أحد معارف مارجریت تاتويلر من زيارات سابقة إن أول من يضع الفودكا على الأرفف سيكون هو الفائز بالجائزة. ويبدو أن هناك الكثير من التأييد الكامن لكل من يستطيع أن يعد بإقرار النظام. كان البعض أكثر صراحة. لقد ذهب ثمانية. لكن لا يزال هناك الآلاف. وتمثلت المشاعر على ما يبدو في أنه لو لاحت فرصة جديدة للرجعية فإن الجولة الجديدة لن تكون عملاً ساذجاً.

وعزز تلك الانطباعات المباحثات التي أجريتها في اليومين التاليين. وبدأت يوم الخميس ١٢ أيلول سبتمبر مع إيثنان سيلاييف رئيس اللجنة الاقتصادية الجديدة، وهو رجل واضح يتفجر بالطاقة. وتضم اللجنة بانكين وكوزيريف ويافلينسكي الذي أصبح الآن أكثر اهتماماً بوضع خطة تضمن الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (وفي الليلة السابقة، وقبل العشاء أبلغ يافلينسكي بوب زوليك أنه كان ضمن المجموعة التي توجهت لاعتقال بوجو وزير الداخلية. وقبل دخولهم شقته «كان بوجو وزوجته قد انتحرا بالمسدسات».

* بدأ كوزيريف الاجتماع بالإشارة إلى البقع الموجودة على الجدران. كما ترى فإن جدراننا عارية. فقد كان هذا المبنى مقراً للحزب الشيوعي وقد رفعنا اللوحات القديمة ولم نقرر بعد ماذا نضع مكانها.

وبدأ سيلاييف بتوجيه شكر ساخر لزعماء الانقلاب الذين قال إنهم دبروا للانقلاب في ذات الغرفة التي نجلس فيها. فقد عجلت تصرفاتهم بحدوث مواجهة بين المحافظين والإصلاحيين، والآن فإن الإصلاحيين هم الذين يعتلون القمة. ومع ذلك فقد بدا واقعياً بل وحتى متشائماً تجاه احتمالات تغيير دفة الاقتصاد. وقال سيلاييف: إن الوضع بالغ الخطورة. فجنود الهياكل السابقة لا تزال موجودة. وكذلك الذين دافعوا عن الأساليب القديمة. وربما كان هناك بعض المتهمين الذين يحاولون انتزاع بعض المميزات. وأوضح أن مهمة «إدارته الانتقالية» هي تجنب وقوع مزيد من التدهور الاقتصادي وتفادي المجاعة. وتطرقنا إلى العلاقة بين المركز والجمهوريات. لكنني أحسست بأن هناك الكثير الذي يتعين عمله. وبينما أشار سيلاييف إلى أنهم نجحوا في تقديم القضايا الاقتصادية على القضايا السياسية فلم أكن متأكداً إلى أي حد سوف يمضون بدون حل مسألة العلاقات السياسية الملحة.

وأكد على تلك النقطة محاورتي التالي العمدة بوبوف الذي قال: «إن كل جمهورية تجد نفسها في وضع مختلف عن الأخرى. فبعضها يمكنه الاستمرار بإمكانياته الذاتية. لكن ليس بوسع جمهوريات أخرى الاعتماد على إمكاناتها. إن هذا سيبدو مثل الكعكة المملوطة. وبرأيه فليست هناك حكومة قوية. فليس هناك سوى العصبية والغموض. وربما تجد روسيا نفسها مضطرة لتولي دور المركز. وسوف ينضم الآخرون. لكن لن يحدث هذا إذا كان لروسيا دور حاسم. والغرب في حاجة لضخ مساعداته إلى المركز. لكن بطريقة تحول دون إعادة تشكيل المركز، وهي ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق.

وأكثر من الزعماء الوطنيين كان العمدة منشغلاً بمشاكل حقيقية مثل إطعام سكان موسكو. وقال: «إن موسكو ليس بوسعها إعالة نفسها خلال الشتاء. إننا في حاجة لخمسة عشر ألف طن من البيض ومائتي ألف طن من الحليب وعشرة آلاف طن من البطاطس المهروسة. ولدى جيشكم مخزون من بعض هذه المواد سيتم التخلص منها بعد ثلاثة أعوام لكن موادا تكفي للإعاشة لثلاث سنوات أمر يناسبنا تماماً». كان اعترافاً خطيراً بمشاكل تواجه بلداً تحدث زعماؤه ذات مرة عن دفن الغرب.



وكان اجتماعي مع شيفرنادزة هو أشد الاجتماعات إثارة للعواطف على الإطلاق. فبعد تسعة أشهر من تحذيره من مغبة حدوث انقلاب واستقالته دفاعاً عن المبدأ ها هو لاحقاً ينضم بشجاعة إلى يلتسين لإفشال الانقلاب. وأحسست بأنني هنا مع رجل الاستقامة. ولي الشرف بأن أدعوه صديقي. وقال: إن هناك فراغاً في السلطة والشرعية واضطرابات اجتماعية هائلة تموج بها البلاد. وطلب منا عدم الحكم على البلاد بما يدور في موسكو وسان بطرسبرج. ففي أماكن أخرى لا يتمتع الديمقراطيون بالقوة الكافية. وكان هو أيضاً يشعر بالقلق من الشتاء. وقال: «إن الناس قد تنزل

إلى الشارع وهذا خطر حقيقي قائم. واعتقد أن جورباتشوف قرر أخيراً التحرك بطريقة جذرية. فضمير صديقي يضمير الكثير. إن أبسط تحليل يكشف عن أن هذا التهديد كان حقيقياً. وقد قام بإجازة بعد إجراء بروفة لهذا الانقلاب ولم يلحظه».*

وقال شيفرنادزة أيضاً: إن الثقل والقوة الحقيقية في الاقتصاد انتقلت إلى الجمهوريات، ومرة أخرى أكدت الحاجة إلى ترتيب ما حتى يعرف العالم الخارجي أين تكمن القوة الحقيقية في مجال الاقتصاد. وهذه أيضاً حتمية تدعو لتطبيق برنامج اقتصادي موثوق به.

وفي المجال السياسي كان شيفرنادزة يتطلع كعادته دائماً إلى المستقبل. وأشار إلى أن المبادئ الخمسة ستؤتي ثمارها في الفترة الانتقالية. لكن على المدى البعيد فالأمر مختلف تماماً. وتوقع أن تصبح الأصولية هي مشكلة آسيا الوسطى مع نهاية القرن. وأسر لي: «سوف تجد نفسك في عالم جديد تماماً. عليك أن تبلغهم بضرورة إقامة اتحاد جديد، وإلا فسوف نعم الفوضى».



وفي ذلك المساء، وعندما استضفت زعماء الجمهوريات على العشاء شارك فيه مزيج من رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية. شاهدت حول المائدة وأثناء المباحثات صورة مصغرة للاتحاد السوفيتي المنتظر بعد الانقلاب ومشاكله. وأياً كانت النشوة التي غمرتهم بإعلانات استقلالهم بعد الانقلاب فقد تبددت لتفسح الطريق أمام قدر مهم من الواقعية. وأشار رئيس الوزراء مولدافيا فاليريو مورافسكي* إلى أن الاستقلال شيء قيم، «لكن علينا أن نعيش، وأن نتحلى بالواقعية» كانت هذه هي النغمة الثابتة التي سمعتها من كل واحد من زعماء الجمهوريات باستثناء وحيد هو فيساريون جوجو شفيلي رئيس وزراء جورجيا رغم تحدته عن الحاجة إلى إقامة تعاون اقتصادي بمجرد أن تحظى جورجيا بالاعتراف الدولي.

وأشاروا جميعاً إلى أهمية المبادئ الخمسة، وعندما أكدت على أن العلاقات مع الولايات المتحدة وتأييدها سوف يعتمد على مراعاة تلك المعايير وجدت موافقة عامة. وكتبت إلى الرئيس في تلك الليلة: «إن المبادئ الخمسة يمكن أن تصبح أداة مفيدة للغاية في التأثير على سلوك زعماء الجمهوريات» واعترف الزعماء أيضاً باتفاقهم حول ما وصفوه «بمنطقة اقتصادية واحدة» وتفهمهم لحتمية التعاون والتنسيق حول المعونة. واستعرضت الصعوبات التي ستواجه الغرب في تقديم المعونة الإنسانية والمعونات الاقتصادية الأخرى في غياب ترتيبات تحدد سلطة منع القرار الاقتصادي.

* أبلغني جورباتشوف أن الحقيقية هي أن الانقلاب كان متوقفاً منذ ثمانية عشر شهراً.

* غيرت مولدافيا اسمها إلى مولدوفا كمثل على الثقافة الوطنية التي اكتسحت الاتحاد السوفيتي. وطرأت تغييرات أيضاً في جمهوريتين آخرين. فقد تغير اسم بيلاروسيا إلى بيلاروس وقيرغيزيا إلى قيرغيزستان.

وكان من الواضح أيضاً أن المشاعر القومية ليست على درجة كبيرة من العمق. وانتهى بي الحال في نهاية المساء كوسيط بين سيلايف رئيس الوزراء الأوكراني فيتولد توكين. وأبلغني الزعيم الأوكراني أن أوكرانيا سوف توقع على اتفاقية الاتحاد الاقتصادي شرط أن تتلقى ضمانات بأن توزيع المعونة الخارجية سيتم على قدم المساواة، وهو ما لم يكن الحال بالنسبة لأموال الوحدة الألمانية. ووافق سيلايف على تقديم مثل هذا الالتزام. لكن الشكوك المتبادلة كانت بالغة الوضوح. كان من شبه المؤكد أن الضغوط القومية في السياسة التنافسية الجديدة لكل جمهورية ستفصح عن نفسها. ومهما كانت الأسباب الاقتصادية الرشيدة التي تدفع للتوحد فقد كانت أكثر توازناً من الأسباب السياسية التي تدفع نحو التفسخ.



وبدأت يوم الجمعة بالاجتماع مع ياكوفليف رفيق سلاح شيفرنادزة، واستهل بالقول: «إن من الصعب فهم أن هذه ثورة حقيقية، وخاصة في تفكير الشعب.» وشدني هذا التناقض الشخصي فشيفرنادزة وياكوفليف رجلان دمثان متحضران كان دورهما قويا في إفسال الانقلاب. وقال: لقد ذهب ابناي إلى المتاريس الموضوعة حول البيت الأبيض. ولم أكن أتصور أن يحدث هذا، والآن فإن السلطة في أيدي الديمقراطيين. ولا يعرف الكثيرون حقيقة ماذا تعني الديمقراطية. إنهم يعارضون الحزب فحسب.»

وحذر من أن أخطاءً سوف ترتكب «إننا نشغل بعض الوظائف بمدنيين قح كرئيس ال كي جي بي الجديد، وهو مدني بنسبة مائتين في المائة. وعلمت أن القائد الجديد لشرطة موسكو لا يعرف شيئاً عن مهام رجل الشرطة. لكن علينا أن نحمي الديمقراطية بالمدنيين.» وشعرت بأن انتحار المارشال أخرومييف بعد ثلاثة أيام ينطوي على مأساة حقيقية. وأشار إلى بسمرتنيخ «بأنه رجل جيد وديمقراطي صحيح. لكنه يفتقر إلى الشجاعة.»

واجتمعت مع وزير الدفاع الجديد يفجيني شابوشنيكوف في قاعة اجتماعات كبيرة مزدانة بخمس لوحات جدارية ضخمة لمعارك حربية في الطابق الخامس بمقر وزارة الدفاع الذي مررنا أمامه عدة مرات لكن لم يُسْتَقْبَلْ به أي من وزراء الخارجية الأمريكيين. وبدأ الوزير طرحه بالإشارة إلى «أن هذا لم يكن انقلاباً عسكرياً. فنحن لم نستخدم أي سلاح ضد شعبنا. فقد فعلته مجموعة صغيرة من الانقلابيين لم تكن تعي ما يجري في بلدنا. كان عليهم أن يطلوا من نوافذهم. كان عليهم أن يسيروا. إن الشعب والجيش والعصر الذي نعيشه هم الذين اوقفوا الانقلاب. فالديمقراطية تيار كبير وليست تياراً ضيقاً كما اعتقدوا. لقد انتقلت بلدي إلى طريق الديمقراطية.»

وقلت له: أعني ذلك، وقد أشرنا إلى شجاعته الشخصية أثناء الانقلاب واستفسرت عن رؤيته للجيش السوفيتي الذي يتناسب مع الديمقراطية الجديدة.

وقال إنه اجتمع مع زعماء الجمهوريات. وأن جمهوريات البلطيق تمثل حالة خاصة. إنها تريد انسحاباً فورياً للجيش السوفيتي. وقال: «لو بنيت مساكن في روسيا فسوف أنقلهم بأسرع ما يمكن» وقد أبلغ زعماء البلطيق بأن الأمر سيستغرق بعض الوقت. لكنه يشعر أنهم يتفهمون المشكلات التي تواجهه.

وبالنسبة لشابوشنيكوف فإن التحول الاقتصادي كان يمثل التحدي الأول، رغم أنه حذرني على الصعيد السياسي: «أرجو ألا تتسرعوا في الاعتراف بكل تلك الجمهوريات الجديدة». ثم تحول يشيئ من البراءة إلى مارجريت تاتويلر. أرجو من السيدة تاتويلر ألا تقول أمام التليفزيون شيئاً عما قلته للتو. وطمأنته إلى أننا لن ننسب إليه شيئاً في تصريحاته للصحافة الأمريكية، وكم يكشف هذا مدى حداثة. بل وحتى سداجة الزعماء الجدد. وكان مثل جورباتشوف صلباً في اعتقاده بضرورة السيطرة المركزية على الأسلحة النووية التكتيكية. فضلاً عن ذلك كان شابوشنيكوف والجنرال أوليج لوبوف الرئيس الجديد لهيئة الأركان الذي اجتمعت معه لثلاثين دقيقة يعكضان على إجراء عملية تقييم لحجم وشكل الجيش. إضافة إلى هيكل القوة. وكان كلاهما يتوق إلى الاجتماع مع ديك تشيني وكولين باول، وكنت مقتنعاً بأن هذا يمكن أن تكون له آثار على سلوك موسكو خارجياً. ليس على المدى البعيد فحسب. بل ويمكن أن يساهم في جعل الجيش أكثر قدرة على الدفاع عن الإصلاح داخلياً.



ومثلما هو الحال في كل اجتماعاتي احتلت العلاقات بين المركز والجمهوريات الصدارة في مباحثاتي. كان وزير الدفاع السوفيتي يريد إجراء إصلاحات ستحدث تغيرات جذرية في طبيعة الجيش السوفيتي ليعكس التوازن المتغير بين المركز والجمهوريات، وتحدث شابوشنيكوف عن الجيش الذي ارتبط بالفعل باتفاقية علاقات مع كل جمهورية. وحدد قائلاً: إن تواجد الجيش في أي جمهورية سيتم صياغته وفقاً لعقيدة محددة تقتضي من الجيش حماية حدود الجمهورية مع إلزامه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية. وأشار إلى أن القائد المحلي سيكون ضمن التسلسل القيادي لرئاسة الأركان. لكنه سيعمل بالتنسيق مع مجلس محلي من بين عشرة أو خمسة عشر زعيماً محلياً في كل جمهورية، وطلب الاطلاع على اتفاقية وضع عام للقوات (سوفيا) وهي الإطار القانوني الذي نستخدمه لدى تمركز القوات الأمريكية في الخارج ووضعاً نصب عينيه صياغة العلاقة بين الجيش وكل جمهورية، ورغم أنه كان قائداً للقوات الجوية فقد أراد تحويل وزارة الدفاع إلى مؤسسة تستند إلى أساس مدني. وكان مهتماً أيضاً بتغيير صورة الجيش في المجتمع السوفيتي باستعارة عقيدة قضائية محلية منا تستخدم في محاكمة أفراد الجيش الذين يرتكبون جرائم. وكان يعتقد أن هذا سيحول الجيش إلى جيش محترف وأقل تهديداً في عيون الرأي العام. وفي وقت لاحق بعد ظهر اليوم وصلت إلى ميدان دزيرجينسكي الذي يوجد به مبنى لوبيانكا مقر الكي جي بي لأجد فاديم باكاتين الرئيس الجديد للجهاز في انتظاري على حافة الرصيف

للترحيب بي. وقال أمام صحافتنا «أشعر بشيء من العصبية» وهو ما وجدت فيه اعترافاً صريحاً ملطفاً. فإذا كان قد حدث واجتمع وزير خارجية امريكي مع وزير الدفاع السوفيتي بمقر وزارة الدفاع فليس من المستغرب أن يعقد اجتماعاً مماثلاً في عرين الكي جي بي نفسه، وأثرت معه مجموعة من القضايا التي نحتاج مساعدته فيها، ولا سيما قضية أسرى الحرب والمفقودين في فيتنام. وقال: «سوف نفتح الملفات وربما كان هناك شيء يخص أسرى الحرب والمفقودين في فيتنام، ولكن لنكن أمناء فإن هذه المنظمة غير معروف عنا الاحتفاظ بسجلات مكثفة. كما أنهم دمروا الكثير منا، ولا أعرف ما إذا كنا سنعثر عليها». وقال: إنه سيعمل على إصلاح هيكل الكي جي بي. فقد توسعت الكي جي بي وتضخمت إلى حد كبير. وسنقوم بضغطها.

وفي الأسبوع الماضي استضاف باكاتين اجتماعاً ضم رؤساء الكي جي بي في إثنتى عشرة جمهورية وانفقوا على العمل للجمهوريات لا فوقها». وستكون مهمته تنسيق الجهود، وتحدث عن تحويل الكي جي بي إلى منظمة أشبه بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية سي أي آيه. وأكد باكاتين على أن دورها الأساسي سيكون الاستخبارات الخارجية لا القمع السياسي الداخلي أو التخويف. وشعر بضرورة وجود أساس قانوني للكي جي بي، وعكف على دراسة كيف يساهم القانون الأمريكي في دعمها وتعزيزها وتميزها.

وتساءل عما إذا كنا سنكون منفتحين حول تكثيف التبادل بين الكي جي بي والسي أي آيه هو ما يراه مفيداً على الأقل من ناحية الأثر الذي ستركه ذلك على تحويل الكي جي بي إلى مؤسسة محترفة كما يريد. وقلت لنفسي إن هذا بلد داعر فقبل شهر واحد كان رئيس الكي جي بي يعتقل الرئيس جورباتشوف، والآن يدرس رئيسها القانون الأمريكي لمحاكاة المخابرات المركزية الأمريكية.

كان فاتراً لكنه مخلص وصريح ولم يظهر انفعاله إلا عند التطرق إلى مناقشة العلاقات بين المركز والجمهوريات. ودفع باكاتين قائلاً: إن زعماء الجمهوريات يتصرفون بشكل غير مسؤول. استقلال، نعم. ليكن ولكن ليتصرفوا بمسؤولية. إنني لا أتحدث عن دول البلطيق، ولكن عن الآخرين إنهم يعتقدون أن الانفصال سوف يساعدهم، وأن الغرب سوف ينقذهم. ولا يسعنا سوى العيش معاً. ليس كما كان الحال في الماضي. ولكن معاً وخاصة في أوكرانيا. وقلت له: إنني أشعر أن الجمهوريات سوف تتعاون اقتصادياً.

ووافق ولكن أكد: «اننا في حاجة إلى الاستقرار السياسي، وإلا فسوف نزلق إلى هاوية. فروسيا وقازاقستان وأوكرانيا لا يمكن أن تعيش بدون اتحاد، إننا نريد اتحاداً فضفاضاً لكي تشعر الناس بالأمان».



وفي ذلك المساء توجهت بالطائرة إلى سان بطرسبرج (التي استعادت اسمها القديم لعد أن حملت اسم ليننجراد لسبعة وستين عاماً). لحضور مأدبة عشاء مع أناتولي زوبتشاك عمدة المدينة

الذي كان شجاعاً مثل يلتسين في تحدي الانقلاب. (وساعده الكولونيل جنرال فيكتور سامسونوف قائد منطقة ليننجراد العسكرية الذي رفض نشر قواته أثناء الانقلاب، وجلس سامسونوف إلى جوار زورتشاك خلال العشاء. وأسرتني شخصية زوبتشاك الكاريزمية وأحسست أنه في سبيله للانضمام إلى القيادة الوطنية، وإلى جانب جاذبيته الشخصية كان مشحوناً بأفكار جديدة. كانت عزيمة مثل طلبه للبيض والحليب والمساعدات الإنسانية الأخرى. وفيما أنا استمع إليه شدني تحمسه وقيمه. لكن كافه الإصلاحيين يفتقرون إلى المعرفة العملية بسبيل إقامة مجتمع مني. كما أن آراءهم حول اقتصاد السوق الحرة البالغة السذاجة. فالشيوعية لم تدمر الحرية فحسب بل قضت أيضاً على الأفكار العملية اللازمة لنيلها. وتأكدت أن زوبتشاك والآخرين سيكونون في حاجة إلى إيجاد طريقهم الخاص لإقامة الديمقراطية والسوق الحرة، وأنه في الوقت الذي يمكننا أن نقدم المساعدة في هذه المهمة الشاقة فلا يمكننا أن نحل محلهم في تلك الجهود. وأنا أتلفتُ حولي انتابني إحساس بالسخرية لأن أكون في سان بطرسبرج مسقط رأس الثورة البلشفية، وأن اضغى إلى واحد من حفنة الرجال المسؤولين عن إزالة ميراث لينين. وتساءلت عما سيحكم به التاريخ على رجال مثل زوبتشاك ويلتسين، وراودني الأمل في أنه سيكون منصفاً.

وفي المذكرة إلى الرئيس لخصت التحدي الذي نواجهه: «إن الحقيقة الحالية هي أن لنا مصلحة هائلة في نجاح الديمقراطيين هنا. إن نجاحهم سوف يغير العالم بطريقة تعكس قيمنا وآمالنا. إن ما قد يكون على المحك هو ما يعادل إنعاش ألمانيا واليابان ما بعد الحرب كحلفاء ديمقراطيين لكن في المرة بعد حرب باردة طويلة لا بعد حرب ساخنة قصيرة. إن فشل الديمقراطيين سيوجد عالماً أكثر خطورة وتهديداً، ولا يساورني سوى القليل من القلق أنه إذا لم يستطيعوا البدء في تسليم السلع فسوف يبرز زعيم متسلط من اليمين الناهض للاجانب».

وفي ضوء الخلافات طويلة الأمد أعتقد أننا في حاجة إلى التحلي بالواقعية في الاعتراف بأن النجاح قد يرقى إلى منح رد فعل مضاد ويمنح الديمقراطيين مجالاً ووقتاً للنهوض بما سيكون رحلة طويلة. لكننا ستكون في حد ذاتها ميراثاً تاريخياً.

دول البلطيق المستقلة آخر المطاف.

أمضيت اليوم التالي، السبت الثاني عشر من أيلول سبتمبر أطوف بدول البلطيق بدءً بتالين ثم ريجا لأحط في النهاية في فيلنيوس قبل العودة إلى سان بطرسبرج. وكان كل توقف يوضح اختلافاً هاماً عن موسكو وسان بطرسبرج رغم أنه لا يُذكرُ بالانقلاب. ففي كل موقع زرتته شاهدت إما متاريس أو أكياس رمال أو سخور مستديرة ضخمة موضوعة أمام المباني الحكومية لحمايتها، وتمثل الاختلاف إلى حد ما في وظيفة الحجم؛ فموسكو وسان بطرسبرج تشبهان نيويورك ولوس انجلوس في الضخامة وكبر المساحة. ولكن مدن البلطيق تبدو مختلفة، وغمرني شعور حقيقي بأنه تحت الواجهة الشيوعية تتوارى جذور تاريخية ووطنية مؤهلة للإيناع.

وفي الدول الثلاث كان هناك شاغل مفهوم حول الحاجة إلى التحديد الاقتصادي والإسراع لإيقاع «الطلاق مع الاتحاد السوفيتي» على حد قول إدجارسافيا رئيس وزراء استونيا. وبدأ أن الاستونيين كانوا الأكثر تقدماً في مجال الإصلاح الاقتصادي، وقد يرجع السبب أساساً إلى ارتباطهم الوثيق لبعض الوقت مع فنلندا. وترك زعماء البلطيق انطباعاً مؤثراً للغاية. وخاصة رئيس الوزراء جودمانيس. حيث كانوا يقودون شعبهم نحو أكثر التوجهات أهمية من زاوية الإصلاح الاقتصادي، وفي ليتوانيا تحدث لاندسبيرجس وجيديماناس فاجنوريس رئيس الوزراء «بلغة» الخصخصة والإصلاح الاقتصادي. لكن يتعين التأكيد مما إذا كانوا على استعداد تام «لقطع المسيرة».

كان زعماء البلطيق مهتمون بصفقة المعونة التي وافق عليها الرئيس، وأعلنتها في كل توقف. لكنهم رأوا أن لزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة لبلادهم أهمية سياسية بالغة، فقد أبلغ الجيرداس سودارجاس وزير خارجية ليتوانيا أحد زملائي. بقدر كبير من المبالغة. عندما خرج وزير الخارجية من الطائرة، نظرت في ساعتني. إنها خطوة مهمة تماثل في أهميتها هبوط نيل أرمسترونج على سطح القمر». وكان لعرضنا بإيفاد مندوبي فيالق السلام، وقع كبير، فقد قال الرئيس الأستاذوني أرنولد روتيل: «أرجو أن توفد ثلاث كتائب».

لكن إخراج القوات السوفيتية كان قضيتهم الملحة. وكان الاستونيون يريدون إثارة القضية على المستوى الدولي للضغط على السوفيت، وكان اللاتفزيون مستعدون لتسوية القضية على مراحل. وكانوا يريدون أولاً أن تنسحب القوات من المناطق المدنية وتتمركز في القواعد العسكرية فقط. وكانوا يريدون ثانياً وضع آلية لاستكمال الانسحاب. كانت الدول الثلاث تواجه صعوبة واحدة كبرى فيما يتعلق بالقوات، فهناك نقص حاد في المعلومات من جانب موسكو حول وضع القوات والعتاد والمنشآت في تلك الجمهوريات. وأبلغني الرئيس أناتوليس جوربونوفس: «إننا نريد أن نكون منطقة خالية من الأسلحة النووية. ووفقاً لما يعلنه السوفيت فليست هناك أسلحة نووية على أراضينا، لكننا لا نعرف مدى دقة هذه الإعلانات. كان الليتوانيون متصليين ويصرون على أمور لن تحدث مطلقاً على المدى القصير مثل الانسحاب الفوري والكامل للقوات السوفيتية ونزع سلاح بيلاروسيا وفرض قيود على نقل العتاد العسكري إلى كاليينجراد، وهو شريط من الأراضي السوفيتية ملاصق لبولندا وأصبح معزولاً الآن بعد استقلال ليتوانيا. وأرادت الدول الثلاث أن تتصدى الولايات المتحدة لإثارة قضيتهم مع موسكو.

واستمعت إلى كل ما أراد كل زعيم أن يقوله، وأبلغتهم بأننا نأمل في أن يحدث الانسحاب السوفيتي بأسرع ما يمكن وسنعلن هذا للسوفيت. لكن عليهم أن يتفاوضوا على القضايا المحددة مع السوفيت. ونقلت النقاط التي أثارها شابوشنيكوف معي: أن السوفيت يتفهمون ويعترفون باستقلال البلطيق ولايساورهم أي وهم في إمكانية بقاء قواتهم فيها. فضلاً عن ذلك فسوف يتم تسريح مواطني البلطيق من القوات السوفيتية. وبسبب نقص المساكن فسوف تكون موسكو في

حاجة حتى الأول من كانون الثاني يناير ١٩٩٤ . وهو موعد تم ربطه بوضوح باكتمال توحيد ألمانيا . لإكمال الانسحاب. لكن القوات التي ارتبطت بأعمال استفزازية لاسيما ذوي الباربهات السوداء سيتم سحبها على الفور.

ورفض الليتوانيون كل هذا، وبدا الاستونيون مهتمين بها أما اللاتفزيون فقد أبدوا اهتماما واضحا. وكتبت إلى الرئيس: «ربما نسمع بعض المواقف المتعددة، وسوف يلين موقف الليتوانيين عما يتعاملون مباشرة مع الجيش السوفيتي. والشيء الوحيد الذي أعتقده بقوة هو أنه يتعين علينا ألا نغمس». وقلت إن غير ذلك سوف يلقي علينا بالمسؤولية في الوقت الذي نحتاج فيه أن نكون على الهامش لجذب كل طرف نحو الاتفاق.



والى جانب القوات السوفيتية كان على دولة من تلك الدول الجديدة التعامل مع مشكلة الروس والآخرين الذين تم توطينهم خلال الاحتلال السوفيتي، ويدعون الآن أن وطنهم هو دول البلطيق. وخلال اجتماعاتي أكدت على مبادئ هلسنكي في احترام حقوق الإنسان ومعاملة الأقليات على قدم المساواة. ومرة أخرى بدا اللاتفزيون الأكثر تعقلا. وكان الاستونيون أقل تعقلا حيث أرادوا ضرورة مغادرة كافة الروس العاملين في مجالات الدفاع والأمن الداخلي أو قطاع الصناعات العسكرية لاستونيا . بغض النظر عن طول فترة تقاعدهم أو فترة عيشهم في استونيا. وبدا الليتوانيون الأقل تسامحا في قضية الروس. وفي الوقت الذي أوضحوا فيه أنهم لا يبرئون فيه كل الذين سجنهم السوفيت لارتكابهم جرائم حرب في الحرب العالمية الثانية. فقد لمست شعورا متأصلا بأن بعض المواطنين أرقى من الآخرين في عيون الليتوانيين. وكان هذا تذكرا آخر بأن الشيوعية جمدت العداوات العرقية طويلة العهد في مكانها، والآن ومع ذوبان جليد الحرب الباردة فمن المرجح للغاية أن يقع محور الصراع على الحدود العرقية ولا يوجد في التنافس بين الدول.

ألما آتا: هل لا يزال اتحاداً سوفيتياً؟

أمضيت معظم يوم الأحد في رحلة طيران لنحو ست ساعات باتجاه الشرق والجنوب قاصداً ألما آتا* عاصمة قازاقستان. وتقع ألما آتا «أرض التفاح» على مكان مرتفع بالجبال التي تفصل الاتحاد السوفيتي عن منغوليا والصين والهند وإيران والدول الأخرى الواقعة في الجنوب. وفيما اتطلع إلى القمم الوعرة والسفوح القاحلة انتابني إحساس لوهلة أنني قد عدت إلى ويومينج وسرعان ما عرفت أن الرئيس نور سلطان نزار باييف أراد أن يشعرني أنني في وطني.

* تغيير اسمها إلى ألماني وقرر برلمان قازاقستان اتخاذ أقمولا عاصمة للبلاد مع أوائل القرن القادم. وتقع أقمولا بوسط قازاقستان على نهر أشيم في منطقة السهول توجد بها مناجم النحاس والفضة والذهب. قد تنخفض بها الحرارة إلى ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر في الشتاء. عدد سكانها نحو ثلاثمائة ألف نسمة. تأسست عام ١٨٣٠. كانت تسمى تسالينجراد في الحقبة السوفيتية. اسم أقمولا يعني «المقبرة البيضاء» لكن اللغويين يقولون أن الاسم يعني «المعبد الأبيض». تبعد ١٣٠٠ كم شمال العاصمة الحالية. وأخيرا تقرر تغيير اسم العاصمة إلى الأستانة (المترجم).

وفي تلك الليلة حلت سوزان معي ضيفين على نزارباييف وقرينته وابنتهما على عشاء خاص لم يشاركهم فيه من جانبنا سوى بوب شتراوس ودينيس روس وبيتر أفاناسيتكو وعزفت ابنة نزارباييف على البيانو أمامنا، وشربنا عدة أنخاب تحية لما أسماه الزعيم القازاقستاني «التحالف القازاقستاني الأمريكي الاستراتيجي». وبمجرد أن غادرت زوجته وابنته سارة عقب إنتهاء العشاء، شرع في شرح سبب حاجة بلاده لمثل هذا التحالف. وأشار: «لو طفت ببلادنا سوف ترى الأطفال الروس يضربون الأطفال القازاق. هذا هو الأمر بالنسبة لي. ليس من السهل العيش معهم». ونزارباييف رجل بالغ الذكاء وقدير وكان حليفاً ومؤيداً قوياً لجورباتشوف. وكان قلقاً بشكل خاص من يلتسين والزمرة المحيطة به «مافيا سفير دلوفيسك»^{*} المنحدرين من مسقط رأس يلتسين فيما وراء الأورال. وفي صورة طبق الأصل من الرسالة التي نقلها تاراسينكو إلى كولينز حذر نزارباييف من «قوميتهم الخطيرة». ويريد القازاق الذين تحيط بهم قوة عظمى من كل جانب تقريباً. الوصول إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة في العالم التي يمكنها ضمان سلامهم وأمنهم.

وعرض عليه روس المبادئ الخمسة. وكان من الواضح أنه تفهم كيف يمكن أن تساعد هذه المبادئ في حماية بلاده من غلاة القوميين الروس. ومع ذلك فقد بدا أقل اهتماماً بالعناصر الديمقراطية فيها. وأكدنا على أن مراعاة تلك المبادئ سيكون حاسماً. ليس من أجل الدعم السياسي الغربي فحسب بل للمعونة الغربية أيضاً.

وعقب انتهاء الاجتماع سأل نزارباييف عما إذا كنت قد استمتعت بحمام ساونا «على النمط الشرقي» وعندما أجبت بلا، قال بكل بساطة: «هيا بنا» وقد توثقت معرفتنا للغاية وكان كريماً للغاية. وبدأ أن هذا هو أقل ما يمكن عمله، وسرعان ما تجرد مترجمنا بيتر أفاناسينكو وبوب شتراوس وأنا من ملابسنا وجلسنا مع نزارباييف ومعنا الفودكا في بانيا الرئاسة. وهي حمام ساونا روسي أكثر اتساعاً وراحة حتى بالمعايير الغربية. وانتظرون مازير وبقيّة الفريق الأمني في الخارج مع دينيس روس الذي توسل معتذراً بدعوى إصابته بالبرد. وحدثنا نزارباييف عن عادات وتاريخ القازاق، وحاول بيتر أن يترجم لنا عبر البخار لكنني أنا وشتراوس كنا قد تركنا القلق الجيوستراتيجي وراء ظهورنا. وبعد نحو عشرين دقيقة التقط حزمة كبيرة من أغصن الأوكالبتوس^{*}

^{*} كان اسمها Ekaterin Burg وأيضاً Yekaterin Burg أسسها بطرس العظيم عام ١٧٢١ وأطلق عليها اسم زوجته الامبراطورة كاترين الأولى. سجن فيها البلاشفة الإمبراطور نيكولاس الثاني وعائلته عقب ثورة عام ١٩٠٧م. وأعدموا جميعاً في ١٦ تموز يوليو ١٩١٨. أعيد تسميتها عام ١٩٢٤ نسبة إلى زعيم شيوعي.

^{*} الأوكالبتوس كلمة معربة عن اليونانية، وتعني الستر أو العمامة لوجود ما يشبه العمامة يغطي الزهرة. شجر من الفصيلة الآسية يجود في الأرض الرطبة ولا يحتمل البرد. أنواعه كثيرة. بعضها كبير وبعضها صغير. يستعمل ورقه وزهره في الطب ويستخلص منه دهن عطر. (المترجم).

وضربني على ظهري وقدماي لكي تتفتح المسام وأزيد الأثر العلاجي للحرارة. ولدى رؤيته ذلك قال شترواس إنه اكتفى وخرج وقال لمجموعة من الأمن بالخارج مازحاً: «اللعنة. هاتولي رئيس الولايات المتحدة على الهاتف. إن وزير خارجيته ينتعش عارياً ورئيس قازاقستان يضربه!». وأنهينا اللقاء بتمني ليلة طيبة لنزار باييف بعد منتصف الليل للعودة إلى منزل الضيافة الرئاسي لأجد معظم العاملين معي مستيقظين وهم يعتقدون أنني قد طرحت مبادرة كبرى جديدة!. وسألوا: كيف سار الأمر؟ وقلت «عظيم».. دون أن أشفى غليلهم.



وفي اليوم التالي، وبينما طائرنا ترتفع نحو السماء لتحلق فوق الجبال للقيام بجولة مكوكية أخرى في الشرق الأوسط كنت شديد الامتنان لفشل الانقلاب وتجنب الكارثة المحتملة. لكن كان من الواضح للغاية أننا لم نخرج من الغابة بعد فيما يتعلق بالتغيير الجذري في الاتحاد السوفيتي، ولذا فمن الواضح أيضاً تماماً أن تحديات صعبة تنتظرنا.

في سبيل ٣،٩ مليون يهودي إسرائيلي ومليون من عرب إسرائيل لا يتعين رهن مستقبلهم بسبب مائة ألف مستوطن في الأراضي. فإنني أعتزم المثابرة.

إسحاق رابين

لوزير الخارجية بيكر

القدس، ٢٠ تموز يوليو ١٩٩٢

قيل وكتب الكثير عن العلاقات العاصفة غالباً بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال إدارة بوش، ولن أنكر هذا الأمر الواضح. وبرغم التزام أمريكا الراسخ بأمن إسرائيل منذ لحظة تأسيسها، وهو الالتزام الذي أكدته إدارة بوش مبكراً ومراراً فقد توترت علاقاتنا الثنائية في الحقيقة بشكل دوري خلال فترة عملي وزيراً للخارجية. وفي المقام الأول وخلال فترة الشهور الثمانية العاصفة بشكل خاص عام ١٩٩١ فقد درسنا بجدية إعلان أن سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة شخص غير مرغوب فيه. كما أقدم رئيس الوزراء إسرائيل على اتهام الولايات المتحدة بإيذاء «المشاعر اليهودية والصهيونية في الصميم» وهو إدعاء لا يستحق الالتفات إليه على الإطلاق.

ومع ذلك فمن المهم عدم إغفال حقيقة أنه على الرغم من تلك التوترات بسبب الاختلافات السياسية الجوهرية فقد قدمت الولايات المتحدة في الأعوام ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٢ خمس إسهامات مهمة لوجود وأمن إسرائيل تفوق وتتجاوز إنجازات أسلافنا. فأثناء تلك الفترة مكنت دبلوماسيتنا وخزائننا إسرائيل من استيعاب مئات الآلاف من اليهود الروس والسوريين والأثيوبيين. وكنا أداة محورية في مساعدة إسرائيل على إقامة علاقات دبلوماسية مع أربع وأربعين دولة بما في ذلك الاتحاد السوفيتي. وكنا وراء إلغاء قرار الجمعية للأمم المتحدة لعام ١٩٧٥* بدمغ الصهيونية بالعنصرية. كما أن الجيش الأمريكي بعملية عاصفة الصحراء لم يطرد العراق من الكويت فحسب. بل إنه في الواقع قضى على التهديد الاستراتيجي الذي كان يمثله أعداء إسرائيل. وأخيراً أعتقد أن التاريخ سوف يسجل أن أهم إنجازات بلدنا لصالح إسرائيل هو جمعنا جيران إسرائيل على مائدة السلام لإجراء مباحثات مباشرة. وهو هدف طالما سعت إسرائيل لتحقيقه على مدى أربعين عاماً، وهو إنجاز ساهم في إقرار السلام بين إسرائيل والأردن وإعلان المبادئ التاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

* قرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٥م (المترجم).

فقد تطلب إنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تجذرت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول أكتوبر وتتواصل إلى الآن من إدارة بوش الإقدام على اختيارات بالغة القسوة وغير شعبية. وربما كانت أشق هذه الاختيارات، وخاصة فيما يتعلق بعلاقتنا الثنائية. هي قراراتنا في أواخر عام ١٩٩١ وبيع عام ١٩٩٢ أولاً بتعليق ولاحقاً بوضع شروط على طلب إسرائيل بالحصول على ضمانات قروض قدرها عشرة مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفيتي. واكتسبت هذه القرارات مصداقية في عديد من الدوائر، وجلبت لنا العار في دوائر أخرى، وخاصة بين العناصر الأشد تطرفاً في الحكومة الإسرائيلية وكثير من أقوى حلفائها في الولايات المتحدة. وبدرجة ما فقد ساهمت أيضاً في هزيمة حكومة شامير في حزيران يونيو ١٩٩٢ وحلول حكومة عمالية أكثر اعتدالاً برئاسة إسحاق رابين محلها. ومع هذا كانت الحوادث المؤسفة التي أحاطت بقضية ضمانات القروض حاسمة لقضية السلام، ومن ثم لمصالح إسرائيل الاستراتيجية رغم إضرارها وتمزيقها للعلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من وقت لآخر. لقد كانت قضية صعبة مثيرة للخلاف وزاد من حدة صعوبتها وإثارته للخلاف تداخلها مع أكثر القضايا تفرجاً، وهي توسيع إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة.

التزامنا التاريخي بالاستيعاب

مثل كل أسلافنا تفهمنا إدارة بوش أن استيعاب اليهود من مختلف أنحاء العالم يمثل أساساً لالتزام إسرائيل كدولة. ومنذ عام ١٩٤٨ هاجر ملايين من يهود الشتات من أربع قارات إلى إسرائيل (خلال فترة عملي وزيراً للخارجية استقبلت إسرائيل نصف مليون مهاجر). وفي العقد الأخير قدمت أغلبية المهاجرين من الاتحاد السوفيتي نحو مليون مهاجر منذ عام ١٩٨٧. ويجب أيضاً تذكر أن الدبلوماسية الهجومية لإدارتي ريجان وبوش كانت حاسمة في إقناع السوفيت بمنح تأشيرات خروج للمهاجرين السوفيت، فجورج بوش عندما كان نائباً للرئيس تولى شخصياً مسؤولية تأمين خروج يهود الفلاشا من أثيوبيا. كما استطاع إقناع حافظ الأسد بالسماح بهجرة بعض اليهود السوريين.

وتاريخياً أيدت الولايات المتحدة بقوة الهجرة اليهودية. كما خصص جزء من معونتنا المالية إلى إسرائيل كل عام لتمويل برامج الاستيعاب. ومع ذلك وفي ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية كانت السياسة الأمريكية تميز بوضوح بين استيعاب اليهود في إسرائيل ذاتها وبين توطينهم في الأراضي المحتلة. وفي الإدارة توصلنا في وقت مبكر إلى أن مثل تلك المستوطنات تمثل عقبة كؤوداً أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وكنا نعتقد كمسألة مبدأ أنه يجب ألا نسمح عن يقين بأن تمول أموال دافعي الضرائب الأمريكيين أنشطة تتناقض مع السياسة الأمريكية والسلام. وفي كافة اجتماعاتنا مع نظرائنا الإسرائيليين على كافة المستويات كنا نعرب عن تحفظاتنا تجاه السياسة الاستيطانية التي تنتهجها حكومة شامير.

وبرغم هذا ومع الارتفاع الرهيب لأعداد المهاجرين من اليهود السوفيت بين عشية وضحاها من ثلاثة عشر ألفاً عام ١٩٨٩ إلى ١٨٥ ألفاً عام ١٩٩٠، تصاعد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وكان الكثير من تلك المستوطنات الجديدة يقع في قطاع غزة والضفة الغربية. وبعدما اتضح أن شامير غير مستعد أو عاجز عن تبديد قلق الرئيس حول المستوطنات كان من المحتم نشوب الأزمة. وتبدت الأزمة في صورة طلب إسرائيل عام ١٩٨٩ بالحصول على ضمانات قروض أمريكية للإسكان بقيمة أربعمئة مليون دولار.

كانت مثل تلك الضمانات واحدة من عدة أشكال للمعونة الخارجية الأمريكية لإسرائيل. وفي العادة تسعى إسرائيل للحصول على قروض من أسواق المال العالمية لجمع الأموال اللازمة لتمويل الاستيعاب. كما أن تعهداً أمريكياً بضمان تلك القروض حال العجز عن السداد مكن إسرائيل من الحصول على أسعار فائدة أفضل. وفي الواقع كانت الثقة التامة في الولايات المتحدة ومصداقيتها هي الضمان الإضافية. (ومن غير المعروف أنه وبموجب القانون الفيدرالي يجب أن يكون حجم المعونة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل أكبر من الحجم السنوي الواجب الأداء على إسرائيل من القروض المستحقة التي تضمنها الخزانة الأمريكية).

وفي الخامس والعشرين من أيار مايو ١٩٩٠ وافق الكونجرس على ضمانات قروض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار بغرض توفير الإسكان والبنية الأساسية في إسرائيل للاجئين السوفيت «في العام المالي الذين يبدأ في الأول من تشرين الأول أكتوبر» وأعرب التشريع عن رغبة الكونجرس في ضرورة عدم استخدام ضمانات القروض في المستوطنات الواقعة خارج حدود إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ المسماة بالخط الأخضر. وعلى مدار الأشهر التالية أوضحنا مراراً لإسرائيل سواء في بياناتنا العامة أو في أحاديثنا الخاصة أن توطين اليهود السوفيت في الأراضي المحتلة وبناء مستوطنات جديدة يعرض عملية السلام للخطر. ولأنه لا يمكن تقديم أموال أمريكية لتمويل مثل هذه الأهداف فقد قررت وكالة المعونة الدولية حجب موافقتها على الضمانات ريثما يتم الحصول على ضمانات.



وفي الأول من آذار مارس أُبلِغَتْ لجنة الاعتمادات الفرعية للعمليات الخارجية بأن الموافقة على ضمانات قروض بقيمة أربعمئة دولار مرهونة بالحصول على ضمانات إضافية بعدم استخدام أي من هذه الأموال في الأراضي المحتلة. وكحد أدنى فسوف تصر الإدارة على إخطارها سلفاً بخطط بناء المستوطنات الجديدة وبحساب دقيق لكيفية إنفاق مبلغ الأربعمئة مليون دولار. وأثرت نفس النقطة في وقت لاحق في مكالمة هاتفية مع شامير الذي اتهم الولايات المتحدة بفرض شروط على تأييدها لإسرائيل للمرة الأولى*. ورددت: «إننا لم نضع شروطنا على المعونة التي تبلغ ثلاث مليارات دولار التي نقدمها لكم، ولكن بالنسبة لنا فمن المنطقي أن نطلب ضمانات للموافقة على مبلغ إضافي».

* كان زعيم شامير خاطئاً تماماً. وفي الواقع فإن الكثير من برامج المعونة الأمريكية لإسرائيل يتضمن عدة شروط أساسية وخاصة تلك المتعلقة بالمعونة العسكرية.

وفي تلك اللحظة كان شامير موافقاً على ما يبدو وقال: «من المنطقي أنه يجب عليكم أن تعرفوا كيف ستستخدم أموالكم». وحقيقة الأمر هي أننا نعرف أن قادراً من المليارات الثلاثة التي نقدمها لإسرائيل سنوياً يستخدم في تمويل سياسة الاستيطان الإسرائيلي. لكننا كنا نريد ألا نرى أموالاً إضافية لدافع الضرائب الأمريكي تستخدم في تمويل توسع عدواني لسياسة طالما عارضها بشدة الرؤساء المتعاقبون من الحزبين.

وفي الوقت ذاته تواصل ظهور المستوطنات الجديدة بما في ذلك مستوطنة أقيمت في الحي المسيحي من القدس الشرقية. وبعد أن وصفت متحدث باسم الخارجية هذا بأنه. «عمل استفزازي يتسم بالبلادة» أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن «من حق اليهود العيش في أن مكان.. وخاصة في مدينة القدس».

وفي ٥ أيلول سبتمبر اجتمعت مع ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي في واشنطن على أمل منع أزمة وشيكة. فالاحتلال العراقي للكويت دخل شهره الثاني، وسيكون حسن النية وضبط النفس من جانب إسرائيل حال اندلاع حرب في الخليج أمراً جوهرياً. وأبلغته «أنني أريد تسوية تلك القضية. وأريد أن أحلها معكم» وقال لي إن إسرائيل مستعدة لقدر من الأخطار المسبق بالنشاط الاستيطاني. وسلمته مسودة رسالة تتضمن تفاصيل الضمانات التي سنحتاجها للموافقة على ضمانات القروض. وبعد ثلاثة أسابيع وفي اجتماع متابعة في نيويورك تناولنا بعض المسائل الدقيقة. وقلت له: إنني أريد الضمانات كتابة. وفي الثاني من تشرين الأول أكتوبر سلمني ليفي رسالة تتعهد فيها إسرائيل بإطلاق الولايات المتحدة على النشاط الاستيطاني الجديد، وسوف تبذل قصاري جهدها لوضع بيان بالإنفاق على المستوطنات في الأراضي. والأهم أنه تعهد بعدم توطين المهاجرين السوفيت وراء الخط الأخضر. واستناداً إلى تلك الضمانات وافق الرئيس على إمكانية الإفراج عن ضمانات قروض بمبلغ أربعمائة مليون دولار بمجرد استكمال عملية المراجعة بواسطة الوكالات الحكومية.

ولسوء الحظ فقد ذهبت تلك التعهدات أدراج الرياح. وبرغم الضمانات التي قدمها ليفي فلم نحصل مطلقاً على المعلومات التي وعدنا بها. وفي ١٨ تشرين الأول أكتوبر بعث لي ليفي رسالة يتراجع فيها عن التزامه بعدم توطين المهاجرين السوفيت في القدس الشرقية. وشعرت أن ليفي رجل كريم. لكنني لم أكن مرتاحاً لما بدا أنه سوء نية من جانب حكومة إسرائيل بشكل عام. فضلاً عن ذلك سرعان ما تواترت الأنباء إلى السفارة الأمريكية في واشنطن بأنه تم تنظيم زيارات للمهاجرين السوفيت للمستوطنات الموجودة في الأراضي بهدف تشجيعهم على الاستيطان هناك. وعندما ذكرنا الإسرائيليين بوعودهم بتقديم معلومات لنا كانت التطمينات تردنا مراراً بأنها في البريد. ولمتصل تلك المعلومات مطلقاً، ونتيجة لذلك رفضنا الإفراج عن ضمانات القروض.

في ٢٢ كانون الثاني يناير. أي بعد ستة أيام من قيام قوات التحالف بشن الغارات الجوية ضد قوات صدام حسين في الكويت والعراق، أعلن إسحاق مورديخي وزير المالية الإسرائيلي أن بلاده ستطلب قريباً الحصول على مبلغ ثلاثة عشر مليار دولار كمعونة إضافية من الولايات المتحدة منها عشرة مليارات دولار في صورة ضمانات قروض لتوطين اليهود السوفيت. وثلاثة مليارات تعويضاً عن الأضرار التي تكبدتها المدن الإسرائيلية جراء الهجمات بصواريخ سكود. وكان لورانس إيجلبيرجر هو أول مسؤول في الحكومة الأمريكية يعرف بهذا الأمر عندما كان في إسرائيل يحاول إقناع شامير بعدم الانتقام من العراق. وفي غضون دقائق من علمه بالطلب من مورديخي شخصياً استمع إيجلبيرجر إلى الأنباء في إذاعة إسرائيل، وبعث رسالة إلى شامير قال فيها: أن توقيت مثل هذا الطلب شديد الرعب يجب سحبه على الفور.

وتضايق شامير من الإعلان، وعنف وزير ماليته. لكن الضرر النفسي قد وقع بالفعل. وبقيناً كان بعض التعريف مطلوباً. فقد كان هناك تقدير بالغ داخل الإدارة وفي البلاد ككل لضبط النفس الرائع من جانب إسرائيل. فللمرة الأولى في تاريخها لم تقدم على انتقام سريع ضد أي هجوم. لكن الآن وبدون التشاور فإنها تطالب علناً بتعويض في شكل أضخم صفقة معونة أجنبية منفردة في التاريخ الأمريكي. ومنذ البداية كانت مقاومة جريئة خاصة . لأنه لم تبذل أي محاولة لتبرير الطلب ببيانات ميدانية. كان الأمر يبدو وكأن حكومة شامير قد جمعت تلك الأرقام من الهواء. وعلانية قلنا: إن الولايات المتحدة ستدرس الطلب «دراسة وافية». لكن لم يكن لدينا النية للقيام بذلك حتى تحين اللحظة المناسبة. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تخوض حرباً في محاولة لهزيمة العراق الذي يشكل التهديد الأكبر لأمن إسرائيل كان من الخطأ في تلك اللحظة التخلي عن تلك المحاولة الرئيسية لدخول معركة مع الكونجرس حول الحجم المناسب لصفقة معونة إضافية لإسرائيل.

وفي النهاية ورغم عدم استعدادنا حينذاك للبت في طلب المليارات العشرة فقد أسفر اتفاق حل وسط مع زالمان شوفال سفير إسرائيل في واشنطن عن الإفراج عن ضمانات قروض مجمدة بمبلغ أربع مائة مليون دولار. وتقديم ٦٥٠ مليون دولار معونة مباشرة كتعويض مباشر للخسائر التي تكبدتها إسرائيل أثناء الحرب. كان المبلغ الأخير سخياً لأن تقدير مراجعة الوكالات الحكومية أشارت إلى أن التكلفة الفعلية لتعويض إسرائيل عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة صواريخ سكود العراقية كانت تقل عن مائتي مليون دولار. وبالمقابل وافقت إسرائيل على تجميد طلبها بالحصول على المليارات العشرة حتى انتهاء عطلة الكونجرس الصيفية في أيلول سبتمبر. حينئذ ستكون الحرب قد انتهت وسوف تتأجل قضية ضمانات القروض الإضافية إلى العام المالي القادم.

وكان المشاكل القائمة لم تكن كافية فقد زاد الطين بلة، وتعقد الخلاف نتيجة انفجار سيء التوقيت من السفير شوفال. ويدين شوفال المصرفي الذي لا يرتبط بعلاقات وثيقة مع شامير أوليفي، بتعيينه في منصبه إلى سياسة الائتلاف. كان شوفال عضواً بارزاً وشريكاً في ائتلاف الليكود غير ممثل في حكومة شامير، واستمد شهرته من لسانه المنفلت. وقبل أول اجتماع بيننا وصف إسرائيل علانية بأنها: «ابن العم الفقير» الذي تريد الولايات المتحدة إعاشته في الغرفة الخلفية. وتجاوز ولعه بدبلوماسية «اللسان السليط» كل الحدود في الرابع عشر من شباط فبراير عندما نقلت صحيفة واشنطن بوست تصريحه لوكالة أنباء رويتر «إننا نشعر في بعض الأحيان أن الولايات المتحدة ترواغنا» واشتكى أيضاً من أن إسرائيل لم تتلق حتى الآن «سنتاً واحداً من المعونة» لتعويض خسائرها الضخمة بما في ذلك خسائرها من السياحة نتيجة حرب الخليج. كانت هذه هدية عيد القديس فالنتين من حليف وثيق.

وفي اعتقادي فإن شوفال أبدى سوء نية واضحة بإعلان انتقاده على الملأ، خاصة لأنه تم إبلاغه اليوم السابق بأننا سنفرج قريباً عن ضمانات قروض، وتملكني الغيظ لدرجة أنني طلبت من معاوني البحث عن المبررات القانونية لإعلان شوفال شخصية غير مرغوب فيها وطرده من الولايات المتحدة لانتهاكه الصارخ للأداب والأعراف الدبلوماسية. وفاتحت الرئيس الذي لم يكن سعيداً بالمرّة بما حدث.

واستقر رأيي في نهاية الأمر على أن طلب استدعاء شوفال سيزيد توتر العلاقات في وقت دقيق. ولكن في الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم استدعيته إلى مكثبي لتعنيفه رسمياً. ولم أكن في حالة تسمح بالمجاملات الدبلوماسية، وبدأت الحديث «المان. إننا نواجه مشكلة، وليست مشكلة بسيطة إنها مشكلة عويصة، لقد قلت أشياء غير حقيقية بالمرّة. لقد قلت إننا لم نقدم لكن سنتاً واحداً. حسناً. من هم الوطنيون؟ ما هي الأطقم الأمريكية التي ندفع لها؟ ماذا عن الصواريخ التي نطلقها بتكلفة مليون دولار لكل صاروخ يطلق؟ ماذا عن أرواح الجنود الأمريكيين المعرضة للخطر في الخليج الذين يتعاملون مع أخطر تهديد استراتيجي على وجود إسرائيل؟».

ونبهته قائلاً: إن الظهور أمام الصحافة لمحاولة التأثير على السياسة الأمريكية استراتيجية تأتي بنتائج عكسية تماماً. وقلت: «إنني أشعر بالأسف لاضطراري بأن أبلغكم بهذا، لكن الحقيقة هي أنكم لا تملكون تصريحاً بهذا الشأن. فإذا كانت لديك مشكلة فعليك أن تأتي وتبلغ وزير الخارجية بها لا أن تهرع إلى الصحافة وتوجه التهديدات والانتقادات. فمن في هذه الإدارة الذي سيقدم ويحصل لك على الأموال إن لم أكن أنا. إنني لا أتذكر واقعة قال فيها سفير حتى لو سفير دولة معادية مثل ما قلت عنا، وأشرت لو أن سفيراً أمريكياً تصرف على هذا النحو لأرسلتموه إلى بلده».

وقال شوفال: لا أعتقد أننا فعلنا شيئاً طائشاً. لا أعتقد ذلك. أعتقد أننا جلسنا كما نفعل»
وقدم اعتذاره وقطع على نفسه وعداً بأنه سيحاول أن يكون كريماً وأميناً معي دائماً.
وكررت القول: «إنك لم تفعل. فقد لجأت إلى الصحافة. كان بوسعك إبلاغنا لكنك لم تفعل.
وعلي أن أبلغك أننا غاضبون. إنني أشعر بالأسف لأن اختتم الاجتماع بمثل هذه الملاحظة. لكن
هذا هو واقع الحال» ولم أبذل أي شيء يتيح له الاستمرار حتى النهاية.
وأعتقد أن ثورتي ساهمت في تأديبه حقيقة. وقال: «رب ضارة نافعة، وآمل أن تكون الأيام القادمة
أفضل» ورددت «سوف نرى».



وللتأكد من أن شوفال قد فهم الرسالة بوضوح بعث الرئيس رسالة شفوية إلى شامير عبر
سفيرنا وألحقتها بهذه الرسالة:

«بالأمس أدلى سفيركم بعدد من التصريحات حول العلاقة الإسرائيلية الأمريكية لا أعتقد أنها
غير دقيقة أو مضللة فحسب بل إنها معادية إلى حد كبير. وأجد التزاماً على القول بكل صراحة أنه
سيكون من العسير استمرار إدارة شؤوننا الدبلوماسية من خلاله في ضوء التحيز الواضح في
نهجه.

لولا أن الأوقات بمثل هذه الدرجة من الدقة والحرص والتوتر كالحاصل الآن لما كنت أقبل بأن
يوصل تمثيلكم في واشنطن. السيد رئيس الوزراء. أما والحال كذلك فسوف أتجاوز مشاعري إقراراً
بأهمية اللحظة والحرص على استمرار الاتصالات الوثيقة بين دولتنا في هذا الوقت الحرج. ومع
هذا، وإذا حدث تكرار لما حدث بالأمس من جانب السفير فلن يكون أمامي أي خيار سوى طرده من
البلاد.

إنني أشعر بالأسف لأن أحمل علاقاتنا مشكلة أخرى. لكن لا يمكن هكذا بكل بساطة قبول
تصرف مثل الذي حدث. وكلي ثقة في أنكم سوف تسدون له النصيحة».

وبعد فترة وجيزة رد عليّ شامير برسالة قائلاً: أنه سيضمن عدم حدوث شيء من هذا القبيل في
المستقبل. وقد حدث فقد تحسنت علاقتي بشوفال فيما بعد، ولعب دوراً حيوياً في إقناع حكومته
بالمشاركة في مؤتمر مدريد. وعندما تركت وزارة الخارجية أقيم مأدبة عشاء لتوديعي، وقدم لي
شديد الإمتنان لإنجازاتي بالأصالة عن بلاده. وكنا حريصان على رؤية كل منا للآخر في المناسبات
المختلفة بعد أن تركنا الحكومة سواء في إسرائيل أو واشنطن.

وبعد ستة أيام من اجتماعي مع شوفال اتصلت هاتفياً بليفي لأبلغه قرار الرئيس بالإفراج عن
ضمانات قروض قيمتها أربعمائة مليون دولار، وعلى مدى الأشهر الستة التالية توارت قضية
ضمانات القروض فيما ركزت الإدارة جهودها على كسب الحرب وكفالة سلام أكثر استقراراً، والتعامل
مع قضية اللاجئين العراقيين وتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط.

لكن التوترات تصاعدت في تلك الفترة بسبب سياسة الاستيطان الإسرائيلية لأن آريل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي المولع بالقتال اندفع بشراسة في توسيع المستوطنات. وأثناء زيارتي الأولى لإسرائيل في آذار مارس كنت قد نبهت ليفي إلى أن قرار لرئيس حول طلب ضمانات القروض «المليارات العشرة» سيقره طبيعة النشاط الاستيطاني خلال الأشهر القليلة القادمة.



وفي زيارتي الثانية بعد شهر رفض شامير تماماً إشارتي إلى ضرورة أن تحد إسرائيل من توسيع المستوطنات كبادرة لحسن النية من أجل السلام. وبعد خمسة أيام في ١٦ نيسان إبريل انتقل المستوطنون إلى مستوطنة جديدة في ريفافا بالضفة الغربية. وفور تقديم السفير الأمريكي بيل بروان احتجاجاً رسمياً بادر آريل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي إلى الإعلان عن خطط لبنان ٢٤ ألف وحدة سكنية جديدة في الأراضي المحتلة لإيواء ٨٨ ألف مستوطن. وبدلاً من ضمانات القروض الأمريكية سعت إسرائيل لدى دول أخرى وخاصة ألمانيا وفرنسا للحصول على ضمانات قروض ومنح لا ترد للمساهمة في تمويل استيعاب المهاجرين عبر نشاط استيطاني إضافي.

وفي غمرة كل هذا أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن شارون سيزور واشنطن في أوائل آيار مايو. وقبل وصوله اتصل بيا المحامي ليونارد جارمنت وهو صديق قديم وقال: إن شارون طلب الاجتماع معي. وقلت لجارمنت لا يسعني التفكير في أحد لا أرغب في لقائه. ورد جارمنت: ربما كان رئيس الوزراء القادم في إسرائيل. ورددت: إن سياسة شارون الاستيطانية أضرت بآمال السلام وبعلاقاتنا مع إسرائيل. إنني لا أرفض لقاءه فحسب بل إنني تدخلت لدى الرئيس ليمنع عقد اجتماع بينه وبين جاك كيمب وزير الإسكان والتنمية الحضرية في مكتب كيمب. وعقد الاجتماع الذي لم يكن ينصح بعقده تحت أي ظروف بالسفارة الإسرائيلية لعدم ترك أي انطباع بأن حكومة الولايات المتحدة تعطي مصداقية لشارون وسياسته غير المفيدة، ومثل سياسية الاستيطان كان شارون نفسه عقبة أمام السلام.

وبرغم توتر العلاقات واصلت الولايات تأييد قضية الهجرة اليهودية. وفي آيار مايو بدأت إسرائيل جسراً جويّاً لنقل ١٦ ألفاً من يهود الفلاشا. وكان تهجيرهم ثمرة مباشرة لنداء وجهة الرئيس بوش إلى القائم بأعمال الرئيس الأثيوبي الليفتنانت جنرال تسفاي جبري كيدان. وفي كل اجتماع من اجتماعاتي مع الرئيس الأسد خلال ذلك العام سعيت لديه بشدة ومراراً للسماح بهجرة اليهود السوريين إلى إسرائيل.

المراوغة لكسب الوقت والسلام

في الحقيقة كنا نأمل جميعاً في أن تتواري قضية ضمانات القروض إلى حد ما. وبدلاً من ذلك فقد طفت على السطح في أسوأ لحظة ممكنة. وما يدعو للسخرية أنه في الوقت الذي تعززت فيه احتمالات إقرار السلام في صيف عام ١٩٩١ خيم شبخ مواجهة حول المستوطنات وضمّانات القروض كشبح بانكو مهدداً بإهدار التقدم الملحوظ الذي أحرز منذ انتهاء الحرب، ويات من الحاسم إيجاد طريقة ما لمواراة القضية حتى نهاية العام.

وكانت أقوى ذريعة سياسية للتأجيل هو حقيقة أن عملية السلام هي التي ستتوارى بدلاً من ذلك. وخلال زيارتي إلى الشرق الأوسط ربيع وصيف العام أعرب كل الزعماء العرب الذين التقيتهم عن عدم ارتياحهم مراراً لاحتمالات تقديم ضمانات القروض في غياب قيد ما على النشاط الاستيطاني. وتملك الغضب الفلسطيني بشكل خاص من هذا الموضوع، ومع ذلك كانت الاعتراضات التي أبداها الرئيس مبارك والملك فهد اعتراضات أكثر عملية عنها أعتراضات أيديولوجية. فقد دفعا بأن ضمانات القروض أصبحت تشكل اختباراً جوهرياً لإنصاف الولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام.

وقال لي الملك فهد في أحد لقاءاتنا في شهر تموز يوليو: «صديقي إن مصداقيتكم كوسيط نزيه هي أهم الكروت التي يمكنكم اللعب بها. إنني أتفهم التزام بلدكم تجاه وجود إسرائيل. لكن هذا ليس وجوداً، ولا بد أن تكون لكم مصداقية» وكنت واثقاً من وجهة رأيه. فبدون تجميد شامل لبناء المستوطنات. وهو أمر مستحيل تماماً. فإن برنامج ضمانات قروض بهذا الحجم الذي تطلبه إسرائيل سينظر إليه حتماً في العالم العربي على أنه إقرار مالي أمريكي لأطماع الليكود في الأراضي، وكانا يخشيان من أن يظهرها وكأنهما في موقف إذعان.

وعلى النقيض فإن جدلاً عاماً حول المستوطنات قد يقنع شامير بأن عليه أن يرفض المشاركة في عملية السلام ويدعو إلى إجراء انتخابات. وباختصار فإن معالجة الجدل حول ضمانات القروض بأسلوب المواجهة لن يفيد، ولم يكن هناك سبيل لتجنب خسارة الإسرائيليين أو العرب. وعلى أية حال فسوف تنتهي عملية السلام إلى الموت.

وفي منتصف الصيف نبهنا حلفاء في الكونجرس إلى أن إسرائيل ومنظمة الإيباك يعدان الساحة لشن هجوم ساحق لانتزاع موافقة الكونجرس على ضمانات القروض بالمليارات العشرة بموافقة أو بدون موافقة الإدارة، وبدأ دينيس روس وجانيت مولينز عقد اجتماعات مع توم ديني وكبار المسؤولين الآخرين في الإيباك في محاولة لإقناعهم بأن توقيتهم لإثارة القضية توقيت مروع، وأن التأجيل أمر مفضل لمعركة سيخسرها الجميع. وفشلت تلك الاجتماعات في إقناع مسؤولي الإيباك وحتى عندما قيل لديني وزملائه إن الرئيس سيخوض المعركة إذا لزم الأمر فلم يصدقوا. وأبلغوا شامير بأن الرئيس تعوزه الإرادة السياسية لتحدي الإيباك، وسرعان ما سيخضع للكونجرس على أية حال.



وبحلول آب أغسطس شرعت الإيباك في توزيع مسودة تشريع على أصدقائها في الكونجرس، وكثفت ضغوطها على زعماء الكونجرس. وتمثلت استراتيجيتهم التي عرفناها في إقناع جورج ميتشيل زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، وتوم قولي رئيس مجلس النواب بالموافقة على الضمانات، وهكذا وضع الرئيس أمام الأمر الواقع. ولم يكن أمامنا من خيار آخر سوى انتهاز استراتيجية وقائية خاصة بنا.

وفي السابع والعشرين من آب أغسطس وضعت مولينز تفاصيل استراتيجيتنا في الكونجرس في مذكرة من صفحة واحدة. وكتبت مولينز في المذكرة تقول: «إن الخطوة الأولى هي التأكد من تفهم القيادة أن إثارة قضية ضمانات القروض الآن سوف تقضي على عملية السلام. علاوة على ذلك سوف نؤكد أن مسؤولية الفشل ستقع مباشرة على عاتق الكونجرس» وفي ظل تلك الملابس فإنني أعتقد أن الأمر سيشكل خطوة سياسية بالغة بالنسبة لهم، ومع هذا علينا تحقيق هذا الإقناع قبل أن يضلوا هم.. ويظهروا تأييدهم علناً».

ومن مزرعتي في ويومينج اتصلت هاتفياً بميتشيل وفولي في أواخر آب أغسطس موجهاً لهما رسالة بسيطة: عليكما أن تمنحا السلام فرصة، وأبلغتهما بأنه عندما أجمع مع شامير في غضون أسبوعين فإنني أريد أن يكون بوسعي إبلاغه بأنه لمصلحة تحريك السلام، فقد انضم الكونجرس إلى الرئيس في تأجيل القضية. وحيث إن الموعد المستهدف لعقد مؤتمر السلام في مدريد هو أواخر تشرين الأول أكتوبر. فسوف تكون أمامنا فسحة كافية من الوقت لأن تمضي العملية قدماً دون نكوص قبل أن تظهر قضية الاستيطان وضمانات القروض الزعجة، وأوضحت أن أي شيء أقل من ذلك سوف يقضي على عملية السلام فإذا وافقنا على ضمانات القروض سوف نخسر العرب وإذا رفضناها فسوف نخسر إسرائيل.

وقلت لكليهما: «إن هذه أهم خطوة يمكنكم اتخاذها في هذه اللحظة لإمكانية البدء في مفاوضات السلام التاريخية». ولم يلزما نفسيهما بأي موقف. لكنهما قالاً إنهما سوف يدرسان طلبي. وأحسست أن فولي سوف يساعدنا. لكن القلق ساورني تجاه ميتشيل الذي كان يتعرض لضغوط قوية من الإيباك.

وفي الساعة الثانية عشرة وخمس وأربعين دقيقة بتوقيت روكي مونتين في الأول من أيلول سبتمبر تحدثت مع شامير بالهاتف من ويومينج. وقلت له إنه عندما اتفقنا على بحث قضية ضمانات القروض مرة أخرى في أيلول سبتمبر لم أكن أعرف أننا سنكون في غاية القرب من إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب. والآن فهناك احتمال حقيقي بعقد مؤتمر السلام الإقليمي في تشرين الأول أكتوبر مسجلاً إجراء أول مباحثات مباشرة مع جيران إسرائيل العرب، وهو ما كانت إسرائيل تريده دائماً.

وقلت: «إننا نحتاج بعضاً من الوقت من جانبكم. فإذا أثيرت القضية الآن فإننا نهدد إمكانية إجراء المباحثات المباشرة. وكنت أريد تجنب أي جدل في الكونجرس يبرز الخلاف بيننا حول المستوطنات فلن يفيد هذا سوى المتربصين الذين لا يريدون لعملية السلام أن تمضي قدماً» وطلب من شامير أن يؤجل رسمياً طلب الحصول على ضمانات القروض «المليارات العشرة» لمدة ١٢٠ يوماً أو حتى بداية العام.

ورد شامير بأنه منهك للغاية بعد يوم طويل من المعارك حول مشروع الموازنة، ولم يستوعب كل ما قلته. وقال: إنه يريد أن يفكر في تلك القضايا باستغراق وحرص شديد، وأن يتشاور مع معاونيه

ثم يعاود الحديث مرة أخرى بالهاتف عبر خط أفضل. لكنني أتذكر تماماً وهو يبلغني أنه للوهلة الأولى يعتقد أن طلبي للتأجيل غير منطقي في ظل هذه الظروف. واتفقنا على معاودة الحديث في غضون ثمان وأربعين ساعة، وحدث ذلك بعد ظهر يوم الثالث من أيلول سبتمبر عقب عودتي إلى واشنطن.

وأكدت مجدداً لشامير في هذه المحادثة أنني والرئيس «ملتزمان تماماً» بنجاح استيعاب اليهود السوفيت في إسرائيل. لكنني أعربت «عن قلقي العميق» من أن إثارة قضية ضمانات القروض والمستوطنات عشية انعقاد مؤتمر السلام ستتحول إلى «مانعة صواعق للرافضين».

وقلت: «لو أثرت هذه القضية الآن. فلن نجد طريقاً لتجنب نشوب معركة علنية حول المستوطنات، وأخشى من إمكانية خسارة فرصة تاريخية لإجراء مفاوضات مباشرة. فالأمر هكذا بكل بساطة.» وطلبت منه كحد أدنى أن يؤجل طلب ضمانات القروض لما بعد اجتماعنا في القدس بعد أسبوعين.

وتغيرت لهجة شامير بوضوح عن محادثتنا السابقة. وقال: إنه بعد إمعان التفكير فإنه لا يمكنه الموافقة على أي تأجيل. وعن تأجيل الطلب قال إنه مسألة مالية ملحة «لأنه سيشكل عبئاً على الموازنة» مثلما هو مسألة مبدأ، وأضاف: «لا يمكننا قبول ربط هذه القضية بعملية السلام. لقد انتظرنا طويلاً، وعلينا أن نمضي».

وأبلغته بأني أشعر بخيبة الأمل من قراره، وسوف أوصي على مضمض بأن يطلب الرئيس التأجيل لمدة ١٢٠ يوماً رغم قرار إسرائيل، وقلت: إننا لا نريد افتعال معركة مع إسرائيل لكن الخطر المحقق بعملية السلام كبير بدرجة لا يمكن تجاهلها.

كان التغيير المفاجئ والحاد في لهجته من السلسلة إلى التعتن محيراً حتى عرفت فيما بعد أنه ومستشاريه تشاوروا مع أصدقائهم في الولايات المتحدة وتلقوا تطمينات بأن الكونجرس سيوافق على ضمانات القروض بسهولة.



وفي اليوم التالي لهذه المحادثة مع شامير تناولت الغداء في مكثبي مع السيناتور باتريك جي ليهي من فيرمونت وأريك نيوسوم رئيس موظفي لجنته الفرعية. وطالما تعاملت مع ليهي وهو صديق عزيز من أيام الدراسة في برينسيتون خلال فترة عملي السابقة بالبيت الأبيض ووزارة الخزانة. وفي كانون الأول ديسمبر عام ١٩٨٨ طلب ليهي أن يزورني في مكثبي المؤقت بوزارة الخارجية. وأبلغني بأنه في سبيله لتولي لجنة الاعتمادات الفرعية للعمليات الخارجية. واعترف بأنها: «وظيفة لا تجلب الشكر، لكنني أريدك أن تدرك أنني أسعى لمساعدتك بكل السبل الممكنة لإحراز تقدم في عملية السلام».

وبرغم انتقاده لمستوطناتهم بين الحين والآخر كان ليهي يعتبر صديقاً موضع ثقة لإسرائيل. وفي الحقيقة فقد أبلغني أنه إذا استطاع الرئيس وأنا أن نبرهن على حدوث تقدم حقيقي تجاه

السلام فإنه مستعد للوقوف في الكونجرس لتأييدنا حتى لو كانت قضية يحتمل أن تكون موضع معارضة من إسرائيل. كان موقفاً مبدئياً وغاية في الشجاعة من سياسي معارض وأبلغته تقديري لموقفه وساورني الشك في أنني سأحتاج عرضه وقتاً ما، والآن وبعد نحو ثلاثة أعوام ها هو قد جاء الوقت.

كان ليهي ونيوسوم في حالة عصبية شديدة لأنهما يدركان الواقع السياسي لتحدي الإيباك. وأكدت مجدداً أن آخر ما يفكر فيه الرئيس هو خوض معركة. وقلت: ولكن إذا لم تؤجل فسوف تنشعب معركة. «إنكم لا تتركون لنا أي خيار ولا تراودكم أوهام فيما ستكونه تلك المعركة». ولم أدع أي شك في أن لقاء التبعة الذي أحمله في متعلقاتي في الشرق الأوسط مناخ الآن لاستخدامه في الداخل إذا أصر الكونجرس على إثارة القضية في هذا الوقت بالغ الحساسية برغم تحذيرنا عن التأثير العكسي على عملية السلام.

واتجهنا نحن الثلاثة بالسيارة إلى البيت الأبيض. وكرئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض خلال فترة الرئيس ريجان فقد رأيت في مناسبات عديدة كيف لانت عريكة أشد المنتقدين تصلباً في أجواء بهاء المكتب البيضاوي. كان الرئيس بوش بالغ الفصاحة في عرض قضية التأجيل. لكنه قال أيضاً بلهجة رقيقة وحازمة في الوقت نفسه: «سوف تشير إلى من تقع عليه المسؤولية».

ولم يعد هناك أي مجال أمام أنصاف الحلول. فقد أوضحت للإيباك بما لا يدعو مجالاً للشك أنها قضيتهم. وتوعدوا بأن أي عضو سيصوت لصالح التأجيل سيوصم بأنه عدو لإسرائيل. وفي معركة شاملة فسوف يكون الخطر فادحاً بالنسبة للإدارة.

وفي نهاية اليوم تلقيت الوصف الذي كان يحلو لصديقي الراحل لي أتوتر أن يطلقه في مثل هذه الملابس المحفوفة بمخاطر جملة: «إما أنك بطل أو أبله» ولم يتهرب مني مطلقاً في أي تحدٍ ولم يكن ليتهرب في هذه المرة فلا مجال لتجنبه. فعملية السلام تتجه لإثمار النتائج.

وفي ١٢ أيلول سبتمبر، وقبل توجيه نداء علني للتأجيل عقد الرئيس لقاءً مجاملة مع الزعماء اليهود في البيت الأبيض. وحذرهم أحد ضيوفه بأن عليه أن يفكر مرتين قبل المضي قدماً. لأن أصدقاء إسرائيل سوف يخرجونه لو أصر على إجراء تصويت. وليس جورج بوش هو الذي يللم حاجياته ويرحل دون خوض المعركة في مثل هذه المواقف. كان هذا التحدي سابقاً على تصريحاته التي قال فيها: «إنه رجل وحيد» يقاتل «قوى سياسية قوية تبلغ نحو ألف عضو جماعة ضغط».

وأساء المنتقدون تفسير هذه التصريحات بأنها إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون لأصدقاء إسرائيل الحق في الضغط على الكونجرس لرفع الظلم، وأن الرئيس يثير قضية ازدواج الولاء. ولم يكن هذا قصده، وكل من يعرفه يعلم ذلك تماماً، ولكنه بهذا القول فتح ثغرة للإيباك دون قصد لأن تبدأ في اتهامه بأنه معاد لإسرائيل، ومع هذا فقد كان هذا إهداءً زائفاً تماماً ولم يصب أي مصداقية. وفي الواقع ومع نهاية الجدل، فقد اعترف الكثير من أنصار إسرائيل في الكونجرس في

دوائرهم الخاصة بأن الإيباك مذنبه بتصلبها الذي يصر على إثارة القضية الآن. وتفرّد موقفنا إلى حد كبير بسبب هذا الخطأ التكتيكي وشعبية الرئيس الجارفة بعد حرب الخليج. لكن الأهم هو اعتراف معظم أعضاء الكونجرس بأن طلب التأجيل معقول تماماً في ظل تلك الظروف.



ومع احتدام خطوط المعركة في الكونجرس عدت إلى الشرق الأوسط. وكان أول توقف لي في القدس حيث التقيت شامير في ١٦ و ١٧ أيلول سبتمبر عقب انتهاء جولتي في الاتحاد السوفيتي. وانصب التركيز في جلستي المباحثات بيننا حول وضع شكلية مؤتمر السلام. وبينما أحرز بعض التقدم في هذا الصدد. فلم نحرز أي تقدم من أي نوع حول قضية ضمانات القروض.

وعرضت على شامير الإطار العام لاقتراح الرئيس ذي النقاط الست لتأجيل طلب ضمانات القروض حتى كانون الثاني يناير متعهداً بعدم تأجيل القضية مرة أخرى، وأنه سيتم تعويض أي خسائر مالية بسبب هذا التأجيل وقلت: «اقتراحي لكم هو الإمساك بالكلاب وإبعاد الموضوع عن جدول الأعمال خلال المائة وعشرين يوماً القادمة». ورفضت اقتراح أرينز بأن نوافق على ضمانات قروض بقيمة مليار دولار، وأن نؤجل مناقشة القضية حتى كانون الثاني يناير.

وأخبرت من حقبيتي افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز بعنوان «الرئيس على صواب بشأن إسرائيل» وهو ما قوبل بصمت مطبق.

وقلت لشامير: «إننا على أعتاب مرحلة تاريخية: فالسلام أكثر أهمية بكثير من هذا بحيث لا يجب أن نعرضه للخطر بمعركة حول هذه القضية». ورد مساعده إلي روينشتاين* إن إسرائيل على تمام الاستعداد لخوض معركة، وأضاف: «إن أماننا مهمة تاريخية. وقد أبلغنا أصدقاؤنا في أمريكا والكونجرس أنها مضمونة» وقد حدثت منا وليست منهم، وفي تلك اللحظة كنت على يقين من أننا نمتلك الأصوات الكافية لفوزنا في مجلس الشيوخ. وكان ليهي يؤيد التأجيل علانية الآن، وكشفت حملة ضغط مكثفة قادتها جانيت مولينز أن معظم الأعضاء غير مستعدين للمجازفة بانتهيار عملية السلام بمعارضة مطلب التأجيل، ويات من الواضح لي أن حكومة إسرائيل قد تلقت معلومات سيئة مغلوطة من أصدقائها في واشنطن، وأنها تسيء تقدير مدى تصميم الرئيس بوش نتيجة لتلك المعلومات.

وفي البداية قال شامير إنه ليس أمام إسرائيل من خيار آخر سوى المضي قدماً، وأنها تعارض ربطنا بين المستوطنات و ضمانات القروض ورددت: «إذا أردت الضمانات الأمريكية فعليكم بقبول موقفنا حول المستوطنات، فلا يمكننا التوقيع دون شروط على مبلغ عشرة مليارات دولار» وأخيراً يبدو أن شامير يشير إلى أنه رغم تحفظات أرينز وعدد آخر من المستشارين فإن حكومته يمكن أن تقبل التأجيل على مضمض. وقال لي: «إن هذا قرار أمريكي وكنا نريده غير ذلك، ولكننا سنقبل به».



* عمل سفيراً لإسرائيل لدى واشنطن وتولى لفترة رئاسة الوفد الإسرائيلي في مفاوضات المسار السوري.

وفي ٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٩١ وافق مجلس الشيوخ على تأجيل دراسة مسألة ضمانات القروض لمدة ١٢٠ يوماً. وقال البعض إنها المرة الثانية التي تلقى فيها الإيباك هزيمة في مبادرة تشريعية. كانت الأولى هي تصويت مجلس الشيوخ عام ١٩٨١ حول بيع طائرات الاستطلاع أواكس للعربية السعودية في مستهل فترة حكم إدارة ريجان. وبعد شهر واحد افتتحت إسرائيل مستوطنة أخرى لكن في الجولان هذه المرة.

عودة وجع القلب

مع انتهاء مهلة المائة وعشرين يوماً في أوائل عام ١٩٩٢ أعادت الإدارة تقييم قضية ضمانات القروض والمستوطنات، وخلصنا في وقت مناسب تماماً إلى أن موقف الرئيس قد تعزز خلال التدخل لفترة الأربعة أشهر. وتواصلت سياسة التوسع الاستيطاني من جانب حزب الليكود ولكن بثمن باهظ. فقد أظهر استطلاع للرأي أن نسبة ٧٦ في المائة من سكان إسرائيل تبدو على استعداد لقبول سياسة الاستيطان المشروطة وفقاً لما وصفته الإدارة الأمريكية باعتبارها شروطاً معقولة. وبدأت المشاعر داخل الطائفة اليهودية الأمريكية تتحول ضد الخط المتشدد لليكود.

وبرغم هذا تضمن مشروع موازنة شامير لعام ١٩٩٢ إقامة ٥٥٠٠ وحدة سكنية في الأراضي المحتلة. فضلاً عن ذلك فإن تقديرات موارد مشروع موازنته افترضت تلقي ٢ مليار دولار في صورة ضمانات قروض أمريكية كدفعة أولى من المليارات العشرة للمساعدة في تمويل بناء هذه المستوطنات. فقد كان يعتقد بوضوح أن بوسعه الفوز بالاثنتين. وكان من المهم أن يفهم أن ذلك لن يكون بمقدوره.

وكتب دينيس روس في مذكرة بتاريخ ١٠ كانون الثاني يناير ١٩٩٢ «بأن مفتاح استراتيجيتنا يتمثل في ضرورة التركيز على حاجة حكومة شامير في أن تقدم على خيار أساسي بين الوفاء بالتحدي التاريخي باستيعاب اليهود السوفيت أو استمرار بناء المستوطنات دونما تغيير في الأراضي المحتلة».

وكنت مع هذا التقييم لكنني فضلت محاولة إيجاد صيغة وسط. فقد عرض على باتي ليهي بديلاً موثقاً في اجتماع عشية عيد الميلاد في مكتبي الشهر الماضي. فقد اقترح ليهي رهن ضمانات القروض بحظر بناء أي مستوطنات جديدة وخفضها بواقع المبلغ الذي تنفقه إسرائيل على الانتهاء من تشطيب المستوطنات التي يجري بناؤها بالفعل. واعتقدت أن هذه طريقة خلافة لإنهاء الخلاف مع إسرائيل، والتعامل مع مشكلة خفض ضمانات القروض بما يعادل ما ينفق على المستوطنات. فعن طريق خفض ضمانات القروض دولاراً بدولار بما يعادل ما ينفق على المستوطنات فلن تستطيع إسرائيل اجتذاب اعتمادات من أماكن أخرى، وحينئذ يمكننا أن نعلن أن ضمانات القروض الأمريكية لا تستخدم لبناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة. وفي ٢٦ كانون الثاني يناير رفض شامير تماماً اقتراحاً بهذا المعنى عرضته على السفير شوفال قبل يومين. وواصلت أنا وشوفال البحث عن الحلول الوسط الممكنة. وفي الحادي والعشرين من

شباط فبراير أعلن أن إسرائيل مستعدة لقبول ملياري دولار في صورة قروض لعام واحد. لكنها لن توافق تحت أي ظروف على تجميد بناء المستوطنات الجديدة. ورفضت هذا الاقتراح المضاد.



وفي ٢٤ شباط فبراير ذات اليوم الذي استؤنفت فيه جولة جديدة من المفاوضات السلام في واشنطن بين إسرائيل وجيرانها العرب، أعلنت موقف الرئيس في شهادتي أمام لجنة فرعية بمجلس النواب برئاسة ديفيد أوبيي من ويسكونسين. كان أوبيي هو نظير ليهي في مجلس النواب ومعارضاً قوياً للمستوطنات. وطمأنني بشكل شخصي بأنه سيؤيدنا في القضية. وأبلغت اللجنة أن الرئيس سيقدم عشرة مليارات دولار كاملة كضمانات قروض على مدى خمسة أعوام فقط إذا جمدت إسرائيل كافة النشاط الاستيطاني في الأراضي. وأوضح أنه إذا لم يكن هذا مقبولاً فسوف نوافق على مبلغ أقل كثيراً على أساس سنوي. وسيتم خصم كلفة تشطيب المستوطنات التي يجري بناؤها بالفعل من أي ضمانات أمريكية. أو ما يسمى استقطاع ليهي. وفي أي الأحوال سيكون على إسرائيل وقف كافة المستوطنات الجديدة في الأراضي.

وواصل أصدقاء إسرائيل ضغوطهم للحصول على أنسب الشروط. وفي ١٧ آذار مارس اجتمع الرئيس مع ليهي والسيناتور روبرت كاشين من ويسكونسين الزميل الجمهوري ليهي، والمدافع القوي عن مصالح إسرائيل. وقدما حلاً وسطاً يقضي بمنح إسرائيل ملياري دولار كضمانات قروض فورية يستنزله منها مبلغ مائتي مليون دولار يتوقع أن تنفقه إسرائيل على المستوطنات عام ١٩٩٢. ومع ذلك فقد كانت النسخة الأصلية للاقتراح مليئة بالاستثناءات والإعفاءات والثغرات. وكان الأثر الفعلي هو إطلاق الحرية لإسرائيل في استخدام ضمانات القروض لاستمرار بناء المستوطنات بمعدل كبير لعام آخر على الأقل. وكنت واثقاً من أن مثل هذا الاحتمال سوف يدفع العرب بعيداً عن مائدة التفاوض. فضلاً عن ذلك فإنه يرتطم مباشرة بمعارضتنا للنشاط الاستيطاني. ورفض الرئيس بوش هذا الحل الوسط باعتباره غير مقبول، وتوعد باستخدام الفيتو ضد أي تشريع لضمانات القروض لا يتضمن تجميداً لأي مستوطنات جديدة.

ووضع إنذار الرئيس تسوية للقضية بالفعل. فقد انهارت المعارضة في الكونجرس تحت وطأة التلويح باستخدام الفيتو، وأقر مشروع قانون المساعدات الأجنبية في نيسان إبريل خالياً من أي ضمانات قروض لإسرائيل. كانت مميزات الرئيس أهم بعد في طريقه تطور الأمور في هذه المسألة. ولكن كم هي نادرة تلك الحياة أو السياسة المثالية حيث تكون النتائج ثمرة للمميزات والفضائل فحسب. وبغض النظر عن تعنت حكومة شامير الذي ساهم في تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد موقف إسرائيل في هذه القضية الخاصة. فقد استفادت قضيتنا بقدر مهم من قوة انعدام شعبية المعونة الخارجية وخاصة في سنة الانتخابات.

وبدون أدنى شك كان فشل الإيباك السابق في عرقلة طلبنا بتأجيل ضمانات القروض لأربعة أشهر سلاماً نفسياً في صالحنا. أما وقد خسرت في أيلول سبتمبر لم يعد ينظر الإيباك الآن على

أنها القوة التي لا تقهر في الكونجرس. ونتيجة لذلك كان من الأيسر أن تدوم مميزات موقف الرئيس.

زيارة إسرائيل جديدة

في ٢٣ حزيران يونيو ١٩٩٢ أطاح الناخبون الإسرائيليون بحزب الليكود بزعامة شامير من السلطة بأغلبية كبيرة. وسيرأس الحكومة العمالية الجديدة إسحاق رابين، صوت الاعتدال الذي كانت آراؤه حول قضايا السلام والمستوطنات تختلف اختلافاً مهماً عن شامير.

واستيعاباً لوقائع الماضي فمن الواضح أن الجدل حول ضمانات القروض قد ساهم بوضوح في إلحاق الهزيمة بالليكود. ومع ذلك فلم نقدر في حينه أهميته بالنسبة للانتخابات الإسرائيلية. وفي الواقع فقد كنت أعتقد أن الليكود سوف يفرز مما سيشرح سياسات شامير المتشددة. وبدلاً من ذلك فإن إخفاق شامير في الحصول على ضمانات قروض من أوثق حلفاء إسرائيل قد هز حكومته. ففتور العلاقات مع الولايات المتحدة نتيجة سياسة الاستيطان المتعنتة. قد كلف الليكود الكثير لأن الإدارة المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية ضرورة ملحة لنجاح أي حكومة إسرائيلية. وأعتقد أنه كان بوسع حكومة شامير أن تكون مرنة بدرجة تكفي للحصول على ضمانات القروض من دون المساومة على مبادئها.

وألمح عدة منتقدين إلى أن تشدد إدارة بوش في قضية ضمانات القروض قد انتهج عن عمد كوسيلة لعرقلة الليكود. ولم يكن هذا حقيقياً. والحقيقي هو أن معظم خبراء شؤون الشرق الأوسط بالخارجية كانوا يعتقدون أن عملية السلام ستكون في خطر على الدوام إذا استمرت حكومة شامير في السلطة. ويوسعي تذكر قول أحد معاوني لي على الطائرة العائدة من مدريد أنه في الوقت الذي تعهد فيه مشاركة شامير جوهرية لترتيب انعقاد مؤتمر السلام فسيكون من المستحيل إحراز تقدم يذكر إلى أن تحل حكومة تلتزم بمبادلة الأرض بالسلام محل حكومة شامير. ووافقت على هذا التقييم. لكن لم يكن من صميم سياستنا استغلال قضية ضمانات قروض المستوطنات للتأثير على الانتخابات الإسرائيلية. فقد أبلغني شامير نفسه في مناسبات عدة أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتصرف كوسيط نزيه في عملية السلام. ولم يكن يسعنا الوفاء بتلك النزاهة بدون رهن ضمانات القروض فرض قيود على النشاط الاستيطاني. فالفضل في ذلك سيعني إنهاء عملية السلام*.

وعندما كنا ننتهم بإملاء الشروط على إسرائيل في قضية من قضايا السياسة الداخلية (المستوطنات) كان موقفنا يتمثل في بساطة في أننا لا نقول للإسرائيليين إنهم غير أحرار في العيش في أي مكان يشاءون، أو أن الحكومة غير حرة في بناء المستوطنات في الأراضي، لكننا

* المثير للاهتمام أنه يعود بعد مرور ثلاثة أيام على الانتخابات نقلت صحيفة معاريف عن شامير قوله في دوائره الخاصة إنه كان يعتزم المماثلة في مباحثات السلام لعشر سنوات سيواصل خلالها سياسته الاستيطانية المحمومة في الأراضي المحتلة. ونفى شامير هذا التقرير عبر متحدث باسمه. لكن هذا يؤكد مع ذلك شكوكي القوية بأنه شديد العزوف عن التوجه إلى مدريد والتفاوض بجدية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ببساطة لن نجمع أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لتمويل سياسة تتعارض مع سياسة كافة الحكومات السابقة. جمهورية كانت أم ديمقراطية.



وبفوز رابين بذلت الجهود للتوصل إلى حل وسط حول المستوطنات وضمانات القروض. ففي ١٣ تموز يوليو اتصلت هاتفياً برابين واقترحت عليه ضرورة أن نهى أرضية مشتركة للعمل للتوصل إلى اتفاق يزيل العقدة المستعصية حول القضية مرة واحدة وللأبد خلال جولتي القادمة في المنطقة. وأبلغني بأنه يسعدني أن أعرف أن حكومته تعتزم إجراء خفض هام على النشاط الاستيطاني.

وبعد ستة أيام التقيت رئيس الوزراء الجديد في القدس. وفي هذه المرة لم استقبل ببناء مستوطنة جديدة وعلى العكس فقد جمد رابين بالفعل عقود بناء سبعة آلاف وحدة سكنية في الأراضي. وقال لي: إنه رغم المشكلات القانونية فإنه يعتزم إلغاء تلك العقود. وكان في سبيله أيضاً إلى إلغاء مختلف أشكال الحوافز والدعم التي قررتها حكومة شامير لتشجيع الإسرائيليين على الانتقال إلى الأراضي. وقال رابين: إن حركة المستوطنين مزودة بالسلح لكنه لن يرتدع. وقال: «في سبيل ٣،٩ مليون يهودي إسرائيلي ومليون من عرب إسرائيل لا يتعين رهن مستقبلهم بسبب مائة ألف مستوطن في الأراضي، فإنني أعتزم المثابرة». وفي لحظة مشاعر فياضة شديدة التأثير أكد لي رابين: «سوف نفي بما نقول، ولن نكذب عليكم» كان تغير الأجواء جذرياً بشكل إيجابي.

وبرغم هذا قرر رابين أن الكلفة السياسية والمالية لإلغاء إحدى عشرة ألف وحدة سكنية يجري بناؤها بالفعل باهظة للغاية، وأعرب عن أمله في إمكانية الحصول على ضمانات قروض أمريكية. وأبلغته بأنه في الوقت الذي لا يزال من المتعين تسوية بعض المسائل العالقة فإنني أعتقد أن هناك ما يدعو لتوقع التوصل لاتفاق عندما يزور الولايات المتحدة.

وكتبت للرئيس في ٢١ تموز يوليو: «إنني أزور إسرائيل مختلفة. فالمزاج والأجواء تدفع للأمل». فرابين منفتح ومباشر وشديد الوضوح مع أهدافه. إنه يعكف حالياً على إعادة ترتيب أولويات إسرائيل بعيداً عن الأراضي ولصالح إنعاش الاقتصاد.

وفي العاشر من آب أغسطس استضاف بوش رابين في منزله الصيفي في كينيونكبورت. وكما تبين كانت المفاوضات أكثر صعوبة مما توقعنا حتى أنها استمرت إلى الساعة الرابعة بعد الظهر قبل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق. كانت قضية الخلاف الأساسية هي ما يسمى بالمستوطنات الاستراتيجية التي أقامها الإسرائيليون في مرتفعات الجولان وغور الأردن. وفرق رابين بوضوح بين تلك المستوطنات والمستوطنات «السياسية» ولم يوافق صراحة على الكف عن «تكثيف» المستوطنات الاستراتيجية عند الاقتضاء. لكنه طمأننا إلى أن الإسكان في المناطق الاستراتيجية أخذ في الانحسار، وأن حكومته تتوقع استمرار هذا الانحسار. وقال للرئيس: «إننا لا نعتزم إقامة أي مستوطنات جديدة في تلك المناطق لكن لا يسعني أن أقدم لكم التزاماً صريحاً».

والأكثر أهمية أن رابين التزم بسياسة استيطان مختلفة تماماً، وأشار بكل تأكيد: «إننا نرتب أولوياتنا. ولن تقوم حكومة إسرائيل بإنشاء أو تقرر بناء مستوطنة جديدة، وستمنع الأفراد من بناء المستوطنات، ولن تصدر الأرض العربية بعد الآن لبناء المستوطنات. والأكثر من هذا فقد رضخت إسرائيل لإصرارنا بضرورة استقطاع أي أموال تنفق على تشطيب المستوطنات الجاري بناؤها في الأراضي من أي ضمانات قروض.

واستناداً إلى هذا و ضمانات أخرى من رئيس وزراء إسرائيل أعلن الرئيس أنه سيطلب من الكونجرس الموافقة على ضمانات قروض بعشرة مليارات دولار على الفور. وفي الخامس من تشرين الأول من أكتوبر وافق الكونجرس على ضمانات القروض. وبعد عدة أشهر من الخلاف المحتم حول هذه القضية لم تعد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية موضوعاً لهذا التوتر.

الفصل الثلاثون
إلى حيث أُلقت
مشيعاً بالدموع بدون انفجار

إن الاتحاد السوفيتي كما نعرفه لم يعد له وجود. والقضية الآن هي كيف يسير تفكك الاتحاد السوفيتي من الآن فصاعداً. وهدفنا هو أن يحدث التفكك بأقصى درجة سلمية ممكنة.

من مذكرة عن سياسة وزارة خارجية

٢٥ تشرين الأول أكتوبر ١٩٩١

على مدار أكثر من أربعين عاماً قادت الولايات المتحدة الغرب في نضاله ضد الشيوعية والتهديد الذي كانت تُفرضه على أئمن قيمنا. لقد شكل هذا الكفاح حياة كل الأمريكيين. واضطر كافة الأمم إلى العيش في ظل شبخ الدمار النووي. وقد انتهت تلك المواجهة الآن.

الرئيس بوش

٢٥ كانون الأول ديسمبر ١٩٩١

في الوقت الذي عكفت فيه. معظم أيام شهري أيلول سبتمبر وتشرين الأول أكتوبر ١٩٩١ في الإعداد لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط كنا نراقب بحذر تفكك الاتحاد السوفيتي لنفسه، وتلاشت إلى حد ما الحماسة الثورية التي ظهرت في أواخر آب أغسطس وأوائل أيلول سبتمبر. لكن جهود جورباتشوف لإعادة التفاوض حول معاهدة الاتحاد المنكوبة لم تؤسس شيئاً ذا قيمة. وواصلت الجمهوريات تكريس استقلالها وهو توجه تعزز في أواسط تشرين الأول أكتوبر عندما أعلنت أوكرانيا إنها لن تنضم إلى المعاهدة الاقتصادية. وبعد أسبوعين وفي يوم الاثنين ٢٨ تشرين الأول أكتوبر أعلن يلتسين أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء حاسم، واقترح صفقة اقتصادية صادقة لجمهورية روسيا شملت إلغاء التسعيرة الجبرية مع نهاية العام والتعجيل بعملية الخصخصة، وخفض الدعم المالي للوزارات السوفيتية. وطلب يلتسين في خطابه من الجمهوريات الأخرى الانضمام إلى برنامجه. لكنه أوضح بجلاء أن روسيا لن تتسامح مع أي تأجيل، وسوف تمضي بمفردها عند الاقتضاء.

وفي اليوم التالي انضمت إلى الرئيس بوش في مدريد عشية مؤتمر السلام الذي سيصبح آخر اجتماع مع ميخائيل جورباتشوف كرئيس للاتحاد السوفيتي. كان جورباتشوف مشتتاً يفتقد التركيز بدرجة لم ألاحظها عليه مطلقاً. لم تكن هذه عقليته.. تلك العقلية المتقدمة الذكاء. كان ما أشاهده

تعقيدا مطلقا . جراء التحديات الجسيمة التي تمسك بخناقها. وبدأ جورباتشوف بمناقشة قضية الشرق الأوسط. لكنه مالبت أن أصبح مشغولاً بمشاكله الداخلية ومال للحديث عنها. وانتقد زعماء الجمهوريات «لنهج الكارثة» الذي ينتهجونه، وأبلغ الرئيس بأن مزيداً من تفسخ الاتحاد السوفيتي سيؤدي إلى زعزعة استقرار العالم. وبدا كغريق يبحث عن قشة يتعلق بها لإنقاذه. كان من الصعب الشعور بعدم الرثاء لحاله.

وفي ساعة مبكرة في آخر أيام المؤتمر وبعد فترة طويلة من مغادرة الرئيسين عقدت جلسة استغرقت عشرين دقيقة مع بانكين وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، وكان بدوره أكثر انشغالاً بالعلاقات بين المركز والجمهوريات عن الصراع العربي الإسرائيلي. وقال: «لو جاز لي، فإنني أود اقتراح الرد الذي قد يقدمه رئيسكم على خطاب يلتسين. وقررت الإصغاء إليه . رغم يقيني بأن جورج بوش لن يقدم نصيحة لبوريس يلتسين في أمر السياسة الروسية. وقال بانكين: أولاً على الرئيس أن يبلغ يلتسين أن برنامجه الاقتصادي متماسك. لكنه في حاجة فعلاً إلى تنفيذه الآن. وقال بانكين: ثانياً: على الرئيس أن يبلغ يلتسين «أنه عندما تهاجمون مؤسسات الحكومة المركزية فقد تضرون بمصالحكم الخاصة. فقد أصلحت هذه المؤسسات المركزية وتغيرت. إنها في حاجة إلى تلقى المعونة من بقية العالم. والمسألة هي أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي سياسة إيجابية. فقد تحققت إنجازات كبيرة وإن تدمير وزارة الشؤون الخارجية سوف يدمر صورتكم كزعيم سياسي يفكر بأسلوب كوني» وقلت له: سوف أنقل تعليقكم. لكنني اعتبرت أقواله مجرد مؤشر آخر على مدى تداعي المركز: فما هو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يتوسل لي أن أطلب من الرئيس بوش أن يتدخل لدى رئيس جمهورية روسيا للإبقاء على وزارته.

وكما اتضح كان بانكين سيستخدم بعض المساعدة للحفاظ على وظيفته سليمة. وفي ١٣ تشرين الثاني نوفمبر وبينما كنت في سول لحضور «للأبيك» بعث لي دينيس روس رسالة بأن فرانك إلبه أحد مساعدي جينشر قد تباحث لتوه مع سيرجي تاراسينكو الذي قال إنه سيعاد تعيين شيفرنادزة وزيراً للخارجية. وحذر روس: «لكن تعيينه ربما يعكس رغبة جورباتشوف (بالانفاق مع شيفرنادزة) في حملنا على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في الحفاظ على الاتحاد». واعتقدت أنه علينا أن نتوخى الحذر في هذا لأن هدفنا يجب أن يكون تحقيق مصالحنا (على سبيل المثال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل). وليس تأييد المركز أو الحفاظ على الاتحاد.

الاعتراف بأوكرانيا

كانت سياسة التنافس القومي التي شغلت بالي في أيلول سبتمبر آخذة في التكتف، ويات من الواضح أن الأول من كانون الأول ديسمبر يتبلور كأهم موعد لسياستنا السوفيتية. ففي ذلك اليوم سيتوجه الأوكرانيون إلى صناديق الاقتراع للتصويت في استفتاء يؤكد استقلال أوكرانيا. وخلال الأسبوعين الأخيرين من تشرين الثاني نوفمبر أجرينا عدة مناقشات حول ما إذا كان يتعين الاعتراف بذلك الاستقلال.*.

* كانت النتيجة معروفة سلفاً بأن التصويت سيكون في صالح الاستقلال بأغلبية ساحقة.

كانت وزارة الدفاع هي الأكثر ميلاً ورغبة في الاعتراف بدءاً من القمة ديك تشيني. كان تشيني يريد رؤية تفكك الاتحاد السوفيتي، ويعتقد أن أوكرانيا هي المفتاح والأكثر من هذا اعتقاده أنه «بدخول عصر الدار» بالاعتراف فسوف تكون القيادة الأوكرانية أكثر نزوعاً لإقامة علاقات إيجابية معنا. واتخذت موقفاً مختلفاً بعض الشيء. وكنت أريد التيقن من أن الاتحاد السوفيتي تفكك «سليماً» وهذا يعني في المقام الأول منع حدوث اشتباك روسي - أوكراني. وفي اللعبة السياسية الثلاثية بين المركز وروسيا وكيف لم أكن أريد أن نتحرك بان دفاع أو استفزاز أو نفاقم نزاعاً يمكن تجنبه. فضلاً عن ذلك أنه في الوقت الذي كنت أعتقد أن «المبادئ الخمسة» التي أعلنتها في الرابع من أيلول سبتمبر قد ساهمت في توجيه الطموحات السياسية في اتجاه إيجابي فإن الاعتراف يشكل ورقة أكثر قوة. كانت هذه ميزة سياسية، ولم أكن أريد أن ألعب بهذه الورقة إلا عندما نحصل على ضمانات محددة من كل جمهورية حول قضايا مثل القيادة والتحكم في الأسلحة النووية.

ولسوء الحظ وحتى قبل أن يتسنى بحث آرائنا مع الرئيس حدد جيته سميث من صحيفة واشنطن بوست إطار الجدل في مقال نشره يوم الإثنين ٢٥ تشرين الثاني نوفمبر بعنوان «خلاف بين المسؤولين الأمريكيين حول كيفية الرد على استقلال أوكرانيا». تملكني الكمد والغضب الجام ليس من ديك تشيني. بل من البيروقراطية الخرقاء التي كانت المصدر الأول للرواية. ولعل هذه هي المرة الوحيدة في تاريخ إدارة بوش التي أتذكر تسرب خلاف سياسي حقيقي كنت طرفاً فيه إلى الصحافة قبل أن يمكننا تسويته فيما بيننا.



وفي الساعة ٨:٣٧ صباح الثلاثاء اتصل بي شيفرنادزه بعد تحمله المسؤولية كاملة عن السياسة الخارجية السوفيتية لبحث قضية الشرق الأوسط. وانتهزت الفرصة لأسأله عن أوكرانيا. وكان يشعر أن التصويت سيكون في صالح الاستقلال. لكن هذا لن يقود بالضرورة إلى الانفصال عن الاتحاد. وتوقع قائلاً: «إذا انفصلت أوكرانيا فسوف يثير هذا عواقب لا يمكن التوقع بها مطلقاً. مثل مشكلة العلاقات بين روسيا وأوكرانيا، ووضع القرم ومنطقة الدونباس (وهي منطقة مناجم الفحم وإنتاج المعادن، وهي دولة في حد ذاتها يقطنها الروس أساساً). ناهيك عن شرق أوكرانيا الذي سيكون قضية بحد ذاته». وأعرب عن أمله في أن تقدم القيادة على إجراء «تغييرات مهمة» فيما يتعلق بالعلاقات بين المركز والاتحاد ككل.

وسألت: «ماذا سيكون موقفكم من الاعتراف إذا أعلنت الجمهوريات الاستقلال على أن تظل جزءاً من دولة كونفدرالية أو عضواً في اتحاد فضفاض يضم دولاً ذات سيادة؟» وأبدى اعتقاده بأنه لن تكون هناك مشكلة، وأشار إلى أن أحدث مشروع لمعاهدة الاتحاد سيسمح بذلك «رغم أن المركز سيحتفظ بمؤسسات قوية للدولة تتمتع بسلطات قوية لكن سيسمح لأعضائه بإقامة علاقات مع الآخرين». وبدا هذا النهج غير منطقي بالنسبة لي لكنني لم أشأ أن أضغط عليه أكثر من ذلك.

وبعد ساعتين توجهت إلى البيت الأبيض للمشاركة في اجتماع لمجلس الأمن القومي حول أوكرانيا. وفي ورقة خيارات أعدها إيديهويت الذي حل محل كوندي رايس كمساعد خاص للرئيس للشؤون السوفيتية تم تسوية معظم الخلافات بين الخارجية والدفاع. وبعد مناقشات قصيرة استقر الرئيس على خيار الخارجية «بتأجيل الاعتراف» رغم اتفاقنا جميعاً على أنه لمدة أسابيع لا أشهر. وقرر الرئيس أيضاً إيفاد مبعوث خاص إلى كييف بعد الأول من كانون الأول ديسمبر لتوجيه بيان تأييد قوى لرغبات شعب أوكرانيا، وإيفاد بوب زوليك إلى بروكسل للعمل على تحقيق إجماع داخل حلف الأطنطي ومع المجموعة الأوروبية. فضلاً عن ذلك فقد اتفقنا على أن أزور أوكرانيا وأجزاء أخرى في الاتحاد السوفيتي في أواخر كانون الأول ديسمبر. وفي غضون أقل من ساعة قمنا بحل قضية متفجرة محتملة أو هكذا اعتقدت.



ومع حلول صباح يوم الخميس كانت الوسيلة في قبضتنا. فقد حدد الرئيس الإطار العام لموقفنا في اجتماع خاص مع مجموعة صغيرة من الأمريكيين ذوي الأصل الأوكراني الذين سارعوا على الفور بتسريب كل ما قاله الرئيس له واضعين عليها كل إضافات ممكنة أثناء ذلك. وتاهت الفروق في موقفنا في تغطية الصحافة. وكان الحفاظ على اتفاق الحلفاء مع موقفنا صعب للغاية، وفي موسكو انتاب الغضب جورباتشوف كما تردد.

ومع ذلك وارى جورباتشوف غضبه عندما اتصل به الرئيس يوم السبت ليطلع على أبعاد موقفنا. وأبلغ جورباتشوف بوش أن التصويت لن يكون بالضرورة انفصالياً عن الاتحاد، وهو ما كان من قبيل التمني على أفضل الأحوال. واتصل الرئيس بيلتسين وبعثت رسالة شيفرنادزة عبر السفير شتراوس. كان رد شتراوس بالغ التشاؤم. وقال: إن تقارير الصحافة عن موقفنا دمرت شيفرنادزة، وأكد شتراوس أنه لم ير شيفرنادزة بمثل هذا الاضطراب حتى وقت الانقلاب.

وفي الأول من كانون الأول ديسمبر صوتت نسبة أكثر من تسعين بالمائة من الأوكرانيين لصالح الاستقلال، وانتخب ليونيد كرافيتشوك رئيساً للبلاد. وفي اليوم التالي صرح مارلين فيتزروت: «بأن الولايات المتحدة تتطلع إلى إقامة علاقات طبيعية مع أوكرانيا. علاقة نتوقع أن نقيمها مع بلد يتحول إلى الديمقراطية» ومن وجهة نظر المجتمع الدولي فإن إحدى قدمي الاتحاد السوفيتي على الأقل قد باتت في القبر.

عودة إلى برينسيتون

بحثت في ذلك الأسبوع الخط السياسي الذي اعتقد أن علينا أن ننتهجه بعد الاستفتاء الأوكراني مع تاتويلر وبوب زوليك ودينيس روس، ووضعت خطاً مؤقتة لبلورة ذلك النهج السياسي في خطاب سألقيه في الثاني عشر من كانون الأول ديسمبر في برينسيتون. كانت عودتي إلى الكلية التي تخرجت منها بهذه الطريقة بالنسبة لي عودة جميلة إلى موطني، ولكنها ستسمح لنا أيضاً بتعزيز هدفنا الأساسي. وهو انهيار الاتحاد السوفيتي. وكان جورج كينان صاحب مبدأ الاحتواء في معهد الدراسات المتقدمة في برينسيتون وعرفت أنه سيحضر للاستماع إلى الخطاب لو سمحت له الظروف.

لم يكن النهج الذي يدور في رأسي هو التخلي الحاسم عن مبدأ الاحتواء (وهو المبدأ الذي بدأنا نتخلى عنه بالفعل منذ عامين) فقط بل التخلي أيضاً عن رهاننا الصحيح السابق على جورباتشوف. وكنت أشعر أن جورباتشوف شخصية تاريخية حقيقية ربما كانت مسؤولة عن تحويل العالم إلى الشكل الذي سنعرفه. فقد أنهى الحرب الباردة، وأنهى الإمبراطورية السوفيتية سلمياً. الأمر الذي يجب أن نشعر تجاهه بالامتنان والاحترام لكن من الواضح أن حقبة جديدة قد بدأت في الظهور.

ويوم الأحد ٨ كانون الأول ديسمبر عندما سألني بوب شيفر في برنامج «واجه الأمة» بشبكة سي بي إس عما إذا كنت أعتقد أن بوسع جورباتشوف الحفاظ على تماسك الاتحاد السوفيتي أوضحت ما يلي: «أعتقد أن الاتحاد السوفيتي كما نعرفه لم يعد له وجود. وأعتقد أن محاولات استبدال للحفاظ على شكل ما من أشكال المركز. فهل يستطيع أحد تحديد صلاحيات هذا المركز؟ ومضيت إلى تحديد القضية بأنه في الوقت الذي تلوح أمامنا فيه فرص هائلة فإن أخطاراً عظيمة تحديق بنا، وإذا لم ينفذ الاتحاد سلمياً فإن هناك احتمالاً بأن نشهد «يوغسلافيا بالأسلحة النووية».



وفي الوقت ذاته وعلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية كان بوريس يلتسين يعمل على ضمان عدم وجود الاتحاد السوفيتي بعد الآن. واتفق يلتسين مع نظيره الأوكراني ليونيد كرافيتشوك والبيلا روسي ستانيسلاف شوشكيفيتش في اجتماع عقده في منتجع للصيد قرب بريست بالقرب من الحدود البولندية على إعلان تفكيك الاتحاد السوفيتي رسمياً. وفي ذات الاجتماع اتفقوا على إقامة رابطة كومنولث الدول المستقلة (CIS) تكون عاصمتها مينسك. وتحدث إعلان بريست عن «قيادة موحدة في المجال الاستراتيجي العسكري المشترك» إلى جانب تنسيق السياسة الخارجية، وإقامة اتحاد جمركي واقتصادي. وفي ضوء ثقل الكومنولث من ناحية عدد السكان والإنتاج الصناعي والقوات المسلحة فلا يمكن النظر إلى الكومنولث إلا باعتباره قضاء مبرماً على جهود جورباتشوف لإعادة التفاوض على معاهدة اتحاد. ويحكم الأمر الواقع فإن جورباتشوف تنتظره مصاعب جمة.

وأضاف يلتسين الإهانة إلى الجراح باتصاله بالرئيس بوش بعد ظهر يوم الأحد لاطلاعه على اتفاق بريست قبل إن يتصل بجورباتشوف. كان اتفاق الكومنولث معداً بشكل مدروس في جانب منه لنيل تأييدنا، فقد تضمن البيان المبادئ الخمسة التي أعلنتها إضافة إلى كافة المواقف الصحيحة الخاصة بالأسلحة النووية. لكن مكالمته يلتسين مع الرئيس بوش كانت موجهة إلى الداخل. فقد ولد مجرد إجراء المكالمات انطباعاً بأن الولايات المتحدة قد وافقت على إقامة الكومنولث.

وبدا جورباتشوف معركة مضادة يوم الإثنين. ووصف الكومنولث بأنه «غير شرعي ويشكل خطورة بالغة. فلن يساهم إلا في إشاعة الفوضى والاضطراب». وتوجه يوم الثلاثاء إلى مقر وزارة الدفاع السوفيتية في محاولة واضحة لاستمالة الجيش*.

وعقد يلتسين اجتماعاً استغرق ساعتين مع القيادة العليا السوفيتية يوم الأربعاء. كانت تلك التحركات تشكل كابوساً جيوسياسياً: فزعيم الكريملين، وبهذا الثقل يتصارعان على السلطة السياسية، ويحاول كل منهما اجتذاب الجيش إلى صفه مما أثار شبح اندلاع حرب أهلية والبلبله تحيط بالأسلحة النووية.

وفي أجواء الأزمة هذه اكتسب خطابي في ١٢ كانون الأول ديسمبر أهمية إضافية. (ففي ذلك اليوم نهضت من النوم بالفعل في الساعة الرابعة والنصف فجراً يساورني القلق حيال توجه الخطاب. واتصلت بمارجريت تاتويلر للتأكد من عدم تسرب الخطاب إلى الصحافة لم يكن قد تسرب).

وبدأت الخطاب بتوجيه تحية عرفان إلى كينان (الذي كان جالساً بالصف الأول). وقلت: لقد أتت سياسة الاحتواء مفعولها (فالدولة التي أسسها لينين وبنائها ستالين كانت تحمل بذور فنائها) والآن (ونتيجة لانهايار الاتحاد السوفيتي فإننا نعيش في عالم جديد. علينا أن نغتنم فرصة هذه الثورة الروسية التي بدأت مع هزيمة انقلاب آب أغسطس لتأسيس علاقات . علاقات . لا تفيد أمريكا وحدها بل والعالم بأسره)* وفي الوقت الذي أشدت فيه بجورباتشوف لتيسيره حدوث تلك التحولات فقد أوضحت اعتقادنا بأن عصره قد ولى، وقلت: «لقد ضمن مكانه في التاريخ لمساهمته في إنهاء الحرب الباردة سلمياً، وهو لهذا يستحق عرفان واحترام العالم».

وحددت إطاراً نظرياً لإدارة عملية التغيير السريعة المقترنة بانهايار الاتحاد السوفيتي. وقلت: «وكما أننا أقمنا تحالفاً ضد الستالينية أثناء الحرب الباردة. فعلى أمريكا الآن أن تحشد تحالفاً لتأييد الحرية» ولتحفيز هذا التحالف اقترحت عقد مؤتمر تنسيق للإسراع بجهودنا لتقديم المعونة الإنسانية لشعوب الاتحاد السوفيتي». لم يكن الهدف من المؤتمر أن يكون آلية لتحريك الجهود الدولية، بل طريقاً أيضاً للتغلب على التعقيدات البيروقراطية في الحكومة الأمريكية،

* في ذلك اليوم في واشنطن حذر بوب جيتس رئيس المخابرات المركزية الأمريكية الجديد في شهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب عن حق «من أن الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك النقص الحاد في الوقود والأغذية في بعض المناطق وتفكك القوات المسلحة، واستمرار الصراعات العرقية سوف تتفاقم في هذا الشتاء لتسبب أخطر اضطراب في الاتحاد السوفيتي منذ وصول البلاشفة إلى السلطة».

* كنت أعتزم في الأصل الإشارة إلى العلاقات الأمريكية «مع روسيا وأوكرانيا والجمهوريات الأخرى» لكن تأسيس الكومنولث والمفاوضات الجارية حوله اقتضت مني العدول عن هذا التركيز الوحيد على الجمهوريات، واستخدمت العبارة المؤلمة «روسيا وأوكرانيا والجمهوريات الأخرى وأي كيانات مشتركة. ومشيراً على سبيل المثال إلى الكومنولث للتعامل مع أي مؤسسات بين الجمهوريات التي تنشأ عقب انتهاء الجمهوريات من مفاوضاتها».

واستمر الخطاب في تحديد الإطار العام لسلسلة من المبادرات الرامية لإدارة المخاطر المقترنة بالأسلحة النووية، ودعم الديمقراطية والاستقلال في الجمهوريات، وتقديم المساعدات للتغلب على الكارثة الإنسانية، وتشجيع إقامة السوق الحرة. واشتملت المبادرات الإحدى والعشرين على خطوات محددة مثل إيفاد خبراء فنيين لمساعدة الجمهوريات على إقامة رقابة على صادرات التكنولوجيا الخطرة، وتعزيز علاقاتنا لتعليم الزعماء المحليين وزعماء الجمهوريات الأشكال الديمقراطية للإدارة، وزيادة بعثات فيالق السلام إلى الجمهوريات وتعيين لاري إيجلبيرجر «قيصر» للإشراف على برنامجنا (للمساعدة التي نقتضي التغلب على المقاومة البيروقراطية).

واختتمت الخطاب بتعبير مجازي: «إذا كنا قد تواجها خلال الحرب الباردة كعقريين في زجاجة واحدة. فإن دول الغرب والجمهوريات السوفيتية السابقة تقف الآن كمتسلقين غير مهرة فوق جبل شاهق تمسك جميعها في حبل واحد، لذا فإن السقوط نحو الفاشية أو الفوضى العارمة في الاتحاد السوفيتي السابق سوف يجر دول الغرب إلى السقوط أيضاً. وعلى نفس القدر من الأهمية فإن سحباً قوياً مطرداً من جانبنا الآن يمكن أن يساعد الروس والأوكرانيين وجيرانهم على التماس موطئاً لأقدامهم ليصبح بوسعهم النهوض والتمتع بالديمقراطية والحرية. وبقيناً علينا تقوية الحبل لا قطعه».

وأثناء توجهي إلى موسكو في غضون ثمان وأربعين ساعة تساءلت عما إذا كان بالإمكان إيجاد موطئ قدم صلب في بلد ينحدر نحو الفوضى.

عودة إلى الاتحاد السوفيتي للمرة الأخيرة؟

عندما وصلت إلى موسكو بعد ظهر الأحد الخامس عشر من كانون الأول ديسمبر كنت محظوظاً أن أجد في استقبالي موكباً يستطيع نقلني إلى أي مكان. فقد أغلق أكثر من تسعين مطاراً بسبب نقص وقود الطائرات، وكانت معظم طائرات شركة إيرفلوت رابضة في المطارات، وواجهت سفارتنا صعوبات في توفير البنزين لسياراتها، وكل هذا يحدث في بلد يملك أضخم احتياطي بترولي مؤكد في العالم! وقد طمأنني كوزيريف عبر الهاتف أن أزمة الوقود «ليست على هذا القدر من سوء» ولكن كالمعتاد بذل لين دينت وطاقم القوات الجوية الذي نقلنا إلى أقصى بقاع العالم جهداً خارقاً في تدليل كافة المشكلات اللوجستية. وفي الوقت الذي كنا نستريح لبضع ساعات في فندق بنتا جاء ستروب تالبوت من مجلة تايم وسلم دينيس روس نسخة من حديث أجراه مع جورباتشوف، ورسالة من «شخص ما» من العاملين مع جورباتشوف تلقى ضمانات بحجب اسمه. وفي الحديث انتقدني جورباتشوف «لتسرعني الشديد» في القول إن الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود. فالأحداث تترى هنا. وبينما نحن نحاول تدبر الأمور يبدو أن الولايات المتحدة تعرف كل شيء بالفعل! ولا أعتقد أن هذا من قبيل الإخلاق*.

* حذف تالبوت بقية العبارة «كما نعرفه».

كان جورباتشوف يفكر في الاستقالة على ما يبدو، ولكنه أبقى خياراته مفتوحة الآن، وربما درس القيام بدور في رابطة كومونولث الدول المستقلة شرط عدم تعرضه للإهانة. لكن رسالة الموظف مضت إلى القول: إن هناك احتمالاً بنسبة خمسين في المائة على الأقل بأن يصبح جورباتشوف «شخصية عادية» في غضون أسابيع قلائل، وإن البعض يحاول الشروع في اتخاذ إجراءات جنائية ضد الرئيس السوفيتي. وطلبت الرسالة ضرورة ألا يتورط يلتسين في مثل تلك الإجراءات. وقرنت الرسالة الاستعداد للخدمة في الكومونولث بشروط مناسبة بخوف مشروع من محاكمة سياسية صورية.

وكانت الرسالة مؤشراً ملموساً عن القلق وعدم الاستقرار اللذين يجتاحان موسكو، وهو إحساس تعزز بعد عدة دقائق عندما أبلغني بوب بيرسون سكرتيري التنفيذيين بأن جافريل بوبوف استقال من منصبه كعمدة لموسكو.

وبعد برهة عقدت اجتماعاً مع أندريه كوزيريف في مبنى المقر القديم للحزب الشيوعي بميدان ستاريا بموسكو. وأشار كوزيريف إلى أن هذه ربما كانت المرة الأخيرة التي نجتمع فيها هنا. بما يشير إلى أنه يعتزم الاستيلاء على مقر الخارجية السوفيتية قريباً. وبعد أن وصف خطابي في برينسيتون بأنه «ممتاز» تطرق إلى الموضوع مباشرة. وقال: «هذا هو وقت الأمل والتحدي. فالولايات المتحدة مطلوب منها جهد ضخم جديد في إطار مساعيها لدعم الديمقراطية في العالم».



وشرحت أن خطابي كان هدفه منح الأمل للإصلاحيين في الاتحاد السوفيتي، وتحقيق إجماع في أمريكا وراء شراكتنا. وقلت: «إننا نرى الفرص المهمة والأخطار الكافية في التطورات الحادثة هناك، لكننا لا نعتزم الزج بأنفسنا في تلك العملية الداخلية» وهو أمر أكده الرئيس بوش في مباحثاتنا ذلك الأسبوع. ومضيت في تحديد أهداف جولتي التي كانت تشتمل على فهم التطورات السياسية السوفيتية، وخاصة إعلان بريست، واستيضاح قضايا التحكم والسيطرة في الأسلحة النووية، وبدء مساعدة إنسانية شاملة.

وقال كوزيريف لاغياً للاتحاد السوفيتي من الوجود حتى قبل أن ينهار كله بالفعل: «إنه مع تفسخ الدولة القديمة أصبح الأمر أكثر خطورة. فبقايا المركز تثير الفوضى في البلاد وتعرقل الرغبة المنطقية للجمهوريات في تقرير المصير وإقامة الكومونولث تحاول وضع هذه العملية في إطار سياسي وقانوني. وفي الوقت الذي لم تتم تسوية كل شيء فإننا نرى أن نحاول تدعيم تلك العملية». وأوضح كوزيريف خشيته من تفسخ محتمل لو حاول المركز القديم إعادة تأكيد نفسه في شكل جديد. وحذر قائلاً: «لو حاول المركز القديم إقامة مركز جديد، ولو فقدنا هذا الزخم نحو إقامة الكومونولث فسوف نفقد جمهوريتي روسيا وأوكرانيا، وسوف يحدث المزيد من التفسخ غير المسيطر عليه. إن هناك خوفاً ونظوراً من أي مركز، وخاصة طالما بقيت آثار المركز القديم».

وستكون الجمهوريات الأخرى أقل استعداداً للتعاون مع روسيا حتى تختفي كافة عناصر ومقومات المركز القديم». وما لبث أن قال إنه من أجل إقامة كومونولث فعال «فإنه يجب على الولايات المتحدة الاعتراف بروسيا وأوكرانيا وبيلاروس».

ورداً على ذلك أشرت إلى أن القضايا الخطيرة في حاجة إلى دراسة قبل أن تعلن الولايات المتحدة اعترافها. وأوضحت أن هناك عدة تفسيرات للكومونولث، وتعين تسوية هذا الأمر. وطرح استفسارات من قبيل: هل ستكون لكم سياسة خارجية مشتركة؟ هل تطالبون الاعتراف بالكومونولث باعتباره كياناً واحداً؟ هل تتحدثون بالنيابة عن جمهوريات الكومونولث الأخرى؟ هل ستكون هناك سياسة دفاعية مشتركة؟ ما هي الدول التي ستشارك في الكومونولث؟

وأجاب كوزيريف بأن الكومونولث «مثل المظلة. فكل دولة فيه دولة مستقلة. والكومونولث أشبه بمعاهدة صداقة بين تلك الدول، ويدعي البعض أن هذه المعاهدة ما هي إلا إعلان نوايا. وإنه أكثر من هذا، كما أنه يعكس الوضع السياسي، بالطبع من المبالغة القول بأن كل الأمور قد سويت». فسوف يكون «المركز» الوحيد في المجال العسكري. ولم تشف تفسيراته غليينا وسألت: «قلت إنه ستكون هناك قيادة عسكرية مركزية، لكن من الذي سيتولى السيطرة على القوات في الأراضي؟» وأشار كوزيريف إلى أن بعض القوات ستوضع تحت قيادة سلطات الجمهوريات، وستوضع الأخرى تحت قيادة الماريشال شابوشنيكوف. وسألت أيضاً: «لكن ممن سيتلقى الأوامر، وكيف ستدير السياسة الخارجية؟».

وانضم إلي بقية أعضاء الوفد. وسأل السفير شترواس عما إذا كانت روسيا تعزم الاعتراف ببقية أعضاء الكومونولث وتبادل السفراء. وسأل دينيس روس عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وسأل ريجي بارثولوميو عما سيحدث بشأن تحويل الأسلحة التقليدية. واستفسر إيد هيويت عن رسوم الشحن على شحنات الحبوب، واستفسر ثوم نبلز مساعد وزير الخارجية الجديد للشؤون الأوروبية عن مصير النقد الأجنبي من عائدات البترول والغاز.



ولم يكن لدى كوزيريف سوى القليل من الإجابات. هذا إن كان لديه أي إجابات، وقلت: «هل سيتعين علينا إجراء عشرات المناقشات؟» وأكثر من أي شيء آخر أكدت مناقشاتنا صحة توقعاتي، وأنه في غمرة هذه الثورة ستكون الأسئلة أكثر من الإجابات بكثير؟ ولم يكن لدى كوزيريف أي شيء ملموس ليقدمه لي، وربما كان هذا هو السبب في أنه ركز على الاعتراف. لكن كان هناك اعتباران يحركانه. فمن ناحية كان يعتقد أن الاعتراف سيعطي زخماً للكومونولث. لأن أوكرانيا على وجه الخصوص لن تلتزم بألية التنسيق إلا إذا تم تلبية احتياجاتها النفسية للمكانة والشرعية الدولية بشكل تام. وقال: إنه بمجرد تلبية تلك الاحتياجات النفسية فسوف تتولد لدى الأوكرانيين الثقة والأساس السياسي للموافقة على ترتيبات التنسيق حول القضايا النووية والعسكرية والاقتصادية والحدودية. وأعرب كوزيريف عن اعتقاده بأنه في حالة عدم إشباع حاجة الأوكرانيين إلى تحقيق هويتهم فسوف تبتعد كييف وستعارض أي عناصر ستجعل من الكومونولث كياناً ذي مغزي.

ومن ناحية أخرى كان كوزيريف يشعر على ما يبدو أن الاعتراف بروسيا أمر ضروري للتغلب على تضارب السلطة بين روسيا والمركز الذي يجعل من الصعوبة بمكان تحديد من تقع عليه المسؤولية. كانت حجة كوزيريف بضرورة الاعتراف الفوري بروسيا مدفوعة إلى حد كبير بقلقه من غياب قواعد لصنع القرار.

وكانت حكومة يلتسين في حاجة إلى الإضطلاع بمسؤوليات دولة حقيقية. وفي الوقت ذاته كان وجود رئيسين في موسكو رئيساً للاتحاد السوفيتي، ورئيساً لروسيا قد خلق تضارباً وغموضاً وتنافساً على السلطة والمسؤولية.

غير أن عجز كوزيريف عن تقديم إجابات محددة، وخاصة على أسئلة عمّن سيساعدنا في القضايا اللوجستية والتوزيع والإشراف على المعونة الغذائية كشف عن أنه لا يزال يتعين على الروس معالجة الأسئلة الرئيسية للحكم. وأبرقت للرئيس في تلك الليلة: «بأن الاعتراف وحده لن يحل تلك المشكلة. فإذا كان الروس يريدون منا أن نساعدهم فعليهم أن يسهلوا لنا مساعدتهم».

وأفضيت ببعض تلك الأفكار والشواغل لمن بات الآن صديقي وزميلي القديم إدوارد شيفرنادزة على مائدة عشاء أقيمت تلك الليلة. ومرة أخرى كنا في ضيافة صديقه الفنان الجورجي زوراب تسيريتيلي. ولدى دخولي شقته من الشارع فوجئت بوجود مصور سوفيتي وحيد. وفي الماضي كان اجتماعي مع شيفرنادزة يحتل الأولوية الأولى، وكان يدفع الصحافة إلى التدفق على الشارع لتغطيته بدرجة تريك حركة المرور. وتشاطرنا الرأي بأن نهاية الاتحاد السوفيتي أصبحت وشيكة. وسوف ينتهي دور شيفرنادزة أيضاً، ويبدو أن قدره هو أن يشهد نهاية البيريسترويكا وهو وزير للخارجية كما شهد بدايتها وهو وزير للخارجية أيضاً.

واجتمعنا في غرفة مزدانة بلوحات تجريدية جريئة الألوان حول منضدة بلاستيكية بيضاء اللون وأثاث متعدد الألوان. واستهل شيفرنادزة المناقشة بالتأكيد على أهمية تأييد الولايات المتحدة للتحول في الاتحاد السوفيتي. وقال: «إن حضوركم يشكل أهمية بالغة. فلا يمكن للولايات المتحدة أن تقف على الهامش، ولا يمكنكم أن تقفوا كمراقب خارجي فلا يمكنكم أن تغضوا الطرف، وتدعوا الأمور تجري خارجة عن نطاق السيطرة».

وبالنسبة للكومنولث وافق شيفرنادزة على أنه طريق معقول لبلورة العلاقات السياسية وضمن التغيير السلمي. وفي تلك اللحظة كان يعتقد أن الكومنولث صيغ على عجل، وأن يلتسين والزعماء الآخرين لم يفكروا ملياً في كافة التفاصيل. وأعربت استناداً إلى حديثي مع كوزيريف بعد ظهر ذلك اليوم. عن اتفافي مع تقويمه. وقلت: «إنني مثلك أشعر بقلق من أن أطراف الكومنولث الجديد لا تعرف إلى أين هي ذاهبة». وأكد على ضرورة أن تستخدم أمريكا مميزات الفريدة لدفع أعضاء الكومنولث نحو التفاهم الضروري حول قضايا التحكم والسيطرة النووية.

كان شيفرنادزة أكثر قلقاً حول التفسخ العسكري المحتمل ودور الجماهير وقال: «إن القوات المسلحة في حالة يرثى لها، فتفكيرها بالغ السوء الآن. فوزير الدفاع لا يعرف ماذا يفعل أو من

يتبع. فهو يحترم جورباتشوف. لكنه يرى أن السلطة الحقيقية مع يلتسين. وأشار شيفرنادزة أنه لتحريك الأطراف في الاتجاه الصحيح يجب تعليق الاعتراف «أقوى أوراقنا» حتى تعيد الجمهوريات تدبر الأمور. وحذر من أنه إذا لم تسو قضية التحكم والسيطرة العسكرية فسوف يفشل الكومنولث على الأرجح، وسوف نرى حدوث التفسخ في روسيا والجمهوريات الأخرى.



وفي الوقت الذي كان يشعر بالقلق من الفوضى والاضطراب المحتمل مع زوال الاتحاد السوفيتي فقد كان قادراً على التذكر وصبغ الدوامة المحيطة به بنظرة فلسفية، وأشار قائلاً: «لقد بدأنا كل هذا في ويومينج ومالطا. ففي السياسة القديمة كانت هي العدو الولايات المتحدة، والآن فإننا نتخلص من كل هذا. إن كل ما حدث يبدو طبيعياً ومناسباً، وعندما بدأت أنا وجورباتشوف كنا على يقين من أن الدولة كما نعرفها لا يمكن أن تدوم. لكن لم تكن لدينا حدود زمنية أو جداول».

وردت: «ليس هناك سبيل لتوقع الآثار المتعددة لخروج عفرية الحرية من القمقم. فسوف يسجل اسمي كما أنت وجورباتشوف كزعيمين مستنيرين تحلياً بشجاعة سياسية وشخصية منقطعة النظير، وسوف يكون هذا هو حكم التاريخ. فالطريق الآخر كان لا بد وأن يكون الانفجار العنيف. بل لا يزال بالإمكان حدوث حرب أهلية».

وقال بنبرة كدر: «لقد قمنا على الأقل بعملية إصلاح محكومة وحلنا دون حدوث النموذج الروماني «العنف» لكن كان يجب علينا بذل جهد أكبر على الصعيد الاقتصادي».

وقلت وأنا أرتى لحاله: «لكن انظر إلى ما فعلت. فيها هي ألمانيا قد توحدت سلمياً والسلام يعم أوروبا الوسطى والشرقية. فقد كان من المحتمل ألا يحدث هذا سلمياً».

وتدخل شيفرنادزة قائلاً: «من السابق لأوانه بعض الشيء الحديث عن التاريخ. دع ذلك للمؤرخين. كان علينا أن نقيم اقتصاد سوق حرة. لقد أخطأنا. أولاً. في المراحل والتوقيت. ثانياً: إننا لم نفهم شعبنا جيداً.. وخاصة قضية الولاءات القومية والعرقية. لقد أسأنا تقدير دور القومية»
«لقد ارتكبت أخطاء، وكذلك جورباتشوف. إن قادة الانقلاب هم سبب هذا التمزق. كان يتعين أن يشغلوا تفكير جورباتشوف، ولطالما حذرت جورباتشوف. حذرناه جميعاً. كيف تسمح لنفسك وتذهب لقضاء عطلة؟ لقد انتشلهم جورباتشوف من لا شيء وأوصلهم لما كانوا فيه». ومع ذلك قال شيفرنادزة: «عليك أن تؤيد جورباتشوف بود وكرم. إنه في موقف صعب». (أبلغنا تاراسينكو أن شيفرنادزة غادر شقته في الليل وأمضى ساعات طويلة مع جورباتشوف لمجرد الحديث). وانتقد ستروب تالبوت ومجلة تايم لتقديم ترجمة غير أمينة لتصريحي في برنامج «واجه الصحافة» بحذف كلمتي «كما نعرفه» وأشار إلى أن جورباتشوف ما كان ليقول أنني تعجلت للغاية لو أنه تلقى النص الكامل لما قلته بالفعل.

وانتقلنا إلى غرفة بالطابق الأسفل، واسترخينا أثناء العشاء، وفيما نحن نتبادل الخطابات والنكات على العشاء الذي ضم لحم رأس الخنزير البري وتخللته أنخاب الفودكا الترخوة

الخضراء. شعرت بالارتياح لأنه في غاية الطمأنينة مع نفسه. فما هو نجمه في السلطة يوشك على الأفل، وبدلاً من أن يكون منهاراً أو حسوداً فقد كان هادئاً راضياً عن الماضي، ومستعداً لمواجهة المستقبل.

الانقلاب السلمي

وفي اليوم التالي شاهدت على الطبيعة ماضي الاتحاد السوفيتي ومستقبل روسيا، وخلال نحو عشر ساعات من الاجتماعات مع يلتسين وجورباتشوف وشابوشنيكوف وشيفرنادزه لاحظت حدوث انتقال السلطة ماثلاً أمام عيني. وبدأت سلسلة الاجتماعات باجتماع مع يلتسين في قاعة سانت كاترين في الكرملين. كانت تلك القاعة الشبيهة بمجلس الوزراء بالبيت الأبيض مقر السلطة السوفيتية. حيث دأب جورباتشوف على استقبالي فيها خلال زيارتي السابقة لموسكو مثلما كان يفعل مع وزراء خارجية ورؤساء وزراء آخرين. لكن هذه المرة أصر يلتسين على لقائي فيها منحياً جورباتشوف والاتحاد السوفيتي بشكل رمزي. وعزز يلتسين هذا البيان السياسي الذي لا تخطئه عين وذلك بإجلاس يفجيني شابوشنيكوف وزير الدفاع السوفيتي إلى جواره حتى برغم أنه من المقرر أن أجمع معه في وقت لاحق ذلك اليوم.

ورحب بنا يلتسين «مرحباً بكم في هذا المبنى الروسي على الأرض الروسية» كان يستشعر أهميته وقوته، وعلى أتم الاستعداد ليظهر من هو الرئيس. وقلت ليلتسين إنه في ضوء عدم خروجي بنقاط وتفصيل محددة من اجتماعي بعد ظهر اليوم السابق مع كوزيريف «فهذا وقت ملائم لإجراء مباحثات مستفيضة واهتمامنا الوحيد هو مساعدتكم حيثما نستطيع». ورد يلتسين بظرف يخفى بين طياته مرارة وألماً: «بالتأكيد فهذا ليس اهتماماً أمريكياً فقط». وقلت: «هذا حقيقي. فالتحول الذي يجتاح هذه المنطقة مصدر قلق واضح للولايات المتحدة. وأجد لزاماً عليّ أن أنوه إلى عزمي عدم الخوض في قضايا روسيا الداخلية. وما لبثت أن طلبت منه تفسيراً للتطورات التي أفضت لاتفاق الثامن من كانون الأول ديسمبر في بريست وتدابيراته.

وقال: «لقد ذهب الانقلاب بالنسخة الأولى لمعاهدة الاتحاد» وفي الشهور التالية تفاوضت روسيا والجمهوريات الأخرى مع جورباتشوف. لكن هذا لم يؤد إلا إلى اختلاف جوهرى حول شكل الاتحاد في المستقبل. فجورباتشوف يصر على دولة موحدة ذات مركز وحيد قوي. ولم تكن هناك فرصة لأن يقر مجلس السوفيت الروسي ذلك». وقال يلتسين: «ومع ذلك فإن العامل الحاسم في النهاية في وفاة معاهدة الاتحاد هو الإستفتاء الأوكراني. فلا معنى لاتحاد بدون أوكرانيا. وأكد يلتسين أنه في ظل تلك الظروف لا يمكن لروسيا أن تقف على الهامش. وقد حاول جورباتشوف إقناع كييف لكن يلتسين أحسن بأن عليه التزاماً بتنظيم اجتماع بريست، والـ «آل» الحال بروسيا وأوكرانيا على طرفي نقيض بجيشين مستقلين وعمليتين منفصلتين. وسيكون لاتفاق الكومنولث «مجالات موحدة» قيادة واحدة للقوات النووية. لكنه نفى نفيّاً قاطعاً الأنباء الصحفية القائلة بأن جورباتشوف قد يتولى رئاسة الكومنولث.

وأوضح يلتسين أن زعماء جمهوريات آسيا الوسطى الخمس قد اجتمعوا واتفقوا على الانضمام إلى الكومنولث، وكان يلتسين وكرافتشوك وشوشكيفيتش على موعد للقاء زعماء دول آسيا الوسطى في ألما آتا في الحادي والعشرين من كانون الأول ديسمبر للمشاركة في حفل التوقيع وستوقع أرمينا ومولدافيا. وخلص إلى القول: «من الطبيعي أن تعلن الدول الثلاث المؤسسة للاتحاد عام ١٩٢٢، زواله» وسيتم حل معظم وزارات الاتحاد السوفيتي والأجهزة الأخرى. أما التي لن تلغي فسوف تنتقل إلى روسيا. وسوف تنتقل إلى روسيا كافة السفارات ومكاتب التمثيل التجارية الخارجية». وقال: «إن روسيا ستشغل مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن الدولي، وسوف تستوعب وزارة الخارجية السوفيتية ووزارة الداخلية وجزء من الكي جي بي وسوف تحترم كافة الاتفاقيات والمعاهدات الموروثة عن الاتحاد السوفيتي مع استثناء وحيد بعدم دعم الأنظمة الشيوعية الذي قالت «إنه أخذ في التوقف بسرعة».



وكان من الصعب ألا أباغتُ بعد هذا العرض المذهل. فالمهم بالنسبة لي هو قول: أن الاتحاد السوفيتي كما نعرفه لم يعد له وجود، والأهم أن يحدد لي الإطار العام تفصيلاً من رئيس روسيا في ذات القاعة التي كانت المقر الرئيسي للقوة السوفيتية. وقلت ليلتسين: تفهمت الوضع السياسي جيداً الآن. وأضفت قائلاً «إذن أعرف أيضاً إلى أي درجة يمكن أن نساعد في العواصم الأخرى بتشجيع الخطوات اللازمة لتسوية القضايا الباقية». والآن جاء دوري للحديث فقد كنت أريد أن يقدم يلتسين عدة تطمينات علنية حول القضايا الحيوية بالنسبة لنا: فبسؤاله (وكل الزعماء الذين التقيتهم) بالإدلاء بتصريحات علنية كنت أريد إرساء معيار يمكن أن نلزمهم به في المستقبل. وكانت أربع من الضمانات المعنية تتعلق بالقضايا الأمنية أردت بموجبها الحصول على موافقة من يلتسين بالعمل مع زعماء الجمهوريات الأخرى لمعالجة التحكم والسيطرة وتخزين الأسلحة النووية والمشاركة في الجهود الرامية إلى إبطال سلمي لمفعول الأسلحة النووية، ومنع الانتشار النووي والتعاون معنا لضمان الإسراع بالتصديق على معاهدة ستارت والقوات التقليدية في أوروبا. كان يلتسين حريصاً على الطمأنة في قضايا التحكم والسيطرة النووية (وأيدته شابوشنيكوف الذي أوماً بالموافقة) موضحاً أن الكومنولث الجديد سيضم هيكل تحكم وسيطرة وحيد على درجة رفيعة من التوحد، ومضى يلتسين قائلاً: إن الإدارة المشتركة للزر النووي غير ممكنة، وسينتهي الحال بروسيا باعتبارها القوة النووية الوحيدة في الكومنولث بعد الفراغ من تطبيق خفض القوات النووية. ووافق أيضاً على الدخول في مفاوضات معنا حول تفكيك وإبطال الرؤوس النووية، وحول التخزين الآمن للأسلحة والتخطيط المشترك للطوارئ بما في ذلك الحوادث النووية، وحول متابعة مبادرة الرئيس بإزالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه التي أعلنت في ١٧ أيلول. وكانت الطمأنة الأخيرة التي سعت للحصول عليها هو اهتمامنا لتعبئة الجهود لتقديم المعونة الإنسانية. ولم يساهم اجتماعي مع كوزيريف كثيراً في

تبيد قلقني من عدم وجود هياكل ومؤسسات تكفل توزيع المعونة بمجرد تلقيها. وأبلغت يلتسين بأننا نحتاج إلى أسماء مسؤولي المدن والأقاليم والمناطق الذين يمكن أن يخدموا كمسؤولي اتصال معنا. ووعده يلتسين بتقديم قائمة بالأسماء، ووافق على فكرتي بأن يعمل عسكريون أمريكيون مع عسكريين سوفيت في توزيع المعونة. ورحب بمساعيينا لتوسيع دائرة الدول المانحة، وانتقد برنامج المعونات الألماني لعام ١٩٩٠ باعتباره محايباً لموسكو المركز إلى حد بعيد. وما لبث يلتسين أن طرح عدة أفكار. فإلى جانب الاعتراف كان يريد أن تكون روسيا هي الدولة الوريث للاتحاد السوفيتي وأعرب عن أمله في ضم روسيا وبيلاروس وأوكرانيا إلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وطلب ضم الثلاثة إلى مجلس التعاون الوزاري لحلف شمال الأطلنطي في ٢٠ كانون الأول ديسمبر*. وفي بادرة واضحة عن انعدام ثقته في جورباتشوف أكد بقوة أنه لو حضر شيفرنادزة الاجتماع ممثلاً للاتحاد السوفيتي فيجب أن يكون مفهوماً أنه لا يمثل روسيا «بأي صفة».

وأبلغته أن كل تلك القضايا تأتي في سياق قضية الاعتراف، ولن يسعنا حلها حتى نتفهم جوهر مضمون علاقاتنا بشكل أفضل.

وقال: إنه يريد على المدى البعيد «دمج» المؤسسة العسكرية لكومنولث الدول المستقلة مع حلف شمال الأطلنطي. واستنتج قائلاً: «سيكون من المهم لأمن روسيا الارتباط مع التحالف العسكري الوحيد في أوروبا».



وقبيل انهاء جلستنا تحول الاجتماع إلى اجتماع منفرد بيني وبين يلتسين لمناقشة تفاصيل قضية التحكم والسيطرة في الأسلحة النووية على وجه التحديد. وعن الأسئلة الباقية عمن يسيطر بالفعل على القوات النووية للاتحاد السوفيتي قدم لي يلتسين إطاراً عاماً لكيفية عمل نظام الإطلاق حالياً، وتصوره كيفية عمل النظام في الكومنولث. وقال لي إنهم أقاموا «خطاً نووياً ساخناً» بينه وبين جورباتشوف وشابوشنيكوف. ويمكن هذا النظام الثلاثة من تنسيق أي عملية إطلاق لسلاح نووي. فلدى كل واحد منهم حقيبة مزودة بشفرات الإطلاق ويجب على الثلاثة الاتفاق قبل الضغط على الزر. وأوضح أن نظام الكومنولث سيعمل بنفس الشكل. لكن الحقائق ستكون بحوزته هو وشابوشنيكوف. وسيشارك الزعماء «النوويون الآخرون في الخط النووي الساخن» لكن لن يكون بوسعهم إصدار أمر بإطلاق سلاح نووي.

وقال إن زعماء أوكرانيا وقازاقستان وبيلاروسيا لا يعرفون كيف تعمل هذه الأجهزة وهذا هو السبب الذي حداني بإبلاغك أنت وحدك. «فسوف يشعرون بالارتياح لوجود خطوط هاتف لديهم» وقال يلتسين: إنه مع وجود خمسة أطراف على «الخط النووي» مع وجود الحقائق لدى اثنين قط فإن أدق طريقة لوصف نظام التحكم والسيطرة في الكومنولث هو نظام «تساور لا تنسيق».

* مجلس التعاون الوزاري لحلف شمال الأطلنطي هو مبادرة لحلف شمال الأطلنطي طرحتها مع هانز ديتريش جينشر للوصول إلى دول حلف وارسو السابق. وكانت جزءاً من مساعيينا لتهيئة حلف شمال الأطلنطي لعالم ما بعد الحرب الباردة وتعزيز نفوذه السياسي.

وأثرت قضية واحدة أخيرة: وهو ما يروج من شائعات عن احتمال محاكمة جورباتشوف جنائياً. وقلت إن هذا سيكون خطأً لن يفهمه المجتمع الدولي. إننا نأمل في أن يتم انتقال السلطة بطريقة كريمة كما يحدث في الغرب. إن إذلال جورباتشوف لن يخدم أي غرض. وبرغم كراهيته الشخصية لجورباتشوف فقد استوعب يلتسين الموقف وأبدى موافقته.



وبينما لم يتبق سوى نصف الساعة على الموعد المحدد للقائي مع جورباتشوف (هرعت بأقصى سرعة ممكنة لأن موكبي كان يسير ببطء بالغ بسبب سقوط الثلوج بكثافة بعد الظهر) إلى السفارة الأمريكية لتناول ساندوتش خفيف من التونة. وبعد الغداء السريع . عشرين دقيقة . في مكتب جيم كولينز بالسفارة عدت إلى الكريملين للقاء استغرق ثلاث ساعات. وعندما وصل وفدنا إلى الباب قدر مدير المراسم بالكريملين الذي شاهدنا ونحن نغادر قبل أقل من ساعة عودتنا بسرعة بابتسامة مجاملة.

واجتمعت مع جورباتشوف في ذات الغرفة التي تركتها قبل ثلاثين دقيقة لكن ثلوج الشتاء الكثيفة قد زادت قتامة يوم غائم بالفعل. كان الجو شديد القتامة في الخارج لدى بدء الاجتماع. وحيث تألق يلتسين خبا جورباتشوف وأحاط به اثنان من شركائه الأصليين، شيفرنادزه وياكوفليف. فقد ساعده في طرح البيريسترويكا والجلاسنوست والتفكير الجديد. لكنهما انتقدها أيضاً في مناسبات مختلفة، وابتعدا عنه لدرجة استقال معها كل منهما. ومع هذا هما الآن قد عادا والتفا حوله فيما دوره يوشك على النهاية. ها هو نموذج للرجال الأوفياء وبالإيمان الذين يمكن الإشادة به لوفائهما وإخلاصهما لمعتقداتهما ولأصدقائهما حتى في أوقات الشدة.

وبدأ جورباتشوف بوقار قائلاً بدون إقناع «من الأهمية بمكان أن التطورات هنا تجري وفقاً لدستورنا، ولم تنح نحو الفوضى، ولازلت ملتزماً بإصلاح هذه الدولة متعددة القوميات. فهذه العملية لم تصل إلى حد المأزق. ففي الخامس والعشرين من تشرين الثاني في نوفمبر قررنا إيفاد مشروع المعاهدة إلى الجمهوريات. ووقعنا جميعاً مشروع المعاهدة هذا وتحدثت أنا شخصياً مع ستة من زعماء الجمهوريات» وجف حلقي وأخرجت الفيلامينت التي كنت أحملها خصيصاً لاجتماعاتي المطولة مع الأسد. وعندما لاحظ جورباتشوف ناولته واحدة وأخرى لشيفرنادزه، وقال جورباتشوف محاولاً على ما يبدو تذكر وقت أسعد: «نعم سأتناولها. إن هذا هو نفس الشيء الذي أعطيتني إياه في كامب ديفيد».

واستطرد جورباتشوف قائلاً: إن يلتسين أشار إلى أن معاهدة الاتحاد لن تكون فعالة بدون أوكرانيا، وهذا ما لا أفهمه البتة. وقال مشيراً على ما يبدو إلى الأنباء الصحفية الخاصة باجتماع الرئيس مع الأمريكيين ذوي الأصل الأوكراني وحديثي مع برنامج واجه الأمة: «إنني لا أريد حقيقة أن أقدم لكم تحليلاً لما حدث. لكن هذا مصدر قلق لنا وعلينا معالجته. ربما كانت هناك أخطاء فقد ارتكبت بعض الأخطاء الفادحة من جانبي ومن جانبكم. ومع ذلك فإن ما يتعين علينا

مناقشته هو المستقبل والواقع كما هو قائم الآن. ولذا فإنني أعتقد أن دوري هو توظيف كل إمكانياتي لضمان سير العملية الجارية بطريق تكفل عدم حدوث تفسخ أعظم».

ومضى إلى حد انتقاد اتفاق بريست. لكنه ما لبث أن غير وجهته عائداً إلى أرض الواقع، «إنني أريد أن أساهم ويساهم زملائي في تحديد مستقبل الكومنولث واستمرارية الوراثة. إنني حقيقة أتمنى لهم النجاح. لكن لا أعتقد أنهم سينجحون. وإذا لم ينجحوا فسوف يكون كل ما تفانينا في عمله خلال تلك السنوات في مهب الريح». وما لبث أن أعترف بالوضع القائم قائلاً في تساؤل مزعج: «في ضوء ما بحثتموه مع يلتسين واثنين من وزراء الخارجية فماذا تعتزم بحثه معي اليوم؟».

وأوضحت له أنني لا أريد التورط في شئونهم الداخلية وأني بالغ الحرص في هذا الصدد. وأبلغته بأنني أشاطره قلقه وشواغله من عمومية اتفاقية الكومنولث وقلت إنني أمضيت أربع ساعات التمس الحصول على التفاصيل المحددة من رئيس روسيا، وأضفت: «إن هذه الاتفاقية تعتبر قذيفة على أفضل الأحوال، إنني أوافقك بأنه إذا لم تنجح هذه العملية فسوف يحدث تفسخ أفدح».

وأكد جورباتشوف أنه اتفق مع يلتسين على إطار زمني انتقالي حول الكيفية التي يتعين أن تسير بمقتضاها هذه العملية «فيما يفترض أن يتضمن موعد تقاعد جورباتشوف كزعيم للاتحاد السوفيتي». لكن ما لبث أن عاودته روح التحدي مرة أخرى قائلاً: «لقد اجتمعوا في بريست وقرروا طي صفحة الاتحاد السوفيتي. إن هذا انقلاب من نوع ما. إنني لم أبلغ بالاتفاقية إلا بعد إبلاغ الرئيس بوش. لذا فإنني أقول: إنني لا أزال ملتزماً بموقفي. دع الشعب يقرر، ويتصرف كالديمقراطيين لا قطاع الطرق».

وأبدى فزعه من أن يلتسين يعجل على ما يبدو بشروط اتفاقهما «باتخاذ قرارات حول وزارات الاتحاد السوفيتي من وراء ظهري. وبالطبع لهم الحرية في قول إن الاتحاد السوفيتي قد مات. فلو كان الحال كذلك فإنه ليس هناك قوانين، وليس هناك دور في الأمم المتحدة.. فإذا كان الاتحاد السوفيتي قد انتهى ولا يوجد كومنولث فما هو الموجود إذن؟». وحثنا على عدم الاعتراف بالدول الجديدة على الفور. وأعرب عن اعتقاده أن بوسعنا أن نقدم أفضل مساعدة باستخدام الاعتراف كهدف يتعين إنجازه.

لم تكن لنا مصلحة في إطالة عمر الاتحاد السوفيتي. لكن اجتماعاتي أقنعتني بالفعل بأنه ما من أحد يعمل على إحياء الجسد الشيوعي الهامد أمامنا. لكن مصلحتنا الأكيدة في تشكيل مستقبل وسلوك الدول الوريثة. والاعتراف هو أضخم «جزرة» نملكها، وأردت أن نصل إلى تفاهم معين مع جمهوريات روسيا وأوكرانيا والجمهوريات الأخرى.

وبعد شيء من الشد والجذب اختتم جورباتشوف الاجتماع بشيء من النبل. «إننا نتحمل المسؤولية عن الشعب، وعن هذا البلد. سوف تساعد هذه العملية، وآمل أن تكون هذه المهمة الشاقة قد هيأت لك تفهماً أقوى. أرجو نقل أطيب أمنياتي للرئيس بوش».

ولدى خروجنا سألت ياكوفليف عما إذا كان هو الذي نقل إلينا الرسالة عبر تالوت. ولم يكن هو*. لكنه انتهاز فرصة للقول: «سوف أوصل تأييد جورباتشوف حتى النهاية. إنني أكره أن أرى جورباتشوف وقد حطَّ من شأنه». وأجبت: «وأنا كذلك» وكلي ثقة بأنه من المؤكد أن هذا هو آخر اجتماع لجورباتشوف مع مسؤول غربي رفيع المستوى. فقد أظهر شجاعة منقطعة النظير في تطبيق البيروسترويك والجلاسنوست والتفكير الجديد في المقام الأول فقد ساهم في تغيير الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العلاقات بين الشرق والغرب. وغمرني إحساس بأن التاريخ سوف ينصفه. لكنني أملت أيضاً أن يدرك قريباً أن دوره قد انقضى وأن يتنحى بلباقة.

وانتقلنا وسط الثلوج إلى مقر وزارة الدفاع السوفيتية لعقد ثاني اجتماع في غضون ثلاثة أشهر مع وزير الدفاع شابوشنيكوف ویرغم تقديم يلتسين لتصوره حول الكيفية التي سيتم بها حل القضايا العسكرية لكومنولث الدول المستقلة فلا تزال بعض التفاصيل غائبة. وكنت أريد أن أسمعها مباشرة من العسكريين. فضلاً عن ذلك فإن شابوشنيكوف باعتباره قائداً للقوات الاستراتيجية، وأحد اثنين يملكان سلطة شن ضربة نووية فقد كان شخصياً عنصراً أساسياً في ضمان الأمان للترسانة النووية السوفيتية الضخمة. وبنفس القدر أردت التأكد من أننا على اتفاق تام في الرأي.

كان وزير الدفاع هادئاً تماماً، ويبدو واثقاً من أنه أحكم سيطرته، وسيستطيع صياغة تفاصيل التحول العسكري القادمة. وبدأ بالقول: «إن الحياة تمضي للأمام، وليس هناك من يستطيع أن يقف في وجه التغيير» واستعرض ترتيبات التحكم والسيطرة المعدلة لكومنولث وأكد ما شرحه ليلتسين من قبل وسألت: «ممن تتلقى الأوامر الآن؟» ورد «جورباتشوف» وتابعت مشيراً إلى اجتماع ألما آتا القادم: «هل سيتغير ذلك قبل الحادي والعشرين من كانون الأول ديسمبر؟» وأجاب شابوشنيكوف: «إن الأمر ليس مرهوناً بي» وذلك في محاولة واضحة لإبعاد الجيش عن مكائد الكرملين. على الرغم من أن اجتماعات جورباتشوف ويلتسين مع القيادة العليا في الأسبوع الماضي ووجود شابوشنيكوف في اجتماعي مع يلتسين أوحى لي بغير ذلك.

وسألت عن الأسلحة النووية التكتيكية وهي الفئة المقرر إزالتها بالكامل والواردة في اقتراح الرئيس بوش في ٢٧ أيلول سبتمبر. وطمأنني شابوشنيكوف «بأن كافة الجمهوريات لديها استعداد تام لتنفيذ التفاهم الذي توصل إليه الرئيس بوش وجورباتشوف حول إزالتها. إننا نقوم بسحب كافة الأسلحة التكتيكية من الجمهوريات الأخرى إلى روسيا». وتعهد بإتمامها مع أوائل عام ١٩٩٢ كانت هذه ضماناً حاسماً، فإلى جانب قضية التحكم والسيطرة كان القلق يساورني من أخطار فقدان الأسلحة النووية، فالأسلحة النووية التكتيكية صغيرة بما يكفي لتهددها خارج البلاد ولأماكن مثل بغداد وطرابلس.

* علمت فيما بعد أن الذي بعث الرسالة هو بافيل بالازينكو.

وأشار شابوشنيكوف إلى إن قرار كرافتشوك بالاستيلاء على القوات السوفيتية المتمركزة على الأراضي الأوكرانية قد أثار «مشكلة» ولكن تم التوصل إلى حلول فعالة خلال عدة أحاديث مع الرئيس الأوكراني. وقال شابوشنيكوف: إن الأهم «هو أن كرافتشوك أكد أنه ليس له أي مطالب في الأسلحة النووية، وأنه لا يسعى للحصول على زر نووي» وأعربت بيلاروسيا عن موقف مماثل*.



وانتقل ليشرح لي ترتيبات صنع القرار العسكري في الكومنولث، وأشار إلى تصريح يلتسين في وقت سابق من اليوم بأنه لن يكون هناك «مركز» في الكومنولث موضحاً أن «هذا حقيقي كاقترح عام. لكن الأمر مختلف في المجال العسكري، فلا يمكننا العمل من دون مركز. فالكثير من القضايا تجمعنا مثل الحاجة إلى مجال عمليات واستراتيجيات واحدة» وقدم تصوراً عن «تحالف دفاعي» حيث: الاعتداء على بلد يشكل عدواناً على الجميع». وتابع بوصف مجموعة من ترتيبات اتخاذ القرار والإمداد والتخزين بدت مألوفة للغاية. وقال بنبرة سخرية: «إذا بدا ذلك مثل حلف شمال الأطلسي فارجو ألا تفاجأ». فقد درست تحالفكم دراسة متأنية». كان وصف شابوشنيكوف يستحق الإشادة بكل تأكيد (لقد خدم حلف الأطلسي تماماً) لكنه سيتطلب بالطبع التعاون التام من جانب زعماء الجمهوريات الأخرى، وقال إن المناقشات جارية وأنه سيحضر الاجتماعات القادمة في ألما آتا لشرح هذه الترتيبات.

ومالبث أن أثرت قضية تأييد الولايات المتحدة لإزالة الأسلحة النووية السوفيتية. فمن المقرر تطبيق اتفاقيات مثل ستارت، وشعرت بأن هناك الحاحاً للتحرك قدما لطمأنة الجميع في كل مكان في المقام الأول. وقد سبق أن طمأنني كل من يلتسين وشابوشنيكوف بأن الكومنولث سيلتزم بكافة المعاهدات التي وقعها الاتحاد السوفيتي، لكننا كنا نريد التأكد من أن تلك الالتزامات سوف تتحول إلى حقائق على الأرض. إضافة إلى ذلك فقد أبلغت شابوشنيكوف «أن الكونجرس رصد مخصصات ضخمة لهذا الغرض. والأمر يرجع لكم في أن تقرر ما إذا كنتم تريدون منا أن نساعدكم، وإذا كان الأمر كذلك فعليكم أن تحددوا أين يمكن المساعدة» ورد شابوشنيكوف قائلاً إنه في الوقت الذي كان فيه سباق التسليح باهظ الكلفة «فإن نزع السلاح سيكون مكلفاً أيضاً». ولم يكن مستعداً للخوض في تفاصيل الكيفية التي يمكن أن نساعد بها «لكنه أبدى ترحيبه بخبرائنا. خاصة إذا كنا على استعداد لتحمل جزء من الكلفة».

ولعقد آخر اجتماعاتي في ذلك اليوم توجهت إلى أوسوبنيك للقاء شيفرنادزة على الغداء. وتوجهنا مباشرة إلى الغرفة الصغيرة التي اجتمعنا فيه لأول مرة في أيار مايو ١٩٨٩. وتذكرت الاجتماعات التي طالما عقدناها هنا في هذه الغرفة، والإنجازات التي تمخضت عنها تلك الاجتماعات. وكالليلة السابقة وجدت شيفرنادزة متيقنا من مستقبله راضياً به. لم يكن مشغولاً بنفسه قدر انشغاله بما تخبئه الأيام القادمة.

* عندما سألته عن خطة أوكرانيا بإقامة جيش قوامه أربع مائة ألف جندي، وهي الخطة التي أثارنا انزعاجنا لدرجة دفعنا لانتقادها علناً. قال شابوشنيكوف: إن ذلك سيثير قلق أوروبا بأسرها، وأن كرافتشوك اتفق معه على الكف عن الحديث حول مثل تلك القوة الكبيرة.

وقال: «علينا أن نحاول الحفاظ على كل ما أخبرناه خلال تلك الأعوام». كان يشعر بالقلق من احتمال أن يؤدي تحرير الأسعار وارتفاع حجم البطالة والتراجع المحتمل للاحتياطي النقدي مجتمعة إلى حدوث «انفجار» في شهر شباط فبراير. وقال: «سوف تشعر الجماهير بالقلق، فهناك أسباب تثير الخوف من أن المتطرفين قد يثبون إلى السلطة. وهذا ما يضيء أهمية على استمرار اتصالاتكم مع زعماء الإصلاح». وأوضح أن القلق البالغ يساور الجماهير من عجز المواد التموينية والسلع قائلًا: «إن زوجتي تخزن تلك المواد. إن شقتي مكدسة بـمواد لسنا في حاجة إليها» ومضى إلى القول إن الطريق الوحيد لمنح الناس سبباً للإيمان بالديمقراطيين هو توفير كميات وفيرة من السلع والمواد الغذائية. وهذا يعني اقتصاد سوق حرة بما في ذلك تحرير الأسعار والخصخصة.

وأبلغني شيفرنادزة أنه لن يشارك في اجتماعات مجلس التعاون الوزاري لحلف شمال الأطلسي في بروكسل. لكنه سيرسل نائباً يمثل وزارة الخارجية وتساءل: «ماذا يعني ذهابي؟» موضحاً أن «الاتحاد السوفيتي» سيمثل بستة مقاعد في الاجتماع مما سيمكن وزراء خارجية الجمهوريات الأساسية من الحضور.

وفي محاولة لتلخيص مشاعره قال: «لقد أبلغني تاراسينكو أنه ما كان ينبغي عليّ العودة إلى وزارة الخارجية. فقد كنا نشعر أن شيئاً سوف يحدث لكن لا أشعر بأي أسف. فقد عدنا أصدقاء لجورباتشوف. ففي هذه الأيام الأخيرة في عمر الاتحاد السوفيتي ها نحن لا نزال هنا معنا». ورددت: «لقد فعلتم الصواب دائماً في أعين المجتمع الدولي. إنني لا أعتقد أنكم تدركون مدى ما تحظون به من احترام».



وعقب مؤتمر صحفي قصير اصطحبني فريقني الأمني بسرعة على نحو غير متوقع من مدخل خلفي للابتعاد عن المتظاهرين الذين كانوا يرددون هتافات في الردهة. ولم يدع لي هذا أي فرصة لتوجيه الشكر لصديقي لكل ما بذله من أجل العلاقات بين الشرق والغرب ولأقول له وداعاً. وبمجرد عودتي إلى جناحي بفندق بنتا اتصلت بشيفرنادزة لأوضح له ما حدث. وقلت: «أسف بشدة لأنه لم تسنح لي فرصة كي أودعك شخصياً». وتفهم الموقف تماماً. وأضفت: «إنني أود أن أوجه لك الشكر لكل ما أنجزناه سوياً، ودعني أقل لك إن لي الشرف بأن ألقبك بصديقي» وأثناء اجتماعاتي على مدار اليوم تيقنت أكثر من أي شيء آخر أن متانة الصداقة المبنية على الثقة هي السبب وراء إنجاز ما أنجزته أنا وشيفرنادزة. وقلت: «أتوقع أن ألقاك عما قريب مرة أخرى سواء في واشنطن أو موسكو».

وفي تقريرني إلى الرئيس في تلك الليلة قلت كان يومي «مليئاً بالتناقضات» التي تتقلب بين حيوية وثقة يلتسين وقلق وهواجس جورباتشوف والإصلاحيين في الجمهورية في التركيز على مجموعة ضخمة من الترتيبات السياسية، وكما أشار شيفرنادزة. فإنه لا يبذل جهداً كافياً لمواجهة المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المواطن العادي كنقص المواد الغذائية والبطالة على سبيل المثال. وأبلغت الرئيس: «إن السؤال الهام هو هل يستطيع يلتسين ترجمة حماسه الثورية إلى تغيير في السلوك وإجراء تحسينات على أرض الواقع؟. فالخلافات طويلة الأمد... ومن شبه المؤكد

أن الأمور ستزداد سوءاً لا تحسناً. ناهيك عن أنني لازلت أشعر بالقلق من أنه لا يزال هناك اتجاه للتركيز على مجموعة ضخمة من الترتيبات السياسية مع استمرار تجاهل أهمية معالجة المشكلات الحقيقية التي تواجه المواطن العادي». وفي اليوم التالي سيرتد إلى صدى كلماتي.

زاوية آسيا الوسطى

غادرت موسكو يوم الثلاثاء السابع عشر من كانون الأول ديسمبر، وتوجهت جنوب آسيا الوسطى قاصداً بشكيك عاصمة قيرغيزستان. وفي غمرة تشكيل الكومنولث كان الرئيس القيرغيزي عسكر أكاييف شخصية جذابة. ففي منطقة الطابع الغالب فيها هو الإعجاب بالقادة العسكريين لا بالديمقراطيين أمثال جيفرسون كان أكاييف استثناءً ويؤمن حقيقة بالديمقراطية واقتصاد السوق الحرة. وشعرت بأن زيارتي لقيرغيزستان ستكون رمزاً مهماً لأكاييف ولمسلمي المنطقة بأن الولايات المتحدة مستعدة لمساندة إصلاحاتهم وهي قضية أثارها شيفرنادزه معي. وكنت أعني أنه من المهم أن يظهر لمسلمي المنطقة نفس التشجيع الذي قدمناه للسلاف في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا. ولدى وصولنا إلى بشكيك التي غطتها الثلوج كان في استقبالنا الرئيس عسكر أكاييف وكامل مجلس وزرائه. وعند هبوطي درجات سلم الطائرة كان أكاييف عاقداً قبضتي يده أعلى رأسه كما لو كان قد فاز ببطولة ملاكمة في الوزن الثقيل. وبعد انتهاء حفل الاستقبال التقليدي بتناول «العيش والملح» توجهنا بالسيارة عبر الريف القيرغيزي القح إلى مقر الرئاسة.

ولمست مدى التزام وإيمان أكاييف بالكومنولث. وأوضح أنه من الأهمية بمكان لأمن قيرغيزستان الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع روسيا، وأشار إلى أن العلاقة مع روسيا تستمد أهميتها من سببين رئيسيين: الحاجة إلى احتواء الأصولية الإسلامية، ومواجهة المشكلات المحتملة مع الصين. وقال: إن تحفظه الوحيد على الكومنولث هو ضرورة المساواة بين دول آسيا الوسطى. وواعد بإثارة القضية في اجتماع ألما آتا كتعديل محتمل لمعاهدة الكومنولث.

وبعد انتهاء الجلسة الخاصة انضممنا دون توقع إلى العاملين معنا بالطابق الأسفل على عشاء فيرغيزي تقليدي، ومع بدء تناول الأناج قال: «لقد حملت زيارتك لنا بشارة الخير. أي تساقط الثلوج. بما يبشر بمحصول وفير. إن زيارات تاريخية. نرجو أن تداوم عليها».

وخلال اجتماعنا الخاص وأثناء تناول العشاء أبدى أكاييف ارتياحاً أكثر حيال تفاصيل الكومنولث عن زملائه في موسكو. ومن دون شك فإن السبب الرئيسي لارتياحه هو أن قيرغيزستان لا تمتلك قوات نووية استراتيجية، «ولا ترغب في امتلاكها». وقال أكاييف: إن كل ما نريده هو تشكيل «حرص وطني يضم نحو ألف فرد، فلسنا نريد جيشاً» وأوضح أن قيرغيزستان ستتسلح بدلاً من ذلك بمبادئنا الخمسة. ومس هذا التصريح ما أحسن أنه الدرس الرئيسي المستخلص من هذه الزيارة الخاطفة: إنه مع نفوذنا المعنوي الهائل لدى الكثير من تلك الجمهوريات وزعمائها فإن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية فريدة لتأييد جهود الإصلاح وعلينا الاضطلاع بها من خلال الرمز (مثل زيارتي لقيرغيزستان) والجوهر (المساعدات الفنية والإنسانية).



وعقب انتهاء العشاء غادرت بشكيك في رحلة استغرقت ٤٥ دقيقة متوجهاً إلى ألما آتا عاصمة قازاقستان للاجتماع مع الرئيس نزارباييف. كان نزار باييف لاعباً أساسياً في الجهود الرامية لإعادة تشكيل الاتحاد السوفيتي، واعترف بضرورة تقديم توضيح أفضل لمعاهدة الكومنولث. وبرغم أنه رئيس لأحد أربع جمهوريات تمتلك أسلحة نووية استراتيجية لم يشارك نزارباييف في اجتماع بريست. وفي غضون أربعة أيام سوف يستضيف اجتماعاً للكومنولث. لذا أحسست أنه من الضروري أن أثير بعض هواجسنا وشواغلنا، والأهم أن أسمع شواغله وهواجسه.

وبدأ نزار باييف بحديث منفرد مطول ساحر أعطى لنا خلفية مفاجئة عن مولد الكومنولث. وقال: «لقد دعاني جورباتشوف أن وشوشكيفيتش ويلتسين وكرافيتشوك للاجتماع معه بعد ظهر الإثنين ٩ كانون الأول ديسمبر. وتوجهت إلى موسكو يوم الأحد الثامن من كانون الأول ديسمبر. ولدى تواجدي في المطار بعد وصولي تلقيت رسالة بأن يلتسين يسعى في طلبي. كان يتصل بي من بريست. وبريست هذه تقع في الغابات. وقال: «إننا نجلس عنا ونقرر إقامة كومنولث. ورددت عليه: «إنك لم تبلغني بهذا الأمر من قبل» وكنت قد تحدثت إليه يوم السادس من كانون الأول ديسمبر وأبلغني أنه متوجه إلى مينسك، وتذكر أن هذا هو يوم السادس لوضع اتفاق ثنائي مع شكوشكيفيتش وقال إنه سيطلب من كرافيتشوك أن يأتي لإبلاغ الإثنين بأمر المستقبل.

وأضاف نزارباييف: «أبلغني يلتسين بأنه يرغب في زيارة كرافيتشوك ويتشاور معه حول ما يريده بشأن اجتماع يوم الإثنين الذي دعا إليه جورباتشوف. وبدلاً من هذا فقد حدث أن توجه إلى مينسك وأبرم صفقة. فلماذا تعجل في إبرام الصفقة؟ إنني أعني أنها صفقة مسلوقة. صفقة غير رسمية. صفقة مسلوقة تماماً».

كان نزار باييف غاضباً. لكنه لم يستفز. وسأل يلتسين: «هل هذه آخر صفقة من هذا القبيل؟ هل هذه آخر صفقة يتم إبرامها؟. وأعرب شوشكيفيتش عن أسفه لرئيس قازاقستان عن الكيفية التي سارت بها الأمور. وقال له نزارباييف: «إننا لا نتحدث عن طموح شخصي لكننا نتعامل مع مجموعة ضخمة من القضايا». وأبلغني نزارباييف أنه بينما لا يزال في موسكو اتصل جورباتشوف في التاسع من كانون الأول ديسمبر ليبلغه بأنه لن يحضر اللقاء ولن يحضره الآخرون أيضاً وقال: «إن جورباتشوف رد قائلاً: لماذا لا تمر عليّ لعشر دقائق؟ وقد فعلت. ووجدت يلتسين هناك، ولم يكن يعرف أنني سأكون هناك، وبالقطع لم أكن أعرف أنه سيكون هناك. ووجه جورباتشوف عدة أسئلة بسيطة حول الجنسية والحدود والجيش لكن يلتسين لم يستطع الإجابة على أي منها.

«إن الحقيقة الآن هي أن ثلاثة منهم عقدوا اجتماعاً وتوصل ثلاثتهم إلى صفقة. فما الذي دعا ثلاث دول نووية إلى الاجتماع وترك الرابعة؟ ولم يقدم لي مطلقاً أي تفسير لسبب استبعادي.

وجرحت الترويك السلافية كبرياء نزارباييف، والأكثر أهمية أنها لخبطت حساباته الجيوسياسية لكنه لم يكن الرجل الذي يعيش في الماضي. وبعد أن أستعرض معي التاريخ القصير للكومنولث انتقل نزار باييف ليستعرض أفكاره الاستراتيجية. وقال: إنه في ضوء محدودية الخيارات المتاحة

أمام قازاقستان التي تنحصر في الانضمام إلى الكومنولث أو تشكيل اتحاد فيدرالي لدول آسيا الوسطى أو المضي منفرده فسوف يعمل على إنجاز الكومنولث. ولم يكن خيار جورباتشوف المفضل . إعادة وضع معاهدة اتحاد . قابلاً للتطبيق. وقال الرئيس القازاقستاني: «لقد انتهينا إلى ذلك. وأضاف قائلاً: «بدلاً من ذلك فإنني أريد بديل كل ما هو ممكن للتوصل إلى معاهدة طبيعية هنا في ألما آتا.» وقال: كخطوة أولى سوف يصير على ضرورة إدخال تعديلات على الاتفاق* وقدر مميزاته على وجه التحديد. فهو يتمتع بثقل جمهوريات آسيا الوسطى الأربع معه. وهو يمتلك أيضاً أسلحة نووية. وقال: «إن لديهم مائة محطة لتوليد الكهرباء في روسيا وأوكرانيا لا تستطيع العمل بدون فحمنا. الفحم المستخرج من قازاقستان». إنني مندهش لعدم تدبرهم لما فعلوه.



ثم أبلغني: «لقد اعتذروا وانتهى الأمر. ومرة أخرى ها أنا أجد نفسي مضطراً لأقوم بدور رجل المطافئ. إنني في سبيلي لجمعهم مرة أخرى».

ومع انتهاء مفاجآت بدأت في تكرار كل ما قلته للكافة في موسكو. «لقد أوضحت بجلاء أننا غير معنيين بإقحام أنفسنا في العملية. إنها عملية يجب إتمامها بواسطة أطرافها أنفسهم وليس بواسطتنا». وأشار نزارباييف إلى أن يلتسين انتهز مكالمته الهاتفية مع الرئيس بوش ليدعى أنه حصل على تأييد الولايات المتحدة. وقلت له: إن الرئيس لم يتخذ أي موقف لا بشكل عام أو خاص، وأنه أوضح أن هذا من شأن الجمهوريات والمركز. وقبل نزارباييف توضيحي. لكن سوء فهمه في البداية ألقى بعض الضوء على التضارب الواضح في موسكو حول موقفنا تجاه الكومنولث. وساورني الشك في أن يلتسين لا بد وأنه أبلغ جورباتشوف أنه تلقى هو والكومنولث مباركة الرئيس بوش مما يفسر على الأرجح رد فعل جورباتشوف المبالغ فيه على تصريحاتي بأن الاتحاد السوفيتي كما نعرفه لم يعد موجوداً.

وما لبثت أن أثرت مع نزارباييف قضيتين حاسمتين أخريين: هما انضمام قازاقستان إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإمكانية تقديم المعونة الإنسانية والفضية. وقال نزارباييف: «إذا اعترف المجتمع الدولي وقبل بوجود قازاقستان فسوف نعلن أننا دولة غير نووية. فهذا هو أفضل سبيل لضمان سلامة أرضينا. وهذا هو ما نطلبه». كانت إجابة مرضية رغم أنني علمت في ربيع عام ١٩٩٢ أنه كان بوسعه . وليس في الأراء مفاجأة . توتير المفاوضات للحصول على كل ما يستطيع من مميزات.

* كان أول تعديل هو النص على أن كل أعضاء الكومنولث أعضاء «مؤسسون» لتفادي حدوث تفرقة بين الجمهوريات السلاقية والجمهوريات الآسيوية. (وهو تماماً ما أبلغني به أكاييف في وقت سابق). وقال نزارباييف: «هذا هو طريق الإنجاز فلا يمكنك إنجاز شيء بالطريقة التي تصرفوا بها». وكان التعديل الثاني هو إلزام الجمهوريات النووية الأربع بتوقيع معاهدة تحدد على وجه الدقة آليات التحكم والسيطرة في الأسلحة النووية. وأوضح نزارباييف: «إنهم صاغوا مشروعاً بأسلوب فضفاض أحرق». والتعديل الثالث هو إعادة التوقيع على الاتفاق في ألما آتا بعد التعديل المناسب.

وفيما يتعلق بالمعونة الإنسانية رحب نزارباييف بكل ما يمكن أن نقدمه. وكان متلهفاً على اكتساب الخبرة الغربية لإتمام التحول الاقتصادي في قازاقستان، وإقامة مشروعات تجتذب الاستثمارات الأجنبية. وقال: «أرسلوا لنا خبراء ومستثمرين، لا أموال». وأبلغته أنه بالإضافة إلى إثارة تلك القضايا مع حلفائنا الغربيين وصندوق النقد الدولي فسوف أوفد بوب فاوهر الذي نقل من مكتب شرق آسيا ليتولى منصب نائب وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية للمساعدة في الإسراع بخطى الإصلاح.

وعندما استقر بي الحال في غرفتي في الساعة الثالثة فجراً أحسست بأن الساعات الثلاث التي أمضيته مع نزارباييف كانت من أفضل الأوقات التي أمضيته حتى الآن. فقد كان زعيماً لا يمكن أن تخطيء العين مكانته لكن من دون شك كانت تنتظره أيام عصبية فقد كانت أمامه مجموعة من القضايا الاقتصادية المعقدة ليتعامل معها في تلك الأيام. ناهيك عن أن اجتماع الكومنولث المقرر عقده في غضون ثلاثة أيام سيكون بالغ الأهمية. لكنه كان يمتلك رؤية لما هو مطلوب. إضافة إلى فهم دقيق لكيفية تحقيق إنجازات فعلية على الأرض.

الدولتان النوويتان الأخريان بيلاروس وأوكرانيا

أمضيت يوم الأربعاء ١٨ كانون الأول ديسمبر مع ستانيسلاف شوشكيفيتش والرئيس الأوكراني ليونيد كرافيتشوك في كييف لاستعرض نفس القضايا الأساسية: الأمان النووي. وإزالة الأسلحة النووية ونظام التحكم والسيطرة والالتزام بالمعاهدات القائمة للحد من التسلح والالتزام بمبدأ التحرر السياسي والاقتصادي ووعده بإقامة نقاط اتصال على المستوى المحلي للمساعدة في تنسيق وتوزيع المعونة الإنسانية.

وفي أول اجتماع لي في مينسك مع شوشكيفيتش لمست أنه شخصية واثقة ومقبولة بشكل عام. ولم يكن هذا الفيزيائي السابق قد تولى منصبه إلا في شهر أيلول سبتمبر. وبعد أن غادرت الصحافة قاعة الاجتماع عقب التقاط الصور التذكارية (الإخبارية) قبل الاجتماع قال إنه اكتشف أن الرد على الصحفيين أمام الكاميرا «تجربة حمقاء فلست معتاداً على هذا الجانب للمنصب». وألح شوشكيفيتش في التأكيد على أن بيلاروس ستقبل كل ما نريد بشأن الأسلحة النووية، ولأنه عايش كارثة تشيرنوبيل كان يعتقد أنه من الضروري إزالة كل الأسلحة النووية من أراضي بيلاروس وسعى بلهفة للحصول على الخبرة الأمريكية في تفكيك تلك الأسلحة، ووعده بتقديم تلك الخبرة.

وسارع أيضاً بالانتقال إلى شرح كيفية تحرك بيلاروس في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي. وزعم أن بيلاروس تنصدر كل الجمهوريات الأخرى على طريق الخصخصة، وأن البرلمان يناقش حالياً عناصر دستور ديموقراطي جديد. وقال إنه يريد إزالة آثار الحرب الباردة من بيلاروس وأننا: «لا نرغب بأي حال من الأحوال إعادة تجربة الأربعين عاماً الماضية. إننا نريد أن تصبح دولة عفية طبيعية».

وعن الكومنولث أعرب رئيس بيلاروس عن أمله في نجاح اجتماع ألما آتا وأبدى استعدادة للعمل على انجاحه. وبرغم أننا لم نبحث تعديلات نزارباييف على وجه التحديد إلى أنني أحسست أنها قد تمثل مشكلة ليلتسين أو شوشكفيتش. وقلت: إننا نريد أن يكلل اجتماعاً ألما آتا بالإنجاح. لأننا نرى في جانب خطر الأصولية الإسلامية يجتاح ما كان يعرف بآسيا الوسطى السوفيتية. ومضيت إلى القول إنه «يربط جمهوريات آسيا الوسطى بالجمهوريات السلافية. فيمكن أن تعمل كجسر بين الشرق والغرب وعازلاً آمناً أمام انتشار الأصولية الإسلامية المتطرفة».

ورد شوشكفيتش: «بشكل عام فإننا على اتفاق تام مع موقفكم».

وأبدى كرافيتشوك تعاوناً مماثلاً مساء ذلك اليوم في كييف. كان هذا الأمر يبعث على الاطمئنان لأن القلق كان يساورني بشأن كرافيتشوك في اجتماع الكومنولث. وبينما كنت في قازاقستان تلقيت تقارير بأن كرافيتشوك لن يحضر على الأرجح اجتماع ألما آتا. ولأنه يشكل ثاني أكبر قوة جيوسياسية بعد روسيا فقد خضيت من أن عدم مشاركته قد يتسبب في انفجار الكومنولث بما يحتمل أن يدفع المنطقة نحو الفوضى.



وما يبعث على المفاجأة أن كرافيتشوك استهل مباحثاتنا بالإشادة بالكومنولث. ويبدو أنه تشاور مع يلتسين ونزارباييف قبل الاجتماع معي، وهكذا فقد تغير موقفه من اجتماع ألما آتا، وسرعان ما أبلغني بأنه سيشترك في الاجتماع وأن أوكرانيا مستعدة للذهاب إلى الاجتماع.

وسألته عما سيحدث في روسيا إذا لم يصمد الكومنولث، ماذا سيحدث لمختلف الجماعات العرقية مثل شعبي الشيشان والأنجوش؟ «في ظل مثل تلك الظروف سوف تواجه روسيا صعوبات هائلة مع الضغوط الساعية نحو الاستقلال من قبل مختلف المناطق. إن روسيا تواجه مشكلات أيديولوجية خطيرة لأنها خليط من المسيحية والإسلام». وقال: إنه حتى على الرغم من أن الكومنولث فكرة أوكرانية فقد كان الروس أكثر تعلقاً بها «وتبنوها بشغف بالغ». وحذر أيضاً من أن هناك أيضاً مطامع روسية في إقامة دول عظمى «وهذا أمر غير مقبول».

وأعربت أوكرانيا عن استعدادها للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقد طلبت بالفعل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيضاح مندوبين إلى كييف حتى يتسنى البدء في عملية التنفيذ. وقال: إن أوكرانيا سوف تلتزم بكافة المعاهدات النووية القائمة وترحب بالخبرة الأمريكية للمساعدة في إجراء تخزين وتحويل وتفكيك آمن لأسلحتها النووية. ومثل نزارباييف كان كرافيتشوك يفضل جهة سيطرة وحيدة على القوات الاستراتيجية، وأكد علي أنه حتى يتم الانتهاء من إعداد كافة الترتيبات اللوجستية ستكون كافة القوات النووية المتمركزة في أوكرانيا «غير قابلة للعمل».

وعقب انتهاء ذلك المساء في كيبف كنت أكثر ثقة عن ذي قبل وقت سابق من الأسبوع في إمكانية احتواء الصراعات السياسية. وكنت على اقتناع بأن الكومنولث سيتشكل بصورة ما خلال اجتماع ألما آنا. كان اقتناعي الخاص أن الكومنولث لن يعمر طويلاً لكنه يمكن أن يعمل كآلية للتوسط في تسوية النزاعات بين الجمهوريات مع تأكيد وتطور استقلالها.

وخلال كل اجتماعاتي ذلك الأسبوع ظهر قاسم مشترك واحد جمع الجمهوريات ألا وهو الرغبة في إرضاء الولايات المتحدة. فقد أبلغني نزاريايف أنه يحتفظ بالمبادئ الخمسة في أدراج مكتبه، وطلب منا كرافيتشوك إيضاد خبراء لضمان تطبيق أوكرانيا لتلك المبادئ. وأبرقت للرئيس أن سلطتنا المعنوية «تهيئ فرصة نادرة، إنها تقتضي المسؤولية أيضاً، وبسبب موقفنا . وقبولنا . شبه التام لرغبتهم فإنهم يتطلعون للحصول على مساعدتنا ويمكن توظيف استعدادنا لتقديم المساعدة لتشكيل وصياغة ما يفعلون وبوسعهم أيضاً استغلاله لإقامة سلطتهم» وقلت: «إنه يمكن تأجيل الاعتراف لفترة طويلة. لكن يجب ألا تطول لأكثر مما ينبغي. وكنت أعتقد أنه ينبغي علينا الانتظار لما بعد اجتماع ألما آنا.

النهاية

امضيت الخميس ١٩ كانون الأول ديسمبر في اجتماع المجلس الوزاري لحلف شمال الأطلسي في بروكسل، وأمضيت يوم الجمعة في الجلسة الأولى لمجلس التعاون الوزاري لحلف شمال الأطلسي. كان الاتحاد السوفيتي ينهار في تلك اللحظة، فمع وصولنا علمنا أن يلتسين أصدر قراراً بالاستيلاء على الكريملين ووزارتي الخارجية والداخلية. ومع زملائي في حلف شمال الأطلسي اقترحت أن يساهم الحلف في توفير الدعم اللوجستي لتقديم شحنات الأغذية والأدوية إلى الجمهوريات. فالحلف لا يمتلك القدرة فحسب. بل سوف يشكل هذا تحولاً رمزياً مهماً من كونه منظمة تنحو نحو ردع العدوان إلى منظمة تساهم في إقرار سلام جديد.

(فالمبادرة تمثل أيضاً رمزاً لمدى سلاسة التعاون بين وزارتي الخارجية والدفاع أثناء إدارة بوش. فقد توصلنا إلى الفكرة أثناء الرحلة) ووضعنا لمساتها النهائية في كيبف في اتصالات هاتفية مع كولين باول وديك تشيني. وتمثل الإزعاج الوحيد في الحرمان من النوم. فلم يذق هادلي خبير الأمن والحد من التسليح بوزارة الدفاع والجنرال شاليكاشفيلي مساعد باول في ذلك الوقت طعم النوم».

وأمضيت أيضاً بعض الوقت في تهدئة خواطر بعض الأوروبيين بسبب مؤتمر التنسيق الذي اعتبره الكثيرون منهم إهانة لهم. وأبلغت جياني دي ميخائيليس أن خطأنا هو عدم تضمين المجموعة الأوروبية في الدعوة. ورد جياني: «لا بل إن خطأنا . المجموعة الأوروبية . هو عدم التفكير فيه أولاً. إننا في حاجة ماسة إلى عقد هذا المؤتمر الذي اقترحتموه بأسرع وقت ممكن». ولمست استياء مماثلاً بين معظم شركائنا في الحلف رغم أن الاستياء اتخذ منعطفاً مغايراً مع

الفرنسيين. حيث وصفها الرئيس ميتران أنها مبادرة «غير ضرورية البتة». وعن مؤتمر التنسيق أبلغت رولان ديما: «لا تقلق منه وعليك ألا تأتي إذا لم تكن راغباً في المجئ سوف اعتبرك من الراضين». وكان لهذا وقع طيب فقد شارك الفرنسيون وأدوا أداءً ممتازاً.

وشكل اجتماع مجلس التعاون الوزاري لحلف شمال الأطلسي خطأً فاصلاً. ففي القاعة التي أديرت منها الكثير من الأزمات بين الشرق والغرب ها هو بوسعي الآن أن أنظر وأرى وزراء خارجية يمثلون كل دول حلف وارسو السابق. كانت الدلالة واضحة. لكن الاجتماع شكل أيضاً محاولة أولية من جانب حلف شمال الأطلسي لهجر الحرب الباردة، ونثر بذور مؤسسات ما بعد الحرب الباردة بالوصول إلى دول الشرق وتوسيع مجموعة الدول الديمقراطية.



وفيما بين الاجتماعات الوزارية والثنائية حاولت الاتصال بنزارباييف عدة مرات وأبلغني في إحدى المحاولات بأنه لا يوجد سوى خطي تليفون يربطان قازاقستان بالخارج. وقد أردت التحدث إلى نزارباييف قبل بدء الاجتماع لإبلاغه بالمواقف الإيجابية التي سمعتها في مينسك وكيف. وأخيراً تمكنت من الاتصال به مساء يوم العشرين في ذات اللحظة التي كان يستقبل الوفود التي تصل للمشاركة في الاجتماع التاريخي.

وبدأت المحادثة بالقول: «أود إبلاغكم بأطيب أمنياتي وأنتم على وشك بدء الاجتماع لقد قدمت لزملائي في حلف شمال الأطلسي تقريراً وافياً حول زيارتي لكم، وقد سرروا للغاية من التطمينات التي قدمتموها بشأن الأمان النووي».

وأعرب نزارباييف عن تفاؤله بإمكانية تبديد القلق الذي أبداه لي قبل ثلاثة أيام. لكن قلقة حيال أوكرانيا لا يزال موجوداً لكن حدته خفت بعض الشيء. ويبدو أنه تلقى إجابات مشجعة على التعديلات التي اقترح إدخالها على معاهدة الكومنولث. وقال: «تلقيت ضمانات من الجميع هنا بأننا سننجز في إقامة الكومنولث، ولن أدع أحداً يغادر هنا من دون التوصل إلى اتفاق».

وقلت: «لو أن هناك أحداً يستطيع دفع هذا الأمر نحو الأمام فهو أنت. إنني أنتظر معرفة النتائج ورؤية قازاقستان عضواً في المجتمع الدولي في نهاية المطاف».

وفي اليوم التالي لدى عودتنا إلى واشنطن اتصل بي نزارباييف على الطائرة لإبلاغي بنتائج الاجتماع. وأبلغني بأخبار سعيدة للغاية. واستهل المحادثة: «لقد انتهى اجتماع ألما آتا وشاركت إحدى عشرة جمهورية في الاجتماع. وبالإضافة إلى الثماني التي تعرفها* شاركت أيضاً كل من مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان. لقد أقمنا كومنولث الدول المستقلة».

* هي الدول السلافية الثلاث (روسيا وبييلاروس وأوكرانيا) ودول آسيا الوسطى الخمس (قازاقستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان، وأوزبكستان).

إن تفاصيل الاتفاق تشكل يقيناً خطوة متقدمة. وقال: «إننا عاقدون العزم ولن يكون هناك سوى أربع جمهوريات نووية. لكن السيطرة والتحكم في الأسلحة النووية سيكون في روسيا حيث سيجري التخلص من كافة الأسلحة النووية التكتيكية، وستظل الأسلحة النووية الاستراتيجية موجودة في روسيا وقازاقستان. ومع هذا فسوف تعلن قازاقستان أنها منطقة خالية من الأسلحة النووية بمجرد انضمامها إلى الأمم المتحدة».

وأضاف قائلاً: «قررنا أيضاً ضرورة كفالة الأمان التام لجورياتشوف، وينبغي توفيره له. لقد أحطنا أيضاً علماً بطلب الرئيس يلتسين (الذي علمت فيما بعد أنه طرحه علناً في مؤتمر صحفي عقب انتهاء اجتماع ألما آتا) بضرورة كفالة العمل والعيش الكريم للرئيس جورياتشوف. ورددت: «أولاً يجب عليّ إبلاغك بأمثتاني لمكالمتك ولتقريرك الوافي إنه يتفق مع كل ما بحثناه مع زعماء الجمهوريات». وقال: «شكراً لك لكن الأمر لم يكن سهلاً». وأضفت قائلاً: «كان أداؤكم رائعاً، وأريد إبلاغكم بأننا سنتحرك كالمتوقع في مسألة الاعتراف بمعظم اعضاء الكومنولث بما في ذلك قازاقستان».

وقال وهو يداري ضحكة خافتة: «السيد وزير الخارجية أمل أن تكون قازاقستان في مقدمة تلك الدول». ورددت: «اعتبر الأمر منتهياً. وسنكون على اتصال قريباً».

وبعد أربعة أيام استقال ميخائيل جورياتشوف يوم عيد ميلاد السيد المسيح. وأُنزل العلم الذي يحمل علامة المطرقة والمنجل للمرة الأخيرة من ساريتة التي ظل يرفرف عليها فوق الكرملين لسبعة وأربعين عاماً. ورفع مكانه العلم الروسي ذو الألوان الثلاثة. وحُلَّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. فما هي التجربة التي بدأها كارل ماركس وفلاديمير لينين ونفذها جوزيف ستالين قد فشلت.

الفصل الحادي والثلاثون

دخول حقبة جديدة

أتذكر قول وزير الخارجية دين راسك بنبرة حزن... في أي لحظة من اليوم يستيقظ نحو ثلثي سكان العالم على الأقل يُقدِّمُ البعض منهم على الأذى.

سايروس فانس

وزير الخارجية الأسبق ١٩٨٣

طالما طُلبَ مني عدة مرات باعتباري أحد ستة كان لهم شرف تولي منصب وزير الخزانة والخارجية أن احدد الفرق بين وزارة الخارجية ووزارة الخزانة. ومن الواضح أن الموقعين ينطويان على قدر بالغ من الأهمية والتحددي غير الاستثنائي. ففي وزارة الخزانة أمامك مرونة أكبر في اختيار القضايا التي تريد التركيز عليها. فوزير الخزانة حر نسبياً في تخصيص وقته، وتحديد أولوياته في تنفيذ جدول أعمال سياسة الرئيس، وفي الجانب الأكبر فإن القضايا التي تتطلب العناية يمكن توقعها إلى حد كبير.

ومع هذا فإن وزير الخارجية يعد رهينة لبيئته أكثر من أي عضو آخر في الحكومة. فلا أكاد أصل في أي لحظة إلى مكنتي في الدور السابع بوزارة الخارجية في الساعة صباحاً ينتظرني يوم حافل مشحون بالتفاصيل التي أعدت بكل دقة إلا لكي ألقى الجدول المعد حتى أتعامل مع تطورات غير متوقعة في أقصى بقاع الأرض. وتعلمت في الخارجية أن للمشاكل موهبة بارعة في ملاحقتك أينما تكون.

فقد تفجرت بعض تلك الأحداث مثل غزو الكويت بينما أحداث أخرى تستقطب اهتمام العالم بأسره على أشدها. وثم أحداث أخرى لا تظهر في الصحف، وأقل القليل ما يظهر في الصفحات الأولى، وتقع الأغلبية العظمى منها بين الأحداث القائمة بالفعل. لكن جميعها على درجة من الخطورة تمس نجاح السياسة الخارجية وتستوجب تخصيص القدر الواجب من الوقت والاهتمام.

ففي أي لحظة تقف أعين الرأي العام ووسائل الإعلام ترقب في يقظة بالغة أهم قضايا السياسة الخارجية في تلك اللحظة. وفي إدارة بوش كانت هناك حرب الخليج، توحيد ألمانيا وعملية السلام في الشرق الأوسط، والعلاقات السوفيتية الأمريكية، وهذا هو ما تناولت معظمه من قبل. ومع هذا فلم تعالج أي من هذه القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة من فراغ. فالحقيقة أنه في الوقت الذي كان الرئيس وكبار مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية يعالجون تلك القضايا فقد كنا نتعامل في ذات الوقت مع مجموعة أخرى متداخلة من القضايا أفرزتها مبادراتنا والأخرى فاجأتنا بها الأحداث. لكنها جميعاً قضايا تستدعي متابعة فعالة مستمرة لضمان حماية وازدهار مصالح بلدنا. وما سوف أورده ليس إلا نماذج لمجموعة قضايا كانت إدارتها اليومية على نفس القدر من الأهمية لنجاح مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية تماماً كالقضايا التي تتطلب إدارة رفيعة المستوى.

مع عام ١٩٩٠ ونتيجة للأجواء الملبدة بالغبار الشديد تجاه الصين بعد مذبحه تيانانمين لم يكن هناك احتمال أو مبرر لطرح أي مبادرة مهمة لتحسين العلاقات الصينية الأمريكية. ومع هذا لم يكن لدينا أي استعداد لشطب الصين بكل بساطة. وترتيباً على هذا انتقل التأكيد في سياستنا باتجاه الفرض متعددة الأطراف حيث يمكننا التعامل مع الصينيين في إطار أوسع وأقل إثارة للجدل حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كان أهم إنجاز في هذا الصدد هو مسعانا الناجح لإثناء الصين عن استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي مما كان سيعرقل جهود الولايات المتحدة لإخراج صدام حسين من الكويت. وكانت مثابرتنا الدبلوماسية مفيدة أيضاً في اتخاذ القرار الصيني بالانضمام إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل لتسوية من خلال التفاوض للحرب في كمبوديا. وهي مبادرة توجت باتفاق باريس للسلام عام ١٩٩١ الذي أعاد الاستقرار إلى هذه الأرض المضطربة*.

وعملنا أيضاً على ضم الصين وتايوان وهونج كونج إلى منظمة التعاون الإقليمي أبيك عام ١٩٩١. وكان هذا العمل الأخير هو أقوى رسالة إلى الصينيين بأنه في الوقت الذي نشعر فيه بقلق بالغ حيال القمع الذي يمارسونه في الداخل فإن الرئيس ملتزم باستمرار الارتباط الاستراتيجي قدر الإمكان.

ومع منتصف عام ١٩٩١ أصبحت قضية العلاقات الثنائية أكثر إقناعاً. وبرغم تعاونهم في قضية الخليج تنامي قلقنا من ضلوع الصينيين في انتشار الأسلحة النووية. وأكدت مخابراتنا قيام بكين ببيع صواريخ أرض/ أرض إلى باكستان وسوريا وإيران، وأسلحة مضادة للطائرات إلى ليبيا تستخدمها لحماية مصنعها للأسلحة الكيماوية. والأكثر مدعاة للقلق قيام الصين منذ فترة بمساعدة البرامج النووية لإيران وباكستان اللتين يشته في محاولتهما إنتاج أسلحة نووية. لكن من المهم المشاركة مع الصينيين في تلك القضايا بغض النظر عن المناخ السياسي الداخلي. والحقيقة المجردة هي أن الصين مهمة لمصالحنا الكونية لدرجة يتعذر عزلها. وبالفعل وعند انتهاء حرب الخليج كان بعض أشد المنتقدين في الكونجرس يعترفون في دوائرهم الخاصة بضرورة التعامل مع الصين.

ومع هذا فطالما ضغطنا مراراً على الصينيين لتخفيف قمع القوى الديمقراطية، وانصب اهتمامهم كالمتوقع على المطالبة برفع العقوبات الأمريكية، والحصول على رسالة رمزية رفيعة المستوى كزيارة يقوم بها وزير الخارجية الأمريكي إلى بكين. أما ولم تسعدهم الاتصالات الأدنى مستوى التي أمر بها الرئيس للإبقاء على الحوار، فقد ألحوا مراراً عليّ لتحديد زيارة. وخلال

* طرحت هذه المبادرة عام ١٩٨٩ إثر إنهيار مفاوضات السلام الدولية في كمبوديا، وحينها اقترحت الولايات المتحدة بذل جهود للتوصل إلى تسوية تحت رعاية الدول الخمس دائمة العضوية في الأمم المتحدة.

اجتماعين مع تشيان تشيتشين وزير خارجية الصين في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٠ وتركزا على أزمة الخليج، أكدت أن أي زيارة يقوم بها مسؤول أمريكي رفيع المستوى للصين مرهونة بتحقيق تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان، وقلت لتشيان يوم ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر: «لا يمكننا تحسين العلاقات من جانب واحد. فمن دون تقدم واضح من جانبكم لا يمكنني أن أزور بلدكم، وليس أمامنا أي فرصة لإقناع الكونجرس والشعب الأمريكي بأهمية التحرك قديماً» وكبادرة لحسن النية أُفدَ بوب كيميت إلى الصين في كانون الأول ديسمبر مفضلاً بالتباحث حول زيارة أقوم بها، ولكن بمجرد تحقيق تقدم ملموس في قضية حقوق الإنسان.



ومع خريف عام ١٩٩١ اختلطت ردود بكين حول مساعينا المتكررة. ففي مجال بيع الصواريخ فقد رفضوا مطالبنا بالالتزام العلني بالخطوط العريضة لنظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ MTCR وهو اتفاق دولي استهدف منع تدفق الصواريخ الباليستية متوسطة المدى. ومع هذا وافقوا من حيث المبدأ على قبول بنود اتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية. وبناءً على أوامرنا بدأوا في الضغط على حليفهم كوريا الشمالية بأن تحذو حذوهم. وإلى ذلك فقد طمأنونا بشكل خاص بأنهم سيلغون بيع صواريخ من طراز إم ٩٠ إلى سوريا.

وعن حقوق الإنسان رفضت الصين إلغاء أو تخفيف الأحكام الصادرة بحق معظم المنشقين. كما رفضت المساعي الأمريكية للحصول على قائمة بأسماء الموتى والمسجونين. كما رفضت أيضاً عدة نداءات من عدة دول بالسماح للصليب الأحمر الدولي بتفقد السجون الصينية. ومن ناحية أخرى فقد سمحت لفانج لي جي وأسرته بمغادرة الصين، وكذلك سمحت بمغادرة أزواج أو زوجات المنشقين المقيمين في الولايات المتحدة. كما أطلقت سراح نحو تسعمائة اعتقلوا بعد وقوع مذبحة ميدان تيانانمين. كما وافقت على اعتماد مندوب لصوت أمريكا بدلاً من مراسلها الذي طرد أثناء وقوع مذبحة الميدان. كما أستأنف منح فولبرايت الدراسية وبرامج فيالق السلام التي قررت قطعها بعد المذبحة.

ولم تكن تلك البادرات كافية لتبديد قلق المعارضة في الكونجرس لرفع العقوبات. لكن مع اقتران تلك البادرات باستعدادهم خلال حرب الخليج لعدم استخدام الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي لم تؤيدها بالفعل اعتقد الرئيس وأنا بأن هناك أسباباً كافية الآن تسمح لي بالسفر إلى الصين على أمل إقناع قيادتها بالمخاطر الحقيقية التي تمثلها سياساتهم القمعية.

وكنا لا نزال على اعتقاد بأن الصينيين لم يستوعبوا حجم الدمار الذي الحقته المذبحة بالعلاقات الصينية الأمريكية، ولذا فقد قررت عقد اجتماع آخر مع تشيان في ٢٧ أيلول سبتمبر ١٩٩١ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. فقبل الالتزام بإتمام الزيارة أردنا تنبيه الصين إلى أن هذه آخر أفضل فرصة بالنسبة لهم. فإذا ما اعتبرت زيارتي غير ناجحة في الولايات المتحدة فلم يكن يساورنا أدنى شك في أن الكونجرس سينتزع أمر العلاقات الصينية الأمريكية من الكونجرس.

وقلت لتشيان: «إنني أريد التوجه إلى الصين لكن عليّ التأكد من أن الزيارة سوف تعزز علاقتنا لا أن تزيد من صعوبة دفعها قدماً. إن ما أريد معرفته هو ماذا يمكنني إنجازه بتلك الزيارة». وكان تشيان موعلاً في الغموض.

وألححت عليه: «إنني أريد تحرك الصين بشيء ما حول حقوق الإنسان ومنع الانتشار النووي. فالكونجرس ينتظر تجاوز الرئيس في قضية العلاقات مع الصين. فهل يمكن أن نتحدث على وجه التحديد؟ إنني أريد تحديداً معرفة ما إذا كان هناك شيء سيمكنني أنا والرئيس التعميل عليه». وقال: إنه يمكن مناقشة أي قضية وإنني واثق من أنه سيتم إحراز بعض النجاح. وأبلغت تشيان أن هذا لا يكفي. وها هو يراوغني مرة أخرى لكنني أحسست أنه استوعب الرسالة.



وفي ٩ تشرين الثاني نوفمبر بعد ستة أيام من اختتام مؤتمر الشرق الأوسط في مدريد غادرت أوروبا حيث شاركت في قمة حلف الأطلسي مع الرئيس . متوجهاً إلى اليابان وكوريا والصين. ووصلت إلى بكين في الساعة ٢٠،٢٥ فجراً في الخامس عشر من تشرين الثاني نوفمبر، وبدأت مباحثات استغرقت ثلاثة أيام مع تشيان في بيت الضيافة ديا ويتاي. وبدأ بتقديم قائمة من التنازلات التي يريدها مني وفي مقدمتها رفع العقوبات. ورداً على ذلك أثرت مجمل العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مستخدماً أقوى لغة حول قضية حقوق الإنسان.

وقلت في ختام استعراض استغرق خمساً وأربعين دقيقة: «حان الوقت الذي يجب أن تنهجوا فيه نهجاً عملياً. إنني لا أتوقع حدوث معجزات. لكنني أتوقع الاعتراف بمصالحكم. إنني أريد نتائج ملموسة لا وعوداً ولا اجتماعات ولا تسويفاً. فعندما سأستقل الطائرة ستنطلق التقييمات على الفور حول نجاح أو فشل هذه الزيارة. فإذا اعتبرتُ الزيارة فاشلة فسوف ينتزع الكونجرس قضية سياسة الصين من الرئيس».

ولم يحرك تشيان ساكناً، وسارع برفض مطالبي بضرورة عفو الصين عن المدانين بتهمة الاحتجاج دون عنف خلال انتفاضة حزيران يونيو ١٩٨٩ والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بتفقد أحوال السجون الصينية.

وحاولت في كافة اجتماعاتي اللاحقة التأكيد التام على أن علاقاتنا تجتاز مفترق طرق. وخرجت من اجتماعي مع تشيان باعتقاد بأن القيادة الصينية لا يمكن أن تعي ببساطة أن مذبحه تيانانمين قد أطاحت بالتأييد القومي لاستعادة العلاقات بين بلدينا، ومع نهاية اليوم لم يكن هناك أدنى سبب يدعو للتفاوض.



وعقدت في صباح اليوم التالي أول اجتماع من ستة اجتماعات مع رئيس الوزراء لي بينج. كان رجلاً تكنوقراطياً بالسليقة والخبرة ومتشدداً. لم يعتذر مطلقاً عن دوره في سحق الحركة الديمقراطية وتلقيت تحذيرات بأنه سيكون في غاية الصعوبة. لكنني ما كنت أتوقع أن يكون غير

بناء بالمرة. فقد أصم أذنيه لكل ما قلته بالفعل، وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان حيث قال: «لأننا نعتنق قيمةً مختلفةً وأيديولوجيةً مختلفةً فلا يمكننا سوى الالتزام بإجراء مناقشات».

كان الموضوع الأساسي لديه هو انضمام الصين فوراً ومن دون شروط إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الجات». وكان متصلباً في طلبه بضرورة ضم الصين إلى الاتفاقية قبل تايوان. وأكد على أن الصين تستحق أن تعامل كبقية الدول. وقلت له: إنه يجب على جمهورية الصين الشعبية أن تحرر ممارساتها التجارية لوفاء بالمعايير الدولية قبل أن توافق الولايات المتحدة على حصولها على عضوية الجات. وأبلغته أيضاً بأن الولايات المتحدة ستؤيد انضمام جمهورية الصين الشعبية وتايوان إلى الجات. لكنها لن تعد بانضمام الصين أولاً. واستاء من موقفه وكرر طلبه عدة مرات.

وعندما أدت دفعة الحوار مرة أخرى إلى قضية حقوق الإنسان لم تلح في موقفه أي بادرة لين. وعندما بدأ في تفنيد وصفي لأحداث شهر حزيران يونيو بأنها مأساة أدركت أن احتمالات إحراز تقدم مهم احتمالات قاتمة وواهية. واعترف قائلاً: «إن أحداث ميدان تيانانمين كانت حدثاً طيباً. إننا لا نعتبرها مأساة. أنظر إلى ما يدور في دول وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي الآن». وأكد على أنه لو أن الدول الأخرى تعاملت مع المنشقين بشدة لما واجهت إلا القليل من المشكلات». وقال: «إن شعبنا يؤيد ما فعلناه في ذلك الحين».

وبأبسط تعبير هالني ما سمعت، وخاصة لأنه يؤمن بما يقول، ورددت قائلاً: «سأكون صريحاً معك. لو أن ما قلته لي لتوك هو كل ما تعرضه لما كان بوسع الرئيس وأنا تأييد هذه العلاقة». ولم يظهر على لي بينج أي قلق. وقال: «عليك أن تكون سعيداً لأنني قابلتك. وإنك عقدت كل تلك الاجتماعات مع كبار مسؤولي الحكومة». وزاد الطين بلة شكواه من استيعاب بكين من مؤتمر السلام في مدريد.

ومن البداية حتى النهاية كان الأداء مزعجاً لدرجة طراً على بالي احتمال الانسحاب من الاجتماعات. واعتقدت أن من غير الحكمة أن انسحب، وواصلت الاجتماعات العقيمة الخالية من الروح حتى أثيرت بقية قضايا جدول الأعمال. وأعتبرت ذلك الاجتماع كارثة وهو رأي شاركني فيه بعض أعضاء وفدنا الذين أبلغوني لاحقاً أنهم خلصوا فيما بينهم إلى أن الزيارة قد فشلت، ولو أنني سألتهم رأيهم لأوصوا بالتوجه مباشرة إلى المطار ومغادرة الصين.

وسرعان ما طراً مزيد من التدهور على الموقف. ففي اجتماعي التالي أبلغني الرئيس يانج شانج كون وهو شخصية لطيفة: «إن أكبر إنجازاتكم هي الاستماع مباشرة إلى آراء القيادة الصينية التي يسيء الآخرون تفسيرها». ورددت: «السيد الرئيس. إن هذا النوع من الإنجاز لا يقدم ولا يؤخر».



كان المحاور الوحيد الذي بدا أكثر معقولة بعض الشيء هو جيانج زيمين السكرتير العام للحزب. ومثل لي بينج لم يكن يعتقد أن مذبحه تيانانمين مأساة. وتابع قائلاً: «لكن لا يسعني القول إنها نعمة». ولم يكن جيانج معنياً سوى بالثرثرة وقص الحكايات، وصدمني بعضاته مثل رفاقه عندما أثرت قضية حقوق الإنسان.

ولم تسفر مباحثات شاقة بالغة الصعوبة على مدى يومين عن أي نتائج بشأن قضية حقوق الإنسان وهي المعيار السياسي الذهبي للحكم على نجاح أو فشل الزيارة. كان الصينيون يتبعون استراتيجية الأرض المحروقة. إنهم يتوعدون ويحاجون، ولا يتركون أي مساحة حتى اللحظة الأخيرة. بل وفي بعض الأحيان حتى بعد تلك اللحظة.

وكم تمنيت لو أصدق أن عريكة مضيبي أشداء المراس سوف تلين في نهاية المطاف، ولكن في الحقيقة لم يساورني أي هاجس حقيقي في أن تلك المباحثات على وشك الانهيار والاحتراق، وأن العلاقات سوف تشهد مزيداً من التردّي نتيجة تعنت الصينيين إضافة إلى الجهود والمخاطرة التي أقدمنا عليها بالقيام بزيارتي.

وأضيت يومي الثالث والأخير في الصين في اجتماع مطول مع تشيان وعدد آخر من المسؤولين، وبدأت الاجتماع بقراءة رسالة من الرئيس بوش إلى دينج شياو بينج. وطلبت تسليم الرسالة شخصياً إلى دينج لكن طلبتي رفض. وكان الرئيس يأمل أن نداءً شخصياً من صديق قديم قد يؤثر في دينج لكن رفض حكومته أوحى لي بأن الرسالة بادرة غير مجدية. ومع ذلك فقد أصرت على قراءتها بصوت عال على أمل أن يقوم أحد الحاضرين بإبلاغ مضمونها إلى دينج.

وما لبثت أن وضعت حداً للمطاردة. وقلت لتشيان: «لم أسمع شيئاً حول قضية حقوق الإنسان. وهي المعيار الذي سيتم الحكم به على مدى نجاح زيارتي، وأمل أن يكون لديكم شيء هذا الصباح في هذا المجال».

وما لبث تشيان. الذي انتظر حتى أوشك اجتماعنا على الانتهاء في الأجواء الصينية المعتادة. أن بدأ في تعديد القائمة التي يعتقد أن الجانب الصيني مستعد لتنفيذها. وقال إن الصين مستعدة لتأمين إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وسوف توجه الدعوة إلى مؤتمر الحزب للتصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مع نهاية العام. كما أبدى استعداد الصين أيضاً لمراعاة الخطوط العريضة لنظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ MRRCR ورفعت الولايات المتحدة عقوبات بعينها مفروضة على الشركات الصينية فضلاً عن ذلك فقد تمكنا من التوصل لاتفاقيتين تجاريتين مهمتين يتعلقان بدخول السوق الصينية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وأخيراً تطرق إلى مسألة حقوق الإنسان. فسوف تسمح للصين بسفر المنشقين الذين أمضوا فترة العقوبة إلى الخارج، وسيتم في القريب إطلاق سراح اثنين من أبرز منتقدي النظام. واستعرض حالة ٧٣٣ متظاهراً كنت قد سلمته قائمة بأسمائهم خلال اجتماعنا الأول. وأكد تشيان

أنها غير كاملة بالمرة. فلم يتسن التعرف على ٣٤٠ شخصاً كانت لدينا اسباب قوية تدفع للاعتقاد بأنهم رهن الاحتجاز. ووعده بتبديد القلق القائم حول تسخير السجناء في العمل في الصناعات المخصصة للتصدير، وقبل طلبي بالسماح للدبلوماسيين الأمريكيين بزيارة السجون الصينية.



لم يكن انفراجاً حاسماً لكنه تقدم على أية حال. وأبلغت تشيان أنني أريد التشاور مع فريق العاملين معي. ورفضت عرضه بذهابنا إلى قاعة اجتماعات قريبة افتراضاً بأنها مزروعة بأجهزة التنصت. وبدلاً من ذلك ترجلت مع كبار مساعدي على درج بيت الضيافة حيث جلسنا تحت الشمس نندرس خياراتنا.

وفيما بات من الواضح لنا جميعاً أنه ربما نكون قد أحرزنا تقدماً طيباً في قضايا منع انتشار الأسلحة النووية بنتيجة اللغة التي أمكننا استخدامها في التفاوض فلم نحرز أي انفراجة في قضية حقوق الإنسان. واقترح بعض العاملين معي ضرورة إنهاء الاجتماع عند هذا الحد، ومغادرة الصين قبل موعد مغادرتنا المقرر بساعتين لإبداء استيائنا، وخلصت إلى ضرورة بقائنا والضغط على الصينيين حتى وإن كانت احتمالات انتزاع المزيد من تشيان بعيدة.

وقلت: «لقد اتخذنا قراراً بضرورة إبلاغهم بعدم ارتياحنا تجاه حقوق الإنسان فلم يبذل ما فيه الكفاية في هذا المجال» فلم تقدم أي حجة مقنعة، وقررنا أيضاً رفض المطالب الصيني برفع العقوبات مقابل الاتفاق على نظام للرقابة على تكنولوجيا الصواريخ.

وعندما استأنفنا الاجتماع اقترحت على تشيان تشكيل مجموعات عمل لصياغة بيان حول القضايا الرئيسية مثار الخلاف، وأبلغته أيضاً بأنني أريد أن يكون بوسعي التصريح علانية بأن حوارنا حول قضية حقوق الإنسان سيستمر بعد الاجتماع. وراوغ كما هو متوقع.

وعاودنا الاجتماع بعد ساعتين. وقرأت على تشيان كلمة كلمة. الصياغة التي أعدتها مجموعة العمل الأمريكية حتى لا يحدث أي سوء فهم. وأثارت الصياغة الخاصة بنظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ مناقشة حامية. وشككت في أن السبب هو: أن الصين وقعت عقوداً مغرية لتزويد باكستان بالصواريخ. وعلى الأرجح فإن عدداً من كبار مسؤولي الحكومة والحزب أو عائلاتهم سيستفيدون من إتمام تلك العقود. فضلاً عن ذلك فإن باكستان القوية تشكل ثقلًا مضاداً للهند التي تشترك في الحدود مع الصين.

وواصل الجانب الصيني محاولة إحداث الثغرات. فقد أصروا على ضرورة وضع إشارات محددة لسوريا وباكستان وإيران، واعترضوا على كلمتي «سوف تلتزم» الصين بالخطوط العامة لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وطالبوا بتغييرها إلى «تعترز أن تلتزم». كان تشيان بإلحاحه ضمناً على إدراج تعهد أقل حزمًا يشي ضمناً بأن مركزاً ما في دوائر الدفاع ربما يراوغ للتملص من هذا الالتزام. (وفي عام ١٩٩٣ فرضت إدارة كلينتون حظراً على الصين لبيعها صواريخ إلى باكستان في انتهاك لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ).

وانتهى الأمر بعد خمس ساعات من بدئه. فبعد ثماني عشرة ساعة من المفاوضات الشاقة على مدى ثلاثة أيام تم إحراز نتائج تكفي لإنقاذ الزيارة من أن توصم بالفشل. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده أبرزت موافقة الصين على استمرار ديك شيفتر مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان ليواصل حوار مع نظيره الأجنبي. كان نصراً محدوداً. لكنه نصر مهم فهذه هي المرة الأولى التي يوافق فيها الصينيون على بحث قضايا يعتبرونها من صميم شؤونهم الداخلية باستمرار.

وكانت نتائج الزيارة كافية للإبقاء على العلاقات الثنائية على قيد الحياة وإجهاض محاولات الكونجرس لاحقاً لحرمان الصين من وضع الدولة الأولى بالرعاية. وبكل معنى الكلمة كانت سياستنا ناجحة في تأكيد الواقع: بأنه مهما كان الهوة بين نظامينا فإن الصين ليست كوبا. فتحقيق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة يقتضي الارتباط لا العزلة. ولحسن الحظ كان هذا هو الدرس الذي استوعبه حلفاؤنا أخيراً. لكن بعد الدمار الخطير الذي لحقته سياسة التذبذب بمصادقية الولايات المتحدة.

كوريا الشمالية: دبلوماسية الارتباط والمثابرة

ربما كانت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الأشد قسوة في النظام الأول. أكثر النظم الشيوعية الباقية شؤماً في العالم. وجعلها تصميمها على تنفيذ برنامج سري لصناعة الأسلحة النووية قوة أكثر خطورة باعتبارها قوة عسكرية تقليدية مرعبة في آسيا. ومن المفارقات الغربية أنه مع تبدد خطر نشوب صراع شامل بإنهاء الحرب الباردة فقد تضخم شبح انتشار الأسلحة النووية لاحقاً في واحدة من أكثر بؤر عدم الاستقرار في العالم. شبه الجزيرة الكورية.

وبرغم توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كثف الكوريون الشماليون سراً من تطوير اسلحتهم النووية، ويات لدى المفتشين الدوليين وثائق دامغة تثبت ازدواجيتهم في هذا الصدد. وفي الوقت الذي كان فيه التهديد النووي الكوري الشمالي بعيداً عن الحل. فلم تكن بيونج يانج تتمتع برفاهية مواصلة تحقيق طموحاتها النووية بدون تحد. والفضل في ذلك إلى حد كبير للدبلوماسية الخفية المكثفة التي مارستها إدارة بوش لإجبار الكوريين الشماليين بعد سنوات من المراوغة على الوفاء بالالتزامات الدولية بالتوقيع على اتفاق للأمان النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعندما انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥ فقد أصبحت ملزمة بتوقيع هذا الاتفاق، والسماح بتفتيش منشآتها النووية في غضون ثمانية عشر شهراً. وبعد ثلاث سنوات مع تولي إدارة بوش كان لا يزال يتعين عليهم التوقيع على الاتفاق. وبالتالي وفي أوائل عام ١٩٨٩ تبيننا استراتيجية المسارين للتعامل مع المشكلة. وأمر الرئيس بتكثيف أنشطتنا الاستخبارية لتحديد ما يجري على وجه الدقة في يونجبيون. وفي الوقت نفسه استهدفت دبلوماسيتنا ممارسة ضغط دولي على كوريا الشمالية لإجبارها على الوفاء بموافقتها على التوقيع على اتفاق للأمان النووي تسمح بإجراء التفتيش.

ولم تكن الولايات المتحدة تتمتع بأدنى نفوذ على نظام كيم إيل سونج، وبالتالي فقد التمسنا العون من حليفي كوريا الشمالية العظميين الاتحاد السوفيتي والصين للضغط على تلك الدولة التي تدور في فلكيهما. وأثرت تلك القضية في ثالث اجتماع لي مع إدوارد شيفرنادزة في باريس في ٢٩ تموز يوليو ١٩٨٩. وأبلغت شيفرنادزة أن حكومة الولايات المتحدة تعتقد بأن كوريا الشمالية «ربما» كانت تبني بنية أساسية لبرنامج تسليح نووي قد يدخل حيز التنفيذ في التسعينيات. وطلبت من الاتحاد السوفيتي القيام «بجهد فعال» للضغط على الكوريين لوقف إعادة معالجة البلوتونيوم، والتوقيع على اتفاق الأمان النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورد شيفرنادزة: «إننا نعمل في هذه القضية. إنهم ينفون تطوير أسلحة نووية» لكنه وافق على إجراء مشاورات جديدة رفيعة المستوى لتسوية القضية.



وبعد شهرين وأثناء اجتماعنا الوزاري في ويومينج كان شيفرنادزة أقل إيجابية. وعندما ألححت عليه مرة أخرى قال: «لقد سمعنا شكواكم من قبل. إننا نرفض وقف إرسال أسلحة (تقليدية) إلى كوريا الشمالية مع وجود مثل هذه الحشود الضخمة للقوات الأمريكية في الجنوب» ومع هذا فقد اتفقنا على أن الاستقرار مسألة تثير قلقاً بالغاً. كما اتفقنا أيضاً على مواصلة الضغط على الشمال بشأن اتفاق الأمان النووي.

وعلى مدار عام ١٩٩٠ أثرت الموضوع مع شيفرنادزة في كل اجتماع. كما ألححت على الصين أيضاً. وأثناء اجتماعي في واشنطن مع وزير الخارجية الصيني تشيان تشيتشين لبحث أزمة الخليج في ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر أبلغني تشيان بأن حكومته أثارت القضية «مراراً» مع بيونج يانج التي ترفض بإصرار وجود أي نوايا شريرة*.

ورويداً رويداً بدأت الجهود المتراكمة لدبلوماسيةنا لعزل كوريا الشمالية تؤتي ثمارها مع السوفيت. ففي حزيران يونيو ١٩٩٠ وفي لفتة انتقاد لاذع لحليفة طويل الأمد . كوريا الشمالية . اجتمع جورباتشوف مع روهتاي ورئيس كوريا الجنوبية في سان فرانسيسكو. وبعد ثلاثة أشهر أقام السوفيت علاقات دبلوماسية مع الجنوب. وتعرضت بيونج يانج لضغوط مكثفة، وعندما امتنع الصينيون فيما بعد عن استخدام الفيتو ضد دخول الكوريتين إلى الأمم المتحدة بات من الواضح أن ازدياد كوريا الشمالية لمعايير منع الانتشار النووي يقودها إلى مسار العزلة الدولية.

ومع عام ١٩٩١ كانت الدبلوماسية الأمريكية تتمتع بميزة سلاح سيكولوجي قوي جديد. وهو نصرنا الكاسح في حرب الخليج. ودفعهم الاستعراض الرهيب الذي قدمته القوة العسكرية الأمريكية خلال عملية عاصفة الصحراء إلى التوقف. فقد رأوا بطريقة جلية لاليس فيها ما فعلته

* دأب الصينيون باستمرار على الدفاع عن نوايا الكوريين الشماليين أكثر من السوفيت، وخلال اجتماعي في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩١ مع رئيس الوزراء لي بينج فقد رفض قلبي. وقال: «إنني مهندس نووي. إنهم لا يملكون القدرة على القيام بذلك» ومع هذا وفي آخر اجتماعاتي أثناء تلك الزيارة تعهد تشيان بأن حكومته ستواصل الضغط على كوريا الشمالية للامتثال والتوقيع على اتفاق الأمان النووي.

التكنولوجيا الأمريكية، وماذا يمكن أن تفعله بهم لو استدعى الأمر. فكوريا الشمالية نظام تأسس على القوة واستدام بها. فهم لا يفهمون غير ذلك. وعمل هذا الواقع لمصلحتنا هذه المرة. فلو استمروا في التصرف كنظام خارج على القانون فسوف يخشون في لحظة من اللحظات من احتمال الدخول في مواجهة حتمية مع الولايات المتحدة. وفجأة تمتعنا بمصادقية مهمة مع بلد لا نقيم معه علاقات دبلوماسية.

وفي الوقت ذاته أعطت خبرتنا في الخليج زخماً جديداً لهجومنا الدبلوماسي. فبعد حرب الخليج بات من الواضح أن برامج العراق النووية والكيمائية والبيولوجية أكثر تقدماً عما كانت المخبرات الغربية تتصوره في السابق. ونتيجة لهذا كثفنا المراقبة الأمريكية لمجمع يونجبيون النووي لمحاولة وتحديد ما يجري على وجه الدقة. وبينما لم يصل الأمر إلى حد دراسة توجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الكورية الشمالية فقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية مع ذلك بمراجعة خطط الطوارئ القائمة لشن مثل هذا الهجوم باستخدام صواريخ كروز التي أثبتت أداءً رائعاً في الخليج.



وكانت استراتيجية الدبلوماسية الأمريكية تجاه كوريا الشمالية خلال تلك الفترة تمثل انعكاساً بحكم تصميمها . لما فعلناه أثناء عملية درع الصحراء. وكما حدث في الخليج بدأنا في حشد تحالف دولي للضغط من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ملوحيين في الوقت نفسه بشبح فرض عقوبات من جانب الأمم المتحدة إذا لم تجد الدبلوماسية نفعاً، وعندما تفشل كل الجهود فسوف يسمح لنا بأن نتحدث قوتنا التي ظهرت في الخليج مع بيونج يانج.

وفي الوقت ذاته كانت سياستنا تقدم الترهيب مع شيء من الترغيب المهم. ففي أيلول سبتمبر ١٩٩١ طرح الرئيس بوش اقتراحه بفرض حظر على كافة الأسلحة النووية التكتيكية في مختلف أنحاء العالم، واتساقاً مع هذا القرار أعلننا في ٢٤ تشرين الأول أكتوبر أنه سيتم إزالة كافة الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية بحلول شهر نيسان إبريل ١٩٩٢. وبعد ذلك سحبت أول دفعة من تلك الأسلحة، وفجأة تبخر الأساس الراسخ لبيونج يانج لتوفير رادع نووي ضد أي هجوم من الجنوب.

واضطر هذا التطور كوريا الشمالية إلى الشروع في إجراء مباحثات مع سول. وهو ما بدا في حينه أنه خطوة أولى باتجاه التطبيع. وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٩١ وقعت الكوريتان اتفاقيات تتعهدان فيما بالتعايش السلمي، وتؤكدان ضرورة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وفي ٢٦ كانون الأول ديسمبر ١٩٩١ وافقت كوريا الشمالية على التوقيع على اتفاق الأمان النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح لمفتشيها بدخول مجمع يونجبيون وهكذا تمكنت الدبلوماسية الأمريكية مباشرة من إزالة ست سنوات من العناد الكوري الشمالي. وفي كانون الثاني يناير ١٩٩٢ اجتمع مسؤولون كوريون شماليون مع مسؤولين أمريكيين كبار للمرة الأولى منذ أربعين

عاماً في الأمم المتحدة. ورأس الوفد الأمريكي أرنولد كانتر وكيل الوزارة الجديد للشؤون السياسية، وأوضح كانتر أنه ليس أمام بيونج يانج سوى خيار واحد: هو الامتثال للاتفاقيات الدولية التي وقعتها لتوها، وإلا فسوف تواجه مزيداً من العزلة. إضافة إلى المعاناة الاقتصادية.

وأفصحت الأحداث اللاحقة عن عنصر آخر في عملية اتخاذ القرار في بيونج يانج. إنهم يعتقدون بوضوح أن بوسعهم التمويه على حجم برنامجهم ويخضعون المجتمع الدولي بدفعه للاعتقاد ببراءة نواياهم. وأثبت هذا أنه خطأ كبير في الحسابات.

وكجزء من نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن كوريا الشمالية ملزمة بتقديم سجل مكتوب عن برنامجها النووي. فهذا التقرير يزود الخبراء الفنيين بمعلومات جديدة لمقارنتها بتحليلات الاستخبارات السابقة. وسرعان ما كشف هذا المسح أن كوريا الشمالية تخفي الحجم الحقيقي لبرنامجها النووي. وتوصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى نفس النتيجة على الفور. فقد أوضحت فحوصات أجريت على المواد التي قدمت لهم أن الكوريين الشماليين عالجوا كمية أكبر من البلوتونيوم تفوق ما اعترفوا به.

وفي غضون نفس تلك الفترة اكتشفت الأقمار الصناعية وجود منشأتين مشتبه فيهما لم تدرج على القوائم المدرجة بالوثائق التي قُدمت إلى المفتشين. كان أحد الموقعين مبنى دفنه الكوريون الشماليون بسرعة بالغة تحت اطنان الأتربة وزرعت به أشجار حديثة العهد واكتشفت الاستخبارات الأمريكية بسهولة وجود هذا «الجحيم».

وكان أحد آخر أعمال إدارة بوش في كانون يناير ١٩٩٣ هي تقديم صور الأقمار الصناعية الخاصة بهذه المنشأة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لأن هناك أسباباً قوية تدعو إلى الاعتقاد بأنها استخدمت لإخفاء النفايات النووية. وفي ذلك الشهر أيضاً أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن عينات البلوتونيوم تشير إلى تحويل البلوتونيوم الذي يستخدم في صنع الأسلحة النووية سراً عندما أغلقت كوريا الشمالية مفاعلها النووي عام ١٩٨٩ وبعد أربعة أعوام ونتيجة مباشرة للجهود الأمريكية تكشفنا ازدواجية كوريا الشمالية*.

* ظل الوضع متأزماً بينما المجتمع الدولي يتفاوض مع كوريا الشمالية للسماح بإجراء تفتيش لموقعين يدور حولها نزاع. وحينئذ، وفي ضوء تهديدات كوريا الشمالية بالانسحاب من معاهدة انتشار الأسلحة النووية أبرمت إدارة كلينتون اتفاق عام ١٩٩٤ مع كوريا الشمالية. لم تستمر سياسة التهيب والترغيب، وأصبحت سياسة ترغيب فقط أسفرت عن تقديم وقود التدفئة لمساعدة اقتصاد كوريا الشمالية المحاصر ومفاعلين جديدين وعلاقات دبلوماسية. فضلاً عن ذلك منحت بيونج يانج مهلة خمسة أعوام أخرى لتنفيذ ما تعهدت به عام ١٩٩١. أي السماح بتفتيش كامل لمنشأتها النووية. كان هذا الاتفاق قلباً سياسياً مفاجئاً، وسيؤكد في نهاية الأمر في اعتقادي أنه خطأ سيجعل الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية أقل احتمالاً.

وكنت آمل أن أكون على خطأ في اعتقادي وأن يكون لدى المنتقدين التزام باقتراح نهج بديل. وبدلاً من الرضوخ لتهديدات بيونج يانج العدائية بالحرب أعتقد أنه كان على الولايات المتحدة التوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار

مع بداية إدارة بوش بدأت الحرب السوفيتية الأمريكية غير المباشرة في أنجولا تظهر مؤشرات الوهن والإنهاك. فمنذ عام ١٩٧٥ شن الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا التام (يونيتا) Unita بزعامة يونس سافيمبي بتأييد من إدارة ريجان وكثير من أعضاء الكونجرس اليمينيين حرب عصابات ضد حكومة أنجولا الماركسية برئاسة خوسيه إدواردو دوس سانتوس وحركته الشعبية لتحرير أنجولا MPLA وحظيت حكومة دوس سانتوس بتأييد سوفيتي شامل تضمن أكثر من ألف خبير عسكري ونحو خمسين ألف جندي كوبي متمركزين في المستعمرة البرتغالية السابقة. وحظى سافيمبي بمعونة سرية أمريكية تقدر بملايين الدولارات وبمساعدة جنوب أفريقيا.

كان الصراع في أنجولا صراعاً قد ضخّمه خبراء الاستراتيجية على مدار نحو عقدين من الزمان ليصبح عماداً لتنافس الحرب الباردة. ومع ذلك فقد كانت أعتبر أنجولا شأن أمريكا الوسطى قضية إقليمية يتعين تسويتها في إطار عملية صياغة علاقة تعاون استراتيجي مع السوفيت. وبينما كانت تلك المواجهة مفهومة في زمن سابق فلم يكن لدى القوى العظمى عام ١٩٨٩ أي أسباب مقنعة لتستدرج في هذا الصراع. فقد كان هذا وقت التحرك لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحاً، وكانت الحرب الأهلية في أنجولاً مهياًة للحل.

ففي كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨ وقّعت في نيويورك اتفاقية سلام بوساطة أمريكية تضمن استقلال ناميبيا. وبمقتضى بنود الاتفاقية وافقت كوبا على سحب قواتها من أنجولا. بينما تعهدت جنوب أفريقيا بسحب قواتها من ناميبيا. ونتيجة لذلك تملكني اعتقاد بأنه ربما كان هناك طريق لإحلال سلام في أنجولا يقبله سافيمبي، وكنت أحث إدوارد شيفرنادزة في كل اجتماع عقدناه عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ على الانضمام لنا في تأييد مفاوضات سلام يمكن أن تؤدي إلى إقرار تسوية مقبولة في أنجولا. ولم يتعهد بأي التزام رسمي. لكن صراحته المعهودة عن تردّي أوضاع الاقتصاد السوفيتي أقنعتني بأن ميخائيل جورباتشوف قد يبحث عن مخرج لهذه الورطة الإقليمية. وعزز اعتقادي تقارير الاستخبارات بأن المساعدة السوفيتية لأنجولا تقلصت إلى النصف تقريباً عام ١٩٨٩ رغم أنها لا تزال مساعدة مؤثرة.

قرارات بفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية لانتهاكها التزاماتها الدولية المؤكدة تماماً كما فعلنا ضد العراق (وفي اعتقادي واستناداً إلى محادثاتي معهم لم يكن الصينيون ليستخدموا الفيتو ضد عقوبات تفرضها الأمم المتحدة ضد كوريا الشمالية. لأنهم يعترضون على وجود قوة نووية في شبه الجزيرة الكورية). وكذلك تعزيز قواتنا في كوريا الجنوبية إلى أي حد تقتضيه الضرورة. وإشعار كوريا الشمالية بوضوح أنه على مدى أكثر من أربعين عاماً حافظ الردع النووي على السلام في أوروبا أمام التفوق السوفيتي الساحق في الأسلحة التقليدية، وأننا مستعدون تماماً لعمل الشيء ذاته في شبه الجزيرة الكورية للوفاء بالتزاماتنا الأمنية تجاه كوريا الجنوبية واليابان. وفي ضوء سجلهم كان هناك سبب جوهري يدفع للتساؤل عما إذا كان الكوريون الشماليون سيستخدمون الشق الخاص بهم في الاتفاق الحالي، والشق الأسوأ فيه هو أن رسالة خطيرة وجهت إلى الساعين لامتلاك أسلحة نووية في عواصم مثل طهران وطرابلس وبغداد بأن الجريمة توتّي ثمارها.

ولسوء الحظ فإن السوفيت وعميلهم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA باتوا يعتقدون أن انسحاب قوات جنوب أفريقيا بموجب الاتفاق يهيئ لهم فرصة أخيرة لتحقيق نصر عسكري. وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٨٩ شنت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا هجوماً شاملاً لسحق حركة يونيتا مرة واحدة وللأبد. وساعدت معونة عسكرية أمريكية عاجلة شملت صواريخ ستينجر الحرارية المحمولة على الكتف. قوات سافيمبي في صد هجوم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA. وفيما بعد اتضح أنه ليس بوسع أي جانب تحقيق نصر عسكري. وخلال اجتماعاتي في آذار مارس مع دوس سانتوس في ناميبيا ومع سافيمبي في زائير حثتتهما على الاعتراف باستفحال الأزمة والدخول في مفاوضات سلام.



وأثناء اجتماعاتي الوزارية في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٠ مع شيفرنادزة في هيوستون كانت أنجولا موضوعاً رئيسياً في المناقشات. وأوضح التقدم المتشائم الذي أشار إليه هانك كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية أن الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا ليستا على استعداد لتقديم أي تنازلات من أجل السلام. وعندما سألتها عما إذا كان لديه أية أفكار حول كيفية المضي قدماً فاجأتني إجابة شيفرنادزة بقوله: «إن هؤلاء الرجال لا يمكنهم أن يأخذوا الأمر على عاتقهم في المفاوضات. إننا في حاجة لإعطائهم دفعة» واقترح أن يلتقي كوهين ونظيره السوفيتي لبضع ساعات لإعداد الخطوط العريضة لتصور إطار عام لاتفاقية سلام. وأضاف: «حينئذ سنكون في حاجة إلى جمع كل الأطراف وإقناعهم بها».

وفي البداية كنت أشك في قدرتنا على التوسط في إتفاق تكون فيه الأطراف الرئيسية المتحاربة أطرافاً ثانوية في المفاوضات. ومع هذا وأثناء تحدثنا أقنعني شيفرنادزة بأن السوفيت مستعدون لممارسة نفوذهم على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA لإجبارهم على الجلوس إلى مائدة المفاوضات، وكنت أعرف أن بوسعنا أن نفعّل الشيء ذاته مع حركة يونيتا. ونصت الوثيقة التي أعدها كوهين والسوفيت بين بنودها على وقف إطلاق النار، وضمانات بحماية الحقوق السياسية ليونيتا، وجدول زمني لإجراء انتخابات حرة. ومع ذلك كان أهم ما في الوثيقة هو ما أصبح يعرف بصيغة الأصفار الثلاثة. ويقضي اتفاق السلام بضرورة توقف الولايات المتحدة عن تقديم المعونة العسكرية لسافيمبي، وأن يوقف السوفيت معونتهم للحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA. فضلاً عن ذلك سوف نعلن علانية حظراً على شحنات الأسلحة لكلا الجانبين من أي طرف خارجي، وذلك في إشارة مستترة إلى جنوب أفريقيا. فبدون المساعدة العسكرية فمن المؤكد أن أيًا من الطرفين لن يستطيع تحقيق نصر عسكري، وسرعان ما سيعترف كلينا بهذا الواقع.

وبعد الاتفاق على بنود الإطار العام للاتفاق في ١١ كانون الأول ديسمبر رتبنا على عجل اجتماعاً في واشنطن بعد يومين بين مندوبين أمريكيين وسوفيت وبرتغاليين والحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا. ولإظهار تصميمنا على ممارسة قيادتنا باصطلاحات قاطعة الدلالة اجتمع شيفرنادزة مع سافيمبي، واجتمعت مع وزير خارجية أنجولا بيدرو كاسترو فان دونيم. كانت رسالتانا

متطابقتين وفي غاية الوضوح. وهي أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استعداد تام لوقف شحنات الأسلحة لعميليهما منذ أمد بعيد.

وأتى تدخل القومي العظمى بأثره المتوقع. ففي الأول من أيار مايو ١٩٩١ وفي أعقاب عدة أسابيع من المفاوضات في البرتغال توصلت يونيتا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا إلى اتفاق حول معاهدة السلام، وبدأ وقف فعلي لإطلاق النار بعد أسبوعين تبعه انسحاب لآخر جندي كوبي يوم ٢٥ أيار مايو. وبعد ستة أيام سرني أن أشهد مراسم توقيع سافيمبي ودوس سانتوس على اتفاقية السلام. وقبل مراسم التوقيع عقدت اجتماعاً خاصاً مع سافيمبي لطمأنته بالتزام الولايات المتحدة الثابت باستمرار المساعدات غير العسكرية ليونيتا، وأنها ستعترف بالحكومة الأنجولية التي تسفر عنها الانتخابات المقرر إجراؤها عام ١٩٩٢.

وأجريت الانتخابات في موعدها المقرر، وأشارت معظم الروايات إلى أنها كانت نزيهة. ومع ذلك ادعى سافيمبي بعد أربعة أيام أنها كانت مزورة. وفي ١١ تشرين الأول أكتوبر استؤنف القتال في أنجولا مما سبب الكثير من الإحباط. وتفاوضت الأمم المتحدة على وقف لإطلاق نار في تشرين الثاني نوفمبر لم يصمد إلا لأربعة أسابيع. وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢ وافقت يونيتا على احترام وقف إطلاق النار، وخيم سلام غير مستقر على هذا البلد الذي مزقته الحرب. ولم يعمر طويلاً فلم ينته الأثم والمعاناة لسوء الحظ.

ومع هذا فلم يعد الصراع الأنجولي حرباً غير مباشرة. على الأقل فقد انتهت الحرب الباردة في أفريقيا. وعقب التوقيع على اتفاق آخر لوقف إطلاق النار وقعت اتفاقية جديدة للسلام في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٤. وبمساعدة عدة آلاف من خبراء الأمم المتحدة صمد وقف إطلاق النار، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة مصالحة وطنية.

هايتي: خذ ما تمنحه لك الديمقراطية

طالما تحدث جورج بوش عن آمالنا العريضة في إقامة أول ديمقراطية كاملة في الأمريكتين. لكن هاييتي المأساوية الصغيرة كانت استثناءً صارخاً. فعندما توجه الهايتيون إلى صناديق الاقتراع عام ١٩٨٧ لانتخاب رئيس للبلاد لقي أكثر من أربعين شخصاً مصرعهم في صراع أعمال عنف سياسي. وعندما أحجم الليفتانت جنرال بروسبر أفريل ديكتاتور هاييتي عن التحرك قدماً في إجراء انتخابات جديدة عام ١٩٨٩ انتهزنا فرصة محاولة انقلابية ضده بين صفوف الجيش للضغط عليه للرحيل. وقدمنا دعماً قوياً. ووفرنا الموارد لإجراء العملية الانتخابية، وحثنا منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة والرابطة الوطنية للديمقراطية على إيضاد أكبر عدد ممكن من المراقبين الدوليين. وكانت انتخابات عام ١٩٩٠ أكثر انتخابات يشهدها تاريخ هاييتي حرية وهدوءاً. وكان الفائز جان برتراند اريستيد الذي يستمد شهرته من «عدائه لأمريكا». ومع هذا كانت الولايات المتحدة أول حكومة في العالم تعترف به وقدمت إدارتنا مزيداً من المعلومات لهاييتي عقب انتخابه أكثر مما حصلت عليه كافة حكومات العالم مجتمعة.

وعندما أطاح انقلاب عسكري بأريستيد في ٣٠ أيلول سبتمبر عام ١٩٩١ قرر الرئيس على الفور وقف المساعدة الأمريكية. وبعد يومين أقيمت كلمة أمام اجتماع طارئ لمنظمة الدول الأمريكية في واشنطن. وقلت لزملائي وزراء خارجية المنظمة: «إننا لا نعتزف ولن نعتزف بهذا النظام الخارج على القانون، وإلى أن تعود حكومة أريستيد فسوف يعامل المجلس العسكري كالمنبوذ في الأمريكتين. وسيعيش بدون معونة وبدون أصدقاء وبدون مستقبل. وبإلحاح من الولايات المتحدة تبنت منظمة الدول الأمريكية بالإجماع قراراً بفض أول حظر تجاري في هذا الجزء من العالم ضد الانقلابيين.

وكان البعض في إدارتنا يعتقد أنه سيكون من الأوقع تأييد عودة الديمقراطية إلى هايتي على أن ننأى بسياستنا عن أريستيد نفسه. هذا الزعيم الذي تختلط سمعته وسجله. كانت تنتابنا جميعاً مشاعر قلق حول سلوكه الغريب. وتركت تجربتنا في التعامل معه خلال الأشهر الثماني التي أمضاها في السلطة وبعد الانقلاب لدينا مشاعر بأنه شخصية ضعيفة.

وفي الوقت ذاته لم يدر أي جدل جوهرى حول استبعاد أريستيد من السياسة الأمريكية كان موقفي في غاية البساطة: إذا كنت تؤيد الديمقراطية فعليك بتأييد ما تجلبه لك طالما أن العملية حرة ونزيهة وأن الفائزين لم يعنهم في المقام الأول استغلال العملية للوثوب إلى السلطة ثم ما يلبثوا أن يدمروا الديمقراطية بإقامة حكم ديكتاتوري. وبفوزه الساحق بنسبة ٦٧ في المائة فقد جسد أريستيد المفهوم الديمقراطي في الخير وفي الشر، حتى وإن جاز القول أنه هو نفسه أبعد ما يكون عن التجسيد المثالي للمفهوم الديمقراطي.



فضلاً عن هذا كنت أعتقد أن القضية أكبر من ذلك. إنها الأمريكتين التي نعيش فيهما وليست هايتي فحسب بكل بساطة. لقد كانت مسيرة الديمقراطية تتحرك في الأمريكتين رغم أنها عملية هشة قابلة للعدول عنها، فلو سمح لانقلاب هايتي بالنجاح لكانت سلسلة من ردود الأفعال قد اجتاحت المنطقة بكل سهولة. وكان من المتوقع أن تصبح هايتي درساً مستخلصاً لسياستنا. المثال الاستثنائي الوحيد بأن حكومة الولايات المتحدة غير مستعدة للسماح بنجاح انقلابات أخرى. وكان من الضروري صدور رد قاطع بالغ الوضوح. ففي حزيران يونيو ١٩٩١ أي قبل ثلاثة أشهر فقط من الانقلاب صوت كافة أعضاء منظمة الدول الأمريكية على اقتراح قدمته إدارتنا يقضي بالتزامهم بالرد على الجماعي من خلال المنظمة على أي تهديد تتعرض له الديمقراطية في أي بلد عضو. فقد شكل «إعلان سانتيا جو» - كما بات معروفاً - تغييراً سياسياً جذرياً في الأمريكتين. ورفضت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي استوعبت إخفاق منظمة الدول الأمريكية مبدأ عدم التدخل وألزمت ديمقراطيتنا في الأمريكتين بالدفاع الجماعي عن الحرية.

كانت هايتي أول حالة اختبار لهذا الالتزام. وكان الطامحون لتدبير انقلابات يتابعون ردنا عن كثب. فلو أخفقت الولايات المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في فرض عقوبات صارمة فسوف

ينتهي هذا الالتزام إلى مجرد تهديد أجوف لاقيمة له، وسوف يتحرك آخرون للإطاحة بالحكومة الديمقراطية. وبدلاً من ذلك وبموجب إعلان سانتياجو ضغطت منظمة الدول الأمريكية على رئيس بيرو البرتو فوجيموري للدعوة لإجراء انتخابات جديدة في بيرو عقب قراره بحل برلمان بيرو في نيسان إبريل ١٩٩١ كما نجحت أيضاً في واقعة مماثلة مع رئيس جواتيمالا جورج إيلياس سبراتو. وكانت إدارة بوش تعتقد أن هناك مصلحة قومية في إعادة الديمقراطية إلى هايتي لكن ليس هناك أي سبب جوهري يستدعي استخدام القوة العسكرية (عندما لا يكون أمن بلدنا ومواطنينا عرضة للخطر). وهكذا فلم ندرس بجدية إمكانية استخدام القوة العسكرية لإعادة أريستيد إلى السلطة. فمن وجهة نظرنا لم تكن المصلحة القومية الأمريكية تقتضي بوضوح المقامرة بأرواح الجنود الأمريكيين وإنفاق مليارات الدولارات في غزو عسكري واحتلال شامل علمنا التاريخ أنه لا يمكن حدوثه إلا باحتلال مطول وهو ما يدركه حلفاؤنا.

السلفادور: صنع السلام

بالرغم من أن تركيزنا المبدئي على سياستنا حيال أمريكا الوسطى يتمثل في تأييد إجراء انتخابات ديمقراطية في نيكاراغوا، فقد كنا نعتقد أن الفرصة تلوح أمامنا لإنهاء الحرب. وفي الواقع كنا نعتقد أن إقامة الديمقراطية في نيكاراغوا سيعزز احتمالات إقرار السلام في السلفادور. ومنذ البداية قيمنا فرص توجيه إشارة على تأييدنا للتوصل إلى تسوية من خلال التفاوض، ولا سيما تسوية تكون مرتبطة بإجراء الانتخابات وإقامة الديمقراطية. وعندما طرح المقاتلون الماركسيون المناوئون للحكومة جبهة فارابونديو مارتي اقتراحاً في شباط فبراير ١٩٨٩ بتأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة ستة أشهر علقت علانية بأن الاقتراح «جدير بدراسة جادة» وبرغم عدم إقرار هذا الاقتراح فقد فاجأ الرئيس المنتخب حديثاً ألفريد كريستياني المراقبين بقوله في كلمة تنصبيه بأن أولويته القصوى هي إنهاء الحرب بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وكان الهجوم الشامل الذي شنته فارابونديو مارتي المناوئة للحكومة على سان سلفادور في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٩ رغم الهزيمة العسكرية للمقاتلين من عدة زوايا محفزاً على إجراء المفاوضات. فمن ناحية فقد قضى على أية أوام بين المقاتلين بأن السكان المدنيين على استعداد لمتابعة دعوتهم. لكنه بدد أيضاً آمال الجيش بأن المقاتلين قوة مستهلكة، وأن الحرب سرعان ما ستنتهي عن طريق الاستنزاف. وأخيراً فإن القتل الوحشي لقساوسة يسوعيين على يد عناصر في القوات المسلحة في الأيام الأخيرة للهجوم دفع الكونجرس الأمريكي. كما لم يحدث من قبل. لتهديد حكومة السلفادور بقطع المعونة العسكرية.

وكان الإبحار عبر هذه التيارات أمراً غاية في الصعوبة. فمن ناحية كان علينا توجيه إشارة إلى الجيش بأن عليهم تأييد التوصل إلى تسوية سلمية من خلال التفاوض وتطهير صفوفه من منتهكي حقوق الإنسان أو المقامرة بخسارة تأييد الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى كان علينا إقناع الفصائل المتشددة بين المقاتلين بأنه إذا ما استمرت الحرب فلن تتخلى الولايات المتحدة

عن السلفادور. ولتوجيه رسائل مختلفة عملنا بتنسيق تام مع المكسيك وفنزويلا وأسبانيا وكولومبيا، وهي الدول التي رشحها بطرس بطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة لتكون «أصدقاء» في عملية السلام. وبدأنا أيضاً حواراً مع فصائل فارابونديو مارتي التي اعتقدنا بأنها أكثر التزاماً بالمفاوضات. وكما حدث بشأن نيكاراغو انضم الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة في دعم المفاوضات بقوة.

وعملنا سوياً من وراء الكواليس مع كافة الأطراف للترويج لاتفاقيات ملموسة بين الحكومة والجبهة، وشكلت الثقة وحسن النوايا التي هيأها الإجماع العام غير الحزبي حول أمريكا الوسطى والانتخابات الناجحة في نيكاراغو أمراً هاماً مختلفاً. ففي اللحظات الحاسمة في عملية السلام حدثنا أبرز الرموز الديمقراطية في الكونغرس على منحنا المساحة اللازمة التي نحتاجها لاستمرار تحريك عملية التفاوض وردوا بإيجابية.

وحدث الكثير من التطورات المفاجئة والإنعطافات في العملية. لكن الزخم من أجل السلام تواصل ببطء ولكن بإطراد. وكان أحد أهم اللحظات الباعثة على الارتياح لي كوزير للخارجية هو المشاركة في كانون الثاني يناير ١٩٩٢ بمكسيكوسيتي في التوقيع على اتفاقات سلام بين الرئيس كريستاني وزعماء فارابونديو مارتي. كان إقرار السلام في السلفادور نصراً لكافة الأطراف. فقد وافق المقاتلون على إلقاء أسلحتهم والمشاركة في العملية الديمقراطية، وتم النص أيضاً على إجراء إصلاحات بعيدة المدى في الجيش والقضاء والنظام السياسي والإصلاح الزراعي. وأهم ما مس مشاعري هو أنني شهدت بداية مصالحة وطنية حقيقية بين السلفادوريين الذين تقاتلوا لأكثر من عقد من الزمان في أكثر الحروب الأهلية دموية وضراوة في أمريكا اللاتينية.

الدبلوماسية الاقتصادية: إرساء أساس جديد

عندما كلفني جورج بوش بتولي وزارة الخارجية كنت متيقناً أن الشؤون الاقتصادية الدولية ستكون جانباً مهماً من مهام منصبتي.. جانب أشعر أنني مؤهل له تماماً بكل تأكيد. وكوزير للخزانة أمضيت نحو أربعة أعوام أتناول قضايا متفاوتة مثل العمل لوضع اتفاق تجارة حرة مع كندا، أو العمل مع أبرز الشركاء التجاريين لضبط فوضى عالم أسعار الصرف.

ولي شرف خاص بعرض اقتراح بضرورة توسيع مجموعة الدول الخمس الصناعية المتقدمة لتصبح مجموعة السبع بضم إيطاليا وكندا، ثم تعزيز روح التعاون الفعال بين مجموعة السبع. وفيما يتعلق بالاقتصاد الدولي فإنني أعرف القضايا والأطراف.

وأقنعتني خبرتي في وزارة الخزانة بأن القوة العسكرية والدبلوماسية العسكرية للولايات المتحدة مرتبطة كلية بالميزان الدقيق للحبوية الاقتصادية. بعبارة أخرى فإن قوة بلادنا تنبع من قوتها الاقتصادية. ولم تحظ أهمية هذا المبدأ دائماً باعتراف صناع السياسة الأمريكيين. وطالما تابعت خلال عملي العام السابق المرة تلو الأخرى كيف يُضَحَّى بالقضايا الاقتصادية مقابل كسب في السياسة الخارجية، وفي أول كلمة لي لموظفي الخارجية في نيسان إبريل ١٩٨٩ لفتُ الاهتمام

إلى هذه الممارسة، واقترحت ضرورة التخلي عنها. وبعيد فترة وجيزة أخطرت مكاتبنا في الخارج بهذا الصدد. وعقدت العزم على أن الدبلوماسية الاقتصادية لن تلقى هذا الإغفال بعد الآن*.

تطورت حقبة التسعينيات لتكون حقبة الفرص والمغامرات الاقتصادية، وكان الاعتماد المتبادل يربط اقتصادنا المحلي حتماً بالعالم الخارجي. وكان التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة وحلفاؤنا التقليديين في غرب أوروبا واليابان على أشده. وهو اتجاه تصاعدت قوته مع انقضاء التهديد السوفيتي المشترك. وأصبحت «نمور» شرق آسيا كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج تنمو بسرعة رهيبية. بل إن جمهورية الصين الشعبية تتحول إلى عملاق اقتصادي من زاويتها الخاصة. وحتى أمريكا اللاتينية التي رزحت تحت عبء ديون مرهقة وسياسات تدمير الذات لعشرات السنين تظهر مؤشرات عن الانتعاش الاقتصادي. فأفكار السوق الحرة تجتاح العالم. فوزراء المالية ومحافظوا البنوك المركزية في كل مكان يتخلون عن نظريات كارل ماركس، ويزيلون الغبار عن نظريات آدم سميث.



باختصار فإن ثورتي الاستراتيجية خلال تولي لوزارة الخارجية قد واكبتها ثورة اقتصادية. وكانت رهاناتنا شاسعة وعريضة. فكل الرهانات مفتوحة على ما يبدو لكن أين وكيف سنضع رهاناتنا الجديدة؟

كانت (أين) أكثر وضوحاً عن (كيف) فأوروبا الغربية وشرق آسيا أكثر حيوية: فاقتصادنا واقتصاد المنطقتين ينتج ثلاثة أرباع إنتاج العالم. كما أن أمريكا اللاتينية تشكل أولوية واضحة فهي قريبة من الناحية الجغرافية يسكنها نحو ٤٥٠ مليون نسمة، وهي تمثل بفضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تترسخ في أنحاء القارة سوق جذب متزايد للسلع والخدمات والاستثمارات الأمريكية.

ولكن كيف؟ وبالتأكيد فإن الجهود الثنائية مع شركائنا التجاريين ستكون جزءاً مهماً من استراتيجيتنا. وبالفعل وخلال تولي وزارة الخارجية تفاوضت الولايات المتحدة لإبرام عشرات الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة الثنائية والاستثمارات. وكان من الحيوي أيضاً أن تستكمل المفاوضات التي بدأت في فترة ولاية ريجان الثانية للتوصل إلى اتفاقية جديدة للتجارة متعددة الأطراف في إطار الجات. فمزيد من التحرر الاقتصادي بكل وضوح سيفيد الولايات المتحدة أكبر مصدر في العالم. لكن كان هناك سبب ملح آخر للضغط للتوصل إلى اتفاق في الجات. وهو احتمال انشطار العالم إلى كتلتين تجارية إقليمية. مع تصدر المجموعة الأوروبية المقدمة. والجات وحدها هي الكفيلة بضمان أن التجمعات الإقليمية لن تستبعد غير الأعضاء بما في ذلك الولايات المتحدة.

* وأوضحت في ذلك اللقاء أيضاً أنه في الوقت الذي اعتقد أن الوزارة الخارجية دوراً هاماً في السياسة الاقتصادية الدولية فإن الوكالة الرائدة في هذا المجال يتعين أن تكون هي وزارة الخزانة تماماً كما كانت عندما كنت وزيراً للخزانة.

وكنت على اقتناع أيضاً بأن بوسعنا تحقيق مصالحنا الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات إقليمية مبتكرة. وسوف تؤدي الاتفاقيات الإقليمية إلى نتائج باهرة من ناحية فتح الأسواق أمام السلع والخدمات الأمريكية عن المفاوضات الثنائية. فبإمكانها تحقيق المصالح الأمريكية في منطقة ما عن طريق تواجدها وتعزيز نفوذنا ووسعها كذلك المساهمة في وضع الإطار المؤسسي لتعاون اقتصادي مستمر. وتظهر القضايا وتختفي لكن المؤسسات تبقى ملزمة.

كان جيل العظماء من الزعماء الأمريكيين الذين حددوا مسار السياسة الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية في أواخر الأربعينات على قدر كبير من المعرفة والحكمة فزعيمان مثل ترومان وأشيسون كانا سباقان رغم أننا أحياناً ما ننسى أنهما بناء المؤسسات. فقد أسس حلف شمال الأطلسي والمؤسسات الأمنية الأخرى التي تمكنت من الفوز في الحرب الباردة في نهاية الأمر. وعززت المؤسسات الاقتصادية مثل الجات نفسها والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مما هباً ازدهاراً لدول العالم الحر في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وفي وقت تنتهي فيه ذات الفرص والمخاطر أعتقد أنه يتعين علينا أن نحذو حذوهم.



وظالما راود رونالد ريجان حلم إقامة سوق أمريكية شمالية مشتركة تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وبتفاق التجارة الحرة الأمريكي الكندي لعام ١٩٨٨ تحول نصف الحلم إلى حقيقة. غير أن الوقت لم يكن مهياً تماماً لإبرام اتفاق مماثل مع المكسيك، وبدأت المكسيك تحت رئاسة دي لا مدريد عام ١٩٨٦ التحول عن طريق الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر. وظالما عملت مع الكثير من المفكرين الجدد في المكسيك حول مشكلة ديون المكسيك في الثمانينات. لكننا كنا ندرك أن هناك حاجة إلى تحرير اقتصاد المكسيك بدرجة أكبر. والأهم أنه في ضوء الحساسية السياسية للمكسيك تجاه الولايات المتحدة فإننا ندرك أنه يجب أن تصدر مبادرة مهمة للتجارة الحرة عن المكسيكيين. فبوسعنا تمهيد الطريق لكن عليهم أن يتخذوا الخطوة الأولى.

ومنذ الأيام الأولى لإدارة بوش كان تحسين العلاقات مع المكسيك جزءاً من استراتيجية إقليمية أشمل اشتملت على تحقيق تقدم باتجاه إقرار حل سلمي للصراعات في أمريكا الوسطى وإحراز تقدم حول قضية ديون أمريكا اللاتينية. بل وإصلاح اقتصاديات أمريكا اللاتينية نفسها.

وسرعان ما تحركت الإدارة الأمريكية على الجبهة الاقتصادية. وأثناء فترة التحول وأوائل عام ١٩٨٩ عملت أنا وسكوكروفت مع آلان جرينسبان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزير الخزانة نك برادي لوضع خطة لخفض عبء الديون على دول العالم الثالث، ولاسيما في أمريكا اللاتينية. واختلفت خطة برادي التي أعلنت في آذار مارس تفصيلاً عن الاستراتيجية التي اتبعناها في ظل إدارة ريجان. ما يسمى بخطة بيكر. والتي مدت أجل سريان القروض الحالية، وعرضت تقديم قروض جديدة، وأكدت الخطة الجديدة على إسقاط الديون. واشتركت الإثنان في قاسم مشترك

جوهري هو أن الإعفاء مرتبط بالإصلاح. وبحلول آب أغسطس تفاوضت المكسيك حول إعفاء مهم للديون بموجب خطة برادي. وكان من المقرر أن تحذو دول أمريكية لاتينية أخرى حذو المكسيك.



وبحلول عام ١٩٩٠ كان التحرر الاقتصادي . رغم عدم اتساقه . يترسخ من ريو جراندي حتى تيرا ديل فويجو. وقد شكل هذا فرصة مزدوجة للولايات المتحدة. فبتأييد الإصلاحات الاقتصادية يمكننا ترويج أهدافنا السياسية بالاستقرار والديمقراطية في منطقة تعطش إليهما. وفي الوقت ذاته يمكننا فتح أسواق جديدة ونامية أمام الصادرات والاستثمارات الأمريكية.

وجاء مشروع مبادرة الأمريكتين الذي أعدته وزارة الخزانة بمبادرة من الخارجية وأعلنه الرئيس بوش في ٢٧ حزيران يونيو ١٩٩٠ بمثابة استجابة الإدارة للواقع الاقتصادي الجديد في أمريكا اللاتينية. وتضمنت مزيداً من إسقاط الديون، وتأسيس صندوق استثمار متعدد الأطراف لأمريكا اللاتينية، وعرض رسمي من الإدارة للتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة، واتفاقيات استثمار مع دول أمريكا اللاتينية، وكانت النقطة الأخيرة هي الأهم. فالرئيس كان يعتقد عن صواب أن «التجارة» لا «المعونة» ستخدم قضية ازدهار الأمريكتين.

وكان قد قُطِعَ شوط هائل تجاه إنجاز هذا الهدف قبل أسبوعين عندما أعلن الرئيس والرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس دي جورتاري عن عزمهما التفاوض للتوصل إلى اتفاق تجارة حرة، وهكذا بدأت العملية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية (النافتا).

ومنذ البداية كنا ندرك جميعاً أن النافتا لن تكون رقصة زنجية. وفي الحقيقة كان بعض مستشاري الرئيس أقل تحمساً تجاه المضي قدماً. وستؤدي المفاوضات في النهاية إلى إعداد نص مؤلف من خمس مجلدات يتناول التجارة والاستثمار والبيئة والتنظيم والمعايير وآليات تسوية النزاعات، وستتعدد المفاوضات بإضافة كندا التي سعت رسمياً للاشتراك بعيد صدور إعلان بوش ساليناس.

وتعين علينا أيضاً ترويج الاتفاقية سياسياً داخل الولايات المتحدة. فاتفاقيات التجارة الحرة دائماً ما يكون لها ضحايا في بعض قطاعات الاقتصاد. لكن إجمالاً فإنها تولد دائماً نشاطاً اقتصادياً عظيماً مما يزيد عدد المستفيدين عن عدد الخاسرين. وسوف تكون النافتا نعمة كبيرة للاقتصاد الأمريكي، وستخلق آلافاً من فرص العمل، وتدر ناتجاً إضافياً يبلغ عدة مليارات، وسوف تكون أيضاً عماد علاقة جديدة مع المكسيك، وتعزز علاقات وثيقة حول مجموعة من القضايا التي تتجاوز الحدود مثل المخدرات والبيئة والهجرة. وسوف تساعد على إنجاز الأهداف الأمريكية في المكسيك بما في ذلك إضفاء الديمقراطية على النظام السياسي. لكن المعارضة ستظل قوية. فسوف تعارضها عناصر مهمة للعمال المنظمة وحركة البيئة، وكذلك حلفاؤهم في الكونجرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون.

وستكون المشكلات السياسية التي تواجه الرئيس ساليناس عظيمة. فاتفاقية التجارة الحرة تستدعي التعجيل بخطى الإصلاح الاقتصادي في المكسيك بما ينطوي عليه من آلام. فسوف تستميت المصالح الاقتصادية والزراعية القوية في القتال لعدم فتح أسواقها. وأخيرا سيتعين على ساليناس تجاوز مشاعر عدااء لأمريكا ترجع جذورها إلى مائة وخمسين عاما. وسيتهم دائماً بالتفريط أمام اليانكي.

وأكد التزام ساليناس الشخصي بالتفاوض حول النافتا بأنه حاسم. فبعد أسابيع فقط من انتخاب جورج بوش رافقته إلى هيوستون للقاء التقليدي بين الرئيس الأمريكي المنتخب ونظيره المكسيكي. وكان الاجتماع هذه المرة مهماً: فساليناس نفسه منتخب لتوه، وفيما بينهما أطلق الرئيسان المنتخبان «روح هيوستون». شراكة جديدة تتطلع لاغتنام الفرصة المشتركة لا تعود بأنظارها إلى الماضي بمشاكله واضطراباته. ولم تُثر قضية منطقة التجارة الحرة، وفي الواقع كان ساليناس لا يزال في ذلك الوقت معارضاً للفكرة. لكن روح هيوستون هيأت أساساً شخصياً لحدوث ثورة في العلاقات الثنائية خلال السنوات الأربع التالية.

ومن جانبي أخذت زمام المبادرة في إعادة الحياة ورفع مستوى اللجنة المكسيكية المشتركة التي تضم وزراء كلا الدولتين والتي انعقدت لآخر مرة عام ١٩٨٧. ورافقني نحو نصف أعضاء وزارة بوش في اجتماع اللجنة في آب أغسطس ١٩٨٩. وأقام الجانب الأمريكي علاقات عمل قوية مع أبرز الشخصيات المكسيكية، وأثبتت هذه العلاقة جدواها عندما صادفت المشاكل الجانبين وقد انضمت إليهما كندا في مفاوضات النافتا.



ومثلما كان الحال في الجات أمسكت وكالات أخرى بزمام القيادة في المفاوضات الفعلية في النافتا. لكنني أبقيت على اهتمام شخصي بمسيرة المباحثات. ولم يكن تركيزي منصباً على التفاصيل الفنية للاتفاقية. بل على السياسة الداخلية التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تدعيمها أو إجهاضها، وراودني قلق خاص حول مواعدين. أولهما: هو انقضاء مهلة المسار السريع للكونجرس في أوائل عام ١٩٩١. فهذه السلطة تقصر على الكونجرس التصويت سلباً وإيجاباً حول الاتفاقيات التجارية التي يتفاوض عليها الرئيس، وبدونه يستطيع الأعضاء كل على حده أن يدخل تعديلاً على الاتفاق حتى يلفظ أنفاسه. وكان خصوم النافتا يعتبرون تصويت المسار السريع فرصة لإخراج المفاوضات عن مسارها قبل أن تبدأ. وحتى مع تقديم تنازلات حول العمل والبيئة فقد استغرق الأمر ضغطاً شاملاً للفوز بتجديد الكونجرس لسلطة المسار السريع في آيار مايو ١٩٩١. وكان الموعد الثاني الذي يقلقني هو انتخابات عام ١٩٩٢. وكنت أريد كالرئيس إنجاز النافتا خلال فترة رئاسته الأولى. وكلما أمكننا عرض الاتفاق في وقت مبكر عام ١٩٩٢ كلما كان ذلك أفضل. إن أي تأخير حتى الدخول في معمعة الحملة الانتخابية سيؤدي إلى تسييس قضية مثار خلاف بالفعل. كان الوقت عاملاً جوهرياً. وفي الخارجية والبيت الأبيض. فيما بعد. طالما أكدت

مع سكوكروفت على الحاجة إلى تحقيق تقدم مستدام ليس مع المكسيكيين والكنديين فحسب بل أيضاً مع مسئولى إدارتنا الذين لا يبدو أنهم يمنحون النافتا الأولوية التي تستحقها. وأقام بوب زوليك ساعدي الأيمن في قضية النافتا قناة اتصال غير رسمية مع خوسية قرطبة دي مونتويا رئيس موظفي هيئة الرئيس ساليناس. ومن خلال تلك القناة استطاع الجانبان تحديد المشاكل، وأن نستحث البيروقراطية في كلا الجانبين.

ومضت المفاوضات بسرعة مذهلة في ضوء التعقيدات القائمة وبدأت المفاوضات الأمريكية المكسيكية صيف عام ١٩٩٠. وانضمت إليها كندا وسط عام ١٩٩١. وفي أواخر تموز يوليو ١٩٩٢ كانت اختلافات خطيرة لاتزال تقسمنا. ولكن في ١٢ آب أغسطس استطاع الرئيس بوش إعلان اكتمال مشروع نص الاتفاقية. وفي ١٧ كانون الأول ديسمبر وقع الرئيس بوش والرئيس ساليناس ورئيس الوزراء الكندي بريان ملروني الاتفاقية في مكسيكو سيتي.

وفي ذلك الحين وبالطبع انتخب رئيس ديمقراطي وكونجرس جديدين، وتعين أن ينتظر التصديق النهائي على النافتا. لكن شكلها النهائي كان متطابقاً تماماً مع ذلك الذي تناوض عليه الرئيس بوش. وأعتقد اليوم كما كنت أعتقد دوماً أنها تشكل تراثاً عظيماً دائماً للرئيس بوش. فلم تخلق الاتفاقية منطقة تجارة حرة يقطنها ٣٧٥ مليون نسمة فحسب بل إنها تمثل انفراجاً تاريخياً حقيقياً في علاقتنا مع المكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية. ومع انتهاء ولاية بوش طلبت شيلى رسمياً الانضمام إلى النافتا. وكانت بقية دول أمريكا اللاتينية تقف وراءها. فقد التهب خيال القارة جراء رؤية الرئيس بوش بإقامة نظام للتجارة الحرة في الأمريكيتين. وهي رؤية أكثر شمولاً عن السوق المشتركة لأمريكا الشمالية التي تبنها ريجان.

وفي مستهل هذا القرن أعلن أحد أسلافي . جون هاي . أن المتوسط كان قرن الماضي والأطلنطي هو الحاضر والهادي هو المستقبل. ومع تولي لوزارة الخارجية سرعان ما تحولت نبوءة هاي إلى حقيقة. فسوف يؤذن عام ألفين ببداية «قرن الهادي». وكانت مهمتي هي التأكد من أن الولايات المتحدة ستكون جزءاً مهماً فيه.



وفي المقام الأول كنت عاقداً العزم على أن أي تحرك باتجاه التكامل الاقتصادي في شرق آسيا لابد وأن يضم الولايات المتحدة. وفي وزارة الخارجية سأحاول كبح أي تحرك من جانب الآسيويين الشرقيين لاستبعادنا بكل كياسة استطيعها وليس بالكياسة الواجبة عليّ. لكنني أردت أيضاً استغلال تعاوننا الاقتصادي المكثف بطرق أكثر إيجابية. فسوف تساهم العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع اقتصاديات شرق آسيا في فتح أسواق ديناميكية أمام الاستثمارات والصادرات الأمريكية. فضلاً عن ذلك فسوف تكمل علاقتنا السياسية والاستراتيجية مع منطقة نعتبرها حيوية منذ عصر تيودور روزفلت.

وأثناء تولي وزارة الخزانة عرض بوب زوليك وبوب فاوهر الموظف المقتردر . فكرة بارعة عن مجموعة استشارية بين الولايات المتحدة وشرق آسيا على غرار مجموعة السبع بل ولقد اقترحت إمكانية إقامة مثل هذه المنظمة في أخطر الخطب التي ألقيتها . وحلت حملة عام ١٩٨٨ وظلت الفكرة فكرة جنينية . لكن عندما انضم إليّ الإثنان بوزارة الخارجية أبقينا أعيننا مفتوحة على الشرق بانتظار أي فرصة تلوح . وهبطت هذه الفكرة في شهر تنصيب بوش . وجاءت هذه المرة من استراليا .

فقد اقترح بوب هوك رئيس وزراء استراليا علانية في شهر كانون الثاني يناير فكرة تجمع شرق آسيا للترويج لفكرة التجارة الحرة في المنطقة . ولم يتضمن إقتراحه الولايات المتحدة لكن لم نصادف أي صعوبة في إقناع صديق مخلص للولايات المتحدة ولجورج بوش بأن يطرح أمامنا مبادرة في اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك (أبيك) في كاتبرا في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٩ . وأصبحت إثننا عشرة دولة موقعة على ميثاق (أبيك) هي استراليا ، الولايات المتحدة ، اليابان ، كندا ، كوريا الجنوبية ، نيوزيلندا ، وأعضاء رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وبيروناي . وتنتج دول أبيك مجتمعة نصف إنتاج العالم ، وأكثر من ثلث التجارة العالمية . وحتى برغم أن أبيك معنية بالقضايا الاقتصادية الدولية اعتقدت أنه سيكون من المهم أن أبرز قيادتي للوفود الأمريكية في الاجتماعات الوزارية للأبيك .

وعكس أعضاء أبيك مجموعة شديدة التنوع من دول ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية . وبين ثنايا القشرة الدبلوماسية طغى انعدام الثقة وخاصة بين اليابانيين ، وربما كانت أبيك تمتلك إمكانات بعيدة المدى لا حدود لها . لكن على المدى القصير سيتعين عليها اختيار قضاياها بعناية فائقة . فكل شيء أبعد مدى . على سبيل المثال . التحرك لتحويلها على وجه السرعة إلى منطقة تجارة حرة ، يمكن أن يثير الانقسام في صفوفها بل يندھا في المهدي . وفي البداية على الأقل كان تركيزي أقل على القضايا منه على الطابع المؤسسي . وكنا في حاجة إلى تنظيم عقد الاجتماعات وتحديد أشكال التشاور وبناء الثقة . وللمساعدة في هذا الصدد اتفقنا على أن تستضيف أي دولة من دول الآسيان كل اجتماع سنوي آخر . فقبل أن تنطلق أبيك يجب أن تتعلم المشي .

وأنجزنا هدفين أساسيين في اجتماع كانبرا . ووافقت سنغافورة وكوريا الجنوبية على استضافة الاجتماعين الوزاريين السنويين القادمين . وكلفت مجموعات عمل الخبراء بدراسة السبل التي تكفل لأبيك تشجيع التعاون في مجموعة متنوعة من القضايا الاقتصادية والتعليمية والبيئية . ومع اجتماع ١٩٩٠ الوزاري في سنغافورة اكتسبت أبيك معنى الديمومة رغم عدم تمكني من المشاركة بسبب إصابتي بنزلة انفلونزا معوية حادة وهي أشد ما عانيته من مرض خلال عملي كوزير خارجية .

أما الاجتماع الثالث الذي عقد في سول عام ١٩٩١ فقد وجدني ووجد أبيك في حالة صحية جيدة. فقد باتت الصين وتايوان وهونج كونج أعضاء كاملي العضوية، وهي خطوة حاسمة للأمام اقتضت إجراء مفاوضات مستفيضة قبل إمكانية التوصل إلى تسوية نهائية. وكانت مجموعات عمل الخبراء تعرض تقارير عن موضوعات شتى كالترويج السياحي إلى قواعد البيانات الخاصة بتنمية التجارة والاستثمارات ومشروعات رئيسية لمكافحة التلوث البحري، وشكلت لجنة من الأكفاء لتقديم توصيات حول تطوير المنظمة في المستقبل. وبعد عامين فقط كانت أبيك منظمة واعدة فتية.



ورغم هذا التقدم لم يهدأ التحريض على إقامة كتلت تجاري قاصر على شرق آسيا. ولم يكل محاضر بن محمد رئيس وزراء ماليزيا بصفة خاصة في ترويج فكرته بإقامة المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا EAEG على غرار المجموعة الأوروبية. ولم يكن ينظر إلى محاضر على أنه موال لأمریکا. بل كان ينظر إليه على أنه مصدر أذى، ولهذا فقد اتخذت موقفاً عاماً معتدلاً من فكرته. أما في السر فقد بذلت قصاري جهدي لوأدها. وكان بعض أعضاء أبيك ميالون إليها لمجرد الاستجابة لإلحاح محاضر، وفي اجتماع أبيك في سول ألمح لي سانج أوك وزير خارجية كوريا الجنوبية إلى احتمال تأييد بلاده لاقتراح محاضر بالتضامن الآسيوي. وذكرني بأن الأمريكيين وليس الماليزيين هم الذين أراقوا دماءهم دفاعاً عن كوريا قبل أربعين عاماً. كانت رسالتي غاية في البساطة: كل الدول ليست على قدم المساواة. واستوعب الكوريون الجنوبيون الرسالة ولم يعودوا يلحون على إقامة المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا EAEG.



ومن دون مساندة يابانية قوية لكانت EAEG قد شكلت تهديداً لمصالحنا الاقتصادية في شرق آسيا. وكانت الشراكة الأمريكية اليابانية عاملاً رئيسياً هنا كأى شيء آخر في منطقة الهادي. فلو تعززت الشراكة فلن تكون التجارة الحرة والاستثمارات مجرد احتمال بل أكثر رجحاناً. وإذا اهتزت فسوف تصبح المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا حقيقة مؤكدة. وستضطرب العلاقات الأمريكية اليابانية. والسبب دائماً هو التجارة. وكنت في غاية السعادة لأن أوكل مهمة المفاوضات التجارية مع اليابان إلى كارلا هيلز المفوض التجاري الأمريكي الخاص الكفاء المثابرة. ومع هذا ولأن علاقتنا الأمنية مع اليابان كانت بالغة الأهمية باعتبارها مصدراً لاستقرار في شرق آسيا والهادي لأكثر من أربعين عاماً فقد كنت أراقب تطور العلاقة الاقتصادية الأمريكية اليابانية. ولم أكن مدافعاً عن اليابان. فقد كانت ممارسات التقييد التجارية اليابانية فضيحة دولية. لكنني كنت على يقين من واقع خبرتي الخاصة في الخزانة أن الصبر والتصميم والمفاوضات الخاصة هي الكفيلة وحدها بأن تؤتي الثمار مع اليابان. وفي الخارجية لم أتردد يوماً في التدخل في العلاقات التجارية الأمريكية اليابانية عندما أشعر بأن أخطار حدوث انفجار شامل فاقت الحد.

وكانت القضية المطروحة هو مبادرة العوائق الهيكلية SII التي طرحها الرئيس بوش ورئيس الوزراء الياباني سوزوكي أونو في قمة باريس الاقتصادية عام ١٩٨٩، وشكلت المبادرة مسعى رفيع المستوى لتجنب فرض عقوبات تجارية أمريكية على اليابان واحتمال نشوب حرب تجارية. وكانت المباحثات الأمريكية اليابانية في إطار المبادرة التي قادها باقتدار ديك مكورماك وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية أيسر مباحثات شاملة تجري بين الدولتين، وللمرة الأولى توافق اليابان على بحث بعض مسائل الاقتصاد الجزئي الأساسية التي تساهم في تعزيز الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة، وشمل ذلك سياسات استغلال الأراضي وتنظيم الأعمال والتسعير.

وبرغم هذا انهارت المفاوضات في ٢٣ شباط فبراير ١٩٩٠. واجتمع رئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو مع الرئيس بوش في بالم سبرينج في أوائل آذار مارس لإعادة تأكيد التزامهما بعملية SII لكن الوقت كان مضغوطاً. وتحت ضغط مكثف من الكونجرس سيكون على المفوض التجاري الأمريكي على الأرجح الإعلان عن مجموعة جديدة من العقوبات التجارية قبل ٣٠ نيسان إبريل، وكنت أعرف أن رئيس الوزراء الياباني السابق نوبورو تاكيشيتا سيزور واشنطن في منتصف آذار مارس. وقد عملت عن كثب مع تاكيشيتا وهو رئيس للوزراء وعندما كان وزيراً للمالية في وقت سابق وكان لا يزال يشكل قوة ذات وزن داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم.

واعتقدت بأن الوقت سيكون مواتياً للعب مباراة جولف مع صديق قديم وإجراء مفاوضات مغلقة. ولعبنا مباراة وبحثنا الخيارات وأبدى تاكيشيتا استعداداً ليعرض عدداً من التنازلات نيابة عن الحكومة اليابانية لعل أهمها زيادة شاملة في الإنفاق الاستثماري بهدف تعزيز الطلب الداخلي. ووفرت مباحثاتنا غير الرسمية الإطار العام لتسوية نهائية. واستؤنفت المفاوضات، وكان التقييم الأولي الذي صدر عن الجانبين في نهاية الشهر إيجابية بدرجة كافية لتجنب فرض عقوبات اقتصادية أمريكية (بالكاد). واستمرت العلاقات الأمريكية اليابانية عرضة لتوترات عارضة عالجتها من حين لآخر لكن الأزمة الكبرى حلت ثم انقضت.



ولازمني اعتقاد لأمدة طويل أنه ما من علاقات ثنائية للولايات المتحدة تفوق في أهميتها اليوم علاقاتها مع اليابان. وأنا وزير للخزانة عملت مع عدة حكومات يابانية لتنسيق سياساتنا الاقتصادية الثابتة لصالح العمل على استقرار أسعار الصرف. وفي عام ١٩٨٩ دعوت إلى إقامة «شراكة كونية» بين الولايات المتحدة واليابان، وأعتقد أن للفكرة وجاهتها حتى الآن. فاليابان نموذج يحتذى للتنمية الاقتصادية في العالم. والآن ولأسباب تاريخية قوية يتعين أن تمارس اليابان نفوذاً سياسياً يتفق مع ثقلها الاقتصادي. ومع ذلك وعلى مدار العقد الماضي بدأت اليابان، ولكن على استحياء وباطراد في الاضطلاع بزعمامة دولية أعظم.

وهو تطور أرحب به، وقد شجعت لأمدة طويل، فارتباط اليابان الاستراتيجي ثقل موازن جوهرى يضمن عدم إقدام الصين وكوريا الشمالية على أي مغامرة إقليمية. فضلاً عن ذلك فإن أي دور

ياباني أكبر من خلال الأمم المتحدة . بما في ذلك احتمال منحها وضعاً خاصاً داخل مجلس الأمن الدولي في نهاية المطاف . يمكن أن يساهم في ضمان أن قوة اليابان هي قوة استقرار حول العالم والمحيط الهادي. وبرغم اختلافنا حول التجارة، وعندما تركت إدارة بوش السلطة كانت هذه الشراكة الحاسمة لاتزال قوية.

وفي ٢٣ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٣ وافق الكونجرس على اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية. وبدأ سريانها في الأول من كانون الثاني يناير ١٩٩٤. وفي تشرين الثاني نوفمبر ذلك العام التزم قادة دول أبيك في اجتماعهم في أندونيسيا بإقامة منطقة تجارية حرة تمتد من نيويورك حتى بانكوك بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الأول من كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤ م أقر الكونجرس اتفاقية الجات بصفة نهائية بما يضع نهاية لعملية بدأت قبل ثمانية أعوام في بونتا ديل إيشي بأروجواي.

وبالطبع وقعت تلك الأحداث بعد رحيل إدارة بوش. لكن أيا منها ما كان متيسراً لولا الجهد الدؤوب لإدارتنا. ومع متابعتي للتغطية الصحفية يخامرني إحساس بشيء من الأسف. وفي المقام الأول، ومن منطلق عالم المفارقات كان لا بد وأن يحتفل رئيس آخر بتلك الانتصارات. لكنني أحسست أيضاً بالفخر بما أنجزه بوش وإدارته. وبشأن التافتا والجات وأبيك فقد وضعنا الأسس لنظام جديد وحر للتجارة الدولية يستمد جذوره بثبات من مبادئ السوق الحرة من شأنه نشر الازدهار في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم لعدة عقود قادمة.

بوريس يلتسين

لجورج بوش

كامب ديفيد، الأول من شباط فبراير ١٩٩٢

طقس بارد، بل شديد البرودة، هذا هو الوصف الوحيد الذي أمكنني أن أطلقه على الجو خارج سيارتي في ١٤ شباط فبراير ١٩٩٢ ونحن ننطلق بسرعة نحو طريق سريع في عمق أراضي روسيا. وفي مشهد من مشاهد الدكتور زيفاجو كانت السهوب مطمورة تحت الثلوج والريح تصفر في جنبات البحيرات المتجمدة، وتبدو جيوب أشجار البتولا بل والأشجار الخضراء التي تناثرت هنا وهناك كما لو كانت واحات وسط الصحراء. وفي لحظة ما وقع بصري على حصان يجر عربة جليد يجتاز حقلاً ليعبر المدى الذي تكسوه الثلوج ويبدو ممتداً بلا نهاية. وكنت أتوجه جنوباً من إيكاتريننبورج على بعد عدة مئات الأميال شرق موسكو على الجانب السيبيري من الأورال لمدة ساعتين قاصداً تشيليا بنسيك ٧٠. تلك المدينة التي لم يكن معظم العالم يعلم عنها شيئاً قبيل عدة أشهر. كانت تشيليا بنسيك ٧٠ إحدى منشأتين نوويتين في الاتحاد السوفيتي أقرب شياً بمعملي الآموس أو لورانس ليفرمور مع فارق واحد: مجرد وجودهما ناهيك عن أن العمل الذي ينجز هناك سر من أسرار الدولة ولم تظهر مطلقاً على الخرائط السوفيتية. بل إن القلة التي تقطن إيكاتريننبورج أكبر مدينة مجاورة لم تكن تعرف شيئاً عن تشيليا بنسيك ٧٠ حتى قبيل وصولنا. وفي الاتحاد السوفيتي كانت تشيليا بنسيك ٧٠ تعد ثقباً أسود. لكن في روسيا التي مر شهر على عودة مولدها من جديد في شباط فبراير ١٩٩٢ أصبحت رمزاً محتملاً للتعاون الروسي الأمريكي. بل وربما من قبيل الصدفة البحتة أن يزورها الأمريكيون للمرة الأولى في يوم عيد القديس فالنتين. وعقب رحلة طويلة بعيداً عن الطريق السريع الرئيسي واجتياز عدة نقاط تفتيش عبرنا عدة أسوار شائكة للوصول إلى مبنى للأبحاث مكون من ثمانية أدوار، وكان بوسعي أن ألمح في كل نافذة العلماء والفنيين والإداريين يقضون خلف كل النوافذ تقريباً يلوحون بحماسة وبهجة. كانت أصواتهم تتناهى بشق الأنف عبر نوافذ الحماية من العاصفة التي عززت للوقاية من الشتاء الروسي القارس. وشعرت لوهلة كما لو أنني هبطت من المريخ شخص غريب يراه هؤلاء الرجال والنساء بأم أعينهم. ومع الفارق في برودة الطقس وشدة كثافة الحشود لم يكن يسعني سوى تذكر تيرانا في حزيران يونيو ١٩٩١ حيث كان تدفق المشاعر تجاه أمريكا هو القاسم المشترك،

واصطحبنا ضيوفنا إلى قاعة محاضرات ضيقة للقاء خمسة وعشرين من أبرز علماء المركز. وذكرتني القاعة بأيام دراستي في برينسيتون لكنها لا تقارن بالموجود الآن. فهي تحمل طابع الخمسينيات لكنني على يقين تام بأنني أجلس أمام نخبة من أكثر العقول تقدماً وتطوراً في العالم. وأثناء جلوسنا راودتني أفكار بأنه يوجد هنا الرجال الذين صمموا الأسلحة التي حددت الحرب الباردة. وها نحن نجلس لنبحث السبل التي يمكن أن يساعد بها الغرب في ضمان مستقبلهم. حقاً إنها سخريّة التاريخ.



وبدأ اجتماعنا باستعراض مفصل وشامل لبرنامج الأبحاث النووية للاتحاد السوفيتي سابقاً، وطبيعة العمل الذي يقوم به العلماء حالياً بتوجيه من جمهورية روسيا المستقلة حديثاً. وقال أحد العلماء أمامي وأمام زملائي: «ليس هناك نقص في الأفكار والنقص الوحيد هو في الأموال» وفي الحقيقة فقد أثاروا عدداً من الأفكار معي بدءاً من صناعة الماس الصناعي مروراً بتطوير الألياف الضوئية، وانتهاءً بتحسين أسلوب التصوير بالرنين المغناطيسي النووي، وكان هؤلاء العلماء يتوقون لتحويل معارفهم في تصميم الرؤوس الحربية إلى استخدامات سلمية مفيدة.

لكنهم يواجهون مشكلة حادة تتمثل كما قال أحدهم في «أنه في الأعوام الأخيرة بدأ الوضع المالي لمؤسستهم في التردّي» ويات من الواضح أنه مالم يتم تدبير طريقة لدفع رواتبهم فسوف يحاول الإيرانيون والكوريون الشماليون والأنظمة الحمراء الأخرى شراء خبرتهم المعرفية النووية بأرخص الأسعار، وهو ما أصبح نطلق عليه مشكلة «استنزاف العقول».

وأجبت أن هذا هو ما نبحثه هنا، وبدلاً من النظر إلى الموضوع على أنه مجرد مشكلة «لاستنزاف العقول علينا أن نبحثه على أنه «كسب العقول». أي أن يعمل المجتمع الدولي مع روسيا والدول المستقلة الأخرى للمساعدة في تحويل مواهبكم إلى مشروعات مدنية مهمة ومفيدة».

وعرضت اقتراحي بإقامة مركز علمي مشترك يعمل كمركز يعيد تأهيل علماء الأسلحة النووية وتكيفهم مع مشروعات بحثية وفكرية مهمة تثير التحدي. وردوا بحماسة، ثم أوضحوا أن ما يحتاجونه فوراً الآن هو منشآت للتخزين الآن للأسلحة النووية المفككة، والمساعدة في إيجاد طرق للاستفادة من المواد المفككة.

وعقب اللقاء التقطنا عدة صور حول تمثال إيجور في كورشاتوف الأب الروحي للبرنامج النووي السوفيتي. ونظراً لعدم السماح بدخول كاميرات تصوير أو أجهزة تسجيل إلى المنشأة فقد استغرق الأمر شيئاً من الجهد لإقناع إدارة المركز بالسماح بالتقاط الصور. ولدى بحث الأمر وشد وجذب مع يفضيني أفرورين كبير العلماء وفكتور ميخائيل نائب وزير الطاقة الذرية همهم عدة علماء: «دعه يفعل، دعه يفعل». وأخيراً لأنت عريكة أفرورين وميخائيلوف. وقلت للعلماء المبتهجين: «ها هو يوم جديد». فقد كان هؤلاء العلماء يريدون أن يرى العالم ويسمع الكثير عن إنجازاتهم.

ثم توجهت مع بعض المساعدين إلى معمل اختبار المواد حيث تجري التجارب على الليثيوم والبلوتونيوم واليورانيوم. ولأننا في مناطق يحتمل أن تكون محملة بالإشعاعات فقد أعرتُ أنا ومساعدتي معاطف وقبعات بيضاء، وأحسست كما لو أنني في مؤتمر لبيكر. وما لبثنا أن وضعنا أغطية بلاستيكية شفافة حول أحذيتنا وسُلِّمَ كل منا عداد جايجر شخصي. وظهرنا كما لو كنا فريقاً من «مفقودي الفضاء». فقد بدت المعامل عتيقة للغاية. وها هو تذكار آخر على كيفية اضطرار السوفيت للتعامل مع الغرب: فقد حل الكريملين المشكلات العسكرية الاستراتيجية بتخصيص موارد ضخمة لها، وتمكن في النهاية من التوصل إلى حلول بعد بذل جهود جبارة في ضوء القصور التكنولوجي المزمّن. ولكن مع استمرار العملية أفلست موسكو ومعها المجتمع والدولة مما أوقع أهم نخب المسؤولين السوفيت في فقر مدقع.



وبانتهاء جولتنا وفحصنا للتأكد من عدم تعرضنا للإشعاع هبط الظلام الدامس، ونقلنا إلى موكبنا للعودة إلى إيكاترينبورج. واضطررنا للدوران حول المجمع وأثناء دوراننا لمحنا ورشة ميكانيكا جيدة الإضاءة كان يقف بها رجل وحيد يبدو أنه يعمل على مخرطة. وأثناء مرورنا توقف عن العمل وتفحص المركب ثم رفع يده ببطء مشيراً بإبهامه ولسان حاله يقول: حمداً لله أن انتهت الحرب الباردة فلنكن أصدقاء الآن.

وفيما تلى من أسابيع وشهور تجولت في الدول السوفيتية السابقة حديثة العهد بالاستقلال، وعملت مع الرئيس يلتسين والإصلاحيين الروس الآخرين وذهني مشغول مراراً بذلك الرجل الذي كان يعمل في ورشة الميكانيكا وإشارته الإنسانية المؤثرة.

فلن تضارق صورته مخيلتي تذكراً لي بالفرصة المواتية الفريدة للمساهمة في إقامة الديمقراطية وإشاعة الحرية بل ولتجديد آمالي وإيماني وجهودي.

مؤتمر التنسيق

وبعد أن أمضيت بضعة أيام في عطلة ميلاد السيد المسيح عدت إلى واشنطن في الخامس من كانون الثاني يناير لما أعرف أنه سيكون يقيناً شهراً محموماً. فإلى جانب السفر إلى مكسيكوسيتي للتوقيع على معاهدة السلام في السلفادور، ثم إلى ماناجوا عاصمة نيكاراغوا فسوف أستضيف مؤتمر التنسيق ثم أتوجه إلى موسكو لاجتماع متابعة لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط، والمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، ثم الإنضمام إلى الرئيس بوش ويلتسين في كامب ديفيد. وبإلقاء نظرة على المستقبل كنت أدرك أننا نقترب من مرحلة حرجة في العلاقات مع روسيا والدول حديثة العهد بالاستقلال، وبانهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول ديسمبر شرعت كل جمهورية في محاولة إقامة علاقات إيجابية مع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة ولن تكون قدرتنا على التأثير في سلوكها كبيرة مطلقاً.

وفي برينسيتون حددت السياسة والاقتصاد والأمن كمجالات رئيسية ثلاث نأمل في تحريكها قدماً. وعلى جبهة الأمن كنت أدرك أننا في حاجة إلى التصرف بحسم لتأمين الأسلحة السوفيتية. خاصة أسلحة الدمار الشامل. وفيما أصبحت دول الاتحاد السوفيتي السابق مستقلة رسمياً الآن فقد انضم معظمها إلى رابطة كومنولث الدول المستقلة. كما أثرت تساؤلات حول التحكم والسيطرة النووية وتطبيق المعاهدات القائمة وسياسة منع الانتشار النووي. ولتسوية هذه التساؤلات أوفدت ريج بارثولوميو وفريق حكومي إلى موسكو منتصف كانون الثاني يناير للقاء نظرائهم لبحث كيفية تقديم المعونة الأمريكية للتخزين والإزالة الآمنة للأسلحة النووية السوفيتية. خاصة الرؤوس النووية التكتيكية. وكتبت إلى كوزيريف في ١٤ كانون الثاني يناير أقول: «أود أن تكونوا على يقين من الأهمية البالغة لقدرتنا على إظهار تقدم حقيقي حول تحديد سبل زيادة سرعة التفكيك الآمن، ودمج وإزالة الأسلحة النووية السوفيتية».

ومن زاوية الدعم الغربي للإصلاح السياسي والاقتصادي أردت انتهاز فرصة عقد مؤتمر التنسيق يومي ٢٢ و٢٣ كانون الثاني يناير لبدء جهود المساعدة بثلاثة طرق. أولها: أنني أردت إرسال إشارة دعم بالغة الوضوح إلى الروس والأوكرانيين والآخرين أن العالم بأسره يريد أن تقترن تجاربهم بالديمقراطية والسوق الحرة والاستقلال حتى يضمنوا النجاح. وسيتم إنجاز هذا الهدف جزئياً بمجرد عقد المؤتمر نفسه الذي ضم سبع منظمات دولية وسبع وأربعين دولة منها الأرجنتين وأستراليا وتاييلاند والإمارات العربية المتحدة على غرار مؤتمر أوروبا الوسطى تقريباً*. وأردت أيضاً إضافة لمسة مثيرة ستسرى بسرعة فائقة عبر التغطية الصحفية لمثل هذا الحدث الدبلوماسي. وأردت خلق قضية إخبارية قد تتناولها شبكة سي إن إن ووسائل الإعلام الدولية الأخرى لثبث الأمل لدى من يحتاجه في دول الاتحاد السوفيتي السابق وفي الوقت نفسه تحفيز الرأي العام «والمبادرات الخاصة» في الولايات المتحدة. واقترحت مارجريت تاتويلر الوسيلة البارعة: جسر جوي من الغذاء والدولة لكل دولة ديمقراطية جديدة بازغة.

وسيكون إقامة جسر جوي إنساني إلى الاتحاد السوفيتي السابق باستخدام طائرات سلاح الجو الأمريكي إشارة واضحة. مثلما كان الجسر الجوي لبرلين. لبدء عهد جديد. وبتعليمات مني أعد ريتشارد أرميتاج الذي تولى الإشراف على مساعداتنا للاتحاد السوفيتي السابق ما أصبح يعرف «بعملية بث الأمل» وهي خطة يمكن بمقتضاها تسيير أربع وخمسين طلعة تحمل الغذاء والدواء

* كان عقد مثل هذا المؤتمر الذي يعد أضخم مؤتمر يعقد في وزارة الخارجية بشكل مع ضغط عنصر الوقت. أقل من شهر للإعداد. كابوساً مزعجاً لكارين جروميرز ولين دينت وبييل ديف مشرفي غرف الدور الثامن التاريخي بوزارة الخارجية. وحلوا المشكلة بجهدهم الخلاق المعهود. بما في ذلك نقل أربعين من وزراء الخارجية ورؤساء المنظمات إلى الغداء في بليز هاوس بسيارتي اتوبيس مدرستين وهو حل أصاب مسؤولي الأمن بالصداع.

في أسبوع واحد لكل دول الاتحاد السوفيتي السابق المستقلة حديثاً. بما في ذلك اثنتي عشرة طلعة أولية بطائرات النقل العملاقة سي ٥ من قاعدة راين ماين في فرانكفورت. وإجمالاً فإن عملية «بث الأمل» ستقدم ما جملته ٣٨ مليون رطل من الدواء والأغذية*.

وتمثل هدفي الثاني في زيادة عدد الدول المانحة للمعونة الإنسانية لموسكو وجاراتها وتعزيز التعاون بين الحكومات المانحة. وقدمت برامج المساعدة في معظمها على أساس ثنائي، وجاء معظمها من الولايات المتحدة أو أوروبا، وكنا نريد حقيقةً جهداً عالمياً حقيقياً منسقاً.



وكان الأوروبيون لا يزالون على استيائهم لعدم اقتراح أن تتولى المجموعة الأوروبية رعاية مؤتمر التنسيق، وظهر هذا الاستياء أوضح ما يكون من مفوضية المجموعة ومن فرنسا. وفي اجتماعاتي على هامش المؤتمر حاولت أن أشرح للأوروبيين أن جهودنا تستهدف توسيع مصادر المعونة ونقلها. وكنت مدركاً أن محاورتي العقلاء ودوجلاس هيرد وهانز ديتريش جينشر وهانز فان دين بروك على سبيل المثال يفهمونني لكنني لم أكن مدركاً حقيقة موقف الآخرين.

ومع ذلك فقد تأكد رأيي بالنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الذي شكل مجموعات عمل لمعالجة أربعة قطاعات استراتيجية هي الطاقة والغذاء والدواء والمأوى. وفي كل قطاع تمكنا من جذب مشاركين لوضع خطة عمل ستوضع موضع التنفيذ ونحن نقرب من الربيع. وعرض مانفريد فيرنر السكرتير العام لحلف الأطلسي مساهمة الحلف في الدعم اللوجستي والتخطيط. وعرض جان كلود باي السكرتير العام لمنظمة التنمية الصناعية أن تكون المنظمة بمثابة غرفة مقاصة لبرامج المساعدة الفنية. كان جمع خمس وأربعين دولة ومنظمة عابرة للقومية للتنسيق بهذا الشكل مهمة خلاقة مهمة أداها باقتدار كين جوستر ونائبي لاري إيجلبيرجر ومساعدتي في تنظيم المؤتمر.

وفضلاً عن ذلك قدمت حكومات من خارج أوروبا وأمريكا الشمالية عروضاً ضخمة للمساعدة الثنائية مما يبرز الطبيعة الكونية للمساعدات. وعلى سبيل المثال قدمت الفلبين برامج تدريب في البنوك الزراعية ومستويات الإدارة الوسطى والمشروعات الصغيرة. ووافقت على تقديم ٤٥٠ مليون دولار قروضاً سلعية، وعرضت الأرجنتين استضافة مائة ألف لاجئ، وأعلنت كوريا تقديم قروض

* وأفتضى الجسر الجوي إقامة تعاون ودعم مكثف من جانب وزارتي الدفاع وهيئة الأركان العامة المشتركة. حيث لم يتبق سوى أيام قلائل لبدء الخطة. ولم يألُ ديك تشيني وكولين باول جهداً. سواء في مرحلة التخطيط التي عرج خلالها مخططوا هيئة الأركان العامة المشتركة وأريك إيدلمان كبير خبراء وزارة الدفاع للشؤون السوفيتية على وزارة الخارجية وساهموا في تحديد «أهداف» الطلعات الجوية، وكذلك في التنفيذ الفعلي للجسر الجوي. وقدموا خلالها لأرميتاج كل ما هو مطلوب للإسناد البري في الاتحاد السوفيتي السابق بواسطة وكالة الاستطلاع على الطبيعة OSIA. وقبل خمس سنوات كانت هذه الأهداف محددة كمواقع مستهدفة من جانب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. كما كان خبراء وكالة الاستطلاع يطاردون الصواريخ وها هو ذا مؤشر آخر على إنهاء الحرب الباردة.

استيراد وتصدير وقروض سلعية بأكثر من مليار دولار، وقدمت العربية السعودية مساعدة قدرها ١,٢ مليار دولار لمساعدة أذربيجان في تطوير طاقة إنتاج وتصدير البترول.

وكان ثالث أهدافي هو استغلال مؤتمر التنسيق كمهلة لحمل بيروقراطيتنا على التحرك. ففي أوائل كانون الثاني يناير توجهت إلى زميلي ديك دارمان مدير مكتب الإدارة والموازنة طالباً منه أساساً مبلغ الـ ٦٤٥ مليون دولار التي أعلن الرئيس تقديمها في بداية المؤتمر. ومع هذا أردت أيضاً إظهار أنه ليست هناك مصادر غير نقدية للمساعدة على نفس القدر. وفي اندفاع مجنون، تمكن لاري إيجلبيرجر ودينيس روس ومارجريت تاتويلر وبوب زوليك بمساعدة اثنين من الموظفين المتحمسين هما شيلا هيسلين ولوني كيتي (حيث رأبت تاتويلر على تسميتها «بالأولاد» لحماسهما المفرط، من توفير حجم متنوع من المساعدات من البرامج الكوممية عن طريق التودد والافتراض بل والاستجداء. وشملت المساعدات أشياء مثل حمولة خمس طائرات س. ٥ من الإمدادات الحيوية من مخلفات عملية عاصفة الصحراء، وتمويل برنامج المزارع. إلى. المزارع وكذلك الأموال اللازمة لتأسيس مؤسسة يورو آسيا وأربعمئة طن من الحليب المجفف لمدينة بطرسبرج و ١٠,٦٠٠ طن من الزبد والمسلي وقمح بلغاري إلى أرمينيا.

بزوغ نجم الزعيم يلتسين

وبعد أربعة أيام من اختتام مؤتمر التنسيق وصلت إلى موسكو، وبرغم أن المشاركة في رعاية الجلسة الأولى للمباحثات متعددة الأطراف كانت هي السبب الأساسي لزيارتي. كنت أعتقد أن زيارتي لموسكو مناسبة جيدة للتباحث مع يلتسين وكوزيريف وبقية القيادة الروسية.

وبعيد وصولي في ٢٧ كانون الثاني يناير اجتمعت مع كوزيريف في قاعة بوجيافسكي في أوسوبنيك ليكون رابع وزير خارجية ألقاه هناك خلال ثلاث سنوات. وبعد استعراض خاطف لمباحثات اليوم التالي الخاصة بالشرق الأوسط وجه كوزيريف دفعة المحادثات إلى الوضع في روسيا. وقال: «إنني أقدر جهودكم خلال المؤتمر الذي عقد الأسبوع الماضي فالرئيس يلتسين متحمس للغاية للجسر الجوي، وأعطى أوامره للمسؤولين الروس بضمن تسليمهم الإمدادات». وتطرقت أيضاً إلى بحث قضايا نووية. ولأن الرئيسين بوش و يلتسين كانا على وشك طرح مبادرات جديدة هامة فإننا تركنا الجوهر الحقيقي لنعالجه خلال اجتماعي مع يلتسين.

وأوضحت قلقنا تجاه احتمال بيع روسيا أسلحة لدول مثل إيران. وبدأت بالقول: «أعرف أن روسيا في حاجة ماسة إلى النقد الأجنبي من تلك المبيعات. لكن هذه المبيعات سوف تهدد الأمن الإقليمي وتثير مشكلات لدى الرأي العام الأمريكي» وهو عامل مهم إذا كان يتعين علينا تزويد روسيا بمزيد من المعونات. وقال كوزيريف إنه في الوقت الذي يتفهم فيه رأينا «فإن الأسلحة هي واحدة من السلع القليلة التي يمكن أن تبيعها روسيا، وأن حكومتنا تتعرض لضغوط من الجيش للمضي قدماً في تلك المبيعات». واتفقنا على أن يبحث الرئيسان هذه القضية باستضافة في كامب ديفيد.

وعقب انتهاء مباحثات الشرق الأوسط، والتي عكر صفوها رفض الفلسطينيين للحضور التقيت مع يلتسين صباح ٢٩ كانون الثاني يناير. وقبل يومين فقط غادر يلتسين موسكو فجأة إلى جهة غير معلومة مما روج شائعات في الصحافة الغربية بشأن صحته والاستقرار.

وبعد خمس دقائق اتضح مع ذلك كما لو أن يلتسين قد اختفى من دون سبب سوى للإعداد للقاء وليس التعافي. كان جذاباً. وقد شاهدت يلتسين مختلفاً عن الذي رأيته من قبل. وفي الماضي كان غالباً ما يبدو غامضاً بل زلف اللسان، والآن فإنه يتحدث بتفصيل أعمق من دون الاستعانة بمذكرات حول قضايا فنية رفيعة، وانصب تركيزه كلية على القضايا الأمنية. وعلى غموض مقترحات خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية التي طرحها الرئيس بوش وتلك التي طرحها حول إزالة وتدمير الأسلحة النووية الاستراتيجية التي طرحها الرئيس بوش وتلك التي طرحها حول إزالة وتدمير الأسلحة النووية (الاستراتيجية والتكتيكية). ورؤيته للدفاع الاستراتيجي ومشكلة «استنزاف العقول» والحاجة إلى التوصل إلى تفاهم حول تحويل الصناعات الحربية التقليدية.

وأشاد يلتسين «بالتقليد الجديد» في العلاقات الأمريكية الروسية متجسداً في حقيقة استعراض واشنطن وموسكو مقترحاتهما النووية بدلاً من إعلانها عبر الصحافة. وأعرب عن اعتقاده بأن مواقفنا (متقاربة تماماً).

وردت «إن هذا أفضل كثيراً من التقليد القديم» (تفوق أحد الطرفين). وقد أقنعتني تجربة ثلاث سنوات أنه من دون إرادة كافية على القمة فلن تتحقق الفرص المتاحة أمام بلدينا». وقال يلتسين «لا يسعني الموافقة على المزيد. فالعسكريون لا يريدون أن يفعلوها بأنفسهم».

ولم يكن يلتسين متلهفاً على بحث الوضع الاقتصادي. بل كان يعتنق عدة أفكار طموحة حول القضايا الأمنية. من بينها بذل جهود أمريكية روسية لإقامة نظام أمني كوني وتمويل مشروعات تشغيل العلماء السوفيت السابقين بهدف القضاء على مشكلة «استنزاف العقول» وأبلغني يلتسين بصراحة شديدة أننا كنا نعيش في الماضي بشأن برنامج الأسلحة البيولوجية السوفيتية. ووجد يلتسين «أنه سيزال في غضون شهر» سيتم بعدها السماح لمفتشين دوليين بالوصول إلى الموقع. وعن قضية التحكم والسيطرة في الأسلحة النووية قال إنه يسيطر سيطرة تامة على كافة الصواريخ الاستراتيجية في الاتحاد السوفيتي السابق، وسيتم إقامة خط هاتفي بين الدول النووية الأربع، وإذا اتفقت الدول الأربع «لا سمح الله فسوف اتحمل مسؤولية الضغط على الزر» وما لبث أن استدرك قائلاً: «وعلى أية حال وفي غضون أيام قلائل لن تكون موجهة إلى الولايات المتحدة».

وبرغم أن يلتسين ألمح إلى إعادة توجيه الصواريخ الروسية في حديث أدلى به لشبكة تليفزيون إيه بي سي فإن خطورة هذا التعليق أوشكت أن تدفعني للقفز من مقعدي. وتساءلت: «هل لك أن تفسر النقطة الأخيرة عن إعادة توجيه الصواريخ».

ورد بالقول: «إذا أمكنني أنا والرئيس بوش التوصل لاتفاق فلن يتم توجيه أي صواريخ روسية تجاه الولايات المتحدة لأن الدولتين ستكونان حلفاء على قدر كبير من الفعالية». وقال يلتسين إنه لضمان عدم إعادة توجيه الأسلحة التي لا تخضع لسيطرة مباشرة من روسيا «فإننا ندرس إمكانية إلغاء جهاز صغير لإبطال مفعول الصواريخ أثناء عملية الصيانة الدورية لها في الدول الثلاث».

وبالتطرق إلى جدول أعمال قمة كامب ديفيد القادمة استفسر يلتسين عما إذا كنت أفكر في إصدار بيان مشترك عقب اجتماعي مع الرئيس، وقال: إن مثل هذا البيان سيكون له أهمية دولية. وأومات بالموافقة وقلت: «علينا أن نتجاوز أربعين عاماً من المشاعر السيئة في بلادنا وسيكون مثل هذا البيان مفيداً».*



وكتب إلى الرئيس في تلك الليلة أن الرئيس يلتسين سيزور أمريكا «كزعيم عازم على اكتساب الثقة، وعازم أيضاً على إظهار أنه لاعب فذ على الساحة الدولية كسلفه. وأظهر أداء يلتسين على مدى ساعتين في ذلك اليوم وتركيزه على القضايا الأمنية مدى حرصه ورغبته على أن يؤخذ على محمل الجد. كان يلتسين يتحرك بشكل رمزي (وتحديداً مبادرته بإعادة توجيه الأسلحة النووية. لأنه يمكن على أية حال إجراؤها بسرعة وسهولة) لكن أيضاً بأساليب يمكنها حقيقة تغيير طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية*». وكنت على يقين أنه إذا كان لنا أن نواصل هذا النهج فمن المهم أن نمنح يلتسين أقصى ما يمكن أن نقدمه من دعم. وقلت للرئيس من هذه الزاوية: «من المهم للغاية بالنسبة له أن يظهر له في كامب ديفيد أنه حاز على نفس العلاقة الشخصية الوثيقة التي حازها جورباتشوف».

وقبل مغادرتي موسكو اجتمعت مع وزير الدفاع شابوشنيكوف الذي كان يتولى المهمة الدقيقة بالسيطرة وتنظيم وتفكيك الجيش السوفيتي الكبير باعتباره أرفع مسؤول عسكري في كومنولث الدول المستقلة. وبالنسبة لضابط نشأ في المدرسة السوفيتية أظهر شابوشنيكوف احتراماً غير عادي للعملية الديمقراطية لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة.

* وتدخلت لدى الرئيس. وأبرقت له قائلاً: بصراحة أعتقد أن هذا البيان سيكون مهماً لمصالحنا أيضاً. فسوف يعزز يلتسين وسعيه للتقارب معنا، وأعتقد أنه سيدعم أيضاً افتراضاً يبدو أنه يلح عليه الآن. وتحديداً أننا لم نعد أعداء، إننا لم نعد بلدين متباعدين وبدلاً من هذا علينا أن نكون صديقين بل حليفتين. وكذلك فإنه لا يسعى للتعاون بل يسعى لشراكة حقيقية. وكما حدث في البيانين المشتركين في مطاري فنوكوفو وهلسنكي أثناء أزمة الخليج كان لدي فريق عمل أعد مشروع بيان بليغ.

* ومع ذلك فقد أضفت توضيحاً مهماً إلى الرئيس: «علينا أن نتذكر أنه رغم رغبته في تطوير وتعزيز علاقة الصداقة معنا فإن يلتسين قومي روسي حقيقي. فسوف يكون حساساً تجاه أي اتهامات بأنه يقدم تنازلات من جانب واحد وأننا نستغله».

وقال في كلمة الترحيب: «علينا أن نتحدث أكثر من مرة. فهذا يساعدنا على تجنب الأخطاء» وفي سياق وصفه لاجتماع ضد خمسة آلاف ضابط في موسكو أضاف قائلاً: «إن بعض الرؤوس الملتهبة بيننا تقول أنه يتعين علينا توجيه إنذارات نهائية إلى الرؤساء. فهم لا يمكنهم فهم أن الرؤساء منتخبون بواسطة الشعب».

وعن قضية بيع الأسلحة لإيران طمأنني شابوشنيكوف أنه ليس هناك «مشترون في طهران» وانتقد بيعنا الأسلحة إلى حلفاء مثل تركيا. ومثل كوزيريف قال إنه يجب على الرئيسين بحث هذه القضية في كامب ديفيد. وأشار إلى «أننا بحاجة إلى الاتفاق لا مجرد الحديث».

وبرغم استمرار بعض الاختلافات فإنني أعتقد أن شابوشنيكوف شأن يلتسين وكوزيريف كان يؤدي مهمة هامة في وضع بالغ الصعوبة بشكل غير عادي. وقلت له: «قبل أن أغادر أريد أن تدرك أننا نقدر جهودكم، ونتمنى لكم التوفيق في مهمتكم الشاقة». وقال: «لا يضايقني أنني أتعامل مع هذه المشكلات، لكن يجب أن أعترف بأنني أحسد بعض أسلافي والأوقات السلسلة التي استمتعوا بها، حين كان العدو واضحاً والقضايا تبدو سهلة نسبياً».

ولدى مغادرتي موسكو أثناء واحدة من أعتي العواصف الثلجية التي أشهدها خلال عملي كوزير للخارجية غمرني تهاؤل تجاه ما ينتظرنا من اجتماعات. وفي غضون أقل من شهر على الاستقلال بدت روسيا مستقرة رغم أنها تعيش مرحلة انتقال. فالقضايا النووية تجري معالجتها. وكان كل الزعماء الذين قابلتهم يلتسين وكوزيريف وشابوشنيكوف على قدر من الجدية والمسؤولية وكلهم رغبة في التعاون معنا.

روح كامب ديفيد

عقب الاجتماع الأول الذي عقد في الأمم المتحدة لقادة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن توجهت إلى كامب ديفيد في الأول من شباط فبراير لحضور اجتماع بوش مع يلتسين. ولأن هذه «زيارة عمل» وليست زيارة رسمية أرتأى الرئيس بوش أنه من الأفضل إجراء لقاء غير رسمي في كامب ديفيد. وكما كان الحال في ويومينج عام ١٩٨٩ مع إدوارد شيفرنادزة وفي عام ١٩٩٠ مع ميخائيل جورباتشوف أمل الرئيس في أن الابتعاد عن واشنطن سيشجع إجراء مباحثات غير رسمية أكثر استرخاءً.

وحقاً كان يلتسين مسترخياً. لكنه مثل استرخاء بطل التنس قبل المباراة: ففي ذروة مبارياته كان مستعداً وجاهزاً على الدوام لتصويب الهدف. وفتح الرئيس الروسي الذي تحدث المرة تلو المرة الأخرى بدون الاستعانة بمنكرات، موضوع الإصلاح الاقتصادي. وكان هذا الموضوع محل ترحيب. لأنه غاب فعلاً عن مباحثاتنا في موسكو. وقال: «لقد تأخرت في البدء لخمس سنوات» لأن الإصلاح لم يكن متاحاً بالفعل إلا بعد انهيار الإمبراطورية والأيدولوجية الشيوعية. وقال إن روسيا لديها

«برنامج واضح» بدأته بتحرير الأسعار في ٢ كانون الثاني يناير. وأعترف يلتسين بأوجه قصور نهج موسكو مشيراً إلى أنهم لا ينتهجون «خطة تقليدية» لأنه ليس لديهم وقت لتبني إصلاحات في مجال المصارف والضرائب والمجالات الأخرى قبل السماح برفع الأسعار.

وفيما حلت «أوقات عصيبة بسبب ارتفاع الأسعار فقد كان أكثر قلقاً حيال أشهر شباط فبراير وآذار مارس ونيسان إبريل التي قال أنها أشهر حاسمة». إننا نأمل في أن يصمد الشعب فإذا فشلت الإصلاحات فسوف تحل قوى محافظة محل القوى الحالية صقور سوف ترفض تلك الإصلاحات. فسوف تقوم لدينا دولة بوليسية، وسوف يحل القمع ويسود سباق التسلح وسوف تهدر مليارات الدولارات على الولايات المتحدة ويتورط العالم بأسره*.

وأكد أن الغداء هو شاغله الأول. وقال: «إنني ممتن للجسر الجوي الضخم» لكنه أشار بتأكيد على أن المرء لا يسعه إطعام روسيا عن هذا الطريق وحده. وأشار إلى أن الجسر سيتطلب مجهود «عشرات الدول وعمليات نقل ضخمة» من مختلف أنحاء العالم، ووجه الشكر إلى الرئيس لعقد مؤتمر التنسيق منوهاً إلى أنه خطوة بالاتجاه الصحيح.

وعرجاً على السياسة قال يلتسين: «حتى الآن فإن علاقات التعاون بيننا تسير ببطء. إنني أتحدث الآن على الأشهر السبعة الماضية. إنها تلك الفترة التي كنتم لا تعرفون مع من تتعاملون بين جورباتشوف وروسيا». وأشار إلى أنه يتفهم تأرجحنا لكن «الوضع بات شديد الوضوح الآن عليكم إرسال المعونة إلى روسيا ودول الكومنولث». وأعرب عن اعتقاده بأن التحرك نحو الكومنولث كان «صحيحاً وحتمياً» فعندما انهار الاتحاد كان بوسع الدول أن تتحرك في كافة الاتجاهات لو لم يكن هناك كومنولث. ولكانت هناك أربع دول نووية، ولكان الجيش قد تمزق إلى شظايا.



وفي الوقت الذي لا يزال فيه الكومنولث فتياً فقد كان فعالاً في تقليل الخلافات والنزاعات بين الجمهوريات. وقد أبلغني يلتسين في موسكو بأن الكومنولث «طفل هزيل». وقال: «إننا لا نريد نشوب صراعات بيننا وبين أوكرانيا. إننا نسعى للتخلي بالمرونة وعدم الالتفاف حول أوكرانيا*». وأوماً شابوشنيكوف بالموافقة ويلتسين يدلي بأقواله تلك. وخلص إلى القول: «إنه ليس لدى روسيا أي مخططات إمبريالية، وليس لديها أي رغبة في الهيمنة على الآخرين. إننا نريد أن يكون الجميع على قدم المساواة في الكومنولث، فالطفل لا يزال ابن شهرين، علينا أن نرعاه وألا ندعه يسقط».

* أشار إلى أن فريقه بقيادة ايجور جيدار من الشباب الموهوب وقال يجب على الرئيس أن يحمي فريقه من النقد داخل مجلس السوفيت الأعلى وفي أي مكان. فسوف تلتهم الذئاب حيدار إذا لم يحظ بحماية الرئيس».

* أشار يلتسين فيما بعد إلى وجود ١١ مليون نسمة من أصل روسي في أوكرانيا وقال «لا أعتقد أن أوكرانيا ستقدم على اتخاذ مواقف حادة في ضوء هذه الحقيقة. وقال إن أوكرانيا عامل رئيسي لزعزعة الاستقرار». لكنه أكد على علاقاته الشخصية الطيبة مع كرافتشوك إنني أتحدث معه باستمرار عبر الهاتف.

وانتقل يلتسين إلى القضية النووية وهو الموضوع الذي أنفق وقتاً طويلاً في الإعداد له وبدأ بالقول: «إن زر الإطلاق معي ثم مع الماريشال شابوشنيكوف بعدي. وبوسع رؤساء الجمهوريات الأربع إجراء اتصال فوري. وإذا حدث شيء لاقدر الله فبوسعنا الاتصال على الفور. ويجب عليّ أن أتحرّك وكذلك الماريشال شابوشنيكوف. وليس من المفتاح فنياً للآخرين السيطرة على الأسلحة النووية. إنه مستحيل.



وبرغم أنه ما من شيء في مرجعيته يوحي بأن لديه استعداداً خاصاً للاهتمام بالحد من التسلح فقد تطرق يلتسين لكل ما يمكن تصوره من تفاصيل كما لو كان يريد استعراض معرفته فحسب. والأهم من ذلك هو حديثه. وفي لحظة ما بعد أن شرح لنا كيفية تحويل البلوتونيوم ٢٣٩ وليورانيوم ٢٣٥ إلى «قضب» قابلة للاستخدام في محطات الطاقة النووية المدنية تساءل قائلاً: «ألا أبدو مثل خبير؟».

كان شاغله الأعظم هو انتشار الأسلحة النووية، وأعظم التهديدات خطراً تلك القادمة من الجنوب. وأشار إلى «أن صدام حسين ليس في وضع يمكنه من سرقة رأس حربية من أعلى صاروخ لكن يمكنه سرقة اليورانيوم من مستودع. ويمكنه بهذا أن يبتز العالم. إن الروس أيضاً «في عجلة من أمرهم لإزالة الأسلحة النووية التكتيكية من الدول المستقلة الأخرى من قازاقستان أولاً لمنع سقوطها في أياد إسلامية».

وعن ظاهرة «استنزاف العقول» استعرضت فكرة مركز العلوم. وأبدى يلتسين موافقته على أن هذه «قضية جوهرية يتعين معالجتها» وأنه يجب علينا العمل سوياً حول هذه الفكرة وقال: «لدينا ألفا خبير نووي وإذا استطعنا إقامة برنامج مشترك سيكون بوسعنا توظيف الكثير منهم».

وعندما حان وقت التوقف لتناول الغداء تدخل يلتسين قائلاً: «هناك قضية واحدة أخيرة، هل لازلنا أعداء أم لا؟». وقال الرئيس: «لا لسنا أعداء». وقدم ليلتسين المسودة النهائية للبيان المشترك الذي بحثته في موسكو مع الرئيس الروسي. وجاء فيه: «إن هذا يبعدها عن الحقبة القديمة». وأذن البيان بحقبة جديدة من «التعاون والصداقة الروسية الأمريكية، وأعلن رسمياً انتهاء أكثر من سبعة وأربعين عاماً من التنافس. كان يلتسين متلهفاً لأن يضيف إلى البيان عبارة: أن العلاقات قد انتقلت إلى مرحلة التحالف. لكن الرئيس عزف عن الوصول إلى هذا الحد. وقال: «إننا نستخدم هذه اللغة الانتقالية لأننا لا نريد أن نتصرف وكأننا حللنا كل المشكلات».

وفي مؤتمر صحفي عقد عقب الغداء أصدر الرئيسان البيان المشترك وأعلنا أنهما سيتبادلان الزيارات الرسمية قبل نهاية العام. وأفاض الزعيمان في تبادل الإشادة. وقال الرئيس: «إن روسيا والولايات المتحدة تدشنان علاقة جديدة تستند إلى الثقة». وتلاه يلتسين: «من الآن فصاعداً لم نعد نعتبر أنفسنا أعداءً محتملين».

ولدى عودتنا في تلك الليلة تأملت الاجتماعات الرئاسية التي شاركت فيها خلال عملي في الحكومة، وأيقنت تماماً من مدى خصوصية وتاريخية هذا الاجتماع المكثف مع يلتسين. فللمرة الأولى اجتمع رئيس روسيا الديمقراطية المنتخب مع رئيس أمريكي. وبدأ الاثنان معاً طريق التعاون. وساورتني نفسي بالحديث حول «ما بعد الاحتواء».

إلى محطة كيشنيف

بعد أكثر من أسبوع من مغادرة يلتسين للولايات المتحدة غادرت واشنطن في جولة تستغرق عشرة أيام تشمل الاتحاد السوفيتي السابق بدءاً من مولدوفا على الحدود مع رومانيا عبر القوقاز وآسيا الوسطى إلى سيبيريا. فانهيار الاتحاد السوفيتي حرر روسيا بل أوجد بجانبها إحدى عشرة دولة مستقلة (أربع عشرة إذا أدخلت في الحساب دول البلطيق) تبحث جميعاً عن هوية دولية ونموذج مناسب للتنمية سياسياً واقتصادياً، وللمرة الأولى خلال عقود بل وقرون تحررت تلك الدول من سيطرة الكريملين. وباعتباري أول مسؤول رفيع المستوى يزور معظم تلك الدول كنت أريد تعزيز سيادتها واستقلالها باعتبارها (حاجزاً أمام أي نزعة توسيعية روسية، وفي آسيا الوسطى لمواجهة النفوذ الإيراني). والتأثير على حكوماتها للتحرك نحو الديمقراطية والسوق الحرة. وكانت تساورني بعض أوهاام. كنت على يقين من أن الكثير من تلك الحكومات يتولاها بيروقراطيون سوفيت تحولوا إلى ديمقراطيين، وأن ثقافاتهم السياسية تضرب بجذورها بعمق في التسلطية لا الديمقراطية. ولكن بعد هزيمة الشيوعية السوفيتية كانت مكانتنا في ذروتها، وأملت في التأثير على الأحداث من بعد.

وربما كانت تلك الجولة أكثر جولاتي سحراً خلال عملي كوزير للخارجية، فمعظم الأماكن التي زرتها متخلفة عن الغرب بعقود. كما أن عدداً من ثقافات المنطقة غير معروف خارجها بالمرّة. كانت معظم الوقفات مختلفة تماماً عن روسيا وعن موسكو وعمما شعرت به في جولاتي في الشرق الأوسط أو جنوب آسيا، وكثيراً ما راودتني نفسي بأنه يجب علينا الكف عن أن نسأل أنفسنا عن سبب انهيار الاتحاد السوفيتي. فمع هذا التنوع الشاسع للشعوب التي تقطن تلك المساحة الشاسعة علينا أن نتساءل كيف استطاع أن يعمر طويلاً.

كانت الرحلة في حد ذاتها كابوساً لوجستياً. فبعض الدول المستقلة حديثاً لا يعينها سوى تكبيد الزوار أقصى قدر من المشقة، وفي الواقع لم يكن من الواضح في البداية أننا سنستطيع القيام بالجولة على الإطلاق: فمعظم مطارات دول الاتحاد السوفيتي السابق مغلقة لنقص الوقود، واضطر لين دينت إلى حمل آلاف الدولارات نقداً لدفع ثمن الوقود حتى نستطيع الانتقال من مكان إلى آخر. فلن يقبلوا أي بيع أئتماني حتى من الحكومة الأمريكية في أماكن مثل دوشنيه وبشكيك، وفي معظم الرحلة اضطررنا لحمل المياه معنا. ثلاثمائة زجاجة مياه حيث تكدست كابينة الطائرة بصناديق المياه المعدنية في كل مكان لدرجة تندر معها العاملون معي بأننا سنموت

غرقاً لا حرقاً إذا تحطمت طائرتنا. وحملنا أيضاً الكثير من غذائنا. وكان من الصعب أيضاً التمتع بالزندقة والمياه الساخنة. وفيما اعتبرت هذا شيئاً مثيراً بل ممتعاً فلم أكن متأكداً من أن كافة العاملين معي يستمتعون به نفس استمتاعي به.



وقبل توجهنا إلى دول الكومنولث توقفت صباح العاشر من شباط فبراير في قاعدة راين ماين الجوية الأمريكية في فرانكفورت بألمانيا لتدشين احتفال البدء بعملية بث الأمل. ولسمعته الطيبة أنجز ريتشارد أرميتاج المهمة المنوطة به. وفي الحقيقة فقد حشد مساعدات سخية، وتمكن من جذب مساعدة دول أخرى للمشاركة في الجسر الجوي.

وفي ذلك المساء اقلعنا قاصدين وجهتنا الأولى كيشنيف، مولدوفا مجرد شريط محصور بين رومانيا وأوكرانيا، وهناك التقيت الرئيس ميرسيا سينجور، وأكبر التحديات التي تواجهه هو محاولة احتواء أنشطة الانفصاليين الروس في منطقة الدنيستر (تلك الأنشطة التي تحولت للأسف إلى أعمال عنف صيف ذلك العام). وأبلغته اعتزام الولايات المتحدة دعم اعتراف كامل بمولدوفا في القريب شرط أن تلتزم الحكومة بضمانات معينة*.

وعكست تعليقات سنجور لي ما اكتشفت أنه موضوع متكرر أثناء الجولة. فقد قال بصراحة: «إن هذا التحول والانتقال أدى إلى تفكك الكثير من الصلات التي ربطت الاتحاد السوفيتي معاً وخلق مشاكل يتعين حلها. فنحن هنا في مولدوفا ندرك أنه يتعين علينا أن نغير النظام. إننا نريد الانفتاح على العالم الخارجي وللولايات المتحدة موقع مهم خاص في هذه العملية.

وردت قائلاً: «ليس من اليسير على الدوام التحرك نحو الديمقراطية والسوق الحرة. خاصة عندما تكونوا أبحرتم في الاتجاه المعاكس لفترة طويلة. لكننا سنواصل تأييدكم طالما أيدتم المبادئ التي أعلنها» ويحثنا أيضاً الإصلاح الاقتصادي في كل محطة توقفنا بها. وطلبت من ايدهيويت استعراض عدد من الاتفاقيات (النموذجية) (على سبيل المثال معاهدة ضرائب واتفاقيات استثمار ثنائية) وهي الأسس المعهودة للعلاقات التجارية. (ومع انتهاء جولتنا في آسيا الوسطى بدأنا نطلق على إيد «الأب الروحي للرأسمالية الآسيوية»)

* في الوقت الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة باستقلال كل الجمهوريات السوفيتية السابقة فإن تبادل العلاقات الدبلوماسية اعتمد على تلقي ضمانات معينة ضغطت بها على كل رئيس التقيته في الجولة. ومن بين تلك الضمانات الالتزام بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، «ومبادئنا الخمسة». انتخابات ديمقراطية حرة، احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات وحرية الهجرة والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. ورقابة صارمة على الصادرات وعلى الاتصاف العسكري، وإقامة اقتصاد السوق الحرة مع اتفاقية لدفع نصيب عادل من الالتزامات المالية للاتحاد السوفيتي.

وتوجهنا بعد ظهر ذلك اليوم باتجاه الجنوب الشرقي لنحلق فوق البحر الأسود وجبال القوقاز التي ناطحت قممها المكسوة بالثلوج السحب لتسطع تحت أشعة الشمس. ومن الطائرة شاهدنا جبل أارات الذي يعتقد أن سفينة نوح استوت عليه، ولدى هبوطنا في بيرفان عاصمة أرمينيا سرعان ما لمحنا الأثر الناجم عن الزلزال القوي الذي ضرب البلاد واستمرار الحرب الوحشية في إقليم ناجورنو كاراباخ. وأسفرت هذه الحرب عن فرض أذربيجان حظراً على الطاقة على أرمينيا. ورغم الجمال الذي تتمتع به المنطقة فالقوقاز أشد مناطق الصراعات السياسية في العالم بما ينطوي على خطورة بالغة لدرجة دفعتنا إلى عدم الذهاب إلى جورجيا بسبب الحرب الأهلية الدائرة هناك.

ولم أر مطلقاً مدينة في الاتحاد السوفيتي السابق تنعم بإضاءة جيدة وفي بيرفان كانت الإضاءة ضعيفة إن لم تكن منعدمة على الإطلاق. وكانت التدفئة ضعيفة أيضاً في المباني، وعلى نقيض البهجة التي تشيع في كيشنيف بدت بيرفان مخيفة بل مروعة تخلو شوارعها الهادئة من أي مظهر للحياة تقريباً في الليل. وبعد استراحة في بيت ضيافتنا الشاسع المترامي الأطراف حيث كان بعض معاوني يبعدون ثلاثمائة متر عني رغم أننا نقيم في مبنى واحد، توجهت للقاء الرئيس ليفون بتروسيان بمقر إقامته على عشاء عمل. (كان وزير خارجيته رافي هوفانيسيان مواطن أمريكي من لوس انجيلوس وأنيق لرجة بدا أفراد طاقمي الأمني في الإشارة إليه «بأنيق الوادي»).

ودارت معظم مباحثاتي تلك الليلة حول الوضع في ناجورنو كاراباخ ذلك الجيب الأرميني في أذربيجان الذي يقاوم من أجل الاستقلال. وعلى غرار الوضع في منطقة الدنيستر في مولدوفا كان الصراع الأرميني الأذربيجاني حول ناجورنو كاراباخ يجسد القومية العرقية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي.

وبدأت الحديث بالقول: «يسرنا أن نكون في أرمينيا الحرة الديمقراطية المستقلة. فالولايات المتحدة تربطها علاقة خاصة مع أرمينيا لكن يتعين علاج الوضع في ناجورنو كاراباخ عبر الرسائل السلمية».

وقال الرئيس بتروسيان: «إنني على يقين من أن الضمان الوحيد لاستقلال أرمينيا هو العيش في سلام، إننا نسعى للتوصل إلى حل سلمي لقضية كاراباخ. ونحن نشارك في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه القضية». ويتمتع بتروسيان بأسلوب سهل شعبي ينفذ إلى قلب الموضوع مباشرة. واستطرد قائلاً: «إن القضية قضية تقرير مصير في المقام الأول. فبالأمس تحدثت مع الرئيس الآذري ووافق على أن الحل السلمي هو الطريق الوحيد».

وكنت على ثقة من أنه بينما لا تكفل تلك الضمانات إنهاء الصراع فإنها خطوة مؤكدة في الاتجاه الصحيح: «وأريد أن تتأكدوا من أنه إذا كان بوسع الولايات المتحدة المساعدة فعليكم أن تطلبوا ذلك على الفور. وسوف نسارع بقول لا إذا لم يكن باستطاعتنا.. إن أمامكم أنتم وأذربيجان

مهمة ضخمة تنتظركم لبناء الاستقلال. فهذا عمل ضخم في حد ذاته. فمن المهم عدم تبديد الوقت والموارد والاهتمام».

واختتم بتروسيان بالقول: «بقدر ما بذلناه في أرمينيا لتجاوز الماضي المأساوي فإن ناجورنو كاراباخ قد تتسبب في العودة إليه. إن مجرد وجودكم سيكون عامل استقرار في المنطقة».



وفي اليوم التالي قمنا برحلة قصيرة لساعات إلى باكو عاصمة أذربيجان حيث شاهدنا الجانب الآخر للصراع. وكان أول شيء تقع عليه أعيننا في باكو هو رافعات البترول المكدسة قبالة بعضها، وخطوط الأنابيب التي كان معظمها فوق الأرض. وكانت رائحة النفط تفوح في كافة أرجاء المدينة، وتذكرت شبابي لبرهة عندما كان يحلو لي كثيراً القيادة عبر منطقة جوزي جريح بايتاون المتاخمة لهيوستون وإستنشاق نفس الروائح ورؤيتي لنفس المشاهد. كان الشيء الثاني الذي شاهدته هو الفوضى الشاملة: فقد اقتحم وزير خارجية أذربيجان سيارة وفدنا. كما تسبب الرئيس عياض مطلوب في تأخير سفري لمحطتي التالية حيث تحول «مجرد غداء» عابر إلى وليمة ضخمة. لكن الشيء الثالث الذي تأكدت منه هو أن الجميع يتبنى وجهة نظر تختلف مائة وثمانين درجة مع ما سمعته الليلة السابقة في أرمينيا. وللحظة ساورتني فكرة أن وسواس خناس أعادني إلى منتصف عملية سلام أخرى.

وعندما التقيت بالرئيس مطلوب ألقى بكل مسؤولية الأزمة كالمتوقع على النزعة التوسعية الأرمينية ومحاولة الاحتواء لتدمير حكومته. وكانت روايته أكثر مرارة وتشاؤماً عن بتروسيان. وشرح قائلاً: «إن الاتحاد السوفيتي برئاسة جورباتشوف وروسيا برئاسة يلتسين تتخذ موقفاً منحازاً ضد أذربيجان. كما أن الأرمن في الشتات يؤثرون في وسائل الإعلام العالمية».

وقلت له بحزم، في الوقت الذي لست فيه خبيراً بكل أوجه قضية ناجورنو كاراباخ فإن لدى أرمينيا وأذربيجان ما يكفي من المشاكل «وليستا في حاجة لإضافة عبء جديد إلى الأزمة» وأكدت مجدداً استعداد الولايات المتحدة لبذل كل ما تستطيع لمساعدة الأطراف على التوصل إلى حل عبر التفاوض. لكننا نؤيد جهود الوساطة التي تقوم بها روسيا وقازاقستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقبل أن أغادر باكو بعثت برسائل أصف فيها مباحثاتي حول ناجورنو كاراباخ إلى اندريه كوزيريف ونور سلطان نزارباييف اللذين يتوليان جهود الوساطة في الصراع. وفي الوقت الذي أسرني فيه تير بتروسيان ومطلبوف باعتبارهما «زعيمان عمليان يقدران تماماً مدى تعقيدات الصراع بينهما». وأبرقت للرئيس بوجهة نظري بأنه يتعين علينا أن نتفادى المشاركة المباشرة في التوسط في هذه الأزمة المستعصية. وكتبت له «بعد الاستماع لكلا الطرفين فإنني أشد اقتناعاً عن ذي قبل بأنه يتعين أن نساند جهود روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوسط للتوصل إلى تسوية».

وبعد مرور خاطف على الجنود الأمريكيين الذين وصلوا لتوهم إلى باكو برفقة شحنة في عملية بث الأمل، توجهنا عبر القوقاز وآسيا الوسطى إلى عشق أباد، عاصمة تركمانستان*.

أما وقد سبقت لي زيارة قازاقستان وقيرغيزستان كنت متلهفاً لزيارة المزيد من دول آسيا الوسطى والأرض التي دخلت بسببها بريطانيا وقوى أوروبية أخرى «لعبة كبرى» تنطوي على مخاطر دبلوماسية جملة في القرن التاسع عشر. وكنا بالطبع نشعر بالقلق حيال إيران، ونؤيد مساعي تركيا لجذب دول آسيا الوسطى لدائرة نفوذها بقدر أكبر.

وفي الوقت الذي كانت تتفرد فيه مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان فإن دول آسيا الوسطى شديدة الغرابة بالفعل. وهي حقيقة اتضحت لي أكثر فأكثر لدى تحليقنا على ارتفاع منخفض فوق صحراء قرة قم للهبوط في عشق أباد حيث كان بوسعنا أن نرى إيران التي لا تبعد سوى عشرين ميلاً فحسب. وبمجرد خروجي إلى المدرج استقبلتني مجموعة من الرجال في زيهم التقليدي وهم يرتدون قبعات ضخمة مصنوعة من جلد الغنم. وفيما نحن في طريقنا إلى قصر الرئاسة اصطفت الجماهير تلوح لنا. فقد كان اليوم يوم عطلة خصيصاً لهذا الغرض. (وهو تقليد يضرب بجذوره إلى الاتحاد السوفيتي السابق).

واجتمعت مع الرئيس صابر مراد نيازوف في خيمة تركمانية مسقوفة بالخشب منصوبة بساحة الداشا الخاصة به. ولدى دخولنا إلى الخيمة قدم لي نيازوف ثوباً فضفاضاً مصنوعاً من جلد الرنة (من أيائل أمريكا الشمالية) ودسنا على كل التقاليد الدبلوماسية وافترشنا الأرض.

وبدأت الاجتماع باستعراض الضمانات المطلوبة لإتمام الاعتراف الدبلوماسي الأمريكي مع نيازوف الذي أكد التزامه بها جميعاً. وعندما حل دور ضمانة عدم انتشار الأسلحة النووية أبلغني أن لدى تركمانستان ثلاث مجموعات من الأسلحة النووية التكتيكية من الجيش السوفيتي السابق. ومع ذلك فقد أبدى التزامه بمنع الانتشار النووي (ولأننا نعرف وجود الأسلحة النووية التكتيكية فقد راجعت الوكالة ومستوحي الدفاع، وعلمت أن موسكو فككت وأبطلت مفعول الأسلحة دون علم التركمان).

وعن قضية الإصلاح الاقتصادي قال نيازوف بكل بساطة: أننا نحتاج المساعدة. إننا نؤيد فكرة السوق. لكننا نحتاج رجال أعمال منكم. كان اقتصاد تركمانستان من بين أكثر الاقتصاديات البدائية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، ووعدته باستعدادنا واستعداد الآخرين للمساعدة. وعندما طلب منا إيضاح «من أربعين إلى خمسين رجل أعمال يكونون على استعداد لاستثمار مليون دولار على الأقل في مشروع جديد». أوضحت له «أنه في الوقت الذي لا يعمل فيه اقتصادنا بهذه الطريقة فيسرنا أن نتفاوض معكم حول إطار قانوني تشعر فيه الشركات الأمريكية بالثقة في الاستثمار هنا».

* كان أرميتاج الذي ترك انطباعاً جيداً للوفد الصحفي المرافق قد ضمن هبوط طائرة أمريكية من طراز سي ٥ وسي ١٤١ أو سي ١٣٠ محملة بالأغذية أو الأدوية في كل محطة نزل بها.

ثم انتقلنا إلى غرفة مجاورة حيث بدأ مساعدونا في تناول الصنف السادس في وليمة تركمانية يقدم خلالها خمسة عشر صنفاً تشمل الطيور المحشية والضان اللذيذ من كافة الأشكال والأحجام. وأصر مضيفونا التركمان . إحساساً منهم بأنه من غير اللائق أن نبدأ أنا والرئيس الوليمة من منتصفها على ضرورة البدء بتقديم أول صنف. ودائماً ما كنت أزهو بشهيتي المفتوحة التي لا ترفض شيئاً، لكن هذه الأصناف كثيرة بل وكثيرة للغاية. وقلت لتوم نيلز وتاتويلر: «لم أعد أستطيع تناول أي شيء آخر فلا تتخيلان كم أكلنا في تلك الخيمة».

وإجمالاً فقد كان عشاءً اسطورياً (إن لم يكن خرافياً اكتمل بالموسيقى والرقص والغناء وعقب الأنخاب المطولة وقف الرئيس نيازوف ايذاناً بالانتهاء وأخيراً غادرنا لأخذ قسط من الراحة وهضم تلك الوجبة».



وعقب قضاء يومنا التالي في زيارة متحف ومصنع للسجاد غادرنا صحراء تركمانستان باتجاه جبال دوشنيه عاصمة طاجيكستان. وفي الوقت الذي تعد فيه طاجيكستان واحدة من أقل الدول تقدماً من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق فإنها واحدة من أثرها من ناحية البيئة الطبيعية. ويوجد بطاجيكستان المحصورة على ارتفاع شاهق بين باكستان وأفغانستان في منتصف سلسلة جبال بامير* (سقف العالم كما قيل لنا)، أعلى قمتين في الاتحاد السوفيتي السابق ويقع أكثر من نصف البلاد على ارتفاع يتجاوز العرة آلاف قدم.

وبينما يمتلك الطاجيك موارد معدنية غنية فلديهم القليل من الأرض الصالحة للزراعة. وعلى خلاف دول آسيا الوسطى الأخرى فإن معظم الطاجيك يتحدثون لغة أقرب إلى الفارسية، وهكذا تربطهم صلات وروابط أكبر مع طهران، وفي ضوء هذا فإن إيران كانت موضوعاً أساسياً لمباحثاتنا. كان اجتماعي لمدة ساعتين مع الرئيس الطاجيكي رحمن نبييف مماثلاً لكل اجتماعاتي خلال الأيام القليلة الماضية. وأفرط في الإشادة بالولايات المتحدة ووافق على العمل على الوفاء بكل الضمانات التي طلبتها. وأكد رغبته في الانتقال إلى اقتصاد السوق وأشار إلى أن التعدين قد يكون الطريق المؤدي إلى ازدهار طاجيكستان. وقال: «إن بلدنا ليست بلداً كبيراً. لكنه غني بموارده الطبيعية فعندما وزع الله الأرزاق وهبنا الجبال» وقال أيضاً: «إنه يوجد في بلاده أعلى معدل للمواليد في العالم ونحن لا نريد ذلك».

وأشار نبييف بوضوح إلى أن الإيرانيين يبدون اهتماماً كبيراً بطاجيكستان، وأوضحت أنه في الوقت الذي تتفهم فيه الولايات المتحدة رغبة طاجيكستان في إقامة علاقات جيدة مع جيرانها

* سلسلة جبال شاهقة الارتفاع في آسيا الوسطى يقع معظمها في طاجيكستان يتاخم جزء منها حدود شينكيانج الويغور في الصين وجامو وكشمير والهند وأفغانستان. تتجاوز ارتفاعات بعض قممها العشرين ألف قدم، ويبلغ ارتفاع أعلاها في الاتحاد السوفيتي الساب ٢٤٥٩٠ قدماً. أما في الصين فيبلغ ارتفاع أعلاها ٢٥٣٢٥ قدماً (المترجم).

الأكبر «فإن إيران تثير المشاكل لكثير من الدول وليست للولايات المتحدة وحدها» وحذرت نبييف من أنه في الوقت الذي يسعى فيه النظام الإيراني إلى تصدير الثورة فإن المرء ليس في حاجة إلى بللورة سحرية ليرى فيها لماذا تبدى إيران اهتمامها بطاجيكستان وقلت بوضوح: «لو طلبت نصيحتي حول كيفية التعامل مع إيران فسوف أرد. عليكم بتوخي الحذر». وأوماً نبييف بالموافقة. وعقب اجتماعنا ارتديت بعض الملابس الفضفاضة وزرت قرية راميت بوسط جبال بامير على مسيرة ساعة بالسيارة من دوشنبه وأتقيت هناك بعمدة القرية وأبنائه الثمانية بمنزله. وكان جميع القرويين يرتدون الملابس التقليدية الملونة، وكان الكثير من الرجال ذوي لحي بيضاء مرسلة. وبعد الترحيب القروي «الشاي المثلج» توغلنا في الجبال لتفقد محمية طبيعية بالغة الروعة. وأبلغني المرشدون أن أفغانستان تقع على الجانب الآخر لقممة الجبل التي تطل علينا وعندما انزلت طاجيكستان في الحرب الأهلية التي حرضت عليها المقاومة الأفغانية جزئياً بعد أشهر لم أفاجأ مطلقاً.



وفي الصباح التالي غادرت جبال طاجيكستان إلى ايكاترينبورج سفير دلوفسك سابقاً مسقط رأس بوريس يلتسين إحدى المدن الصناعية في روسيا. وبينما أمضيت معظم يوم كامل في زيارة شيليا بنسك، أتاحت لي الفرصة لتفقد الموقع الذي أعدم فيه القيصر نيقولاس الثاني ومشاهدة ما يعتقد أنه رفات ورفات معظم أفراد عائلته. وأتحت الفرصة بمحض الصدفة. فأثناء عشاء مع حاكم المنطقة أبلغني أن الرفات قريبة، واستفسر عما إذا كنت أريد أن أشاهدها. وأجبت بالطبع، وفي اليوم التالي رتب لي حاكم المنطقة روسيل جولة في الموقع.

ومنذ الثورة البلشفية دأبت الحكومة السوفيتية على نفي حدوث الإعدام وأخضعت الموقع لحماية لصيقة. وفي الحقيقة فإن كبير العلماء الذي اكتشف الرفات أبلغني أنه كان يعرف بوجودها قبل عشرة أعوام. لكنه كان خائفاً من إبلاغ أحد. وأطلعني على صورة بالأبيض والأسود لجندي يقف على حراسة الرفات المدفونة. وقد توفي الجندي وقدمت عائلته الصورة إلى العالم، وهكذا اكتشف المكان الذي دفن فيه القيصر.

وبدأنا زيارة الموقع الفعلي الذي اغتيل فيه القيصر وأهم معالمه فقط زهر القرنفل الأحمر تغطية الثلوج و صليب روسي أرثوذكسي.

ثم انتقلنا لمشاهدة الهياكل العظمية، وكانت رائحة الفورمالديهايد النفاذة تشي تماماً بإنك في مشرحة. وأسفل السلم في غرفة صغيرة ضعيفة الإضاءة كانت الهياكل العظمية ممددة فوق طاولات مغطاة بمفارش بيضاء، ورأيت مواقع اختراق الطلقات النارية عظام الضحايا بعد أن حصدت الطلقات الأولى أرواحهم. كانت جمجمة القيصر تحتوي على فك أسنان ذهبية كما أن جمجمة زوجة القيصر كان بها عدد من الأسنان، وأبلغني كبير العلماء أنهم لم يستطيعوا بعد التعرف على الهياكل للابن اليكسيس وإحدى البنات.

وكان الروس يريدون التأكد من مصدر مستقل أن هذه العظام حقيقية، وهكذا فقد وافقت على إعارتهم عدداً من خبراء الطب الشرعي من مكتب التحقيقات الفيدرالي ومن قواتنا المسلحة.



وغادرت روسيا لمحطتنا الأخيرة في آسيا الوسطى أوزبكستان يوم السبت الخامس عشر من شباط فبراير. وتاريخياً فقد هيمن الأوزبك على المنطقة. يعود ذلك في جانب منه إلى أنهم يشكلون نحو أربعين في المائة من سكان آسيا الوسطى، واتضح لي أن الرئيس إسلام كريموف يعتقد أن لتلك الهيمنة ما يبررها. وقال لي: إننا أفرطنا في التركيز على قازاقستان بالبدء بزيارتها.

وأضى كريموف تلك الشخصية المتسلطة أكثر منها ديمقراطية ثلاث ساعات يعدد تفصلاً التجاوزات التي تعرضت لها أوزبكستان على أيدي النظام السوفيتي البائد. ومع ذلك فقد أعرب عن تقديره والتزامه بالمبادئ الخمسة التي أعلنتها في أيلول سبتمبر ١٩٩١. ولدى إعلانه الموافقة أوضح لي أن يحتفظ بنسخة من تلك المبادئ في مذكرة يضعها بجيب معطفه، ورغم سروري لسماع التزام كريموف بتلك المبادئ لم يكن سجله في اتباعها يبعث على الارتياح. وقلت له: «إنني سعيد بتأييدكم لمبادئنا لكننا معنيون أساساً بالتطبيق» وعندما ألححت عليه في قضية رفض الحكومة السماح بتسجيل أحزاب المعارضة السياسية، بادر في البداية الدفاع عن موقف حكومته بالزعم بأن الأحزاب التي يعترض عليها إما مرتبطة بليبيا أو بالكيجي بي. وعندما ضغطت عليه أكثر وافق أخيراً على (تخفيف) شروط تسجيل الأحزاب. وفي الحقيقة فإن كريموف الأشبه بالقرصان أخرجني عن لقاء زعمي المعارضة إيرك ريبيرليك اللذين تذكرني شجاعتهما في وجه ممارسات كريموف غير الديمقراطية بجماعات المعارضة التي التقيت بها في بلغاريا ورومانيا عام ١٩٨٩.

ولم تكن زيارة أوزبكستان شأن كل زياراتي في آسيا الوسطى لتنتهي إلا بوليمة. وبعد الوليمة التي تتجاوز أصنافها العشرة أصناف جاء دور الترفيه ببعض الأغاني الشعبية تلتها الرقصات. وفي اليوم التالي رافقنا الرئيس كريموف في طائرته إلى مسقط رأسه مدينة سمرقند التاريخية القديمة. ومدينة سمرقند مدينة بالغة الروعة تعد أحد المعالم البارزة على طريق الحرير العظيم الذي ربط آسيا بأوروبا ومن مرصد أولوج بك حتى نصب جوري أمير* كان كل مشهد وصوت يذكرنا بصدى ورسوخ ثقافة آسيا الوسطى.

وبينما نحن نطوف حول المدينة التي تشير بعض الاكتشافات الأثرية أن تاريخها يعود إلى ثمانية وثلاثين قرناً خلت كنت متيقناً أنه تحت الطبقة الخارجية الناعمة الهادئة ترقد حزازات

* ضريح يضم تامرلاني وأولوج بك وآخرين من سلالة تيمور. بني في سمرقند في القرن الخامس عشر يوجد بداخله تشكيلات فنية مصنوعة من الفيروز المطعم بالذهب وتعلوه قبة بالغة الروعة وجرى ترميمه عام ١٩٦٧. (المترجم).

عرقية عميقة الجذور. ففي الماضي ادعى الطاجيك سيادتهم على مدينة سمرقند وعلى مدينة بخاري الأوزبكية وفي الحقيقة كان الاتحاد السوفيتي السابق مزيجاً من المجموعات العرقية واللغوية المتباينة.

وما يدعو للأسى أن الشيوعية قد أثقلت كاهل كافة الدول الجديدة بالأعباء. فأولاً: أعجز التخطيط المركزي اقتصاديات تلك البلاد وشوهها إلى حد كبير على الأقل. ثانياً أدى فرض الماركسية اللينينية تلك الأيدلوجية والمبدأ التنظيمي الغريب إلى تجميد الحزازات العرقية عميقة الجذور، والصحيح أن الشيوعيين، وخاصة الستالينيين قاموا عن عمد بتعديل الحدود وتهجير السكان من منطقة لأخرى لوضع كل قومية في مواجهة أخرى للحفاظ على قبضة موسكو، وخلق هذا الجمع صراعاً شديراً ما بين الأعراق أجبه التنافس القومي. وسرعان ما تجاوز هذا الخطر المخاوف من نشوب حرب نووية باعتباره التحدي الأمني البازغ في عالم ما بعد الحرب الباردة ليس في أوراسيا بل في قلب أوروبا ذاتها.

الفصل الثالث والثلاثون

الكابوس الإنساني في البوسنة

هناك أناس يموتون بالفعل إننا لا نتحدث بالسياسة بأية حال.

حارس سيلاديتش

وزير خارجية البوسنة

إلى الوزير بيكر ١٤ نيسان إبريل ١٩٩٢

بمجرد البدء. أين النهاية؟.

جون ميچور

رئيس الوزراء البريطاني للوزير بيكر

٢٢ آيار مايو ١٩٩٢

أثناء وجودي في يوغسلافيا في ٢١ حزيران يونيو ١٩٩١ للتحذير من انزلاقها إلى الصراع والفضى كانت يانيا لونشار قرينة وزيرخارجية يوغسلافيا تقدم سوزان إلى شخصيات المجتمع وترافقها في زيارة معالم بلجراد. تلك المدينة التي تعيش هدوءاً رهيباً في بلد ينزلق نحو الحرب. كان محور الجولة مأدبة غداء أقيمت على شرفها. وحضر المأدبة قرينات الشخصيات السياسية والقانونية والفنية والمهنية التي تشكل النخبة في يوغسلافيا. لكن المأدبة لم تكن مجرد مناسبة اجتماعية عادية. لأن الحديث في المأدبة ككل الأماكن في المدينة في ذلك اليوم كان يدور حول الحرب وحتميتها.

وطالما سمعت سوزان مراراً: «إننا لا نريد الحرب لكننا نتجه نحو خوضها» وقالت لي لاحقاً في ذلك اليوم: إن الأمر برمته محير لأن النسوة يمثلن مختلف القوميات ولا أحد يريد العنف لكن الجميع يتوقعونه. وتساءلت: «ماذا عن الزعماء الدينيين أليس بوسعهم عمل شيء؟ وتلقبت الإجابة بأنهم سجنوا أيام تيتو ولم يعد لهم نفوذ حقيقي. وسألت أكثر من واحدة من الحضور «لكنني لا أفهم لماذا ستخوضون الحرب إذا كانت أيا منكن لا تريدها؟».

وفي إشارة واضحة إلى الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسفيتش ونظيره الكرواتي فرانيو توديمان أبلغتها عدة سيدات «إن الصخرتين الجامدتين ليس أمامها طريق آخر».

وجاءت هذه الرؤية المتشائمة متسقة مع شواغل برينت شكوكروفت ولاري إيجلبيرجر اللذين أمضى كلاهما سنوات في يوغسلافيا (فقد عمل شكوكروفت ملحقاً عسكرياً وإيجلبيرجر سفيراً) وخرجت بانطباع قاتم من زيارتي لبلجراد ذلك اليوم. وكما كتبت للرئيس لدى عودتي من البلقان في حزيران يونيو، إن زيارتي ليوغسلافيا كانت قنوطاً تاماً. وبصراحة شديدة فإنني أعتقد أنه من السهل التعامل مع شامير والأسد عن محاولة التأثير على ميلوسفيتش وتوديمان.

أثناء وجودي في يوغسلافيا في ٢١ حزيران يونيو ١٩٩١ للتحذير من انزلاقها إلى الصراع والفضى كانت يانيا لونها قريئة وزير خارجية يوغسلافيا تقدم سوزان إلى شخصيات المجتمع وترافقها في زيارة معالم بلجراد. تلك المدينة التي تعيش هدوءاً رهيباً في بلد ينزلق نحو الحرب. كان محور الجولة مآدبة غداء أقيمت على شرفها. وحضر المآدبة قرينات الشخصيات السياسية والقانونية والفنية والمهنية التي تشكل النخبة في يوغسلافيا. لكن المآدبة لم تكن مجرد مناسبة اجتماعية عادية. لأن الحديث في المآدبة ككل الأماكن في المدينة في ذلك اليوم كان يدور حول الحرب وحتميتها.

وطالما سمعت سوزان مراراً: «إننا لا نريد الحرب لكننا نتجه نحو خوضها» وقالت لي لاحقاً في ذلك اليوم: إن الأمر برمته محير لأن النسوة يمثلن مختلف القوميات ولا أحد يريد العنف لكن الجميع يتوقعونه. وتساءلت: «ماذا عن الزعماء الدينيين أليس بوسعهم عمل شيء؟ وتلقيت الإجابة بأنهم سجنوا أيام نيتو ولم يعد لهم نفوذ حقيقي. وسألت أكثر من واحدة من الحضور «لكنني لا أفهم لماذا ستخوضون الحرب إذا كانت أيا منكم لا تريدها؟».

وفي إشارة واضحة إلى الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسفيتش ونظيره الكرواتي فرانيو توديمان أبلغتها عدة سيدات «إن الصخرتين الجامدتين ليس أمامها طريق آخر».

وجاءت هذه الرؤية المتشائمة متسقة مع شواغل برينت سكوكروفت ولاري إيجلبيرجر اللذين أمضى كلاهما سنوات في يوغسلافيا (فقد عمل سكوكروفت ملحقاً عسكرياً وإيجلبيرجر سفيراً) وخرجت بانطباع قاتم من زيارتي لبلجراد ذلك اليوم. وكما كتبت للرئيس لدى عودتي من البلقان في حزيران يونيو، إن زيارتي ليوغسلافيا كانت قنوطاً تاماً. وبصراحة شديدة فإنني أعتقد أنه من السهل التعامل مع شامير والأسد عن محاولة التأثير على ميلوسفيتش وتوديمان.

«إن ما لمستته في يوغسلافيا هو إجراءات غير واقعية تسيطر على اللاعبين السياسيين، والخوف يملؤني من أنه سيكون من الصعوبة البالغة الحيلولة دون وقوع صدام عنيف. إن ما يزيد الطين بلة أن أولئك المتشبهين بمواقعهم لديهم إحساس زائف بالأمن لاعتقادهم الراسخ بأن الأسوأ لا يمكن أن يحدث بل ولن يحدث. (فقد أبلغني توديمان أن المخاوف من نشوب حرب أهلية مبالغ فيها إلى حد كبير. وقد صدر هذا عن رجل سارع بتسليح الحرس المدني في كرواتيا).

ومع اتساع نطاق الصراع في البلقان في صيف وخريف ذلك العام وانفجار الأوضاع في البوسنة في الربيع التالي استرجعت ما كانت تقوله سوزان. إنه يرمز لي بالمأساة الحقيقية التي آلت إليها يوغسلافيا. إنها حرب شاءها القوميون المتعصبون أمثال سلوبودان ميلوسفيتش وفرانيو توديمان، وأنه مع وجود هذين العنيدين فقد تحول إلى صراع يستحيل أن يمنعه الآخرون. صراع لا ينقصه سوى استخدام القوة العسكرية الشاملة بما في ذلك القوات البرية ومن شأنه أن يزهق أرواح الكثيرين والكثيرين جداً من أولئك الذين يسعون لردع الحرب. وبمجرد بدئه فإن صراعاً في يوغسلافيا السابقة يكتسب منطقاً عكسياً بذاته، وحيث إن نهجه المروع يكتسب زخماً فمن

المستحيل أن يوقفه العالم الخارجي . على الأقل من جانب مجتمع دولي منقسم يعيش في معمة إقامة مؤسسات جديدة وكيف القديمة لعالم ما بعد الحرب الباردة.

الحرب الصربية الكرواتية

بعد أربعة أيام من زيارتي لبلجراد صوت برلمانا كرواتياً وسلوفينا لصالح الاستقلال وبدأت يوغسلافيا الحرب في اليوم التالي. حيث يقاتل السلوفينيون الجيش الوطني اليوغسلافي للسيطرة على نقاط العبور الحدودية السبع والثلاثين. وأصدرنا بيانات تنتقد لوبليانيا وزغرب لإعلانهما الاستقلال من جانب واحد. الأمر الذي قضى على احتمالات التوصل لأي تسوية سلمية من خلال التفاوض، وكذلك لاستيلائهما بالقوة على المعابر الحدودية، وهي إجراءات تشكل جميعاً انتهاكاً لاتفاقيات هلسنكي. وانتقدنا أيضاً كافة الأطراف للجوء إلى العنف. لكن السؤال الحرج الذي يواجهنا يكمن في الدور الذي يتعين أن نقوم به في محاولة لطرح مبادرة سلام. ولم تكن هناك أي أفكار في ذلك الوقت باستخدام القوات البرية الأمريكية في يوغسلافيا. فلن يؤيد الشعب الأمريكي هذا الإجراء مطلقاً. وفي المقام الأول فقد خاضت الولايات المتحدة ثلاثة حروب خلال هذا القرن في أوروبا حريان ساختان وثالثة باردة. وتكفي ثلاثة حروب خاصة وأنا خضنا للتو حرباً شاملة. حرب في الخليج هذه المرة.

ففي أزمة الخليج التي اندلعت في آب العام السابق تيقن الرئيس على الفور أن المصالح الحيوية الأمريكية عرضة للخطر، وبادر بالتحرك على الفور لتأكيد زعامة الولايات المتحدة للمجتمع الدولي. وعقب انتهاء عملية عاصفة الصحراء بنجاح في شباط فبراير ١٩٩١ أوفدني الرئيس إلى الشرق الأوسط للبدء في تحريك عملية السلام. وترك هذا التحول في مسار الأحداث مشاعر لدى الكثير من الزعماء والدبلوماسيين الأوروبيين بمدى الحاجة إلى التأثير والمشاركة في التطورات التي تؤثر على المجتمع الدولي. وفي المقام الأول كانت المجموعة الأوروبية ١٩٩٢ أمامها نحو عام والاتحاد السوفيتي يعيش مرحلة انحسار والحديث يدور في بروكسل وباريس وبيون وروما والعواصم الأوروبية الأخرى حول قوة عظمى بازغة. وفي هذا السياق فإذا ما كان لأوروبا أن تتبؤاً مكانها كقوة عظمى حينئذ فإن على الأوروبيين لا الأمريكيين تولى زمام القيادة في إدارة الأزمة اليوغسلافية التي نشبت على أعتاب أوروبا وأراد الأوروبيون تولى القيادة ورحبوا بفرصة التعامل مع الأزمة عبر المجموعة الأوروبية.

وشعرت إدارة بوش بالارتياح لتولي المجموعة الأوروبية مسؤولية معالجة الأزمة في البلقان. وبدأ أن الصراع من النوع الذي تستطيع المجموعة الأوروبية إدارته. والأكثر أهمية هو أن يوغسلافيا تقع في قلب أوروبا وأن المصالح الأوروبية مهددة بشكل مباشر. فضلاً عن ذلك فإن للأوروبيين تاريخ طويل، حتى وإن كان أقل نجاحاً في التعامل مع البلقان في ضوء التاريخ المتعدد والنسيج المتشابك للقوميات في المنطقة.

والأهم إنه على خلاف أزمة الخليج فإن مصالحنا القومية الحيوية لم تكن عرضة للخطر. فالصراع في يوغسلافيا ينطوي على احتمالات الاستعصاء على الحل. لكنه مع ذلك صراع إقليمي. فشهوة ميلوسفيتش بنفس قوة شهية صدام لكن صربيا لا تملك الإمكانيات أو القدرات التي تستطيع بها التأثير على المصالح الحيوية لأمريكا مثل حرية تدفق إمدادات الطاقة. وكان التهديد الأخطر على المصالح الأمريكية في ذلك الوقت يكمن في الوضع الهش بشكل متزايد في موسكو، وأثرنا إبقاء تركيزنا على ذلك التحديد الذي ينطوي على تداعيات كونية بالنسبة لنا خاصة بالنسبة للأسلحة النووية. إضافة إلى هذا ففي صيف عام ١٩٩١ كانت عملية السلام في الشرق الأوسط تستغرقنا تماماً، وكنا على وشك جمع الأطراف على مائدة التفاوض.

وكان لدينا سبب آخر للشعور بالارتياح لترك مهمة معالجة الأزمة للمجموعة الأوروبية. فقد خضنا معركة سياسية في بروكسل حول علاقة اتحاد غرب أوروبا (الجناح الدفاعي) للمجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي. وكانت هذه المعركة في جوهرها تدور حول تصورات مختلفة بشأن دور أمريكا وأوروبا. فبعض الأوروبيين وهم على يقين من حتمية الوحدة السياسية والنقدية التي ستفضي إلى إقامة قوة عظمى أوروبية كانوا متشبهين بتأكيد قوة كيان دفاعي يتقلص فيه دور أمريكا في القارة إلى أدنى حد. وناضلنا ضد هذا التصور لفترة من الوقت، وحاولنا حملهم على الاعتراف بهذا. فحتى مع تلاشي التهديد السوفيتي فإنهم لا يزالون في حاجة إلى مشاركة أمريكا. لكن احتجاجنا ذهب أدراج الرياح في عنفوان الاندفاع العاصف نحو إقامة أوروبا الموحدة. وكانت النتيجة تيار خفي في واشنطن يشعر به لكن لا يدور حوله الحديث إلا نادراً بأن الأوان قد آن لبزوغ الأوروبيين وإظهار أن بوسعهم التصرف كقوة موحدة. وتشكل يوغسلافيا أول اختبار جدي في هذا الصدد.



وترتيباً على ذلك اضطلعنا خلال الصيف بدور مساند أثناء محاولة المجموعة الأوروبية عبر ممثلها الخاص لورد كارينجتون التوسط لحل الصراع، ولسوء الحظ فلم تحرز مساعي المجموعة الأوروبية سوى نجاح ضئيل في شهر تموز يوليو وآب أغسطس ١٩٩١. فالأطراف اليوغسلافية تشارك في المفاوضات التي ترعاها المجموعة الأوروبية لكنها ستواصل القتال على الأرض. ومع اقتراب الصيف من نهايته تعثرت مساعي المجموعة مرة أخرى.

في الوقت نفسه تعزز قلقنا حيال الاتحاد السوفيتي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ضد جورباتشوف في ١٩ آب أغسطس. وبينما لم تستغرق الأزمة سوى ثلاثة أيام كان من الواضح أن خطى التطورات السياسية في الاتحاد السوفيتي قد تسارعت بشكل جذري. ومن الواضح أن تركيزنا المحوري لشهور قادمة سينصب على الإدارة السلمية لتفكيك الاتحاد السوفيتي. وكان الرئيس شخصياً أشد قلقاً حول سلسلة من الحوادث المتعلقة بنظام السيطرة والتحكم أثناء محاولة الانقلاب، وأنفق معظم أيام أيلول في إعداد المبادرة النووية التي أعلنها في ٢٧ أيلول سبتمبر.

وخلال الخريف أجريت عدة مناقشات مع هانز فان ديك بروك حول القتال الدائر بين الصرب والكروات، وفي ١٨ أيلول سبتمبر أبلغته بأننا سنواصل دعم مساعي المجموعة الأوروبية لحل الأزمة. وباعتباره رئيساً للمجموعة الأوروبية في دورتها حينذاك كان مشغولاً بتجميع وحرص صفوف المجموعة في ضوء الاعتبارات القائمة مثل التوجهات التاريخية طويلة الأمد، والمساعي القومية، والأجانب الذين استقروا في البلاد الأوروبية المجاورة. فالألمان والإيطاليون يميلون حقيقة للكروات والسلوفينيين. بينما البريطانيون والفرنسيون من أقوى مؤيدي صربيا للعلاقة الوثيقة التي جمعتهم أثناء الحرب العالمية الثانية. وساور القلق بروك لأن الصراع يتبخّر من أيدي المجموعة، ولأن المجموعة ستضطر إلى إشراك مجلس الأمن الدولي، وكان قلقاً من الانطباع الذي سيتركه هذا الأمر بشأن قدرة أوروبا على إدارة صراع في فنائها الخلفي، واحتمال عدم رغبة بعض دول مجلس الأمن الدولي في معالجة قضية يوغسلافيا كعملية للأمم المتحدة. فقد كان يعتقد أن الصين قد تستخدم الفيتو ضد أي تورط فيما تعتبره بكين «شأنًا يوغسلافياً داخلياً».

وكانت أكبر مشاكلنا مع إشراك الأمم المتحدة تتمثل في أن عدد اللاعبين سوف يزداد. فلدى المجموعة الأوروبية مشاكلها في الحفاظ على سياسة متماسكة، ولن يساهم دخول الأمم المتحدة على الخط إلا في تعقيد الأمور. وكنا نشعر أيضاً أن مشاركة الأمم المتحدة قد تعزز الضغوط للاعتراف بالجمهوريات الطامحة للاستقلال قبل تطبيق تسوية سلمية شاملة. ولم تساورنا أية أوهام. وكنا ندرك أن يوغسلافيا ككيان سياسي مشترك قد اختفى للأبد. لكن كنا نواجه عدداً من الرسائل التي نستطيع بها تهذيب سلوك مختلف الأطراف، وكنت شخصياً على اقتناع بمذكرة عرضها عليّ دينيس روس في ٥ تموز يوليو بأن «مصالح الولايات المتحدة لن يخدمها إعلانات واعترافات خاصة غير منسقة أو رفض واستخدام هذه المصالح على أكمل وجه إذا ما استطعنا المساعدة في وضع إطار فكري وعملي تقرر في إطاره عمليات الاستقلال الحالية والمستقبلية في الشرق بل وفي مختلف أنحاء العالم. فكل جمهورية تلتزم الشرعية في الغرب، ولذا فإن تعليق الاعتراف (أو منحه) يشكل أقوى الأدوات الدبلوماسية المتاحة. «فكسب الاعتراف» أحد مميزاتنا لدى المتحاربين^{*}. وكان الحصول على الأسلحة أداة أخرى، ومع حصار الصرب لبلدة فوكوفار واندلاع القتال على الساحل الدالماسي في أيلول سبتمبر انضمامنا إلى المجموعة الأوروبية في مجلس الأمن الدولي لاستصدار القرار رقم ٧١٣ الذي قرر فرض حظر على بيع السلاح لكافة الأطراف^{**}.

^{*} بينما انضم الأوروبيون لنا في تبني الموقف الخاص بالاعتراف أثناء صيف وخريف عام ١٩٩١ كنا نتلقى باستمرار أخباراً مقلقة بأن بعض الحكومات الأوروبية تفتح قنوات خلفية مع مختلف الفصائل اليوغسلافية لتحثها على المضي قدماً. وفي الواقع فقد مارسنا ضغوطاً مكثفة على الألمان على هامش قمة حلف شمال الأطلسي في روما في تشرين الثاني نوفمبر لعدم الخروج على الإجماع الأوروبي بشأن مسألة الاعتراف.

^{**} بعد عدة أشهر انتقد البعض حظر السلاح. لأنه حال دون قيام الحكومة البوسنية بتسليح نفسها. لكن الحظر كان يستهدف في حينه كرواتيا وصربيا. فلم يكن هناك قتال في البوسنة.

وبعد ستة أسابيع وفي قمة للمجموعة الأوروبية في لاهاي انضمنا إلى المجموعة الأوروبية في فرض عقوبات اقتصادية وفي الجهود الرامية إلى تعزيز حظر التسلح.

وفي تشرين الثاني نوفمبر اتفق الكروات والصرب على نزع سلاح دوبروفنيك. ووافق الجانبان على نشر قوات من الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ٢٧ تشرين الثاني نوفمبر وافق مجلس الأمن الدولي على إيضاد مبعوث خاص إلى كرواتيا وصربيا وعين سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي السابق لشغل هذا المنصب. وفي الوقت الذي لازال القلق يساورني حول مشاركة الأمم المتحدة فيما كان عملية تفاوض تنفرد المجموعة الأوروبية بالإشراف عليها ربطتني علاقة جيدة مع فانس (الذي كان مقرباً لإيجلبيرجر). ولذا فقد أحسست بأنه سيكون قادراً على العمل جيداً فيما أصبح عملية تفاوض بازغة تشرف عليها المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة (فضلاً عن ذلك كان خافيير بيريز دي كويار قد تشاور معي قبيل صدور الإعلان لأنه في سبيله لاختيار وزير خارجية أمريكي سابق كمبعوث خاص وشجعتة على إختياره). ولسوء الحظ فإن أحد المفاتيح الأساسية التي كان يحتفظ بها كارينجتون وفانس في المفاوضات . وهي موقف أوروبي موحد حول الاعتراف بكل جمهورية من جمهوريات يوغسلافيا . سرعان ما ولى.

معضلة الاعتراف

انفجر السد عندما أقدم الألمان منفردين تحت وطأة الضغوط الداخلية على الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا في ٢٣ كانون الأول ديسمبر. وقضى هذا على جهود فان دين بروك وكارينجتون لمنع بقية دول المجموعة من اتخاذ هذه الخطوة، وهي الجهود التي حاولنا تأييدها بقيام سفاراتنا لدى دول المجموعة الأوروبية بتنبيه الدول الأعضاء بأن الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا لن يزيد الموقف إلا تدهوراً. لكن تلك الجهود ذهبت أدراج الرياح لأن المجموعة الأوروبية حذت حذو الألمان في الاعتراف بالجمهوريتين في ١٥ كانون الثاني يناير ١٩٩٢.

وعقب قرار المجموعة الأوروبية طلبت من إيجلبيرجر التباحث مع فانس. وطلب منا أن نترث لأسبوعين على الأقل، وحبذا لو تريتنا لمدة شهر قبل الإقدام على الاعتراف. وسوف يتيح هذا فسحة من الوقت لنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان فانس يعتقد أن قرارنا بتعليق الاعتراف كان له أثر مهم في كبح الصرب كما منع ميلوسفيتش وتوديمان من اقتسام البوسنة. ووضعنا هذا في موقف صعب داخلياً مع اللوبي الأمريكي الكرواتي لكنني قلت للرئيس على الغداء في الرابع والعشرين من كانون الثاني يناير: «يمكننا، بل يجب علينا أن نغتنم حماس الرأي العام والكونجرس. علينا بذل قصاري جهودنا لتأييد مساعي فانس لأن أفضل آمالنا في تسوية الأزمة هو استمرار سريان وقف إطلاق النار، وتمركز قوة الأمم المتحدة». ووافق الرئيس، ومن ثم انتظرنا.

واتصلت القضية بالاستفتاء البوسني المقرر إجراؤه في الأول من آذار مارس فمن ناحية كنا على شبه يقين بأن المسلمين والكروات في البوسنة سيصوتون لصالح الاستقلال. لكن كنا نشعر بالقلق من أن المتطرفين من صرب البوسنة سينتهزون العقوبات كذريعة للتحريض على العنف

والتماس المساعدة من بني جلدتهم الصرب في بلجراد. وفي ٢٧ شباط فبراير عرض عليّ توم نيلز مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية ورقة تحدد الإطار العام لخمس خيارات حول الاعتراف. وفي ذلك الحين كانت خمس وأربعون دولة فقط قد اعترفت بسلوفينيا وكرواتيا. في حين لم تعترف بمقدونيا والبوسنة سوى بلغاريا وتركيا. واشتملت كافة الخيارات على الاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا. وأحاطت علامات الاستفهام بالبوسنة ومقدونيا وعمّا إذا كان يتعين علينا أن نتصرف باستقلالية أو الاتفاق مع المجموعة الأوروبية.

ولخص نيلز معضلتنا باقتدار، وكتب يقول: «إن هناك احتمالاً حقيقياً بأن يندلع العنف الطائفي في أية لحظة في البوسنة والهرسك. فالاعتراف يعد طريقاً لتعزيز الاستقرار، ولا سيما إذا جاءت نتيجة التصويت مؤيدة بوضوح للاستقلال. فضلاً عن ذلك فإن عدم الاعتراف بالبوسنة ومقدونيا يتركهما عرضة لضغوط سياسية وأنشطة المتطرفين. فقد حذرنا الرئيسان المقدوني جليجوردف والبوسني عزت بيجوفيتش أكثر اللاعبين تعقلاً في الأزمة اليوغسلافية، من أن أستقرارهما في خطر لو حظيت الجمهوريات الأخرى بالاعتراف ولم تحظ جمهوريتيهما به. وعلى العكس فليس هناك ضمان بأن اعترافنا سيمنع الانهيار في البوسنة».

وعرض هذه الحجج أيضاً وارين زيمرمان في بلجراد. وكان يتبنى الأمل الواقعي بأن الاعتراف بالبوسنة والهرسك قد يكون أحد الطرق لتدويل المشكلة، ومنع الصرب من التدخل. واختصاراً فإن الاعتراف الغربي المنسق بالبوسنة قد يردع العنف الصربي والكرواتي. ويعد استعراض التحفظات خلص نيلز إلى تأييد الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة مع الإشارة إلى عزمنا العمل مع المجموعة الأوروبية حول مسألة مقدونيا (كانت فكرة أن البوسنة أكثر تفضيلاً، وأن الاعتراف بمقدونيا قد يؤدي إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء ميتسوتا كيس في أثينا، قد وردت ضمناً في التوصيات).^{*}

وفي ملاحظة على غلاف مذكرة نيلز كتب إيجلبيرجر طرفته كالمعتاد قال: «إن مبعث قلقي هو أن سياسة تردد حول الاعتراف ستثير روح المغامرة الصربية والكرواتية في البوسنة والهرسك ومقدونيا وهذا هو مبعث القلق».

فضلاً عن ذلك المبدأ فإن مقدونيا والبوسنة والهرسك تستوفيان كل معايير الاعتراف. فقد لجأنا إلى عملية ديمقراطية لتهيئة أرضية العمل لإعلان اسقلالهما. فقد تحركتا بحذر تجاه الاستقلال مقرتان بأن الوضع في يوغسلافيا لم يترك لهما أي بديل آخر كأيسر وسيلة للحفاظ على النفس. كما أن حكومتيهما تمثلان وتلتزمان بمبادئ الديمقراطية بمعايير المنطقة على الأقل. وباختصار كان من رأي إيجلبيرجر كيف يمكن أن نعترف بكرواتيا وسلوفينيا اللتين أعلننا

^{*} لأسباب سياسية وتاريخية عميقة الجذور اعترض اليونانيون تماماً على استخدام الجمهورية اليوغسلافية السابقة لاسم مقدونيا. وفي الواقع سار عشرات الآلاف في شوارع أثينا محذرين من أي تهاون في الموقف الحكومي المتشدد.

الاستقلال من جانب واحد بما يتناقض مع اتفاقيات هلسنكي وألا نعترف بالبوسنة ومقدونيا اللتين أعلنتا استقلالها بطريقة سلمية وديمقراطية؟ وأشار إلى أنه فضلاً عن ذلك فإن عدم الاعتراف بالبوسنة ومقدونيا قد يثير عدم استقرار حقيقي ربما يستغله المقامرون في صربيا واليونان.

واكتشفت أن حجج إيجلبيرجر مقنعة، وفي اجتماع عقده في الثاني من آذار مارس مع توم نيلز وريجي بارثو لوميو وبوب بيرسون ومارجريت تاتويلر ولاري قررت المضي قدماً واختبار المياه قبل أن نقطع أي التزام. وفعلت ذلك في رسالة بعثت بها في الخامس من آذار مارس إلى الأوروبيين ولو رد كارينجتون وسايروس فانس. واقترحت عقد اجتماع أمريكي مع المجموعة الأوروبية الأسبوع القادم لبحث مسألة الاعتراف، واقترحت أن تتحرك الولايات المتحدة للاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا على أن تنضم لنا المجموعة الأوروبية في الاعتراف بالبوسنة ومقدونيا بعد ذلك بفترة. وجاء في الرسالة: «وكلي ثقة في انه حقيقي بالنسبة لكم. لقد بحثنا قضية ما إذا كان الاعتراف باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك سيساهم في جلب الاستقرار لتلك الجمهورية التي تقوم على توازن دقيق، أو سيشحج الجهود التي تبذلها الأقلية الصربية الكبيرة لزعة الأوضاع. ولقد خلصنا إلى أنه بينما لا يوجد بوضوح أي نفوذ خارجي يمكنه أن يضمن الاستقرار وسلامة أراضي البوسنة والهرسك فسيسعنا أن نقدم أفضل مساهمة لتحقيق هذا الهدف بالاعتراف الجماعي باستقلال الجمهورية، ونحذر من مغبة الجهود الداخلية أو الخارجية لتقويض سلامة أراضيها. وأشارت إلى أن صربيا تحاول زعزعة استقرار الوضع، وقد وجهنا إنذاراً قوياً إلى ميلوسفيتش لوقف تلك الأنشطة وإلا فسوف يقامر بالتعرض لعواقب وخيمة لمستقبل علاقات بلاده مع الولايات المتحدة*».

وأوضحت نفس الشيء بالنسبة لمقدونيا مؤكداً أن عدم الإسراع بالاعتراف سيشحج المقامرين على التحرك بسرعة لتصعيد الوضع إلى صراع مفتوح. وفي الوقت الذي كان الأوروبيون يدافعون فيه عن الموقف الذي حدده اليونانيون للمجموعة الأوروبية حيال مقدونيا فقد كانوا عازفين عن الضغط على أثينا التي لم تشعر بالارتياح لاقتراحنا. وقال وزير الخارجية ساماراس: «فليعقد الاجتماع لكن لا تهزوا القارب» بينما أعرب ميتسوتاكيس عن قلقه العميق. وبشأن البوسنة تلقينا الكثير من التأييد وخاصة من الألمان والبريطانيين. رغم أن كافة أعضاء المجموعة الأوروبية لا يريدون تعقيد المفاوضات البوسنية المنعقدة تحت رعاية المجموعة.

وتردد أن كارينجتون لا يشعر بالارتياح لنهج المجموعة الأوروبية تجاه مقدونيا ويعتقد أن الاعتراف قد يقطع الطريق على البوسنة. رغم أنه يعتقد أن الاعتراف مفيد في مجمله. وأعرب فانس عن قلقه لإيجلبيرجر بأننا نتحرك بشيء من السرعة، وأن هذا الاعتراف قد يعرقل تمرکز

* في ٣ آذار مارس أصدرت تعليماتي إلى زيمرمان بتسليم رسالة إلى ميلوسفيتش بأننا نرى «نموذجاً واضحاً لأساليب صربية تهدف إلى إلغاء نتائج الاستفتاء. فضلاً عن ذلك فإننا ننظر بعين الخطورة إلى الضلوع الصربي في المساعي التي يقوم بها الزعيم الصربي رادوفان كارادازيتش لزعة الاستقرار.

قوات الأمم المتحدة. لكنه تذهب أسبابنا وبدا «مرتاحاً» إجمالاً. وبسبب قلق فانس تحدثت مباشرة مع لورد كارينجتون بعد ظهر التاسع من آذار مارس اليوم السابق للاجتماع مع المجموعة الأوروبية. وأبلغني كارينجتون أنه يعتقد هو وفانس أنه سيكون من الخطأ الاعتراف بالبوسنة قبل وصول قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. المقرر له بعد أسبوعين. وكان كارينجتون يريد منا التحرك بالتنسيق مع المجموعة الأوروبية وقال إن المجموعة سوف تعترف بالبوسنة في الاجتماع الذي تعقده في ٦ نيسان إبريل.

وأبلغته بأننا سنتحرك بالمشاركة مع المجموعة الأوروبية وسوف نتفق على جدول زمني سيكون مقبولاً لفانس والأمم المتحدة. وقلت أيضاً من سوء الحظ ألا تجني البوسنة ومقدونيا سوى القليل من الجوائز رغم أنهما قطعنا الطريق الصحيح للوفاء بشروط الاعتراف وأبدى موافقته.

وفي اليوم التالي في بروكسل توجهت إلى مبنى شارلمان للمشاركة في الاجتماع الوزاري مع المجموعة الأوروبية. وبعد أن تحدث بعض المتحدثين بات بما لا يدع مجالاً للشك أن المجموعة ليست موحدة بأي حال من الأحوال. وألمح رولان ديما إلى أننا راجعنا العقوبات المخفضة المطبقة حينذاك ضد الصرب قائلاً: «إننا لا نريد عقاب طرف رئيسي» ولأنه بات من الواضح أن اليونانيين سيواصلون استخدام الفيتو على أي تحرك للمجموعة الأوروبية حول مقدونيا فقد سلمت بالواقع وكرست طاقتي للبوسنة. وجاءت أكثر المداخلات فائدة من جانب دوجلاس هيرد الذي عكس منطق إيجلبيرجر بقوله: «لا يمكن أن ندع هذه الجمهوريات في مهب الريح. لأننا نحن الذين خلقنا الوضع الحالي بالاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا» واختتمت الاجتماع بتفاهم خاص بأن تعترف المجموعة الأوروبية بالبوسنة في اجتماعها التالي في ٦ نيسان إبريل على أن تتبعها بالاعتراف بالدول الثلاث بعدها بقليل.

وعلمت أن مقدونيا سوف تستغرق بعض الوقت، وعلانية أصدرنا بياناً معتدلاً بأنه سيتم إيلاء «اعتبار بناء» للاعتراف بالبوسنة والهرسك ومقدونيا (رغم أن الحساسية اليونانية حالت حتى دون ذكر كلمة مقدونيا في البيان).



واستعرضت الاجتماع الأمريكي مع المجموعة الأوروبية في اليوم التالي مع حارس سيلاديتش وزير خارجية البوسنة الذي قال: «إن البوسنة يمكن أن تشكل نموذجاً ناجحاً للدولية التعددية لو كفت القوى الخارجية عن التدخل في شؤونها» وقال: إن الاعتراف الغربي يمكن أن يعزز الاستقرار على أكمل وجه، واستفسرت منه عن الجيش الوطني اليوغسلافي وقال: إنه «يعمل» وإنه «بعيد عن السياسة» ووجدت في ذلك مفاجأة كبيرة لكن حارس سيلاديتش قال: إن الحكومة البوسنية طمأنت الجيش بأنه إذا ظل بعيداً عن السياسة وخفض أعداده فسوف تدعّمه بأقصى طاقتها.

وبعد ثلاثة أسابيع في يوم الإثنين السادس من نيسان إبريل اعترفت المجموعة الأوروبية بالبوسنة وحدونا حدوها في اليوم التالي. بينما وافق مجلس الأمن الدولي على نشر قوات سلام في

البوسنة، واعترفنا أيضاً بسلوفينيا وكرواتيا، وفي الوقت ذاته أعلن صرب البوسنة دولتهم المستقلة، وشتت طائرات الجيش الوطني اليوغسلافي هجمات صاروخية حول سراييفو.

وفي ذلك اليوم (الجمعة) أصدرت تعليماتي إلى زيمرمان سفيرنا في بلجراد بتحذير ميلوسفيتش بأننا نشعر بالقلق من القوة والتخويف الصربي، وأنه إذا أرادت بلجراد إقامة أي علاقة معنا فعليها أن تحترم استقلال وسلامة أراضي جيرانها، ونفى ميلوسفيتش أي تورط نفيًا قاطعاً. وبينما الأشخاص يتغيرون إلا أن ميلوسفيتش عادة ما كان يرد على مساعينا برفع حاجبيه وسؤال زيمرمان: «لماذا تأتي للقائي؟ إن هذه قضية بوسنية، وليس هناك صرب من صربيا متورطون فيها، وحتى الصرب غير مهديين في البوسنة» إنه ينطق بسخرية سوداء كان شديد المراوغة ينأى عن المسؤولية، ويحرك الأمور من وراء ستار في البوسنة.

واتبعنا رسالتنا إلى ميلوسفيتش برسالة إلى شركائنا الأوروبيين أوصيناهاهم فيها بأن يصدروا تعليماتهم ببذل مساعي في بلجراد، وحاوّلنا أيضاً حشد التأييد لطرد صربيا والجبل الأسود باعتبارها يوغسلافيا من المنظمات الدولية. مما سيحرم النظام من الشرعية. وخلال عطلة نهاية الأسبوع وعقب مباحثات لمدة يومين تحت رعاية المجموعة الأوروبية اتفقت الأطراف البوسنية على وقف إطلاق النار. لكن القتال سرعان ما تجدد يوم الإثنين مرة أخرى.

وأصبحت هذه هي السمة السائدة خلال الربيع والصيف، فنحن نعرب عن قلقنا لبلجراد وميلوسفيتش يتنصل من أي مسؤولية. لكن القتال ينحسر ثم ما يلبث الصرب بعد أيام قلائل أن يبدأوا في شن هجوم آخر. ربما كان ميلوسفيتش متشددًا. لكنه متشدد معقد يفهم خبايا السياسة الغربية. فقد كان بارعاً في تحدي عزيمة المجتمع الدولي بعناده ثم يتخذ خطوات تصالحية عندما يقتضي الأمر.

ويوم الثلاثاء ١٤ نيسان إبريل زارني سيلاديتش في واشنطن وأبلغته بأننا وجهنا رسالة قوية غير عادية إلى ميلوسفيتش، وأننا نشعر بالقلق تجاه ما يحدث في البوسنة. وقلت له: إننا سنعمل على تفعيل المجموعة الأوروبية والمجتمع الدولي رغم أنني لم أشأ تضليله بأن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ستتحول إلى قوة لصنع السلام.

وبدأت بالقول: «أرجو أن تعرض عليّ أوضاعكم»

ورد قائلاً: «سيدي، بينما نحن نتحدث هناك أناس يموتون. إنهم يقتلون المدنيين كما لو كانوا حيوانات. هناك أناس يموتون بالفعل، إننا لا نتحدث بالسياسة بأية حال». كان لطريقة حديثه الرقيقة وقع شديد التأثير وكشفت لغته الصريحة حجم الألم الذي تعانيه بلاده بطريقة لا تستطيعها أي مساع دبلوماسية على الإطلاق. كان هذا الاجتماع بلاشك واحداً من أكثر الاجتماعات المؤثرة التي عقدتها كوزير للخارجية.

ومثل لقائي مع الأكراد في الجبال دفعني اجتماعي مع سيلاديتش إلى اتخاذ إجراء. (وعقب الاجتماع طلبت من لاري أن يصطحب سيلاديتش للقاء المدراء السياسيين لترويكا المجموعة

الأوروبية . الذين تصادف وجودهم في الخارجية) وطلبت من مارجريت تاتويلر التباحث مع وزير الخارجية البوسني حول أهمية استخدام وسائل الإعلام الغربية لحشد التأييد في أوروبا وأمريكا الشمالية لقضية البوسنة، وطلبت منها أيضاً إجراء اتصالاتهم مع شبكات التلفزيون الأربعة ومع الواشنطن بوست ونيويورك تايمز لحثهم على إيلاء مزيد من الاهتمام بالقضية.

وفي الوقت ذاته بدأت في إجراء اتصالات بالوزراء الأوروبيين. وبدأت بدوجلاس هيرد. وقلت له: «لقد قطعت البوسنة الشوط نحو الاستقلال بطريق صحيح وأنها تستحق تأييدنا. إننا في حاجة إلى حشد التأييد لعزل ميلوسفيتش وصربيا». وتساءلت حول ما إذا كان يتعين أن تستمر بلجراد عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأبدى هيرد موافقته وأنه سينقل قلقي إلى لورد كارينجتون الذي سيلتقيه الصباح التالي. لكن أعرب عن قلقه من محاولة تمركز قوات الأمم المتحدة في البوسنة حتى تستقر الأوضاع.



وفي الصباح التالي اتصل بي جينشر من اليونان حيث كان يسعى لحل قضية مقدونيا. وقلت له: «إننا في حاجة إلى تنسيق خطوات التعامل مع هذا الوضع المأساوي، وأكدت على أن الولايات المتحدة وأوروبا لا يمكن أن تتعاملتا مع قضية البوسنة باعتبارها «قضية عادية». وأبلغني جينشر بأن المجموعة الأوروبية قد اتفقت لتوها على «خط متساهل للغاية» تجاه البوسنة. لكنه سيسعى إلى تشديد هذا الموقف. وبعيد دقائق عاود هيرد الاتصال بي. وعقب تحدّثه مع كارينجتون وافق هيرد على أن الورقة الفعالة الوحيدة المتاحة ضد ميلوسفيتش هي حجب الاعتراف عن دولة يوغسلافيا الحالية، وكان يشعر أيضاً أنه من الضروري التعامل مع أنشطة الجنود الكروات غير النظاميين الذين يحركهم توديمان. وأعرب مجدداً عن قلقه تجاه قوات حفظ السلام، وأوضح أن اتحاد غرب أوروبا لا يملك الإرادة أو القدرة على القيام بمثل تلك العملية.

وبعد الظهر اتصلت بوزير خارجية البرتغال خاوا دي دوس بينيرو الذي تولى الرئاسة الدورية للمجموعة الأوروبية خلفاً لفان دين بروك. وبادرت بالقول: «في الوقت الذي نقف فيه بكل قوة خلف مساعي المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة الحالية في البوسنة فإننا لا نريد الدخول في مواجهة معكم. ولا يسعنا أن نقف هكذا ونرى الناس وهي تقتل. فالوضع في البوسنة مختلف عنه في كرواتيا. فبينما تصرف توديمان من جانب واحد غير مبال بحقوق الأقليات وأظهر نيته في تقسيم البوسنة. فقد تصرف زعماء البوسنة بوحى من اتفاقيات هلسنكي والمبادئ الديمقراطية. واستطردت قائلاً: «إن ميلوسفيتش قلق بشأن الاحتفاظ بشرعية يوغسلافيا. وإنه في حاجة لتذكيره بأن الولايات المتحدة وأوروبا ستحملانه المسؤولية». وأعرب دوس بينيرو عن قلقه من أن الجيش الوطني اليوغسلافي لم يعد يعمل تحت قيادة موحدة، وقال إنه يتفق مع رؤيتي لكن باريس ستثير المصاعب.



وذكرتني مكالمتي الهاتفية بالاتجاهين المتضاربين البارزين في سياسة المجموعة الأوروبية تجاه يوغسلافيا السابقة. وأولهما التزامها الصارم بعدم التحرك إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية. فهذا النهج الإجماعي تسبب في التأجيل (حيث يتعين أن يصوت كل الأعضاء على أتفه القرارات) وعلى السياسات التي لا يجمعها سوى أدنى قاسم مشترك. والاتجاه الثاني للمجموعة الأوروبية هو السقوط في أسر تاريخها الخاص، أي الانضمام إلى التحالفات التي ظهرت على مدار عقود بل وحتى قرون. وعلى سبيل المثال غالباً ما انحازت بريطانيا وفرنسا إلى الصرب. بينما فاز الكروات دائماً بصفح الألمان، وأدى هذا إلى تقويض المفاوضات حيث سرعان ما تعلمت الأطراف كيفية تأليب الأوروبيين ضد بعضهم مما قضى على فعالية المجموعة الأوروبية تماماً.

لشبونة

مع انتهاء شهر نيسان إبريل وحلول شهر أيار مايو تصاعدت وتيرة العنف في البوسنة، وفرض الصرب حصاراً حول سراييفو. وفي ١٢ أيار مايو تمكنا أخيراً من تعليق عضوية يوغسلافيا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي المرة الأولى التي تتخذ فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قراراً رسمياً من دون إجماع بسبب اعتراض وفد بلجراد. وفي اليوم التالي أعلننا أننا سنستدعي وارين زيمرمان بمجرد انتهائه من استكمال ترتيبات تسهيل وصول المعونة الإنسانية إلى البوسنيين. وفي ١٦ أيار مايو اصدرت توجيهات إلى زيمرمان بالسعي للحصول على تظمينات من بلجراد بفتح الصرب مطار سراييفو، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية. ورد الصرب بمهاجمة قافلة إغاثة للصليب الأحمر الدولي، وقتلوا أحد أفراد الصليب الأحمر. واحتجزوا قافلة من النسوة والأطفال الفارين من سراييفو كرهائن. وعلى الفور ألغينا التصريح الممنوح لشركة الطيران اليوغسلافية JAT بتسيير رحلات من وإلى الولايات المتحدة. وطلبت من مسؤولي الوزارة إعداد مزيد من الخطوات السياسية والدبلوماسية الإضافية التي يمكن اتخاذها لعقاب بلجراد.

وفي يوم الجمعة ٢٢ أيار مايو وأنا في طريقي إلى البرتغال للمشاركة في مؤتمر لتقديم المعونة للاتحاد السوفيتي السابق اجتمعت مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميغور في ١٠ داوونينج ستريت، واستهلكت بالقول: «إننا نشهد قلقاً ونقداً عاماً متزايداً حول العجز الغربي أمام الكابوس الإنساني الحقيقي. إن هناك سابقة مروعة ترسي عن طريق استخدام ميلوسفيتش الناجح حتى الآن للقوة لتحقيق أهدافه». وطلبت من ميغور حمل المجموعة الأوروبية على التحرك بقوة ضد صربيا. وأبلغته قائلاً: «علينا عمل شيء حيال الأعمال الوحشية التي ترتكب هناك. وعلينا العمل على توصيل المعونة الإنسانية، وهذا يقتضي دعماً قوياً من المجموعة الأوروبية». ووافق ميغور وهيرد على تقييمي، وأيدا الخطوات التي نعتزم اتخاذها وتساءلت: «هل يمكن أن تنضم المملكة المتحدة على الفور؟» وأجاب ميغور «نظرياً نعم، عملياً لا». متذرعاً بالحاجة إلى التباحث مع شركاء المجموعة الأوروبية. ومضى إلى التحذير من أن الوضع قد يستمر سنوات «كالوضع الذي

نعيشه في إيرلندا الشمالية» وتساءل بمجرد أن يبدأ هذا فأين النهاية؟ وفي عيون الأوروبيون أصبحت سرايفو تتحول إلى سايجون لا تنتظر إجراء حاسماً أو كما أوجز هيرد في ختام الاجتماع «إن الدماء سوف تسيل تحت أبواب قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقدها في تموز يوليو».



وفور انتهاء اجتماعي مع ميغور انتهزت فرصة وجود الصحافة لتقوية النبذة الدعائية. وأعلنت على الملأ للمرة الأولى أن الوضع في البوسنة يشكل «كابوساً إنسانياً ولا يحتمل». وحددت الإجراءات الدبلوماسية والسياسية التي ستتخذها الولايات المتحدة من جانب واحد: وهي رفض الاعتراف ببلجراد باعتبارها وريثاً لدولة يوغسلافيا حتى تنسحب كافة قواتها من الدول المجاورة وتحترم حقوق الأقليات . سحب زميرمان بصفة نهائية من بلجراد، إغلاق القنصليتين اليوغسلافيتين . وقف الاتصالات مع JNA . سحب ملحقينا العسكريين باستثناء المحلق الجوي الذي سيستمر موجوداً لتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية، وسحب موظفي سفارتنا في بلجراد . وأردت ممارسة ضغوط على المجموعة الأوروبية حتى تتخذ إجراءً سياسياً ودبلوماسياً على الأقل، ومع اجتماع وزراء خارجية اثنتي عشرة دولة في لشبونة بدأ التوقيت مواتياً لحمل الأوروبيين على التحرك، وأتى تصريحني بالثمرة المرجوة منه. فقد استحوذ التصريح على تغطية الصحف في اليوم التالي في الصحف الأمريكية والأهم الصحف الأوروبية.

ولدى وصولي إلى لشبونة اجتمعت أولاً مع وزير الخارجية الألماني الجديد كلاوس كينكل. واستهللت بالقول: «إننا نريد من كافة الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة الأوروبية مساندة ما أعلنته في لندن» وأضفت قائلاً: «لقد حاولنا تأييد مساعي السلام التي تبذلها المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة ونحن متمسكون بسياستنا برغم عدم موافقتنا على اعترافكم، ولكن الآن هناك كابوس إنساني جاثم في وسط أوروبا. إن هذه إهانة ولا يمكننا الوقوف هكذا من دون عمل شيء وسوف نفعّل الصواب». ومع استطرادي بدأ الحديث يؤولي مفعوله: «إن ما لديكم في المجموعة هو أدنى عملية تنسيق. وإذا لم يستطع بعض من الدول الاثنتي عشرة مساندة لنا فلنكني نأمل أن نستطيع ألمانيا الانضمام لنا. إننا نريد منكم تفحص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات. إننا نريد تأييد الدول الأوروبية الكبرى أننا نريد النظر في فرض حظر بترول على صربيا».

ورد كينكل: «إننا متفقون. إننا نؤيد هذا من البداية. لكن الآخرين أوقفونا. إننا نتفق مع ما أعلمتموه الليلة الماضية في لندن». وعارضته قائلاً: «إن هذا مجرد لغو، وإنه محض هراء. إن الناس يموتون بينما نحن نتحدث». وكان لكلماتي وقع طيب. لكنني كنت على يقين أنني في حاجة للألمان لتحريك الفرنسيين، ولذا فقد كنت عاطفياً لأقصى درجة مع كينكل. ورد كينكل بدبلوماسية: «كما قلت فإننا نرحب بمقترحاتكم التي طرحتموها في لندن. إنني جديد هنا وسوف

أحاول ما يسعني عمله. بل وحتى بحث الخيار العسكري. إننا نعلم إن الكلمات لا تكفي. ولكن على مائدة الغداء التي أتيت منها لتوي كان الفرنسيون واليونانيون في غاية الصعوبة». وقلت: «إن الورقة الوحيدة التي نملكها هي عزل ميلوسفيتش ولا يسعني فهم كيف يمكن لأوروبا أن تقف هكذا ولا تحرك ساكناً وتدع هذا يحدث».



وفور اختتام اجتماعي مع كينكل توجهت إلى مركز بيليم الثقافي للمشاركة في المؤتمر نفسه. وفي كافة اجتماعاتي أثرت أخطار استمرار التصعيد والحاجة إلى تعزيز العزلة المفروضة على صربيا بما في ذلك العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كتلك التي استخدمناها في البداية في الأزمة العراقية. وفي الجلسة الموسعة والاجتماعات الفرعية لمؤتمر المعونة للاتحاد السوفيتي السابق كان الجميع تقريباً يبحثون قضية البوسنة أيضاً. وفي الواقع فقد كانت الكثير من الديمقراطيات الوليدة في دول الاتحاد السوفيتي السابق تشعر بقلق عميق في ضوء تشنج القوميات المتضارب من تكرار نموذج البوسنة فيها، ومن ثم فقد كانوا مهتمين كالجميع بالدعوة لاتخاذ إجراء غربي لمنع حدوث مزيد من التطهير العرقي. وقلت في مداخلتني: «يتعين على المجتمع الدولي ألا يتسامح بعد الآن مع هذه الوحشية. فهذا يشكل إهانة لضميرنا الجمعي».

وانتهزت فرصة المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام المؤتمر اليوم التالي لتسليط الأضواء على الاختلافات الأوروبية بل وحتى السلبية الأوروبية. ورسمت صورة للواقع المروع مسلحاً بالبيانات التي جمعتها لي مارجريت تاتويلر: ٣٥ ألف مريض بالسكر بدون أنسولين. ستة آلاف طفل وسيدة بدون حليب أو أدوية أو أغذية أطفال بعد اختطاف اثنتي عشرة شاحنة إغاثة تابعة للأمم المتحدة. وناشدت زملائي الأوروبيين، بوضوح تام: لا يجب على أحد منا أن يلتمس الأعذار لعدم التنديد بقوة وشدة. ولا يجب على أحد منا أن يحاول اختلاق الأعذار لعدم اتخاذ إجراء لإنهاء الكابوس الإنساني في قلب أوروبا. وفي محاولة لتوجيه إشارة واضحة إلى بلجراد عن الحد الذي يمكن أن نذهب إليه ما لم يرفع الحصار عن سراييفو فقد رفضت عدم استبعاد اللجوء إلى القوة (باستثناء استخدامها من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة) وألمحت إلى التحالف الذي شارك في حرب الخليج. وبمجرد انتهائي عم الارتباك الأوروبيين* .

وأبلغت الرئيس من لشبونة: «إن ما تلمسه مرة أخرى هو أن الأوروبيين يريدون أن يتحركوا بفعالية لكنهم في حاجة إلى دفعة منا لعمل ذلك حتى في القضية التي يريدون أن يمسكوا فيها

* كان لتصريحاتي وقعها في بلجراد. وبينما كنت في لشبونة وجه الصرب رسالة بأنهم يريدون إيفاد مبعوث خاص للقاء لورانس إجلبيرجر في بوخارست لكن طلبهم رفض. وكنا نريد إبقاء العزلة على ملوسفيتش حتى يتم فتح مطار سراييفو وتمر قوافل الإغاثة بأمان. وكتبت بلجراد رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في محاولة لمنع فرض العقوبات.

بزام القيادة بل وحيث يجب أن تكون لهم القيادة. ويمكن أن تكون الأعمال الجماعية والاستجابات متعددة الأطراف لكنها لن تنال زخماً ما لم نكن بمثابة محفز. والواضح أن المجموعة الأوروبية تريد أن تضطلع بدور سياسي رئيسي لكن تناقضاتها الداخلية سوف تعرقله ما لم نحوله إلى ثقل عن طريق دبلوماسيتنا الخاصة والأهم عن طريق دبلوماسيتنا العلنية».

وأخيراً وبعد مؤتمر لشبونة تجاوز الأوروبيين خلافاتهم وبدأوا في التحرك. وبعد مرور أربعة أيام قررت المجموعة الأوروبية فرض عقوبات اقتصادية إضافية على الصرب. وفي غضون أسبوع من تصريحاتي في لشبونة أقر مجلس الأمن الدولي بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً ضد لا شيء. وامتناع الصين وزيمبابوي عن التصويت القرار رقم ٧٥٧ الذي فرض حظراً اقتصادياً شاملاً على صربيا. والآن عزلت صربيا بالفعل على الأقل.

سياسة عدم اللجوء إلى القوة

وبرغم عزلة بلجراد سياسياً واقتصادياً فقد واصلت هجومها العسكري على البوسنة والهرسك. ومساء يوم الإثنين الثامن من حزيران يونيو اتصلت بالرئيس على خط مؤمن وأبلغته بتدهور الأوضاع. فقد اجتمعت لتوي مع أندريه كوزيريف الذي كان يشعر بتفاؤل كبير في لشبونة تجاه احتمالات إقرار السلام. وعقب انتهاء المؤتمر توجه إلى البلقان. وكان يعتقد أن الصرب سيصغون إلى نصيحة من نظير سلافي. لكن رحلة كوزيريف غيرت موقفه بزواوية ١٨٠ درجة. ويات التشاؤم يتملكه كالأخرين.

ويوم الأربعاء وافق الرئيس على استخدام طائرات نقل أمريكية لتوصيل المعونة الإنسانية إلى سراييفو بمجرد سريان وقف إطلاق النار، ومع هذا فقد كان السؤال الذي يصلنا هو هل سيصمد وقف إطلاق النار؟.

ورغم مرور أسبوعين لم يسر وقف لإطلاق النار. ولا زالت سراييفو معزولة. ونتيجة لذلك، وفي شهادة أدليت بها أمام مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء ٢٣ حزيران يونيو شددت موقفاً تجاه الصرب بإعلان إغلاق آخر قنصلياتهم في الولايات المتحدة وطرد سفيرهم. والعمل مع الدول الأخرى لتعليق عضوية يوغسلافيا الجديدة في المنظمات الدولية. واستنفذ هذا كافة الإجراءات الدبلوماسية والسياسية المحتملة، ولم يكن لدي أدنى وهم بأن مثل هذه الخطوات ستكفي لإحداث تغيير جذري في سلوك صرب البوسنة وبلجراد، وهكذا توجهت إلى البيت الأبيض بعد الظهر لأبحث مع سكوكرافت إمكانية استخدام أداة. قوة عسكرية غربية. ربما تغير مجرى الحرب. وكان الوضع في سراييفو قد أدمى قلب سكوكرافت مثلي تماماً. لكننا كنا على يقين من أن الرئيس لا يريد ولا يجب أن يتورط في التزام عسكري مفتوح في يوغسلافيا السابقة. وكان كلانا يدرك أيضاً أن البنتاجون يعارض بشدة أي تدخل عسكري في البوسنة لأسباب نقدرها تماماً. ومع هذا فقد اتفقنا على أنه يتعين بذل المزيد، وسأعرض اقتراحاً يتيح استخدام القوة العسكرية لهدف وحيد هو توصيل المساعدات الإنسانية.

وأثناء الليل عكف أندور كارنبدالي وآرني كانتر ودينيس روس ومارجريت تاتويلر على إعداد مذكرة من صفتين: خطة اللعب: الخطوة التالية حول البوسنة. وهدف الخطة هو بذل كل ما هو ضروري لتوصيل المعونة الإنسانية إلى سراييفو، وحددت أربعة إجراءات أساسية أولها تحريك حاملة طائرات على الفور إلى البحر الأدرياتيكي. ثانياً: فرض حصار بحري متعدد الأطراف على الموانئ لتطبيق الحظر المفروض وخاصة ميناء بار بجمهورية الجبل الأسود. ثالثاً تأكيد تعزيز العقوبات المطبقة بقطع خط أنابيب البترول الممتد إلى صربيا من رومانيا، ورابعاً توضيح الاستعداد لشن غارات جوية متعددة الأطراف (على سبيل المثال ضد المدفعية المتمركزة على التلال) كضرورة تهدف لتهيئة الأجواء لتوصيل المعونة الإنسانية.



ولم تقض الخطة باستخدام منفرد للقوة الأمريكية أو اللجوء إلى القوة لتسوية الصراع الدائر. ومع هذا فلم يكن دافعنا مجرد دافع إنساني بل نتيجة إقرارنا أيضاً بأن استخدام القوة العسكرية بأي طريقة أو لأي هدف ستكون له تداعيات سياسية ودبلوماسية جوهريّة. فيتعين اتخاذ كافة الإجراءات من قبل اطراف متعددة تحت سلطة الأمم المتحدة وبموافقة صريحة من الكونجرس، ولن تكون هناك «قوات مقاتلة أمريكية في ساحة القتال» واحتوت الخطة على جدول زمني محكم للشروع في تلك الإجراءات بدءاً باتصالات هاتفية فورية أجراها الرئيس، وجولة نقلتني إلى العواصم الأوروبية الرئيسية وموسكو. كان النموذج المائل في ذهننا هو الجهد الذي بذل في إقامة تحالف حرب الخليج، واعتزمنا استصدار قرار «باستخدام كافة الوسائل اللازمة» في غضون عشرة أيام.

وعقب التشاور حول الاقتراح مع الرئيس وسكوكروفت حدد الرئيس اجتماعاً للمسؤولين صباح الجمعة، وكنت أدرك أن باول وتشيني سيعارضان خشية أن تفضي بنا إلى منزلق يقودنا إلى تورط عسكري أكبر يفوق الحد. وكان النموذج المحتذي لديهما في استخدام القوة كالمفهوم هو حرب الخليج حيث إن البوسنة في رأيهما أكثر شبهاً بفييتنام لا العراق. ومن ناحية أخرى، أعتقدت أنه لو اقتصر تفويض استخدام القوة بصراحة وبشكل تام على توصيل المعونة الإنسانية على ألا يشمل حل الصراع السياسي الدائر، فإن «المنزلق» الذي نخشاه سوف يتقلص إن لم يتلاش تماماً. ولذا فقد اتخذت خطوة لجأت إليها أحياناً من قبل أثناء إدارة بوش. وقصدت الرئيس بوش مباشرة في محاولة لتجاوز العملية المعتادة بين الوكالات الحكومية وإعداد النتيجة سلفاً.

وبعد ظهر الأربعاء توجهت إلى البيت الأبيض لإجراء مشاورات خاصة مع الرئيس. وعرضت عليه اقتراح خطة اللعب، وأشرت إلى أنه أقل ما يمكننا عمله في ضوء الكابوس الجاثم الآن على أعتاب غرب أوروبا، وأبلغني بأنه يعتقد أن ما حددته سوف يؤتي ثماره. وقد تغير عزوفه الأولى بالابتعاد تماماً عن الوضع العسكري الشائك في يوغسلافيا نتيجة استمرار الفضائح في البوسنة وإحباطه من عجز الأوروبيين على التحرك معاً. وأشار إلى أنه سيوصي البنتاجون على الأرجح يوم الجمعة بوضع الخطة موضع التنفيذ.

كان اجتماع المسؤولين يوم الجمعة واحداً من أكثر الاجتماعات إثارة التي شاركت فيها كوزير للخارجية، واستعرض تشيني وباول الأخطار المرتبطة باستخدام القوة العسكرية، وحتى لتوصيل المعونة الإنسانية. وأكدت أنا وبرينت أننا استفدنا بالفعل كافة الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بكثير. وعقب مباحثات مستفيضة أيد الرئيس بقوة خطة اللعب التي حددتها رغم أن تشيني وباول ألقاه بأنه إذا كان يتعين تنفيذ الخطة فعليه تحريك مجموعة الاستعداد البرمائية MARG إلى بحر الأدرياتيك وليس حاملة طائرات.

وعدت إلى الخارجية وصدرت تعليماتي إلى دينيس روس وأرني كانتر لوضع الشق الخاص بوزارة الخارجية في خطة اللعب موضع التنفيذ واتصل روس ببندر وأبلغته أننا في سيلينا للضغط على بوخارست لقطع خط أنابيب البترول، وسيكون طيباً لو عرض السعوديون جانباً من الأموال التي ستخسرها بوخارست جراء إغلاق الخط. وقال إنه سيحاول تقديم العون. كنا نشعر أن الفرصة ستسبح بقوة للحصول على الدعم السعودي. لأن الملك فهد كتب للرئيس موضحاً قلقه من عدم التحرك الغربي في البوسنة.



وخلال عطلة نهاية الأسبوع بدأت الأحداث تتحرك لصالحنا. فقد منحت الأمم المتحدة مهلة ثمان وأربعين ساعة إلى الصرب، وحذا مجلس أوروبا حذوها بإصدار بيان يوم السبت يدعو إلى اتخاذ كافة التدابير الفعلية لفتح مطار سراييفو. واستعرض الرئيس سياستنا مع الحلفاء الرئيسيين بمن فيهم بوريس يلتسين، وتوصل إلى أنهم جميعاً يؤيدون قراراً باستخدام كافة الوسائل اللازمة على غرار القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي مفضلاً بشن حرب الخليج. وكشفت اتصالاتي الهاتفية عن مستوى تأييد غير معهود من وزراء خارجية كندا باربارا مكدوجال وحكمت شيتين وزير الخارجية التركي وكلاوس كينكل. وحصلنا على التأييد الضخم لدرجة أننا قررنا في عطلة نهاية الأسبوع عدم القيام بجولتي. فلم يعد لها مبرر بعد أت بات من شبه المؤكد أن بوسعنا استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي على أية حال*. وفي الواقع فقد رفر علم الأمم المتحدة وانصاع الصرب للخطة. وبعد أربعة أيام بدأت الأمم المتحدة تسيير رحلات إغاثة جوية إلى سراييفو. وفي السابع من تموز يوليو أذان اجتماع مجموعة السبع بقوة لجوء الصرب إلى العنف، وأعلنوا تأييدهم لتدابير أخرى «لا تستبعد الوسائل العسكرية» لتحقيق أهداف إنسانية.

وعند هذا الحد تقلصت مشاركتي في معالجة أحداث يوغسلافيا السابقة. ففي الأسبوع التالي، وبينما كنت استجم في مزرعتي في بنيدالي في ويومينج استدعاني الرئيس وطلب مني العودة إلى البيت الأبيض لتولي رئاسة هيئة موظفي البيت الأبيض لتنسيق حملته الانتخابية. وتحول تركيزي إلى السلطة الداخلية بعيداً عن السياسة الخارجية.

* ربما كان إلغاء الجولة خطأً. لأنه كان من شأنها أن تشكل حدثاً يحفز على العمل. ولكانت قد سمحت لي بتجاوز العقبات البيروقراطية التي عرقلت مبادرتنا في نهاية الأمر.

ومع كتابة هذه المذكرات بعد مرور ثلاثة أعوام لايزال «الكابوس الإنساني» في قلب أوروبا مستمراً. ولا أعتقد أنه كان بالوسع منعه عن طريق إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية، وفي اعتقادي كان السبيل الوحيد لمنعه هو استخدام القوة العسكرية بكثافة في مرحلة مبكرة بما يستدعيه ذلك من خسائر وخاصة في الأرواح، وباعتراف الجميع فإن الخسائر ستكون مذهلة في مثل تلك البيئة، وكان قرار الرئيس بوش بأن المصالح القومية الأمريكية لا تقتضي خوض أبناء وبنات الولايات المتحدة حرباً رابعة في أوروبا في الوقت الحالي بما يستتبعه ذلك من خسائر هو قرار صائب إلى أقصى درجة. فلا يمكن ولا يجب أن يتوقع أحد أن نكون رجل شرطة العالم، وما كان التأييد الضروري من الشعب الأمريكي لدرجة استخدام القوة المفترض استخدامها في البوسنة ليتم أو يمكن الحفاظ عليه.

الفصل الرابع والثلاثون

من الحرب البادرة إلى السلام الديمقراطي

على مدار سنوات عديدة كانت بلدانا قطبين. قطبان متعارضان... وقد أثر هذا بأشد الطرق مأساوية على مصير العالم. فقد عصفت عواصف المواجهة بالعالم. وأوشك على الانفجار وأوشك على الهلاك متجاوزاً حدود الانقاذ.

بوريس يلتسين

١٧ حزيران يونيو ١٩٩٢

كان من الصعب وأنا أغادر وزارة الخارجية لأسلك كونستيتيوشين أفينو قاصداً الكونجرس تحت شمس أحد الأيام حزيران يونيو ١٩٩٢ ألا تقفز إلى مخيلتي ذكرى أول رحلة إلى مجلس النواب للاستماع إلى خطاب يلقي أمام جلسة مشتركة للكونجرس. ففي السادس والعشرين من كانون الثاني يناير ١٩٨٢ وبصفتي رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض جلست لاستمع لأول خطاب للرئيس ريجان عن حالة الاتحاد، خطاب مفعم بالقوة والحيوية استعرض فيه آراءه بطريقته المعهودة، خطاب ملؤه العاطفة والبصيرة والافتناع الناجم عن يقين من يدرك انه يقف على الجانب الصواب من التاريخ.

في ذلك اليوم كان ريجان بليغاً في وصف التحدي الذي يفرضه الاتحاد السوفيتي. فقد قال يومذاك: «يتعين أن تكون سياستنا الخارجية مفرطة في الواقعية لا السذاجة أو خداع الذات» إن الاعتراف بما تشكله الإمبراطورية السوفيتية هو نقطة البداية. فقد رصد وينستون تشرشل في مفاوضاته مع السوفيت أنهم لا يحترمون إلا القوة والحزم في تعاملاتهم مع الدول الأخرى. وهذا هو السبب الذي حدانا إلى إعادة بناء دفاعاتنا القومية. إننا نعتزم الحفاظ على السلام. وسوف نحافظ على حريتنا أيضاً.»

والآن وبعد عقد من الزمان وأنا آخذ مكاني في المجلس كان النجاح المؤزر لسياسة الرئيس ريجان «السلام من خلال القوة» ماثلاً. فهاهم أعضاء مجلسي الكونجرس يجتمعون للاستماع إلى أول رئيس منتخب لروسيا بوريس يلتسين الذي يزور واشنطن لعقد قمة مع الرئيس بوش، وكان موضوع اليوم هو «الشراكة والصداقة» لا العداوة والتنافس. وفي عام ١٩٨٢ ما كان أحد ليتوقع أنه بعد عشرة أعوام أن الاتحاد السوفيتي سيكون في ذمة التاريخ لتحل محله روسيا المستقلة التي تعمل على إقامة الديمقراطية والسوق الحرة. وإلى جانبها أربع عشرة دولة مستقلة حديثاً.

لكن ها هو يلتسين يقف على المنصة ويعرض قضيته ببلاغة منقطعة النظير. واستهل بالقول: «لقد بدأ العقل ينتصر على الجنون. لقد تركنا وراء ظهورنا الحقبة التي نلوح لبعضنا بالأسلحة،

وعلى استعدادنا للضغط على الزناد في أي وقت». وأضاف قائلاً: «يمكن للعالم الآن أن يتنفس بارتياح فقد انهار صنم الشيوعية الذي بث الصراع الاجتماعي والعداء والوحشية غير المسبوقة في كل مكان. والذي أشاع الخوف لدى الإنسانية. لقد انهار ولن ينصب مرة ثانية ولن نسمح له بأن ينصب مرة أخرى في بلدنا».

وكان بالغ التأثير عندما بحث الشواغل الأمريكية حيال أسرى الحرب في فيتنام. فعشية مغادرته موسكو صرح يلتسين لشبكة إن بي سي بأن بعض ملفات الأرشيف أشارت إلى أن النظام السوفيتي قام في الستينيات والسبعينيات بالتنسيق مع الحكومة الشيوعية في هانوي بنقل أسرى الحرب الأمريكيين إلى الاتحاد السوفيتي لاستجوابهم. وقال: «لا يسعنا سوى الاعتقاد بأن بعضهم ربما لا يزال على قيد الحياة» وبالطبع فقد أثار هذا جدلاً في مجلس الشيوخ والنواب وهدد بتعكير صفو الزيارة.

وخرج عن النص المكتوب في الخطاب ليقول: «أعدكم بأنه سيتم فحص كل وثيقة وكل أرشيف لتقرير مصير كل أمريكي مفقود. إنني أطمأنكم بصفتي رئيساً لروسيا أنه إذا ثبت وجود أمريكي واحد معتقل في بلادي ويمكن العثور عليه فسوف أعثر عليه. ولسوف أعيده إلى أسرته.» وهب الحضور إلى الوقوف في ترحيب حماسي، وردد الأعضاء هتاف «بوريس، بوريس، بوريس».



كانت ضربة معلم سياسية استحوذت على أعضاء الكونجرس المترددين ومهدت الطريق أمام إصدار قانون دعم الحرية، وهو التشريع الذي تقوم الإدارة بمقتضاه بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق. فقد كان ذلك بالنسبة للكثيرين مفاجأة مفرطة. لكنني كنت أعرف العكس.

ففي السوم السابق، وفي اجتماع مكرس أساساً لبحث قضية الحد من الأسلحة النووية مرر الرئيس إليّ مذكرة مكتوبة جاء فيها: «أن يلتسين في حاجة ليقول أمام الكونجرس أنني لا أعرف ما إذا كان هناك أسير حرب أو مفقود أمريكي لا يزال على قيد الحياة في روسيا أو أي مكان في الاتحاد السوفيتي السابق. لكنني سأفحص كل سجل وكل أرشيف لإلقاء الضوء على مصير الأمريكيين المفقودين. ويسعني أن أطمئنكم بأنه لو أن هناك أمريكياً معتقلاً ويمكن العثور عليه فسوف أعيده إلى أسرته». كانت بصيرة بوش نافذة، وفضنا اقتراح الرئيس ونقلنا تلك الكلمات المحددة إلى الوفد الروسي.

وبالعودة إلى هذا الحادث البسيط أعتقد أنه يوضح الخطوات التي قطعناها في النصف الأول لعام ١٩٩٢ لإقامة التعاون الأمريكي الروسي في مختلف مجالات العلاقة بيننا. وبإنهاء الإتحاد السوفيتي دخلنا أرضاً استراتيجية غير مطروقة، وكشفت الأشهر الستة الأولى لعلاقتنا مع روسيا وجيرانها المزيج المعقد من المثالية والواقعية وجه سياستنا.

فمن ناحية كنا نعتقد أن هزيمة الشيوعية وصعود الديمقراطيين قد هيأ فرصة غير مسبوقة، وراودنا الأمل في أن نقيم علاقاتنا مع روسيا وأوكرانيا والدول الأخرى حديثة العهد بالاستقلال

على أساس الديمقراطية والسوق الحرة.. أيما أصبحنا نطلق عليه إسم «السلام الديمقراطي» نوع السلام الذي أقمناه مع ألمانيا واليابان، ويستند هذا السلام إلى قيمة ديمقراطية وليس على مجرد تشابه المصالح. وبينما كان النبض الديمقراطي في روسيا ومعظم دول الكومينولث نبضاً حقيقياً فلم يكن لهذه الدول ميراث ديمقراطي، ولم تكن على يقين تام بأن تلك الديمقراطية سوف تتجذر، لكننا لا نريد خلق نبوءة تتحقق ذاتياً بانتهاج سياسة توازن قوي محضة نفترض أن تلك الدول ستعود حتماً إلى نظم الحكم التسلطية.

ومع هذا فقد تضمنت سياستنا جرعة مكثفة من الواقعية السياسية كتطعيم ضد أي تراجع عن الإصلاح. وهكذا وبرغم تعاوننا مع الديمقراطيين في روسيا وأوكرانيا والدول المستقلة الأخرى لدعم الديمقراطية والسوق الحرة فقد أمضيت معظم الربيع في إدارة قضايا السياسة الواقعية.. وتحديدًا ضمان عدم نشر أسلحة نووية على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، وضمان إزالة كافة الأسلحة النووية التكتيكية. وخفض الترسانة الإستراتيجية لروسيا من خلاله معاهدة ستارت ٢ حتى لا تستطيع بعد الآن أن تهدد بتوجيه الضربة الأولى.

العمل على استقرار اقتصاد روسيا . قانون دعم الحرية

في ختام جولة «العذاب» في شباط فبراير ١٩٩٢ إلتقيت بوريس يلتسين في موسكو. وعلى خلاف زيارتي في كانون الثاني يناير واجتماع كامب ديفيد مع الرئيس بوش في الأول من شباط فبراير حيث كان الرئيس الروسي معني أساسا بمناقشة القضايا الأمنية والسياسية، كانت المساعدات الإقتصادية هي أهم أولويات يلتسين هذه المرة.

وقال يلتسين: إن الحكومة الروسية ملزمة بتشديد السياسة الائتمانية وخفض العجز وخفض كمية وسائل الدفع وخصخصة الشركات العامة، وقال أيضاً أنه يعتقد ببذل جهود لتدعيم الروبل في مواجهة الدولار.

ومع هذا فإن روسيا في حاجة إلى معونة خارجية، وأنه يتطلع إلى الولايات المتحدة لتتصدر المجتمع الدولي في تقديم المعونة. كانت الحبوب تشكل مشكلة خاصة. وحتى رغم تلقي موسكو ائتمانات إضافية من بريطانيا وفرنسا وكندا فلا زالت روسيا في حاجة إلى المزيد . نحو ستمائة مليون دولار كضمانات قروض من الولايات المتحدة.

ولم تكن إحتياجات روسيا قاصرة على الحبوب. وكان يلتسين يعتقد أن إقامة صندوق لدعم استقرار سيكون ضرورياً بالنسبة للروبل، فمثل هذا الصندوق الذي استخدم بنجاح في بولندا سيكون بمثابة تأمين لدعم العملة الروسية أثناء تداول الاقتصاد الروسي «بالصدمات» وخلال نظام جورباتشوف طالما أيدنا فكرة إقامة صندوق الاستقرار، ورغم جهودنا لتعليم السوفيت على سبيل المثال عبر مباحثاتنا الثنائية، واقترح منحهم وضع انتساب خاص في صندوق النقد الدولي في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٠، لم يبد جورباتشوف التزاماً مهماً بإقامة اقتصاد حر أو الأخذ بعناصره الأساسية في أي من الخطط التي اتبعها السوفيت لعمل صندوق الاستقرار. ومع هذا كانت حكومة

يلتسين مختلفة تماماً. فقد كانت الخطة التي أعدها إيجور جيدار نائب رئيس الوزراء حينذاك جادة وصادقة من زاوية مضمونها المالي والاقتصادي، وألقى يلتسين بثقله الشخصي وراثها مما منحهم مصداقية سياسية. سواء داخل روسيا أو خارجها.



وأبلغت يلتسين أنه في حاجة إلى خفض الإنفاق الحكومي. وإجراء خفض حاد في نسبة نمو كمية وسائل الدفع، وأن يتابع موقف الدين الخارجي باستمرار، وفضلاً عن ذلك حثته على العمل مع صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبارهما أفضل مصدر للقروض. كما أن موافقتي تعد شرطاً مسبقاً لتلقي قروض ضخمة من مجموعة السبع. وطلب الإستعانة بخبراتنا الفنية في مساعدة حكومته في الإجابة على الأسئلة التي طرحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأجبت بالموافقة مستشعراً بأن هذا مؤشر آخر عن مدى تطلعه للمساعدة الغربية.

وظمأنت يلتسين «بأنني سأدفع شخصياً من أجل مساندة صندوق الاستقرار، ولم أشأ أن أتركه ألعوبة للأشرا». وهو الوصف الذي أطلقه على المسؤولين الذين ينظرون إلى القضايا على أنها مجرد اصطلاحات فنية وحسابية دون اعتبار لمضمونها الاستراتيجي والسياسي الأهم من كل شيء. وقلت ليلتسين سوف نحاول حشد المجتمع الدولي لإقامة صندوق الاستقرار. وبالطبع كان هذا سيستغرق جهداً شاقاً. وشاركت سبع وأربعون دولة وسبع منظمات دولية في مؤتمر التنسيق في كانون الثاني يناير. لكن هذا كان من أجل المساعدة الإنسانية التي ستكون كلفتها أقل من صفقة معونة شاملة. فضلاً عن ذلك، وفي ألمانيا كانت كلفة الوحدة تتصاعد وقد دفع الألمان المليارات بالفعل، وليسوا على استعداد لدفع المزيد. وفي اليابان كانت الحكومة تعتزم استرداد أراضيها الشمالية وعلقت المساعدة الاقتصادية حتى تتحرك موسكو بشأن القضية.

وفي الوقت نفسه وفي واشنطن لم ترق فكرة صندوق الاستقرار لوزارة الخزانة على الإطلاق، ومع هذا بدأت الوزارة في تغيير موقفها في شباط فبراير عندما فضل جيدار البقاء في واشنطن. وبحث برنامج الإصلاح مع كبار المسؤولين على التوجه إلى كامب ديفيد ومرافقه يلتسين. ولكن حتى لو أمكننا الحصول على اتفاق حكومي عام فلسوف نظل في حاجة إلى التأييد في الكونجرس. وفي غمرة تباطؤ الاقتصاد فإن قلة قليلة فقط من أعضاء الكونجرس هي التي تهتم بالتصويت على المعونة الخارجية.



ورغم هذا فقد أعتقدت أننا لو انتهجنا استراتيجية ثلاثية فسوف نفوز بالتأييد الضروري في الكونجرس. أولاً: فالروس في حاجة إلى الإبقاء على الزخم الاقتصادي الذي ولده يلتسين بتحرير الأسعار في مطلع العام ومتابعة خطة إصلاح يعتد بها. وكلما أظهرت الحكومة الروسية التزامها بالإصلاح الحقيقي كلما أصبحت المؤسسات المالية الدولية أكثر ميلاً للموافقة على خطة استقرار وكلما تعاظم الضغط على مجموعة السبع للموافقة على هذا الصندوق.

ثانياً: إننا في حاجة إلى دفع مجموعة السبع من خلال نواب وزراء المالية الذين كانوا يتولون التنسيق حول القضية. وبسبب عزوف وزارة الخزانة أجريت عدة محادثات مع الرئيس ويرينت سكوكروفت والتقيت أنا وسكوكروفت على الغداء مع نيك برادي لإبداء قلقنا. وبذل بوب زوليك وإيد هيويت من مجلس الأمن القومي جهداً شاقاً لحمل الطرف المالي في الحكومة على التحرك (وتوفي هيويت متأثراً بالسرطان في أوائل عام ١٩٩٣ وكان واحداً من الأبطال المجهولين في إعداد سياستنا السوفيتية، رجل كان يدع الأناثية ويؤدي عمله على أكمل وجه، ولن أنسى تبختره في مشيته ولا ابتسامته العريضة ولا ذكاه المتقدم).

ثالثاً: أردت إيجاد أداة يمكننا بواسطتها حشد التأييد والتصويت في الكونجرس، وفي أواخر الخريف وضع ستيف بيرى نائب جانيت مولينز الأساسي لشؤون الكونجرس تصور إصدار تشريع واحد ينهي القيود المفروضة منذ الحرب الباردة، وضمنت هذه المبادرة خطابي في برينيسيتون في كانون الأول ديسمبر. والآن مع قيام مولينز وبيري بتنسيق الجهود وقيادة فريق خبراء الخارجية، وضعناه على المسار السريع، ومع منتصف آذار مارس أصبح لدينا قانون دعم الحرية*.

وفي ٢٥ آذار مارس التقيت الرئيس وأطلعته على تطورات الأمور. وكان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونواب وزراء مالية مجموعة السبع يحرزون تقدماً جيداً. وفي الواقع كانوا على وشك إقرار برنامج لروسيا. لكنني قلت إن ذلك لن يكون كافياً. فالروس يتطلعون لنا لتولي زمام القيادة وبدونها سوف تتعثر الصفقة. وقلت للرئيس: «إن أماننا فرصة الآن، لكنها سوف تتلاشى لكسب أكبر أرضية لمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق عليك باغتنامها. إن أفضل طريق للمساعدة وضمان عدم تحميلنا مسؤولية خسارة روسيا هو بذل قصاري جهدنا لإنجاح الإصلاح، وهذا يعني المضي قدماً لإقرار هذا التشريع الجامع الفذ».

وداخلياً شكل مشروع القانون جدول عمل طموح للتعاون الأمريكي الروسي، وأردت أن يستجيب الكونجرس لنا وليس العكس بالعكس. وببيروقراطياً لم أكن أريد أن يتوه في غياهب المتاهة والخلاف بين الوكالات الحكومية. وقلت: «لو تعين علينا التفاوض داخلياً فلن نحصل عليه وسوف نخسر الفرصة. وسيؤدي هذا ببساطة إلى تصعيد الرأي القائل بأننا لا نفضل شيئاً، وأننا نتردد حول أهم قضية تؤثر على أمن الأجيال القادمة من الأمريكيين». وكان الرئيس يوافق دائماً على ما هو عرضة للخطر من الناحية الاستراتيجية. لكن يتعين الآن أن توضع الاعتبارات الانتخابية في الاعتبار. وبرغم هذه الاعتبارات كان الرئيس مستعداً للتحرك مع هذا.

وحددت الإطار العام للتحرك لإقرار التشريع، ولم تكن نريد إقراره قبل ٣١ آذار مارس وهو المهلة المحددة لاستمرار الزخم في الكونجرس فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية. وإذا تحركنا قبل هذا الموعد فسوف يقع مشروع القانون رهينة في قبضة قضايا مساعدات أخرى: فضلاً عن ذلك فسوف

* من بين هؤلاء الخبراء تود بوشفالد من مكتب المستشار القانوني ودان سبكهارد من مكتب إيجلبيرجر وجاردنر بكهام وسكوت جليلاند من مكتب جانيت مولينز.

يوصف القانون «بأنه مجرد معونة خارجية» مما سيلقى به في حفرة سياسية. وهكذا فإننا في حاجة إلى التحرك بعد ٣١ آذار مارس، لكن قبل ٦ نيسان إبريل، وهو الموعد المقرر لبدء مؤتمر نواب الشعب. وكان المحافظون يحشدون جهودهم ضد يلتسين، وأنه في حاجة ليكون قادراً على الإشارة إلى صندوق الاستقرار وقانون دعم الحرية لإظهار أن الغرب يؤيد الديمقراطيين في روسيا بالفعل. وفيما بعد قد لا يبقى أمامنا سوى يومين الأربعاء الأول من نيسان إبريل والخميس الثاني من نيسان إبريل لإعلان المبادرة (وكقاعدة عامة فإننا لا نقدم على إصدار مثل هذا الإعلان الرئيسي يوم جمعة أو سبت أو أحد، وهي تقع بين الثالث حتى الخامس من نيسان إبريل).

ومع توصل نواب وزراء مالية مجموعة السبع إلى اتفاق متعدد الأطراف في باريس في ٢٧ آذار مارس وموافقة صندوق النقد الدولي رسمياً على برنامج الإصلاح الروسي في ٣١ آذار مارس فقد تمهد الطريق أمام إعلان مزدوج في الأول من نيسان إبريل بواسطة الرئيس بوش في واشنطن وهيلموت كول في بون. لأن الألمان يستضيفون قمة مجموعة السبع في ذلك العام. وتضم الصفقة متعددة الأطراف تقديم قروض قيمتها ١٨ مليار دولار من القروض ومتأخرات الديون ومساعدات مالية أخرى من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إضافة إلى ستة مليارات دولار لصندوق الاستقرار لدعم الروبل. وبلغت حصة الولايات المتحدة نحو عشرين في المائة. فضلاً عن ذلك أعلن الرئيس أن قانون دعم الحرية الذي لم يقر تقديم معظم مساهمتنا في الجهد متعدد الأطراف فقط بل أصبح يشكل أساساً لحشد التأييد الأمريكي لروسيا والدول السوفيتية السابقة حديثة العهد بالاستقلال. وتضمنت بنوده القاطعة على وجه التحديد إلغاء تشريع الحرب الباردة الذي أعاق «تشجيع القطاع الخاص الأمريكي على تطوير علاقاته مع روسيا وتعزيز مساعداتنا الفنية وتبادل البرامج». لكن أهمية كل ذلك لا تقارن بأهمية أن القانون كان بؤرة جهودنا خلال عام الانتخابات الذي انتقد خلاله البعض الرئيس لإفراطه في الاهتمام بالسياسة الخارجية. وفي ذلك الحين قلت: إن قانون دعم الحرية هو دفاع بوسائل أخرى. لأنه بمساعدة إقامة الديمقراطية والسوق الحر فإننا نخلق مؤسسات تعمل على إقرار سلام دائم، ولازلت أعتقد أنه حتى لو لم يسعنا إعادة تشكيل المجتمعات الأخرى وفقاً لتصورنا لديمقراطيات مثالية فكلما ساهمنا في أن تصبح أكثر ديمقراطية كلما كان ذلك أفضل.

وبالطبع كان إعلان الأول من نيسان إبريل مجرد البداية لحملة طويلة لكسب التأييد للقانون شملت خطابات مهمة ألقاها الرئيس وأنا أيضاً وجهوداً جبارة لحشد التأييد من جانب بوب شتراوس الذي ضمن تدخله لدى الديمقراطيين في الكونجرس إقرار القانون في الصيف.

من أربع دول نووية لواحدة: بروتو كول ستارت

وعلى الجانب الأمني من المعادلة امضيت معظم أيام ربيع عام ١٩٩٢ في التعامل مع قضيتين نوويتين مختلفتين شديدي التشابك، وكانت معاهدة ستارت التي وقعها الرئيس مع ميخائيل جورباتشوف في تموز يوليو ١٩٩١ اتفاقية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبعد انهيار

الاتحاد السوفيتي ورثته روسيا من الناحية القانونية. لكن من الناحية العملية استمر وجود الأسلحة النووية الاستراتيجية على أراضي ثلاث جمهوريات أخرى هي أوكرانيا وقازاقستان وبيلاروس. ولنا مصلحة حيوية في ضمان ظهور قوة نووية واحدة فقط من بين انقاض الاتحاد السوفيتي المنهار، وقد بدأنا هذه الثورة مع قوة نووية واحدة حول هذا المجال الاستراتيجي، ولا نرغب في رؤية انتشار نووي في ثلاث دول عندما ينفذ غبار انهيار الاتحاد السوفيتي. فضلاً عن ذلك وبرغم وجود الكومنولث كانت هناك خلافات سياسية حقيقية بين روسيا وأوكرانيا وقازاقستان، ولم نكن نريد بالفعل أن ينتهي الحال بدول تثور مثل هذه الخلافات بينها إلى أزمت نووية مستعصية وفيما بينها.

وفضلاً عن ذلك كان الرئيس ملتزماً بالتوصل لما يتجاوز اتفاقية ستارت، والعمل على إجراء جولة أخرى من الخفض الضخم للقوات النووية. واستكمل الرئيس مبادرة السابع والعشرين من أيلول سبتمبر ١٩٩١ حول الأسلحة التكتيكية باقتراح حول الأسلحة النووية كشف عنه في خطاب حالة الاتحاد في ٢٨ كانون الثاني يناير ١٩٩٢ وأعلن أن الولايات المتحدة سوف تتخذ عدة خطوات من جانب واحد (مثل وقف إنتاج ونشر صاروخ ميدجثمان، وتحويل جزء مهم من قوة القاذفات إلى أدوار تقليدية) لكن الجانب الأهم في خطابه تعلق بمستويات القوات وبينما تقضي معاهدة ستارت بخفض الرؤوس النووية الأمريكية من ١٣ ألف رأس إلى ٩٣٠٠ رأس نووي. فقد اقترح الرئيس في خطاب حالة الاتحاد إبرام معاهدة ستارت ٢ لخفض الرؤوس الحربية إلى نحو ٤٧٠٠ رأس بانخفاض نسبة خمسين في المائة من مستويات ستارت (أو ما يعادل المستويات التي كانت تمتلكها الولايات قبل التوقيع على أول اتفاقية للحد من الأسلحة). وسيتم خفض قوات دول الاتحاد السوفيتي السابق بمستويات متساوية. والأهم أن الرئيس أحيا مبادرته بإزالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه. والتي أثرتها مع شيفرنادزة في ويندهوك ناميبيا ربيع عام ١٩٩٠ ولو حظيت مبادرة الرئيس بقبول فسوف يتم إزالة تلك الصواريخ مما يؤدي إلى إحداث توازن نووي أكثر استقراراً.

وفي ذات الوقت تقريباً كان الرئيس يلتسين يطرح مبادرته الخاصة للحد من التسلح التي تضمنت سلسلة من خطوات من جانب واحد. (وكبادرة بسيطة عن بدء الحقبة الجديدة التي دشناها استعرض الرئيسان مقترحاتهما مع بعضهما سلفاً، ولو أننا في الحقبة السوفيتية لكان من الشبح المؤكد أن تعلن مبادرتان علناً أولاً) وعرض يلتسين إجراء خفض أكبر يصل إلى مستوى يتراوح ما بين الفين إلى الفين وخمسمائة رأس. وقال إن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمزودة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه هي أصل البلاء من وجهة نظر التهديد الذي تمثله على الاستقرار، كما أوضح في رسالة للرئيس بوش في ٢٧ كانون الثاني يناير ١٩٩٢. وتمكن من تحديد تلك المستويات باقتراح بإزالة كافة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه. سواء العابرة للقارات المنصوبة براً، أو الصواريخ

الباليستية التي تطلق من البحر. ولسوء الحظ ولأننا نعتمد على الصواريخ الأخيرة فمن شأن اقتراح يلتسين التأثير بإحداث التغيير جوهرى في هيكل القوة الأمريكية، ويحرماننا من مجموعة الاستقرار وهي القاذفات والصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من البحر وهي المجموعة التي ظلت تشكل عماد الردع النووي الأمريكي لعقود.

وبينما أناقش سبل التقريب بين الإقترحين في زيارتي لموسكو في كانون الثاني يناير وشباط فبراير غمرني إحساس بأننا لن نحرز أي تقدم مهم حول معاهدة ستارت ٢ حتى نستطيع أولاً تسوية مشكلة الانتشار النووي مع أوكرانيا وقازاقستان وبيلاروس.



وفي الوقت الذي وقع فيه أعضاء الكومنولث اتفاقاً حول القوات الاستراتيجية في ٣٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٩١ فقد اتضح الآن في شهر آذار مارس أن الخلاف السياسي بين روسيا وأوكرانيا وقازاقستان سرعان ما يجعل الاتفاق بلا قيمة. فالخلاف يثور بين روسيا وأوكرانيا على اقتسام أسطول البحر الأسود. فقد طلب الرئيس كرافتشوك يمين الولاء من كافة العسكريين المتمركزين في أوكرانيا، وما لبث في ١٢ آذار مارس أن أوقف نقل الأسلحة النووية التكتيكية من أوكرانيا إلى روسيا.

وفي ١٨ آذار مارس قبل يومين من انعقاد قمة الكومنولث عقدت أول اجتماع مع السفير الروسي الجديد فلاديمير لوكين. وأبلغني أن نواب وزراء الخارجية من أربع دول اجتمعوا وتوصلوا إلى اتفاق يسمح لنا بتنفيذ بنود اتفاق ستارت «رغم أنه لا يمكنك أن تعرف ما يدور بخلد أشقائنا الأوكرانيين». وعن معاهدة ستارت ٢ قال لي: «إن هناك حاجة لإيجاد طريقة لتفادي الآثار السلبية هنا في روسيا، ولا يمكن ليلتسين أن يعطي الانطباع بأنه يدمر كل شيء».

لكن ما تم الاتفاق عليه على مستوى نواب الوزراء لم يجد طريقه بوضوح إلى رؤساء الدول. فقد انفضت قمة الكومنولث في قسوة حتى دون أن يتطرق القادة إلى بحث القضايا النووية. واتضح لي أنه سيتعين علينا تسوية المشكلة للأربعة أو المقامرة بفقدان معاهدة ستارت، وبدأت المجموعة اللاإسمية وهي أرفع جهاز للحد من التسلح من أهم الوكالات الحكومية أدنى من المستوى الرئيسي في إعداد الخيارات*. وكان أكثر الحلول عبقرية هو حمل الدول الأربع على التوقيع على بروتوكول معاهدة ستارت الذي ينتج الأثر القانوني باعتبار روسيا وريثاً للاتحاد السوفيتي. في حين تصبح أوكرانيا وقازاقستان وبيلاروس دولاً غير نووية موقعة على معاهدة منع الانتشار النووي.

* ضمت المجموعة التي سميت «المجموعة اللاإسمية» لأنه ليس من المفترض أن يعرف أحد شيئاً عن وجودها ضمت روجي بارثوليميو وجيم كيمبي من وزارة الخارجية، وأرني كانتر في البداية ثم جون جوردون من مجلس الأمن القومي لاحقاً، ودوج ماسياشين من المخابرات المركزية وفيس اليسى من وزارة الطاقة، وستيف هادلي من الدفاع، ومن هيئة الأركان العامة المشتركة أولاً مساعداً رئيس هيئة الأركان هوارد جريفرز، ثم جون شاليك شفيلي، وأخيراً باري ماكجفري.

وفي ٧ نيسان إبريل اتصلت بكوزيريف وأثرت الفكرة معه. وبدأت بالقول: «من وجهة نظرنا فإن الجوهر أهم بكثير من المظهر، إن الفرصة ضئيلة أمامنا للتصديق على معاهدة ستارت في الكونجرس، وإذا لم تتوصل الدول الأربع السوفيتية السابقة إلى حل فيما بينها، فيسرنى دعوتكم إلى القديم إلى واشنطن لتسوية تلك القضية».

ورد كوزيريف: «لست واثقاً من أن هذا سيكون ضرورياً. فقد تحدثت مع اناتولي زلنيكو وزير الخارجية الأوكراني. وهو يريد الآن تسوية القضية، وسوف يأتي غداً إلى موسكو».

لكن بعد أسبوع ما لبث كوزيريف أن اتصل بي وقال بجلاء: «ليس لدي أنباء طيبة. فلازلنا متجمدون في المياه حيث لم يسفر اجتماع الحادي عشر من نيسان إبريل بين كوزيريف وزلنيكو ونظيريهما القازاقستاني والبيلاروسي عن التوصل إلى أي نتائج حول القضية. علاوة على ذلك فقد تسيست تلك القضية الفنية بقدر أكبر. وفي زيارة مقررة سابقة لإظهار تأييدنا لأوكرانيا لمس دينيس روس وايد هيويت وبول فولوفيتس وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية قلقاً متزايداً لدى الأوكرانيين تجاه الروس. وإستمعوا إلى تصريحات من القيادة الأوكرانية على شاكلة «إن الروس يرون أنفسهم هم المركز. فلزال الروس يحتفظون بعقلية الأمبراطورية». وكانت كييف متشبثة برموز الاستقلال، ومن ثم فإن أوكرانيا تريد أن تكون طرفاً في معاهدة ستارت».

وبدون تدخل أمريكي كنا في سبيلنا لاستمرار الجمود ولذا فقد أرسلت رسالة إلى كوزيريف، وتحدثنا في ١٦ نيسان إبريل. ووافق كوزيريف على البروتوكول المقترح الذي تلتزم به الدول الثلاث بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير نووية، كما تلتزم أيضاً بإزالة كافة الأسلحة النووية من أراضيها في غضون سبعة أعوام. (الإطار الزمني المحدد في معاهدة ستارت).



واتصلت في وقت لاحق في ذلك اليوم بالرئيس كرافيتشوك لبحث البروتوكول المقترح الذي سيقوم جون جوندريسون القائم بالأعمال الأمريكي في كييف بتسليم صورة من مشروعه إلى الرئيس الأوكراني حتى يتمكن من دراسته. ووصف كرافيتشوك مبادرتي بأنها «واقعية للغاية» وقال: إنه سيعاود الاتصال بي في اليوم التالي وقد فعل. وقال: «إن مبادرتكم بناءة للغاية إنها تظهر أن الحكومة الأمريكية مستعدة لتضع في اعتبارها مواقف كافة الدول المعنية. إن أوكرانيا تؤيد شكل ومضمون البروتوكول. وليس لدي سوى القليل من التعليقات عليه لكن تلك التعليقات لا تمس المبادئ».

وبضمان موافقة دولة (أو هكذا تصورت) تحولت إلى بيلاروس وقازاقستان، وفي ١٩ نيسان إبريل تحدثت هاتفياً إلى ستانيسلاف شوشكيفيتش رئيس بيلاروس الذي لم يبد أي اعتراض على البروتوكول. ويبدو أن كارثة تشرنوبيل دفعت البيلاروسيين إلى معارضة متشددة لكل ما هو نووي.

وتحدثت في ذلك اليوم أيضاً مع الرئيس نزار باييف. وحاول نزار باييف في رسالة بعث بها قبيل بضعة أيام إلى الرئيس بوش ابتكار «طريق ثالث» فيما يتعلق بمعاهدة منع الانتشار النووي. وكان

يريد أن تصبح قازاقستان قوة نووية «مؤقتة» من أجل أهداف معاهدة منع الانتشار النووي وربط الفترة التي سيستغرقها انضمام قازاقستان إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كعضو غير نووي بضمانات أمنية من الدول النووية. لا سيما الولايات المتحدة. وأبلغته بأن الضمانات الأمنية عولجت في المفاوضات الأصلية لمعاهدة منع الانتشار النووي، وأن الولايات المتحدة قد أعلنت رسمياً عزمها عام ١٩٨٩ على السعي لالتماس المساعدة من مجلس الأمن الدولي إذا تعرضت أي دولة غير نووية للتهديد من جانب دولة نووية. وقلت لنزارباييف متمسكون بهذا الالتزام وسوف نؤكد في حالة قازاقستان.

وكان نزارباييف حذراً، وشكرني، وأعرب عن امله في استمرار «العلاقة الخاصة» لكنه قال بإيجاز إنه يشعر يقيناً بأنني أعترف بدور قازاقستان الجيوبوليتيكي الخاص. واختتم حديثه بحثي على استخدام الدبلوماسية الأمريكية للتأثير على القيادة الروسية، وقال: «إذا لم تكبح الشوفينية الروسية فقد تراق الدماء، وقد تندلع حرب أهلية، وقد تذهب كل الإصلاحات أدراج الرياح وقد تتورط قازاقستان».

وخلصت إلى أننا لن نحرز تقدماً يذكر مع القازاقستانيين أو الأوكرانيين ما لم تلب احتياجاتهم السياسية، وحالفنا الحظ بسبب الاجتماعات المقررة بين كرافيتشوك ثم نزارباييف مع الرئيس في واشنطن في أيار مايو.

وسيزور يلتسين واشنطن في حزيران يونيو لعقد قمة شاملة. وبالتأكيد سوف يساهم الرمز السياسي للإستقبال في البيت الأبيض في تلبية حاجة الأوكرانيين النفسية للإعراب عن استقلالهم، ويحقق أيضاً رغبة نزارباييف في استعراض «العلاقة الخاصة» وتلبية الحاجتين، أعدنا مشروع «بيانات مشتركين» لكل من الأوكرانيين والقازاقستانيين للإعراب عن العلاقات الوثيقة التي تربطهما بأمريكا.



واعتقدت بأنه إذا أمكننا حمل الأوكرانيين على التوقيع على بروتوكول ستارت فسوف يمنحنا هذا الميزة التي نحتاجها لحمل القازاقستانيين على الموافقة أيضاً. وبالوصول على التزام من أوكرانيا وبيلاروس وقازاقستان بالتحول إلى دول غير نووية نكون قد عالجتنا بدورنا واحداً من أخطر التحديات الأمنية في المنطقة، وحققتنا أهدافنا بخروج دولة نووية واحدة من بين انقاض الاتحاد السوفيتي المنهار. فضلاً عن هذا فسوف يتعزز موقف يلتسين والديمقراطيين داخلياً في مواجهة القوميين، وستحصل الإصلاحات الروسية على زخم جديد وتتعزز علاقات التعاون الأمريكية الروسية في القمة. ومن الواضح أيضاً أن روسيا لن تعمل على التوصل لمعاهدة ستارت ٢ حتى يتم تسوية هذا الجانب في معاهدة ستارت.

وترتيباً على ذلك قمت خلال الفترة من ٢٨ نيسان إبريل حتى ٤ أيار مايو بالتحدث ثماني مرات مع زلينكو ونحن نتباحث حول البروتوكول والخطابات التي سترفق به. وفي البداية كان لدى

الأوكرانيين مجموعتين من المشاكل. الأولى تتعلق بالبرلمان الأوكراني (رادا) ولم يكن كرافيتشوك راغباً في قطع التزام قانوني أو الموافقة على موعد محدد لإزالة الأسلحة النووية. لأنه يعتقد أن هذه القرارات من اختصاص الرادا «البرلمان الأوكراني». والثانية أن أوكرانيا تريد ضمانات أمنية، وترغب في إتمام إزالة الأسلحة النووية في الاتحاد السوفيتي السابق تحت إشراف ورقابة دولية.

وفيما عكفت أنا وزيلينكو على إعداد مشروع بروتوكول والخطاب المرفق غمرني شعور قوي بالغموض حول ما إذا كانت أي قضية يفترض أننا سوينها قد انتهت بالفعل. وكان هناك بالقطع قدر من «اللعب» في الصياغات الأوكرانية، وكنت متخوفاً من أننا قد لا نختتم المفاوضات مطلقاً. ففي الأول من أيار مايو على سبيل المثال أضاف زلينكو عبارة «سلامة أراضي إلى خطاب الضمانات في إشارة واضحة إلى النزاع القائم حينذاك حول أسطول البحر الأسود وشبه جزيرة القرم. وقد أزلت هذا. لكننا لم نتوصل إلى اتفاق كامل بعد.

ولضمان أنني لم أخسر الروس اتصلت بكوزيريف في الأول من أيار مايو ثم مرة ثانية في الثاني من أيار مايو. وأوضحت له أننا نعمل للتوصل إلى بروتوكول وخطابات مرفقة ملزمة وبسبب الحاجة إلى تصديق البرلمانات على معاهدة منع الانتشار النووي فلن تمنع بيلاروس وقازاقستان وأوكرانيا في الموافقة على الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار «في أسرع وقت ممكن» بدلاً من النص على موعد محدد. وكان كوزيريف يشعر بالقلق من الغموض الكامن في بعض صياغاتنا. لكنه يعتقد أن نهجنا سيؤتي ثماره إذا ما تم إقناع الجميع بالتوقيع. وأبلغته أنه برغم أنه من المقرر أن يكون كرافيتشوك في واشنطن في غضون ثلاثة أيام فإنني غير واثق تماماً من الحصول على موافقة أوكرانيا. وأشار كوزيريف إلى: «أن ممارسة ضغط إضافي على الأوكرانيين قد يؤدي إلى التوقيع على البروتوكول. رغم أن كييف تمارس لعبة نفسية بالغة الخطورة تطابق اللعبة السوفيتية تماماً». وذلك في إشارة واضحة إلى تاريخ كرافيتشوك وزلينكو في الحزب الشيوعي.

وفي الرابع من أيار مايو اتصلت بزلينكو في محاولة لالتهاء من الخطاب المرفق، وتضمن نص مشروعه بنوداً عن الإشراف الدولي على إزالة الأسلحة النووية، وهذا نهج لا تقبل به لأنه سيجعل المجتمع الدولي لا أوكرانيا مسؤولاً عن إزالة أو تدمير الأسلحة النووية على أراضي أوكرانيا. وعندما حاولت الإشارة إلى أننا قررنا بالفعل أن هذا النهج غير مجد أبلغني زلينكو «أن فكرة الإشراف الدولي من اقتراح الرئيس والرادا. فضلاً عن هذا فقد وقع الخطاب بالفعل. والرئيس غير موجود في مكتبه، ولن يتسنى العثور عليه للتوقيع على خطاب جديد قبل سفره إلى واشنطن. وعلى أية حال فسوف يزعهج إدخال أي تغيير». ورددت: «إن معاهدة ستارت لا تنص على أي إشراف أو رقابة دولية. كما أن حكومة الولايات المتحدة غير مستعدة لقبول هذا الشرط من جانب أوكرانيا للوفاء التزاماتها» وقلت له لو اقتضت الحاجة يمكننا تعديل خطاب كرافيتشوك بالفعل. لكن إذا لم يتسن التوصل لاتفاق قبل زيارة الرئيس الأوكراني حينئذ سيضطر الرئيس بوش إلى إثارة القضية معه مباشرة.

وواصلت القول: «أريدك أن تلمس مدى أسفي لعدم تسوية هذه المسألة حتى الآن» ثم قرأت عليه مقتطفات من افتتاحية منشورة في صحيفة نيويورك تايمز في ذلك اليوم بعنوان «ردة نووية في أوكرانيا» وطالبت الافتتاحية بضرورة تعليق المساعدة السياسية والاقتصادية لأوكرانيا حتى نقطع التزاماً بإزالة الأسلحة النووية. وقلت: «هذا ما حداني إلى العمل على مدار الأسابيع الثلاثة الماضية حتى لا يتعكر صفو زيارة الرئيس كرافيتشوك».

وأخيراً تلقى زلينكو الرسالة وقال إنه «شخصياً» لا يجد غضاضة في حذف العبارة موضع الخلاف. لكن عليه أن يحاول الاتصال بكرافيتشوك. وبعد ساعة عاد للاتصال بي وهو أشد احتياجاً بعض الشيء عن ذي قبل، إنه لم يستطع التحدث إلى الرئيس. وقلت له يتعين علينا الآن أن نتحدث عندما يصلوا إلى واشنطن.

ولدى وصول كرافيتشوك رافقته إلى بلير هاوس حيث سينزل خلال زيارته. وبدأت بالقول «السيد الرئيس إن هذه الزيارة مهمة لكلا البلدين. فالأول مرة يقوم رئيس أوكرانيا الديمقراطية المستقلة بزيارة الولايات المتحدة، وأفضت في شرح إلى أي مدى نريد نجاح الزيارة لكن هذا يقتضي الانتهاء من البروتوكول وخطاب الضمانات. وقلت له «إننا نتفهم السبب الذي يدعوكم إلى التماس شكل ما من أشكال الرقابة على الأسلحة بمجرد خروجها من أوكرانيا» إلى العبارة المزعجة وفعلنا. وانتهت الزيارة بنجاح تام لعلاقة بلدينا.

والأهم أنا عزلت نزارباييف الذي أدلى بحديث لصحيفة واشنطن بوست في الخامس من أيار مايو نفس يوم اجتماع بوش وكرافيتشوك قال فيه أنه يسعى إلى الحصول على ضمانات أمنية من روسيا والصين والولايات المتحدة قبل أن تسلم قازاقستان أسلحتها النووية. لكن مع موافقة الأوكرانيين يجب الآن على نزارباييف أن يوافق، ولذا فقد غمرتني ثقة تامة وأنا أكتب له في ١٣ أيار مايو أحدد له الإطار العام لاقتراحنا حول ستارت، وتأكيدنا مجدداً لتعهدنا بشأن عدم الانتشار النووي لعام ١٩٨٩. ورد علي في ١٦ أيار مايو قبل يومين من الموعد المقرر لوصوله إلى واشنطن لمقابلة الرئيس بوش.

وأبلغني أن قازاقستان تلقت ضماناً أمنياً جماعياً من روسيا، وبالإضافة إلى تعهدنا بشأن عدم الانتشار النووي لعام ١٩٨٩ فإنه يعتقد أنه حصل على ضمان كاف للتوقيع على بروتوكول ستارت والانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية. وأشارت إلى أننا في حاجة إلى خطاب مرفق، وقال إنه سيرسل خطاباً عبر السفير بيل كورتني. وفي موسكو وهو في طريقه إلى واشنطن «أثار مسألة تقديم أراض قازاقستانية من أجل الدفاع المشترك، وأن نشر الصواريخ سيقرر إستناداً إلى المزايا المتبادلة، وذلك في إشارة إلى أنه قد يحاول التوصل إلى اتفاق مع الروس للاحتفاظ بجانب من ترسانته النووية.

وبمجرد وصول الرئيس القازاقستاني إلى واشنطن بعد ظهر ١٨ أيار مايو أمضيت ساعة معه في بلير هاوس، ثم تناولنا الإفطار لمدة ساعة في اليوم التالي في محاولة للانتهاء من الاتفاق الذي

أكملناه في الوقت المناسب ليعلمه الرئيسان بوش ونزارباييف بعد ظهر الثلاثاء. واكمل بروتوكول ستارت، وسوف يوقع عليه في عطلة نهاية الأسبوع في لشبونة حيث تجتمع كافة الدول المعنية للمشاركة في مؤتمر مساعدة دول الاتحاد السوفيتي السابق، وتنفست الصعداء. فقد انتهت ثلاثة أشهر من المفاوضات أو هكذا ظننت.



ولسوء الحظ كانت المباحثات لاتزال قائمة حتى ونحن في الطريق إلى لشبونة. وأثناء توقيفي في لندن اكتشفت أن الأوكرانيين يراوغون، ولذا فقد اتصلت بزليينكو من جناحي في فندق تشرشل. ولم تكذ تمضي دقيقة واحدة على بدء المحادثة حتى اتضح أنه يتراجع في أبسط القضايا التي تم تسويتها بالفعل. وأثار هذا التصرف حنقي: فليس هناك أسوأ في المفاوضات من أن تتحاور مع من تبدأ في الإحساس بفقدان الثقة فيه. وأخيراً كنت قد سمعت ما فيه الكفاية وأغلقت السماعة. وقلت وحديثي غير موجه لشخص بعينه: «هذا رجل كذاب. إنه ليس سوى شيوعي. لقد سئمت تلك القضية». وجاء دينيس روس . الذي كان يستمع إلى المكالمة كمسجل . إلى الغرفة تعلق وجهه ابتسامة عريضة وسألته: «على ماذا تبتم؟» وقال: «إن زليينكو لم يدرك أنك لست على الخط، وظل يتحدث، وعندما لم يتلق أي إجابة تساءل: السيد وزير الخارجية؟ السيد وزير الخارجية؟ أوه، لا لقد أغلق الخط». وفي لشبونة حدث الأسوأ. ففي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر السبت ٢٣ أيار مايو . اليوم المقرر للتوقيع على البروتوكول أحضرت زليينكو وكوزيريف إلى غرفتي ومع عدم وجود أي من العاملين أو أي مسجل طلبت منهما الجلوس وقلت: أيها السيدان، عليكم الانتهاء من هذا ولن أدعكما تغادران حتى تنتهيان منه، ولذا فعليكما إداءه على الوجه الأكمل. وبعد أن تبادلنا تفرس بعضهما في قلق كما لو كانا ملاكمين مقدمين على معركة فاصلة بدأ كوزيريف وزليينكو الحديث لتسوية خلافتهما. وبعد أن غادر زليينكو قال كوزيريف: «إن هذا أسوأ من التعامل مع شيوعي بلغاري».*

وبصراحة لم أعبأ بهذا. فقد كنت أريد الانتهاء من البروتوكول. وأخيراً وفي الساعة الثامنة وعشر دقائق دخلت قاعة وينتر جاردن بفندق ريتس مع ممثلي بيلاروس وقازاقستان وروسيا وأوكرانيا. وفي مراسم متقشفة لم تلق فيها أي كلمة . فلم نكن نريد مباراة صياح. تم التوقيع على البروتوكول وتبادل الخطابات، وبعد ست دقائق وصلنا إلى غايتنا: فلن يكون هناك سوى قوة نووية واحدة وريثة للاتحاد السوفيتي السابق.*

* في برقيتي إلى الرئيس تلك الليلة: «يمكن القول إن الجدل أعاد لي بعض الذكريات القوية لزياراتي الثماني إلى الشرق الأوسط وما استتبعته لتوجيه الدعوة لمؤتمر مدريد».

** ومع هذا تعين على إدارة كلينتون التعامل مع بعض التلكؤ والتسويق من جانب أوكرانيا في تنفيذ ما وافقت عليه في البروتوكول.

ومن لشبونة غادرت في رحلة لست ساعات إلى الاتحاد السوفيتي السابق ليس للتفاوض على الأسلحة النووية. لكن لزيارة جورجيا تلك الجمهورية السوفيتية السابقة التي يرأسها الآن صديقي إدوارد شيفرنادزة. وكانت جورجيا هي الجمهورية السوفيتية السابقة الوحيدة التي لم أزرها منذ انقلاب آب أغسطس. وماجت هذه الجمهورية بالاضطراب على مدار الأشهر الماضية بعد الإطاحة عن طريق العنف برئيسها الديمقراطي زفياد جمساخورديا في كانون الثاني يناير بعد عام من الحكم القمعي. ولا تزال العصابات المسلحة تمرح في شوارع تفليس ليلاً، ومع شبح الاضطرابات الجاثم قررت الحكومة فرض حظر التجول من الساعة الحادية عشرة ليلاً*.

وعاد شيفرنادزة لتولي رئاسة جورجيا مؤقتاً في الربيع، ويادر بالمعية شديدة بوصف مسقط رأسه بأنه «بلد صغير مثقل بمشاكل مهولة» وبرغم قطع (ثلاثة آلاف ميل)، لإتمام زيارة لن تستغرق سوى أقل من أربع وعشرين ساعة فقد أردت الذهاب إلى جورجيا لأنني أحسست أن الزيارة ستمنح مجتمع جورجيا الهش دفعة قوية مهمة. كما نأمل أن تعطي شيفرنادزة وحلفاءه دفعة نفسية وهم مقدمون على انتخابات عامة من المقرر أن تجري في ١١ تشرين الأول أكتوبر.

ووصلنا إلى المطار ذلك اليوم لنجد شيفرنادزة بشعره الأشيب ينتظرنا على مدرج المطار وبجانبه سيرجي تاراسينكو وتياموراز ستيبانوف أخلص مساعديه. وفي الوقت الذي كان مهموماً فيه بمحنة جورجيا كان يشعر بارتياح واضح وفخور بزيارتي له في بلده رداً على زيارته لي في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٠. ومن المطار توجهنا إلى بيت الضيافة الحكومي لتناول العشاء وعقد سلسلة اجتماعات. ويقع بيت الضيافة الخشبي الرحب على قمة تل يطل على مدينة تفليس، وشغله في السابق لافرينتي بيريا الرئيس الرهيب لمخابرات ستالين سلف الكي جي بي. ولم أصدق أنني سأنزل في بيت كان ينزل فيه بيريا أحد أسوأ أتباع ستالين سمعة وتمرساً على القتل، وهو الذي اعتدت أن أقرأ عنه في المطبوعات الأمريكية.

واجتمعنا في غرفة جلوس دافئة ومريحة. وبدأت بسؤال شيفرنادزة: «دعنا نرى ما هي احتياجاتكم على وجه التحديد وسوف نعمل بأقصى طاقتنا لنرى ماذا يسعنا عمله. فلدينا عدة برامج وبعضها أيسر من الأخرى». وفي وقت سابق كنت قد طلبت من فريق العاملين معي الاتصال بريتشارد أرميتاج في واشنطن لنحدد ماذا يمكن عمله لتقديم إمدادات غذائية وطبية جديدة على الفور إلى جورجيا.



* كان حظر التجول فعالاً في حماية الأبرياء لا ردد المجرمين. وفي الواقع فقد كان بالإمكان سماع دوي إطلاق الرصاص أثناء الليل خارج مقر الضيافة حيث أقيم.

وشكرني شيفرنادزة على عرضي، وقال إنه يشعر بالامتنان لتحركنا للاعتراف بجورجيا. وقال: «لقد كان الأمر بالغ الحرج والصعوبة بالنسبة لك بسبب الإطاحة بالرئيس الشرعي فلم يكن بالأمر السهل عليك، إنني أقر بذلك». وقال إن دولاً كبرى أخرى مثل روسيا لم تقدم على اتخاذ مثل هذا الإجراء. وأفاض محمداً إطار التحدي الذي ينتظر إقامة الديمقراطية، ومضي قائلاً: «ليس هناك تقليد للديمقراطية في هذا البلد. فالناس هنا تعتقد أن أسلوب ستالين هو أفضل طريق لإدارة شؤون هذا البلد. ولكم حثني الكثير من الزملاء على الاستحواذ على كافة مقاليد السلطة. وبينما أبدو وكأنني أحوز على ثقة الشعب فإنني أعتقد أنه يجب عليّ أن أتحرّك لإجراء الانتخابات. فعلينا انتخاب برلمان طبيعي. وعلينا أن نعمل على تسوية المشاكل الاقتصادية الهائلة التي نعاني منها. إن شعبنا شعب عظيم وحيوي. شعب يثير الاهتمام ويرغب في الشروع في الثقة بالديمقراطية.

وبينما هو مستمر في حديثه لم يكن يسعني سوى استعادة ذكرى الاجتماعات التي عقدناها. وتذكرت شعوري عندما استمعت إلى رؤية جورجية ثاقبة من زوجته نانولي على عشاء في شقته في موسكو في أيار مايو ١٩٨٩. ولكنني تذكرت على وجه الخصوص قولاً لشيفرنادزة خلال اجتماعنا في ناميبيا قبل أكثر من عامين. وفي ذلك الحين كنت أمارس عليه ضغوطاً مكثفة بسبب القمع السوفيتي في البلطيق وأحاول اقناعه بأنه من الأفضل أن يدعها السوفيت تستقل. وجاءت إجابته في غاية البساطة قائلاً: جيم. لو فعلنا ذلك فإلى أين سينتهي الأمر، كيف سنستطيع الدفاع لعدم ترك الآخرين يفعلون الشيء ذاته؟ فسوف يريد بعض الآخرين الحصول على الاستقلال. وهذا ما حدث بالضبط، وها هو الآن قد عاد إلى مسقط رأسه محاولاً إقامة الديمقراطية.

وطمأنني شيفرنادزة أنه في أجواء الغرب الوحشية في تفليس فإن أمنه مضان ولا يعدو أن يكون «مسألة هامشية تتضاءل حقيقة بجانب ما نواجهه كبلد». ومع هذا فقد اعترف بأن الأمور «قد تتدهور قبل الانتخابات. فهؤلاء الناس يريدون أن ألوذ بمنطقهم السياسي الآن، وستقل الحاجة كلما اقتربنا من الانتخابات» وعن الانتخابات توقع شيفرنادزة قائلاً «سوف تجري، لكننا في حاجة إلى مزيد من الاستقرار هنا فإثنا عشر إلى خمسين في المائة من الشعب لا يزالون يؤيدون جمسا خورديا، وفي الجزء الغربي من البلاد لا يزال يوجد الكثير من المتعصبين».



وصباح اليوم التالي بدأنا اليوم بأن اصطحبني شيفرنادزة إلى ديربالغ الروعة يعود إلى القرن الحادي عشر يقع وسط سلسلة جبال تحيط بتفليس. وعكس الدير ثراء التراث الديني لهذا البلد الصغير. وضم الدير قبور حكام جورجيا أثناء الحقبة الملكية، وقلب تفليس واحد من الأماكن النادرة في القوقاز التي يسع المرء أن يجد فيها معالم تمثل كل الديانات الرئيسية تقريباً. فها هو مسجد وذاك معبد يهودي وتلك كنائس أرثوذكسية أرمنية وجورجية، وداخل الدير أقام الرهبان حفلاً بديعاً، وأعطونا الشموع لإضاءةها.

ثم اجتمعت بمجلس الدولة الجورجي الذي يحكم جورجيا. حيث أكدت تأييدنا لمساعي جورجيا لإقامة نظام ديمقراطي وسوق حر وكان وفدنا يضم اللفتانت جنرال جون شاليكافيلي الذي تولى قيادة عملية «توفير الراحة» وهو ممثل الجنرال كولين باول في الزيارة، وكان والد شاليكافيلي قد فر من جورجيا هرباً من السوفيت عام ١٩٢١ وكان أجداده من عليا القوم في جورجيا. وفي الوقت الذي أحيط فيه شاليكافيلي بأجواء احتفالية خلال الزيارة فقد تلقفته وسائل الإعلام منذ اللحظة التي وطدت أقدامنا فيه أرض جورجيا.

وخلال توجهنا إلى المطار اخترق ركبنا مناطق وسط مدينة تفليس التي دمرت خلال الاضطرابات الأهلية في وقت سابق من العام. ويبدو مقر البرلمان كما لو كان يعود إلى أيام الحرب العالمية الثانية، وفي نهاية الشارع المدمر يقع ميدان ضخم احتشد فيه الناس يحتفلون «باليوم الوطني» وهو يوم للاحتفال بمثل هذا اليوم من عام ١٩١٨ عندما أعلنت جورجيا استقلالها. وكان لهذا اليوم أهمية خاصة هذا العام. فقد شاركت فيه أعداد ضخمة شديدة المرح.

ولدى اقترابنا من الميدان أراد شيفرنادزة الخروج لتحية الجماهير وقد فعلنا، ولم يكن هذا التصرف التلقائي العضوي مصدر ارتياح لفريقي الأمني. فقد أبلغنا في وقت سابق بأنبحوزة كل جورجي تقريباً قطعة سلاح، وأن هذا الميدان يتحول في الليل إلى ساحة قتال. وقد ذهب السعادة البادية على الوجوه التي أراها بأي إحساس بالخطر ربما يكون قد انتابني. وخطبت أنا وشيفرنادزة في الحشد من منصة أقيمت بالميدان، وفي الواقع كان حماس وتقدير ألوف الجماهير خير تذكارة لزيارتي لألبانيا قبل عام.

انفراج نووي: معاهدة ستارت ٢

خلال مفاوضات التوصل لبروتوكول ستارت كنت على اتصال مستمر مع أندريه كوزيريف واضعاً نصب عيني ليس فقط إنهاء بروتوكول ستارت بل أيضاً إحراز تقدم حول ستارت ٢. وأحرزنا تقدماً في بعض القضايا البسيطة تاركين كل شيء على حاله. لكن دون أن نسد فجوة الخلافات الرئيسية في مواقنا.

وبالتوصل إلى بروتوكول ستارت، وحيث لم يبق على موعد قمة يلتسين والرئيس سوي أقل من شهر بدأ الموقف الروسي في التغير. وفي لشبونة طرح كوزيريف اقتراحاً يدعو إلى إزالة الأسلحة على مراحل. وفي المرحلة الأولى سيقوم الجانبان بخفض الرؤوس النووية من ٤٥٠٠ رأس إلى ٤٧٠٠ رأس خلال فترة السنوات السبع المنصوص عليها في ستارت، وفي المرحلة الثانية سيقوم الجانبان بخفض الرؤوس إلى ٢٥٠٠ رأس بحلول عام ٢٠٠٥ وإزالة كافة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه.

وشكل هذا تحولاً مهماً تجاه مبادرة الرئيس التي طرحها في خطاب حالة الاتحاد. فقد كان إجمالي مستويات القوة في المرحلة الأولى هو نفسه الذي اقترحه بوش. كما شمل التزامه إزالة

الصواريخ الباليستية العابرة للقارات فقط لا الصواريخ الباليستية التي تطلق من البحر. كان الحد الذي اقترحه كوزيريف هو ٢٥٠٠ رأس، وهو يقل بكثير عما ترغب فيه وزارة الدفاع الأمريكية. وأبلغت كوزيريف بأننا لا يسعنا قبول حد الـ ٢٥٠٠ رأس وإذا تضمن اقتراح الإزالة التدريجية هذا الحد فلن نقبله حينئذ. ومع ذلك فقد أشرت إلى أنه لو أمكن تسجيل التزام كتابي بإجراء مزيد من الخفض في المرحلة الثانية فسوف نوافق على اقتراح الإزالة التدريجية. وقال إنه يعتقد أنهم يمكنهم الموافقة على الإزالة التدريجية على هذا الأساس. وكان هذا حاسماً بالنسبة لنا. لأنه للوصول إلى حد الـ ٤٧٠٠ رأس في المرحلة الأولى يتعين على الروس إزالة ثمانين في المائة من صواريخهم العابرة للقارات. وأحسست أننا نسير نحو التوصل لاتفاق. لكننا في حاجة إلى دراسة التفاصيل وضمان عدم وجود عراقيل بيروقراطية في واشنطن، ولذا فقد أبلغت كوزيريف بأنني سأتصل به مرة أخرى.



وفي يوم الثاني والثالث من حزيران يونيو اتصلت بكوزيريف للاستفاضة في استطلاع اقتراحه. لكن كان من الواضح أنه ليس أمامه مساحة للمناورة، واستفسرت عما إذا كانت رسالة من الرئيس بوش إلى الرئيس يلتسين ستكون مفيدة. وقال إن الوقت غير مناسب. ويوم الخميس الرابع من حزيران يونيو اجتمعت مع سكوكروفت وتشيني وباول لبحث الخطوات التالية، وقلت: إن «الإزالة ستكون نصراً سياسياً وموضوعياً مدوياً للرئيس هو في حاجة إليه» ومضيت إلى القول: «إنها قضيتها. إنها ليست شكلاً قديماً للحد من التسليح من ناحية الجوهر. فلننا في جنيف نتفاوض حول نص من أربعمئة صفحة. إننا نتطلع للتوصل إلى اتفاق بين الرئيسين سيحسم كافة القضايا الكبرى».

وحددت رأيي بشكل قاطع إنهم يعرضون علينا ما نريده. وما لم يجرؤ أحد آخر على الإقدام عليه: أي الإزالة الكاملة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات مع عدم إزالة الصواريخ الباليستية التي تطلق من البحر، فلا يمكن أن ندع هذا يفلت من بين أصابعنا لمجرد أننا نريد رقماً إجمالياً أعلى. فهذا أمر لا يتحمله الرأي العام أو الكونجرس.

واتفقنا على دعوة كوزيريف لزيارة واشنطن ليقرر ما إذا كانت هناك أي مرونة في موقفه. وأمضيت معظم يوم الثامن من حزيران يونيو وصباح الثلاثاء أقلب مختلف الجوانب التي قد نعدل وفقاً لها مقترحاتنا للتوصل إلى اتفاق. وسرعان ما اتفقنا على حد ٤٠٠ رأس. لكن لم يسعنا الاتفاق على الحدود الفرعية الخاصة بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من البحر والقاذفات تحت سقف الـ ٤٧٠٠ رأس الإجمالية وكانت إطارتنا الزمنية لتدمير الأسلحة النووية مختلفة أيضاً.

وأبلغت كوزيريف باستعدادي للتوجه إلى موسكو لإزالة أي اختلافات ورد: «لن يجدي هذا. أننا نتلقى معونة قدرها ٢٤ مليار دولار ثم يأتي وزير خارجية الولايات المتحدة إلى موسكو ليحصل

على ما يريد» وأبلغني كوزيريف أيضاً أن مساحة المناورة محدودة أمام الإصلاحيين، وقال: «إننا في حاجة لإيلاء اهتمام بمجلس الأمن القومي الروسي. وأشار قائلاً: «لقد هزمت في التصويت لسبع مرات مقابل اثنين حول العديد من القضايا. إن لدينا بعض المفكرين المتشددين الذين يقولون للغربيين أشياء معتدلة. لكنهم متشددون في دوائرهم الخاصة.»



وبعد المزيد من المباحثات بين الوكالات الحكومية وضجة سياسية من يلتسين الذي قال أمام اجتماع لكبار ضباط الجيش إن الولايات المتحدة تسعى للحصول على امتيازات من جانب واحد، توجهت إلى لندن الخميس الحادي عشر من حزيران يونيو لعقد جولة مباحثات أخرى مع وزير الخارجية الروسي. وأثناء الرحلة إلى لندن استطلقت الطائرة رقم ٢٧٠٠٠ (وهذا هو الرقم المكتوب على ذيل الطائرة هو الطريقة التي كنا نتعرف بها على طائرة سلاح الجو التي نستقلها). وتذكرت المرة الأولى التي استطلقت فيها تلك الطائرة. برفقة جيرالد فورد عام ١٩٧٦ عندما كانت الطائرة رقم واحد. ولمست مدى تغير العالم منذ ذلك الحين.

وفي لندن أبلغني كوزيريف أن يلتسين اتصل به في الساعة الواحدة بعد منتصف الليلة الماضية واستفسر متسائلاً: «هل تعتقد أن الأمريكيين سوف يقبلون أحدث مبادراتنا؟» وأبلغه كوزيريف أننا قد لا نقبلها على الأرجح. وما لبث أن أمر كوزيريف بلقائه في الكرملين في الساعة التاسعة صباحاً. ولدى وصول كوزيريف كان كافة كبار مستشاري يلتسين للأمن القومي بمن فيهم العسكريون موجودين. وأمره يلتسين «عليك أن تشرح لنا لماذا لن تقبل الولايات المتحدة اقتراحنا، ولماذا لن تنفق أموال لتنفيذ ما ورد في الاقتراح الأمريكي. وأفاض كوزيريف في الشرح وأضطر الجنرالات إلى الموافقة فذلك لن يتطلب الكثير وقد منح يلتسين وزير خارجيته مساحة أرحب للمناورة في المفاوضات.

وإلى لندن جاء كوزيريف أكثر مرونة، وتمكنا من تضيق هوة الخلافات بقدر أكبر. وبعد تحديد الإطار العام لما وصلت إليه المواقف سألت خبراء «مجموعتنا اللاإسمية صراحة» ما هي الأسئلة التي أنتم في حاجة للإجابة عليها؟ ولم يكن بوسعهم سوى طرح ثلاثة أسئلة محددة لأطرحها على كوزيريف ووسعني الإحساس بظهور حل وسط. لكننا لم نتوصل إليه بعد.

ويوم الإثنين الخامس عشر من حزيران يونيو وصل يلتسين وكوزيريف وبقية الوفد الروسي إلى واشنطن وتوجه كوزيريف مباشرة إلى وزارة الخارجية لمواصلة مباحثاتنا، ومن الساعة السابعة مساءً تقريباً حتى الساعة الحادية عشرة والنصف ظللت أتفاوض إما مع الروس أو عناصر في حكومتنا. لبرهة بدت وزارة الدفاع الأمريكية وكأنها العقبة الأكبر لا موسكو. ومع هذا فقد تمكنا من تسوية قضيتين فنييتين هما قواعد حصر القاذفات، وحدود خفض حمولة الصواريخ من الرؤوس الحربية (على سبيل المثال تحويل الصاروخ من صاروخ مزود بمركبة الرجعة المتعددة مستقلة التوجيه إلى صاروخ باليستي عابر للقارات برأس واحدة).

واجتمعت في اليوم التالي مع مسؤولي الحد من التسلح الأمريكيين في الساعة الثامنة والثلاث صباحاً، ثم اجتمعت مع كوزيريف لنحو خمس وأربعين دقيقة، وبدأت أفقد صبري مع جانبنا الأمريكي. فقد ذهب الروس لآخر الشوط بينما منظر الحد من التسلح في وزارة الدفاع يفضلون على ما يبدو عدم التوصل لاتفاق سوى اتفاق يمنحنا (فقط) تسعين في المائة مما نريده. وتوجهت إلى البيت الأبيض للمشاركة في حفل الاستقبال الرسمي ثم انضمت إلى الرئيس في أول جولة مباحثات ثنائية مع يلتسين.



ومثلما حدث في كامب ديفيد كان يلتسين في أوجه. وقال إن الجانب الروسي يريد التوصل إلى معاهدة ستارت ٢ وعرض اقتراحاً فريداً. وبدلاً من الاتفاق على سقف من «رقم محدد» فلماذا لا نتفق على «نطاق». واقترح أن يقوم كل جانب في المرحلة الأولى بخفض ما لديه من رؤوس نووية لإجمالي يتراوح بين ٣٨٠٠ إلى ٤٢٥٠ على أن يتحقق النطاق في المرحلة الثانية لما بين ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠. كانت مميزات الاقتراح شديدة الوضوح على الفور. فسوف تسمح للروس بالتوصل إلى الحدود الأدنى التي يريدونها لأسباب اقتصادية. وسوف تسمح لنا الاحتفاظ بعدد أكبر نسبياً (يتناسب مع هياكل القوة لدينا). وفي المقام الأول فقد اعترف يلتسين أنه في عالم الأسلحة النووية فإن ميزة امتلاك بضع مئات رءوس نووية إضافية عندما يمتلك الجانبان أكثر من ثلاثة آلاف رأس نووية، ليست سهلة على الإطلاق. وأبلغ الرئيس بوش نظيره يلتسين «بأننا سوف ندرس اقتراحه».

وعدت إلى وزارة الخارجية وقبيل الصعود لحضور غداء عمل تكريماً للرئيس يلتسين اتصلت بالرئيس وقلت: آمل أن تقبلوا اقتراح يلتسين فسوف يكون هذا إنجازاً باهراً لرئاستكم. لكن عليكم إبلاغ منظري الحد من التسلح أنكم ترغبون في حدوثه. فقد بذلت كل ما أستطيعه في هذا الصدد».

ورد الرئيس «أني أسمعك».

وبعد ظهر ذلك اليوم عاودنا الاجتماع في غرفة الوزارة لعقد جولة ثانية. وأبلغ الرئيس بوش يلتسين أننا مستعدون للقبول باقتراحه، وقرر الرئيسان الإذلاء بالإعلان في الساعة الثالثة بعد الظهر. وأعلن الرئيس بوش: «إنه بهذا الاتفاق فإن الكابوس النووي يتلاشى بالنسبة لنا ولأبنائنا وأطفالنا».

وبموجب الاتفاق النهائي سيقوم الجانبان بخفض إجمالي مالديهما من الرؤوس الحربية بما يتراوح بين ٣٨٠٠ إلى ٤٢٥٠ رأس بحلول عام ٢٠٠٠ وبما يتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ رأس نووية بحلول عام ٢٠٠٣. ومن شأن المعاهدة خفض عدد الأسلحة الاستراتيجية لدى الجانبين إلى أدنى مستوى منذ عام ١٩٦٩ والأهم أنه سيعكس جذرياً اتجاه الحد من التسلح بإزالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المنصوبة براً. فتلك الأسلحة التي تتطلب من كل جانب تبني عقيدة

«استخدمها أو أفقدها» سوف تختفي تماماً مثلما اختفت الحرب الباردة والإمبراطورية السوفيتية والاتحاد السوفيتي.



وبعد أربعة أسابيع توجهت مع الرئيس إلى مزرعتي في بيندالي لإمضاء يومين في التمتع بالصيد مع نجلينا جيمي بيكر وجيت بوش. ولم تكن حملة إعادة انتخابه تسير على ما يرام كالمألوف، وهناك طلب مني الرئيس العودة إلى البيت الأبيض رئيساً لهيئة موظفيه وكبيراً لمستشاريه. ولم يسعني عمل شيء سوى التفكير في أوقات وطلبات أخرى: في عام ١٩٧٦ عندما طلب مني الرئيس فورد الاستقالة من موقعي كوكيل لوزارة التجارة والمساعدة في حملته الانتخابية، وفي عام ١٩٨٤ عندما عينني الرئيس ريجان رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض لتنسيق حملة إعادة انتخابه، وفي عام ١٩٨٨ عندما طلب مني نائب الرئيس بوش الاستقالة من منصبه كوزير للخزانة لإدارة حملته الانتخابية.

ولم أكن أريد ترك الخارجية فقد أنجزنا الكثير. لكن لا يزال الكثير الذي يجب إنجازه. لكنني لم أقل لا من قبل ولن أقولها هذه المرة.

وهكذا سارت الأحداث. ففي الثالث عشر من آب أغسطس ١٩٩٢ صعدت إلى منصة قاعة دين أشيسون بوزارة الخارجية لأعلن أنني سأستقيل من الخارجية بعد عشرة أيام. وفيما بدأت إعلاني متطلعاً إلى الوجوه المألوفة لديّ قلت أمام حشد الموظفين وموظفي السلك الدبلوماسي وموظفي الخدمة المدنية المعينين السياسيين: «لقد أردت التحدث إليكم هنا في الخارجية لأننا اجتزنا خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية عاصفة تاريخية. لقد ضبطننا الإيقاع ودشنا نهجنا خلال حقبة تغير ثوري. وسطرنا التاريخ في هذه العملية. إنني أوجه الشكر لكم على ذلك».

واختتمت حديثي محاولاً الاحتفاظ بريادة جاشي دون جدوى بالقول: «لي الشرف أي خدمت معكم أنني أشكركم وأحبيكم».

وفيما أتأمل فترة عملي كوزير للخارجية استوقفتني حسن الحظ لشغلي هذا المنصب خلال فترة ثورة وحرب وسلام. ثورة الحرية التي أطاحت بالشيوعية وحرب تحرير صددت عدوانه، وتقدم باتجاه سلام أرسى منطق العقل في منطقة مشحونة بالعداوة والصراع. ويتجلى حسن الحظ بوضوح عندما أتأمل العالم الذي تعين أن يخوض أسلافي في لججه. فمن عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٨٩ أدار أحد عشر وزيراً للخارجية سياسة أمريكا عبر خريطة سياسية شكلتها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وعلى مدى ثلاث سنوات ونصف أعيد رسم تلك الحدود والحوافز بشكل دائم. وفي الواقع فقد تغيرت طبيعة النظام الدولي كما كنا نعرفه.

وفي هذا التحول. يمكن بل ويجب أن يعزى أقل الفضل إلى الدبلوماسيين. فالمسؤولية الحقيقية عن حدوث هذه التحولات في العالم الذي نعيشه تعود إلى الرجال والنساء العاديين الذين بحثوا عن الحرية، وناضلوا ضد ظلام الشمولية، وهبوا لانتزاع الحرية لأنفسهم. وربما كان

الأمر قد احتاج وثبة إيمانية. لكن الإيمان كان هو الشيء الوحيد الذي امتلكه هؤلاء الناس بوفرة. فمن ألما آتا حتى فيلنيوس، ومن ألبانيا حتى منغوليا رسمت الجماهير مصيرها بأيديها. وأظهرت إلى الأبد أن الحرية تؤتي ثمارها.

وبالنسبة للبعض فإن تفحص الماضي الآن بعد فترة من الزمان، فهناك حنين مؤكد للحرب الباردة. ففي ضوء إستعصاء بعض الصراعات الإقليمية في عالم اليوم فإن بعض المتشائمين يريدون جلاء المواجهة بين الشرق والغرب. وفي الوقت الذي أوافق فيه على أن العالم محضوف بالخطر وحقيقة أن القيادة الأمريكية عظيمة كعهداها. فإنني يقيناً لا أنظر إلى الوراء لسبب واحد بسيط: هو أن العالم الآن أكثر حرية وأمناً عما خبرته في أي فترة من فترات حياتي، وهذا هو ما أشعر بالامتنان له.